تم تصويب الملحوظات

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

أحمد سيد حمدان

علي محمد ناصر فقيهي
١٤١٩/٧/٥

الشرف
١٤١٩/٧/٥

جهود أبي الثناء الألوسي في الرد على الرافضة
مع تحقيق ثلاث رسائل له في ذلك

الرسالة الأولى: الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية.
الرسالة الثانية: صبح السلامة إلى مباحث الإمامة.
الرسالة الثالثة: النفحات القدسية في الرد على الإمامية.

رسالة علمية مقدَّمة لنيل درجة العالمية العالية الدكتوراه

إعداد: عبد الله بن بوشعيب البخاري

إشراف: الأستاذ الدكتور: أحمد بن عطية الغامدي

العام الجامعي: ١٤١٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أولاً: عملا بقول الله عزّ وجلّ: ﴿**أن اشكر لي ولوالديك**﴾[1] وقوله تعالى: ﴿**لئن شكرتم لأزيدنكم**﴾[2] فإني أشكر الله سبحانه وتعالى الذي لولا توفيقه ما شكرته، فله الشكر على نعمه التي لا يحصيها إلاّ هو، ثم أشكر والديَّ الذَين ربياني تربية إسلامية، وخاصة والدي الذي حفظني كتاب الله عزّ وجلّ فرحمة الله عليه رحمةً واسعة وختم لي ولوالدتي بالحسنى.

ثانيا: عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**»[3] فإني أتقدم بشكري وتقديري للجامعة الإسلامية التي آوتني وعلمتني، فجزى الله القائمين عليها كل خير، وبارك في جهودهم ووفقهم لما فيه الخير والصلاح للإسلام والمسلمين.

ثم إني أتقدم بالشكر والتقدير لكل مشايخي الذين تلقيت عنهم العلم في هذه الجامعة المباركة وغيرها، وكانوا سببا في زيادة تمسكي بمنهج السلف الصالح في الاعتقاد والعمل، فجزاهم الله خيرًا.

ثم إني أخص بالشكر من كان له الفضل بعد الله عز وجل في إنجاز هذا البحث وإتمامه وهما كلٌّ من أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور علي ناصر فقيهي، المشرف الأول على هذا البحث على ما قدمه لي من توجيهات سديدة وآراء صائبة كانت لي عونًا -بعد الله عزّ وجلّ- في الانطلاقة الأولى للعمل في هذا الموضوع، فجزاه الله عنّي كل خير،

---

(١) الآية (١٤) من سورة لقمان.

(٢) الآية (٧) من سورة إبراهيم.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢/٢٩٥، ٣٠٣، ٣١٨، ٤١٦، ٥/٢١١-٢١٢) وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة (رقم: ٤١٧).

وشيخي وأستاذي الثاني: الأستاذ الدكتور أحمد عطية الغامدي الذي تسلم أمانة الإشراف على البحث فكان خير خلف لخير سلف، فقد كان لا يألو جهدا في النصح والتوجيه والإرشاد والحث على السير سيرا جديًا وجيِّداً، مما كان له الأثر البالغ في إكمال هذا البحث في وقته المحدد وإخراجه إخراجًا سليمًا قريبا من الكمال، فجزى الله الشيخين عني أحسن الجزاء، وأجزل لهما المثوبة، ومتعهما بالصحة والعافية، وأصلح لهما الذرية، وأقر عينهما بها، وختم لي ولهما بالحسنى.

كما أني أشكر كل من ساعدني في هذا البحث بتوجيه أو نصحٍ أو إعارة كتاب أو مقابلة أو تصحيح، فجزى الله الجميع عني كل خير، ووفقني وإياهم لما فيه سعادة الدارين.

وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الواحد القهار، العزيز الجبار، قضى بالنصر والتمكين لعباده الأبرار، وبالذل والصغار لأعدائه الأشرار، والصلاة والسلام على النبي المختار، الذي بعثه الله للعالمين بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، من أطاعه بشره، ومن عصاه أنذره، بلّغ وحي ربه فلم يكتم منه كبيرةً ولا صغيرةً، وكان مما أوحي إليه أنْ يدعوَ إلى الله على بصيرة، وعلى آله الأطهار وصحابته الأخيار، خير جيل عرف على ممرّ الدهور والأعصار، ومن تبعهم بإحسان ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد:

فإنّ الله سبحانه وتعالى قد بعث نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم على فترة من الرسل والناس في ظلام دامس، قد انقطعت بهم السبل فلا يهتدون سبيلاً، ولا يفقهون مما جاءت به الأنبياء قولاً و لا قيلاً، وجدهم في ضلالة عمياء، وجهالة جهلاء، احلولك ليلهم، واشتدّ ظلامه، وغاب نهارهم فطال غيابه، فكان صلى الله عليه وسلم كالشمس في إشراقها عندما تذهب بالليل وظلامه، وتأتي بالنهار وضيائه، فانتفع به أقوام وقعد عنه آخرون، واستجاب له المؤمنون وامتنع عنه المنافقون، وكان ممن لبى نداءه وعمل بالقرآن صحابته الذين وُعدوا في الدنيا بالنصر والتمكين والغفران، وفي الآخرة بالنجاة من النار، والخلد في الجنان، وكذلك وُعدَ الذين جاءوا من بعدهم واتبعوهم بإحسان، و لم يلتحق صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى حتى أتمّ الله عليه النعمة ورضيَ له دين الإسلام، فتسلّم الأمانة من بعده الصحابة الكرام، فقاموا بواجبهم أحسن قيام، واتسعت في عهدهم رقعة الإسلام، فاغتاظ لذلك المنافقون الطّغام، ولما هالهم ما رأوه من فتح البلدان، وإسقاط عروش عبدة النيران والصلبان -وقد عجزوا كل العجز عن المقاومة بالسنان- بدأوا في الكيد والمكر لهدم بنيان الإسلام، فكانوا كناطحٍ جبلاً ليوهنه، فلم يضره بشيء بل كسَّر قرنه، وبقي الإسلام مرتفع البنيان، مع أنّ معاول الهدم لم تتوقف لحظة من الزمان، وما كان باستطاعة الإسلام أنْ يصمد ويقاوم العدوان، لو لم يكن قد أُسس على

تقوى من الله ورضوان.

وكان ممن شارك في محاولة هدمه ناس مؤتورون أسقط الإسلام عروشهم، وأذهب مجدهم وكبرياءهم، فبيّتوا مكيدة أرادوا أنْ يجعلوها في صورة المحاولة الفردية وهي في حقيقتها كانت مؤامرة جماعية، فدفعوا بأبي لؤلؤة المجوسي ليقتل ثالث رجل في الأمة المحمدية، فنفذ عدوّ الله المؤامرة بدون خجل ولا وجل، لكنّ محاولتهم الدنيئة باءت بالفشل، ذلك أنهم ظنوا أنّ الإسلام يموت بقتل أحد العمرين، وإذا به يبقى شامخًا ويخلف عمرَ ذو النورين، ومع ذلك فإنهم لم ييأسوا بل راحوا ليدبروا مكيدة أخرى على حقيقتها الجماعية، فغرّروا بجماعة من الأوباش والمغفلين، وملأوا قلوبهم حقدًا على خليفة المسلمين، ثم جاءوا بجيش جرّار، تقوده جماعة من الأشرار، وصفوا أنفسهم -فيما بعد- بالشيعة، وهم أهل لأن يوصفوا بكلّ قبيحة وشنيعة، فقتلوا أمير المؤمنين، وعمره إذ ذاك قد تجاوز الثمانين، فلا رحمة في قلوبهم ولا شفقة، بل هي كالحجارة أو أشد قسوة، ويلاحظ أنّ المؤامرة في المرة الأولى والثانية لم يقم بها إلاّ ابن مجوسية أو ابن يهودية، وكانت الثانية أكثر ضرَرًا على الإسلام والمسلمين، ولو أنها وقعت لدين آخر غير دين الإسلام، لا نتهى أمره من الوجود، وصلى عليه أعداؤه صلاة لا ركوع فيها ولا سجود، أما دين كدين الإسلام فإنّ الله قد كتب له الاستمرار إلى يوم القيام، ويأبى الله إلاّ أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

واستمرت المؤامرات على هذا الدين عبر تاريخه الطويل، وكان أشدها قسوةً ما نفذه من تسمى باسم الإسلام وهو دخيل، وما فعله ابن سبأ وابن العلقمي عندنا أكبر دليل، زد على ذلك ما فعله (إسماعيل الصفوي) في أهل تبريز حيث نكّل بهم أشد تنكيل، وهذه الحادثة لا يعرفها من أهل السنة إلاّ القليل، لذلك فإنه يحسن بنا أنْ نذكرها للاعتبار، وفي ذلك عبرة لأولي الأبصار.

كانت إيران منذ الفتح الإسلامي دولة إسلامية تدين بالمذهب السني، باستثناء بعض البؤر الصغيرة مثل (قم)، وفي بداية القرن العاشر وبالتحديد سنة ٩٠٦هـ استولى إسماعيل الصفوي على تبريز وأعلن قيام دولة جديدة سميت بالدولة الصفوية نسبة إلى جده الأكبر، ثم بسط نفوذه على سائر الأراضي الإيرانية.

«وكان أول عمل قام به إسماعيل الصفوي أنْ أعلن المذهب الشيعي الإمامي مذهبًا رسميًا للدولة الصفوية، في عام ٩٠٧هـ لعموم إيران، وفعل كلّ ما في وسعه من قتلٍ وتذبيح يفوق الوصف، من أجل تنفيذ هذه الرغبة، ومن أسوأ ما قام به في أثناء حكمه، أنْ أرسل مجموعة من المشاغبين ليدوروا بين الأحياء والأزقة ويقوموا بشتم الخلفاء الراشدين، ولقد أطلق على تلك المجاميع اسم (براءة جويان) المتبرءون من الخلفاء الراشدين، وعندما يقوم أولئك بشتم أبي بكر وعمر وعثمان ينبغي على كل سامع أنْ يردد العبارة التالية، (زد ولا تنقص) أما الذي يمتنع عن ترداد العبارة فيقومون بتقطيعه بما يملكون من سيوف وحرب، ولم يكن أمام أهل فارس من جرّاء هذه الأعمال التعسفية إلاّ الهروب بدينهم، أو قبول مذهب التشيع مكرهين.

وأدت أفعال الشاه إسماعيل هذه إلى غضب الخليفة العثماني السلطان سليم الأول، الذي قاد نشوب[1] الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية وفي النهاية تمكّن السلطان سليم الأول من فتح مدينة تبريز، ولكنه بعد أنْ خرج منها سقطت مرّة أخرى بأيدي الصفويين، الذين قاموا على الفور بارتكاب مجازر جماعية مروّعة اقتلعت أهل السنة في تلك المدينة تمامًا، وأصبحت تبريز مدينة شيعية بالكامل، حيث إنه قتل في يوم واحد مائة وأربعون ألفا من أهل السنة والجماعة»[1].

قال أحد المستشرقين: «لولا الصفويون في إيران لكنا اليوم في بلجيكا وفرنسا نقرأ القرآن كالجزائريين».

قلت: قال هذا الكلام لأنّ الصفويين شغلوا الدولة العثمانية عن استمرارها في فتح بلدان أوربا الكافرة.

أما في العصر الحديث عصر الدولة التي تزعم أنها الوصية على الإسلام والمسلمين وأنها تدافع عن قضاياهم في كل مكان، وأنها الوحيدة التي تحمل العداء السافر للغرب الكافر، وتنادي بأنه لا فرق بين الشيعة والسنة في هذا الوقت، نجد هذه الدولة تعتقل العشرات بل المآت من أهل السنة، وخاصة من العلماء وطلاب العلم وتزج بهم في

[1] كذا هي في كتاب هذا التقرير أعجمي

(١) انظر: أهل السنة في إيران قبل ثورة الخميني وبعدها (ص١٥-١٧).

سجونها وفي كثير من الأحيان تقتلهم، ولا بأس أنْ نسجل ما صنعته مع ثلاثة من كبار أهل السنة في إيران:

الأول: هو الشيخ العلامة أحمد مفتي زاده، سجنوه لمدة عشر سنوات تعرّض خلالها لأسوأ أنواع التعذيب والتنكيل حتى توفي بسبب ذلك رحمه الله، والجريمة التي ارتكبها هي مطالبته بحقوق أهل السنة حتى يتساووا في المواطنة مع الشيعة.

الثاني: الشيخ الدكتور أحمد ميرين البلوشي الذي أنهى دراسته من الابتدائي إلى الدكتوراه في السعودية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة حكموا عليه بالسجن مدة خمس عشرة سنة تعرّض خلالها لأشد أنواع التعذيب والتنكيل حتى استشهد في سنة ١٤١٦هـ، ورموا بجثته في الشارع.

جريمته: اتهموه بالوهابية، وهذا الشيخ هو الذي حقق كتاب خصائص علي رضي الله عنه للنسائي بإشراف الشيخ حماد الأنصاري رحمهما الله معًا.

الثالث: الشيخ المجاهد مولوي إبراهيم دامني سجن أكثر من ثلاث مرات الأخيرة كانت مدة سجنه خمس عشرة سنة.

جريمته: أنه تجرّأ أنْ يرد على وساوس كتاب «ثم اهتديت» للتجاني الشيعي الخبيث ولم يزل مسجونًا في مشهد.

هذا هو موقف الدولة الخمينية من علماء أهل السنة، والله المستعان.

سبب اختيار الموضوع وأهميته

مما سبق في المقدمة يتضح سبب الاختيار لكن السبب الرئيس لهذا الاختيار يتلخص في شيء واحد هو القيام بأداء الواجب، هذا الواجب هو محاولة المقاومة لنشاط الرافضة الرهيب في العالم الإسلامي وما دفعني إلى إعادة الكتابة عن هذه الفرقة -مع أني حققت مخطوطًا في الماجستير في الرد عليها- إلاّ لأني أدركت خطورتها وتعرفتُ على بعض أنشطتها المعلنة، وما خفي كان أعظم وأطم، مما جعلني أفضل الاستمرار في مجهادتهم ومحاربتهم قدر المستطاع، والمسلم لم يكلفه الله بما لا يطيقه، لكن لم يعذره فيما يقدر عليه ويستطيعه، فما دام عرف أنّ هناك خطرًا مّا يحاك ضد المسلمين، وقد لا يطلع على هذا الخطر إلاّ من كان بأمر المسلمين من المهتمين، فإنّ الأمر يكون في حقه من أهم واجبات الدين، ولهذا فإني أرى من الواجب عليّ أنْ أسعى قدر استطاعتي، وبكل الطرق الممكنة لردّ هذا الخطر وإبطال كيد أصحابه، ولا يحقرنّ المسلم من المعروف شيئا، والله وحده هو المستعان وعليه التكلان.

أما أهمية الموضوع:

فإنّها تكمن في أنّ هذا العمل مسلكٌ من المسالك التي يرجى نفعها لطائفة كبيرة من أهل السنة، ذلك أنّ الموضوع عبارة عن جمعٍ[1] لجهود عالم كبير هو عند كثير من الناس محلّ احترام وتقدير، زيادة على تحقيق مخطوطاتٍ لهذا العالم نفسه وهو أبو الثناء محمود بن عبد الله الألوسي، ثم هو ردّ قويّ على الرافضة يفرض نفسه على كل منصف يريد الحق، وقد فرض هذا العالم نفسه على فئات كبيرة من الأمة من خلال تفسيره الذي انتشر في جلّ أقطار العالم الإسلامي، فنحن من خلاله إن استطعنا أنْ نقنع هذه الفئات من الناس ببطلان هذا المذهب وخطورته عليهم، نكون قد نجحنا نجاحًا نسبيًا إن لم يكن كاملاً؛ إذ

---

(١) والجمع هو أحد المعاني الثمانية التي يصنف لها العلماء، وهي اختراع معدوم أو جمع متفرق أو تكميل ناقص أو تفصيل مجمل أو تهذيب مطول أو ترتيب مخلط أو تعيين مبهم أو تبيين خطأ.

انظر: إيثار الحق على الخلق (ص٢٧).

لا يشترط في مثل هذه الأعمال النجاح الكامل إذا حسن القصد وتذكرنا قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «**فوا لله لأنْ يُهْدَى بك رجل واحد خير لك من حمر النعم**»[1].

هذا ما يتعلق بأهميته في جانب أهل السنة، أما في الجانب الشيعي فإنّ الفائدة منه تتجلى في جانبين:

الجانب الأول: أنّ الرافضة يزعمون أنهم يحترمون أهل البيت احترامًا شديدًا حتى إنهم ما حملوا السلاح ولا قاموا في قومة من قوماتهم على بعض الحكام إلاّ من أجل الانتصار لآل البيت المظلومين -حسب زعمهم- فإذا كان الأمر كما يزعمون فإنّ الألوسي رحمه الله جمع الله له شرف النسبين نسب الأب ونسب الأم، فهو أصيل مؤصل متمكّن أمكن في أهل البيت، فلم لا يعملون بكلامه ويقتدون به!؟ ولَمَ يفرّقون بين أهل البيت فيؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، هذا جانب.

وأما الجانب الآخر: فهو أنّ ردود الألوسي رحمه الله تمتاز بالأصالة والأمانة العلمية فهو لا ينسب إليهم إلاّ عقيدة موجودة في مصادرهم أو سمعها من أحدهم بحكم مخالطته لهم، وقد يبرئهم أحيانًا من بعض ما نسب إليهم لأنه لم يقف عليه في مصادرهم ولم يسمعه من أحدهم، وفي الرد عليهم يحاجهم غالبًا بكلام أئمتهم الموجود في أصح مصادرهم، أو بالقرآن إن استدلوا به، أو بقواعد اللغة العربية، فردود الألوسي رحمه الله جمعت كل شروط المناظرة والجدال ولا يردها إلاّ من أعمى الله بصره وبصيرته.

ونكرّر مرّة أخرى أنّ هذه الردود ليست إلاّ من أجل أهل السنة والجماعة، فهم المقصودون في الدرجة الأولى، من أجل تحصينهم من شبهات الرافضة، ولولا جهل أهل السنة بعقيدتهم لما كان للرافضة موطئ قدم في العالم الإسلامي، ولكن ومع الأسف الشديد ما انتشر الجهل في مكان إلاّ وانتشرت معه الأمراض والأوبئة الحسية والمعنوية، فإلى الله المشتكى.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٤/٥) كتاب الجهاد، باب ١٠٢، دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام.

منهجي في البحث

اقتضت طبيعة البحث أنْ ينقسم المنهج إلى قسمين:

القسم الأول: منهجي في الموضوع.

والقسم الثاني: منهجي في تحقيق المخطوطات

أما القسم الأول: فإنه كما يلي:

١- قرأت كلّ كتب الألوسي التي وقفت عليها المطبوعَ منها والمخطوط،(١) من أجل استخراج جهوده في الرد على الرافضة، وقد أخذ ذلك مني أكثر من نصف الوقت.

٢- كنت أقرأ بعض النصوص أكثر من مرّة من أجل فهمها فهمًا جيدًا كي أتمكن من تصنيفها ووضعها في مكانها المناسب.

٣- كنت أتعامل مع النصوص التي جمعتها كتعاملي مع تحقيق المخطوطات، من حيث التأكد من سلامة النص.

٤- رتبتُ المعلومات في البطاقات على أبواب الموضوع ثم على فصوله ثم على مباحثه ثم مطالبه ثم مسائله وهكذا.

٥- وثقت المعلومات التي ينقلها الألوسي من مصادرها الأصيلة سواء أكانت سنية أم شيعية -حسب استطاعتي-، وقد تعذر عليّ توثيق بعض المسائل نظرًا لعدم وجود مصادرها بين أيدينا.

٦- علّقت على ما يحتاج إلى تعليق من أجل توضيح مبهم أو رفع إشكال أو غير ذلك.

القسم الثاني منهجي في التحقيق:

١- محاولة إخراج النص صحيحًا قدر الإمكان.

٢- إثبات الفروق في الحاشية.

٣- تصحيح الآيات القرآنية دون الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

(١) الكتب التي وقفت عليها هي ذات الأرقام التالية ضمن مؤلفاته (ص٤٢-٤٦) الملحق ٧ و١٢، ١٣، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢-٢٤.

٤- الكلمات المكتوبة على غير قواعد الإملاء أصلحها في الأصل دون الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

٥- استخدام العلامات البيانية المستعملة في الإملاء الحديث.

٦- أشرت إلى بداية الصفحات في المخطوط بخط مائل قبل الكلمة الأولى من كل صفحة.

أما ما هو مشترك بين الموضوع والتحقيق من نقاط المنهج فأذكره فيما يلي:

١- كتبت الآية القرآنية بالرسم العثماني مع عزوها إلى سورها.

٢- خرّجت الأحاديث والآثار على النحو التالي:

أ- إذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بذلك.

ب- إذا لم يكن في الصحيحين خرّجته من أكثر من مصدر مع نقل كلام العلماء عليه تصحيحًا أو تضعيفًا.

٣- عزوت الأبيات الشعرية إلى أصحابها.

٤- ترجمت للأعلام كلّها ماعدا الخلفاء الأربعة والأئمة الأربعة وأصحاب الكتب المؤلفة في السنة المشهورين وما ورد في المقدمة والخاتمة.

٥- شرحت الكلمات الغريبة.

٦- عرّفت بالبلدان والأماكن.

٧- عرّفت بالفرق والطوائف.

٨- قمت بعمل الفهارس التالية:

أ- فهرس آيات القرآن العظيم.

ب- فهرس أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

ج- فهرس الآثار.

د- فهرس الأشعار.

هـ- فهرس الأمثال.

و- فهرس الأعلام المترجم لهم في القسم الأول، والمترجمين وغيرهم في القسم

الثاني واستثنيت بعض الأعلام الذين يكثر دورهم.

ز- فهرس الفرق والطوائف والدول واستثنيت ما كثر دوره مثل «الشيعة» و«الرافضة» و«السنة» وما تفرّع عنها و«والصحابة» وما جاء بمعناه.

حـ- فهرس البلدان والأماكن.

ط- قائمة بأسماء الكتب والعلماء الذين نقل عنهم الألوسي في رسائله الثلاث.

أ- المصادر السنية.

ب- المصادر الشيعية.

ي- ثبت المصادر والمراجع.

أ- المصادر السنية.

ب- المصادر الشيعية.

يب- فهرس الموضوعات.

خطة البحث

قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وقسمين وخاتمة:

المقدمة: وفيها ما يلي:

١- إشارة إلى حوادث مؤلمة قام بها الرافضة ضد أهل السنة.

٢- سبب اختيار الموضوع وأهميته.

٣- بيان منهجي في البحث.

٤- خطة البحث.

التمهيد: وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالألوسي.

الفصل الثاني: التعريف بالرافضة.

الفصل الأول: فيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: لمحة عن عصر المؤلف وفيه مطلبان:

الأول: الحالة السياسية.

الثاني: الحالة العلمية والدينية.

المبحث الثاني: حياته وفيه سبعة مطالب

الأول: الاسم والنسب والنسبة.

الثاني: المولد والنشأة.

الثالث: بعض شيوخه.

الرابع: بعض تلامذته.

الخامس: مؤلفاته.

السادس: مكانته العلمية.

السابع: ثناء بعض العلماء عليه.

المبحث الثالث: عقيدته ومذهبه ووفاته. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وفيه أربع مسائل.

المسألة الأولى: خطورة الحكم على عقائد المسلمين.

المسألة الثانية: الألوسي سلفي العقيدة في الجملة.

المسألة الثالثة: نقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية والذهبي وابن القيم في التعامل مع العلماء الذين جمعوا بين الخطأ والصواب.

المسألة الرابعة: وقفات مع الألوسي في بعض مسائل الاعتقاد، وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الإيجابيات وفيه ثلاث عشرة وقفة

الأولى: وصيته بالتزام عقيدة السلف.

الثانية: فرحه بمذهب السلف.

الثالثة: اعتزازه وافتخاره بمذهب السلف.

الرابعة: اعتباره التأويل قولاً على الله بلا علم.

الخامسة: إثباته لصفتي الاستواء واليد، وتجهيله للطاعنين على السلف.

السادسة: إثباته لصفتي الغضب والرحمة.

السابعة: إثباته لصفة الفوقية.

الثامنة: موقفه من الأشاعرة أنهم ليسوا على عقيدة السلف.

التاسعة: دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

العاشرة: اهتمامه بتوحيد الألوهية.

الحادية عشر: موقفه من الصوفية.

الثانية عشر: دعوته إلى التمسك بالصحيح من الآثار.

الثالثة عشرة: موقفه من ولاة الأمور.

القسم الثاني: السلبيات وفيه ست وقفات:

الوقفة الأولى: تبرئته للصوفية عما ينسب إليهم.

الوقفة الثانية: تقديسه وتبجيله لابن عربي الحاتمي وابن الفارض.

الوقفة الثالثة: انتسابه لطريقة صوفية.

الوقفة الرابعة: تفسيره الإشاري للقرآن.

الوقفة الخامسة: تجويزه لعن يزيد بن معاوية على التعيين.

الوقفة السادسة: اضطرابه في توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: مذهبه.

المطلب الثالث: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بالرافضة. ويشتمل على ستة مباحث.

المبحث الأول: التعريف اللغوي.

المبحث الثاني: التعريف الاصطلاحي.

المبحث الثالث: سبب التسمية.

المبحث الرابع: المراد بهم عند الإطلاق.

المبحث الخامس: هل هذا اللقب للذم أم للمدح؟

المبحث السادس: ملخص ما ذكره الألوسي في التعريف بالشيعة.

القسم الأول: جهود الألوسي في الرد على الرافضة، وفيه أربعة أبواب:

الباب الأول: موقف الرافضة من مصادر الإسلام، ورد الألوسي عليهم.

الباب الثاني: موقف الرافضة من الصحابة رضي الله عنهم، ورد الألوسي عليهم.

الباب الثالث: موقف الرافضة من الإمامة، ورد الألوسي عليهم.

الباب الرابع: في مسائل متفرقة.

الباب الأول: في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: موقفهم من القرآن ورد الألوسي عليهم، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقفهم من القرآن من حيث التحريف والنقصان، والرد عليهم.

المبحث الثاني: موقفهم من تأويل القرآن والرد عليهم.

المبحث الثالث: موقفهم من حجية القرآن والرد عليهم.

الفصل الثاني: موقفهم من السنة ورد الألوسي عليهم وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: تعريف السنة عند الرافضة.

الثاني: موقف الرافضة من مرويات الصحابة.

الثالث: عقيدة الرافضة أنّ الوحي لم ينقطع بوفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفيه مسائل:

الأولى: ما هو مصدر علم الأئمة عند الرافضة؟

الثانية: المصادر المكتوبة التي يأخذ منها الرافضة علومهم.

الثالثة: خرافة الرّقاع أو التوقيعات.

الرابعة: كتبهم ومصادرهم المعتمدة.

الخامسة: تناقض وافتراء في كتبهم المعتمدة.

السادسة: هل عند الرافضة (علم مصطلح الحديث) كما عند أهل السنة.

الفصل الثالث: موقفهم من الإجماع والقياس، ورد الألوسي عليهم. وفيه مبحثان:

الأول: موقفهم من الإجماع والرد عليهم.

الثاني: موقفهم من القياس والرد عليهم.

الباب الثاني: موقف الرافضة من الصحابة رضي الله عنهم، وفيه فصلان:

الفصل الأول: موقف الرافضة من الصحابة رضي الله عنهم، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: ادعاء الرافضة أنّ الصحابة رضي الله عنهم ارتدوا إلاّ نفرا يسيرا، ورد الألوسي عليهم.

المبحث الثاني: إخبار الألوسي أنّ الرافضة في عصره كانوا يكفرون الصحابة.

المبحث الثالث: إيرادهم بعض الشبهات والإشكالات على القول بعدالة جميع الصحابة، ورد الألوسي عيهم.

المبحث الرابع: الرافضة يسبون الصحابة رضي الله عنهم ويلعنونهم، والرد عليهم.

المبحث الخامس: موقف الرافضة من أهل الجمل وصفين الذين حاربوا عليا، ورد الألوسي عليهم.

المبحث السادس: طعن غير مباشر في عموم الصحابة والرد عليهم.

الفصل الثاني: موقف الرافضة من بعض الصحابة رضي الله عنهم، وفيه سبعة مباحث:

الأول: مطاعن الرافضة في أبي بكر رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم.

الثاني: مطاعن الرافضة في عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورد الألوسي عليهم.

الثالث: مطاعن الرافضة في عثمان بن عفان رضي الله عنه، ورد الألوسي عليهم.

الرابع: مطاعن الرافضة في معاوية رضي الله عنه، ورد الألولسي عليهم.

الخامس: مطاعن الرافضة في عمرو بن العاص ورد الألوسي عليهم.

السادس: مطاعن الرافضة في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ورد الألوسي عليهم.

السابع: حكم من يسب الصحابة رضي الله عنهم أو يلعنهم أو يكفرهم.

وفيه سبعة مطالب:

الأول: تعريف السب والفرق بينه وبين اللعن.

الثاني: في الإجماع على حرمته في حق الصحابة.

الثالث: في حكم من استحل إيذاء الصحابة أو أبغضهم.

الرابع: حكم سب الشيخين أو إنكار خلافتهما.

الخامس: سب الصحابة يشبه سب الأنبياء من وجه.

السادس: حكم من سب الصحابة أو كفرهم أو لعنهم أو استحل ذلك.

السابع: رأي الألوسي في حكم من كفّر أو لعن الصحابة رضي الله عنهم.

الباب الثالث: موقف الرافضة من الإمامة، وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول: تعريف الإمامة، وماذا تعني عند الرافضة، ومنزلتها عندهم، وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: تعريف الإمامة لغة واصطلاحا.

الثاني: ماذا تعني الرافضة بالإمامة.

الثالث: منزلتها عندهم.

الفصل الثاني: زعم الرافضة أنّ نصب الإمام واجب على الله وأنه لطف، وحماقة استتار إمامهم والرد على ذلك كله.

الفصل الثالث: شروط الإمامة عند الرافضة ورد الألوسي عليهم.

الفصل الرابع: إنكار الرافضة لخلافة الخلفاء الثلاثة ورد الألوسي عليهم.

الفصل الخامس: زعم الرافضة أنّ الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو علي رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم.

الفصل السادس: نماذج من غلو الرافضة في علي رضي الله عنه والرد عليهم.

الفصل السابع: عقيدة المهدية عند الرافضة والرد عليهم.

الفصل الثامن: عقيدة العصمة عند الرافضة ورد الألوسي عليهم، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف العصمة.

المبحث الثاني: خطورة هذه العقيدة.

المبحث الثالث: أدلة الرافضة على العصمة.

المبحث الرابع: رد الألوسي عليهم وإبطال القول بعصمة أئمة الرافضة.

الباب الرابع: في ذكر مسائل متفرقة عند الرافضة، وفيه فصول:

الفصل الأول: في التقية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التقية.

المبحث الثاني: التقية بين الإفراط والتفريط والوسطية.

المبحث الثالث: الهدف من إفراط الرافضة في التقية.

المبحث الرابع: أدلة الرافضة على إفراطهم في التقية، والرد عليهم.

الفصل الثاني: عقيدة البداء عند الرافضة، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: منزلة البداء عند الرافضة.

المبحث الثاني: مراد الرافضة بالبداء.

المبحث الثالث: دليل الرافضة على البداء.

المبحث الرابع: الفرق بين البداء والنسخ.

المبحث الخامس: الهدف من القول بالتقية والبداء.

الفصل الثالث: عقيدة الرجعة عند الرافضة، وفيه مبحثان:

الأول: في المراد بالرجعة ومتى قيل بها؟ والأشخاص الذين سيرجعون؟ ولماذا؟ ومتى يكون حدوثها؟

الثاني: أدلة الرافضة على الرجعة ورد الألوسي عليهم.

الفصل الرابع: قول الرافضة بإباحة نكاح المتعة ورد الألوسي عليهم، وفيه مبحثان:

الأول: تعريف المتعة ومنزلتها عند الرافضة.

الثاني: أدلة الرافضة على إباحة نكاح المتعة والرد عليهم.

الفصل الخامس: قول الرافضة بالمسح على الرجلين في الوضوء بدل الغسل ورد الألوسي عليهم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: استدلالهم بالقرآن ورد الألوسي عليهم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ذكر الآية التي تعلقوا بها.

المطلب الثاني: تقرير استدلالهم والرد عليهم.

المطلب الثالث: توجيه قراءة الجر على مذهب أهل السنة، والرد على اعتراضات الرافضة على هذا التوجيه.

المبحث الثاني: استدلالهم بالسنة، ورد الألوسي عليهم، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاستدلال على غسل الرجلين في الوضوء من كتب الرافضة.

المطلب الثاني: الرد على الرافضة في استدلالهم على مسح الرجلين في الوضوء بأفعال بعض الصحابة.

المطلب الثالث: الرد على الرافضة فيما تمسكوا به من روايات.

المطلب الرابع: الأحوط في هذه القضية هو الغسل لأن به يتم المسح أيضا ولا ينعكس.

الفصل السادس: حكم تكفير الرافضة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: خطورة القول بتكفير أهل القبلة والقاعدة التي ينبغي أنْ يدور معها التكفير وجودًا وعدمًا، ورأي الألوسي في تكفير أهل الأهواء.

المبحث الثاني: هل الرافضة الاثنا عشرية كفار؟

القسم الثاني: تحقيق ثلاث رسائل للألوسي في الرد على الرافضة.

الرسالة الأولى: الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية.

الرسالة الثانية: نهج السلامة إلى مباحث الإمامة.

الرسالة الثالثة: النفحات القدسية في الرد على الإمامية.

التعريف بالرسالة الأولى: وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسم الرسالة ونسبتها إلى المؤلف وسبب تأليفها.

المبحث الثاني: موضوع الرسالة وتاريخ تأليفها.

المبحث الثالث: مصادر المؤلف.

المبحث الرابع: منهج المؤلف في الرسالة.

المبحث الخامس: التعريف بالمخطوطة.

النص المحقق لرسالة الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية.

التعريف بالرسالة الثانية، وفيه خمسة مباحث هي نفسها المنصوص عليها في التعريف بالرسالة الأولى.

النص المحقق لرسالة نهج السلامة إلى مباحث الإمامة.

التعريف بالرسالة الثالثة: وفيه خمسة مباحث. هي نفسها المنصوص عليها في التعريف بالرسالة الأولى والثانية.

النص المحقق لرسالة النفحات القدسية في الرد على الإمامية.

الخاتمة

ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها سواء كان ذلك من خلال البحث أو بسبب اشتغالي به.

ثم ذكرت فيها ما بدا لي من توصيات.

وختمتها بتقرير مختصر عن بعض أنشطة الرافضة.

تنبيهات

الأول: كلمة «كرم الله وجهه» التي تقال في حق علي رضي الله عنه استخدمها الألوسي رحمه الله في مواضع كثيرة من كتبه وهي جملة مبتدعة يستحب تجنبها كما نص على ذلك بعض العلماء المحققين، قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره (٥١٦/٣) عند الآية ﴿إن الله وملآئكته يصلون على النبي﴾ الآية (٥٦) من سورة الأحزاب قال: «وقد غلب في عبارة كثير من النساخ للكتب أن يفرد عليا رضي الله عنه بأن يقال: (عليه السلام) من دون سائر الصحابة أو (كرم الله وجهه) وهذا وإن كان معناه صحيحا لكن ينبغي أن يسوى بين الصحابة في ذلك فإن هذا من باب التعظيم والتكريم فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين»، وانظر: معجم المناهي اللفظية للشيخ بكر أبو زيد (ص٣٤٨-٣٥٠، و٤٥٤).

الثاني: سيلاحظ القارىء تكراراً بين القسم الأول (الدراسي) والقسم الثاني (التحقيق)، وسبب ذلك أن المادة العلمية لبعض الأبواب أو الفصول في القسم الدراسي أُخذت من المخطوطات المحققة ضمن البحث.

كذلك قد يلاحظ تكرارا لتراجم بعض الأعلام أو بعض التعليقات، وسبب ذلك أن عندي نية في نشر كل قسم على حدة وكل رسالة كذلك.

الثالث: كتاب «الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية» أحيانا أحيل عليه باسم مختصر مثل «الأجوبة» أو «الأجوبة العراقية على اللاهورية» أو «الأجوبة على اللاهورية».

الرابع: الحواشي المتعلقة بالأبيات الشعرية إذا تجاوزت أكثر من واحد فإن أرقام

الحاشية تتسلسل في الأشطار الأولى، فإذا انتهت رجع تسلسل الأرقام إلى الأشطر الثانية من القصيدة، فقد يقع رقم (٦) مثلا في السطر الأول من الشطر الثاني للبيت، وهذا يرجع إلى نظام الحواشي الخاص بالجداول في الكمبيوتر.

وأخيراً فإني بذلتُ جهدي وطاقتي في خدمة هذا الموضوع، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وهو المانّ به والمتفضل به عليَّ، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان، وإني أستغفر الله، وأسأله التجاوز عني في كل ما أخطأت فيه في هذا الموضوع وفي غيره، فإني محل الخطأ والغلط والجهل، وهو سبحانه وتعالى أهل المغفرة والسعة والغنى المطلق، فهو الغني وأنا الفقير إلى رحمته، فأسأله -وهو الذي وسعت رحمته كل شيء- أن لا يعاملني بما أنا له أهل، ويعاملني بما هو له أهل.

قال أبو الثناء الألوسي رحمه الله:

أنا مذنبٌ أنا مخطئٌ أنا عاصي ... هو غافرٌ هو راحمٌ هو عافي
قابلتهنّ ثلاثةً بثلاثةٍ ... وستغلبن أوصافه أوصافي

فأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يعيذني من شرور نفسي ومن شر عملي، وأن يوفقني لما يحبه ويرضاه إنه قريب مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

التمهيد

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالألوسي.

الفصل الثاني: التعريف بالرافضة.

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: لمحة عن عصر المؤلف.

المبحث الثاني: حياته.

المبحث الثالث: العقيدة والمذهب والوفاة.

المبحث الأول

لمحة عن عصر المؤلف الذي عاش فيه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحالة السياسية

المطلب الثاني: الحالة العلمية والدينية

المطلب الأول

الحالة السياسية

لعله من نافلة القول أن نذكر أن الاستقرار السياسي سبب من أسباب الازدهار العلمي، وإدراك هذا يعرف من قراءة تاريخ الأمم، وعالم كبير -مثل الألوسي- تولى منصب الإفتاء الرسمي، لا بد وأن تكون له صلة بالوضع السياسي، ولذا لا ينبغي أن يغفل هذا الجانب من التعريف به، والعصر الذي سنعطي عنه هذه اللمحة يمتد من ١٢١٧هـ إلى ١٢٧٠هـ.

وفي هذه الحقبة من التاريخ لم يكن الوضع مستقرًا في العراق لعدة عوامل، بعضها يرجع إلى طبيعة الشعب العراقي، وبعضها راجع إلى نظرة السلطان في الأستانة إلى الوالي في العراق، وفقدان الثقة بينهما، وهناك أسباب داخلية مثل الثورات، وأسباب خارجية مثل أطماع الدول الكافرة في دولة الخلافة والعمل من أجل إسقاطها.

وفي هذا الحين كانت الدولة العثمانية قد بلغت سن الشيخوخة لأنها بسبب تقصيرها في الدين وعقيدته الصحيحة، رُدَّت إلى أرذل العمر، ولا ننسى أنَّها كانت قبلُ دولة عظيمة رافعة راية الجهاد، تهابها الدول الكافرة وتخشى سطوتها[1].

وأحسن من يتحدث عن هذه الحقبة هو من عاش فيها وذاق مرارتها وحلاوتها، ذلكم هو المؤرخ سليمان فائق[2] حيث قال: ((وخلاصة القول إن العراق لم يتحسن وضعه... منذ انقراض العباسيين... وأصبح في انحطاط مستمر، وأستطيع أن أقول بمرارة وأسف وحزن بالغ: إن الموجات العدائية التي طغت عليه، والظلم والاستبداد الذي حل في ربوعه، كل ذلك قد غيره وغير أخلاق أهله من الحسن إلى السيئ وجعلته في بداوة وجهل وفقر، وما يزال سائرًا نحو الانحدار والتقهقر ولقد بذلت الدولة العثمنية كثيرًا من

---

(١) ولمعرفة ذلك تراجع الكتب التي أرخت لحكم هذه الدولة ككتاب ((تاريخ الدولة العلية العثمنية)) لمحمد فريد بك المحامي.

(٢) مؤرخ وكاتب أديب له مؤلفات (ت١٣١٤هـ) الألوسي مفسرًا (٣٠) الحاشية (١٤).

الجهود في سبيل إعمار البلاد، ولكنها ذهبت أدراج الرياح)) انتهى بتصرف[1].

وكان عدد الخلفاء الذين تعاقبوا على الحكم في الدولة العثمانية إبَّان عصر الألوسي أربعة:

– **الأول**: السلطان سليم خان[2] الثالث ابن السلطان مصطفى خان الثالث، وهو الثامن والعشرون من سلاطين الدولة العثمانية ولد سنة ١١٧٥هـ وولي الخلافة بعد عمه سنة ١٢٠٣هـ وعزل سنة ١٢٢٢هـ وقتل سنة ١٢٢٣هـ[3]

– **الثاني**: السلطان مصطفى خان الرابع ابن السلطان عبد الحميد خان الأول وهو التاسع والعشرون من سلاطين آل عثمان ولد سنة ١١٩٣هـ وولي بعد عزل ابن عمه سليم سنة ١٢٢٢هـ فعزل ثم حبس ثم قتل سنة ١٢٢٣هـ[4].

– **الثالث**: السلطان محمود الثاني ابن السلطان عبد الحميد الأول، وهو السلطان الثلاثون من سلاطين آل عثمان، ولد سنة ١١٩٩هـ وولي بعد عزل أخيه سنة ١٢٢٣هـ وبقي في الخلافة إلى أن توفي سنة ١٢٥٥هـ[5].

– **الرابع**: السلطان عبد المجيد ابن السلطان محمود الثاني وهو رقم (٣١) من سلاطين آل عثمان ولد سنة ١٢٣٧هـ وولي بعد وفاة أبيه سنة ١٢٥٥هـ وبقي في الحكم إلى وفاته سنة ١٢٧٧هـ[6].

وأمَّا الولاة الذين تعاقبوا على الحكم في بغداد من قبل هؤلاء الخلفاء فقد وصل عددهم اثني عشر واليًا، وكانوا يسمون بالوزراء.

وسنقتصر على التعريف بثلاثة منهم وهم الذين طالت ولايتهم وكانت لهم مواقف

---

(١) انظر: تاريخ العراق بين احتلالين لعباس العزاوي (١٢٧/٨)، والألوسي مفسرا لمحسن عبد الحميد (٣٠-٣١).

(٢) الخان: الحاكم انظر: المعجم الوسيط (٢٦٢/١).

(٣) تاريخ الدولة العلية العثمانية (ص٣٦٣-٣٩٣) تاريخ سلاطين آل عثمان من أول نشأتهم حتّى الآن، يوسف بك آصف (ص١١٩-١٢١).

(٤) تاريخ الدولة العلية العثمانية (ص٣٩٤-٣٩٧) وتاريخ سلاطين آل عثمان، يوسف آصف (١٢٢-).

(٥) تاريخ الدولة العلية العثمانية (ص٣٩٨-٤٥٤) وتاريخ سلاطين آل عثمان، يوسف آصف (١٢٤-).

(٦) تاريخ الدولة العلية العثمانية (ص٤٥٥-٥٢٩) وتاريخ سلاطين آل عثمان، يوسف آصف (١٢٩-١٣١).

مع الألوسي سلبًا وإيجابًا.

– **الأول**: داود باشا، آخر من ولي بغداد من المماليك ولد سنة ١١٨٨هـ- وابتاعه سليمان باشا والي بغداد، وظهرت فطنته وذكاؤه، واكتسب علمًا وأدبًا وتولى مناصب ثم عين واليًا على بغداد سنة ١٢٣٢هـ حاول الاستقلال عن الدولة العثمانية فأرسلت إليه جيشًا حاصر بغداد فصالحهم على الرحيل إلى استانبول وذلك سنة ١٢٤٧هـ- فأكرمه السلطان محمود، ثم أرسله ابنه السلطان عبد المجيد شيخًا للحرم النبوي فظل فيه حتّى مات سنة ١٢٦٧هـ[1].

– **الثاني**: علي رضا باشا اللاز، هو الذي حاصر بغداد لما حاول داود الذي قبله الاستقلال وقد دخل بغداد سنة ١٢٤٧هـ وقتل عددا من المماليك وظل واليًا حتّى عزل سنة ١٢٥٨هـ وكان أبو الثناء الألوسي ذا وجاهة عنده فولاه عدة مناصب منها الافتاء[2].

– **الثالث**: محمد نجيب باشا، كان قبلُ وليًا على دمشق ثم جيء به إلى بغداد سنة ١٢٥٨هـ ولم يكن هذا الوالي على وفاق مع الألوسي فأساء معاملته وعزله عن الافتاء ومنع عنه وقف المدرسة المرجانية، وقد عزل سنة ١٢٦٥هـ[3].

وفي السنوات الخمس الباقية من عصر الألوسي، تولى فيها أربعة وزراء هم: عبد الكريم نادر باشا، ومحمد وجيه باشا ومحمد رشيد باشا الكوزلي، ونامق باشا الكبير.

وقد أشرتُ فيما سبق إلى أنّ هذه الحقبة التي استعرضت حكّامها لم يكن الوضع فيها مستقرًا مما كان له أثر كبير في حياة الألوسي رحمه الله وخاصة إذا علمنا أنّ صلته بالسلطة كانت بين المدِّ والجزْر بسبب موقف بعض الولاة منه.

---

(١) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١/٥٩٧-٦٠٧) تاريخ العراق بين احتلالين (٦/٣٢٩) والأعلام (٢/٣٣١) الألوسي مفسرًا (ص٣١) ومنهج أبي الثناء الألوسي في أصول الإيمان (ص٦هامش ٣).

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين (٦/٣٢٩ و٧/ ١٠،٥٨-٥٩) وغرائب الاغتراب (ق/٤٧).والالوسي مفسرًا (ص٣٢) منهج أبي الثناء الألوسي في أصول الايمان (٧ هامش١).

(٣) تاريخ العراق بين احتلالين (٧/٦٣-٨٣) الألوسي مفسرًا (ص٣٢) أعلام العراق (ص٢٤-٢٥).

المطلب الثاني

الحالة العلمية والدينية

كانت الحالة العلمية في الدولة العثمانية بصفة عامة لاتتناسب مع قوتها وعظمتها في عهد ازدهار ها، وربما يرجع ذلك إلى أن لغتها لم تكن هي لغة القرآن وفي عصر الألوسي كان الاهتمام بالناحية العسكرية طاغيًا على العلوم الأخرى وسبب ذلك أنّها كانت تواجه مؤامرات كبيرة للقضاء عليها[1].

أمّا بخصوص بغداد فإنّها كانت إلى حدٍ مّا في عصر الألوسي تتمتع بنهضة علمية لا بأس بها خاصة في ولاية داود باشا- الذي طالت ولايته أكثر من غيره ويرجع السبب في ذلك أنّه كان من أهل العلم ولا يقدِّر العلم إلاّ ذووه.

فقد كثرت في عهده المدارس بتشجيع منه ورعاية لها وللعلماء والمتعلمين. فكان عصره بداية للنهضة العلمية الحديثة في العراق كما يرى بعض الكتاب[2].

وأمّا الحالة الدينية عند العثمانيين فإنّها كانت قد بدأت في الانحدار قبل عصر الألوسي، وأدرك ذلك الخاص والعام، وقد أقر بذلك حتّى بعض الحكام. وفي هذا يقول السلطان عبد المجيد الأول[3] في خطاب له موجه إلى عامة الناس عقب توليته منصب الخلافة سنة ١٢٥٥هـ.

قال: «لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة، والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها. ولذا كانت قوة ومكانة سلطنتنا السنية، ورفاهية وعمارية أهاليها وصلت حد الغاية. وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة، بناء على طروء الكوارث المتعاقبة، والاسباب المتنوعة، فتبدلت قوتها بالضعف، وثروتها

---

(١) منهج أبي الثناء الألوسي في أصول الايمان (ص٢٦) تاريخ الدولة العلية العثمانية (٤٥٥-٥٢٩).

(٢) الألوسي مفسرًا (ص٣٣).

(٣) تقدمت ترجمته (ص٢٧).

بالفقر... الخ))[1].

وهكذا فإن الاعتراف بالتقصير فضيلة، وربما نتج عنه تلا في إصلاح ما فسد.

ولكن العاطفة الدينية القوية لا تكفي في الاصلاح، إذا لم يصحبها العلم الصحيح، فالتدين في هذا العصر كان مدخولا بسبب ما عتراه من التصوف المذموم، والدولة كانت ترعى هذا التصوف وطرقه وتظن أنها تحسن صنعًا، وكما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ((وكم من مريد للخير لن يصيبه))[2].

وبدَهي أن الولايات تتأثر بعاصمة الدولة وهذا ماحدث للعراق فقد كان الوالي يُعيَّنُ من قبل الخليفة، والاختيار لا بد أن يلاحظ فيه توجهات الدولة.والضعيف مولع بتقليد القوي، وكان من جراء هذا أن كثرت الطرق الصوفية وأصبح التصوف هو التدين السائد، حتّى إن أبا الثناء المتحرر في عقليته لم ينجُ من هذا الداء، فدخل في الطريقة النقشبندية[3] التي كانت صاحبة الانتشار الواسع في عصره، وكان الوالي يرعاها ويدافع عنها ولما كثر أتباعها بسبب وجود شيخها ((خالد النقشبندي))[4] في بغداد، خافتها الدولة وبدأت تنكل بأتباعها ثم تراجعت لأنَّ الوالي أقنعها بأنَّها مأمونة الجانب[5].

---

(١) تاريخ الدولة العلية العثمانية (ص٤٨١).

(٢) قطعة من حديث طويل رواه الدارمي في سننه (١/٦٨-٦٩) باب في كراهية أخذ الرأي.

(٣) طريقة صوفية منسوبة إلى مؤسسها محمد بهاء الدين شاه نقشبند (ت٧٩١هـ).

انظر: كرامات الأولياء للنبهاني (١/٢٤٠-٢٥٣) والحديقة الندية في الطريقة النقشبندية، والموسوعة العربية الميسرة (٢/١٨٤٤).

(٤) هو خالد بن أحمد بن حسين النقشبندي المجددي، ضياء الدين، أبو البهاء، ولد سنة ١١٩٠هـ درس في العراق على مشايخ كثيرين وتولى التدريس ثم سافر إلى الهند وبها صار نقشبنديًا ثم رجع إلى العراق ونشر طريقته، وله بعض المؤلفات (ت بدمشق سنة ١٢٤٢هـ).

انظر: غرائب الاغتراب (ق٩) الفيض الوارد على روض مرئيَة مولانا خالد، حلية البشر (١/٥٧٠-٥٨٧) الأعلام (٢/٢٩٤)، معجم المؤلفين (٢/٩٥).

(٥) تاريخ العراق بين احتلالين (٦/٢٩٨) ومنهج الألوسي في أصول الإيمان (ص٢٥-٢٦).

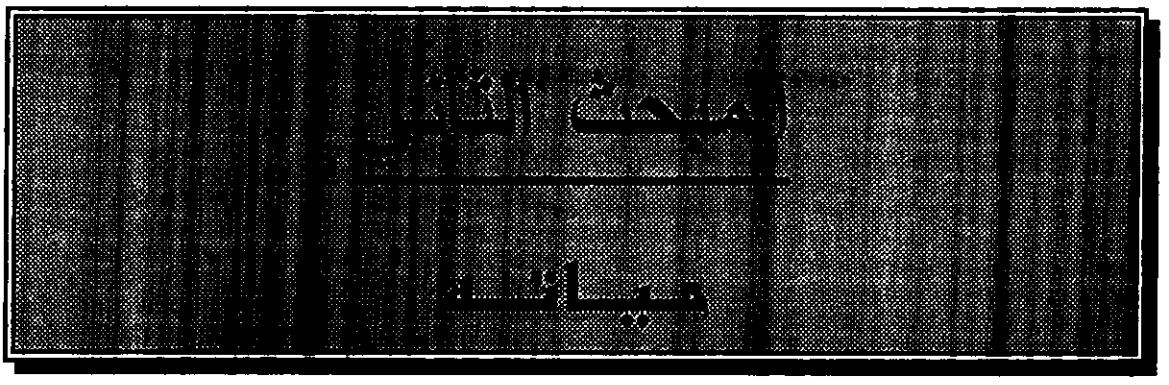

وفيه سبعة مطالب

المطلب الأول: الاسم والنسب والنسبة.

المطلب الثاني: المولد والنشأة.

المطلب الثالث: بعض شيوخه.

المطلب الرابع: بعض تلامذته.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: مكانته العلمية.

المطلب السابع: ثناء بعض العلماء عليه.

المطلب الأول

الاسم والنسب والنسبة

الاسم: هو أبو الثناء[1] شهاب الدين، محمود بن عبد الله بن محمود بن درويش بن عاشور، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرورًا بالامام الثامن عند الرافضة ((محمد الجواد))[2].

وقد نظم نسبه الشاعر عبد الباقي العمري[3]، فقال:

السيد المحمود في الأفعال ... سليل عبد الله ذي الإفضال
أبوه محمودُ بن درويش الذي ... ينمى لعاشور غياث[4] اللائذ
ابن محمد سليل ناصر ... للدين ينمى للحسين الطاهر
ابن علي بن الحسين المعتز ... إلى كمال الدين ذي التعزز
سليل شمس الدين ذي التبيين ... ابن محمد بن شمس الدين
سليل حارس لشمس الدين ... يعزى وذا نجل شهاب الدين

---

(١) لمزيد من الإفادة تراجع ترجمته في المصادر التالية: غرائب الاغتراب (ق٣-ق١١) جلاء العينين (٤٣-٤٥) أريج الند والعود في ترجمة مولانا أبي الثناء محمود المسك والأذفر (٦٤-٨٥) حلية البشر (٣/١٤٠٠-١٤٥٥) أعلام العراق (٢١-٤٣) فهرس الفهارس (١/١٣٩-١٤١) تاريخ آداب اللغة العربية (٤/٢٨٥) التاج المكلل (ص٥١٧) إيضاح المكنون (١/٢٧و٢٢٣و٥٨٦) هدية العارفين (٢/٤١٨-٤١٩) الأعلام (٧/١٧٦) معجم المؤلفين (١٢/١٧٥-١٧٦) المستدرك على معجم المؤلفين (٧٧٥-٧٧٦) معجم المؤلفين العراقيين (١/٥٩) أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع (ص٤٧-٥٢) تاريخ العراق بين احتلالين (٧/١٠٧-١٠٩) الموسوعة العربية الميسرة (٢/١٦٦٤) معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة (١/٧) محمود شكري الألوسي وآراؤه اللغوية (ص٣٢-٣٦) النهضة الاسلامية في سير أعلامها المعاصرين (١/٣٣-٤٧).

(٢) هو ابن علي الرضا ابن موسى الكاظم ابن جعفر الصادق (ت٢٢٠هـ) تاريخ بغداد (٣/٥٤) والأعلام (٦/٢٧١). رضي الله عنه

(٣) هو عبد الباقي بن سليمان بن أحمد العمري الفاروقي من سلالة عمر بن الخطاب الخليفة الراشد، مؤرخ شاعر، ولد بالموصل سنة (١٢٠٤هـ) ومات ببغداد سنة (١٢٧٩هـ) له ديوان مطبوع بعنوان ((الترياق الفاروقي)). انظر: ترجمته في المسك الأذفر (ص١٨٤) والأعلام (٣/٢٧١) ومعجم المؤلفين لرضا كحالة (٥/٧١-٧٢).

(٤) لا يجوز إطلاق مثل هذا النعت على المخلوق فالغياث على الحقيقة هو الله جل وعلا.

ابن أبـي القاسـم طـاهر النسـب ... ابـن أمـير ذاك بـاهر الحسـب
ابـن محمـد إلى بيـدار ... يعزى كما قد جاء في الأخبار
وجـاء مـن بعـد أبيـه عيسـى ... محمـد بـن أحمـد بـن موسـى
وأحمـدَ مـن بعـده محمـد ... وأحمـد الأعـرج فهـو السـيد
ينمـي إلى الشـهير بالمـبرقع ... موسـى إلى الجـواد فائمـه و ع
ابن الرضى أبوه موسى الكاظم ... أبـوه جعفـرٌ الإمـام العـالم
ابـن محمـد الإمـام البـاقر ... سـليل زيـن العـابدين الطـاهر
نجل الحسين السبط عـالي الهمـم ... ريحانـة الهـادي شـفيع الأمـم
نجل على الصهر ذي المفـاخر ... حاز العلا من كابر عن كابر
وأمـه فاطمـة البتـول ... بضعـة طـه المجتبـى الرسـول
صلـى عليـك الملـك الوهـاب ... ما اتصلت بين الورى الأنساب[1]

وهو ممن أكرمه الله بالنسبين فأمُّ والد أبي الثناء يرجع نسبها إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[2].

النسبة:

وأمَّا نسبته: فإنَّهم اختلفوا فيها:

فالألوسي: قيل نسبة إلى (أُلُوس)[3] بالقصر- وهو مارجحه محمد بهجة الاثري[4][5] وهي قرية على الفرات، قرب عانات وقيل نسبة إلى (أُلُوس)[6] بضم الألف

(١) أريج الند والعود في ترجمة أبي عبد الله شهاب الدين السيد محمود (ص٢)، وأعلام العراق (ص٩-١٠).

(٢) غرائب الاغتراب (ق١١).

(٣) قال الزبيدي: «وأُلوس كصبور، اسم رحل سميت به بلدة على الفرات قرب عانات».
انظر: تاج العروس (٤/٩٨) مادة «ألس» ومعجم البلدان (١/٢٩٢).

(٤) هو محمد بهجة بن محمود بن عبد القادر بن أحمد آغا، أصله من عرب ديار بكر، ولد سنة (١٣٢٠هـ) وربي على حب العلم والمعرفة من صغره وتتلمذ على محمود شكري الألوسي المتوفى سنة(١٣٤٢هـ) له مؤلفات كثيرة وتحقيقات منها «أعلام العراق» وقد نال عدة أوسمة من عدة دول عربية وحاز على جائزة الملك فيصل العالمية في اللغة والآداب: مات سنة (١٤١٧هـ).انظر: أعلام العراق (ص٦٣هامش (١)) وتاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري (ص١١٣-١١٨) ومقدمة إتحاف الأبجاد (ص١٦ هامش ١٩) ومجلة تراثنا العددان الرابع والخامس من سنة ١٤١٧هـ.

(٥) انظر: أعلام العراق (ص٧) لتقف على ترجيح الأثري.

(٦) انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (١/٨٢-٨٣).

واللام.

وقيل نسبة إلى (آلُوْسَة) [1] بالمد وضم اللام وسكون الواو بعده سين مهملة مفتوحة وقيل غير ذلك[2].

(١) راجع تاج العروس (٤/٩٨) ومعجم البلدان (١/٧٥).

(٢) ذيل ابن النجار (٢/٢٦٩ ترجمة رقم ٤٩٣) وفيات الأعيان (٥/٣٥٠ ترجمة رقم ٧٥٣) والدرُّ المنتثر-المقدمة (ص١٢)-.

المطلب الثاني

المولد والنشأة

في أسرة من الأسر العلمية العريقة وفي جانب الكرخ من مدينة السلام جاء أبو الثناء من دار الأرحام، إلى دار الغرور والفتن والآلام، كان ذلك قبيل صلاة الجمعة الرابع عشر من شعبان، سنة سبع عشرة بعد المائتين والألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام[1] وبما أنّه ولد في أحضان أسرة علمية فإنه وجد العناية الفائقة منذ صغره، مما كان له الأثر الحسن على حياته العلمية في مستقبله.

فقبل أن يبلغ سبع سنين وهو مشتغل بحفظ القرآن حفظ أيضًا متن الآجرومية وألفية ابن مالك، والمنظومة الرحبية في الفرائض، وقرأ غاية الاختصار في فقه الشافعية، وقبل سن العاشرة استوفى الغرض من علم العربية، وقرأ طرفًا جليلاً من فقهي الشافعية والحنفية وبعض المسائل المنطقية والكتب الحديثية.

ولما تجاوز العاشرة من عمره، أذن له والده في الأخذ عن علماء عصره ومصره، فأخذ عن جماعة منهم وخاصة الكبراء، ولازم بعضهم أكثر من عشر سنين، ولما بلغ الخامسة والعشرين أجازه أكبر مشايخه وهو الشيخ علاء الدين على أفندي الموصلي[2] في يوم مشهود اجتمع فيه جميع الفضلاء والأجلاء، وعلى إثر ذلك مباشرة باشر التدريس، ورُفِعَ ذكره وذاع صيته، رغم أنف كل حسود وخسيس، إذ كل ذي نعمة محسود[3].

---

(١) غرائب الاغتراب (ق٣) المسك الأذفر (ص٨٢-٨٣) أعلام العراق (٢١-٢٢) الألوسي مفسرًا (ص٤١).

(٢) ستأتي ترجمته عند الحديث عن مشايخ أبي الثناء (ص٣٦).

(٣) انظر الكلام على نشأته في: غرائب الاغتراب (ق٣-٤) أعلام العراق (٢٢) الألوسي مفسرًا (ص٤٢).

المطلب الثالث

بعض شيوخه

كان أبو الثناء الألوسي موسوعة علمية كبيرة إذا تكلم في علم من العلوم تظن أنّه متخصص فيه ولم يدرس غيره، ورجل كهذا لا بد وأن تتعدد مشاربه ويكثر مشايخه، وهؤلاء المشايخ منهم من درس عليهم وأخذ عنهم ومنهم من استجازهم فأجازوه. ونحن هنا نقتصر على المشهورين منهم:

١- الملا حسين الجبوري، تلقى عنه القرآن العظيم[١].

٢- والده عبد الله بن محمود الألوسي أخذ عنه النحو، والفرائض، والفقه الشافعي[٢].

٣- علاء الدين علي بن يوسف الموصلي[٣]، لازمه أربع عشرة سنة حتّى تخرج به وأجازه.

٤- عبد الله العمري[٤]، أخذ عنه قراءة نافع وابن كثير المكي وأبي عمرو البصري.

---

(١) كان رجلاً تقيًا صالحًا وكان مقيمًا في مسجد سوق حمادة، انظر: غرائب الاغتراب (ق٣) والألوسي مفسرًا (ص٥٥).

(٢) هو صلاح الدين عبد الله محمود بن درويش الألوسي، قال فيه أبو الثناء: «ما رأته عيون الأسحار إلاّ قائمًا، وما أبصرته مواسم الأبرار إلاّ صائمًا» مات بالطاعون سنة (١٢٤٦هـ).

انظر: غرائب الاغتراب (ق١١) المسك الأذفر (ص٦١-٦٤) اعلام العراق (ص١١-١٢).

(٣) هو علاء الدين علي بن صلاح الدين يوسف بن رمضان الموصلي الحنفي، قال فيه أبو الثناء: «واحد العلماء وأوحد الفضلاء، الضارب في كل فن بسهم، والقارع صفاة كل قريعة وفهم... والحق أنّه كان في كل علم آية الله تعالى الكبرى... الخ» (ت١٢٤٣هـ).

انظر: غرائب الاغتراب (ق٥) المسك الأذفر (ص١٩٧-٢٠٠) معجم المولفين (٢٦٥/٧).

(٤) هو عبد الله محمد بن عبد الله العمري الموصلي من ذرية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولد في الموصل (١٢٠٨هـ) قال فيه أبو الثناء: «إليه انتهت رياسة العلماء» (ت١٢٩٧هـ). غرائب الاغتراب (ق٢٥) المسك الأذفر (٣٥٥) نشوة الشمول (ص٧) الألوسي مفسرًا (ص٥٩).

٥- عبد العزيز أفندي شواف زاده[١]، قرأ عليه في علم الوضع والبحث والمناظرة، والفرائض وغير ذلك.

٦- علي بن أحمد[٢] ابن عم أبي الثناء. قرأ عليه شرح القوشجي للرسالة الوضعية العضدية.

٧- الملا درويش بن عرب حضر[٣]، قرأ عليه شرح آداب البحث المسمى بالحنفية.

٨- محمد أمين بن علي الحلي[٤]، درس عليه شرح الوضعية لعصام.

٩- علي بن محمد سعيد بن عبد الله السويدي[٥]، قرأ عليه شرح النخبة لابن حجر وأخذ منه إجازة.

١٠- ضياء الدين خالد النقشبندي[٦]، قرأ عليه مسألة الصفات وأخذ عنه الطريقة النقشبندية.

١١- يحي المزوري العمادي[٧]، أجاز الألوسي بما تجوز له روايته، وصحت لديه درايته.

---

(١) كان متضلعًا في علم العربية، قال فيه أبو الثناء: «لا يأنف من قول لا أدري، ويجري مع الحق حيث يجري، وما رأيته غلط في جواب، بل كان يسكت أو ينطق بصواب» (ت١٢٤٦هـ) غرائب الاغتراب (ق٤) المسك الأذفر (ص٢٤٠) الألوسي مفسرًا (ص٥٦).

(٢) قال فيه الألوسي: «وهو رحل في بيتنا ربًا، ولم يعرف غير أبي أبًا، وأقرأه معظم العلوم النقلية، وطرفًا يسيرًا من العلوم العقلية»، انظر: غرائب الاغتراب (ق٣ب٤أ).

(٣) انظر: غرائب الاغتراب (ق٤) وذكرى أبي الثناء الألوسي (ص١٣).

(٤) كان مفتي الحلة، قال فيه أبو الثناء: «وكان رب فصاحة وبيان، يخيل منه إذا نطق أن كلا من أعضائه لسان» (ت١٢٤٦هـ) غرائب الاغتراب (ق٤ب-٥أ) المسك الأذفر (ص٢٩١) ذكرى أبي الثناء (ص١٣) الألوسي مفسرًا (ص٥٦).

(٥) هو أبو المعالي، قال فيه أبو الثناء: «وبالجملة كان ذلك الشيخ من كبار المتبعين، وحاشاه ثم حاشاه أن يكون من المبتدعين، وكان لأهل السنة برهانًا، وللعلماء المحدثين سلطانًا، ما رأيت أكثر منه حفظًا، ولا أعذب منه لفظًا» (ت١٢٣٧هـ) من مولفاته «العقد الثمين في مسائل الدين».

انظر: غرائب الاغتراب (ق٨) المسك الأذفر (ص١٤٠) حلية البشر (١٠٩٥/٢) فهرس الفهارس (١٠٠٨/٢) الأعلام (١٧/٥).

(٦) تقدمت ترجمته (ص٣٠).

(٧) هو يحي بن خالد المزوري العمادي الشافعي البغدادي، قال فيه الألوسي: «إمام علامة أشهر من أن ينبه عليه، وأجل من أن يعرف بالإشارة إليه... كان عليه الرحمة للعلماء حَمالاً، لكن إذا رأيته حسبته -لعدم اعتنائه

١٢- عبد الرحمن الكزبري[١]، أجاز أبا الثناء.

١٣- عبد اللطيف بن علي مفتي بيروت[٢]، أجاز أبا الثناء.

١٤- حسين الداغستاني[٣]، أجاز أبا الثناء.

١٥- أحمد عارف حكمت[٤] أجاز أبا الثناء بجميع مروياته، وأجازه أبو الثناء أيضًا.

هؤلاء هم بعض مشايخه، وقد وقفت على غيرهم[٥] ولم أذكرهم لعدم شهرتهم، ولأنَّه من شرطي الاختصار في هذا التمهيد.

بنفسه حمَّالاً» (ت ١٢٥٥هـ).

انظر: غرائب الاغتراب (ق٩ب-١٠أ) المسك الأذفر (ص٢٠٠) حلية البشر (٣/١٥٨٧-١٥٩١).

(١) هو أبو المحاسن، وحيه الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الكزبري، محدث دمشق ولد فيها سنة ١١٨٤هـ، أخذ عن العطار، وأخذ عنه البيطار، (ت١٢٦٢هـ) بمكة المكرمة.

انظر: حلية البشر (١/١٦٥، ٢/٨٣٣-٨٣٦) فهرس الفهارس (١/٤٨٥-٤٨٨) الأعلام (٣/٣٣٣) معجم المؤلفين (٥/١٧٧) غرائب الاغتراب (ق١٠).

(٢) هو عبد اللطيف بن المفتي الشيخ علي فتح الله البيروتي الحنفي تولى الأفتاء ببيروت مدة تزيد على عشر سنين ثم رحل إلى دمشق وبها مات سنة نيف وخمسين ومائتين وألف.

انظر: غرائب الاغتراب (ق١٠) كشف الطرة عن الغرة (ص٢٤٠) فهرس الفهارس (٢/٧٥٣-٧٥٤).

(٣) هو حسين أفندي الداغستاني قال فيه الألوسي: «قد رأيته أنا ذا اطلاع تام على دقائق المعقول، ومشاركة كاملة في حقائق المنقول».

انظر: غرائب الاغتراب (ق٨٧ب-٩٠أ).

(٤) هو أحمد عارف حكمت بن إبراهيم بن عصمت بن إسماعيل، شهاب الدين، ينتهي نَسبه إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما تولى القضاء في القدس ثم مصر ثم المدينة النبوية وأخيرًا تقلد منصب شيخ الإسلام في الآستانة أي مفتي عام الدولة التركية ثم أقيل منه بعد ثمان سنوات فانقطع للعبادة والقراءة، واشتهر بخزانة كتب عظيمة في المدينة النبوية تعرف باسمه إلى اليوم وقد أدخلت في مكتبة الملك عبد العزيز آل سعود. توفي بالآستانة سنة (١٢٧٥هـ) وقد أفرده أبو الثناء بكتاب في ترجمته سماه «شهى النغم في ترجمة شيخ الاسلام عارف الحكم» وهو مطبوع.

وانظر: غرائب الاغتراب (ق٥٦و٦٤و١٤٩-١٦٦) حلية البشر (١/١٤١-١٤٦) فهرس الفهارس (٢/٧٢٢-٧٢٤) الأعلام (١/١٤١) معجم المؤلفين (١/٢٥٧).

(٥) لما تكلم رحمه الله على بعض شيوخه في أول كتابه غرائب الاغتراب (ق٣-١٠)- أشار إلى أن هناك مشايخ آخرين لم يذكرهم وأنَّه ربما يجمعهم في كتاب مستقل.

انظر: غرائب الاغتراب (ق١٠).

المطلب الرابع

بعض تلامذته

رجل باشر التدريس غيرالرسمي قبل أن يبلغ الحلم وقبل أن يجاز، ثم لما أجيز وهو في الرابعة والعشرين من عمره، عين في اليوم نفسه مدرسًا في إحدى المدارس ثم درس في مدارس أخرى كثيرة وشهيرة، وبقي في صعود إلى أن تولى منصب الإفتاء. واشتهر ذكره وذاع صيته في الآفاق بعد أن عرف أولاً في العراق وأصبح يقصد بالأسئلة العويصة، من بلاد نائية وبعيدة ، رجل كهذا لا بد وأن تشد إليه الرحال، من قبل العشرات من طلبة العلم، ناهيك عن أهل بلده، الذين لا يختارون غيره. إذًا لن نكون مبالغين إذا ادعينا أن تلامذته يعدُّون بالمآت إن لم نقل بالألوف[1]، قال الكتاني[2]: ((وأخذ عنه هو كثيرون))[3] وإليك بعضهم على سبيل الاختصار.

١- عبد الرحمن بن عبد الله بن محمود الألوسي أخو أبي الثناء[4].

٢- عبد الحميد[5] بن عبد الله بن محمود الألوسي أخو أبي الثناء

---

(١) قال في المسك الأذفر (ص٦٧) عن حديقة الورود: ((واشتغل عليه خلق كثير من قاص ودان، وتخرج عليه جماعة من الأفاضل الأعيان، وقصدته الطلبة من سائر الأرجاء، وتهافتوا عليه ولا تهافت الظمآن على الماء)).

(٢) هو محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الحسني الأدريسي المعروف بعبد الحي الكتاني ولد وتعلم بفاس- المغرب عالم بالحديث ورحاله له مؤلفات كثيرة منها((فهرس الفهارس)) (ت١٣٨٢هـ). الأعلام (١٨٧/٦).

(٣) فهرس الفهارس (١٤٠/١).

(٤) كان رحمه الله مشهورًا بالوعظ والخطابة، ينصح باتباع طريقة السلف، ديدنه نصح المسلمين، ولد سنة (١٢٢٤هـ) ومات سنة (١٢٨٣هـ) أو ١٢٨٤هـ).

انظر هدية العارفين (٥٥٩/١) المسك الأذفر (ص٨٥) أعلام العراق (ص١٢).

(٥) ولد سنة ١٢٣٢هـ وأصيب بالعمى في عامه الأول بسبب الجدري وحفظ القرآن لستّ وأخذ عن والده وأخيه، وكان شاعرًا حسن الأسلوب (ت١٣٢٤هـ).

انظر: هدية العارفين (٥٠٧/١) المسك الأذفر (ص٩١) أعلام العراق (ص١٤) والأعلام (٢٨٨/٣).

٣- ابنه عبد الله[١]

٤- ابنه عبد الباقي[٢]

٥- ابنه نعمان خير الدين أبو البركات[٣].

٦- عبد الغفار الأخرس[٤].

٧- ٨- عبد السلام الشواف[٥] وأخوه عبد الفتاح الشواف[٦].

٩- محمد سعيد أفندي[٧].

---

(١) هو أبو السعود بهاء الدين عبد الله بن محمود بن عبد الله الألوسي، ولد (سنة (١٢٤٨) اشتغل بالتدريس فتخرج عليه جماعة من الطلبة وكان صوفيًا نقشبنديًا لكنه خالف سلفيًا عظيمًا نشر عقيدة السلف في العراق ألا وهو أبو المعالي صاحب «غاية الأماني في الرد على النبهاني» (ت١٢٩١هـ) المسك الأذفر (ص٨٩) الأعلام (١٣٦/٤) أعلام العراق (ص٤٤).

(٢) هو سعد الدين عبد الباقي بن محمود بن عبد الله الألوسي. ولد سنة (١٢٥٠هـ) أخذ عن والده ثم عن البندنيجي وتولى القضاء (ت٢ أو٦ أو١٢٩٨).

انظر: المسك الأذفر (ص١٠٥) الأعلام (٢٧٢/٣) أعلام العراق (ص٥٣) معجم المؤلفين (١٥/٥).

(٣) هو السلفي المتين، أبو البركات خير الدين، نعمان بن محمود بن عبد الله الألوسي ولد سنة ١٢٥٢هـ وأخذ عن والده وعن الواعظ وتولى القضاء ثم تركه واشتغل بالوعظ والتدريس، أخذ عنه ابنه ثابت وابن أخيه محمود شكري الألوسي صاحب «غاية الأماني» من أعظم آثاره «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» (ت ١٣١٧هـ).

انظر: المسك الأذفر (ص١١٠) حلية البشر (١٥٧١/٣) أعلام العراق (ص٥٧) فهرس الفهارس (٦٧٢/٢) الأعلام (٤٢/٨).

(٤) هو الشاعر المشهور عبد الغفار بن عبد الرحمن بن وهب، قيل له الأخرس؛ لتلعثم بلسانه ولد سنة (١٢٢٠هـ) بالموصل ونشأ ببغداد، قرأ «كتاب سيبويه» على أبي الثناء وبز أقرانه في الشعر وقد جُمع شعره في ديوان بعنوان «الطراز الأنفس في شعر الأخرس» (ت١٢٩١هـ بالبصرة).

انظر: المسك الأذفر (ص١٩١) الدر المنتثر (ص١٠٩) الأعلام (٣١/٤) معجم المؤلفين (٢٠٨/٥).

(٥) هو عبد السلام بن سعيد الكبيسي البغدادي شواف زاده، ولد سنة ١٢٣٦هـ أخذ عن أبي الثناء وعنه علي بن نعمان خير الدين (ت١٣١٨هـ).

انظر: المسك الأذفر (ص٢٠٤) الدر المنتثر (ص١٠٦) هدية العارفين (٥٧٣/١) الأعلام (٥/٤).

(٦) مات سنة (١٢٦٢هـ) قبل بلوغه الثلاثين، من مصنفاته «حديقة الورود في مدح أبي الثناء محمود».

انظر: المسك الأذفر (ص٢٠٦) الأعلام (٣٦/٤) معجم المؤلفين (٢٧٩/٥).

(٧) محمد سعيد أفندي البغدادي الشهير بالأخفش: أديب وشاعر، شرح ألفية السيوطي في النحو (ت بعد

-

١٠- محمد أمين بن محمد الأدهمي، الشهير بالواعظ[١].

١١- محمد بن حسين آل عبد اللطيف[٢].

١٢٨٠هـ).

انظر: المسك الأذفر (ص٢٠٩) الأعلام (١٤١/٦) معجم المؤلفين (٢٨/١٠).

(١) هو محمد أمين بن محمد الأدهمي البغدادي الحنفي الشهير بالواعظ، فقيه أصولي أديب ناظم (ت١٢٧٣هـ)

انظر: المسك الأذفر (ص١٧٦) الأعلام (٤٢/٦) معجم المؤلفين (٧٠/٩).

(٢) هو الشيخ محمد بن حسين آل عبد اللطيف البغدادي، قال في المسك الأذفر (ص١٦٧): «كان أوحد زمانه في فقه الشافعية، له دراية تامة بفنون العربية... وكان ذا تقوى وعفاف، متصفًا بأحسن الأوصاف».

المطلب الخامس

آثاره العلميـــة

قال الأستاذ محمد بهجة الأثري[1]: «وآثار أبي الثناء تمتاز بالإحاطة والعمق واستقلال الفكر وحريته، مع روعة البيان وحسن الافتنان في صياغة معانيه وأفكاره، وقد جاوزت مؤلفاته العشرين، عدا فتاواه وترسلاته وأشعاره»[2]. ومن أراد أن يعرف صدق هذه الشهادة فما عليه إلاّ ان يفتح تفسيره أو أي كتاب آخر من كتبه فسيجد مصداق ذلك، وإليك مؤلفاته التي تدل على آثاره.

١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، اشتغل فيه خمسة عشر عامًا[3]، كثيرًا ما كان يواصل فيه الليل بالنهار، فجاء في خمسة عشر مجلدًا في ثلاثين جزءًا وهو من أكبر التفاسير الموجودة حجمًا، وأغزرها مادة وعلمًا أودع فيه مؤلفه عصاره علمه، ونفائس الأبحاث التي قد لا تجدها في غيره، لولا ماشابه من تصوفات كدرت صفاءه وقد طبع عدة مرات أولها في بولاق سنة (١٣٠١هـ).

٢- الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية[4]، يحوي ثلاثين سؤالاً مع أجوبتها في مختلف الفنون، وهو كتاب يدل على موسوعية مؤلفه وسعة أفقه؛ لأن هذه الأسئلة تعجيزية أرسلها علماء الروافض من إيران فلم تجد من يتصدى للجواب عنها غير الألوسي.

طبعت قديمًا سنة ١٣٠٧هـ بإسلامبول، وقد مدحها بعض الشعراء[5].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص/٣٣).

(٢) محمود شكري الألوسي وآراؤه اللغوية (ص٣٣).

(٣) روح المعاني (١/٤) و(٣٠/٢٨٨) (كانت البداية في ١٢٥٢/٨/١٦هـ والنهاية في ١٢٦٧/٤/٤هـ).

(٤) المسك الأذفر (ص٧٦) هدية العارفين (٢/٤١٨) الأعلام (٧/١٧٦).

(٥) هو عبد الباقي العمري الفاروقي ومما قاله فيها:

إن السؤال والجواب مثل ما ... قد قيل في التمثيل أنثى وذكر

٣- الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية، وهو جواب عن سؤال ورد من علماء لاهور إلى علماء بغداد حول من يسب الصحابة، وقد طبعت سنة ١٣٠١هـ في بغداد ولها نسخ مخطوطة، وهي من الرسائل التي نعمل على تحقيقها إن شاء الله تعالى[١].

٤- النفحات القدسية في الرد على الإمامية، ألفها في أول حياته العلمية، وهي من الرسائل التي نعمل على تحقيقها أيضًا إن شاء الله[٢].

٥- نهج السلامة إلى مباحث الإمامة، وهي آخر مؤلفاته، وهي أيضًا من الرسائل التي نعمل على تحقيقها إن شاء الله تعالى[٣].

٦- كشف الطرة عن الغرة، -كتاب في اللغة- والغرة: تلخيص لدرة الغواص للحريري، ويسمى أيضًا «غاية الإخلاص بتهذيب نظم درّة الغواص» وهو عظيم في بابه يدل على تمكن مصنفه من زمام اللغة العربية، طبع سنة ١٣٠١هـ[٤]

٧- شهى النغم في ترجمة شيخ الإسلام عارف الحكم، وهو في سيرة «عارف حكمت» طبع بتحقيق الخطراوي سنة ١٤٠٣هـ.

٨- حاشية شرح القطر- في النحو- كتبها وهو ابن ثلاث عشرة سنة، ولم يتمها، فأتمها ابنه نعمان خير الدين، وقد طبعت بالقدس سنة ١٣٢٠هـ ولها نسخة خطية في مكتبة المتحف العراقي[٥].

٩- حاشية على ابن عصام -في الاستعارة- سماها «بلوغ المرام» كتبها وهو ابن ست عشرة سنة[٦].

١٠- رسالة في ترجمته لنفسه كتبها وهو ابن ست عشرة سنة، عام ١٢٣٣هـ[٧].

---

(١) يأتي التعريف بها (ص٤٤٣).

(٢) يأتي التعريف بها (ص٦٦١).

(٣) يأتي التعريف بها (ص٥٥٦).

(٤) المسك الأذفر (ص٧٦-٧٧) هدية العارفين (٤١٩/٢) الأعلام (١٧٦/٧) أعلام العراق (ص٣١)

(٥) المسك الأذفر (ص٧٦-٧٧) هدية العارفين (٤١٩/٢) الأعلام (١٧٦/٧) والألوسي مفسرًا (ص/٨٦).

(٦) المسك الأذفر (ص٧٦) هدية العارفين (٤١٩/٢) أعلام العراق (ص٣٢) والألوسي مفسرًا (ص/١٠٧).

(٧) ذكرها ابنه نعمان خير الدين في كتابه «حلاء العينين» (ص٣٠) وحفيده في كتابه «غاية الأماني في الرد على

-

١١- شرح سلم العروج- في المنطق- كتبه وهوابن تسع عشرة سنة[١].

١٢- الفيض الوارد على روض مرثية مولانا خالد، وهو شرح لقصيدة في رثاء خالد النقشبندي فرغ منها سنة ١٢٤٥هـ وطبعت سنة ١٢٧٨هـ.[٢]

١٣- الطراز المذهب في شرح قصيدة مدْح الباز الأشهب، والقصيدة لعبد الباقي العمري يمدح فيها ((عبد القادر الجيلاني فرغ منها سنة ١٢٥٥هـ وطبعت سنة ١٣١٣هـ[٣].

قال العلامة الأثري: ((وقد كان- وهو هو- في غنى عن التعرض لمثل هذه الأمور)).

١٤- الخريدة الغيبية في شرح القصيدة العينية، والقصيدة لعبد الباقي العمري يمدح بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهي من أواخر مصنفاته عاش بعدها مدة ميقات موسى عليه السلام، وقد طبعت على الحجر[٤].

١٥- حواشي على عبد الحكيم حاشية الشمسية في علم المنطق، منه نسختان في المتحف العراقي[٥].

١٦- فوائد وتعليقات في النحو، منه ورقتان في مكتبة الأوقاف العامة تحت رقم (٦٥١٤).

١٧- المقامات: وهي خمس مقامات. وتعرف بمقامات ابن الألوسي، طبعت منها واحدة بعنوان ((إنباء الأبناء)) [٦]

١٨- التبيان شرح البرهان في إطاعة السلطان، منه نسخة في مكتبة الأوقاف العامة

النبهاني)) (٢/٩٨) ونقل طرفًا منها وذكرها كذلك الكتاني في فهرس الفهارس (١/١٣٩) ونقل كثيرًا منها الاستاذ عبد الله بن عبد العزيز الخضير في رسالته الماجستير ((منهج أبي الثناء في أصول الإيمان (١/٥٣-٥٥).

(١) المسك الأذفر (ص٧٦) أعلام العراق (ص٣٢) الدر المنتثر (ص٢٩) ذكرى أبي الثناء (ص٨٥).

(٢) المسك الأذفر (ص٧٦) هدية العارفين (٢/٤١٩) الدر المنتثر (ص/٣١) جلاء العينين (ص٥٨).

(٣) هدية العارفين (٢/٤١٩) جلاء العينين (ص٥٧) الدر المنتثر (ص٣٠) ذكرى أبي الثناء (ص٨٩).

(٤) المسك الأذفر (ص٧٩) هدية العارفين (٢/٤١٩) جلاء العينين (ص٥٨) ذكرى أبي الثناء (ص٩٢).

(٥) هدية العارفين (٢/٤١٩) جلاء العينين (ص٥٨) ذكرى أبي الثناء (ص٩٢).

(٦) المسك الأذفر (ص٧٩) وفي هامشه (١) أنها طبعت كاملة سنة (١٣٣٣هـ) جلاء العينين (ص/٥٨) الدر المنتثر (ص٢٩) هدية العارفين (٢/٤١٨-٤١٩).

في بغداد برقم (٥٦١٦)[١]

١٩- الفوائد السنية من الحواشي الكلنبوية، في الآداب والمناظرة، وهو مختصر حاشية الكلنبوي على حاشية مير أبي الفتح، منها نسخة في مكتبة الأوقاف العامة تحت رقم (٦٥٠٤)[٢].

٢٠- نشوة الشمول في السفر إلى إسلامبول، فرغ منه سنة (١٢٦٨هـ) طبع سنة (١٢٩١هـ) تكلم فيه على سفره إلى إسلامبول[٣].

٢١- شجرة الأنوار ونوار الأزهار، تكلم فيه على ذرية فاطمة الزهراء رضي الله عنها، منها نسخة بخط ابنه نعمان في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (٢٤٢٠٧)[٤].

٢٢- نشوة المدام في العود إلى مدينة السلام، ذكر فيه أخبار رجوعه من إسلامبول إلى بغداد، كتبه سنة (١٢٦٩هـ)[٥].

٢٣- غرائب الاغتراب، ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب، ترجم فيه لنفسه وبعض مشايخه والعلماء الذين لقيهم في طريقه أو في إسلامبول، وبعض الأبحاث العلمية والأدبية التي جرت بينه وبين عارف حكمت في إسلامبول، وقد فرغ منه سنة (١٢٧٠هـ) وطبع ببغداد سنة (١٣٢٧هـ)[٦].

٢٤- سُفرة الزاد لسفرة الجهاد، وهو في حكم الجهاد وفضله، وحكم مصالحة المحاربين، فرغ منه سنة ١٢٧٠هـ وطبع ببغداد سنة ١٣٣٣هـ[٧].

٢٥- تعليقات على ألفية ابن مالك، ذكره في تفسيره روح المعاني

---

(١) المسك الأذفر (ص٧٦) هدية العارفين (٤١٩/٢) حلاء العينين (ص/٥٨) الدر المنتثر (ص/٣٢) وقد حصلت صورة منه.

(٢) المسك الأذفر (ص٧٧) هدية العارفين (٤١٩/٢) الدر المنتثر (ص٣١) ذكرى أبي الثناء (ص٩١).

(٣) المسك الأذفر (ص٧٥) هدية العارفين (٤١٩/٢) حلاء العينين (ص٥٨) الدر المنتثر (ص٣١).

(٤) غراب الاغتراب (ق١١ب) هدية العارفين (٤١٩/٢) وسماها «الشجرة الفاطمية» الدر المنتثر (ص/٣٠).

(٥) المسك الأذفر (ص٧٥) هدية العارفين (٤١٩/٢) حلاء العينين (ص٥٨) أعلام العراق (ص٣١).

(٦) المسك الأذفر (ص/٧٥) هدية العارفين (٤١٩/٢) حلاء العينين (ص٥٨) ومنه مصورة بالجامعة الإسلامية تحت رقم: (٨٨٥) فيلم.

(٧) المسك الأذفر (ص٧٩) هدية العارفين (٤١٩/٢) الدر المنتثر (ص٣٠) أعلام العراق (ص٣٢).

(١٦٦/١٢)[١].

٢٦- الغرة: وهو نظم لدرة الغواص للحريري، وقد تقدم شرحه المسَمى «كشف الطرة عن الغرة» برقم: (٦) (ص٤٣)[٢].

٢٧- تعليقات على عدة كتب في المعقول والمنقول والفروع والأصول[٣].

٢٨- التبيان في مسائل إيران، قدمه إلى السلطان محمود خان[٤].

٢٩- دقائق التفسير، هذا الكتاب نسبه إليه غير واحد من الفضلاء، منهم الأستاذ محمد بهجت الأثري في أعلام العراق (ص/٣١) والزركلي في الأعلام (١٧٦/٧) لكن الأستاذ محسن عبد الحميد في كتابه «الألوسي مفسرًا» (ص/١٤٢) قال: «إن نسبته إلى الألوسي خطأ، واستظهر أن التسمية هي التي من الألوسي كما صرح بذلك في غرائب الاغتراب[٥] ونشوة المدام (ص/٥٢) وأمَّا الكتاب فإنَّه عبارة عن مجموعة رسائل وبحوث في التفسير كتبها طائفة من المفسرين مثل: الزمخشري[٦] والبيضاوي[٧] والرازي[٨]

---

(١) الألوسي مفسرًا (ص/١٤٢).

(٢) ذكرى أبي الثناء (ص/٨٩) هدية العارفين (٤١٩/٢).

(٣) الألوسي مفسرًا (ص/١٤٢).

(٤) ديوان الأخرس (ص/٦٥٥).

(٥) غرائب الاغتراب (ق١٩٨أ).

(٦) هو محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم، الخوارزمي صاحب «الكشاف» (ت٥٣٨هـ).
انظر: السير (١٥١/٢٠) والأعلام (١٧٨/٧).

(٧) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، البيضاوي الشيرازي الشافعي ناصر الدين أبو سعيد قاض مفسر فقيه أصولي من كتبه «أنوار التنزيل» (ت٦٨٥)، انظر: طبقات الشافعية (١٥٧/٨)، الوافي بالوفيات (٣٧٩/١٧)، الأعلام (١١٠/٤).

(٨) هو الفخر، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، أبو عبد الله التميمي الشافعي صاحب «التفسير الكبير»، المفسر (ت٦٠٦هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢٤٨/٤) طبقات الشافعية (٨١/٨) الأعلام (٣١٣/٦).

والدواني[1] وأبو السعود[2] وابن كمال باشا[3] وأضرابهم، وقد عني بجمعها رجل من أهل العلم اسمه «مصطفى» سنة (١٠٨٥هـ) وقد علق عليها الألوسي بكلام لبعض مشايخه وغيرهم وصححها ونسب الأقوال لأصحابها في أكثر المواضع. والأستاذ محسن عبد الحميد يستند في معلوماته على ورقة وقع عليها في مكتبة هاشم الألوسي بخط وإمضاء الأستاذ منير القاضي[4] يقول فيها ما ملخصه: «طالعت كتاب «دقائق التفسير» وهي مخطوطة ملك الأستاذ السيد هاشم الألوسي ورثها عن أبيه عن جدأبيه المفسر الشهير، فتحصل عندي أن المخطوطة ليست من مؤلفات المفسر بل هي مجموعة عنى بجمعها رجل من أهل العلم اسمه «مصطفى»... علق عليها الألوسي وعني بتصحيحها من محض فكره الصائب»[5] هذا ما قيل، وفي النفس منه شيء؛ لأن عبارة الألوسي شبه صريحة في أنه هو الجامع لها إذ يقول: «وقد أثبت جميع ما كتب هؤلاء الأجلة[6] في مجموعة لي سميتها «دقائق التفسير»[7].

---

(١) جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الشافعي الدواني قاض متكلم، سكن شيراز وولي قضاء فارس من مصنفاته «شرح العقائد العضدية» (ت ٩١٨هـ). انظر: الضوء اللامع (١٣٣/٧) والبدر والطالع (١٣٠/٢) وشذرات الذهب (١٦٠/٨) وكشف الظنون (١٦٤/١) والأعلام (٣٢/٦).

(٣) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين قاضي تولى الافتاء بالآستانة (ت٩٤٠هـ).
انظر: الكواكب السائرة (١٠٧/٢) الأعلام (١٣٣/١).

(٢) هو محمد بن محمد بن مصطفى، أبو سعيد العمادي تولى القضاء والإفتاء بالآستانة (ت٩٨٢هـ).
انظر: الفوائد البهية (ص٨١) الأعلام (٥٩/٧).

(٤) هو الأستاذ منير بن خضر الشهير بالقاضي (ت١٣٩٠هـ).
انظر: المسك الأذفر (١٤) تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر (٦٧٩).

(٥) الألوسي مفسرًا (ص١٤٢).

(٦) والأحلة المشار إليهم هنا ليس منهم الزمخشري ومن ذكر معه آنفًا.

(٧) غرائب الاغتراب (ق١٩٨أ) ونشوة المدام (ص٥٢).

المطلب السادس

مكانته العلمية

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

كل امرئ قدره ما كان يحسنه وللرجال على الأفعال أسماء

فقيمة الانسان ومكانته تعلو وتكبر بقدر تأثيره في مجتمعه وما خلفه من آثار نافعة ودعوةٍ إصلاحية هادفة تكون سببًا في تغيير بعض المفاهيم الخاطئة، والانحرافات السائدة، وقد يبذل العالم جهودًا مضنية في الإصلاح لكنه لا يجد على نصرة الحق أعوانًا فيكون تأثيره محدودًا وإن طالت مدة دعوته أزمانًا، وآخر قد يبذل جهدًا أقل ويكون له تأثير أكبر بسبب الأنصار والأعوان، وقد يكون الأول أعلم من الثاني.

وشخصيتنا التي نحاول أن نسلط الأضواء على مكانتها العلمية هي شخصية بارزة معالمها بروز الشمس في رابعة النهار، معروفة في جميع الأمصار اشتهر ذكرها وذاع صيتها في كثير من الجهات، وأصبح يقصدها علماء الآفاق بمسائلهم المعضلات، والعلماء عادة - لا يقصدون بأسئلتهم العويصة إلاَّ من حسن ذكره وعلت مكانته العلمية وسلم له كبارهم وصغارهم، ومما يدل على أنَّه أصبح محطًا لأنظار المسلمين في كثير من الجهات أجوبته التي سارت بها الركبان، وعجز عن الإجابة عليها في العراق كلُّ إنسان. وهي أجوبة عن ثلاثين سؤالاً وردت من إيران، أرسلها علماء الرافضة وأرادوا بها الامتحان، «فبقيت الاسئلة تنادي مدة مديدة ولا تجاب، حتَّى أشاع جهلة الشيعة عجز صدور أهل السنة عن الجواب»، فعند ذلك تصدى لها الألوسي وأعطى لكل سؤال جوابًا. وكذلك أجوبته الأخرى على أسئلة وردت من لاهور، وهذه جاءته من أهل السنة في تلك البلاد وهي في حكم من يسب الصحابة رضي الله عنهم، وكذلك جوابه الذي حرره في جلسة واحدة في وقت وجيز، وهو عبارة عن رسالة في غاية الإتقان والبلاغة رد بها على أحد علماء الرافضة.

ومن المعالم التي رفعت من شأنه، وزادت في علو مكانته، تفسيره الشهير، الذي

اشتهر حتّى وصل خبره إلى الكبير والصغير المسمى «روح المعاني» الذي مدحه الشعراء وأثنى عليه العلماء الكبراء.

ومنها توليه منصب الإفتاء، وهو منصب خاص لأعلم علماء العراق، فما بالك بمن طار صيته في جميع الآفاق، وقد ذكر بعضهم[1] أنَّ الإمام الألوسي لو كان يعيش في الاستانة عاصمة الخلافة العثمانية لتولى مشيخة الإسلام فيها، إذ كانوا يطلقون على المفتي العام للدولة «شيخ الإسلام».

وقد دل على ذلك تزكية المفتي له عند السلطان وقد كان وقتها هو الشيخ عارف حكمت قال: «إنَّكم كلما بالغتم في إكرام هذا الرجل، فهو بالنسبة إلى ما ينبغي له قل من جل»[2].

وهذه الشهادة من مثل هذا العالم الذي يتولى أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية تدل على أن الإمام الألوسي بلغ النهاية في علوا المكانة بين علماء عصره، والشيخ عارف حكمت لم يقل هذه الكلمة من فراغ، وإنّما قالها بعد ما اطلع على تفسيره «روح المعاني» وجرت بينهما مطارحات ومناقشات علمية في مسائل اشتهرت بين العلماء بأنّها عويصة ودقيقة[3].

ومما يدل أيضًا على علو مكانة الألوسي العلمية أن الشيخ عارف حكمت وهو الكبير في السن والمقام استجازه فأجازه[4]، وأجازه هو أيضًا ولما كان منصب الافتاء لا يسند إلاّ لمن كان حنفي المذهب وقد كان هو شافعيًا دفعه علو همته لدراسة المذهب الحنفي في مدة قصيرة[5] وهذا يدل على أنّ العلوم أصبحت طيعةً لديه وليس انتقاله عن مذهبه الفقهي إلى غيره بمذموم، ولا هو في فعله هذا ببدع، فقد عرف عن جمع من العلماء انتقالهم عن مذهبهم الفقهي إلى غيره ومن أعلام هؤلاء العلماء الغزالي والطحاوي

(١) ذكرى أبي الثناء الألوسي (ص٥١) المسك الأذفر (ص٧٤).

(٢) غرائب الاغتراب (ق٦١/أ).

(٣) ذكر الألوسي هذه المباحثات في رحلته «غرائب الاغتراب» (ق١٥٠ فما بعدها).

(٤) غرائب الاغتراب (٤ق١٤٦ب) والألوسي مفسرًا (ص/٨٠).

(٥) المسك الأذفر (ص٧٨) والنهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين (حـ٢/٣٨).

وابن دقيق العيد وغيرهم، وقد جمعهم الشيخ بكر أبو زيد في تأليف ضمن كتابه النظائر[1]، وكذلك أشار إلى بعضهم صاحب المراقي[2] في قوله:

أمَّا التمذهب بغير الأول ... فصنع غير واحد مبجل
كحجة الإسلام والطحاوي ... وابن دقيق العيد ذي الفتاوي
إن ينتقل لغرض صحيح ... ككونه سهلاً أو الترجيح
وذم من نوى الدنا بالقيس ... على مهاجر لأم قيس[3]

ومما زاد من سمو مكانته ما اشتهر به من الذكاء المفرط، وقوة الاستحضار والعارضة وسرعة البداهة.

قال حفيده السلفي أبو المعالي[4] في المسك الأذفر[5]: ((وكان رحمه الله في الفطنة والذكاء، لا تجاريه ذكاء[6]، ذا ذهن أشد من البرق لمعًا، وفكر أحد من السيف قطعًا، شهابًا ثاقبًا، وسهمًا لغرض الدقائق صائبًا... وكان في قوة الاستحضار لايجارى، وفي البداهة وسرعة الانتقال لا يبارى)).

ومصداقًا لهذه الأوصاف ننقل هنا قصة طريفة وقعت بينه وبين أحد الروافض من فهمها أدرك قوة عارضة هذا الرجل وسرعة بداهته.

جرت مناقشة بين الألوسي ورافضي حول حديث الافتراق[7]، قال الألوسي: ((ومن غريب ما وقع أن بعض متعصبي الشيعة الإمامية من أهل زماننا واسمه ((حمد)) روى بدل ((إلاّ واحدة)) في هذا الخبر ((إلاّ فرقة)) وقال: إن فيه إشارة إلى نجاة الشيعة؛ فإن عدد

---

(١) النظائر (ص٩٠-١٧٠).

(٢) هو عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي أبو محمد فقيه مالكي، له ((ألفية)) في أصول الفقه وشرحها، ومنظومة في المصطلح وشرحها، (ت١٢٣٥هـ)، انظر: الأعلام للزركلي (٦٥/٤).

(٣) نشر البنود (٣٥٠/٢-٣٥١).

(٤) هو محمود شكري الألوسي صاحب ((غاية الأماني في الرد على النبهاني)) و((صب العذاب على من سب الأصحاب)) ت١٣٤٢هـ. ترجمته في أعلام العراق للأثري ومقدمة ((صب العذاب)).

(٥) (ص٦٩).

(٦) ذُكاء : الشمس.

(٧) وهو قوله صلّى الله عليه وسلّم: ((افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة...)) الحديث. في السنن.

لفظ «فرقة» بالجمل[1] وعدد لفظ «شيعة» سواء[2]، فكأنه قال عليه الصلاة والسلام «إلاّ الشيعة» والمشهور بهذا العنوان هم «الشيعة الإمامية» فقلت له بعد عدة تزييفات لكلامه: يلزم هذا النوع من الإشارة أن تكون «كلبًا» لأن عدد «كلب» وعدد «حمد» سواء[3] فألقم الكلب حجرًا» انتهى[4].

وكان رحمه الله يقول عن نفسه: «ما استودعت ذهني شيئًا فخانني، ولا دعوت فكري إلاّ وأجابني»[5].

ومما يدل أيضًا على رفعة مكانته احترام أقرانه ومعاصريه له وتقديرهم لمقامه وما ورد من الثناء الجميل والمدح بعبارات التفخيم والتبجيل، حتّى تجاوز بعضها حدود الشرع الجليل.

ومما حلي به ما نقله ابنه نعمان خير الدين عن صاحب «حديقة الورود» قال: «... شيخ علماء العراق... وحيد الدهر بالاتفاق، كريم الذات بديع الأخلاق، خاتمة المفسرين وسعد المحققين وفخر علماء المسلمين، والواصل إلى رتبة الاجتهاد، الذي شرق وغرب ذكره في البلاد، أخذ العلوم عن علماء محققين... وقد ألف ودرس وهو دون العشرين» ونقل أيضًا عن أريج الند والعود» قوله: «... كان نادرة الأوان، وممدوحًا بكل لسان... قصدته.. العلماء من الأقطار البعيدة... ولم يسمع بمثله في كافة الأقاليم منذ سنين عديدة مع تقوى وصلاح وديانة قوية، وسخاء وكرم وصدقات خفية»[6].

---

(١) أي بحساب الجمل «أ١ ب٢ ج٣ د٤، هـ٥ و٦ ز٧، ح٨ ط٩ ي١٠، ك٢٠ ل٣٠ م٤٠ ن٥٠، س٦٠ ع٧٠ ف٨٠ ص٩٠، ق١٠٠ ر٢٠٠ ش٣٠٠ ت٤٠٠، ث٥٠٠ خ٦٠٠ ذ٧٠٠، ظ٨٠٠ ض٩٠٠ غ١٠٠٠».

(٢) (كلمة «فرقة»= ف٨٠ + ر٢٠٠ + ق١٠٠ + هـ٥ = ٣٨٥) و(الشيعة= ش٣٠٠ + ي١٠ + ع٧٠ + هـ٥= ٣٨٥).

(٣) (كلمة «كلب»= ك٢٠ + ل٣٠ + ب٢= ٥٢) و«حمد»= ح٨ + م٤٠ + د٤= ٥٢).

(٤) روح المعاني (٦٨/٨).

(٥) المسك الأذفر (ص٧٠) والدر المنتثر (ص/١٩).

(٦) حلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص/٥٧-٥٨).

وقال فيه حفيده أبو المعالي: «... كان صدر المدرسين وخاتمة المفسرين أحد أفراد الدنيا في أدبه وفضله وعلمه، وبلاغته وذكائه وفهمه»[1].

وقال حفيده الآخر علي علاء الدين: «هو المفسر الكبير والعالم النحرير، الذي طارت شهرته في الآفاق ورئيس علماء العراق»[2].

وقال العلامة صديق حسن خان[3]: «كان رحمه الله خاتمة المفسرين ونخبة المحدثين»[4].

وقال نجله السيد أحمد: «كان عالمًا باختلاف المذاهب مطلعًا على الملل والنحل والغرائب، سلفي الاعتقاد شافعي المذهب»[5].

وقد سبق قول الشيخ عارف حكمت فيه[6].

وقال الأستاذ الكبير العلامة محمد بهجة الأثري:

«هوطود العلم وعضدالدين وفحل البلاغة وأمير البيان وعين الأعيان وإنسان عين الزمان، انفسحت في العلم خطاه فأذعن له المحب والمغتاظ وأرزم سحاب[7] أدبه فروى الغياض والرياض،فهو ابن العلم وأبوه وعم الأدب وأخوه، وله من المكانة الرفيعة والمقام المحمود، ما يغني عن الإشادة بذكره والإطالة في إطرائه»[8].

وقال الأستاذ عباس العزاوي-وهو من أفاضل مؤرخي العراق-: «إن العصر الحديث في العراق يجب أن يسمى عصر الألوسي؛ لأنه كان المصباح المضيء في كل اتجاه

---

(١) المسك الأذفر (ص٦٦).

(٢) الدر المنتثر (ص١٥).

(٣) هو محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي أبو الطيب، من رجال الإصلاح صنف مصنفات كثيرة نيفت على الستين منها «الدين الخالص» (ت١٣٠٧هـ). انظر: جلاء العينين لنعمان خير الدين الألوسي (ص٣١)، وإيضاح المكنون (١/١٠) والأعلام للزركلي (٦/١٦٧).

(٤) التاج المكلل (ص٥١٧).

(٥) التاج المكلل (ص/٥١٨).

(٦) تقدم (ص/٤٩).

(٧) أرزم الرعد: اشتد صوته أو صوّت غير شديد، انظر: القاموس (ص١٤٣٨)، مادة: «رزم».

(٨) أعلام العراق (ص/٢١).

حيث رفع الأسلوب العلمي بتأليفه المتشعب في النحو والفقه والتفسير والتاريخ... فكان أستاذًا كبيرًا لمدرسة في التأليف»[1].

وقال فيه الأستاذ الزركلي: «مفسر محدث أديب من المجددين... سلفي الاعتقاد، مجتهدًا»[2].

وقد اعتمده العلامة المصلح الشيخ محمد رشيد رضا[3] في كثير من المباحث في تفسيره المنار ووصفه بالنقّاد.

وقال في تقريض له على كتاب «غرائب الاغتراب» للألوسي: «لا نرى حاجة لتعريف قراء المنار بالمؤلف الجليل، وهو صاحب تفسير روح المعاني الشهير، الذي ندر من لم يستفد منه من ممارسي العلوم الإسلامية... تصفحنا صفحات من الكتاب فتمثلت لنا روح المؤلف نقية طيبة كأرواح أسلافنا الأولين: نزاعة إلى الحق، وثابة على الباطل... لا تحابي... ولاتداهن»[4].

وقال الدكتور محمد حسين الذهبي: «شيخ العلماء في العراق، وآية من آيات الله العظام، ونادرة من نوادر الأيام ... محدث لا يجارى، ومفسر لكتاب الله لايبارى»[5].

ومن المظاهر الجلية التي تنادي بعلو مكانته أيضًا مدح الشعراء له في حياته ورثاؤهم إيّاه بعد مماته.

ومن أشهر الذين مدحوه وأثنوا عليه وأطروه: الشاعر المشهور الذي بزَّ أقرانه وأخرسهم عن مجاراته، السيد عبد الغفار بن عبد الواحد الأخرس (ت١٢٩١هـ) له ديوان مطبوع بعنوان «ديوان الأخرس» تجاوزت صفحاته السبعمائة ضم بين طياته قصائد كثيرة

---

(١) ذكرى أبي الثناء (ص/٦٠) والنهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين (٤٧/٢).

(٢) الأعلام للزركلي (١٧٦/٧).

(٣) هو محمد رشيد بن علي رضا القلموني البغدادي المصري الحسيني صاحب مجلة المنار وأحد رجال الإصلاح الإسلامي قال فيه الدكتور تقي الدين الهلالي: «إمام الدعوة في زمانه» (ت١٣٥٤هـ)، انظر: الأعلام (١٢٦/٦) والدعوة إلى الله في أقطار مختلفة (ص٧) .

(٤) مجلة المنار مجلد (١٣جـ٢(ص/١٣١).

(٥) التفسير والمفسرون (٣٥٢/١).

من بينها سبعٌ و ثلاثون قصيدة كلها في مدح الإمام الألوسي ما بين طويلة وقصيرة في مناسبات عدة وهي في الديوان تحت الصفحات التالية (٢٣، ٣٥، ٦٤، ٧٢، ١٣٩، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٩٠، ٣٣٢، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٩١، ٤، ٣١، ٤٤٤، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٥، ٤٦٨، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥٢٦، ٥٥٩، ٥٩٥، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٤١، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦).

قال في بعض قصائده[1]:

السيد المحمود في خلاله ... وفائض البحرين علمًا وندى
يقول من ناظره في علمه ... ما بعد هذا غاية ومنتهى
لا هو بالفضِّ الغليظ قلبه ... وبالوغى أشد من صم الصفا
تخاله حين تراه ضاحكًا ... كروضة باكرها قطر الندى
فاق الأنام بالتقى وبالحجى ... وزينة المرء التقى مع الحجا
ما زال يرقى بالحجا وبالنهى ... حتى رقى بالعلم أعلى مرتقى
لا يخشى في الله لوم لائم ... أفتى على الحق وبالحق قضى

وقال يرثيه بعد موته[2]

الله يعلم والأنام شهود ... أن الذي فقد الورى لفريد
كان الإمام به الأئمة تقتدي ... فله الهدى ولغيره التقليد
ظلا على الإسلام كان وجوده ... حتى تقلص ظله الممدود
فلفقده في كل قلب لوعة ... ولذكره في حمده ترديد
فزوال ذاك الطود بعد ثباته ... ينبيك أن الراسيات تبيد
وجزيت خيرًا بعدها عن أمة ... علماؤها مما أفدت تفيد
أظهرت بالآيات ما بظهورها ... يخفى النفاق ويعلن التوحيد

وممن مدحه من الشعراء المشهورين أيضًا عبد الباقي بن سليمان العمري الفاروقي (ت١٢٧٨هـ) وله ديوان مطبوع بعنوان «الترياق الفاروقي» مدحه فيه أيضًا بقصائد كثيرة في مناسبات عديدة وهي في الصفحات التالية من ديوانه (٢٧٢ و٣٤٥ و٣٥٤ و٣٧٦ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٢ و٤١٩).

ومما قاله فيه وفي كتابه الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية

(١) ديوان الأخرس (ص/٧٦-٧٧) ضمن قصيدة نيفت أبياتها على المائة.

(٢) ديوان الأخرس (ص/٦٦٦).

إن السؤال والجواب مثل ما ... قد قيل في التمثيل أنثى وذكر
وهذه أسئلة عويصة ... عن حلها كلّت أنامل الفكر
أبكارها ليس لها من ثاقب ... سوى شهاب الدين محمود الأثر
علامة الدنيا مع العليا له ... كم طاب في مُحْلَوْلِكِ الليل سمر
وقال: روح معانيه التي دونها ... في أعين الأعيان تزهو كالحوَر
فيا لها مسائل منها انبرت ... وسائل بُرهانها لنا ظهر[1]

وهناك شعراء آخرون كثيرون عاصروه وعرفوا قدره فتحركت شاعريتهم لمدحه والإشادة بعلمه وفضائله، وقد جُمِعَ كلُّ ذلك في كتاب «حديقة الورود في ترجمة أبي الثناء محمود»[2] وهو في جزءين كبيرين، كتبه تلميذه عبد الفتاح الشواف ومات قبل أن يتمه ثم أتمه إبراهيم بكتاش، والسيد نعمان خير الدين الألوسي، قال الأستاذ محسن عبد الحميد: «ولا أظن أن عالماً قبله ولا بعده قيل فيه من القصائد في المدح والترحيب به ورثائه أكثر منه ولو أننا جمعنا كل ما ورد عنه في دواوين شعراء زمانه لحصلنا على ديوان من الشعر كامل»[3].

(١) الترياق الفاروقي (ص/٣٤٥-٥٤٦).

(٢) لا زال مخطوطا فيما أعلم انظر المسك الأذفر (ص/٦٥و٢٠٧).

(٣) الألوسي مفسرًا (ص/٨٢) وانظر ذكرى أبي الثناء (ص/٩٤).

المبحث الثالث

العقيدة والمذهب والوفاة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عقيدته وفيه مسائل.

المطلب الثاني: مذهبه.

المطلب الثالث: وفاته.

المطلب الأول

عقيدته

وفيه مسائل:

- المسألة الأولى: خطورة الحكم على عقائد المسلمين وما ينبغي أن يتحلَّى به المرء المتصدي لذلك.
- المسألة الثانية: الألوسي سلفي العقيدة في الجملة.
- المسألة الثالثة: نقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية والذهبي وابن القيم في التعامل مع العلماء الذين جمعوا بين الخطأ والصواب.
- المسألة الرابعة: وقفات مع الألوسي في بعض مسائل الاعتقاد.

المسألة الأولى

خطورة الحكم على عقائد المسلمين، وما ينبغي أن يتحلى به المرء المتصدي لذلك

عند ما يريد الإنسان أن يتحدث عن عقيدة أحد المسلمين وبخاصة إذا كان عالمًا من علمائهم فإنّه يلزمه أن يكون حذرًا غاية الحذر. ومتجردًا إلى أبعد حد ممكن عن كل خلفيات أو إشاعات أو ما شابه ذلك، وسواء أكان الأمر يتعلق بالعقيدة أم بغيرها فإن الأمر خطير إذ لا يجوز الكلام على الغير إلا لمقصد شرعي وفي حدود الحاجة والضرورة، وإلا كان ذلك غيبة[1]، وفي الحديث: «**كل المسلم على المسلم حرام...**»[2] وقد اشترط بعض العلماء شروطًا لمن يريد أن يصدر أحكامًا على الغير فقال: «يشترط فيه أن يكون عارفًا بحال المترجم علمًا ودينًا وغيرهما من الصفات، وهذا عزيز جدًا، وأن يكون حسن العبارة، عارفًا بمدلولات الألفاظ حسن التصور، بحيث يتصور حين ترجمة الشخص جميع حاله، ويعبر عنه بعبارة لا تزيد عنه ولا تنقص، وأن لا يغلبه الهوى، فيخيل إليه هواه الإطناب في مدح من يحبه والتقصير في غيره، وذلك بأن يكون عنده من العدل ما يقهر به هواه ويسلك معه طريق الإنصاف، وإلاّ فالتجرد عن الهوى عزيز فهذه أربعة [شروط]»[3] وزاد بعض «الورع والتقوى وعدم الأخذ بالتوهم والقرائن التي تختلف وترك المجازفة»[4] وينبغي على هذا المتحدث أن يعلم أنّه سيسلك طريقًا محفوفًا بالمخاطر قد يضل فيه إن لم يكن على بينة من أمره ولم يكن عنده نور من كتاب ربه وسنة نبيه صلّى الله عليه وسلّم ولا ينس أنه سيحاسبه الله عن كل ما نطق به لسانه أو رقمه قلمه،

---

(١) رياض الصالحين (ص/٥٧٥-٥٧٧) والإعلان للسخاوي (١٢٤-١٢٥).

(٢) صحيح مسلم برقم (٢٥٦٤)، (ص١٩٨٦).

(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص١٣٢).

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص١٣٠).

قال تعالى: ﴿ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد﴾[1]. وقال صلّى الله عليه وسلّم: ((**وهل يكب الناس على مناخرهم أو على وجوههم إلاّ حصائد ألسنتهم**))[2] وقال ابن دقيق العيد[3]: ((ما تكلمت بكلمة أو فعلت فعلاً إلاّ وأعددت لذلك جوابًا بين يدي الله سبحانه))[4].

وعليه أيضًا أن يستحضر أن العلماء ورثة الأنبياء. فيعرف لهم قدرهم.ومكانتهم ويحسن الظن بهم، ولا يأخذهم بلازم القول ولا يحمل كلامهم ما لا يحتمل فإن المتكلم هو أحق بتفسير كلامه من غيره، وعليه أن يحمل كلامهم على أحسن المحامل ما أمكنه ذلك، والإنصاف مرغوب ومحبوب، والظلم حرام على الرب والمربوب.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عند كلامه على طبقات الرواة: ((فلا يقصّر بالرجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته، ويعطي كل ذي حق فيه حقه. ويُنزّل منزلته. وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أمرنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أن ننزل الناس منازلهم))[5].

وقال سعيد بن المسيب[6]: ((... فمن كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله))[7].

المسألة الثانية: ((الألوسي سلفي في الجملة)).

وبعد هذه التوطئة -التي هي بمنزلة المعالم لمن يريد ان يتحدث في هذا الباب- أدخل

---

(١) سورة (ق) الآية: (١٨).

(٢) الترمذي برقم (٢٦١٩) وابن ماجه رقم (٣٩٧٣) وأحمد (٥/٢٣١) عن معاذ بن جبل.

(٣) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين (ت٧٠٢) الدرر الكامنة (٤/٩١).

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص/١٢٣-١٢٤).

(٥) صحيح مسلم (١/٦) وانظر حديث عائشة أيضًا في سنن أبي داود (٤/٢٦١) (رقم: ٤٨٤٢) كتاب الأدب، وانظر الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي (١/٥-١٠) فقد حسنه وأطال النفس فيه.

(٦) هو سيد التابعين في زمانه، أبو محمد، سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي (ت٩٤).

انظر: الحلية (٢/١٦١) والسير(٤/٢١٧) والتقريب (ص/٢٤١).

(٧) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، للسخاوي (ص/١٢٦-١٢٧).

في الموضوع مستعينًا بالله ومسترشدًا به فأقول: إن الإمام الألوسي رحمه الله عالم متبحر في كل العلوم الإسلامية حتّى قيل فيه «إنّه أستاذ الكل في الكل»[1] واسع الإطلاع له صبر وجلد على المطالعة والكتابة عجيب، حتّى إنه كان في كثير من الأحيان - إن أعوزه الشمع- يقرأ على ضوء القمر[2] فأدى به ذلك إلى أن يطلع على الكتب الإسلامية بجميع مذاهبها وعقائدها المتباينة و لم يكن عنده تعصب يمنعه من الاستفادة من الغير وإنّما الحكمة ضالته حيثما وجدها أخذها،وهذا التوسع في المدارك هو الذي جعله يَطّلع على بعض كتب السلف ويستفيد منها ،كما أن بعض مشايخه[3] كان له ميل إلى مذهب السلف حتّى كان يُتّهَم «بالوهّابي».

هذه العوامل كلها جعلت الألوسي يختار لنفسه مذهبًا خاصا به، ولا عجب في ذلك، فقد كان يملك الوسائل التي تمكنه من الاجتهاد، -فتجده لتمكنه من الاطلاع على أقوال الناس يعرضها ويختار منها ما يراه صوابًا معتمدًا في ذلك على الدليل من الكتاب والسنة، ويرد ما يراه مخالفًا للكتاب والسنة. وانظر على سبيل المثال ما اختاره في مسألة خلق أفعال العباد وكيف رد على الجبرية والقدرية والمعتزلة والأشعرية[4]. وعلى ضوء ما قلنا فإنه من الصعب جدًا أن نصدر حكمًا قولاً واحدًا على عقيدة الألوسي وذلك لتعدد مشاربه، فعقيدته تتجاذبها أربعة مذاهب:

مذهب «السلف» ومذهب «التفويض» ومذهب «الأشعرية» ومذهب «التصوف» والغالب عليه هو مذهب السلف، **وبما أن الحكم للغالب، والألوسي عرف عنه الصدق في القصد وسعة العلم والذكاء وتحريه للحق والتمسك بالدليل، ولم يكن له مذهب باطل يتعصب له في معتقده ويدافع عنه فإنه يمكن أن نقول «إنّه سلفي في الجملة»** وهذا الحكم فيما أرى أقرب إلى الصواب من حكم بعض الأفاضل الذين حشروه مع الخلفيين لما قسموا العلماء إلى «سلفي وخلفي» وفي رأيي أنّ حشر بعض علماء الأمة مع

(١) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص/٥٩).

(٢) روح المعاني (١/٣).

(٣) هو علي بن محمد السويدي وقد تقدم ضمن شيوخه (ص٣٧).

(٤) روح المعاني (١/٨٧).

من عُرفوا بالخلف فيه مجازفة غير محسوبة ذلك أنّ الخلف اصطلاح أطلق على من جانب مذهب السلف ورضيَ المناهج الكلامية سبيلاً في اعتقاده أما أولئك العلماء فإنما وقعوا فيما وقعوا فيه من خطأ نتيجة اجتهادٍ في تحرِّي الصواب لا حبًّا في مجانبة الدليل الشرعي وتفضيل ما سواه.

المسألة الثالثة: نُقُول عن ابن تيمية والذهبي وابن القيم في التعامل مع الذين جمعوا بين الخطأ والصواب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن ما ثبت قبحه من البدع وغير البدع من المنهي عنه في الكتاب والسنة أو المخالف للكتاب والسنة إذا صدر عن شخص من الأشخاص فقد يكون على وجه يعذر فيه، إمَّا لإجتهاد أو تقليد يعذر فيه وإما لعدم قدرته»[1].

وقال أيضًا رحمه الله: «والخطأ والغلط مع حسن القصد وسلامته، وصلاح الرجل وفضله ودينه وزهده وورعه وكراماته كثير جدًا، فليس من شرط ولي الله أن يكون معصومًا من الخطأ والغلط، بل ولا من الذنوب»[2].

وقال في مكان آخر -بعد أن ذكر أن الرجل العظيم القدر قد يحصل منه ما لا ينبغي اتباعه فيه بسبب الاجتهاد والهوى الخفي- فتفتتن به طائفتان: طائفة تحاول تصويب ما أخطأ فيه واتباعه عليه، وطائفة تذمه وتطعن في إيمانه، وكلاهما على خطأ، وبين أن أهل الأهواء انحرفوا بهذا السبب- قال: «ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيآت فيحمد ويذم ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة»[3].

وقال الإمام الذهبي[4] رحمه الله «إنّ الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٣٧١-٣٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/٣٩٣).

(٣) منهاج السنة (٤/٥٤٣-٥٤٤) وانظر درء تعارض العقل والنقل (٢/١٠٢).

(٤) هو شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، «صاحب السير» وغيره من المصنفات المفيدة (ت٧٤٨هـ)

تحريه للحق واتسع علمه وظهر ذكاؤه وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له الله ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه، نعم لا نقتدي به في بدعته وخطئه ونرجو له التوبة من ذلك[1].

وقال ابن القيم[2] رحمه الله تعالى: «فلو كان كل من أخطأ وغلط ترك جملة وأهدرت محاسنه لفسدت العلوم والصناعات والحكم، وتعطلت معالمها»[3].

وكما قيل:

وإذا رأيت إساءة فهبها لما فيه من الشيم الحسان

انظر: الدرر الكامنة (٣/٣٢٦).

(١) السير (٥/٧١).

(٢) هو العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي الحنبلي المشهور بابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ).

انظر: البداية والنهاية (١٤/٢٤٦)، والدرر الكامنة (٣/٤٠٠-٤٠٣).

(٣) مدارج السالكين (٢/٤٠).

المسألة الرابعة

وقفات مع الآلوسي في بعض مسائل الاعتقاد

وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الإيجابيات.

القسم الثاني: السلبيات.

أما قسم الإيجابيات: ففيه ثلاث عشرة وقفة:

- الوقفة الأولى: وصيته بالتزام عقيدة السلف.
- الوقفة الثانية: فرحه بمذهب السلف.
- الوقفة الثالثة: اعتزازه وافتخاره بمذهب السلف.
- الوقفة الرابعة: اعتباره التأويل قولاً على الله بلا علم.
- الوقفة الخامسة: إثباته لصفتي الاستواء، واليد وتجهيله للطاعنين على السلف.
- الوقفة السادسة: إثباته لصفتي الغضب والرحمة.
- الوقفة السابعة: إثباته لصفة الفوقية.
- الوقفة الثامنة: موقفه من الأشاعرة
- الوقفة التاسعة: دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.
- الوقفة العاشرة: اهتمامه بتوحيد الألوهية وما واجهه من حوادث بسبب دعوته إليه.
- الوقفة الحادية عشرة: موقفه من الصوفية.
- الوقفة الثانية عشرة: دعوته إلى التمسك بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- الوقفة الثالثة عشرة: موقفه من ولاة الأمور.

الوقفة الأولى: وصيته بالتزام عقيدة السلف.

جاء في وصيته لأبنائه التي كتبها قبل وفاته بشهر ونصف الدعوة إلى عقيدة السلف قال: «يا بَني عليكم في باب العقائد بعقيدة السلف فإنها أسلم بل أنصف، يعلم أنها أيضًا أعلم وأحكم؛ لأنها أبعد عن القول على الله عزوجل بما لا يُعلم، وأنى لعناكب الأفهام والأوهام أن تعرج بلعابها إلى حمى ذي الجلال والإكرام، هيهات هيهات ذلك حمى منيع جليل، حُمي حتّى عن جبريل وإسرافيل»[1].

الوقفة الثانية: فرحه بمذهب السلف.

في أول لقاء له مع الشيخ عارف حكمت، وفي حوار علمي دار بينهما قال الألوسي بعده: فأحسست أن له ميلاً إلى مذهب السلف، الذي تمذهب به أكثر المحققين فشكرت ربي وكاد يطير من مزيد الفرح قلبي»[2].

الوقفة الثالثة: اعتزازه وافتخاره بمذهب السلف:

قال مقررًا مذهب السلف في صفة الحياة-: فحياة كل حي حقيقة بالنسبة إلى ما يليق به، وليس كمثل الله تعالى شيء؛ وكأني بك تفهم من كلامي الميل إلى مذهب السلف في مثل هذه المواطن فليكن ذلك، فهُم القوم كل القوم ويا حبذا هند. وأرض بها هند[3].

الوقفة الرابعة: اعتباره التأويل قولاً على الله بغير علم.

قال: «وأنت تعلم أن الأسلم ترك التأويل؛ فإنه قول على الله تعالى من غير علم، ولا نؤول إلاّ ما أوّله السلف، ونتبعهم فيما كانوا عليه، فإنْ أولوا[4] أولنا وإن فوضوا

---

(١) إنباء الأبناء بأطيب الأنباء (ص/١٨).

(٢) عن غرائب الاغتراب (ق١٧٩/ب).

(٣) روح المعاني (٣/٧).

(٤) هذا التعبير يوهم أنّ السلف أولوا وليس هذا هو مقصود الألوسي وإنما المقصود المبالغة في اتباع السلف فلو افترضنا أنهم أولوا -وحاشاهم- أولنا وبنا أنهم لم يؤولوا فلا يجوز لنا أنْ نؤول.

فوضنا، ولا نأخذ تأويلهم لشيءٍ سلّمًا لتأويل غيره»[1].

الوقفة الخامسة: إثباته لصفتي اليد والاستواء وتجهيله لمن يطعن في السلف.

قال في إثباته لصفة اليد لله -عز وجل- كما عند السلف: «... يثبتون اليد له -عز وجل- كما أثبتها لنفسه مع التنزيه الناطق به قوله سبحانه ﴿ليس كمثله شيء﴾[2] وارتضاه كثير ممن وفقه الله تعالى من الخلق، ولا أرى الطاعنين عليهم إلاّ جهلة»[3].

وقال في معنى الاستواء: «الاستواء معلوم المعنى ووجه نسبته إلى الحق تعالى المجامع للتنزيه مجهول؛ لأنّ الصفات تنسب إلى كل ذات بما يليق بتلك الذات، وذات الحق ليس كمثله شيء فنسبة الصفات المتشابهة إليه تعالى ليست كنسبتها إلى غيره عزوجل، لأنّ كنه ذات الحق ليس من مدركات العقول لتكون صفته من مدركاتها»[4].

الوقفة السادسة: إثباته لصفتي الغضب والرحمة:

قال في حديثه عن صفة الغضب لله تعالى: «وأنا أقول كما قال سلف الأمة هو صفة لله تعالى لائقة بجلال ذاته لا أعلم حقيقتها ولا كيف هي»[5].

وقال عن صفة الرحمة «كون الرحمة في اللغة رقة القلب إنما هو فينا، وهذا لا يستلزم ارتكاب التجوز عند إثباتها لله تعالى؛ لأنّها حينئذ صفة لا تُقة بكمال ذاته كسائر صفاته، ومعاذ الله أن تقاس بصفات المخلوقين»[6].

الوقفة السابعة: إثباته لصفة الفوقية:

قال في إثبات هذه الصفة: «وأنتَ تعلم أن مذهب السلف اثبات الفوقية لله تعالى

---

(١) روح المعاني (١٦٨/٢٧).

(٢) الشورى: (١١).

(٣) روح المعاني (٢٣/٥٠و٢٢٥).

(٤) غرائب الاغتراب (ق١٨٠/ب).

(٥) روح المعاني (٩٥/١).

(٦) روح المعاني (٦٠/١).

كما نص عليه الإمام الطحاوي[1] وغيره. واستدلوا لذلك بنحو ألف دليل»[2].

الوقفة الثامنة: موقفه من الأشاعرة [illegible]

بعدما نقل كلام الأشعري من الإبانة رأنه على عقيدة الإمام أحمد قال عن الأشعري: «وهو ظاهر في أنه سلفي العقيدة، وكيف لا والإمام أحمد علم في ذلك، ولهذا نص عليه من بين أئمة الحديث، ويعلم من هذا أن ما عليه الأشاعرة غير مارجع إليه إمامهم في آخر أمره من اتباع السلف الصالح، فليتهم رجعوا كما رجع راتبعوا ما اتبع»[3].

وفي موضع آخر ينقل قول الأشاعرة بأن أفعال الله لا تعلل بالأغراض ثم يقول: «والسلف كما قال ابن القيم وغيره: يقولون بتعليل أفعاله عزوجل...» ثم يقول: «وأنا أقول بما ذهب إليه السلف لوجود التعليل فيما يزيد على عشرة الآف آية وحديث والتزام تأويل جميعها خروج عن الإنصاف، وما يذكره الحاضرون[4] من الأدلة يدفع بأدنى تأمل. كما لا يخفى على من طالع كتب السلفيين عليهم الرحمة»[5].

وفي مقال للشمس السلفي الأفغاني في مجلة الأصالة ذكر فيه التفتازاني والفخر الرّازي ووصف الأول بأنه فيلسوف الماتريدية والثاني فيلسوف الأشاعرة وحكى عنهما مخالفات خطيرة للعقيدة الصحيحة ثم قال: «والله تعالى وفق العلامة الألوسي مفتي الحنفية ببغداد (ت١٢٧٠هـ) فوقف لهم بالمرصاد ورد كيدهم في نحورهم»[6].

---

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري صاحب العقيدة المشهورة بـ «العقيدة الطحاوية»ولد سنة (٢٣٩هـ) ومات (٣٩١هـ).

انظر: الفهرست لابن النديم (ص/٢٥٧) والسير للذهبي (١٥/٢٧) والبداية والنهاية (١١/١٨٦).

(٢) روح المعاني (٧/١١٤) عند قوله تعالى ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾ وساق أدلة كثيرة على اثبات الفوقية لله.

(٣) غرائب الاغتراب (ق١٧٩/ب-١٨٠/أ).

(٤) كذا بالأصل، والصواب الحاظرون بالظاء، من حظر الشيء يحظره حظرًا وحظارًا وحظر عليه: منعه، انظر: لسان العرب (٤/٢٠٢)، ومقصوده ما يذكره المانعون من تعليل أفعال الله من الأدلة إلى آخره...

(٥) روح المعاني (٢٦/٨٩-٩٠).

(٦) الأصالة السنة ٣- العددان (١٥-١٦)، ١٥ذي القعدة (١٤١٥هـ) (ص/١٠٦).

قلت وهذا يدل على أن الألوسي وإن كان يحترم كبار الأشاعرة والماتريدية إلاّ أنّه لا يسكت عن خطئهم، فالحق أعز عليه من شخصيتهم المحترمة.

الوقفة التاسعة: دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية.

في إطار المناقشات العلمية التي كانت تدور بين الألوسي وبين الشيخ عارف حكمت قال الألوسي: «... ثم انجر الكلام إلى ابن تيمية فقال: «-أي عارف حكمت» إنّه (أي ابن تيمية) قائل بالجسمية، فقلت: حاشاه ومذهبه في المجسم أنه مطلقًا غير مسلم، فقال: إنّه يقول العرش قديم نوعًا، فقلت لم نجد النسبة إليه من غير الدواني فلا يليق أن يمنح سمعًا فقال: له مخالفة للأئمة الأربعة في بعض المسائل الفقهية، فقلت: شبهته في تلك المخالفة -بحسب الظاهر- قوية وله في بعض ذلك سلف، كما يعرفه من تتبع المذاهب ووقف، وقد مدحه غير واحد من العلماء الأعلام، وقد سمعت من شيخي[1] أنه رأى كتابًا[2] في ترجمة من لقبه «بشيخ الإسلام» فقال: قد ذمه العلامة السبكي[3] فقلت: كم من جليل غدا من ذم عَصْرِيِّهِ يبكي، فآه من أكثر المعاصرين، فهم بأيدي ظلمهم لحبات القلوب عاصرين»[4] وقد نقل الألوسي عن ابن تيمية في مواضع كثيرة من تفسيره تربو عن عشرين موضعًا، وكذلك في كتبه الأخرى.

الوقفة العاشرة: اهتمامه بتوحيد الألوهية وما واجهه من حوادث بسبب دعوته إليه مما يدلك على فظاعة الجهل الذي كان عليه

---

(١) لعله «السويدي» لأنه كان من أقرب مشايخه لعقيدة السلف وقد تقدمت ترجمته (ص٣٧).

(٢) هو كتاب «الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر» لمؤلفه محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢) وقد بلغ عدد الذين سموه بشيخ الإسلام في هذا الكتاب سبعة وثمانين عالمًا، ولم يستقص، فقد ذكر الأستاذ زهير الشاويش في مقدمته للكتاب أنه وقف على عدد كبير لم يذكرهم صاحب الرد الوافر، وقال ابن ناصر الدين في آخر كتابه: «ولقد تركنا جمًا غفيرًا وأناسي كثيرًا ممن نص على إمامته».

(٣) هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي (ت٧٥٦) ترجمته في طبقات الشافعية لابنه (١٠/١٣٩-٣٣٦).

(٤) غرائب الاغتراب (ق١٨٠/ب-١٨١/أ).

أهل بلدته وزمانه.

قال عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ثم إذا كشف الضر عنكم إذا فريق منكم بربهم يشركون﴾[1] «وفي الآية ما يدل على أن صنيع أكثر العوام اليوم من الجؤار إلى غيره تعالى ممن لا يملك لهم بل ولا لنفسه نفعًا ولا ضرًا عند إصابة الضرّ لهم وإعراضهم عن دعائه تعالى عند ذلك بالكلية سفه عظيم وضلال جديد، لكنه أشد من الضلال القديم، ومما تقشعر منه الجلود، وتصعر له خدود الكفرة أصحاب الأخدود، فضلاً عن المؤمنين باليوم الموعود، أنّ بعض المتشيخين قال لي وأنا صغير: إيَّاك ثم إيَّاك أن تستغيث بالله تعالى إذا خطب دهاك؛ فإن الله تعالى لا يعجل في إغاثتك ولا يهمه سوء حالتك وعليك بالاستغاثة بالأولياء السالفين، فإنهم يعجلون في تفريج كربك، ويهمهم سوء ما حلَّ بك، فمج ذلك سمعي وهَمَى دمعي، وسألت الله أن يعصمني والمسلمين من أمثال هذا الضلال المبين، ولكثير من المتشيخين اليوم كلمات مثل ذلك»[2].

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون﴾[3] : «وقد رأينا من الناس على نحو هذه الصفة التي وصف الله تعالى بها المشركين، يهشون لذكر أموات يستغيثون بهم ويطلبون منهم... وينقبضون من ذكر الله تعالى وحده ونسبة الاستقلال بالتصرف إليه... وقد قلت يومًا لرجل يستغيث في شدة ببعض الأموات وينادي يا فلان أغثني فقلت له : قل: يا الله فقد قال سبحانه: ﴿وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان﴾[4] فغضب، وبلغني أنه قال: فلان منكر على الأولياء، وسمعت عن بعضهم أنّه قال: الولي أسرع إجابة من الله عزّ وجلّ ، وهذا من الكفر بمكان نسأل الله تعالى أن يعصمنا من

(١) الآية ٥٤ من سورة النحل.

(٢) روح المعاني (١٤/١٦٦).

(٣) الآية: (٤٥) من سورة الزمر.

(٤) الآية: (١٨٦) من البقرة

الزيغ والطغيان»[1]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿... وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين﴾[2] قال: «فالآية دالة على أن المشركين لا يدعون غيره تعالى في تلك الحال، وأنت خبير بأن الناس اليوم إذا اعتراهم أمر خطير وخطب جسيم في بر أو بحر، دعوا من لا يضر ولا ينفع، ولا يرى ولا يسمع، فمنهم من يدعو الخضر وإلياس، ومنهم من ينادي أبا الخميس والعباس، ومنهم من يستغيث بأحد الأئمة، ومنهم من يضرع إلى شيخ من مشايخ الأمة، ولا ترى فيهم أحدًا يخص مولاه بتضرعه ودعاه ولا يكاد يمر له ببال، أنه لو دعا الله تعالى وحده ينجو من هاتيك الأهوال، فبالله تعالى عليك قل لي: أي الفريقين من هذه الحيثية أهدى سبيلاً، وأي الداعيين أقوم قيلاً، وإلى الله تعالى المشتكى من زمان عصفت فيه ريح الجهالة، وتلا طمت أمواج الضلالة، وخرقت سفينة الشريعة، واتخذت الاستغاثة بغير الله للنجاة ذريعة، وتعذر على العارفين الأمر بالمعروف، وحالت دون النهي عن المنكر صنوف الحتوف»[3].

وقال في كلام له على تفسير قوله تعالى: ﴿يأيها الذين ءامنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة﴾[4] - «واستدل بعض الناس بهذه الآية على مشروعية الاستغاثة بالصالحين وجعلهم وسيلة بين الله تعالى وبين العباد والقسم على الله تعالى بهم، بأن يقال: اللهم إنا نقسم عليك بفلان أن تعطينا كذا، ومنهم من يقول للغائب أو الميت من عباد الله تعالى الصالحين : يا فلان ادع الله تعالى ليرزقني كذا وكذا ويزعمون أنّ ذلك من باب ابتغاء الوسيلة... وكل ذلك بعيد عن الحق بمراحل»[5].

---

(١) روح المعاني (١١/٢٤).

(٢) الآية (٢٢) من سورة يونس.

(٣) روح المعاني (٩٨/١١).

(٤) الآية (٣٥) من سورة المائدة.

(٥) روح المعاني (١٢٤/٦-١٢٥) وقد نصح الشمس السلفي الأفغاني بمراجعة كلام الألوسي في هذا الموضع الأصالة -السنة الثالثة العددان (١٥-١٦) بتاريخ: ١٥ ذي القعدة، (١٤١٥هـ) (ص/١١١).

وقال بعد أن ساق أدلة كثيرة على عدم جواز التوسل بذات النبي صلّى الله عليه وسلّم ورد ما تمسك به المجوزون من حجج داحضة وشبهات عاطلة قال: «والناس قد أفرطوا اليوم في الإقسام على الله تعالى فأقسموا عليه عز شأنه بمن ليس في العير ولا في النفير، وليس له من الجاه قدر قطمير، وأعظم من ذلك أنّهم يطلبون من أصحاب القبور، نحو إشفاء المريض وإغناء الفقير، ورد الضالة وتيسير كل عسير، وتوحي إليهم. شياطينهم خبر «**إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور**» وهو حديث مفترى على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بإجماع العارفين بحديثه، لم يروه أحد من العلماء، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث المعتمدة، وقد نهى النبي صلّى الله عليه وسلّم: عن اتّخاذ القبور مساجد ولعن على ذلك فكيف يتصور منه عليه الصلاة والسلام الأمر بالاستغاثة والطلب من أصحابها، سبحانك هذا بهتان عظيم»[1].

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿اجعل لنا إلهًا كما لهم ءالهة﴾[2] «وقد اتفق في هذه الأمة نحو ذلك». وجاء بحديث ذات أنواط[3] ثم قال: «والناس اليوم قد اتخذوا من قبيل ذات الأنواط شيئًا كثيرًا لا يحيط به نطاق الحصر، والآمر بالمعروف أعز من بيض الأنوق[4]، والامتثال بفرض الأمر منوط بالعيوق[5]، والأمر لله الواحد القهار»[6].

---

(١) في المصدر السابق (٦/١٢٧-١٢٨).

(٢) الآية ١٣٨ من الأعراف.

(٣) هو حديث أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى حنين، ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم يقال لها ذات أنواط، فمررنا بسدرة فقلنا يارسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال صلّى الله عليه وسلّم: الله أكبر إنها السنن قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى «اجعل لنا إلها كما لهم ءالهة». أخرجه الترمذي في الفتن باب ١٨ (رقم: ٢١٨١) وصححه، وأحمد (٥/٢١٨) والسنة لابن أبي عاصم (برقم/٧٦) وحسن إسناده الألباني.

(٤) الأنوق: الرخَمة، وعز بيضها لأنها تضعه في رؤوس الجبال والأماكن الصعبة. حياة الحيوان الكبرى (١/٣٥٨) ومجمع الأمثال (١/٢٠١و٢/٣٩٠).

(٥) كوكب يطلع مع الثريا يضرب به المثل في البعد مجمع الأمثال (١/٢٠١) والمستقصى (١/٢٤-٢٤٥).

(٦) روح المعاني (٩/٤٣).

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿قال الذين غلبوا على أمرهم لنتخذن عليهم مسجدًا﴾[1]: «واستُدِلَّ بالآية على جواز البناء على قبور الصلحاء واتخاذ مسجد عليها وجواز الصلاة في ذلك، وممن ذكر ذلك الشهاب الخفاجي[2] في حواشيه على البيضاوي، وهو قول باطل عاطل فاسد كاسد»، وبعد إيراده للأحاديث الواردة في النهي عن البناء على القبور والصلاة عندها[3]، ونقل كلام بعض العلماء في الموضوع قال: «وبالجملة لا ينبغي لمن له أدنى رشد أن يذهب إلى خلاف ما نطقت به الأخبار الصحيحة والآثار الصريحة معولا على الاستدلال بهذه الآية، فإن ذلك في الغواية غاية، وفي قلة النهى نهاية، ولقد رأيت من يبيح ما يفعله الجهلة في قبور الصالحين من إشرافها وبنائها بالجص والآجر، وتعليق القنادل عليها والصلاة إليها والطواف بها واستلامها، والاجتماع عندها في أوقات مخصوصة إلى غير ذلك، محتجًا بهذه الآية الكريمة... وكل ذلك محادة لله تعالى ورسوله صلّى الله عليه وسلّم، وإبداع دين لم يأذن به الله عزوجل»[4]، ثم أمر -رحمه الله- باتباع الصحابة في فعلهم وما صنعوه في قبره عليه والصلاة والسلام وعند زيارتهم له فهم القدوة كل القدوة[5].

الوقفة الحادية عشرة: موقفه من الصُّوفية:

أول ما يتبادر إلى ذهن قارئ كتب الألوسي التناقض في موقفه من الصوفية فهو من جهة كثيرًا ما يثني عليهم ويمدحهم ويبالغ في تقديسهم واحترامهم وتبجيلهم كقوله: ساداتنا الصوفية أو قدست أسرارهم ونحو ذلك من ألفاظ التبجيل. ومن جهة أخرى يذمهم وينكر عليهم أشد الإنكار ويقبح قولهم وفعلهم ويستخدم في حقهم ألفاظًا لاذعة

---

(١) الآية (٢١) سورة الكهف.

(٢) تأتي ترجمته (ص٦١٠) من نهج السلامة.

(٣) منها حديث عائشة رضي الله عنها: «لعن الله اليهود والنصارى اتّخذو قبور أنبيائهم مساجد... » البخاري - الفتح رقم (١٣٩٠) و(٤٤٤١) وحديث أبي الهياج الأسدي في مسلم (٢/٦٦٦رقم٩٦٩) وغيرهما.

(٤) روح المعاني (١٥/٢٣٧-٢٤٠).

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وجارحة، مثل قوله: «أكره سماع نهيق حمر جهلة المتصوفة»[1].

وبعد التمحيص وشيء من الاستقراء وجدت أن مدحه ينصب على طائفة منهم وهم الذين وافقوا الكتاب والسنة وسلف الأمة ولم يختلفوا مع السلف إلاّ في الاصطلاح «الصوفية» أو في بعض الاجتهادات التي ظنوا أنّها صواب ولم يتعمدوا فيها مخالفة القرآن والسنة وسلف الأمة. أو يمدح بعضهم في مسألة بعينها أو اتقاء شر بعض الناس. وأما ذمه إياهم فإنه ينصب على المتصوفة الذين خالفوا الكتاب والسنة وسلف الأمة والعقل والفطرة.

ففي مثل هؤلاء يقول: «إنهم يتهافتون على الشهوات تهافت الفراش على النار» ويقول في بعض معتقداتهم: «من يعتقد ذلك أنجس من الكلب والخنزير» وغير ذلك مما سيأتي نقله.

ونحن وإن كان يهمنا محتوى الاصطلاح من حيث الموافقة للسنة وعدمها فإننا نحبذ للمسلم التمسك بالمصطلحات الشرعية والابتعاد عن المصطلحات المبتدعة سواء كان اصطلاح «الصوفية» أو غيرها فما دام الانسان متبعًا للوحي فما الداعي إلى دخوله تحت اصطلاحات مبتدعة، وعنده في الكتاب والسنة ما يغنيه عن ذلك. وفيما يلي بعض النقول التي ينكر فيها الألوسي على الصوفية قال في تفسيره الإشاري لقوله تعالى: ﴿سيقولون سيغفر لنا﴾[2] ولابد؛ لأنا واصلون كاملون، وهذا حال كثير من متصوفة زماننا؛ فإنهم يتهافتون على الشهوات تهافت الفراش على النار، ويقولون: ذلك لا يضرنا لأنا واصلون، وحكى عن بعضهم أنه يأكل الحرام الصِّرْف، ويقول: إن النفي والإثبات يدفع ضرره، وهو خطأ فاحش وضلال، بين أعاذنا الله وإيَّاكم من ذلك، وأعظم منه اعتقاد حل أكل مثل الميتة من غير عذر شرعي لأحدهم، ويقول: كل ما بحر والبحر لا ينجس، ولا يدري هذا الضال أن من يعتقد ذلك أنجس من الكلب والخنزير»[3]، وقال في موضع آخر: «إن

(١) غرائب الاغتراب (ق٣٦/ب).

(٢) الأعراف الآية: (١٦٩).

(٣) روح المعاني (٩/١١٠).

كثيرًا من جهلة المتصوفة يطلقون القشر على علم الشريعة امتهانًا له واللب على علم التصوف الباحث عن المقامات والأحوال والمحبة والعشق وما أشبه ذلك تعظيمًا له، وأنت تعلم أن امتهان علم الشريعة كفر»[1].

وقال: «من زعم أن له مع الله حالاً يخرجه من حد العلم الشرعي فهو ضال عن الحق»[2].

وقال: «ومما يستهجن من القول، ما يحكى عن بعض المتصوفة أنه سمع قارئًا يقرأ ﴿لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً..﴾[3] فقال: لواطلعت أنا ماوليت منهم فرارًا وما ملئت منهم رعبًا»[4].

وقال في الإلهام- «إنّه ليس بحجة في شريعتنا على الصحيح»[5].

وقال في تفسيره الإشاري لقوله تعالى: ﴿وإذا تتلىٰ عليهم ءايـٰتنا بيِّنـٰت تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر﴾[6].

قال: «فيه إشارة إلى ذم المتصوفة الذين إذا سمعوا الآيات الرادة عليهم ظهر عليهم التجهم والبسور، وهم في زماننا كثيرون فإنّا لله وإنّا إليه راجعون»[7].

واعتبر الذين يفسرون «اليقين» في قوله تعالى: ﴿واعبد ربك حتّىٰ يأتيك اليقين﴾[8] بالكشف والشهود والوصول إلى درجة يرفع فيها التكليف بالعبادة، اعتبر ذلك مروقًا من الدين وخروجًا من ربقة الإسلام[9].

---

(١) الفيض الوارد (ص٢٢٧).

(٢) الفيض الوارد (ص/٢٢٦).

(٣) الكهف (١٨).

(٤) روح المعاني (١٥/٢٢٨).

(٥) روح المعاني (١٦/١٧).

(٦) الآية (٧٢) سورة الحج.

(٧) روح المعاني (١٧/٢١٢).

(٨) الحجر: الآية: (٩٩).

(٩) روح المعاني (١٤/٨٧).

وأثناء كلامه على تأويل الرافضة وأنه ليس من التفسير في شيء قال: «وهذا كتأويل المتصوفة لكثير من الآيات»[1].

وفي تفسيره الإشاري أيضًا لقوله تعالى: ﴿إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابًا﴾[2] قال: إشارة إلى ذم الغالين في أولياء الله تعالى حيث يستغيثون بهم في الشدة غافلين عن الله تعالى وينذرون لهم النذور... ورأيت كثيرًا منهم يسجد على أعتاب حجر قبور الأولياء، ومنهم من يثبت التصرف لهم جميعًا في قبورهم... وإذا طولبوا بالدليل قالوا: ثبت ذلك بالكشف، قاتلهم الله تعالى ما أجهلهم وأكثر افتراءهم، ومنهم من يزعم أنهم يخرجون من قبورهم، ويتشكلون بأشكال مختلفة... وكل ذلك باطل لا أصل له في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة، وقد أفسد هؤلاء على الناس دينهم وصاروا ضحكة لأهل الأديان المنسوخة من اليهود والنصارى... الخ»[3].

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إن أولياؤه إلا المتقون﴾[4]: «وغالب الجهلة اليوم على أن الولي هو المجنون ويعبرون عنه بالمجذوب، صدقوا ولكن عن الهدى، وكلما أطبق جنونه وكثر هذيانه، واستقذرت النفوس السليمة أحواله كانت ولا يته أكمل وتصرفه في ملك الله تعالى أتم، وبعضهم يطلق الولي عليه وعلى من ترك الأحكام الشرعية ومرق من الدين المحمدي وتكلم بكلمات القوم[5] وتزيى بزيهم وليس منهم في عير ولا نفير، وزعم أن من أجهد نفسه في العبادة محجوبًا ومن تمسك بالشريعة مغبونًا، وأن هناك باطن يخالف الظاهر، إذا هو عرف انحل القيد ورفع التكليف... ويسمون هذا المرشد، صدقوا ولكن إلى النار، والشيخ، صدقوا ولكن النجدي[6]، والعارف، صدقوا ولكن بسباسب الضلال،

(١) روح المعاني (١٠٧/٢٧).
(٢) الآية: (٧٣) سورة الحج.
(٣) روح المعاني (٢١٢/١٧-٢١٣).
(٤) الآية: (٣٤) من سورة الأنفال
(٥) يقصد الصوفية حسب فهمه لهم.

٦) إشارة إلى الشيطان لما تمثل في صورة رجل نجدي ودخل على قريش لما كانوا يتآمرون في دار الندوة على التخلص من محمد صلى الله عليه وسلم، وكلما رأوا رأيا خطأهم فيه إلى أن رأوا قتله بالطريقة المعروفة في القصة فوافقهم على ذلك وصوب رأيهم.

والموحد، صدقوا ولكن للكفر والإيمان[1] [2].

وقال في مكان آخر: ((وأحسن ما يعتمد عليه في معرفة الولي اتباع الشريعة الغراء، وسلوك المحجة البيضاء، فمن خرج عنها قيد شبر بعد عن الولاية بمراحل، فلا ينبغي أن يطلق عليه اسم الولي، ولو أتى بألف ألف خارق، فالولي الشرعي اليوم أعز من الكبريت الأحمر، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله))[3].

ووصف من يعتقد تصرف الأولياء بعد وفاتهم بالنفع والضر بأنه سخيف العقل[4].

وجاء في وصيته التي كتبها لآبنائه قبل وفاته بشهر: قال لهم: ((يا بني... من رأيتموه يطير في الهواء أو يمشي على وجه الماء، وقد خالف شيئًا من الشريعة الغراء فهو من أولياء الشيطان لا من أولياء الرحمان فإيَّاكم منه، واشتغلوا عنه بتقوى الله))[5].

وصرح بأن كلام كثير من المتصوفة بشع تنقبض منه قلوب المقتفين للسلف الصالح.

وقال في تفسيره الإشاري لقوله تعالى ﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه﴾[6] قال: ((رجال كاملون، وقول بعضهم أي متصرفون في الموجودات تصرف الذكور في الإناث كلام بشع تنقبض منه- ككثير من كلام المتصوفة- قلوب المقتفين للسلف الصالح))[7].

وقال في معرض كلامه عن الجذب أو التواجد عند الصوفية: ((وما يحكى من وقوع التواجد في محضره عليه الصلاة والسلام بل منه صلّى الله عليه وسلّم حتّى إنه سقطت جبته عن كتفه الشريف إلى آخر القصة كذب لا أصل له، لعن الله تعالى من افتراه ليروج

(١) أي لا فرق عندهم بين المؤمن والكافر.

(٢) روح المعاني (٩/٢٠٢-٢٠٣).

(٣) روح المعاني (١١/١٧٩).

(٤) روح المعاني (٣٠/٢٥).

(٥) إنباء الأبناء بأطيب الأنباء (ص٢٢).

(٦) سورة الأحزاب الآية (٢٣).

(٧) روح المعاني (٢٢/١٠١).

به بدعته ومدعاه»[1].

ويفهم من بعض كلامه أن من علامات وضع الحديث أن يشتمل على بعض مصطلحات الصوفية ففي سورة النمل ساق قصة وقعت بين سليمان وبين النملة ثم قال بعدها: «وهذا ظاهر الوضع كما لا يخفى، وفيه ما يشبه كلام الصوفية»[2].

الوقفة الثانية عشرة: دعوته إلى التمسك بما صح عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، وأنه إذا صح الحديث فهو مذهبه:

فقال: «والحاصل أن كل ما جاءنا عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بسند مقبول فعلى العين والرأس، وما كان على خلاف ذلك نبذناه وراء ظهورنا وإن تلقته بأيدي القبول جهلة الناس»[3].

وقال: «وأنا أقول إذا صح الحديث فهو مذهبي ونعوذ بالله من اتباع الهوى»[4].

ومما يدل على اعتباره الدليل الصحيح هو الفيصل في أمور الشرع أنه بعد كلام له في «الرباط» ومدته قال: «وهذا التفصيل مما لا مدخل فيه للرأي ولا يكاد يقال إلاّ من قبل الوحي فإن صح فيه حديث عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كان هو المعول عليه، وإلاّ فلا ينبغي أن يلتفت إليه»[5].

وكان يقبل الحق لأنه حق ولا ينظر إلى قائله، ومما قاله في ذلك «ولست أنا ممن يرد حقًا لحقارة قائله فالورد ورد وإن شاكت شجرته يد صاحبه»[6].

الوقفة الثالثة عشرة: موقفه من ولاة الأمور:

كان رحمه الله يرى رأي أهل السنة في معاملة ولاة الأمور من وجوب الطاعة في

---

(١) غرائب الاغتراب (ق٣٨/ب).

(٢) روح المعاني (١٩/١٧٩).

(٣) غرائب الاغتراب (ق٣٨/أ).

(٤) روح المعاني (٩/٣٨، ٧٨، ٢٦، ٨٢، و١٢٦) وانظر غرائب الاغتراب (ق٣٧/ب).

(٥) سفرة الزاد لسفرة الجهاد (ص/١٧).

(٦) التبيان شرح البرهان في إطاعة السلطان (ص/٦٧).

المعروف مع النصح لهم والدعاء لهم، وعدم الخروج عليهم والصبر على ما يصدر منهم من مخالفات ما لم يصل الأمر إلى الكفر البواح الذي عندنا عليه من الله برهان.

وقد ألف في هذه المسألة كتابًا سماه «التبيان شرح البرهان في إطاعة السلطان»[1] جمع فيه عشرات الأحاديث التي تدل على المراد، ثم قال: «والأحاديث في ذلك كثيرة لا تحصى، بل لا تكاد تحصر وتستقصى، فهذه الأحاديث الشريفة والآثار المنيفة، التي ذكرناها، وشرحنا معانيها وحررناها، بل وغيرها أيضًا مما شاع وذاع، وملأ الرقاع والبقاع، دالة بمنطوقها ومفهومها، وخصوصها وعمومها، على أن طاعة إمام المسلمين وموافقته فيما يرضي الله واجبة على كل أحد من المؤمنين وناصة على أنه لو كان السلطان جابرًا (بالباء الموحدة) وجائرًا (بالياء آخر الحروف) لا مجال لمخالفة أمره، وإن جرعك كاسات مرّه، ولا مجال للمفارقة عن جماعة الموحدين، ولا سعة في الانخزال عن حزب الله تعالى المفلحين، وحائة بمضمونها على أنه يلزمهم الدعوات الخيرية، في كل حال بكرة وعشية، كما قال بعض الكاملين والمشايخ المرشدين، وفي البال أنه عبد الله بن المبارك[2] -رحمه الله رحمة لا تنقطع إلى يوم الدين-: لو كانت لي دعوة مستجابة لصرفتها إلى السلطان؛ لأنّ ذلك يكون نفعًا عامًا للمسلمين»[3][4].

وقال في مكان آخر: «فالحق أن العدول عن منهاج الإطاعة، والخروج عما عليه أهل السنة والجماعة، ليس فيه نفع إلا حمل الآثام والأوزار، وغضب الملك الجبار، وجمع قبائح عظيمة، ومساوىء جسيمة، من إفساد المملكة، وإزعاج الأمة، وإضاعة النعمة، وتخريب الديار، وطلب الهلاك والبوار»[5].

---

(١) تقدم التعريف به (ص٤٤-٤٥).

(٢) هو الإمام الزاهد التقي الورع شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك بن وضاح أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم التركي ثم المروزي الحافظ الغازي أحد الأعلام (ت١٨١هـ)، انظر: وفيات الأعيان (٣/٣٤)، والسير (٨/٣٧٨-٤٢١).

(٣) الأثر من كلام الفضيل بن عياض كما ذكر ذلك في الحلية (٨/٩١)، ووفيات الأعيان (٤/٤٨)، وسير أعلام النبلاء (٨/٤٣٤)، والبداية والنهاية (١٠/٢٠٧).

(٤) التبيان (ق/٣٣).

(٥) التبيان (ق٣٨/أ).

ونقل كلامًا معناه أن الناس يطلبون من الإمام أن يكون مثل أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- ولا يطلبون من أنفسهم أن يكونوا مثل رعيتهما[1].

وبيّن في مكان آخر أن تسلط الظلمة إنما هو بسبب أفعال العباد[2] ولذلك ورد في الدعاء المأثور «اللهم لا تسلط علينا بذنوبنا من لا يرحمنا»[3]، وبين أن سبَّهم لا يجلب نفعًا ولا يدفع ضرًا بل هو لغو[4].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وتمت كلمت ربك الحسنىٰ على بني إسرآءيل بما صبروا﴾[5] يذكر أثرًا عن الحسن أنه قال: «لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم بشيء صبروا ودعوا الله تعالى لم يلبثوا أن يرفع الله تعالى ذلك عنهم ولكنهم يفزعون إلى السيف فيوكلون إليه[6]، ثم تلا هذه الآية». وفي رواية أخرى عنه قال: «ما أوتيت بنو إسرائيل ما أوتيت إلا بصبرهم، وما فزعت هذه الأمة إلى السيف قط فجاءت بخير»[7] ثم وصف حادثة خروج شاهدها بنفسه بأنها لم ترجع على أصحابها إلا بالخيبة والخسران، وفقدوا على إثرها كل شيء كان عندهم، حيث قال «وأقول: قد شاهدنا الناس سنة الألف والمائتين والثمان والأربعين[8] قد فزعوا إلى السيف فما أغناهم شيئًا ولا تم لهم مراد ولا حمد منهم أمر، بل «وقعوا في حرة رُجَيْلَة»[9] ووادي

---

(١) التبيان (ق٣٨/أ).

(٢) التبيان (ق٢٩/ب).

(٣) الترمذي (٩/١٦٩- ١٧٠ ح٣٤٩٧ كتاب الدعوات، باب ٨٣)، وليس فيه «بذنوبنا».

(٤) التبيان (ق٣٢/ب).

(٥) الآية ١٣٧ سورة الأعراف.

(٦) رواه ابن سعد في الطبقات (٧/١٦٤) قال: أخبرنا عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد قال: حدثنا عمرو بن يزيد العبدي قال: سمعت الحسن يقول : فذكره بنحوه، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره عند الآية نفسها (٥/١٥٥١) وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٣/٥٣٢) إلى عبد بن حميد وابن المنذر وأبي الشيخ.

(٧) عزاه السيوطي في الدر المنثور (٣/٥٣٢) إلى عبد بن حميد وأبي الشيخ.

(٨) هذا التاريخ فيه نظر، فقد كانت الحادثة سنة ١٢٤٧هـ كما تقدم في ترجمة «داود باشا» (ص/٢٨).

(٩) ويقال «رحلاء» أيضًا وهي الأرض الكثيرة الحجارة يصعب المشي فيها. مجمع الأمثال (٣/٤٤٣) واللسان (١١/٢٦٩).

جدبات[1]، وأم حَبَوْكر[2] و((رموا لعمر الله بثالثة الأثافي))[3]، وقص من جناح عزهم القدامى والخوافي، ولم يعلموا أن ((عيش المضر حلوه مر مقر))[4]، وأن الفرج إنما يصطاد بالصبر))[5].

(١) جدبات: جمع جدبة وهي فعلة من الجدب، يقال: جدبته الحية إذا نهشته، مثل يضرب لمن وقع في هلكة، ولمن حار عن القصد أيضًا، وله روايات أخر، مجمع الأمثال (٣/٤٢٠) المستقصى (٢/٣٧٩).

(٢) قال الميداني في المجمع (٣/٣٢٢): ((وقعوا في أم حبوكر، وأم حبوكرى، وأم حبوكران، وتحذف ((أم)) فيقال: وقعوا في حبوكر، وأصل الحبوكر: الرمل يضل به. يضرب لمن وقع في داهية عظيمة. وانظر: الصحاح للجوهري (٢/٦٢٢) وفيه: ((والحبوكر: رمل يضل فيه السالك، الحبوكر: الداهية)) وراجع اللسان (٤/١٦٢).

(٣) ثالثة الأثافي: هي القطعة من الجبل يوضع إلى جنبها حجران وينصب عليها القدر.
والمثل يضرب لمن رمي بداهية عظيمة، ولمن لا يبقى من الشر شيئًا. انظر: الميداني (٢/٢٤) والمستصفى (٢/١٠٢).

(٤) المضر الذي له ضرائر، والمقر: الشديد المرارة، والمثل يضرب لمن كان له كفاف فطلب عيشًا أرفع وأنفع فوقع فيما يتعبه. انظر: الميداني (٢/٣٨٤).

(٥) روح المعاني (٩/٢٩).

قسم السلبيات

كما أننا سجلنا للألوسي مواقف مشرقة تجلت فيها الجوانب التي وافق فيها عقيدة أهل السنة والجماعة، فإننا نسجل عليه بعض الملحوظات التي نحذر من اتباعه فيها وهي قليلة بالنسبة لما أصاب فيه، وحتّى لا يغتر البعض بسعة علمه فيقلده في الصواب والخطأ، فكل يؤخذ من قوله ويترك إلاّ المعصوم صلّى الله عليه وسلّم، وسنختار بعضها دون استقراء لِكُلِّها.

وسنقف معه فيها ست وقفات:

الوقفة الأولى: تنزيهه للصوفية عما ينسب إليهم والتأكيد على حسن الظن بهم والتكلف في التماس الأعذار لهم[1] مع اعترافه أن كلام بعضهم باطل لا يقول به ناقص جاهل فضلاً عن فاضل كامل، بل لا يكاد يخفى بطلانه على ابن يوم[2].

الوقفة الثانية: تقديسه وتبجيله لبعض غلاتهم مثل ابن عربي الحاتمي[3] وابن الفارض[4] مع أنه لا يوافقهم في ضلالهم[5].

الوقفة الثالثة: انتسابه لطريقة صوفية تسمى «النقشبندية»

التماس الأعذار له فيما سبق من الوقفات الثلاث

يظهر -والله أعلم- أن هذه المآخذ التي لها صلة بالصوفية والتصوف، والتي يعطيها الألوسي أهمية زائدة من حيث التعظيم والتبجيل، وكأنه يحاول أن يدفع عن نفسه شبهة

---

(١) روح المعاني (٨/١).

(٢) نشوة المدام في العود إلى مدينة السلام (ص/٧٤).

(٣) تأتي ترجمته في الأجوبة العراقية (ص٥٥١).

(٤) هو عمر بن أبي الحسن على بن المرشد بن علي، أبو القاسم، الحموي الأصل، المصري المولد والوفاة، من القائلين بوحدة الوجود وتائيته فيها زندقة وإلحاد كما قال الذهبي (ت٦٣٢هـ).

انظر: السير (٣٦٨/٢٢) لسان الميزان (٣٦٤/٤). وانظر تبجيله عند الألوسي في روح المعاني (٢١٨/١) و(١٢/٥-١٣) و(١٩٩/٣٠) وغرائب الاغتراب (ص/١٤٤-١٤٥).

(٥) روح المعاني (٧٩/١٢) و(١٠٢/١٥) و(١٠١/٢٢) وغرائب الاغتراب (ص١٤٤-١٤٥).

الإنكار عليهم، إنما كان ذلك بسبب الضغوط الهائلة من قبل المجتمع والدولة لحماية التصوف، وليس كل عالم عنده مقدرة وشجاعة لمقاومة تيار جارف، وتوجه عام لا يقبل المعارضة ولا الحوار، وبما أن الألوسي كان يعيش في وقت تعتبر فيه السلفية أكبر خطر يهدد كيان الدولة التركية في زعمها، وكانوا ينعتون السلفية بـ((الوهابية)) وقد قضوا على كيانها في قلب الجزيرة العربية ثم أصبحوا يلمزون كل صاحب عقيدة صحيحة بأنه وهابي للتنفير منه، ومن يدعو إلى العقيدة التي كان عليها الصحابة لا يجد فيها شيئًا اسمه التصوف أو مايدعو إليه بعض أقطابه المنحرفين من وحدة الوجود أو حلول أو طرق صوفية مبتدعة فالاصطدام حاصل لا محالة وما على المرء -والحالة هذه- إلاّ أنْ يفكر في سبيل يسلكه لينشر دعوته ويبقي على نفسه.

وله بعض الأقوال التي تلمس منها أنه كان يخشى من التصريح بكلمة الحق، ومنها ما يتعلق بالمتصوفة مثل قوله: ((ورفع إلي بعض السياحين هناك على وجه الاسترشاد عدة أسئلة هي فيما يتعلق بساداتنا الصوفية الأمجاد، زعم أنها عليه مشكلة، فأجبت عن البعض تقريبًا، ووعدت بالجواب عن البعض الآخر تحريرًا، وكان ذلك مني فرارًا عن اللفظ بما أعلم من الجواب، ورب كلمة حق لا تقال إلا لدى الرب الحق يوم الحساب، فآه ثم آه ثم آه إلى آلاف ألف آه، من زَمَنٍ زَمِنٍ لا يستطيع فيه المحق أن يفتح خوفًا من خفض القدر فاه))[1].

وقال في موضع آخر -وهو يتحدث عن واعظ ابتلي بسبب كلمة الحق-: ((وعلى العامل اليوم أن يعقد لسانه بأنامل الصبر، ولا يحل له أن يحله إلا إذا استحلى حلول القبر، كيف لا والخلق أعداء لمن يقول الحق، وشرط الأمر بالمعروف قد مات ونخرت عظامه...

يموت الفتى من عثرة بلسانه ... وليس يموت المرء من عثرة الرجل
فعثرته بالقول تذهب رأسه ... وعثرته بالرجل تبرا على مهل[2]

فلكَم قاسيت من حروف الألفاظ، مالم يقاسه عاشق من سيوف الألحاظ.

ومن الكلام الحق، ما كَلَمَ القلب وشق، ومن النهي عن المنكر، ما عرتني شدائد

---

(١) نشوة الشَّمُول (ص/٨).

(٢) القائل هو جعفر الصادق، انظر: العقد الفريد (٣٠٣/٢).

السفر»[1].

وقال في مقامته الرابعة: «وها أنا اليوم ممن تلثم بالسكوت، ولا زم زوايا البيوت، لا أفوه لمخلوق بشكاية، ولا أنهي إلى والٍ أمري وإنْ بلغ في ضيق النهاية»[2].

ويقول في موطن آخر بعد أن حكى ما شاهده من مظاهر شركية وكفرية قال: «وإلى الله المشتكى من زمان عصفت فيه ريح الجهالة، وتلاطمت أمواج الضلالة، وخرقت سفينة الشريعة، واتخذت الاستغاثة بغير الله تعالى للنجاة ذريعة، وتعذر على العارفين الأمر بالمعروف، وحالت دون النهي عن المنكر صنوف الحتوف»[3].

وعندما ذهب الألوسي إلى عاصمة الخلافة ليعرض فيها مظلمته، وجد أن الأمر هناك أطم وأعظم، بحيث إن الفساد منتشر في المؤسسة الدينية نفسها، وفي جلّ من يدعي المشيخة في إسلامبول ممن يسمون بالعلماء وغيرهم من العوام، ومما حكاه عنهم أن علماءهم يبغضون العلماء العرب، وبعضهم يشرب الخمر والحشيشة، ولا يُسمَع كلام العالم في هؤلاء الجهلة، بل يُنكَر على العالم إذا أنكر ويقال له: «إنك من أهل الظاهر وهؤلاء المتشيخون من أهل الباطن، وأما الحسد فحدث ولا حرج».

ويكرهون كل وافد عليهم وإن كان بالعلم والفضل مشهورًا يقول الألوسي فيهم: «وقد صح عندي أن هذه الطبيعة الشيطانية شعار ودثار لبعض مدرسي القسطنطينية، وأنهم لم يزالوا يجمعون حجر الباطل ويرمون به بريًا، ويبغضون -لا دردرهم- كل من يرد على بلدهم من الأفاضل ولو كان نبيًا، وإن رؤية العالم العربي في أعينهم الموت الأحمر، وإن محبته مقدار ذرة في اعتقادهم الذنب الأكبر والشرك الذي لا يغفر»[4].

ويقول: «ولكل متشيخ هناك اعتبار، ولو أنه حمّار أو حمار، وقد رأيت شرب المتشيخين الخمر لا يحط من مقدارهم، ومن الجهلة من يعتقد أن شربهم الحشيشة يظهر

(١) نشوة الشّمول (ص/٤٢).

(٢) ذكرى أبي الثناء الألوسي (ص/٥٤).

(٣) روح المعاني (١١/٩٨).

(٤) غرائب الاغتراب (ق١٣/أ).

دُرَرَ أسرارهم»[1]. ويقول: «ومنهم من يزعم أن إنكار العلماء الأكابر لكون أولئك من أهل الباطن وكونهم أنفسهم من أهل الظاهر، وما دروا أنَّ كلَّ باطن يخالف الظاهر فهو -كما قال غير واحد من العارفين- باطل، ومرتكبه خاسر»[2].

ومع أن الألوسي لا يذكر ابن عربي الحاتمي إلا بلقب «الشيخ الأكبر» أو «قدس سره» فإنه لم يسلم من تهمة الإنكار عليه بأنه لا يحترم شيخهم الأكبر[3].

وذلك لأن الألوسي وإن عظم شيخهم باللفظ إلا أنه كثيرًا ما يبين أن قوله غريب[4] أو مخالف للكتاب والسنة[5] أو أنه لا يعد من كلام العرب[6] وأحيانًا يشير إلى أن كلامه انتقده العلماء ويرشدنا إلى التمسك بالكتاب والسنة كما فعل عندما أشار إلى ما قاله حول معنى المثل الذي ضربه الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- له وللأنبياء قبله عندما قال: «**فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين**»[7] فقال الألوسي: «وللشيخ محي الدين بن عربي كلام في حديث اللبنة قد انتقده عليه جماعة من الأجلة، فعليك بالتمسك بالكتاب والسنة، والله تعالى الحافظ من الوقوع في المحنة»[8] وجماعة المتصوفة لا يرضون أنْ يقال في شيخهم الأكبر: إنَّ قوله غريب أو مخالف للكتاب والسنة، ومن أجل هذا صرَّح غير واحد من دعاتهم الغارقين في الشرك والخرافة بأنَّ الألوسي كان على عقيدة ابن تيمية[9]

---

(١) غرائب الاغتراب (ق٩٤/ب).

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) غرائب الاغتراب (ق/٧٠).

(٤) روح المعاني (١٠١/٢٢) قال: «وكم قول غريب لهذا الشيخ غفر الله تعالى له».

(٥) روح المعاني (٧٩/١٢) قال عن قوله بإيمان قوم نوح: «وذلك أمر لا نفهمه من كتاب ولا سنة، وفوق كل ذي علم عليم». وقال في كلام لابن عربي على العرش: «ليس فيما ذكره فيه مستند نعلمه من كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وفيه ما لا يجوز لنا أن نقول بظاهره» روح المعاني (١٦١/١٦).

(٦) روح المعاني (١٠١/١٥) قال في بعض كلامه: «إنه أشبه شيء بالهندية ولا يكاد يعد من اللغة العربية».

(٧) رواه البخاري في كتاب المناقب باب١٨ ومسلم في كتاب الفضائل (ح٢٠-٢٣).

(٨) روح المعاني (٤٢/٢٢).

(٩) هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت٧٢٧هـ) حلاه بشيخ الإسلام عشرات العلماء كما في الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي.

وابن عبد الوهاب[1] ولكنه يتستر ويظهر ما لا يبطن، ومن هؤلاء رجلٌ ظلّ يحارب دعوة التوحيد ردحًا من الزمان، إلاّ أنّ محاربته حارت عليه بالوبال والخسران، هذا الرجل هو أحمد بن زيني دحلان[2] فقد روى عنه أحد المعجبين به «أنه كان يمنع الناس من قراءة تفسير الألوسي خوفًا عليهم مما فيه»[3] وكذلك يوسف النبهاني[4] وإبراهيم السمنودي المنصوري[5] قال النبهاني في رده على الألوسي الحفيد وبعض أعمامه وجدّه المفسر، وهو يهاجم «الوهابية» «أهل السنة والجماعة» في منظومة له تسمى «الرائية الصغرى» قال:

وقد عم في هذا الزمان فسادهم فما تركوا شامًا ولا تركوا مصرًا
كشكري الألوسى تابعًا إثر جده وأعمامه لكنهم آثروا السزا[6]

وقال السمنودي المنصوري -وهو يتحدث عن الوهابية-: «وممن شاكلهم في بعض ذلك متأخرًا عنهم منتصرًا لهم ملا محمود الألوسي الذي كان مفتيًا للحنفية ببغداد، فإنه ألف تفسيرًا للقرآن الشريف سماه "روح المعاني" والتزم فيه حمل كلّ آية ورد فيها ذم المشركين وما كانوا يصنعونه في حق أنبيائهم وصلحائهم وأصنامهم -قولاً كان أو فعلاً-

---

(١) هو شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب النجدي (ت١٢٠٦هـ).

(٢) قال الزركلي: «فقيه مؤرخ مكي ولد بمكة وتولى فيها الإفتاء والتدريس» من مصنفاته «الدرر السنية في الرد على الوهابية» وقد رد على هذا الكتاب أحد كبار علماء الهند وهو الشيخ محمد السهسواني بكتاب سماه «صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان» مات دحلان بالمدينة سنة (١٣٠٤هـ)، وانظر: مجلة المنار (جـ٣٣/٣١٧-٣١٩)، والأعلام للزركلي (١/١٢٩-١٣٠)، ومعجم المؤلفين (١/٢٢٩).

(٣) انظر: «سعادة الدارين في الرد على الفرقتين» للمنصوري (ص٥٥).

(٤) هو يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني (ت١٣٥٠هـ) صاحب كتاب «شواهد الحق في الاستغاثة بخير الخلق» وهو كتاب يصرّح بالشرك، وقد رد عليه محمود شكري الألوسي بكتاب «غاية الأماني في الرد على النبهاني» ثم رد النبهاني على الألوسي بمنظومة سماها «الرائية الصغرى في ذم البدعة ومدح السنة الغرا» فرد عليه الألوسي مرة أخرى بكتاب «الآية الكبرى على ضلالة النبهاني في رائيته الصغرى».
انظر: الأعلام للزركلي (٨/٢١٨).

(٥) هو إبراهيم بن عثمان بن محمد بن داود السمنودي المنصوري المصري كان حيًا قبل سنة (١٣٢٠هـ)، له كتاب «سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلدة الظاهرية» انظر: إيضاح المكنون (٢/١٥)، ومعجم المؤلفين (١/٥٧).

(٦) الرائية الصغرى (ص/٣٨٨).

على المسلمين الموحدين الزائرين والمتبركين والمتوسلين والمستغيثين[1] بالأنبياء والصالحين، كأنه لم يؤلفه إلاّ لهذا الخصوص مع كونه قد شحن بآراء فاسدة، ومجازفات باردة، ولذا لما نشره بين الناس، انتدب له من وفقهم الله تعالى من أهل بغداد وغيرهم، فنبهوا على ما فيه من سقطاته وترهاته وردّوا عليه ما سطره فيه من معتقداته وهفواته... وفي العزم -إنْ فسح الله في الأجل- أنْ أنتصف منه بكتاب مخصوص إنْ شاء الله... ولعمري إنه لتفسير نفيس يشهد بتبحر مؤلفه لولا ما فيه مما أشرنا إلى بعضه ووعدنا برده»[2].

ولو كان الألوسي مرضيًا عنه من قبلهم ما عادوه وصنفوه مع الوهابية واتهموه بالتستر.

وشيء آخر يدل على أنّه سلفي في الجملة هو أنه مع كثرة كتبه لم يتعرض لما يسمى عند المتصوفة والقبوريين بـ«الوهابية»، وهي في الحقيقة عقيدة أهل السنة والجماعة إلاّ مرّة واحدة في مقام الدفاع عن شيخه السويدي[3] لما اتهمه بعض الناس بأنه وهابي، وهي تهمة خطيرة قد يفصل رأس صاحبها عن جسده بسببها، فدافع عنه الألوسي بأن عقيدته سلفية أحمدية وأنه لا يعتقد ما يعتقده جهلة الوهابية، فقال: «والإنصاف أنّ السويدي لم يسود قلبه بعقائد جهلة الوهابية، وإنما عقده على عقائد السلفية الأحمدية»[4]، وهذا كلام له مفهوم، وفيه نوع من استعمال التقية التي يضطر إليها العالم أحيانًا، ولو كان يعادي دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لملأ كتبه بالإنكار عليه، وما الذي يمنعه لو أراد. بل ذلك يجلب له نفعًا كبيرًا وجاهًا عظيمًا عند الدولة التركية!فهذه بعض الأمثلة سقتها للتدليل على أنه لم يكن يستطيع التصريح بعقيدته، وهناك أدلة أخرى لو سقتها لطال بنا المقام، والله وحده هو المستعان.

وأمّا سلوكه في الطريقة النقشبندية فلربما كان تقية، وخاصة أنه لما وشي به وأصابه بسبب ذلك ما أصابه حتّى اضطر إلى الاختفاء، ونهبت كل ممتلكاته وجفاه حتّى

(١) انتبه إلى عقيدة هذا الرجل الذي غاظه إنكار الألوسي على المستغيثين بغير الله.

(٢) انظر: سعادة الدارين في الرد على الفرقتين (ص٥٤-٥٦).

(٣) تقدمت ترجمته (ص٣٧).

(٤) غرائب الاغتراب (ق٨/ب).

بعض أصدقائه وعزم الوزير على قتله لم يجد أحدًا يشفع له عند الوزير إلا بعض مشايخ النقشبندية، ثم إنه لم يتمتع بهذا العفو إلا قليلاً وإذا بأحد نقباء الأشراف يسعى به مرة أخرى، فأمر الوزير بحبسه فبقي محبوسًا نحوًا من سنة ونصف[1]. وكان في زمان ومكان لا يكاد يوجد عالم ليست له طريقة، ومن لم تكن له طريقة يكون محل تهمة، وهو اختار هذه الطريقة لأن شيخها كان عالمًا من العلماء وكان مشتغلاً بتدريس العلم وينهى عن النظر في كتب الصوفية.

وكان يتمسك بالدليل فيما يأمر به أتباعه فقد قال عنه الألوسي ((والذي شاهدنا نحن من أحواله أنه كان يشتغل بتدريس كتب الفقه... ولم نشاهده يدرس شيئًا من كتب التصوف بل رأيناه ينهى عن النظر في بعض كتب السادة الصوفية كالفتوحات والفصوص ومعظم كتب الشيخ الأكبر قدس سره))[2].

ولما تكلم عن كيفية تلقين الذكر الصوفي إلى المريد عند الصوفية قال: ((وأما الكيفية فالله أعلم بما هو عمدتهم فيها))[3] فبين أن هذه الكيفية ليس لها مستند من الشرع، ثم ذكر أن النّقشبندية ليس فيها هذه الكيفية المبتدعة[4]، وقد سبقه إلى هذه الطريقة علماء أجلاء مثل أبي المعالي علي بن محمد السويدي (ت١٢٣٧هـ) وابنه العلامة أبو الفوز محمد أمين بن علي السويدي (ت١٢٤٦هـ) والتمس لهما العذر بأنهما كانا لا يريان في سلوكها ما يخالف الكتاب والسنة[5]، والله أسأل أن يتقبل منا ومنهم الحسنات ويغفر لنا ولهم الخطأ والزلات إنه غفور حليم)).

الوقفة الرابعة: تفسيره الإشاري للقرآن، وقد ظهر تكلفه فيه كما اعترف هو بذلك. وأعلن أنه سيتوقف عنه فقال: ((هذا وقد سددنا باب الإشارة في الآيات لما في

(١) تاريخ العراق بين احتلالين (حـ٧/١٥-١٦).

(٢) الفيض الوارد (ص/١٠٢).

(٣) الفيض الوارد (ص/١٠٣).

(٤) الفيض الوارد (ص/١٠٣).

(٥) الصارم الحديد (١/٤٤-٤٦) تحقيق د/فهد السحيمي/والتوضيح والتبيين (ص/٣١-٣٥) تحقيق د/صالح العقيل.

فتحه من التكلف، وقد تركناه لأهله»[1].

لكنه مع الأسف عاد إليه فيما بعد. ومع عودته إليه فإنه لا يسكت عن قبيحه حينما ينقله، فمثلاً عندما نقل عن المتصوفة تفسيرهم الإشاري لآيات الطوفان- وفيها ما يشبه إنكاره- قال: «ولا يخفى أنه يجب الإيمان بظاهرها والتصديق بوقوع الطوفان حسبما قص الله تعالى، وإنكار ذلك كفر صريح».

وقال: «ومن نظر بعين الإنصاف لم يعول إلا على ظاهر القصة، وكان له به غنى عن هذا التأويل، واكتفى بما أشار من أن النسب إذا لم يحط بالصلاح كان غريقًا في بحر الدم»[2]. قلت: يشير بذلك إلى أن نوحًا لم ينفع ابنه بشيء لمّا لم يكن على دينه، فالنسب وحده لا ينفع.

ومع أنه اشترط في هذا التفسير أن لا يخالف ظواهر النصوص[3] إلا أنه لم يلتزم بذلك في بعض الأحيان، والقراءة فيه مملة ولا تكاد تخرج منه بفائدة لعقمه ودورانه حول أشياء تتكرر معك دائمًا.

الوقفة الخامسة: تجويزه لعن يزيد بن معاوية على التعيين، بل تكفيره.

ومن الأشياء التي لا يُوافَقُ عليها قوله: بجواز لعن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بل قال بكفره، وهذا المذهب وإن كان له فيه سلف إلا أنه مذهب مرجوح، وخالف حتّى مذهب الألوسي في تشدده في أمر التكفير وأنه من أخطر الأشياء التي يجب الاحتياط فيها إذ قال في مسألة التكفير: «والإخراج عن الملة أمر لا يشبهه شيء، فينبغي الانتقاد في هذا الباب مهما أمكن»[4]، وقال: «لعن الله امرءًا له على الطعن في المسلمين وَثَبَاتٌ»، وعلى إكفار المؤمنين بمجرد التخمين هجوم وثبات، وليس كل من ذهب إلى أوربا مستحقًا للاكفار، نعم إن من الذاهبين من رجع منها أكفر من حمار»[5].

---

(١) روح المعاني (٤/٢٣٤).

(٢) روح المعاني (١٢/٧٨-٧٩).

(٣) روح المعاني (١/٧و١٣/١٣٧).

(٤) روح المعاني (١/١٢٧).

(٥) غرائب الاغتراب (ق٦٥/ب).

وقال في حق يزيد بعد ذكره اختلاف الناس في أمره، قال: «وأنا أقول: الذي يغلب على الظن أن الخبيث لم يكن مصدقًا برسالة النبي -صلّى الله عليه وسلّم- وأنّ مجموع ما فعل مع أهل حرم الله تعالى وأهل حرم نبيه -صلّى الله عليه وسلّم- وعترته الطيبين الطاهرين في الحياة وبعد الممات، وما صدر منه من المخازي ليس بأضعف دلالة على عدم تصديقه من إلقاء ورقة المصحف الشريف في قذر»[1].

وقال: «وأنا أذهب إلى جواز لعن مثله على التعيين» ولو لم يتصور أن يكون له مثل من الفاسقين[2].

قلت: وقد فصلتُ القول في شأن يزيد عند تحقيقي لكتاب «صب العذاب على من سب الأصحاب» (ص/٤٥٤)، وهناك بعض الدراسات المتخصصة في شأن يزيد وما ألصق به من تهم، وقد خلُصَت إلى أن أكثر الاتهامات والأفعال القبيحة المنسوبة إليه إما مكذوبة أو مبالغ فيها. ومن ذلك رسالة ماجستير بعنوان «مواقف المعارضة في خلافة يزيد بن معاوية» وهي دراسة نقدية للروايات[3]، وننصح بالرجوع إليها.

الوقفة السادسة: اضطرابه في توحيد الاسماء والصفات

ومن الملحوظات عليه أنه مع تصريحه بأنه على عقيدة السلف ودعوته إليها في هذا الباب، إلا أن القارئ لكتبه يجد شيئًا من الاضطراب، فهو مثلاً لا يقول بالتأويل بل يحاربه إلا أنه في بعض الأحيان يقول به كما فعل في صفة الاستواء إذْ قال: «وأنا أميل إلى التأويل وعدم القول بالظواهر مع نفي اللوازم في بعض ما ينسب إلى الله تعالى»[4] وقد سبق[5] أنه أثبت هذه الصفة، وكذلك فعل في صفات أخرى أثبتها في مكان وأولها أو فوض معناها في مكان آخر، ومشكلته مع التفويض أكثر في الاضطراب. إذْ تجده أحيانًا يطلق التفويض ويعتبره مذهبًا للسلف وأحيانًا يصرح بتفويض المعنى وأحيانًا يُفوض

(١) روح المعاني (٢٦/٧٣).

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) وهي للأخ محمد بن عبد الهادي الشيباني، وقد نوقشت بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٤) روح المعاني (١٦/١٦٠).

(٥) (ص٦٥) فيما سبق.

الكيفية والكنه. وعلى هذا فإن من حشره مع الأشاعرة أو المفوضة أو غيرهم ممن لم ينهجوا منهج السلف فقد ظلمه؛ لأننا لم نقف له على كلمة يدعو فيها إلى مذهب من هذه المذاهب صراحة، بينما وجدناه في عشرات الأماكن من كتبه يدعو إلى مذهب السلف وينسب نفسه إليه ويفتخر به، وفي آخر حياته أوصى أبناءه به وحثهم عليه، وغاية ما وقع أنه اجتهد فأخطأ، وصوابه أكثر من خطئه، بل لا مقارنة بينهما، وأنا أعتقد أنه لو طالت به الحياة وزالت بعض المعوقات لتحسنت حاله وابتعد عن الإشارات والتلميحات إلى التصريحات، وذلك لأنه رجل عالم متضلع في كثير من العلوم، ويعتمد الدليل في مناقشاته للمسائل التي يتطرق إليها والله أعلم. ومن الباحثين الذين لا حظوا اضطراب الألوسي الشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي في كتابه «المفسرون بين التأويل والإثبات» (٢/٢٤١-٢٤٢) والشيخ أحمد بن عبد الرحمن القاضي في كتابه «مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات» (ص/٢٦٩-٢٧٠) والشيخ عبد الله بن عبد العزيز الخضير في كتابه «منهج أبي الثناء الألوسي في أصول الإيمان» ومع أنهم اتفقوا على الاضطراب إلا أنهم اختلفوا في تصنيفه، فمنهم من صنفه مع الخلف وهو المغراوي، ومنهم من تورّع ولم يستطع تصنيفه لا مع السلف ولا مع غيرهم، وهما: القاضي والخضير، وقد سبق لك رأيي فيه وأنّه سلفي في الجملة.

المطلب الثاني: مذهبه

لقد كفانا أبو الثناء مؤونة البحث في تحديد مذهبه وذلك لأنه صرَّح في بعض كتبه بأنه كان في أول الأمر شافعيًا ثم تحول بعد ذلك إلى المذهب الحنفي لسبب من الأسباب، ولم يتحول تحولاً كاملا وإنما في المعاملات فقط، كما صرح هو بذلك[1].

وكذلك تكلم على مذهبه حفيده أبو المعالي فقال: ((وكان في صباه شافعي المذهب، لا يميل لسواه ولا يذهب، وقلّد مدة إفتائه الإمام أبا حنيفة في معاملاته وبقي على ما كان عليه في عباداته، وكان بعد عزله يقول: أنا شافعي ما لم يظهر لي الدليل، وإلا فليس عن العمل به من محيل، حيث إن العالم إذا علم الدليل لا يعذر بالتقليد، وليس عن العمل بإجتهاده من محيد))[2].

المطلب الثالث: وفاته

كان الألوسي يعيش في بغداد معززًا مكرمًا حتّى بلغ به الحال أن تقلد منصب الإفتاء، وجلس فيه مدة لا بأس بها، ثم بعد ذلك انقلبت الأمور، وتغيرت الأحوال وأدبرت الدنيا عنه بعد أن كانت مقبلة، على إثر ذلك سافر مضطرًا إلى عاصمة الخلافة ولا قى في طريقه ما لاقى من الصعاب، وبعد جلوسه هناك ثلاثة عشر شهرًا ظهر له أنه لابد من الإياب، وفي طريق عودته صادف بردًا شديدًا ومطرًا غزيرًا فأثر ذلك على صحته[3]، وما إن وصل إلى بغداد حتّى تدهورت حالته وأصبحت الحمى تعاودُه من حين لآخر، حتى مات بسبب هذا المرض وذلك في شهر ذي القعدة سنة سبعين ومائتين بعد الألف من هجرة سيد المرسلين عليه السلام، وكان عمره إذ ذاك ثلاثًا وخمسين سنة[4] - رحمه الله رحمة واسعة-.

---

(١) منهج أبي الثناء الألوسي في أصول الإيمان (ص/٥٣).

(٢) المسك الأذفر (ص/٧٨).

(٣) نشوة المدام (ص/١٠٧).

(٤) انظر المصادر التالية: غرائب الاغتراب، ونشوة الشمول ونشوة المدام والمسك الأذفر (ص/٧٩-٨٠) وحلية البشر (١٤٥٥/٣) أعلام العراق (ص/٢٦) والأعلام (١٧٦/٧) ومعجم المؤلفين (١٧٥/١٢).

الفصل الثاني

التعريف بالرافضة

ويشتمل على ستة مباحث

المبحث الأول: التعريف اللغوي.

المبحث الثاني: التعريف الاصطلاحي.

المبحث الثالث: سبب التسمية.

المبحث الرابع: المراد بهم عند الإطلاق.

المبحث الخامس: هل هذا اللقب للذم أم للمدح.

المبحث السادس: ملخص ما ذكره الألوسي في التعريف بالشيعة.

المبحث الأول: المعنى اللغوي لكلمة الرافضة

الرّفض لغة: الترك، قال ابن فارس[1]: ((الراء والفاء والضاد أصل واحد، وهو الترك))[2].

وقال الفيروز آبادي[3]: ((رفضه يرفِضه ويرفُضه رَفْضًا ورَفَضًا: تركه.

وقال: ((الروافض جنود تركوا قائدهم وانصرفوا، فكل طائفة منهم رافضة والنسبة إليهم رافضي))[4]

وقال الزبيدي[5]: ((والرِّفض بالكسر: معتقد الرافضة))[6].

المبحث الثاني: المعنى الاصطلاحي.

عرفهم الإمام أحمد رحمه الله تعالى بقوله: ((هم الذين يتبرأون من أصحاب محمد صلّى الله عليه وسلّم ويسبونهم وينتقصونهم ويكفّرون الأمة إلا أربعة علي وعمار والمقداد وسلمان))[7] وعن ابنه عبد الله قال: ((سألت أبي: من الرافضة؟ فقال: الذين يسبون أو يشتمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما))[8].

وقال قوام السنة الأصبهاني[9]: ((هم الذين يشتمون أبا بكر وعمر رضي الله

---

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد أبو الحسين الرزي اللغوي (ت٣٩٠هـ).
انظر: وفيات الأعيان (١١٨/١) والأعلام (١٩٣/١).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٤٢٢/٢).

(٣) هو أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي اللغوي الشهير بالفيروز آبادي (ت٨١٧هـ). انظر: انباء الغمر (١٥٩/٧) والضوء اللامع (٧٩/١٠) دَرة الحجال (٣١٧/٢) وأزهار الرياض (٤٨/٣).

(٤) القاموس (ص/٨٢٩-٨٣٠).

(٥) هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، مرتضى الحسيني الحنفي أبو الفيض (ت١٢٠٥هـ).
انظر: تاريخ الجبرتي (١٩٦/٢) ومقدمة التاج (٢٨/١-٣٨).

(٦) تاج العروس (٦٣/١٠).

(٧) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١٨٢/١).

(٨) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (٥٤٨/٢) والسنة لخلال (٤٩٢/١).

(٩) هو أبو القاسم اسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الطلحي (ت٥٣٥هـ). سير أعلام النبلاء (٨٠/٢٠-٨٨).

عنهما»[1].

قلت: هكذا يجليهم لنا الإمامان ويَسِمَانِهِم لنا بهذه السمة التي لا تنفك عنهم فحيثما وجدنا أحدًا يسب الشيخين أو الصحابة فذاك هو الرافضي، وأولائك هم الرافضة، وهذا لا يعني أنه لا يوجد فيهم إلا هذه الصفة القبيحة بل هناك علامات أخرى أقبح، وإنما اقتصرا عليها فقط لأنها أبرز وأشهر، وبمعرفة سبب تسميتهم بهذا الاسم يعرفون أكثر.

المبحث الثالث: سبب تسميتهم بالرافضة ومتى كان ذلك.

قال أبو الحسن الأشعري[2]: «وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر»[3].

وقال قوام السنة: «والرافضةالذين رفضوا زيد بن علي بن الحسين، وذلك أنهم أرادوه على أن يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلم يفعل فرفضوه وتركوه»[4].

وقال الرازي: «إنما سموا بالروافض؛ لأن زيد بن علي بن الحسين... خرج على هشام بن عبد الملك فطعن عسكره في أبي بكر فمنعهم من ذلك فرفضوه ولم يبق معه إلا مائتا فارس.فقال لهم: -أي زيد بن علي - رفضتموني؟ قالوا: نعم، فبقي عليهم هذا الاسم»[5].

وقال السكسكي[6]: «وسميت الرافضة لرفضهم أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وقيل لرفضهم زيد بن علي رضي الله عنه لما تولى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما»[7].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ما ملخصه: «لكن لفظ الرافضة إنما ظهر لما رفضوا

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٧٨).

(٢) هو علي بن إسماعيل بن بشر الأشعري اليماني البصري البغدادي، ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري. من مصنفاته «المقالات» و«الإبانة» وغيرهما، (ت٣٢٤هـ). انظر: تاريخ بغداد (١١/٣٤٦)، السير (١٥/٨٥).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/٨٩).

(٤) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٧٨).

(٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص/٥٢).

(٦) هو عباس بن منصور بن عباس التريمي اليمني أبو الفضل (ت٦٨٣).
انظر: هدية العارفين (١/٤٣٧) والأعلام (٣/٢٦٨).

(٧) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص/٦٥).

زيد بن علي، وقصة زيد كانت بعد العشرين ومائة، ... ومن زمن خروج زيد افترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فترحم عليهما، رفضه قوم فقال لهم رفضتموني فسموا رافضة لرفضهم إياه»[1].

مما تقدم يتبين لنا أن سبب التسمية إما لأنهم رفضوا إمامة الشيخين أو لأنهم رفضوا مذهب زيد بن علي في الشيخين وهو الترضي عنهما والترحم عليهما، والكل واحد[2] ويتبين لنا أيضًا أن ظهور هذا اللفظ (الرافضة) كان بعد سنة مائة وعشرين هجرية، ما بين سنة إحدى وعشرين واثنتين وعشرين ومائة لما خرج زيد بن علي. هذا ما تذكره كتب أهل السنة[3].

أما عند الرافضة فإن الذي سماهم بهذا الاسم هو المغيرة بن سعيد[4]، وذلك بعد موت أبي جعفر وانقسام أصحابه إلى فرقتين سنة أربع عشرة ومائة، ولما قال المغيرة بقول فرقة منهما تبرأت منه الأخرى ورفضوه فزعم أنهم رافضة وأنه هو الذي سماهم بهذا الاسم[5].

المبحث الرابع: المراد بالرافضة عند الإطلاق.

اختلفت كتب الفرق والعقائد في استخداماتها لهذا المصطلح، فبعضها استخدمه للتعبير عن الشيعة بجميع فرقها وبعضها ضربت عنه صفحًا ولم تستخدم إلاّ مصطلح «الشيعة» بدل الرافضة وبعضها استخدمت المصطلحين معًا فتارة تعبر بالرافضة وتارة بالشيعة وبعضها استخدمه في حق فرقة من فرق الرافضة وهي الإمامية الاثنا عشرية.

فأمَّا أصحاب الاستخدام الأول فهم عامة المصنفين فعلى سبيل المثال نجد ابن أبي

---

(١) منهاج السنة (١/٣٤-٣٥).

(٢) وهناك أسباب أخرى للتسمية. انظر: أصول مذهب الشيعة (١/١٠٨) حاشية (٤).

(٣) وانظر كذلك الأنساب للسمعاني (٣/١٨٨).

(٤) المغيرة بن سعيد البجلي أبو عبد الله الكوفي الرافضي الكذاب (ت١٢٠هـ).
انظر: لسان الميزان (٦/٨٨) تنقيح المقال (٣/٢٣٦).

(٥) انظر: فرق الشيعة للنوبختي (ص/٥٤) وانظر مقالات الإسلاميين (١/٦٩) حاشية (١).

عاصم (ت٢٨٧هـ) في السنة[١]، والخلال (ت٣١١هـ) في السنة[٢]، وابن بطة (٣٨٧هـ) في الإبانة[٣]، وعبد الله بن محمد الأندلسي القحطاني (ت٣٨٧هـ) في نونيته[٤] واللالكائي (ت٤١٨هـ) في أصول الاعتقاد[٥]، والبغدادي (ت٤٢٩هـ) في الفرق بين الفرق[٦]، والإسفرايني (ت٤٧٨هـ) في التبصير[٧]، والغزالي (ت٥٠٥هـ) في فضائح الباطنية[٨]، وأبو المعين النسفي (ت٥٠٨هـ) في تبصرة الأدلة[٩]، وقوام السنة الأصبهاني (ت٥٣٥هـ) في الحجة في بيان المحجة[١٠]، لم يستخدموا في التعبير عن الشيعة إلا لفظ «الرافضة» ونجد أيضًا بعض الذين ردوا على الرافضة عنونوا كتبهم بهذا المصطلح مثل أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) في كتابه الموسوم بـ «كتاب الإمامة والرد على الرافضة» وابن القيم (ت٧٥١هـ) له كتاب «الرد على الرافضة»[١١]، وأبو حامد المقدسي (ت٨٨٨هـ) له كتاب «رسالة في الرد على الرافضة» والجلال الدواني (ت٩٢٨هـ) له كتاب «الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة» وهو في الرد على الرافضة، والكوراني زين العابدين (ت١٠٦٦هـ) له كتاب «اليمانيات المسلولة على الرافضة المخذولة» والشيخ

---

(١) (١/٤٦٠).

(٢) (١/٤٩٢).

(٣) (١/٣٨٤).

(٤) نونية القحطاني (ص/٢٤) قال:

لا تركنن إلى الروافض إنهم ... شتموا الصحابة دون ما برهان

(٥) (٧/١٤٥٣).

(٦) (ص/٢١-٢٣ و٢٨-٢٩ و٣٧-٣٨ و٤٢-٥٣) ومما قاله شعرًا ردًا على أحد الروافض.

وما ضر ابن أروى منك بغض ... وبغض الأبرّ دين الكافرين

أبو بكر لنا حقًا إمام ... على رغم الروافض أجمعين

وفاروق الورى عمر بحق ... يقال له: أمير المؤمنينا

(٧) (ص/٢٣).

(٨) (ص/١١٠).

(٩) (ص/٩٩٠).

(١٠) (٢/٤٧٨).

(١١) ذكره المقدسي في كتابه «رسالة في الرد على الرافضة» (ص/٢٣٧) ولم أقف على من ذكره غيره.

محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٠٦هـ) له رسالة بعنوان «رسالة في الرد على الرافضة» إلى غير ذلك مما يطول ذكره.

وأما من أعرض عنه واستخدم لفظ «الشيعة» بدله فهم كل من الشهرستاني (ت٥٤٨هـ) في الملل والنحل[١] والسفاريني (ت١١٨٨هـ) في لوامع الأنوار[٢].

وأما من استخدم المصطلحين معًا مرة يعبر بالرافضة ويقصد العموم، ومرة بالشيعة ويقصد العموم أيضًا، فمنهم الأشعري (ت٣٣٠هـ) في المقالات[٣]، وابن حزم (ت٤٥٦هـ) في الفصل[٤]، والسمعاني (ت٥٦٢هـ) في الأنساب[٥]، وابن أبي العز (ت٧٢٢هـ) في شرح الطحاوية[٦]، والشاطبي (ت٧٩٠هـ) في الاعتصام[٧].

وأمّا من استخدم المصطلح في حق فرقة بعينها فمنهم: الأشعري المتقدم آنفًا في المقالات[٨]، وابن حزم (ت٤٥٦هـ) في الفصل[٩] فقد أطلقوه على فرقة «الإمامية».

المبحث الخامس: هل لقب «الرافضة» للذم أم للمدح؟

أما عند أهل السنة فواضح من معناه اللغوي ومن سبب تسميته أنه للذم، وأمَّا عند الرافضة فإنهم اختلقوا بعض الآثار في مدحه، وواضح من خلال هذه الآثار الشيعية أنهم

---

(١) (١/ في مواضع كثيرة منها (ص٢١ و٢٢ و٥٦ و١٠٥ و١٢٠ و١٦٩) وقد استخدم كلمة «الروافض» في مكان واحد لا غير، حسب ما في الفهرس ولمّا رجعت إلى المكان وجدت أن الفقرة التي استخدمت فيها كلمة «الروافض» ليست من كلام الشهرستاني وإنما هي من كلام للأشعري أدرجه المحققان داخل نص المؤلف، وهو تصرف لا يليق، عفا الله عنهما وغفر لي ولهما.

(٢) (١/٨٠).

(٣) (١/٦٥-٦٦ و٨٨ و١٠٦و١٣٤-١٣٦و١٦٦) في (ص٦٥) أطلق لفظ التشيع وأراد العموم وفي (ص١٦٦) أطلق لفظ الرافضة وأراد العموم.

(٤) (٤/١٤٩و١٥٢و١٥٨و٢١٤) وغيرها.

(٥) (١/٨٤ و١٣٦و٢٦٠ و٢٩٥ و٤٢٧) و(٢/٣٦٨ و٣٨١) و(٣/١٢) وغير ذلك من المواضع.

(٦) (٢/٤١٠و٤٣٨و٥٥١و٦٩٦).

(٧) (٢/٧١٨-٧٢٠).

(٨) (١/٨٨-٨٩و١٠٥) يلاحظ أن الأشعري استخدم «الرافضة» لعموم الشيعة واستخدمه لطائفة منها معينة وهي «الإمامية».

(٩) (٤/١٥٧-١٥٨).

كانوا متضايقين من هذا اللقب جدًا بحيث أنهم جاءوا يشكون لأبي جعفر ما حل بهم بسبب هذا اللقب وأنهم يُنْبَزون به، ويُعَذَّبون وتُسْتَحل دماؤهم وأموالهم، فجاءت روايات تهدئ من روعهم وتحسن اللقب في نفوسهم. فقد عقد المجلسي بابًا سماه «باب فضل الرافضة ومدح التسمية بها» ثم روى عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام- جعلت فداك اسم سمينا به استحلت به الولاة دماءنا وأموالنا وعذابنا، قال: وماهو؟ قلت: الرافضة، فقال أبو جعفر: إن سبعين رجلاً من عسكر موسى عليهم السلام- لم يكن في قوم موسى أشد اجتهادًا وأشد حبًا لهارون منهم فسماهم قوم موسى الرافضة فأوحى الله إلى موسى أن اثبت لهم هذا الاسم في التوراة فإني نحلتهم، وذلك اسم قد نحلكموه الله»[1]، وورد عند الكليني «أنّ الله هو الذي سمّاهم بهذا الاسم»[2].

هذا ما تيسر قوله في التعريف بكلمة «الرافضة» **ملخص مما ذكره الألوسي في التعريف بالشيعة أما الشيعة** بجميع فرقها فقد كفانا مؤونة التعريف بها الألوسي رحمه الله في أول رسالته الموسومة بـ «نهج السلامة» فقد تكلم عليها بتفصيل جيد وبدأ بتعريف الإمامية وما المراد بها عند الاطلاق ثم تحدث عن الشيعة **فقسمهم إلى أربعة أقسام:**

١- الشيعة المخلصون وقصد بذلك كل الصحابة رضي الله عنهم الذين بايعوا عليا رضي الله عنه ثم قسم المخلصين إلى ثلاثة أقسام: قسم قاتل معه، وقسم قاتل ضده، وقسم توقف. والذين قاتلوه كانوا يحبونه ويجلونه لأن القتال لم يكن مقصودًا وإنما وقع لشبهة قوية.

٢- الشيعة التفضيلية: وهم الذين كانوا يفضلون عليًا على جميع الصحابة ولكن لا يسبون الصحابة، وقد نهاهم علي عن تفضيله على الشيخين وتبرأ ممن يقول بذلك.

٣- السبائية.

٤- الغلاة.

ويلاحظ عدم الدقة في التفريق بين الفرقتين الأخيرتين فتسمية الألوسي للفرقة

---

(١) البحار: (٦٨/٩٦-٩٧).

(٢) انظر: الروضة من الكافي (٨/٣٤)، وفرق معاصرة للعواجي (١/١٧٠).

الرابعة بالغلاة يفهم منه أن السبائية ليست كذلك وهذا خلاف الواقع فالسبائية من أكثر الفرق غلوًا وهي أصل نشأة التشيع، والألوسي نفسه لما تحدث عن الشيعة الغلاة وقسمهم إلى أربع وعشرين فرقة جعل من بينهم السبائية بل بدأ بها، وعندما تحدث عن نشأة السبائية والشيعة الغلاة ذكر أن كليهما حدث في عهد علي بن أبي طالب بإغراء «ابن سبأ».

ثم ذكر بعد ذلك أن السبائية أكثر الفرق انتشارًا وأن الإمامية فرقة منها، وكيف أن الإمامية انقسمت إلى تسع وثلاثين فرقة وذكرها بأسمائها، ثم ذكر بعد ذلك بعض الفرق الجديدة التي ظهرت في عصر الألوسي وهي تنتسب إلى الاثني عشرية من الإمامية وهو يشير بذلك إلى أن ظهور الفرق الشيعية لم يتوقف، ففي كل عصر تظهر فرق جديدة.

هذا ملخص ما ذكره الألوسي في التعريف بالشيعة ومن أراده مفصلاً فليرجع إليه في محله[1].

(١) انظر: نهج السلامة إلى مباحث الإمامية (ص/٢-١٤).

القسم الأول

جهود الألوسي في الرد على الرافضة

وفيه أربعة أبواب:

- الباب الأول: موقف الرافضة من مصادر الإسلام ورد الألوسي عليهم
- الباب الثاني: موقف الرافضة من الصحابة رضي الله عنهم ورد الألوسي عليهم
- الباب الثالث: موقف الرافضة من الإمامة ورد الألوسي عليهم
- الباب الرابع: في مسائل متفرقة عند الرافضة ورد الألوسي عليهم

الباب الأول

موقف الرافضة من مصادر الإسلام

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: موقفهم من القرآن ورد الألوسي عليهم
- الفصل الثاني: موقفهم من السنة ورد الألوسي عليهم
- الفصل الثالث: موقفهم من الإجماع والقياس ورد الألوسي عليهم

الفصل الأول

موقف الرافضة من القرآن ورد الألوسي عليهم

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** موقفهم من القرآن من حيث التحريف والنقصان، ورد الألوسي عليهم.
- **المبحث الثاني:** موقفهم من تأويل القرآن ورد الألوسي عليهم.
- **المبحث الثالث:** موقفهم من حجية القرآن ورد الألوسي عليهم

المبحث الأول

موقفهم من القرآن من حيث التحريف والنقصان، ورد الألوسي عليهم

ليس من الإنصاف أنْ يصدر الإنسان حكمًا ما على أي شخص أو جماعة في قضية من القضايا دون النظر في حيثيات القضية المعروضة للنقاش وخاصة إذا كانت المسألة خطيرة -كالتي نحن بصددها- يترتب على الإدانة بها الكفر المخرج من الملة، ولذلك فإننا سنترك الأمر أمام الألوسي ونعطيه فرصة ليجلي لنا خفاياها، ويُظهر لنا خباياها، وعلى ضوء ذلك يمكن لنا أنْ نعرف الحكم في هذه القضية الخطيرة.

صدَّر الألوسي تفسيره (روح المعاني) بفوائد كثيرة، منها فائدة تتحدث عن جمع القرآن وترتيبه[1]، وبعد أنْ أفاد في الموضوع وأجاد، ورد على بعض الإشكاليات التي تشكل على بعض من لم يبلغ درجة العلماء الأمجاد، قال: «وبعد انتشار هذه المصاحف بين هذه الأمة المحفوظة، لا سيما الصدر الأول الذي حوى من الأكابر ما حوى، وتصدر فيه للخلافة الراشدة علي المرتضى[2]، وهو باب مدينة العلم[3] لكل عالم، والأسد الأشد الذي لا تأخذه في الله لومة لائم[4] لا يبقى في ذهن مؤمن احتمال سقوط شيء بعدُ من القرآن، وإلاّ لوقع الشك في كثير من ضروريات الدين الواضح البرهان.

وزعمت الشيعة: أنّ عثمان بل أبا بكر وعمر رضي الله عنهم أيضا حرفوه وأسقطوا كثيرًا من آياته وسوره، فقد روى الكليني[5] منهم عن هشام بن سالم

---

(١) روح المعاني (١/٢١-٢٣).

(٢) يقصد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) إشارة إلى ما روي في حقه: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وفي الحديث مقال.

(٤) ذِكْرُه لعلي رضي الله عنه هنا ووصفه بهذه الأوصاف: فيه إشارة إلى بطلان زعم الروافض بأنّ القرآن المتداول اليوم بين الناس ناقص؛ إذ لو كان كما زعموا فما المانع من إظهار علي رضي الله عنه القرآن الكامل لما تولى الخلافة، وهو الفارس الشجاع الذي لا تأخذه في الله لومة لائم.

(٥) هو صاحب كتاب «الكافي» محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت٣٢٨هـ). انظر: السير (١٥/٢٨٠)، وتنقيح المقال (٣/٢٠١، رقم: ١١٥٤٠).

عن أبي عبد الله: «أنّ القرآن الذي جاء به جبريل إلى محمد صلّى الله عليه وسلّم سبعة عشر ألف آية»[1].

وروى محمد بن نصر[2] عنه أنه قال: «كان في (لم يكن)[3] اسم سبعين رجلا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم»[4].

وروى عن سالم بن سليمة قال: «قرأ رجل على أبي عبد الله -وأنا أسمعه- حروفًا من القرآن ليس ما يقرأها الناس، فقال أبو عبد الله: مه عن هذه القراآت واقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم فاقرأ كتاب الله على حده»[5].

وروى عن محمد بن جهم الهلالي[6] وغيره عن أبي عبد الله أنّ: «﴿أمة هي أربى من أمة﴾[7] ليس كلام الله بل محرف عن موضعه والمنزل -أئمة هي أزكى من أئمتكم-»[8].

وذكر ابن شهرآشوب المازندراني[9] في «كتاب المثالب»[10] له أنّ سورة الولاية أسقطت بتمامها[11].

---

(١) أصول الكافي (٢/٦٣٤).

(٢) في أصول الكافي «أحمد بن محمد بن أبي نصر».

(٣) أي في سورة لم يكن (البينة).

(٤) أصول الكافي (٢/٦٣١).

(٥) أصول الكافي (٢/٦٣٣) وأيضا بصائر الدرجات (٤/٤١٣).

(٦) في أصول الكافي: «عن زيد بن الجهم الهلالي».

(٧) الآية (٩٢) من النحل.

(٨) أصول الكافي (١/٢٩٢) ضمن قصة طويلة.

(٩) هو محمد بن علي بن شهرآشوب، أبو جعفر السروري المازندراني، من دعاة الشيعة، وله مصنفات منها: «مناقب آل أبي طالب» (ت٥٨٨هـ).
انظر: لسان الميزان (٥/٣٥٠)، تنقيح المقال (رقم: ١١١١٥)، الذريعة (١٩/٧٦).

(١٠) يسمى «مثالب النواصب» ذكر صاحب الذريعة (١٩/٧٦) أنه مخطوط.

(١١) نقل الطبرسي في كتابه فصل الخطاب (ص١٨٠-١٨١) سورة الولاية بتمامها ونقل قول المازندراني هذا ونقلها أيضا محمد باقر المجلسي في تذكرة الأئمة (ص١٩-٢٠).

وكذا أكثر سورة الأحزاب فإنها كانت مثل سورة الأنعام، فأسقطوا منها فضائل آل البيت[1].

وكذا أسقطوا لفظ «ويلك»[2] من قبل ﴿لا تحزن إنّ الله معنا﴾[3] و«عن ولاية علي»[4] من بعد ﴿وقفوهم إنهم مسئولون﴾[5].

و«بعلي بن أبي طالب»[6] من بعد ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾[7].

---

(١) انظر: كتاب سليم بن قيس (ص١٢٢) وثواب الأعمال المصدوق (ص١٣٧) وفصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب (ص١١٣)، وفيها أنّ سورة الأحزاب كانت مثل البقرة وفي رواية أنها كانت سبعمائة آية.
وقد ورد عند أهل السنة ما يفيد ذلك كما عند أحمد في مسنده (١٣٢/٥) وعبد الرزاق في مصنفه (٣٦٥/٣، رقم: ٥٩٩٠) ولكن المعنى عندهم ليس كما يفهمه الرافضة بل إنّ المقصود من ذلك الإشارة إلى ما نسخت تلاوته في عهد النبي صلّى الله عليه وسلّم ولم يبق له حكم القرآن المتواتر، قال الألوسي: «وأما كون الزيادة كانت في صحيفة عند عائشة فأكلتها الداجن فمن وضع الملاحدة -[والروافض]- وكذبهم في أنّ ذلك ضاع بأكل الداجن من غير نسخ كذا في الكشاف... والحق أنّ كل خبر ظاهره ضياع شيء من القرآن إما موضوع أو مؤول».
والنص في الكشاف للزمخشري (٢٢٥/٣) وفيه بعد كلمة الملاحدة (والروافض).
قال ابن حجر العسقلاني: «بل راويها غير متهم... وكأنّ المصنف فهم أنّ ثبوت هذه الزيادة يقتضي ما تدعيه الروافض أنّ القرآن ذهب منه أشياء، وليس ذلك بلازم، بل هذا مما نسخت تلاوته وبقي حكمه، وأكل الدواجن لها، وقع بعد النسخ».
انظر: الكافي الشاف المطبوع بذيل الكشاف (١٣٢/٤، حديث رقم: ١٩٨).

(٢) فصل الخطاب (ص٢٩١) عن مثالب ابن شهرآشوب.

(٣) الآية (٤٠) من التوبة.

(٤) انظر: تفسير القمي (٢٢٢/٢) وبحار الأنوار (٧٦/٣٦) باب قوله تعالى: ﴿وقفوهم إنهم مسئولون﴾، وقد زعموا أنّ كثيرا من الآيات حذفت منها «ولاية علي»، انظر مثلا: أصول الكافي (٤٢٢/١-٤٢٥).

(٥) الآية (٢٤) من الصافات.

(٦) راجع: تفسير القمي (١٨٩/٢) وفصل الخطاب (ص ٣٢)، ولها نظائر في أصول الكافي (٤١٧/١).

(٧) الآية (٢٥) من الأحزاب.

و«آل محمد»[1] من بعد ﴿وسيعلم الذين ظلموا﴾[2] إلى غير ذلك[3].

فالقرآن الذي بأيدي المسلمين اليوم شرقًا وغربًا وهو لكرة الإسلام ودائرة الأحكام مركزًا وقطبًا أشد تحريفا عند هؤلاء[4] من التوراة والإنجيل، وأضعف تأليفًا منهما وأجمع للأباطيل.

وأنت تعلم أنّ هذا القول أوهى من بيت العنكبوت، وإنه لأوهن البيوت ولا أراك في مرية من حماقة مدعيه، وسفاهة مفتريه.

ولما تفطن بعض علمائهم لما به، جعله قولاً لبعض أصحابه.

قال الطبرسي[5] في «مجمع البيان»[6]: «أما الزيادة فيه (أي القرآن) فمجمع على بطلانها، وأما النقصان فقد روي عن قوم من أصحابنا[7]، وقوم من حشوية العامة[8] والصحيح خلافه».

ثم نقل الطبرسي عن الشريف المرتضى[9] ما ملخصه: «أنّ العلم بصحة القرآن

---

(١) تفسير القمي (١/مقدمة: ص١١)، وفصل الخطاب (ص٣١٨)، وزعموا أنّه حيثما وردت لفظة الظلم فقد حذفت بعدها «آل محمد».

(٢) الشعراء (٢٢٧).

(٣) قال إمام الرافضة في وقته (المفيد): «إنّ الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلّى الله عليه وسلّم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان»، أوائل المقالات (ص٩٣)، وانظر: مرآة العقول (٢/٢٢٥).

(٤) أي عند الروافض.

(٥) هو أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، أمين الدين مفسر، لغوي إمامي له مصنفات منها: مجمع البيان في تفسير القرآن (ت٥٤٨هـ).

انظر: تنقيح المقال (رقم ٩٤٦١)، الذريعة (٢/٢٤٠)، الأعلام (٥/١٤٨).

(٦) مجمع البيان (١/١٥).

(٧) جمهور الرافضة روي عنهم القول بالتحريف إنْ لم نقل كلهم، إذا لاحظنا «عقيدة التقية» وعبارته تعكس الحقيقة.

(٨) هنا ملاحظتان: الأولى: أنّ في عبارته لمزًا لأهل السنة كعادة المبتدعة في وصف أهل السنة بذلك.

ثانيا: أنّ نسبة هذا الكفر إلى أهل السنة كذب أو سوء فهم كما سيأتي قريبا للألوسي.

(٩) هو علي بن حسين بن موسى العلوي الموسوي البغدادي، أبو طالب، كان ذكيا متبحرًا في علم الكلام

كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والكتب المشهورة بحيث توفرت الدواعي على نقل أخبارها نقلاً متواترًا لا يتطرق إليه الشك، وضرب مثلا بكتاب سيبويه أنه لو زيد فيه أو نقص منه لاكتشف ذلك من قبل المتخصصين وأنّ القرآن كان على عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مجموعًا مؤلفًا على ما هو عيه الآن، وأنه كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، ويعرض ويتلى على النبي صلّى الله عليه وسلّم وأنّ جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود[1] وأبي بن كعب[2] وغيرهما ختموا القرآن على النبي صلّى الله عليه وسلّم عدة ختمات[3]، وأنّ هذا يدل على أنّ القرآن كان مجموعًا مرتبًا غير مبتور، وأنّ من خالف ذلك من الإمامية والحشوية[4] لا يعتد بخلافهم وذلك لأنهم نقلوا أخبارًا ضعيفة ظنوا صحتها وهي لا تقوى على الوقوف أمام المعلوم المقطوع بصحته»، انتهى باختصار[5].

رد الألوسي

قال رحمه الله -معقبًا على بعض ما جاء في كلام الطبرسي من دسائس-، قال: «وهو (أي ما قاله الطبرسي) كلام دعاه إليه ظهور فساد مذهب أصحابه حتى للأطفال،

والاعتزال والأدب والشعر، وكان يكفر من يقول بتحريف القرآن، قال الذهبي: «في تواليفه سب لأصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فنعوذ بالله من علم لا ينفع» (ت٤٣٦هـ).

انظر: السير (٥٨٨/١٧)، ميزان الاعتدال (١٢٤/٣)، إنباه الرواة (٢٤٩/٢).

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، من السابقين الأولين، ومن كبار علماء الصحابة رضي الله عنهم، ومناقبه جمة، (ت٣٢ أو٣٣هـ)، انظر: الإصابة (٣٢٠/٢-٣٦٢).

(٢) هو أبو المنذر، أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، النجاري الأنصاري، سيد القراء، ومن أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرًا فما بعدها من المشاهد، قال له النبي صلّى الله عليه وسلّم: «ليهنك العلم أبا المنذر» (ت٢٢هـ) وقيل (٣٠هـ). انظر: الإصابة (٣١/١-٣٢).

(٣) انظر في هذا: جمال القراء للسخاوي (٤٢٤/٢)، البرهان في علوم القرآن (٢٣٩/١)، فتح الباري (٦٢٦/٨)، الإتقان (ص٩٣-٩٦)، وفي ختم عبد الله بن مسعود القرآن على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم نظر، فقد روي عنه أنه قال: «قرأت من في رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سبعين سورة...» مصنف ابن أبي شيبة (١٣٢/٦).

(٤) سيأتي بعد قليل شرح الألوسي لهذا المصطلح.

(٥) روح المعاني (٢٤/١).

والحمد لله على أنْ ظهر الحق وكفى الله المؤمنين القتال، إلاّ أنّ الرجل قد دس في الشَّهد سمًّا، وأدخل الباطل في حمى الحق الأَحْمَى.

أما أولاً: فلأنّ نسبة ذلك إلى قوم من حشوية العامة -الذين يعنى بهم أهل السنة والجماعة- فهو كذب أو سوء فهم؛ لأنهم أجمعوا على عدم وقوع النقص فيما تواتر قرآنًا كما هو موجود بين الدفتين اليوم، نعم أُسقط زمن الصديق ما لم يتواتر، وما نسخت تلاوته -وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ- وما لم يكن في العرضة الأخيرة[1]، ولم يأل جهدًا رضي الله تعالى عنه في تحقيق ذلك إلاّ أنه لم ينتشر نوره في الآفاق إلاّ زمن ذي النورين فلهذا نسب إليه)).

وبعد أنْ ساق عدة روايات من طريق أهل السنة تدل على أنّ مصاحف بعض الصحابة كانت فيها زيادة على ما يوجد في المصحف العثماني[2] وبيَّن أنّ ذلك محمول على ما لم تتواتر قراءته أو نسخت تلاوته ولم يكن في العرضة الأخيرة إلاّ أنّ بعض الصحابة لم يَبْلغْهُ خبر النسخ فبقيت أشياء منسوخة مثبتة في مصحفه إلى زمن عثمان لما جمعهم على مصحف واحد وأحرق ما عداه بإجماع من الصحابة[3]. قال: ((وأين ذلك مما يقوله الشيعي الجسور، ﴿ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور﴾[4])).

وأما ثانيا: فلأنّ قوله: إنّ القرآن كان على عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مجموعا مؤلفًا على ما هو عليه الآن إلخ، إنْ أراد به أنه مرتب الآي والسور كما هو اليوم

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢٣٥/١-٢٣٦)، والإتقان في علوم القرآن (ص٧٩-٨٠)، ومناهل العرفان (٢٥٣/١-٢٥٤).

(٢) مثل ما ورد في حق مصحف أبي بن كعب، بأنه كانت فيه سورة الخلع والحَفْد، وانظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٧٠/٢، رقم: ٧٠٣٠)، ومصنف عبد الرزاق (١١٢/٣، ح٤٩٧٠).

ومصحف عائشة رضي الله عنها الذي فيه: ((إنّ الله وملائكته يصلون على النبي والذين يَصِلُون الصفوف الأول))، المصاحف لابن أبي داود (ص٨٥)، وعنه الدر المنثور (٦٥٦/٦).

وغير ذلك مما تمسك به الروافض وحملوه على غير محمله الحقيقي الذي بينه الألوسي هنا.

(٣) انظر: البخاري مع الفتح (٦٢٦/٨)، -كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن- (ح٤٩٨٧).

(٤) الآية (٤٠) من سورة النور.

وأنه يقرأه من حفظه في الصدر من الأصحاب، كذلك لكنه كان مفرقًا في العسب واللخاف[1] فمسلم، إلاّ أنه خلاف الظاهر من سياق كلامه وسباقه، وإنْ أراد أنه كان في العهد النبوي مقروءًا كما هو الآن لا غير وكان مرتبا ومجموعًا في مصحف واحد غير متفرق في العسب واللخاف فممنوع والدليل الذي استدل به لا يدل عليه كما لا يخفى.

ويا لله العجب كيف ذكر في هذا المعرض ختمات ابن مسعود، وأبي، على النبي صلّى الله عليه وسلّم[2]، وجعل ذلك من أدلة مدعاه مع أنّ مروي كل منهما يخالف مروي الآخر، وكلاهما يخالفان ما في المصحف العثماني، فالسور مثلا في مصحفنا مائة وأربعة عشرة بإجماع من يعتد به، وقيل ثلاثة[3] عشرة، يجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة[4]، وفي مصحف ابن مسعود مائة واثنتا عشرة سورة؛ لأنه لم يكتب المعوذتين، بل صح عنه أنه كان يحكهما من المصاحف، ويقول: «ليستا من كتاب الله تعالى، وإنما أمر النبي صلّى الله عليه وسلّم أنْ يتعوذ بهما، ولهذا عوذ بهما الحسن والحسين» ولم يتابعه أحد من الصحابة على ذلك[5]، وقد صح أنه صلّى الله عليه وسلّم قرأهما في الصلاة[6]، فالظاهر أنهما غير متواترتين قرآنا عنده[7]... وفي مصحف أُبَيّ خمسة[8] عشرة لأنه كتب في آخره بعد (العصر) سورتي (الخلعْ، والحفدْ)، جعل سورة (الفيل وقريش) فيه

---

(١) قال ابن حجر في الفتح (٨/٦٢٩-٦٣٠): «العُسُب بضم المهملتين ثم موحدة جمع "عسيب" وهو جريد النخل». "واللخاف" بكسر اللام ثم خاء معجمة خفيفة وآخره فاء جمع "لَخْفة" بفتح اللام وسكون المعجمة، وفي رواية: «اللُّخُف» بضمتين وآخره فاء... هي الحجارة الرقاق. وانظر: القاموس المحيط (ص١٤٧)، مادة: «عسب» و(ص١١٠٢) مادة: «لخف».

(٢) انظر: (ص١٠٦) فيما تقدم.

(٣) كذا في روح المعاني وهو وجه صحيح.

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/٢٥١).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٦/١٤٦) عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رأيت عبد الله محا المعوذتين من مصاحفه، وقال: «لا تخلطوا فيه ما ليس منه». وانظر: جمال القراء (١/٣٩)، والبرهان في علوم القرآن (١/٢٥١).

(٦) ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/١٤٦) وأبو داود (٢/٧٣، ح١٤٦٢-١٤٦٣)، كتاب الصلاة، باب في المعوذتين، وأحمد (٥/٧٩، والحاكم في المستدرك (١/٥٦٧)، وصححه ووافقه الذهبي.

(٧) أي عند ابن مسعود.

(٨) كذا في روح المعاني وهو وجه صحيح.

سورة واحدة[1]، وترتيب كل أيضا متغاير، ومغاير لترتيب مصحفنا مغايرة لا ستزة عليها (يعني في ترتيب السور)[2]... مع اختلاف كثير يظهر لمن رجع إلى الكتب المتقنة في هذا الباب[3]،وكأنّ ران البغض غطى على قلب هذا البعض فقال ما قال، و لم يتفكر في حقيقة الحال، و لم يبال بوقع النبال، قاصدًا أنْ يستر بمنخل مختل كذبه نور ذي النورين، الساطع عليه من برج شمس الكونين، ومن بَدْرِ صَحْبِهِ، مع أنّ نسبة هذا الجمع إليهما من أوضح الأمور، بل أشهر من المشهور، وهو شائع أيضا عند الشيعة، وليس لهم إلى إنكاره ذريعة، ولكن مركب التعصب عثور، ومذهب التعسف محذور»[4].

وقال في الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية[5]: «زعمت طائفة من الشيعة أنّ في القرآن تحريفا بل زعمت أنّ عثمان حرف منه كثيرًا وأسقط كثيرًا[6] من ذلك أنه أسقط -وحاشاه- "وجعلنا عليا صهرك"»[7].

ثم ذكر ما سبق أنْ نقلناه[8] عن تفسيره من عرض لبعض مزاعمهم مثل القول بنقص «سورة الأحزاب» وإسقاط «سورة الولاية» وغير ذلك من الروايات التي تدل على النقص والتحريف، نقلها عن الكافي وهو من أصح كتبهم المعتمدة.

رد الألوسي على مزاعمهم

قال رحمه الله: «ونحن نقول بإسقاط بعض ما أنزل قرآنًا ولكن كان ذلك على عهد

---

(١) جمال القراء (١/٣٩)، والبرهان في علوم القرآن (١/٢٥١)، والإتقان في علوم القرآن (ص٨٧).

(٢) انظر: الاختلاف في ترتيب السور عند أُبَيّ وابن مسعود في مصحفيهما في الإتقان (ص٨٥-٨٦).

(٣) انظر: المصاحف لابن أبي داود (ص٥٣-٥٧)، والمصادر السابقة آنفا.

(٤) روح المعاني (١/٢٦).

(٥) (ص١٧٢).

(٦) انظر: (ص١٠٢) فيما تقدم من هذه الرسالة.

(٧) فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب (ص٣٤٧) والخطوط العريضة (١٢) وأصول مذهب الشيعة للقفاري (١/٢٠٩).

(٨) تقدم (ص١٠٢).

رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وكان نسخًا لما أسقط[1]، وأما الإسقاط بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فمما لا ينبغي أنْ يقول به مسلم، ومن ادعاه فقد كفر، ومحققو الشيعة[2] معنا في ذلك كما يدل عليه كلام الطبرسي منهم في تفسيره «مجمع البيان»[3]: "ولعمري إنّ هاتيك القولة قولة شنعاء وجهالة عمياء"[4].

قال الألوسي: «وقد تعقبها بعض الناس[5] ونظر فيها بعدة أوجه»[6].

ثم ذكرها وهي سبعة ونحن نلخصها في أقل من ذلك لأنه يمكن إرجاع بعض الأوجه إلى بعض كما ذكر الألوسي. **الأول**: أنه يلزم من هذه القولة الكفرية تكفير جميع الصحابة حتى علي رضي الله عنه لأنهم أقرّوا ذلك وسكتوا عليه مع قدرتهم على الإنكار، وخاصة عندما تولى علي الخلافة.

الثاني: أنّ فيه تكذيبًا لقوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون﴾[7] وقوله

---

(١) مثال ذلك قول عائشة رضي الله عنها: «كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهنّ مما يقرأ من القرآن». رواه مسلم (٢/١٠٧٥، ح١٤٥٢)، كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات، قال النووي: «معناه أنّ النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جدًّا حتى إنه صلّى الله عليه وسلّم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنًا متلوًّا لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أنّ هذا لا يتلى» شرح النووي (١٠/٢٩)، وانظر: الإتقان (٢/٢٨).

(٢) ذكر الألوسي هنا بعض من سماهم محققي الرافضة وهو الطبرسي وليس غيره سوى ثلاثة،وهم: ابن بابويه القمي الملقب عندهم بالصدوق (ت٣٨١هـ) وبعده الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ)، ثم الطوسي شيخ الطائفة كما يسمونه (ت٤٥٠هـ) ولا خامس لهم مشهور، وإذا وضعنا في الاعتبار أنّ دين هؤلاء من أهم قواعده «التقية» التي تجيز لهم الكذب لمصلحة مذهبهم أدركنا أنّ قول الألوسي -هنا بأن هؤلاء معنا في إنكار هذا الكفر- قول مبني على حسن الظن ونسيان عقيدة «التقية» التي هي حاجز سميك بين أقوالهم وعقائدهم فمن أين لنا أنْ نحكم عليهم أنهم معنا والحالة هذه؟!

(٣) الأربعة، فإن ذلك يدل على افتراء الآخرين وكذبهم، ويكون ذلك شهادة مستشرق للإسلام بأنه هو الدين الحق.

(٤) الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية (ص١٧٣).

(٥) لم أقف على هذا البعض.

(٦) الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية (ص١٧٣).

(٧) الآية (٩) من الحجر.

تعالى: ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾[1].

الثالث: أنه لو وقع ذلك في عهد الخلفاء الثلاثة لرده علي رضي الله عنه عندما تولى الخلافة وكيف لم يسكت عن معاوية ويدعه وشأنه وهو أمر أقل شأنًا من تحريف القرآن، ويسكت عن بيان الحق في القرآن الذي هو عمدة الدين وحجة المكلفين.

الرابع: أنه يلزم من ذلك رفع الوثوق عن القرآن كله لأنّ المغيَّر والمحرَّف غيرُ معين وهذا موجب للشك في كل آية وهو خروج بيِّن من الدين.

الخامس: أنّ عليا رضي الله عنه قعد في بيته بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم حتى جمع القرآن[2] فلولا أنّ جمعه موافق لجمع عثمان لأظهر ذلك عند ما آل الأمر إليه، وقد صح أنّ عثمان لما نهى عن التمتع خالفه علي وقال له: «كيف تنهى عن شيء فعله النبي صلّى الله عليه وسلّم!؟ وأحرم بالعمرة ودخل مكة متمتعا»[3] ومعلوم أنّ هذا الحكم دون تبديل القرآن بكثير فتنبه[4].

ثم **قال الألوسي رحمه الله**: «وعندي أنّ تلك المقالة أظهر من أنْ يبين فسادها أو

---

(١) الآية (٤٢) من فصلت.

(٢) هذا الأثر تذكره كتب الشيعة ومن ذلك أقدم مصدر لها وهو كتاب سليم بن قيس (ص٨١)، ورواه من أهل السنة ابن أبي داود في كتاب المصاحف (ص١٠) ولكنه لم يثبت بسند صحيح كما قال ابن حجر في الفتح (٦٢٨/٨) عند شرحه لحديث (رقم: ٤٩٨٦)، وقال الألوسي: «وما شاع أنّ عليا كرّم الله وجهه لما توفي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم تخلف لجمعه، فبعض طرقه ضعيف وبعضها موضوع، وما صح فمحمول كما قيل على الجمع في الصدر، وقيل كان جمعا بصورة أخرى لغرض آخر، ويؤيده أنه كتب فيه الناسخ والمنسوخ فهو ككتاب علم» روح المعاني (٢٢/١).

والصحيح المعتمد هو ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص٥): «عن علي رضي الله عنه قال: "أعظم الناس أجرا في المصاحف أبو بكر فإنه أول من جمع بين اللوحين"»، قال ابن حجر في الفتح (٦٢٨/٨): «إسناده حسن».

وانظر: حديث جمع القرآن الطويل في صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، (ح رقم: ٤٩٨٦)، الفتح (٦٢٦/٨).

(٣) البخاري مع الفتح (٤٩٣/٣-٤٩٤)، (ح١٥٦٣، و١٥٦٩)، كتاب الحج، باب التمتع والقران والإفراد.

(٤) الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية (ص١٧٣-١٧٥).

ينبه عليه))[1].

وفي موضع آخر من كتبه -وهو يتكلّم على خطورة القول بارتداد الصحابة- جعل من لوازمه إبطال حجية القرآن؛ لأنّ الذين نقلوه كفار مرتدون -بزعم الرافضة- وهم قد حرفوه وأسقطوا كثيرًا من سوره وآياته، ولا يوجد الآن قرآن سليم يعتمد عليه، والموجود أشد تحريفًا من التوراة والإنجيل، ونقلته أسوأ حالاً من نقلتهما ثم نقل نصوصًا عن الكافي تدل على نقص القرآن وتلزم الرافضة بهذا الكفر، وإذا ثبت عند الرافضة أنه ناقص فيجوز أنْ تكون أحكامه منسوخة أو مخصوصة بما أسقط، أو بعضها منسوخا وبعضها مخصصًا، ويجوز أنْ يكون كل منهما مبدلاً مغيرًا بما يخالفه[2].

وبعد هذه الوقفات الثلاث للألوسي مع الرافضة في مسألة تحريف القرآن نجده فيما عدا ذلك يشير إشارات عابرة في مواضع من تفسيره إلى هذه القولة الكفرية، ولا يطيل معهم في الرد والنقاش بل يحكم عليهم بأنهم بيت الكذب، أو أنهم في قولهم هذا ضلوا عن سواء السبيل أو ما يشبه هذا الكلام.

من ذلك أنه قال عند قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[3] قال: ((وزعم بعض الشيعة أنّ هذه الآية قد حرفت، وأصلها (أنْ تكون أئمة هي أزكى من أئمتكم) ولعمري قد ضلوا سواء السبيل))[4].

وقال عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾[5] قال: ((وروي - والعهدة على الراوي- أنّ قراءة أهل البيت رضي الله تعالى عنهم: (جاهد الكفار بالمنافقين) والظاهر أنها لم تثبت ولم يروها إلا الشيعة وهم بيت الكذب))[6] وعند الآية

---

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية (ص١٧٥).

(٢) انظر: الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٣ من المخطوط).

(٣) النحل الآية (٩٢).

(٤) روح المعاني (٢٢٢/١٤)، وراجع (ص١٠٣) فيما تقدم من هذه الرسالة.

(٥) التوبة الآية (٧٣).

(٦) روح المعاني (١٣٨/١٠) واستظهار المؤلف لعدم الثبوت ما كان ينبغي لأنه موقف ضعيف في مكان ينبغي فيه الجزم، فأهل البيت بريئون من هذا الكفر، لكن الرافضة قائلون به.

نفسها في سورة التحريم[1] يقول: «وحكى الطبرسي[2] عن الباقر[3] أنه قرأ (جاهد الكفار بالمنافقين) وأظنّ ذلك من كذب الإمامية عاملهم الله بعدله»[4].

التعليق

قبل أنْ يدخل الألوسي في حوار مع الرافضة أشار إشارة قوية إلى إبطال زعم الرافضة أنّ القرآن الكامل كان عند علي رضي الله عنه، وذلك بالنص على توليته الخلافة وأنه كان عالمًا شجاعًا لا تأخذه في الله لومة لائم[5]، ولازم هذا أنه كان قادرًا على إظهار القرآن الكامل فما الذي منعه؟

ثم صرّح بأنّ الشيعة تزعم أنّ القرآن محرف وناقص وكان متحفظا منصفًا في إطلاق الحكم، فلم يعمم، وإنما قال: «وزعمت طائفة من الشيعة» وهذا هو الأسلوب العلمي الذي ينبغي أنْ يكون الكلام فيه محسوبا، فالألوسي يدري أنّ هناك بعض الروافض الذين لا يبلغون عدد أصابع اليد الواحدة ينكرون بألسنتهم -والله أعلم بقلوبهم- هذا الكفر، فلذلك لم يترك لهم مجالاً للاعتراض، ثم سلك مع القائلين بالتحريف طريقًا علميًا رصينًا مبنيًا على وضع الخصم أمام الأمر الواقع، وذلك بأن نقل نصوصا كثيرة من كتب الروافض المعتمدة عندهم، تدل بمنطوقها على التحريف وهذا الفعل منه رحمه الله يُلزم حتى المنكرين بألسنتهم من الروافض؛ لأنّ الكتب التي ذكرت التحريف كتب صحيحة وعمدة في المذهب، فليس أمامهم -لو كانوا يعقلون- إلاّ أنْ يحرقوها لأنها احتوت على كفر صريح، وبذلك نعلم صدقهم، وإلاّ فهم كذبة منافقون.

وهذه الطريقة التي سلكها الألوسي في الرد على الرافضة لم يُسبق إليها، فكل الذين

---

(١) الآية (٩).

(٢) تقدمت ترجمته (ص١٠٥)، وانظر حكايته في تفسيره مجمع البيان (٣١٩/١٠) عند الآية (٩) من التحريم.

(٣) هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب (بالباقر)ثقة فاضل، (ت١١٤هـ)، انظر: السير (٤٠١/٤-٤٠٩) والتقريب (ص٤٩٧).

(٤) روح المعاني (١٦٢/٢٨)، وانظر: قول الرافضة بهذا الكفر في تفسير القمي (حـ٣٠١/١)، والبرهان في تفسير القرآن لهاشم البحراني (٣٥٧/٢٨).

(٥) انظر: (ص١٠٢) مما سبق.

نسبوا هذه المقولة الشنيعة إلى الروافض كانوا ينسبونها بدون أنْ ينقلوا ما يثبت ذلك من كتب الرافضة، فكان الألوسي أول من سلك هذا المسلك من المؤلفين العرب كما نبه على ذلك الدكتور ناصر القفاري[1]، ثم بيَّن الألوسي رحمه الله أنّ هذه النصوص الموجودة في كتب هذه الفرقة يخلص الإنسان منها إلى أنّ هذا القرآن الذي عند المسلمين اليوم، أشد تحريفًا من التوراة والإنجيل، وأضعف تأليفًا منها وأجمع للأباطيل، وأشار إلى أنّ قولتهم هذه بلغت النهاية في الوهن، وأنه لا يشك أحد في حماقة مدّعيها، وسفاهة مفتريها ولفت انتباهنا إلى أنّ بعض الروافض لمّا تفطّن لهذه الفرية وخاف الفضيحة، جعلها قولاً لبعض أهل نحلته وأدخل معهم بعض أهل السنة، وبعد أنْ نقل كلام هذا الرافضي كرّ عليه بالنقض، لما حواه كلامه من سم زعاف، ومكر وخداع، وهو تعقيب يدل على ذكاء الألوسي وفطنته وتيقظه.

وبيّن كذلك أنّ الرّوايات التي جاءت من طريق أهل السنة تدل على أنّ شيئا من القرآن قد أسقط محمولةٌ على الإسقاط في عهد النبي صلّى الله عليه وسلّم ويسمى نسخًا، وأمّا بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم فلم يحدث شيء من ذلك، ومن ادعاه فقد كفر، وألزم الرافضة بعدم حجية هذا القرآن الناقص لأنه يجوز أنْ تكون أحكامه منسوخة أو مخصصة بما أسقط منه، أو يكون كل منها مبدلا مغيرًا بما يخالفه، ثم ختم كلامه بقوله: «وعندي أنّ تلك المقالة أظهر من أنْ يبين فسادها أو ينبه عليه».

---

(١) أصول مذهب الشيعة (١/٢١٠-٢١١).

المبحث الثاني

موقفهم من تأويل القرآن، ورد الآلوسي عليهم

لقد استغل الرافضة هذا الجانب، كغيرهم من الباطنية والمبتدعة استغلالاً كبيرًا، ووجدوا فيه متسعًا لبث سمومهم وعقائدهم الفاسدة، ولم يجدوا أنفسهم محرجين أمام أهل السنة كما أُحرجوا عندما قالوا إنّ القرآن محرف وناقص، ولذلك خاضوا فيه مع الخائضين، غير مبالين بإنكار المنكرين، بل قالوا فيه قولاً يدل على أنهم مجانين، فما تركوا عقيدة من عقائدهم الفاسدة إلا وَلَوَوْا عنق عدة آيات من أجلها، وبدون سند من لغة العرب يدل عليها أو يسندها، ومن تتبع كتبهم وتفاسيرهم يجد أنّ القرآن أصبح غير القرآن، وصار القارئ لتأويلاتهم كأنه يقرأ في دين آخر غير دين الإسلام، وإنْ أردت أن تقف على حقيقة ما أقول، فما عليك إلاّ أنْ تفتح أهم مصدر عندهم الذي هو كتاب الكافي وخاصة قسم الأصول[1]، فإنّك ستقف على العجب العجاب، ولا يبقى عندك فيما قلته لك أدنى شك ولا ارتياب، أما إذا ذهبت إلى بحر ظلماتهم،فإنك ستجد ظلمات بعضها فوق بعض، ولنقترح عليك المجلد الثالث والعشرين من (ص١٦٧، أبواب الآيات النازلة فيهم -أي الأئمة- إلى نهاية المجلد الرابع والعشرين) ولنضرب لك مثلا ببعض أبوابه حتى تكون على بيّنة من الأمر؛ يقول عن الأئمة: ((باب أنهم عليهم السلام الصافون والمسبحون، وصاحب المقام المعلوم، وحملة عرش الرحمن، وأنهم السفرة الكرام البررة))[2]، وقال: ((باب أنهم الماء المعين، والبئر المعطلة والقصر المشيد، وتأويل السحاب والمطر والظل والفواكه وسائر المنافع الظاهرة بعلمهم وبركاتهم))[3]، وقال: ((باب أنهم عليهم السلام وولايتهم العدل والمعروف والإحسان والقسط والميزان، وترك ولايتهم

---

(١) أصول الكافي (١/٢٠٥-٢٢٠)، و(ص٤١٢-٤٣٦)، عند باب نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

(٢) بحار الأنوار (٢٤/٨٧).

(٣) بحار الأنوار (٢٤/١٠٠).

وأعدائهم الكفر والفسوق والعصيان والفحشاء والمنكر والبغي»[1]، وقال: «باب أنهم الصلاة والزكاة والحج والصيام وسائر الطاعات، وأعداؤهم الفواحش والمعاصي في بطن القرآن وفيه بعض الغرائب وتأويلها»[2]. فإذا تحولت هذه الألفاظ القرآنية التي ذكرت في هذه الأبواب -مع غيرها مما لم نذكره هنا لضيق المقام- إلى ما يوافق أهواءهم بتأويلاتهم فماذا يبقى لنا من الدين؟! الجواب: لا شيء، وهذا هو هدفهم المنشود.

بعد إعطاء هذه النظرة السريعة على موقف الرافضة من تأويل القرآن نستعرض بعض ما نقله الألوسي عنهم حول هذه القضية الخطيرة، مع رده عليهم، وإنْ كان الأمر لا يستدعي ردًّا؛ لأنّ حكايته تغني عن رده وإبطاله، وهو ما سنلاحظه عند الألوسي، إذْ غالبًا ما يحكي قولهم، ويكتفي بذلك، أو يحكيه مع استغرابه له واستبعاده، أو يعلقه بمستحيل، أو يصفه بالكذب، أو يصدره بقوله: زَعموا، أو يقول: روت الإمامية، وهم بيت الكذب، أو ما شابه ذلك. **في حديثه رحمه الله** عن الحروف المقطعة في أول سورة البقرة قال: «ومن الظرائف أنّ بعض الشيعة استأنس بهذه الحروف لخلافة الأمير علي كرّم الله وجهه، فإنه إذ حذف منها المكرر يبقى ما يمكن أنْ يخرج منه (صراط علي حق نمسكه) ولك أيها السني أنْ تستأنس بها لما أنت عليه، فإنه بعد الحذف يبقى ما يمكن أنْ يخرج منه ما يكون خطابا للشيعي وتذكيرا له بما ورد في حق الأصحاب رضي الله تعالى عنهم أجمعين وهو (طرق سمعك النصيحة) وهذا مثل ما ذكروه حرفا بحرف، وإنْ شئت قلت: (صح طريقك مع السنة) ولعله أولى وألطف»[3].

قال الألوسي رحمه الله عن تفسيرهم «للغيب» في قوله تعالى: ﴿**يؤمنون بالغيب**﴾[4]: «زعمت الشيعة أنّه القائم[5]، وقعدوا عن إقامة الحجة على

(١) بحار الأنوار (١٨٧/٢٤).

(٢) بحار الأنوار (٢٨٦/٢٤).

(٣) روح المعاني (١٠٤/١، و٣٧/٦).

(٤) الآية (٣) من البقرة.

(٥) التبيان في تفسير القرآن (٥٥/١)، ومجمع البيان (٢٨/١)، ويقصدون بالقائم مهديهم الذي في السرداب.

ذلك»[1].

وقال عن الأمة الوسط في قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطًا﴾[2] ذهب بعض الشيعة إلى أنّ الآية خاصة بالأئمة الاثني عشر، ورووا عن الباقر أنّه قال: «نحن الأمة الوسط ونحن شهداء الله على خلقه وحجته في أرضه[3]... ولا يخفى أنّ دون إثبات ما قالوه خرط القتاد»[4].

وقال عن قوله تعالى: ﴿فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه﴾[5]: «قالت الإمامية: هم علي وشيعته يوم وقعة الجمل وصفين[6]... ولا سند لهم في ذلك إلاّ مروياتهم الكاذبة»[7].

وقال عند قوله تعالى: ﴿فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين﴾[8]: «ورواية الإمامية عن الرضا، وابن عباس أنه علي كرّم الله تعالى وجهه[9] مما لم يثبت من طريق أهل السنة، وبعيد عن هذا الإمام أنْ يكون مؤذنًا وهو إذ ذاك في حظائر القدس»[10].

قلت: وهذا التأويل يؤيد زعمهم أنّ غالب الظلم الوارد في القرآن المقصود به ما وقع على آل محمد من ظلم.

وفي تأويل آخر لهم عجيب وسخيف يرفعون فيه أئمتهم إلى منزلة من يحاسب

---

(١) روح المعاني (١/١١٤).

(٢) الآية (١٤٣) من سورة البقرة.

(٣) تفسير القمي (١/٦٣)، وأصول الكافي (١/١٩٠-١٩١)، وبحار الأنوار (٢٣/٣٣٤، و٣٣٦، ٣٤٣، و٢٤/١٥٧).

(٤) روح المعاني (٢/٤-٥). وانظر المثل في مجمع الأمثال للميداني (١/٤٦٧)

(٥) المائدة (٥٤).

(٦) بحار الأنوار (٣٦/٣٢).

(٧) روح المعاني (٦/١٦٣).

(٨) الأعراف الآية (٤٤).

(٩) تفسير القمي (١/٢٣١) وأصول الكافي (١/٤٢٦)، وبحار الأنوار (٢٤/٢٦٩).

(١٠) روح المعاني (٨/١٢٣).

الخلائق على أعمالهم، قالوا: ((إنّ المراد بالمؤمنين)) في قوله تعالى: ﴿**فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون**﴾[1] هم أئمتهم، **فقال الألوسي رحمه الله**: ((بل أدهى وأمر، ما زعمه بعض الإمامية أنهم الأئمة الطاهرون، ورووا أنّ الأعمال تعرض عليهم في كل اثنين وخميس بعد أنْ تعرض على النبي صلّى الله عليه وسلّم))[2][3].

وقال عند قوله تعالى: ﴿**ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولنّ ما يحبسه**﴾[4] قال: ((روى الإمامية -وهم بيت الكذب- عن أبي جعفر وأبي عبد الله رضي الله تعالى عنهما أنّ المراد بالأمة المعدودة أصحاب المهدي في آخر الزمان، وهم ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً كعدة أهل بدر))[5][6].

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار**﴾[7]، قال: ((وروى الإمامية -وأنت تعرف حالهم- عن أبي جعفر رضي الله تعالى عنه تفسيرها ببني أمية، وتفسير الشجرة الطيبة برسول الله صلّى الله عليه وسلّم وعلي كرّم الله وجهه وفاطمة رضي الله عنها وما تولد منهما[8]، وفي بعض روايات أهل السنة ما يعكر على تفسير الشجرة الخبيثة ببني أمية))[9].

وفي محاولة منهم لحصر العلم في أئمتهم أولوا قوله تعالى: ﴿**فسئلوا أهل**

---

(١) التوبة الآية (١٥٥).

(٢) أصول الكافي (١/٢١٩-٢٢٠، و٤٢٤)، وبحار الأنوار (٢٣/٣٣٥، و٣٣٧، و٣٣٩-٣٤٠، و٣٤٦).

(٣) روح المعاني (١١/١٦).

(٤) سورة هود الآية (٨).

(٥) تفسير القمي (١/٣٢٢).

(٦) روح المعاني (١٢/١٤).

(٧) سورة إبراهيم الآية (٢٦).

(٨) تفسير القمي (١/٣٦٩)، وبحار الأنوار (٢٤/١٣٦).

(٩) روح المعاني (١٣/٢١٥).

الذكر...﴾[1] بأنّ أهل الذكر أئمتهم، وفي هذا يقول الألوسي رحمه الله: ((وخصهم بعض الإمامية بأئمة أهل البيت احتجاجًا بما رواه جابر[2] ومحمد بن مسلم[3] منهم عن أبي جعفر رضي الله تعالى عنه أنه قال: نحن أهل الذكر[4]... ويقال على مقتضى ما في البحر[5]: كيف يقنع كفار أهل مكة بخبر أهل البيت في ذلك، وليسوا بأصدق من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عندهم، وهو عليه الصلاة والسلام المشهور فيما بينهم بالأمين))[6].

وقال عن تأويلهم للنحل في قوله تعالى: ﴿وأوحىٰ ربك إلى النحل...﴾[7] بأنه علي رضي الله عنه؛ قال: ((ومن بدع تأويلات الرافضة -على ما في الكشاف[8]- أنّ المراد بالنحل علي كرّم الله تعالى وجهه وقومه[9] وعن بعضهم أنه قال عند المهدي: إنما النحل

---

(١) النحل (٤٣).

(٢) هو جابر بن يزيد الجُعفي (ت١٢٧هـ)، قال ابن حجر: ((ضعيف رافضي)). انظر: الضعفاء للعقيلي (١/١٩٢) والمجروحين (١/٢٨٠) والفهرست للطوسي (ص٧٤) وتهذيب الكمال (٤/٤٦٥) وتنقيح المقال (١/٢٠١) والتقريب (ص١٣٧).

(٣) هو محمد بن مسلم بن رباح أبو جعفر الأوقص، من أصحاب الباقر، ثقة عند الرافضة تنقيح المقال (ت رقم: ١١٣٧١).

(٤) أصول الكافي (١/٢١٠-٢١٢)، وبحار الأنوار (٢٣/١٧٢).

(٥) أي تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٥/٤٩٣)، ويشير إلى ما ورد فيه من قول أبي حيان إنّ الآية نزلت في مشركي مكة لما أنكروا نبوة الرسول عليه السلام وقالوا: الله أعظم أنْ يكون رسوله بشرا فهلا بعث إلينا ملكا؟ فأمروا أنْ يسألوا أهل الكتاب الذين لم يسلموا، هل كانت الرسل تُبعث من الملائكة أم من البشر؟.
قلت: العبرة بعموم اللّفظ لا بخصوص السبب كما يقول الأصوليون ولا دليل عند الرافضة بتخصيص أهل الذكر بأئمتهم إلاّ روايتهم المكذوبة، فتبقى الآية عامة في أهل العلم سواء أكانوا من أهل البيت أم من غيرهم، ومراد الباقر من قوله: ((نحن أهل الذكر)) إشارة إلى الأمة المحمدية لأنها أعلم من جميع الأمم السالفة وعلماء أهل البيت المتبعين للسنة من خيرة علماء الأمة. انظر: تفسير ابن كثير (٢/٥٧٠).

(٦) روح المعاني (١٤/١٤٧).

(٧) النحل (٦٩).

(٨) الكشاف للزمخشري (٢/٣٣٦).

(٩) بحار الأنوار (٢٤/١١٠).

بنو هاشم يخرج من بطونهم العلم فقال له رجل: جعل الله تعالى طعامك وشرابك مما يخرج من بطونهم، فضحك المهدي، وحدث به المنصور فاتخذوه أضحوكة من أضاحيكهما))[1].

قلت: وقصة هذا الرجل مع المهدي طريفة، تصلح جوابًا لعقول الرافضة السخيفة.

وعن غلوهم المفرط في الولاية لأئمتهم يقول الألوسي رحمه الله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وإني لغفار لمن تاب وءامن وعمل صٰلحًا ثم اهتدىٰ**﴾[2] قال: ((وروى الإمامية من عدة طرق عن أبي جعفر الباقر رضي الله تعالى عنه أنه قال: ثم اهتدى إلى ولايتنا أهل البيت، فوالله لو أنّ رجلا عبد الله تعالى عمره بين الركن والمقام ثم مات ولم يجئ بولايتنا لأكبه الله تعالى في النار على وجهه[3]، وأنت تعلم أنّ ولايتهم وحبهم رضي الله عنهم مما لا كلام عندنا في وجوبه، لكن حمل الاهتداء في الآية على ذلك مع كونها حكاية لما خاطب الله به بني إسرائيل في زمان موسى عليه السلام، مما يستدعي القول بأنه عزّ وجلّ أعلمَ بني إسرائيل بأهل البيت وأوجب عليهم ولايتهم إذْ ذاك، ولم يثبت ذلك في صحيح الأخبار.

نعم: روى الإمامية من خبر جارود بن لمنذر العبدي أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم قال له: "**يا جارود ليلة أسري بي إلى السماء أوحى الله عزّ وجلّ إليّ أنْ سل من أرسلنا قبلك من رسلنا علام بعثوا، قلت: علام بعثوا؟ قال: على نبوتك وولاية علي بن أبي طالب والأئمة منكما، ثم عرفني الله تعالى بهم بأسمائهم ثم ذكر صلّى الله عليه وسلّم أسماءهم واحدًا بعد واحد إلى المهدي**" وهو خبر طويل يتفجر الكذب منه، ولهم أخبار في هذا المطلب كلها من هذا القبيل فلا فائدة في ذكرها إلاّ التطويل))[4].

ومن تأويلاتهم الفاسدة تأويل يناقض ما يزعمونه من تعظيمهم لعلي رضي الله عنه

---

(١) روح المعاني (١٤/١٨٧) وقد نقل الكلام حرفيا عن الكشاف.

(٢) سورة طه (٨٢).

(٣) تفسير القمي (٢/٦١)، وبحار الأنوار (٢٤/١٤٨-١٤٩) و(٢٧/١٧٦، ١٨٢، ١٩٦-١٩٧).

(٤) روح المعاني (١٦/٢٤١).

ويحمل في طياته عقيدة الرجعة[1] التي يعتقدونها، وذلك أنهم أولوا الدابة التي وردت في قوله تعالى: ﴿وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابّة من الأرض تكلمهم... إلخ﴾[2] بعلي رضي الله عنه، **قال الألوسي رحمه الله:** «وفي الميزان[3] للذهبي[4] عن جابر الجُعفي[5] - وهو كذاب- -قال أبو حنيفة: ما لقيت أكذب منه- أنه كان يقول: هي من الإنس وإنها علي نفسه كرّم الله تعالى وجهه، وعلى ذلك جمع من إخوانه الشيعة[6]، ولهم في ذلك روايات منها: ما رواه علي بن إبراهيم[7] في تفسيره عن أبي عبد الله رضي الله تعالى عنه قال: قال رجل لعمار بن ياسر: يا أبا اليقظان آية في كتاب الله تعالى أفسدت قلبي[8]، قال عمار: وأيّ آية هي؟ فقال: قوله تعالى: ﴿وإذا وقع القول عليهم﴾ الآية فأيّ دابة هذه؟ قال عمار: والله ما أجلس ولا آكل ولا أشرب حتى أُريكَهَا فجاء عمار مع الرجل إلى أمير المؤمنين علي كرّم الله وجهه وهو يأكل تمرًا وزبدًا، فقال[9]: يا أبا اليقظان هلم، فجلس عمار[10] يأكل معه فتعجب الرجل منه، فلما قام عمار قال[11] الرجل: سبحان الله![12] حلفت أنك لا تجلس ولا تأكل ولا تشرب[13] حتى ترينيها. قال عمار: قد

---

(١) يأتي الكلام على عقيدة الرجعة عند الرافضة (ص٣٩٣).

(٢) النمل (٨٢).

(٣) ميزان الاعتدال (١/٣٨٠).

(٤) تقدمت ترجمته (ص٦١).

(٥) تقدمت ترجمته (ص١١٩).

(٦) انظر: تفسير القمي (٢/١٣٠-١٣١)، وميزان الاعتدال (١/٣٨٤).

(٧) هو علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، أبو الحسن من مشايخ الرافضة الكبار (ت بعد ٣٠٧هـ). انظر: الفهرست للطوسي (ص١١٩) والتنقيح (٢/٢٦٠).

(٨) في تفسير القمي: «قد أفسدت قلبي وشككتني».

(٩) في تفسير القمي: «فقال له».

(١٠) في تفسير القمي: «وأقبل يأكل».

(١١) في تفسير القمي: «قال له».

(١٢) في تفسير القمي: «سبحان الله يا أبا اليقظان».

(١٣) في تفسير القمي تقديم وتأخير.

أريتكها إنْ كنت تعقل[1].

وروى العياشي[2] هذه القصة بعينها عن أبي ذر أيضا[3]، وكل ما يروونه في ذلك كذب صريح، وفيه القول بالرجعة التي لا ينتهض لهم عليها دليل.

وفي بعض الآثار ما يعارض ما ذكر، فقد أخرج ابن أبي حاتم عن النزال بن سبرة قال: "قيل لعلي كرّم الله تعالى وجهه: إنّ ناسًا يزعمون أنك دابة الأرض، فقال: والله إنّ لدابة الأرض لريشا وزغبًا وما لي ريش ولا زغب، وإنّ لها لحافرًا وما لي من حافر وإنها تخرج حضر الفرس الجواد ثلاثا وما خرج ثلثها"[4] والمشهور -وهو الحق أنها دابة ليست من نوع الإنسان))[5].

ودائمًا مع الرافضة في جعلهم أكثر الآيات القرآنية هي في حق أئمتهم وكأنّ القرآن لم ينزل إلاّ من أجل هذه القضية التي غفلت عنها الأمة الإسلامية في زعمهم.

قال الألوسي رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿**بل هو ءايٰت بينٰت في صدور الذين أوتوا العلم**﴾[6] قال: ((وروى بعض الإمامية عن أبي جعفر وأبي عبد الله رضي الله تعالى عنهما أنهم الأئمة من آل محمد صلّى الله عليه وسلّم))[7].

وعند قوله تعالى: ﴿**وأسبغ عليكم نعمه ظٰهرة وباطنة**﴾[8] قال: ((ونقل بعض الإمامية عن الباقر رضي الله تعالى عنه أنه قال: الظاهرة النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم وما جاء

---

(١) تفسير القمي (١٣١/٢).

(٢) هو محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السمرقندي جليل القدر عند الرافضة له أكثر من مائتي مصنف منها كتاب التفسير (ت بعد ٣٠٠هـ).

انظر: الفهرست لابن النديم (ص٢٤٠)، والفهرست للطوسي (ص١٦٧-١٦٩)، وتنقيح المقال (١٨٣/٣)، والأعلام (٩٥/٧).

(٣) تفسير العياشي.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (٢٩٢٤/٩، رقم: ١٦٥٩٥).

(٥) روح المعاني (٢٢/٢٠).

(٦) العنكبوت (٤٩).

(٧) أصول الكافي (٢١٣/١-٢١٤)، وبحار الأنوار (٢٣/ ٢٠٠-٢٠٢، و٢٠٦)، وروح المعاني (٦/٢١).

(٨) لقمان (٢٠).

به من معرفة الله تعالى وتوحيده، والباطنة: ولايتنا أهل البيت وعقد مودتنا»[1].

وقال عند قوله تعالى: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا...إلخ﴾[2]، قال: «روى الإمامية عن الصادق والباقر رضي الله عنهما أنهما قالا: هي لنا خاصة وإيانا عنى[3]، أرادا أنّ أهل البيت أو الأئمة منهم هم المصطفون الذين أورثوا الكتاب، واختار هذا الطبرسي الإمامي[4] في تفسيره[5]... وحملهم على علماء الأمة أولى من هذا التخصيص، ويدخل فيهم علماء أهل البيت دخولا أوليا»[6].

وأوّلوا «الإمام المبين» في قوله تعالى: ﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾[7] بعلي رضي الله عنه، وفي هذا يقول الألوسي رحمه الله: «وحكى لي بعض غلاة الشيعة أنّ المراد بـ«الإمام المبين» علي كرّم الله تعالى وجهه[8]، وإحصاء كل شيء فيه من باب:

ليس على الله بمستنكر أنْ يجمع العالم في واحد[9]

ومنهم من يزعم أنّ ذلك على معنى جعله كرّم الله وجهه خزانة للمعلومات على نحو اللوح المحفوظ ولا يخفى ما في ذلك من عظيم الجهل بالكتاب الجليل نسأل الله تعالى العفو والعافية... وكمال علي كرّم الله تعالى وجهه لا ينكره إلاّ ناقص العقل عديم الدين»[10].

ونقل عن بعض الغلاة من فِرَق الرافضة تأويل الآيات في قوله تعالى: ﴿كذبوا بآياتنا

---

(١) بحار الأنوار (٢٤/٥٢-٥٤)، روح المعاني (٢١/٩٣).

(٢) سورة فاطر (٣٢).

(٣) أصول الكافي (١/٢١٤-٢١٥، و٢٢٦).

(٤) تقدمت ترجمته (ص١٠٥).

(٥) مجمع البيان (٨/٤٠٨).

(٦) روح المعاني (٢٢/١٩٥).

(٧) سورة يس (١٢).

(٨) تفسير القمي (٢/٢١٢)، وبحار الأنوار (٢٤/١٥٨).

(٩) البيت لأبي نواس، انظر: ديوانه (ص٤٥٤).

(١٠) روح المعاني (٢٢/٢٢٠).

كلها﴾[1] «بعلي رضي الله عنه» فقال: «وزعم بعض غلاة الشيعة وهم المسمون بالكشفية[2] في زماننا أنّ المراد -بالآيات كلها- علي كرّم الله تعالى وجهه[3]؛ فإنه «الإمام المبين» المذكور في قوله تعالى: ﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾[4] وأنه كرّم الله تعالى وجهه ظهر مع موسى عليه السلام لفرعون وقومه فلم يؤمنوا. وهذا من الهذيان بمكان نسأل الله تعالى العفو والعافية»[5].

وقال أيضا عند قوله تعالى: ﴿فأراه الآية الكبرى﴾[6]: «وزعم غلاة الشيعة أنّ الآية الكبرى علي كرّم الله تعالى وجهه، أراه إياه متطورة روحه الكريمة بأعظم طور[7]، وهو هذيان وراء طور العقل وطور النقل»[8].

وفي قوله تعالى: ﴿فإذا فرغت فانصَب﴾[9] نقل عنهم أنهم قرأوها (فانصِب) بكسر الصاد أي فانصب عليا للخلافة[10]، ورُدَّ عليهم بأنْ لا دليل في الآية على خصوصية المفعول، وللسني أنْ يقدره أبا بكر رضي الله عنه ويستدل لذلك بقوله صلّى الله عليه

---

(١) القمر (٤٢).

(٢) فرقة رافضية ظهرت في عصر الإمام الألوسي رحمه الله و«الكشفية» نسبة إلى الكشف والإلهام في زعم مؤسسها ويقال لها: الرشتية أيضا نسبة إلى مؤسسها كاظم بن قاسم الحسيني الموسوي الكربلائي الرشتي من علماء الشيعة، (ت١٢٥٩هـ)، انظر في شأنها نهج السلامة (ق١١-١٢)، وانظر في ترجمة مؤسسها: هدية العارفين (٨٣٦/٥)، والأعلام للزركلي (٢١٥/٥)، ومعجم المؤلفين (١٣٨/٨)، والشيعة والتشيع (٣١٢-٣١٣)، وفرق معاصرة (١٧٤/١).

(٣) أصول الكافي (٢٠٧/١)، وبحار الأنوار (٢٠٦/٢٣-٢١٠).

(٤) سورة يس: (١٢)، وانظر: (ص١٢٣) فيما سبق.

(٥) روح المعاني (٩١/٢٧).

(٦) النازعات: (٢٠).

(٧) إكمال الدين للصدوق (ص/٤٩١)، تفسير العياشي (٣٨٤/١-٣٨٥)، بحار الأنوار (١٠٠/٥٣).

(٨) روح المعاني (٢٩/٣٠-٣٠).

(٩) سورة ألم نشرح: (٧).

(١٠) تفسير القمي (٤٢٨/٢-٤٢٩)، وأصول الكافي (٢٩٤/١).

وسلّم في مرض موته: «**مروا أبا بكر فليصل بالناس**»[1] ورد عليهم بغير هذا الرد[2] وفيما نقلته كفاية لمن حلت في قلبه الهداية.

وقد تركت مواضع كثيرة ذكرها الألوسي وضربت عنها صفحًا مخافة التطويل.

التعليق

يلاحظ على تأويلاتهم التي سبق نقلها أنّها كلها تدور حول قضية واحدة باستثناء موضع واحد، هذه القضية هي مسألة «الإمامة» وهذا يدل على أنّ الرافضة المتقدمين منهم والمتأخرين حريصون على حصر مصادر التشريع في أئمتهم، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف وظّفوا آيات كثيرة جدًّا لإقناع الموافق والمخالف مستعينين على ذلك بالكذب والخرافات والخزعبلات وقد نجحوا في إدخال هذه الخرافات إلى عقول مقلديهم الذين لا طريق لهم إلى معرفة الدين إلاّ طريق أئمتهم، ولما كان عامة أهل الإسلام يعرفون أنّ المصادر الأساسية لدينهم هي القرآن والسنة والإجماع ولا يمكن أنْ يوجد شيءٌ من الدين وليس عليه دليل لا من القرآن ولا من السنة ولا من الإجماع، فكر الرافضة في حيلة يخرجون بها من هذه الورطة[3]، فقالوا: إنّ أئمتهم هم وليس غيرهم الذين يؤخذ عنهم هذا الدين، وهم حجج الله في الأرض، ولا يجوز للأرض أنْ تخلو منهم، ولو خلت لساخت[4]، وهذه دعاوى عريضة تحتاج إلى مستند تستند عليه، والقرآن ليس فيه شيء من ذلك، وكذلك السنة، فما العمل إذن؟ لم يجدوا أمامهم إلاّ هذا الطريق الباطني الخبيث الذي سلكه الملاحدة قديما وحديثا -**طريق: التأويل الفاسد**-، فجنوا به على الإسلام والمسلمين، ولما كان الله قد تعهد بحفظ دينه في حفظ كتابه الكريم جاءت تأويلاتهم مفضوحة ومكشوفة لكل ذي عينين[5]، وفضحهم الله شر فضيحة بين الثقلين، نعوذ بالله

---

(١) أخرجه البخاري -الفتح- في مواضع كثيرة منها في كتاب الآذان، باب حد المريض أنْ يشهد الجماعة (ح رقم: ٦٦٤)، (جـ٢/١٧٨)، وانظر الأرقام: (٦٧٨، ٦٨٢، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٦، و٣٣٨٤-٣٣٨٥).

(٢) روح المعاني (١٧٢/٣٠).

(٣) في النهاية (١٧٤/٥) الورطة: الهوة العميقة في الأرض ثم استعير للناس إذا وقعوا في بلية يعسر المخرج منها.

(٤) انظر: أصول الكافي (١٧٨/١-١٧٩).

(٥) ولذلك لم يكلف الألوسي نفسه عناء نقدها وإبطالها، ومن الأدلة على وقاحتهم في التأويل كتابهم المسمى بـ(الألفين) فإنّ مؤلفه قصد به جمع ألفي دليل على خلافة علي ابن أبي طالب بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم

من الذل والخذلان، ونستجير به من الفضيحة والخسران، قاتلهم الله ما أجرأهم على الله، فرغوا المصطلحات القرآنية من معانيها الشرعية التي أنزلها الله بها، وجعلوها في حق أئمتهم، فما أبقوا شيئا من الدين، وقد سبق ذكر بعض الأمثلة من تأويلاتهم[1].

ونضيف هنا مثالين آخرين:

الأول: أنهم أوّلوا «الساعة» بعلي بن أبي طالب[2] في قوله تعالى: ﴿**بل كذبوا بالساعة...**﴾[3].

والثاني: أوّلوا الكفر والفسوق والعصيان، بالخلفاء الثلاثة[4] في قوله تعالى: ﴿**وكرّه إليكم الكفر والفسوق والعصيان**﴾[5]، فهل بعد هذه الفضيحة من فضيحة؟!

بلا فصل، ولكن حماره وقف في العقبة فلم يستطع إكمال الألفين، فأتى بألف وثمانية وثلاثين لا غير.

(١) تقدم (ص١١٥).

(٢) بحار الأنوار (٢٤/٣٣١).

(٣) الفرقان: (١١).

(٤) أصول الكافي: (١/٤٢٦).

(٥) الحجرات: (٧).

المبحث الثالث

موقف الرافضة من حجية القرآن

لم يقف الألوسي رحمه الله مع الرافضة طويلا في هذه القضية الخطيرة مع أنها لا تقل خطورة عن سابقتيها -أعني قضية القول بنقص القرآن وتحريفه، وقضية موقفهم من تأويل القرآن بما يوافق أهواءهم-، وقد سبق الكلام عليهما في المبحثين الأول والثاني من هذا الفصل، وإنما أشار إليها إشارة عابرة، إلاّ أنّ المتأمل والمتدبر لإشارته يجد أنّ ما استدل به على إبطال موقف الرافضة من حجية القرآن، هو من القوة والمتانة بمكان، وقبل أنْ ننقل كلام الألوسي في القضية، نبين ما هو موقف الرافضة من حجية القرآن.

إنّ المتتبع لعقائد الرافضة يجد أنّها كلها تصب في مصب واحد، وتهدف إلى غاية واحدة، ألا وهي إبطال دين الإسلام وإبداله بدين آخر هو عبارة عن مجموعة من الأفكار المتناقضة والآراء المتهالكة التي لا يشك أي عاقل في بطلانها.

فالقول بتحريف القرآن ونقصانه، لازمه عدم الاحتجاج به، وموقفهم من تأويل القرآن نهجوا فيه نهج الملاحدة والباطنية الذين لم يراعوا في تأويلهم لغة القرآن ولا عقول الناس بل ولا الفطر السليمة، فكانت نتيجة تأولاتهم إبطال الشريعة المحمدية، بل الشرائع كلها. وكأنهم رأوا أنّ هناك فئة من المسلمين -وهم الغالبية العظمى ولله الحمد- لم تتأثر بكفرياتهم وخرافاتهم فأرادوا أنْ يسلكوا معهم سبيلا آخر للإضلال، فماذا فعلوا؟!

جاءوا بثالثة الأثافي[1] **فقالوا:** إنّ القرآن لا يكون حجة إلاّ بقيم، والقيم هم أئمتهم الاثنا عشر، أوّلهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأخرهم محمد بن الحسن العسكري المخبوء في السرداب، منذ أكثر من أحد عشر قرنًا، وبهذا الشرط أو القيد الذي ابتدعوه، أبطلوا حجية القرآن، ولئن سلمنا جدلاً بهذا الشرط أو القيد من عهد

---

(١) مثل يضرب لمن لا يبقى من الشر شيئا، انظر: مجمع الأمثال (٢/٢٤).

علي رضي الله عنه إلى عصر إمامهم الثاني عشر فمن لنا بتفسير القرآن بعد غياب ذاك الصبي في السرداب(١)، إنها دعوى تبطل نفسها بنفسها، وهكذا دين أهل الأهواء. قال تعالى: ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾(٢). فهل صحيح أنّ الرافضة تقول: إنّ القرآن ليس حجة إلاّ بوجود إمام من أئمتهم؟ بالرجوع إلى كتبهم المعتمدة نجد ما يلي:

يروي الكافي حديثا طويلا نأخذ منه محل الشاهد: «... فقلت للناس: أليس تعلمون أنّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- كان هو الحجة من الله على خلقه، قالوا: بلى، قلت: فحين مضى صلّى الله عليه وسلّم من كان الحجة؟ قالوا: القرآن، فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجيُّ والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته، فعرفت أنّ القرآن لا يكون حجة إلاّ بقيّم... فأشهد أنّ عليا كان قيم القرآن، وكانت طاعته مفترضة وكان الحجة على الناس بعد رسول الله... وأنّ الحجة بعد علي الحسن... وأنّ الحجة بعد الحسن الحسين... ثم محمد بن علي...»(٣).

ويروي الحر العاملي(٤) عن علي أنه قال: «هذا كتاب الله الصامت وأنا كتاب الله الناطق»(٥).

ويروي المجلسي أيضا: «... ولا يوضّح لكم تفسيره إلاّ من أنا آخذ بيده... وهو علي بن أبي طالب أخي ووصيي...»(٦).

وفي الكافي أيضا: «... وما يكفيهم القرآن؟ قال: بلى إن وجدوا له مفسرًا قال: وما فسره رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؟ قال: بلى قد فسره لرجل واحد، وفسر للأمة شأن ذلك الرجل، وهو علي بن أبي طالب عليه السلام...»(٧). وفيه أيضا تفسير النور

(١) هذا حسب زعم الرافضة وإلاّ فالصبي لم يوجد قطعًا؛ لأن أبا الحسن العسكري مات ولم يعقب وورثه أخوه. انظر (ص ٤٠) فيما يأتي.

(٢) البقرة آية (١١١).

(٣) أصول الكافي (١/١٨٨).

(٤) هو محمد بن الحسن بن بن علي العاملي الملقب بالحر إمامي مؤرخ من مصنفاته «وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة» (ت١١٠٤هـ). انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢/٣٥٠) والأعلام (٦/١٠).

(٥) الفصول المهمة (ص٢٣٥).

(٦) بحار الأنوار (٣٧/٢٠٩).

(٧) أصول الكافي (١/٢٥٠).

الوارد في قوله تعالى: ﴿فآمنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا﴾[1] بالأئمة[2].

وفيه أيضا بعض الأبواب التي تدل على هذا، مثل: ((باب أنّ الحجة لا تقوم لله على خلقه إلاّ بإمام))، و((باب أنه لو لم يبق في الأرض إلاّ رجلان لكان أحدهما الحجة))، و((باب أنّ الأئمة هم الهداة)) و((باب أنهم ولاة أمر الله وخزنة علمه)) و((باب أنهم أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم)) و((باب أنّ الراسخين في العلم هم الأئمة)) و((باب أنه لم يجمع القرآن كله إلاّ الأئمة وأنهم يعلمون علمه كله)) و((باب أنهم يعلمون علم ما كان وأنه لا يخفى عليهم الشرع))[3] ومن أبواب الحر العاملي في كتابه الفصول المهمة في معرفة الأئمة قال: ((باب أنه لا يعرف تفسير القرآن إلاّ الأئمة))[4].

بعد أنْ بيّنا موقف الرافضة من حجية القرآن موثقًا من مصادرهم نأتي إلى إشارة الألوسي التي أشار فيها إلى هذا الموقف وبين فساده، وفي إشارته هذه لم يعمم الحكم، وإنما قال: ((بعض الشيعة)) والأمر ليس كما قال فَجُلُّ الرافضة على هذه العقيدة في القرآن فعبارته فيها تساهل، ويشفع له أنه ربما لم يطلع على كل مصادرهم وفي رده عليهم استدل بالآية الكريمة ﴿أفلا يتدبرون القرءان﴾[5] ومحل الشاهد واضح إذ مراده أنه لو كان الأمر كما تزعم الرافضة من أنّ القرآن لا يكون حجة إلاّ بقيم؛ -لأنه لا يفهمه إلاّ هذا القيم الذي هو أحد أئمتهم- لكان خطابنا بهذه الآية لا معنى له، بل يكون لغوًا، وفي هذا المعنى يقول الألوسي رحمه الله عند تفسيره لهذه الآية: ((استدل بالآية على فساد قول من زعم أنّ القرآن لا يفهم معناه إلاّ بتفسير الرسول صلّى الله عليه وسلّم أو الإمام المعصوم كما قال بعض الشيعة))[6].

---

(١) التغابن آية (٨).

(٢) أصول الكافي (١/١٩٤).

(٣) أصول الكافي (١/١٧٧، و١٧٩، و١٩١، و١٩٢، و٢١٠، و٢١٣، و٢٢٨، و٢٦٠).

(٤) الفصول المهمة (ص١٧٣).

(٥) النساء آية: (٨٢).

(٦) روح المعاني (٥/٩٣).

قال الإمام القرطبي[1] رحمه الله: «ودلت هذه الآية وقوله تعالى: ﴿أفلا يتدبرون القرءان أم على قلوب أقفالها﴾[2] على وجوب التدبر في القرآن ليعرف معناه»[3].

ولنختم هذا الفصل بكلام للقاضي عياض رحمه الله[4] يتبين لنا من خلاله موقف أهل السنة ممن يحرف القرآن بالنقص أو بالزيادة أو غيرها، قال رحمه الله: «وقد أجمع المسلمون أنّ القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول ﴿الحمد لله رب العلمين﴾ -إلى آخر- ﴿قل أعوذ برب الناس﴾ أنه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد صلّى الله عليه وسلّم وأنّ جميع ما فيه حق، وأنّ من نقص منه حرفًا قاصدًا لذلك، أو بدله بحرف آخر مكانه، أو زاد فيه حرفًا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه وأُجمع على أنه ليس من القرآن عامدًا لكل هذا أنه كافر، ولهذا رأى مالك قتل من سب عائشة -رضي الله عنها- بالفرية لأنه خالف القرآن، ومن خالف القرآن قتل أي لأنه كذب بما فيه» انتهى منه بلفظه[5].

---

(١) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرْح الأنصاري، الخزرجي القرطبي المفسر العابد الصالح، (ت٦٧١هـ).
انظر: الديباج المذهب (ص٣١٧)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/٢٨)، وللأدنه وي (ص٢٤٦-٢٤٧)، ونفح الطيب (٢/٢١٠-٢١٢)، وشذرات الذهب (د/٣٣٥).

(٢) القتال آية: (٢٤).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٩٠).

(٤) هو الإمام العلامة القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي السبتي المالكي من مصنفاته «الشفا» و«مشارق الأنوار» (ت٥٤٤هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٢١٢).

(٥) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٣٠٤-٣٠٥).

الفصل الثاني

موقف الرافضة من السنة النبوية ورد الألوسي عليهم

وفيه ثلاثة مباحث

- **المبحث الأول:** تعريف السنة عند الرافضة
- **المبحث الثاني:** موقف الرافضة من الروايات التي تأتي عن طريق الصحابة رضي الله عنهم ورد الألوسي عليهم
- **المبحث الثالث:** عقيدة الرافضة أنّ الوحي لم ينقطع بوفاة الرسول صلّى الله عليه وسلّم

المبحث الأول

تعريف السنة عند الرافضة

مفهوم الرافضة للسنة أو الخبر الذي يحتجون به هو: «كل كلام صدر عن معصوم، أو وصل إليهم بواسطة معصوم آخر» وعرفها بعضهم بقوله: «هي كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير»[1].

وبنحو هذا التعريف يقول الألوسي- رحمه الله مبيِّنًا متى يكون الخبر حجة عند الرافضة-: «كون الخبر حجة (أي عند الشيعة) إمّا لأنه قول المعصوم أو وصل بواسطة المعصوم الآخر»[2].

والمعصوم إذا أطلق عند الرافضة ليس هو الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- فحسب، وإنما هم الأئمة الاثنا عشر بما فيهم ذاك الصبي الموهوم القابع في السرداب، ولا فرق عندهم بين قول الرسول صلّى الله عليه وسلّم وقول أي إمام من أئمتهم الاثني عشر في أنّ قول الكل حجة، وطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم معصية الله.

يقول ابن بابويهْ القمي[3]: «ونعتقد فيهم عليهم السلام أنّهم جاءوا بالحق من عند الحق، وأنّ قولهم قول الله وأمرهم أمر الله وطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم معصية الله وأنهم عليهم السلام لم ينطقوا إلاّ عن الله وعن وحيه»[4]، ويروي الكليني[5] عن أبي عبد الله قال: «حديثي حديث أبي وحديث أبي حديث جدي وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وحديث رسول الله

---

(١) الأصول العامة للفقه المقارن (ص١٢٢)، نقلا عن أصول الشيعة (٣٠٨/١).

(٢) الأجوبة على الأسئلة اللاهورية (ص١٤).

(٣) هو محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي أبو جعفر الملقب عندهم بالصدوق، وهو كذوب (ت٣٨١هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٦/١٦) ورجال الحلي (ص١٤٧).

(٤) الاعتقادات للصدوق (ص٧٧).

(٥) تقدمت (ص١٠٢).

صلّى الله عليه وسلّم قول الله عزّ وجلّ»[1] وعلى هذا فإنه يجوز لمن سمع حديثا من أحد أئمتهم أنْ يرويه عن أي إمام آخر أو عن الله، كما صرّح بذلك المازندراني شارح الكافي[2]، وقد نقض الألوسي الأساس الذي بنوا عليه عقيدتهم من أساسه فقال: «وعصمة أحد بعينه لا تثبت إلاّ بخبر، لأنّ الكتاب[3] ساكت عن ذلك، ومع هذا لا يصح التمسك به[4] والعقل عاجز[5]، والمعجزة على تقدير الصدور[6] -أيضا- موقوفة على الخبر، لأنّ مشاهدة التحدي ورؤية المعجزة لم تتيسر للكل»[7].

وسيأتي في الباب الثالث إنْ شاء الله مزيد من التفصيل للألوسي في إبطال العصمة عند الرافضة.

إذًا يتلخص لنا مما سبق أنه إذا كانت السنة عند أهل السنة تعرّف بأنها «كلّ قول أو فعل أو تقرير صدر عن النبي صلّى الله عليه وسلّم» فإنها عند الرافضة تشمل كل قول أو فعل أو تقرير صدر عن الأئمة الاثنى عشر، ويجوز عندهم أنْ ينسب قول الطفل المزعوم القابع في السرداب، -والذي وصلتهم أقواله عن طريق سفراء كذابين أكالين لأموال الناس بالباطل- أو غيره ممن تقدمه إلى الله أو إلى رسوله صلّى الله عليه وسلّم أو إلى علي بن أبي طالب أو غيره من أئمتهم، فإذا كان الأمر كما علمت فكيف لا يقال: «الرافضة بيت الكذب»؟! وفي إبطال دعواهم أنّ كل إمام من أئمتهم قوله حجة يقول الألوسي رحمه الله: «وقالوا: قول كل واحد من أولئك (الأئمة) حجة فضلا عن إجماعهم، وأنّ الأرض لا تخلو عن واحد منهم حتى يرث الله الأرض ومن عليها، ولا يخفى أنّ دون إثبات ما قالوه خرط القتاد»[8].

---

(١) الكافي (١/٥٣).

(٢) شرح جامع على الكافي (٢/٢٧٢) نقلا عن أصول مذهب الشيعة (١/٣٠٩).

(٣) أي القرآن.

(٤) بناء على عقيدة الرافضة في القرآن.

(٥) أي عاجز عن إثبات العصمة لشخص ما.

(٦) أي صدورها عن المعصوم.

(٧) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٤).

(٨) روح المعاني (٢/٤-٥).

المبحث الثاني

موقف الرافضة من الروايات التي تأتي عن طريق الصحابة -رضي الله عنهم- ورد الألوسي عليهم

تكلم الألوسي رحمه الله عن الناقل الذي ينقل لنا حديث رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، وبيّن أنه لا يخرج عن أحد رجلين: إمّا أنْ يكون من الشيعة أو من غيرهم، فإنْ كان من الشيعة فقد تقدم الكلام عليه، وإنْ كان من غيرهم فهذا الغير هم الصحابة رضي الله عنهم، ثم بين أنّ الصحابة غير معتبرين عند الرافضة، لأنّهم مرتدون بزعمهم فكيف يوثق بما ينقلونه عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

وإلى هذا المعنى يشير بقوله: ((فهو (أي الناقل للخبر) إما من الشيعة أو من غيرهم، ولا اعتبار لغيرهم عندهم أصلاً؛ لأنّ منتهى وسائطهم في رواياتهم المرتدون المحرفون لكتاب الله تعالى المعاندون للأمير كرّم الله وجهه وسائر أهل بيته))[1].

وعدم اعتبار الرافضة للصحابة ومروياتهم يُحْرِمُهم من السنة النبوية التي رواها هؤلاء الصحابة، ولازم هذه العقيدة إنكار السنة.

وما قاله الألوسي ليس تجنيًا على الرافضة بل هو الواقع الذي يتبجحون به، فكتبهم مملوءة بتكفير الصحابة كما سيأتي بيان ذلك في باب موقف الرافضة من الصحابة رضي الله عنهم.

وقد نقل ابن كثير عن الشيعة أنهم يقولون: ((لنا أخبارنا ولكم أخباركم))[2].

ولنستمع إلى ما يقوله علماؤهم عن موقفهم من السنة النبوية، قال الرافضي الغالي يوسف الأوالي[3] -في شأن حديث ورد من طريق أهل السنة-: ((إنّ هذا الحديث إنما هو

---

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٣).

(٢) البداية والنهاية (٢٥٧/٧).

(٣) هو يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحريني من غلاة الرافضة (ت١١٨٦هـ)، انظر: تنقيح المقال (٣٣٤/٣)، وهداية العارفين (ص٥٦٩)، والأعلام (٢١٥/٨).

من طريقكم فلا يقوم حجة علينا ونحن إنما نورد أخباركم للاحتجاج بها عليكم وإلزامكم بها وإلاّ فلسنا بحمد الله تعالى محتاجين فيما نحن فيه إليها فكما أنكم لا تقبلون أخبارنا في الاحتجاج عليكم ونحن أيضا لا نلزمكم بها، فكذلك أيضا لا تكون أخباركم التي تفردتم بنقلها ليس لكم أنْ تلزمونا بها وتحتجون علينا بها»[1].

وقال آل كاشف الغطا[2]: «إنهم لا يعتبرون من السنة (أعني الأحاديث النبوية) إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم، يعني ما رواه الصادق عن أبيه الباقر عن أبيه زين العابدين عن الحسين السبط عن أبيه أمير المؤمنين عن رسول الله سلام الله عليهم جميعًا، أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب[3] ومروان بن الحكم، وعمران بن حطان الخارجي[4] وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة»[5].

وبهذا يتبيّن لنا أنّ الرافضة ينكرون السنة جملة وتفصيلاً إلاّ ذلك القدر اليسير الذي جاء من طريق علي رضي الله عنه.

وإذا سجلنا عليهم اعتراف أحد علمائهم وهو الحر العاملي، بأنهم لا يروون الأحاديث التي تنتهي إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مخافة أنْ تكون من رواية أهل السنة[6] فإنه ينتفي حتى هذا الجزء اليسير، ويبقون في العراء تائهين بدون سنة سيد المرسلين، إلاّ أنه يبقى عندهم ما يزعمون أنهم يروونه موقوفًا عن علي بن أبي طالب

(١) الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد (٢/٥٧٧) تحقيق: د/حازي بن بخيت الجهني.

(٢) هو محمد حسين بن علي الرضا مجتهد إمامي أديب (ت١٣٧٣)، انظر: الأعلام (٦/١٠٦-١٠٧).

(٣) هو سمرة بن جندب بن هلال بن جريج كان من حُلفاء الأنصار مات بالبصرة سنة (٥٨هـ) بسبب سقوطه في قدر مملوءة ماء حارًا كان يتعالج عليها من مرض أصابه، فكان ذلك مصداقًا لقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم له ولأبي هريرة وأبي محذورة: «آخركم موتا في النار»، الطبراني في الكبير (٧/٢١١) والاستيعاب (٢/٧٥-٧٧)، والإصابة (٢/٧٧-٧٨).

(٤) هو عمران بن حطان بن ظبيان بن لوذان السدوسي أبو شهاب، تابعي مشهور من رؤوس الخوارج (ت٨٤)، انظر: السير (٤/٢١٤)، والإصابة (٣/١٧٧)، والتقريب (ص٤٢٩).

(٥) أصل الشيعة وأصولها (ص٨٢).

(٦) وسائل الشيعة (٢٠/٣٢١).

رضي الله عنه، وفيه يقول الألوسي رحمه الله: ((ولو عمل أحد بجميع ما يزعمون تواتره عن الأمير كفر، فليس إلاّ الإيمان ببعض والكفر ببعض، وما ذكروه من أنّ من اقتدى في دينه بعلي فقد اهتدى مسلّم، لكن إنْ سلم لنا خبر ما كان عليه علي رضي الله عنه، ودونه مهامه فيح[1]))[2]. **وأما الخبر المتواتر** فإنه بسبب موقفهم السيء من الصحابة لا يمكن أنْ يتحقق عندهم التواتر، وفي هذا يقول الألوسي رحمه الله: ((والتواتر ساقط عن حيز الاعتبار عندهم؛ لأنّ كتمان الحق والزور في الدين قد وقع من نحو مائة وأربعة وعشرين ألفًا))[3].

والرافضة يشعرون بهذا النقص الموجود في أول السند فلذلك أنكر كثير منهم وجود خبر متواتر، وبعضهم أثبت التواتر في الوسط والأخير من السند ونفاه في الأول وبعضهم أثبت خبرا واحدا فقط، وهو حديث ((**من كذب علي متعمدًا... الخ**))، قال المامقاني[4]: ((وإنّ أكثر ما ادعي تواتره من قبيل متواتر الأخير والوسط دون الأول... بل ربما صار الحديث الموضوع ابتداء متواترا بعد ذلك، لكن شرط التواتر مفقود من جهة الابتداء، ونازع بعض المتأخرين في ذلك، وادعى وجود المتواتر بكثرة وهو غريب)) ثم قال: ((نعم، حديث "**من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**)) يمكن ادعاء تواتره، فقد نقله عن النبي صلّى الله عليه وسلّم اثنان وستون صحابيا...))[5].

قلت: هذا العدد من الصحابة ذكره أهل السنة، وذكروا أكثر من ذلك أيضا من الذين رووا هذا الحديث[6]، ولكن يبقى أننا نقول من أين للرافضة هذا العدد وهم يزعمون ارتداد جلّ الصحابة و لم يسلم لهم إلاّ ستة.

---

(١) مهامه: جمع مهمهة وهي المفازة البعيدة والبلد المقفر، انظر: القاموس (ص١٦١٨)، وأساس البلاغة (ص٤٣٨)، وفيح: واسعة، أساس البلاغة (ص٣٥١)، انظر: اللسان (٢/٥٥١).

(٢) روح المعاني (١/٤٦-٤٧).

(٣) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٤).

(٤) هو عبد الله بن محمد حسن بن عبد الله رافضي من أهل النجف من مصنفاته ((تنقيح المقال في علم الرجال)) (ت١٣٥١هـ)، انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة للطهراني (٤/٤٦٦) والأعلام (٤/١٣٣).

(٥) مقباس الهداية (ص٣١).

(٦) لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة (ص٢٦١)، ونظم المتناثر (ص١٣).

المبحث الثالث

عقيدة الرافضة أنّ الوحي لم ينقطع بوفاة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم

هذا المبحث يعطيك نظرة كاملة على موقف الرافضة من السنة، وعلى الرغم من أني سأسلك فيه سبيل الاختصار الشديد إلاّ أنه كافٍ إنْ شاء الله لمعرفة الهوة السحيقة التي وقع فيها الروافض، ومعرفة بعدهم عن الإسلام والمسلمين في مصدر التشريع وكذا ما سيلاحظه القارئ من تخبط وتناقض يدل على أنّ الذين وضعوا لهم هذه العقائد كانوا من الكذابين الدجالين، والزنادقة الملحدين.

وجعلته في ست مسائل ثلاث منها أصل، وثلاث ملحقة.

المسألة الأولى: ما هو مصدر علم الأئمة عند الرافضة؟

من تتبع كتب الرافضة يجد أنّ لهم طرقًا كثيرة في تلقي العلم جلها تفيد أنّ الوحي لم ينقطع بوفاة الرسول صلّى الله عليه وسلّم.

ومن هذه الطرق: زعمهم أنّ الله ناجى عليًّا رضي الله عنه وأنّ جبريل نزل بينهما وكان يملي عليه[1].

ومنها: زعمهم أنّ الملائكة تدخل بيوت الأئمة وتطأ فرشهم وتأتيهم بالأخبار[2].

ومنها: زعمهم أنهم يلهمون عن طريق النكت في القلوب[3].

ومنها: زعمهم أنّ الملك يحدثهم عن طريق النقر في الأسماع، فيسمع الصوت ولا يرى الملك[4].

---

(١) بصائر الدرجات (ص٣١١)، وبحار الأنوار (٣٩/١٥١-١٥٧).

(٢) أصول الكافي (١/٣٩٣-٣٩٤).

(٣) أصول الكافي (١/٢٦٤).

(٤) أصول الكافي (١/١٧٦، و٢٦٤).

ومنها: زعمهم أنّ مع الأئمة روحا هو أعظم من جبريل وميكائيل يسددهم[1].

ومنها: زعمهم أنّ من أنواع علومهم علم يأتيهم بدون واسطة يسمونه بالعلم الحادث[2].

ومنها: زعمهم أنّ أئمتهم متى شاءوا أنْ يعلموا علموا، وكأنّ مشيئتهم مندمة على مشيئة الله[3].

ومنها: زعمهم أنّ أئمتهم يجتمعون مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كل ليلة جمعة تحت العرش فيزدادون علمًا جديدًا[4].

ومنها: زعمهم أنّ أئمتهم معهم روح القدس وبواسطته عرفوا ما تحت الثرى إلى ما تحت العرش[5].

ومنها: زعمهم أنهم يخاطبون ويسمعون الصوت ويأتيهم صور أعظم من جبريل وميكائيل[6].

ومنها: زعمهم أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يبلغ جميع ما أوحي إليه، وإنما كتم بعض الشريعة وأودعها أوصياءه، وقد يذكر النبي صلّى الله عليه وسلّم حكمًا عامًا ويترك تخصيصه إلى أوصيائه[7].

ومنها: زعمهم أنّ عليا أعلم من سائر الأنبياء[8].

ومنها: زعمهم أنّ عليا استمر في تلقي العلم من الرسول حتى بعد وفاته[9].

---

(١) أصول الكافي (١/٢٧١-٢٧٤).

(٢) أصول الكافي (١/٢٦٤).

(٣) أصول الكافي (١/٢٥٨).

(٤) أصول الكافي (١/٢٥٤).

(٥) أصول الكافي (١/٢٦٢).

(٦) بصائر الدرجات الكبرى (ص٢٥١).

(٧) أصل الشيعة وأصولها (ص٧٩).

(٨) بصائر الدرجات (ص٢٤٧-٢٤٩)، وبحار الأنوار (٤٠/٢٠٨-٢١٢).

(٩) بصائر الدرجات (ص٣٠٢-٣٠٤).

المسألة الثانية: المصادر المكتوبة التي يأخذ منها الرافضة علومهم.

لما طعن الرافضة في المصدرين الأساسين للمسلمين اخترعوا لأنفسهم مصادر أخرى يأخذون منها دينهم وتشريعاتهم.

فمن ذلك: ما يسمونه بالصحيفة والجامعة ويعدونها مما أنزل الله فيها كل شيء طولها سبعون ذراعًا وهي من إملاء رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وبخط علي رضي الله عنه[1].

ومنها: كتاب علي رضي الله عنه، فيه علم جديد لم يطلع عليه الخلفاء الثلاثة قبله[2].

ومنها: صحيفة فيها تسع عشرة صحيفة قد حباها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[3]. - وهي اسم لصحيفة -

ومنها: العبيطة يزعمون أنه لم يرد على العرب أشد عليهم منها[4].

ومنها: ديوان الشيعة والناموس أو السفط[5] مكتوب فيه أسماء الشيعة الناجين بآبائهم[6].

ومنها: وصية الحسين، فيها كل ما يحتاج إليه ولد آدم منذ كانت الدنيا إلى أنْ تفنى[7].

ومنها: الجفر الأبيض والأحمر، الأبيض فيه الزبور والتوراة والإنجيل وصحف إبراهيم والحلال والحرام، والأحمر فيه السلاح وهو الذبح الذي سَيَسِيرُ به القائم في العرب

---

(١) بصائر الدرجات (ص١٧٠-١٨١)، وأصول الكافي (٢٣٨/١).

(٢) بصائر الدرجات (ص١٦٦-١٦٧، و١٧١)، وبحار الأنوار (١٢٦/٢٦).

(٣) بصائر الدرجات (ص١٦٤)، وبحار الأنوار (٢٤/٢٦).

(٤) بصائر الدرجات (ص١٦٩).

(٥) السفط: وعاء كالقفة، انظر: القاموس (ص٨٦٥).

(٦) بصائر الدرجات (ص١٩٠)، وبحار الأنوار (١٢١/٢٦-١٢٣).

(٧) أصول الكافي (٣٠٤/١).

كما يزعمون[1].

ومنها: مصحف فاطمة، فيه مثل القرآن ثلاث مرات وليس فيه حرف من قرآن المسلمين، وهو وحي من الله إليها كما يزعمون[2].

المسألة الثالثة: خرافة الرقاع أو «التوقيعات»

وإنْ تعجب فعجب تصديق عقول بعض بني البشر لمثل هذه الخزعبلات واتخاذها دينا يتقرب به إلى الله قال تعالى: ﴿**فإنّها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور**﴾[3]، وعندما فضح الله الرافضة بموت إمامهم الحادي عشر[4] بدون عقب أخذوا يفكرون في حيلة تخرجهم من ورطتهم؛ لأنهم كانوا يزعمون استمرارية الإمام المعصوم إلى قيام الساعة وأنّ الأرض لا تخلو من إمام[5]، وإذا بالأرض تصبح بدون إمام فادعوا كذبًا وزورًا أنّ إمامهم خلّف صبيًا اسمه «محمد»[6] وأنه قرأ القرآن كله بعد ولادته مباشرة[7] وتكلم بعد مولده بليلة[8]، وأنه غاب في سرداب وهو في السادسة من عمره، وسيخرج بعد حين وفي هذا الوقت اخترعت «حرافة الرقاع» بحيث زعم أحد الدجالين بأنّ له اتصالا بهذا الصبي في سردابه، وأنه هو النائب عنه، ومستعد لعرض مسائل الناس على الإمام الغائب (الصبي الموهوم) فصدق بعض الناس هذا الكذب المفضوح، وأصبحوا يكتبون بعض مسائلهم أو مشاكلهم في ورقة ويسلمونها إلى النائب الكذاب وهو بدوره يزعم أنه يوصلها إلى الإمام، ثم يأتي الجواب، واستمر هذا الدجل لمدة سبعين سنة وهي

---

(١) بصائر الدرجات (ص١٧٠-١٧٣)، وأصول الكافي (١/٢٣٨).

(٢) بصائر الدرجات (ص١٧٢-١٧٤)، وأصول الكافي (١/٢٣٨-٢٤٢).

(٣) الحج الآية (٤٦).

(٤) هو العسكري الحسن بن علي بن محمد بن علي (ت٢٦٠هـ)، انظر: دلائل الإمامة لابن رستم (ص٢١٩).

(٥) أصول الكافي (١/١٧٨-١٧٩)، ودلائل الإمامة (ص٢٢٥).

(٦) هو مهدي الرافضة المنتظر ولد كما يزعمون سنة (٢٥٧هـ) وغاب وهو صبي، انظر: السير (١٣/١١٩)، دلائل الإمامة (ص٢٦٤-٢٧٦).

(٧) دلائل الإمامة (ص١٦٥).

(٨) إكمال الدين (ص٤٠٦-٤٠٧، ٤١٦).

زمن الغيبة الصغرى ناب عن الإمام في هذه الفترة أربعة نواب، واهتم الرافضة بهذه الرقاع المزورة التي هي عبارة عن أجوبة تأتي من عند الإمام الغائب ودونوها، وأصبحت عندهم نصا مقدسًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكانوا يقدمونه على النص المروي عندهم بالسند الصحيح[1]. **وفي معنى المسائل الثلاث** التي سبق الحديث عنها والتي تدل على أنّ الرافضة قائلون باستمرارية الوحي لأئمتهم، يقول الألوسي رحمه الله: «وأطلق بعض الغلاة من الشيعة القول بالإيحاء إلى الأئمة الأطهار، وهم رضي الله عنهم بمعزل عن قبول قول أولئك الأشرار»[2]. **ثم ردّ عليهم برواية** تدل على أنّ هذه العقيدة كانت متداولة في أوساط الرافضة من عهد أبي عبد الله جعفر الصادق وكيف أنه أنكر نسبة ذلك إليه أو لغيره من الأئمة ووجه من سأله عن ذلك إلى الكتاب والسنة. **قال الألوسي رحمه الله:** «روي أنّ سديرا الصيرفي[3] سأل جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه، فقال: جعلت فداك إنّ شيعتكم اختلفت فيكم فأكثرت، حتى قال بعضهم: إنّ الإمام ينكت في أذنه، وقال آخرون: يوحى إليه، وقال آخرون: يقذف في قلبه، وقال آخرون: يرى في منامه، وقال آخرون: إنما يفتي بكتب آبائه، فبأي جوابهم آخذ يجعلني الله فداك؟ قال: لا تأخذ بشيء مما يقولون يا سدير، نحن حجج الله[4] تعالى وأمناؤه على خلقه حلالنا من كتاب الله تعالى وحرامنا منه» حكاه محمد ابن عبد الكريم الشهرستاني[5] في أول تفسيره مفاتيح الأسرار[6]...»[7].

---

(١) انظر: كتاب الغيبة للطوسي، والاحتجاج للطبرسي (ص٤٦١-٤٩٨)، ومن لا يحضره الفقيه (١٥٤/٤) وصب العذاب على من سب الأصحاب (ص٣٠٠-٣٠٥).

(٢) روح المعاني (٤١/٢٢).

(٣) هو سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، لا بأس به، وفيه تشيع، انظر: لسان الميزان (١٣/٣)، وتنقيح المقال (٨/٢) من أبواب الفاء (رقم: ٤٦٢٢).

(٤) **هذه العبارة سيتبعد صدورها من جعفر الصادق**

(٥) هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني صاحب الملل والنحل (ت٥٤٨هـ)، انظر: وفيات الأعيان (٢٧٣/٤)، ولسان الميزان (٢٩٨/٥).

(٦) اسمه الكامل «مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار» (خ) منه نسخة كتبت سنة (٦٦٧هـ) في خزانة مجلس الشوري الوطني بطهران، انظر: الأعلام للزركلي (٢١٥/٦).

(٧) روح المعاني (٤١/٢٢).

المسألة الرابعة: كتبهم ومراجعهم المعتمدة لأحاديثهم وسنتهم التي يأخذون منها التشريع

للروافض كتب معتمدة في التشريع يسمونها «الجوامع الثمانية» **أول هذه الكتب الثمانية وأصحها -عندهم-** هو كتاب «الكافي»[1] لمحمد بن يعقوب، الكليني (ت٣٢٨هـ).

والثاني: كتاب «من لا يحضره الفقيه»[2] لصدوقهم الكذاب محمد بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ).

والثالث والرابع: كتاب «تهذيب الأحكام»[3] وكتاب «الاستبصار»[4] كلاهما لشيخ طائفتهم محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ).

هذه أربعة كتب عندهم متقدمة، وأما باقي الكتب المعتمدة فمتأخرة جدًّا، وهي كتاب «الوافي»[5] لشيخهم محمد بن مرتضى المعروف بملا محسن الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ)، وكتاب «بحار الأنوار لدرر أخبار الأئمة الأطهار»[6] لمحمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ)، وكتاب «وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة»[7] لمحمد بن الحسن الحر العاملي (ت١١٠٤)، وكتاب «مستدرك الوسائل»[8] لحسين النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ).

وليس هذا فحسب بل إنّ عندهم كتبًا كثيرة يستقون منها معلوماتهم تفوق ما عند

---

(١) لمعرفة منزلة الكافي عند الرافضة، انظر: الذريعة (١٧/٢٤٥)، ويقع في ٨ مجلدات.

(٢) انظر: الذريعة (٢٢/٢٣٢-٢٣٣)، ويقع في ٤ مجلدات.

(٣) انظر: الذريعة (٤/٥٠٤-٥٠٧) ويقع في مجلدين كبيرين.

(٤) انظر: الذريعة (٢/١٤-١٦) قال عن هذا الكتاب: «هو أحد الكتب الأربعة والمجاميع الحديثية التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية عند الفقهاء الاثني عشرية منذ عصر المؤلف حتى اليوم»، ويقع الاستبصار في (٤) مجلدات.

(٥) انظر: الذريعة (٢٥/١٣-١٤) جمع فيه أحاديث الكتب الأربعة القديمة، ويقع في (٣) مجلدات.

(٦) انظر: الذريعة (٣/١٦-٢٧) وقدطبع في (١١٠) مجلد.

(٧) المصدر السابق (٤/٣٥٢-٣٥٥) طبع أخيرا في عشرين مجلدا.

(٨) المصدر السابق (٢١/٧-٨).

أهل السنة من كتب[1].

المسألة الخامسة: تناقض وافتراء في المصادر ورواتها

كتبهم غير مستقرة فقد يكتب أحدهم الكتاب، وبعد موته يزيد فيه غيره، فالتهذيب مثلا صرّح مؤلفه بأنّ عدد أحاديثه تزيد على خمسة آلاف وبعد ستة قرون أصبح عدد الأحاديث (١٣٥٩٠)[2]، والكافي يقول فيه الطوسي (ت٣٦٠هـ) يشتمل على ثلاثين كتابًا[3] بينما نجده في القرن الحادي عشر يصرح حسين الكركي العاملي (ت١٠٧٦هـ) بأنه يشتمل على خمسين كتابًا[4]، و((بحار الأنوار)) زاد فيه المعاصرون كتبا لم تكن فيه في حياة المؤلف[5].

زيادة على هذا الواقع الملموس الذي يظهر من خلاله أنّ الكذب أمر طبيعي عندهم تجد الرافضة يعترفون صراحة بأنّ أصحابهم يدسون الأكاذيب على أئمتهم[6].

وفي اعتراف خطير من شيخ الطائفة عندهم محمد بن الحسن الطوسي (ت٣٦٠هـ) يقول: ((لا يوجد خبر إلاّ وفي مقابلته خبر آخر يضاده في الحكم))[7] ولا يخفى على عاقل أنّ التناقض من أكبر علامات الكذب، وفي اعترافين آخرين خطيرين يقول: ((إنّ كثيرا من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإنْ كانت كتبهم معتمدة))[8] ويقول: ((إنّ تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تضبط))[9].

أمّا إذا استعرضنا بعض رواتهم المشهورين فإنك سترى ما ينتهي منه العجب.

ينقل الحر العاملي بأنّ **جابرًا الجعفي** روى سبعين ألف حديث عن الباقر وفي رواية

(١) انظر: صب العذاب على من سب الأصحاب (ص٢٨٦-٢٨٧)، وأصول مذهب الشيعة (١/٣٥٣-٣٥٦).

(٢) انظر: الذريعة (٤/٥٠٤)، وأصول مذهب الشيعة (١/٣٦٠).

(٣) الفهرست (ص١٦٥).

(٤) روضات الجنات (٦/١١٤) نقلا عن أصول الشيعة (١/٣٦٠).

(٥) أصول مذهب الشيعة (١/٣٥٦).

(٦) تنقيح المقال (١/١٧٤-١٧٥).

(٧) تهذيب الأحكام (١/١).

(٨) الفهرست (ص٢٨-٢٩).

(٩) وسائل الشيعة (٢٠/١٥١)، وأصول مذهب الشيعة (١/٣٧٥).

مائة وأربعين ألف حديث[1]، وينقل المامقاني عن الكشي أنّ جابرًا قال: «حدثني أبو جعفر تسعين ألف حديث»[2] ومجموع ما في كتبهم الأربعة المعتمدة في المذهب لم يبلغ إلاّ (٤٤٢٤٤)[3].

وفي رجال الكشي يسأل زرارة بن أعين أبا عبد الله عن أحاديث جابر فيقول: «ما رأيته عند أبي قط إلاّ مرة واحدة، وما دخل عليّ قط»، فكيف الجمع بين هذه الأقوال؟ الجواب عند الرافضة.

هذا بعض ما قيل في جابر الجعفي من تناقض.

وأما راويتهم الثاني الذي نمثل به في التناقض فهو «زرارة بن أعين»[4] فهو من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله[5]، ومن أكبر رجال الشيعة فقها وحديثا[6]، ومن الذين اجتمعت فيهم خلال الفضل والدين، صادق فيما يرويه، يقول أبو عبد الله: «أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة، وذكر منهم زرارة بن أعين» وبشره بالجنة، وقال هو من الذين لولاهم لانقطعت آثار النبوة واندرست، ويقول المامقاني: «الأصحاب متفقون على أنّ هذا الرجل بلغ من الجلالة والعظم ورفعة الشأن وسمو المكان إلى ما فوق الوثاقة المطلوبة»، إلى غير ذلك من أقوال المدح وهي كثيرة جدا[7]، بينما الأمر كما سمعت، تواجهك أقوال أخرى في ذمه،بل في تكفيره،وهي صادرة من أفواه من نقلنا عنهم مدحَه، فقد نُقل عن أبي عبد الله أنه لعنه، وقال فيه: «إنّ قلبه منكوس، وإيمانه مستعار، بل ليس بمسلم أصلا، وأنه من أهل النار، وأنه شر من اليهود والنصارى، ومن قال إنّ الله ثالث

(١) تنقيح المقال (٢٠٢/١)، أعيان الشيعة (٢٨٠/١)، وأصول مذهب الشيعة (٣٧٥/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) رجال الكشي (ص١٩١).

(٤) [illegible] ترجمته (ص [illegible]

(٥) تنقيح المقال (٤٣٨/١).

(٦) الفهرست لابن النديم (ص٢٧٢).

(٧) تنقيح المقال (٤٤١/١).

ثلاثة)) إلى غير ذلك من الأقوال القادحة والمكفرة وهي كثيرة جدًّا[1].

والغريب في الأمر ليس هذا التناقض في الحكم على زرارة وإنما الغريب حقا فيما زعمه عبد الحسين الموسوي (ت١٣٧٧) في مراجعاته (ص٣٤٤) من أنه ((لم يجد أثرا ما لشيء مما نسبوه إلى زرارة وغيره من أعلام الرافضة ويدعي أنه قد استفرغ الوسع والطاقة في البحث عن ذلك، وما هو إلاّ البغي والعدوان والإفك والبهتان)).

قلت: ولا شك أنه في كلامه هذا جاهل أو متجاهل فإنْ كانت الأولى فإنا نرشد من يقلده إلى كتاب تنقيح المقال (١/٤٤٣)، وإنْ كانت الثانية فنكل أمره إلى الله، ونذكره بقوله تعالى: ﴿إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله﴾.

أما إذا أردت الجواب من الرافضة عن هذا التناقض فإنهم يقولون دائمًا في مثل هذا: إنّ المدح على حقيقته والذم والتكفير قيل به تقية[2]، وتنتهي المشكلة بهذه السهولة، ومن هنا تعرف أنّ دينهم من شر أديان الخليقة، وأنّه في الواقع لا حقيقة له إلاّ اتباع الهوى.

المسألة السادسة: هل عند الرافضة «علم مصطلح الحديث» كما هو عند أهل السنة؟

المتتبع يجد أنّ ذلك حدث عندهم في وقت متأخر، دعاهم إلى ذلك الرغبة في محاكاة أهل السنة فيما عندهم من أنواع العلوم وأنْ يدفعوا عن أنفسهم تهمة الجهل به[3].

ويقرون بأنهم قلدوا أهل السنة في تقسيمهم الحديث إلى أقسام[4]، ويعترفون بأنّ بعض كتبهم وصلت إلى المتأخرين بدون سند، ومع ذلك يجزمون بصحتها وقبولها[5].

---

(١) المصدر السابق (١/٤٤٣).

(٢) تنقيح المقال (١/٤٤٠، و٤٤٤).

(٣) وسائل الشيعة (٢٠/١٠٠) وأصول مذهب الشيعة (١/٣٨٥).

(٤) وسائل الشيعة (٢٠/١٠٠) وأصول مذهب الشيعة (١/٣٨٧).

وهم يقسمون الحديث إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف، انظر: مقباس الهداية للمامقاني بذيل تنقيح المقال (حـ٣/٣٣-٣٥).

(٥) أصول الكافي (١/٥٣).

فنهج البلاغة مثلا متفقون على صحته وهو بدون إسناد وقد جُمع بعد علي رضي الله عنه بثلاثة قرون.

ومع أنهم ألفوا كتبا في الرجال والجرح والتعديل والمصطلح وجعلوها تخدم أهواءهم في قبول الأخبار وردها إلاّ أنهم لا يستطيعون استخدام هذه القواعد التي وضعوها بأنفسهم؛ لأنّ منهج التصحيح والتضعيف إنْ طبقوه لم يبق من أخبارهم إلاّ النزر اليسير، ولذلك لما شعر بهذه الحقيقة وخطورتها عليهم بعض علمائهم صرح بأنه إما أنْ يقبلوا الأخبار كما وصلتهم من متقدميهم أو يبحثوا عن دين آخر تستطيع أخباره أنْ تقف أمام النقد وقواعد التصحيح والتضعيف، قال الغالي الجاني، يوسف البحراني[1] (ت١١٨٦هـ): «والواجب إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة أخرى غير هذه الشريعة لنقصانها، وعدم تمامها، لعدم الدليل على جملة من أحكامها»[2].

(١) تقدمت ترجمته (ص١٣٤).

(٢) لؤلؤة البحرين (ص٤٧)، مكتبة العلوم العامة، البحرين.

الفصل الثالث

موقف الرافضة من الإجماع والقياس، ورد الألوسي عليهم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقفهم من الإجماع ورد الألوسي عليهم

المبحث الثاني: موقفهم من القياس ورد الألوسي عليهم

المبحث الأول

موقف الرافضة من الإجماع ورد الألوسي عليهم

الإجماع في اللغة يطلق بمعنيين: الأول: العزم على الشيء والإمضاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فأجمعوا أمركم﴾[1] أي اعزموا، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل»[2].

والثاني: الاتفاق، يقال هذا أمر مجمع عليه، أي متفق عليه، وأجمع المسلمون على كذا، اجتمعت آراؤهم عليه[3].

وأما في الاصطلاح: فلعلماء الأصول فيه عدة تعريفات بعضها جامع مانع وبعضها قاصر، وحتى الجامع المانع لم يخل من اعتراض عليه لكن الاعتراض أحيانا لا يرقى إلى النيل من المعترض عليه، والذي نختاره من هذه التعريفات هو ما اختاره بدر الدين الزركشي[4] حيث قال: «هو اتفاق مجتهدي أمة محمد صلّى الله عليه وسلّم بعد وفاته في حادثة على أمر من الأمور في عصر من الأعصار»[5].

ومعلوم عند أهل السنة والجماعة -إلاّ من شذ منهم- أنّ الإجماع أصل معتمد في الشريعة الإسلامية ويأتي في الدرجة الثالثة بعد الكتاب والسنة ومن لم يقل به ليس من أهل السنة كما يفهم من كلام ابن تيمية رحمه الله إذْ يقول: «فمن قال بالكتاب والسنة

---

(١) يونس: (٧١).

(٢) رواه أبو داود (برقم: ٢٤٥٤)، وأحمد في المسند (٢٨٧/٦)، بلفظ: «من لم يجمع الصيام... إلخ» ورواه مالك موقوفا على ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «لا يصوم من أجمع الصيام... إلخ» الموطأ (كتاب الصيام/ح٥)، وراجع: إرواء الغليل (٢٥/٤-٣٠).

(٣) المفردات للراغب (ص٩٧)، والمصباح المنير (ص٤٢)، والقاموس (ص٩١٧) واللسان (٥٧/٨)، وتاج العروس (٧٥/١١)، كلهم مادة: «جمع».

(٤) هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله الشافعي المصري (ت٧٩٤)، انظر: الدرر الكامنة (٣٩٧/٣).

(٥) البحر المحيط (٤٣٦/٤).

والإجماع كان من أهل السنة والجماعة»[1].

وقد استدل أهل السنة على حجية الإجماع بقوله تعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبيّن له الهدىٰ ويتّبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولىٰ ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾[2]، والكلام على الإجماع مباحثه مبسوطة في محله من كتب الأصول إلاّ أنّ الذي يهمنا في هذا المقام هو موقف الرافضة من الإجماع، فقد نقلت كتب أهل السنة عن الرافضة أنهم لا يقولون بحجية الإجماع[3] ومنهم الألوسي رحمه الله[4].

وموقف الرافضة من الإجماع متناقض متضارب، يبطل جزءُه كلّه فهم أثبتوا الإجماع ثم اشترطوا له شرطًا وجعلوا هذا الشرط هو الحجة، بحيث لو انفرد هذا الشرط لكفى في الحجية، أما لو حصل الإجماع بدون هذا الشرط فإنه لا قيمة للإجماع حينئذٍ، وهذا الشرط الذي اشترطوه هو وجود الإمام المعصوم ضمن المجتمعين، فلو أجمعت الأمة كلها على أمر ما، ولم يكن من بينها إمام معصوم فإنّ إجماعها ليس بحجة؛ لأنّ الحجة في قول الإمام المعصوم وليس في إجماع الأمة.

والمسألة يمكن تخريجها بناء على عقيدة الرافضة، فإنّ عصمة الإمام -بزعم الرافضة- تقتضي أنّ كلامه ككلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فكما أن أهل السنة لا قيمة للإجماع عندهم في حياة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فكذلك الرافضة لا قيمة للإجماع عندهم مع وجود المعصوم، وبما أنهم يعتقدون أنّ الأرض لا تخلوا لله من حجة إلى قيام الساعة، فما الحاجة إلى إجماع الأمة، ولكنهم لما لم يستطيعوا التصريح بهذه الخرافة، أثبتوها بطريقة ملتوية كعادتهم فقالوا: «الإجماع حق لأنا نوجب المعصوم في كل زمان وهو سيد الأمة فالحجة في قوله»[5] فهل بقي بعد هذا التصريح من لبس في الموضوع؟

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٤٦)، وقال أيضا: «وشعار هذه الفرق (أي الضالة) مفارقة الكتاب والسنة والإجماع».

(٢) النساء: (١١٥).

(٣) العدة في أصول الفقه (٤/١٠٦٤)، والبحر المحيط في أصول الفقه (٤/٤٤٠).

(٤) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٤).

(٥) مبادئ الأصول للحلي (ص١٩٠).

الجواب: لا. فثبت أنّ الرافضة ينكرون الإجماع جملةً وتفصيلاً.

قال الألوسي رحمه الله: «كون الإجماع حجة عندهم ليس بالأصالة، بل لكون قول المعصوم في ضمنه، فالمدار على قول المعصوم»[1] هكذا يبيِّن الألوسي أنّ العمدة في الحجية على المعصوم لا على الإجماع، ثم يأتي على هذه العمدة من قواعدها فينسفها بقوله: «وثبوت المعصوم قد علم حاله»[2] إشارة إلى كلام سابق له في إثبات العصمة لرجل بعينه وأنّ ذلك من المستحيلات؛ إذْ إثبات العصمة لزيد من الناس يحتاج إلى خبر، والخبر حتى يكون حجة يحتاج إلى معصوم، فتوقف كل منهما على الآخر وهو دور صريح[3] فثبتت الاستحالة.

ويسلك الألوسي مع الرافضة طريقة أخرى لهدم بنيانهم فيبين أنه إذا كان الإجماع لابد له من مستند وهذا المستند هو الكتاب والسنة، وموقف الرافضة منهما قد عرف وهو إنكارهما فكيف يثبت إجماع بدون مستند، فالبناء لا يقوم إلاّ على أساس، فبطل قولهم: «بأنّ الإجماع حق» وفي هذا المعنى يقول رحمه الله: «وأما الإجماع (أي عند الرافضة) فبطلانه أظهر لأنّ ثبوته فرع ثبوت الشرع، وإذا لم يثبت الأصل لا يثبت الفرع»[4].

ونختم هذا المبحث ببيان ميزان عجيب غريب، وضعوه لمعرفة الحق والرشاد بزعمهم، هذا الميزان هو أنه ينبغي لهم أنْ يكونوا دائمًا على خلاف مع أهل السنة الذين يلقبونهم «بالعامة»، فكلما واجهتهم معضلة أو مشكلة في دينهم ولم يتبين لهم الحق فيها، فإنّ المخرج من ذلك هو أنْ ينظروا إلى ما عليه العمل عند أهل السنة فيخالفونهم، ويقولون: «ما خالف العامة ففيه الرشاد»[5]، هذا إذا وجدوا أحد الخبرين موافقا للعامة، فإنْ وافقهما الخبران جميعا ينظر إلى ما يميل إليه حكام العامة وقضاتهم فيتركونه ويأخذون

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٤).

(٢) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٤).

(٣) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٤).

(٤) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوية (ص١٤).

(٥) أصول الكافي (٦٨/١).

بالآخر، فإن استويا يتوقفون حتى يلقوا إمامهم[1]، ومتى يلقوا إمامهم؟ الجواب: عندهم!

ويروون عن إمامهم: «دعوا ما وافق القوم فإنّ الرشد في خلافهم»[2].

ويروون: «فخالفوهم -(أي العامة)- فما هم من الحنيفية في شيء»[3].

ومن هنا تعلم أنهم جعلوا مخالفة أهل السنة أصلا من أصول الترجيح عندهم، وأسًّا من أسس مذهبهم، وتعلم أيضا أنّ دعوى الإجماع الذي زعموه دعوى فارغة عن المضمون، بل هو لغو من القول، لا يقول به إلاّ من يهرف بما لا يعرف.

(١) انظر: المصدر السابق والصفحة ذاتها.

(٢) أصول الكافي (٨/١)، والدرر النجفية (ص٥٩).

(٣) وسائل الشيعة (٨٥/١٨)، وأصول مذهب الشيعة (٤١٤/١).

المبحث الثاني

موقف الرافضة من القياس ورد الألوسي عليهم

القياس في اللغة: التقدير، يقال: قاس الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله[1].

وفي الاصطلاح: إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم[2].

والقياس أصل من أصول الشرع كما هو مذهب كافة الأئمة من الصحابة والتابعين وجمهور الفقهاء، يستدل به على الأحكام التي لم يرد بها السمع[3]، قال الإمام أحمد: «لا يستغني أحد عن القياس»[4]، وقال ابن تيمية: «والقياس الصحيح من باب العدل؛ فإنه تسوية بين المتماثلين وتفريق بين المختلفين... ولا يوجد نص يخالف قياسًا صحيحًا... ومن كان متبحرًا في الأدلة الشرعية أمكنه أنْ يستدل على غالب الأحكام بالنصوص وبالأقيسة»[5] وقال الشافعي رحمه الله: «ونحكم بالإجماع والقياس... ولكنها منزلة ضرورة؛ لأنه لا يحل القياس والخبر موجود»[6].

هذا، ومن الذين أنكروا القياس الظاهرية[7] والرافضة

---

(١) القاموس (ص٧٣٣)، واللسان (٦/١٨٦-١٨٧)، وتاج العروس (٨/٤٣٤)، والتعريفات (ص١٨١)، ومجموع الفتاوى (٩/١١٩).

(٢) هذا التعريف لأبي زهرة في أصوله (ص٢١٨)، وانظر: الخلاف في تعريفه في العدة في أصول الفقه (١/١٧٤)، والبحر المحيط (٥/٧)، وإرشاد الفحول (٢/١٢٥).

(٣) انظر: البحر المحيط (٥/٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/٢٨٨-٢٨٩).

(٦) الرسالة (ص٥٥٩).

(٧) الظاهرية نسبة إلى مؤسسها داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري المولود عام ٢٠٠ والمتوفى سنة ٢٧٠هـ وهم يغالون في الأخذ بظواهر النصوص ومن أكبر علمائهم ابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ). انظر: السير (١٣/٩٧) و(١٨/١٨٤-٢١٢) وجامع الفرق والمذاهب الإسلامية (ص١٤٢).

والخوارج[1] والنّظام[2] ومتابعوه[3] والذي يهمنا في هذا المقام هم الرافضة، قال الحلي الرافضي في مبادئ الأصول -وهو يتحدث عن القياس-: «اختلف الناس في ذلك -(أي في حجيته)- والذي نذهب إليه أنه ليس بحجة»[4] **قلت:** وهكذا يصرح الرافضة بأنّ مذهبهم في القياس هو الإنكار وعدم الاعتبار.

والألوسي رحمه الله ينسب هذا الإنكار إليهم في مقام بيانه أنهم ليسوا على شيء من الشريعة؛ لأنهم أنكروا مصادر التشريع كلها، فالقرآن قالوا بنقصانه وتحريفه، والسنة حكموا على نقلتها بالارتداد، ولفقوا سنة خاصة بهم زعموا أنها منقولة عن أئمتهم المعصومين، والإجماع أنكروه لأنهم علقوه بمعدوم، والقياس الذي هو مجال لاستخدام العقل أنكروه أيضا، فقال عن الاحتجاج بالعقل: «فالمتمسك به إما في الشرعيات أو في غيرها، أما في الشرعيات فيرجع الأمر إلى القياس، وهم لا يقولون بحجيته»[5]، وقال: «ولما كان القياس باطلاً عند هذه الفرقة تعذرت تلك المعرفة وبطل حكم العقل»[6].

ثم بين رحمه الله أنهم حتى لو قالوا بحجية القياس، فإنّ ذلك لا يفيدهم شيئا؛ لأنّ القياس لابد فيه من مقيس عليه، وهو النص من الكتاب أو السنة وهم أنكروهما، فقال: «وقد يقال: إنهم لو التزموا صحة القياس لا يجديهم نفعًا؛ لأنه يبقى الكلام في طريق ثبوت الحكم في الأصل المقيس عليه، وقد انسد عليهم كل طريق كما لا يخفى»[7].

---

(١) هو شيخ المعتزلة أبو إسحاق إبراهيم بن يسار البصري المتكلم، قال الذهبي: «لم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم وقد كفره جماعة» سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤١-٥٤٢).

(٢) يأتي التعريف بهم.

(٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣/٢٧٠-٢٧١).

(٤) مبادئ الأصول (ص٢١٤).

(٥) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٤).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

خاتمة لهذا الباب

من خلال فصول هذا الباب ومباحثه ومسائله، وما جمعناه من كلام الألوسي رحمه الله ورتبناه في أماكنه، اتضح عندنا أنّ الرافضة لا يجتمعون مع أهل السنة في مصادر الإسلام، بل يرون أنّ الحق والرشاد في مخالفة المسلمين، كما أوضحنا ذلك في جعله موثقًا من أصح كتبهم، وبيّنا أنهم يطعنون في المصادر الأربعة للإسلام أو ينكرونها، وما قاله الألوسي فيهم وفي موقفهم من مصادر الإسلام في القرن الثالث عشر الهجري قال مثله أو أشد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في القرن السابع و الثامن الهجري، وإنْ كان الألوسي يمتاز بالنقل المباشر عن كتبهم المعتمدة في كثير من الأحيان بخلاف ابن تيمية الذي اكتفى بنقل كلام الرافضي الذي رد عليه.

وسنختم هذا الباب بنقل كلام لابن تيمية رحمه الله يتحدث فيه عن أصول الرافضة ومصادرهم التي يستقون منها دينهم، ويبين موقفهم من مصادر الإسلام، وبقراءته تعرف الموافقة في النتيجة التي توصل إليها العالمان، على الرغم من الفارق الزمني الكبير بينهما، الذي يتجاوز خمسة قرون مع أنّ الأخير لم يطلع على كلام الأول فيما يظهر.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب كثير فيهم، وهم يقرون بذلك حيث يقولون: ديننا التقية، وهو أنْ يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه، وهذا هو الكذب والنفاق، ويدعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل الملة، ويصفون السابقين بالردة والنفاق، فهم في ذلك كما قيل: "رمتني بدائها وانسلت"[1] إذ ليس في المظهرين للإسلام أقرب إلى النفاق والردة منهم، ولا يوجد المرتدون والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم، واعتبر ذلك بالغالية من النصيرية وغيرهم، وبالملاحدة الإسماعيلية وأمثالهم.

وعمدتهم في الشرعيات ما نقل لهم عن أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عمدًا أو خطأ، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل

---

(١) مثل يضرب للذي يكون فيه عيب ويعير به صاحبه، مجمع الأمثال (٢/٢٣).

المعرفة بالحديث، ثم إذا صح النقل عن بعض هؤلاء، فإنهم بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول: على أنّ الواحد من هؤلاء معصوم مثل عصمة الرسول، وعلى أنّ ما يقوله أحدهم فإنما يقوله نقلاً عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وأنهم قد علم منهم أنهم قالوا: مهما قلنا فإنما نقوله نقلا عن الرسول، ويدعون العصمة في أهل النقل؛ والثالث: أنّ إجماع العترة حجة، ثم يدعون أنّ العترة هم الاثنا عشر، ويدعون أنّ ما نقل عن أحدهم فقد أجمعوا كلهم عليه.

فهذه أصول الشرعيات عندهم، وهي أصول فاسدة كما سنبين ذلك في موضعه، لا يعتمدون على القرآن، ولا على الحديث، ولا على الإجماع، إلاّ لكون المعصوم منهم، ولا على القياس، وإنْ كان واضحًا جليًا»[1].

(١) منهاج السنة (١/٦٨-٦٩).

الباب الثاني

موقف الرافضة من الصحابة رضي الله عنهم

وفيه فصلان:

الفصل الأول: موقف الرافضة من الصحابة رضي الله عنهم إجمالاً، ورد الألوسي عليهم

الفصل الثاني: موقف الرافضة من بعض الصحابة رضي الله عنهم تفصيلا، ورد الألوسي عليهم

الفصل الأول

موقف الرافضة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ورد الألوسي عليهم

وفيه مباحث:

- **المبحث الأول:** ادعاء الرافضة أنّ الصحابة رضي الله عنهم ارتدوا إلا نفرًا يسيرًا ورد الألوسي عليهم.
- **المبحث الثاني:** إخبار الألوسي أنّ الرافضة في عصره كانوا يكفرون الصحابة -رضي الله عنهم-.
- **المبحث الثالث:** إيرادهم بعض الشبهات والإشكالات على القول بعدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم، ورد الألوسي عليهم.
- **المبحث الرابع:** الرافضة يسبون الصحابة رضي الله عنهم ويلعنونهم، ورد الألوسي عليهم.
- **المبحث الخامس:** موقف الرافضة من أهل الجمل وصفين الذين حاربوا عليا رضي الله عنه، ورد الألوسي عليهم.

المبحث الأول

ادعاء الرافضة أنّ الصحابة رضي الله عنهم ارتدوا إلاّ نفرًا يسيرًا، ورد الألوسي عليهم

قبل أنْ ندخل مع الرافضة في بيان كذبهم المفضوح، وافتراءاتهم التي لا يتجرأ على التفوه بها من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، بل من كانت عنده مُسكة من عقل، قبل هذا، أحب أنْ أشير إلى أنّ الألوسي رحمه الله اهتم بهذا الموضوع اهتمامًا بالغًا، وأعطاه ما يستحق من العناية، وسوف تلاحظ أنّ جلّ كتبه تعرض فيها للتنبيه على هذه الغواية، مبينًا ما يترتب عليها من إبطال دين أصحابها، وكاشفًا عن سفاهة عقول زاعميها ومدعيها، حتى إنه خصها ببحوث ضمن كتبه، وأجوبة ضمن رسائله، ولما أظهر الروافض رفضهم فرفضوا الدين بالطعن في حملته ونقلته، كتب كتابًا قديكون لا نظير له في بابه، فما ترك لهم شبهة إلاّ وأتى عليها من قواعدها، ولا حجة -وإنْ كانت مثل الجبال في زعمهم- إلاّ ونسفها، فجاء الكتاب قرة عين لكل من يحب الصحابة الكرام، وغصة في حلوق من يبغضهم من الأنذال واللئام، ذلكم الكتاب هو «الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية» وسيأتي الحديث عنه إنْ شاء الله في محله، خلص فيه إلى أنّ القول بارتداد الصحابة يساوي القول بإبطال الدين جملة وتفصيلاً، وذلك أنّ هذا الدين لابد له من نقلة، فإذا حكمنا بارتدادهم فمن نقله إذن؟!

ومن الأشياء التي اهتم بها رحمه الله وهي لها صلة بالموضوع تحديد «من هو الصحابي» فقد تكرّر تعريفه للصحابي لغة واصطلاحا في أكثر من موضع من كتبه.

ومن المناسب أنْ ننقل اختياره[1] في تعريفه للصحابة هنا لغة واصطلاحًا.

لغة: الصحابي: «من صحب غيره ما يُطلق عليه اسم الصحبة وإنْ قلّت»، وهي نسبة إلى الصِّحابة، وهي إحدى المصادر التي جاء فيها فتح الفاء وكسرها، وتكون

---

(١) عبرت باختياره لأن هذه التعريفات كلها نقلها عن غيره.

جمع ((صاحب)) ولم يجمع ((فاعل)) على ((فعالة)) إلاّ هذا.

الصحابي اصطلاحًا: ((من اجتمع بالنبي صلّى الله عليه وسلّم مؤمنًا ومات على الإيمان)) وقيل: ((من رأى)) بدل ((من اجتمع))[1].

تزعم الرافضة -كذبًا وزورًا- أنّ الصحابة رضي الله عنهم كلهم ارتدوا إلاّ نفرًا يسيرًا، ويروون في ذلك روايات كثيرة عن أئمتهم تثبت هذا الزعم، توجد هذه الروايات في أصح كتبهم ومصادرهم ويذكرون أسبابًا لهذه الردة، وكذلك وضعوا لأنفسهم أساسًا بنوا عليه قولتهم هذه، ولهم أدلة ذكرَ واحدًا منها الألوسي وهو صحيح في نفسه ومروي من طريق أهل السنة، لكنهم يؤولونه ويلوونه ليًّا حتى يتفق مع أهوائهم وعقائدهم، وهكذا ديدنهم في كل ما يتمسكون به، يعتمدون التحريف والتأويل الفاسد.

أما دعوى الارتداد: فإنّ الألوسي رحمه الله أثبت ذلك منقولاً عن أقدم مصدر عندهم وهو كتاب ((وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم))[2]، فقال: ((روى سليم بن قيس الهلالي[3] منهم في كتاب "وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم" عن ابن عباس عن أمير المؤمنين وعن غير واحد عن الصادق أنّ الصحابة ارتدوا بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم إلاّ أربعة، وفي رواية عن الصادق إلاّ ستة[4]))[5].

هكذا يثبت الألوسي -رحمه الله- عليهم هذا الضلال المبين، فيوثقه من أهم مصادرهم وإنْ كان لا يحتاج إلى توثيق فإنهم يتبجحون به علانية قديمًا وحديثًا[6] ولكن

---

(١) انظر هذه التعريفات مع غيرها مشروحة بتوسع في الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٧-١٥)، والأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية (ص١٨١-١٨٥)، والفيض الوارد (ص٢٨-٢٩).

(٢) ويسمى أيضا ((السقيفة)) و((أبجد العلوم)) وكتاب سليم بن قيس مطبوع.

(٣) هو سليم بن قيس الكوفي الهلالي العامري تزعم الرافضة أنه من أصحاب علي رضي الله عنه (ت٩٠هـ)، انظر: الفهرست للطوسي (ص١١١)، وتنقيح المقال (٥٢/٢).

(٤) كتاب سليم بن قيس الهلالي (ص٩٢) وفي (ص٢٤٩)، ومنه ((توفي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يوم توفي فلم يوضع في حفرته حتى نكث الناس وارتدوا وأجمعوا على الخلاف)).

(٥) انظر: الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٢) من المخطوط.

(٦) حصلت على شريط مسجل لأحد الروافض يعترف فيه اعترافًا لا لبس فيه بأن الشيعة كلهم يلعنون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ويتبرؤون منهما، وهذا الرافضي في برلمان دولة إسلامية سنية.

المؤلف رحمه الله يكتب لجميع الأمة؛ وهناك أناس يعيشون في مناطق نائية عن بلاد الروافض ولحسن ظنهم قد لا يصدقون، فإليهم يثبت مثل هذا التوثيق.

وهذا النص الخطير لم ينفرد به هذا المصدر فقد روته مصادر أخرى أصيلة عند الرافضة ومعتمدة[1]، والنص كما ترى واضح مفصح عن عقيدة الرافضة في الصحابة، لكن بعض الرافضة لما رأوا شناعة هذه العقيدة عدلوا عنها -تقية- إلى القول بأنّ الذين ارتدوا هم كبار الصحابة -كالشيخين- وعلمائهم فقط دون العوام منهم فإنهم معذورون، بل حتى من كان مستضعفًا من العلماء فإنه يعذر بشرط أنْ ينكر بقلبه[2] [3].

وأما أسباب الارتداد: فيجملها الألوسي في سببين اثنين، ثم يذكر الأساس الذي بنوا عليه القول بتكفير الصحابة رضي الله عنهم فيقول رحمه الله -حاكيًا ضلالهم-: ((وسبب ارتدادهم -بزعمهم[4]- تقديمهم أبا بكر -رضي الله عنه- على علي -كرّم الله وجهه- في الخلافة، وعدم عملهم بحديث الغدير[5] الذي هو نص عندهم في خلافة الأمير بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بلا فصل، وثبوته -بزعمهم- ضروري عند جميع الصحابة من حضر الغدير منهم ومن لم يحضر))[6].

---

(١) راجع على سبيل المثال: الكافي في الأصول (٢/٣١٩-٣٢٠)، وفي الروضة منه (٨/٢٤٥، وص٢٩٦ و(ص٣٦١)، ومعرفة أخبار الرجال للكشي (ص٧-٨)، وفيه: ((ارتد الناس إلاّ ثلاثة نفر، سلمان، وأبو ذر، والمقداد... إلخ)).

(٢) الروضة من الكافي (٨/٢٩٥-٢٩٦).

(٣) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٥) من المخطوط.

(٤) أي ارتداد الصحابة بزعم الروافض.

(٥) أي غدير خم: وهو موضع بين مكة والمدينة قريب من رابغ، انظر: معجم البلدان (٤/١٨٨)، ومراصد الاطلاع (٢/٩٨٥). وحديث الغدير هو حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في سفر في حجة الوداع فنزلنا بغدير خم فنودي فينا الصلاة جامعة، وكسح لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم تحت شجرتين، فصلى الظهر وأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: ((ألستم تعلمون أني أولى بالمومنين من أنفسهم)) قالوا: بلى، قال: ((ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه)) قالوا: بلى، قال: فأخذ بيد علي، فقال: ((من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه))، رواه أحمد في المسند (٤/٢٨١)، وسيأتي تخريجه بشكل موسع (ص٧٣٧).

(٦) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٢) من المخطوط.

قلت: وهذان السببان قد يرجعان إلى سبب واحد لأنّ تقديم أبي بكر نتج عن عدم العمل بالنص المزعوم.

وأما الأساس الذي بنوا عليه القول بتكفير الصحابة رضي الله عنهم فهو زعمهم: أنّ الخلافة أخت النبوة، فمن نفى الخلافة عن علي كان كمن نفى النبوة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم فيكون كافرًا، وبما أنّ الصحابة كلّهم -إلاّ أربعة أو ستة- جحدوا خلافة علي وقدموا عليه أبا بكر فإنهم كفار والعياذ بالله تعالى، كذا زعموا.

وفي هذا يقول الألوسي رحمه الله -حاكيًا ضلالهم-: «والخلافة أخت النبوة[1]، ولا فرق بين نافي النبوة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم ونافي الخلافة عن علي كرّم الله وجهه في أنّ كلا منهما كافر، وكذا لا فرق بين الإخلال بشأن النبي صلّى الله عليه وسلّم، والإخلال بشأن الأمير كرّم الله تعالى وجهه في أنّ كلا منهما كفر، وقد جحد الجميع وأخلوا -إلاّ الأربعة أو الستة- بشأنه -رضي الله تعالى عنه- فكفروا والعياذ بالله تعالى»[2].

وأما دليل الرافضة على الارتداد، فيقول فيه الألوسي رحمه الله: «واستدل بعض علمائهم[3] على ارتداد الصحابة بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بما رُوي عن أنس ابن مالك وحذيفة بن اليمان مرفوعا: «**ليردنّ عليّ أناس من أصحابي الحوض، حتى إذا رأيتهم وعرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: يا رب أُصَيْحابي أُصَيْحابي، فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[4] وفي رواية فأقول: «**سحقًا سحقًا**[5]»[6].

---

(١) بل هي أعلى منها كما في أصول الكافي (١/١٧٥)، وقال في أصل الشيعة وأصولها (ص٥٨): «إنّ الإمامة منصب إلهي كالنبوة» وقال الطوسي في الاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٥٨): «ودفع الإمامة وجحدها كدفع النبوة وجحدها».

(٢) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٢) من المخطوط.

(٣) من الذين استدلوا بهذا الحديث الرافضيُّ المفتون «السماوى» في كتابه «ثم اهتديت» (ص/١٠٤-١٠٥).

(٤) البخاري مع الفتح (١١/٤٦٤رقم ٦٥٨٢) عن أنس، وبنحوه عند مسلم برقم (٢٣٠٤) ورواه أحمد في المسند (٥/٣٨٨و٤٠٠) عن حذيفة رضي الله عنه.

(٥) البخاري مع الفتح (١١/٤٦٤رقم٦٥٨٤) عن سهل بن سعد ورواه مسلم برقم (٢٢٩١).

(٦) الأجوبة العراقية عن الاسئلة اللاهورية (ص/٢١) من المخطوط.

هذا مجمل ما بنى عليه الرافضة قولهم بالارتداد كما نقله الألوسي رحمه الله عنهم.

رد الألوسي

وهي القول بالردة، وأسبابها، والاساس الذي بنوا عليه قولهم ورد ليسلم على ذلك.

بعد عرض باطلهم في هذه النقاط الأربع، يأتي دور الرد عليهم فلنستمع إلى الألوسي وهو يفند باطلهم وترهاتهم بما سننقله عنه رحمه الله بادئين بالأول فالأول كما هو مرتب عند العرض لهذه النقاط.

أولا - زعمهم ردة الصحابة

قال رحمه الله -مبيِّنا بطلان عقيدة القول بردة الصحابة- قال: ((ولا يخفى أن هذا المذهب في غاية البطلان ونهاية الفساد؛ لأنه يلزم عليه عدم إمكان إثبات مطلب مّا من المطالب الدينية)).

ثم شرح ذلك بما ملخصه: إن الأدلة عندهم أربعة: كتاب وخبر وإجماع وعقل، فالكتاب نقلته مرتدون بزعمهم، وهم قد حرفوه وأسقطوا كثيرًا من آياته وسوره، فبطلت حجيته، وأمَّا الخبر: فإنَّه لا بدَّ لهُ أيضًا من ناقل، فإن كان من غير الشيعة فهو مرتد لا اعتبار له أصلاً وإن كان من الشيعة فكونه حجة إما لأنه قول المعصوم، أو وصل بواسطة معصوم آخر، والعصمة لم تثبت فبطلت الحجية.

وأمَّا الإجماع فبطلانه أظهر، لأنَّهم اشترطوا له وجود معصوم بين المجمعين، والمعصوم مفقود، ثم الاجماع يبنى على أدلة من الكتاب والسنة وقد سبق أنهم لا يثبتونهما فبطل أيضًا الاحتجاج بالإجماع، وأما العقل فإن مجاله القياس، وهم لا يقولون به، فبطل تعلقهم به، وأيضًا أين المقيس عليه الذي هو القرآن والسنة، وبهذا يكون قد انسد عليهم كل طريق كما لا يخفى[1].

وقال رحمه الله مبينًا خطورة هذه العقيدة على أصحابها وأنهم لو كانوا يؤمنون بالله ورسوله واليوم الآخر ما اعتقدوها، قال: ((والحاصل أن القول بارتداد كل الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم إلاّ أربعة أو ستة مع ما ورد فيهم وعنهم ولهم، مما لا يقدم عليه أحد ممن يؤمن بالله ورسوله صلّى الله عليه وسلّم واليوم الآخر))[2].

---

(١) الأجوبة العراقية عن الأسئلة اللاهورية (ص/١٣-١٥) من المخطوط.

(٢) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهروية (ص/١٥) من المخطوط.

وأمَّا عن زعم الرافضة بأن كبار الصحابة هم الذين ارتدوا، فيقول رحمه الله: ((ولا يخفى أنه من البطلان بمكان أيضًا، لما فيه من تكذيب الآيات الدالة على أنهم أفضل المؤمنين، وأنه سبحانه قد رضي عنهم وهم قد رضوا عنه))[1].

ثم زاد الأمر إيضاحًا بأن ذكر بعض الأمثلة من ثناء علي رضي الله عنه- وهو المعصوم في نظر الرافضة- على الشيخين ومعاملته الحسنة معهم طيلة خلافتهم وولايتهم حتّى إنه رضي الله عنه زوج بنته من عمر رضي الله عنه، ونكح هو أيضًا من سبي أبي بكر، فسيرته الحسنة مع الخلفاء الثلاثة تتناقض مع عقيدة الرافضة بأن كبار الصحابة ارتدوا، وتبين أن الرافضة لا يقتدون بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في أقواله وأفعاله، وإنما يتبعون أهواء هم.

فقال رحمه الله ما ملخصه: ((والحق الحقيق بالقبول أن القوم رضي الله عنهم لم يرتكبوا في ذلك مكروهًا فضلاً عن حرام فضلاً عن كبيرة، ويشهد لذلك حسن معاملة الأمير -كرم الله وجهه- للخليفتين الأولين، والامتثال لأمرهما، والنصح لهما، والأدب معهما والصلاة وراءهما، والثناء عليهما، والرضى عنهما في حياتهما وبعد موتهما))[2].

ثم نقل بعض الآثار الواردة عن علي رضي الله عنه في مدح الشيخين منها أنه لما وصله أن أناسًا ينتقصون الشيخين صعد منبر الكوفة يومًا فقال: ((ما بال أقوام يذكرون أخوي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ووزيريه وصاحبيه وسيدي قريش وأبوي المسلمين، وأنا بريء مما يذكرون وعليه معاقب... فو الله الذي فلق الحبة وبرأ النسمة لا يحبهما إلاّ مؤمن فاضل، ولا يبغضهما إلاّ شقي مارق... الخ))[3] [4].

ثم قال معلقًا على هذا النص: ((فانظر وفقك الله تعالى هذا المدح العظيم، من الأمير كرّم الله وجهه على منبر الكوفة ومقر الخلافة الذي يجعل احتمال التقية "كرماد اشتدت

---

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص/١٥-١٦) من المخطوط.

(٢) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص/١٦) من المخطوط.

(٣) رواه اللالكائي في أصول الاعتقاد (١٢٩٥/٧) والضياء المقدسي في النهي عن سب الأصحاب (ص/٧١-٧٣) وذكره يحيى بن حمزة الحسيني في الرسالة الوازعة (ص/١٢٥-١٢٦).

(٤) الأجوبة العرقية على الأسئلة اللاهورية (ص/١٦) من المخطوط.

به الريح" هل يبقى معه القول بارتدادهما وارتداد أتباعهما والعياذ بالله، سبحانك هذا بهتان عظيم))[1].

ومن الآثار أيضا التي ذكرها عن علي في مدح أبي بكر رضي الله عنه ما نقله عن نهج البلاغة فقال: ((وفي نهج البلاغة -وهو من أصح الكتب عند الشيعة- أنّ عليا كرّم الله وجهه قال: لله تعالى بلاء أبي بكر، لقد قوّم الأود، وداوى العلل، وأقام السنة، ذهب نقي الثوب، أصاب خيرها وأبقى شرها، أدّى لله تعالى طاعته، واتقاه بحقه... الخ))[2].

قال الألوسي معلقًا على هذا الأثر: ((وقد حذف مؤلفه -(أي مؤلف نهج البلاغة وهو الرضي)- حفظًا لمذهبه- أبا بكر وأثبت بدله لفظ "فلان" وتأبى الأوصاف إلاّ أبا بكر))[3].

ونقل عن النهج أيضا أثرًا آخر فقال: ((وجاء أيضا في النهج عن الأمير كرّم الله وجهه في وصف الصحابة مطلقا: "كانوا إذا ذكروا الله تعالى همت أعيهم حتى تبل ثيابهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفًا من العقاب ورجاءً للثواب))[4]، ثم نقل عن أبي جعفر الباقر أنه مدح أبا بكر رضي الله عنه فقال: ((ففي كشف الغمة في معرفة الأئمة لعلي بن عيسى الأربيلي الإمامي[5] أنه سئل الإمام أبو جعفر محمد بن علي رضي الله عنه عن حلية السيف هل تجوز؟ فقال: نعم قد حلى أبو بكر الصديق رضي الله عنه سيفه بالفضة، فقال السائل: أتقول هكذا!، فوثب الإمام عن مكانه، فقال: نعم الصديق، نعم الصديق، نعم الصديق، ثلاثا، فمن لم يقل له الصديق فلا

(١) الأجوبة على الأسئلة اللاهورية (ص١٨) من المخطوط.

(٢) نهج البلاغة (ص٥٠٥).

(٣) الأجوبة على الأسئلة اللاهورية (ص١٨).

(٤) النهج (ص٢٤٤).

(٥) هو علي بن موسى الأربيلي أبو الحسن أديب شاعر، (ت٦٩٢)، فوات الوفيات (٣/٥٧)، وتنقيح المقال (٢/٣٠١).

صدق الله تعالى قوله في الدنيا والآخرة»[1].

قال الألوسي: «وفي ذلك من المدح ما لا يخفى فإنّ مرتبة الصديقية بعد مرتبة النبوة... ولا أقل من كونها صفة مدح فوق العدل، فكيف يتأتى احتمال الكفر مع ذلك!!».

وغاية ما أجابوا به عما ذكر ونحوه أنه تقية وهي كعكازة الأعمى عندهم[2].

ثم قال رحمه الله: «وإذا ثبت بهذه الأخبار -(أي التي سبق نقلها وهي في مصادر الرافضة)- كون الصديق رضي الله تعالى عنه أهلاً للمدح ومحلاً للثناء وهو الخليفة الأول، ثبت أنّ أمر الخلافة ليس كما يزعمه الشيعة، وأنّ الذين بايعوه وعزروه لم يرتدوا بذلك»[3].

أسباب الارتداد

قلت: وبهذه النقول أيضا، يبطل قولهم بأنّ من أسباب ارتداد الصحابة تقديمهم أبا بكر في الخلافة؛ **وهو السبب الأول** لأنّ الصحابة رضي الله عنهم قدموا من كان يقول فيه علي بن أبي طالب -(المعصوم في نظر الرافضة)-: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر»[4]، وعليه فيكون أهل السنة وعلى رأسهم الصحابة وافقوا عليا رضي الله عنه، والرافضة خالفوه، فافهم ذلك وتأمله.

وأما السبب الثاني: الذي هو عدم العمل بالنص -(أي حديث الغدير)[5]- فقد قال الألوسي: «وخبر الغدير عمدة أدلتهم على خلافة الأمير كرّم الله تعالى وجهه»، ثم قال: «وأنت تعلم أنّ أخبار الغدير التي فيها الأمر بالاستخلاف غير صحيحة عند أهل

---

(١) كشف الغمة (١٤٧/٢).

(٢) الأجوبة على الأسئلة اللاهورية (ص١٩-٢٠).

(٣) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٢٠) من المخطوط.

(٤) روى البخاري عن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي أيُّ الناس خير بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: أبو بكر، قلت ثم من؟ قال: عمر، وخشيت أنْ يقول عثمان، قلت ثم أنت، قال: ما أنا إلاّ رجل من المسلمين» البخاري مع الفتح (٢٤/٧، رقم: ٣٦٧١).

(٥) سبق عزوه (ص١٦٠)، وانظر: استدلال الرافضة به في تلخيص الشافي (١٧٥/٢) وكشف المراد (ص٣٩٥)، وانظر: الرد عليهم في كتاب الإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم (ص٢١٧-٢٢٠)، ومنهاج السنة (٣١٣/٧-٣٢٥).

السنة ولا مسلمة لديهم أصلاً)) وبعد أنْ ساق عدة روايات له وبين أنه لم يصح منه إلاّ قوله صلّى الله عليه وسلّم: ((**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه**))، أوضح أنّ وجه استدلال الشيعة به أنهم جعلوا ((المولى)) بمعنى الأولى بالتصرف، وأولوية التصرف عين الإمامة، ثم رد عليهم بقوله: ((ولا يخفى أنّ أوّل الغلط في هذا الاستدلال جعلهم "المولى" بمعنى "الأولى" وقد أنكر ذلك أهل العربية قاطبة. بل قالوا: لم يجيء مَفْعَلْ بمعنى أَفْعَل أصلاً... ولو سلّمنا أنّ المولى بمعنى الأولى لا يلزم أن يكون صلته بالتصرف، بل يحتمل أن يكون المراد. أولى بالمحبة وأولى بالتعظيم... ولو كان المراد الخلافة لصرَّح صلّى الله عليه وسلّم بها، ويدل لذلك ما رواه أبو نعيم عن الحسن المثنى بن الحسن السبط رضي الله تعالى عنهما أنهم سألوه عن هذا الخبر هل هو نص على خلافة الأمير كرّم الله تعالى وجهه؟ فقال: "لو كان النبي صلّى الله عليه وسلّم أراد خلافته، لقال: أيها الناس هذا ولي أمري والقائم عليكم بعدي فاسمعوا وأطيعوا، ثم قال الحسن: أقسم بالله سبحانه أنّ الله تعالى ورسوله صلّى الله عليه وسلّم لو آثر عليا لأجل هذا الأمر ولم يقدم علي كرّم الله تعالى وجهه عليه لكان أعظم الناس خطأً))[1]، وسيأتي الكلام على حديث الغدير مفصلاً في رسالة النفحات القدسية (ص٢٢-٢٣) من المخطوط.

الأساس الذي بنى عليه الرافضة قولهم بالتكفير

وأمّا الأساس الذي اعتمدوه في مقولتهم ((ارتداد الصحابة)) فيقول فيه الألوسي رحمه الله: ((وأنت تعلم أنّ الشيعة بنوا القول بالكفر على أنّ الخلافة أخت النبوة، فالإخلال بأمرها كالإخلال بأمر النبوة، فحيث كان الإخلال بأمر النبوة كفرًا كان الإخلال بأمرها كذلك، وذلك غير مسلم، و"دون إثباتها خرط القتاد"[2]))[3].

وهكذا يبين أنهم لن يستطيعوا أنْ يثبتوا لنا أنّ ((الخلافة أخت النبوة)) إلاّ إذا

---

(١) انتهى ملخصا من روح المعاني (٦/١٩٣-١٩٦)، وأما الأثر الذي رواه أبو نعيم فقد رواه بنحوه اللالكائي في أصول السنة (٨/١٤٥٥)، والبيهقي في الاعتقاد (ص١٨٢-١٨٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/٤٣٥).

(٢) انظر: المثل في المجمع للميداني (١/٤٦٧).

(٣) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص١٦).

استطاعوا أنْ يخرطوا بأكفهم ذلك الشجر الذي له شوك مثل الإبر، وما هم بفاعلين ذلك، فإذا بطل الأساس واستحال عليهم إثباته، انهار ما بنوه عليه وتحطمت أركانه.

وأما استدلال الرافضة بحديث الحوض «ليردنّ علي أناس من أصحابي الحوض... الخ»[1]، فإنّ الألوسي رحمه الله أجاب عنه بجوابين نلخصهما فيما يلي:

الجواب الأول: «بأنّا لا نسلم أنّ المراد بأصحابي الصحابة بالمعنى الاصطلاحي الذي سبق تعريفه به، وإنما المراد بهم مطلق المؤمنين به صلّى الله عليه وسلّم والمتبعين له، وهذا كما يقال لمقلدي أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي، وكما يقول العالم للماضين الموافقين له في المذهب أصحابنا، مع أنه لم يرهم ولم يجتمع بهم بل بينه وبينهم سنين عديدة، وعلى هذا فالمراد من هؤلاء الأناس عصاة من المؤمنين، وأما كيف عرفهم فإنه وردت أخبار تدل على أنّ عصاة هذه الأمة لهم أمارات يمتازون بها، من ذلك الغرة والتحجيل، وردهم عن الحوض وقوله لهم "سحقًا سحقًا" كان تأديبًا لهم وعقابًا على معاصيهم»[2].

الجواب الثاني: «بأنه على التسليم بأنّ المراد بهم الصحابة بالمعنى الاصطلاحي السابق إلاّ أنّ المراد من الأناس الذين يختلجون ويردون عن الحوض، هم أولئك الذين ارتدوا من الأعراب على عهد الصديق[3] رضي الله عنه، ونداؤه عليهم كان لظنه أنهم لم يرتدوا فلما أخبر وقيل له إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، قال: "سحقًا سحقًا"». ثم أورد الألوسي إشكالاً وأجاب عنه، فقال: «فإنْ قلت إنّ كلمة "أناسًا" في الحديث كما تحتمل الذين ارتدوا في عهد الصديق تحتمل ما زعمته الشيعة، فما الدليل على ما أردت؟ أجيب بأنّ ما جاء عن الله ورسوله والأئمة المعصومين عند الشيعة من مدحهم والثناء عليهم مانع من احتمال ما زعمته الشيعة، فيتعيّن ما أردناه حذرًا من إلغاء الحديث»[4].

---

[3] انظر فتح الباري (١١/٣٩٣) كتاب الرقاق، باب الحشر، عند شرحه لحديث (رقم ٦٥٢٦) ففيه عن قبيصة قال: هم الذين ارتد واعلى عهد أبي بكر رضي الله عنه فقاتلهم أبو بكر يعني حتى قتلوا وماتوا على الكفر.

(١) تقدم تخريجه (ص١٦١).

(٢) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٢١) باختصار.

(٣) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٢٢) من المخطوط بتصرف.

المبحث الثاني

مسألة تكفير الصحابة عند الرافضة المعاصرين للألوسي رحمه الله

مما يدل على أنّ عقيدة تكفير الصحابة عند الرافضة من العقائد الضرورية التي يتوارثونها خلفًا عن سلف، أنه كما وسبق أنْ نقلناها موثقة عن أقدم مصدر عندهم، فإنّ الألوسي رحمه الله يخبرنا عن رافضة زمانه بأنهم كانوا يعلنونها ويتبجحون بها، وما ذلك إلاّ لتمكنها من قلوبهم الخبيثة، فيقول رحمه الله: ((والذي نعلمه من الشيعة اليوم، التصريح بكفر الصحابة الذين كتموا النص ولم يبايعوا عليا كرّم الله وجهه بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم، كما بايعوا أبا بكر رضي الله عنه كذلك))[1].

وقال أيضا: ((وللشيعة الذين في زماننا الحظ الأوفى من هذا الكفر؛ لأنهم كفّروا أناسا من الصحابة كان الأمير يصلي وراءهم ويقتدي بهم في الجمع والجماعات كأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم))[2].

قلت: وفي عصرنا الحاضر حدثني جماعة من طلبة العلم وغيرهم من الذين يعيشون في بلدان أصبح للرافضة فيها نفوذ وسيطرة أنّ كثيرًا من أهل السنة ترفضوا وأصبحوا يدعون إلى هذه العقيدة الخبيثة، وقد سبقت الإشارة إلى اعتراف أحد كبرائهم المعاصرين بأنّ كل الشيعة يتبرءون من الشيخين ويلعنونهما[3] وهم نشطون في دعوتهم، مستمرون في زحفهم وأهل السنة -إلاّ من رحم الله- في نوم عميق.

---

(١) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٥٠-٥١) من المخطوط.

(٢) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٥٩-٦٠) من المخطوط.

(٣) تقدم (ص١٥٩).

المبحث الثالث

الرافضة يسبون الصحابة رضي الله عنهم ويلعنونهم، ورد الألوسي على ذلك

هذا المبحث، ومبحث عدالة الصحابة الذي يأتي بعده يعتبر الكلام فيهما مع الرافضة من لغو الكلام لأنه كما يقال: ليس بعد الكفر ذنب، فما دام الرافضة ثبت عندنا ثبوتًا لا لبس فيه، أنهم يكفرون الصحابة كلهم إلاّ عددًا يسيرًا لا يتجاوز الستة فإنه لا فائدة في بيان موقفهم من سب الصحابة أو عدالتهم.

ولكننا سنتحدث عن هذين الموقفين لأمر مهم، يدخل تحت مكايد الرافضة المتعددة، هذا الأمر هو أنّ كثيرًا من خبثاء الرافضة لمكرهم وخداعهم لا يبدأون السني بتكفير الصحابة مباشرة، وإنما يتدرجون معه شيئا فشيئا حتى يهيئوه للتكفير، فيوردون عليه بعض الشبهات التي يتمسكون بها في أنّ الصحابة ليسوا كلهم عدولاً، ثم بعد ذلك ينتقلون معه إلى أنّ الصحابة ارتكبوا بعض المخالفات التي يستحقون بسببها السب والشتم، ثم اللعن، فإذا صادفوا جاهلاً ونجحوا في إقناعه بهاتين الخطوتين جاءت الخطوة الثالثة وهي التكفير[1] ولقد صدق من قال: «أروني رافضيا صغيرًا أريكم زنديقا كبيرًا»[2].

يقول الألوسي رحمه الله -ما ملخصه-: «والشيعة جوزوا السب واللعن على أكثر الصحابة... من كتم النص على خلافة علي، ومن حاربه في وقعتي الجمل وصفين، بل اعتقدوا أنّ لعن هؤلاء وسبهم من أعظم العبادات وأقرب القربات»[3].

---

(١) قال الألوسي رحمه الله: «فقد كان قدماؤهم يزعمون فسق الصحابة -وحاشاهم- إلاّ عليا رضي الله عنه وشيعته كسلمان ثم فحش الأمر فادعوا ردتهم وحاشاهم ألف ألف مرة» الأجوبة على الأسئلة الإيرانية (ص١٩٣).

(٢) تبصرة الأدلة في أصول الدين (٨٤٤/٢).

(٣) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٤٥) من المخطوط.

«وقالوا إنهم ارتكبوا من الذنوب ما سوغ لعنهم، وإنْ لم يكن كفرًا، فإنّ مسوغ اللعن ليس مخصوصا به»[1].

وقال رحمه الله عن رافضة زمانه: «والذي نعلمه من الشيعة اليوم... التصريح ببغضهم -(أي الصحابة)- واستحلال إيذائهم وإنكار خلافة الخلفاء الراشدين منهم، والتهافت على سبهم ولعنهم تهافت الفراش على النار»[2] [3].

رد الألوسي عليهم

قال رحمه الله في رد باطلهم: «وذلك من الضلالة بمكان فقد صحت أحاديث كثيرة في النهي عن اللعن مطلقًا حتى لعن الحيوانات، وصرّح بعض الحنفية بأنّ لعن الكلب من وجه كفر، وقد تواتر عن الفريقين نهي الأمير كرّم الله وجهه عن لعن أهل الشام[4]، فما ظنك بأصحاب النبي عليه الصلاة والسلام: بل بكبارهم رضي الله عنهم الذين ورد في حقهم من الآيات البينات ما ورد، وأثنى عليهم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بما لم يثن على أحد»، ثم ذكر آيات كثيرة في الثناء على الصحابة[5].

وعن قول الرافضة: «إنّ الصحابة ارتكبوا ما يسوغ لعنهم» قال رحمه الله: «إنّا لا نسلم ارتكابهم لذلك، «ودون إثباته خرط القتاد»[6]، وعلى فرض التسليم... فإنّ الصحابة رضي الله عنهم لما منّ الله عليهم من شرف الصحبة، وبذل الأنفس والأموال والأولاد بين يديه مع صدق النية وخلوص العزيمة وشدة المحبة، لا يصرون على ذنب

---

(١) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٤٦) من المخطوط.

(٢) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٥٠-٥١) من المخطوط.

(٣) انظر: كلام الرافضة في مصادرهم التالية: الاستغاثة في بدع الثلاثة، ومنهاج الكرامة (١٠٨-١١٩)، وكشف المراد (ص٣٨٨-٣٢٣) وإحقاق الحق للتستري (ص٣، ٩٦، و٢٧١، و٢٧٣، و٣١٦).

(٤) ورد في نهج البلاغة -الذي هو من أقدس كتبهم حتى قال فيه الطهراني: «لم يبرز في الوجود بعد انقطاع الوحي الإلهي كتاب أمس به مما دوّن في «نهج البلاغة»-(ص٤٦٩): «أنّ عليا سمع قومًا من أصحابه يسبون أهل الشام -يعني معاوية ومن معه- فقال لهم: إني أكره لكم أنْ تكونوا سبابين...» والرافضة يخالفون إمامهم، «المعصوم» ويسبون معاوية ومن معه.

(٥) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٤٥-٤٦).

(٦) تقدم تخريجه (ص١٦٦).

فعلوه، وخطيئة ارتكبوها، فما ذهبوا إلى ربهم إلاّ بتوبة نصوح، طاهرين من الآثام مكفرًا عنهم ما يقتضي الملام، فلم يتحقق فيهم حال السب واللعن -والعياذ بالله تعالى- ما يسوغ ذلك، واعتبار ما كان لو صح لاقتضى جواز سب مثل حذيفة وسلمان رضي الله عنهما، فإنهما كانا قبل أنْ يسلما كافرين، والشيعة لا يجوزون ذلك فيهما لأنهما عندهم من الصحابة الموالين للأمير كرّم الله وجهه.

وبالجملة اعتبار ذنب مغفور للقدح والطعن في غاية السفه، وموجب لفساد عظيم»[1].

واستدلّ عليهم أيضا بأنّ لعن المعين لا يجوز حتى لو كان كافرًا إذا لم يتحقق لنا موته على الكفر، كأبي جهل وأبي لهب، واللعن الوارد في مثل قوله تعالى: ﴿ألا لعنة الله على الظالمين﴾[2] متوجه بالحقيقة إلى الوصف، لا إلى صاحبه، والمراد ذم ذلك الوصف والتنفير منه، وعلى فرض توجهه إلى المتلبس به يكون وجود الإيمان مانعًا... والمانع مقدم كما هو عند الشيعة[3].

وقوله تعالى: ﴿والذين جاءو من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخوٰننا الذين سبقونا بالإيمٰن ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين ءامنوا ربنا إنك رءوف رحيم﴾ ظاهر في طلب المغفرة وترك العداوة للمؤمنين، ونُطْقُ الصحابة -الذين تسبهم الشيعة- بكلمة الإيمان وإقامتهم لشرائع الدين أمر معلوم لا يحتمل الإنكار بوجه... ومتى كان الإيمان ثابتًا لا ينبغي إلاّ الترضي والاستغفار دون السب واللعن...

وبالجملة، حرمة سب الصحابة رضي الله عنهم مما لا ينبغي أنْ ينتطح فيه كبشان أو يتنازع فيه اثنان»[4].

---

(١) المصدر السابق (ص٤٦-٤٧) من المخطوط.

(٢) هود: (١٨).

(٣) انظر: مبادئ الوصول إلى علم الأصول (ص٢٣٧).

(٤) انتهى باختصار من الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٤٧-٤٩)، والنفحات القدسية (ص٦).

المبحث الرابع

استشكال القول بعدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم ورد الألوسي على ذلك

سبق أنْ عرفنا أنّ قول الرافضة بعدم عدالة الصحابة، إنما هو من باب التدرج مع السني فقط، وإلاّ فهم يقولون بردة الجميع إلاّ ستة كما سبق، فدأب الرافضة الاصطياد في الماء العكر، بالبحث والتنقيب عن أخطاء الصحابة بقصد إسقاطهم والحط من شأنهم وإزالة ما أحيط بهم من احترام وتبجيل في قلوب أهل السنة، فإذا لم يجدوا أخطاء افتروا عليهم ظلما وعدوانا، قاتلهم الله أنّى يؤفكون.

وبعد أنْ نقل الألوسي الإجماع على عدالة الصحابة جميعهم وأنه يجب على الأمة تعظيمهم[1] قال بعد ذلك: «وذهبت الشيعة إلى أنّ أكثر الصحابة غير عدول»[2]. ثم بيَّن رحمه الله أنهم تمسكوا ببعض الشبهات واستدلوا بها على عدم عدالة جميع الصحابة.

ومن هذه الشبهات ما يلي:

الأولى: أنّ الله حكم بفسق بعض الصحابة كما في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا...**﴾[3] وسبب نزولها في الوليد بن عقبة[4]، وهو من الصحابة رضي الله عنهم، وذلك حينما بعث ليأتي بصدقات بني المصطلق فلما خرجوا لاستقباله

---

(١) الأجوبة على الأسئلة اللاهورية (ص١٩).

(٢) الأجوبة على الأسئلة اللاهورية (ص٢٣)، وانظر قول الرافضة في مصادرهم التالية: تفسير الصافي (٤/١)، وتنقيح المقال (٣١٣/١) وعقائد الزنجاني (٨٥/٣)، والشيعة في الميزان لمغنيه (ص٨٢). قال المامقاني الرافضي: «قد اتفق أصحابنا الإمامية على أنّ صحبة النبي بنفسها وبمجردها لا تستلزم عدالة المتصف بها» تنقيح المقال (٣١٣/١).

(٣) الحجرات: الآية (٦).

(٤) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخو عثمان بن عفان لأمه أسلم يوم الفتح، نقل ابن عبد البر الإجماع على أنّ الآية نزلت فيه. انظر: الاستيعاب (٥٩٤/٣) وسير أعلام النبلاء (٤١٢/٣) والإصابة (٦٠١/٣).

ظن أنهم مقاتلوه فرجع وقال إنهم قد ارتدوا ومنعوا الزكاة[1]، وذكروا عنه أنه جلد في الخمر كما ثبت ذلك في الصحيحين البخاري ومسلم[2]»[3].

الثانية: أنّ كثيرا من الصحابة رضي الله عنهم فروا من الزحف في غزوتي أحد وحنين[4].

الثالثة: أنّ الكثير منهم انفض عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حين أقبلت العير من الشام يوم الجمعة، كما قص الله ذلك في قوله: ﴿**وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائمًا...**﴾ الخ[5].

الرابعة: عدم الاستجابة للرسول صلّى الله عليه وسلّم لمّا طلب منهم في مرض موته دواة وقرطاسًا ليكتب لهم كتابا لن يضلوا بعده أبدًا، حتى قال عمر رضي الله عنه ما قال، وكثر اللغط، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «**اخرجوا عني**»[6] [7].

الخامسة: ما روى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: «**إذا فتحت عليكم [خزائن] فارس والروم أي قوم أنتم، فقال عبد الرحمن بن عوف نقول كما أمرنا الله تعالى فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: كلا بل تتنافسون [ثم تتحاسدون] ثم تتدابرون ثم تتباغضون [أو نحو ذلك] ثم تنطلقون إلى مساكن المهاجرين فتجعلون بعضهم على رقاب بعض**»[8].

قال الروافض: فإنّ هذا صريح في وقوع التنافس والتدابر والتباغض فيما بين

---

(١) مسند أحمد (٤/٤٧٩) تفسير الطبري (٢٦/٧٨) أسباب النزول للواحدي (ص٤١٢) وابن كثير (٤/٤٠٨).

(٢) البخاري مع الفتح (٧/٥٣، ح٣٦٩٦)، ومسلم (٣/١٣٣١، رقم: ١٧٠٧).

(٣) الأجوبة اللاهورية (٢٣).

(٤) انظر الآيات (١٥٣، و١٥٥) من آل عمران والآية (٢٥) من التوبة.

(٥) الجمعة (١١).

(٦) البخاري (٤/٣١) كتاب الجهاد (باب: ١٧٦)، ومسلم (٣/١٢٥٩، رقم: ١٦٣٧).

(٧) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٢٦).

(٨) صحيح مسلم (٤/٢٢٧٤، ح٢٩٦٢).

الصحابة وذلك ينافي العدالة[1].

قلت: هذه خمس شبهات تمسك بها من لم يقل بعدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم، وإليك جواب الألوسي عنها واحدة واحدة حسب ترتيبها في العرض

الجواب عن الشبهة الأولى: وهي قولهم: إن الله حكم بفسق بعض الصحابة

قال رحمه الله: «ليس مرادنا من كون الصحابة رضي الله عنهم جميعهم عدولاً، أنهم لم يصدر عن أحد منهم مفسق أصلاً، ولا ارتكب ذنبا قط، فإنّ "دون إثبات ذلك خرط القتاد"[2]... بل مرادنا أنهم لم ينتقلوا من هذه الدار إلى دار القرار، إلاّ وهم طاهرون مطهرون تائبون آيبون ببركة صحبتهم للنبي صلّى الله عليه وسلّم ونصرتهم إياه وبذل أنفسهم وأموالهم في محبته وتعظيمهم له أشد التعظيم، سرًا وعلانية، كما يدل على ذلك الكتاب وتشهد له الآثار. **ومما يفصح عن تعظيمهم له**، ما رواه الموافق والمخالف أنّ عروة بن مسعود[3] لما أتى النبي صلّى الله عليه وسلّم في قضية الحديبية وكلمه، ثم رجع إلى أصحابه قال لهم: أي قوم والله هؤلاء؟ لقد وفدت على الملوك، ووفدت على قيصر وكسرى والنجاشي، والله إنْ رأيت ملكا قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد محمدًا صلّى الله عليه وسلّم، والله إنْ تنخم نخامة إلاّ وقعت في كف رجل منهم فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم بأمر ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وَضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيما له... الخ[4]. ولا يرد على هذا المنافقون؛ لأنهم بمعزل عن الاتصاف بذلك. ولا يعلم ارتداد متصف بما ذكر وموته على الردة ليقال: هلا رجع إلى الإيمان ببركة ذلك، وإنْ سلمنا وجود مرتد كان متصفا

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٢٦) من المخطوط.

(٢) هذا مثل يضرب لأمر دونه مانع، والقتاد شجر له شوك مثل الإبر، انظر: مجمع الأمثال للميداني (١/٤٦٧).

(٣) هو عروة بن مسعود بن معتب بن مالك الثقفي كان من أكابر قومه له اليد البيضاء في تقرير صلح الحديبية شبّهه النبي صلّى الله عليه وسلّم بعيسى بن مريم، أسلم سنة تسع، ورجع إلى قومه يدعوهم فعصوه واستشهد على يد أحدهم وهو يؤذن. انظر: الاستيعاب (٣/١١٢) والإصابة (٢/٤٧٠).

(٤) صحيح البخاري (٣/١٧٨، كتاب الشروط باب: ١٥).

بما ذكر، وقد مات على الردة، فهو "أعز من بيض الأنوق"[1]. **وقد يستشهد لما قلنا** بقوله تعالى بعد تلك الآية -(أي ﴿إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا... الخ﴾)- ﴿واعلموا أنّ فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكرّه إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون فضلا من الله ونعمة والله عليم حكيم﴾[2].

فإنّ الله تعالى أخبر في هذه الآية أنه سبحانه حبب إلى هؤلاء المؤمنين الذين لو أطاعهم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في كثير من الأمر لفشلوا ووقعوا في المشقة والإثم -الإيمان[3]، وزينه في قلوبهم، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، ومن أخبر سبحانه عنه بذلك لا يكاد يموت إلاّ طاهرًا راشدًا، ويدخل في هؤلاء المخاطبين الوليد رضي الله تعالى عنه بلا ريب؛ لأنّ العنت كان ظاهرًا على تقدير إطاعته والعمل بموجب ما أخبر به كما لا يخفى.

وكذا بقوله عزّ وجلّ: ﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات إلى النور﴾[3]، وقوله سبحانه: ﴿فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها﴾[4]، وقوله جلّ وعلا: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا...﴾ الآية[5]، فإنّ فيها التعبير بالمضارع (يبتغون) المفيد للاستمرار التجددي كما قيل بمعونة المقام، واستمرار الابتغاء الذي هو من أفعال القلب مما يقضي بعدم إصرارهم على الذنب إنْ صدر

---

(١) مثل يضرب للشيء العزيز، والأنوق: الرخمة، وعز بيضها لأنه لا يظفر به، لأنّ أوكارها في رؤوس الجبال والأماكن الصعبة البعيدة، انظر: مجمع الأمثال للميداني (٢/٣٩٠).

(٢) الحجرات: (٧). (٣) الإيمان: مفعول لقوله (حبب) وما قوله: الذي... إلى والإثم، جملة اعتراضية.

(٣) الأحزاب: (٤٣).

(٤) الفتح: (٢٦).

(٥) الحجرات: (٢٩).

منهم))[1].

الجواب عن الشبهة الثانية: وهي الفرار من الزحف وحنين.

قال رحمه الله: ((أجيب بأنّ الفرار يوم أحد كان قبل النهي، ولئن قلنا كان بعده فهو معفو عنه بدليل قوله تعالى: ﴿ولقد عفا الله عنهم إنّ الله غفور حليم﴾[2].

وأما الفرار يوم حنين، فبعد تسليم أنه كان فرارًا في الحقيقة معاتبًا عليه، لم يصر عليه المخلصون بل انقلبوا وظفروا، بدليل قوله سبحانه: ﴿ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنودًا لم تروها وعذب الذين كفروا وذلك جزاء الكفرين﴾[3]))[4].

الجواب عن الشبهة الثالثة: وهي انفضاضهم يوم الجمعة.

قال رحمه الله: ((إنّ تلك القصة إنما كانت في أول زمان الهجرة قبل التأدب بآداب الشريعة، فما وقع حينئذ، كانوا معذورين فيه، ولهذا لم يتوعدوا عليه، ولم يعاتبهم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم به، والآية خارجة مخرج العتاب بطريق الوعظ والنصيحة على أنه قد أعقب ذلك الفعل أنواع من الطاعات والاستغفار، وإنّ الحسنات يذهبن السيئات))[5].

وقال أيضا: ((إنّ كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وسائر العشرة المبشرين لم ينفضوا... وكان قد أصاب أهل المدينة جوع وغلاء سعر، فخاف أولئك المنفضون اشتداد الأمر عليهم بشراء غيرهم ما يقتات به لو لم ينفضوا... ورواية أنهم فعلوا ذلك مرارًا لا تثبت، وبالجملة، الطعن بجميع الصحابة رضي الله عنهم لهذه القصة التي كانت من بعضهم في أوائل أمرهم وقد عقبها منهم عبادات لا تحصى سفه ظاهر وجهل

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (٢٣-٢٥) من المخطوط.

(٢) آل عمران: (١٥٥).

(٣) التوبة: (٢٦).

(٤) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٢٦-٢٧).

(٥) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٢٧).

وافر»[1].

الجواب عن الشبهة الرابعة: وهي عدم الاستجابة في كتابة الوصية.

قال رحمه الله في هذه القضية: «إنّ الأمر منه عليه الصلاة والسلام لم يكن إلا من باب الاستحباب، وهو أمر إرشاد وإصلاح، ولم يكن لأمر ضروري، وإلاّ لفعله صلّى الله عليه وسلّم بعدُ مع خاصته أهل بيته .كالأمير كرّم الله وجهه، فإنه بقي عليه الصلاة والسلام حيا بعد ذلك خمسة أيام. ويؤيد ذلك كما قال غير واحد قوله سبحانه: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾[2] وهو ظاهر، والتخلف عن الامتثال كان ناشئًا عن محض المحبة والوداد، دون الشقاق والعناد، لما رأوا من شدة مرضه عليه الصلاة والسلام، ومثل هذه المخالفة لا تعد فسقًا، وإلا لزم فسق جميع الحاضرين، ومنهم علي كرّم الله وجهه ولا قائل به بالإجماع. وقد وقع للأمير رضي الله عنه بخصوصه مثل هذه المخالفة عام الحديبية، فإنه كتب في كتاب الصلح: هذا ما عاهد عليه محمد رسول الله، فلم يرض المشركون بهذا العنوان، وقالوا: لو كنا نعلم أنه رسول الله ما حاربناه، فأمره عليه الصلاة والسلام أنْ يمحو ذلك وبالغ فيه، فلم يفعل حتى محاه عليه الصلاة والسلام بيده الشريفة[3].

بل وقع منه كرّم الله وجهه ما يرى أشد من ذلك، فقد صح من طرق متعددة أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم ذهب إلى بيت الأمير والبتول رضي الله تعالى عنهما ليلة، وأيقظهما لصلاة التهجد، وأمرهما بها، فقال الأمير: والله لا نصلي إلاّ ما كتب الله لنا وإنما أنفسنا بيد الله لو وفقنا لصلينا فرجع عليه الصلاة والسلام وهو يضرب فخذيه ويقول: «**وكان الإنسان أكثر شيء جدلا**»[4][5]. وأمره صلّى الله عليه وسلّم بالخروج لمن في الحجرة لم يكن إلاّ لما هو فيه من المرض، وكلام عمر رضي الله عنه لم يكن إلاّ

---

(١) روح المعاني (١٠٧/٢٨) باختصار.

(٢) المائدة: (٣).

(٣) رواه البخاري بنحوه، انظر: الفتح (٣٠٣/٥، ح٢٦٩٨، ٢٦٩٩).

(٤) الكهف: (٥٤).

(٥) رواه البخاري (٤٣/٢) كتاب التهجد (باب:٥) بنحوه.

لغلبة الحال عليه الناشئة من كمال المحبة))[1].

الجواب عن الشبهة الخامسة: وهي التنافس والتحاسد وحمل المهاجرين على التحارب.

قال رحمه الله: ((إنّ الخطاب وإنْ كان للصحابة لكن باعتبار وقوع ذلك فيما بينهم وهو لا يستدعي أنْ يكون منهم، ويدل على ذلك أنّ الصحابة إما مهاجرون أو أنصار، والحديث صريح في أنّ أولئك الفرقة ليسو مهاجرين، والواقع ينفي كونهم الأنصار؛ لأنهم ما حملوا المهاجرين على التحارب، فتعين أنهم من التابعين، وقد وقع ذلك منهم، فإنهم حملوا المهاجرين على التحارب بينهم، كمالك بن الأشتر[2] وأضرابه ولا كلام لنا فيهم))[3]. **ثم نقل رحمه الله** عن بعض العلماء أنه أجاب بجواب عام شامل يصلح لإبطال كل الشبه التي تثار حول الصحابة الكرام من حين لآخر. **فقال رحمه الله:** ((وأجاب بعضهم عن جميع ذلك بأنا لم ندع العصمة في الصحابة، وإنما ادعينا العدالة فيهم، وبمجرد وقوع ما يخل بها في وقت من أحدهم لا يستدعي سلبها عنه دائمًا، وكثرة الآيات والأخبار والآثار الواردة في مدحهم الناطقة بوفور ما أعد الله تعالى لهم، تقتضي أنهم لم يذهبوا إلى ربهم إلاّ وهم طاهرون مطهرون، فلا ينبغي الخوض فيهم والطعن بهم، قال تعالى: ﴿**والذين جاءو من بعدهم يقولون ربنآ اغفر لنا ولإخوٰننا الذين سبقونا بالإيمٰن ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين ءامنوا ربنا إنك رءوف رحيم**﴾[4] وقد تقدم ما هو في معنى هذا الكلام في الرد على الشبهة الأولى))[5].

وقال رحمه الله: ((وإذا تتبعت الأخبار، تجد فيها ما هو كالنص في أنهم كلهم

---

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٢٨).

(٢) هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن سلمة النخعي، الملقب بالأشتر، حدث عن عمر وخالد رضي الله عنهما، وألّب على عثمان، وشهد صفين مع علي، وقبل ذلك شهد اليرموك ونزل الكوفة ثم ولاه علي على مصر فمات قبل أنْ يدخلها سنة (٣٧هـ). انظر: السير (٣٤/٤)، والإصابة (٤٥٩/٣).

(٣) الأجوبة على اللاهورية (ص٢٨-٢٩).

(٤) الحشر: (١٠).

(٥) الأجوبة على اللاهورية (ص٢٩).

أخيار))[1].

وفي ختام كلامه على عدالة الصحابة رضي الله عنهم أشار إلى خطورة الموقف منهم وأنّ الخائض مع الخائضين في تشريح الصحابة قد دخل فيما لا يعنيه، وتكلم بما لا علم له به، إذ كيف يستطيع الجزم بأنّ ما صدر عن أحدهم من خطأ كان بسبب اتباع هوى نفسه، وهو يعلم أنّ علم ما في الصدور، خاص بالله العليم بذات الصدور، فعلى المرء أنْ يحتاط ويعرف قدر نفسه، ويترك الخوض في أصحاب نبيه، وعليه أنْ يحسن الظن بهم وأنْ لا يكون في الأدب معهم دون نملة سليمان، التي أحسنت الظن بسليمان وجنوده الذين كان من بينهم حتى الشيطان، فقيدت ما يصدر منهم بقولها: ﴿**وهم لا يشعرون**﴾ وفرقت بين الفعل العمد الذي عليه الحساب والعقاب، والفعل الخطأ الذي رفع عن صاحبه الحساب والعتاب، فحملت ما صدر منهم على الثاني الذي هو أحسن الاحتمالين، وهذا هو الأدب الذي ينبغي أنْ يكون مع أصحاب الأنبياء والمرسلين.

وفي هذا المعنى يقول الألوسي رحمه الله: ((لا ينبغي الخوض في أحد منهم والقول بعدم عدالته، فإنّ الخطر في ذلك عظيم، وقد قال الله سبحانه: ﴿**ولا تقف ما ليس لك به علم**﴾[2] ولا ينبغي لمن يعرف نفسه أنْ يكون دون نملة سليمان عليه السلام في الأدب مع أصحاب نبيه صلّى الله عليه وسلّم ألا تسمع قولها لأخواتها: ﴿**يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون**﴾[3] فقيدت بقولها: "وهم لا يشعرون" حذرًا من توهم نسبة هذا الفعل إليهم عالمين، وذلك غاية الأدب، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل))[4].

---

(١) الأجوبة على الإيرانية (ص١٩٠).

(٢) الإسراء: (٣٦).

(٣) النمل: (١٨).

(٤) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٣٠-٣١).

المبحث الخامس

موقف الرافضة من أهل الجمل وصفين الذين حاربوا عليًا رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم

إذا كنت على ذِكر مما قرر في المبحث الأول من هذا الفصل من أن الرافضة يقولون بكفر جميع الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنهم -في زعمهم- لم يعملوا بالنص على خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقدموا عليه أبا بكر رضي الله عنه،-أدركت أن هذا الموقف منهم مع أهل الجمل وصفين إنما هو للتهويش على أهل السنة لا غيره والحقيقة أن الرافضة البعداء استغلوا هاتين الوقعتين أسوأ استغلال و لم يكتفوا بما حدث، وإنما أضافوا إلى أخبار الوقعتين أضعافًا مضاعفة من الأكاذيب والافتراآت.

ودخول الألوسي مع الرافضة في مثل هذه الأمور لا يقصد به إقناعهم، وإنما يقصد منه بالدرجة الأولى تحصين أهل السنة -وخاصة العوام منهم- مما قد يعلق بأذهانهم من تلبيسات وشبهات، وإلاّ فإنّ أهل الجمل وصفين هم كفار- في زعم الرافضة- قبل أن يبتلوا ويخوضوا في هاتين الوقعتين.

بعد هذه التوطئة نأتي إلى ما قاله الألوسي في الموضوع.

قال رحمه الله: «وزعم بعض الشيعة أن مما يوجب الكفر أيضًا قتال الأمير كرم الله وجهه، وإيجابه ذلك من فروع جعل الخلافة أخت النبوة... فأهل وقعة الجمل ووقعة صفين كلهم كفار عندهم، الصحابة وغيرهم في ذلك سواء»[1].

وقال: «والامامية أكفروا الباغي على علي كرم الله تعالى وجهه المقاتل له واحتجوا بما رُوي من قوله صلّى الله عليه وسلّم له: «"**حربك حربي**"[2] وفيه بحث»[3].

---

(١) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص/٢٠-٢١).

(٢) رواه ابن المغازلي الشيعي في المناقب (ص٥٠ ح٧٣) والمازندراني في المناقب أيضًا (٢/٢١٧) والطوسي في تلخيص الشافي (٢/١٣٥) وقال ابن تيمية: «كذب موضوع» المنهاج (٤/٤٩٥-٤٩٦).

(٣) روح المعاني (٢٦/١٥١).

وقال أيضًا: «واستدل بعضهم (أي الشيعة) على كفر المقاتلين للإمام كرم الله وجهه بقوله صلّى الله عليه وسلّم «**حربك حربي**»[1] ولأهل العبا «**أنا سلم لمن سالمتم حرب لمن حاربتم**»[2] وحرب الرسول صلّى الله عليه وسلّم كفر بلا ريب[3]، وبقوله عليه الصلاة والسلام: «**حب علي إيمان وبغضه كفر ونفاق**»[4] ولا بغض أظهر من الحرب، فبه يثبت الكفر والنفاق»[5] [6] هذه هي أقوى أدلتهم على باطلهم، أما رد الألوسي عليهم وموقفه منهم فإنه يدل على إدراكه لخطورة الكلام على هاتين الوقعتين فلذلك عقد لهما فصلاً كاملاً وتحدث عنهما من جميع جوانبهما بإيجاز مفيد يكفي في إعطاء نظرة عامة عليهما، وتصور كافٍ للملابسات التي رافقتهما كان هذا الفصل تحت عنوان: «فصل فيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم»، بيّن فيه أنّ أعظم ما تداولته الألسن من الاختلاف الواقع بين الأصحاب كان في عهد علي رضي الله عنه فنشأ منه وقعتان عظيمتان: الجمل[7] وصفين[8]، والأصل الأصيل لهما قتل عثمان رضي الله عنه،

---

(١) سبق عزوه آنفًا.

(٢) رواه أحمد في المسند (٤٤٢/٢) والفضائل (٧٦٧/٢) والحاكم في المستدرك (١٤٩/٣) والخطيب في تاريخه (١٣٣/٧) عن أبي هريرة، وعن زيد بن أرقم عند ابن ماجه (٥٢/١ح١٤٥) والترمذي (٣٨٧/٩ح٣٨٦) والطبراني في الكبير (٣٠/٣رقم٢٦١٩-٢٦٢٢) وابن عدي في الكامل (٥١٦/٢) قال الهيثمي في المجمع (١٦٩/٩) «فيه تليد بن سليمان وفيه خلاف وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٦٦/١-٢٦٧رقم٤٣١): «وهذا حديث لا يصح تليد بن سليمان كان رافضيًا يشتم عثمان، قال أحمد ويحيى: كان كذّابًا». وضعفه الشيخ شعيب الأرنؤوط كما في المسند (٤٣٦/١٥) وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١٧/٢رقم ٦٤٤) وحمدي عبد المجيد السلفي كما في المعجم (٣١/٣).

(٣) عند الرافضة أن حرب علي رضي الله عنه شر من حرب الرسول صلّى الله عليه وسلّم. الكافي (٢٥٢/٨).

(٤) رواه مسلم في صحيحه (٨٦/١رقم٧٨) عن زر قال: قال علي: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي صلّى الله عليه وسلّم إلي أن لا يحبني إلاّ مؤمن ولا يبغضني إلاّ منافق».

(٥) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص/٣٩) والنفحات القدسية (ص/٧).

(٦) قال الطوسي: «المحارب لعلي كافر لقول النبي صلّى الله عليه وسلّم «ياعلي حربك حربي» ولاشك في كفر من حارب النبي صلّى الله عليه وسلّم. انظر: كشف المراد (ص/٤٢٣) وعقائد الإمامية للزنجاني (١٣٣/٣).

(٧) لمعرفة تفاصيل هذه الوقعة، راجع ما يلي: تاريخ الأمم والملوك (١٧٠/٥-٢٢٢)، الكامل في التاريخ (٢٠٥/٣-٢٦٣)، البداية والنهاية (٢٤٥/٧-٢٥٧)، كلهم في حوادث (٣٦هـ).

(٨) لمعرفة تفاصيلها راجع: تاريخ الأمم والملوك (١٣٦/٥- فما بعدها)، و«أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل

وبعد أنْ عرض علينا ما حدث في الوقعتين وبين أنّ كلا الطائفتين فيهما كان مجتهدًا، وأنّ الكل كانت نيته سليمة ومقصده حسنًا، إلاّ أنهم اجتهدوا فأخطأوا، وهم مأجورون على اجتهادهم، وإنْ خالفوا الصواب، وكيف أنّ الطرف المخطئ تبين له خطأه فيما بعد، وندم أشد الندم على ما صدر منه، حتى كان بعضهم يبكي لّما يتذكر تلك الأيام الحالكة، وأنّ الجميع لم يذهب إلى ربه إلاّ وهو نقي من غبار تلك المعركة طاهر مطهر، وكيف لا وكثير منهم مشهود له بالجنة إما في عموم أو خصوص[1].

بعد ذلك قال رحمه الله: «وأهل السنة -إلا من شذ- يقولون: إنّ عليا كرّم الله تعالى وجهه في ذلك على الحق، لم يفترق عنه قيد شبر، وأنّ مقاتليه في الوقعتين مخطئون باغون، وليسوا كافرين خلافًا للشيعة»[2].

«... أما أنّ الحق مع علي كرّم الله تعالى وجهه فغني عن البيان، وأما كون المقاتل باغيًا؛ فلأنّ الخروج على الإمام الحق بغي، وقد صح أنه صلّى الله عليه وسلّم قال: "**ويح عمار تقتله الفئة الباغية**"[3] وقد قتله عسكر معاوية، وقوله حين أخبر بذلك "قتله من أخرجه"[4] مما لا يلتفت إليه، وإلاّ لصح أنْ يقال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قاتل حمزة وأضرابه ممن قتل معه عليه الصلاة والسلام، وكذا قول من قال: لمراد من الفئة الباغية: الفئة الطالبة، أي لدم عثمان فلا يدل الخبر على البغي بالمعنى المذموم[5]»[6].

بعد الإشارة إلى موقف أهل السنة من أهل الجمل وصفين ننقل ردود الألوسي على

صفين» لابن دحية، والكامل في التاريخ (٣/٢٧٦)، والبداية والنهاية (٧/٢٦٤).

(١) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٣١-٣٨).

(٢) الأجوبة العراقية على اللاهورية (ص٣٩).

(٣) البخاري مع الفتح (١/٥٤١، ح٤٤٧، كتاب ٨، باب: ٦٣)، وبنحوه في مسلم (ص٢٢٣٥، ح٢٩١٥).

(٤) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١/٢٤٠، ح٢٠٤٢٧)، وأحمد في المسند (٤/١٩٩) وأبو يعلى في مسنده (١٣/١٢٣-١٢٤، ح٧١٧٥)، والطبراني في الكبير (١٩/٣٣٠-٣٣١، ح٧٥٨)، والبيهقي في الدلائل (٢/٥٥١)، والحاكم في المستدرك (٢/١٥٥)، و(٣/٣٨٦)، وصححه ووافقه الذهبي، وقال في مجمع الزوائد (٧/٢٤١-٢٤٢): «رجاله ثقات».

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/٧٤-٧٧).

(٦) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٣٨).

الرافضة في زعمهم أنّ مقاتلي علي كفرة، مع إبطال ما تشبثوا به من حجج داحضة.

أما قول الرافضة إنّ مقاتلي عليّ كفرة، فقد أبطله الألوسي بثلاثة أدلة دامغة هي من القوة بمكان، لأنها من كلام من تعتقد الرافضة عصمتهم، **فالأول** من كلام علي رضي الله عنه ومنقول من مصدر مقدس عندهم وصريح في الشهادة بإسلام من قاتله فهو دليل صحيح صريح، **والثاني** من فعل الحسن بن علي رضي الله عنه وهو معصوم بزعمهم أيضا فالخطأ غير وارد، **والدليل الثالث** من القرآن.

أما الدليل الأول فيقول فيه الألوسي رحمه الله: ((وأما كونه (أي المقاتل لعلي رضي الله عنه) ليس بكافر فلما في نهج البلاغة أنّ عليا كرّم الله وجهه خطب يوما فقال: "أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة"[1]، فكيف يكون هؤلاء إخوانًا في الإسلام وهم كفار؟! وهل تستطيع الرافضة أنْ تبطل أو ترد كلام هذا الإمام المعصوم بزعمهم؟)).

وأما الدليل الثاني: فيقول فيه: ((ومما يدل على أنّ المحارب غير كافر، صلح الحسن رضي الله تعالى عنه مع معاوية، وهو مما لا مجال لإنكاره))[2].

قد رُوي أنه لما انبرم الصلح بينهما خطب الحسن رضي الله عنه قائلا: ((إنّ معاوية نازعني حقًّا لي دونه فنظرت الصلاح للأمة وقطع الفتنة وقد كنتم بايعتموني على أنْ تسالموا من سالمني وتحاربوا من حاربني، ورأيت أنّ حقن دماء المسلمين خير من سفكها، ولم أرد بذلك إلا صلاحكم))[3]، وهذه الواقعة متواترة عند الفريقين وموجودة في كتبهما[4].

قال رحمه الله: ((وفي هذا دلالة ظاهرة على إسلام الفريق المصالح وأنّ المصالحة لم

---

(١) نهج البلاغة (ص٢٩٠/١)، والأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٣٨).

(٢) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٤٢).

(٣) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٣٨)، ووردت في كتب الرافضة في تنزيه الأنبياء (ص١٧٢)، والفصول المهمة لابن الصباغ (ص١٦٣).

(٤) انظر: قصة الصلح بين الحسن ومعاوية رضي الله عنهما في البخاري مع الفتح (٣٠٦/٥، ح٢٧٠٤)، الصلح باب:(٩).

تقع إلاّ اختيارًا، ولو كان المصالح كافرًا لما جاز ذلك ولما صح أنْ يقال: فنظرت الصلاح للأمة، وقطع الفتنة... الخ، فقد قال تعالى: ﴿**وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله**﴾[1]»[2].

وأما الدليل الثالث: فيقول فيه رحمه الله: «ولقوله تعالى: ﴿**وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإنْ بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإنْ فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إنّ الله يحب المقسطين**﴾[3] فسمى الله تعالى الطائفتين المقتتلتين مؤمنين وأمر بالإصلاح بينهما»[4].

أما الأحاديث الثلاثة التي استدلوا بها فإنّ الألوسي رحمه الله بين أنّ الأول والثاني منهما لا يثبتان أمام النقد، فهما غير صحيحين، هذا من وجه، والوجه الثاني أنه افترض صحتهما كما أنّ الثالث صحيح وبين أنه لا حجة فيهم للرافضة أصلاً.

فقال عن دليلهم الأول -وهو (حربك حربي)-: «إنّ الخبر الأول لم يروه منا إلاّ ابن جرير[5]، وفي روايته عندنا وهن شهير.

نعم ذكره الطوسي[6] المنجم وغيره من الشيعة[7] -وهم بيت الكذب- وأكثر

---

(١) الأنفال: (٣٩).

(٢) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص/٤٢).

(٣) الحجرات: (٩).

(٤) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٣٨-٣٩)، وانظر: شرح الطحاوية (٢/٤٤٢).

(٥) لم أقف عليه عند ابن جرير. وابن جرير هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير إمام المفسرين، أبو جعفر الطبري «كان من أفراد الدهر علما وذكاءً وكثرة تصنيف قلّ أنْ ترى العيون مثله» (ت٣١٠هـ)، انظر: تاريخ بغداد (١٢/١٦٢-١٦٩)، السير للذهبي (١٤/٢٦٧-٢٨٢).

(٦) سماه ابن القيم «نصير الشرك والكفر الملحد وزير الملاحدة»، واسمه محمد بن محمد بن الحسن أبو جعفر نصير الدين، (ت٦٧٢هـ).

انظر: إغاثة اللهفان (٢/٢٦٧)، والوافي بالوفيات (١/١٧٩)، وتنقيح المقال (رقم: ١١٣٢٢).

(٧) مثل محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) في كتابه تلخيص الشافي (٢/١٣٤-١٣٥)، والاقتصاد (ص٣٥٩).

رواتهم زنادقة بشهادة الأئمة رضي الله عنهم كما يشهد بذلك الكافي[1] وغيره[2].

أما على افتراض صحة هذا الخبر فإنّ الألوسي رحمه الله رد استدلالهم به من عدة وجوه.

الوجه الأول: أنه خارج مخرج الزجر والتغليظ، وله نظائر.

الوجه الثاني: أنه مخصوص بحرب صادر عن بغض وعداوة لعلي رضي الله عنه.

الوجه الثالث: أنّ المقصود تشبيه حرب علي بحرب الرسول صلّى الله عليه وسلّم وجوابه من شقين:

الشق الأول: أنْ تكون «الحرب» فيه المصدر المبني للفاعل فيكون وجه الشبه: الوجوب أي إنّ حربك لمن حاربك واجب عليك كوجوب حربي لمن حاربني.

الشق الثاني: أنْ تكون «الحربُ» فيه المصدر المبني للمفعول، فيكون وجه الشبه كونه حراما وضلالاً مثلا، ولا يتعين الكفر، أي من حاربك كان كمن حاربني.

قلت: وفي هذا الشق الثاني نظر؛ لأنه لا يحارب الرسول صلّى الله عليه وسلّم إلاّ كافر مكذب بما جاء به، وهو ما صرح به الألوسي نفسه في تفسيره[3].

الوجه الرابع: أنه ليس كل ما جاء فيه التصريح بحرب الرسول يكون كفرًا بدليل قوله تعالى: ﴿**فأذنوا بحرب من الله ورسوله**﴾[4] وقوله: ﴿**إنما جزآؤا الذين يحاربون الله ورسوله...**﴾[5].

وفي هذه الأوجه يقول الألوسي رحمه الله: «وعلى تقدير صحة الرواية لا حجة فيه؛ لأنه خارج مخرج التهديد والتغليظ، بدليل ما حكم به الأمير كرّم الله وجهه من بقاء إيمان

---

(١) روضة الكافي (ص١٠٧)، ط.لكنوء سنة (١٨٨٦م) عن موسى الكاظم قال: «لو امتحنتهم (أي شيعته) لما وجدتهم إلاّ مرتدين ولو محصتهم لما خلص من الألف واحد».

(٢) قال شيخ طائفتهم الطوسي: «إنّ كثيرا من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول يتحلون المذاهب الفاسدة، وإنْ كانت كتبهم معتمدة» الفهرست (ص٢٨-٢٩).

(٣) روح المعاني (١١٩/٦).

(٤) البقرة: (٢٧٩).

(٥) المائدة: (٣٣).

أهل الشام وأخوتهم في الإسلام[1] ومثل ذلك في الكتاب[2] والسنة[3]»[4] هذا هو الوجه الأول من الردود.

وفي الوجه الثاني: يقول: «أو يخص الحرب بما كان كحرب الخوارج صادرًا عن بغض وعداوة وإنكار لياقة الأمير للخلافة باعتبار الدين، وذلك كفر عند كل[5] مؤمن»[6].

وقال في الوجه الثالث: «وقال بعض لا شك أنّ المقصود التشبيه بحذف الأداة كـ"زيد أسد" فكأنه قيل: "حربك كحربي" فإنْ كان الحرب فيه المصدر المبني للفاعل، صح أنْ يكون وجه الشبه الوجوب، أي: إنّ حربك لمن حاربك وبغى عليك من المؤمنين واجب عليك، كحربي لمن حاربني من الكافرين، واشتراك الحربين في الوجوب، لا يستدعي اشتراك المحارَبين بصيغة اسم المفعول، في الكفر وهو ظاهر.

وإنْ كان الحرب فيه المصدر المبني للمفعول صح أنْ يكون وجه الشبه كونه حرامًا وضلالاً مثلا ولا يتعين كونه كفرًا».

أما الوجه الرابع: فيقول فيه: «ومن أصحابنا من منع كون حرب الرسول عليه الصلاة والسلام كفرًا، فقد قال سبحانه: ﴿**فإنْ لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله**﴾[7] فإنها نزلت في آكلي الربا، وهم ليسوا كفارًا.

وقال جلّ وعلا في قطاع الطريق: ﴿**إنما جزآؤا الذين يحاربون الله ورسوله... الخ**﴾[8]

---

(١) تقدم توثيقه (ص١٨٣).

(٢) مثل قوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكفرون﴾ المائدة: (٤٤).

(٣) مثل قول الرسول صلّى الله عليه وسلّم: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» متفق عليه.

(٤) اللاهورية (ص٤٠-٤١)، والنفحات القدسية (ص٧).

(٥) هذا التعميم فيه نظر فالخوارج لم يتفق المؤمنون على كفرهم.

(٦) اللاهورية (ص٤١).

(٧) البقرة: (٢٧٩).

(٨) المائدة: (٣٣).

ولم تحكم الشيعة بكفرهم أيضا»[1].

وقال عن دليلهم الثاني: أي «أنا سلم لمن سالمتم حرب لمن حاربتم»:

«الخبر الثاني كالخبر الأول غير ثابت عندنا، ولم يروه أحد منا أيضا[2] أما على افتراض الصحة فإنه يقول رحمه الله مثل ما قال في الوجه الأول من الرد على الخبر السابق وهو أنه خارج مخرج التهديد لمن حارب أهل العبا»[3].

وأخيرًا يقول في الدليل الأخير -وهو في صحيح مسلم- «حب علي إيمان وبغضه كفر ونفاق».

يقول: «إنّا لا نسلم أنّ الحرب بغض، فقد يحارب الإنسان من يحبه، والحيثيات مُختلفة كما لا يخفى»[4].

وفي نهاية الفصل بيّن رحمه الله أنه بما أنّ التوبة تَجُبُّ ما قبلها فإنه ثبت أنّ القوم ندموا على ما صدر منهم، وكان بعضهم يبكي عند ذكره ما سلف منه، وعلى الإنسان ألاّ يصغي لما ينقله المؤرخون؛ لأنّ أكثرهم لا يميز بين ما خبث وطاب، وعلى من سلم من داء التعصب أنْ يحمل كل ما صدر منهم على أحسن المحامل[5].

هذا وممن كانت لهم صلة مباشرة بوقعة الجمل طلحة والزبير رضي الله عنهما وكلاهما لم يموتا إلاّ وبيعة الإمام علي رضي الله عنه في أعناقهما وهذا يدل على أنهما ندما على ما صدر منهما من اجتهاد في تحركاتهما، ولا شك أنّ لهما أجرًا واحدًا على اجتهادهما، وإنْ أخطآ فيه لأنهما لم يقصدا إلاّ الخير والإصلاح، ولو ظنّا أنّ الأمر سيؤول إلى ما آل إليه ما أقدما على ما أقدما عليه، هذا هو ظننا بهما وإنْ رفض الروافض ذلك.

قال الألوسي رحمه الله: «وأما طلحة والزبير رضي الله تعالى عنهما فلم يموتا إلا

---

(١) اللاهورية (ص٤١)، والنفحات القدسية (ص٧).

(٢) اللاهورية (ص٤١).

(٣) اللاهورية (ص٤١).

(٤) اللاهورية (ص٤٢).

(٥) اللاهورية (ص٤٢-٤٣).

على بيعة الإمام كرم الله وجهه.

أما طلحة فقد روى الحاكم عن ثور بن مجزأة أنه قال: "مررت بطلحة يوم الجمل وهو صريع في آخر رمق، فوقفت عليه، فرفع رأسه، فقال: إني لأرى كأنه القمر، ممن أنت؟ قلت: من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فقال: ابسط يدك أبايعك، فبسطت يدي فبايعني، وقال: هذه بيعة علي وفاضت نفسه، فأتيت عليا رضي الله عنه فأخبرته بقول طلحة فقال: الله أكبر صدق الله ورسوله صلّى الله عليه وسلّم، أبى الله سبحانه أنْ يدخل طلحة الجنة إلاّ وبيعتي في عنقه"[1].

«وأما الزبير رضي الله عنه... فقد ذكّره علي رضي الله عنه بقول الرسول صلّى الله عليه وسلّم: "**لتقاتلنّ عليا وأنت له ظالم**"[2] فقال: لقد أذكرتني شيئا أنسانيه الدهر، لا جرم لا أقاتلك أبدًا فخرج من العسكرين نادمًا، وقتل بوادي السباع مظلومًا، قتله عمرو بن جرموز[3] ولما جاء هذا القاتل إلى علي يفتخر بقتل الزبير، قال له: "أبقتل ابن صفية تفتخر، سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: **بشر قاتل ابن صفية بالنار**"[4].

وقال علي رضي الله عنه: "إني لأرجو أنْ أكون أنا وطلحة والزبير من الذين قال الله فيهم: ﴿**ونزعنا ما في صدورهم من غلّ إخوانا على سرر متقابلين**﴾[5] فهذا ونحوه يدل على أنهما رضي الله عنهما لم يذهبا إلاّ طاهرين مطهرين»[6].

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٣/٣٧٣) وسكت عنه الذهبي وضعفه ابن حجر كما في إتحاف المهرة (٤/ق١٢٢/ب). وانظر الاتحاف المطبوع (١١/٣٠٧ ح ١٤٠٧٢) وصححه ووافقه الذهبي

(٢) رواه أبو يعلى في مسنده (٢/٣٠٢٩) والحاكم في المستدرك (٣/٣٦٦) والبيهقي في الدلائل (٦/٤١٥)، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٧/٢٥٢) والذهبي في الميزان (٢/٤٨٨).

(٣) انظر: المستدرك (٣/٣٦٥) وتاريخ الأمم والملوك (٥/٣١٩) والبداية والنهاية (٧/٢٥٣)

(٤) رواه أحمد في مسنده (١/٨٩، و١٠٢، و١٠٣)، والطيالسي في المسند (ص٢٤/ح١٦٣) وابن سعد في الطبقات وابن ابي عاصم في السنة برقم ١٣٨٩ بتحقيقنا

(٥) الحجر: (٤٧)، والأثر رواه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٧٤٥-٧٤٧) وابن سعد في الطبقات (٣/٢٢٤-٢٢٥) وابن جرير في تفسيره (١٤/٢٥-٢٦)، والحاكم في المستدرك (٣/٣٧٦)، وصححه ووافقه الذهبي.

(٦) اللاهورية (ص٣٥-٣٧).

المبحث السادس

طعن غير مباشر في عموم الصحابة رضي الله عنهم

لم يترك الرافضة سبيلاً إلاّ وسلكوه للنيل من صحابة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أحيانًا بالتصريح وأخرى بالتلميح، حسب قوتهم ونفوذهم، أو ذلهم وانكسارهم، ففي فترات ضعفهم وهوانهم تجد كتّابهم لا يصرحون، وإنما يلمحون أو يطعنون من طرف خفي، إلا أنّ الله سبحانه وتعالى قيض لهم من أهل السنة من يكشف عن سوء نيتهم ويفضحهم، فمما فعلوه من ذلك أنهم فسروا الملك الذي أعطاه الله للنمرود بملك الغلبة وسعة المال ونفوذ الكلمة، أما تمليك الأمر والنهي وإيجاب الطاعة فإنّ ذلك لا يعطيه الله للكافر، وهذا ما وقع لإبراهيم الخليل عليه السلام والنمرود، فزعموا أنّ الملك الحقيقي الذي هو ملك الأمر والنهي وإيجاب الطاعة أعطاه الله لإبراهيم الخليل، لكنه عورض وغولب على ما أعطاه الله، من قبل النمرود إلى أن قضى الله ما قضى، وللباطل جولة ثم يزول، وهم بهذا التفسير يريدون أنْ يصلوا إلى أنّ خلافة أبي بكر رضي الله عنه لم تكن حقيقية وإنْ كانت الأمور بيده، والخليفة الحق الذي أوجب الله طاعته هو علي بن أبي طالب لكنه عورض وغولب من قبل أبي بكر رضي الله عنه كذا زعموا قبحهم الله.

لكن الألوسي رحمه الله بفطنته وذكائه لم يفته هذا الدس والمكر فكشفه بقوله: «ذهب بعض الإمامية إلى أنّ الملك الذي لا يؤتيه الله للكافر هو ما كان بتمليك الأمر والنهي وإيجاب الطاعة على الخلق، وأما ما كان بالغلبة وسعة المال ونفوذ الكلمة قهرًا، كملك نمرود فهو مما لا ينبغي أنْ ينتطح فيه كبشان أو تكون فيه كلمتان، والقول بأنّ هذا المارد أعطي الملك بالاعتبار الأول خارج عن الإنصاف بل الذي أوتي ذلك في الحقيقة إبراهيم عليه السلام، إلاّ أنه قد عورض في ملكه وغولب على ما منّ الله تعالى به عليه، إلى أنْ قضى الله تعالى ما قضى ومضى من مضى، وللباطل جولة ثم يزول»، **قال الألوسي:** «وهو كلام أقرب ما يكون إلى الصواب، لكني أشم منه رائحة الضلال ويلوح

لي أنه تعريض بالأصحاب، والله تعالى يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور»[1].

ومنه أيضا: جعلهم ضمير «كانوا» في قوله تعالى: ﴿**وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها**﴾[2] عائد على كفار مكة، وبذلك يصرفون أحقية كلمة التقوى عن الصحابة مع أنّ الآية واضحة وصريحة في أنها في المؤمنين إذ قال الله تعالى: ﴿**فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وألزمهم كلمة التقوى**... الخ﴾[3].

قال الألوسي رحمه الله: «وقيل: ضمير "كانوا" عائد على كفار مكة، أي وكان أولئك الكفار الذين جعلوا في قلوبهم الحمية أحق بكلمة التقوى لأنهم أهل حرم الله تعالى ومنهم رسوله صلّى الله عليه وسلّم وقد تقدم إنذارهم لولا ما سلبوا من التوفيق وفيه ما فيه سواء رجع ضمير ألزمهم إلى كفار مكة أيضا أم لا، وأظنّ في قائله نزعة رافضية دعته إلى ذلك، لكنه لا يتم به غرضه»[4].

ومن ذلك أيضا: أنهم جعلوا «من» في قوله تعالى: ﴿**وعد الله الذين ءامنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيمًا**﴾[5] للتبعيض ليتوصلوا بذلك إلى القول بارتداد أكثر الصحابة رضي الله عنهم من أهل بيعة الرضوان وغيرهم.

لكن الألوسي رحمه الله أبطل ما يهدفون إليه بقوله: «إنّ مدحهم السابق بما يدل على الاستمرار التجددي كقوله تعالى: ﴿**تراهم ركعًا سجدًا**﴾[6] ووصفهم بما يدل على الدوام والثبات كقوله سبحانه: ﴿**والذين معه أشداء على الكفار**﴾[7] يأبى التبعيض

---

(١) روح المعاني (١٦/٣).

(٢) الفتح: «٢٦».

(٣) روح المعاني (١١٩/٢٦).

(٤) روح المعاني (١١٩/٢٦).

(٥) الفتح: (٢٩).

(٦) الفتح: (٢٩).

(٧) الفتح: (٢٩).

والارتداد الذي زعموه عند من لـه أدنى إنصاف وشمة من دين، ويزيد زعمهم هذا سقوطًا عن درجة الاعتبار أنّ مدحهم ذاك قد كتبه الله تعالى في التوراة قبل أنْ يخلق السموات والأرض، ولا يكاد عاقل يقبل أنه تعالى أطلق المدح وكتبه لأناس لم يثبت على تلك الصفة إلاّ قليل منهم...

وبالجملة جعل (من) للتبعيض ليتم للشيعة ما زعموه مما يأباه الكتاب والسنة وكلام العترة... ويا سبحان الله، أين (من) للتبعيض من دعوى الارتداد، ولكن من يضلل الله فما له من هاد»[1].

(١) روح المعاني (١٢٨/٢٦).

الفصل الثاني

موقف الرافضة من بعض الصحابة رضي الله عنهم

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: مطاعن الرافضة في أبي بكر رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم

المبحث الثاني: مطاعن الرافضة في عمر رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم

المبحث الثالث: مطاعن الرافضة في عثمان رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم

المبحث الرابع: مطاعن الرافضة في معاوية رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم

المبحث الخامس: مطاعن الرافضة في عمرو بن العاص رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم

المبحث السادس: مطاعن الرافضة في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ورد الألوسي عليهم

المبحث السابع: حكم من يسب الصحابة رضي الله عنهم أو يلعنهم أو يكفرهم

المبحث الأول

مطاعن الرافضة في أبي بكر رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم

الذي لا يتحرى الصدق لا تعجب من كثرة كلامه بل هذيانه، ولهذا السبب كثرت كتب الرافضة وكثرت طعونهم في أمة محمد صلّى الله عليه وسلّم وخاصة فيمن هو أفضلها على الإطلاق بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ولا غرابة أنْ يطعن الأنذال، في السيد المفضال؛ لأنه إنما يعرف الفضل ذووه.

قيل إنّ الإله ذو ولد ... قيل إنّ الرسول قد كهنا
ما نجا الله والرسول معا ... من لسان الورى فكيف أنا[1]

ومذمة الناقص اللئام، تدل على طهارة ونزاهة من طعنوا فيه من الكرام، قال المتنبي:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص ... فهي الشهادة لي بأني كامل[2]

وقد سلكوا في طعونهم طريقين: طريق الكذب، وطريق التحريف للكلام عن مواضعه، ومما يدخل تحت التحريف أنهم يذهبون إلى الآيات أو الأحاديث التي تصرح بفضائله رضي الله عنه ويؤولونها تأويلاً تضحك منه الثكلى. من ذلك أنهم ذهبوا إلى أوضح آية وأجلاها في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه وجعلوا عاليها سافلها، ألا وهي قوله تعالى: ﴿إلاّ تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إنّ الله معنا فأنزل الله سكينته عليه... الخ﴾[3] حتى قال الجلال الدواني[4] في تأويلهم: «هذا تأويل من أعمى الله قلبه وأضله عن الهدى، واتبع

---

(١) البيتان منسوبان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، راجع ديوانه جمع نعيم زرزور (ص٢٠٣).

(٢) ديوان المتنبي (٣/٣٧٦).

(٣) التوبة: (٤٠).

(٤) تقدم (ص٤٧).

هواه... وأي مصيبة أصابت الرافضة حتى يعكسوا مفهومات القرآن ويتبعوا أهواءهم بغير علم»[1] والألوسي نفسه قال: «لولا أنّ الله حكى في كتابه الجليل عن إخوانهم اليهود والنصارى ما هو مثل ذلك ورده رحمة بالمؤمنين، ما كنا نفتح في رده فمًا أو نجري في ميدان تزييفه قلمًا»[2].

قلت: لم يخالف أحد في أنّ المراد بالصاحب هنا هو أبو بكر الصديق حتى الرافضة إلاّ أنهم أولوا الآية بما ستسمعه.

قال الألوسي رحمه الله: «واستدل بالآية على فضل ابي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو لعمري مما يدع الرافضي في جحر ضب أو مهامه قفر، فإنها خرجت مخرج العتاب للمؤمنين ما عدا أبا بكر رضي الله عنه... وفي الآية النص على صحبته رضي الله عنه لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم... ومن هنا قالوا: إنّ إنكار صحبته كفر».

وأنكر الرافضة دلالة الآية على شيء من الفضل في حق الصديق رضي الله تعالى عنه[3]، قالوا: «-(وبئس ما قالوا)- فليس فيه أكثر من كون أبي بكر متمّ للعدد.

- وإنْ كان ﴿إذ هما في الغار﴾ فلا يدل على أكثر من اجتماع شخصين في مكان، وكثيرا ما يجتمع فيه الصالح والطالح.

- وإنْ كان ﴿لصاحبه﴾ فالصحبة تكون بين المؤمن والكافر، كما في قوله تعالى: ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك﴾[4] وقوله سبحانه: ﴿وما صاحبكم

(١) الحجج الباهرة (ص٢٠٨-٢٠٩).

(٢) روح المعاني (١٠/١٠٠).

(٣) انظر: تحريف الرافضة لهذه الآية في مصادرهم التالية: الاستغاثة في بدع الثلاثة (٢/٢٢-٦٠)، الاختصاص للمفيد (ص٩٦-٩٧) تلخيص الشافي (ص٤٢٧)، ط.حجرية، ومنهاج الكرامة (ص١٩٩). وانظر: الرد عليهم في منهاج السنة (٨/٣٧٢-٤٩٣)، والصارم الحديد للسويدي في عنق صاحب سلاسل الحديد (ج٢/٨٦٥) تحقيق د/حازي بخيت الجهني.

(٤) الكهف: (٣٧).

بمجنون﴾[1] بل قد تكون بين من يعقل وغيره، كقوله:

إنّ الحمار مع الحمير مطية وإذا خلوت به فبئس الصاحب[2]

– وإنْ كان ﴿لا تحزن﴾ فيقال: لا يخلو إما أنْ يكون الحزن طاعة أو معصية، لا جائز أنْ يكون طاعة وإلا لما نهى عنه صلّى الله عليه وسلّم، فتعين أنْ يكون معصية لمكان النهي، وذلك مثبت خلاف مقصودكم، على أنّ فيه من الدلالة على الجبن ما فيه.

– وإنْ كان ﴿إنّ الله معنا﴾ فيحتمل أنْ يكون المراد إثبات معية الله تعالى الخاصة له صلّى الله عليه وسلّم وحده لكن أتى (بنا) سدًا لباب الإيحاش، ونظير ذلك، الإتيان بـ(أو) في قوله تعالى: ﴿وإنّا أو إياكم لعلىٰ هدىً أو في ضلـل مبين﴾[3].

– وإنْ كان ﴿فأنزل الله سكينته عليه﴾ فالضمير فيه للنبي صلّى الله عليه وسلّم لئلا يلزم تفكيك الضمائر وحينئذ يكون في تخصيصه عليه الصلاة والسلام بالسكينة هنا مع عدم التخصيص في قوله سبحانه: ﴿فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين﴾[4] إشارة إلى ضد ما ادعيتموه.

– وإنْ كان ما دلت عليه الآية من خروجه مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في ذلك الوقت فهو عليه الصلاة والسلام لم يخرجه معه إلاّ حذرًا من كيده لو بقي مع المشركين بمكة، وفي كون المجهز لهم بشراء الإبل عليا كرّم الله تعالى وجهه إشارة لذلك[5]».

هذه سبع أضحوكات أو وقاحات ذكرها الرافضة في تحريف هذه الآية عن معناها الحقيقي لكن شهب الشهاب الألوسي جاءت عليها كالريح القاصف، فأبطلتها وجعلتها كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف.

---

(١) التكوير: (٢٢).

(٢)

(٣) سبأ: (٢٤).

(٤) الفتح (٢٦).

(٥) روح المعاني (١٠/٩٩-١٠٠)، الفيض الوارد (ص٣٠)، غرائب الاغتراب (٢٥/أ-٢٩/أ).

وإليك جوابه عنها مرتبا حسب ترتيبها في عرضها

قال رحمه الله -ما ملخصه-: ((ولعمري إنه أشبه شيء بهذيان المحموم، أو عربدة السكران، ولولا أنّ الله سبحانه حكى في كتابه الجليل عن إخوانهم اليهود والنصارى ما هو مثل ذلك ورده رحمة بضعفاء المؤمنين، ما كنا نفتح في رده فمًا، أو نجري في ميدان تزييفه قلمًا))[1]. **يقول عن وقاحتهم الأولى والثانية:** ((لكنّي لذلك أقول: لا يخفى أنّ (ثاني اثنين) وكذا (إذ هما في الغار) إنما يدلان بمعونة المقام على فضل الصديق رضي الله تعالى عنه... ومعونة المقام أظهر من نار على علم... والرجل لا يكون ثانيا باختياره لآخر ولا معه في مكان إذا فرَّ من عدو مّما لم يكن معولا عليه متحققا صدقه لديه لا سيما وقد ترك الآخر لأجله أرضه... وفارق أحبابه وجفا أترابه وامتطى غارب سبسب[2] يضل به القطا، وتقصر فيه الخطا، ومما يدل على فضل الاثنينية قوله صلّى الله عليه وسلّم مسكنًا جأش أبي بكر: "**ما ظنك باثنين الله تعالى ثالثهما**"))[3].

ويقول عن الوقاحة الثالثة: ((والصحبة اللغوية إنْ لم تدل بنفسها على المدعى لكنها تدل عليه بمعونة المقام أيضا فإضافة صاحب إلى الضمير للعهد، أي صاحبه الذي كان معه في وقت يجفو فيه الخليل خليله، ورفيقه الذي فارق لمرافقته أهله وقبيله)).

وعن الرابعة يقول: ((وأن (لا تحزن) ليس المقصود منه حقيقة النهي عن الحزن فإنه من الأمور التي لا تدخل تحت التكليف، بل المقصود منه التسلية للصديق رضي الله عنه ونظيره قوله تعالى: ﴿**ولا تحزن عليهم**﴾[4] ﴿**ولا يحزنك قولهم**﴾[5] وقوله: ﴿**لا تخافا إنني**

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله: ((ولولا أنّ الله يحكي عن المشركين والكفار أقوالاً أسخف من هذا وأبطل لا استحى العاقل من حكاية مثل هذا، ولكن الله سنّ لنا حكاية أقوال أعدائه)) إغاثة اللهفان (٢/٢٤٦).

(٢) السبسب: المفازة أو الأرض المستوية البعيدة، القاموس (ص١٢٣)، مادة: (سبب).

(٣) متفق عليه: البخاري (رقم: ٣٦٥٣)، ومسلم (ح٢٣٨١)، وانظر: روح المعاني (١٠/١٠١).

(٤) الإسراء: (١٢٧).

(٥) يونس: (٦٥).

معكما﴾[1] وغير ذلك، أفترى أنّ الله سبحانه نهى عن طاعته، أو أنّ أحدًا من أولئك المعصومين عليهم الصلاة والسلام ارتكب معصية، سبحانك هذا بهتان عظيم... والحزن قد يكون ممدوحًا كالحزن على فوات طاعة، وقد يكون مذمومًا كالحزن على فوات معصية، ولا منافاة بين هذا وبين كونه لا يدخل تحت التكليف، وما ذكر من أنّ الحزن فيه من الدلالة على الجبن ما فيه، فيه من ارتكاب الباطل ما فيه، فإنّا لا نسلم أنّ الخوف يدل على الجُبن وإلاّ لزم جبن موسى وأخيه عليهما السلام، فما ظنك بالحزن، وليس حزن الصديق رضي الله تعالى عنه بأعظم من الاختفاء بالغار، ولا يظن مسلم أنه كان عن جبن، وإلاّ لزم أنْ يوصف بالجبن من هو أشجع الخلق على الإطلاق صلّى الله عليه وسلّم»[2].

ومن أنصف رأى تسليته عليه الصلاة والسلام لأبي بكر بقوله: ﴿لا تحزن﴾ كما سلاه ربه سبحانه بقوله: ﴿ولا يحزنك قولهم﴾ مشيرة إلى أنّ الصديق رضي الله عنه عنده عليه الصلاة والسلام بمنزلته عند ربه جلّ شأنه فهو حبيب الله تعالى.

وخطاب الرسول صلّى الله عليه وسلّم لأبي بكر الصديق بـ(لا تحزن) كافٍ في الدلالة على أنه رضي الله تعالى عنه حبيب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وإلاّ فكيف تكون محاورة الأحباء، وهذا ظاهر إلاّ عند الأعداء.

وعن الخامسة يقول: «وما ذكر من أنّ المعية الخاصة كانت لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم وحده، والإتيان بـ(نا) لسد باب الإيحاش من باب المكابرة الصرفة بدليل: "ما ظنك باثنين الله تعالى ثالثهما"[3] على أنه إذا كان ذلك الحزن إشفاقا على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لاغير، فأي إيحاش في قوله لا تحزن علي إنّ الله معي، وإنْ كان إشفاقا على الرسول صلّى الله عليه وسلّم وعلى نفسه رضي الله تعالى عنه لم يقع التعليل موقعه، والجملة مسوقة له، ولو سلمنا الإيحاش على الأول، ووقوع التعليل موقعه على

(١) طه: (٤٦).

(٢) روح المعاني: (١٠/١٠١).

(٣) تقدم تخريجه (ص١٩٦).

الثاني يكون ذلك الحزن دليلاً واضحا على مدح الصديق، وإنْ كان على نفسه فقط كما يزعمه ذو النفس الخبيثة لم يكن للتعليل معنى أصلاً وأي معنى في "لا تحزن على نفسك إنّ الله معي لا معك".

على أنه يقال للرافضي: "هل فهم الصديق رضي الله تعالى عنه من الآية ما فهمت من التخصيص، وأنّ التعبير بـ(نا) كان سدا لباب الإيحاش أم لا؟»[1].

«فإنْ كان الأول يحصل الإيحاش ولا بد، فنكون قد وقعنا فيما فررنا منه، وإنْ كان الثاني، فقد زعمت لنفسك رتبة لم تكن بالغتها ولو زهقت روحك، ولو زعمت المساواة في فهم عبارات القرآن الجليل وإشاراته لصاقع أولئك العرب المشاهدين للوحي ما سلم لك أو تموت، فكيف يسلم لك الامتياز على الصديق وهو -هو-، وقد فهم من إشارته صلّى الله تعالى عليه وسلّم في حديث التخيير[2] ما خفي على سائر الصحابة حتى علي كرّم الله تعالى وجهه فاستغربوا بكاءه رضي الله تعالى عنه يومئذ».

ويقول في رد وقاحتهم السادسة: «وما ذكر في أمر السكينة فجوابه يعلم مما ذكرناه، وكون التخصيص مشيرا إلى إخراج الصديق رضي الله تعالى عنه عن زمرة المؤمنين كما رمز إليه الكلب[3] عدو الله ورسوله صلّى الله عليه وسلّم لو كان ما خفي على أولئك المشاهدين للوحي، الذين من جملتهم الأمير كرّم الله تعالى وجهه فكيف مكنوه من الخلافة التي هي أخت النبوة عند الشيعة، وهم الذين لا تأخذهم في الله تعالى لومة لائم، وكون الصحابة قد اجتمعوا في ذلك على ضلالة، والأمير كان مستضعفًا فيما بينهم أو مأمورًا بالسكوت وغمد السيف إذ ذاك كما زعمه المخالف قد طُوي بساط

---

(١) روح المعاني (١٠/١٠١-١٠٢).

(٢) هو ما رواه البخاري (برقم: ٣٦٥٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خطب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم الناس، وقال: «إنّ الله خير عبدًا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ذلك العبد ما عند الله» قال: فبكى أبو بكر فعجبنا لبكائه أنْ يخبر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن عبد خُيِّرَ، فكان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم هو المخيَّر، وكان أبو بكر أعلمنا... الخ. وأخرجه مسلم (٢٣٨٢).

(٣) يقصد الألوسي هنا بالكلب الرافضيَّ الخبيثَ يوسفَ الأواليَّ صاحب «سلاسل الحديد» فقد ذكر بعض كلامه في الفيض الوارد (ص٣٠).

رده وعاد شذر مذر، فلا حاجة إلى إتعاب القلم في تسويد وجه زاعمه)).

وفي رد وقاحتهم السابعة يقول: ((وما ذكر من أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لم يخرجه إلاّ حذرًا من كيده، فيه أنّ الآية ليس فيها شائبة دلالة على إخراجه له أصلا فضلا عن كون ذلك حذرًا من الكيد، على أنّ الحذر -لو كان- في معيته له عليه الصلاة والسلام وأي فرصة تكون مثل الفرصة التي حصلت حين جاء الطلب لباب الغار؟ فلو كان عند أبي بكر رضي الله تعالى عنه -وحاشاه- أدنى ما يقال، لقال: هلموا فههنا الغرض، ولا يقال: إنه خاف على نفسه أيضا لأنه يمكن أنْ يخلصها منهم بأمور ولا أقل من أن يقول لهم: خرجت لهذه المكيدة، وأيضا لو كان الصديق كما يزعم الزنديق[1] فأي شيء منعه من أنْ يقول لابنه عبد الرحمن[2] أو ابنته أسماء أو مولاه عامر بن فهيرة فقد كانوا يترددون إليه في الغار[3] فيخبر أحدهم الكفار بمكان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، على أنه على هذا الزعم يجيء حديث التمكين وهو أقوى شاهد على أنه هو -هو- وأيضا إذا انفتح باب هذا الهذيان أمكن للناصبي أنْ يقول والعياذ بالله تعالى في علي كرّم الله تعالى وجهه إنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يأمره بالبيتوتة على فراشه الشريف ليلة هاجر، إلاّ ليقتله المشركون ظنا منهم أنه النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم فيستريح منه، وليس هذا القول بأعجب ولا أبطل من قول الشيعي: إنّ إخراج الصديق إنما كان حذرا من شره، فليتق الله سبحانه من فتح هذا الباب، المستهجن عند ذوي الألباب، وزعم أنّ تجهيز الأمير كرّم الله تعالى وجهه لهم بشراء الأباعر إشارة إلى ذلك لا يشير بوجه من الوجوه))[4].

وقال في رده على الرافضي الغالي يوسف الأوالي[5] بعد ما نقل عنه جرأته ووقاحته

---

(١) من أنه أخرجه حذرا من كيده.

(٢) في صحيح البخاري (برقم: ٣٩٠٥)، أنه عبد الله، قال في الفتح (٢٧٩/٧): ((وقع في نسخة عبد الرحمن وهو وهم)).

(٣) البخاري مع الفتح (٢٧١/٧-٢٧٢) وليس فيه أسماء ممن كان يتردد، لكنها جهزت الجراب.

(٤) روح المعاني (١٠٢/١٠).

(٥) تقدمت ترجمته (ص١٣٤).

في تحريف الكلم عن مواضعه في هذه الآية، قال: ((وهو كلام فاسد، وزعم كاسد، فبلابل[1] هذه الآية تكثر الصدح[2]، على أفنان[3] المدح، لأنها مسوقة للتوبيخ والعتاب، وترك نصرة ذلك الجناب، ولم يدخل أبو بكر فيما هنالك، ولم يعاتبه ربه بذلك، وما ذلك إلاّ لنصرته له صلّى الله عليه وسلّم ومخاطرته بنفسه أمامه، ونجدته إياه وإنْ أَدْنَتْ حِمامهُ[4]، وكفى فخرًا كما لا يخفى.

وقوله ﴿ثاني اثنين﴾ يدل على المدح دلالة لا مرية فيها، ولا شبهة تعتريها؛ لأنّ كونه صلّى الله عليه وسلّم ثانيا لأبي بكر في ذلك الموطن الذي لا يصحب الإنسان فيه إلاّ من يعتمد عليه، ويقاتل بين يديه، ويسعفه في الشدائد، ويسعده في دفع المكائد، ويؤنسه في الوحدة، ويجود بنفسه بالنجدة، أقوى دليل على مدح الصديق، وأنه خير رفيق... الخ[5]))[6].وختم كلامه على موقف الرافضة من هذه الآية بقوله: ((وبالجملة إنّ الشيعة قد اجتمعت كلمتهم على الكفر بدلالة الآية على فضل الصديق رضي الله تعالى عنه، ويأبى الله تعالى إلاّ أنْ تكون كلمة الذين كفروا السفلى وكلمته هي العليا))[7].

بعد هذه المحاولة اليائسة من قبل الرافضة لسلب فضائل الصديق الناصعة ننقل بعض المطاعن الواهية التي تعرض لها الألوسي في كتبه ونسفها نسفًا دفاعًا عن شيخ الإسلام الأوّل، وصدّيق هذه الأمة الأجلّ.

---

(١) البلابل: واحده البلبل: اسم طائر، انظر: القاموس (ص١٢٥١).

(٢) الصدح: يقال: صدح الطائر: إذا رفع صوته بغناء، انظر: القاموس (ص٢٩٢).

(٣) أفنان: جمع فنن وهو الغصن، وشجرة فَنّاء: كثيرة الأغصان، انظر: القاموس: (ص٥٧٧).

(٤) حِمام ككتاب: قضاء الموت وقدره، انظر: القاموس (ص١٤١٧).

(٥) دافع الألوسي عن حمى هذه الآية وتصدى لعبث الروافض بها في أكثر من موضع في كتبه تجد ذلك في تفسيره روح المعاني (١٠/٩٧-١٠٤)، وغرائب الاغتراب (ق٢٥/أ-٢٩/أ)، والفيض الوارد (ص٣٠-٣٢)، ونشوة الشمول (ص٦).

والآية في الحقيقة غصة في حلوق الرافضة لذلك فقدوا صوابهم في محاولة منهم لإطفاء نورها إلاّ أنّ أنوارها على فضل أبي بكر أحرقتهم ويأبى الله إلاّ أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

(٦) روح المعاني (١٠/١٠٤).

(٧) روح المعاني (١٠/١٠٤).

«ومما فعلوه من سلب لفضائل الصديق، تفسيرهم كلمة «الفضل» في قوله تعالى: ﴿ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة﴾[1] بالزيادة في المال فقط، مع أنّ الفضل ضد النقص، وهو عام في كل شيء فيكون أبو بكر الصديق قد اجتمعت فيه جميع الفضائل والفواضل رغم أنف الرافضة، وأما على تفسير الرافضة فإنه يلزم منه التكرار مع قوله: "السعة" لأنّ معناها الزيادة في المال، وقد فسرت "أولوا الفضل" بالزيادة في الدين، و"السعة" بالزيادة في المال»[2].

ومن هذه الطعون:

قولهم: إنه منع فاطمة رضي الله عنها من إرث أبيها صلّى الله عليه وسلّم.

تقرير استدلالهم:

قالوا: «إنّ أبا بكر -رضي الله عنه- لم يورث الزهراء رضي الله عنها من تركة أبيها صلّى الله عليه وسلّم حتى قالت له -بزعمهم-: يا ابن أبي قحافة أنت ترث أباك وأنا لا أرث أبي أي إنصاف هذا؟».

وقالوا: «إنّ الخبر (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)[3] لم يروه غير أبي بكر، وبتسليم أنه رواه غيره أيضا، فهو غير متواتر بل آحاد، ولا يجوز تخصيص الكتاب ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾[4] بخبر الآحاد بدليل أنّ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه رد خبر فاطمة بنت قيس[5] أنه لم يجعل لها سكنى ولا نفقة لما كان مخصصا لقوله تعالى: ﴿أسكنوهنّ من

---

(١) النور: (٢٢).

(٢) روح المعاني (١٢٦/١٨).

(٣) متفق عليه: ولفظه عندهما: «لا نورث ما تركنا صدقة» البخاري مع الفتح (٢٢٧/٦-٢٢٨، ح٣٠٩٤) (ك٥٧، ب١) ومسلم (١٣٧٧/٣، ح١٧٥٧) ورواه أحمد (٤٦٣/٢)، بلفظ: «إنا معشر الأنبياء لا نورث» أما بلفظ: «نحن» فقال ابن حجر: «إنه لم يوجد بلفظ (نحن) فلعل من ذكره ذكره بالمعنى» انظر: موافقة الخبر الخبر (٤١٢/١).

(٤) النساء: (١١).

(٥) هي فاطمة بنت قيس بن خالد بن محارب القرشية الفهرية، أخت الضحاك، وهي من المهاجرات الأول، كانت تحت أبي بكر بن حفص المخزومي ولما طلقها تزوجها أسامة بن زيد، وقصتها في صحيح مسلم (ح١٤٨٠)،

حيث سكنتم من وجدكم﴾[1] فقال: كيف نترك كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلّم بقول امرأة[2]، فلو جاز تخصيص الكتاب بخبر الآحاد لخصص به ولم يرده، ولم يجعل كونه خبر امرأة مع مخالفته للكتاب مانعا من قبوله)).

وقالوا أيضا: ((العام وهو الكتاب قطعي، والخاص وهو خبر الآحاد ظني فيلزم ترك القطعي بالظني)).

وقالوا أيضا: ((إنّ مما يدل على كذب الخبر، قوله تعالى: **﴿وورث سليمان داود﴾**[3] وقوله سبحانه -حكاية عن زكريا عليه السلام- **﴿هب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من ءال يعقوب﴾**[4]، فإنّ ذلك صريح في أنّ الأنبياء يرثون ويورثون))[5].

رد الألوسي عليهم:

أما قولهم: ((إنّ هذا الخبر لم يروه غير أبي بكر)) فيفنده الألوسي بقوله: ((والجواب أنّ هذا الخبر قد رواه أيضا حذيفة بن اليمان، والزبير بن العوام، وأبو الدرداء، وأبو هريرة، والعباس، وعلي، وعثمان، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص))[6].

وقد أخرج البخاري عن مالك بن أوس بن الحدثان أنّ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال -بمحضر من الصحابة- فيهم علي والعباس وعثمان وعبد الرحمن بن عوف

(ت نحو ٥٠هـ). انظر: الإصابة (٣٧٣/٤)، والأعلام (١٧٣/٥).

(١) الطلاق: (٦).

(٢) صحيح مسلم (١١١٨/٢، ١١١٩، ك. طلاق، ح٤٦)، والفتح (٣٩١/٩).

(٣) النمل: (١٦).

(٤) مريم: (٦).

(٥) روح المعاني (٢١٧/٤)، وانظر: كلام الرافضة فيما يلي: الاستغاثة في بدع الثلاثة (٩/١-١٥)، الاحتجاج (٩٠/١)، الأنوار النعمانية (٨٩/١)، منهاج الكرامة (ص١٠٩)، وللرد عليهم راجع: الإمامة للآمدي (ص٢٤٤)، ومنهاج السنة (١٩٤/٤)، والحجج الباهرة (ص٢٨٣).

(٦) ورواه أيضا إضافة إلى من ذكر عمر بن الخطاب، وعائشة، وابن عباس، وطلحة، فيكون المجموع ثلاث عشرة نفسا فعلى هذا يكون الحديث متواترا وهو ما نص عليه السيوطي في الأزهار المتناثرة (ص٢٧٣)، والزبيدي في لقط اللآلئ المتناثرة (ص٨٨)، والكتاني في نظم المتناثر (ص١٣٨).

والزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص: أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض، أتعلمون أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: «**لا نورث ما تركناه صدقة**» قالوا: اللّهم نعم ثم أقبل على علي والعباس، فقال: أنشدكما بالله تعالى هل تعلمان أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قد قال ذلك؟ قالا: اللهم نعم»[1].

فالقول بأنّ الخبر لم يروه إلاّ أبو بكر -رضي الله عنه- لا يلتفت إليه.

وفي كتب الشيعة ما يؤيده فقد روى الكليني في الكافي، عن جعفر الصادق رضي الله عنه قال: «إنّ العلماء ورثة الأنبياء وذلك أنّ الأنبياء لم يورثوا درهمًا ولا دينارًا وإنما ورثوا أحاديث، فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ بحظ وافر»[2].

وكلمة «إنما» مفيدة للحصر قطعًا باعتراف الشيعة، فيعلم أنّ الأنبياء لا يورثون غير العلم والأحاديث. وقد ثبت أيضا بإجماع أهل السير والتواريخ وعلماء الحديث أنّ جماعة[3] من المعصومين -عند الشيعة- والمحفوظين عند أهل السنة عملوا بموجبه، فإنّ تركة النبي صلّى الله عليه وسلّم لما وقعت في أيديهم لم يعطوا منها العباس ولا بنيه ولا الأزواج المطهرات شيئا ولو كان الميراث جاريًا في تلك التركة لشاركوهم فيه قطعًا، فإذا ثبت من مجموع ما ذكرنا التواتر[4] فحبذا ذلك، لأنّ تخصيص القرآن بالخبر المتواتر جائز اتفاقًا[5]»[6].

وأما قولهم: لا يجوز تخصيص الكتاب بخبر الآحاد واستدلالهم برد عمر لخبر فاطمة بنت قيس، فإنّ هذا القول مبني على ما قبله بأنّ الخبر غير متواتر، وبما أنه بطل قولهم المتقدم وثبت أنّ الخبر متواتر فإنه يسقط الاستدلال بأنّ خبر الآحاد لا يخصص الكتاب،

---

(١) البخاري مع الفتح (٦/٢٢٧، ح٣٠٩٤، ك٥٧، ب١)، ومسلم أيضا (٣/١٣٧٧، ح١٧٥٧، ك٣٢، ح٤٩).

(٢) أصول الكافي (١/٣٢) وانظر صحيح البخاري (١/٣٥، ك٣، باب١٠).

(٣) منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، انظر: فتح الباري (٦/٢٣٩) عند شرح حديث (٣٠٩٤).

(٤) انظر: حاشية رقم: (١) من الصفحة الماضية.

(٥) قال الزركشي: «يجوز تخصيص القرآن بالسنة المتواترة قولاً واحدا بالإجماع» البحر المحيط (٣/٣٦٢)، وانظر: قول الشيعة أيضا في مبادئ الأصول (ص١٤١).

(٦) روح المعاني (٤/٢١٧-٢١٨).

إلاّ أنّ الألوسي رحمه الله أبطل كلامهم حتى على افتراض أنّ الخبر غير متواتر، فيقول: ((إنّ تخصيص القرآن بخبر الآحاد جائز على الصحيح، وبجوازه قال الأئمة الأربعة[1]، ويدل على جوازه أنّ الصحابة رضي الله تعالى عنهم خصصوا به من غير نكير فكان اجماعًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾[2] فإنه يدخل فيه نكاح المرأة على عمتها وخالتها، فخص بقوله صلّى الله عليه وسلّم: "**لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها**"[3].

والشيعة أيضا قد خصصوا عمومات كثيرة من القرآن بخبر الآحاد[4]، فإنهم لا يورثون الزوجة من العقار[5]، ويخصون أكبر أبناء الميت من تركته بالسيف والمصحف والخاتم واللباس بدون بدل[6]... ويستندون في ذلك إلى آحاد تفردوا برواياتها[7] مع أنّ عموم الآيات على خلاف ذلك))[8].

وأما احتجاجهم على عدم جواز التخصيص بخبر عمر[9] **-رضي الله عنه-** فيقول فيه الألوسي: ((إنّ عمر إنما رد خبر فاطمة بنت قيس، لتردده في صدقها وكذبها، ولذلك قال: بقول امرأة لا ندري أصدقت أم كذبت، فعلل الرد بالتردد في صدقها

---

(١) قال الزركشي: ((يجوز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد عند الجمهور، وهو المنقول عن الأئمة الأربعة)) البحر المحيط (٣/٣٦٤).

(٢) النساء: (٢٤).

(٣) متفق عليه: البخاري -مع الفتح- (٩/٦٤-٦٥، ح٥١٠٨-٥١١٠، ك٦٧، ب٢٧)، ومسلم (٢/١٠٢٨-١٠٢٩، ك١٦، ب٤، ح١٤٠٨).

(٤) مبادئ الوصول للحلي (ص١٤٣)، قال: ((تخصيص (الكتاب) بخبر الواحد جائز)) وقد وقع كما في تخصيص ﴿فاقتلوا المشركين﴾ بقوله: ((سنوا بهم سنة أهل الكتاب)).

(٥) انظر: الانتصار للمرتضى (ص٣٠١)، وروح المعاني (٤/٢١١).

(٦) انظر: الانتصار للمرتضى (ص٢٩٩) وروح المعاني (٤/٢١١).

(٧) قال المرتضى: ((وإنما عولوا على أخبار رووها تتضمن تخصيص الأكبر بما ذكرناه)) الانتصار (ص٣٠٠).

(٨) روح المعاني (٤/٢١٨).

(٩) تقدم تخريجه (ص٢٠٢).

وكذبها، لا بكونه خبرًا واحدًا[1]»[2].

وأما عن كون التخصيص يلزم منه ترك القطعي بالظني: فيرده الألوسي بقوله: «إنّ التخصيص وقع في الدلالة؛ لأنه دفع للدلالة في بعض الموارد فلم يلزم ترك القطعي بالظني، بل هو ترك للظني بالظني»[3].

وأما ما زعموه من دلالة الآيتين (أي آية النمل وآية مريم) اللتين ذكروهما على كذب الخبر فيقول فيه الألوسي -ما ملخصه-: «إنّ هذا الزعم في غاية الوهن؛ لأنّ الوراثة فيهما وراثة العلم والنبوة والكمالات النفسانية لا وراثة العروض والأموال، ومما يدل على أنّ الوراثة في الآية الأولى منهما كذلك، ما رواه الكليني عن أبي عبد الله: "أنّ سليمان ورث داود، وأنّ محمدا ورث سليمان"[4] فإنّ وراثة المال بين نبينا صلّى الله عليه وسلّم وسليمان عليه السلام غير متصورة بوجه[5].

وأيضا: داود كان له تسعة عشر ابنا... فلا معنى لتخصيص بعضهم بالذكر دون بعض في وراثة المال لاشتراكهم فيها من غير خصوصية لسليمان بها، بخلاف وراثة العلم والنبوة.

وأيضا: وصف سليمان بتلك الوراثة مما لا يوجب كمالاً ولا يستدعي امتيازًا؛ لأنّ البر والفاجر يرث أباه فأي داع لذكر هذه الوراثة العامة في بيان فضائل هذا النبي ومناقبه عليه السلام.

وكذلك في الآية الثانية لو كان المراد وراثة المال، كان الكلام أشبه شيء بالسفسطة[6]؛ لأنه إن كان المراد من آل يعقوب نفسه، لزم أنّ ماله كان باقيا غير مقسوم

---

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي (٣/٣٦٥).

(٢) روح المعاني (٤/٢١٨).

(٣) روح المعاني (٤/٢١٨).

(٤) الكافي.

(٥) روح المعاني (٤/٢١٨).

(٦) السفسطة: قياس مركب من الوهميات، والغرض منه تغليط الخصم وإسكاته، انظر: التعريفات (ص١١٨)، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون (٢/٦٦٥).

إلى عهد زكريا،وبينهما نحو ألفي سنة،أو المراد جميع أولاد يعقوب، فيلزم أنّ يحيى يرث كل بني إسرائيل، وهذا أفحش، أو المراد غير ذلك،فأي فائدة في وصف هذا الولي بأنه يرث أباه أو أقرباءه وهو شيء مقرر في جميع الشرائع.

وأيضا: ليس من شأن أصحاب النفوس الطاهرة والأنظار العالية، التعلق بالعالم الفاني والميل للمتاع الدنيوي حتى يخاف زكريا على ماله فيسأل ولدًا يرثه، ويظهر لذلك الحزن والخوف.

وأيضا: لا معنى لخوف زكريا من تصرف الموالي في ماله بعد موته؛ لأنّ التصرف إنْ كان في طاعة فذاك المبتغى، وإنْ كان في معصية فلا عتاب عليه بعد موته، وبإمكانه أيضا أنْ يتصدق بماله في سبيل الله قبل موته، وموت الفجأة غير وارد في عقيدة الرافضة لزعمهم أنّ الأنبياء يعلمون متى يموتون»[1].

«فلم يبق أمامنا إلاّ ما يتلاءم مع شأن ذوي النفوس القدسية، والقلوب الطاهرة الزكية وهو أنه خاف من أشرار بني إسرائيل أنْ يحرِّفوا الأحكام الإلهية والشرائع الربانية، ويكون ذلك سببا لفساد عظيم، فطلب الولد ليحافظ على أحكام الله وينشر الشريعة وبذلك يتضاعف الأجر ويتصل الثواب ولا يكون هذا الاتصال إلاّ بإرث علم النبوات خلفا عن سلف، أما وراثة المال المعرض للتلف، فلا محل له هنا عند من اتبع الوحي وأنصف»[2].

هذا، ومن مشاغبات الرافضة أنهم قالوا: «إذا لم يورث النبي صلّى الله عليه وسلّم أحدًا فلم أعطيت أزواجه الطاهرات حجراتهن».

فأجاب الألوسي عن ذلك -بما ملخصه-: «والجواب أنّ ذلك مِغْلَطة[3] لأنّ إقرار الحجرات للأزواج، إنما كان لأجل كونها مملوكة لهنّ لا من جهة الميراث بل لأنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم بنى كل حجرة لواحدة منهنّ فصارت الهبة مع القبض متحققة وهي

(١) روح المعاني (٤/٢١٩).

(٢) روح المعاني (٤/٢١٩) و(١٦/٦٤-٦٥).

(٣) أي مغالطة: وتسمى سفسطة.

موجبة للملك وفعل مثل ذلك لفاطمة رضي الله عنها وأسامة، وسلمه إليهما فبقي كل من بيده شيء يتصرف فيه تصرف المالك، ومما يدل على أنّ الزوجات الطاهرات كنّ يملكن حجراتهنّ أنّ الحسن رضي الله عنه لما حضرته الوفاة استأذن من عائشة رضي الله عنها أنْ تعطيه موضعًا بجوار جده المصطفى صلّى الله عليه وسلّم.

وفي القرآن ما يشير إلى ذلك أيضا وهو قوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن﴾[1] فأضاف البيوت إليهنّ، ولم يقل في بيوت الرسول.

ومن أهل السنة من قال: إنّ المال بعد وفاة الرسول صلّى الله عليه وسلّم صار في حكم الوقف على جميع المسلمين، فيجوز للخليفة أنْ يخص من شاء بما شاء، كما خص عليا رضي الله عنه بالسيف والدرع والدلال[2] وأعطى الزبير ومحمد بن مسلمة بعضًا من متروكاته وإنما لم يعط رضي الله عنه فاطمة رضي الله عنها فدكًا[3] مع أنها طلبتها إرثا، فتغيرت عليه وعدلت إلى دعوى الهبة وأتت بعلي والحسنين وأم أيمن للشهادة -بزعم الشيعة- ولم تمكن لمصلحة دينية ودنيوية رآهما الخليفة إذ ذاك»[4].

ثم يختم الألوسي رحمه الله هذا الموضوع الذي قال فيه -بما يشبه الملخص لكل ما مضى- فيقول ما نصه: «وتحقيق الكلام في هذا المقام، أنّ أبا بكر -رضي الله تعالى عنه- خص آية المواريث بما سمعه من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وخبره عليه الصلاة والسلام في حق من سمعه منه بلا واسطة مفيد للعلم اليقيني بلا شبهة، والعمل بسماعه واجب عليه، سواء سمعه غيره أو لم يسمع، وقد أجمع أهل الأصول[5] من أهل السنة

---

(١) الأحزاب: (٣٣).

(٢) اسم لبغلة الرسول صلّى الله عليه وسلّم واسمها الصحيح «دلدل» انظر: تاج العروس (٢٤١/١٤).

(٣) فدك: «قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان وقيل ثلاثة، أفاءها الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في سنة سبع صلحا» انظر: معجم البلدان (٢٧٠/٤).

(٤) روح المعاني (٢١٩/٤-٢٢٠).

(٥) قال ابن قدامة في الروضة (٢٣٦/١): «وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة لدلالة المعجزة على صدقه وأمر الله سبحانه بطاعته وتحذيره من مخالفة أمره، وهو دليل قاطع على من سمعه منه شفاهًا فأما من بلغه بالإخبار عنه فينقسم في حقه قسمين: تواتر أو آحاد». وانظر: المستصفى للغزالي (١٢٩/١).

والشيعة على أنّ تقسيم الخبر إلى المتواتر وغيره بالنسبة إلى من لم يشاهدوا النبي صلّى الله عليه وسلّم وسمعوا خبره بواسطة الرواة، لا في حق من شاهد النبي صلّى الله عليه وسلّم وسمع منه بلا واسطة، فخبر "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"[1] عند أبي بكر قطعي؛ لأنه في حقه كالمتواتر بل أعلى كعبا منه، والقطعي يخصص القطعي اتفاقًا، ولا تعارض بين هذا الخبر والايات التي فيها نسبة الوراثة إلى الأنبياء عليهم السلام لما علمت، ودعوى الزهراء رضي الله تعالى عنها فدكًا بحسب الوراثة لا تدل على كذب الخبر بل على عدم سماعه، وهو غير مخل بقدرها ورفعة شأنها ومزيد علمها، وكذا أخذ الأزواج المطهرات حجراتهنّ لا يدل على ذلك لما مر، وعدولها إلى دعوى الهبة غير متحقق عندنا بل المتحقق دعوى الإرث، ولئن سلمنا أنه وقع منها دعوى الهبة فلا نسلم أنها أتت بأولئك الأطهار شهودًا، وذلك لأنّ المجمع عليه أنّ الهبة لا تتم إلاّ بالقبض ولم تكن فدك في قبضة الزهراء رضي الله تعالى عنها في وقت، فلم تكن الحاجة ماسة لطلب الشهود، ولئن سلمنا أنّ أولئك الأطهار شهدوا فلا نسلم أنّ الصديق ردّ شهادتهم بل لم يقض بها، وفرق بين عدم القضاء هنا والرد، فإنّ الثاني عبارة عن عدم القبول لتهمة كذب مثلا، والأول عبارة عن عدم الإمضاء لفقد بعض الشروط المعتبرة بعد العدالة، وانحراف مزاج رضا الزهراء كان من مقتضيات البشرية، وقد غضب موسى عليه السلام على أخيه الأكبر هارون حتى أخذ بلحيته ورأسه، ولم ينقص ذلك من قدرَيْهما شيئا»[2].

هذا أهم ما رد به الألوسي على الرافضة في هذا المطعن وقد طالت معاركه معهم بسبب كثرة مشاغباتهم الخرقاء حول هذه القضية ومع ذلك لم أنقل كل ما رد به عليهم خوف الإطالة.

ومن مطاعنهم أيضا

أنه رضي الله عنه صعد مرة على المنبر ليخطب فقال له الحسنان: «انزل عن منبر

(١) تقدم تخريجه (ص٢٠١).

(٢) روح المعاني (٤/٢١١)، و(٤/٢١٧-٢٢١)، و(١٦/٦٤-٦٥)، و(١٩/١٧٠-١٧١).

جدنا»[1].

قال الرافضة: فعلم عدم لياقته للإمامة[2].

رد الألوسي

قال ما ملخصه: «إنّ الحسنين إذ ذاك صغيران، فأفعالهما إن اعتبرت بحيث يترتب عليها الأحكام، لزم ترك التقية الواجبة[3]، وإلا فمن دأب الأطفال أنْ يفعلوا مثل هذا في حق من رأوه في مكان محبوبهم، وهذا مسلم عند العقلاء»[4].

ومنها: أنه درأ الحد عن خالد بن الوليد لما قتل مالك بن نويرة[5]، ونكح امرأته في تلك الليلة، و لم تمض عدة الوفاة، وقد أنكر عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما فعل[6].

رد الألوسي

قال ما ملخصه: «ما فعله خالد كان فيه شبهة، فقد أُخبر أنّ مالكًا وأهله أظهروا السرور وضربوا بالدف وشتموا أهل الإسلام عند وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم وقال في حضور خالد: قال صاحبكم، يعني بالصاحب الرسول صلّى الله عليه وسلّم وقال

---

(١) رواه ابن شبة في تاريخ المدينة (٣/٧٩٨) لكن على أنّ القصة وقعت بين الحسين رضي الله عنه وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٢) انظر: قول الرافضة في تلخيص الشافي (٢/١٤١)، وانظر: النفحات القدسية (ص٣٧).

(٣) أي الواجبة عند الرافضة والتي كان يعمل بها علي رضي الله عنه مع الخلفاء الثلاثة -حسب زعم الرافضة- فكيف يخالفه ابناه.

(٤) النفحات القدسية (ص٣٧) من المخطوط، وانظر: التحفة الاثنى عشرية (ق١٨٤).

(٥) هو مالك بن نويرة بن حمزة بن شداد، أبو حنظلة، التميمي اليربوعي أسلم فاستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه فلمّا مات النبي صلى الله عليه وسلم أمسك الصّدقات، وفي رِدَّته خلاف قتله خالد سنة ١٢هـ. انظر: الشعر والشعراء (٢١٤) والإصابة في تمييز الصحابة (٣/٣٣٦ رقم ٧٦٩٨) والأعلام للزركلي (٢٦٧٥).

(٦) انظر: قول الرافضة في: الإيضاح (ص٧٢-٧٣)، وكشف المراد (ص٤٠٢)، ومنهاج الكرامة (ص١٣٥)، والرد عليهم في الإمامة للآمدي (ص٢٤١-٢٦٠)، ومنهاج السنة (٥/٥١٤-٥٢٠)، والمواقف (ص٤٠٣).

لأصحابه: قد نجوتم من مؤونة هذا الرجل[1].

وعدم الاستبراء بحيضة لا يضر أبا بكر، وخالد غير معصوم، ولم يثبت أنه جامعها تلك الليلة، وقيل إنها كانت مطلقة ومحبوسة عنده كعادة الجاهلية مدة مضى العدة، فالنكاح حلال[2].

ثم إنّ الصديق رضي الله عنه تعامل مع خالد كما تعامل معه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقد صح أن خالدًا أغار على قوم مسلمين فجرى على لسانهم "صبأنا صبأنا" وكان مرادهم أنا تركنا الدين القديم إلى الدين الجديد، وهو الإسلام، فقتلهم فتبرأ صلّى الله عليه وسلّم من صنيعه[3] ولم ينتص منه ولا طلب منه الدية، فالفعل هو الفعل[4]، وقد ودى النبي صلّى الله عليه وسلّم القتلى وكذلك فعل أبو بكر[5].

((وأيضا: لو كان توقف الصديق في القصاص طعنًا، لكان توقف علي بن أبي طالب في قتلة عثمان أطعن.

واستيفاء القصاص إنما يكون واجبًا لو طلبه الورثة، وليس فليس))[6].

بل ثبت أنّ أخًا لمالك بن نويرة، واسمه متمم بن نويرة[7] اعترف بارتداده في حضور عمر بن الخطاب[8] رضي الله عنه مع محبته الشديدة له، وندم عمر رضي الله عنه على ما كان من إنكاره زمن الصديق))[9].

---

(١) راجع تاريخ الأمم والملوك (٣/٢٤٣)، والكامل في التاريخ (٢/٣٥٩)، والبداية والنهاية (٦/٣٢٦)، والإصابة (٣/٣٣٦-٣٣٧)، وتاريخ الردة (ص٥١).

(٢) انظر: الإمامة للآمدي (ص٢٦١)، ومنهاج السنة (٥/٥٢٠)، والبداية والنهاية (٦/٣٣٦).

(٣) البخاري مع الفتح (٧/٦٥٣، ح٤٣٣٩، ك٦٤: ب٥٨).

(٤) النفحات القدسية (ص٣٨).

(٥) انظر: البداية والنهاية (٦/٣٢٧)، وفتح الباري (٧/٦٥٥)، والتحفة الإثني عشرية (ق١٨٥).

(٦) انظر: تفسير القرطبي (٢/٢٤٤-٢٥٣).

(٧) صحابي جليل ترجمته في الإصابة (٣/٣٤٠).

(٨) انظر: الكامل في التاريخ (٢/٣٦٠).

(٩) انظر: البداية والنهاية (٧/١٢٠).

ومنها: أنه تخلف عن جيش أسامة المجهز للروم[1] وفي الحديث: «جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف»[2].

رد الألوسي

قال رحمه الله: «إن كان الطعن من جهة عدم التجهيز فهذا افتراء صريح، لأنه جهز وهيأ[3].

وإن كان من جهة التخلف فله عدة أجوبة:

الأول: أنّ الرئيس إذا عين رجلاً مع جيش ثم أمره بخدمة من خدمات حضوره فقد استثناه وعزله، والصديق لأمره بالصلاة كذلك، فالذهاب إما ترك الأمر أو ترك الأهم... [4].

الثاني: أنّ الصديق قد انقلب له المنصب؛ لأنه كان آحاد المؤمنين فصار خليفة النبي صلّى الله عليه وسلّم فانقلبت الأحكام، ألا ترى كيف انقلبت أحكام الصبي إذا بلغ، والمجنون إذا أفاق... إلى غير ذلك، والنبي صلّى الله عليه وسلّم لو عاش لما ذهب، فالخليفة لكونه قائما مقامه يكون كذلك.

الثالث: أنّ الأمر عند الشيعة ليس مختصا بالوجوب[5]، وجملة: «لعن الله من

---

(١) انظر: قول الرافضة فيما يلي: الاستغاثة في بدع الثلاثة (ص٢٠-٢١)، والإيضاح (ص١٨٦-١٨٧)، وكشف المراد (ص٤٠١)، ومنهاج الكرامة (ص١١١، و١٩٥)، ومنار الهدى (ص٢٣١).
وانظر: الرد عليهم في منهاج السنة (٥/٤٨٦-٤٨٩، و٨/٢٩٢).

(٢) حديث بعث أسامة رواه البخاري (ك٦٤، ب٨٧، ح٦٤٦٩)، ومسلم (٤/١٨٨٤، ح٢٤٢٦)، وأما اللفظ المذكور هنا فلم أقف عليه إلاّ في الملل والنحل (١/٣٠)، والإمامة للآمدي (ص٢٣٨)، وقد حكياه عن الرافضة، وذكره ابن حجر في الفتح (٧/٧٥٩) بلفظ: «انفذوا بعث أسامة» نقلا عن أصحاب المغازي.

(٣) قال ابن حجر في الفتح (٧/٧٥٩): «وكانت آخر سرية جهزها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأول شيء جهزه أبو بكر الصديق رضي الله عنه».

(٤) هذا إنْ صح أنّ أبا بكر كان ضمن الجيش، فابن تيمية يقول بعدم الصحة وابن حجر لا يوافقه، راجع (ص٧٩٢) فيما يأتي ضمن النفحات القدسية.

(٥) انظر: قولهم في مبادئ الوصول إلى علم الأصول (ص٩١-٩٢).

تخلف)) مكذوبة[1].

الرابع: أنّ مخالفة آدم ويونس عليهما السلام لأمر الله[2] قد ثبتت عند الشيعة[3]، فالإمام لو خالف أمرًا واحدًا لا ضير.

ومنها: أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يؤمّر أبا بكر قط على أمر ديني، فلم يكن حريًا بالإمامة[4].

رد الألوسي

قال -ما ملخصه-: ((هذا كذب محض... فقد أمّره في غزوة بني فزارة[5] وأمّره في العام التاسع ليحج بالناس[6]، وأمره أنّ يصلي بالناس قبيل الوفاة[7] وعلى تقدير التسليم، فعدم تأميره كان بسبب كونه وزيرًا ومشيرًا لا يستغني عنه فقد صح أنّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم قال في حق أبي بكر وعمر: ((**"إنّه لا غنى لي عنهما، إنهما من**

---

(١) النفحات القدسية (ص٣٨-٣٩).

(٢) إشارة إلى أكل آدم من الشجرة وقد نهي من قبلُ عن ذلك في قوله تعالى: ﴿ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظّٰلمين﴾ وقال تعالى: ﴿وعصىٰ ءادم ربه فغوى ثم اجتبٰه ربه فتاب عليه وهدى﴾ وأما يونس فإشارة إلى مغاضبته قومه واستعجاله عليهم، وكان يجب عليه أنْ يصبر، قال تعالى: ﴿وذا النون إذ ذهب مغٰضبا فظنّ أن لن نقدر عليه فنادىٰ في الظلمٰت أنْ لا إله إلاّ أنت سبحٰنك إني كنت من الظّٰلمين﴾، وقال: ﴿ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم﴾ إلى قوله: ﴿فاجتبٰه ربه فجعله من الصّٰلحين﴾.

(٣) انظر: تفسير القمي (١/٤٣-٤٤، و٣١٧-٣١٩).

(٤) راجع قول الرافضة في كتبهم: كشف المراد (ص٤٠١)، ومنهاج الكرامة (ص١٩٦)، وانظر: الرد عليهم في الإمامة للآمدي (ص٢٥٣)، ومنهاج السنة (٨/٢٩٤).

(٥) انظر: صحيح مسلم (٣/١٣٧٥، ح١٧٥٥)، والمستدرك للحاكم (٣/٣٦)، وطبقات ابن سعد (٢/١١٧).

(٦) انظر: صحيح البخاري -مع الفتح- (٧/٦٨٣، ح١٧٥٥)، ومسلم (٢/٩٨٢، ح١٣٤٧).

(٧) البخاري -مع الفتح- (٢/٢٣٨-٢٣٩، و٢٤١، ح٧١٢-٧١٣، و٧١٦)، ومسلم (١/٣١١-٣١٥، ح٤١٨-٤١٩) عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم مرضه الذي مات فيه أتاه بلال يؤذنه بالصلاة فقال: مروا أبا بكر فليصل قلت: إنّ أبا بكر رجل أسيف إن يقم مقامك يبكي فلا يقدر على القراءة، قال: مروا أبا بكر فليصل فقلت مثله فقال في الثالثة أو في الرابعة: إنكنّ صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل فصلى... إلخ)).

الدين كالسمع والبصر"[1]»[2].

ومنها: قولهم إن أبا بكر ولّى عمر رضي الله عنه أمور المسلمين[3]، مع أن النبي صلّى الله عليه وسلّم ولاه على أخذ الصدقات سنة[4] ثم عزله، فالتولية مخالفة[5].

رد الألوسي

قال رحمه الله: «هذا محض جهالة، فلا يقال لا نقطاع العمل عزل، وعلى تقدير العزل، فأين النهي عن توليته كي تلزم المخالفة» [6].

ومنها- قولهم «إن النبي صلّى الله عليه وسلّم جعله وعمر تابعين لعمرو بن العاص[7] وأسامة أيضًا[8]، ولو كانا لا ئقين لأمَّرهما»[9].

رد الألوسي

قال رحمه الله: «إن ذلك لا يدل على الأفضلية ونفي اللياقة، إذ المصلحة ربما اقتضت ذلك، فإن عمرًا... كان عارفًا بمكايد الأعداء، ولم يكن غيره فيها كذلك، كما

---

(١) رواه الترمذي في سننه (٩/٢٧٤، ح٣٦٧٢، ك٥٠، ب٣٧)، وابن أبي عاصم في السنة (ص٥٦١-٥٦٢، ح١٢٢٢)، وابن شاهين في السنة (ص١٩٩)، والحاكم في المستدرك (٣/٤٠٥)، والخطيب في تاريخه (٨/٤٥٩-٤٦٠)، وصححه الحاكم، وحسنه الذهبي، وذكره الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٤٧٦، برقم: ٨١٥).

(٢) النفحات القدسية (ص٣٩).

(٣) طبقات ابن سعد (٣/١٩٩-٢٠٠).

(٤) التراتيب الإدارية (١/٣٩٦).

(٥) انظر: كشف المراد (ص/٤٠١) ومنهاج الكرامة (ص/١٤٣) وانظر الرد عليهم في منهاج السنة (٦/٣٤٩-٣٥٠).

(٦) النفحات القدسية (ص/٣٩).

(٧) كان ذلك في غزوة ذات السلاسل كما في البخاري- الفتح (٨/٨٤) وستأتي ترجمة عمرو (ص٥٢٢).

(٨) كان ذلك في الجيش الذي أراد الرسول صلّى الله عليه وسلّم أن يرسله إلى الشام بقيادة أسامة رضي الله عنه وبعد ما مرض وصّى بإنفاذه ونفذ الوصية أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

انظر: البخاري -مع الفتح (٧/٧٥٨-٧٥٩ كتاب المغازي باب ٨٧ ح٦٤٦٩) وستأتي ترجمة أسامة (ص٧٩١).

(٩) النفحات القدسية (ص/٣٩).

يولى مثل هذا لأخذ السارقين وعسس الليل، ونحوهما مما لا يولّى عليه الأكابر.

وأسامة استشهد أبوه على يد كفار الروم فكان ذلك تسلية له.

وأيضًا مقصود النبي صلّى الله عليه وسلّم من ذلك إطلاعهما على حال التابع والمتبوع كما هو شأن تربية الحكيم خادمه فلا تغفل»[1].

ومنها: أن أبا بكر استخلف، والنبي صلّى الله عليه وسلّم لم يستخلف[1].

رد الألوسي

قال ما ملخصه: «إن النبي صلّى الله عليه وسلّم استخلف، لكن بالإشارة[3]، وهي إذ ذاك كالعبارة، وفي زمن الصديق كثر الداخلون في الإسلام من غير العرب ولا علم لهم بالإشارات العربية فاحتاج الأمر إلى التنصيص حتّى لا يقع اختلاف وانفصال، ولكل مقام مقال.

وأيضًا: عدم استخلاف النبي صلّى الله عليه وسلّم صراحة لما علمه بالوحي أن الله سبحانه وتعالى والمسلمين سيأبون إلاّ أبا بكر، كما دل على ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم لعائشة رضي الله عنها- في مرضه: «**ادعي لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتابًا فإني أخاف أنْ يتمنى متمنٍ، ويقول قائل، ويأبى الله والمؤمنون إلاّ أبا بكر**»[4].

وأما الصديق رضي الله عنه فإنه لم يجد قرائن تدل على أنّ الناس بعده سيختارون عمر فعمل بالأصلح للأمة، ونعم ما عمل فقد فتح عمر رضي الله عنه البلدان، وسقطت

---

(١) النفحات القدسية (ص/٣٩-٤٠).

(٢) انظر: قول الرافضة في الاستغاثة في بدع الثلاثة (ص٢٢).

وقصة استخلاف أبي بكر لعمر رضي الله عنهما رواها البخاري -الفتح- (٢١٨/١٣، ح٧٣١٨، ك٩٣، ب٥١)، ومسلم (١٤٥٤/٣، ح١٨٢٣).

(٣) روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «لقد هممت أنْ أرسل إلى أبي بكر وابنه فأعهد...» قال ابن حجر: «أي أعين القائم بالأمر بعدي» الفتح (٢١٨/٣-٢١٩).

وفي البخاري أيضا أنّ امرأة أتت النبي صلّى الله عليه وسلّم فكلمته في شيء فأمرها أنْ ترجع إليه، قالت: يا رسول الله أرأيت إنْ جئت ولم أجدك؟ -كأنها تريد الموت- قال: إن لم تجديني فأتي أبا بكر» البخاري مع الفتح (٢١٨/١٣).

(٤) صحيح مسلم (١٨٥٧/٤، ح٢٣٨٧).

في زمنه عواصم المجوس والصلبان[1].

ومنها: قولهم: إنّ أبا بكر كان يقول: ((إنّ لي شيطانًا يعتريني، فإن استقمت فأعينوني وإنْ زغتُ فقوموني))[2] ومن هذا حاله لا يليق للإمامة[3].

رد الألوسي

كان رده من وجهين:

الوجه الأول: المطالبة بصحة النقل فما دام لم يثبت عندنا لا نلزم بمقتضاه، قال رحمه الله: ((هذا غير ثابت عندنا فلا إلزام))[4].

الوجه الثاني: أنه لا إشكال في معناه فقد ورد ما يؤيده من أقوال المعصومين - بزعم الرافضة- وكذلك ما يؤيده من الكتاب والسنة.

أما أقوال الأئمة: فمنها ما رواه الكافي عن جعفر الصادق أنه قال: ((إنّ لكل مؤمن شيطانًا يقصد إغواءه))[5].

---

(١) النفحات القدسية (ص٤٠).

قلت: هذا المطعن لو تنبه له الروافض وفطنوا لما يجره عليهم لسحبوه، وربما يأتي يوم لذلك، فهو في الحقيقة قاصمة الظهر بالنسبة لهم، وكما يقال: إذا كنت كذوبا فكن ذكورًا، فهم يزعمون أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم أوصى بالنص الصريح على استخلاف علي رضي الله عنه، فما بالهم هنا يقولون إنّ أبا بكر ابتدع لما استخلف عمر لأنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يستخلف وبهذا تعلم كيف يجعل الله كيد الظالم في نحره، فهم بسبب هذا القول يجعلون كل دينهم هباء منثورًا، لأنه قائم على عقيدة أنّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم استخلف عليا رضي الله عنه فلما نسوا كذبتهم وأنطقهم الله -من حيث لا يشعرون- بالحق نسفوا دينهم كله، نعوذ بالله من الذل والخذلان والفضيحة والخسران.

(٢) روى بنحوه في طبقات ابن سعد (٣/١٨٢-١٨٣)، والطبراني في الأوسط كما في المجمع (٥/١٨٤)، وقال الهيثمي: ((وفيه عسى بن سليمان وهو ضعيف وعيسى بن عطية لم أعرفه)) وذكره المحب الطبري في الرياض (١/٢٥٤)، وابن كثير في البداية (٦/٣٠٧).

(٣) راجع قول الرافضة في: الإيضاح (ص٧١)، وتلخيص الشافي (٢/١٠٢)، وكشف المراد (ص٤٠٠)، ومنهاج الكرامة (ص١٣٢).

وانظر الرد عليهم في: الإمامة للآمدي (ص٢٥٦)، ومنهاج السنة (٥/٤٦١-٤٦٧).

(٤) النفحات القدسية (ص٤٠).

(٥) بنحوه في أصول الكافي (٢/٢٦٧) عن عبد الله بن مسعود.

وأما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿إِنَّ الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون﴾[1].

وأما السنة: فقول الرسول صلّى الله عليه وسلّم: «**ما منكم من أحد إلاّ وقد وكل به قرينه من الجن**» قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «**وإياي إلاّ أنّ الله أعانني عليه فأسلم فلا يأمرني إلاّ بخير**»[2].

ومقصود الصديق رضي الله عنه هو التنبيه على الفرق بينه وبين المعصوم صلّى الله عليه وسلّم فالمعصوم طاعته مطلقة، وأما غير المعصوم مثل أبي بكر رضي الله عنه فطاعته مقيدة بالكتاب والسنة، فإنْ خالفهما يقوَّم ومما قاله رضي الله عنه: «... ولكن أخذتموني بسنة نبيكم صلّى الله عليه وسلّم ما أطيقها، إنْ كان لمعصومًا من الشيطان، وإنْ كان لينزل عليه الوحي من السماء»[3] [4].

(١) الأعراف: (٢٠١).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٤/٢١٦٧، ح٢٨١٤).

(٣) مسند الإمام أحمد (١/١٤).

(٤) انظر: النفحات القدسية (ص٤٠).

المبحث الثاني

مطاعن الرافضة في عمر بن الخطاب فاروق هذه الأمة رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم

إذا محاسني اللاتي أُدِل بها كانت ذنوبي فقل لي كيف أعتذر[1]

من الصفات الدنيئة التي اشتهرت بهاالروافض قلب الحقائق وطمسها، وإنْ كانت واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، وإذا لم تستحي فاصنع ما شئت[2]، فقوم بنوا دينهم على النفاق باسم التقية ماذا ننتظر منهم غير الكذب والبهتان ووظيفة المسلم الغيور على دينه أنه يبيّن الحق، ويوضح السبيل، وما عليه من مثل هؤلاء المنافقين فهموا أو لم يفهموا.

علي نحت القوافي من معادنها وما علي إذا لم تفهم البقر[3]

والرافضي ليس من العيب عنده أنْ يقول لك: إنّ الليل نهار وإنّ النهار ليل، ولكن الخطاب الشرعي دائما موجه للعقلاء، فالحق أبلج، والباطل لجلج، ومن حاول إخفاء ضوء الشمس بكفه سخر منه الناس.

وهبني قلت هذا الصبح ليل أيعمى العالمون عن الضياء[4]

ومن بهت الروافض أنهم ذهبوا إلى فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي هي كالشمس في وضوحها، وجعلوها مثالب.

منها: ذلكم الموقف العظيم الذي يظهر فيه أدبه الجم، وتواضعه الرباني، لإنسان ضعيف، وهو رضي الله عنه الخليفة العظيم الذي كانت ترتعد عند ذكره فرائص ملوك

---

(١) القائل هو البحتري. انظر: ديوانه (ص٩٥٤).

(٢) روى البخاري (ك٦٠، ب٥٤، ح٣٤٨٤) أن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: «إنّ مما أدرك الناس من كلام النبوة إذا لم تستحي فاصنع ما شئت».

(٣) البيت للبحتري، انظر: ديوانه بشرح حسن كامل الصيرفي (٢/٩٥٥).

(٤) البيت للمتنبي، انظر: ديوانه بشرح البرقوقي (١/١٣٨).

الروم والفرس، كان يقود أعظم دولة في عهده.

ذلك أنه خطب يومًا: «فنهى أنْ يزاد في الصداق على أربعمائة درهم فاعترضته امرأة من قريش فقالت: أما سمعت ما أنزل الله تعالى: ﴿وءاتيتم إحدٰىهنّ قنطارًا﴾[1] فقال: اللهم عفوًا، كل الناس أفقه من عمر، ثم رجع فركب المنبر، فقال: إني كنت نهيتكم أنْ تزيدوا النساء في صدقاتهن على أربعمائة درهم، فمن شاء أنْ يعطي من ماله ما أحب»[2].

قال الألوسي رحمه الله: «وطعن الشيعة بهذا الخبر على عمر رضي الله تعالى عنه لجهله بهذه المسألة وإلزام امرأة له، وقالوا إنّ الجهل منافٍ للإمامة[3]»[4].

رد الألوسي

قال ما ملخصه: «أولا: الآية ليست نصا في جواز إيتاء القنطار، وعلى فرض

---

(١) النساء: (٢٠).

(٢) نَهْيُ عمر رضي الله عنه عن المغالاة في المهور ثابت عنه صحيح، رواه أبو داود (برقم: ٢١٠٦)، والترمذي (برقم: ١١١٤)، والنسائي (برقم: ٣٣٤٩)، وابن ماجه (برقم: ١٨٨٧)، وأحمد (٤١/١)، والطيالسي (ح٦٤)، وعبد الرزاق (١٠٤٠٠)، والحاكم (١٧٥/٢)، وصححه ووافقه الذهبي والألباني في الإرواء (ح١٩٢٧).

وأما اعتراض المرأة على عمر رضي الله عنه فرواه عبد الرزاق في المصنف (ح١٠٤٢٠)، وسعيد بن منصور (١٦٧/١، ح٥٩٨)، والبيهقي في السنن (٢٣٣/٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٥٣٠/١) كلهم بأسانيد ضعيفة لكن جاء من طريق آخر صحيح كما ذكر ذلك ابن كثير وغيره.

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤٦٧/١): قال الحافظ أبو يعلى: حدثنا أبو خيثمة حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني محمد بن عبد الرحمن عن مجالد عن الشعبي عن مسروق، قال: فذكره.

ثم قال ابن كثير: «إسناده جيد قوي»، وكذلك قال السخاوي في المقاصد (ح٨١٤، ص٣٢٠)، وقال الهيثمي في المجمع (٢٨٤/٤): «رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف وقد وثق» ونقله ابن حجر أيضا في الكافي الشافي المطبوع بذيل الكشاف (٤٠/٤) وسكت عنه، وكذلك في الفتح (١١٢/٩ عند شرحه لحديث رقم: ٥١٤٨).

(٣) راجع قول الرافضة في كشف المراد (٢٣٦)، ومنهاج الكرامة (ص١٣٨)، وانظر الرد عليهم في منهاج السنة (٧٦/٦) والصارم الحديد بتحقيق د/حازي (٢٨٧/١)، وعقائد الإمامية للزنجاني (٣٠/٣).

(٤) روح المعاني (٢٤٤/٤).

التسليم بأنها نص في ذلك، لا نسلم جواز إيتائه مهرًا بل يحتمل أنْ يكون حليًا يعطيها الرجل لزوجته هبة، والزوج لا يصح له أنْ يرجع عن هبته لزوجته خصوصًا إذا فارقها.

ثانيا: أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم رغّب في تيسير المهور، وعدم المغالاة فيها، فنهى عمر رضي الله تعالى عنه عن التغالي يحتمل أنْ يكون ميلاً منه لما أشار إليه النبي صلّى الله عليه وسلّم ورغب فيه، قولاً وفعلاً.

ثالثا: عدم رده على المرأة ليس لأنّ الحق معها قولاً واحدًا، وإنما هو لشيء آخر، ألا وهو الترغيب والتشجيع على تتبع معاني القرآن واستنباط الدقائق منه، وفي إظهار الكبير العالم المغلوبية للصغير الجاهل، تنشيط للصغير، وإدخال للسرور عليه، وحث له ولأمثاله على الاشتغال بالعلم، وتحصيل ما يغلب به فقوله رضي الله عنه: «اللّهم عفوًا كل الناس أفقه من عمر» كان من باب هضم النفس والتواضع وحسن الخلق، وقد دعاه إليه ما دعاه، ومع هذا لم يأمرهم بالمغالاة بل قصارى أمره أنه رفع النهي عنهم، وتركهم واختيارهم بين فاضل ومفضول، ولا إثم عليهم في ارتكاب أي الأمرين شاءوا.

رابعا: أنه على التسليم بأنّ هذه المسألة قد غابت عن أفق ذهنه الشريف، فإنّنا لا نسلم أنّ ذلك جهل يضر بمنصب الإمامة فقد حدث مثل ذلك لبعض الأئمة الذين تزعم الرافضة عصمتهم، بل حتى للأنبياء، فالإمام علي رضي الله عنه وهو المتفق على إمامته سأله رجل عن مسألة فقال فيها، فقال الرجل: ليس هكذا ولكن كذا وكذا، فقال الأمير: أصبت وأخطأنا، ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾[1].

وأما الأنبياء فمن ذلك ما وقع لداود عليه السلام كما قص الله علينا ذلك فقال: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث...﴾ إلى أنْ قال: ﴿ففهمناها سليمان﴾[2] فحيث لم ينقص ذلك من منصب النبوة والخلافة المشار إليها بقوله: ﴿يا داود إنّا جعلناك خليفة في

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٩/١٢) سورة يوسف الآية (٧٦) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٥٣١/١).

(٢) الأنبياء: (٧٩).

﴿الأرض﴾[1] فإنه لا ينقص من منصب الإمامة كما لا يخفى، فمن أنصف جعل هذه الواقعة من فضائل عمر رضي الله عنه لا من مطاعنه، ولكن لا علاج لداء البغض والعناد ﴿ومن يضلل الله فما له من هاد﴾[2]))[3].

وفي مكان آخر تكلّم على فضل العلم وما ينبغي أنْ يتحلى به العالم من التواضع واستشهد بقول عمر رضي الله عنه: ((كل الناس أفقه من عمر)) ثم قال: ((وجعل الشيعة له من المثالب من أعظم المثالب وأعجب العجائب))[4].

ومما ظهرت فيه وقاحة الرافضة أيضا أنهم جعلوا أحد موافقات القرآن لعمر رضي الله عنه من المثالب، وفي الحقيقة أنّ الإنسان لا يمكن أنْ يجد دليلاً على طمس بصائرهم وانتكاسة أفهامهم أقوى من هذا، ولقد صدق الشيخ عثمان بن سند[5] رحمه الله عندما قال في رده على أحد الروافض: قال:

أيوافق القرآن حكمًا جائرًا بل قد بغيت ولا أظنك تقصد[6]

فقد روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ((وافقت ربي في ثلاث، فقلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾[7] وآية الحجاب، قلت: يا رسول الله لو أمرت نساءك أنْ يحتجبن

---

(١) سورة (ص): (٢٦).

(٢) غافر: (٣٣).

(٣) روح المعاني (٤/٢٤٤-٢٤٥).

(٤) روح المعاني (١٩/١٧٠).

قلت: قال ابن تيمية رحمه الله: ((هذه القصة دليل على كمال فضل عمر ودينه وتقواه ورجوعه إلى الحق إذا تبين له، وأنه يقبل الحق حتى من امرأة، ويتواضع له، وأنه معترف بفضل الواحد عليه، ولو في مسألة)) منهاج السنة (٦/٧٦).

(٥) هو بدر الدين عثمان بن سند، نجدي الأصل والمولد بصري المسكن، مورخ أديب، له نظم في الرد على دعبل الخزاعي الرافضي، سماه ((الصارم القرضاب، في نحر من سب أكارم الأصحاب)). مات ببغداد سنة (١٢٤٢هـ)، وانظر: المسك الأذفر (ص٢١٣)، والأعلام (٤/٢٠٦).

(٦) الصارم القرضاب (ق١١/ب).

(٧) سورة البقرة الآية: (١٢٥).

فإنه يكلمهنّ البر والفاجر فنزلت آية الحجاب واجتمع نساء النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم في الغيرة عليه فقلت لهن ﴿عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجًا خيرًا منكن﴾[1] فنزلت هذه الآية»[2]، والعد هنا لا مفهوم له[3] فقد وافقه أيضا في مسألة أسرى بدر[4] ومسألة الصلاة على المنافقين[5] وقوله تعالى: ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾[6] وغير ذلك حتى إنّ ابن حجر العسقلاني نص على أنه وقف على خمسة عشر موضعًا[7].

نقل الألوسي عن ابن جرير أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول للنبي صلّى الله عليه وسلّم: «**احجب نساءك فلم يكن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يفعل فخرجت سودة بنت زمعة رضي الله تعالى عنها ليلة من الليالي عشاء وكانت امرأة طويلة فناداها عمر رضي الله تعالى عنه بصوته الأعلى، قد عرفناك يا سودة حرصا على أن ينزل الحجاب، فأنزل الله تعالى الحجاب، وذلك أحد موافقات عمر رضي الله عنه**»[8].

قال الألوسي: «وعد الشيعة ما وقع منه رضي الله عنه من المثالب، قالوا لما فيه من سوء الأدب وتخجيل سودة حرم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وإيذائها

---

(١) الآية (٥) من سورة التحريم.

(٢) البخاري مع الفتح (١/٦٠١، ح٤٠٢، ك٨، ب٣٢).

(٣) الفتح (١/٦٠٢).

(٤) مسلم (٤/١٨٦٥، ح٢٣٩٩).

(٥) البخاري مع الفتح (٨/١٨٩، ح٤٦٧٢، ك٦٥، ب١٣).

(٦) الجامع لأحكام القرآن (١٢/١١٠)، والآية (١٤) من سورة المؤمنون.

(٧) الفتح (١/٦٠٢) عند شرحه للحديث السابق.

(٨) جامع البيان (٢٢/٢٩).

بذلك[1]»[2].

رد الألوسي

قال رحمه الله: «إنّ عمر رضي الله عنه رأى أنْ لا بأس بذلك لما غلب على ظنه من ترتب الخير العظيم عليه، ورسول الله صلّى الله عليه وسلّم وإنْ كان أعلم منه وأغير لم يفعل ذلك انتظارًا للوحي، وهو اللائق بكمال شأنه مع ربه عزّ وجلّ»[3].

وأخيرًا جاءوا بثالثة الأثافي، فاعترضوا على الله في عفوه عن الصحابة الذين تولوا وفروا يوم أحد، ثم رجعوا في نفس اليوم وتجمعوا على الجبل وقليل منهم جدًا الذين لم يرجعوا.

قال تعالى: **﴿إنّ الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إنّ الله غفور حليم﴾**[4].

الله يعفو، والروافض يعترضون، قوم يعترضون على الله هل يتورّعون عن الطعن في عباده.

هذا وليعلم أنّ الصحابة رضي الله عنهم يوم أحد كانوا ثلاث فرق[5]:

فرقة لازمت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ودافعت عنه دفاعًا مستميتا ولم تفارقه لحظة، وهؤلاء منهم أبو بكر وعلي وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وكثير من الأنصار[6].

وفرقة: سُقط في يدها لما سمعت أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم قُتل وأثر عليهم هول

---

(١) انظر: قول الرافضة فيما نقله السويدي عن الرافضي يوسف الأوالي في الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد (٤٠٢/١) القسم الذي حققه الأخ حازمي.

وانظر الرد عليه في نفس المصدر (٤٠٣/١).

(٢) روح المعاني (٧٢/٢٢).

(٣) روح المعاني (٧٢/٢٢).

(٤) آل عمران: (١٥٥).

(٥) جامع البيان (٩٦/٤)، وفتح الباري (٤١٩/٧، ح٤٠٦٤).

(٦) النكت والعيون (٤٣٢/١) وفتح الباري (٤١٧/٧) عند شرحه (ح٤٠٦٠-٤٠٦١).

الخبر، فألقوا السلاح وخرجوا من المعركة وهم لا يعرفون ماذا يفعلون[1]، ثم رجعوا ولزموا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ودافعوا عنه، ومن هؤلاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو الذي رد المشركين عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لما انحاز إلى الشعب وجاءت جماعة من كفار قريش يريدون الإجهاز عليه صلّى الله عليه وسلّم[2]، وعمر بن الخطاب أيضا هو الذي أجاب أبا سفيان عندما ظنّ أنّ محمدا صلّى الله عليه وسلّم وأبا بكر وعمر ماتوا جميعًا؛ لأنه نادى عليهم فلم يجيبوه، وكان ذلك بأمر من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وعندما قال أبو سفيان لو كانوا أحياء لأجابوا لم يملك عمر نفسه، فقال: «كذبت يا عدو الله أبقى الله عليك ما يحزنك»[3].

وفرقة ثالثة: هم الذين يقال إنهم رجعوا إلى المدينة وهم كما قلنا قليل قد لا يتجاوزون الثلاثة[4]، ولكن عفا الله عن الجميع والروافض لم يرضوا ذلك فطعنوا في العفو عنهم.

قال الألوسي رحمه الله: «وأما سائر المنهزمين فقد اجتمعوا في ذلك اليوم على الجبل، وعمر رضي الله عنه كان من هذا الصنف -(أي من الصنف الثاني الذين ارتبكوا ثم تراجعوا)- خلافًا للشيعة[5] -(أي في قولهم إنه لم يرجع)- وبفرض التسليم لا تعيير بعد عفو الله تعالى عن الجميع، ونحن لا ندعي العصمة في الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولا نشترطها في الخلافة»[6].

---

(١) فتح الباري (٧/٤١٧، ٤١٩، ح٤٠٦١ و٤٠٦٤).

(٢) جامع البيان (٤/٩٠)، وسيرة ابن هشام (٣/٨٦).

(٣) البخاري مع الفتح (٧/٤٠٥، ح٤٠٤٣).

(٤) جامع البيان (٤/٩٦)، وفتح الباري (٧/٤١٩).

(٥) انظر: قول الشيعة بأن عمر كان من الذين فروا ولم يرجعوا في الصارم الحديد، فقد نقل ذلك عن صاحب سلاسل الحديد (١/١٣٤)، بتحقيق الأخ حازي.

(٦) روح المعاني (٤/٩٩).

المبحث الثالث

مطاعن الرافضة في عثمان رضي الله عنه، ورد الألوسي عليهم

من المطاعن التي طعن بها الرافضة على عثمان أنه نفى أبا ذر رضي الله عنه من المدينة إلى الربذة ظلمًا وعدوانًا حسب زعمهم. رَووا قصته مع عثمان على وجه يوافق أهواءهم حتى يتسنى لهم من خلال ذلك الطعن على عثمان[1]. **والحقيقة** أنّ عثمان رضي الله عنه تصرف تصرف ولي الأمر الذي ينظر إلى مصلحة الأمة العامة، فأبو ذر رضي الله عنه انفرد بفهمه لقوله تعالى: ﴿**والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم**﴾[2] وحدث بينه وبين معاوية رضي الله عنه بالشام خلاف حول هذه الآية فشكاه معاوية إلى عثمان فاستقدمه عثمان رضي الله عنه إلى المدينة، فلما قدم المدينة تباحث معه الصحابة حول المسألة فلم يرجع عن فهمه، وبقي مصرًا على ذلك، وأصبح الناس يكثرون التجمع عنده بسبب هذه المسألة فشكى ذلك إلى عثمان فأشار عليه بأن يتنحى قريبا فاختار «الربذة» موطنا له، وبقي بها حتى مات، هذا كل ما في الأمر[3].

---

(١) انظر قول الرافضة في الاستغاثة في بدع الثلاثة (١/٥٥-٥٧)، وكشف المراد (ص٢٣٨)، ومنهاج الكرامة (ص١٤٤)، وانظر: الرد عليهم في الإمامة للآمدي (ص/٢٩٥)، ومنهاج السنة (٦/٢٧٢). والصارم الحديد (١/٤٥٣)، تحقيق حازي.

(٢) التوبة: (٣٤).

(٣) روى البخاري في صحيحه (ك٢٤، ب٤، ح١٤٠٦)، عن زيد بن وهب قال: «مررت بالربذة فإذا أنا بأبي ذر رضي الله عنه، فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في ﴿الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: نزلت فينا وفيهم فكان بيني وبينه في ذاك، وكتب إلى عثمان رضي الله عنه يشكوني، فكتب إليّ عثمان أنْ أقدم المدينة فقدمتها فكثر علي الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك، فذكرت ذلك لعثمان فقال لي: إن شئت تنحيت فكنت قريبا، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل، ولو أمّروا عليّ حبشيا لسمعت وأطعت».

قال ابن حجر: «إنما سأله زيد لأن مبغضي عثمان كانوا يشنعون عليه أنه نفى أبا ذر، وقد بين أبو ذر أنّ نزوله في ذلك المكان كان باختياره، نعم أمره عثمان بالتنحي عن المدينة لدفع المفسدة التي خافها على غيره».

وقد لخص القصة الألوسي رحمه الله واكتفى بالروايات الصحيحة ثم قال: «ورواها الشيعة على وجه جعلوه من مطاعن ذي النورين وغرضهم بذلك إطفاء نوره، ويأبى الله إلاّ أنْ يتم نوره»[1].

ومن مطاعنهم أيضا محاولتهم سلب الفضائل التي تميز بها والتي لا ينكرها إلاّ المكابر الحقود، ومثله كمثل من يحاول إخفاء ضوء الشمس بكفه.

من ذلك: أنهم قالوا في تجهيز عثمان بن عفان لجيش العسرة إنّ ذلك كان رياءً وبعضهم يطعن في صحة الخبر[2].

قال الألوسي رحمه الله: «تجهيز عثمان لجيش العسرة أقرّ به الموالف والمخالف حتى الرافضة، وحْمله على الرياء والسمعة مما يكذبه الرّأي والسمع[3]»[4].

ومن الفضائل التي حاولوا -يائسين- سلبها عن عثمان رضي الله عنه أنهم من أجل أنْ يقطعوا صلته بالنبي صلّى الله عليه وسلّم ويتخلصوا من تلك الفضيلة التي خصه الله بها دون سائر العالمين ألا وهي زواجه ببنتي نبي بل ببنتي أفضل الأنبياء والمرسلين، من أجل ذلك أنكروا ما يستحيل إنكاره، فقالوا: إنّ رقية، وأم كلثوم، ليستا من بنات النبي صلّى الله عليه وسلّم وإنما هما ابنتا أخت خديجة رضي الله عنها رباهما النبي صلّى الله عليه وسلّم في حجره فنسبتا إليه.

قال الألوسي رحمه الله: «ثم اعلم أنّ جمهور الرافضة أنكروا كون رقية وأم كلثوم بنتي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حقيقة، قالوا: وإنما هما ابنتا أخت خديجة، مات أبوهما وهما طفلتان عند خالتهما خديجة، فرباهما رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في حجره بعد دخوله بخديجة، ونسبوا إليه على عادة العرب يومئذ أنّ من ربى يتيمًا نسب إليه كما في قصة زيد التي حكاها الله في كتابه، ثم قالوا: على تسليم أنهما ابنتاه

---

(١) روح المعاني (١٥/٨٧-٨٨).

(٢) انظر: قول الرافضة في الاستغاثة في بدع الثلاثة (٢/٥٥).

(٣) الفيض الوارد (ص٢٣٩).

(٤) قال البخاري رحمه الله (ك٦٢، ب٧): وقال النبي صلّى الله عليه وسلّم: «... من جهز جيش العسرة فله الجنة، فجهزه عثمان»، وانظر: الفتح (٧/٦٥-٦٧).

صلّى الله عليه وسلّم حقيقة لا فضيلة لعثمان في تزويج الرسول صلّى الله عليه وسلّم له بهما، وقد زوجهما قبله كافرين؛ لأنّ رقية كانت تحت عتبة بن أبي لهب وأختها أم كلثوم تحت أخيه عتيبة[1]»[2].

رد الألوسي عليهم

قال: «وقولهم هذا مردود؛ لأنّ كونهما ابنتيه صلّى الله عليه وسلّم حقيقة مقطوع به لصريح نص الكتاب قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾[3] ولما ذكر في نهج البلاغة أنّ عليا قال لعثمان بطريق العتاب على تغييره سيرة الشيخين[4] قد بلغت من صهره ما لم ينالا[5]، يعني أبا بكر وعمر.

ولما روى أبو جعفر في التهذيب عن جعفر الصادق أنه كان يقول في دعائه: "اللهم صلّ على رقية بنت نبيك"[6].

ولما روى الكليني "أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم تزوج خديجة وهو ابن بضع وعشرين سنة فولد له منها قبل مبعثه القاسم ورقية وزينب وأم كلثوم وبعد لمبعث الطيب والطاهر"[7] إلى غير ذلك من النصوص.

وكتب التاريخ المعتبرة صارخة بذلك[8].

ثم ما ذكروا من أنه بعد التسليم لا فضيلة في ذلك، فيه أنّ الفضيلة أظهر من أن

---

(١) انظر: قول الرافضة في الاستغاثة في بدع الثلاثة (١/٦٤-٦٧) وإحقاق الحق للتستري (ص٢٥٠)، والأنوار النعمانية (١/٨١)، وعقائد الإمامية للزنجاني (٣/٤٢).

وانظر الرد عليهم فيما يلي: منهاج السنة (٤/٣٦٨)، وصب العذاب على من سب الأصحاب (ص٢٧٨).

(٢) الفيض الوارد (ص٢٤٣).

(٣) الأحزاب: (٥٩).

(٤) حسب زعم الرافضة ومن شايعهم. والالوسي رحمه الله استشهد بالنص على فضل عثمان لمصاهرته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينتبه للجانب الذي فيه الطعن عليه بتغيير سيرة الشيخين.

(٥) نهج البلاغة (ص٣٥٧).

(٦) تهذيب الأحكام لأبي جعفر الطوسي.

(٧) الأصول من الكافي (١/٤٣٩).

(٨) انظر: السيرة لابن هشام (١/١٩٠) وتاريخ الأمم والملوك (١/٥٢١)، والبداية والنهاية (٢/٢٧٢).

تنكر كيف لا، وقد صار ختن النبي صلّى الله عليه وسلّم بأمر الله مرتين كما نطقت بذلك الأخبار، وشهدت به الآثار[1]. وتزويجها قبله بابني أبي لهب لا ينافي الفضيلة؛ لأنّ ذلك كان قبل المبعث، ومع ذلك لم يدخلا بهما؛ لأنهما كانا قد عقدا عليهما، وقبل أنْ يدخلا نزلت: ﴿تبت يدآ أبي لهب﴾ فقال لهما أبوهما: رأسي من رأسكما حرام إن لم تفارقا ابنتي محمد، ففارقاهما ولم يكونا دخلا بهما، وكيف لا يكون في ذلك فضيلة وقد ساوى كثير من العلماء بين فاطمة وأم كلثوم»[2].

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم لقي عثمان عند باب المسجد فقال: «يا عثمان هذا جبريل أخبرني أنّ الله قد زوجك أم كلثوم بمثل صداق رقية على مثل صحبتها» رواه ابن ماجه (١/٤١، ح١١٠).

(٢) الفيض الوارد (ص٢٤٤).

المبحث الرابع

موقف الرافضة من معاوية رضي الله عنه، ورد الألوسي عليهم

معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه تعتقد الرافضة كفره، بل صرحوا بأنّ زندقته أشهر من كفر إبليس كما نقل ذلك المامقاني[1] عليه من الله ما يستحق، وقالوا: ((هو شر من إبليس))[2].

أما كفره عندهم فلأنه:

أولا: ارتد مع من ارتد من الصحابة، وقد سبق أنه لم يبق على الإسلام إلاّ أربعة أو ستة[3].

وثانيا: أنه حارب عليا رضي الله عنه في صفين[4]، هذا على القول بأنه أسلم وإلاّ فهم يقولون أيضا: ((إنه لم يدخل في الإسلام أصلا وإنما تظاهر بالإسلام))[5].

ومن أجل هذا فالرافضة يبالغون في سبه ولعنه ويعتبرون ذلك من أعظم العبادات وأقرب القربات، كما **قال الألوسي رحمه الله**[6].

رد الألوسي رحمه الله

قال -ما ملخصه-: ((والكلام في خصوص حل سب معاوية رضي الله تعالى عنه وإكفاره ولعنه، حكمه حكم من سب باقي الصحابة أو لعنهم أو كفرهم وقد صرح الإمام مالك بأن من قال إنه كان على ضلال وكفر قتل[7]، وفي رواية أنّ من كفره فقد

---

(١) تنقيح المقال (٣/٢٢٢).

(٢) منهاج الكرامة (ص١٨٠) فما بعدها.

(٣) تقدم (ص١٥٨).

(٤) تقدم (ص١٨٣).

(٥) في ظلال التشيع لمحمد علي الحسيني (ص٢٨٦) نقلا عن أوجز الخطاب (ص١٤٤).

(٦) اللاهورية (ص٤٥).

(٧) الشفا للقاضي عياض (٢/٣٠٨).

كفر، وكذا من قال بحل لعنه[1].

وذلك لأنه من كبار الأصحاب، وقد صح أنه كان لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم أحد الكتاب، كما جاء في صحيح مسلم[2] وغيره[3]، ودعا له الرسول صلّى الله عليه وسلّم بقوله: "**اللهم اجعله هاديا مهديا**"[4]، وهاتان الصفتان كافيتان في إقعاد لاعنه ومكفره على عجزه[5].

وفي هذا من الدلالة على فضله ما لا يخفى، وقد فاز رضي الله عنه بمصاهرة النبي صلّى الله عليه وسلّم فإنّ أم حبيبة أم المؤمنين أخته.

وقد وردت بعض الأحاديث -على ضعف فيها- في فضل مصاهرة النبي صلّى الله عليه وسلّم، والأخبار المشعرة بفضله كثيرة، وما طعن به المخالف مردود عليه.

وقد ألف ابن حجر الهيتمي المكي[6] كتابًا في الموضوع سماه: "تطهير اللسان والجنان، عن الخطور والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان"[7] وأجاب فيه عن الأخبار الموهمة للنقص في حقه رضي الله عنه»[8]. وقد شهد ابن عباس لمعاوية بالفقه، فيكون من أهل الاجتهاد[9].

وأما القول بكفره -كما يزعمه الرافضة- فقد أبطله الألوسي بدليلين صحيحين صدرا عن معصومين -حسب عقيدة الرافضة-.

---

(١) اللاهورية (ص٥٤).

(٢) مسلم (٤/١٩٤٥، ح٢٥٠١).

(٣) مسند الإمام أحمد (١/٣٣٥).

(٤) الترمذي في السنن (٩/٣٦٩، ح٣٨٤١، ك المناقب، باب مناقب معاوية) وأحمد في المسند (٤/٢١٦)، والبخاري في التاريخ الكبير (٧/٣٢٧)، وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة (رقم: ١٩٦٩).

(٥) اللاهورية (ص٥٤-٥٥).

(٦) هو أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي الشافعي (ت٩٧٣هـ)، انظر: الكواكب السائرة (٣/١١١)، والبدر الطالع (١/١٠٩).

(٧) هذا الكتاب مطبوع بذيل «الصواعق المحرقة» لابن حجر الهيتمي، وقد طبع أخيرًا مستقلاً.

(٨) اللاهورية (ص٥٦).

(٩) البخاري (٤/٢١٩، ك المناقب، ب٢٨)، وانظر: تطهير الجنان (ص٢٦-٢٧)، واللاهورية (ص٥٧).

الدليل الأول: قول علي رضي الله عنه في حق أهل الشام -وعلى رأسهم معاوية رضي الله عنه-: «أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام، على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة»[1]، فهل يجوز أنْ يقول الإمام المعصوم لرجل كافر أو جماعة كافرة إنهم إخواننا في الإسلام.

وثبت أيضا أنه رضي الله عنه نهى عن سب أهل الشام[2]، فكيف ينهى عن سبهم وهم كفار، ولا مجال هنا للتقية؛ لأنه هو الخليفة الراشد الذي بيده الأمر والنهي عند ما قال: إنهم إخواننا في الإسلام، وعندما نهى عن سبهم[3].

قلت: وبهذا تعرف أنّ الرافضة لا يتبعون الإمام عليًا رضي الله عنه الذي يزعمون عصمته وإنما يتبعون أهواءهم.

الدليل الثاني: على إسلام معاوية رضي الله عنه.

قال رحمه الله: «ونزول الحسن -(وهو من الأئمة المعصومين عند الرافضة)- رضي الله عنه لمعاوية عن الخلافة ومبايعته عليها، ووقوع الإجماع على خلافته... يجعل القول بكفره والعياذ بالله تعالى كفرًا لا شبهة فيه، لما فيه من تضليل الأمة التي لا تجتمع على ضلالة أبدًا لا سيما ومن جملة المجمعين المعصوم، وهو الحسن رضي الله تعالى عنه على ما هو معتقد الشيعة»[4].

وقال أيضا: «فقد روى المرتضى[5] في «التنزيه» وابن الصبّاغ[6] في «الفصول المهمة» أنه لما انبرم الصلح بين الحسن وبين معاوية رضي الله عنهما خطب فقال: إنّ معاوية نازعني حقًا لي دونه فنظرت الصلاح للأمة وقطع الفتنة، وقد كنتم بايعتموني على

---

(١) نهج البلاغة (٢٩١/١)، واللاهورية (ص٣٨). **والنص في آخره طعن على الإسلام وهذا من دسائس الرافضة.**

(٢) نهج البلاغة (ص٤٦٩)، وقال لأصحابه: «لو قلتم: اللّهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم».

(٣) انظر: اللاهورية (ص٤٥).

(٤) اللاهورية (ص٥٦).

(٥) هو علي بن الحسين بن موسى الحسيني العلوي البغدادي صاحب «نهج البلاغة» (ت٤٣٦هـ). انظر: السير (٥٨٨/١٧) وميزان الاعتدال (١٢٤/٣)، وإنباه الرواة (٢٤٩/٢).

(٦) هو علي بن محمد بن أحمد نور الدين بن الصباغ المكي، (ت٨٥٥هـ). انظر: الضوء اللامع (٢٨٣/٥)، ومعجم المؤلفين (١٧٨/٧).

أنْ تسالموا من سالمني وتحاربوا من حاربني، ورأيت أن حقن دماء المسلمين خير من سفكها، ولم أرد بذلك إلا صلاحكم»[1].

قال الألوسي: «وفي هذا دلالة ظاهرة على إسلام الفريق المصالح وأنّ المصالحة لم تقع إلاّ اختيارًا، ولو كان المصالح كافرًا لما جاز ذلك، ولما صح أنْ يقال: فنظرت الصلاح للأمة وقطع الفتنة... الخ.

فقد قال تعالى: ﴿وقاتلوهم حتىٰ لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾[2]»[3].

ثم دلّل الألوسي رحمه الله على أنّ الصلح وقع اختيارًا بقول الحسين رضي الله عنه: «لو جز أنفي كان أحب إليّ مما فعله أخي»[4] وكان يبدي الكراهة من الصلح، فلو كان الصلح اضطراريا لكان لومه على الصلح من لغو الكلام، إذ كيف يلوم أخاه على شيء لا طاقة له به ولا اختيار له فيه»[5].

قلت: صلح الحسن رضي الله عنه مع معاوية رضي الله عنه تحققت به معجزة نبوية عظيمة تدخل تحت ما أخبر به صلّى الله عليه وسلّم من حوادث مستقبلية، وذلك في قوله صلّى الله عليه وسلّم في حق الحسن: «**إنّ ابني هذا سيد ولعل الله أنْ يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»[6].

وكان الأمر كما أخبر به الصادق المصدوق، وسمى الرسول صلّى الله عليه وسلّم الفئتين مسلمين، ولم يكن إلاّ فئة الحسن رضي الله عنه وفئة معاوية رضي الله عنه، ثم إنّ القول بكفر معاوية يلزم منه الطعن في الحسن رضي الله عنه؛ لأنه يكون إذ ذاك قد خان الأمة الإسلامية وسلم منصب الخلافة إلى كافر عدو لله ورسوله، فهل يصح شرعًا أو عقلاً أنْ يسلّم مسلم فضلاً عن إمام معصوم أمور المسلمين إلى الكفار. قال تعالى: ﴿فإنها

(١) تنزيه الأنبياء (ص١٧٢)، والفصول المهمة لمعرفة الأئمة (ص١٦٣-١٦٤).

(٢) الأنفال: (٣٩).

(٣) اللاهورية (ص٤٢).

(٤) الفصول المهمة في معرفة الأئمة (ص١٨١).

(٥) اللاهورية (ص٤٣).

(٦) البخاري مع الفتح (٥/٣٠٦، ح٢٧٠٤).

﴿لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾[1] فهذا الصلح كأنّ الله هيأه ليكون قاصمة ظهر الروافض ولكن القوم يشبهون من قال الله فيهم: ﴿لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم ءاذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون﴾[2].

ومن دسائس الرافضة: أنهم أحيانا يطعنون في بعض الصحابة بطريقة غير مباشرة فمثلا عند قوله تعالى: ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾[3] بين الألوسي رحمه الله أنّ الطبرسي[4] -وهو رافضي- ذهب إلى أنه لا يقال لإخوان أمهات المؤمنين: أخوال المؤمنين، ثم قال الألوسي: ((ولا يخفى أنه يسر حسوًا بارتغاء[5]))[6].

ومن مفترياتهم أيضا أنهم قالوا: ((إنّ عليا رضي الله عنه قال حين صمم على عزل معاوية -وأشار عليه ابن عباس رضي الله تعالى عنه بإبقائه على عمله إلى أنْ يستفحل أمر الخلافة- يمنعني من ذلك قوله تعالى: ﴿وما كنت متخذ المضلين عضدا﴾[7] فلا أتخذ معاوية عضدًا أبدًا)).

قال الألوسي رحمه الله: ((وهو كذب لا يعتقده إلاّ ضال مضل))[8].

وأخيرًا نختم هذا المبحث بكلام للألوسي يصلح لأن يكون قاعدة عامة في التعامل

---

(١) الحج: (٤٦).

(٢) الأعراف: (١٧٩).

(٣) سورة الأحزاب الآية: (٦).

(٤) تقدمت ترجمته (ص١٠٥).

(٥) الارتغاء: شرب الرغوة، والمثل بلفظ: ((يسر حسوًا في ارتغاء)) وأصله: الرجل يؤتى باللبن فيظهر أنه يريد الرغوة فقط ليشربها وهو في ذلك يشرب معها اللبن، فالمثل ((يضرب لمن يريك أنه يعينك، وإنما يجر النفع لنفسه)) انظر: مجمع الأمثال (٣/٥٢٥).وما أسرّ الرافضي هنا وأظهر غيره هو أن معاوية ليس خالا للمؤمنين.

(٦) روح المعاني (٢١/١٥١).

(٧) الكهف: (٥١).

(٨) روح المعاني (١٢/٢٩٨).

مع الأخبار التي قد يتوهم منها بعض الناس الخدش بسمعة معاوية رضي الله عنه وكرامته، غافلين أو متغافلين عن المنزلة العظيمة التي أكرم الله بها الصحابة، وخصهم بها، والتي لا يُبْلَغُ شأوُها ولا تُدرك بكثرة العبادة ولا بغيرها، فهي منحة إلهية خص الله بها ذلك الجيل الفريد، وأين الثرى من الثريا، عبد يتصدق بمد من طعام، وآخر يتصدق بمثل أحد ذهبا، يقول الماديون: إنّ الثاني أفضل، لكن الوحي يقول: لا، إنّ صاحب المد أفضل عند الله من صاحب مثل أحد ذهبًا[1]، كيف ذلك؟ مهما عللنا من تعليلات فإننا لا نجد أحسن من القول بأنّ الأفضلية جاءت ببركة صحبة خير خلق الله على الإطلاق محمد صلّى الله عليه وسلّم، وإن أردت أنْ تستوعب أكثر فاسمع إلى جواب الإمام الجليل عبد الله بن المبارك[2] لما سئل: أيهما أفضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز[3]؟ فقال: «والله إنّ الغبار الذي دخل في أنف فرس معاوية مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أفضل من عمر بألف مرّة، صلى معاوية خلف رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "**سمع الله لمن حمده**"، فقال معاوية: "ربنا ولك الحمد" فما بعد هذا الشرف الأعظم»[4].

قال الألوسي رحمه الله: «وبعد هذا كله قد ثبت عند جمع أنّ معاوية رضي الله عنه ندم على ما كان منه من المقاتلة والبغي على الأمير كرم الله وجهه، واتفق أنْ بكى عليه كرم الله وجهه... وما يذكره المؤرخون من أنّ معاوية رضي الله عنه كان يقع في الأمير كرم الله وجهه بعد وفاته، ويظهر ما يظهر في حقه، ويتكلم بما يتكلم في شأنه، مما لا ينبغي أنْ يعوّل عليه، أو يلتفت إليه؛ لأنّ المؤرخين ينقلون ما خبث وطاب، ولا يميزون

---

(١) قال النبي صلّى الله عليه وسلّم: «لا تسبوا أصحابي فلو أنّ أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» البخاري (ح٣٦٧٣).

(٢) تقدم (ص٧٧).

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الإمام الحافظ العلامة المجتهد الزاهد العابد أمير المؤمنين حقًا أبو حفص خامس الخلفاء الراشدين، أمه هي أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب (ت١٠١هـ) أفرده ابن الجوزي بكتاب خاص في سيرته وانظر السير (٥/١١٤-١٤٨).

(٤) الحجة في بيان المحجة (٢/٣٧٧)، تاريخ دمشق (١٦/٧٤٦)، البداية والنهاية (٨/١٤٢).

بين الصحيح والموضوع والضعيف، وأكثرهم حاطب ليل لا يدري ما يجمع، فالاعتماد على ذلك في مثل هذا المقام الخطر، والطريق الوعر، والمهمه القفر... مما لا يليق بشأن عاقل فضلاً عن فاضل.

وما جاء من ذلك في بعض روايات صحيحة... فينبغي أيضا التوقف عن قبوله والعمل بموجبه؛ لأنّ له معارضات مثله في الصحة والثبوت، على أنّ من سلم من داء التعصب، وبرئ من وصمة الوقوع في أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حمل ذلك على أحسن المحامل، وأوّله بما يندفع به الطعن عن أولئك السادة الأماثل»[1].

(١) اللاهورية (ص٤٢-٤٣)، وانظر: كلامًا بهذا المعنى في شرح النووي على مسلم (١٥/١٧٥-١٧٦).

المبحث الخامس

موقف الرافضة من عمرو بن العاص رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم

تزعم الرافضة أنّ عمرو بن العاص رضي الله عنه كان كافرًا، وأنّه يستحق اللعن والسب[1].

يرد عليهم الألوسي بقوله: «وأما الكفر وحل اللعن والسب فمما لا يمكن أن يقال بوجه من الوجوه وحال من الأحوال». ويدلل على ذلك بقوله: «ومما هو ظاهر في أن عمرًا لم يكفر بما فعل، أن الأمير كرم الله وجهه تمكن من قتله في صفين كما هو مشهور عند الموافق والمخالف و لم يقتله، ولو كان كما يزعمه الشيعة لما منعه من قتله مانع كما لا يخفى» [2].

وتزعم الرافضة أيضًا أنه لم يوافق معاوية رضي الله عنه إلا للدنيا[3]، ويشارك الرافضة في هذا الزعم بعض المحسوبين على أهل السنة ممن يجمعون في كتبهم ما خبث وطاب، ولا يميزون بين الخطإ والصواب.

وعلى الجميع يرد الألوسي بقوله: «والحكايات الدالة على أنه إنما وافق معاوية للدنيا لا للدين مما نقلها المؤرخون في كتبهم من غير سند لها لا يعول عليه، وحال المؤرخين في النقل معلومة فلا ينبغي الاغترار بنقلهم إلاّ إذا وجدت فيه شروط القبول». ثم ضرب أمثلة لبعض هذه الحكايات والأخبار فقال: «ومما لا يعول عليه من ذلك ما نقله ابن الوردي[4] أن عمرًا انحرف يومًا عن معاوية، فاستعتبه معاوية فأنشد:

معاوي لا أعطيك ديني و لم أنل به منك دنيا فانظرن كيف تصنع

---

(١) انظر: الخصال للصدوق (٢/٤٥٧) والشافي في الإمامة (ص/٢٤٠) والشيعة والحاكمون (ص/٥٣).

(٢) اللاهورية (ص/٥٩).

(٣) في ظلال التشيع (ص/١٣٢) نقلاً عن أوجز الخطاب (ص/١٥٤).

(٤) هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد، أبو حفص، المشهور «بابن الوردي» (ت٧٤٩هـ)، فوات الوفيات (٣/١٥٧) وطبقات الشافعية الكبرى (٦/٢٤٣) والدرر الكامنة (٣/١٩٥).

فإن تعطني مصرًا وتربح صفقتي شريت بها شخصًا يضر وينفع [1]

فولاه مصر وجهزه إليها لذلك.

والثابت أنه ولى مصر وسار إليها بعد ما كان من أمر الحكمين...[2]» [3].

ومما ينتظم في هذا السلك... ما روي أن شداد بن أوس دخل على معاوية وعمرو معه على فراشه فجلس بينهما وقال: أتدرون ما أجلسني بينكما؟ إني سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «**إذا رأيتموهما جميعًا ففرقوا بينهما فوالله ما اجتمعا إلاّ على غدرة فأحببت أن أفرق بينكما**»[4]. فإن هذا الخبر لم يثب؛ لأن في سنده من قال الحافظ الهيثمي فيه: لا أعرفه[5].

... نعم ضرر اجتماعهما رضي الله تعالى عنهما في قتال الأمير كرم الله وجهه والبغي عليه أمر ظاهر لامساغ لإنكاره، إلا أنهما معذوران (لأنهما من أهل الاجتهاد[6]) أو مكفر عنهما... ولو لم يُقَلْ بهذا ولا ذاك فنهاية ما يمكن أن يقال كونهما آثمين»[7].

ثم بين الألوسي رحمه الله اهتمام النبي صلّى الله عليه وسلّم بعمرو بن العاص وذكر بعض فضائله فقال: «وقد كان النبي صلّى الله عليه وسلّم يقربه ويدنيه بعد أن أسلم[8]، وولاه غزوة ذات السلاسل، وأمده بأبي بكر وعمر وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم[9] ثم استعمله على عُمان فتوفي عليه الصلاة والسلام وهو أميرها[10]، ثم كان من أمراء الأجناد

(١) تاريخ ابن الوردي (١/٢٢٥)، والذي يضر وينفع على الحقيقة هو الله جلّ جلاله.

(٢) الاصابة (٣/٣) .

(٣) اللاهورية (ص/٥٨).

(٤) رواه الطبراني في الكبير (٧/٢٤٦).

(٥) مجمع الزوائد (٧/٢٤٨).

(٦) اللاهورية (ص/٥٧-٥٨).

(٧) اللاهورية (ص/٥٩).

(٨) الإصابة (٣/٣).

(٩) البخاري مع الفتح- (٨/٨٤).

(١٠) سيرة ابن هشام (٤/٦٠٧) والكامل (٢/٣٥٢) والسير (٣/٦٩) والبداية والنهاية (٧/٢٧).

في الجهاد بالشام في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه[1].

وأخرج أحمد من حديث طلحة أحد العشرة رفعه: «**عمرو بن العاص من صالحي قريش**»[2]... وموافقته لمعاوية في قتال علي رضي الله عنه لا تقتضي كفرًا؛ لأن قتال علي ليس بكفر على ما علمت»[3].

ثم ذكر أن الكلام في عمرو بن العاص نظير الكلام في معاوية رضي الله عنهما من حيث سبه أو شتمه أو تكفيره[4].

(١) الكامل لابن الأثير (٥/٥٤٦) والبداية والنهاية (٧/٣و٥٨).

(٢) رواه أحمد في المسند (١/١٦١) والترمذي (ح٣٨٤٤) والطبراني في الكبير (١/١١٥) وصححه الشيخ الألباني كما في الصحيحة (رقم/٦٥٣).

(٣) اللاهورية (ص/٥٧) وانظر (ص/١٨٣-١٨٨) فيما سبق.

(٤) اللاهورية (ص/٤٩-٥٠و١٠٨).

المبحث السادس

موقف الرافضة من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ورد الألوسي عليهم

يقول أبو عمران الواعظ الأندلسي[1] في فضل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها متكلمًا على لسانها:

إني خصصت على نساء محمد ... بصفات بر تحتهن معاني
وسبقتهن إلى الفضائل كلها ... فالسبق سبقي والعنان عناني
مرض النبي ومات بين ترائبي ... فاليوم يومي والزمان زماني
زوجي رسول الله لم أر غيره ... الله زوجني به وحباني
وأتاه جبريل الامين بصورتي ... وأحبني المختار حين رآني
انا بكره العذراء عندي سره ... وضجيعه في منزلي قمران
وتكلم الله العظيم بحجتي ... وبراني في محكم القران
والله خفرني وعظم حرمتي ... وعلى لسان نبيه براني
والله في القران قد لعن الذي ... بعد البراءة بالقبيح رماني
والله وبّخ من أراد تنقصي ... إفكا وسبح نفسه في شاني
إني لمحصنة الإزار بريئة ... ودليل حسن طهارتي إحصاني
والله أحصنني بخاتم رسله ... وأذل أهل الإفك والبهتان
وسمعت وحي الله عند محمد ... من جبرئيل ونوره يغشاني
اوحى إليه و كنت تحت ثيابه ... فحنى علي بثوبه وخباني
من ذا يفاخرني وينكر صحبتي ... ومحمد في حجره رباني

إلى أن قال:

إني لطيبة خلقت لطيب ... ونساء أحمد أطيب النسوان
إني لأم المؤمنين فمن أبى ... حبي فسوف يبوء بالخسران
الله حبني لقلب نبيه ... وإلى الصراط المستقيم هداني

---

(١) هو أبو عمران موسى بن محمد بن عبد الله الواعظ الأندلسي، عاش في أواخر القرن الخامس وأول السادس، انظر: معجم السفر لأبي طاهر السلفي (١٤٤ ر٢٠٤) ومجلة المناهل (ص٢٦-٢٧).

والله يكرم من أراد كرامتي ويهين ربي من أراد هواني[1]

هذه هي الصدِّيقة بنت الصديق زوجة سيد الأنبياء والمرسلين، وقد تحدثتْ عن شيئ من فضائلها على لسان ابنها البار، أبي عمران الواعظ الأندلسي رحمه الله.

ولا أدري كيف يجرؤ شخص له مُسكة من عقل -فضلاً عن أن يكون مسلمًا يزعم أنه من أمة زوجها صلّى الله عليه وسلّم - على الطعن فيها، إنه الكفر بقوله تعالى ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾[2] إنه العقوق بهذه الأم - إن ثبت أنه ابن لها- وإلا فهو الكفر، لكن هذه الجرأة لا تستغرب إن صدرت من الروافض لأنهم من أسوأ الناس عقيدة.

وإليك ما قاله الخبيث في الطيب، وهما ضدان، والضدان لا يجتمعان، فلا غرابة أن يفتري الخبثاء على الطيبين ويطعن الطالحون في الصالحين، ومما قاله الروافض الأبعدون في عائشة رضي الله عنها التي كانت من أقرب أزواج النبي صلّى الله عليه وسلّم وأحبهن إليه -من الافتراآت والمطاعن ما يلي:

- **أولاً**: قالوا: إنها كافرة[3].

- **ثانيًا**: قالوا: إنها أرادت الزواج بأحد الحواريين طلحة رضي الله عنه[4].

- **ثالثًا**: قالوا: إن الرسول صلّى الله عليه وسلّم فوض أمرها بعد وفاته إلى علي رضي الله عنه.

ثم اختلفوا فبعضهم قال: إن عليًا طلقها يوم الجمل فخرجت من أمهات المؤمنين.

وبعضهم قال: إنه أراد تطليقها يوم الجمل لكنها أطاعته فتركها[5].

---

(١) ذكرها أبو سالم العياشي في رحلته ماء الموائد (١٦٧/٢-١٧٠)، ونشرها العلامة الشيخ عبد الله كنون محققة على أربع نسخ في مجلة المناهل (ص٣٠-٣٤) السنة الثالثة العدد السادس (١٣٩٦هـ).

(٢) الأحزاب: (٦).

(٣) روح المعاني (١٣٢/١٨و١١/٢٢) واللاهورية (ص/٣٣) وانظر: تفسير العياشي (٢٦٩/٢) والبرهان للبحراني (٣٨٣/٢) والبحار (٤٥٤/٧).

(٤) نهج السلامة (ص/١٩) وانظر كلام الرافضة في تفسير القمي (ص/٣٤١) والبرهان للبحراني (٣٥٨/٤) وتفسير عبد الله شبر (ص/٣٣٨) وفي بعض هذه المصادر أنها تزوجت به فعلاً.

(٥) روح المعاني (١٣٢/١٨و١٥٢/٢١) وانظر كذب الرافضة في مناقب آل أبي طالب (١٣٣/٢-١٣٤) وكتاب الرجعة للأحسائي (ص/١٣٥).

– **رابعًا:** قالوا: إنها حرضت على قتل عثمان رضي الله عنه[1].

– **خامسًا:** قالوا: إنها ما خرجت إلى البصرة إلى لبغض علي رضي الله عنه[2].

– **سادسًا:** قالوا: إنها خالفت قوله تعالى: ﴿**وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى**﴾[3] وخرجت إلى البصرة[4].

– **سابعًا:** قالوا: إنها خالفت قوله صلّى الله عليه وسلّم «**أيكن تنبحها كلاب الحوأب فإياك أن تكوني ياحميراء**» [5].

– **ثامنًا:** إنها أذنت للحسن بن علي رضي الله عنه في الدفن في حجرتها مع جده صلّى الله عليه وسلّم ثم ندمت ومنعتهم من ذلك بعد موته[6].

– **تاسعًا:** مسألة القذف.

رد الألوسي

قال عن الافتراء الأول: وهو يفسر قوله تعالى: ﴿**الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات أولئك مبرءون مما يقولون، لهم مغفرة ورزق كريم**﴾[7].

«إن المراد بالرزق الكريم هو الجنة، كما قاله أكثر المفسرين ويشهد له قوله تعالى في سورة الأحزاب في أمهات المؤمنين ﴿**وأعتدنا لها رزقًا كريمًا**﴾[8].

---

(١) روح المعاني (١١/٢٢) وانظر «الإمامة والسياسة (٤٨/١و٥١) المنسوب لابن قتيبة وفيه دسائس رافضية.

(٢) روح المعاني (١١/٢٢).

(٣) سورة الأحزاب الآية: (٣٣).

(٤) روح المعاني (٩/٢٢) واللاهورية (ص/٣٣-٣٤) وانظر في كتب الرافضة منهاج الكرامة (ص/١١٢).

(٥) اللاهورية (ص/٣٤).

(٦) روح المعاني (٧/٢٢) وانظر ما كتبه الشيعي الجسور يوسف الأوالي عن عائشة رضي الله عنها في كتابه سلاسل الحديد، وقد نقضه السويدي في الصارم الحديد (٥٧٥/٢-٥٨٠) تحقيق الأخ حازي ورد عليه ردًا ما عليه من مزيد.

(٧) النور: (٢٦).

(٨) الأحزاب (٣١).

فإن المراد به تمت الجنة. بقرينة ﴿أعتدنا﴾ والقرآن يفسر بعضه بعضًا وفي هذه الآية من الدلالة على فضل الصديقة ما فيها، ولو قلّبت القرآن كله وفتشت عما أو عد به العصاة لم تر الله عزوجل قد غلّظ في شيء تغليظه في الإفك وهو دال على فضلها أيضًا، وكانت رضي الله عنها تتحدث بنعمة الله تعالى عليها بنزول ذلك في شأنها)).

... وفي قوله تعالى: ﴿لهم مغفرة ورزق كريم﴾ بناء على شموله عائشة رضي الله عنها رد على الرافضة القائلين بكفرها وموتها على ذلك -وحاشاها- لقصة وقعة الجمل، مع أشياء افتروها ونسبوها إليها، ومما يرد زعم ذلك أيضًا، قول عمار بن ياسر - (وهو من الموالين لعلي) في خطبته حين بعثه الأمير رضي الله عنه مع الحسن رضي الله عنه يستنفران أهل الكوفة -: ((إني لأعلم أنها زوجة نبيكم عليه الصلاة والسلام في الدنيا والآخرة، ولكن الله تعالى ابتلاكم ليعلم أتطيعونه أم تطيعونها))[1][2].

واستدل الألوسي أيضًا بمعاملة علي رضي الله عنه لها بعد الانتهاء من وقعة الجمل فقد عاملها معاملة حسنة، دلت على تعظيمه لها، ومعرفته بقدرها ومكانتها، فقد جاءها بعد المعركة وقال لها: غفر الله لك، فقالت: ولك، ما أردت إلا الإصلاح، ورحبت به وبايعته، وجلد من يتكلم فيها رضي الله عنها- بسوء[3]، وأرسلها إلى المدينة معززة مكرّمة وفي وداعها ((دعت لهم وقالت: يابني لا يغتب بعضكم بعضًا، إنه والله ما كان بيني وبين علي رضي الله عنه في القديم إلاّ ما يكون بين المرأة وأحمائها ، وإنه لمن الأخيار، فقال رضي الله عنه: صدقت والله ما كان بيني وبينها إلا ذاك. وإنها زوجة نبيكم صلّى الله عليه وسلّم في الدنيا والآخرة، وسار معها مودعا أميالاً وسرّح بنيه معها بقية ذاك اليوم وكانت رضي الله عنها بعد ذلك إذا ذكرت ما وقع منها تبكي حتّى تبل خمارها[4].

---

(١) رواه البخاري بنحوه، الفتح (١٣/٥٨ ح٧٠٩٩-٧١٠٢ ك٩٢ باب ١٨).

(٢) روح المعاني (١٨/١٣١-١٣٢).

(٣) البداية والنهاية (٧/٢٥٧).

(٤) انظر: الزهد للإمام أحمد (ص/٢٠٥) والطبقات لابن سعد (٨/٨١) والسير للذهبي (٢/١٧٧).

ففي هذه المعاملة[1] من الأمير كرم الله وجهه دليل على خلاف ما يزعمه الشيعة من كفرها -وحاشاها- رضي الله عنها، وفي ندمها وبكاها على ما كان، دليل على أنها لم تذهب إلى ربها إلاّ وهي نقية من غبار تلك المعركة، على أن في كلامها ما يدل على أنها كانت حسنة النية في ذلك»[2].

- **وأما الافتراء الثاني**: فاكتفى الألوسي بوصفه بأنه هذيان[3].

- **وعن الفرية الثالثة يقول**: «ومما يقضى منه العجب مارأيته في بعض كتب الشيعة «من أنها خرجت من أمهات المؤمنين بعد تلك الوقعة؛ لأن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال للأمير كرم الله وجهه: قد أذنت لك أن تخرج بعد وفاتي من الزوجية من شئت من أزواجي، فأخرجها كرم الله وجهه من ذلك لمّا صدر منها معه ما صدر» ولعمري إن هذا مما يكاد يضحك الثكلى، وفي حسن معاملة الأمير كرم الله وجهه إياها بعد استيلائه على العسكر- ما يكذب ذلك ونحن لا نشك في فضلها ... لما جاء في مدحها عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ولو لم يكن من ذلك سوى قوله صلّى الله عليه وسلّم: «**إن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**[4]» لكفى[5]»، وفي مكان آخر وصف هذه الفرية بأنها حديث خرافة[6].

- **الفرية الرابعة**: قال رحمه الله: «وما زعمته الشيعة من أنها رضي الله عنها كانت هي التي تحرض الناس على قتل عثمان -رضي الله عنه- وتقول: اقتلوا نعثلاً فقد فجر، - تشبهه بيهودي يُدعى نعثلاً-، حتى إذا قتل وبايع الناس عليا، قالت: ما أبالي أن تقع

(١) وانظر حسن معاملة علي لعائشة رضي الله عنها في المصادر التي ذكرت وقعة الجمل مثل: تاريخ الطبري (٣/٥٨-٦١)، والبداية والنهاية (٧/٢٥٧).

(٢) اللاهورية (ص/٣٢-٣٣) وروح المعاني (٢٢/١١)

(٣) اللاهورية (ص/١٩).

(٤) البخاري مع الفتح (٧/١٣٢، ح٣٧٦٩-٣٧٧٠/ك ٦٢ باب ٣٠).

(٥) روح المعاني (١٨/١٣٢).

(٦) نهج السلامة (ص١٩).

السماء على الأرض، قتل والله مظلومًا، وأنا طالبة بدمه فذكّرها عبيد[1] بما كانت تقول، فقالت: قد والله قلت، وقال الناس، فأنشد:

فمنكِ البداء ومنكِ الغير ... ومنك الرياح ومنك المطر
وأنت أمرت بقتل الإمام ... وقلتِ لنا: إنه قد فجر[2]

كذب لا أصل له، وهو من مفتريات ابن قتيبة[3]، وابن أعثم الكوفي[4]، والسمساطي[5]، وكانوا مشهورين بالكذب والافتراء»[6].

- الفرية الخامسة:

قال عنها الألوسي رحمه الله: «ومثل ذلك في الكذب (أي مثل اتهامها بالتحريض) زعمهم أنها رضي الله عنها ما خرجت وسارت إلى البصرة إلاّ لبغض علي رضي الله عنه فإنها لم تزل تروي مناقبه وفضائله؛ ومن ذلك ما رواه الديلمي أنها قالت: قال رسول الله

---

(١) هو عبيد أو عبد بن أبي سلمة الليثي وكان يقال له: ابن أم كلاب، انظر: تاريخ الطبري (١٢/٣)، والفتوح لابن أعثم (٢٤٨/٢-٢٤٩).

(٢) ذكره الطبري في تاريخ الأمم والملوك (١٢/٣)، من طريق سيف بن عمر، وهو كذاب.

(٣) إشارة إلى ما ورد في كتاب «الإمامة والسياسة» (٤٨/١ و٥١) المنسوب لابن قتيبة، وقد أظهر البحث العلمي أنّ هذا الكتاب ليس لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري صاحب مشكل القرآن ومشكل الحديث (ت٢٧٦هـ).

انظر: ترجمته في تاريخ بغداد (١٧٠/١٠) والسير (٢٩٦/١٣)، وانظر: الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي للعسيلان.

(٤) هو أحمد بن محمد بن علي بن أعثم، أبو محمد، كان شيعيا، وهو إخباري مؤرخ، من مصنفاته تاريخه، والفتوح، (ت٣١٤هـ). انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢٢٠/٣)، والأعلام (٢٠٦/١).

وانظر: كتاب الفتوح لابن أعثم (٢٤٨/٢-٢٥٠)، فقد ذكر فيه القصة مع البيتين وزيادة خمسة أبيات.

(٥) كذا ذكره، وهو «الشمشاطي» بالمعجمتين، واسمه علي بن محمد العدوي الشمشاطي، أبو الحسن، أديب لغوي عالم بالهندسة، شيعي، من تصانيفه، «البرهان في النص الجلي على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» (ت٤٥٣هـ). وقد ذكرته بعض المصادر باسم «السميساطي» انظر: الفهرست لابن النديم (ص١٨٨)، وتوضيح المشتبه (١٧٨/٥-١٧٩) وتنقيح المقال (٣٠٦/٢)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (٩٠/٣)، ومعجم المؤلفين (٢١٤/٧).

(٦) روح المعاني (١١/٢٢)، وانظر أيضا في الرد على هذا المطعن، منهاج السنة (٣٢٩/٤-٣٤٢).

صلّى الله عليه وسلّم: "**حب علي عبادة**" [1]»[2].

- المطعن السادس:

زعم الرافضة أنّ عائشة رضي الله عنها خالفت قوله تعالى: ﴿**وقرن في بيوتكنّ**﴾[3] وخرجت إلى مكة ثم إلى البصرة، حتى حدث بسبب ذلك ما حدث.

وتقرير استدلالهم كما يلي:

قالوا: إنّ الله تعالى أمر نساء النبي صلّى الله عليه وسلّم -وهي منهن- بالسكون في البيوت ونهاهن عن الخروج، وهي بذلك قد خالفت أمر الله تعالى ونهيه عزّ وجلّ[4].

قال الألوسي رحمه الله: «وأجيب بأنّ الأمر بالاستقرار في البيوت والنهي عن الخروج، ليس مطلقا وإلاّ لما أخرجهنّ صلّى الله عليه وسلّم بعد نزول الآية للحج والعمرة، ولما ذهب بهنّ في الغزوات، ولما رخص لهنّ لزيارة الوالدين وعيادة المرضى، وتعزية الأقارب، وقد وقع كل ذلك كما تشهد به الأخبار،... فعلم أنّ المراد:الأمر بالاستقرار الذي يحصل به وقارهن وامتيازهن على سائر النساء بأنْ يلازمن البيوت في أغلب أوقاتهن ولا يكنّ خراجات ولاّجات طوافات في الطرق والأسواق وبيوت الناس، وهذا لا ينافي خروجهن للحج أو لما فيه مصلحة دينية مع التستر وعدم الابتذال.

وعائشة رضي الله عنها إنما خرجت من بيتها إلى مكة للحج، وخرجت معها لذلك أيضا أم سلمة رضي الله تعالى عنها وهي وكذا صفية مقبولة عند الشيعة لكنها لما سمعت بقتل عثمان رضي الله تعالى عنه وانحياز قتلته إلى علي -رضي الله عنه- حزنت حزنًا شديدًا واستشعرت اختلال أمر المسلمين وحصول الفساد والفتنة فيما بينهم[5].

---

(١) الذي وقفت عليه في مسند الفردوس للديلمي هو من رواية عمر بن الخطاب وابن عباس ومعاذ بن جبل، وبلفظ: «حب علي براءة من النار» و«حب علي حسنة» و«حب علي يأكل الذنوب... الخ» (برقم: ٢٢، و٢٣، و٢٧٢٥).

(٢) روح المعاني (١١/٢٢).

(٣) الأحزاب: (٣٣).

(٤) للرد على هذا المطعن انظر أيضا: منهاج السنة (٣١٧/٤-٣٢٩).

(٥) روح المعاني (٩/٢٢).

وبينما هي كذلك، جاءها طلحة والزبير... في آخرين من الصحابة رضي الله تعالى عنهم هاربين من المدينة خائفين من قتلة عثمان -رضي الله عنه- لما أنهم أظهروا المباهاة بفعلهم القبيح، وأعلنوا بسب عثمان رضي الله عنه، فضاقت قلوب أولئك الكرام، وجعلوا يستقبحون ما وقع ويشنعون على أولئك السفلة ويلومونهم على ذلك الفعل الأشنع، فصح عندهم عزمهم على إلحاقهم بعثمان رضي الله تعالى عنه وعلموا أنْ لا قدرة لهم على منعهم إذا همُّوا بذلك، فخرجوا إلى مكة ولاذوا بأم المؤمنين، وأخبروها الخبر فقالت لهم: أرى الصلاح ألا ترجعوا إلى المدينة ما دام أولئك السفلة فيها محيطين بمجلس الأمير -رضي الله عنه- غير قادر على القصاص منهم أو طردهم، فأقيموا ببلد تأمنون فيه وانتظروا انتظام أمور أمير المؤمنين -رضي الله عنه- وقوة شوكته، واسعوا في تفرقهم عنه وإعانته على الانتقام منهم ليكونوا عبرة لمن بعدهم، فارتضوا ذلك واستحسنوه فاختاروا البصرة لما أنها كانت إذ ذاك مجمعًا لجنود المسلمين، ورجحوها على غيرها، وألحوا على أمهم رضي الله عنها أنْ تكون معهم إلى أنْ ترتفع الفتنة ويحصل الأمن، وتنتظم أمور الخلافة، وأرادوا بذلك زيادة احترامهم وقوة أمنيتهم، لما أنها أم المؤمنين، والزوج المحترمة غاية الاحترام لرسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم، وأنها كانت أحب أزواجه إليه وأكثرهنّ قبولاً عنده، وبنت خليفته الأول، فصارت معهم بقصد الإصلاح وانتظام الأمور وحفظ عدة نفوس من كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وكان معها ابن أختها عبد الله بن الزبير، وغيره، من أبناء أخواتها أم كلثوم زوج طلحة وأسماء زوج الزبير، بل كل من معها بمنزلة الأبناء في المحرمية وكانت في هودج من حديد.

فبلّغ الأمير -رضي الله عنه- خبر التوجه إلى البصرة، أولئك القتلةُ السفلةُ على غير وجهه، وحملوه على أنْ يخرج إليهم ويعاقبهم.

وأشار عليه الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن عباس -رضي الله عنهم- بعدم الخروج، واللبث إلى أنْ يتضح الحال، فأبى رضي الله عنه ليقضي الله أمرًا كان مفعولاً»[1].

(١) روح المعاني (٢٢/٩-١٠).

فخرج -رضي الله عنه- ومعه أولئك الأشرار أهل الفتنة، فلما وصلوا قريبا من البصرة أرسلوا القعقاع[1] إلى أم المؤمنين، وطلحة والزبير، ليتعرف مقاصدهم ويعرضها على الأمير -رضي الله عنه- فجاء القعقاع إلى أم المؤمنين، فقال: يا أمهاه، ما أشخصك وأقدمك هذه البلدة؟ فقالت: أي بني الإصلاح بين الناس، ثم بعثت إلى طلحة والزبير، فقال القعقاع: أخبراني بوجه الإصلاح، قالا: إقامة الحد على قتلة عثمان، وتطييب قلوب أوليائه، فيكون ذلك سببًا لأمننا وعبرة لمن بعدهم، فقال القعقاع: هذا لا يكون إلاّ بعد اتفاق كلمة المسلمين وسكون الفتنة فعليكما بالمسالمة في هذه الساعة، فقالا: أصبت وأحسنت.

فرجع إلى الأمير -رضي الله عنه- فأخبره بذلك، فسُرَّ به واستبشر، وأشرف القوم على الرجوع، ولبثوا ثلاثة أيام لا يشكون في الصلح، فلما غشيتهم ليلة اليوم الرابع، وقررت الرسل والوسائط في البين أنْ يظهروا المصالحة صبيحة هذه الليلة، ويلاقي الأمير -رضي الله عنه- طلحة والزبير رضي الله عنهما، وأولئك القتلة ليسوا حاضرين معه، وتحققوا ذلك ثقل عليهم واضطربوا، وضاقت عليهم الأرض بما رحبت، فتشاوروا فيما بينهم أنْ يغيروا على من كان مع عائشة من المسلمين، ليظنوا الغدر من الأمير فيهجموا على عسكره، فيظنوا بهم أنهم هم الذين غدروا فينشب القتال، ففعلوا ذلك فهجم من كان مع عائشة على عسكر الأمير وصرخ أولئك القتلة بالغدر، فالتحم القتال، وركب الأمير متعجبًا، فرأى الوطيس قد حمي، والرجال قد سبحت بالدماء، فلم يسعه -رضي الله عنه- إلاّ الاشتغال بالحرب والطعن والضرب، وقد نقل الواقعة كما سمعت الطبري[2] وجماهير ثقات المؤرخين[3]، ورووها كذلك من طرق متعددة عن الحسن وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن عباس، وما وراء ذلك مما رواه الشيعة عن أسلافهم قتلة عثمان مما لا يلتفت إليه»[4].

---

(١) تأتي ترجمته (ص٥٠٤).

(٢) تاريخ الأمم والملوك (٣/٣٩).

(٣) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٧/٥٣٢-٥٤٦)، والبداية والنهاية (٧/٢٤٥-٢٥٧).

(٤) روح المعاني (٢٢/١٠).

«ويدل على تغلب القتلة وقوة شوكتهم ما في "نهج البلاغة" -المقبول عند الشيعة- من أنه قال للأمير رضي الله عنه بعض أصحابه: لو عاقبت قومًا أجلبوا على عثمان فقال: "يا إخوتاه إني لست أجهل ما تعلمون ولكن كيف لي بهم والمجلبون على شوكتهم يملكوننا ولا نملككم؟ وها هم هؤلاء، قد ثارت معهم عبدانكم، والتفّت إليهم أعرابكم وهم خلالكم يسومونكم ما شاءوا"[1].

فحيث كان الخروج أولا للحج ومعها من محارمها من معها ولم يكن الأمر بالاستقرار في البيوت يتضمن النهي عن مثله لم يتوجه الطعن أصلاً، وكذا المسير إلى البصرة لذلك القصد، فإنه ليس أدون من سفر حج النفل، وما ترتب عليه لم يكن في حسابها، ولم يمر ببالها ترتبه عليه، ولهذا لما وقع ما وقع وترتب ما ترتب، ندمت غاية الندم، فقد روي أنها كلما كانت تذكر يوم الجمل تبكي حتى يبتل معجرها[2]، وكانت إذا قرأت ﴿وقرن في بيوتكنّ﴾[3] بكت حتى تبل خمارها[4]، وما ذاك إلاّ لأنّ قراءتها تذكرها الواقعة التي قتل فيها كثير من المسلمين، وهذا كما أنّ الأمير رضي الله عنه أحزنه ذلك، فقد صح أنه رضي الله عنه لما وقع الانهزام على من مع أم المؤمنين وقتل من قتل من الجمعين، طاف في مقتل القتلى فكان يضرب على فخذيه، ويقول: يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا[5]، وليس بكاؤها عند قراءة الآية لعلمها بأنها أخطأت في فهم معناها أو أنها نسيتها يوم خرجت كما توهم»[6].

- المطعن السابع:

قالوا: «إنّ القول بأنّها اجتهدت فخرجت ظنّا منها أنها ستحقق الإصلاح بين

---

(١) نهج البلاغة (ص٣٦٩).

(٢) المعجر: «ثوب تلفه المرأة على استدارة رأسها ثم تجلبب فوقه بجلبابها» انظر: اللسان (٤/٥٤٤).

(٣) الأحزاب: (٣٣).

(٤) الزهد للإمام أحمد (ص٢٠٥)، باب زهد عائشة رضي الله عنها وابن سعد في الطبقات (٨/٨١)، والذهبي في السير (٢/١٧٧).

(٥) تاريخ الأمم والملوك (٣/٥٧).

(٦) روح المعاني (٢٢/٩-١١)، واللاهورية (ص٣٣-٣٤).

الناس قول باطل؛ لأنّ هذا الاجتهاد كان في مقابلة النص، وهو قوله صلّى الله عليه وسلّم: «**كأني بإحداكن تنبحها كلاب الحوأب، فإياك أنْ تكوني يا حميراء**»[1].

والحوأب: منزل بين البصرة ومكة[2]، وقد نزلته عائشة ونبحتها كلابه فتذكرت الحديث، وهو صريح في النهي و لم ترجع»، كذا زعموا.

رد الألوسي عليهم

قال الألوسي: «**والجواب**: عن ذلك أنّ الثابت عندنا أنها لما علمت ذلك وتحققته من محمد بن طلحة[3] همت بالرجوع، إلاّ أنها لم توافق عليه ومع هذا شهد لها مروان ابن الحكم[4] مع ثمانين رجلاً من دهاقين تلك الناحية أنّ هذا المكان مكان آخر وليس بحوأب.

على أنّ «إياك أنْ تكوني يا حميراء» ليس موجودًا في الكتب المعول عليها فيما بين أهل السنة، فليس في الخبر نهي صريح ينافي الاجتهاد.

على أنه لو كان، لا يرد محذور أيضا؛ لأنها اجتهدت فسارت حين لم تعلم أنّ في طريقها هذا المكان، وحيث علمت لم يمكنها الرجوع لعدم الموافقة عليه، وليس في الحديث بعد هذا النهي أمر بشيء لتفعله، فلا جرم مرت على ما قصدته من إصلاح ذات البين المأمورة به بلا شبهة، وقد شبه حالها رضي الله عنها في ذلك بحال شخص رأى من

---

(١) الشطر الأول ورد بلفظ: «كيف بإحداكنّ تنبح عليها كلاب الحوأب» ولفظ: «أيتكن تنبح عليها... الخ» رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/٢٦٠) والإمام أحمد في مسنده (٦/٥٢ و٩٧)، وعنه الذهبي في السير (٢/١٧٧)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجوه» وابن كثير في البداية و لنهاية (٣/٢١٧)، وقال: «هذا إسناد على شرط الشيخين و لم يخرجوه» وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٨/٢٥٨)، والحاكم (٣/١٢٠)، وصححه ابن حجر في الفتح (١٣/٥٥) والألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٤٧٥).
وأما الشطر الأخير، فرواه الحاكم في المستدرك (٣/١١٩) بلفظ: «انظري يا حميراء ألا تكوني أنت» وصححه، وضعفه الشيخ الألباني كما في آداب الزفاف (ص٢٧٣).

(٢) معجم ما استعجم (١/٤٧٢)، ومعجم البلدان (٢/٣١٤).

(٣) هو محمد بن طلحة بن عبيد الله، قتل يوم الجمل، انظر: السير (٤/٣٦٨) والإصابة (٣/٣٥٦).

(٤) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، شهد الجمل وصفين محاربًا لعلي وتولى الخلافة بعد يزيد ومات سنة (٦٥هـ)، انظر: السير (٣/٤٧٦)، والإصابة (٣/٤٥٥).

بعيد طفلاً يريد أنْ يقع في بئر فسعى ليمنعه من ذلك فمر بلا شعور بين يدي مصل فإنه يذهب لما قصد؛ لأنه لو رجع لم يحصل له تلافي ما وقع، وفاته تخليص الطفل المأمور به»[1].

- الفرية الثامنة:

أنها رضي الله عنها استأذنها الحسن رضي الله عنه في الدفن في الحجرة فأذنت له ثم ندمت وتراجعت.

قال الألوسي رحمه الله -وهو يتحدث عن افتراءات الرافضة على عائشة رضي الله عنها: «ولهم في هذا الباب أكاذيب لا يعول عليها ولا يلتفت أريب[2] إليها، منها أنّ عائشة رضي الله عنها أذنت للحسن رضي الله تعالى عنه في الدفن في الحجرة المباركة ثم ندمت بعد وفاته، رضي الله تعالى عنه، وركبت على بغلة لها، وأتت المسجد ومنعت الدفن، ورمت السهام على جنازته الشريفة الطاهرة وادعت الميراث، وأنشأ ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يقول:

تحملت تبغلت وإن عشت تفيلت
لك التسع من الثمن فكيف الكل ملكت

رد الألوسي رحمه الله

قال: «وركاكة هذا الشعر تنادي بكذب نسبته إلى ذلك الحبر رضي الله تعالى عنه، وليت شعري أي حاجة لها إلى الركوب، ومسكنها كان تلك الحجرة المباركة، فلو كانت بصدد المنع لأغلقت بابها، ثم إنها رضي الله عنها كيف يظن بها ولها من العقل الحظ الأوفر بالنسبة إلى سائر أخواتها أمهات المؤمنين تدعي الميراث، وهي وأبوها رضي الله عنهما رويا بمحضر من الصحابة الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"[3]»[4].

---

(١) اللاهورية (ص٣٤-٣٥).

(٢) الأريب: العاقل، ويقال: أرب فهو أريب: عقل، انظر: القاموس (ص٧٥).

(٣) تقدم تخريجه (ص٢٠١).

(٤) روح المعاني (٢٢/٧).

- الفرية التاسعة: قذف عائشة رضي الله عنها ونسبة ذلك إلى الرافضة

ينفي الألوسي رحمه الله هذه التهمة عن الرافضة ويبرئهم منها بناءً على أنه لم يقف عليها في كتبهم، وقد نفى ذلك عنهم في أكثر من موضع، فيقول رحمه الله: ((ونسب للشيعة قذف عائشة رضي الله تعالى عنها بما برأها الله تعالى منه، وهم ينكرون ذلك أشدّ الإنكار، وليس في كتبهم المعول عليها عندهم عين منه ولا أثر أصلا.

وكذلك ينكرون ما ينسب إليهم من القول بوقوع ذلك منها بعد وفاته صلّى الله عليه وسلّم، وليس له أيضا في كتبهم عين ولا أثر))[1]. وقال في مكان آخر وهو يتحدث عن زوجات الأنبياء وأنهنّ منزهات عن فعل الزنا، قال: ((وما ينسب للشيعة مما يخالف ذلك في حق سيد الأنبياء صلّى الله عليه وسلّم كذب عليهم فلا يعول عليه وإنْ كان شائعًا))[2].

هكذا ينصفهم الألوسي ويدافع عنهم في هذه المسألة، وهذا يعطينا دلالة قوية على أنّ كل ما ذكره الألوسي في كتبه ونسبه إليهم هو إما في كتبهم أو سمعه من أحدهم، هذا شيء. وشيء آخر، هو أنّ الرافضة - - - متورطون في القول بهذا البهتان بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم، وإليك النص كما هو في كتبهم.

يقول القمي[3] -عليه من الله ما يستحق-: ((والله ما عنى بقوله تعالى: ﴿فخانتاهما﴾[4] إلاّ الفاحشة وليقيمن الحد على (عائشة) فيما أتت في طريق (البصرة) وكان طلحة يحبها فلما أرادت أنْ تخرج إلى (البصرة) قال لها فلان لا يحل لك أنْ تخرجي من غير محرم فزوجت نفسها من (طلحة)[5]))[6].

---

(١) روح المعاني (١٢٢/١٨).

(٢) روح المعاني (١٦٢/٢٨).

(٣) تقدم (ص١٢١).

(٤) التحريم: (١٠).

(٥) كل الكلمات التي بين قوسين عبر عنها بفلانة أو فلان أوهكذا (...).

(٦) تفسير القمي (٣٧٧/٢)، ط. حديثة وفي ط. حجرية (ص٣٤١)، وانظر: البرهان للبحراني (٣٥٨/٤)، وتفسير عبد الله شبّر (ص٣٣٨)، والكلمات التي بين الأقواس هي كذلك في تفسير شبّر.

وقالوا -قبحهم الله وأخزاهم-: «إنّ عائشة رضي الله عنها جمعت أربعين دينارًا من خيانة وفرقتها على مبغضي علي»[1].

أما قصة الإفك فإنّ الروافض لم يصرّحوا ببراءة عائشة رضي الله عنها ولم يثبتوها وإنما اتبعوا طريقة شيطانية تؤدي إلى القول بقذفها -قاتلهم الله أنّى يؤفكون- فماذا فعلوا؟

إنهم ذهبوا إلى الآيات التي برّأ الله فيها عائشة رضي الله عنها وقالوا: إنّ هذه الآيات لم تنزل في حق عائشة وإنما نزلت في شأن مارية القبطية لما اتهمتها عائشة بجريج، فتكون النتيجة أنّ عائشة لم يبرئها الله في القرآن.

قال مفسرهم القمي عند قوله تعالى: ﴿إنّ الذين جاءو بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شرًّا لكم بل هو خير لكم﴾[2] قال: «فإنّ العامة -(أي أهل السنة)- رووا أنها نزلت في عائشة وما رميت به في غزوة بني المصطلق، وأما الخاصة -(الرافضة)- فإنهم رووا أنها نزلت في مارية القبطية وما رمتها به عائشة (...)[3] المنافقات»[4].

(١) مشارق أنوار اليقين (ص٨٦).

(٢) النور: (١١).

(٣) بياض ترك عمدًا في الأصل وربما يكون مكانه (وغيرها من الزوجات المنافقات) والله أعلم.

(٤) تفسير القمي (٢/٩٩).

المبحث السابع

حكم من يسب الصحابة أو يلعنهم ونحو ذلك

وفيه مطالب:

- **المطلب الأول:** في تعريف السب والفرق بينه وبين اللعن
- **المطلب الثاني:** في الإجماع على حرمته في حق الصحابة
- **المطلب الثالث:** في حكم من استحلّ إيذاء الصحابة أو أبغضهم
- **المطلب الرابع:** حكم سب الشيخين أو إنكار خلافتهما
- **المطلب الخامس:** سب الصحابة يشبه سب الأنبياء من وجه، وبيان ذلك
- **المطلب السادس:** حكم من كفر الصحابة أو سبهم أو لعنهم أو استحل إيذاءهم أو أنكر خلافة الخلفاء الراشدين
- **المطلب السابع:** رأي الألوسي في حكم من كفر أو لعن الصحابة رضي الله عنهم

المطلب الأول: تعريف السب والفرق بينه وبين اللعن

قال الألوسي رحمه الله: ((اعلم أنّ السب في اللغة: الشتم، ويكون بكل ما فيه تنقيص، وله مراتب متفاوتة))[1].

وقال: ((واللعن مثل السب بل هو أدهى وأمر، وقد يقال له سب أيضا، ففي النهاية لابن الأثير[2]: "أصل اللعن الطرد والإبعاد من الله تعالى، ومن الخلق: السب والدعاء"[3]))[4].

المطلب الثاني: الإجماع على حرمة السب في حق الصحابة رضي الله عنهم

قال الألوسي رحمه الله: ((وأجمع أهل السنة أنه مطلقا في حق الصحابة رضي الله عنهم منهي عنه))[5].

وقال: ((وبالجملة حرمة سب الصحابة رضي الله تعالى عنهم مما لا ينبغي أنْ ينتطح فيه كبشان، أو يتنازع فيه اثنان[6]))[7].

المطلب الثالث: في حكم من استحل إيذاء الصحابة أو أبغضهم

قال الألوسي رحمه الله -ما ملخصه-: ((استحلال إيذائهم كفر كما لا يخفى))، ونقل عن العلامة يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي[8] قوله: ((لو استحل إيذاء أحد من الصحابة كفر))[9].

---

(١) اللاهورية (ص٤٤-٤٥).

(٢) هو أبو السعادات، مجد الدين، المبارك بن محمد بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، انظر: السير (٤٨٨/٢١).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٢٥٥/٤).

(٤) اللاهورية (ص٤٥).

(٥) اللاهورية (ص٤٥).

(٦) انظر: تاريخ بغداد (٩٩/١٣)، ومعجم الأمثال (١٧٤/٣).

(٧) اللاهورية (ص٤٩).

(٨) (ت٧٧٩هـ)، انظر: ترجمته في الشذرات (٢٦٤/٦)، وكشف الظنون (١٩٥/١).

(٩) الأنوار لأعمال الأبرار (٢٢٠/٢).

وعن ابن حجر الهيتمي[1] قوله: ((إنّ استحلال إيذاء غير الصحابة من المسلمين مكفر، فما ظنك باستحلال إيذائهم رضي الله عنهم))[2].

وقال عن بغض الصحابة: ((ويلزم من إكفارهم بغضهم، وهو كفر أيضا كما صرح به الطحاوي[3]))[4].

المطلب الرابع: حكم من سب الشيخين أو أنكر خلافتهما

قال الألوسي رحمه الله: ((وذهب القاضي حسين[5] إلى أنّ سب الشيخين كفر وإنْ لم يكن بما فيه إكفارهما[6]، وإلى ذلك ذهب معظم الحنفية[7].

والأصح من مذهب الشافعية، أنّ السب بما فيه إكفار الصحابة رضي الله عنهم كفر[8]))[9].

وعن إنكار خلافة الشيخين قال رحمه الله -ناقلاً عن الأحناف تكفيرهم للمتصف بذلك-: ((وفي البزازية أنّ من أنكر خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه فهو كافر في الصحيح، وأنّ من أنكر خلافة عمر رضي الله عنه فهو كافر في الأصح[10].

---

(١) هو المكي (ت٩٧٤هـ).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام (٣٨٦/٢) مطبوع بذيل الزواجر للهيتمي أيضا.

(٣) تقدم (ص٦٦).

قال في عقيدته: ((وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان)) شرح الطحاوية (٦٧٩/٢).

(٤) اللاهورية (ص٥٠).

(٥) هو أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروالروذي الشافعي صاحب التعليقة (ت٤٦٢هـ). انظر: وفيات الأعيان (١٣٤/٢)، والسير (٢٦٠/١٨).

(٦) قول القاضي هذا نقله ابن حجر المكي في الإعلام بقواطع الإسلام (٣٥٢/٢)، ط. بذيل الزواجر.

(٧) الفتاوى الهندية (٢٦٤/٢)، والبزازية بهامش الهندية (٣١٨/٦)، ومؤتمر النجف ط. بذيل الخطوط العريضة (ص٨٩).

(٨) الروضة للنووي (٧٠/١٠)، ومغني المحتاج (١٣٦/٤).

(٩) اللاهورية (ص٥٠).

(١٠) الفتاوى البزازية بحاشية الفتاوى الهندية (٣١٨/٦).

وفي التاتارخانية مثل ذلك[1]»[2].

المطلب الخامس: سب الصحابة يشبه سب الأنبياء من وجه

نقل الألوسي رحمه الله عن صاحب التحفة الاثني عشرية[3] كلامًا معناه: «أن سب الأنبياء إنما صار حراما وكفرًا؛ لأنّ وجه السب -وهو المعاصي والكفر- لا يوجد فيهم، وإنما يوجد فيهم ما يوجب التعظيم والتوقير والثناء الجميل، فكذلك من عداهم من المؤمنين الذين ثبت تعظيمهم ومغفرة ذنوبهم وتكفيرها بنصوص الكتاب المجيد فهم في حكمهم لا محالة في حرمة السب والطعن، والفرق بين الأنبياء والصحابة أنّ الأنبياء لم يوجد فيهم أصلاً ما يوجب هذه الأمور، والصحابة وجد فيهم فانعدم، والمعدوم بالعدم الطارئ كالمعدوم بالعدم الفطري في هذا الباب، ولهذا كانت نسبة الذنب المتوب منه للتائب حرامًا، وليس لعوام الأمة ممن عدا الصحابة هذه المرتبة؛ لأنّ الصحابة ثبت بالوحي تكفير سيآتهم وقبول طاعتهم، فهم متوسطون بين الأنبياء والأمة، ولهذا لن يصل أحد من غير الصحابة وإنْ كان مطيعا متقيا إلى درجتهم أصلاً»[4].

قال الألوسي معقبًا عليه: «وهذا كلام حسن»[5].

المطلب السادس: حكم من كفر الصحابة أو سبهم أو لعنهم أو استحل إيذاءهم أو أنكر خلافة الخلفاء الراشدين

قال الألوسي رحمه الله: «والذي نعلمه من الشيعة اليوم -التصريح بكفر الصحابة... وكذا التصريح ببغضهم واستحلال إيذائهم وإنكار خلافة الخلفاء الراشدين منهم والتهافت على سبهم ولعنهم تهافت الفراش على النار».

---

(١) الفتاوى التاتارخانية (٥/٤٨٥).

(٢) اللاهورية (ص٥٠).

(٣) هو عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم العمري الدهلوي (ت١٢٣٩هـ). انظر: الأعلام (٤/١٤)، ومعجم المؤلفين (٥/٢٤٣).

(٤) الترجمة العبقرية للتحفة الإثني عشرية (ق٢٣٣/ب).

(٥) اللاهورية (ص٥٢).

ثم قال: ((وقد أجمع أهل المذاهب الأربعة من الحنفية[1] والمالكية[2] والشافعية[3] والحنابلة[4] على القول بكفر المتصف بذلك))[5].

وهذا الإجماع الذي أشار إليه الألوسي هو موجه لمن اجتمعت فيه كل الأوصاف التي ذكرها، أما من ارتكب جريمة السب فقط ولم يقل بالتكفير فإنّ الألوسي يشير إلى أنّ الخلاف في إكفاره موجود بين العلماء؛ إذ قال بعد أنْ نقل الإجماع على حرمة السب: ((وإنما الخلاف في كفر مرتكبه))[6].

وقال أيضا: ((وأطلق غير واحد القول بكفر مرتكب ذلك لما فيه من إنكار ما قام الإجماع عليه قبل ظهور المخالف من فضلهم وشرفهم، ومصادمة المتواتر من الكتاب والسنة الدالين على أنّ لهم الزلفى من ربهم، ومن هنا كفر من كفّر الرافضة))[7].

المطلب السابع: رأي الألوسي في حكم من يكفر الصحابة أو يلعنهم

قال رحمه الله: ((وبالجملة تكفير أحد من الصحابة رضي الله عنهم الذين تحقق إيمانهم وصدقهم وعدم نفاقهم، والإقدام على لعنه بمجرد شبهة هي أوهن من بيت العنكبوت كفر صريح لا ينبغي أنْ يتوقف فيه))[8].

قلت: هذا الحكم الذي حكم به الألوسي على من كفر الصحابة رضي الله عنهم أو لعنهم، هو كالزبدة لكل الباب، وهو يشمل كل الروافض لأنه ثبت عندنا بما لا مجال

---

(١) انظر قول الأحناف في العقيدة الطحاوية مع شرحها (٦٨٩/٢)، والفتاوى الهندية (٢٦٤/٢)، وبهامشها البزازية (٣١٨/٦).

(٢) انظر قول الإمام مالك في السنة للخلال (٤٧٨/١)، والشفا للقاضي عياض (٣٠٨/٢) وتفسير القرطبي (٢٩٦/١٦-٢٩٧).

(٣) انظر قول الشافعية في الروضة للنووي (٧٠/١٠)، ومغني المحتاج (١٣٦/٤).

(٤) انظر قول الحنابلة في الصارم المسلول (ص٥٨٦) فقد قال: ((من زعم أنّ الصحابة ارتدوا أو فسقوا بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم فلا ريب في كفره)).

(٥) اللاهورية (ص٥٠-٥١).

(٦) اللاهورية (ص٤٥).

(٧) اللاهورية (ص٤٩).

(٨) اللاهورية (ص٥٩).

للتردد فيه أنّ كل الروافض قائلون بارتداد كلّ الصحابة إلاّ ستة.

وهذه النتيجة التي توصل إليها الألوسي هي نفسها توصل إليها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قبله، ففي نهاية كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول» الذي ختمه بالكلام على حكم من سب الصحابة رضي الله عنهم قال رحمه الله: «... وأما من جاوز ذلك إلى أنْ زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلاّ نفرًا قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفسًا أو أنهم فسقوا عامتهم فهذا لا ريب أيضا في كفره؛ لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم، والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإنّ كفره متعين، فإنّ مضمون هذه المقالة أنّ نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وأنّ هذه الآية التي هي ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾[1] وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفارًا أو فساقا، ومضمونها أنّ هذه الأمة شر الأمم، وأنّ سابقي هذه الأمة هم شرارها وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام»[2].

(١) سورة آل عمران الآية: (١١٠).

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول -صلى الله عليه وسلم. (ص/٥٨٦-٥٨٧).

الباب الثالث

موقف الرافضة من الإمامة

وفيه فصول:

- **الفصل الأول:** تعريف الإمامة وماذا تعني عند الرافضة، ومنزلتها عندهم **ورد الألوسي** عليهم.
- **الفصل الثاني:** زعم الرافضة انّ نصب الإمام واجب على الله، وأنه لطف، وحماقة اختفاء أئمتهم واستتارهم، **ورد الألوسي** عليهم.
- **الفصل الثالث:** شروط الإمامة عند الرافضة **ورد الألوسي** عليهم.
- **الفصل الرابع:** إنكار الرافضة لخلافة الخلفاء الثلاثة، **ورد الألوسي** عليهم.
- **الفصل الخامس:** زعم الرافضة أنّ عليا رضي الله عنه هو الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلّم مباشرة، **ورد الألوسي** عليهم.
- **الفصل السادس:** نماذج من غلو الرافضة في علي رضي الله عنه **ورد الألوسي** على ذلك.
- **الفصل السابع:** عقيدة المهدية عند الرافضة **ورد الألوسي** عليهم.
- **الفصل الثامن:** عقيدة عصمة الأئمة عند الرافضة **ورد الألوسي** عليهم.

الفصل الأول

تعريف الإمامة وماذا تعني عند الرافضة ومنزلتها عندهم

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** تعريف الإمامة لغة واصطلاحًا
- **المبحث الثاني:** ماذا تعني الرافضة بالإمامة
- **المبحث الثالث:** منزلتها عندهم

المبحث الأول

تعريف الإمامة

قال الألوسي رحمه الله: «اعلم **أنّ الإمامة لغة**: التقدم[1].

وتنقسم إلى إمامة وحي كالنبوة، وإمامة وراثة كالعلم، وإمامة عبادة كالصلاة، وإمامة مصلحة خاصة كتدبير المنزل، وإمامة مصلحة عامة -وهي الخلافة العظمى- كمصلحة جميع الأمة.

وحيث أطلقت في لسان أهل الشرع، انصرفت لهذا القسم الأخير، وهي باعتبار ذلك: "رياسة عامة في أمر الدين والدنيا نيابة عنه عليه الصلاة والسلام"[2]»[3] **هذا عند أهل السنة.**

أما عند الرافضة فإنّ لها مفهومًا آخر، وهو ما سنتحدث عنه في المبحث الثاني.

---

(١) انظر: القاموس المحيط (ص١٣٩٢)، مادة: «أم».

(٢) انظر: الأحكام السلطانية (ص٥)، والإمامة للآمدي (ص٦٩)، ومقدمة ابن خلدون (ص١٩٠)، والمواقف للإيجي (ص٣٩٥).

(٣) نهج السلامة إلى مباحث الإمامة (ص٢٠-٢١).

المبحث الثاني

ماذا تعني الإمامة عند الرافضة

من خلال نصوصهم التي تتحدث عن الإمامة تستطيع أنْ تعرف مقصودهم بالإمامة، وباختصار فإنه لا فرق عندهم بين النبوة والإمامة في المفهوم، ولعلهم استحيوا أنْ يقولوا باستمرار الوحي والنبوة -لما يواجههم من نصوص صريحة بختم النبوة- فلجأوا إلى هذه الحيلة الماكرة، وهي تسمية الشيء بغير اسمه، ثم يرتبون عليه كل الأحكام المترتبة على الاسم الأصلي، فكما أنّ منكر النبوة كافر فكذلك من أنكر الإمامة، هكذا.

وكما أنّ الله سبحانه وتعالى أعلم حيث يجعل رسالته، وأنه يصطفي لها من يشاء من خلقه، فكذلك الإمامة عند الرافضة، فهي كالنبوة تمامًا، وهم يصرِّحون بهذا المعنى في كتبهم، ويجدون صعوبة في التفريق بين النبوة والإمامة.

يقول المجلسي[1]: «إنّ استنباط الفرق بين النبيّ والإمام... لا يخلو من إشكال»[2]، ويقول: «ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم -(الأئمة)- بالنبوة إلاّ رعاية خاتم الأنبياء ولا يصل عقولنا فرق بين النبي والإمامة»[3].

وقال آل كاشف الغطا[4]: «إنّ الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أنّ الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه... فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأنْ ينصبه إمامًا للناس من بعده»[5].

وقد أشار الألوسي رحمه الله إلى أنّ هذه العقيدة لا أساس لها من الصحة ولا يمكن

---

(١) هو محمد باقر بن محمد تقي الأصبهاني المجلسي (ت١١١٠هـ)، انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٦/٣).

(٢) انظر: بحار الأنوار (٨٢/٢٦).

(٣) المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

(٤) تقدم (ص١٣٥).

(٥) أصل الشيعة وأصولها (ص٥٩).

إثباتها بحال، فقال: «وأنت تعلم أنّ الشيعة بنوا القول بالكفر -(أي كفر الصحابة)- على أنّ الخلافة أخت النبوة، فالإخلال بأمرها كالإخلال بأمر النبوة، فحيث كان الإخلال بأمر النبوة كفرًا كان الإخلال بأمرها كذلك[1]، وذلك غير مسلم، ودون إثباتها خرط القتاد[2]»[3].

(١) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٥٨).

(٢) تقدم توثيق المثل(ص ١٦١)

(٣) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص١٦).

المبحث الثالث

منزلة الإمامة عند الرافضة

إذا أردت أنْ تعرف مكانة «الإمامة» عند الرافضة فما عليك إلاّ أنْ تتصور مكانة الشهادتين عند أهل السنة.

فأهل السنة رووا في أصح كتبهم بعد كتاب الله وهو (البخاري) أنّ الإسلام «بني على خمسة أركان، وهي: شهادة أنْ لا إله إلاّ الله وأنّ محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلا»[1].

والرافضة رووا كذلك في أصح كتبهم وهو (الكافي): أنّ الإسلام بني على خمسة أركان وجعلوا بدل الشهادتين «الولاية»، روى الكليني عن أبي جعفر قال: «بني الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه -(يعني الولاية)-»[2]. وكما أنّ عند أهل السنة لا إسلام بدون الشهادتين، فكذلك عند الرافضة لا إسلام بدون إمامة، ولازم هذه العقيدة أنّ أهل السنة كلهم كفار لأنهم لا يؤمنون بالإمامة كما يؤمن بها الرافضة، وهذا أمر مسلم لا يقبل الجدال. **وهم أيضا** يعتبرونها من أجلّ أمور الدين بعد النبوة[3]، وأنها كالنبوة[4] بل هي أعلى من مرتبة النبوة[5]، فمنكرها كافر، ولا يقبل الله عملا

---

(١) البخاري (١/٨)، (ك الإيمان ب٢) عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «بني الإسلام على خمس: شهادة أنْ لا إله إلاّ الله وأنّ محمدًا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، والحج وصوم رمضان».

(٢) الكافي مع الشرح مرآة العقول (٧/١٠١)، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام.

(٣) انظر: فرق الشيعة للنوبختي (ص١٧).

(٤) انظر: أصل الشيعة وأصولها (ص٥٩).

(٥) أصول الكافي (١/١٧٥)، وفيه ما ملخصه: «أنّ إبراهيم عليه السلام كان عبدًا ثم نبيا ثم رسولا ثم خليلاً ثم إمامًا» فجعل الإمامة أعلى مرتبة وصل إليها إبراهيم، ثم قال: «ومن عظمها في عين إبراهيم قال يا رب ومن ذريتي، قال: لا ينال عهدي الظالمين».

بدونها، ومن جاء بها وحدها دخل الجنة ولو لم يعمل خيرًا قط.

وفي هذا يقول الألوسي رحمه الله: ((وروى الإمامية من عدة طرق عن أبي جعفر الباقر رضي الله تعالى عنه أنه قال: ﴿ثم اهتدى﴾ إلى ولايتنا أهل البيت، فوالله لو أنّ رجلاً عبد الله تعالى عمره بين الركن والمقام، ثم مات ولم يجئ بولايتنا لأكبّه الله تعالى في النار على وجهه))[1].

قلت: هذه الرواية ذكروها في معنى قوله تعالى: **﴿وإني لغفار لمن تاب وءامن وعمل صٰلحًا ثم اهتدى﴾**[2].

وقد رد الألوسي عليهم بقوله: ((وأنت تعلم أنّ ولايتهم وحبهم رضي الله عنهم مما لا كلام عندنا في وجوبه، لكن حمل الاهتداء في الآية على ذلك مع كونها حكاية لما خاطب الله تعالى به بني إسرائيل في زمان موسى عليه السلام، مما يستدعي القول بأنه عزّ وجلّ اعلم بني إسرائيل بأهل البيت وأوجب عليهم ولايتهم إذْ ذاك، ولم يثبت ذلك في صحيح الأخبار.

نعم روى الإمامية من خبر جارود بن المنذر العبدي[3] أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم قال له: "**يا جارود، ليلة أسري بي إلى السماء أوحى الله عزّ وجلّ إليّ أنْ سلْ من أرسلنا قبلك من رسلنا علام بعثوا؟ قلت: علامَ بعثوا؟ قال: على نبوتك وولاية علي بن أبي طالب والأئمة منكما ثم عرفني الله تعالى بهم بأسمائهم، ثم ذكر صلّى الله عليه وسلّم أسماءهم واحدًا بعد واحد إلى المهدي**"، وهو خبر طويل يتفجر الكذب منه، ولهم أخبار في هذا المطلب كلها من هذا القبيل، فلا فائدة في ذكرها إلاّ التطويل))[4].

---

(١) تفسير القمي (٢/٦١)، وبحار الأنوار (٢٤/١٤٨-١٤٩)، و(٢٧/١٧٦، ١٨٢، ١٩٦-١٩٧).

(٢) سورة طه (٨٢).

(٣) اسمه بشر واختلف في اسم أبيه فقيل: المعلى وقيل: عمرو، والجارود لقبه، صحابي جليل (ت٢١هـ)، انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/٢١٨)، والتقريب (ص١٣٧).

(٤) روح المعاني (١٦/٢٤١).

وقال حاكيًا قول الرافضة بأنّ إنكار الإمامة كإنكار النبوة: «والخلافة أخت النبوة ولا فرق بين نافي النبوة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم ونافي الخلافة عن علي رضي الله عنه في أنّ كلاً منهما كافر، وكذا لا فرق بين الإخلال بشأن النبي عليه الصلاة والسلام والإخلال بشأن الأمير في أنّ كلاً منهما كفر»[1].

(١) اللاهورية (ص١٢)، وقد سبق نقل مثل هذا الكلام ورد الألوسي عليه (ص٢٦٢).

الفصل الثاني

زعم الرافضة أنّ نصب الإمام واجب على الله تعالى وأنه لطف، وحماقة استنتار إمامهم ورد الألوسي على ذلك كله

يرى أهل السنة أنّ نصب الإمامة واجب على المكلفين؛ لأنّ أمور العباد والبلاد لا تستقيم ولا تصلح بدون إمام يعمل على إقامة الحدود وسد الثغور وتجهيز الجيوش، وكثير من الأمور المتعلقة بحفظ النظام، وحماية بيضة الإسلام، مما لا يتم إلاّ بالإمام، وما لا يتم الواجب المطلق إلاّ به -وكان مقدورًا للمكلف- فهو واجب، وهذا الواجب كغيره من الواجبات الدينية التي أوجبها الله علينا وطلب منّا القيام بها كالصلاة وما يتعلق بها من واجبات، والدليل أيضا على أنّ نصب الإمام واجب على المكلفين هو فعل الصحابة رضي الله عنهم إذ أول شيء اشتغلوا به بعد موت النبي صلّى الله عليه وسلّم هو نصب إمام واجب الطاعة. وأما أنْ يكون شيء واجبًا على الله، فهذا من قلة الأدب، ومن الذي يوجب عليه سبحانه وتعالى[1] ؟!

وقد زعمت الرافضة أنّ نصب الإمام واجب على الله جلّ شأنه؛ لأنّه لطف واللّطف واجب عليه.

وقد تكلم الألوسي رحمه الله عن هذه المسألة بإسهاب في أكثر من موضع من كتبه، وممّا قاله في ذلك: «... إقامتها -(أي السلطنة)- من أعظم واجبات الدين على الموحدين وهذه أول مسألة من مسائل الإمامة وقع فيها الخلاف، وكثر النزاع والاختلاف، فأهل السنة قالوا: نصب رجل لائق للرياسة، قابل لتحمل أعباء السياسة، واجب في ذمة المكلفين، مفترض على سائر المسلمين[2]؛ لأنّ فطرة الإنسان وجبلته

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فليس للمخلوق أنْ يوجب على الخالق شيئا»، تلخيص كتاب الاستغاثة (١/١٢٣)، وفتح المجيد (ص٢٧).

(٢) راجع: الفصل في الملل والنحل (٤/١٤٩)، والإمامة للآمدي (ص٧٠-٧١)، والجامع لأحكام القرآن (١/٢٦٤-٢٦٥).

كذلك، إذ كل فرقة تقرر لأنفسهم رئيسًا من بينهم، والشارع قد أوضح شرائط الإمام وأوصافه ولوازمه بوجه كلّي ليحفظ أمور الرياسة من الفساد، وينتظم به أمور البلاد والعباد. إذا وقع نصب الرئيس على وفق تلك الشرائط واللوازم، وهذا هو الأوفق لمعرفة الشريعة؛ لأنّ الشارع لم يتصد في الأمور الجبلية إلى تخصيصها،بل كان يبيّن بوجه كلّي أوصاف تلك الأمور وشرائطها ولوازمها التي يكون بها صلاح العالم، وانتظام أحوال بني آدم، ويفوض التعيين والتخصيص إلى رأي من افتقر إليها، واحدًا كان أو كثيرًا.

مثلاً في أمر النكاح، بيّن أوصاف المنكوحة وشرائط النكاح ولوازمه، ولم يتعرض أصلاً لتعيين المنكوحات، وهكذا جميع المعاملات.

وأيضا كل ما يتعلق بوجود الرئيس العام من أمور المكلفين: كالجهاد، وإقامة الحدود، وتقسيم الغنائم، وترويج الأحكام، واجب على المكلفين، فلابدّ أنْ يكون نصب الإمام واجبًا عليهم لأنّ مقدمة ما يجب على واحد واجب عليه لا على غيره، ألا ترى أنّ الوضوء، وستر العورة، واستقبال القبلة، وتطهير الثياب، واجبة على المصلي، كما أنّ الصلاة واجبة عليه لا على الله تعالى))[1].

قلت: بعد هذا الشرح الوافي الشافي لهذه المسألة، والذي كان حسب قواعد الشرع العامة يدرك الإنسان -بكل سهولة- بطلان قول الرافضة فيما ذهبوا إليه، فماذا بعد الحق إلاّ الضلال.

ثم إنه رحمه الله يزيد الأمر توضيحًا ويبطل مذهبهم بكلام من يعتقدون عصمته وهو علي رضي الله عنه.

فيقول: ((وقالت الإمامية: إنّ نصب الإمام واجب على الله تعالى لأنه لطف[2]، واللطف واجب عليه، ويفسرون اللطف بما يقرب العبد إلى الطاعة ويبعده عن المعصية، بحيث لا يؤدي إلى الإلجاء.

---

(١) التبيان شرح البرهان في إطاعة السلطان (ق٢٥/ب).

(٢) انظر: قول الرافضة في تلخيص الشافي للطوسي (١/١٩٠)، وكشف المراد (ص٣٨٨)، والألفين (ص٢٣) كلاهما للحلي ابن المطهر.

وأنت تعلم أنه لا معنى لوجوب شيء على الله تعالى[1] بل هو منافٍ لشأن الربوبية والألوهية، بل كل ما أعطى فهو من فضله ورحمته، وكل ما منع فهو من عدله وحكمته، ويدل على ذلك ما قاله سيدهم[2] في نهج البلاغة ومن خطبة له يعني عليا رضي الله عنه خطبها بصفين: "أما بعد: فقد جعل الله لي عليكم حقًا بولاية أمركم، وجعل لكم علي من الحق مثل ما عليكم، والحق أوسع الأشياء في التواصف وأضيقها في التناصف لا يجري لأحد إلاّ جرى عليه، ولا يجري عليه إلاّ جرى له، ولو كان لأحدٍ أنْ يجري له ولا يجري عليه، لكان ذلك خالصًا لله سبحانه دون خلقه لقدرته على عباده، ولعدله في كلّ ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنه سبحانه وتعالى جعل حقّه على العباد أنْ يطيعوه وجعل جزاءه عليه مضاعفة الثواب تفضلاً منه وتوسعًا بما هو على المزيد أهله» انتهى[3].

«فيا ويل الإمامية، ما أغفلهم عن كلام الإمام، وما أجهلهم بحقوق الملك العلام»[4].

وأما عن زعم الرافضة بأنّ «نصب الإمام لطف» فيقول فيه الألوسي رحمه الله: «... إنه في غاية السفاهة يضحك عليه، إذْ لو كان لطفًا لكان بالتأييد والإظهار، لا بغلبة المخالفين والانتصار، فإذا لم يكن التأييد في البين، لم يكن النصب لطفًا كما يظهر لذي عينين.

وما أجاب عنه بعض الإمامية بأنّ وجود الإمام لطف، ونصرته وتمكينه لطف آخر، وعدم تصرف الأئمة إنما هو من فساد العباد، وكثرة الفساد، فإنهم خوّفوهم ومنعوهم، بحيث تركوا -من خوفهم على أنفسهم- إظهار الإمامة، وإذا ترك الناس نصرتهم لسوء اختيارهم فلا يلزم قباحةً في كونه واجبًا على الله تعالى، والاستتار والخوف من سنن الأنبياء، فقد اختفى صلّى الله عليه وسلّم في الغار، خوفًا من الكفار»[5].

---

(١) انظر: (ص٢٦٦) الفائتة.

(٢) يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) انتهى من نهج البلاغة (ص٤٨٢)، مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٤) التبيان شرح البرهان في إطاعة السلطان (ق٢٥/ب).

(٥) النفحات القدسية (ص٢).

قال الألوسي -في ردّه عن هذا الجواب-: «فيه غفلة عن المقدمات المأخوذة في الاعتراض، إذ المعترض يقول: "الوجود بشرط التصرف والنصرة، لطف، وبدونه متضمن لمفاسد"[1] فالواجب في الجواب، التعرض لدفع لزوم المفاسد، ولم يتعرض له كما لا يخفى.

وأيضًا يرد على القائل بكونه لطفًا آخر، ترك الواجب عليه تعالى، وترك هذا أقبح من ترك النصب.

وأيضًا يقال عليه: هذا اللطف الآخر إمّا من لوازم النصب أولا، فإن كان من لوازمه لزم من تركه ترك النصب؛ لأنّ ترك اللازم يستلزم ترك الملزوم، وإنْ لم يكن من لوازمه لم يبق النصب لطفًا للزوم المفاسد الكثيرة، بل يكون سفهًا وعبثًا تعالى الله عن ذلك.

وأيضًا: ما ذكره من تخويف الناس للأئمة غير مسلم، وهذه كتب التاريخ المعتبرة بيننا.

وأيضًا: التخويف الموجب للاستتار إنما هو إذا كان بالقتل، وهذا لا يتصور في حق الأئمة لأنهم يموتون باختيارهم كما في الكافي[2].

وأيضًا: لا يفعل الأئمة أمرًا إلاّ بإذن[3]، فلو كان الاختفاء بأمره تعالى وقد مضت مدة، والخفاء هو الخفاء، فلا لطف بلا امتراء.

وأيضًا: إذا كان [الاستتار] واجبًا للتخويف، لزم ترك الواجب في حق الأئمة الذين لم يستتروا كالحسين رضي الله عنه.

وإنْ لم يكن واجبًا بأن كان مندوبًا، لزم على من اختفى ترك الواجب الذي هو

---

(١) من ذلك تهييج الفتن وتعطيل أمر الإمامة ودوام الخوف والتزام الاختفاء لأنّ وجود إمام مستضعف مختفٍ لا يفيد شيئا فتبقى الأمة تعيش في فوضى.

(٢) قال في أصول الكافي (٢٥٨/١): «باب أنّ الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلاّ باختيارهم».

(٣) قال في أصول الكافي (٢٧٩/١): «باب أنّ الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئا ولا يفعلون إلاّ بعهد من الله عزّ وجلّ وأمر منه لا يتجاوزونه».

التبليغ لأجل مندوب، وهو فحش.

وإنْ كان أمر الله تعالى مختلفًا بأنْ كان في حق التاركين بالندب مثلاً، وفي حق المستترين بالفرض، لزم ترك الأصلح الواجب -بزعم الشيعة- في أحد الفريقين وهو باطل.

ولا يمكن أنْ يقال: الأصلح في حق كلٍّ ما فعل، لأنّا نقول: إنّ الإمام بوصف الإمامة لا يصح اختلاف وصفه، كالعصمة؛ لأنّ اختلاف اللوازم يستلزم اختلاف الملزومات، فيلزم أنْ لا يكون أحد الفريقين إمامًا، فلا يكون الأصلح في حقهم إلاّ أحد الحالين، وإلاّ لزم اجتماع النقيضين...

وأيضًا إنْ كان الاستتار والاختفاء من خوف الإيذاء البدني يلزم أنّ الأئمة فرّوا من عبادة المجاهدة، وتحمل المشاق في سبيل الله، وهذا بعيد عنهم»[1].

ومما يدل على أنّ هداية الناس، والصبر على مشقة مخالطتهم أو الجهاد في سبيل الله، من لوازم الإمامة، قوله تعالى -حكايةً عن قوم من بني إسرائيل-: ﴿ألم تر إلى الملإ من بني إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبيّ لهم ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿الذين إنْ مكنّاهم في الأرض أقاموا الصلوٰة وءاتوا الزكوٰة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بئايٰتنا يوقنون﴾[4]. **وكذلك قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه:** «لابدّ للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ فيها الأجل، ويأمن فيها السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر[5]»[6].

---

(١) النفحات القدسية (ص٢-٣).

(٢) البقرة: (٢٤٦).

(٣) الحج: (٤١).

(٤) السجدة: (٢٤).

(٥) نهج البلاغة (ص١٤٥).

(٦) النفحات القدسية (ص٤).

ثم قال رحمه الله: «فالاختفاء منافٍ لمنصب الإمامة الذي مبناه على الشجاعة والجرأة، فهلاّ خرج وصبر واستقام إلى أنْ ظفر، وهلاّ كان كالقوم الذين قال الله فيهم: ﴿وكأين من نبي قُتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين﴾[1].

ثم ما حكى من قصة الغار، واستتار سيد الأبرار، من خوف الكفار، فكلام وقع في غير موقعه؛ لأنّ استتاره عليه الصلاة والسلام، لم يكن لإخفاء دعوى النبوة، بل كان من جنس التورية في الحرب، حتى إنّ الكفار لن يطلعوا على مقصده، ولن يسدوا الطريق عليه، وهذا أيضا كان ثلاثة أيام، فقياس ما نحن فيه عليه، غاية حماقة ووقاحة، ففرق واضح لا يخفى على من له أدنى عقل بين الاختفاء الذي هومقدمة لظهور الدين، والغلبة على الكافرين، وبين الاختفاء الذي لازمه الخذلان، وترك الدعوى وانتشار الطغيان»[2].

ولما كانت مسألة الاختفاء هذه منافية للعقل والشرع، سلك بعض الروافض المتأخرين مسلكًا آخر لإقناع الناس بها، وهو مسلك انهزامي فقال: «إنّ الاختفاء لحكمة استأثر الله بعلمها»[3]، وقد ردّ عليه الألوسي بقوله: «إنّ هذا ادعاء مجرّد يمكن أنْ يقال بمثله في كلّ أمر يكون مناقضًا للطف، فلا يثبت اللّطف في شيء، وبه يفسد كلام الشيعة كله لأنّ مبنى أدلتهم عليه، يقولون: إنّ أمر كذا لطف واللطف واجب عليه تعالى فليتأمل والله يحق الحق وهو يهدي السبيل»[4].

(١) آل عمران: (١٤٦).

(٢) النفحات القدسية (ص٣).

(٣) المصدر السابق (ص٤).

(٤) النفحات القدسية (ص٤).

الفصل الثالث

شروط الإمامة عند الرافضة ورد الألوسي عليهم

تزعم الرافضة أنّ الذي يتولى الإمامة لابدّ أنْ تتوفر فيه بعض الشروط التي لابدّ منها في الإمام وإلاّ لم يكن إمامًا، وإنْ تولى وحكم وكان له الأمر والنهي وكان أمر الأمة على أحسن ما يرام في عهده كما في عهد الخلفاء الثلاثة وعهد عمر بن عبد العزيز.

فمن وجدت فيه شروط الرافضة -التي بعضها لا وجود له إلاّ في مخيلاتهم وأذهانهم- كان إمامًا وإنْ لم يل من أمر الأمة شيئا، بل ولو لم يره أحد قط، ولا حقيقة له في الواقع إلاّ في عقولهم التي تؤمن بالمستحيلات وتصدق بالخرافات والخزعبلات كما يعتقدون في إمامهم المنتظر المزعوم.

هذه الشروط هي كما يلي:

أولا: أنّ الإمام يجب أنْ يكون معصومًا.

ثانيا: أنّ الإمام يجب أنْ يكون منصوصًا عليه.

ثالثا: أنّ الإمام يجب أنْ يكون أفضل أهل عصره[1].

رد الألوسي عليهم

قال في إبطاله للشرط الأول ما ملخصه: «الإمامة تشترط فيها العدالة، لا "العصمة" خلافًا للشيعة[2] واشتراط العصمة مخالف لنقرآن وأقوال أهل البيت وأفعالهم.

أما القرآن فقوله تعالى: ﴿**إنّ الله قد بعث لكم طالوت ملكًا**﴾[3] فكان واجب الطاعة

---

(١) انظر: هذه الشروط وغيرها عند الرافضة في كشف المراد (ص٣٩٠)، ومنهاج الكرامة (ص١٤٥-١٤٧)، وانظر: الرد على هذه الشروط في منهاج السنة (٦/٣٨٢-٤٧٦).

(٢) انظر: شرط العصمة عند الرافضة في أصول الكافي (١/٢٠٠ و٢٦٩) وتلخيص الشافي (١/١٨١)، والاحتجاج (ص٤٣٥)، والألفين (ص١٤٩)، وانظر الرد عليهم: في الإمامة للآمدي (ص١٨٨-١٩٥)، ومنهاج السنة (٦/٣٨٢-٤٤٢).

(٣) البقرة: (٢٤٧).

بالوحي و لم يكن معصوما بالإجماع))[1].

وأما أقوال أهل البيت فمن ذلك: قول الأمير علي رضي الله عنه: "لابد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر... إلخ"[2].

وقوله رضي الله عنه أيضًا: "لا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل فإني لست آمن أنْ أخطئ"[3].

ومن ذلك أيضًا ما كان يبديه الحسين رضي الله عنه من كراهة لصلح أخيه الحسن مع معاوية رضي الله عنهما، ويقول: "لو جز أنفي كان أحب إليّ مما فعله أخي"[4].

وإذا خطّا أحدُ المعصومَين الآخر، ثبت خطأ أحدهما بالضرورة؛ لامتناع اجتماع النقيضين.

ومن ذلك أيضًا قول علي بن الحسين زين العابدين رحمه الله: "قد ملك الشيطان عناني في سوء الظن وضعف اليقين، وإنّي أشكو سوء محاربته لي"[5] فظاهر أنه على الصدق، والكذب منافٍ للعصمة))[6].

قلت: وجه الدلالة من أقوال هؤلاء الأئمة واضح جدًّا، فقول علي رضي الله عنه ((أمير برّ أو فاجر)) يتنافى مع العصمة؛ إذ المعصوم لا يكون فاجرًا.

وفي قوله: ((لست آمن أنْ أخطئ)) يدل على عدم العصمة، فالمعصوم لا يخطئ ولا يخاف من الخطأ.

وصلح الحسن مع معاوية فعله الحسن -وهو المعصوم من الخطأ- وما يصدر منه بمثابة ما يصدر من النبي صلّى الله عليه وسلّم -بزعم الرافضة- فكيف يأتي الحسين رضي الله عنه -وهو المعصوم أيضا- ويبدي الكراهة لفعل الحسن الذي هو وحي، فهل يرد

---

(١) النفحات القدسية (ص٤).

(٢) نهج البلاغة (ص١٤٥).

(٣) الروضة من الكافي (٨/٣٥٦)، ونهج البلاغة (ص٤٨٥).

(٤) الفصول المهمة في معرفة الأئمة (ص١٨١).

(٥) الصحيفة السجادية الكاملة (ص١٦٤).

(٦) النفحات القدسية (ص٤-٥).

الحسين الوحي؟!!

وشكاية زين العابدين من الشيطان تنافي العصمة كما هو واضح.

قال الألوسي رحمه الله: «**ومن أدلتهم** على العصمة أنّ الإمام لو لم يكن معصومًا لزم التسلسل، وبيان الملازمة: أنّ المحوج للنص هو جواز الخطأ للأمة، فلو جاز الخطأ عليه أيضا لافتقر إلى آخر وهكذا فيتسلسل[1]»[2].

ثم قال في رده عليهم: «ويجاب بمنع أنّ المحوج ما ذكر، بل المحوج تنفيذ الأحكام ودرء المفاسد وحفظ بيضة الإسلام مثلاً، ولا حاجة في ذلك إلى العصمة، بل الاجتهاد والعدالة كافيان»[3].

ثم قال ما ملخصه: «ولما لم يكن على المجتهد إثم إذا أخطأ ولا على مقلده، بل له أجر على اجتهاده استوى جواز الخطأ وعدمه».

وعلى فرض التسليم بأنّ المحوج للنصب هو جواز الخطأ، فإننا لا نسلم بالتسلسل بل تنتهي السلسلة إلى النبي المعصوم صلّى الله عليه وسلّم سلسلة أخذه وابتدائه، وعلى التسليم بالتسلسل فإنه منقوض بالمجتهد النائب للإمام في غيبته عند الإمامية، وليس بمعصوم إجماعًا فيلزم ما لزم والجواب هو الجواب»[4].

ومن أدلتهم أيضًا: على عصمة الإمام أنّهم قالوا: إنه حافظ للشريعة فكيف يحفظها من الخطأ والزلل وهو ممن يجوز عليه الخطأ والزلل، إذًا فلابدّ من العصمة[5].

وقد أجاب الألوسي على هذا بعدة أجوبة

أولا: «بمنع كونه هو الحافظ للشريعة، بل هو مُرَوِّجٌ، والحفظ بالعلماء، لقوله

---

(١) انظر: كشف المراد (ص٣٩٠)، ومنهاج الكرامة (ص١٤٦)، والرد عليه في منهاج السنة (٦/٤٠٨-٤١٠).

(٢) النفحات القدسية (ص٥).

(٣) النفحات القدسية (ص٥).

(٤) النفحات القدسية (ص٥).

(٥) انظر: كشف المراد (ص٣٩٠)، ومنهاج الكرامة (ص١٤٦)، والرد عليهم في منهاج السنة (٦/٤٥٧-٤٦٥).

تعالى: ﴿والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء﴾[1] وقوله تعالى: ﴿كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾[2].

ثانيا: أنه إذا كان الحفظ بالعلماء زمن فترة الإمام وغيبته -حسب عقيدة الرافضة[3]- ففي حضوره كذلك.

ثالثًا: إذا سلمنا بأنّ الإمام حافظ للشريعة فإنّ الحفظ يكون بالكتاب والسنة والإجماع، لا بنفس الإمام، ويمتنع الخطأ في الثلاثة، والآداء لا دخل له في صلب الشريعة فلا ضرورة في حفظها.

رابعًا: على التسليم بأنّ الإمام حافظ بنفسه فإنّ ذلك منقوض بالنائب زمن الغيبة وهو غير معصوم بالإجماع.

خامسًا: لو كان وجود المعصوم ضروريًا للأمن من الخطأ لوجب أنْ يكون في كل قطر بل في كل بلدة، إذ الواحد لا يكفي في الجميع، بل هو مستحيل بداهة، لانتشار المكلفين في الأقطار، ويستحيل حضور كل من وقعت له مشكلة عند الإمام، ونصب نائب في كل بلدة لا يفيد، لجواز الخطأ، وعدم إمكان تداركه، سيما في الغيبة والوقائع اليومية التي يستحيل الاطلاع عليها لبعد المسافة.

وعلى فرض التسليم بالاطلاع عليها من قبل الإمام، فإنّ التنبيه على الخطأ إما برسول -وهو غير معصوم- أو بكتاب، والتلبيس جائز، فيبقى احتمال الخطأ، على أنّ فهم عبارة الكتاب، أو تعبير الرسول، إنّما هو باستعمال قواعد الرأي وضوابط القياس والكل مظنة الخطأ، فلا يحصل المقصود إلاّ بنصب معصوم في كل قطر وهو محال»[4].

وقال في إبطال الشرط الثاني: «وهو أنّ الإمام يجب أنْ يكون منصوصًا عليه».

---

(١) المائدة: (٤٤).

(٢) آل عمران: (٧٩).

(٣) نقل صاحب التحفة الاثني عشرية (ق١٢٦/ب) عن الحلي أنه قال: «إنْ حصل بين الإمام المتصل بالنبي المتصل بالله فترة من الزمان إلى وصي آخر حفظ الله تلك الوصية برجال من المؤمنين».

(٤) النفحات القدسية (ص٥)، وانظر: الترجمة العبقرية (ق١٢٦).

قال رحمه الله: «الإمام لا يلزم أنْ يكون منصوصًا من الباري تعالى؛ لأنّ نصبه واجب على العباد كما تقدم[1] فتعيين الرئيس مفوض إليهم، وهو الأصلح لهم.

وقالت الإمامية: لابدّ أنْ يكون منصوصًا من قبله تعالى، كما أنّ نصبه واجب عليه تعالى»[2].

ثم قال في رده عليهم

«وهذا مخالف للعقل والنقل.

أما الأول: فمر[3].

وأما الثاني؛ فلأنّ الله تعالى يقول: ﴿وجعلنٰهم أئمة﴾[4] و﴿ونريد أنْ نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة﴾[5] و﴿هو الذي جعلكم خلٰئف في الأرض﴾[6] إلى غير ذلك، ولم يكن في أحد من تلك الفرق نص، بل كان برأي أهل الحل والعقد، فمعنى الجعل: إلقاء اختياره في قلوب مسموعي القول فينصبوه، فإنْ عدل فعادل، وإلاّ فجائر.

"وقد قيس طالوت بعصاة الملوك فساواها فملَك"[7] كما لا يخفى على المتتبع، فافهم وتدبر»[8].

---

(١) تقدم (ص٢٦٦) فما بعدها.

(٢) انظر قولهم في: تلخيص الشافي (٣/٢)، وكشف المراد (ص٣٩٢)، ومنهاج الكرامة (ص١٤٦)، وعقائد الإمامية (٨/٣)، وانظر الرد عليهم في منهاج السنة (٤٤٣/٦-٤٥٦).

(٣) مر في (ص٢٦٦) فما بعدها.

(٤) الأنبياء: (٧٣).

(٥) القصص: (٥).

(٦) فاطر: (٣٩).

(٧) قال ابن جرير في تفسيره (٣٨٠/٢-٣٨١): «قال السدي: أتي النبي صلّى الله عليه وسلّم بعصا تكون مقدارًا على طول الرجل الذي يبعث فيهم ملكا، فقال: إنّ صاحبكم يكون طوله طول هذه العصا فقاسوا أنفسهم بها فلم يكونوا مثلها فقاس طالوت بها فكان مثلها» ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤٦٦/٢)، وانظر: الجزء الذي حققه د/عبد الله علي أحمد الغامدي، رسالة دكتوراه بأم القرى (جـ٢/٩١٤).

(٨) النفحات القدسية (ص٥).

وقال في إبطال الشرط الثالث: «وهو أنْ يكون الإمام أفضل أهل عصره»[1].

قال: «لا يلزم أنْ يكون الإمام أفضل أهل العصر عنده تعالى؛ إذْ قد خلف طالوت، وداود وشمويل موجودان[2]. نعم، لابدّ لأهل الحل والعقد من نصب الأفضل رياسة وسياسة لا عبادة ودراسة. والشيعة على خلاف هذا»[3].

ثم بيّن الألوسي رحمه الله أنّ الرافضة لم يشترطوا هذه الشروط التي ذكرها وغيرها إلاّ ليتوصلوا بذلك إلى نفي خلافة الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم، خاصة شرطي العصمة والنص[4].

وسيأتيك في الفصل الرابع -إنْ شاء الله- الرد على الرافضة في إنكارهم خلافة الخلفاء الثلاثة.

---

(١) انظر: أصول الكافي (٢٠٢/١)، وتلخيص الشافي (١٩٧/١)، ومنهاج الكرامة (ص١٤٧)، وانظر الرد عليهم في: منهاج السنة (٤٧٤/٦-٤٧٦).

(٢) طالوت كان ملكًا، وداود وشمويل كانا نبيين، ومع ذلك اختار الله طالوت ليكون خليفة وإماما مع وجود نبيين.

(٣) النفحات القدسية (ص٥).

(٤) النفحات القدسية (ص٥).

الفصل الرابع

إنكار الرافضة لخلافة الخلفاء الثلاثة ورد الألوسي عليهم

لقد ارتقى الرافضة مرتقًى صعبًا، وقالوا إفكًا وزورًا، وخالفوا الأمة، وتنكبوا عن طريق السنة، وأرادوا إنكار شيء محسوس وواقع، فكانوا كمن أنكر شعاع الشمس الساطع، إذ فضحهم الملك العلام، فصاروا أضحوكة بين الأنام، لكنهم لعدم الشعور عندهم لم يشعروا بالفضيحة والخذلان، واستمرّوا في غيهم فباءوا بالثبور والخسران.

لقد أنكروا خلافة العمرين، وهي لعمر الله أكثر ظهورًا من نور القمرين، ثم أرادوا طمس خلافة ذي النورين، فاحرقتهم أنواره و(رجعوا بخفي حنين)[1]، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

لقد سبق التنبيه[2] من الألوسي رحمه الله إلى أن ما وضعوه من شروط كان القصد منه نفي الخلافة عن الثلاثة، وقد ظهر أنها كلها شروط باطلة في حق علي رضي الله عنه إلاّ أن بعضها يوجد في أبي بكر رضي الله عنه، وذلك مثل اشتراطهم أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه، وهذا بإجماع الأمة إلاّ عند الرافضة، واشتراطهم أيضًا «النص» وهذا أيضًا متوفر عند أبي بكر رضي الله عنه جليًا، وإشارة، وواقعًا، فالجلي كقوله صلّى الله عليه وسلّم بعد أن أراد أن يعهد إليه ثم رأى أن المسلمين لا يختلفون عليه، فاكتفى بقوله: «**يأبى الله والمؤمنون إلاّ أبا بكر**»[3]، والإشاري مثل قوله: للمرأة «**إن لم تجديني فأتي أبا بكر**»[4]، والواقعي كتكليفه بإمامة الصلاة في حياته، وغضبه على عائشة

---

(١) مثل يضرب عند اليأس من اخاحة والرجوع بالخيبة.

انظر: مجمع الأمثال (٢/٤٠).

(٢) سبق (ص٢٧٧).

(٣) صحيح مسلم (٤/١٨٥٧ ح٢٣٨٧).

(٤) البخاري مع الفتح (١٣/٢١٨).

وحفصة عندما أرادوا تقديم عمر رضي الله عنه[1] والنصوص كثيرة صحيحة صريحة في تقديم الأفضل لإمامة الصلاة.

قال الألوسي رحمه الله: «اعلم أن الإمام بعد الرسول صلّى الله عليه وسلّم بلا فصل أبوبكر الصديق بإجماع أهل الاسلام.

وقد تفردت الشيعة بإنكار ذلك[2]، وقالوا الإمامة ملك لعلي رضي الله عنه، وأما عند أهل السنة فله بعد الثلاثة ثم لابنه الحسن رضي الله عنه[3] ».

ثم قال الألوسي رحمه الله عن صحة خلافة الخلفاء الثلاثة: «ولنورد عدة آيات قرآنية وأخبار عترية تدل على المرام، وتوضح المقام، وتفسد أصل الشيعة، وتبطل هذه القاعدة الشنيعة، وبالله تعالى الاستقامة والتوفيق، ومنه يرجى الوصول إلى سواء الطريق»[4].

وقد سلك الألوسي في الاستدلال على هذه القضية مسلكين:

الأول: الاستدلال بالقرآن والسنة.

الثاني: الاستدلال بأقوال أهل البيت.

والآيات التي أوردها الألوسي تنقسم في دلالتها إلى قسمين:

– **قسم:** تمسك به الرافضة في إبطال خلافة الخلفاء الثلاثة فأبطل الألوسي تأويلهم الفاسد.

– **وقسم:** استدل به الألوسي على خلافة الخلفاء الثلاثة ثم أبطل محاولة بعض الروافض التعرض لما تشير إليه الآيات من دلالة على خلافة الثلاثة.

وأما أقوال أهل البيت فإنها كلها تدل على خلافة الثلاثة فجاء بها لأنها ألزم في الحجة ولن يستطيعوا الاعتراض عليها لأنها في مصادرهم الصحيحة إلا إذا خرجوها على التقية.

---

(١) البخاري – مع الفتح (٢/٢٣٨-٢٣٩و٢٤١ح٧١٢-٧١٣و٧١٦) ومسلم (١/٣١١-٣١٥ح٤١٨-٤١٩).

(٢) انظر: كشف المراد (ص/٣٩٣) ومنهاج الكرامة (ص/١٩٤) وعقائد الإمامية للزنجاني (٣/١٥)، وانظر: الرد على الرافضة في الإمامة للآمدي (ص/٢٣٤فما بعدها) ومنهاج السنة (٨/٢٦٤-٢٦٦).

(٣) النفحات القدسية (ص/٦).

(٤) النفحات القدسية (ص/٧).

وبهاتين الطريقتين يثبت الحق ويزهق الباطل. قال تعالى: ﴿وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا﴾[1] لكن ومع الأسف الشديد لا حياة لمن تنادي

لقد أسمعت لو ناديت حيًا ... ولكن لا حياة لمن تنادي
ولو نارًا نفخت بها أضاءت ... ولكن أنت تنفخ في الرماد[2]

أولاً: الآيات القرآنية:

فمن الآيات التي استدلوا بها على إنكار خلافة الصديق وصاحبيه رضي الله عنهم قول الله عز وجل: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ [3] والكافر ظالم لقوله تعالى: ﴿والكافرون هم الظالمون﴾ [4] لأنهم في زعمهم عاشوا مدة طويلة على الشرك والله يقول: ﴿إن الشرك لظلمٌ عظيم﴾ [5]. والظالم بنص الآية لا تناله الإمامة[6].

ورد الألوسي عليهم بقوله: «وأجيب بأن غاية ما يلزم أن الظالم في حال الظلم لا تناله والإمامة إنما نالتهم رضي الله تعالى عنهم في وقت كمال إيمانهم وغاية عدالتهم»[7].

واعترض الرافضة بإعتراضات أخرى أجاب عنها الألوسي أيضًا، ومما قاله في ذلك: «أن من كفر أو ظلم ثم تاب وأصلح، لا يصلح أن يطلق عليه أنه كافر أو ظالم في لغة وعرف وشرع»[8] [9].

---

(١) الإسراء الآية (٨١).

(٢) البيتان لعمرو بن معد يكرب الزبيدي (ت٢١هـ)، انظر: شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي (ص/١١٣)، وأمثال الشعر العربي (ص/١٢١).

(٣) البقرة (١٢٤).

(٤) البقرة (٢٥٤).

(٥) لقمان (١٣).

(٦) انظر: قول الرافضة في منهاج الكرامة (ص/١٩٤) والرد عليه في منهاج السنة (٨/٢٨٣-٢٨٧).

(٧) روح المعاني (١/٣٧٧).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) قال ابن تيمية رحمه الله: «الكفر الذي يعقبه الإيمان الصحيح لم يبق على صاحبه منه ذم هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام بل من دين الرسل كلهم» المنهاج (٨/٢٨٣).

ومن الآيات أيضًا قوله تعالى: ﴿وعد الله الذين ءامنوا منكم وعملوا الصلحت ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنًا يعبدونني لا يشركون بي شيئًا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفسقون﴾[1] سلك الألوسي في الاستدلال بهذه الآية عدة مسالك.

- **المسلك الأول:** الاستدلال بها على طريقة أهل السنة في الإشارة إلى خلافة الراشدين.

- **المسلك الثاني:** الرد على محاولة الطبرسي والمشهدي- الرافضيين- اليائسة لصرف الآية عما تدل عليه.

- **المسلك الثالث:** اختياره لأقوى الأجوبة عند كبار الرفاضة على هذه الآية وإبطالها.

- **المسلك الرابع:** استدلاله بكلام علي رضي الله عنه على بطلان عقيدة الرافضة في الخلفاء الثلاثة.

- **المسلك الخامس: رأي الألوسي في معنى الآية.**

قال رحمه الله في المسلك الأول: «الحاصل أن الله تعالى وعد المؤمنين الصالحين الحاضرين وقت النزول بالاستخلاف والتصرف -كما جعل بني اسرائيل متصرفين في مصر والشام- كداود عليه السلام الوارد في حقه: ﴿يلداود إنا جعلناك خليفة في الأرض﴾[2] وغيره من أنبياء بني إسرائيل وبإزالة الخوف من الأعداء الكفار والمشركين بأنْ يجعلهم في غاية الأمن حتى يخشاهم الكفار، ولا يخشون أحدًا إلاّ الله تعالى، وبتقوية الدين المرتضى بأنْ يروجه ويشيعه كما ينبغي، ولم يقع هذا المجموع إلاّ زمن الخلفاء

وقال: «ومن قال إن المسلم بعد إيمانه كافر فهو كافر بإجماع المسلمين، فكيف يقال عن أفضل الخلق إيمانًا إنهم كفار لأجل ما تقدم» المنهاج (٨/٢٨٧).

(١) النور (٥٥).

(٢) سورة ص الآية (٢٦).

الثلاثة؛ لأنّ المهدي ما كان موجودًا وقت النزول، والأمير وإنْ كان حاضرًا لكن لم يحصل له رواج الدين كما هو حقه بزعم الشيعة، بل صار أسوأ وأقبح من عهد الكفار... مع أنّ الأمير وشيعته كانوا يخفون دينهم خائفين هائبين من أفواج أهل البغي دائمًا[1].

وأيضًا الأمير فرد من الجماعة، ولفظ الجمع حقيقة في ثلاثة أفراد ففرق، والأئمة الآخرون لم يوجد فيهم مع عدم حضورهم تلك الأمور كما لا يخفى، وخُلف الوعد ممتنع اتفاقًا، فلزم أنّ الخلفاء الثلاثة كانوا الموعودين من قبله تعالى بالاستخلاف وأخويه، وهو معنى الخلافة الراشدة المرادفة للإمامة»[2].

وقال رحمه الله في المسلك الثاني:

«وزعم الطبرسي[3] أنّ الخطاب للنبي وأهل بيته صلّى الله عليه وسلّم فهم الموعودون بالاستخلاف وما معه، ويكفي في ذلك تحقق الموعود في زمن المهدي رضي الله تعالى عنه ولا ينافي ذلك عدم وجوده عند نزول الآية؛ لأنّ الخطاب الشفاهي لا يخص الموجودين، وكذا لا ينافي عدم حصوله للكل لأنّ الكلام نظير "بنو فلان قتلوا فلانًا" واستدل على ذلك بما روى العياشي[4] بإسناده عن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهما أنه قرأ الآية فقال: هم والله شيعتنا أهل البيت يفعل ذلك بهم على يد رجل منا وهو مهدي هذه الأمة، وهو الذي قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فيه: **"لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم واحد لطول الله تعالى ذلك اليوم حتى يلي رجل من عترتي اسمه اسمي يملأ الأرض عدلاً وقسطا كما ملئت ظلمًا وجَوْرًا"**[5].

---

(١) هذا حسب معتقد الرافضة.

(٢) النفحات القدسية (ص٧-٨)، وروح المعاني (١٨/٢٠٥).

(٣) تقدمت ترجمته (ص١٠٥).

(٤) تقدمت ترجمته (ص١٢٢).

(٥) انتهى ما نقله عن الطبرسي، انظر: تفسيره مجمع البيان (٧/١٥٢)، وأما حديث المهدي فرواه أبو داود في سننه (٤/١٠٦-١٠٧، ح٤٢٨٢)، وانظر: صحيح أبي داود (٣/٨٠٧)، وبنحوه الترمذي (٧/٩، ح٢٢٣٢، فتن، باب٥٢)، وغيرهما، وصححه ابن تيمية في المنهاج (٨/٢٥٤-٢٥٥)، والألباني في السلسلة الصحيحة (٤/٤١)، وغيرهما.

عند أهل السنة

وزعم أنه رُوي مثل ذلك عن أبي جعفر، وأبي عبد الله رضي الله تعالى عنهما، وهذا على ما فيه مما يأباه السياق والأخبار الصحيحة الواردة في سبب النزول.

وأخبار الشيعة لا يخفى حالها...

وزعم بعضهم نحو ما سمعت عن الطبرسي إلاّ أنه قال: هي في حق جميع أهل البيت علي رضي الله عنه وسائر الأئمة الاثني عشر، وتحقق ذلك فيهم زمن الرجعة حين يقوم القائم رضي الله عنه، وزعم أنها أحد أدلة الرجعة، وهذا قد زاد في الطنبور نغمة»[1].

وقال «الملا عبد الله المشهدي» في كتابه "إظهار الحق"[2]: «لإبطال الاستدلال بها على خلافة الخلفاء الثلاثة: «يحتمل أنْ يكون الاستخلاف بالمعنى اللغوي، وهو الإتيان بواحد خلف آخر، أي بعده كما في قوله تعالى في حق بني إسرائيل: ﴿عسى ربكم أنْ يهلك عدوكم ويستخلفكم في الأرض﴾[3] فقصارى ما يثبت أنهم خلفاء بالمعنى اللغوي، وليس النزاع فيه بل هو في المعنى الاصطلاحي وهو معنًى مستحدث بعد رحلة النبي صلّى الله عليه وسلّم[4]»[5].

قال الألوسي في إبطال هذه المزاعم: «وأجيب بأنه لو تمّ هذا لا يتم لهم الاستدلال على خلافة الأمير رضي الله عنه بالمعنى المصطلح بحديث "**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**"[6] المعتضد بما حكاه سبحانه عن موسى عليه السلام من قوله لهارون ﴿اخلفني في قومي﴾[7] وبما يروونه من قوله صلّى الله عليه وسلّم: "**يا علي أنت خليفتي من بعدي**"[8]

---

(١) مثل سائر مولد، انظر: معجم الأمثال (٢/٩٦).

(٢) لم أقف للمشهدي هذا على ترجمة ولا على كتابه، والألوسي ناقل عن الدهلوي في التحفة الاثني عشرية (ق١٣٠/ب).

(٣) الأعراف: (١٢٩).

(٤) أي بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم.

(٥) روح المعاني (١٨/٢٠٦).

(٦) متفق عليه، البخاري، كتاب المغازي باب غزوة تبوك، ومسلم كتاب الفضائل باب فضل علي رضي الله عنه.

(٧) الأعراف: (١٤٢).

(٨) بنحوه رواه أحمد في المسند (١/٣٣١)، وابن أبي عاصم في السنة (ص٥٨٩)، والنسائي في الخصائص

وكذا لا يتم لهم الاستدلال على إمامة الأمير رضي الله عنه بما تضمن لفظ الإمام لأنه لم يستعمل في الكتاب المجيد بالمعنى المصطلح أصلاً، وإنما استعمل بمعنى النبي والمرشد والهادي والمقتدى به في أمر، خيرًا كان أو شرًا، ومتى ادعى فهم المعنى المصطلح من ذلك بطريق اللّزوم فليدع فهم المعنى المصطلح من الخليفة كذلك، وربما يدعي أنّ فهمه منه أقوى لأنه مقرون -حيث وقع في الكتاب العزيز- بلفظ في الأرض الدال على التصرف العام الذي هو شأن الخليفة بذلك المعنى على أنّ مبنى الاستدلال على خلافة الثلاثة بهذه الآية ليس مجرد لفظ "الاستخلاف" حتى يتم الغرض المناقش فيه، بل ذلك مع ملاحظة اسناده إلى الله تعالى.

وإذا أسند الاستخلاف اللغوي إلى الله عزّ وجلّ فقد صار استخلافًا شرعيًا.

وقد يستفتى في هذه المسألة من علماء الشيعة فيقال: إنّ إتيان بني إسرائيل بمكان آل فرعون والعمالقة وجعلهم متصرفين في أرض مصر والشام، هل كان حقًا أو لا؟ ولا أظنهم يقولون إلاّ أنه حق، وحينئذ يلزمهم أنْ يقولوا به في الآية لعدم الفرق، وبذلك يتم الغرض، هذا حاصل ما قيل في هذا المقام»[1].

المسلك الثالث:

وهو الرد على أقوى الأجوبة عند الرافضة في صرف الآية عما تدل عليه.

قال الألوسي رحمه الله: «ولقد سعى المدققون من الشيعة في الجواب عن هذه الآية وتوجيهها، وأحسن الأجوبة عندهم اثنان:

الأول: أن "من" للبيان، لا للتبعيض، و"الاستخلاف" الاستيطان».

ثم قال رحمه الله في الرد عليهم: «قلنا: حمل "من" الداخلة على الضمير على البيان، مخالف للاستعمال، وبعيد عن المعنى في الآية الكريمة وإنْ قال به البعض...

وعلى فرض التسليم بأنّ "من" للبيان لا يضرنا؛ لأنّ المخاطبين هم المرعودون بتلك المواعيد وقد حصلت لهم، إلاّ أنّ الاستخلاف غير معقول للكل حقيقة، فالحصول للبعض

(ص٥٠، ح٢٤)، و(ص١٠٩، ح٨٩)، والحاكم في المستدرك (١٣٤/٣)، وانظر: الطبعة الجديدة للمسند (١٨٠/٥-١٨٨).

(١) روح المعاني (٢٠٦/١٨).

حصول للكل باعتبار المنافع.

وتفسير الاستخلاف بالاستيطان يجعل قيد ﴿وعملوا الصالحات﴾ وكذا "الإيمان" عبثًا لأنّ الاستيطان يحصل للفاسق والكافر، وحاشا القرآن من العبث».

«الثاني: أنّ المراد من الآية الأمير فقط، وصيغة الجمع للتعظيم، أو مع أولاده».

الرد عليهم

«قلنا يلزم تخلف الوعد كما لا يخفى إذْ لم يحصل لأحد منهم تمكين دين وزوال خوف والناس شاهدة على ذلك»[1].

المسلك الرابع: نقله لكلام علي رضي الله عنه ليبطل به عقيدة الرافضة في الخلفاء الثلاثة، قال رحمه الله: «وانظر أيها المنصف العريف[2]، واللّوْذعي[3] الشريف، إلى ما قاله الإمام، مما ينحسم فيه الإشكال في هذا المقام.

ذكر في «نهج البلاغة» للمرتضى، الذي هو أصح الكتب عندهم: أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما استشار الأمير رضي الله عنه لقتال فارس -وقد جمعوا للقتال- أجابه: إنّ هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا بقلة، وهو دين الله تعالى الذي أظهره، وجنده الذي أعزه وأيده، حتى بلغ ما بلغ، وطلع حيث طلع، ونحن على وعد من الله تعالى حيث قال عزّ اسمه: ﴿وعد الله الذين ءامنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكننّ لهم دينهم الذي ارتضىٰ لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً﴾[4]، والله تعالى منجز وعده، وناصر جنده، ومكان القيّم في الإسلام مكان النظام من الخرز يجمعه ويضمه، فإنْ انقطع النظام تفرق وذهب، ورب متفرق لم يجتمع، والعرب اليوم وإنْ كانوا قليلاً فهم كثيرون بالإسلام، وعزيزون بالإجتماع، فكن قطبًا

---

(١) النفحات القدسية (ص٩).

(٢) العريف والعارف، مثل عليم وعالم، انظر: لسان العرب (٢٣٦/٩).

(٣) اللوذعي الخفيف الذكي، الظريف الذهن، الحديد الفؤاد، واللسن الفصيح، انظر: القاموس (ص٩٨٢).

(٤) النور: (٥٥).

واستدر الرحى بالعرب، وأصْلِهم دونك نار الحرب، فإنّك إنْ شخصت من هـذه الأرض انتقضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها، حتى يكون ما تـدع وراءك مـن العـورات، أهم إليك مما بين يديك، وكان قد آن للأعاجم أنْ ينظروا إليك، غدًا يقولون هذا أصـل العرب فإذا قطعتموه استرحتم فيكون ذلك أشد لكلبهم عليـك وطمعهـم فيـك، فأمـا مـا ذكرت من مسير القوم إلى قتال المسلمين فإنّ الله سبحانه وتعالى هو أكـره لمسيرهم منـك، وهو أقدر على تغيير ما يكره وأما ما ذكرت من عددهم فإنّا لم نكـن نقـاتل فيمـا مضـى بالكثرة، وإنما كنا نقاتل بالنصر والمعونة)) انتهى[1] [2].

المسلك الخامس: رأي الألوسي في معنى الآية.

قال رحمه الله: ((والذي أميل إليه أنّ الآية ظاهرة في نزاهة الخلفـاء الثلاثـة رضـي الله عنهم عما رماهم الشيعة به مـن الظلـم والجـور والتصـرف في الأرض بغـير لحـق لظهـور تمكين الدين والأمن التام من أعدائه في زمانهم ولا يكـاد يحسـن الامتنـان بتصـرف بـاطل عقباه العذاب الشديد، وكذا لا يكاد يحسن الامتنان بما تضمنته الآية علـى أهـل عصرهـم مع كونهم الرؤساء الذين بيدهم الحل والعقد -لو كانوا- وحاشاهم كمـا يزعـم الشـيعة فيهم، ومتى ثبت بذلك نزاهتهم عما يقولون اكتفينا به وهذا لا يتوقف إلاّ على اتصـافهم بالإيمان والعمل الصالح حال نزول الآية، وإنكار الشيعة لـه، إنكـار للضروريـات، وكـون المراد بالآية عليا كرّم الله وجهه، أو المهدي رضي الله عنه أو أهل البيت مطلقًا مما لا يقوله منصف))[3].

---

(١) انتهى من نهج البلاغة (ص٣٢٠-٣٢١).

(٢) النفحات القدسية (ص٩٠٨)، وروح المعاني (١٨/٢٠٧).

(٣) روح المعاني (١٨/٢٠٧).

قلت: نقل الماوردي عن الضحاك ((أنّ الآية في الخلفاء الأربعة)) النكت والعيون (٤/١١٩)، وقال الزمخشري: ((فإنْ **قلت هل** في هذه الآية دليل على أمر الخلفاء الراشدين، **قلت:** أوضح دليل وأبينه، لأنّ المستخلفين الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم هم))، الكشاف (٣/٨٢)، وقال القاضي أبو بكـر بـن العربـي ((وقـال علماؤنـا: هذه الآية وعد حق، وقول صدق، يدل ذلـك علـى صحـة إمامـة الخلفـاء الأربعـة؛ لأنـه لـم يتقدمهـم أحـد في الفضيلة إلى يومنـا هـذا فـأولئك مقطـوع بإمـامتهم، متفـق عليهـم، وصـدق وعـد الله فيهـم)) أحكـام القـرآن (٣/١٣٩٢).

ومن الآيات أيضًا قوله تعالى: ﴿قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون، فإن تطيعوا يؤتكم الله أجرًا حسنا، وإن تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكم عذابًا أليمًا﴾[1].

وقد سلك فيها أيضا مسلكين:

الأول: بيان ما تشير إليه عند أهل السنة.

الثاني: الرد على الرافضة فيما ذهبوا إليه فيها.

قال رحمه الله في المسلك الأول: «المخاطب بعض القبائل ممن تخلف عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم في غزوة الحديبية لعذر بارد، وشغل كاسد، وقد أجمع الفريقان أنه لم يقع بعد نزول هذه الآية إلاّ غزوة تبوك، ولم يقع فيها لا القتال ولا الإسلام فتعين الغير، والداعي ليس جناب الرسول صلّى الله عليه وسلّم لا محالة، فلابد أنْ يكون خليفة من الخلفاء الثلاثة الذين وقعت الدعوة في عهدهم، كما في عهد الخليفة الأول لمانعي الزكاة أولا وأهل الروم آخرًا، وفي عهد الخليفة الثاني والثالث كما لا يخفى على المتتبع، فقد صحت خلافة الصديق؛ لأنّ الله تعالى وعد وأوعد ورتب كلاً[2] على الإطاعة والمعصية.

فهلا يكون ذلك المطاع المنقاد له بالوجوب إمامًا، المنصف يعرف ذلك[3]»[4].

المسلك الثاني:

قال رحمه الله: «وقد خبط "ابن المطهر الحلي"[5] وقال: "يجوز أنْ يكون الداعي

وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٢/٢٩٧).

(١) الفتح: (١٦).

(٢) أي كلا من الوعد والوعيد.

(٣) استدل بهذه الآية على خلافة الصديق رضي الله عنه الشافعي والأشعري وابن حزم والقرطبي وغيرهم.
انظر: منهاج السنة (٨/٥٠٥)، الجامع لأحكام القرآن (١٦/٢٧٢).

(٤) النفحات القدسية (ص٩).

(٥) هو الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر، صاحب «منهاج الكرامة» الذي رد عليه ابن تيمية في منهاج السنة (ت٧٢٦هـ)، الدرر الكامنة (٢/٧١) تنقيح المقال (١/٣١٤)، الاعلام (٢/٢٢٧).

الرسول صلّى الله عليه وسلّم في تلك الغزوات التي وقع فيها القتال، و لم ينقل لنا"[1]، وإذا فتح هذا الباب يقال: يجوز عزل الأمير بعد الغدير، ونصب أبي بكر وتحريض الناس على اتباعه، و لم ينقل لنا، فانظر وتعجب.

وقال بعض[2]: الداعي هو الأمير، فقد دعا إلى قتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

رد الألوسي: ((فيه أن قتل الأمير إياهم لم يكن لطلب الإسلام، بل لانتظام أحوال الإمام، و لم ينقل في العرف القديم والجديد أن يقال لإطاعة الإمام ((الإسلام)) ولمخالفته ((كفر)).

ومع هذا نقل الشيعة بروايات صحيحة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم في حق الأمير أنه قال: ((**إنك يا علي تقاتل على تأويل القرءان كما قاتلت على تنزيله**))[3].

وظاهر أن المقاتلة على الإسلام بالضرورة، وهو ظاهر))[4].

– **ومنها:** قوله تعالى: ﴿**يأيها الذين ءامنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين أعزة على الكٰفرين يجهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لآئم**

---

(١) انظر منهاج الكرامة (ص٢٠٠) والرد عليه في منهاج السنة (٥٠٤/٨-٥٠٥).

(٢) انظر منهاج الكرامة للحلي (ص/٢٠٠) والرد عليه في منهاج السنة (٥٢٠/٨).

(٣) رواه النسائي في الخصائص (ص/١٦٦) وابن أبي شيبة في المصنف (٦٤/١٢) وأحمد في المسند (٣١/٣، ٣٣، ٨١) والحاكم في المستدرك (١٢٢/٣-١٢٣) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٤) النفحات القدسية (ص/٩) وانظر الحجج الباهرة للدواني (ص/٦٣).

قلت: لقد أطال الألوسي الكلام عن هذه الآية في تفسيره روح المعاني (١٠٢/٢٦-١٠٥) ونقل أقوال الذين استدلوا بهذه الآية من أهل السنة، وأقوال الشيعة كذلك الذين حاولو إبطال الاستدلال بها على إمامة الصديق، وختم البحث بقوله: ((والإنصاف أن الآية لا تكاد تصح دليلاً على إمامة الصديق رضي الله عنه إلا إن صح خبر مرفوع في كون المراد بالقوم بنو حنيفة ونحوهم، ودون ذلك خرط القتاد)). وهذه النتيجة هي التي توصل إليها ابن تيمية رحمه الله فقد قال: ((وفي الجملة فهذا الموضع في الاستدلال به نظر ودقة، ولا حاجة بنا إليه، ففي غيره ما يغني عنه)) منهاج السنة (٥١٩/٨). وهذا الموقف منهما رحمهما الله، يدل على أنهما يتكلمان بعلم لا بعاطفة وأن ما يتوصلان إليه من نتائج يكون حسب ما تعطيه القواعد لعلمية في النقاش، وأنهما ينصفان الخصم وإن كان عدوًا لهما، ولا يخلطان بين الأمور.

ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم﴾[1].

قال رحمه الله: «مدح الله تعالى في هذه الآية الكريمة الذين قتلوا المرتدين بأكمل الصفات وأعلى المبرات، وقد وقع ذلك من الصديق وأنصاره بالإجماع[2]...

وقد ارتد في خلافة الصديق سبع فرق.. واستأصلهم الصديق وأزعجهم واستردهم إلى الاسلام.

ولم يقع للأمير ذلك بل كان متحسرًا[3] وكم شكى من أتباعه وأعلن بعدم الرضى عنهم كما ثبت في نهج البلاغة، من ذلك قوله رضي الله عنه «وإني والله لأظن أن هؤلاء القوم سيدالون منكم بإجتماعهم على باطلهم وتفرقكم عن حقكم، وبمعصيتكم إمامكم في الحق، وطاعتهم إمامهم في الباطل... اللهم إني قد مللتهم وملوني، وسئمتهم وسئموني، فأبدلني خيرًا منهم وأبدلهم بي شرًا مني»[4].

وقال: «أحمد الله على... ابتلائي بكم أيتها الفرقة التي إذا أمرتُ لم تُطِعْ وإذا دعوتُ لم تجب... وإني لصحبتكم لقال، وبكم غير كثير... الخ[5].

فهل يمكن تطبيق الأوصاف القرآنية على هؤلاء القوم»؟[6].

وقال في موضع آخر: «وقال الإمامية: هم علي رضي الله عنه وشيعته يوم وقعة الجمل وصفين، وعنهم أنهم المهدي، ولا سند لهم في ذلك إلاّ مروياتهم الكاذبة»[7].

ومن الأدلة على خلافة الصديق رضي الله عنه من السنة تأميره صلّى الله عليه وسلّم على الحج سنة تسع، وكذلك إقامته مقامه في الصلاة بالناس في آخر أيامه صلّى الله عليه وسلّم، وما تزعمه الرافضة من عزل في الموضعين باطل لاأصل له وما

---

(١) سورة المائدة الآية (٥٤). وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٢٢٠).

(٢) النفحات القدسية (ص/١٠).

(٣) النفحات القدسية (ص/١٠).

(٤) نهج البلاغة (ص/١٢٠).

(٥) نهج البلاغة (ص/٣٨٩).

(٦) النفحات القدسية (ص/١١).

(٧) روح المعاني (٦/١٦٣).

حملهم على القول به إلا التعصب الأعمى والحقد على الصديق رضي الله عنه وقد تحدث الألوسي عن هذا الموضوع في أول سورة براءة وبين أن النبي صلّى الله عليه وسلّم لما أردف أبا بكر بعلي إنما أعطاه شيئًا خاصًا أو كله إليه لينوب عنه فيه وهو قراءة صدر سورة براءة على أهل الموسم، وفيها البراءة من المشركين وكان لهذا سبب وهو أن عادة العرب في مسائل تقرير العهود أو نقضها لا يتولاها إلا الرجل بنفسه أو أحد أقاربه وعلى هذا بعث بدله عليًا رضي الله عنه ولم يبعثه أميرًا على الحج كما تزعم الرافضة، وقد سأله أبو بكر رضي الله عنه لما رأى معه ناقة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قائلاً «**أمير أو مأمور، قال: مأمور**»[1] فثبتت إمارته على الحج، وفي هذا التأمير أعظم إشارة إلى أنه الخليفة بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

قال الألوسي رحمه الله: «وأيا ما كان ليس في شيئ من الروايات ما يدل على أن عليًا رضي الله عنه هو الخليفة بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم دون أبي بكر رضي الله عنه.

وقوله صلّى الله عليه وسلّم: «**لا ينبغي لأحد أن يبلغ هذا إلا رجل من أهلي**»[2] سواء كان بوحى أم لا، جار على عادة العرب أن لا يتولى تقرير العهد ونقضه إلا رجل من الأقارب لتنقطع الحجة بالكلية، فالتبليغ لمنفي ليس عامًا... وكيف يمكن إرادة العموم وقد بلغ عنه صلّى الله عليه وسلّم كثيرًا من الأحكام الشرعية في حياته وبعد وفاته كثير ممن لم يكن من أقاربه صلّى الله عليه وسلّم كعلي رضي الله عنه ومنهم أبو بكر رضي الله عنه فإنه في تلك السنة حج بالناس، وعلمهم بأمر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سنن الحج وما يلزم فيه وهو أحد الأمور الخمسة التي بني الإسلام عليها.

على أن من أنصف من نفسه علم أن في نصب أبي بكر رضي الله عنه لإقامة مثل هذا الركن العظيم من الدين على ما يشعر به قوله سبحانه: ﴿**ولله على الناس حج البيت**

---

(١) ذكره ابن هشام عن محمد بن اسحاق بسنده إلى أبي جعفر الباقر، قال: لما نزلت براءة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان قد بعث أبا بكر ليقيم الحج للناس... الخ سيرة ابن هشام (٢/٥٤٠) البداية والنهاية (٥/٣٢٣).

(٢) رواه الترمذي في السنن برقم (٣٠٨٩) وانظر صحيح الترمذي رقم (٢٤٦٧).

من استطاع إليه سبيلاً﴾[1] إشارة إلى أنه الخليفة بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في إقامة شعائر دينه لا سيما وقد أيد ذلك بإقامته مقامه عليه الصلاة والسلام في الصلاة بالناس في آخر أمره عليه الصلاة والسلام[2] وهي العماد الأعظم والركن الأقوم لدينه عليه الصلاة والسلام. والقول بأنه رضي الله عنه عزل في المسألتين كما يزعمه بعض الشيعة لا أصل له وعلى المدعى البيان، ودونه الشم الراسيات» [3].

ثانيًا: أقوال العترة الدالة على خلافة الخلفاء الثلاثة.

من ذلك كتاب علي رضي الله عنه إلى معاوية الذي يبين فيه وجه استحقاقه للإمامة وأنه ينبغي أن يبايعه، فلم يذكر له نصًا ولا عصمة، وإنما ذكّره بأن الطريقة التي ثبتت بها إمامة الثلاثة قبله، ثبتت بها إمامته هو أيضًا، وفي هذا اعتراف بإمامة من سبقه.

قال الألوسي رحمه الله: «وأما أقوال العترة فمنها ما... في «نهج البلاغة» عن أمير المؤمنين من كتابه الذي كتبه إلى معاوية، وهو: «أما بعد، فإن بيعتي يا معاوية لزمتك وأنت بالشام، فإنه بايعني القوم الذين بايعوا أبابكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم- على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إمامًا كان ذلك لله رضىً، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا» [4] [5].

قلت: هذا النص من أقوى الأدلة على إبطال عقيدة الرافضة في الخلفاء الثلاثة فقد اجتمعت فيه كل عوامل الإلزام لهم فهو نص يشبه الوحي أو هو وحي لأنه قاله المعصوم -عند الرافضة- الذي هو علي رضي الله عنه وسبق أنه يجوز أن يقال لكلام المعصوم إنه

---

(١) سورة آل عمران الآية: (٩٧).

(٢) سبق تخريج الحديث الوارد في ذلك (ص٢١٢).

(٣) روح المعاني (١٠/٤٥).

(٤) نهج البلاغة (ص/٥٢٦).

(٥) النفحات القدسية (ص/١١).

كلام الله[1] وروي في أقدس كتاب عندهم وأصحه وهو «النهج» فهو صحيح ثم هو صريح جدًا في الاعتراف بخلافة الخلفاء، ولا مجال لأن يزعموا بأنه قاله تقية؛ لأنه كان حينذاك إمامًا وخليفة للمسلمين وبيده مقاليد أمور الأمة وليست هناك جهة أقوى منه حتى يستخدم معها التقية، وأيضًا هذا النص يدل على أن الرافضة قوم بهت، متعصبون للباطل مهما كان الحق واضحًا، ولا استعداد عندهم للرجوع عن خطأهم أبدًا، ويدخلون تحت قوله تعالى: ﴿صم بكم عمي فهم لا يرجعون﴾ [2] ولذلك حاولوا تأويل هذا النص.

قال الألوسي- عن محاولتهم اليائسة-: «ومنتهى ما أجاب الشيعة عن أمثال هذا بأنه من مجاراة الخصم، ودليل إلزامي.

ثم قال في رده عليهم: «وهو تحريف لا ينبغي لعاقل، ولا يليق بفاضل، إذ فيه غفلة وإغماض عن أطراف الكلام، الزائدة على قدر الإلزام، إذ يكفي فيه «بيعة أهل الحل والعقد» كما لا يخفى.

وأيضًا الدليل الإلزامي لا بد أن يكون مسلَّمًا عند الخصم، ومعاوية لا يسلم ما ذكر، يرشدك إلى ذلك كتبه إلى الأمير كما هو مذكور عند الإمامية وغيرهم، فمذهبه كما يظهر منها، أن كل مسلم قرشي مطلقًا إذا كان قادرًا على تنفيذ الأحكام وإمضاء الجهاد وحماية حوزة الإسلام... وبايعه جماعة من المسلمين... فهو الإمام وإنما لم يتبع الأمير لاتهامه له بقتلة عثمان، وحفظ أهل الجور والعصيان، وما كان يعتقد، قادرًا على تنفيذ الأحكام، وأخذ القصاص الذي هو من عمدة أمور شريعة سيد الأنام، وذلك بزعمه ومقتضى فهمه.

ومن أجلى البديهيات أن بيعة المهاجرين والأنصار التي لم تكن خافية على معاوية قط، لو حسبها معتدًا بها لم يذكر في مجالسه ومكاتبته قوادح الأمير، بل خطأ تلك البيعة أيضًا بالصراحة كما هو معروف من مذهبه على ما لا يخفى على الخبير. فما ذكر في مقابلته من بيعة المهاجرين والانصار دليل تحقيقي مركب من المقدمات الحقة، فيثبت

---

(١) سبق (ص١٣٢-١٣٣) من هذا البحث.

(٢) سورة البقرة الآية : (١٨) .

المطلوب.

ومنها أيضًا قول الأمير رضي الله عنه - يثني على أبي بكر رضي الله عنه - «لله بلاء [أبي بكر][1] لقد قوم الأود وداوى العمد[2] وأقام السنة وخلف الفتنة، وذهب نقي الثوب، قليل العيب، أصاب خيرها وسبق شرها أدى لله طاعته واتقاه بحقه...»[3].

قال الألوسي: «فقد وصفه المعصوم من الصفات بأعلا مراتبها، فناهيك به وناهيك بها» [4] ولا بد للرافضة أن يحاولوا تحريف مثل هذه النصوص فماذا قالوا؟.

قال الألوسي رحمه الله: «وغاية ما أجابوا: أن مثل هذا المدح كان من الإمام لاستجلاب قلوب الناس لاعتقادهما بالشيخين أشد الاعتقاد» [5].

ثم رد عليهم الألوسي بقوله: «ولا يخفى على منصف أن فيه نسبة الكذب إلى معصوم لغرض دنيوي، مظنون الحصول. بل كان اليأس منه حاصلاً قاطعًا، وفيه تضييع غرض الدين بالمرة... الخ»[6].

«وأيضًا في هذا المدح العظيم الكامل، تضليل الأمة وترويج للباطل، وذلك محال من المعصوم، بل كان ينبغي أن يكون العكس بحيث يبين لأتباعه حال أبي بكر لو كان كما تزعم الرافضة» [7].

«وأيضًا هذه الخطبة كانت في الكوفة والحكم في يده فما الموجب لعدم الصراحة»؟[8].

---

(١) لقد تصرف جامع نهج البلاغة في النص -حفاظًا على مذهبه- فكتب مكان «أبي بكر» «فلان» ولكن الأوصاف تأبى إلاّ أبا بكر. قاله الألوسي. انظر: النفحات (ص/١٢).

(٢) العمد: العلل. انظر: القاموس (ص/٣٨٥).

(٣) نهج البلاغة (ص/٥٠٥).

(٤) النفحات القدسية (ص/١٢).

(٥) النفحا ت القدسية (ص/١٢).

(٦) النفحات القدسية (ص/١٢).

(٧) النفحات القدسية (ص/١٢) بمعناه.

(٨) النفحات القدسية (ص/١٣).

ومن أقوال العترة أيضًا: ما ذكره الأردبيلي[1] في «كشف الغمة» أنه «سئل الإمام أبو جعفر عن حلية السيف هل تجوز؟ فقال: نعم قد حلى أبو بكر الصديق رضي الله عنه سيفه بالفضة، فقال الراوي: أتقول هذا؟ فوثب الإمام عن مكانه فقال: نعم الصديق نعم الصديق نعم الصديق، فمن لم يقل له الصديق فلا صدق الله قوله في الدنيا والآخرة»[2].

قال الألوسي: «ومن الثابت أن مرتبة الصديقية بعد النبوة، ويشهد لها القرآن[3]، ولا أقل من كونها صفة مدح فوق الصالح، وإذا قال المعصوم في رجل "صالح" ارتفع عنه احتمال الجَوْر والظلم والغصب، وإلاّ لزم الكذب وهو محال، فكيف يعتقد فيه غصب الإمامة وتضييع حق الأمة، ولعمرك المعتقد داخل في عموم هذا الدعاء[4]، ويكفيه جزاء»[5].

أما الرافضة فلم يُحيرُوا جوابًا فاتكأوا على عكازة الأعمى، فقالوا: «إنه تقية».

قال الألوسي: «وأنت تعلم أنّ وضع السؤال يعلم منه أنّ السائل شيعي، فلم التقية منه وهذا التأكيد؟ وبعضهم أنكر هذا الكلام، والنسخ شاهدة لنا وإنْ لم يوجد في البعض فالبعض الآخر كافٍ، والنسخ كثيرة والرّوايات في هذا الباب أكثر، والله تعالى أعلم وأبصر»[6].

هذا وقد أشار الألوسي رحمه الله إلى أدلة أخرى كثيرة مأخوذة أيضا من القرآن وأقوال أهل البيت[7]، مما يلقم الرافضة حجرًا، ويكشفهم ولا يُبقي دون باطلهم سترًا،

---

(١) تقدمت ترجمته (ص١٦٤).

(٢) كشف الغمة في معرفة الأئمة (١٤٧/٢).

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا﴾.

(٤) أي الدعاء الوارد في النص وهو قوله: «فمن لم يقل له الصديق فلا صدق الله قوله في الدنيا والآخرة».

(٥) النفحات القدسية (ص١٣).

(٦) النفحات القدسية (ص١٣).

(٧) انظر: النفحات القدسية (ص١٣-١٤).

وما ذكرناه فيه مزدجر، واكتفينا به لما تسببه الإطالة للقارئ من الضجر.

الفصل الخامس

زعم الرافضة أنّ الإمام بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مباشرة هو علي رضي الله عنه ورد الألوسي عليهم

للرافضة شبهات كثيرة جدًّا على هذا الزعم تجاوز بها بعضهم الألف، هذه الشبهات يسمونها «أدلة وحججًا» ونحن نقول: نعم «أدلة» ولكن «مُدَلْدَلَة» (أي مضطربة) و«حججًا» ولكن «داحضة» والمرء إذا قلّ ماء وجهه أو ذهب، يذهب في أقواله كل مذهب، ولا يهمه ما يخرج من فيه ولو اضطرب، وإذا أردت أنْ تقف بنفسك على ما لفقوه من كذب ومين، فما عليك إلاّ أنْ تتصفح كتابهم المسمى «بالألفين»[1]، لترى ما أخبرتك به رأي العين.

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ... قد حدثوك به فما راء كمن سمعا[2]

هذا، وبعد أنْ عرفت نوعية أدلتهم، فإنه لا بأس من أنْ نعبر بكلمة «دليل أو حجة» على شبهاتهم، وذلك من باب التجوز، فالاصطلاح إذا عرف المنصود منه لا مشاحة فيه، والعبرة بالكيف لا بالشكل والكم، فالشبهات كثيرة، ولا يمكن مجاراتهم في كل حماقاتهم؛ لأنها لا تنتهي، ولكن لا بأس بالرد على بعض شبهاتهم التي يُظنّ أنها قوية، رحمة بضعفاء المسلمين حتى لا يفتتنوا بها، فعلاّمَتُهُم الحلي[3] كتب كتابًا سماه «الألفين» أراد أنْ يجمع فيه ألفي دليل على إمامة علي رضي الله عنه بلا فصل، لكن حماره وقف في العقبة، فتوقف عند ألف وثمانية وثلاثين دليلاً، وعلل وقوفه بقصور الهمم عن التطويل، وإلاّ فالأدلة -كما يزعم- لا تحصى، والعجب العجاب أنه يصف شبهاته

---

(١) اسمه الكامل: «الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه».

(٢) ذكره ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك (١٣/٤).

(٣) تقدم (ص٢٨٨).

بأنها أدلة... قاطعة[1]، وهناك غيره كتب أيضًا.

والألوسي رحمه الله اقتصر على بعض أدلتهم التي يرون أنها أقوى ما عندهم، ونسفها نسفًا كما ستراه إنْ شاء الله.

وهي في أنواعها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أدلتهم من القرآن.

القسم الثاني: أدلتهم من السنة.

القسم الثالث: أدلتهم العقلية.

القسم الأول: أدلتهم من القرآن

الدليل الأول: قول الله عزّ وجلّ: ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين ءامنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم رٰكعون﴾[2].

تقرير استدلالهم[3]:

عناصر الاستدلال عندهم بهذه الآية ترتكز على **ثلاث مسائل: الأولى:** زعمهم أنها بالإجماع نزلت في علي رضي الله عنه.

الثانية: استدلالهم بالحصر المستفاد من كلمة «إنما».

الثالثة: جعلهم لفظ «الولي» بمعنى المتولي للأمور والمستحق للتصرف فيها التصرف العام المساوي للإمامة.

وفي هذا يقول الألوسي رحمه الله: «واستدل الشيعة بها على إمامة علي كرم الله وجهه، ووجه الاستدلال بها عندهم أنها بالإجماع نزلت فيه كرم الله وجهه، وكلمة "إنما" تفيد الحصر.

ولفظ "الولي" بمعنى المتولي للأمور والمستحق للتصرف فيها، وظاهر أنّ المراد هنا التصرف العام المساوي للإمامة بقرينة ضم ولايته كرم الله وجهه بولاية الله تعالى ورسوله

---

(١) انظر: كتاب الألفين (ص١، و٤٣٧).

(٢) المائدة: (٥٥).

(٣) انظر استدلال الرافضة بالآية في: تلخيص الشافي (٢/١٠)، ومنهاج الكرامة (ص١٤٧-١٤٩).

صلّى الله عليه وسلّم، فثبتت إمامته وانتفت إمامة غيره، وإلاّ لبطل الحصر»[1].

رد الألوسي: وسأتصرف فيه بالاختصار قدر الإمكان.

أولا: ادعاء الإجماع على نزولها في علي رضي الله عنه غير مسلم[2]، فقد اختلف علماء التفسير في ذلك، فقد روي عن محمد الباقر أنها نزلت في المهاجرين والأنصار، فقال قائل: سمعنا في علي فقال: هو منهم[3].

وعن عكرمة أنها نزلت في أبي بكر رضي الله عنه[4]، وقيل: نزلت في شأن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه[5].

وقال آخرون: نزلت في عبد الله بن سلام لما هجرته قبيلته[6].

قال الألوسي ما نصه: «وهذا القول باعتبار فن الحديث أصح الأقوال، وأما القول الذي ذكروه فإنما هو للثعلبي[7] فقط، وقد قالوا فيه: "حاطب ليل"[8]»[9].

«**وعلى فرض التسليم** أنها نزلت فيه «فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"[10] كما هو عند الجميع، واللفظ عام، ولا ضرورة للتخصيص، وكون التصدق

---

(١) روح المعاني (١٦٧/٦)، والنفحات القدسية (ص١٤).

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله: «وقوله: قد أجمعوا أنها نزلت في علي، من أعظم الدعاوى الكاذبة» منهاج السنة (١١/٧).

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (١٨٦/٦)، وأبو نعيم في الحلية (١٨٥/٣)، والذهبي في السير (٤٠٦/٤).

(٤) انظر: زاد المسير (٣٨٣/٢).

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره (١٨٦/٦)، وانظر: أسباب النزول للواحدي (ص١٩١)، وتفسير ابن كثير (٦٨/٢)، وتفسير الخازن (٦٦/٢).

(٦) انظر: أسباب النزول للواحدي (ص١٩٢)، وتفسير البغوي والخازن المطبوعان معا (٦٦/٢)، والدر المنثور (١٠٥/٣).

(٧) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الثعلبي، النيسابوري من مصنفاته (الكشف والبيان في تفسير القرآن)، (ت٤٢٧هـ). انظر: المنتخب من السياق (ص٩١)، وفيات الأعيان (٧٩/١)، والسير (٤٣٧/١٧).

(٨) قال شيخ الإسلام رحمه الله: «والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل... الخ» مجموع الفتاوى (٣٥٤/١٣).

(٩) النفحات القدسية (ص١٥).

(١٠) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (٤٨٠/١).

في حالة الركوع لم يقع لغيره[1] غير داع له؛ إذ القصة غير مذكورة في الآية، بحيث يكون مانعًا من حمل الموصول وصلاته على العموم، بل جملة "وهم راكعون" عطف على السابق وصلة للموصول، أو حال من ضمير "يقيمون"[2]، والركوع يأتي بمعنى التخشع والتذلل كما في قول الشاعر:

لا تُهـــن الفقـــير علـــك أنْ تركع يومًا والدهر قد رفعه[3]

وقد استعمل في القرآن بهذا المعنى كما في قوله تعالى: ﴿واركعوا مع الراكعين﴾[4] وليس حمل الركوع في الآية على غير معناه الشرعي بأبعد من حمل الزكاة المقرونة بالصلاة على مثل ذلك التصدق، وهو لازم على مدعي الإمامة قطعًا»[5].

«وأيضًا لو كانت الجملة حالاً من ضمير (يؤتون)[6] لم يكن فيه كثير مدح إذ الصلاة إنما تمدح إذا خلت عن الحركات المتعلقة بالغير، وقطع صاحبها العلائق عما سوى الخالق المتوجه إليه، الواقف بين يديه»[7].

ثانيا: إبطال استدلالهم بالحصر المستفاد من كلمة «إنما».

جعل الألوسي رحمه الله هذا الاستدلال عليهم لا لهم، فكانوا كالباحث عن حتفه بنفسه.

فقال رحمه الله: «هذا الدليل كما يدل -بزعمهم- على نفي إمامة الأئمة المتقدمين، كذلك يدل على سلب الإمامة عن الأئمة المتأخرين، كالسبطين رضي الله تعالى عنهما وباقي الاثني عشر رضي الله تعالى عنهم أجمعين، بعين ذلك التقرير.

---

(١) هذا إنْ سلمنا بالصحة وإلاّ فالقصة مكذوبة كما قال ابن تيمية رحمه الله، انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٩).

(٢) النفحات القدسية (ص١٥).

(٣) قيل: إنّ هذا البيت مع أبيات أخرى قيلت قبل الإسلام بدهر طويل، وهي للأضبط بن قريع السعدي، وانظر: الأمالي للقالي (١/١٠٧-١٠٨)، وفيه «ولا تعاد» بدل «ولا تهن».

(٤) البقرة: (٤٣).

(٥) روح المعاني (٦/١٦٩).

(٦) قال ابن كثير في تفسيره (٢/٨١) -عن قول بعضهم إنّ الجملة حالية-: «ليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه من أهل الفتوى».

(٧) النفحات القدسية (ص١٥).

فالدليل يضر الشيعة أكثر مما يضر أهل السنة كما لا يخفى، ولا يمكن **أنْ يقال**: الحصر إضافي بالنسبة إلى من تقدمه؛ **لأنا نقول**: إنّ حصر ولاية من استجمع تلك الصفات لا يفيد إلاّ إذا كان حقيقيًا، بل لا يصح لعدم استجماعها فيمن تأخر عنه كرم الله وجهه. **وإنْ أجابوا عن النقض** بأنّ المراد حصر الولاية في الأمير كرم الله وجهه في بعض الأوقات أعني وقت إمامته لا وقت إمامة السبطين ومن بعدهم رضي الله عنهم، **قلنا**: مرحبا بالوفاق إذْ مذهبنا أيضا أنّ الولاية العامة كانت له وقت كونه إمامًا لا قبله، وهو زمان خلافة الثلاثة -ولا بعده- وهو زمان خلافة من ذكر»[1].

ثم ردّ رحمه الله على استدلال آخر لهم ليس مستفادًا من الآية، ولا قيمة له تؤهله بأنْ يسوَّد به القرطاس.

ثالثًا: الرد على المسألة الثالثة من استدلالهم بالآية وهي جعلهم «الولي» هو المتولي للأمور والمتصرف فيها تصرفًا عاما.

قال رحمه الله: «لا نسلم أنّ المراد بالولي المتولي للأمور والمستحق للتصرف فيها تصرفًا عامًا بل المراد به: الناصر؛ لأنّ الكلام في تقوية قلوب المؤمنين وتسليتها وإزالة الخوف عنها من المرتدين، وهو أقوى قرينة على ما ذكره، ولا يأباه الضم، كما لا يخفى، على من فتح الله تعالى عين بصيرته، ومن أنصف نفسه علم أنّ قوله تعالى فيما بعد: **﴿يأيها الذين ءامنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوًا ولعبًا من الذين أوتوا الكتٰب من قبلكم والكفار أولياء﴾**[2] آب عن حمل الولي على ما يساوي الإمام الأعظم، لأنّ أحدًا لم يتخذ اليهود والنصارى والكفار أئمة لنفسه وهم أيضا لم يتخذ بعضهم بعضًا إماما، وإنما اتخذوا أنصارًا وأحبابًا، وكلمة "إنما" المفيدة للحصر تقتضي ذلك المعنى أيضا؛ لأنّ الحصر يكون فيما يحتمل اعتقاد الشركة والتردد والنزاع، ولم يكن بالإجماع وقت نزول الآية تردّدٌ ونزاع في الإمامة وولاية التصرف بل كان في النصرة والمحبة»[3].

---

(١) روح المعاني (٦/١٦٧-١٦٨).

(٢) المائدة: (٥٧).

(٣) روح المعاني (٦/١٦٨).

وقد نقل الألوسي عن الشيخ إبراهيم الكردي[1] جوابًا من نوع آخر في رد استدلال الرافضة بهذه الآية، فقال: «وأجاب الشيخ إبراهيم الكردي عن أصل الاستدلال بأنّ الدليل قائم في غير محل النزاع، وهو كون علي رضي الله عنه إمامًا بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من غير فصل؛ لأنّ ولاية الذين آمنوا -على زعم الإمامية- غير مرادة في زمن الخطاب، لأنّ ذلك عهد النبوة، والإمامة نيابة، فلا تتصور إلاّ بعد انتقال النبي صلّى الله عليه وسلّم، وإذا لم يكن زمان الخطاب مرادًا، تعيّن أنْ يكون المراد الزمان المتأخر عن زمن الانتقال، ولا حد للتأخير، فليكن ذلك بالنسبة إلى الأمير رضي الله عنه بعد مضي زمان الأئمة الثلاثة، فلم يحصل مدعى الإمامة»[2].

ونقل أيضًا كلامًا لبعض الروافض في الاستدلال بهذه الآية، ثم أتى عليه من قواعده المتساقطة ففنده وأبطله.

مع أنّ بطلانه يغني عن إبطاله وسقوطه يغني عن إسقاطه[3]، وذلك لما اشتمل عليه من تكلف وتعسف، وخلوه من أي مضمون، وحتى لا نضيع وقت القارئ بما لا فائدة من ورائه نكتفي بنقل ما حكم به الألوسي على استدلال هذا الرافضي.

قال رحمه الله: «وتكلف "صاحب إظهار الحق"[4] غاية التكلف، وتعسف نهاية التعسف في تصحيح هذا الاستدلال، وتنميق هذا المقال، فلم يأت إلاّ بقشور بلا لب، وظني أنّه بلا عقل ولب»[5]، وبعد أنْ نقل كلامه قال فيه: «وهو كلام الوقاحة تفور منه، والجهالة تروى عنه»[6] وقال عنه أيضا: «ومن العجائب أنّ صاحب إظهار الحق، قد بلغ سعيه الغاية القصوى في تصحيح الاستدلال بزعمه، ولم يأت بأكثر مما يضحك الثكلى،

---

(١) لعله إبراهيم بن حيدر بن أحمد الكردي الصفوي الحسين آبادي الشافعي له حاشية على شرح عصام الدين على الرسالة العضدية وغيرها (ت١١٥١هـ)، انظر: إيضاح المكنون (٥٦٧/١)، والأعلام (٣٧/١)، ومعجم المؤلفين (٢٧/١).

(٢) روح المعاني (١٦٩/٦).

(٣) من تعبيرات ابن حزم رحمه الله.

(٤) هو عبد الله المشهدي المتقدم (ص٢٨٣).

(٥) النفحات القدسية (ص١٥).

(٦) النفحات القدسية (ص١٦).

وتفزع من سماعه الموتى))[1].

ونقل الألوسي عن الطبرسي[2] وجهًا آخر في الاستدلال فقال: ((وذكر الطبرسي في مجمع البيان وجهًا آخر غير ما ذكره صاحب إظهار الحق في أنّ الولاية مختصة وهو أنه سبحانه قال: ﴿إنّما وليكم الله﴾ فخاطب جميع المؤمنين، ودخل في الخطاب النبي صلّى الله عليه وسلّم وغيره، ثم قال تعالى: ﴿ورسوله﴾ فأخرج نبيه عليه الصلاة والسلام من جملتهم لكونهم مضافين إلى ولايته، ثم قال جلّ وعلا: ﴿والذين ءامنوا﴾ فوجب أنْ يكون الذي خوطب بالآية غير الذي جعلت له الولاية، وإلاّ لزم أنْ يكون المضاف هو المضاف إليه بعينه، وأنْ يكون كل واحد من المؤمنين ولي نفسه وذلك محال))انتهى[3] [4].

رد الألوسي عليه

قال: ((وأنت تعلم أنّ المراد ولاية بعض المؤمنين بعضًا، لا أنْ يكون كل واحد منهم ولي نفسه وكيف يتوهم من قولك مثلا: "أيها الناس لا تغتابوا الناس" إنه نهي لكل واحد من الناس أنْ يغتاب نفسه، وفي الخبر أيضا: "صوموا يوم يصوم الناس"[5] ولا يختلج في القلب أنه أمر لكل أحد أنْ يصوم يوم يصوم الناس، ومثل ذلك كثير في كلامهم، وما قدمناه في سبب النزول ظاهر في أنّ المخاطب بذلك ابن سلام، وأصحابه، وعليه لا إشكال، إلاّ أنّ ذلك لا يعتبر مخصصًا كما لا يخفى))[6].

وأخيرًا ختم الألوسي الكلام على هذه الآية بقوله: ((فالآية على كل حال لا تدل على خلافة الأمير كرّم الله تعالى وجهه على الوجه الذي تزعمه الإمامية، وهو ظاهر لمن

---

(١) روح المعاني (٦/١٦٩).

(٢) تقدمت ترجمته (ص١٠٥).

(٣) انتهى من مجمع البيان (٣/٢١٢).

(٤) روح المعاني (٦/١٧٠-١٧١).

(٥) رواه الترمذي (٣/٥٤، ح٦٩٧، كتاب الصوم، باب١١)، بلفظ: ((الصوم يوم تصومون... إلخ))، وانظر: صحيح الترمذي (رقم: ٥٦١-٧٠١)، والإرواء (٤/١١، رقم: ٩٠٥).

(٦) روح المعاني (٦/١٧١).

تولى الله تعالى حفظ ذهنه عن غيار العصبية[1]))[2].

الدليل الثاني: قول الله عزّ وجلّ: ﴿يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس إنّ الله لا يهدي القوم الكفرين﴾[3].

قال الألوسي رحمه الله: ((زعمت الشيعة أنّ المراد ﴿بما أنزل إليك﴾ خلافة -علي كرّم الله تعالى وجهه- فقد رووا بأسانيدهم عن أبي جعفر وأبي عبد الله رضي الله تعالى عنهما أنّ الله أوحى إلى نبيه صلّى الله عليه وسلّم أن يستخلف عليًا كرم الله وجهه فكان يخاف أنْ يشق ذلك على جماعة من أصحابه فأنزل الله تعالى هذه الآية تشجيعًا له عليه الصلاة والسلام بما أمره بأدائه))[4].

وعن ابن أبي حاتم من طريق عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال: ((نزلت هذه الآية على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يوم غدير خم في علي بن أبي طالب كرم الله وجهه))[5]، وذكر آثارًا أخرى في الموضوع[6].

رد الألوسي

قال رحمه الله: ((إنّ الأخبار الواردة من طريق أهل السنة الدالة على أنّ هذه الآية نزلت في علي كرّم الله تعالى وجهه -على تقدير صحتها وكونها بمرتبة يستدل بها- ليس فيها أكثر من الدلالة على فضله، وأنه ولي المؤمنين (الولاية التي هي المحبة) ونحن لا ننكر

---

(١) روح المعاني (٦/١٧١).

(٢) إلى هنا انتهى الكلام على استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين ءامنوا...﴾ ومن الذين أبطلوا استدلالهم بهذه الآية أيضا ابن تيمية في المنهاج (٧/٥-١٣)، والدواني في الحجج الباهرة (ص٧٣-٧٨، و١٣٩).

(٣) المائدة: (٦٧).

(٤) روح المعاني (٦/١٩٢).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (٤/١١٧٢) وعطية العوفي ((صدوق يخطئ كثيرا وكان شيعيا مدلسًا)) التقريب (ص٣٩٣).

(٦) روح المعاني (٦/١٩٣)، وانظر استدلالهم بهذه الآية في أصول الكافي (١/٢٩٥)، ومنهاج الكرامة (ص١٤٩)، وعقائد الإمامية للزنجاني (٣/٩).

ذلك، وملعون من ينكره... ومما يبعد دعوى الشيعة من أنّ الآية نزلت في خصوص خلافة علي كرم الله وجهه وأنّ الموصول فيها خاص؛ قوله تعالى: ﴿**والله يعصمك من الناس**﴾ فإنّ "الناس" وإنْ كان فيها عامًا إلاّ أنّ المراد بهم الكفار، ويهديك إليه ﴿**إنّ الله لا يهدي القوم الكفرين**﴾ فإنه في موضع التعليل لعصمته عليه الصلاة والسلام، وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر، أي لأنّ الله تعالى لا يهديهم إلى أمنيتهم فيك، ومتى كان المراد بهم الكفار بعد إرادة الخلافة، بل لو قيل: لم تصح لم يبعد؛ لأنّ التخوف الذي تزعمه الشيعة منه صلّى الله تعالى عليه وسلّم وحاشاه في تبليغ أمر الخلافة إنما هو من الصحابة رضي الله عنهم، حيث أنّ فيهم -معاذ الله- من يطمع فيها لنفسه، ومتى رأى حرمانه منها لم يبعد منه قصد الإضرار برسول الله صلّى الله عليه وسلّم، والتزام القول -والعياذ بالله تعالى- بكفر من عرَّضوا بنسبة الطمع في الخلافة إليه مما يلزمه محاذير كلية، أهونها تفسيق الأمير... أو نسبته إلى الجبن... أو الحكم عليه بالتقية وهو الذي لا تأخذه في الله لومة لائم ولا يخشى إلاّ الله تعالى، أو نسبة فعل الرسول صلّى الله عليه وسلّم بل الأمر الإلهي إلى العبث، والكل كما ترى»[1].

وقالوا أيضًا في الاستدلال بالآية على مقصودهم: «إنّ عندنا أمرين يدلان على أنّ المراد بالموصول: الخلافة.

أحدهما: أنه صلّى الله عليه وسلّم كان مأمورًا بأبلغ عبارة بتبليغ الأحكام الشرعية التي يؤمر بها حيث قال سبحانه مخاطبًا له عليه الصلاة والسلام ﴿**فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين**﴾[2].فلو لم يكن المراد هنا فردًا هو أهم الأفراد وأعظمها شأنًا -وليس ذلك إلاّ الخلافة؛ إذ بها ينتظم أمر الدين والدنيا- لخلا الكلام عن الفائدة.

وثانيهما: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خطب الناس في حجة الوداع خطبته التي بيّن فيها ما بيّن، وكان مما قاله: "**وقد تركت فيكم ما إنْ اعتصمتم به فلن تضلوا**

(١) روح المعاني (١٩٧/٦).

(٢) الحجر: (٩٤).

أبدًا كتاب الله وسنة نبيه صلّى الله عليه وسلّم، اللهم هل بلغت... فقال الناس: اللهم نعم، فقال: اللهم فاشهد" وهذه الخطبة كانت يوم عرفة يوم الحج الأكبر[1].

ويوم الغدير كان يوم الثامن عشر من ذي الحجة بعد أنْ فرغ صلّى الله عليه وسلّم من المناسك وتوجه إلى المدينة، وحينئذ يكون المأمور بتبليغه أمرًا آخر غير ما بلغه قبلُ وشهد عليه الناس وأشهد الله على ذلك، وليس هذا إلاّ الخلافة الكبرى والإمامة العظمى، فإنه سبحانه يقول يأيها الرسول بلغ كون علي كرم الله وجهه خليفتك وقائمًا مقامك بعدك وإنْ لم تفعل فما بلغت رسالته، وإنْ قال لك الناس حين **قلت: اللهم هل بلغت؟ اللهم نعم**»[2].

رد الألوسي

قال رحمه الله: «إنّ الشرطية في الأمر الأول بعد غمض العين عما فيه ممنوعة، لجواز أنْ يراد بالموصول في الآيتين: الأحكام الشرعية المتعلقة بمصالح العباد في معاشهم ومعادهم، ولا يلزم الخلو عن الفائدة؛ إذ كم آية تكررت في القرآن وأمر ونهي ذكر مرارًا للتأكيد والتقرير، على أنّ بعضهم ذكر أنّ فائدة الأمر هنا إزالة توهم أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم ترك أو يترك تبليغ شيء من الوحي تقية»[3].

ويرد على الأمر الثاني أمران:

الأول: أنّ كون يوم الغدير بعد يوم عرفة مسلم، لكن لا نسلم أنّ الآية نزلت فيه ليكون المأمور بتبليغه أمرًا آخر، بل الذي يقتضيه ظاهر الخطبة وقول النبي صلّى الله عليه وسلّم فيها -اللهم هل بلغت- أنّ الآية نزلت قبل يومي الغدير وعرفة، وما ورد في غير ما أثر من أنّ سورة المائدة نزلت بين مكة والمدينة في حجة الوداع لا يصلح دليلاً للبعدية ولا للقبلية؛ إذ ليس فيه ذكر الإياب والذهاب، وظاهر حاله صلّى الله عليه وسلّم في تلك الحجة من إرادة المناسك ووضع الربا ودماء الجاهلية وغير ذلك مما يطول ذكره... يرشد

---

(١) صحيح البخاري (كتاب الحج باب ١٣٢)، السيرة النبوية لابن هشام (٦٠٣/٤).

(٢) روح المعاني (١٩٧/٦-١٩٨). (٣) أي القضية الشرطية عند أهل المنطق

(٣) روح المعاني (١٩٨/٦).

إلى أنّ النزول كان في الذهاب.

والثاني: أنا لو سلمنا كون النزول يوم الغدير، فلا نسلم أنّ المأمور بتبلغيه أمر آخر، وغاية ما يلزم حينئذ لزوم التكرار، وقد علمت فائدته وكثرة وقوعه، سلمنا أنّ المأمور بتبليغه أمر آخر، لكنا لا نسلم أنه ليس إلاّ الخلافة، وكم قد بلغ صلّى الله تعالى عليه وسلّم بعد ذلك غير ذلك من الآيات المنزلة عليه عليه الصلاة والسلام، والذي يفهم من بعض الروايات أنّ هذه الآية قبل حجة الوداع، فقد أخرج الضياء[1] في مختاره "عن ابن عباس قال: **سئل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أي آية أنزلت من السماء أشد عليك؟ فقال: كنت بمنى أيام موسم واجتمع مشركو العرب وأفناء[2] الناس في الموسم فأنزل على جبريل عليه السلام فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا الرسول بلغ مآ أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس إنّ الله لا يهدي القوم الكٰفرين﴾[3]، قال: فقمت عند العقبة فناديت: يا أيها الناس من ينصرني على أنْ أبلغ رسالات ربي ولكم الجنة، أيها الناس قولوا: لا إله إلاّ الله وأنا رسول الله إليكم تفلحوا وتنجحوا ولكم الجنة، قال عليه الصلاة والسلام: فما بقي رجل ولا امرأة ولا صبي إلاّ يرمون علي بالتراب والحجارة [ويبزقون في وجهي][4]، ويقولون: كذاب صابئ، فعرض على عارض، فقال: يا محمد إن كنت رسول الله فقد آن لك أنْ تدعو عليهم كما دعا نوح على قومه بالهلاك، فقال النبي صلّى الله عليه وسلّم: "اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون وانصرني عليهم أنْ يجيبوني إلى طاعتك، فجاء العباس عمه فأنقذه منهم وطردهم عنه".**

---

(١) ضياء الدين المقدسي صاحب الأحاديث المختارة محمد بن عبد الواحد بن أحمد، الحافظ القدوة المحقق (ت٦٤٣هـ)، انظر: السير (١٢٦/٢٣ -مع الحاشية-).

(٢) أفناء: جمع فنء وهم الجماعة من الناس. انظر: التاج (٢١٣/١).

(٣) المائدة: (٦٧).

(٤) ما بين المعقوفين من نص الضياء في المختارة.

قال الأعمش[1]: فبذلك تفتخر بني العباس، يقولون: فيهم نزلت: ﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكنّ الله يهدي من يشاء﴾[2] هوى النبي صلّى الله عليه وسلّم أبا طالب، وشاء الله تعالى عباس بن عبد المطلب»[3].

وأصرح من هذا ما أخرجه أبو الشيخ[4] وأبو نعيم في الدلائل[5] وابن مردويه[6] وابن عساكر[7] عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: «كان النبي صلّى الله عليه وسلّم يُحْرس، وكان يرسل معه عمه أبو طالب كل يوم رجالاً من بني هاشم يحرسونه حتى نزلت: ﴿والله يعصمك من الناس﴾ فأراد عمه أنْ يرسل معه من يحرسه، فقال: يا عمّ إنّ الله عزّ وجلّ قد عصمني»[8].

فإنّ أبا طالب مات قبل الهجرة وحجة الوداع بعدها بكثير، والظاهر اتصال الآية، وعن بعضهم أنّ الآية نزلت ليلاً بناء على ما أخرج عبد بن حميد[9] والترمذي[10] والبيهقي[11] وغيرهم عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «كان النبي صلّى الله عليه وسلّم يحرس حتى نزلت: ﴿والله يعصمك من الناس﴾ فأخرج رأسه من القبة فقال: أيها

---

(١) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، ثقة حافظ لكنه يدلس، (ت١٤٧هـ)، انظر: التقريب (ص٢٥٤).

(٢) القصص: (٥٦).

(٣) الأحاديث المختارة للضياء (١٠/١٣-١٤، رقم: ٢)، والدر المنثور (٣/١١٧-١١٨).

(٤) له تفسير مفقود، وانظر: الدر المنثور (٣/١١٨)، فقد عزاه إليه.

(٥) عزاه إليه السيوطي في الدر المنثور (٣/١١٨)، ولم أقف عليه في الدلائل المطبوع.

(٦) نقله عنه السيوطي في الدر المنثور (٣/١١٨).

(٧) تاريخ دمشق (حـ١٩/٩١)، في ترجمة أبي طالب عم النبي صلّى الله عليه وسلّم.

(٨) ورواه الطبراني في الكبير (١١/٢٥٦-٢٥٧، ح١١٦٦٣)، والواحدي في أسباب النزول (ص١٩٦)، وابن عدي في الكامل (٧/٢٤٨٨)، وقال الهيثمي في المجمع (٧/١٧): «فيه النضر بن عبد الرحمن، وهو ضعيف».

(٩) نقله عنه السيوطي في الدر المنثور (٣/١١٨).

(١٠) في السنن (٨/٢١٤، ح٣٠٤٩).

(١١) في السنن الكبرى (٩/١٤، رقم: ١٧٧٣٠).

الناس انصرفوا فقد عصمني الله تعالى»[1]، ولا يخفى أنه ليس بنص في المقصود.

قال الألوسي: «والذي أميل إليه جمعًا بين الأخبار أنّ هذه الآية مما تكرر نزوله، والله أعلم»[2].

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾[3].

استدلال الشيعة: قالوا: «إنّ هذه الآية نزلت بعد أنْ قال النبي صلّى الله عليه وسلّم لعلي كرم الله وجهه في غدير خم: "**من كنت مولاه فعلي مولاه**"[4] فلما نزلت قال عليه الصلاة والسلام: الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضاء الرب برسالتي وولاية علي كرّم الله تعالى وجهه بعدي»[5].

رد الألوسي

قال رحمه الله: «ولا يخفى أنّ هذا من مفترياتهم، وركاكة الخبر شاهدة على ذلك في مبتدأ الأمر، نعم ثبت عندنا أنه صلّى الله تعالى عليه وسلّم قال في حق الأمير كرّم الله تعالى وجهه: "**من كنت مولاه فعلي مولاه**" وزاد على ذلك -كما في بعض الروايات- لكن لا دلالة في الجميع على ما يدعونه من الإمامة الكبرى والزعامة العظمى...

---

(١) أخرجه مسلم بلفظ: «أرق رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ذات ليلة، فقال: ليت رجلاً صالحًا من أصحابي يحرسني الليلة، قالت: وسمعنا صوت السلاح فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: من هذا؟ قال: سعد بن أبي وقاص يا رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- جئت أحرسك، قالت عائشة: فنام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حتى سمعت غطيطه».
صحيح مسلم (٤/١٨٧٥، رقم: ٢٤١٠)، وليس فيه ذكر الآية ورواه الحاكم (٢/٣١٣) مع ذكر الآية، وقال: «صحيح» ووافقه الذهبي.

(٢) روح المعاني (٦/١٩٩)، وانظر أيضًا: الرد على الرافضة في استدلالهم بهذه الآية في منهاج السنة لابن تيمية (٧/٣١-٥١).

(٣) المائدة: (٣).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر استدلال الرافضة في: منهاج الكرامة (ص١٥٠)، وما نقله السويدي عن الأوالي في الصارم الحديد (١/٢٧٠، و٢٧٨)، تحقيق: د/فهد السحيمي.

ورواياتهم في هذا الفصل ينادى لفظها على وضعها»[1].

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرًا﴾[2].

استدلال الشيعة بها: قالوا: «إنّ المفسرين أجمعوا على نزول هذه الآية في حق علي وفاطمة والحسن والحسين -رضي الله تعالى عنهم-

- وهي تدل على عصمتهم دلالة مؤكدة.
- وغير المعصوم لا يكون إمامًا[3]»[4].

رد الألوسي عليهم

واضح أنّ استدلال الرافضة هذا يتكون من ثلاث مقدمات:

المقدمة الأولى: زعمهم الإجماع على نزول الآية في هؤلاء الأربعة.

المقدمة الثانية: زعمهم أنّ الآية تدل على عصمتهم.

المقدمة الثالثة: زعمهم أنّ غير المعصوم لا يكون إمامًا.

وقد رد الألوسي عليها جميعها واحدة تلو الأخرى حسب ترتيبها في العرض فقال: «ولا يخفى أنّ المقدمات كلها مخدوشة. **أما الأولى:** فلكون الإجماع ممنوعًا»[5]، ثم ساق روايات تبطل إجماعهم المزعوم فقال: «روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في نساء النبي صلّى الله عليه وسلّم[6].

---

(١) روح المعاني (٦١/٦)، وانظر أيضا في الرد على استدلالهم بهذه الآية: منهاج السنة لابن تيمية (٥١/٧-٥٩)، والصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد (٢٧٠/١-٢٨٠)، تحقيق: د/فهد السحيمي.

(٢) الأحزاب: (٣٣).

(٣) النفحات القدسية (ص١٧).

(٤) انظر استدلال الرافضة بالآية في: منهاج الكرامة (ص١٥١)، والاحتجاج (١١٩/١)، وعقائد الإمامية (١٠/٣). وللرد عليهم انظر: منهاج السنة (٦٨/٧-٨٨).

(٥) النفحات القدسية (ص١٧).

(٦) تفسير ابن أبي حاتم (٣١٣٢/٩)، وتفسير ابن كثير (٣٨٣/٣)، والدر المنثور (٦٠٢/٦-٦٠٣).

وروى ابن جرير[1] عن عكرمة[2] أنه كان ينادي في الأسواق: إنّ قوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾ الآية نزلت في نساء النبي صلّى الله عليه وسلّم[3] والسباق والسياق يشهدان له»[4].

ثم بيّن رحمه الله أنّ حمل الآية على فهم الرافضة يتنافى مع البلاغة القرآنية فيقول: «على أنّ ذكر حال الغير في أثناء خطاب الأزواج بهذه الصورة منافٍ للبلاغة.

وأيضًا إضافة البيوت إلى الأزواج ﴿في بيوتكن﴾ يدل على أنّ المراد بأهل البيت إنما هو الأزواج المطهرات إذ بيته صلّى الله عليه وسلّم لا يمكن أنْ يكون غير مسكن فيه أزواجه»[5].

وبعد أنْ نقل قول الرافضي: «إنّ كون البيوت جمعًا "في بيوتكن" وإفراد البيت في "أهل البيت" يدل على الغيرية»، **أبطله بقوله:** «وفساد هذا ظاهر؛ لأنّ "بيت" اسم جنس، يطلق على القليل والكثير، والإفراد باعتبار الإضافة إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم فالبيوت بهذا الاعتبار "بيت" والجمع "في بيوتكنّ" باعتبار الإضافة إلى الأزواج»[6].

ثم نقل أيضًا كلامًا آخر عن الرافضي وهو قوله: «لا يبعد أنْ يقع بين المعطوف والمعطوف عليه فاصل وإنْ طال، كما في قوله تعالى: ﴿قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم﴾[7] ثم قال بعد تمام الآية: ﴿وأقيموا الصلوٰة وءاتوا

---

(١) تأتي ترجمته (ص٤٢٨).

(٢) هو عكرمة بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله، مولى ابن عباس، كان إماما في التفسير، ثقة ثبت اتهم برأي النجدات، ولا يثبت ذلك عليه، (ت١٠٥هـ). انظر: حلية الأولياء (٣/٣٢٦)، السير (٥/١٢)، التقريب (ص٣٩٧).

(٣) تفسير ابن جرير (٢١/٧)، وأسباب النزول للواحدي (ص٣٧٥).

(٤) النفحات القدسية (ص١٧).

(٥) النفحات القدسية (ص١٧).

(٦) النفحات القدسية (ص١٧)، وروح المعاني (٢٢/١٥).

(٧) النور: (٥٤).

﴿الزكوة﴾[1] قال المفسرون: وأقيموا الصلاة عطف على أطيعوا» انتهى كلام الرافضي[2].

رد الألوسي عليه

قال رحمه الله: «وفيه أنه غفلة عن محل النزاع؛ إذ الكلام في الفصل بالأجنبي باعتبار الموارد وهو المنافي للبلاغة، لا الأجنبي من حيث الإعراب، على أنّ في عطف "أقيموا" على "أطيعوا"[3] بحث[4] ؛لأنه وقع "وأطيعوا" أيضا بعد "وأقيموا" فيلزم التكرار وعطف الشيء على نفسه، ولا احتمال للتوكيد لوجود حرف العطف»[5].

«هذا وأما إيراد ضمير جمع المذكر في "عنكم" فبملاحظة لفظ "الأهل" كقوله تعالى لسارة امرأة الخليل: ﴿أتعجبين من أمر الله رحمت الله وبركٰته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد﴾[6]، وكذا ﴿قال لأهله امكثوا﴾[7] الآية خطابًا من موسى لامرأته»[8].

«وما روي في سنن الترمذي وغيره أنه صلّى الله عليه وسلّم دعا هؤلاء الأربعة ودعا لهم: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا، وقالت أم سلمة: أشركني فيهم أيضًا؟ قال: أنت على خير وأنت على مكانك**»[9] فهو دليل صريح على نزولها في حق الأزواج فقط، وإلا كان الدعاء من باب تحصيل الحاصل»[10].

«وذهب محققوا أهل السنة إلى أنّ هذه الآية ولو كانت واقعة في حق الأزواج، لكن

---

(١) النور: (٥٦).

(٢) النفحات القدسية (ص١٧-١٨).

(٣) سياق الآية هكذا: ﴿وأقيموا الصلوٰة وءاتوا الزكوة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون﴾.

(٤) كذا في الأصل والصواب «بحثًا».

(٥) النفحات القدسية (ص١٨)، وروح المعاني (١٧/٢٢).

(٦) هود: (٧٣).

(٧) القصص: (٢٩).

(٨) النفحات القدسية (ص١٨)، وروح المعاني (١٣/٢٢).

(٩) أخرجه الترمذي (٣٤٤/٨، ح٣٢٠٣)، وأحمد في المسند (٢٩٢/٦)، والحاكم في المستدرك (٤١٦/٢)، وصححه ووافقه الذهبي وكذلك الألباني كما في صحيح الترمذي (٩٢/٣، ح٢٥٦٢).

(١٠) النفحات القدسية (ص١٨).

بحكم "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"[1] دخل في البشارة الجميع واختيار الأربعة في الحديث هربًا من توهم الاختصاص بالأزواج بمعونة القرائن كالسباق واللحاق»[2].

وما قاله الرافضي: «من أنّ المراد بالبيت: بيت النبوة، ولا شك في أنّ أهل البيت لغة شامل للخدام من الإماء اللائي يسكن في البيت، وليس المراد هذا بالاتفاق، فالمراد أهل العبا الذين خصصهم حديث الكسا»[3].

أبطله الألوسي بقوله: «فيه أنّ هذه الوسعة لا تضر أهل السنة لأنّ العصمة بالمعنى الذي تقول به الشيعة لا يثبتونها، والغير غير ضار...

والقرائن تُعيِّن المراد، وأيضا يخصص العقلُ هذا اللفظ باعتبار العرف والعادة بمن يسكنون في البيت لا بقصد الانتقال، ولم يكن التحول والتبدل جاريين عادة فيهم كالأزواج والأولاد دون العبيد والخدم الذين هم في معرض من التبدل والتحول من ملك إلى ملك بالهبة والبيع وغير ذلك.

ثم إنما يدل التخصيص بالكسا على كون هؤلاء المذكورين مخصصين لو لم يكن للتخصيص فائدة أخرى وهي ظاهرة»[4].

الرد على المقدمة الثانية: وهي زعمهم أنّ الآية تدل على عصمتهم.

قال الألوسي رحمه الله: «دلالة هذه الآية على العصمة مبنية على عدة أبحاث:

– **أحدها:** كون كلمة "ليذهب عنكم الرجس" أيُّ محلّ لها؟[5] مفعول له ليريد، أو به[6].

– **الثاني:** معنى "أهل البيت".

---

(١) تقدم توثيق القاعدة (ص٢٩٨-٢٩٩).

(٢) النفحات القدسية (ص١٨).

(٣) روح المعاني (١٥/٢٢).

(٤) النفحات القدسية (ص١٨)، وروح المعاني (١٧/٢٢).

(٥) أيُّ محل لها من الإعراب.

(٦) أي: «أو مفعول به».

- **الثالث**: أي مراد من "الرجس".

وفي هذه المباحث كلام كثير يطلب من الكتب المبسوطة في التفسير[1].

و"بعد اللّتيا والّتي"[2] لو كانت هذه الجملة مفيدة للعصمة، ينبغي أنْ يكون الصحابة -رضي الله عنهم- لا سيما البدريين قاطبة معصومين؛ لأنّ الله قال في حقهم تارة ﴿ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون﴾[3]، وتارة: ﴿ليطهركم به ويذهب عنكم رجس الشيطان﴾[4] وظاهر أنّ إتمام النعمة في حق الصحابة كرامة زائدة بالنسبة إلى ذينك اللفظين، ووقوع هذا الإتمام أدل على عصمتهم؛ لأنّ إتمام النعمة لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان، فليتأمل فيه تأملاً صادقًا لتظهر به حقيقة الملازمة، وبيان وجهها»[5].

أما المقدمة الثالثة: «"التي هي غير المعصوم لا يكون إمامًا" فمقدمة باطلة وكلمة عاطلة، يدرؤها الكتاب، وكلام رب العزة المستطاب، فتذكر، ولا تغفل وتبصر»[6] [7].

الدليل الخامس: قوله تعالى: ﴿فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنت الله على الكاذبين﴾[8].

تقرير الاستدلال: قال الألوسي رحمه الله: «واستدل بها الشيعة على أولوية علي كرم الله وجهه بالخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بناء على رواية مجيء علي كرم الله وجهه مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[9]، ووجه أنّ المراد حينئذ بأبنائنا الحسن

---

(١) انظر: روح المعاني (٢٢/١٢-١٤)، وغيره من التفاسير عند الآية (٣٣) من الأحزاب.

(٢) مثل يضرب للداهية، واللتيا واللتي: الداهية الصغيرة والكبيرة، انظر: مجمع الأمثال (١/١٥٩).

(٣) المائدة: (٦).

(٤) الأنفال: (١١).

(٥) النفحات القدسة (ص١٨-١٩).

(٦) النفحات القدسية (ص١٩).

(٧) روح المعاني (٢٢/١٨).

(٨) آل عمران الآية (٦١).

(٩) إشارة إلى حديث سعد بن أبي وقاص:... ولما نزلت هذه الآية: ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم﴾ دعا

والحسين وبنسائنا: فاطمة، وبأنفسنا: الأمير، وإذا صار نفس الرسول -وظاهر أنّ المعنى الحقيقي مستحيل- تعين أنْ يكون المراد المساواة، ومن كان مساويًا للنبي صلّى الله عليه وسلّم فهو أفضل وأولى بالتصرف من غيره، ولا معنى للخليفة إلاّ ذلك»[1].

رد الألوسي عليهم

أبطل الألوسي تقريرهم هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قال رحمه الله: «وأجيب عن ذلك أمّا أوّلاً- فبأنا لا نسلم أن المراد بأنفسنا الأمير، بل المراد نفسه الشريفة صلّى الله تعالى عليه وسلم، ويجعل الأمير داخلاً في الأبناء، وفي العرف يعد الختن ابنًا من غير ريبة، ويلتزم عموم المجاز إن قلنا إن إطلاق الابن على ابن البنت حقيقة، وإن قلنا: إنه مجاز لم يحتج إلى القول بعمومه وكان طلاقه على الأمير وابنيه رضي الله تعالى عنهم على حد سواء في المجازية.

وقول الطبرسي[2] وغيره من علمائهم- إن إرادة نفسه الشريفة صلّى الله تعالى وعليه وسلم من أنفسنا لا تجوز لوجود (ندع) والشخص لا يدعو نفسه[3] -هذيان من القول، إذ قد شاع وذاع في القديم والحديث «دعته- نفسه إلى كذا» ودعوت نفسي إلى كذا، وطوعت له نفسه، وآمرت نفسي، وشاورتها إلى غير ذلك من الاستعمالات الصحيحة الواقعة في كلام البلغاء، فيكون حاصل (ندع أنفسنا) نحضر أنفسنا وأي محذور في ذلك، على أنا لو قررنا الأمير من قبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمصداق أنفسنا، فمن نقرره من قبل الكفار مع أنهم مشتركون في صيغة (ندع) إذلا معنى لدعوة النبي صلّى الله تعالى عليه وسلم وإياهم وأبناءهم ونساءهم بعد قوله: (تعالوا) كما لا

رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عليًا وفاطمة وحسنًا وحسينًا فقال: اللهم هؤلاء أهلي» صحيح مسلم (ح٢٤٠٤).

(١) روح المعاني (١٨٩/٣) والنفحات القدسية (ص/٢٠) وانظر الاستدلال في كتب الرافضة: العياشي في تفسيره (١٧٧/١) والإرشاد للمفيد (ص/٩٠) ومنهاج الكرامة (ص/١٥٤) وعقائد الزنجاني (١٢/٣) والرد عليهم في منهاج السنة (١٢٢/٧-١٣٠).

(٢) تقدمت ترجمته (ص١٠٥).

(٣) انظر: مجمع البيان (٤٥٣/٢).

يخفى))[1].

الوجه الثاني: قال: ((وأما ثانيًا فبأنا لو سلمنا أن المراد بأنفسنا الأمير لكن لا نسلم أن المراد من النفس ذات الشخص إذ قد جاء لفظ النفس بمعنى القريب والشريك في الدين والملة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تخرجون أنفسكم من ديارِكم﴾[2] ﴿ولا تلمزوا أنفسكم﴾[3] ﴿لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرًا﴾[4] فلعله لما كان للأمير اتصال بالنبي صلّى الله عليه وسلّم في النسب والمصاهرة واتحاد في الدين عبر عنه بالنفس، وحينئذ لاتلزم المساواة التي هي عماد استدلالهم على أنه لو كان المراد مساواته في جميع الصفات يلزم الاشتراك في النبوة والخاتمية [5] والبعثة إلى كافة الخلق ونحو ذلك -وهو باطل بالإجماع-لأن التابع دون المتبوع، ولو كان المراد المساواة في البعض لم يحصل الغرض لأن المساواة في بعض صفات الأفضل والأولى بالتصرف لا تجعل من هي له أفضل وأولى بالتصرف بالضرورة)).

الوجه الثالث: قال: ((وأمّا ثالثًا: فبأن ذلك لو دل على خلافة الأمير كما زعموا لزم كون الأمير إمامًا في زمنه صلّى الله عليه وسلّم- وهو باطل بالاتفاق- وإن قيد بوقت دون وقت فمع أن التقييد مما لا دليل عليه في اللفظ لا يكون مقيدًا للمدعى؛ إذ هو غير متنازع فيه لأن أهل السنة يثبتون إمامته في وقت دون وقت، فلم يكن هذا الدليل قائمًا في محل النزاع. ولضعف الاستدلال به في هذا المطلب بل عدم صحته كالاستدلال به على أفضلية الأمير علي كرم الله تعالى وجهه على الأنبياء والمرسلين عليهم السلام لزعم ثبوت مساواته للأفضل منهم فيه، لم يقمه محققو الشيعة على أكثر من دعوى كون الأمير والبتول، والحسين أعزة على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كما صنع عبد الله المشهدي

---

(١) روح المعاني (١٨٩/٣) والنفحات القدسية (ص/٢٠).

(٢) سورة البقرة الآية (٨٤).

(٣) سورة الحجرات الآية (١١).

(٤) سورة النور الآية (١٢).

(٥) أي كون النبي صلّى الله عليه وسلّم خاتم النبيين.

في كتابه - إظهار الحق»[1] [2].

الدليل السادس: قول الله عزّ وجلّ: ﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾[3].

تقرير استدلالهم: قالوا: ورد في المتفق عليه[4] عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: «**أنا المنذر، وعلي الهادي**»[5].

رد الألوسي

قال رحمه الله: «ولا يخفى ضعفه[6]، مع أنه رواية الثعلبي[7] ولا اعتبار لمروياته في التفسير[8]. **وأيضًا:** لا دلالة له على إمامة الأمير ونفيها عن غيره أصلا؛ لأنّ كون رجل هاديًا لا يستلزم أنْ يكون إمامًا نعم الإمامة بمعنى القدوة، مرادة، وليست محل النزاع، قال الله تعالى: ﴿وجعلنا منهم أيمة يهدون بأمرنا لمّا صبروا﴾[9]، ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير...﴾[10] الآية»[11].

قلت: وهكذا نجد أنّ الألوسي رحمه الله رد هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: طالبهم بصحة السند -وهم في الحقيقة لم يستدلوا بالآية وإنما استدلوا بالرواية فالآية بدون هذه الرواية لا تصلح لهم دليلاً والرواية ضعفها واضح

---

(١) لم أقف عليه ولا على كتابه.

(٢) روح المعاني (١٨٩/٣) والنفحات القدسية (ص/٢٠).

(٣) الرعد: (٧).

(٤) يقصد بين السنة والشيعة.

(٥) انظر: استدلال الرافضة بها في منهاج الكرامة (ص١٥٥)، والرد عليهم في منهاج السنة (١٣٨/٧-١٤٣).

(٦) قال ابن تيمية: «هذا كذب موضوع... ولا يجوز نسبته للنبي صلّى الله عليه وسلّم... لأنّ ظاهره أنّ النذارة والهداية مقسومة بينهما فهذا نذير لا يهتدى به وهذا هاد، وهذا لا يقوله مسلم»، المنهاج (١٣٩/٦-١٤٠).

(٧) تقدم (ص٢٩٨).

(٨) نبه على ذلك ابن تيمية، انظر: مجموع الفتاوى (٣٥٤/١٢).

(٩) السجدة: (٢٤).

(١٠) آل عمران: (١٠٤).

(١١) النفحات القدسية (ص٢٠-٢١).

وخاصة أنها في مصدر هو مظنة للمرويات الكاذبة.

الوجه الثاني: الاستدلال بها بمعزل عن الرواية لا يفيد شيئا لأن كون الرجل هاديا لا يستلزم الإمامة، اللهم إنْ كان المراد بها القدوة الحسنة والإرشاد.

والدليل السابع: قوله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجرًا إلاّ المودة في القربى﴾[1].

تقرير استدلالهم: قال الألوسي رحمه الله: «ومن الشيعة من أورد الآية في مقام الاستدلال على إمامة علي كرّم الله تعالى وجهه، قال: علي كرم الله وجهه واجب المحبة، وكل واجب المحبة واجب الطاعة، وكل واجب الطاعة صاحب الإمامة، ينتج: علي رضي الله عنه صاحب الإمامة، وجعلوا الآية دليل الصغرى»[2]، كذا زعموا[3].

رد الألوسي

يلاحظ أنّ الرافضة جعلوا الآية دليلا على مقدمتهم الصغرى[4] التي بنوا عليها ما بعدها ولذا فإنّ صغراهم هذه إذا بطلت بطلت نتيجتها وهو ما فعله الألوسي فقد أبطل الصغرى والكبرى فانهارت النتيجة تلقائيا.

قال رحمه الله: «ولا يخفى ما في كلامهم هذا من البحث» ثم أبطله من وجوه أربعة:

الوجه الأول: قال فيه: «أما أولا فلأنّ الاستدلال بالآية على الصغرى لا يتم إلاّ على القول بأنّ معناها: لا أسألكم عليه أجرًا إلاّ أنْ تودوا قرابتي وتحبوا أهل بيتي، وقد ذهب الجمهور إلى المعنى الأول[5]، وقيل في هذا المعنى إنه لا يناسب شأن النبوة لما فيه من التهمة، فإنّ أكثر طلبة الدنيا يفعلون شيئا ويسألون عليه ما يكون فيه نفع لأولادهم

---

(١) الشورى: (٢٣).

(٢) روح المعاني (٣٣/٢٥)، والنفحات القدسية (ص١٩).

(٣) انظر قول الرافضة في: منهاج الكرامة (١٥٢)، وبحار الأنوار (٧٧٨/٦)، وعقائد الإمامية للزنجاني (١١/٣). والرد عليهم في: منهاج السنة (٩٥/٧-١١٠).

(٤) مقدمتهم الصغرى هي: «علي واجب المحبة» أخذا من الآية.

(٥) وهو: «لا أطلب منكم إلاّ مودتي ورعاية حقوقي لقرابتي منكم وذلك أمر لازم عليكم» روح المعاني (٣٠/٢٥-٣١).

وقراباتهم، وأيضا فيه منافاة ما، لقوله تعالى: ﴿وما تسألهم عليه من أجر﴾[1])).

الوجه الثاني: قال فيه: ((وأما ثانيا فلأنّا لا نسلم أنّ كل واجب المحبة واجب الطاعة، فقد ذكر ابن بابويه[2] في كتاب الاعتقادات أنّ الإمامية أجمعوا على وجوب محبة العلوية مع أنه لا يجب طاعة كل منهم))[3].

الوجه الثالث: قال فيه: ((لا نسلم أنّ كل واجب الطاعة صاحب الإمامة الكبرى، وإلاّ لكان كل نبي في زمنه صاحب ذلك، ونص ﴿إنّ الله قد بعث لكم طالوت ملكًا﴾[4] يأبى ذلك)).

الوجه الرابع: قال فيه: ((الآية تقتضي أنْ تكون الصغرى: "أهل البيت واجبوا الطاعة" ومتى كانت هذه صغرى قياسهم لا ينتج النتيجة التي ذكروها ولو سلمت جميع مقدماته، بل ينتج: "أهل البيت صاحبوا الإمامة" وهم لا يقولون بعمومه إلى غير ذلك من الأبحاث فتأمل ولا تغفل))[5].

الدليل الثامن: قوله تعالى: ﴿وقفوهم إنهم مسئولون﴾[6].

تقرير استدلالهم: ((قالوا: روي عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا أنه قال: وقفوهم إنهم مسئولون عن ولاية علي رضي الله عنه))[7].

---

(١) يوسف: (١٠٤).

(٢) هو أبو جعفر القمي الملقب بالصدوق محمد بن علي بن الحسن (ت٣٨١)، انظر: السير (٣٠٣/١٦)، رجال الحلي (ص١٤٧).

(٣) الاعتقادات (ص٨٣).

(٤) البقرة: (٢٤٧).

(٥) روح المعاني (٣٣/٢٥)، والنفحات القدسية (ص١٩-٢٠).

(٦) الصافات: (٢٤).

(٧) انظر قول الرافضة في: تفسير القمي (٢٢٢/٢)، ومنهاج الكرامة (ص١٥٦)، والرد عليه في منهاج السنة (١٤٣/٧-١٤٦).

رد الألوسي

رد استدلالهم من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنّ الاستدلال بالرواية لا بالآية، وفي هذا يقول: «ولا يخفى أنّ هذا النحو من التمسك بالروايات لا بالآيات».

الوجه الثاني: أنّ الرواية غير صحيحة، وفيها يقول: «وفي هذه الروايات كلام قوي لا سيما هذه»[1].

الوجه الثالث: أنّ نظم القرآن يكذبها من ناحيتين: **الناحية الأولى:** أنها في حق المشركين.

والناحية الثانية: أنّ السؤال عن شيء معين وهي الجملة الاستفهامية وهي: ﴿**ما لكم لا تناصرون**﴾[2].

وفي هذا المعنى يقول: «على أنّ نظم القرآن مكذب لها؛ لأنّ هذا الحكم في حق المشركين، بدليل: ﴿**وما كانوا يعبدون من دون الله**﴾[3] وما هم وعلي.

وأيضًا النظم يدل على أنّ السؤال عن مضمون الجملة الاستفهامية وهي: ﴿**ما لكم لا تناصرون**﴾ فقط، ولهذا أجمعوا على ترك الوقف على مسئولون»[4].

الوجه الرابع: على التسليم بصحة الرواية فإنّ المراد بالولاية: المحبة، وإلى هذا يشير بقوله: «ولئن سلمنا، لكن المراد بالولاية المحبة، بدليل رواية الواحدي[5] في تفسيره عن ولاية علي وأهل البيت[6] وظاهر أنّ جميع أهل البيت لم يكونوا أئمة».

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله عن هذه الرواية: «هذا كذب موضوع بالاتفاق» منهاج السنة (١٤٤/٧).

(٢) الصافات: (٢٥).

(٣) الصافات: (٢٣).

(٤) دعوى الإجماع فيها نظر.

(٥) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، من مصنفاته: «البسيط» و«الوسيط» و«الوجيز» في التفسير، و«أسباب النزول» (ت٤٦٨هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء (٣٣٩/١٥).

(٦) لم أقف على هذه الرواية في تفاسيره الثلاثة عند هذه الآية.

الوجه الخامس: على التسليم بأنّ المراد بالولاية الزعامة الكبرى، فإنّ المقصود بها في وقت ما، وفي هذا يقول: ((سلمنا أنها الزعامة الكبرى، لكن المفاد: اعتقادها في وقت من الأوقات، وهذا هو مذهبنا لا مذهبكم))[1].

الدليل التاسع: قوله تعالى: ﴿والسابقون السابقون أولئك المقربون﴾[2].

تقرير استدلالهم: قالوا: روي عن ابن عباس مرفوعا أنه قال: ((السابقون ثلاثة: فالسابق إلى موسى، يوشع بن نون، والسابق إلى عيسى صاحب يس، والسابق إلى محمد صلّى الله عليه وسلّم علي بن أبي طالب))[3].

رد الألوسي

أبطل استدلالهم من ستة أوجه:

الوجه الأول: أنّ استدلالهم بالحديث لا بالآية، فقال: ((ولا يخفى أنّ هذا تمسك بالحديث)).

الوجه الثاني: أنّ الحديث غير صحيح وفي هذا يقول: ((فالحديث منكر بل موضوع، وأمارات الوضع عليه لائحة؛ لأنّ صاحب يس لم يكن أول من آمن بعيسى، بل برسله كما دل عليه النص[4]، وكل حديث يناقض مدلول الكتاب في الأخبار فهو موضوع كما هو مقرر في محله))[5].

الوجه الثالث: أنّ الأنبياء كثيرون وكل منهم سبق إليه واحد آمن به، فالحصر في ثلاثة يخالف الواقع، وفي هذا المعنى يقول: ((انحصار السباق في ثلاثة غير معقول، فلكل نبي سابق لا محالة)).

---

(١) النفحات القدسية (ص٢١)، وروح المعاني (٢٣/٨٠).

(٢) الواقعة: (١٠-١١).

(٣) ذكره العقيلي في الضعفاء الكبير (١/٢٤٩)، وانظر: استدلال الرافضة في منهاج الكرامة (ص١٥٦)، وعقائد الإمامية للزنجاني (٣/١٤)، وانظر الرد عليهم في منهاج السنة (٧/١٥٤-١٥٦).

(٤) أي نص القرآن، قال تعالى: ﴿وجاء من أقصا المدينة رجل يسعى قال يا قوم اتبعوا المرسلين﴾ (يس/٢٠).

(٥) انظر: المنار المنيف لابن القيم (ص٨٨)، واختصار علوم الحديث لابن كثير مع شرح أحمد شاكر (ص٧٨).

الوجه الرابع: «ليس من الضرورة أنْ يكون كل سابق إمامًا».

الوجه الخامس: «أنّ هذه الرواية لو صحت لناقضت قوله تعالى -في حق السابقين-: ﴿ثلة من الأولين وقليل من الآخرين﴾[1]، والثلة: الجمع الكثير ولا يمكن إطلاق الجمع الكثير على اثنين، ولا القليل على الواحد أيضا.

فعلم أنّ المراد بالسبق من الآية عرفي، أو إضافي شامل للجماعة الكثيرة، لا حقيقي بدليل: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار﴾[2] والقرآن يفسر بعضه بعضا.

الوجه السادس: أنّ عليا رضي الله عنه ليس هو أول من آمن حتى يكون هو السابق، قال الألوسي رحمه الله: «الثابت بالإجماع أنّ أول من آمن خديجة رضي الله عنها[3]، فلو كان مجرد السبق كافٍ لصحة الإمامة، لزم إمامتها، وهو باطل، فإنْ **قلت**: تحقق المانع فيها وهو الأنوثة، قلنا: أيضا المانع متحقق وهو وجود الثلاثة الذين كانوا أصلح للرياسة من جنابه عند الجمهور»[4].

الدليل العاشر: قوله تعالى: ﴿أفمن كان على بيّنة من ربه ويتلوه شاهد منه﴾[5].

تقرير الاستدلال: روي عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «﴿أفمن كان على بينة من ربه﴾ أنا، ﴿ويتلوه شاهد﴾ علي» أخرجه الطبرسي[6] وغيره بنحوه[7].

قال الألوسي رحمه الله: «وتعلق بعض الشيعة في أنّ عليا كرم الله وجهه هو خليفة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ لأنّ الله تعالى سماه شاهدًا كما سمى نبيه عليه الصلاة

---

(١) الواقعة: (١٣-١٤).

(٢) التوبة: (١٠٠).

(٣) انظر: كتاب الأوائل للطبراني (ص٨٠)، وسيرة ابن هشام (١/٤٤٠)، والروض الأنف (٣/١٥).

(٤) النفحات القدسية (ص٢١).

(٥) هود: (١٧).

(٦) انظر: مجمع البيان للطبرسي (٥/١٥٠) عند تفسير الآية.

(٧) الدر المنثور (٤/٤١٠).

والسلام كذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا﴾[1] والمراد شاهدًا على الأمة، كما يشهد له عطف ﴿مبشرًا ونذيرًا﴾ عليه، فينبغي أنْ يكون مقامه كرم الله وجهه بين الأمة كمقامه عليه الصلاة والسلام بينهم، وحيث أخبر سبحانه أنه يتلوه، أي يعقبه ويكون بعده دل على أنه خليفة»[2] كذا زعموا.

رد الألوسي

قال: «وأنت تعلم أنّ الخبر مما لا يكاد يصح، ويكذبه ما أخرجه ابن جرير[3] وابن المنذر[4] وابن أبي حاتم[5] وأبو الشيخ[6] والطبراني في الأوسط[7] عن محمد بن الحنفية رضي الله عنه قال: "**قلت** لأبي رضي الله عنه إنّ الناس يزعمون في قول الله تعالى: ﴿**ويتلوه شاهد منه**﴾ أنك أنت التالي؟! قال: وددت أني هو، ولكنه لسان محمد صلّى الله عليه وسلّم".

على أنّ في تقرير الاستدلال ضعفًا وركاكة بلغت الغاية القصوى كما لا يخفى على من له أدنى فطنة»[8].

---

(١) الفتح (٨).

(٢) روح المعاني (٢٨/١٢).

(٣) جامع البيان (١٠/١٢).

(٤) عزاه إليه السيوطي في الدر المنثور (٤١٠/٤).

(٥) تفسير القرآن العظيم (٢٠١٤/٦).

(٦) لأبي الشيخ تفسير مفقود، وانظر: الدر المنثور (٤١٠/٤)، فقد عزاه له.

(٧) المعجم الأوسط للطبراني (٥٣/٧، ح٦٨٢٨)، قال في مجمع الزوائد (٣٧/٧): «فيه خليد بن دعلج، وهو متروك».

(٨) روح المعاني (٢٨/١٢).

الدليل الحادي عشر: قوله تعالى حاكيًا دعاء موسى عليه السلام: ﴿واجعل لي وزيرًا من أهلي﴾[1].

تقرير استدلالهم: أخرج ابن مردويه والخطيب وابن عساكر[2] عن أسماء بنت عميس قالت: ((رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بإزاء ثبير[3] وهو يقول:: **أشرق ثبير أشرق ثبير، اللهم إني أسألك مما سألك أخي موسى أنْ تشرح لي صدري وأنْ تيسر لي أمري وأنْ تحل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيرا من أهلي عليا أخي اشدد به أزري وأشركه في أمري كي نسبحك كثيرًا ونذكرك كثيرًا إنك كنت بنا بصيرًا**))[4][5].

رد الألوسي

قال: ((ولا يخفى أنه يتعين هنا حمل الأمر -(يعني في قوله: أشركه في أمري)- على أمر الإرشاد والدعوة إلى الحق ولا يجوز حمله على النبوة، ولا يصح الاستدلال بذلك على خلافة علي كرم الله وجهه بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم بلا فصل... ومثله قوله صلّى الله عليه وسلّم: "**أما ترضى أنْ تكون مني بمنزلة هارون من موسى**" نعم في ذلك من الدلالة على مزيد فضل علي كرم الله وجهه ما لا يخفى، وينبغي أيضا أنْ يتأول طلبه صلّى الله عليه وسلّم حل العقدة بنحو استمرار ذلك لما أنه عليه الصلاة والسلام كان أفصح الناس لسانًا))[6].

قلت: كان ينبغي للألوسي رحمه الله أنْ يبحث أولاً في صحة الخبر كما عودنا فإنه في الغالب كان يفعل ذلك ثم يفترض الصحة من باب التنزل مع الخصم، ويبيّن المعنى

---

(١) طه: (٢٩).

(٢) عزاه إليهم السيوطي في الدر المنثور (٥/٥٦٦).

(٣) ثبير: ((من أعظم جبال مكة بينها وبين عرفة سمي ثبيرًا برجل من هذيل مات في ذلك الجبل فعرف الجبل به ...، وكان المشركون إذا أرادوا الإفاضة قالوا: أشرق ثبير كيما نغير)). انظر: معجم البلدان (٢/٨٥).

(٤) قال الحلي في منهاج الكرامة (ص١٦٥): ((وهذا نص في الباب)).

(٥) الدر المنثور (٥/٥٥٦).

(٦) روح المعاني (١٦/١٨٦).

الصحيح له ولا أدري ما الذي دهاه حتى بدأ بالنقش على عرش لم يثبت أصلا.

قال ابن تيمية رحمه الله في شأن هذا الخبر: «هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث، بل هم يعلمون أنّ هذا من أسمج الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم»[1].

الدليل الثاني عشر: قوله تعالى: ﴿يأيها الذين ءامنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾[2].

تقرير الاستدلال: أخرج ابن مردويه عن ابن عباس، وابن عساكر عن أبي جعفر أنّ المراد: «كونوا مع علي رضي الله عنه»[3]، قال الألوسي: «وبهذا استدل بعض الشيعة على أحقيته كرم الله وجهه بالخلافة»[4].

رد الألوسي

أحيانًا إذا كان فساد الاستدلال ظاهرًا جدًّا، -وفي رأيي أنّ كل ستدلالاتهم ظاهرة الفساد- تجد الألوسي يشير إليه، ولا يطيل الكلام فيما لا فائدة منه، وهو ما فعله هنا إذْ قال: «وفساده على فرض صحة الرواية ظاهر»[5].

الدليل الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿فإذا فرغت فانصب﴾[6].

تقرير الاستدلال: قال الألوسي رحمه الله: «ونسب إلى بعض الإمامية أنه قرأ فانصِب بكسر الصاد، فقيل: أي إذا فرغت من النبوة فانصِب عليًا للإمامة»[7].

رد الألوسي

قال: «وليس في الآية دليل على خصوصية المفعول، فللسني أنْ يقدره أبا بكر

---

(١) منهاج السنة (٢٧٤/٧).

(٢) التوبة: (١١٩).

(٣) الدر المنثور (٣١٦/٤).

(٤) روح المعاني (٤٥/١١)، وانظر قول الرافضة في: تفسير القمي (٣٠٧/١)، ومنهاج الكرامة (ص١٦٤)، والرد عليهم في منهاج السنة (٢٦٦/٧-٢٧١).

(٥) روح المعاني (٤٥/١١).

(٦) الشرح: (٧).

(٧) روح المعاني (١٧٢/٣٠)، وانظر قول الرافضة في: تفسير القمي (٤٢٨/٢).

رضي الله تعالى عنه، فإنْ احتج الإمامي بما وقع في "غدير خم" منع السني دلالته على ما ثبت عنده على النصب وصحته على ما يرويه الإمامي، واحتج لما قدره بقوله صلّى الله عليه وسلّم: "**مروا أبا بكر فليصل بالناس**"[1] وقال: إنه أوفق بإذا فرغت لما أنه صدر منه عليه الصلاة والسلام في مرض وفاته قبيل وفاته صلّى الله عليه وسلّم، بخلاف ما كان في الغدير فإنه لا يظهر أنّ زمانه زمان فراغ من النبوة ظهور كون زمان الأمر كذلك، وإنْ رجع وقال: المراد فإذا فرغت من الحج فانصِب عليًا، وردّ عليه أمر مكية السورة مع ما لا يخفى.

وقال في الكشاف[2]: "لو صح ذلك للرافضي، لصح للناصبي أنْ يقرأ هكذا ويجعله أمرًا بالنصب الذي هو بغض علي رضي الله عنه وعداوته" وفيه نظر، ومن الناس من قدر المفعول "خليفة" والأمر فيه هين، وقال ابن عطية[3]: " إنّ هذه القراءة شاذة ضعيفة المعنى لم تثبت عن عالم"[4]».

(١) البخاري -مع الفتح- (٢/١٧٨، ح٦٦٤)، (ك١٠، باب٣٩)، ومسلم (١/٣١٣، ح٩٤، ٤١٨).

(٢) الكشاف للزمخشري (٤/٢٢٢)، قال: «ومن البدع ما روي عن بعض الرافضة انه قرأ: فانصِب بكسر الصاد أي فانصب عليا للإمامة، ولو صح... الخ».

(٣) هو العلامة شيخ المفسرين أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عطية المحاربي الغرناطي، صاحب «المحرر الوجيز» (ت٥٤١هـ)، انظر: الصلة لابن بشكوال (١/٣٦٧-٣٦٨) والسير (١٩/٥٨٧-٥٨٨).

(٤) المحرر الوجيز (١٦/٣٢٨)، وانظر: مختصر في شواذ القرآن (ص١٧٥) لابن خالويه.

القسم الثاني: أدلتهم من السنة

تنقسم الأدلة -التي استدل بها الرافضة- من السنة وناقشهم فيها الألوسي إلى قسمين:

- **قسم صحيح**، لكنهم شوهوه بتأويلاتهم المفضوحة من أجل أنْ يحصلوا منه على مبتغاهم.

- **وقسم باطل مكذوب أو ضعيف جدًّا.**

وسنبدأ معهم بالقسم الصحيح الذي جنوا عليه بتأويلاتهم، وفيه أربعة أدلة.

الدليل الأول: ((حديث الغدير)) وهو أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم خطب الناس في مكان بين مكة والمدينة يدعى ((غدير خم)) بعد منصرفه من حجة الوداع، كان مما قاله صلّى الله عليه وسلّم: ((**يا معشر المسلمين، ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**))[1].

قلت: هذا الحديث يعتبر أقوى الأدلة عندهم في هذا الباب، ويقولون: إنه صحيح صريح في المقصود، وهذا هو النص -على قولٍ- الذي كفر الرافضة من أجله جميع الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنهم في زعمهم كذبوه ولم يعملوا بمقتضاه.

قال الألوسي رحمه الله: ((وخبر الغدير عمدة أدلتهم على خلافة الأمير كرّم الله تعالى وجهه، وقد زادوا فيه إتْمامًا لغرضهم زيادات منكرة، ووضعوا في خلاله كلمات مزورة، ونظموا في ذلك الأشعار، وطعنوا على الصحابة رضي الله تعالى عنهم بزعمهم أنهم خالفوا نص النبي المختار، صلّى الله تعالى عليه وسلّم، فقال إسماعيل بن محمد

---

(١) رواه ابن ماجه في سننه (١/٢٣) وعبد الرزاق في المصنف (١١/٢٢٥) وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/٥٧، و٦٠، و٦٧، و٨٤) وأحمد في المسند (١/٨٤، ١١٨، ١٥٢)، والنسائي في الخصائص (ص٩٦-١٠٨)، وغيرهم.

وجُزؤه الأول متواتر كما في البداية والنهاية (٥/١٨٨)، ولقط اللآلئ (ص٢٠٥-٢٠٦)، والأزهار المتناثرة (ص٣٧) والثاني منه صححه الذهبي كما سيأتي بعد قليل للمؤلف، والألباني كما في السلسلة الصحيحة (رقم: ١٧٥٠).

الحميري[1] -عامله الله تعالى بعدله- من قصيدة طويلة

عجبتُ من قوم أتوا أحمدا ... بخطة ليس لها موضع
قالوا له: لو شئت أعلمتنا ... إلى من الغاية والمفزع
إذا توفيت وفارقتنا ... وفيهم في الملك من يطمع
فقال: لو أعلمتكم مفزعًا ... كنتم عسيتم فيه أنْ تصنعوا
كصنع أهل العجل إذ فارقوا ... هارون فالترك له أورع
ثم أتته بعده عزمة ... من ربه ليس لها مندفع
أبلغ وإلاّ لم تكن مبلغا ... والله منهم عاصم يمنع
فعندها قام النبي الذي ... كان بما يأمره يصدع
يخطب مأمورًا وفي كفه ... كفّ عليٌّ نورُها يلمع
رافعها أكرم بكف الذي ... يرفع والكف التي ترفع
من كنت مولاه فهذا له ... مولى فلم يرضوا و لم يقنعوا
وضل قوم غاظهم قوله ... كأنما آنافهم تجدع
حتى إذا واروه في لحده ... وانصرفوا عن دفنه ضيعوا
ما قال بالأمس وأوصى به ... واشتروا الضر بما ينفع
وقطعوا أرحامهم بعده ... فسوف يجزون بما قطعوا
وأزمعوا مكرًا بمولاهم ... تبا لما كانوا به أزمعوا
لا هُم عليه يردوا حوضه ... غدًا ولا هو لهم يشفع

إلى آخر ما قال، لا غفر الله تعالى له عثرته ولا أقال، وأنت تعلم أنّ أخبار الغدير التي فيها الأمر بالاستخلاف غير صحيحة عند أهل السنة، ولا مسلمة لديهم أصلاً، ولنبين ما وقع هناك أتم تبيين ولنوضح الغث منه والسمين، ثم نعود على استدلال الشيعة بالإبطال، ومن الله سبحانه الاستمداد وعليه الاتكال»[2].

وبعد أنْ نقل روايات كثيرة لحديث الغدير ونبه إلى أنّ ابن جرير الطبري وابن عساكر جمعا كل روايات حديث الغدير، وأوردا سائر طرقه وألفاظه، وساقا الغث والسمين والصحيح والسقيم، على ما جرت به عادة كثير من المحدثين، فإنهم يوردون ما

(١) هو الرافضي الشاعر، إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة، ألفت في أخباره مؤلفات، قال ابن حجر: «كان رافضيا خبيثا» (ت١٧٣هـ)، انظر: السير (٨/٤٤)، ولسان الميزان (١/٤٨٦)، والذريعة (١/٣٣٣)، والأعلام (١/٣٢٢).

(٢) روح المعاني (٦/١٩٣).

وقع لهم في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف وبيَّن أنّ المعول عليه منها ليس فيه شيء من خبر الاستخلاف الذي تزعمه الشيعة، ثم نقل عن الذهبي أنّ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» متواتر و«**اللهم وال من والاه**» زيادة قوية الإسناد، ثم ذكر وجه الاستدلال من الحديث فقال رحمه الله: «ووجه استدلال الشيعة بخبر «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»" أنّ المولى بمعنى الأولى بالتصرف وأولوية التصرف عين الإمامة»[1].

وقد بيَّن الألوسي رحمه الله أنهم تمسكوا في تأويلهم هذا بثلاثة خيوط مهلهلة:

– **الأول:** أنّ بعض أهل اللغة جوز أنْ يكون «المولى- بمعنى «الأولى»[2].

– **الثاني:** أنهم تمسكوا باللفظ الواقع في صدر الخبر على إحدى الروايات «ألست أولى بالمؤمنين؛ أنفسهم»[3].

– **الثالث:** أنّ محبة علي رضي الله عنه أمر ثابت في ضمن آية ﴿**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض**﴾ فلو أفاد هذا الحديث ذلك المعنى أيضا (وهو المحبة) كان لغوًا[4].

رد الألوسي

أبطل الألوسي رحمه الله استدلالهم هذا من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنه لم يثبت كون المولى بمعنى الأولى، وأما ما تمسكوا به من خيوط فإنّ الألوسي قطّعها.

قال رحمه الله: «ولا يخفى أنّ أول الغلط في هذا الاستدلال جعلهم "المولى" بمعنى "الأولى"».

فأما قولهم: بأنّ بعض أهل اللغة جوزوه فقد قال فيه: «وقد أنكر ذلك أهل العربية

---

(١) روح المعاني (١٩٥/٦)، وانظر قولهم في: تلخيص الشافي (١٧٥/٢-٢٠٣)، وكشف المراد (ص٣٩٥)، ومنهاج الكرامة (ص١٦٨)، وانظر الرد عليهم في: منهاج السنة (٣١٣/٧-٣٢٥).

(٢) روح المعاني (١٩٥/٦).

(٣) روح المعاني (١٩٦/٦).

(٤) روح المعاني (١٩٦/٦).

قاطبة بل قالوا: لم يجئ مفعل بمعنى أفعل أصلاً، ولم يجوز ذلك إلاّ أبو زيد اللغوي[1] متمسكًا بقول أبي عبيدة[2] في تفسير قوله تعالى: ﴿هي مولاكم﴾[3] أي أولى بكم.

ورد بأنه يلزم عليه صحة "فلان مولى من فلان" كما يصح "فلان أولى من فلان" واللازم باطل إجماعًا فالملزوم مثله، وتفسير أبي عبيدة بيان لحاصل المعنى، يعني النار مقركم ومصيركم والموضع اللائق بكم، وليس نصًا في أنّ لفظ المولى ثمة بمعنى الأولى[4]»[5].

وأما قولهم: بأنّ اللفظ الواقع في صدر الخبر على إحدى الروايات وهو: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم» يدل على أنّ المراد بالمولى: «الأولى بالتصرف» فإنّ الألوسي أبطله بقوله: «ونحن نقول: المراد من هذا أيضا: الأولى بالمحبة، يعني ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم بالمحبة، بل قد يقال: الأولى ههنا مشتق من الوَلاية بمعنى المحبة، والمعنى ألست أحب إلى المؤمنين من أنفسهم؟ ليحصل تلاؤم أجزاء الكلام، ويحسن الانتظام، ويكون حاصل المعنى هكذا: يا معشر المؤمنين إنكم تحبوني أكثر من أنفسكم، فمن يحبني يحب عليًا، اللهم أحب من أحبه وعاد من عاداه، ويرشد إلى أنه ليس المراد بالأولى -في تلك الجملة- الأولى بالتصرف، أنها مأخوذة من قوله تعالى: ﴿**النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله**﴾[6]، وهو مسوق لنفي نسب الأدعياء ممن يتبنونهم، وبيانه أنّ زيد بن حارثة لا ينبغي أنْ يقال: إنه ابن محمد -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- لأنّ نسبة النبي -صلّى الله عليه وسلّم- إلى جميع المؤمنين

---

(١) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري النحوي (ت٢١٤هـ)، انظر: السير (٩/٤٩٤)، والتقريب (ص٢٣٣).

(٢) هو معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري النحوي اللغوي (ت٢٠٩هـ)، انظر: السير (٩/٤٤٥)، والتقريب (ص٥٤١).

(٣) الحديد: (١٥).

(٤) روح المعاني (٦/١٩٥، و٢٧/١٧٨)، والنفحات القدسية (ص٢٢).

(٥) ما كتبه الألوسي هنا منقول عن الرازي في تفسيره (٢٩/٢٢٧)، وقد رد به على الشريف المرتضى الشيعي.

(٦) الأحزاب: (٦).

كالأب الشفيق بل أزيد، وأزواجه عليه السلام أمهاتهم، والأقرباء في النسب أحق وأولى من غيرهم، وإنْ كانت الشفقة والتعظيم للأجانب أزيد، لكن مدار النسب على القرابة وهي مفقودة في الأدعياء لا على الشفقة والتعظيم، وهذا ما (في كتاب الله) تعالى أي في حكمه، ولا دخل لمعنى "الأولى بالتصرف" في المقصود أصلاً، فالمراد فيما نحن فيه هو المعنى الذي أريد في المأخوذ منه، ولو فرضنا كون الأولى في صدر الخبر بمعنى الأولى بالتصرف فيحتمل أنْ يكون ذلك لتنبيه المخاطبين بذلك الخطاب ليتوجهوا إلى سماع كلامه -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- كمال التوجه ويلتفتوا إليه غاية الالتفات، فيقرر ما فيه من الإرشاد أتم تقرر، وذلك كما يقول الرجل لأبنائه في مقام الوعظ والنصيحة: ألست أباكم؟ وإذا اعترفوا بذلك يأمرهم بما قصده منهم ليقبلوا بحكم الأبوة والبنوة ويعملوا على طبقهما، فقوله -عليه الصلاة والسلام- في هذا المقام: "ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم"؟ مثل، ألست رسول الله تعالى إليكم؟ أو ألست نبيكم؟»[1].

وأما قولهم: «بأنّ محبة الأمير أمر ثابت في نص عام فلو أفاد هذا الخبر ذلك المعنى أيضًا كان لغوًا»[2].

فإنّ الألوسي رحمه الله قال فيه: «ولا يخفى فساده» ثم بيَّن وجه فساده بقوله: «ومنشأه أنّ المستدل لم يفهم أنّ إيجاب محبة أحد في ضمن العموم شيء، وإيجاب محبته بالخصوص شيء آخر، والفرق بينهما مثل الشمس ظاهر، ومما يزيد ذلك ظهورًا أنه لو آمن شخص بجميع أنبياء الله تعالى ورسله -عليهم الصلاة والسلام- ولم يتعرض لنبينا محمد -صلى الله تعالى عليه وسلم- بخصوصه بالذكر لم يكن إيمانه معتبرًا، وأيضا لو فرضنا اتحاد مضمون الآية والخبر لا يلزم اللغو، بل غاية ما يلزم التقرير والتأكيد وذلك وظيفة النبي -صلّى الله عليه وسلّم- فقد كان -عليه الصلاة والسلام- كثيرًا ما يؤكد مضامين القرآن ويقررها، بل القرآن نفسه قد تكررت فيه المضامين لذلك، ولم يقل أحد إنّ ذلك من اللغو -والعياذ بالله تعالى- وأيضا التنصيص على إمامة الأمير -كرم الله تعالى

(١) روح المعاني (٦/١٩٦).

(٢) روح المعاني (٦/١٩٦).

وجهه- تكرر مرارًا عند الشيعة، فيلزم على تقدير صحة ذلك القول اللَّغْوِي، ويجل كلام الشارع عنه، ثم إنّ ما أشار إليه الحميري[1] في قصيدته التي أسرف فيها من أنّ الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- بهذه الهيئة الاجتماعية جاءوا النبي -صلّى الله عليه وسلّم- وطلبوا منه تعيين الإمام بعده مما لم يذكره المؤرخون وأهل السير من الفريقين فيما أعلم، بل هو محض زور وبهتان نعوذ بالله تعالى منه.

ومن وقف على تلك القصيدة الشنيعة بأسرها وما يرويه الشيعة فيها، وكان له أدنى خبرة رأى العجب العجاب، وتحقق أن قعاقع القوم كصرير باب، أو كطنين ذباب»[2].

الوجه الثاني: قال رحمه الله: «لو سلمنا أنّ المولى بمعنى الأولى لا يلزم أنْ يكون صلته بالتصرف بل يحتمل أنْ يكون المراد أولى بالمحبة وأولى بالتعظيم ونحو ذلك، وكم قد جاء الأولى في كلام لا يصح معه تقدير التصرف كقوله تعالى: ﴿**إنّ أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين ءامنوا**﴾[3] على أنّ لنا قرينتين على أنّ المراد من الولاية من لفظ المولى أو الأولى: المحبة:

إحداهما: ما رويناه عن محمد بن إسحاق[4] في شكوى الذين كانوا مع الأمير -كرم الله تعالى وجهه- في اليمن -كبريدة الأسلمي وخالد بن الوليد، وغيرهما- ولم يمنع -صلى الله تعالى عليه وسلم- الشاكين بخصوصهم مبالغة في طلب موالاته وتلطفا في الدعوة إليها كما هو الغالب في شأنه -صلى الله عليه وسلم - في مثل ذلك، وللتلطف المذكور افتتح الخطبة -صلى الله تعالى عليه وسلم- بقوله: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم[5]؟

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٣٢٧).

(٢) روح المعاني (٦/١٩٦-١٩٧).

(٣) آل عمران: (٦٨).

(٤) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر نزيل العراق، إمام المغازي، اختصر سيرته ابن هشام (ت١٥٠هـ)، ترجمته في السير للذهبي (٧/٣٣)، والتقريب (٤٦٧).

(٥) انظر: سيرة ابن هشام (٤/٤١٥)، ومغازي الواقدي (٣/١٠٨١)، وتاريخ دمشق (١٢/٢١١-٢١٧).

وثانيهما: قوله -عليه الصلاة والسلام- على ما في بعض الروايات: "**اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**" فإنّه لو كان المراد من المولى المتصرف في الأمور، أو الأولى بالتصرف لقال -عليه الصلاة والسلام-: اللهم وال من كان في تصرفه وعاد من لم يكن كذلك، فحيث ذكر -صلى الله تعالى عليه وسلم- المحبة والعداوة فقد نبه على أنّ المقصود إيجاب محبته -كرّم الله تعالى وجهه- والتحذير عن عداوته وبغضه لا التصرف وعدمه، ولو كان المراد الخلافة لصرّح -صلى الله تعالى عليه وسلم- بها.

ويدل على ذلك ما رُوي عن الحسن بن المثنى بن الحسن السبط -رضي الله تعالى عنهما- أنهم سألوه عن هذا الخبر، هل هو نص على خلافة الأمير -كرم الله تعالى وجهه-؟ فقال: لو كان النبي -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- أراد خلافته لقال: أيها الناس هذا ولي أمري والقائم عليكم بعدي فاسمعوا وأطيعوا، ثم قال الحسن: أقسم بالله سبحانه أنّ الله تعالى ورسوله -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- لو آثر عليا لأجل هذا الأمر ولم يقدم علي -كرم الله تعالى وجهه- عليه لكان أعظم الناس خطأ»[1].

الوجه الثالث: قال فيه رحمه الله: «وأيضا ربما يستدل على أنّ المراد بالوَلاية المحبة بأنه لم يقع التقييد بلفظ بعدي، والظاهر حينئذ اجتماع الولايتين في زمان واحد ولا يتصور الاجتماع على تقدير أنْ يكون المراد أولوية التصرف بخلاف ما إذا كان المراد المحبة»[2].

الدليل الثاني: قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: «**أما ترضى أنْ تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبي بعدي**»[3].

تقرير الاستدلال: «قالوا: إنّ المنزلة اسم جنس مضاف للعلَم فيعم جميع المنازل

---

(١) هذا الأثر رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٨/١٤٥٥)، والبيهقي في الاعتقاد (١٨٢-١٨٣)، وابن عساكر في تاريخه (٤/٤٣٥)، وذكره المقدسي في رسالته في الرد على الرافضة (ص٢٢٣).

(٢) روح المعاني (٦/١٩٦)، ونظرًا لاعتماد الرافضة على حديث الغدير بحيث يعتبر أقوى دليل عندهم على خلافة علي رضي الله عنه بلا فصل، فإنّ الألوسي أطال الكلام عليه جدًا وتكلم عليه في أكثر من كتاب من كتبه من ذلك: روح المعاني (٦/١٩٢-١٩٩)، والفيض الوارد (ص١٣٩-١٤٠)، والطراز المذهب (ص١٣٥).

(٣) رواه البخاري -الفتح- (٧/٧١٦، ح٤٤١٦)، المغازي باب غزوة تبوك، ومسلم (٤/١٨٧٠، ح٢٤٠٤).

لصحة الاستثناء، وإذا استثنى مرتبة النبوة فثبت للأمير جميع المنازل الثابتة لهارون، ومن جملتها: صحة الإمامة، وافتراض الطاعة أيضا لو عاش بعد موسى؛ لأنّ ذلك له في عهد موسى فلو انقطعت بعده لزم العزل وهو محال، للزوم الإهانة المستحيلة فثبتت هذه المرتبة للأمير أيضا وهي الإمامة»[1] كذا زعموا.

رد الألوسي

بيّن رحمه الله أنّ استدلالهم هذا مختل من وجوه كثيرة:

الوجه الأول: «أنّ اسم الجنس المضاف إلى العلَم ليس من ألفاظ العموم عند جميع الأصوليين[2] بل هم صرّحوا بأنّ في نحو "غلام زيد" للعهد، وكيف يمكن العموم في نحو "ركبت فرس زيد ولبست ثوبه" غاية الأمر: الإطلاق، وللعهد هنا قرينة "أتخلفني إلخ" فالاستخلاف كالاستخلاف، فينقطع انقطاعه، ولا إهانة[3] وهو واضح، والاستثناء لا يكون دليل العموم إلاّ إذا كان متصلاً، وهنا منقطع لفظا: للجملية[4] ومعنى: للعدم[5]، وهو ليس من المنازل»[6].

الوجه الثاني: بيّن رحمه الله أنّ القول بالعموم وصحة الاستثناء، كما يزعمون يعود عليهم بالوبال؛ لأنّ لازمه كذب المعصوم، فقال: «وأيضًا بالعموم والاتصال يلزم كذب

---

(١) انظر استدلال الرافضة هذا في: تلخيص الشافي (٢/٢٠٥)، وكشف المراد (ص٣٩٥)، ومنهاج الكرامة (ص١٦٨)، والرد عليهم في منهاج السنة (٧/٣٢٥-٣٤١).

(٢) هذا الإجماع فيه نظر، انظر: تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم (ص٣٦٦).

(٣) لأنّ هارون كان خليفة مدة غيبة موسى إلى الطور، وعلي رضي الله عنه خلافته مقيدة بمدة غيبة النبي صلّى الله عليه وسلّم إلى تبوك فانتهت خلافتهما بانتهاء مدة الغيبة، والاستخلاف المقيد إذا انتهت مدته لا يسمى عزلاً حتى تترتب عليه الإهانة.

(٤) لأنّ قوله: «أنه لا نبي بعدي» جملة خبرية وبتأويلها تصبح في حكم «إلاّ عدم النبوة» وعدم النبوة ليس من منازل هارون حتى يصح استثناؤه، فثبت انقطاعه لفظًا.

(٥) أي لعدم ثبوت منازل كثيرة في حق علي مع الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وهي ثابتة لهارون مع موسى ككون هارون أسن من موسى، وأفصح منه، وشريكه في النبوة، وشقيقه في النسب.

(٦) النفحات القدسية (ص٢٣-٢٤).

المعصوم إذ من المنازل ما لا شك في انتفائه، كالأسنية والأفصحية[1]، والشراكة في النبوة، والأخوة النسبية، وأين هذا من الأمير)).

الوجهُ الثالث: قال رحمه الله: ((لا نسلم أنّ الخلافة بعد موت موسى كانت من جملة منازل هارون؛ لأنه كان نبيا مستقلاً، ولو عاش لبقي كذلك، وأين النبوة من الخلافة، وهل هذا الاستدلال إلاّ من السخافة؟!)).

الوجه الرابع: ((ما قالوه من أنه لو زالت هذه المرتبة من هارون لزم العزل قول باطل؛ إذ لا يقال لانقطاع العمل عزل، لغة وعرفًا، ولا يفهم أحد من مثله إهانة كما لا يخفى على المنصف)).

الوجه الخامس: ((تشبيه الأمير بهارون المستخلف في الغيبة الثابت خلافة ما سواه كيوشع بن نون، وكالب بن يَوقنا[2]، بعد الوفاة، يقتضي بموجب التشبيه الكامل عدم خلافة الأمير بعد الوفاة أيضا)).

قلت: وهذه قاصمة الظهر بالنسبة لهم وكارثة حلت بهم بسبب جهلهم الفظيع الذي كثيرًا ما يوقعهم في التناقضات لكنهم لا يشعرون لأنّ جهلهم مركب.

وأخيرًا قال رحمه الله: ((ولو تنزلنا عن هذا كله قلنا: أين الدلالة على نفي إمامة الثلاثة ليثبت المدعى، غاية ما يثبته الحديث: الاستحقاق ولو في وقت من الأوقات، وهو عين مذهب أهل السنة))[3].

الدليل الثالث: ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم قال -يوم خيبر-: ((**لأعطينّ الراية غدًا رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله يفتح الله على يديه**))[4].

تقرير الاستدلال: قال ابن المطهر الحلي: ((وصفه عليه السلام بهذا الوصف يدل على

---

(١) أي كونه أسن منه وأفصح.

(٢) في ما يسمى بالكتاب المقدس (ص١٧٨، ١٨٠)، الإصحاح ١٣، و١٤، من سفر العدد (يوشع بن نون) و(كالب بن يَفُنّا).

(٣) النفحات القدسية (ص٢٤).

(٤) متفق عليه: البخاري (كتاب المناقب باب٩)، ومسلم (١٨٧٢/٤، رقم: ٢٤٠٦).

انتقائه عن غيره، وهو يدل على أفضليته فيكون هو الإمام»[1].

رد الألوسي

قال رحمه الله: «هذا الحديث على الرأس والعين»[2] ثم ردّ الاستدلال به من وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: أنه لا ملازمة بين المحبة والإمامة بلا فصل[3].

الوجه الثاني: أنّ إثبات الصفتين له لا ينفي أنْ يوصف بهما غيره، وقد قال الله تعالى في الصديق ورفقائه: ﴿يحبهم ويحبونه﴾[4]، وفي أهل بدر: ﴿إِنَّ اللهَ يحب الذين يقاتلون في سبيله صفًا كأنهم بنيانٌ مرصوص﴾[5] ومحبوب الله محبوب الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وفي أهل مسجد قباء ﴿فيه رجال يحبون أنْ يتطهروا والله يحب المطهرين﴾[6] وقال صلّى الله عليه وسلّم لمعاذ بن جبل: «**إنّي أحبك فقل... إلخ**»[7] ولما سئل من أحب الناس إليك؟ قال: «**عائشة، قيل: ومن الرجال؟ قال: أبوها**»[8].

الوجه الثالث: «كونه خص بهذه الصفة دون غيره إنما ذلك باعتبار مجموع الصفات المجتمعة فيه وقد توجد منفردة في غيره، أو خص لدفع شبهة مثل «**إنّ الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**»[9] فحتى ينفي عنه هذا قال: «**يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله**» أو يكون التخصيص يقصد به التمهيد، لشيء آخر، فالمقصود هو «**يفتح الله**

---

(١) منهاج الكرامة (ص١٧٠-١٧١)، والرد عليه في: منهاج السنة (٣٦٤/٧-٣٦٩).

(٢) النفحات القدسية (ص٢٧).

(٣) النفحات القدسية (ص٢٧).

(٤) المائدة: (٥٤)، وانظر: تفسير الطبري وابن كثير عند الآية.

(٥) الصف: (٤)، وانظر: تفسير الطبري وابن كثير عند الآية.

(٦) التوبة: (١٠٨)، وانظر: سنن أبي داود (ح٤٤)، وابن ماجه (ح٣٥٧)، وابن جرير (١٢/١١).

(٧) البخاري في الأدب المفرد (ح٦٩٠)، أبو داود (ح١٥٢٢)، والنسائي (ح١٣٠٢)، وصححه الألباني كما في صحيح الأدب المفرد (ح٥٣٣).

(٨) البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة ذات السلاسل.

(٩) البخاري: كتاب الجهاد باب إنّ الله يويد هذا الدين بالرجل الفاجر.

على يديه» ولكن مهد له بقوله: «**يحب الله**... الخ» كما تقول العرب: فلان رجل عاقل، والمقصود هو إثبات العقل دون الرجولية»[1].

الدليل الرابع: قوله صلّى الله عليه وسلّم: «**إنّي تارك فيكم الثقلين فإنْ تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله وعترتي**»[2].

تقرير الاستدلال: قالوا: «وهذا يدل على وجوب التمسك بقول أهل بيته، وسيدهم علي فيكون واجب الطاعة على الكل، فيكون هو الإمام دون غيره من الصحابة»[3].

رد الألوسي: كان الرد من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّ الحديث صحيح ولكن لا مساس له بالمطلوب.

الوجه الثاني: على التسليم بأنه يدل على المطلوب فإنه قد ورد مثله في حق الخلفاء الأربعة ومن بينهم علي رضي الله عنه وورد أيضا مثله في حق الشيخين فقط، فكيف يكون دليلاً على إمامة علي ولا يكون دليلاً على إمامة إخوانه الذين قبله رضي الله عنهم أجمعين؟!

فقد صح أنّه صلّى الله عليه وسلّم قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**»[4]، وقال: «**اقتدوا باللّذين من بعدي، أبي بكر وعمر**»[5].

الوجه الثالث: «سلمنا على سبيل الافتراض بأنّ المراد العترة، «فالعترة في اللغة:

---

(١) النفحات القدسية (ص٢٧-٢٨).

(٢) بنحوه في صحيح مسلم (ح٢٤٠٨)، والترمذي (ح٣٧٩٠)، وأحمد في المسند (٣/١٤، و١٧)، وانظر: السلسلة الصحيحة (رقم: ١٧٦١).

(٣) منهاج الكرامة (ص١٧٢)، والرد عليه في: منهاج السنة (٧/٣٩٣-٣٩٧).

(٤) رواه أبو داود (ح٤٦٠٧)، والترمذي (ح٢٦٧٨)، وابن ماجه (ح٤٣)، وأحمد في المسند (٤/١٢٦-١٢٧)، والحاكم في المستدرك (١/٩٥)، وصححه ووافقه الذهبي، وكذلك صححه الشيخ الألباني كما في الإرواء (رقم: ٢٤٥٥).

(٥) رواه الترمذي (ح٣٦٦٣)، وابن ماجه (ح٩٧)، وأحمد في المسند (٥/٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٢)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم: ١١٤١)، والحاكم في المستدرك (٣/٧٥)، وصححه ووافقه الذهبي، وانظر: السلسلة الصحيحة (رقم: ١٢٣٣).

الأقارب[1]، فلو دلّ على الإمامة لزم إمامة الجميع، وهو باطل، سيما إمامة عبد الله بن عباس، وابن الحنفية[2]، وزيد بن علي[3]، وإسحاق بن جعفر الصادق[4]، وأمثالهم من آل البيت»[5].

القسم الثاني: من الأدلة التي استدلوا بها من السنة، هو القسم الباطل المكذوب أو الضعيف، وهي سبعة أدلة سنكتفي بنقلها مع حكم المؤلف عليها بالكذب أو البطلان أو الضعف، وما دامت هذه الأدلة غير صحيحة فإنه -في رأيي- لا داعي إلى الاشتغال بالرد عليها وهي مردودة وباطلة من أصلها، لكن من باب استئصال الباطل من أصله واجتثاثه فإنه يرى بعض العلماء افتراض الصحة ثم الكر عليها بالأبطال، والألوسي سار على هذا المسار وسننقل بعضًا مما قاله إن رأينا له أهمية.

الدليل الأول: ما روي عن بريدة أنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «**إنّ عليا مني وأنا من علي وهو ولي كل مؤمن بعدي**»[6].

رد الألوسي

قال: «نقول هذا الحديث باطل»[7]... على أنه غير مفيد؛ إذ البعدية تحتمل الاتصال والانفصال، فهي مطلقة فلا يثبت المدعى فافهم[8].

الدليل الثاني: ما روى عن أنس بن مالك أنه كان عند النبي صلّى الله عليه

---

(١) النهاية في غريب الحديث (١٧٧/٣)، والقاموس (ص٥٦٠).

(٢) هو محمد بن علي بن أبي طالب أخو الحسنين من الأب (ت٨٠هـ)، انظر: السير (١١٠/٤).

(٣) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنه (ت١٢٢هـ)، انظر: السير (٣٨٩/٥).

(٤) هو إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنه، أخو موسى بن جعفر، انظر: تهذيب الكمال (٤١٦/٢).

(٥) النفحات القدسية (ص٢٩).

(٦) رواه أحمد في المسند (٣٥٦/٥)، والفضائل (ح١١٧٥)، والنسائي في الخصائص (رقم: ٩٠)، وفي سنده: «أجلح بن عبد الله» وهو شيعي غال.

(٧) قال ابن تيمية: «قوله: وهو ولي كل مؤمن من بعدي» كذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. انظر: المنهاج (٣٩١/٧).

(٨) النفحات القدسية (ص٢٤).

وسلّم طائر قد طبخ له وأهدي إليه فقال صلّى الله عليه وسلّم: «**اللّهم ائتني بأحب الناس إليك يأكل معي فجاءه علي**»[1].

تقرير الاستدلال: «قالوا: إذا كان علي أحب الخلق إلى الله وجب أنْ يكون الإمام»[2].

رد الألوسي: قال: «حكم أكثر المحدثين بوضع هذا الحديث[3]... ومع هذا غير مفيد لأنّ المراد: الأحب في الأكل، إذ أكل الولد (ومن في حكمه) مع الأب يضاعف اللذة كما لا يخفى على من له ذوق،... ولا نسلم كون الأحب إلى الله هو صاحب الرياسة بدليل النبي شمويل في زمنه كان طالوت هو الملك»[4].

الدليل الثالث: ما روى عن جابر عن النبي صلّى الله عليه وسلّم: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**»[5].

رد الألوسي: «هذا الحديث أيضًا مطعون فيه، فقد قيل فيه "موضوع"[6] و"لا أصل له"[7] و"منكر"[8] و"لم يثبت"[9] و"ليس له وجه صحيح"[10] وذكره ابن الجوزي في

---

(١) رواه الترمذي (ح٣٧٢٣)، والنسائي في الخصائص (رقم: ١٥)، وأبو يعلى في مسنده (رقم: ٤٠٥٢)، والحاكم في المستدرك (١٣١/٣).

(٢) منهاج الكرامة (ص١٧١).

(٣) قال ابن تيمية: «إنّ حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات» المنهاج (٣٧١/٧)، وكذا قال غيره.

(٤) النفحات القدسية (ص٢٤).

(٥) رواه الترمذي (ح٣٧٢٥)، والحاكم في المستدرك (١٢٦/٣-١٢٧)، والطبراني في الكبير (٦٥/١١-٦٦)، والخطيب في تاريخه (٢٠٤/١١-٢٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٦٤/١).

وانظر: استدلال الرافضة به في الإرشاد للمفيد (ص٢٢)، وعقائد الإمامية للزنجاني (١٤٢/٣).

(٦) الذهبي في تلخيص المستدرك (١٢٦/٣).

(٧) ابن معين كما في تاريخ بغداد (٢٠٤/١١-٢٠٥).

(٨) الترمذي كما في سننه (ح٣٧٢٥).

(٩) ابن دقيق العيد كما في اللآلئ للزركشي (ص١٦٤).

(١٠) البخاري كما في علل الترمذي (٩٤٢/٢).

الموضوعات[1].

ومع هذا غير مفيد لمدعاهم إذ لا يلزم أنّ من كان باب مدينة العلم، فهو صاحب الرياسة العامة بلا فصل»[2].

الدليل الرابع: ما رواه الإمامية مرفوعًا أنه صلّى الله عليه وسلّم قال: «**من أراد أنْ ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في تقواه وإلى إبراهيم في حلمه وإلى موسى في بطشه وإلى عيسى في عبادته فلينظر إلى علي بن أبي طالب**»[3].

تقرير الاستدلال: «أنّ مساواة الأمير للأنبياء الكبار في صفاتهم الجليلة وهم أفضل من غيرهم، والمساوي للأفضل أفضل فيكون علي أفضل من غيره فتتعين إمامته»[4].

رد الألوسي

كان الرد من أربعة أوجه:

الأول: الحديث ليس من أحاديث أهل السنة، وإنما يوجد في كتب الرافضة[5].

الثاني: الأمر لا يتعدى أنْ يكون تشبيهًا فقال: «فهذا محض تشبيه، بلا شك ولا تمويه وقد ورد ذلك في حق الشيخين كما في قصة المشاورة في أسرى بدر».

الثالث: مساواة الأفضل في صفة لا تكون موجبة لأفضلية المساوى.

الرابع: الأفضلية ليست موجبة للزعامة الكبرى[6].

الدليل الخامس: ما روى عن أبي ذر الغفاري أنه قال: قال رسول الله صلّى الله

---

(١) الموضوعات (١/٣٤٩).

(٢) النفحات القدسية (ص٢٥)، وانظر: منهاج السنة (٧/٥١٥)، وصب العذاب على من سب الأصحاب (ص٢٤٣-٢٤٩).

(٣) رواه ابن شاهين في السنة (رقم: ١٠٨)، وابن عساكر في تاريخه (١٢/٢٧٩)، وذكره المحب الطبري في الرياض (٣/١٩٦)، وفي الذخائر (ص١٦٨)، وهو حديث موضوع.

انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/٣٧٠)، منهاج السنة (٥/٥١٠)، والبداية والنهاية (٧/٣٦٩)، وغيرها.

(٤) انظر: قول الرافضة في كشف المراد (ص٤١٨).

(٥) مثل المناقب لابن المغازلي (ص٢١٢)، وكشف المراد للحلي (ص٤١٨)، ومنهاج الكرامة (ص١٣٥).

(٦) النفحات القدسية (ص٢٥-٢٦).

عليه وسلّم: ((**من ناصب عليًّا في الخلافة فهو كافر**))[1].

رد الألوسي: قال: ((لا أثر لهذا الحديث في كتب أهل السنة، وقد نسبه الحلي[2] للخوارزمي[3] ولم يوجد في كتاب الخوارزمي.

وعلى فرض الصحة فهو يخالف أحاديث صحيحة في كتب الإمامية مثل ما في نهج البلاغة: "أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام"[4]))[5].

الدليل السادس: ما رووه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: ((**كنت أنا وعلي بن أبي طالب نورًا بين يدي الله تعالى قبل أنْ يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام فلما خلق الله تعالى آدم قسم ذلك النور جزءين، فجزء أنا وجزء علي بن أبي طالب**)).

رد الألوسي: قال: ((هذا الحديث موضوع بإجماع أهل السنة))[6] [7].

الدليل السابع: ((**رحم الله عليا اللهم ادر الحق معه حيث دار**))[8].

رد الألوسي: من حيث صحة الحديث سلم لهم الألوسي بها، فقال: ((هذا مسلم)) ثم رد استدلالهم به على الإمامة فقال: ((لكن أين الإمامة بلا فصل)).

قلت: الصواب أنّ الحديث لا يصح كما بين ذلك العلماء[9].

---

(١) ذكر نحوه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٨٥).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٢٨٨) وقد ذكره في كتابه منهاج الكرامة (ص/١٧٣) وانظر الرد عليه في منهاج السنة (٧/٤٠٣).

(٣) هو الموفق بن أحمد المكي الخوارزمي أبو المؤيد من كتبه: مناقب أمير المؤمنين على بن أبي طالب (ت٥٦٨هـ). انظر الجواهر المضية (٢/١٨٨) والاعلام (٧/٣٣٣).

(٤) انظر نهج البلاغة (ص٢٩٠).

(٥) النفحات القدسية (ص٢٦-٢٧).

(٦) انظر الموضوعات لابن الجوزي (١/٣٤٠).

(٧) النفحات القدسية (ص/٢٧).

(٨) رواه الترمذي رقم (٣٧١٥) وقال: ((غريب)) وأبو يعلى في مسنده (ح٥٥٠) والحاكم (٣/١٢٤-١٢٥).

(٩) الذهبي وابن كثير كما في البداية والنهاية (٧/٣٧٥) وقال الألباني: ((ضعيف جدًا)) ضعيف الجامع (٣٠٩٥).

ثم ردّ عليهم استدلالهم من عدة وجوه، ننقل بعضها:

الوجه الأول: أنه ورد مثله في حق عمار بن ياسر، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما فعن **الأول** قال: «**الحق مع عمار حيث دار**»[1].

وعن الثاني قال: «**الحق بعدي مع عمر حيث كان**»[2].

وهناك فرق بين الصيغتين، ففي حق علي رضي الله عنه ورد بصيغة الدعاء وفي حقهما بصيغة الإخبار، فالدعاء غير لازم الإجابة، بينما الإخبار واقع لامحالة لأن الذي أخبر به صادق مصدوق.

الوجه الثاني: أن هذا الدليل يدل على خلافة الثلاثة قبل علي رضي الله عنه وذلك بقياس المساواة وهو: الحق مع علي، وعلي مع الثلاثة، فالحق معهم.

ودليل المقدمة الكبرى، وهي: علي مع الثلاثة -صلاته بهم ومبايعته لهم ونصحه لهم عند مشاورتهم له ودليل المشاورة والنصيحة ثابت في نهج البلاغة[3].

والشيعة يعتذرون عن هذه المتابعة والمبايعة بأنها كانت بسبب قلة الأعوان والأنصار، لكنهم رووا في كتبهم ما يناقض هذا الزعم كما ورد في كتاب سليم بن قيس «من أن عمر قال لعلي لئن لم تبايع أبا بكر لنقتلنك فقال له علي لولا عهد عهده إليّ خليلي لست أخونه لعلمت أينا أضعف ناصرًا وأقل عددًا»[4] فهذه الرواية تدل صراحة على كثرة الأعوان

---

(١) رواه الطبراني في الكبير (١٠/١١٨-١٠٠٧١) من حديث ابن مسعود قال الهيثمي في المجمع (٧/٢٤٣) «وفيه ضرار بن صرد وهو ضعيف» والبيهقي في الدلائل (٦/٤٢٢) وبنحوه أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٣٩١)، وصححه ووافقه الذهبي من حديث حديفة.

وقد ضعف الألباني حديث ابن مسعود، كما في ضعيف الجامع رقم (٤٠٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢/٥٣، ٩٥، ٤٠١) والترمذي (ح٣٦٨٣) بلفظ «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه» وأبوداود (ح٢٩٦٢) وابن ماجه (ح١٠٨) بلفظ «إن الله وضع الحق على لسان عمر يقول به» وصححه السيوطي كما في فيض القدير (٢/٢٢٠) والألباني كما في صحيح الترمذي (٢٩٠٨) وصحيح أبي داود (٢٥٦٦)، وصحيح ابن ماجة (٨٨) والمشكاة (٣/١٧٠٤).

(٣) نهج البلاغة (ص/٣٠٩).

(٤) كتاب سليم بن قيس (ص٢٥١و٢٥٣).

فكيف الجمع بينهما؟![1].

هذا وهم أضحوكة أخرى قالوا فيها: إن ترك مُنازعة الإمام وعدم المطالبة بحقه كان اقتداء بأفعال الله وهي إمهال الجاني والتأنّي في المؤاخذة[2]. قال الألوسي في رد هذا الهراء: ((وهو مما يضحك المغبون، ويعجب العاقل والمجنون، كيف والاقتداء بأفعال الله تعالى فيما نهى عنه الشرع غير جائز فضلاً عن أن يكون واجبًا إذ الباري، قد ينصر الكفرة ويعين الفجرة ويخذل الصلحاء ويقدر الرزق على العلماء، أفيجوز الاقتداء بهذه الأفعال؟ سبحانك ربنا هذا الداء العضال))[3].

(١) النفحات القدسية (ص/٢٨).

(٢) النفحات القدسية (ص/٢٨).

(٣) النفحات القدسية (ص/٢٩).

القسم الثالث من أدلتهم: الأدلة العقلية

لا أدري هل العقل الذي ينزل إلى الحضيض فيؤمن بخرافة السرداب، تبقى له الأهلية لأن يتكلم عن الأدلة العقلية، أظن أن من الخير له أن يعالج نفسه أولاً، فإذا أصبح سليمًا حُقَّ له أن يحاور أصحاب العقول السليمة لكن نحن مظطرون لمجاراة مثل هذه العقول التي تؤمن بأبطل البواطل، التي لا يتصور الإيمان بمثلها من عاقل، وذلك حفاظًا على ضعاف العقول، الذين يتأثرون بكل ما يرد عليهم من كلام مدخول.

وقد استدلوا على مدعاهم بأربعة أدلة، وهي حبائل خيالية ووسوسة شيطانية[1].

الدليل الأول: قالوا: «إن الإمام يجب أن يكون معصومًا، وغيرُ الأمير من الصحابة لم يكن معصومًا، فكان هو إمامًا لا غيره[2].

قلت: هذا الدليل مبني على مقدمتين: **الأولى:** أنّ الإمام يجب أن يكون معصومًا.

الثانية: أنّ الإمام عليًا رضي الله عنه هو وحده المعصوم من بين الصحابة فهو الإمام لا غيره. وقد أبطل الألوسي المقدمة الأولى بنصين صَريحين صدرا عن الإمام علي رضي الله عنه يفيدان أن الإمام لاتشترط فيه العصمة، والنصان في أصح كتبهم بل في أقدسها.

قال رحمه الله عن المقدمة الأولى وهي الصغرى: «أما الصغرى فلان الأمير نص بقوله: إنما الشورى للمهاجرين والأنصار»[3] على أن الشورى لهم فقط، وبديهي عدم العصمة فيهم.

ولما سمع ما قال الخوارج: لاإمرة، قال: «لا بد للناس من أمير بر أو فاجر[4]»[5].

وأمّا المقدمة الثانية: فإنها مبنية على التسليم بأن الإمام عليًا رضي الله عنه معصوم، ١) وصف الغزالي الروافض بأنهم «أترك الناس عقولاً وا سخفهم رأياً وأبينهم عريكة لقبول المحالات وأطوعهم للتصديق بملاذيب المزخرفات» فضائح الباطنية (ص ١٩).

(١) السيوف المشرقة (ص/١٨٩).

(٢) انظر كلام الرافضة هذا في: تلخص الشافي (٢/٧-٨) وأوائل المقالات (ص/٧١) وكشف المراد (ص/٣٩٠) ومنهاج الكرامة (ص/١٤٥) وللرد عليهم انظر منهاج السنة (٦/٤٣٠).

(٣) نهج البلاغة (ص/٥٢٦).

(٤) نهج البلاغة (ص/١٤٥).

(٥) النفحات القدسية (ص٢٩).

فإذا ثبتت العصمة صح الدليل وإن بطلت بطل، وسيأتي إن شاء الله الكلام على العصمة بتفصيل، عندها تعرف أن القول بعصمة الإمام علي رضي الله عنه من أبطل الأباطيل، فانتظر ولا تستعجل فإن كل آت قريب[1].

الدليل الثاني: قالوا: «إنّ الإمام لا بد من أن لا يرتكب الكفر قط» لقوله تعالى: ﴿لاينال عهدى الظالمين﴾ [2] والكافر ظالم لقوله تعالى: ﴿والكافرون هم الظالمون﴾[3] وغير الأمير من الصحابة عبدوا الأصنام في الجاهلية فيكون هو إمام دون غيره» [4].

رد الألوسي: كان رده عليهم من وجهين:

الأول: نقضه بابن عباس، فهو أيضًا لم يسجد لصنم قط فهل يلزم من هذا أن يكون إمامًا؟ فإن قيل: اشتراط العصمة يدفعه، يقال لهم -بعد التسليم بها إذًا هي الدليل وليس هذا، فثبت سقوط هذا الدليل لعدم استقلاليته.

الثاني: من المعلوم أن من تاب تاب الله عليه، والتوبة تجب ما قبلها، فيصبح في حكم المعدوم، ومن السفاهة أن يؤاخذ المرء بذنب قد تاب منه، فكما أنه لا يقال للشيخ: صبي، وللنائم : مستيقظ باعتبار السابق فكذلك التائب من الظلم لا يقال فيه إنه ظالم[5].

الدليل الثالث: أنه ادَّعى الإمامة، وأظهر المعجزة، كدحى باب خيبر[6]، وحمل الصخرة في صفين لما واجهتهم اثناء حفر البئر وعجزوا عن قلعها فقلعها الإمام[7] ومحاربته

---

(١) انظر (ص٣٥٧) فما بعدها.

(٢) البقرة الآية (١٢٤).

(٣) البقرة الآية (١٥٤).

(٤) انظر تفسير فرات الكوفي في (ص/٤٤) وكشف المراد (ص/٢٩٧) ومنهاج الكرامة (ص١٩٤) والرد عليهم في منهاج السنة (٢٨٣/٨).

(٥) انظر النفحات القدسية (ص/٣٠) وروح المعاني (٣٧٧/١).

(٦) انظر سيرة ابن هشام (٣٣٥/٢) وعنه ابن كثير في البداية (١٩١/٤) وضعفه، وانظر منهاج السنة (١٢٣/٨).

(٧) ذكرت هذه القصة في كشف المراد (ص٣٩٦) ومنهاج الكرامة (ص١٨٨) وانظر الرد في منهاج السنة (١٥٨/٨).

الجن في غزوة بني المصطلق[1]، ورد الشمس[2]، وهي مشهورة فيكون إمامًا.

قلت: هذه الدعاوى الأربع كلها غير صحيحة فلا يثبت بها دليل والألوسي رحمه الله لم يتعرض لها من حيث الصحة والضعف وإنما تكلم عليها من حيث المعنى فردها من وجهين:

الوجه الأول: «أن اظهار المعجزة خاص بالأنبياء عند الإعلان عن نبوتهم إذ لا سبيل للعلم إلاّ بها، وفي الغير لا تثبت دعوى رجل على آخر بإثبات خارق دون شهود وبينة، والإمامة متعلقة بتعيين النبي صلّى الله عليه وسلّم أو أمته من يصلح لذلك، فلا تكون المعجزة دليلاً هنا»[3].

الوجه الثاني: «أن الاظهار لم يكن عند الدعوى[4] ودعوى ذلك محض كذب، فالرد والدحي والمحاربة في زمن النبي صلّى الله عليه وسلّم ولا دعوى بالإجماع على أن ذلك من معجزاته صلّى الله عليه وسلّم لا من معجزاته رضي الله عنه، وحمل الصخرة- على تقدير تسليمه- لم تنقل مقارنته للدعوى وعلى تقدير النقل فالإمامة اذ ذاك حق له دون غيره عندنا»[5].

الدليل الرابع: «قالوا: ما روى أحد من الموافق والمخالف ما يوجب الطعن في الأمير بخلاف الثلاثة فإن الموافق والمخالف رويا المطاعن الكثيرة في حقهم بحيث يسلب استحقاق الإمامة عنهم.

فالأمير سالم وغيره لا، فهو الإمام لاغيره[6].

---

(١) ذكرت في كشف المراد (ص/٣٩٦-٣٩٧) ومنهاج الكرامة (ص/١٨٩) وانظر الرد في منهاج السنة (٨/١٦١).

(٢) ذكرت في الاحتجاج للطبرسي (١/١٢٠) وكشف المراد (ص/٣٩٦-٣٩٧) ومنهاج الكرامة (ص/١٨٩). وانظر الرد عليهم في منهاج السنة (٨/١٦٥) وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٥) وضعفه ابن كثير في البداية والنهاية (٦/٨٠-٩٠).

(٣) النفحات القدسية (ص/٣١).

(٤) أي ظهور المعجزة لم يكن عند دعوى الإمامة بل كان منفصلاً.

(٥) النفحات القدسية (ص/٣١).

(٦) انظر قول الرافضة هذا في منهاج الكرامة (ص/١١٩) والرد عليه في منهاج السنة (٥/٧-١٣).

رد الألوسي: «ما قالوا من أن الموافق والمخالف لم يرويا ما يطعن في الأمير، إن أرادوا بالمخالف أهل السنة فلا يجدي بهم نفعًا؛ لأنهم يعتقدون إمامته ويثبتون كرامته فكيف يطعنون ويقولون ما لا يعلمون.

وإنْ أرادوا الخوارج والنواصب فكذب صريح لأنهم سودوا الدفاتر وبيضوا المحابر في إيراد المطاعن على الأمير، ولا يخفى ذلك على المتتبع الخبير.

وهي قسمان: قسم محْض كذب وافتراء وبهتان، فهذا لايستحق جوابًا لأنه من محض الهذيان.

وقسم ثبت في كتب الشيعة وأهل السنة بطرق صحيحة وروايات رجيحة فهذا لابد له من الجواب.

ثم **أورد الألوسي** أربعة وعشرين مطعنًا من مطاعن الخوارج والنواصب في علي رضي الله عنه وكر عليها وفندها واحدة واحدة حتّى أتى عليها كلها»[1].

والمقصود من إيراده لها هو إبطال قول الروافض بأن عليًا لم يطعن فيه أحدٌ من الموافق والمخالف، وفي إشارة منه رحمه الله إلى اشتراك الرافضة والنواصب في الضلال قال: «وبالجملة هؤلاء الفرق كحجارة الطهارة بعضهم أنجس من بعض، والحمد لله على دين الإسلام[2].

(١) النفحات القدسية (ص/٣١).

(٢) النفحات القدسية (ص/٣٥).

الفصل السادس

نماذج من غلو الرافضة في علي رضي الله عنه

الأنموذج الأول: حساب الخلائق يوم القيامة على يد علي رضي الله عنه.

تزعم الرافضة أن حساب الخلائق يوم القيامة سيكون على يد علي رضي الله عنه وسيكون الناس يومها فريقين: فريق محب لعلي رضي الله عنه، وفريق مبغض له، وعندها سيحاسب الجميع ويدخل محبيه الجنة ومبغضيه النار، كذا زعموا.

قال الألوسي رحمه الله -حاكيًا هذا الضلال البعيد ورادًا عليه عند تفسيره لقول الله عزوجل: ﴿ثم إن علينا حسابهم﴾[1] - قال: «وفي الآية رد على كثير من الشيعة حيث زعموا أن حساب الخلائق على الأمير كرم الله وجهه، واستدلوا على ذلك بما افتروه عليه وعلى أهل بيته رضي الله تعالى عنهم أجمعين من الأخباره ومعنى قوله كرم الله تعالى وجهه «**أنا قسيم الجنة والنار**»[2] -إن صح- أن الناس من هذه الأمة فريقان: فريق معي فهم على هدىً وفريق عليّ فهم على ضلال، فقسم معي في الجنة وقسم في النار ولعلهم عنوا أن عليًا كرم الله تعالى وجهه يحاسب الخلائق بأمره عزّ وجلّ كما يقول غيرهم بأن الملائكة عليهم السلام يحاسبونهم بأمره جلّ وعلا وهو معنى لاينافي الحصر الذي تقتضيه الآية لكنه لم يثبت، وأي خصوصية في الأمير كرم الله تعالى وجهه- من بين جميع الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين عليهم الصلاة والسلام أجمعين -تقتضيه،

---

(١) سورة الغاشية الآية (٢٦).

(٢) روى الصفار في بصائر الدرجات (ص/٤٣٥) عن أبي جعفر قال: قال علي عليه السلام أنا قسيم الجنة والنار، أدخل أوليائي الجنة وأدخل أعدائي النار وفي نفس الكتاب (ص/٤٣٧-٤٣٨) روى حديثًا طويلاً وفيه: (... فيقبل علي ومعه مفاتيح الجنة ومقاليد النار، وهو قاعد على عجزة جهنم وقد أخذ زمامها بيده وأزفيرها فإن شاء مدّها يمنة وإن شاء مدها يسرة فتقول جهنم حزني يا علي فقد أطفأ نورك لهبي فيقول لها علي: قرّي يا جهنم خذي هذا واتركي هذا. خذي هذا عدوي واتركي هذا وليي فَلَجَهَنَّمُ يومئذ أطوع لعلي بن أبي طالب عليه السلام من غلام أحدكم».

انظر إلى هذا الغلو القبيح والسفه الممجوج وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ولا نقص له كرم الله تعالى وجهه في نفي ذلك عنه»[1].

الأنموذج الثاني: حب علي رضي الله عنه وحده يكفي لنجاه العبد ودخوله الجنة وإن كان عاصيًا كافرًا منكرًا لأصول الإيمان كما يفهم من كلامهم. والرافضة لا يعذَّبون أبدًا وليس هذا لغيرهم بل هو خاص بهم.

قال الألوسي رحمه الله تعالى: «قالت الإمامية كلهم: إن أحدنا لا يعذب بصغير ولا كبير لا في القيامة ولا في القبر، وحب علي كافٍ في الخلاص، إذا لات حين مناص»[2].

رد الألوسي عليهم قال رحمه الله: «تبًا لهم أوَلاَ يفقهون أن حب الله تعالى ورسوله بلا إيمان ولا عمل غير كافٍ وهذا غير خاف.

وهذا الأصل مأخوذ من اليهود حيث قالوا: ﴿**لن تمسنا النار إلا أيامًا معدودات وغرهم في دينهم ما كانوا يفترون فكيف إذا جمعناهم ليوم لاريب فيه ووفيت كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون**﴾[3] وعمدة ما يتمسكون به مفتريات وضعها الضالون المضلون وتلقتها الحمقاء الجاهلون.

منها: ماروي عن المفضل بن عمر قال **قلت** لأبي عبد الله لم صار علي قسيم الجنة والنار قال: لأن حبه إيمان وبغضه كفر لا يدخل الجنة إلاّ محبوه ولا يدخل النار إلا مبغضوه»[4].

ويدل على وضع هذه الرواية أنها مخالفة للقرآن. **هذا أوّلاً.**

ثانيًا: أنّ حب الأمير ليس كل الإيمان وإلا لبطلت التكاليف ولا تمام المشترك؛ لأن

---

(١) روح المعاني (٣٠/١١٨-١١٩).

(٢) بل الأدهى من هذا وأمرّ أنهم زعموا أن اليهودي الذي يحب عليًا لا يعذب في النار» فقد روى المازندراني في مناقبه (٣/٢٠٠) «أن يهوديًا كان يحب عليًا رضي الله عنه - ومات كافرًا فقال الله للنار لا تزعجيه!!.

وأطم من هذا أن الشيطان أيضًا ينجو بحب علي، ففي كتاب «مشارق أنوار اليقين» (ص/٥٧ ١) أن عليًا سأل إبليس ماذا ادخرت لمعادك؟ فقال إبليس حبك يا علي».

(٣) آل عمران الآية (٢٤-٢٥).

(٤) علل الشرائع (ص/١٦١-١٦٢) ضمن حديث طويل وبنحوه في كشف الغمة للاربيلي (١/٤١٢-٤١٣).

التوحيد والنبوة أصل قوي وأهم، فهو جزء من أجزاء الإيمان فلا يكفي وحده لدخول الجنة.

وثالثًا: قوله «لا يدخل النار إلاّ مبغضوه» يدل على أن لا يدخل النار أحد من الكافرين الغير الباغضين، كفرعون وهامان؛ لأنهم لم يعرفوا (عليًا) فلم يبغضوه سبحانك هذا بهتان عظيم»[1].

وتفيد بعض رواياتهم أن عليًا أفضل من الرسول صلّى الله عليه وسلّم؛ لأنّ فيها وصفًا لعلي بأنه الحجة، ووصفًا لمحمد صلّى الله عليه وسلّم بأنه نبي فقط، والله أرسل الرسل ليقيم بهم الحجة على الناس؛ فكيف يوصف عليّ بصفات الرسل وتسحب هذه الصفة عن سيد المرسلين. وفي هذه الرواية نفسها أن الله لا يعذب من يحب عليًا وإن عصاه، ولا يرحم من عاداه وإن أطاعه، فتكون النتيجة أنهم علّقوا النجاة بحب علي فقط غافلين أو متغافلين عن طاعة الله ورسوله التي علق الله عليها الفلاح والنجاة.

زعموا في هذه الرواية «**أن جبريل جاء إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم وقال يا محمد إن الله الأعلى يقرئك السلام، وقال: محمد نبي، وعلي حجتي، لا أعذب من والاه وإن عصاني ولا أرحم من عاداه وإن أطاعني**»[2].

قال الألوسي: «ويدل على وضعها لزوم التفضيل[3]، كيف ولا خوف على العاصي -ولو منكرًا للرسول- بحب علي، ولا منفعة للمطيع ولو مؤمنًا ببغضه[4]، وهي مخالفة أيضًا لنصوص قاطعة، كقوله تعالى: ﴿**ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا**﴾[5] وقوله: ﴿**ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبينًا**﴾[6] إلى غير ذلك، على أن التكليفات تكون عبثًا، ولم يبق إلا الحب والبغض، وفيه الاغراء للنفوس، وإمداد

(١) النفحات القدسية (ص/٣٥-٣٦).

(٢) انظر مناقب آل أبي طالب (٣/٢٠٠) وبحار الأنوار (٣٩/٢٥٩).

(٣) أي تفضيل علي على الرسول صلّى الله عليه وسلّم.

(٤) في مشارق أنوار اليقين (ص/٦٦) «أن حب علي حسنة لا تضر معه سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة».

(٥) سورة الأحزاب الآية (٧١).

(٦) سورة الأحزاب الآية (٣٦).

الشيطان، ومفاسد شتى)).

ثم يأتي الألوسي برواية أخرى تناقض مزاعمهم السابقة وتنسفها، وهي رواية طويلة نأخذ منها محل الشاهد وهو ((... هذا الصديق الأكبر، هذا وصي حبيب، الله تعالى على ابن أبي طالب. فيقف على متن جهنم فيخرج منها من يحب ويدخل فيها من يبغض فيأتي أبواب الجنة فيدخل فيها من يشاء بغير حساب[1]))[2].

وكما قيل: ((الكذاب لا حافظة له))، قال الألوسي مبينًا تناقض الروايتين عندهم: ((ولا يخفى أن هذه الرواية ناصة على أن بعض العصاة ممن يحب الأمير يدخلون النار ثم يخرجهم الأمير ويدخلهم الجنة، فإن كانوا محبيه فلم دخلوا وإن لم يكونوا فلم خرجوا.

وأيضًا: تدل على كذب الحصر السابق في قوله: ((لا يدخل الجنة إلا محبوه ولا يدخل النار إلا باغضوه)) فالرواية باطلة))[3].

الأنموذج الثالث: قولهم بأن اللوح المحفوظ هو علي رضي الله عنه.

تزعم الرافضة أن عليًا رضي الله عنه خزانة للمعلومات على نحو اللوح المحفوظ)) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾[4] فقالوا إن الإمام المبين هو علي رضي الله عنه.

وفي هذا يقول الألوسي رحمه الله: ((وحكى لي عن بعض غلاة الشيعة أن المراد بالإمام المبين علي كرم الله وجهه وإحصاء كل شيئ فيه من باب:

ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد [5]

ومنهم من يزعم أن ذلك على معنى جعله كرم الله تعالى وجهه خزانة للمعلومات على نحو اللوح المحفوظ.

---

(١) بحار الأنوار (ج٢٧/٣١٥).

(٢) النفحات القدسية (ص/٣٦-٣٧).

(٣) النفحات القدسية (ص/٣٧).

(٤) سورة يس (١٢).

(٥) البيت لأبي نواس، انظر: ديوانه (ص٤٥٤).

رد الألوسي: قال: «ولا يخفى ما في ذلك من عظيم الجهل بالكتاب الجليل نسأل الله تعالى العفو والعافية[1].

الأنموذج الرابع: وهو يشمل كل الأئمة وأولهم علي رضي الله عنه «زعمهم أن الإمام ينبغي أن لا يخفى عليه شيئ من الجزئيات».

رد الألوسي على هذا الزعم بدليلين:

الأول: قصة الهدهد مع سليمان لما قال الهدهد ﴿أحطت بما لم تحط به﴾[2] ومن المعلوم أن سليمان كان وقتها هو الإمام العام.

قال الألوسي: «وفي قوله تعالى: ﴿أحطت... الخ﴾ دليل بإشارة النص والإدماج[3] على بطلان قول الرافضة: إن الإمام ينبغي أن لا يخفى عليه شيئ من الجزئيات»[4].

الدليل الثاني: واقعة حدثت لعلي رضي الله عنه أثبتت أنه لا يعلم كل شيء مما يسأله الناس وأنه أحيانًا يجيب بقوله لا أدري.

قال الألوسي: «ولا يخفى أنهم إن عنوا بذلك أنه يجب أن يكون الإمام عالمًا على التفصيل بأحكام جميع الحوادث الجزئية التي يمكن وقوعها وأن يكون مستحضرًا الجواب الصحيح عن كل ما يسأل عنه، فبطلان كلامهم في غاية الظهور.

وقد سئل علي كرم الله تعالى وجهه وهو على منبر الكوفة عن مسألة فقال: «لا أدري فقال السائل ليس مكانك هذا مكان من يقول: لا أدري، فقال الإمام كرم الله وجهه بلى والله هذا مكان من يقول لا أدري»[5].

الأنموذج الخامس: زعم الرافضة أن عليا رضي الله عنه هو الآيات الإلهية التي

---

(١) روح المعاني (٢٢/٢٢٠).

(٢) سورة النمل الآية (٢٢).

(٣) الإدماج: «هو أنْ يتضمن كلام سيق لمعنًى -مدحًا كان أو غيره- معنى آخر، وهو أعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره» التعريفات للجرجاني (ص١٥).

(٤) روح المعاني (١٩/١٨٨).

(٥) روح المعاني (١٩/١٨٨).

كذب بها الكفار، وأنه ظهر مع موسى لفرعون وقومه فلم يؤمنوا» وفي هذا يقول الألوسي رحمه الله «وزعم بعض غلاة الشيعة... في زماننا أن المراد بالآيات كلها - في قوله تعالى: ﴿كذبوا بآياتنا كلها﴾[1] علي كرم الله وجهه فإنه الإمام المبين المذكور في قوله تعالى: ﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾ [2] وأنه كرم الله وجهه ظهر مع موسى عليه السلام لفرعون وقومه فلم يؤمنوا» قال الألوسي في رد هذا الهراء-: «وهذا من الهذيان بمكان، نسأل الله تعالى العفو والعافية» [3].

قلت: هذه بعض النماذج مما ذكره الألوسي في كتبه اقتصرت عليها وما تركته أكثر، والله المستعان.

(١) سورة القمر الآية (٤٢).

(٢) سورة يس الآية (١٢).

(٣) روح المعاني (٩١/٢٧).

الفصل السابع

عقيدة المهدية عند الرافضة

تحدث الألوسي رحمه الله عن هذه العقيدة عند الرافضة ولم يستوعبها من كل جوانبها، لكن ما ذكره يكفي لمعرفة من هو المهدي المنتظر عند الرافضة ومن خلال هذا التعريف يدرك المسلم الفرق بين مهدي أهل السنة، ومهدي الرافضة، وأن مهديهم لا وجود له إلا في أذهانهم التي عششت فيها الخرافات وباضت وفرخت.

والجوانب التي تحدث عنها الألوسي هي:

اسم المهدي ونسبه، ومتى غاب؟ وغيبته الصغرى ومدتها، ومكان وجوده، ومَن مِن الشيعة يعرف هذا المكان؟ وأسماء السفراء، ثم الغيبة الكبرى وسببها ومدتها.

وهذه الجوانب كلها تدل على أن المهدي عند الرافضة ولد وعاش وهو حي يرزق من مآت السنين إلى الآن وهم ينتظرون خروجه من السرداب في أي لحظة.

كل هذه الجوانب أجملها الألوسي في النص الآتي: - بعد حديثه عن المهدي عند أهل السنة- قال رحمه الله: «وقالت الإمامية إن محمد[1] بن الحسن العسكري ابن علي النقي ابن محمد التقي ابن علي الرضى ابن موسى الكاظم ابن جعفر الصادق ابن محمد الباقر ابن علي زيد العابدين ابن الحسين ابن علي أمير المومنين رضي الله عنه.

وقد اختفى في سرداب[2] «سر من رأى»[3].

واختلفوا في وقت غيبته، فقال بعضهم: على رأس ست وخمسين ومأتين، وقال بعضهم على رأس خمس أو ست وستين ومأتين.

---

(١) انظر ترجمته في كشف الغمة (٤٣٦/٢) وتنقيح المقال (١٨٩/١-١٩٠) راجع (ص ٦٧) من نهج السلامة في هذا البحث.

(٢) السرداب: «بناء تحت الأرض للصيف» القاموس (ص/١٢٤).

(٣) سر من رأى: تسمى «سامرّاء» مدينة كانت بين بغداد وتكريت وكان اسمها قديمًا «سامرا» فلما استحدثها المعتصم سمّاها «سر من رأى» معجم البلدان (١٩٥/٣ و٢٤٣).

واختلفوا في مكانه بعد الغيبة اختلافًا فاحشًا.

وقال الكليني: ولا يعلم ذلك إلاّ آحاد الشيعة، يعني بهم السفراء الذين زعموا السفارة في الغيبة الصغرى التي مدتها أربع وسبعون سنة.

وأول سفرائهم: أبو عمر عثمان بن سعيد[1]، ثم ابنه أبو جعفر[2]، ثم أبو القاسم الحسين بن روح[3]، ثم علي بن محمد[4] وهو خاتم السفراء بزعمهم.

ثم وقعت الغيبة الكبرى وانقطعت السفارة.

وسبب هذه الغيبة الخوف من الأعداء[5]، قالوا: وهذا كاختفاء النبي صلّى الله عليه وسلّم في الغار، فهم يساوون بين اختفاء ثلاثة أيام واختفاء ألف عام![6]

رد الألوسي: قال: «ويا لله العجب من هؤلاء الطَّغَام[6]، وإن هم إلا كالأنعام يعتقدون إمامته، ويحققون غيبته، ويقولون إن نصب الإمام لطف واجب على الله، فأي لطف في النصب مع الاختفاء، وأي نفع في الإمامة مع الخوف من الاعداء على أنه لم ينقل أحد من المؤرخين أن ولدًا للحسن العسكري ادّعى الإمامة وطلب الزعامة. وانتهض للخلافة، وأن أحدًا من خلفاء وقته هدده وأخافه.

... على أن الذين يخافهم إن كانوا فقد انقرضوا أجمعين منذ مئات السنين، وقد شاع التشيع في كثير من البلاد، وتسلط الجم الغفير من شيعته على العباد... فهلا حدثته نفسه بالظهور؟ ... وما تراه يخطر له ببال، ولا يمر له بخيال، بل يزداد كل يوم تسترًا واختفاء، وهجرًا لشيعته وجفاءً.

---

(١) العمري، السمان.

(٢) هو محمد بن عثمان.

(٣) النوبختي.

(٤) هو أبو الحسن السمري، وهؤلاء السفراء الأربعة كلهم عاشوا ما بين (٢٦٠هـ و٣٣٠) مدة الغيبة الصغرى.

انظر: الغيبة للطوسي (ص/٢٤١-٢٤٢).

(٥) تنزيه الأنبياء (ص/١٨١).(٦) هذا في وقت الألوسي أما في وقتنا فقد أصبح الانتظار ١٢٤١ سنة

(٦) الطغام: أوغاد الناس الواحد والجمع فيه سواء، مختار الصحاح (مادة: طغم).

فتسمية هؤلاء بالعنقائية[1]، أولى من تسمية أنفسهم بالإمامية. ولله دَرُّ القائل:

ما آن للسرداب أن يلد الذي ضيعتموه بجهلكم ما آنا
فعلى عقولكم العفاء لانكم ثلثتموا العنقاء والغيلانا

فالحق الحقيق بالقبول، والكلام الذي يرتضيه ذووا العقول، أن المهدي ليس بغائب ولامختف في السرداب ولا هارب...

والقول بوجوده وغيبته الآن، ضرب من الهذيان»[2].

هذا وقد تلطف الألوسي في العبارة وقال: «لا بأس بإنكار المهدي الذي تزعمه الشيعة»[3]. وفي هذا التعبير تهكم وسخرية بهذه العقيدة الفاسدة.

وزعمت الرافضة أن المراد «بالأمة المعدودة» في قوله تعالى: ﴿ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة﴾[4] أصحاب المهدي في آخر الزمان وهم ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً كعدَّة أهل بدر»[5].

---

(١) العنقائية: نسبة إلى العنقاء، ويقال لها: «عنقاء مغرب ومغربة» طائر عظيم معروف الاسم، بجهول الجسم، وقيل: هي كلمة لا أصل لها، وقيل من الألفاظ الدالة على غير معنى وقيل: هو طائر لم يره أحد.
ويضرب به المثل في الميئوس منه، قال الشاعر:

الجود والغول والعنقاء ثالثة اسماء أشياء لم توجد ولم تكن

انظر حياة الحيوان الكبرى (٢/١٦٢-١٦٤) وتاج العروس (١٣/٣٦٠).

(٢) التبيان شرح إطاعة السلطان: (ق١٨/ب-١٩/أ).

(٣) غرائب الاغتراب (ق٥٤/ب).

(٤) هود: (٨).

(٥) روح المعاني (١٢/١٤).

الفصل الثامن

منكر الواقعة ومن [illegible]

وفيه مباحث:

- **المبحث الأول:** تعريف العصمة.
- **المبحث الثاني:** خطورة هذه العقيدة.
- **المبحث الثالث:** أدلة الرافضة على العصمة.
- **المبحث الرابع:** رد الألوسي عليهم وإبطال القول بعصمة أئمة الرافضة.

المبحث الأول

التعريف بالعصمة

العصمة في اللغة: المنع، واعتصم بالله امتنع بلطفه من المعصية، وعصمة الله عبده أنْ يعصمه مما يوبقه، وعصمه يعصمه عصمًا: منعه ووقاه[1].

وفي الاصطلاح: عرفها الألوسي بقوله: «العصمة ملكة نفسانية تمنع من صدور القبائح»[2]، وهذا التعريف ينسب إلى من يسمون بالحكماء[3]، وهي عند الأشاعرة: «أنْ لا يخلق الله في العبد ذنبًا»[4] وعرفها ابن تيمية بقوله: «فالعصمة إنما تكون بأنْ يريد الفاعل الحسنات ولا يريد السيئات»[5].

أما العصمة عند الرافضة، فإنّ لها معنًى آخر غير ما سمعت، وهو وصف أئمتهم المعصومين بأوصاف الإله بحيث ينزهونهم عن المعصية الصغيرة والكبيرة، وعن الخطأ والنسيان والسهو، وجلّ من لا يسهو سبحانه وتعالى.

يقول المجلسي (ت١١١١هـ): «اعلم أنّ الإمامية اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمدًا ولا نسيانا ولا لخطأ في التأويل ولا للإسهاء من الله سبحانه»[6].

---

(١) القاموس (ص٤٦٩) ولسان العرب (١٢/٤٠٣-٤٠٤).

(٢) النفحات القدسية (ص٢٩).

(٣) أطلق الجرجاني هذا اللفظ على ثلاثة طوائف من الناس: أ- الذين يكون قولهم وفعلهم موافقًا للسنة.
ب- الأشراقيون: رئيسهم أفلاطون. ج- المشاءون: رئيسهم أرسطو. انظر: التعريفات (ص٩٢).

(٤) المواقف في علم الكلام (ص٣٦٦)، والبحر المحيط للزركشي (٤/١٧٢)، وكشاف اصطلاحات الفنون (٣/١٠٤٧).

(٥) منهاج السنة (٦/٤٠٦) و(٧/٨٥).

(٦) بحار الأنوار (٢٥/٢١٩)، وانظر: عقائد الأئمة للزنجاني (٣/١٧٩)، وأصول مذهب الشيعة للقفاري (٢/٧٧٥) وانظر: النفحات (ص١٢).

المبحث الثاني

خطورة عقيدة العصمة عند الرافضة

هذه العقيدة من العقائد الخطيرة التي انفردت بها الرافضة، وتتجلى خطورتها في أنها توسع دائرة الوحي بالباطل في هذه الأمة واستمراريته وعدم انقطاعه.

ففي الوقت الذي يعتقد المسلمون قاطبةً أنّ الوحي قد انقطع بوفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم، تنفرد الشيعة بقولها: إنّ جماعة من الناس لا فرق بين كلامهم وكلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، بل وكلام الله في الحجية والعصمة من الخطأ.

وبسبب هذه العقيدة انفصلوا عن المسلمين في المصدر الثاني للتشريع، واستقلوا بسنتهم المروية عن أئمتهم المعصومين -بزعمهم- الذين لا ينطقون عن الهوى إنْ هو إلاّ وحي يوحى، فكانت سنتهم هذه هي دينهم الذي انفردوا به، وأنكروا ما عداه مما ورد عن النبي صلّى الله عليه وسلّم من سنة عن طريق الصحابة رضي الله عنهم.

وعقيدتهم هذه من أكبر العوائق أمام من يفكر في التقريب بين الشيعة والسنة وقد تحدث الألوسي رحمه الله عن هذه العقيدة في كتبه وبيَّن حقيقتها، والشبهات التي يتعلق بها الرافضة في إثباتها، وكيف أنهم أسسوا بنيانها على شفا جرف هار انهار بهم أمام حجج أهل السنة القاطعة وبراهينهم الساطعة.

المبحث الثالث

أدلة الرافضة على العصمة

من أدلة الرافضة على العصمة قوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرًا﴾[1].

فقالوا: «إنّها تدل على العصمة دلالة مؤكدة، وزعموا أنها بالإجماع نزلت في حق علي وفاطمة والحسنين»[2].

تقرير استدلالهم: قال الألوسي رحمه الله: «ثم إنّ الشيعة استدلوا بالآية -بعد قولهم: بتخصيص أهل البيت فيها (بعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم) وجَعْلِ (ليذهب) مفعولاً به (ليريد) وتفسير الرجس بالذنوب- على العصمة، فذهبوا إلى أنّ عليا وفاطمة والحسنين رضي الله تعالى عنهم معصومون من الذنوب عصمة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم منها»[3]، وهناك تقرير آخر للاستدلال نقله عن الطبرسي[4] وهو قوله: «وقرّر الطبرسي وجه الاستدلال بها على العصمة "بأنّ (إنّما) لفظة محقّقة لما أُثبت بعدها نافية لما لم يثبت، فإذا قيل (إنما لك عندي درهم) أفادَ أنه ليس للمخاطب عنده سوى درهم، فتفيد الآية تحقق الإرادة ونفي غيرها، والإرادة لا تخلو من أنْ تكون هي الإرادة المحضة[5]، أو الإرادة التي يتبعها التطهير وإذهاب الرجس. لا يجوز أنْ تكون الإرادة المحضة؛ لأنه سبحانه وتعالى قد أراد من كل مكلف ذلك بالإرادة المحضة، فلا اختصاص لها بأهل البيت دون سائر المكلفين، ولأنّ هذا القول يقتضي المدح والتعظيم لهم

---

(١) الأحزاب: (٣٣)، وانظر: استدلالهم بالآية في تلخيص الشافي (٢/٢٥٠) ومنهاج الكرامة (ص١٥١).

(٢) النفحات القدسية (ص١٧) من المخطوط.

(٣) روح المعاني (٢٢/١٧-١٨).

(٤) تقدمت ترجمته (ص١٠٥).

(٥) الإرادة: تنقسم إلى قسمين: إرادة كونية قدرية خلقية، وإرادة دينية أمرية شرعية، انظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/٧٩-٨١)، ومنهاج السنة (٧/٧٢).

بلا ريب، ولا مدح في الإرادة المجردة، فتعين إرادة الإرادة بالمعنى الثاني، وقد علم أنّ من عدا أهل الكسا غير مراد فتختص العصمة بهم»[1].

قال الألوسي بعد نقله لهذا الاستدلال الذي قاله الطبرسي: «وهو كما ترى»[2] وهي عبارة يستخدمها أحيانًا إشارة إلى أنّ الكلام المنقول لا قيمة له، فلا يستحق المناقشة والرد.

ومما استدلوا به أيضا: «أنّ غير المعصوم لا يكون إمامًا» فالعصمة ضرورية حتى لا يبقى المسلمون بدون إمام[3] وعدم عصمة الإمام يلزمه التسلسل[4].

(١) مجمع البيان للطبرسي (٣٥٧/٨).

(٢) روح المعاني (١٨/٢٢).

(٣) النفحات القدسية (ص١٧)، وانظر: منهاج الكرامة (ص١٤٦)، وكشف المراد (ص٣٩٠)، وانظر الرد عليهم: في منهاج السنة (٣٨٤/٦-٤٤٢).

(٤) النفحات القدسية (ص٥) وانظر: المصادر الآنفة في حاشية (٣).

المبحث الرابع

رد الألوسي عليهم وإبطال شبهاتهم

سلك الألوسي رحمه الله عدة طرق من أجل إبطال عقيدة العصمة عند الرافضة.

الطريق الأول: نقض استدلالهم بالآية.

الطريق الثاني: بيان أنّ طريق العلم بالعصمة لغير النبي صلّى الله عليه وسلّم مسدود.

الطريق الثالث: إيراده بعض النصوص التي تدل على أنّ الإمام لا تشترط فيه العصمة.

الطريق الرابع: إيراده بعض النصوص الصادرة عن علي رضي الله عنه وهي تدل على عدم عصمته.

أما الطريق الأول وهو نقض استدلالهم بالآية فيقول فيه:

«والآية لا تقوم دليلاً على عصمة أهل بيته صلّى الله عليه وسلّم الموجودين حين نزولها وغيرهم ولا على حفظهم من الذنوب -على ما يقوله أهل السنة- لاحتمال أنْ يكون المراد توجيه الأمر والنهي أو نحوه لإذهاب الرجس والتطهير، بأنْ يجعل المفعول به (ليريد) محذوفًا ويجعل (ليذهب، ويطهر) في موضع المفعول له، وإنْ لم يكن فيه بأس وذهب إليه من ذهب، بل لأنّ المعنى حسبما ينساق إليه الذهن ويقتضيه وقوع الجملة موقع التعليل للنهي والأمر، نهاكم الله تعالى وأمركم لأنه عزّ وجلّ يريد بنهيكم وأمركم إذهاب الرجس عنكم وتطهيركم، وفي ذلك غاية المصلحة لكم ولا يريد بذلك امتحانكم وتكليفكم بلا منفعة تعود عليكم، وهو على معنى الشرط أي يريد بنهيكم وأمركم ليذهب عنكم الرجس ويطهركم إن انتهيتم وائتمرتم... نحو قول القائل لجماعة علم أنهم إذا شربوا الماء أذهب عنهم عطشهم لا محالة يريد الله سبحانه بالماء ليذهب عنكم العطش، فإنه على معنى: يريد سبحانه بالماء إذهاب العطش عنكم إنْ شربتموه، فيكون المراد إذهاب العطش بشرط شرب المخاطبين الماء، لا الإذهاب مطلقًا... والمراد بالرجس: الذنب، وبإذهابه إزالة مباديه بتهذيب النفس، وجعل قواها -كالقوة الشهوانية والقوة

الغضبية- بحيث لا ينشأ عنها ما ينشأ من الذنوب كالزنا وقتل النفس التي حرّم الله إلاّ بالحق وغيرها»[1].

وقال أيضا: «دلالة هذه الآية على العصمة مبنية على عدة أبحاث:

أحدها: كون كلمة «ليذهب عنكم الرجس» أيّ مَحَلٍّ لها؟ مفعول لـه (يريد)، أو به.

الثاني: معنى «أهل البيت».

الثالث: أي مراد من «الرجس»»[2].

وأشار إلى الخلاف الوارد في ذلك[3].

ثم بيّن أنّ القول بعصمة أهل البيت أخذًا من هذه الآية يُلزم الرافضة أنْ يقولوا بعصمة الصحابة رضي الله عنهم وخاصة أهل بدر، لأنه وردت في حقهم آيات أوضح في الدلالة من هذه الآية التي تمسك بها الروافض.

فقال رحمه الله: «لو كانت هذه الجملة مفيدة للعصمة ينبغي أنْ يكون الصحابة -رضي الله عنهم- -لا سيما البدريين قاطبة- معصومين؛ لأنّ الله قال في حقهم تارة: ﴿ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون﴾[4] وتارة: ﴿ليطهركم به ويذهب عنكم رجس الشيطان﴾[5] وظاهر أنّ إتمام النعمة في حق الصحابة كرامة زائدة بالنسبة إلى ذينك اللفظين، ووقوع هذا الإتمام أدل على عصمتهم؛ لأنّ إتمام النعمة لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان، فلينأمل فيه تأملاً صادقًا لتظهر فيه حقيقة

---

(١) روح المعاني (١٩/٢٢).

(٢) النفحات القدسية (ص١٨).

(٣) أوضح الألوسي أنّ محل كلمة (ليذهب... الخ) مفعول له، ومعنى «أهل البيت»: الأزواج وأهل الكساء ومن له نسبة قوية قريبة إليه صلّى الله عليه وسلّم. ومعنى «الرجس» يعم الذنب والشرك والشك والفسق والأهواء وغير ذلك. انظر: روح المعاني (١٢/٢٢-١٣، و١٩).

(٤) المائدة: (٦).

(٥) الأنفال: (١١).

الملازمة، وبيان وجهها»[1].

وقال أيضا رحمه الله -نقلاً عن بعض العلماء-: «لو فرض تعيين كل ما ذهبوا إليه لا تسلم دلالتها (أي الآية) على العصمة، بل لها دلالة على عدمها؛ إذ لا يقال في حق من هو طاهر: إني أريد أنْ أطهره ضرورة امتناع تحصيل الحاصل، وغاية ما في الباب أنّ كون أولئك الأشخاص رضي الله تعالى عنهم محفوظين من الرجس والذنوب،... وبالجملة لو كانت إفادة معنى العصمة مقصودة لقيل هكذا إنّ الله أذهب عنكم الرجس أهل البيت وطهركم تطهيرًا»[2].

وقال أيضا: «وفسر بعض أهل السنة الإرادة ههنا بالمحبة، قالوا: لأنه لو أريد بها الإرادة التي يتحقق عندها الفعل لكان كل من أهل البيت إلى يوم القيامة محفوظًا من كلّ ذنب، والمشاهد خلافه، والتخصيص بأهل الكساء وسائر الأئمة الاثني عشر كما ذهب إليه الإمامية المدّعون عصمتهم مما لا يقوم عليه دليل عندنا...»[3].

«**وأيضا:** أي حاجة للدعاء -الذي دعا به صلّى الله عليه وسلّم لأهل الكساء- لو كانت العصمة مرادة بالإرادة الحقة الكونية، وهل هو إلاّ دعاء بحصول واجب الحصول»[4].

الطريق الثاني: طريق العلم بالعصمة مسدود.

قال رحمه الله: «وأيضا طريق العلم بالعصمة لغير النبي صلّى الله عليه وسلّم مسدود؛ إذ أسباب العلم ثلاثة: الحواس السليمة، والعقل، والخبر الصادق. ولا سبيل لأحدٍ منها إلى تحصيله.

- **أما الأول:** فظاهر؛ إذ العصمة ملكة نفسانية تمنع من صدور القبائح[5]، وهي غير محسوسة.

---

(١) النفحات القدسية (ص١٨-١٩).

(٢) روح المعاني (١٨/٢٢).

(٣) روح المعاني (١٨/٢٢).

(٤) انظر: روح المعاني (١٨/٢٢) ومنهاج السنة (٧/٧١-٧٢).

(٥) راجع (ص٣٥٧).

– **وأما الثاني:** فلأنّ العقل لا يدرك الملكة إلاّ بطريق الاستدلال بالآثار والأفعال، وأين الاستقراء التام في هذا المقام سيما مكنونات الضمائر من العقائد الفاسدة، والحسد والبغض والعجب والرياء ونحوها، ولو فرضنا الاطلاع على عدم الصدور[1]، فأين الاطلاع على عدم إمكانه[2]، وهو المقصود.

– **وأما الثالث:** فلأنّ خبر الصادق إما متواتر أو خبر الله ورسوله، وظاهر أنّ المتواتر لا دخل له ههنا؛ إذ يشترط انتهاؤه إلى المحسوس في إفادة العلم ولا انتهاء إذ لا محسوس[3].

وخبر الله والرسول لا يكون موجبًا للعلم هنا على أصول الشيعة لإمكان البداء[4] عندهم، وأيضا وصول الخبر إلى المكلفين إما بواسطة معصوم، أو بواسطة متواتر.

ففي الأول يلزم الدور[5]، وفي الثاني يلزم خلاف الواقع؛ لأنّ كل متواتر ليس مفيدًا للعلم القطعي عند الشيعة، كتواتر المسح على الخف[6]،... ونحو ذلك، فلابد من التعيين[7]، وذلك غير مفيد؛ إذ حصول العلم القطعي من المتواتر يكون بناء على كثرة الناقلين وبلوغهم إلى ذلك المبلغ، ولما كذب الناقلون في مادة ومادتين ارتفع الاعتماد عن أقسامه، ولا يرد هذا في الأنبياء، للمعجزة وبتميزهم على غيرهم، وفرق بين التابع

---

(١) أي عدم صدور الذنب في الماضي والحال.

(٢) أي مستقبلاً.

(٣) يشترط في المتواتر الانتهاء إلى محسوس بالمشاهدة أو بالسماع، والعصمة غير محسوسة حتى ينتهي إليها المتواتر. انظر: المستصفى للغزالي (١/١٣٤) ونهاية السول (٣/٧٦ و٨٣)، والبحر للزركشي (٤/٢٣١).

(٤) قال الجرجاني: «البداء: ظهور الرأي بعد أن لم يكن» التعريفات (ص٤٣)، والرافضة ينسبونه إلى الله تعالى، وهي عقيدة فاسدة لازمها نسبة الجهل إلى الله سبحانه وتعالى. راجع: الكافي (١/١٤٦)، وفرق الشيعة (ص٥٥)، وسيأتي الكلام عليه بتفصيل (ص٣٨٥).

(٥) الدور: هو أنْ يتوقف الشيء على نفسه، قال ابن تيمية رحمه الله: «فإنه لا يعرف أنه معصوم إلاّ بقوله ولا يعرف أنّ قوله حجة إلاّ إذا عرف أنه معصوم، فلا يثبت واحد منهما» المنهاج (٦/٤٣٦).

(٦) انظر: النص على تواتره في فتح الباري (١/٣٠٦)، ولقط اللآلئ المتناثرة (ص٢٣٦)، ونظم المتناثر (ص٤٢) وعند الرافضة لا يجوز المسح على الخف أبدًا ولو تقية، انظر: الكافي (٣/٣٢)، ومن لا يحضره الفقيه (١/٤٠).

(٧) أي تعيين تواتر خاص.

والمتبوع»[1].

الطريق الثالث: ذكر بعض النصوص من كلام أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه تدل على أنّ الإمام لا تشترط فيه العصمة.

النص الأول: قوله رضي الله عنه: «إنما الشورى للمهاجرين والأنصار»[2].

وهذا النص يدل على حصر الشورى فيهم فقط مع أنهم غير معصومين.

النص الثاني: قوله رضي الله عنه -لما سمع مقالة الخوارج[3] «لا إمرة»- قال: «لابد للناس من أمير برٍّ أو فاجر[4]»[5].

قلت: وهذا النص من أقوى الأدلة وأوضحها وأصرحها وأصحها على فساد قول الرافضة باشتراط العصمة للإمام؛ لأنه من قول المعصوم بزعمهم ويوجد في أصح مصادرهم وأقدسها وهو «نهج البلاغة».

ولا مجال للقول بالتقية هنا لأنّ الوقت الذي قاله فيه كان هو الخليفة الراشد والناس الذين خاطبهم به كانوا تحت إمرته وإيالته، وأيضا القول بالتقية يترتب عليه الكذب[6] وهو مناف للعصمة التي يزعمونها.

الطريق الرابع: ذكر نصوص صادرة عن علي رضي الله عنه تدل على عدم عصمته.

قال الألوسي رحمه الله: «... قد ورد في كتب الشيعة ما يدل على عدم عصمة الأمير كرّم الله تعالى وجهه، وهو أفضل من ضمّه الكساء بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ففي نهج البلاغة أنه كرّم الله تعالى وجهه قال لأصحابه: «لا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل فإني لست بفوق أنْ أخطئ ولا آمن من ذلك في فعلي إلاّ أنْ يلقي الله تعالى في نفسي ما هو أملك به مني»[7] والمعصوم يملّكه الله نفسه، وفيه أيضا: «كان كرّم

---

(١) النفحات القدسية (ص٢٩-٣٠).

(٢) نهج البلاغة (ص٥٢٦).

(٣) سيأتي التعريف بهم (ص٤٨٢).

(٤) نهج البلاغة (ص١٤٥).

(٥) النفحات القدسية (ص٢٩).

(٦) والرافضة لا يعتبرون التقية كذباً، بل دينا بدليل قولهم: «لا تقية لا لا دين له» راجع (ص٣٧٥) فيما يأتي

(٧) نهج البلاغة (ص٤٨٥).

الله تعالى وجهه يقول في دعائه: اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك وخالفه قلبي»[1].

وقصد التعليم كما في بعض الأدعية النبوية بعيد، كذا قيل فتدبر ولا تغفل»[2].

قلت: لو تجرد الروافض عن الهوى والتعصب الأعمى لنبذوا هذه العقيدة وراء ظهورهم، وتمسكوا بما كان عليه علي رضي الله عنه، فها هو الإمام الأول من أئمة الرافضة الاثني عشرية -بزعمهم- ينادي بأعلى صوته ويصرح بلسان فصيح بأنه ليس معصوما من الخطأ ولا يأمن ذلك في فعله ويسأل الله العلي القدير أنْ يغفر له ما ارتكبه من مخالفة، وهذا كلام يناقض القول بعصمته؛ إذ المعصوم -بزعم الرافضة- لا يرتكب المخالفة أبدًا كبيرة كانت أو صغيرة بل هو منزّه عن الخطأ والنسيان والسهو، فأين هذا من قوله: «إني لست بفوق أنْ أخطئ» وبهذا الدليل القاطع والبرهان الساطع، يبطل القول بعصمة علي رضي الله عنه وإذا بطلت عصمته وهو أول الأئمة المعصومين، بطلت عصمة باقي الأئمة الذين تزعم الرافضة أنهم أيضا معصومون، والحمد لله الذي نصر الحق وأظهره، وأبطل الباطل وخذله.

ومع أنّ عصمة مَنْ بعد علي رضي الله عنه من أئمتهم مبنية على عصمة علي رضي الله عنه وقد بطلت عصمتهم لبطلان عصمة علي، إلاّ أنّ الألوسي رحمه الله نقل نصوصًا أخرى لهؤلاء الأئمة تدل على عدم عصمتهم فقال: «كان الحسين يبدي الكراهة من صلح أخيه الحسن مع معاوية ويقول: لو جُزَّ أنفي كان أحب إليَّ مما فعله أخي»[3] قال الألوسي معلقًا على هذا النص: «وإذا خطَّأ أحدُ المعصومين الآخر ثبت خطأ أحدهما بالضرورة لامتناع اجتماع النقيضين»[4].

قلت: وهذا أيضًا من أكبر الأدلة على عدم العصمة لأنّ الكلام الصادر عن المعصوم لا يجوز لآحاد المسلمين فضلاً عن معصوم الاعتراض عليه أو كراهته.

ومن كلامٍ لعلي بن الحسين زين العابدين رحمه الله أنه قال: «قد ملك الشيطان

---

(١) نهج البلاغة (ص١٨٣).

(٢) روح المعاني (١٨/٢٢) والنفحات القدسية (ص٣٠).

(٣) الفصول المهمة في معرفة الأئمة (ص١٨١).

(٤) النفحات القدسية (ص٤).

عِناني في سوء الظن وضعف اليقين، وإنّي أشكو سوء مجاورته لي، وطاعة نفسي له»[1].

قلت: إما أنْ يكون صادقًا في قوله هذا فيدل كلامه على عدم العصمة، أو يكون كاذبًا -وحاشاه- والكذب ينافي العصمة. فعلى كلا الاحتمالين يدل كلامه على عدم العصمة.

قال الألوسي: «فظاهر أنه على الصدق، والكذب مناف للعصمة»[2].

وأما ما يسمونه بالدليل العَقلي الذي قالوا فيه: «غير المعصوم لا يكون إمامًا»[3] والإمام ضروري فالعصمة كذلك فقد ردّه الألوسي بقوله: «مقدمة باطلة وكلمة عاطلة يدرؤها الكتاب وكلام رب العزة المستطاب فتذكر ولا تغفل وتبصر»[4].

وقولهم أيضا: «لو لم يكن معصومًا لزم التسلسل[5]»[6] أبطله الألوسي بقوله: «التسلسل ممنوع، بل تنتهي السلسلة إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وعلى فرض التسليم به فإنه منقوض بالمجتهد النائب عن الإمام في الغيبة عند الإمامية، وليس بمعصوم إجماعًا فيلزم ما لزم، والجواب هو الجواب»[7].

---

(١) الصحيفة السجادية الكاملة (ص١٦٤).

(٢) النفحات القدسية (ص٥).

(٣) تقدم توثيقه (ص٣٦٠ هامش رقم: ٣).

(٤) النفحات القدسية (ص١٩).

(٥) التسلسل: «هو عبارة عن ترتب أمور غير متناهية مجتمعة في الوجود» التعريفات (ص٥٧) وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/٦٩٠).

(٦) تقدم توثيقه (ص٣٦٠).

(٧) النفحات القدسية (ص٥).

الباب الرابع

في مسائل متفرقة عند الرافضة

وفيه ستة فصول:

- الفصل الأول: في التقية.
- الفصل الثاني: في البَداء.
- الفصل الثالث: في الرجعة.
- الفصل الرابع: في نكاح المتعة.
- الفصل الخامس: في مسألة المسح على الرجلين.
- الفصل السادس: في حكم تكفير الرافضة.

الفصل الأول

عقيدة التقية عند الإمامية

وفيه أربعة مباحث:

- **المبحث الأول:** تعريف التقية
- **المبحث الثاني:** التقية، بين الإفراط والتفريط والوسطية
- **المبحث الثالث:** الهدف من إفراط الرافضة في التقية
- **المبحث الرابع:** أدلة الرافضة على إفراطهم في التقية ورد الألوسي عليها

المبحث الأول

تعريف التقية

يقول اللغويون: اتَّقَيْتُ الشيء وتَقَيْته أتَّقيه وأتْقيه تُقًى، كهدًى، وتقْيَة كغَنِيَّة، وتقاء، ككساء أي حَذِرْتُهُ[1].

وفي الشرع: يقول عنها ابن عباس رضي الله عنهما: «التقاة: التكلم باللّسان وقلبه مطمئن بالإيمان» وقال: «من حُمِل على أمر يتكلم به -وهو معصية لله- فيتكلم به مخافة الناس وقلبه مطمئن بالإيمان فإنّ ذلك لا يضره إنما التقية باللسان»[2].

وقد تكلم الألوسي عن أصل هذه الكلمة الواردة في القرآن فقال: «وأصل «تقاه» وُقَيَة بواو مضمومة وياء متحركة بعد القاف المفتوحة فأبدلت الواو المضمومة تاء، كتجاه وأبدلت الياء المتحركة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وزنه «فُعَلة» كتُخَمة وتُؤَدَة».

وقال عن تعريفها الشرعي: «وعرفوها بالمحافظة على النفس أو العرض أو المال من شر الأعداء»[3].

أما التقية عند الرافضة فيعرفها أحد مشايخهم بقوله: «التقية: كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررًا في الدين أو الدنيا»[4].

والمراد بالحق الوارد في هذا النص هو «مذهب الرفض» والمخالفين: يقصد بهم أهل السنة، فيكون المعنى: كتمان عقيدتهم والتظاهر بعقيدة أهل السنة، وهو مبدأ خطير.

---

(١) القاموس مع تاج العروس (٢٠/٣٠٤)، مادة: «وقي».

(٢) جامع البيان للطبري (٣/١٥٣).

(٣) روح المعاني (٣/١٢١) وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/٥٧).

(٤) شرح عقائد الصدوق (ص١١٥).

المبحث الثاني

عقيدة التقية، بين الإفراط والتفريط والوسطية

قال الألوسي رحمه الله: «والمتتبع لكتب الفِرَق يعرف أنْ قد وقع فيها إفراط وتفريط، وصواب وتخليط، وأنّ أهل السنة والجماعة قد سلكوا فيها الطريق الوسط، وهو الطريق الأسلم الأمين سالكه من الخطأ والغلط»[1].

وقبل أنْ يخوض الألوسي معركته مع الرافضة في شأن هذه العقيدة بدأ بمذهب أهل السنة فيها فبين أنه مذهب وسط بين مذهب الخوارج ومذهب الرافضة، الذَيْن هما في طرفي قصد الأمور بحيث شرق أحدهما والآخر غرب.

قال الشاعر:

ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم

وقال الآخر:

راحت مشرقة ورحت مغربًا شتان بين مشرق ومغرب[2]

وأهل السنة دائمًا يلتزمون الوسط والوسطية في الأمور كلّها، وخير الأمور أوساطها.

وقال الراجز:

خير الأمور الوسط الوسيط وشرها الإفراط والتفريط

فبيَّن الألوسي رحمه الله أنّ التقية رخصة وليست عزيمة، واستدل على أنها رخصة بقصة الرجلين مع مسيلمة الكذاب لما طلب منهما الشهادة بنبوته فشهد له أحدهما ورفض الآخر فقتله، فقال صلّى الله عليه وسلّم عن المقتول: «**أما هذا المقتول فقد مضى**

---

(١) روح المعاني (٢٢/٢٨).

(٢) هذا البيت من الأبيات الشوارد ولم أقف على نسبة دقيقة له مع كثرة دوراته في الكتب وقد عزاه الكرخي في كتابه الشوق والفراق (ص٦٠) للطائي دون تحديده، وإذا أطلق الطائي فالمراد به أبو تمام، والشطر الثاني عنده (فمتى لقاء مشرق ومغرب). أفادنيه الدكتور إبراهيم البوعيمي جزاه الله خيراً.

على صدقه ويقينه وأخذ بفضله فهنيئا له، وأما الآخر فقد رخصه الله تعالى فلا تبعة عليه»[1].

وقسَّم العدو إلى قسمين: عدو من أجل الدين، وعدو من أجل الدنيا، فترتب على ذلك تقسيم التقية إلى قسمين أيضًا: قسم من أجل الدين وقسم من أجل الدنيا.

فالتي من أجل الدين، إذا كان لا يستطيع إظهار الدين وجب عليه الهجرة إن استطاع، ومن لم يستطع جاز له الإبقاء والموافقة بقدر الضرورة، ويسعى في حيلة للخروج ولو أظهر الدين فتلفت نفسه كان شهيدًا.

وأما التقية من أجل الحفاظ على ماله وعرضه فنقل الخلاف فيها بين من يوجبها ومن لا يوجبها ونقل عن بعضهم أنه جعل مداراة الكفار والفسقة والظلمة بالتبسم والانبساط وغير ذلك من أجل كف أذاهم وصيانة العرض من باب التقية وليس من الموالاة المنهي عنها، مستدلاً بقول أبي الدرداء «إنّا لنكشر في وجوه أقوام وإنّ قلوبنا لتلعنهم»[2] وقول الرسول صلّى الله عليه وسلّم: «**إنّ شر الناس منزلة عند الله من تركه وودعه الناس اتقاء فحشه**»[3].

ونبه إلى أنه «لا تنبغي المداراة إلى حيث يخدش الدين ويرتكب المنكر»[4].

بعد أنْ بيَّن وسطية أهل السنة في المسألة ذكر أصحاب التفريط والإفراط فقال: «ووراء هذا التحقيق قولان لفئتين متباينتين من الناس، وهم الخوارج[5] والشيعة، أما الخوارج فذهبوا إلى أنه لا يجوز التقية بحال، ولا يراعى المال وحفظ النفس والعرض في

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/٤٧٧، ح٣٣٠٢٧) وعبد الرزاق في تفسيره (حـ١، قسم٢، ص٣٦٢-٣٦٣) وذكره ابن كثير في تفسيره (٢/٥٨٨)، وعزاه ابن حجر في الكافي الشاف المطبوع بذيل الكشاف (٤/٩٦) إلى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، ولم يتكلم عليه بشيء، وقال المناوي في الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي (٢/٧٦٠): «أخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلاً، وعبد الرزاق في تفسيره عن معمر معضلاً».

(٢) البخاري (كتاب الأدب، باب: ٨٢).

(٣) البخاري (كتاب الأدب باب: ٨٢).

(٤) روح المعاني (٣/١٢١-١٢٢).

(٥) يأتي التعريف بهم (ص٤٨٢).

مقابلة الدين أصلاً، ولهم تشديدات في هذا الباب عجيبة، منها: أنّ أحدًا لو كان يصلي وجاء سارق أو غاصب ليسرق أو يغصب ماله الخطير لا يقطع الصلاة بل يحرم عليه قطعها... ولا يخفى أنّ هذا المذهب من التفريط بمكان»[1].

قال الألوسي: «**أما الإفراط فللشيعة، حيث جوزوا بل** أوجبوا على ما حكي عنهم إظهار الكفر لأدنى مخافة أو طمع»[2] وقال: «وأما الشيعة فكلامهم مضطرب في هذا المقام، فقال بعضهم: إنها جائزة في الأقوال كلها عند الضرورة، وربما وجبت فيها لضرب من اللطف والاستصلاح، ولا تجوز في الأفعال كقتل المؤمن ولا فيما يغلب على الظن أنه إفساد في الدين»[3].

قلت: وهذا القول يوافق مذهب أهل السنة إلاّ في تعليلهم الوجوب باللطف والاستصلاح. ومثله أيضًا ما نقله الألوسي عن المفيد[4] من أنّ التقية: «قد تجب أحيانًا وقد يكون فعلها في وقت أفضل من تركها وقد يكون تركها أفضل من فعلها»[5] والألوسي من باب الأمانة العلمية نقل كل أقوالهم سواء منها المعتدل أو المتطرف ليدلل على سمة بارزة عندهم تدل على بطلان مذهبهم، وهي الاضطراب والتناقض.

ثم نقل عن الطوسي[6] أنه قال: «إنّ ظاهر الروايات يدل على أنها واجبة عند الخوف على النفس»[7].

قلت: ظاهر الروايات يدل على أكثر من الوجوب بل يدل على أنها ركن من

---

(١) روح المعاني (٣/١٢٢-١٢٣).

(٢) روح المعاني (٢٢/٢٨).

(٣) روح المعاني (٣/١٢٣) وهذا القول ذكره المفيد في أوائل المقالات (ص١٣٦) وعلق عليه بأنه خارج عن أصول أهل الإمامة.

(٤) هو محمد بن محمد بن نعمان، أبو عبد الله الملقب بالمفيد، شيخ مشايخ الرافضة، (ت٤١٣هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٣٤٤)، وتنقيح المقال (٣/١٨٠-١٨١).

(٥) ذكره في أوائل المقالات (ص١٣٥).

(٦) هو شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الرافضي، أخذ الرفض عن المفيد (ت٤٦٠هـ)، انظر: السير (١٨/٣٣٤)، وتنقيح المقال (٣/١٠٤).

(٧) التبيان في تفسير القرآن (٢/٤٣٥).

أركان الدين[1]، ونقل عن بعضهم: «أنه يسن لمن اجتمع مع أهل السنة أنْ يوافقهم في صلاتهم وصيامهم وسائر ما يدينون به ورووا عن بعض أئمة أهل البيت «من صلى وراء سني تقية فكأنما صلى وراء نبي»[2]... وفي أفضلية التقية من سني واحد صيانة لمذهب الشيعة عند الطعن، خلاف أيضا، وأفتى كثير منهم بالأفضلية، ومنهم من ذهب إلى جواز بل وجوب إظهار الكفر لأدنى مخافة أو طمع، ولا يخفى أنه من الإفراط بمكان»[3].

(١) مثل ما ورد في أصول الكافي (٢/٢١٧ و٢١٩) (كتاب الإيمان، باب: التقية): «إنّ تسعة أعشار الدين في التقية ولا دين لمن لا تقية له» و«التقية من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له» و«خالطوهم بالبرانية وخالفوهم بالجوانية إذا كانت الإمرة صبيانية»، انظر: أصول الكافي (٢/٢٣٠).

انظر: مرآة العقول (٩/١٦٥-١٨٦)، وقال الصدوق: «من تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة» انظر: الاعتقادات (ص٨٢).

(٢) الاعتقادات للصدوق (ص٨٢-٨٣).

(٣) روح المعاني (٣/١٢٣).

المبحث الثالث

الهدف من إفراط الرافضة في التقية

قال الألوسي رحمه الله: «ولهم في التقية كلام طويل، وهي لأغراضهم ظل ظليل»[1].

وقال الصدوق: «والتقية واجبة لا يجوز رفعها إلى أنْ يخرج القائم (ع)[2] فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى وعن دين الإمامية وخالف الله ورسوله والأئمة»[3].

والغرض من هذا الإفراط هو التغطية على فضائحهم وتخبطاتهم في معتقداتهم التي تخالف الشرع والعقل والواقع، إذ كيف يقتنع أتباعهم ببطلان خلافة الخلفاء الثلاثة وهم يرون الإمام عليا رضي الله عنه -وهو المعصوم في زعمهم- لا يصدر منه تجاههم إلاّ المعاملة الحسنة، وظواهر أفعاله وأقواله كلها تدل دلالة واضحة، على أنه يُكنّ لهم غاية التعظيم والاحترام والتبجيل، ولا أدل على ذلك من مبايعته لهم واجتهاده في بذل النصح لهم ومصاهرته للشيخين بحيث أخذ جارية من سبي أبي بكر، وزوج بنته من عمر رضي الله عنه، هذا الواقع الذي يصرخ بحسن المعاملة بينهما يصطدم بعقيدة الرافضة التي تقول ببطلان خلافة الثلاثة، ولما كان الأمر كما سمعت فكّرَ واضعوا عقيدة الرفض في حيلة يخرجون بها من هذه الورطة فأفرطوا في استخدام التقية، وقالوا لأتباعهم إنّ كل ما ترونه وتسمعونه من أقوال وأفعال صادرة عن علي رضي الله عنه، والتي ظاهرها الاعتراف بخلافة الثلاثة فإنها لا تدل على حقيقة الأمر؛ لأنها صدرت عنه من باب التقية التي هي تسعة أعشار الدين.

ومن أغراضهم أيضا في الإفراط ستر ما في مذهبهم من تناقضات تعكر على

---

(١) روح المعاني (٢٢/٢٨).

(٢) هذا رمز ترمز به الرافضة لقولهم «عليه السلام».

(٣) الاعتقادات للصدوق (ص٨٢).

عقيدة العصمة عندهم إذ كلام المعصوم لا يتناقض.

وقد أشار الألوسي إلى كل ذلك بقوله: «وحملوا أكثر أفعال الأئمة مما يوافق مذهب أهل السنة ويقوم به الدليل على رد مذهب الشيعة على التقية، وجعلوا هذا أصلاً أصيلاً عندهم وأسسوا عليه دينهم... وجُلُّ غرضهم من ذلك إبطال خلافة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم»[1].

(١) روح المعاني (١٢٣/٣).

المبحث الرابع

أدلة الرافضة على إفراطهم في التقية، ورد الألوسي عليهم

للرافضة نصوص كثيرة في كتبهم[1] تدل على مرادهم لم يعرج الألوسي إلاّ على بعضها واكتفى بنقل أقوال علمائهم المزبورة في كتبهم، فمن النصوص التي نقلها ما روي عن بعض أئمة أهل البيت أنه قال: «من صلى وراء سني تقية فكأنما صلى وراء نبي»[2].

ونقل عنهم أنهم فسروا قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[3]: «بأكثركم تقية»[4]، وكيف أنهم حملوا كل أفعال الأئمة وأقوالهم التي توافق أهل السنة على التقية وأنّ التقية أصل من الأصول التي بنوا عليها دينهم[5].

رد الألوسي

اتبع الألوسي طريقة في الرد عليهم هي أبلغ في الإلزام، وأشد عليهم من وقع السهام، هذه الطريقة هي ذكره لنصوص كثيرة وحوادث شهيرة، وقعت من بعض الأئمة تتنافى كليًا مع ما تزعمه الرافضة من المبالغة في التقية ثم أتبع ذلك بوجهين آخرين يدلان على بطلان الإفراط في التقية.

قال رحمه الله: «في كتبهم ما يبطل كون أمير المؤمنين كرم الله وجهه وبنيه رضي الله تعالى عنهم ذوي تقية، بل ويبطل أيضا فضلها الذي زعموه، ففي «نهج البلاغة» الذي هو أصح الكتب بعد كتاب الله -في زعمهم- أنّ الأمير كرم الله وجهه قال:

---

(١) انظر: أصول الكافي مع شرح المجلسي (١٦٥/٩-١٨٦) وشرح عقائد الصدوق (ص١١٥) وأوائل المقالات (ص١٣٥).

(٢) الاعتقادات للصدوق (ص٨٢-٨٣).

(٣) الحجرات: (١٣).

(٤) الاعتقادات للصدوق (ص٨٢).

(٥) روح المعاني (١٢٣/٣).

«علامة الإيمان إيثارك الصدق حيث يضرك على الكذب حيث ينفعك»[1] وأين هذا من تفسيرهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ بأكثركم تقية»[2].

وفي «نهج البلاغة» أيضًا عن علي رضي الله عنه قال: «إني والله لو لقيتهم واحدًا وهم طلاع الأرض كلها ما باليت ولا استوحشت، وإني من ضلالتهم التي هم فيها والهدى الذي أنا عليه لعلى بصيرة من نفسي، ويقين من ربي، وإلى لقاء الله تعالى وحسن ثوابه لمنتظر راج»[3] **قال الألوسي**: «وفي هذا دلالة على أنّ الأمير لم يخف وهو منفرد من حرب الأعداء وهم جموع، ومثله لا يتصور أنْ يتأتّى فيما فيه هدم الدين»[4].

وروى العياشي[5] عن زرارة بن أعين عن أبي بكر بن حزم أنه قال: «توضأ رجل ومسح على خفيه فدخل المسجد فجاء علي كرّم الله تعالى وجهه فوجأ على رقبته فقال: ويلك تصلي وأنت على غير وضوء؟ فقال: أمرني عمر، فأخذ بيده فانتهى إليه ثم قال: انظر ما يقول هذا عنك ورفع صوته على عمر رضي الله تعالى عنه فقال عمر: أنا أمرته بذلك»[6] **قال الألوسي**: «انظر كيف رفع الصوت وأنكر ولم [يعمل بالتقية]»[7].

وروى الراوندي[8] شارح «نهج البلاغة» عن سلمان الفارسي «أنّ عليا بلغه عن عمر أنه ذكر شيعته فاستقبله في بعض طرقات بساتين المدينة وفي يد علي قوس فقال: يا عمر بلغني عنك ذكرك لشيعتي فقال: أربع على صلعتك فقال علي: إنك ههنا، ثم رمى بالقوس على الأرض فإذا هي ثعبان كالبعير فاغرًا فاه وقد أقبل نحو عمر ليبتلعه فقال عمر: الله الله تعالى يا أبا الحسن، لا عدت بعدها في شيء فجعل يتضرع، فضرب بيده

---

(١) نهج البلاغة (ص٧٦٦).

(٢) روح المعاني (١٢٣/٣).

(٣) نهج البلاغة (ص٦٣٩).

(٤) روح المعاني (١٢٣/٣).

(٥) تقدمت ترجمته (ص١٢٢).

(٦) تفسير العياشي.

(٧) روح المعاني (١٢٣/٣).

(٨) هو سعيد بن هبة الله بن الحسن، أبو الحسن، باحث إمامي له «منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة» (ت٥٧٣هـ). انظر: تنقيح المقال (٢١/٢) والأعلام (١٠٤/٣).

على الثعبان، فعادت القوس كما كانت فمضى عمر إلى بيته. قال سلمان: فلما كان الليل دعاني علي فقال: سر إلى عمر فإنه حُمل إليه مال من ناحية المشرق وقد عزم أنْ يخبئه فقال له: يقول لك علي: أخرج ما حمل إليك من المشرق ففرقه على من هو لهم، ولا تخبئه فأفضحك، قال سلمان: فمضيت إليه وأديت الرسالة، فقال: أخبرني عن أمر صاحبك من أين علم به، فقلت: وهل يخفى عليه مثل هذا؟ فقال: يا سلمان اقبل عني ما أقول لك، ما عليٌّ إلا ساحر، وإني لمستيقن بك، والصواب أنْ تفارقه وتصير من جملتنا، قلت: ليس كما قلت، لكنه ورث من أسرار النبوة ما قد رأيت منه، وعنده أكثر من هذا، قال: ارجع إليه فقل السمع والطاعة لأمرك فرجعت إلى علي فقال: أحدثك عما جرى بينكما، فقلت: أنت أعلم مني فتكلم بما جرى بيننا ثم قال: إنّ رُعب الثعبان في قلبه إلى أنْ يموت»[1].

قال الألوسي في تعقبه: «وفي هذه الرواية ضرب عنق التقية أيضا إذ صاحب هذه القوس تغنيه قوسه عنها، ولا تحوجه أنْ يزوج ابنته أم كلثوم من عمر -رضي الله عنه- خوفًا منه وتقية»[2].

«وروى الكليني[3] عن معاذ بن كثير عن أبي عبد الله أنه قال: «إن الله عزّ وجلّ أنزل على نبيه صلّى الله تعالى عليه وسلم كتابًا فقال جبريل: يا محمد هذه وصيتك إلى النجباء فقال: ومن النجباء يا جبريل؟ فقال: عليّ بن أبي طالب وولده، وكان على الكتاب خواتم من ذهب، فدفعه رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم إلى علي وأمره أن يفك خاتمًا منه فيعمل بما فيه، ثم دفعه إلى الحسن ففك منه خاتمًا فعمل بما فيه، ثم دفعه إلى الحسين ففك خاتمًا فوجد فيه أن اخرج بقومك إلى الشهادة فلا شهادة لهم إلاّ معك واشتر نفسك لله تعالى ففعل، ثم دفعه إلى علي بن الحسين ففك خاتمًا فوجد فيه أن اطرق واصمت والزم منزلك واعبد ربك حتّى يأتيك اليقين ففعل، ثم دفعه إلى ابنه محمد بن

---

(١)

(٢) روح المعاني (١٢٣/٣).

(٣) تقدمت ترجمته (ص١٠٢).

علي ففك خاتمًا فوجد فيه حدث الناس وأفتهم وانشر علوم أهل بيتك وصدق آباءك الصالحين ولا تخافنّ أحدًا إلاّ الله تعالى فإنه لا سبيل لأحدٍ عليك، ثم دفعه إلى جعفر الصادق ففك خاتما فوجد فيه حدث الناس وافتهم ولا تخافنّ إلاّ الله تعالى وانشر علوم أهل بيتك وصدق آباءك الصالحين فإنك في حرز وأمان ففعل، ثم دفعه إلى موسى - وهكذا إلى المهدي-»[1] **ورواه** من طريق آخر «عن معاذ أيضًا عن أبي عبد الله، وفي الخاتم الخامس -وقل الحق في الأمن والخوف ولا تخش إلاّ الله تعالى-»[2] **وهذه الرواية أيضًا** صريحة بأنّ أولئك الكرام ليس دينهم التقية كما تزعمه الشيعة.

وروى سليم بن قيس الهلالي الشيعي[3] من خبر طويل «أن أمير المؤمنين قال: لما قبض رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم ومال الناس إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه فبايعوه حملت فاطمة وأخذت بيد الحسن والحسين ولم تدع أحدًا من أهل بدر وأهل السابقة من المهاجرين والأنصار إلاّ ناشدتهم الله تعالى حقي ودعوتهم إلى نصرتي فلم يستجب لي من جميع الناس إلاّ أربعة الزبير وسلمان وأبو ذر والمقداد»[4].

وهذه تدل على أن التقية لم تكن واجبة على الإمام لأن هذا الفعل عند من بايع أبا بكر رضي الله تعالى عنه فيه ما فيه.

وفي كتاب أبان بن عياش[5]: «أنّ أبا بكر رضي الله تعالى عنه بعث إلى علي قنفذًا حين بايعه الناس ولم يبايعه علي وقال: انطلق إلى علي وقل له أجب خليفة رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلم فانطلق فبلغه فقال له: ما أسرع ما كذبتم على رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم وارتددتم والله ما استخلف رسول الله صلّى الله تعالى عليه

(١) أصول الكافي (١/٢٨٠-٢٨١).

(٢) أصول الكافي (١/٢٧٩-٢٨٠).

(٣) تقدمت ترجمته (ص١٥٩)

(٤) كتاب سليم بن قيس الهلالي (ص٨١-٨٣).

(٥) هو أبان بن أبي عياش فيروز إسماعيل زعموا أنه صحب السجاد والباقر والصادق ويزعمون أنه انفرد برواية كتاب «سليم بن قيس»، انظر: الجرح والتعديل (٢/٢٩٥) وتنقيح المقال (١/٣).

وسلّم غيري»[1].

وفيه أيضًا: «أنه لما لم يجب علي غضب عمر وأضرم النار بباب علي، وأحرقه ودخل فاستقبلته فاطمة وصاحت يا أبتاه ويا رسول الله فرفع عمر السيف وهو في غمده فوجأ به جنبها المبارك ورفع السوط فضرب به ضرعها فصاحت يا أبتاه فأخذ علي بتلابيب عمر وهزه ووجأ أنفه ورقبته»[2].

وفيه أيضًا: «أن عمر قال لعلي: بايع أبا بكر رضي الله تعالى عنه قال: إن لم أفعل ذلك؟ قال: إذًا والله تعالى لأضربنّ عنقك قال: كذبت والله يا ابن صهاك[3] لا تقدر على ذلك أنت ألأم وأضعف من ذلك»[4].

فهذه الروايات تدل صريحًا أن التقية بمراحل عن ذلك الإمام إذ لا معنى لهذه المناقشة والمسابة مع وجوب التقية»[5].

وروى محمد بن سنان[6] أنّ أمير المؤمنين قال لعمر: «يا مغرور إني أراك في الدنيا قتيلاً بجراحة ابن عبد أم معمر تحكم عليه جَوْرًا فيقتلك ويدخل بذلك الجنان على رغم

---

(١) كتاب سليم بن قيس الهلالي (ص٢٤٩).

(٢) كتاب سليم بن قيس الهلالي (ص٨٤ و٢٥٠).

(٣) هذا الاسم تزعم الرافضة الخبثاء أنه «اسم لجارية كانت لعبد المطلب ويزعمون أنها جدّة لعمر -رضي الله عنه-، فزنى بها نفيل جد عمر رضي الله عنه، فحملت منه وولدت الخطاب ولما كبر الخطاب نظر إلى أمه فأعجبه عجزها فوثب عليها وزنى بها فحملت منه (خيثمة) فخافت الفضيحة فرمت بها لما ولدتها، فأخذها هشام بن المغيرة بن الوليد ورباها، فخطبها منه الخطاب وتزوجها فولدت له عمر -رضي الله عنه-» انتهى باختصار من عقد الدرر (ق٢).

قلت: لا أظن أنه يوجد كلام في الوجود أقبح من هذا الكلام فلعنة الله على قوم بلغ بهم الحقد لأن يلفقوا مثل هذا النسب العجيب الغريب القبيح الذي بلغ النهاية في الخبث، نعوذ بالله من عمى البصيرة وانطماسها ومسخها.

(٤) كتاب سليم بن قيس الهلالي (ص٢٥٣).

(٥) روح المعاني (٣/١٢٤).

(٦) هو محمد بن سنان، أبو جعفر الزاهر الخزاعي، عدٌّ من أصحاب موسى الكاظم، انظر: الفهرست للطوسي (ص١٦١)، وتنقيح المقال (٣/١٢٤-١٢٩).

منك»[1].

وروى أيضا أنه قال لعمر مرة: «إنّ لك ولصاحبك الذي قمت مقامه هتكًا وصلبًا تخرجان من جوار رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فتصلبان على شجرة يابسة فتورق فيفتتن بذلك مَن والاكما ثم يؤتى بالنار التي أضرمت لإبراهيم ويأتي جرجيس ودانيال وكل نبي وصديق فتصلبان فيها فتحرقان وتصيران رمادًا ثم تأتي ريح فتنسفكما في اليم نسفًا»[2].

قال الألوسي رحمه الله: «فانظر بالله تعالى عليك من يروي هذه الأكاذيب عن الإمام كرم الله وجهه هل ينبغي له أنْ يقول بنسبة التقية إليه سبحان الله تعالى، هذا العجب العجاب والداء العضال»[3].

قلت: هكذا يكون الرد وإلاّ فلا، فهذه النصوص التي ساقها الألوسي هنا كل واحد منها يكفي لإبطال التقية، فما بالك وقد اجتمعت إنها صواقع وصواعق على رؤوس الروافض النواعق، وكيف لا تكون كذلك وهي من أقوال أئمتهم، وكلها منقولة من كتبهم ومصادرهم، فهم لا يستطيعون إنكارها ولا تأويلها، وذلك لصحتها وصراحتها، والتقية هنا بعيدة مستبعدة، وبابها مؤصد بل عليه عُمُد ممددة، فالحمل عليها ضرب من الهذيان، فإنْ فعلوه ضحك منهم حتى الصبيان؛ إذ النص الأول يحث على الصدق ولو مع إلحاق الضرر، والثاني يدل على استعداد الأمير لمواجهة الجماعة ولو كان وحده، والثالث فيه رفع الصوت على عمر رضي الله عنه، والرابع فيه أنّ عليا كانت عنده معجزة يقهر بها الأعداء تغنيه عن التقية، والخامس فيه الأمر بقول الحق وعدم الخوف إلاّ من الله، والسادس يدل على أنّ التقية غير واجبة، والسابع إلى الحادي عشر فيهم معاملة علي لأبي بكر وعمر بالعنف، هو عمل ينافي التقية.

ثم قال الألوسي رحمه الله: «**ومما يرد قولهم أيضا**: أنّ التقية لا تكون إلا لخوف،

---

(١) الهداية الكبرى للخصيبي (ص١٦٢).

(٢) الهداية الكبرى للخصيبي (ص١٦٢-١٦٣) والرجعة للأحسائي (ص١٣٠-١٣٢).

(٣) روح المعاني (١٢٥/٣)، والكذاب دائما ينسى كذبته فيأتي بما يبطلها، وهو لا يشعر ولذا قيل «إذا كنت كذوبا فكن ذكورا»، والرافضة استدلوا بهذه النصوص على شجاعة علي رضي الله عنه ونسوا أنها تنقض مذهب التقية عندهم

والخوف قسمان: الأول: الخوف على النفس وهو منتف في حق حضرات الأئمة بوجهين:

أحدهما: أنّ موتهم الطبيعي باختيارهم كما أثبت هذه المسألة الكليني في الكافي[1].

وثانيهما: أنّ الأئمة يعلمون آجالهم وكيفيات موتهم وأوقاتهم بالتفصيل[2]، فقبل وقته لا يخافون على أنفسهم.

والقسم الثاني: خوف المشقة والإيذاء البدني والسب والشتم وهتك الحرمة، ولا شك أنّ تحمل هذه الأمور والصبر عليها وظيفة الصلحاء... وأهل البيت النبوي أولى بتحمل الشدائد في نصرة دين جدهم صلّى الله عليه وسلّم.

وأيضا لو كانت التقية واجبة لم يتوقف إمام الأئمة[3] عن بيعة خليفة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ستة أشهر[4]، وماذا منعه من أداء الواجب أول وهلة.

ومما يرد قولهم في نسبة التقية إلى الأنبياء عليهم السلام بالمعنى الذي أرادوه، قوله تعالى في حقهم: ﴿**الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدًا إلاّ الله وكفى بالله حسيبا**﴾[5] وقوله سبحانه لنبيه صلّى الله عليه وسلّم: ﴿**يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإنْ لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس**﴾[6] إلى غير ذلك من الآيات.

نعم لو أرادوا بالتقية المداراة التي أشرنا إليها لكان لنسبتها إلى الأنبياء والأئمة وجه))[7].

---

(١) أصول الكافي (١/٢٥٨).

(٢) المصدر السابق (١/٢٦٠).

(٣) أي علي بن أبي طالب.

(٤) البخاري -مع الفتح (٧/٥٦٤، ح٤٢٤٠-٤٢٤١)- وشرح النووي على مسلم (١٢/٧٦-٧٩)، كتاب الجهاد والسير، باب حكم الفيء.

(٥) الأحزاب: (٣٩).

(٦) المائدة: (٦٧).

(٧) روح المعاني (٣/١٢٥)، وانظر أيضا: (٢/١٨)، و(٦/١٨٩)، من روح المعاني.

هذا ونختم هذا الفصل بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية في التقية عند الرافضة، **قال رحمه الله:** «والنفاق والزندقة في الرافضة أكثر منه في سائر الطوائف، بل لابدّ لكل منهم من شعبة نفاق؛ فإنّ أساس النفاق الذي بني عليه الكذب، وأنْ يقول الرجل بلسانه ما ليس في قلبه كما أخبر الله تعالى عن المنافقين أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، والرافضة تجعل هذا من أصول دينها وتسميه تقية... ويحكون ذلك عن أئمة أهل البيت الذين كانوا من أعظم الناس صدقًا وتحقيقًا للإيمان، وكان دينهم التقوى لا التقية... وقوله تعالى: ﴿... إلاّ أنْ تتقوا منهم تقـٰة﴾[1] هو أمر بالاتقاء من الكفار لا أمر بالنفاق والكذب... فعلم أنّ ما تتظاهر به الرافضة هو من باب الكذب والنفاق وأنْ يقولوا بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، لا من باب ما يكره المؤمن عليه من التكلم بالكفر»[2].

(١) آل عمران: (٢٨).

(٢) منهاج السنة (٢/٨٦-٨٨).

الفصل الثاني

عقيدة البداء عند الرافضة

وفيه مباحث

- **المبحث الأول:** منزلة البداء عند الرافضة.
- **المبحث الثاني:** مراد الرافضة بالبداء.
- **المبحث الثالث:** دليل الرافضة على البداء.
- **المبحث الرابع:** الفرق بين البداء والنسخ.
- **المبحث الخامس:** الهدف من القول بالتقية والبداء.

المبحث الأول

منزلة البداء عند الرافضة

عقد الكليني له بابًا وذكر تحته ستة عشر حديثًا منها قوله: «ما عبد الله بشيء مثل البداء»[1].

ومنها: «ما عظم الله بمثل البداء»[2].

ومنها: «لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»[3].

قلت: هكذا نجدهم يبالغون في التنويه بهذه العقيدة والإشادة بها مع أنها عقيدة فاسدة كاسدة، وستعرف السر في ذلك، وإذا عرف السبب بطل العجب.

فما هو هذا البداء الذي له هذه الأهمية عند الرافضة؟

الجواب في المبحث الآتي.

---

(١) أصول الكافي (١/١٤٦).

(٢) أصول الكافي (١/١٤٦).

(٣) أصول الكافي (١/١٤٨).

المبحث الثاني

مراد الرافضة بالبداء

قال الألوسي رحمه الله: «وزعمت البدائية أنّ الله سبحانه قد يريد بعض الأشياء ثم يبدو له ويندم، لكونه خلاف المصلحة، وحملت خلافة الثلاثة ومدحهم في الآيات على ذلك»[1].

قلت: من خلال هذا النص المنسوب للرافضة يدرك الإنسان خطورة هذه العقيدة التي يلزم من القول بها نسبة الجهل إلى الله تعالى، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا فالله الذي يعلم السر وأخفى ويعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، كيف يبدو له علم جديد بعد أنْ لم يكن معروفًا عنده سبحانك هذا بهتان عظيم[2].

وإذا كان المعنى اللغوي لكملة «البداء» هو الظهور بعد الخفاء[3] قال ابن الأثير: «والبداء: استصواب شيء علم بعد أنْ لم يعلم وذلك على الله غير جائز»[4] فإنّ عقيدة «البداء» واضحة في نسبة الجهل إلى الله.

والرافضة الإمامية الاثني عشرية قائلة بهذا الكفر حتى إنهم حددوا حوادث وقع فيها البداء.

---

(١) النفحات القدسية (ص٢٩-٣٠).

(٢) انظر: عقيدة الرافضة في البداء في كتبهم التالية: أصول الكافي (١/١٤٦-١٤٩)، التوحيد لابن بابويه القمي (ص٣٣٣-٣٣٦)، وكنز الفوائد للكراجكي (ص١٠٢-١٠٥)، وأوائل المقالات للصدوق (ص٥٢)، وشرح اعتقادات الصدوق (ص١٩٩).

وانظر رد ابن تيمية عليهم: في منهاج السنة (٢/٢٣٦ و٣٩٤-٣٩٥)، وقد نقل عن الرافضة أنهم يجوزون البداء على الله وأنه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهر له من خطئه، ثم قال: «ومعلوم أنّ هذا من أعظم النقائص في حق الرب».

(٣) اللسان (١٤/٦٦)، مادة: «بدا».

(٤) النهاية في غريب الحديث (١/١٠٩) مادة «بدو».

قال الألوسي رحمه الله: «الاثنا عشرية وهي المتبادرة عند إطلاق لفظ الإمامية... قائلة بالبداء، ولذا تراها تنادي بأعلى صوت عند زيارة روضة موسى الكاظم أنت الذي بدا لله فيه.

ويعنون بذلك ما كان -بزعمهم- من نصب أخيه إسماعيل إمامًا بعد أبيه، وموته من قبل أنْ ينال الإمامة ونصب أبيه لموسى إمامًا»[1].

(١) النفحات القدسية (ص٤٥) وانظر: التوحيد لابن بابويه (ص٣٣٦)، ففيه: «عن الصادق قال: ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني إذ اخترمه قبلي ليعلم بذلك أنه ليس بإمام بعدي».

المبحث الثالث

دليلهم على البداء

قال الألوسي رحمه الله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يمحوا الله ما يشاء ويثبت﴾ قال: «واستدل بالآية بعض الشيعة القائلين بجواز البداء على الله سبحانه وفيه ما فيه»[1] هذا ما ذكره الألوسي.

وقد استدلوا بروايات كثيرة عن أئمتهم انفردوا بروايتها، ولا ذكر لها إلاّ في مصنفاتهم[2] ويكفي ذلك دليلاً على بطلانها وكذبها فلا حاجة إلى الاشتغال في إبطالها ونقضها.

---

(١) روح المعاني (١٣/١٧٢) قال الغزالي رحمه الله: «ولأجل قصور فهم الروافض ارتكبوا البداء... وربما احتجوا بقوله تعالى: ﴿يمحوا الله ما يشاء ويثبت﴾ وإنما معناه أنه يمحو الحكم المنسوخ ويثبت الناسخ أو يمحو السيئات بالتوبة كما قال تعالى: ﴿إنّ الحسنات يذهبن السيئات﴾ ويمحو الحسنات بالكفر والردة أو يمحو ما ترفع إليه الحفظة من المباحات ويثبت الطاعات» المستصفى في علم الأصول (١/١١٠).

(٢) انظر: التوحيد لابن بابويه القمي (ص٣٣٣-٣٣٦).

المبحث الرابع

الفرق بين البداء والنسخ

لم يتحدث الألوسي عن هذه القضية بتفصيل إنما أشار إليها إشارة عابرة فقال -وهو يقرر ثبوت نسخ التوراة وأحكامه-: «وليس في التوراة ما يدل على أبدية أحكامها المنسوخة حتى يخالفها ما ينسخها، بل إنّ نطقها بصحة القرآن الناسخ لها نطق بنسخها وانتهاء وقتها الذي شرعت للمصلحة فيه، وليس هذا من البداء في شيء كما يتوهمون»[1].

وقد فرق العلماء بين البداء والنسخ بأنّ الأول تحرم نسبته إلى عالم الغيب والشهادة لأنه ظهور العلم بعد خفائه، وظهور الرّأي بعد أنْ لم يكن ونسبته إلى الله تستلزم نسبة الجهل إلى الله.

وأما الثاني: فلأنّ الله تعالى خلق كل شيء وقدره تقديرًا وأمر بأمور مطلقة وأمور مؤقتة ومن ذلك أنه جلت قدرته ووسع علمه أمر ببعض الأفعال وعلم أنّ الأمر ينتهي في وقت معين وبناسخ معين، فعندما ينتهي الوقت الذي حدده الله عزّ وجلّ لهذا الأمر ينسخه بناسخ حسبما تقتضيه المصلحة فهو سبحانه وتعالى عالم بالناسخ والمنسوخ ومتى تنتهي مصلحة المنسوخ ومتى تبتدئ مصلحة الناسخ فالنسخ بالنسبة لله عزّ وجلّ لا شيء في نسبته إليه، وأما نحن المكلفين فإنه يجوز نسبة البداء إلينا لأنّ الناسخ بدا لنا بعد أنْ كان خافيا عنّا[2].

---

(١) روح المعاني (١/٢٤٤).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/١٥٧-١٦١).

المبحث الخامس

أهداف الرافضة من عقيدتي التقية والبداء

للرافضة هدفان أساسيان من هاتين العقيدتين:

الأول: الخروج من مشكلة التناقض في أحكامهم، فهم لجهلهم وكثرة كذبهم يخبرون بالشيء اليوم وبضده غدًا، فأصبح كلامهم بعضه موافق لأهل السنة وبعضه مخالف، فوضعوا عقيدة التقية، وأصبحوا كل ما وجدوا كلامًا يوافق مذهب أهل السنة قالوا فيه: إنه قيل به تقية.

الثاني: التستر على فضائحهم، فهم يزعمون أنهم يخبرون بالمغيبات فإذا أخبروا بشيء ولم يقع كما زعموا قالوا: بدا لله فيه، وبهذا يكونون قد ارتكبوا كفرًا بواحًا لأنهم نزهوا إمامهم عن الجهل ونسبوا ذلك إلى الله تعالى، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

وإلى هذا المعنى تشير كتب الفرق.

قال النوبختي[1]: «قال سليمان بن جرير[2]... إنّ أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبدًا، وهما: القول بالبداء، وإجازة التقية، فأما البداء فإنّ أئمتهم لما أحلوا أنفسهم من شيعتهم محل الأنبياء من رعيتها في العلم فيما كان ويكون من الإخبار بما يكون في غد وقالوا لشيعتهم إنه سيكون في غد وفي غابر الأيام كذا وكذا، فإن جاء ذلك الشيء على ما قالوه، قالوا لهم ألم نعلمكم أنّ هذا يكون؟ فنحن نعلم من قبل الله عزّ وجلّ ما علمته الأنبياء، وبيننا وبين الله عزّ وجلّ مثل تلك الأسباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ما علمت، وإنْ لم يكن ذلك الشيء الذي قالوا إنه يكون على ما قالوا، قالوا لشيعتهم بدا لله في ذلك.

---

(١) هو الحسن بن موسى، أبو محمد النوبختي، متكلم فيلسوف، شيعي معتزلي، (ت بعد ٣٠٠هـ) له مصنفات كثيرة، انظر: الفهرست لابن النديم (ص٢٢٠)، والفهرست للطوسي (ص٧٥)، ولسان الميزان (٣١٨/٢).

(٢) انظر ترجمته في لسان الميزان (٩٥/٣)، وتنقيح المقال (٥٥/٢).

وأما التقية فإنه لما كثرت على أئمتهم مسائل شيعتهم في الحلال والحرام وغير ذلك من صنوف أبواب الدين فأجابوا فيها وحفظ عنهم شيعتهم جواب ما سألوهم وكتبوه ودونوه ولم يحفظ أئمتهم تلك الأجوبة لتقادم العهد وتفاوت الأوقات... ووقع في أيديهم في المسألة الواحدة عدة أجوبة مختلفة متضادة... أنكر الأتباع هذا التخليط وسألوا الأئمة عن سببه، فقال أئمتهم في جوابهم: إنما أجبنا بهذا للتقية، ونحن أعلم بما يصلحكم! فمتى يُظهَرُ من هؤلاء على كذب ومتى يعرف لهم حق من باطل»[1].

(١) انتهى من فرق الشيعة للنوبختي بتصرف (ص٥٥-٥٦)، وانظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص٥٠-٥٢)، وفيه: «أنّ أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفي لما انهزم هو أصحابه قالوا له: لماذا تعدنا بالنصر على عدونا، فقال: إنّ الله كان قد وعدني لكنه بدا له واستدل على ذلك بقول الله عزّ وجلّ: ﴿يمحوا الله ما يشاء ويثبت﴾ فهذا كان سبب قول الكسائية بالبداء».

الفصل الثالث

عقيدة الرجعة عند الرافضة

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** في المراد بالرجعة، ومتى قيل بها؟ والأشخاص الذين سيُرجعون ولماذا؟ ومتى يكون حدوثها؟
- **المبحث الثاني:** أدلة الرافضة على الرجعة ورد **الألوسي** عليهم.

المبحث الأول

في المراد بالرجعة، ومتى قيل بها؟ والأشخاص الذين سيُرجَعون، ولماذا؟ ومتى يكون حدوثها؟

تعتقد الرافضة برجعة جماعة من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وذلك عند ظهور قائم الرافضة ومهديهم، والجماعة الذين سيُرجعون إلى الدنيا ينقسمون **إلى قسمين:**

قسم يُرْجَع ليشفي صدره من عدوه بالانتقام منه، وهذا القسم هم الأئمة عند الرافضة، **وقسم** يُرْجَع لِيُنْتَقَم منه، وهذا القسم هم المنافقون -بزعم الرافضة- وخلفاء المسلمين وحكامهم[1].

قال الألوسي رحمه الله: «وقالت الإمامية بها للنبي صلّى الله عليه وسلّم ووصيه وسبطيه وأعدائهم من الخلفاء والأمراء، وكذا الأئمة الآخرين[2] وقاتليهم، يحيون بعد ظهور المهدي، ويعذبون ويقتص منهم، ثم يموتون ويحيون يوم القيمة»[3].

ويتحدث الألوسي عن تاريخ هذه العقيدة الفاسدة فيحدد لنا أول من قال بها ومتى كان ذلك والمراحل التي مرت بها فيقول: «أول من قال بالرجعة عبد الله بن سبأ[4]،

---

(١) عقيدة الرجعة من العقائد الضرورية عند الرافضة حتى إنهم رووا في كتبهم: «ليس منا من لم يؤمن بكرتنا» من لا يحضره الفقيه (٢٩١/٣) وبحار الأنوار (١٢٣/٥٣) ونقلوا إجماعهم عليها كما في مجمع البيان للطبرسي (٢٥٢/٥)، والإيقاظ من الهجعة (ص٣٣) وبحار الأنوار (١٢٣/٥٣)، ومرآة العقول (٢٠١/٣).

وقد نالت هذه العقيدة اهتمامًا كبيرا من قبل الرافضة وألفوا فيها كتبًا كثيرة، انظر: الذريعة (٩٠/١).

(٢) انظر: مرآة العقول (٢٠١/٣)، فقد قال: «وأما رجعة الأئمة صلوات الله عليهم فالأخبار متواترة في رجعة أمير المؤمنين والحسين صلوات الله عليهما، وفي رجعة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أيضا وردت أخبار كثيرة مستفيضة».

(٣) النفحات القدسية (ص٣٥)، وانظر: أوائل المقالات للمفيد (ص٨٩)، ومرآة العقول (٢٠٠/٣-٢٠١).

(٤) تنا تمي ترجمته (ص٥٧٤) من نهج السلامة.

ولكن خصها بالنبي صلّى الله عليه وسلّم، وتبعه جابر الجُعفي[1] في أول المائة الثانية فقال برجعة الأمير كرّم الله تعالى وجهه أيضا لكن لم يوقتها بوقت، ولما أتى القرن الثالث قرر أهله من الإمامية رجعة الأئمة كلهم وأعدائهم وعينوا لذلك وقت ظهور المهدي»[2].

(١) تقدمت ترجمته (ص١١٩).

(٢) روح المعاني (٢٠/٢٧).

المبحث الثاني

أدلة الرافضة على الرجعة، ورد الألوسي عليهم

لإثبات هذه المقالة الشنيعة والعقيدة الفاسدة الوضيعة، ركب الرافضة رؤوسهم في الاستدلال من أجل إقناع أتباعهم بها وسلكوا في ذلك **مسلكين**:

المسلك الأول: محاولتهم تأويل بعض الآيات من أجل الاستدلال بها.

المسلك الثاني: استدلالهم بروايات انفردوا بها عن أئمتهم ولا توجد إلاّ في مصادرهم.

أما مسلك الاستدلال بالآيات فيقول الألوسي عن أشهر آية حاولوا التعلق بها وهي قوله تعالى: ﴿ويوم نحشر من كل أمة فوجًا ممن يكذب بآياتنا﴾[1] قال: «وهذه الآية من أشهر ما استدل بها الإمامية على الرجعة»[2] ثم نقل عن الطبرسي الشيعي تقرير استدلالهم بها فقال: «قال الطبرسي[3] في تفسيره مجمع البيان: واستدل بهذه الآية على صحة الرجعة من ذهب إلى ذلك من الإمامية بأنْ قال: إنّ دخول (من) في الكلام يوجب التبعيض، فدل ذلك على أنه يحشر قوم دون قوم، وليس ذلك صفة يوم القيامة الذي يقول فيه سبحانه ﴿وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدًا﴾[4] وقد تظاهرت الأخبار عن أئمة الهدى من آل محمد صلّى الله عليه وسلّم في أنّ الله تعالى سيعيد عند قيام المهدي قومًا ممن تقدم موتهم من أوليائه وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ويبتهجوا بظهور دولته ويعيد أيضا قومًا من أعدائه لينتقم منهم وينالوا بعض ما يستحقونه من العقاب بالقتل على أيدي شيعته أو الذل والخزي مما يشاهدون من علو كلمته»[5].

---

(١) النمل: (٨٣).

(٢) روح المعاني: (٢٠/٢٦)، وانظر استدلال الرافضة بها في تفسير القمي (٢/١٣٠-١٣١).

(٣) سبقت ترجمته (١٠٥).

(٤) الكهف: (٤٧).

(٥) روح المعاني (٢٠/٢٦).

ولا يشك عاقل أنّ هذا مقدور لله تعالى غير مستحيل في نفسه، وقد فعل الله تعالى ذلك في الأمم الخالية، ونطق القرآن بذلك في عدة مواضع مثل قصة عزير[1] وغيره عليه السلام، وصح عن النبي صلّى الله عليه وسلّم قوله: «**سيكون في أمتي كل ما كان في بني إسرائيل حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة حتى لو أنّ أحدهم دخل جحر ضب لدخلتموه**»[2].

وتأول جماعة من الإمامية ما ورد من الأخبار في الرجعة على رجوع الدولة والأمر والنهي، دون رجوع الأشخاص وإحياء الأموات، وأولوا الأخبار الواردة في ذلك لما ظنوا أنّ الرجعة تنافي التكليف، وليس كذلك؛ لأنه ليس فيها ما يلجئ إلى فعل الواجب والامتناع من القبيح، والتكليف يصح معها كما يصح مع ظهور المعجزات الباهرة والآيات القاهرة كفلق البحر وقلب العصا ثعبانًا وما أشبه ذلك، ولأنّ الرجعة لم تثبت بظواهر الأخبار المنقولة فيتطرق التأويل عليها وإنما المعول عليه في ذلك إجماع الشيعة الإمامية، وإنْ كانت الأخبار تعضده وتؤيده» انتهى[3].

رد الألوسي

قال رحمه الله: «وأنت تعلم أنه لا يكاد يصح إرادة الرجعة إلى الدنيا من الآية لإفادتها أنّ الحشر المذكور لتوبيخ المكذبين وتقريعهم من جهته عزّ وجلّ، بل ظاهر ما بعد، يقتضي أنه تعالى بذاته يوبخهم ويقرعهم على تكذيبهم بآياته سبحانه، والمعروف من

---

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنى يحيي هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام ثم بعثه قال كم لبثت قال لبثت يوما أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه وانظر إلى حمارك ولنجعلك اية للناس وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحما فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ الآية: (٢٥٩) من البقرة.

(٢) روى الطبراني في الأوسط (١/٢١٣ ح٣١٥) عن المستورد بن شداد أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: «لا تترك هذه الأمة شيئا من سنن الأولين حتى تأتيه» وانظر: المجمع للهيثمي (٧/٢٦١)، وفي البخاري -مع الفتح (رقم: ٣٤٥٦)-: «لتتبعنّ سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه، قلنا: يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟».

(٣) انتهى من مجمع البيان للطبرسي (٧/٢٣٤-٢٣٥) وقد نقله الألوسي في روح المعاني (٢٠/٢٧).

الآيات لمثل ذلك هو يوم القيامة مع أنها تفيد أيضا وقوع العذاب عليهم واشتغالهم به عن الجواب ولم تفد موتهم ورجوعهم إلى ما هو أشد منه وأبقى، وهو عذاب الآخرة الذي يقتضيه عظم جنايتهم فالظاهر استمرار حياتهم وعذابهم بعد هذا الحشر، ولا يتسنى ذلك إلا إذا كان حشر يوم القيامة.

وربما يقال أيضا: مما يأبى حمل الحشر المذكور على الرجعة، أنّ فيه راحة لهم في الجملة حيث يفوت به ما كانوا فيه من عذاب البرزخ الذي هو للمكذبين كيفما كان أشد من عذاب الدنيا وفي ذلك إهمال لما يقتضيه عظم الجناية.

وأيضًا كيف تصح إرادة الرجعة منها وفي الآيات ما يأبى ذلك، منه قوله تعالى: **﴿قال رب ارجعون لعليّ أعمل صالحًا فيما تركت كلاّ إنها كلمة هو قائلها ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون﴾**[1] فإن آخر الآية ظاهر في عدم الرجعة مطلقًا.

وكون الإحياء بعد الإماتة والإرجاع إلى الدنيا من الأمور المقدورة له عز وجل مما لا ينتطح فيه كبشان، إلاّ أن الكلام في وقوعه، وأهل السنة ومن وفقهم لا يقولون به ويمنعون إرادته من الآية ويستندون في ذلك إلى آيات كثيرة»[2].

منها قوله تعالى: ﴿وهو الذي أحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم إن الإنسان لكفور﴾[3].

ومنها: ﴿وكنتم أمواتًا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون﴾[4].

ومنها: ﴿ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون﴾[5] وفي هذه الآية الأخيرة يقول الألوسي رحمه الله: «وَرُدَّ بالآية على القائلين بالرجعة كما ذهب إليه الشيعة... وقيل لابن عبّاس إن ناسًا يزعمون أن عليًا كرم الله وجهه مبعوث قبل يوم القيامة، فسكت ساعة ثم قال: بئس القوم نحن إن نكحنا نساءه واقتسمنا ميراثه أما

---

(١) سورة المؤمنون: الآية (١٠٠).

(٢) روح المعاني (٢٠/٢٧).

(٣) سورة الحج: الآية (٦٦).

(٤) سورة البقرة: الآية (٢٨).

(٥) النفحات القدسية (ص٣٥).

تقرأون ﴿ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون﴾[1].

ومن الآيات التي استدل بها الرافضة أيضًا قوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت بلىٰ وعدًا عليه حقًا ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾[2].

قال الألوسي: «وزعم بعض الشيعة أن الآية في علي كرم الله تعالى وجهه والأئمة من بنيه رضي الله تعالى عنهم، وأنها من أدلة الرجعة التي قال بها أكثرهم، وهو زعم باطل، والقول بالرجعة محض سخافة لا يكاد يقول بها من يؤمن بالبعث... وما روي أن الآية نزلت في علي غير مسلم، وعلى فرض التسليم لا دليل فيه على ما يزعمون من الرجعة بأن يقال: إنه رضي الله عنه أراد أنها نزلت بسببي، ويكون رضي الله عنه هو الرجل الذي تقاضى دينا له على رجل من المشركين فقال ما قال»[3].

ومن الآيات أيضًا قوله تعالى: ﴿حتى إذا فتحنا عليهم بابًا ذا عذابٍ شديدٍ إذا هم فيه مبلسون﴾ [4].

قال الألوسي رحمه الله: «وروت الإمامية -وهم بيت الكذب- عن أبي جعفر رضي الله عنه أن ذلك عذاب يعذبون به في الرجعة، ولعمري لقد افتروا على الله تعالى الكذب وضلوا ضلالاً بعيدًا» [5].

وبالجملة القول بالرجعة حسبما تزعم الإمامية مما لا ينتهض عليه دليل، وكم من آية في القرآن الكريم تأباه غير قابلة للتأويل، وكأن ظلمة بغض الصحابة رضي الله عنهم حالت بينهم وبين أن يحيطوا علمًا بتلك الآيات فوقعوا فيما وقعوا فيه من الضلالات[6].

- **المسلك الثاني:** اعتمادهم روايات مكذوبة باطلة لا أثر لها إلاّ في كتبهم، وهذا

---

(١) سورة يس: الآية (٣١).

(٢) سورة النحل: الآية (٣٨).

(٣) روح المعاني (١٤٢/١٤).

(٤) المؤمنون: الآية (٧٧).

(٥) روح المعاني (٥٦/١٨).

(٦) روح المعاني (٢٨/٢٠).

كافٍ في إبطال هذا المسلك، وأما إذا سمعت بعض هذه الروايات فإن قشعريرة تصيب جسمك ويكاد سمعك يصم بسبب نكارة ألفاظها، وتدرك أن -حقد الروافض على الصحابة -وخاصة شيخي الإسلام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما- قد بلغ حدًا لا يمكن معه أن يوصف بل أشربُوا ذلك في قلوبهم حتّى صار من ضروريات حياتهم ودينهم وإليك بعض هذه الروايات السمجة كما ذكرها الألوسي:

رووا في كتبهم «أن أبا بكر وعمر يُصْلَبَان على شجرة -في زمن المهدي- قيل خضراء فتيبس ويرتد كثيرون وقيل بالعكس فيهتدي كثيرون»[1].

وقال جابر الجعفي: «إن الأمير سيرجع، والدابة في القرآن رمز إليه»[2].

قال الألوسي معقبًا على الروايتين «نستغفر الله تعالى من سوء الأدب»[3].

وفي موضع آخر يقول الألوسي عن الجعفي هذا بأنه هو وَجَمْع من إخوانه الشيعة يقولون: «إن الدابة المذكورة في القرآن في قوله تعالى: ﴿وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم﴾[4] هي علي كرم الله وجهه، وذكر بأن لهم روايات في ذلك منها ما رواه علي بن إبراهيم[5] في تفسيره عن أبي عبد الله قال: «قال رجل لعمار بن ياسر: يا أبا اليقضان آية في كتاب الله تعالى أفسدت قلبي قال عمار وأي آية هي؟! فقال: قوله تعالى: ﴿وإذا وقع القول عليهم﴾ الآية فأية دابة هذه؟ قال عمار: والله ما أجلس ولا آكل ولا أشرب حتّى أريكها فجاء عمار مع الرجل إلى أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه وهو يأكل تمرًا أو زبدًا فقال: يا أبا اليقضان هلم فجلس عمار يأكل معه فتعجب الرجل منه فلما قام عمار قال الرجل: سبحان الله حلفت أنك لا تجلس ولا تأكل ولا تشرب حتّى

(١) ذكره بمعناه في الهفت الشريف (ص/١٦٤) وفي بحار الأنوار (٥٣/١٣-١٤) «أنهما يخرجان من قبريهما ويعدد عليهما كل جريمة وفاحشة ارتكبت من عهد آدم إلى قيام القائم ويلزمان بذلك فيعترفان به وبأنهما السبب في ذلك كله ثم يصلبان ويحرقان» انتهى ملخصًا.

(٢) المجروحون لابن حبان البستي (١/٢٠٨) والضعفاء للعقيلي (١/١٩٤).

(٣) النفحات القدسية (ص/٣٥).

(٤) سورة النمل الآية (٨٢).

(٥) تقدمت ترجمته (ص١٢١).

ترينيها قال عمار: قد أريتكها إن كنت تعقل[1].

قال الألوسي: «وكل ما يروونه في ذلك كذب صريح، وفيه القول بالرجعة التي لا ينتهض لهم عليها دليل»[2].

وقال: «والدليل العقلي على أصولهم يبطل هذا الاعتقاد؛ لأنهم إن عذبوا بسوء أعمالهم في الدنيا ثم عذبوا في الآخرة كان ظلمًا، أو لم يعذبوا حصل التخفيف الأبدي وهو مناف لعظم الجناية.

وأيضًا لو كان المقصود من إحيائهم تعذيبهم في الدنيا فقط، فذلك حاصل في عالم القبر، فيكون عبثًا وننزه الله تعالى عنه- أو إظهار حمايتهم، فالأولى بذلك الإظهار من كانوا معتقدين بحقية خلافتهم وممدين لهم وناصرين.

وأيضًا في هذا التأخير ترك الأصلح إذ قد مضى أكثر الأمة على الضلالة[3].

وأيضًا يلزم على هذا التقدير أن النبي والوصي والأئمة لابد لهم أن يذوقوا موتًا زائدًا على سائر الناس، وظاهر أنّ الموت شديدٌ، فلا ينبغي إذاقته للمحبوب عبثًا.

وأيضًا يلزم مذلة الأمير والسبطين حيث لم يأخذوا الثأر بعد مضي هذه المدة إلا بواسطة المهدي و لم ينتقم الله تعالى من أعدائهم إلا حينئذ.

وبالجملة: المفاسد في هذا كثيرة، والاعتراضات غزيرة، والذي ألجأهم تخيلات باطلة وتسليات عاطلة»[4].

وينقل الألوسي عن الطبرسي الشيعي أن التعويل في الاستدلال على الرجعة ليس على الروايات الكثيرة «وإنما الدليل إجماع الإمامية والتعويل ليس إلاّ عليه»، ثم ردّ عليه بقوله: «وأنت تعلم أنّ مدار حجية الإجماع -على المختار عندهم- حصول الجزم بموافقة المعصوم، و لم يحصل للسني هذا الجزم من إجماعهم هذا، فلا ينتهض ذلك حجة عليه، مع أن له إجماعًا يخالفه، وهو إجماع قومه على عدم الرجعة الكاشف عما عليه سيد

(١) تفسير علي بن إبراهيم القمي (٢/١٣١).

(٢) روح المعاني (٢٠/٢٢).

(٣) النفحات القدسية (ص/٣٥).

(٤) النفحات القدسية (ص/٣٥).

المعصومين صلّى الله عليه وسلّم، وكل ما تقوله الإمامية في هذا الإجماع يقول السني مثله في إجماعهم»[1].

وأمّا احتجاج الطبرسي بقصة عزير الواردة في القرآن المنضم إليها قوله صلّى الله عليه وسلّم «**سيكون في أمتي كل ما كان في بني اسرائيل...** الخ»[2] فقد قال فيه الألوسي رحمه الله: «الحديث لا تُعلم صحته بهذا اللفظ بل الظاهر عدم صحته فإنه كان في بني إسرائيل ما لم يذكر أحد أنه يكون مثله في هذه الأمة كنتق الجبل عليهم حين امتنعوا عن أخذ ما آتاهم الله من الكتاب، والبقاء في التيه أربعين سنة حين قالوا لموسى عليه السلام: ﴿**فاذهب أنت وربك فقاتلا إنّا هٰهنا قٰعدون**﴾[3] ونزول المن والسلوى عليهم فيه إلى غير ذلك»[4].

وأخيرًا وصف المقالة بأنها شنيعة، فقال -وهو يتحدث في رحلته عن جلسة علمية جلسها مع بعض العلماء- قال: «ثم استطردت مسألة الرجعة التي يقول بها الشيعة فقال: لعمري تلك مقالة شنيعة، فقلت لشناعتها عند ذوي الكمال، أنكر بعضٌ منهم تحققها إلا في عالم المثال، والذي اضطره إلى هذا الاستثناء، كثرة ما عندهم فيها من الأنباء، وأما آيات الكتاب الجليل، فلا تدل على ما يزعمونه من التفصيل»[5].

---

(١) روح المعاني (٢٠/٢٧).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٦٩).

(٣) سورة المائدة الآية (٢٤).

(٤) روح المعاني (٢٠/٢٧).

(٥) نشوة المدام في العودة إلى مدينة السلام (ص/٧٨).

الفصل الرابع

أدلة القائلين بإباحة نكاح المتعة ورد الألوسي عليهم

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** تعريف المتعة ومنزلتها عند الرافضة.
- **المبحث الثاني:** أدلة الرافضة على إباحة نكاح المتعة ورد الألوسي عليهم.

المبحث الأول

تعريف المتعة ومنزلتها عند الرافضة

تعريفها

قال الألوسي رحمه الله: «هي النكاح إلى أجل معلوم من يوم أو أكثر»[1].

وأما إذا رجعنا إلى كتب الرافضة فإننا سنجد الصيغة التي تتم بها لا يمكن أن يفهم منها إلاّ الزنا والسفاح، إذ يقولون عن الصيغة التي يتم بها العقد: «إنه يكفي أن يختلي الشاب بالشابة -البكر أو الثيب- ويقول لها: أتزوجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه لا وارثة ولا موروثة كذا ساعة أو كذا يومًا، بكذا وكذا درهمًا، فإذا قالت نعم فقد رضيت وحلت له»[2].

منزلتها

تروي كتبهم المعتمدة أنّ الذي لا يستحل المتعة ليس شيعيًا، وأنّ المؤمن لا يكمل حتّى يتمتع، وأنّ من مات ولم يتمتع بقيت عليه خلة من خلال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لم يقضها، وأن المغتسل من نكاح المتعة يغفر من ذنوبه بقدر شعر جسده.

ومن الأبواب المعقودة لها في كتبهم: باب تحليل المتعة، باب التمتع بالأبكار، باب جواز العقد على المرأة متعة بغير شهود... الخ[3].

وإرضاء لشهواتهم وإشباعا لغرائزهم فإنهم اهتموا بالمتعة اهتمامًا كبيرًا وألفوا فيها كتبًا كثيرة بلغت خمسة وثلاثين كتابًا، ذكرها كلها الطهراني في الذريعة (١٩/٦٣-٦٧).

---

(١) روح المعاني (٥/٥).

(٢) المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي (ص/٢٨-٢٩ و٣١).

(٣) انظر: من لا يحضره الفقيه لابن بابويه (٣/٢٩٩-٣٠٤)، والاستبصار (٣/١٤١-١٤٣) والكافي للكليني (٥/٤٤٨-٤٥٠).

المبحث الثاني

أدلة الرافضة على إباحة نكاح المتعة، ورد الألوسي عليهم

أما كتب الرافضة فإن فيها من الأدلة الشيء الكثير، وهذا النوع من الأدلة نحن لا نعترف به ولا يلزمنا[1]، والذي يهمنا من الأدلة هو ذلك الذي أُخِذ من القرآن أو من سنتنا، والألوسي رحمه الله لم يعرج على أدلتهم الموجودة في كتبهم وإنما ذكر ما تعلقوا به من آيات في القرآن، فذكر من ذلك قوله تعالى: ﴿**فما استمتعتم به منهن فـآتوهن أجورهن فريضة**﴾[2].

فقال رحمه الله -عند تفسيره لها مشيرًا إلى قول ضعيف بصيغة التمريض- قال: «وقيل: الآية في المتعة... وإلى ذلك ذهبت الإمامية، والآية أحد أدلتهم على جواز المتعة[3]، وأيّدوا استدلالهم بها بأنها في حرف[4] أبي ﴿**فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمّى**﴾ وكذلك قرأ ابن عباس وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم، والكلام في ذلك شهير»[5].

هذا أهم دليل عند الرافضة على إباحة نكاح المتعة ولذلك اكتفى به الألوسي رحمه الله ثم نقضه من أساسه.

قال رحمه الله: «لا نزاع عندنا في أنها أُحلت ثم حُرِّمت، وذكر القاضي عياض[6] في ذلك كلامًا طويلاً [7]، والصواب المختار أنّ التحريم والإباحة كانا مرتين، وكانت

---

(١) انظر: (ص/٤٠٩) فيما يأتي (ص٤٣٩) وراجع (ص ١٣٤-١٣٥) فيما مضى

(٢) سورة النساء الآية: (٢٤).

(٣) انظر: تفسير القمي (١/١٣٦).

(٤) أي في قراءة أبي.

(٥) روح المعاني (٥/٥).

(٦) تقدمت ترجمته (ص١٣٠).

(٧) نقل ذلك النووي في شرح مسلم (٩/١٨٦).

حلالاً قبل يوم خيبر، ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس لاتصالهما ثم حُرمت يومئذ بعد ثلاث تحريمًا مؤبدًا إلى يوم القيامة واستمر التحريم[1]... وأما ما روي أنهم كانوا يستمتعون على عهد رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم وأبي بكر وعمر حتّى نهى عنها عمر، فمحمول على أنّ الذي استمتع لم يكن بلغه النسخ[2] ونهي عمر كان لإظهار ذلك حيث شاعت المتعة ممن لم يبلغه النهي عنها.

ومعنى (**أنا محرمها**) في كلامه -إنْ صح- مظهر تحريمها لا منشئه كما يزعمه الشيعة، وهذه الآية لا تدل على الحل: والقول بأنها نزلت في المتعة غلط، وتفسير البعض لها بذلك غير مقبول، لأن نظم القرآن الكريم يأباه، حيث بين سبحانه أولا المحرمات، ثم قال عزّ شأنه: ﴿**وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم**﴾[3] وفيه شرط بحسب المعنى فيبطل تحليل الفرج وإعارته، وقد قال بهما الشيعة، ثم قال جل وعلا: ﴿**محصنين غير مسافحين**﴾[4] وفيه إشارة إلى النهي عن كون القصد بحرد قضاء الشهوة وصب الماء واستفراغ أوعية المني، فبطلت المتعة بهذا القيد؛ لأن مقصود المتمتع ليس إلاّ ذاك دون التأهل والاستيلاد وحماية الذمار والعرض، ولذا تجد المتمتع بها في كل شهر تحت صاحب، وفي كل سنة بحجر ملاعب، فالإحصان غير حاصل في امرأة المتعة أصلاً، ولهذا قالت الشيعة: إن المتمتع الغير الناكح إذا زنى لا رجم عليه[5]، ثم فرّع سبحانه على حال النكاح قوله عزّ من قائل: ﴿**فما استمتعتم**﴾[6]، وهو يدل على أن المراد بالاستمتاع هو الوطء والدخول، لا الاستمتاع بمعنى المتعة التي يقول بها الشيعة»[7].

---

(١) قال الإمام النووي رحمه الله: «باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ ثم أبيح ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة» شرح النووي على مسلم (١٧٩/٩).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (١٨٣/٩).

(٣) سورة النساء الآية: (٢٤).

(٤) سورة النساء الآية: (٢٤).

(٥)

(٦) سورة النساء الآية (٢٤).

(٧) روح المعاني (٥/٥-٧).

وأما احتجاجهم بقراءة أبي رضي الله عنه (﴿فما استمتعتم به منهن﴾ إلى أجل مسمى) فيبطله من وجهين:

الوجه الأول: أنها قراءة شاذة[1]، وتعارضها قراءة متواترة قطعية الثبوت، وهي قوله تعالى: ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمنهم﴾[2].

الوجه الثاني: أنّ الدليلين إذا تساويا في القوة وتعارضا في الحل والحرمة، قدم دليل الحرمة منهما»[3].

ثم **قال رحمه الله:** «وليس للشيعة أن يقولوا إن المرأة المتمتَع بها مملوكة لبداهة بطلانه، أو زوجة لانتفاء جميع لوازم الزوجية -كالميراث والعدة والطلاق والنفقة- فيها، وقد صرّح بذلك علماؤهم[4]... **وبالجملة** الاستدلال بهذه الآية على حل المتعة ليس بشيء كما لا يخفى، ولا خلاف الآن بين الأمة وعلماء الأمصار -إلا الشيعة- في عدم جوازها»[5].

هذا ومن الآيات التي استدل بها الألوسي على بطلان استدلال الرافضة بالآية على المتعة قوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمنكم من فتياتكم المؤمنات﴾[6].

قال رحمه الله: «وفي هذه الآية ما يشير إلى وهن استدلال الشيعة بالآية السابقة على حل المتعة، لأنّ الله تعالى أمر فيها بالاكتفاء بنكاح الإماء عند عدم الطول إلى نكاح الحرائر، فلو كان أحل المتعة في الكلام السابق لما قال سبحانه بعده: ﴿ومن لم يستطع﴾[7]

---

(١) ذكر ابن جرير الطبري أنها بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين. جامع البيان (٥/١٠).

(٢) سورة المؤمنون الآية: (٦).

(٣) انظر: روح المعاني (٥/٧)، وانظر البحر المحيط في أصول الفقه (٦/١٧٠).

(٤)

(٥) روح المعاني (٥/٧).

(٦) النساء: (٢٥).

(٧) النساء: (٢٥).

إلخ لأن المتعة في صورة عدم الطول المذكور ليست قاصرة في قضاء حاجة الجماع، بل كانت بحكم -لكل جديد لذة- أطيب وأحسن، على أنّ المتعة أخف مؤنة وأقل كلفة، فإنها مادة يكفي فيها الدرهم والدرهمان، فأية ضرورة كانت داعية إلى نكاح الإماء؟ ولعمري إنّ القول بذلك أبعد بعيد، كما لا يخفى على من أطلق من ربقة قيد التقليد))[1].

واستدل أيضا بقوله تعالى: ﴿**فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم**﴾[2] وبيّن أنّ السكوت في معرض البيان يفيد الحصر، فكونه أرشد الخائف من عدم العدل إلى الاكتفاء بواحدة أو ملك اليمين، دل على أنه لا يوجد غيرهما يحل وطئه.

وأيضا بقوله تعالى: ﴿**وليستعفف الذين لا يجدون نكاحًا حتى يغنيهم الله من فضله**﴾[3] فلو كانت المتعة جائزة لم يؤمر الذين لا يجدون نكاحًا بالاستعفاف؛ لأنّ المتعة متيسرة.

وأيضا بقوله تعالى: ﴿**والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين**﴾[4] ووجه الدلالة كما بينه القاسم بن محمد[5] هو أنّ المستمتع بها ليست ملك اليمين ولا زوجة فوجب ألاّ تحل له[6].

وقال الألوسي رحمه الله: ((والذي يقتضيه الإنصاف أنّ الآية ظاهرة في تحريم المتعة))[7].

وأخيرًا ذكر بعض الأخبار الثابتة في الصحاح والتي تدل دلالة صريحة على تحريم نكاح المتعة.

مثل قوله صلّى الله عليه وسلّم: ((**كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وقد**

---

(١) روح المعاني (٥/٩).

(٢) النساء: (٣).

(٣) النور: (٣٣).

(٤) المؤمنون: (٥-٦).

(٥) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ثقة، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة (ت١٠٦هـ)، التقريب (ص٤٥١)، وانظر: استدلال القاسم بالآية في مصنف عبد الرزاق (٧/٥٠٢-٥٠٣، ح١٤٠٣٦-١٤٠٣٧).

(٦) روح المعاني (١٨/٧-٨).

(٧) روح المعاني (١٨/٨).

حرّم الله تعالى ذلك إلى يوم القيامة»[1] والأهم من هذا أنّ من جملة الذين رووا تحريمها عن النبي صلّى الله عليه وسلّم علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقد روى مسلم في صحيحه عن علي رضي الله عنه «**أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الأهلية**»[2] [3].

قلت: الأحاديث الدالة على التحريم من طريق أهل السنة كثيرة جدًّا في الصحيحين[4] وغيرهما[5] لكن ذلك لا يفيد في الاستدلال والإلزام مع الرافضة لأنهم لا يعترفون بصحاحنا وسنننا ومسانيدنا ومعاجمنا، ونحن كذلك لا نعترف بالأخبار التي تفرّدوا بروايتها فلنا أخبارنا ولهم أخبارهم[6] وأبى الله إلاّ أنْ يفضح الرافضة ويظهر عوارهم ويكشف عن سوءتهم فقد روت كتب الرافضة أيضا تحريم نكاح المتعة عن علي رضي الله عنه فقد جاء في الاستبصار[7] لشيخهم الطوسي[8] -وهو أحد كتبهم الأربعة المعتمدة- عن علي رضي الله عنه أنه قال: «**حرّم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة**»[9] ولما كان هذا النص يهدم أساس مذهبهم المبني على

---

(١) صحيح مسلم (١٠٢٥/٢، رقم: ٢١) (١٤٠٦)، النكاح، باب نكاح المتعة، وبيان أنه أبيح ثم نسخ ثم أبيح ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة.

(٢) صحيح مسلم (١٠٢٧/٢، رقم: ٢٩) (١٤٠٧)، النكاح، باب نكاح المتعة.

(٣) انظر: روح المعاني (٩/١٨).

(٤) انظر: البخاري مع الفتح (٧١/٩) كتاب النكاح، باب نهي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن نكاح المتعة أخيرًا.

(٥) لمعرفة بعض ما كتبه أهل السنة في تحريم نكاح المتعة انظر: «رسالة تحريم نكاح المتعة» لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (ت٤٩٠هـ) وتفسير القرطبي (١٢٩/٥-١٣٣) وشرح النووي على مسلم (١٧٩/٩-١٨٩) ومنهاج السنة لابن تيمية (١٨٦/٤-١٩٣) وفتح الباري (٧١/٩-٧٩).

(٦) قال ابن كثير رحمه الله -في معرض كلامه على الرافضة-: «وإذا دعوا إلى الحق الواضح أعرضوا عنه وقالوا: لنا أخبارنا ولكم أخباركم، فنحن حينئذ نقول لهم: سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين» البداية والنهاية (٢٥٧/٧).

(٧) تقدم الحديث عنه (ص١٤٢).

(٨) تقدمت ترجمته (ص٣٧٣).

(٩) الاستبصار (١٤١/٣-١٤٣).

التعصب الأعمى قالوا فيه: إنّ عليا رضي الله عنه قاله تقية[1]، وهكذا يفعلون في كل نص ورد في كتبهم وكان موافقًا للحق الذي عليه أهل السنة والجماعة، لأنّ من أصولهم: «أنّ من خالف العامة (**أهل السنة**) ففيه الرشاد»[2].

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والشيعة خالفوا عليا فيما رواه عن النبي صلّى الله عليه وسلّم واتبعوا قول من خالفه» المنهاج (٤/١٩١).

(٢) تقدم توثيق هذا النص (ص١٥٠).

الفصل الخامس

في الواقعة بالمسح على الجلود في الوضوء والغسل

ورد الألوسي عليهم

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** استدلالهم بالقرآن، **ورد الألوسي** عليهم.
- **المبحث الثاني:** استدلالهم بالسنة، **ورد الألوسي** عليهم.

المبحث الأول

المرويات في القرآن الكريم

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** ذكر الآية التي تعلقوا بها.
- **المطلب الثاني:** تقرير استدلالهم والرد عليه.
- **المطلب الثالث:** مذهب أهل السنة في توجيه قراءة الجر، والرد على اعتراضات الرافضة.

المطلب الأول

ذكر الآية التي تعلقوا بها

تمسك الرافضة بجزء من الآية السادسة من سورة المائدة وهي قوله تعالى: ﴿يأيها الذين ءامنوا إذا قمتم إلى الصلوٰة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين. . .﴾ الآية.

والشاهد منها في قوله تعالى: ﴿وأرجلكم﴾ فقد صحت فيها قراءتان متواترتان سبعيتان[1].

قال الإمام الشاطبي[2] رحمه الله:

..... وأرْجُلَكُم بالنصْبِ عمّ رضًا علاً[3]

فقد ذكرها بالجر ورمز إلى قراءة النصب بقوله: «عم رضا علا» فقوله: (عم) رمز إلى الإمام نافع المدني (ت١٦٩)[4] والإمام ابن عامر الشامي[5]، وقوله (رضًا) رمز بالراء منه إلى الإمام الكسائي[6]، وقوله (علا) رمز بالعين إلى الإمام حفص[7] عن عاصم الكوفي[8] فتحصل من هذا أنّ نافعا وابن عامر والكسائي وحفصا عن عاصم يقرؤونها

---

(١) روح المعاني (٦/٧٤).

(٢) هو القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد، أبو محمد، الرعيني المقرئ الضرير (ت٥٩٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (٢/٥٧٣-٥٧٥)، ونكت الهميان (ص٢٢٨-٢٢٩)، وغاية النهاية (٢/٢٠-٢٣).

(٣) حرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبية) (ص٥١).

(٤) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار (١/١٠٧-١١١)، وغاية النهاية (٢/٣٣٠-٣٣٤).

(٥) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار (١/٨٢-٨٦)، وغاية النهاية (١/٤٢٣-٤٢٥).

(٦) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار (١/١٢٠-١٢٨) وغاية النهاية (١/٥٣٥-٥٤٠).

(٧) هو حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي (ت١٨٠هـ) ترجمته في معرفة القراء الكبار (١/١٤٠-١٤١) وغاية النهاية (١/٢٥٤-٢٥٥).

(٨) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار (١/٨٨-٩٤)، وغاية النهاية (٢٤٤٦-٣٤٩).

بالنصب، والباقون من القراء السبعة وهم عبد الله بن كثير[1] وأبو عمرو بن العلاء البصري[2] وحمزة بن حبيب الزيات[3] وشعبة بن عياش[4] عن عاصم يقرأون بالجر وهذه هي القراءة التي تمسك بها الرافضة وغفلوا أو تغافلوا عن قراءة النصب أو أولوها بما يوافق مذهبهم أما السنة فلم يلتفتوا إليها.

(١) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار (١/٨٨-٨٨)، وغاية النهاية (١/٤٤٣-٤٤٥).

(٢) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار (١/١٠٠-١٠٥)، وغاية النهاية (١/٢٨٨-٢٩٢).

(٣) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار (١/١١١-١١٨)، وغاية النهاية (١/٢٦١-٢٦٣).

(٤) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار (١/١٣٤-١٣٨)، وغاية النهاية (١/٣٢٥-٣٢٧).

المطلب الثاني

تقرير استدلال الرافضة بالآية والرد عليهم

قبل أنْ يبدأ الألوسي رحمه الله في مناقشة الرافضة في هذه المسألة أشار إلى ما وقع فيها من نزاع وخصام فقال: «ولا يخفى أنّ بحث الغسل والمسح مما كثر فيه الخصام، وطالما زلت فيه أقدام»[1] ثم نبه إلى أنّ للرازي[2] كلامًا يدل على أنه فارس الميدان، ونوه بأن له تحقيقًا في الموضوع تبتهج به الخواطر والأذهان[3]، ثم قال: «فلنبسط الكلام في تحقيق ذلك، رغمًا لأنوف الشيعة السالكين من السبل كل سبيل حالك»[4].

تقرير استدلالهم مع الرد عليه:

قال الألوسي رحمه الله: «وللإمامية في تطبيق القراءتين وجهان...

الوجه الأول: أنْ تعطف الأرجل في قراءة النصب على محل «برءوسكم» فيكون حكم الرءوس والأرجل كليهما مسحًا.

الوجه الثاني: أنّ الواو فيه بمعنى (مع) من قبيل: استوى الماء والخشبة.

وهذان الوجهان للإمامية محل نظر في رأي الألوسي، وهذا ما بينه رحمه الله بقوله: وفي كلا الوجهين بحث لأهل السنة من وجوه:

الأول: أنّ العطف على المحل خلاف الظاهر بإجماع الفريقين، والظاهر العطف على المغسولات، والعدول عن الظاهر إلى خلافه بلا دليل لا يجوز، وإن استدلوا بقراءة الجر، قلنا: إنها لا تصلح دليلاً.

والثاني: أنه لو عطف «وأرجلكم» على محل «برءوسكم» جاز أنْ نفهم منه معنى الغسل إذ من القواعد المقررة في العلوم العربية أنه إذا اجتمع فعلان متغايران في المعنى -

---

(١) روح المعاني (٦/٧٤).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٤٦).

(٣) انظر: التفسير الكبير للرازي (١١/١٦١).

(٤) روح المعاني (٦/٧٤).

ويكون لكل منهما متعلق- جاز حذف أحدهما وعطف متعلق المحذوف على متعلق المذكور كأنه متعلقه.

والثالث: أنّ جعل الواو بمعنى (مع) بدون قرينة مما لا يكاد يجوز، ولا قرينة ههنا، على أنه يلزم كما قيل: فعل المسحين معا بالزمان، ولا قائل به بالاتفاق»[1].

(١) روح المعاني (٦/٧٦-٧٧).

المطلب الثالث

توجيه قراءة الجر على مذهب أهل السنة، والرد على اعتراضات الرافضة على هذا التوجيه

بيَّن الألوسي رحمه الله بأن القراءتين المتواترتين إذا تعارضتا في آية واحدة فلها حكم آيتين، فلابدّ أنّ نسعى ونجتهد في تطبيقهما مهما أمكن، ثم نطلب بعد ذلك الترجيح بينهما، ثم إذا لم يتيسر لنا الترجيح بينهما نتركهما ونتوجه إلى الدلائل الأخر من السنة والآثار.

ثم بدأ بالتوفيق بين القراءتين وفق قواعد أهل السنة فذكر أنّ قراءة الجر توجه على وجهين، فقال: «فلما تأملنا في هاتين القراءتين في الآية وجدنا التطبيق بينهما بقواعدنا من وجهين:

الوجه الأول: أنْ يحمل المسح على الغسل كما صرح به أبو زيد الأنصاري[1] وغيره من أهل اللغة، فيقال للرجل إذا توضأ: تمسح[2]، ويقال: مسح الله تعالى ما بك أي أزال عنك المرض، ومسح الأرضَ المطر إذا غسلها، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس في قراءة الجر لا يتعين كونها ممسوحة بالمعنى الذي يدعيه الشيعة.

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٣٩٢)، وقد نقل ابن الأنباري في الإنصاف (٦٠٩/٢): «أنّ المراد بالمسح في الأرجل الغسل»، وقال الزبيدي في تاج العروس (٢٠٣/٤): «قال أبو زيد المسح في كلام العرب يكون إصابة البلل ويكون غسلاً يقال مسحت يدي بالماء إذا غسلتها وتمسحت بالماء إذا اغتسلت».

(٢) قال ابن عبد البر: «قد يراد بالمسح الغسل، من قول العرب: تمسحت للصلاة، والمراد الغسل» الاستذكار (٥٠/٢)، وفي الأساس للزمخشري (ص٤٢٨): «تمسح للصلاة: توضأ»، وفي النهاية لابن الأثير (٣٢٧/٤): «يقال للرجل إذا توضأ: قد تمسح والمسح يكون مسحا باليد وغسلاً». وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (٦٠٩/٢-٦١٥) فقد أطال في المسألة وأجاد.

اعتراضات الرافضة على هذا الوجه ورد الألوسي عليها

ذكر الألوسي رحمه الله أنّ الرافضة اعترضوا على هذا الوجه بأربعة اعتراضات، ثم ذكرها مع الرد عليها.

– **أولها:** قالوا: «إنّ فائدة اللفظين في اللغة والشرع مختلفة، وقد فرق الله تعالى بين الأعضاء المغسولة والممسوحة فكيف يكون معنى الغسل والمسح واحدًا»[1].

رد الألوسي، قال: «وأجيب بأنا لا ننكر اختلاف فائدة اللفظين لغة وشرعًا، ولا تفرقة الله تعالى بين المغسول والممسوح من الأعضاء، لكنا ندعي أنّ حمل المسح على الغسل في بعض المواضع جائز وليس في اللغة والشرع ما يأباه، على أنه قد ورد ذلك في كلامهم»[2].

– **ثانيهما:** قالوا: «إنّ الأرجل إذا كانت معطوفة على الرءوس وكان الفرض في الرؤوس المسح الذي ليس بغسل بلا خلاف وجب أنْ يكون حكم الأرجل كذلك، وإلاّ لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز»[3].

رد الألوسي: أبطل هذا الاعتراض بقوله: «ويُردّ بأنا نقدر لفظ امسحوا قبل أرجلكم أيضا وإذا تعدّد اللفظ فلا بأس بأنْ يتعدد المعنى ولا محذور فيه... وعليه فيكون هذا العطف من عطف الجمل في التحقيق، ويكون المسح المتعلق بالرءوس بالمعنى الحقيقي، والمسح المتعلق بالأرجل بالمعنى المجازي... ولا يشكل أنّ في الآية حينئذ إبهامًا، ويبعد وقوع ذلك في التنزيل لأنّا نقول: إنّ الآية نزلت بعد ما فرض الوضوء وعلمه -عليه الصلاة والسلام- روح القدس إياه في ابتداء البعثة بسنين فلا بأس أنْ يستعمل فيها هذا القسم من الإبهام، فإنّ المخاطبين كانوا عارفين بكيفية الوضوء لم تتوقف معرفتهم بها على الاستنباط من الآية، ولم تنزل الآية لتعليمهم بل سوقها لإبدال التيمم من الوضو

(١) انظر: قول الرافضة هذا في مجمع البيان للطبرسي (٣/١٦٥).

(٢) روح المعاني (٦/٧٤-٧٥).

(٣) انظر: مجمع البيان (٣/١٦٥).

والغسل في الظاهر، وذكر الوضوء فوق التيمم للتمهيد، والغالب فيما يذكر لذلك عدم البيان المشبع.

– **ثالثها**: قالوا: «إنه لو كان المسح بمعنى الغسل يسقط الاستدلال على الغسل بخبر أنه صلّى الله عليه وسلّم غسل رجليه» لأنه على هذا يمكن أنْ يكون مسحها فسمى المسح غسلاً.

رد الألوسي قال رحمه الله: «إنّ حمل المسح على الغسل لداع لا يستلزم حمل الغسل على المسح بغير داع، فكيف يسقط الاستدلال؟! سبحان الله هذا هو العجب العجاب.

– **رابعها**: قالوا: «إنّ استشهاد أبي زيد[1] بقولهم: تمسحت للصلاة لا يجدي نفعًا لاحتمال أنهم لما أرادوا أنْ يخبروا عن الطهور بلفظ موجز، ولم يجز أنْ يقولوا تغسلت للصلاة لأنّ ذلك يوهم الغسل، قالوا بدله: تمسحت لأنّ المغسول من الأعضاء ممسوح أيضا، فتجوزوا بذلك تعويلا على فهم المراد، وذلك لا يقتضي أنْ يكونوا جعلوا المسح من أسماء الغسل[2].

هذا آخر اعتراض ذكره الألوسي للشيعة على هذا الوجه وقد فنده بقوله: «ويردُّ بأنا لا نسلم أنّ العدول عن تغسلت لإيهام الغسل، فإنّ تمسحت يوهم ذلك أيضا بناء على ما قاله من أنّ المغسول من الأعضاء ممسوح أيضا، سلمنا ذلك، لكنا لم نقتصر في الاستشهاد على ذلك، ويكفي مسح الأرض المطر في الفرض»[3].

وبعد ذكر الألوسي لهذا الوجه وسرد ما حاكه الشيعة حوله من اعتراضات وتفنيده لها، ثنى بذكر الوجه الثاني لأهل السنة الذي توجه عليه هاتان القراءتان فقال:

«**الوجه الثاني**: أنْ يبقى المسح على الظاهر، وتجعل الأرجل على تلك القراءة معطوفة على المغسولات كما في قراءة النصب، والجر للمجاورة»[4].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٣٢٩).

(٢) انظر: مجمع البيان (١٦٦/٣) وروح المعاني (٧٤/٦-٧٥).

(٣) روح المعاني (٧٥/٦).

(٤) روح المعاني (٧٥/٦).

لكن هذا الوجه الذي وجه به الألوسي قراءة الجر لم يسلم أيضا من اعتراض الرافضة من عدة وجوه أجملَها الألوسي في أربعة اعتراضات، ثم كرّ عليها فأبطلها واحدة واحدة.

أولها: أنّ الجر بالجوار يعد لحنًا.

ثانيها: أنه إنما يصار إليه عند أمن الالتباس، ولا أمن فيما نحن فيه.

ثالثها: كونه إنما يكون بدون حرف العطف[1].

رابعها: أنّ في العطف على المغسولات سواء كان المعطوف منصوب اللفظ أو مجروره الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أجنبية ليست اعتراضية وهو غير جائز عند النحاة... بل هو مستهجن جدًّا تنفر عنه الطباع، ولا تقبله الأسماع، فكيف يجنح إليه، أو يحمل كلام الله تعالى عليه)).

هذه جملة الاعتراضات التي أقامها المخالف لرد هذا الوجه الذي وُجّهت به قراءة الجر، وهي اعتراضات لا تصمد أمام التمحيص العلمي، فلا غرابة أنّ الألوسي يجهز عليها وينسفها، فيقول: ((**وأجيب عن الأول**: بأنّ إمام النحاة الأخفش[2] وأبا البقاء[3] وسائر مهرة العربية وأئمتها جوزوا جر الجوار، وقالوا بوقوعه في الفصيح[4]... ولم ينكر إلاّ الزجاج[5]، وإنكاره مع ثبوته في كلامهم يدل على قصور تتبعه، ومن هنا قالوا: المثبت مقدم على النافي.

– **وعن الثاني:** بأنا لا نسلم أنه إنما يصار إليه عند أمن الالتباس، ولا نقل في ذلك

---

(١) انظر: اعتراضات الرافضة في التبيان للطوسي (٣/٤٥٣).

(٢) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري -وهو الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)- سير أعلام النبلاء (٣/٤٥٣).

(٣) هو محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي الحنبلي (ت٦١٦هـ). انظر: السير للذهبي (١٠/٢٠٦-٢١٠).

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٥٥)، وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري (ص٢٠٩)، والاستذكار (٢/٤٨).

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري البغدادي من كتبه ((معاني القرآن)) (ت٣١١هـ). انظر: السير (١٤/٣٦٠). وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/١٥٣)

عن النحاة في الكتب المعتمدة، نعم قال بعضهم، شرط حسنه عدم الالتباس مع تضمن نكتة، وهو هنا كذلك لأنّ الغاية دلت على أنّ هذا المجرور ليس بممسوح إذ المسح لم يوجد مغيا في كلامهم، ولذا لم يُغَيَّ في آية التيمم، وإنما يغيَّى الغسل، ولذا غُيِيَ في الآية حين احتيج إليه... والنكتة فيه الإشارة إلى تخفيف الغسل حتى كأنه مسح.

- **وعن الثالث**: بأنهم صرحوا بوقوعه في النعت كما في قوله تعالى: ﴿عذاب يوم محيط﴾[1] بجر «محيط» مع انه نعت للعذاب... وفي العطف كقوله تعالى: ﴿وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾[2] على قراءة حمزة والكسائي[3]... وقد عقد النحاة لذلك بابًا على حدة لكثرته ولما فيه من المشاكلة، وقد كثر في الفصيح حتى تعدوا عن اعتباره في الإعراب إلى التثنية والتأنيث وغير ذلك...

- **وعن الرابع**: بأنّ لزوم الفصل بالجملة إنما يخل إذا لم تكن جملة ﴿وامسحوا برءوسكم﴾ متعلقة بجملة المغسولات، فإن كان معناها: وامسحوا الأيدي بعد الغسل برءوسكم فلا إخلال ومع ذلك لم يذهب أحد من أئمة العربية إلى امتناع الفصل بين الجملتين المتعاطفتين، ومعطوف ومعطوف عليه، بل صرح الأئمة بالجواز، بل نقل أبو البقاء[4] إجماع النحويين على ذلك[5]، نعم توسط الأجنبي في كلام البلغاء يكون لنكتة وهي هنا ما أشرنا إليه، أو الإيماء إلى الترتيب...»[6].

بعد سرد المؤلف لوجهي أهل السنة في تطبيق الآية متعرضًا لما قام حولهما من اعتراضات، للمخالف ورده عليها، ذكر **وجهًا آخر في تطبيق** الآية عند أهل السنة إلاّ أنه ليس في القوة كسابقيه؛ ولذا فإنه رحمه الله ساقه مع الإشارة إلى ضعفه فقال: «وقد ذكر

---

(١) سورة هود: (٨٤).

(٢) الواقعة: (٢٣).

(٣) تقدمت ترجمتهما (ص٤١٣-٤١٤).

(٤) تقدمت ترجمته (ص٤٢٠).

(٥) انظر: حكاية الإجماع في إملاء ما منّ به الرحمن لأبي البقاء (ص٢٠٨).

(٦) روح المعاني (٦/٧٦).

بعض أهل السنة أيضا وجهًا آخر في التطبيق، وهو أنّ قراءة الجر محمولة على حالة التخفف، وقراءة النصب على حال دونه. واعترض بأن الماسح على الخف ليس ماسحًا على الرجل حقيقة ولا حكمًا؛ لأنّ الخف اعتبر مانعًا سراية الحدث إلى القدم فهي طاهرة، وما حل بالخف أزيل بالمسح فهو على الخف حقيقة وحكمًا، وأيضا المسح على الخف لا يجب إلى الكعبين اتفاقًا. وأجيب بأنه يجوز أنْ يكون لبيان المحل الذي يجزئ عليه المسح؛ لأنه لا يجزئ على ساقه»[1].

هكذا يسوق الألوسي رحمه الله هذا الوجه لأهل السنة والاعتراض عليه وجوابه إلاّ أنه -وهو العالم الناقد- لا يتردد في إبداء رأيه فيه وإنْ كان وجهًا لأهل السنة، إذ يقول: «نعم هذا الوجه لا يخلو عن بعد، والقلب لا يميل إليه»[2].

ولا يفوت الألوسي أنْ ينبه على وجه آخر ذكره بعض علماء السنة في الجمع بين القراءتين وهو أنْ يقال «الأمر كان فيه التخيير بين المسح والغسل ثم نسخ التخيير بتعيين الغسل وبقيت القراءتان ثابتتين في الرسم كما نسخ التخيير بين الصوم والفدية بتعيين الصوم وبقي رسم ذلك ثابتا»[3].

إلاّ أنّ الألوسي يوهّن هذا الوجه قائلاً: «ولا يخفى أنه أوهن من بيت العنكبوت وإنه لأوهن البيوت». هذا رأي الألوسي في هذا الوجه. وقال ابن حجر رحمه الله[4]: «وادعى الطحاوي[5] وابن حزم[6] أنّ المسح منسوخ»[7]. وذكره أيضًا أبو محمد

---

(١) روح المعاني (٦/٧٦).

(٢) روح المعاني (٦/٧٦).

(٣) روح المعاني (٦/٧٨) بتصرف.

(٤) هو أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين الشافعي (ت٨٥٢هـ).
انظر: الضوء اللامع (٢/٣٦-٤٠)، والبدر الطالع (١/٨٧-٩٢)، وقد أفرد له السخاوي مؤلفًا في ترجمته سماه «الجواهر والدرر في ترجمته شيخ الإسلام ابن حجر» طبع جزء منه والآخر تحت الطبع.

(٥) تقدمت ترجمته (ص٦٦).

(٦) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل الأندلسي القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٨٤).

(٧) فتح الباري (١/٣٢٠)، -عند شرحه لحديث رقم: ١٦٣، كتاب الوضوء: باب: ٢٧-.

القحطاني[1] في نونيته فقال:

لا تسمع قول الروافض إنهم ... من رأيهم أنْ تمسح الرجلان
يتأولون قراءة منسوخة ... بقراءة وهما منزلتان
إحداهما نزلت لتنسخ أختها ... لكنْ هُما في الصحف مثبتتان
غسل النبي وصحبه أقدامهم ... لم يختلف في غسلهم رجلان
والسنة البيضاء عند أولى النهى ... في الحكم قاضية على القرآن[2]

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد الأندلسي المالكي القحطاني، وهذا ما رجحه محقق نونيته وذكر أنه لم يقف له على ترجمة. انظر: نونية القحطاني (ص٧-٨).

(٢) نونية القحطاني (ص٣٢).

استدلالهم بالسنة، ورد الألوسي عليهم

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** الاستدلال على غسل الرجلين في الوضوء من كتب الرافضة.
- **المطلب الثاني:** الرد على الرافضة في استدلالهم على مسح الرجلين في الوضوء بأفعال بعض الصحابة.
- **المطلب الثالث:** الرد على الرافضة فيما تمسكوا به من روايات.
- **المطلب الرابع:** الأحوط في هذه القضية هو الغسل لأن به يتم المسح أيضا، ولا ينعكس.

المطلب الأول

الاستدلال على غسل الرجلين في الوضوء من كتب الرافضة

لإقامة الحجة على الرافضة القائلين بالمسح، وليتضح صواب ما عليه أهل السنة اتبع الألوسي رحمه الله سبيلاً آخر في الاستدلال فأتى بروايات معتبرة عندهم ولا سبيل لهم إلى إنكارها وهي ناطقة بأنّ الواجب في القدمين الغسل لا المسح.

قال رحمه الله: «بقي لو قال قائل: لا أقنع بهذا المقدار في الاستدلال على غسل الأرجل بهذه الآية ما لم ينضم إليها من خارج ما يقوي تطبيق أهل السنة، فإنّ كلامهم وكلام الإمامية في ذلك عسى أنْ يكون فرسا رهان. قيل له: إنّ سنة خير الورى -صلى الله تعالى عليه وسلم- وآثار الأئمة -رضي الله تعالى عنهم- شاهدة على ما يدعيه أهل السنة وهي من طريقهم[1] أكثر من أنْ تحصى، وأما من طريق القوم فقد روى العياشي[2] عن علي عن أبي حمزة قال: سألت أبا هريرة عن القدمين، فقال: «تغسلان غسلاً»[3] وروى محمد بن النعمان[4] عن أبي بصير عن أبي عبد الله -رضي الله تعالى عنه- قال: «إذا نسيت مسح رأسك حتى غسلت رجليك فامسح رأسك ثم اغسل رجليك»[5] وهذا الحديث رواه أيضا الكلبي[6] وأبو جعفر الطوسي[7] بأسانيد صحيحة بحيث لا يمكن تضعيفها، ولا الحمل على التقية؛ لأنّ المخاطب بذلك شيعي خاص،

---

(١) أي طريق أهل السنة.

(٢) تقدمت ترجمته (ص١٢٢).

(٣)

(٤) تقدمت ترجمته (ص٣٧٣).

(٥)

(٦) كذا: ولعله الكليني صاحب الكافي الذي تقدم.

(٧) تقدمت ترجمته (ص٣٧٣).

وروى محمد بن الحسن الصفار[1] عن زيد بن علي عن أبيه عن جده أمير المؤمنين -كرّم الله تعالى وجهه- أنه قال: «جلست أتوضأ فأقبل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فلما غسلت قدمي قال: **يا علي خلل بين الأصابع**»[2].

ونقل الشريف الرضي[3] عن أمير المؤمنين -كرم الله تعالى وجهه- في نهج البلاغة حكاية وضوئه -صلى الله تعالى عليه وسلم- وذكر فيه غسل الرجلين[4] وهذا يدل على أنّ مفهوم الآية كما قال أهل السنة...»[5].

---

(١) هو محمد بن الحسن بن فروخ الصفار أبو جعفر، من كتبه: بصائر الدرجات (ت٢٩٠)، الفهرست للطوسي (ص١٧٤)، ورجال الحلي (ص١٥٧).

(٢)

(٣) هو أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الحسيني الموسوي البغدادي الرافضي الشاعر، (ت٤٠٦هـ)، انظر: السير للذهبي (٢٨٥/١٧) ولسان الميزان (١٥٩/٥).

(٤) لم أقف عليه في الطبعة التي عندي لنهج البلاغة ولا أستبعد وجوده في نسخ عتيقة

(٥) روح المعاني (٧٧/٦). لأن الرافضة كثيراً ما يحذفون نصوصاً من كتبهم إن هي خالفت المذه

المطلب الثاني

الرد على الرافضة في استدلالهم على مسح الرجلين في الوضوء بأفعال بعض الصحابة

تمسك الرافضة ببعض الروايات المنسوبة إلى بعض الصحابة رضي الله عنهم وبغض أفاضل السلف الصالح رحمهم الله من أجل إثبات مذهبهم الباطل، وما علموا أنّ هذه الروايات -وإنْ كانت في مصادر أهل السنة- فإنها غير صحيحة بل مكذوبة كما بين ذلك الألوسي بقوله: «وما يزعمه الإمامية من نسبة المسح إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وأنس بن مالك[1] وغيرهما كذب مفترى عليهم[2] فإن أحدًا منهم ما روي عنه بطريق صحيح أنه جوز المسح إلاّ أنّ ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال بطريق التعجب: «لا نجد في كتاب الله تعالى إلاّ المسح ولكنهم أبوا إلا الغسل»[3] ومراده أنّ ظاهر الكتاب يوجب المسح على قراءة الجر التي كانت قراءته، ولكن الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم، وأصحابه لم يفعلوا إلاّ الغسل، ففي كلامه هذا إشارة إلى أنّ قراءة الجر مؤولة متروكة الظاهر بعمل الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم، والصحابة رضي الله تعالى عنهم، ونسبة جواز المسح إلى أبي العالية[4] وعكرمة[5] والشعبي[6] زور وبهتان

---

(١) جامع البيان للطبري (٦/٨٣).

(٢) قال ابن حجر رحمه الله: «لم يثبت عن أحدٍ من الصحابة خلاف ذلك (أي الغسل) إلاّ عن علي وابن عباس وأنس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك» فتح الباري (١/٣٢٠)، عند شرحه لحديث (١٦٣).

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق حديث (رقم: ٦٥) كتاب الطهارة باب غسل الرجلين، وسنن البيهقي (١/٧٢)، كتاب الطهارة، باب الدليل على أنّ فرض الرجلين الغسل.

(٤) هو رفيع بن مهران المقرئ المفسر الرياحي البصري الإمام الحافظ (ت٩٠ أو ٩٣هـ) انظر: السير للذهبي (٤/٤٠٦).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٣١٠).

(٦) هو عامر بن شراحيل بن عبد الله بن ذي كبار، أبو عمرو الهمداني، علامة عصره (ت١٠٤هـ)، انظر: تاريخ بغداد (١٢/٢٢٧)، والسير (٤/٢٩٤-٣١٩).

أيضا، وكذلك نسبة الجمع بين الغسل والمسح، أو التخيير بينهما إلى الحسن البصري[1] عليه الرحمة، ومثله نسبة التخيير إلى محمد بن جرير الطبري[2] صاحب التاريخ الكبير.

والتفسير الشهير، وقد نشر رواة الشيعة هذه الأكاذيب المختلفة، ورواها بعض أهل السنة ممن لم يميز الصحيح والسقيم من الأخبار بلا تحقق ولا سند، واتسع الخرق على الرّاقع، ولعل محمد بن جرير القائل بالتخيير هو محمد بن جرير بن رستم الشيعي[3] صاحب الإيضاح للمترشد في الإمامة لا أبو جعفر محمد بن جرير بن غالب الطبري الشافعي الذي هو من أعلام أهل السنة، والمذكور في تفسير هذا هو الغسل فقط لا المسح، ولا الجمع، ولا التخيير الذي نسبته الشيعة إليه»[4].

---

(١) هو الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد مولى زيد بن ثابت الأنصاري، (ت١١٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٤/٥٦٣-٥٨٨).

(٢) تقدمت ترجمته (ص١٨٤).

(٣) قال الذهبي في هذا الرافضي: «صنف كتبا كثيرة في ضلالاتهم». انظر ترجمته في السير (١٤/٢٨٢)، ولسان الميزان (٥/١١٧)، ومعجم المؤلفين (٩/١٤٦).

(٤) روح المعاني (٦/٧٧-٧٨)، وقال ابن كثير رحمه الله: «من أوجب من الشيعة مسحهما كما يمسح الخف فقد ضل وأضل وكذا من جوز مسحهما وجوز غسلهما فقد أخطأ أيضا، ومن نقل عن أبي جعفر بن جرير أنه أوجب غسلهما للأحاديث وأوجب مسحهما للآية فلم يحقق مذهبه في ذلك» تفسير القرآن العظيم (٢/٢٦).

المطلب الثالث

الرد على الرافضة فيما تمسكوا به من روايات لتأييد مذهبهم

بعد ما رد الألوسي رحمه الله مزاعم الرافضة وأبطلها وبين تدليسهم وكذبهم فيما نسبوه لبعض الصحابة وغيرهم ذكر بعض الروايات التي تمسكوا بها في هذا الباب وبين أنه لا حجة لهم فيها. بل إنّ بعضها دليل لأهل السنة.

فقال رحمه الله: «ولا حجة لهم في دعوى المسح بما روي عن أمير المؤمنين علي كرم الله تعالى وجهه "أنه مسح وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه، وشرب فضل طهوره قائما، وقال: **إنّ الناس يزعمون أنّ الشرب قائما لا يجوز، وقد رأيت رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم صنع مثل ما صنعت، وهذا وضوء من لم يحدث**»[1] لأنّ الكلام في وضوء المحدث لا في مجرد التنظيف بمسح الأطراف كما يدل عليه ما في الخبر من مسح المغسول اتفاقًا، وأما ما روى عن عباد بن تميم عن عمه بروايات ضعيفة أنه صلّى الله تعالى عليه وسلّم توضأ ومسح على قدميه فهو كما قال الحفاظ: شاذ منكر لا يصلح للاحتجاج مع احتمال حمل القدمين على الخفين ولو مجازًا؛ واحتمال اشتباه القدمين المتخففين بدون المتخففين من بعيد، ومثل ذلك عند من اطلع على أحوال الرواة ما رواه الحسين بن سعيد الأهوازي عن فضالة عن حماد بن عثمان عن غالب بن هذيل قال: سألت أبا جعفر رضي الله تعالى عنه عن المسح على الرجلين فقال: هو الذي نزل به جبريل عليه السلام[2]، وما روي عن أحمد بن محمد قال: "سألت أبا الحسن موسى بن جعفر رضي الله تعالى عنه عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع بكفيه على الأصابع ثم مسحهما إلى الكعبين فقلت له: لو أنّ رجلاً قال: بإصبعين من أصابعه هكذا إلى

---

(١) رواه البخاري بنحوه، انظر: الفتح (٨٣/١٠، ح٥٦١٦)، وابن جرير في تفسيره (٨٦/٦) والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٢/١)، كتاب الطهارة باب قراءة من قرأ «وأرجلكم» نصبًا وأنّ الأمر رجع إلى الغسل وأنّ من قرأها خفضا فإنما هو للمجاورة.

(٢) مجمع البيان للطوسي (١٦٥/٣).

الكعبين أيجزئ؟ قال: لا إلاّ بكفه كلها»[1] إلى غير ذلك مما روته الإمامية في هذا الباب، ومن وقف على أحوال رواتهم لم يعول على خبر من أخبارهم»[2].

(١) الاستبصار للطوسي (٦٢/١)، ومجمع البيان (١٦٥/٣).

(٢) روح المعاني (٧٨/٦).

المطلب الرابع

الأحوط في هذه القضية هو الغسل لأنّ به يتم المسح أيضا ولا ينعكس

لم يترك الألوسي رحمه الله بابًا من أبواب الإقناع لهذا الخصْم إلاّ وسلكه حرصًا منه رحمه الله على إقامة الحجة وبيان المحجة، فكان آخر باب طرقه هو باب الاحتياط، **فقال رحمه الله:** «على أنّ لنا أنْ نقول: لو فرض أنّ حكم الله تعالى المسح على ما يزعمه الإمامية من الآية فالغسل يكفي عنه، ولو كان هو الغسل لا يكفي عنه، فالبغسل يلزم الخروج عن العهدة بيقين دون المسح، وذلك لأنّ الغسل محصِّل لمقصود المسح من وصول البلل وزيادة، وهذا مراد من عبر بأنه مسح وزيادة، فلا يرد ما قيل: من أنّ الغسل والمسح متضادان لا يجتمعان في محل واحد كالسواد، والبياض، وأيضا كان يلزم الشيعة الغسل لأنه الأنسب بالوجه المعقول من الوضوء وهو التنظيف للوقوف بين يدي رب الأرباب سبحانه وتعالى؛ لأنه الأحوط أيضا لكون سنده متفقًا عليه للفريقين كما سمعت دون المسح للاختلاف في سنده، وقال بعض المحققين: قد يلزمهم -بناءًا على قواعدهم- أنْ يجوزوا الغسل والمسح ولا يقتصروا على المسح فقط»[1].

قلت: قد يقول قائل ما علاقة مسألة: غسل الرجلين أو مسحهما بالعقيدة حتى يجاء بها هنا، **والجواب من وجهين:**

الأول: أنّ كلامنا منصب على فرقة معينة خالفت أهل السنة والجماعة إنْ لم نقل خرجت عن الملة، وهي محسوبة على المسلمين، فالكلام عليها وبيان تلبيسها ومشاغباتها -ليحذرها المسلمون- يدخل في أبواب العقائد.

الثاني: أنّ هذه المسألة وكذلك المسح على الخفين يذكرهما العلماء في كتب العقائد لبيان أنّ الرافضة ينكرون المتواتر أو المعلوم من الدين بالضرورة وفي ذلك خروج عن سبيل المؤمنين.

---

(١) روح المعاني (٦/٧٨).

ومن المصنفات العقدية التي ذكرتها: النونية للقحطاني (ص٣٢)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/٥٥١)، والعلماء حينما ينصون على مثل هذه المسائل ويضعونها في كتب العقائد يكون هدفهم التميز على أهل البدع.

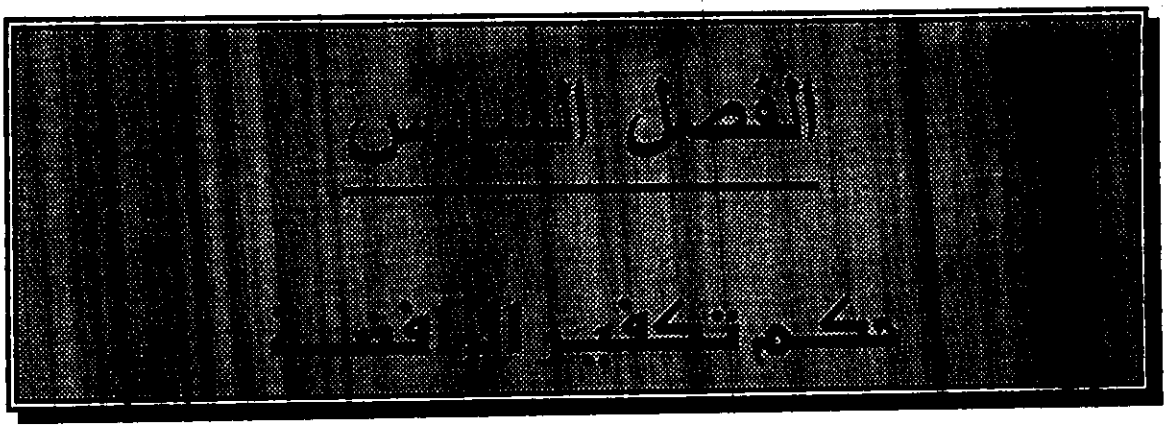

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** خطورة القول بتكفير أهل القبلة والقاعدة التي ينبغي أنْ يدور معها التكفير وجودًا وعدمًا، ورأي الألوسي في تكفير أهل الأهواء.

- **المبحث الثاني:** هل الرافضة الاثنا عشرية كفار؟

المبحث الأول

خطورة القول بالتكفير والقاعدة التي ينبغي أنْ يدور معها وجودًا وعدمًا، ورأي الألوسي في أهل الأهواء

عقد الألوسي رحمه الله مبحثًا خاصا لهذه القضية بيَّن فيه حكم تكفير أهل القبلة، ومن هو الذي يجوز له أنْ يخوض في مسألة التكفير؟ وهل قولهم: لا نكفر أحدًا من أهل القبلة على إطلاقه أم لا؟ وما هي القاعدة التي يدور عليها التكفير وجودًا وعدمًا؟ ولماذا كان أمر التكفير خطرًا كبيرًا؟

فقال رحمه الله: «وأما المبحث الثاني ففي بيان حكم أهل القبلة من حيث إكفار من خالف منهم أهل السنة والجماعة وعدمه»[1].

ثم بيَّن رحمه الله أنه ليس كل من خالف أهل السنة يكون كافرًا، فقال: «اعلم أنه لا ينبغي إطلاق القول بكفر كل فرقة خالفت أهل السنة من الفرق التي حدثت في أمة الدعوة»[2]، ونبه إلى أنّ الخوض في مسألة التكفير ليس بالأمر الهين حتى يتكلم فيها كل من انتسب لأهل العلم، بل هو خاص بالراسخين المطلعين على عقائد أهل الفرق، فقال رحمه الله -ناقلاً كلامًا للغزالي[3] ما نصه-: «فإذا رايت الفقيه الذي بضاعته الفقهَ يخوض في التكفير والتضليل فأعرض عنه»[4].

وقال: «... اعلم أنه لا ينبغي أنْ تكفِّر فرقة من الفرق التي تخالف ما أنت عليه إلاّ بعد الاطلاع على عقائدهم والوقوف على إنكارهم ما علم ضرورة»[5].

---

(١) نهج السلامة (ق١٤) من المخطوط.

(٢) نهج السلامة (ق١٤) من المخطوط.

(٣) هو أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، من مصنفاته «المستصفى» و«فضائح الباطنية» انظر: ترجمته في وفيات الأعيان (٤/٢١٦-٢١٩)، والسير للذهبي (١٩/٣٢٢-٣٤٦).

(٤) نهج السلامة (ق١٧) من المخطوط.

(٥) نهج السلامة (ق١٧) من المخطوط.

وقال عن قولهم: «لا نكفر أحدًا من أهل القبلة»: «وأنّ قول من قال من الأجلة إنّا لا نكفر أحدًا من أهل القبلة ليس على إطلاقه، بل هو محمول على ما إذا لم يجحد ما علم ضرورة»[1].

وقال رحمه الله مبيّنًا خطورة التكفير: «فالتكفير لمن شهد الشهادتين خطر جدًّا وفي الحديث: **"من قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما فإنْ كان كما قال وإلاّ حارت عليه"**[2]... وروى البخاري وغيره أنه عليه الصلاة والسلام قال: **"أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمدًا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا قالوها -يعني كلمة الشهادة- عصموا مني دماءهم وأموالهم إلاّ بحقها وحسابهم على الله"**[3].

فالعصمة مقطوع بها مع الإتيان بالشهادة، ولا ترتفع ويستباح خلافها إلاّ بقاطع[4] ولا قاطع في حق المبتدعة الذين لا يجحدون ما علم ضرورة»[5].

ومن أجل هذا العاصم المقطوع بوجوده بيّن الألوسي رحمه الله أنه ينبغي الاحتياط الشديد في هذا الباب لأنّ الغلط فيه ليس كالغلط في غيره وذلك لما يترتب عليه من أحكام أخرى من استباحة دمه وماله وغير ذلك مما هو مسطور في أبواب الردة.

فقال رحمه الله: «ولخطر التكفير قيل ينبغي للمفتي الاحتياط في ذلك ما أمكنه حتى إنه ينبغي له أنْ يؤول كلام من تلفظ بما ظاهره الكفر، وإنْ بُعُدَ قصد المتلفّظ نفسه عن ذلك المؤوَّل به، ولا ينبغي أنْ يكتفي بالظاهر، فيفتي بالكفر؛ فإنّ معنا أصلاً محققًا وهو الإيمان، فلا نرفعه إلاّ بيقين»[6].

---

(١) نهج السلامة (ق١٧) من المخطوط.

(٢) متفق عليه: البخاري (٩٧/٧، كتاب الأدب، باب:٧٣)، ومسلم (٧٩/١، ح٦٠، الإيمان: باب: ٢٦).

(٣) متفق عليه: البخاري (١١/١، كتاب الإيمان، باب: ١٧)، ومسلم (٥٢/١-٥٣، ح٢٢، الإيمان: باب:٨).

(٤) قال ابن تيمية رحمه الله: «من ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك بل لا يزول إلاّ بإقامة الحجة وإزالة الشبهة» مجموع الفتاوى (٥٠٠/١٢-٥٠١).

(٥) نهج السلامة (ق١٧)، وانظر: مجموع الفتاوى (٣٤٥/٢٣).

(٦) نهج السلامة (ق١٨).

وخطورة الموقف توقف بعض كبار أهل العلم في المسألة، فقد سئل إمام الحرمين أبو المعالي الجويني[1] عن أهل البدع والأهواء فلم يجب، واعتذر للسائل عن الجواب «بأنّ الغلط في هذه المسألة يصعب على من خاف أنْ يقول في الشرع ما ليس منه؛ لأنّ إدخال الكافر في الملة -وهو ليس من أهلها وإخراج مسلم منها وهو من أهلها- أمر مشكل عظيم في الدين».

وقال غير واحد: الخطأ في ترك قتل ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم واحد بحسب الظاهر لم يتحقق كفره»[2].

رأي الألوسي في أهل الأهواء: قال رحمه الله: «وبالجملة: الذي أختاره في أهل الأهواء أنّ من جحد منهم ما علم ضرورة أنه من الدين فهو كافر»[3].

---

(١) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، النيسابوري الشافعي (ت٤٧٨هـ)، انظر: السير للذهبي (١٨/٤٦٨) وطبقات السبكي (٥/١٦٥-٢٢٢).

(٢) نهج السلامة (ق١٨).

(٣) نهج السلامة (ق١٨).

المبحث الثاني

هل الرافضة الاثنا عشرية كفار؟

تحدث الألوسي في هذه المسألة فذكر أنّ العلماء اختلفوا في إكفارهم فذهبت جمهرة من العلماء إلى إكفارهم وقالت طائفة أخرى بعدم التكفير وساق أدلة المكفرين وغير المكفرين، وسمى مجموعة من أكابر أهل العلم الذين حكموا بكفرهم، ثم ختم برأيه في تكفيرهم.

قال الألوسي رحمه الله: «واختلف العلماء في إكفار "الاثني عشرية" فكفرهم معظم علماء ما وراء النهر[1] وحكموا بإباحة دمائهم وأموالهم وفروج نسائهم»[2] ثم ذكر موجبات التكفير التي كُفِّروا بسببها وهي:

- سب الصحابة رضي الله عنهم، لا سيما الشيخين رضي الله عنهما.
- وإنكار صحة خلافة الصديق رضي الله عنه.
- وقذف عائشة رضي الله عنها بما برّأها الله تعالى منه[3].
- وجحدهم سلامة القرآن العظيم من الزيادة والنقصان[4].

ثم بيَّن رحمه الله أنّ الرافضة أسوأ الخلق عقيدة لذلك كفرهم العلماء فقال: «ولكونهم أسوأ الخلق عقيدة وأكثرهم جراءة وأظهرهم ضلالاً قال في «تبصرة الحقائق»[5] الشاك في كفرهم -إنْ شك في أنّ قولهم هل هو فاسد أو لا- فهو كافر،

---

(١) أي نهر جيحون وكذلك سيحون، ووراءه تقع بلاد بخارى وسمرقند وخوارزم وطشقند وغير ذلك من المدن الإسلامية العظيمة، انظر: معجم البلدان (٢/٢٢٨، وفيات الأعيان٣/٣٣٤)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٣٧٦).

(٢) نهج السلامة (ق١٨).

(٣) انظر: الباب الثاني من أبواب هذا البحث الفصل الثاني المبحث السادس (ص٢٣٨-٢٥١).

(٤) انظر: الباب الأول من أبواب هذا البحث (ص١٠١).

(٥) لم أقف على هذا الكتاب ولا على مؤلفه.

وإنْ علم أنّ قولهم ضلال وبدعة وشك في كونه كفرًا ففي تكفيره خلاف»[1].

ثم قال رحمه الله: «وممن حكم بكفر «الشيعة» وإلحاق ديارهم بدار الحرب جماعة من المتأخرين، كالعلامة ابن كمال[2]، وشيخ الإسلام أبي السعود[3] وغيرهما، ولولا خوف الإطناب، لأتيت من فضائحهم بالعجب العجاب».

ثم أشار إلى أنّ هناك من لم يكفرهم فقال: «ومن العلماء من لم يكفرهم»[4]، ونقل عنهم زعمهم بأن موجبات التكفير التي ذكرها المكفرون لهم لا ترقى إلى درجة الكفر بل هي فسق فقط.

وأخيرًا ذكر رأيه في الرافضة الاثني عشرية فقال: «وأنا أقول: ما ذهبوا إليه مما هو مفصل في محله إنْ لم يكن كفرًا[5]، فهو من الكفر أقرب، ونحن قد ذكرنا لك أصلاً في التكفير وعدمه، فلا تغفل عنه والله تعالى العاصم»[6].

---

(١) الأجوبة العراقية (ص٦٠).

(٢) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين، تركي الأصل تولى الإفتاء بالآستانة مصنفاته تعد بالمآت (ت٩٤٠هـ)، له رسالة في تكفير الرافضة بعنوان: «رسالة في إكفار قزل باش» (ومعنى قزل: اللون الأحمر، وباش: الرأس، وذلك باللغة التركية، وكانت هذه الطائفة من الرافضة تتميز بوضع قلنسوة حمراء على رأسها)، توجد ضمن مجموعة رسائل ابن كمال باشا (ق٥١١) من المجموع، وهو في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم: (٣٩٧٨).

انظر: ترجمته في الكواكب السائرة (١٠٧/٢)، والفوائد البهية (ص٢١)، والأعلام للزركلي (١٣٣/١).

(٣) هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، مفسر شاعر تركي تولى الإفتاء بالقسطنطينية له تفسير سماه «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» وفيه (٦٦/٤) يقول: «من أنكر صحبة أبي بكر فقد كفر لإنكاره كلام الله تعالى» (ت٩٨٢هـ)، انظر: ترجمته في الشذرات لابن العماد (٣٩٨/٨)، والفوائد البهية (ص٨١)، وتاريخ النور السافر (ص٢٣٩)، والأعلام (٥٩/٧).

(٤) نهج السلامة (ق١٨-١٩).

(٥) نحن نجزم أنّ كثيرا مما فصله الألوسي في محله كفر ومن ذلك قولهم بأنّ القرآن محرف، فأقوالهم وعقائدهم كثير منها لا يشك مسلم في كفريتها يبقى فقط، هل هناك موانع تمنع من إطلاق الكفر عليهم أم لا، وهذا ما ستعلمه بعد قليل من جواب ابن تيمية رحمه الله.

(٦) الأصل الذي يشير إليه وقد تقدم (ص٤٣٦)، هو أنّ من أنكر شيئا معلومًا من الدين بالضرورة يُكفّر وهم قد أنكروا أشياء كثيرة معلومة من الدين بالضرورة، والله المستعان وعليه التكلان.

مقارنة بين موقف الألوسي وابن تيمية في مسألة تكفير الرافضة الإمامية الاثني عشرية

إذا تأملنا كلام الألوسي رحمه الله، نجده أنه كان محتاطًا جدًّا من عدم الوقوع فيما حذر منه في قضية التكفير.

فهو وإنْ كان كثيرًا ما يطلق على الرافضة أقوالاً لا يفهم منها إلاّ الكفر، إلاّ أنه لما جاء وأراد أن يحدد الكلمة الفصل فيهم تهيب من التصريح الواضح بكفرهم وحكم على أقوالهم دون أعيانهم وهذا يعني أنه يفرق بين القول والقائل، وبين إطلاق نصوص الوعيد من التكفير والتفسيق والتضليل وتحديدها وتنزيلها على المعين، فهو رحمه الله لم يقل إنهم كفار، وإنما قال ما ذهبوا إليه كفر، فحكم على مذهبهم بأنه مذهب كفري وأهل السنة والجماعة يفرقون بين القول والقائل، فقد يقول الإنسان قولاً كفريًا لكنه لا يكفر بمجرد نطقه بهذا القول الكفري، إلاّ إذا ثبتت شروط التكفير وانتفت موانعه، **ومن شروط التكفير** أنْ يقصد المعيَّن بكلامه المعنى المكفِّر، وأنْ تبلغه الحجة.

ومن موانع التكفير: الخطأ، والجهل، والعجز، والإكراه، والتوبة[1].

قال ابن تيمية رحمه الله فيمن قال ببعض مقالات الباطنية جاهلاً ولم تقم عليه الحجة: ((فهذه المقالات هي كفر لكن ثبوت التكفير في حق الشخص المعين موقوف على قيام الحجة التي يكفر تاركها))[2].

وقال أيضا: ((فإنّ نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلاّ إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع))[3].

وعلى ضوء ما تقدم فإنّ الصواب -والله أعلم- في حق الرافضة -غير الغلاة- أنْ نقول إنّ جلّ أقوالهم أقوال كفرية ومذهبهم مذهب كفري لكن لا يعني هذا أنّ كل

---

(١) منهج ابن تيمية في مسألة التكفير (١/٢٠٧-٢٧٣).

(٢) بغية المرتاد لابن تيمية (ص٣٥٣-٣٥٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٣٧٢).

رافضي كافر بل نفرق بين العامة الذين لا سبيل لهم إلى معرفة الحق إلاّ عن طريق أئمتهم وبين علمائهم، وعلماؤُهم أيضا الذين لم نسمع منهم ولم نقرأ ما يكفرون به لا يمكن أنْ نقول فيهم إنّ كل واحد منهم بعينه كافر، لاحتمال أنْ يكون من بينهم من هو كمؤمن آل فرعون أو يكون عاجزًا عن الفرار بدينه.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن الرافضة هل يكفرون باعتقادهم أم لا؟

فأجاب بجواب طويل ذكر فيه كثيرًا من اعتقاداتهم الفاسدة ثم قال: «وأما تكفيرهم وتخليدهم ففيه أيضا للعلماء قولان مشهوران: وهما روايتان عن أحمد... والصحيح أنّ هذه الأقوال التي يقولونها التي يُعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كفر وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي كفر أيضا، وقد ذكرت دلائل ذلك في غير هذا الموضع؛ لكن تكفير الواحد المعين منهم والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شرط التكفير وانتفاء موانعه، فإنا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام حتى يقوم فيه المقتضى الذي لا معارض له.

ولهذا لم يحكم النبي صلّى الله عليه وسلّم بكفر الذي قال: «**إذا أنا مت فأحرقوني ثم ذروني في اليم فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابا لا يعذبه أحدًا من العالمين**»[1] -مع شكه في قدرة الله وإعادته-.

ولهذا لا يكفر العلماء من استحل شيئًا من المحرمات لقرب عهده بالإسلام، أو لنشأته ببادية بعيدة؛ فإنّ حكم الكفر لا يكون إلاّ بعد بلوغ الرسالة، وكثير من هؤلاء قد لا يكون قد بلغته النصوص المخالفة لما يراه ولا يعلم أنّ الرسول بعث بذلك، فيطلق أنّ هذا القول كفر، ويكفر من قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها دون غيره والله أعلم»[2].

---

(١) متفق عليه: البخاري (١٩٩/٨، كتاب التوحيد، باب: ٣٥)، ومسلم (٢١١١/٤، ح٢٧٥٧، كتاب التوبة، ح٢٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤٦٨/٢٨- ٥٠٠-٥٠١).

وأخيرًا أقول: لا شك أنّ كثيرًا من الروافض قد بلغته الحجة وبعضهم زنديق هدفه هدم الإسلام من داخله وأول من وضع مذهب الرفض كان هذا هدفه، ومع ذلك يبقى أمر التعيين مجهولاً عندنا وهم يختلفون من شخص لآخر فقد ناقشت أحدهم وكان زعيمًا لمجموعة معه فكنت ألاحظ أنه لا يحب أنْ يسمع مني شيئا وإنما يريد أنْ يتكلم هو فقط وكأنه لا يريد أنْ ينهزم أمام أتباعه. وناقشت آخر منهم أيضا وكان منفردًا فألزمته لكنه لم يقبل بالإلزام وأقمت عليه الحجة، وكانت المناقشة كما يلي: وجدته مع أحد الحجاج المغاربة في الفندق الذي يسكن فيه المغربي وكان شابًا متواضعًا ذكر عن نفسه أنه درس العلوم الشرعية لمدة خمسة عشر عامًا، وعنده حماسة للإسلام ويكثر من الحديث عن التعاون بين الشيعة والسنة، فقلت له: إنّ عندي أمرًا يشكل علي دائمًا وأريد منك أنْ تزيل هذا الإشكال فقال ما هو؟ فقلت له: ما تقولون في هذا القرآن الذي يقرأه أهل السنة؟ فقال: هو القرآن الذي عند الشيعة وهو سليم من الزيادة والنقصان، فقلت له: هذا هو الإشكال، إنّ قولك هذا يتناقض مع ما هو مزبور ومكتوب في أصح كتبكم مثل الكافي وغيره من أنّ القرآن ناقص، فقال لي: إنْ كان الأمر كما تقول فهو فعلاً إشكال، لكن حله متيسر إنْ شاء الله، بشرط أنْ تذهب معي إلى مقر مندوب الإمام الخميني فهناك علماء كبار يجيبونك على هذا الإشكال، فقلت له: لم لا تجيب عنه أنت وقد درست مدة طويلة في العلوم الشرعية؟ فقال: أنا طالب علم صغير وأولئك كبار فهم الذين يجيبونك.

ولما استشرت مع بعض المشايخ والإخوان في أمر الذهاب إلى كبار علمائهم حذرني كيدهم ومكرهم فاقتنعت بذلك ولم أرجع إليه.

هذا آخر ما تيسر جمعه وترتيبه وتحريره وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكان الانتهاء منه في الساعة الواحدة والنصف من ليلة الجمعة لخمس عشرة ليلة خلت من جمادى سنة ١٤١٨هـ.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

جهود أبي الثناء الألوسي في الرد على الرافضة مع تحقيق ثلاث رسائل له في ذلك

الرسالة الأولى: الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية
الرسالة الثانية: جنح السلامة إلى مباحث الإمامة
الرسالة الثالثة: النفحات القدسية في الرد على الإمامية

رسالة علمية مقدَّمة لنيل درجة العالمية العالية الدكتوراه

إعداد: عبد الله بن بوشعيب البخاري

إشراف: الأستاذ الدكتور: أحمد بن عطية الغامدي

العام الجامعي: ١٤١٨هـ

القسم الثاني

تحقيق ثلاث رسائل للألوسي في الرد على الرافضة

⇐الأولى: الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية

⇐الثانية: نهج السلامة إلى مباحث الإمامة

⇐الثالثة: النفحات القدسية في الرد على الإمامية

الرسالة الأولى

الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية

التعريف بالرسالة الأولى

وفيه خمسة مباحث

⇐المبحث الأول: اسم الرسالة ونسبتها إلى المؤلف وسبب تأليفها.

⇐المبحث الثاني: موضوع الرسالة وتاريخ تأليفها.

⇐المبحث الثالث: مصادر المؤلف.

⇐المبحث الرابع: منهج المؤلف في الرسالة.

⇐المبحث الخامس: التعريف بالمخطوطة.

المبحث الأول

اسم الرسالة ونسبتها إلى المؤلف وسبب تأليفها

اسم الرسالة: ((الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية)).

هذا الاسم هو الموجود على صفحة العنوان، وهو الذي ذكرت به في جل المصادر التي ذكرتها مثل ((أريج الند والعود)) (ص٤) وصب العذاب (ص٢٢٨) وهدية العارفين (٤١٨/٦)، وذكرى أبي الثناء الألوسي (ص٩١)، وأعلام العراق (ص٣٠) وذكرت باسمين آخرين يظهر أنّ المقصود منهما الاختصار لا غير، فقد ذكرها نجل المؤلف نعمان خير الدين الألوسي[1] في كتابه ((جلاء العينين)) (ص٥٨) باسم ((الأجوبةاللاهورية)) وذكرها حفيد المؤلف أيضا في كتابه ((المسك الأذفر)) (ص٧٦) باسم ((الرسالة اللاهورية)) ولا ننسى أنّ هذا الحفيد وهو محمود شكري الألوسي[2] ذكر الاسم كاملاً في ((صب العذاب)) وفي إحدى نسخها الثلاث كتب على صفحة العنوان ((رسالة في الرد على الرافضة)) ألفها العلامة مفتي بغداد السيد محمود أفندي الألوسي.

نسبة الرسالة إلى المؤلف: لم يختلف في نسبتها إليه اثنان ولم ينتطح في ذلك عنزان، ومما يشهد لما قلناه أنّ المؤلف رحمه الله سمى نفسه في مقدمتها وخاتمتها فقال في المقدمة: ((أما بعد فيقول أفقر العباد إليه عزّ شأنه أبوالثناء شهاب الدين السيد محمود المفتي ببغداد عفي عنه)) وقال في آخر الرسالة: ((وكتب أفقر العباد إليه عزّ شأنه أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود المفتي ببغداد عفي عنه، رمضان سنة ١٢٥٤هـ))، وكل نسخها الموجودة بين أيدينا مكتوب عليها اسم مؤلفها الألوسي.

وأيضا نسبها إليه كل من ترجم له من الذين ذكروها ضمن كتبه، وشيء آخر

---

(١) تقدمت ترجمته ضمن تلامذة المؤلف (ص٤٠).

(٢) هو محمود بن عبد الله بن محمود بن عبد الله الألوسي (ت١٣٤٢هـ) ترجمت له بترجمة وافية في مقدمة كتابه ((صب العذاب على من سب الأصحاب)).

يدل على أنها له، أسلوبها الذي لا يختلف عن أسلوب كتبه الأخرى.

سبب التأليف: أبان الألوسي رحمه الله عن سبب تأليف هذه الرسالة في أولها بعد المقدمة، فذكر أنّ الداعي إلى التأليف هو ورود رسالة من بلاد «لاهور» موجهة إلى علماء بغداد تطلب منهم الإجابة على سؤال حول جماعة ظهروا في بلاد «لاهور» يزعمون أنهم من أهل السنة، ويسبون الصحابة خصوصا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فعرضها والي بغداد حينذاك على بعض علماء عصره فأجابوا بما أجابوا وكأنّ الوالي رأى أنّ الجواب ينبغي أنْ يكون أقوى وأحسن مما كتب هؤلاء فأمر الألوسي بالجواب، فامتثل الألوسي على الرغم من انشغاله بالتفسير وذلك لسببين:

الأول: أنّ طاعة ولي الأمر واجبة عليه.

والثاني: خوفًا من الوعيد الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم: «من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من النار».

وإلى ما ذكرناه يشير رحمه الله بقوله: «بينما علماء العراق، الذين طار صيتهم إلى سائر الآفاق يَجُرّون أذيال أفكارهم في رياض العلوم، ويُجْرُون جريال أنظارهم في حياض سرها المكتوم، زمن خلافة السلطان محمود خان... إذ وفد عليهم من بلاد «لاهور» وافد، وارتاد في محافل رياضهم رائد، فحط رحله حيث تحط الرجال رحالها، وأنزل أهله حيث تبلغ النفوس آمالها،وذلك حضرة نقيب الأشراف وفخر آل عبد مناف... السيد محمود أفندي ابن الحاج زكريا... ثم أبرز له ألوكة من علماء «لاهور» وفقهم الله تعالى لما فيه اغتنام الأجور مشتملة على الاستفتاء عن حكم مسئلة وقعت هنالك.

وتلخيصها: ما قول علماء الدين وأئمة المسلمين... من ساكني دار السلام... في جماعة ظهروا في بلادنا يزعمون أنهم من أهل السنة، ويسبون الصحابة -رضي الله عنهم- خصوصا من خاض لجة الفتنة كمعاوية بن أبي سفيان ومن وافقه في ذلك الشان، أهذا أصل أصيل، أم هو حديث خرافة من جملة الأباطيل.

ومعها أيضا ورقة، فيها أجوبة حقة، قد حررها علماء أجلاء، ومشايخ فضلاء، ورقم كل منهم وراء جوابه اسمه، وختم تحته ليصدق ختمه رقمه.

فعرض النقيب جميع ذلك لدى حضرة الوزير... فأرسلها -أيده الله- إلى بعض علماء عصره، والفضلاء المعول عليهم في مصره، ليرى ماذا يجيبون، وبم يرجع المرسلون، فرجعوا بعد برهة لرد من ارتكب السب فعصى، برسالتين إحداهما لعمري سيف والأخرى عصا[1].

ثم أمرني بالجواب، وتحرير الكلام في ذلك الباب، مع ما أنا فيه من الاشتغال بالتفسير، وضيق وقتي عن منادمة سمير، فلم أر بدًا من الامتثال لأمر من أوجب طاعته الملك المتعال، متذكرًا ما ورد عن النبي المختار صلى الله عليه وسلم: ((من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار)) فشرعت في تأليف هذه العجالة، وترصيف هذه الرسالة، معتمدًا على فيض أكرم مسئول، مرتبا لها على مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول))[2]. هذا هو سبب تأليف الكتاب كما قص ذلك علينا مؤلفه رحمه الله.

(١) توجد رسالة في (٢٤ق) بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم: (١/٦٥٩٠) مجاميع، بعنوان: ((جواب رسالة من لاهور في حق سب الصحابة)) لأبي الهدى عيسى صفاء الدين البندنجي القادري (ت١٢٨٣).

(٢) انتهى ملخصا من مقدمة الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص٢-٦) وما ورد في هذا النص من أحاديث أو أعلام مما يحتاج إلى تخريج أو ترجمة فارجع إليه هناك.

المبحث الثاني

موضوع الرسالة وتاريخ تأليفها

أولاً: موضوع الكتاب: يستطيع القارئ أنْ يعرف موضوع هذه الرسالة من خلال قراءته لسبب تأليفها.

وحتى نزيد الأمر توضيحا فإننا نقول: إنّ موضوع هذه الرسالة هو الدفاع والذب عن الصحابة الكرام -رضي الله عنهم وأرضاهم ما تعاقبت الليالي والأيام-، وقد جعلها في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

أما المقدمة: ففي تعريف الصحابي لغة واصطلاحا.

وأما الفصل الأول: ففي بيان أنّ الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول، والجواب عن بعض الاستشكالات التي يوردها الرافض على القول بعدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم.

وأما الفصل الثاني: ففيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم وفي ضمنه الكلام على وقعتي ((الجمل)) و((صفين)).

وأما الفصل الثالث: ففي بيان حكم سب الصحابة رضي الله عنهم.

وأما الخاتمة: ففي المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم.

ثانيا: تاريخ تأليفها: لا يكاد يخلو مؤلف من مؤلفات الألوسي رحمه الله من تاريخ تأليفه، ومن ذلك هذه الرسالة التي نتحدث عنها فقد كتب في آخرها بعد أنْ رقم اسمه (رمضان سنة ١٢٥٤هـ).

المبحث الثالث

مصـــادر المؤلّـــف

لقد اعتمد الألوسي رحمه الله مصادر كثيرة في هذه الرسالة المختصرة التي هي عبارة عن جواب عن سؤال. وكثرة المصادر تدل على سعة علم المؤلف وتوسع مداركه، ويـدل على هذا أيضا أنها جاءت متنوعة نسبيا إذ شملت كتبا في العقائد وأخرى في الفقه وثالثة في التاريخ ورابعة في الحديث وخامسة في التفسير وسادسة في المصطلـح وسـابعة في اللغة وثامنة في المقالات والفرق إلى غير ذلك.

وهي تنقسم من حيث نقل المؤلف عنها إلى قسمين:

أ- قسم ينقل عنه بواسطة.

ب- وقسم ينقل عنه بغير واسطة.

ومن حيث التدليل عليها ومعرفتها فهي تنقسم أيضا إلى أربعة أقسام:

- قسم يصرح فيه بالكتاب المنقول عنه.
- وقسم يصرح فيه بالمؤلف ولا يسمي الكتاب.
- وقسم يجمع فيه بينهما.
- وقسم لا يصرح فيه لا بالكتاب ولا بمؤلفه، وإنمـا يقـول: قـال بعـض العلمـاء أو بعض المحققين أوبعضهم وما أشبه ذلك، وهذا القسم الأخـير يتعـب البـاحث الـذي يريـد تحديده ومعرفته، وقد يخف هذا التعب ويهون أمره بعدما يعيش الباحث مع المؤلـف مـدة طويلة يصبح خلالها يعرف المصادر التي ينقل عنها غالبًا ويستخدمها.

وسأضع فهرسًا خاصا ضمن الفهـارس العامـة لكـل الكتـب الـتي نقـل عنهـا سـواء بواسطة أو بدونها وكذلك أسماء العلماء الذين نقل كلامهم إنْ شاء الله.

المبحث الرابع

منهج المؤلف في الرسالة

اتبع الألوسي رحمه الله منهجًا دقيقًا علميًا رصينًا قويًا يدل على أنه قوي العارضة، وشديد المعارضة، فيا ويل ذلك الخصم الذي يحاول مصاولته أو مجادلته فإنّ الهزيمة لاحقة به لا محالة، هذا إذا كان الخصم في مقام يؤهله للمحاورة والمناقشة أما إذا كان مع من دينه مبني على الكذب ومليء بالمتناقضات فإنه ساقط لا يحتاج إلى إسقاط وباطل لا يحتاج إلى إبطال، والمناقشة لا تكون من أجله هو وإنما من أجل بعض ضعاف العقول والدهماء الذين يتبعون كل ناعق مخبول.

فالمنهج القوي الذي سلكه الألوسي في هذه الرسالة الهدف من ورائه هو تحصين بعض أهل السنة من شبهات الرافضة وغيرهم، وإيقاظ عقلاء الرافضة من غفلتهم وسباتهم.

فمن مناهجه التي يسلكها في رده على الخصم أنه يتبع ما يلي:

١- تحديد الموضوع الذي يدور حوله الجدال وحصره بحيث لا يستطيع الخصم أنْ يدخل فيه ما ليس منه أويخرج منه ما هو من صميمه، تجلى ذلك في تعريفه للصحابة رضي الله عنهم الذين ألفت الرسالة من أجل الدفاع عنهم[١].

٢- يقرّر عقيدة أهل السنة في المسألة ثم يأتي بقول الخصم وعقيدته[٢].

٣- ينقل عقيدة الخصم من كتبه ومصادره المعتمدة[٣].

٤- يقرر وجه استدلال الخصم من النص، ثم يتبع ذلك بإبطاله والإتيان عليه من

---

(١) انظر: مقدمته التي جعلها في تعريف الصحابي (ق٦-٩).

(٢) انظر: (ق١٠-١٢).

(٣) انظر: (ق١٢).

قواعده[1].

٥- يحرص في ردوده على استخدام النص المسلّم به عند الخصم، انظر على سبيل المثال رد المؤلف على الرافضة في قولهم بارتداد الصحابة كيف نقل نصوصًا من كتبهم قالها علي رضي الله عنه وجعفر الصادق رحمه الله[2] -وهما المعصومان في زعم الرافضة- تدل على أنّ هاذين الإمامين كانا يعرفان قدر الصحابة ومكانتهم السامية وجلالتهم وكانا يحترمانهم احتراما عظيما مما يتناقض والقول بالردة نعوذ بالله من ذلك.

ولقد صرّح بهذا المنهج فقال: «... والأخبار في ذلك من طرق الشيعة عن الأمير كرم الله وجهه كثيرة ومن طريق الجماعة أكثر ولو آمنوا بها من هذا الطريق لذكرناها»[3].

٦- إذا كان النص الذي استدل به الرافضة آية قرآنية يبيّن وجه استدلالهم بها ثم يبطله ويبين المعنى الصحيح للآية[4].

٧- إذا كان النص حديثًا نبويًا صحيحًا، سلك فيه ما يسلكه في الآية[5]، وإنْ كان ضعيفًا أو مكذوبًا يبين ذلك ثم يفترض صحته ويبطل المعنى الذي فهمه منه الخصم[6].

٨- قد يستدل الرافضة ببعض المواقف الصادرة عن بعض الصحابة على الطعن فيهم بمخالفتهم النبي صلى الله عليه وسلم وللرد عليه يبيّن الألوسي الفهم الصحيح للحادثة ثم يأتي لهم بموقف مماثل صادر عن علي رضي الله عنه أقوى في الدلالة مما

(١) انظر: (ق١٢) فما بعدها.

(٢) انظر: (ق١٦-٢٠).

(٣) انظر: (١٩-٢٠).

(٤) انظر: (ق٢٦-٢٧).

(٥) انظر: (ق٢٦-٢٧).

(٦) انظر: (ق٣٤-٣٥).

استدلوا به[1] فيجعلهم بين اختيارين أحلاهما مر، إما التراجع عما استدلوا به أو يُلزَمون بالطعن في علي رضي الله عنه وإنْ عاندوا وركبوا رءوسهم ظهر تناقضهم وعدم عدلهم في أقوالهم وكيلهم بمكيالين كما يقال.

٩- ينبه على الأحداث التاريخية المكذوبة أو المزيد فيها من قبل الرافضة وغيرهم[2].

هذه أبرز الملامح البارزة لمنهج المؤلف رحمه الله استنتجتها من خلال قراءتي لهذه الرسالة والله الموفق للصواب.

---

(١) انظر: (ق٢٧-٢٨).

(٢) انظر: (ق٥٨-٥٩).

المبحث الخامس

التعريف بالمخطوطة

وفيه مطلبان:

⇐المطلب الأول: عدد النسخ ومكان وجودها

⇐المطلب الثاني: وصف النسخ الخطية

المطلب الأول

عدد النسخ ومكان وجودها

حصلت على ثلاث نسخ لهذه المخطوطة ليست من بينها نسخة المؤلف مع كامل الأسف.

الأولى: صورتها من المكتبة العامة بتطوان بالمغرب ورقمها (١٢٩) مسجلة فيها (برقم: ٢٥١٥).

الثانية: صورتها من عند الأخ عبد الله بن عبد العزيز الخضير عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وموظف بمكتب وزير الأوقاف والشئون الإسلامية بالرياض وأصلها موجود في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت (رقم: ٥١٤٠٨).

الثالثة: صورتها من عند الأخ الدكتور عبد القادر بن محمد عطا صوفي وأصلها موجود بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت (رقم: ٢٣٠٠٢).

وهذه النسخة الثالثة ناقصة من آخرها بمقدار ثلثها.

وأما نسخة المؤلف المكتوبة بخطه فإنها موجودة ببغداد في خزانة الأستاذ هاشم الألوسي كما ذكر ذلك الأستاذ عباس العزاوي في كتابه «ذكرى أبي الثناء الألوسي» (ص٩١).

المطلب الثاني

وصف النسخ الخطية

النسخة الأولى: رمزت لها بـ(أ)، عدد صفحاتها (٦٥) من الحجم الصغير.

* عدد الأسطر بكل صفحة (٢٠).

* عدد الكلمات في كل سطر ما بين (٧-١١).

* خطها: خط نسخ جميل مقروء.

* الناسخ: بدون.

* تاريخ النسخ: بدون.

* تاريخ تأليفها: رمضان سنة (١٢٥٤هـ).

* كتب على صفحة العنوان: «الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية» للعالم العلامة، والنحرير الفهامة، وحيد دهره وفريد عصره المرحوم المبرور، صاحب التفسير المشهور، أبي الثناء شهاب الدين السيد محمود أفندي، الحسيني الألوسي البغدادي تغمده الله تعالى برحمته آمين، ثم بعد هذا كتب أيضا: «وكان طبع هذه الرسالة الشريفة في مطبعة الحميدية، الكائنة ببغداد المحمية، برخصة مجلس المعارف، لا زال مغمورًا باللطائف». والطبع المشار إليه هنا هو الطبع على الحجر الذي كان قديما وهو الآن في حكم المخطوط. **وكتب** في آخر صفحة منها: «وكتب أفقر العباد إليه عزّ شأنه، أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود المفتي ببغداد عفى عنه، سنة ١٢٥٤ رمضان». **ثم كتب بعد ذلك:** «ثم طبع هذا الكتاب المستطاب الحري أنْ يكتب بالتبر المذاب على ذمة حضرة السيد أحمد شاكر أفندي شبل المؤلف المرحوم، لا زال راتعًا في رياض الفضائل والعلوم، وذلك سنة (١٣٠١هـ)، من ذي القعدة الحرام».

النسخة الثانية:

* رمزت لها بـ(ب).

* عدد صفحاتها (٥٧).

* عدد الأسطر بكل صفحة (١٩).

* عدد الكلمات في كل سطر ما بين (٩-١٠).

* خطها: خط نسخ واضح مقروء وجميل.

* الناسخ: بدون.

* تاريخ النسخ: ٢٥ من ذي الحجة سنة ١٣٠٢هـ.

* كتب في آخرها: ((وكان الفراغ من تسويدها يوم الخامس والعشرين من ذي الحجة الحرام في دار مؤلفه قدس سره سنة ١٣٠٢هجرية، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه)).

النسخة الثالثة:

* رمزت لها بـ(ج).

* عدد صفحاتها (١٨).

* عدد الأسطر في كل صفحة (٢٧).

* عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٥-٢٠).

* خطها: خط فارسي مقروء في الجملة.

* الناسخ: عبد الرحمن بن الملا عبد الله بن المنلا سليمان.

* تاريخ النسخ: ١٢٥٦هـ، يعني في حياة المؤلف.

* كتب على صفحة العنوان: ((رسالة في الرد على الرافضة، ألفها العلامة مفتي بغداد السيد محمود أفندي الألوسي عملها كأجوبة عن أسئلة، وهي بخط الفاضل السيد عبدالرحمن بن السيد عبد الله بن الملا سليمان، مؤرخه في ١٢٥٦هـ)).

وكتب في آخرها: ((قد كتبت على نسخة المؤلف بقلم الفقير إلى عفو المنان السيد عبد الرحمن بن المرحوم المنلا عبد الله بن المرحوم المنلا سليمان، غفر الله تعالى ذنوبهم وستر في الدارين عيوبهم آمين، سنة ١٢٥٦ بحرمة النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين)).

وهذه النسخة الثالثة سبق أنْ أشرنا إلى أنها ناقصة بمقدار ثلثها.

نماذج من مخطوطة الأجوبة العراقية

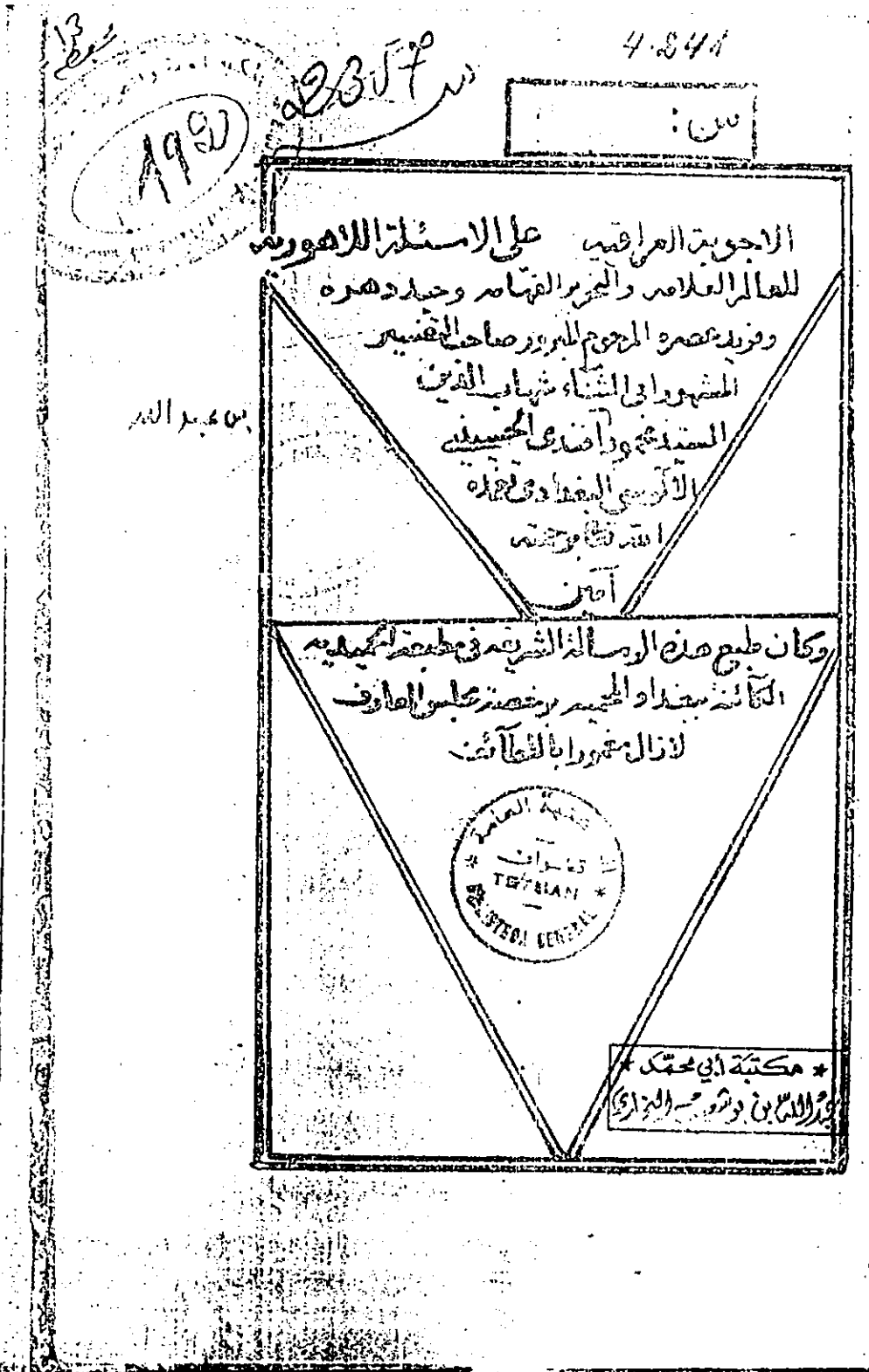

صفحة العنوان من نسخة (أ)

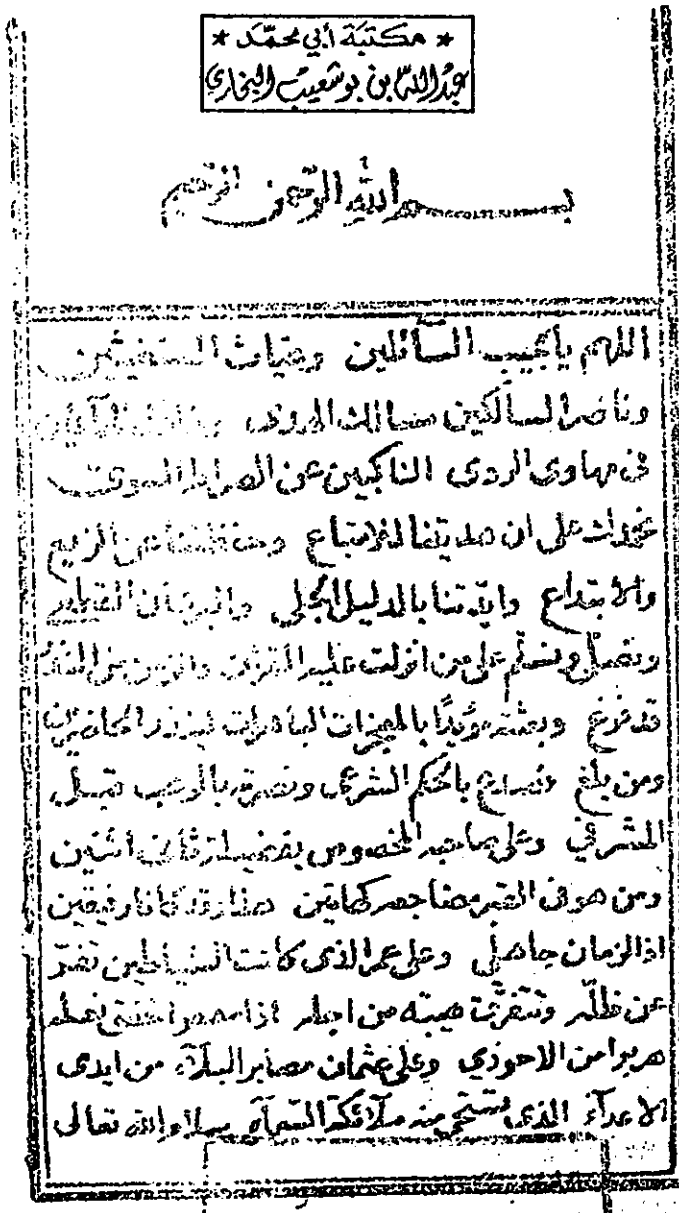

* مكتبة ابي محمد *
عبد الله بن بوشعيب البخاري

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مجيب السائلين ويا غياث المستغيثين
وناصر السالكين ومالك الرقاب [illegible]
في مهاوي الردى الناكبين عن الصراط السوي
نحمدك على ان هديتنا للاتباع وعصمتنا من الزيغ
والابتداع وايدتنا بالدليل الجلي وبرهان القاطع
ونصلي ونسلم على من انزلت عليه القرآن وانزل عليه الفرقان
فدمغ وبشر وبدا بالمعجزات الباهرات فبشر الحاضرين
ومن بلغ فصاح بالحكم الشرعي ونصح بالوحي تبلغ
المشرفي وعلى صاحبه المخصوص بفضيلة الثنائين
ومن هوى القبر مضاجعهما مين صاروا ثانيين
اذ الزمان حاصل وعلى عمر الذي كانت الشياطين تفر
عن ظله وتقرقت هيبته من ابطر اذا سمعوا اسمه يفعلم
هربرا من الاحوذي وعلى عثمان مصابر البلاء من ايدي
الاعداء الذي تستحي منه ملائكة السماء سلام الله تعالى

الصفحة الأولى من الأجوبة العراقية نسخة (أ)

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله عليه
الصلاة والسلام سمع الله لمن حمده فقال معوية رضي الله
عنه ربنا ولك الحمد فما بعد هذا الشرف الأعظم واما
ما روى عن انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال اتقى كالمطر لا يدرى اوله خير ام اخره فلا يعارض ما
نزل عليه ذلك الظاهر ان المراد منه كما قال ابن قتيبة
تقريب اخره هذه الامة الى اولها في الفضل كما تقول
لا ادري اوجد هذا الثوب خير ام مؤخره وقد علمت ان
وجهه خير ولكنك تريد تقريب مؤخره من وجهه في
الجودة وغير ذلك مما هو مذكور في محله هذا والحمد لله
حمدا خالصا والصلاة والسلام على نبيه الذي حتى
يرضى وعلى آله واصحابه نجوم الهداية ورجوم الغواية
ما ظهر الحق والصواب واحرق شياطين الاوهام
من غلك العلم شهاب وكتب افقر العباد الى عفو ربه غفر له
ابو الثناء شهاب الدين السيد محمود المفتي ببغداد عفى عنه
سنة ١٢٥٤ من رمضان

ثم طبع هذا الكتاب المستطاب الحري ان يكتب بالتبر المذاب
على افقه مفخرة السيد احمد شاكر افندي شغل المؤلف
المرحوم لازال رافعا في رياض الفضائل
والعلوم وذلك في ١٣٠١ سنة
من ذي القعدة الحرام

الصفحة الأخيرة من الأجوبة العراقية نسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مجيب السائلين ٠ ومغيث المستغيثين ٠ وناصر الساعين
مسالك الهدى ٠ وخاذل الحائمين في مهاوي الردى ٠ الناكبين
عن الصراط السوي ٠ نحمدك على أن هديتنا للاتباع ٠ وحفظتنا
عن البدع والابتداع ٠ وايدتنا بالدليل الجلي والبرهان القطعي ٠
ونصلي ونسلم على من انزلت عليه القرآن والزمن من الله وقد فرغ ٠
وبعثته مؤيدا بالمعجزات الباهرات لمن الحاضرين ومن بلغ ٠ فصدع
بالحكم الشرعي ٠ ونصر بالرعب قبل المشرق ٠ وعلى صاحبه المخصوص
بفضيلة ثاني اثنين ٠ ومن هو في القبر مضاجعه كمايتين ٠ هذا وقد
كانا رفيقين ٠ اذ الزمان جاهلي ٠ وعلى عهد الذي كانت الشياطين
تفزع عن ظله ٠ وتفرق هيبته من اجله ٠ اذا سمعوا خفق نعله ٠ هيهات
من الاحوذي ٠ وعلى عثمان مصابر البلاء ٠ من ايدي الاعداء ٠ الذي
تستحي منه ملائكة السماء ٠ سلام الله تعالى على ذي الملك الحي ٠ وعلى
علي الذي ملأ علما وخوفا ٠ وعاهد على ترك الدنيا فأوفى ٠ ونحن والله
نحبه اوفى ٠ من حب الرافضي ٠ وعلى اله وسائر اصحابه وازواجه
واتباعه الدارجين على منهاجه ٠ ما احرق الشهاب كل شيطان مارد
عوى ٠ اما بعد فيقول افقر العباد الى عز شانه ابو الثناء
شهاب الدين السيد محمود المفتي ببغداد عفى عنه بينما على اهل العراق الذين
طارت صيتهم الى سائر الآفاق ٠ يحررون اذيال افكارهم في رياض العلوم

يحررون

١ ١

الصفحة الأولى من الأجوبة العراقية نسخة (ب)

انه سئل فقيل له يا ابا عبد الرحمن ايما افضل معوية او عمر بن عبد العزيز
فقال والله ان الغبار الذي دخل انف فرس معوية مع رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم افضل من عمر بالف مرة صلى معوية خلف
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال رسول الله عليه الصلاة و
السلام سمع الله لمن حمده فقال معوية ربنا ولك
الحمد فما بعد هذا الشرف الاعظم واما ما روى عن انس رضي الله عنه
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اتقى كالمطر لا يدرى اوله
خير ام آخره فلا يعارض ما نحن فيه قلت الظواهر ان المراد منه كما
قال ابن قتيبة تقرب آخر هذه الامة الى اولها في الفضل كما تقول
لا ادرى اوجه هذا الثوب خير ام موخره وقد علمت ان وجهه خير و
لكنك تريد تقريب موخره من وجهه في الجودة ونحو ذلك مما هو
مذكور في محله هذا والحمد لله حمدا عضاما والصلاة والسلام على
نبيه النبيه حتى يرضى وعلى آله واصحابه مخزوم الهداية ورجوم
الغواية ما طلع الحق والصواب واحرق شياطين الاوهام
من فلك العلم شهاب وكتبه افقر العباد اليه عز شانه ابو الثنا
شهاب الدين السيد محمود المفتي ببغداد عفي عنه

سنة ١٢٥٤
رمضان

وكان الفراغ من تسويدها يوم الخامس والعشرين من ذي الحجة الحرام في
دار مؤلفه قدس سره سنة ١٣٠٢ هجرية وصلاته وسلامه على سيدنا
محمد واله وصحبه

الصفحة الأخيرة من الأجوبة العراقية نسخة (ب)

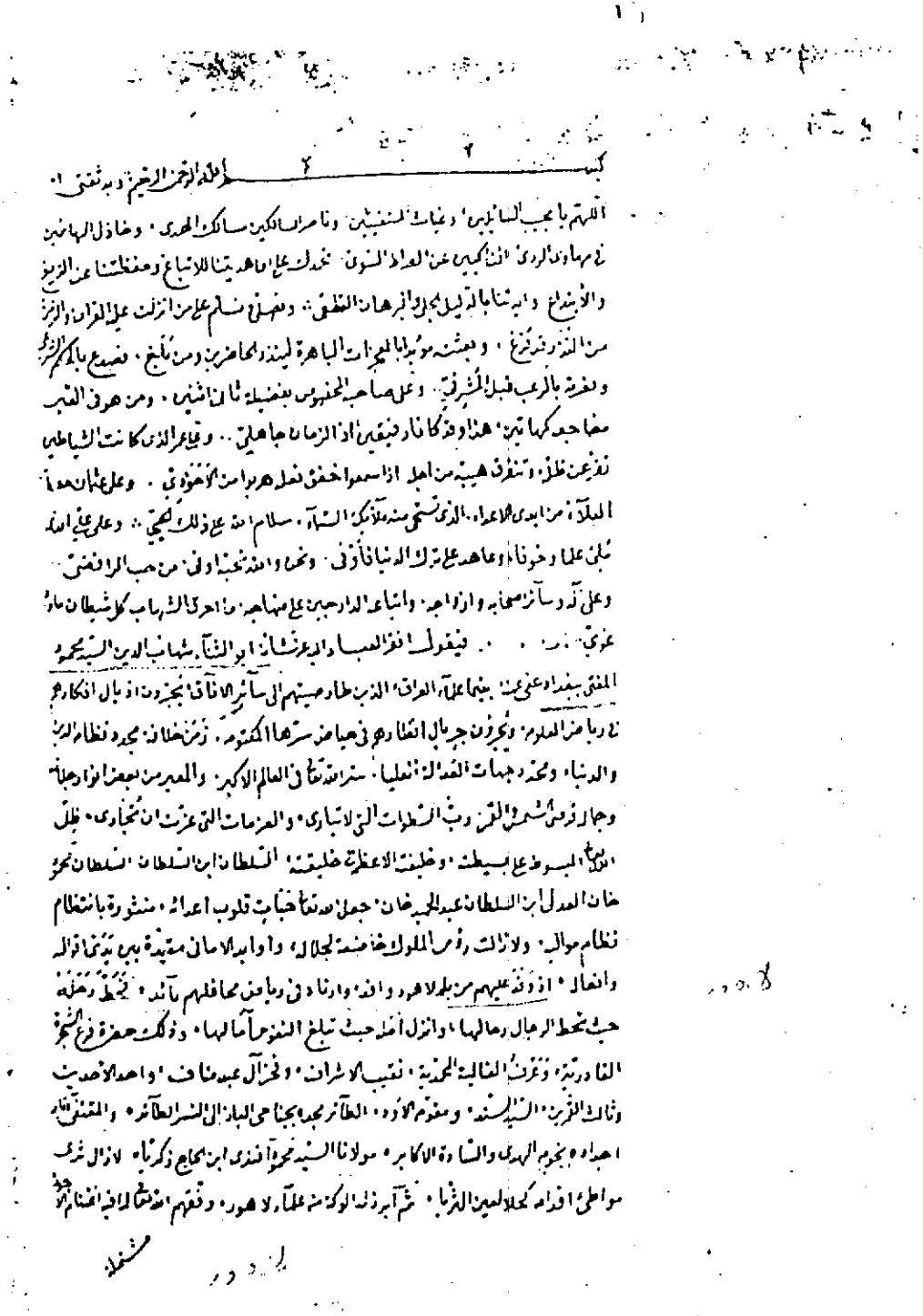

الصفحة الأولى من الأجوبة العراقية نسخة (ج)

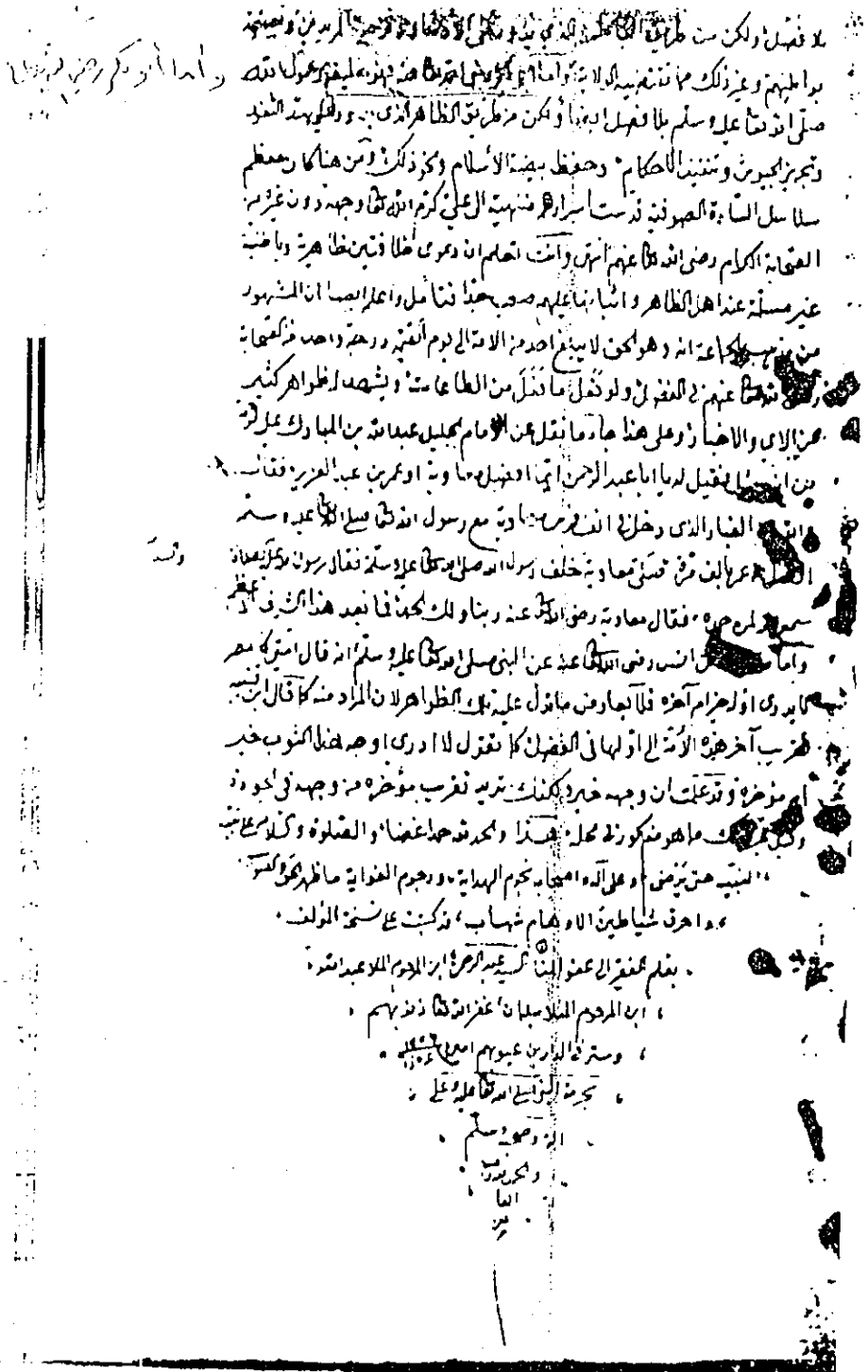

الصفحة الأخيرة من الأجوبة العراقية نسخة (ج)

الأجوبة العراقية
على
الأسئلة اللاهورية

لأبي الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي

(ت١٢١٧-١٢٧٠هـ)

تحقيق ودراسة

عبد الله بن بو شعيب البخاري

بسم الله الرحمن الرحيم

اللّهم يا مجيب السائلين، وغياث المستغيثين، وناصر السالكين مسالك الهدى، وخاذل الهائمين في مهاوي الردى، الناكبين عن الصراط السوي، نحمدك على أنْ هديتنا للاتباع، وحفظتنا عن الزيغ والابتداع، وأيدتنا بالدليل الجلي، والبرهان القطعي، ونصلّي ونسلّم على من أنزلت عليه القرآن والزمن من النذر قد فرغ، وبعثته مؤيّدا بالمعجزات الباهرات لينذر الحاضرين ومن بلغ، فصدع بالحكم الشرعي، ونصرته بالرعب قبل المَشْرَفِي[1]، وعلى صاحبه[2] المخصوص بفضيلة ثاني اثنين، ومن هو في القبر مضاجعه كهاتين، هذا وقد كانا رفيقين، إذ الزمان جاهلي، وعلى عمر الذي كانت الشياطين تفرّ عن ظلّه[3]، وتتفرق هيبة من أجنه، إذا سمعوا خفق نعله، هربوا من الأحوذي[4]، وعلى عثمان مصابر البلاء، من أيدي الأعداء، الذي تستحي منه ملائكة السماء[5]، سلام الله تعالى/ على ذلك الحيي، وعلى علي الذي ملئ علما وخوفا، وعاهد على ترك الدنيا فأوفى، ونحن والله نحبه أوفى من حبِّ الرافضي، وعلى آله وسائر أصحابه وأزواجه وأتباعه الدارجين على منهاجه، ما أحرق الشهاب كلّ شيطان مَارِدٍ غَوِي.

---

(١) المَشْرَفِي: اسم من أسماء السيف، نسبة إلى «المشارف» قرى من أرض العرب تدنو من الريف تعمل فيها السيوف.

انظر: القاموس (١٠٦٥)، اللسان (١٧٤/٩)، مادة: «شرف»، فقه اللغة (ص/٢٤٩- ٢٥٠).

(٢) أوصاف يشير بها إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٣) إشارة إلى قول الرسول صلّى الله عليه وسلّم: «أيها يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجًّا قط إلاّ سلك فجّا غير فجّك»، البخاري -مع الفتح- (٥١/٧ ح٣٦٨٣ كتاب٦٢ باب٦)، مسلم (١٨٦٤/٤ ح٢٣٩٦).

(٤) الأَحْوَذِيُّ: «الخفيف الحاذق، والمشمر للأمور، القاهر لها لا يشذ عليه شيء»، القاموس المحيط: مادة «حوذ» (ص/٤٣٤).

(٥) إشارة إلى قول الرسول صلّى الله عليه وسلّم في حق عثمان رضي الله عنه من حديث طويل وفيه: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة» -مسلم (جـ١٨٦٦/٤، ح٢٤٠١، ك٤٤، باب:٣).

أما بعد:

فيقول أفقر العباد إليه عزّ شأنه **أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود المفتي ببغداد عفي عنه:**

بينما علماء العراق، الذين طار صيتهم إلى سائر الآفاق، يجرون أذيال أفكارهم في رياض العلوم، ويُجرون جريال[1] أنظارهم في حياض سرها المكتوم، زمن خلافة مجدد نظام الدِّين والدّنيا، ومحدد جهات العدالة العليا، سر الله تعالى في العلم الأكبر، والمعبر من بعض أنوار جلاله وجماله قرصي الشمس والقمر، رب السطوات التي لا تبارى، والعَزمات التي عزت أنْ تجارى، ظلّ الله تعالى المبسوط في بسيطته، خليفته الأعظم في خليقته، السلطان بن السلطان، السلطان محمود خان[2] العدلي بن السلطان عبد الحميد[3] خان، جعل الله تعالى حبات قلوب أعاديه، منثورة بانتظام نظام مواليه، ولا زالت رؤوس الملوك خاضعة لجلاله، وأوابد الأماني مقيدة بين يدي أقواله وأفعاله[4] إذ وفد عليهم من بلاد «لاهور» وافد، وارتاد في محافل رياضهم رائد، فحط رحله حيث تحط الرحال رحالها، وأنزل أهله حيث تبلغ النفوس آمالها.

وذلك حضرة فرع الشجرة القادرية، وعرف الغالية[5] المحمدية،/ نقيب الأشراف، [٤]

(١) الجريال: نوع من أنواع الخمر، اللسان: مادة «جرل» (١١/١٠٨-١٠٩).

(٢) هو السلطان محمود خان الثاني بن السلطان عبد الحميد الأول، ولد في ١٣ رمضان سنة ١١٩٩هـ، وكانت مدة خلافته أربعا وعشرين سنة تقريبا، ومات يوم ١٩ ربيع الثاني سنة ١٢٥٥هـ.
انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية (ص/٣٩٨-٤٥٤).

(٣) هو السلطان عبد الحميد خان بن السلطان أحمد خان الثالث، ولد ١١٣٧هـ، ومدة حكمه ١٥ سنة وثمانية أشهر، ومات في ١٢ رجب ١٢٠٣هـ.انظر: تاريخ الدولة العلية التركية (ص/٣٤١-٣٦٢).

(٤) في هذه الصفحة وكذلك في صفحة (٤٦٢) فيما يأتي كلمات وعبارات فيها بعض التجاوز في الإطراء.
لكن المؤلف اعتذر عن ذلك وعن غيره بصفة عامة في آخر كتابه «ورقات من نهج السلامة إلى مباحث الإمامة»، فقال بعد أنْ ذكر أنّ بعض الناس يبالغون في مدح بعض الملوك، قال: وأنا أستغفر الله تعالى من ذلك إنْ كان قد نطق به فمي أو جرى به قلمي» (ص/٣٠) من المخطوط.

(٥) الغالية: أخلاط من الطيب، يقال: تغليت، وتغللت، إذا تطيبت.
المصباح المنير مادة «غلا».

وفخر آل[1] عبد مناف، وأحدَ الأحدِين[2]، وثالث القمرين، السيد السند، ومقوم الأود[3]، الطائر مجده بجناحي الباز إلى النسر الطائر، المقتفي آثار أجداده نجوم الهدى والسادة الأكابر، السيد محمود أفندي ابن الحاج زكريا[4]، لا زال ثرى مواطئ أقدامه كحلا لعين الثريا، ثم أبرز له ألوكة[5] من علماء لاهور، وفقهم الله تعالى لما فيه اغتنام الأجور، مشتملة على الاستفتاء عن حكم مسئلة وقعت هنالك، وتشعبت في تحقيقها - على ما نقل- المذاهب والمسالك.

وتلخيصها:

ما قول علماء الدين، وأئمة المسلمين، ومرشدي الطريقة، وجامعي الشريعة والحقيقة[6] من ساكني دار السلام[7]، ومجاوري حضرة علم الأعلام، الغوث[8] الرَّباني،

---

(١) في (ب): «آل» ساقطة.

(٢) يقال: «فلان أحدُ الأحَدين، وواحد الأحَدِين، وواحد الآحاد، وإحدى الإحد أي لا مثل له، وهو أبلغ المدح»، القاموس (ص/٣٣٨)، مادة: (أحد). وقد استخدمه سفيان الثوري في توثيق، وتعديل سفيان بن عيينة، قال عبد الله بن المبارك سئل سفيان الثوري عن سفيان بن عيينة فقال: «ذاك أحد الأحدين...».

انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (٤/٢٢٦ ج٢ ق١)، وتاريخ بغداد (٩/١٨٠) وتهذيب الكمال (١١/١٨٩)، وانظر: شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال (ص/٦٨).

(٣) الأود: العوج، اللسان، مادة: «أود».

(٤) هو محمود بن زكريا القادري نقيب الأشراف ببغداد، وكان من وجهائها، ومن أعوان داود باشا، ودافع عنه سنة ١٢٤٧هـ، عند ما أراد علي رضا باشا عزله عن بغداد. راجع: ديوان الأخرس (ص/١٩٥)، وفهرس الفهارس (٢/٢٤٢).

(٥) الألوكة: الرسالة، القاموس، مادة: «ألك»، (ص/١٢٠٣).

(٦) لا قيمة لهذا التفريق، خاصة على الفهم الذي يفهمه بعض المبتدعة من أنّ هناك علم شريعة، وعلم حقيقة وقد يكون الشخص من علماء الحقيقة بدون علم الشريعة، والحق الحقيق بالقبول هو أنّه لا حقيقة بدون شريعة.

(٧) دار السلام: بغداد.

(٨) الغوث: من مصطلحات بعض المتوصوفة والمبتدعة، وقد عرفه الجرجاني تعريفاً بدعيا شركيا، فقال في التعريفات: «الغوث: هو القطب حينما يلتجأ إليه ولا يسمى في غير ذلك الوقت غوثا».

قال ابن تيمية رحمه الله: «وأمّا لفظ الغوث والغياث فلا يستحقه إلاّ الله تعالى فهو غياث المستغيثين لا يجوز لأحد الاستغاثة بغيره لا بملك مقرب ولا نبي مرسل، ومن زعم أنّ أهل الأرض يرفعون حوائجهم التي يطلبون بها كشف الضر عنهم ونزول الرحمة بهم، إلى الثلاثمائة، والثلاثمائة إلى السبعين، والسبعون إلى الغوث فهو

والهيكل الصمداني، الشيخ عبد القادر الكيلاني[1]، قدس سرّه، وغمرنا وإياكم برّه، في جماعة ظهروا في بلادنا[2] يزعمون أنّهم من أهل السنة، ويسبون الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- خصوصا من خاض لجة الفتنة، كمعاوية بن أبي سفيان[3] ومن وافقه في ذلك الشأن، ألهذا أصل أصيل، أم هو حديث خرافة[4] من جملة الأباطيل، انتهى.

ومعها أيضا ورقة، فيها أجوبة حقة، قد حرّرها علماء أجلاء، ومشايخ فضلاء، ورقم كلّ منهم وراء جوابه اسمه، وختم تحته ليصدق ختمُه رقمه، فعرض النقيب جميع ذلك لدى حضرة الوزير الخطير، والبدر المنير، الفائز بالرياستين، الدينية والدنيوية،/ [٥] والحائز للحكمتين، العلمية والعملية.

كاذب ضال مشرك... الخ» بمجموعة الرسائل والمسائل (٥٩/١) والفتاوى (٤٣٧/١١).

(١) هو الشيخ الإمام العالم الزاهد العارف القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح عبد الله الجيلي، الحنبلي، شيخ بغداد.

ولد سنة ٤٧١هـ، وله كرامات كثيرة، بعضها مكذوب عليه، ومات سنة ٥٦١هـ، سير أعلام النبلاء (٤٣٩/٢٠-٤٥١) والبداية والنهاية (٢٧٠/١٢)، حوادث سنة (٥٦١).

(٢) يقصد بلاد «لاهور».

(٣) معاوية بن أبي سفيان بن أمية القرشي الأموي أبو عبد الرحمن، ولد قبل البعثة بخمس، وأسلم قبل الفتح، وكتب الوحي، وكان عشرين سنة أميرا، ومثلها خليفة، مات سنة (٦٠هـ)، الإصابة (٤١٢/٣).

(٤) مثل يضرب لما لا أصل له، وقد ورد بلفظين: الأول: أحل من حديث خرافة، والثاني: حديث خرافة، وخرافة رجل من بني عذرة استهوته الجن ثم رجع إلى قومه فكان يحدثهم بالأباطيل، وكانت العرب إذا سمعت ما لا أصل له قالت: حديث خرافة.

انظر: مجمع الأمثال (٣٤٦/١)، والمستقصى (٣٦١/١).

ثبت الجَنان[1] تُراعُ[2] من وثباتـه وثباته يوم الوغى أسد الشرى[4]
يقظ يكـاد يقـول عمـا في غـد[3] ببديهـــة أغنتـــه نْ يتفكـــرا
يعفو عـن الذنـب العظيـم تكرمًـا ويصـدّ عـن قـول الخنـا متكـبرا
بـــين الملـــوك الغـــابرين وبينـــه في الفضل ما بين الثريـا والثرى

جالب قلوب أهل العراق بـأنواع الإحسـان علـى محبـة سلطانه، والممتثل لأوامـره الخاقانية[5] في سره وإعلانه، المتفضل على العلماء بمـا يضيـق عنـه نطـاق الحصر، والمحب للأولياء قدست أسرارهم في السر والجهر، جابر كسري، والمنعم عليَّ بما لا يُؤَدِّي معشار عشر حقه وإنْ كنتُ أبا الثناء شكري[6]، مولاي علـي رضـا باشـا[7]، لا زال لـه الرضـا غطاء والعلى فراشا، فأرسلها -أيّده الله تعالى- إلى بعض علماء عصره، والفضلاء المعـول عليهم في مصره، ليرى مـاذا يجيبـون، وبم يرجـع المرسـلون، فرجعـوا بعـد برهـة لـرد مـن ارتكب السب فعصى، برسالتين إحداهما -لعمري- سيف والأخـرى عصـا، ثـم أمرنـي بالجواب، وتحرير الكلام في ذلك الباب، مع ما أنا فيه من الاشتغال بالتفسير[8]، وضيـق وقتي عن منادمة سمير، فلم أر بُدًّا مـن الامتثـال، لأمـر مـن أوجـب طاعتـه الملـك المتعـال، متذكرا ما ورد عن النبي المختار -صلّى الله تعـالى عليـه وسلّم-: «**مـن سـئل عـن علـم**

(١) الجَنان: بالفتح: القلب، اللسان (١٣/٩٣).

(٢) تُراع: تفزع وتخاف، اللسان (٨/١٣٦).

(٣) تعبير فيه مبالغة في المدح، والأولى اجتناب مثله.

(٤) قال ابن منظور: والشرى: موضع تنسب إليه الأسد، يقال للشجعان: مـا هـم إلاّ أسـود الشـرى... وقيـل هـو شرى الفرات، وناحيته» اللسان: (١٤/٤٣١).

(٥) الخاقانية: نسبة إلى «خاقان» اسم لكل ملك من ملوك الترك.
القاموس، مادة «خقن» واللسان في المادة نفسها.

(٦) شكري: فاعل يؤدي.

(٧) هو علي رضا باشا اللاز، كان واليا على بغداد من قبل الأتراك، من سنة ١٢٤٧هـ إلى سنة ١٢٥٨هـ، وكانت سيرته حسنة مع الألوسي ثم نقل إلى الشام واليا عليها، وفي سنة ١٢٦١هـ عزل عن ولاية الشام، ومات سنة ١٢٦٢هـ.
الترياق الفاروقي (ص/١٠٠ و٢٤٥)، وديوان الأخرس (ص/٨١، هامش١)، أعلام العراق (٢٣) والألوسي مفسرا (٣٢).

(٨) يقصد تفسيره الذي سماه: «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني».

فكتمه ألجم بلجام من نار»[1]، فشرعت في تأليف هذه العجالة، وترصيف هذه الرسالة،/معتمدًا على فيض أكرم مسئول، مرتبا لها على مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول. [٦]

فأقول: أما المقدمة ففي تعريف الصحابي.

اعلم أنّ الصحابي في اللغة كما قال شيخ الإسلام القاضي زكريا[2] :«من صحب غيره ما يطلق عليه اسم الصحبة وإنْ قلّت»[3]، وهو نسبة إلى الصّحابة، وهي إحدى المصادر التي جاء فيها فتح الفاء وكسرها. وعدَّ منها غير قليل أبو محمد ابن قتيبة[4]، ٥

---

(١) حديث صحيح، رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (ح٢٥٣٤/ص٣٣٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥٥/٩/ح٦٥٠٤-٦٥٠٥)، وأحمد في المسند (٢٦٣/٢، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣٤٤، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠٨) وأبو داود في سننه (٣٢١/٣، ح٣٦٥٨) والترمذي في سننه (٣٠١/٧-٣٠٢، ح٢٦٥١) وابن ماجه في سننه (٩٦/١-٩٨، ح٢٦٤)، وابن حبان في صحيحه (٢٦٠/١، ح٩٥-٩٦)، والطبراني في الكبير (٤٠١/٨، ح٨٢٥١، و١٢٥/١٠، ح١٠٠٨٩، وص/١٥٨، ح١٠١٩٧ و١٤٥/١١، ح١١٣١٠)، والحاكم في المستدرك (١٠١/١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢٦٦/١-٢٦٧ ح٤٣٢-٤٣٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٨/٥-٣٩/ترجمة: ٢٣٩١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/١-١٨، ح١-٩) وغيرهم عن جماعة من الصحابة -رضي الله عنهم- منهم: أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو، وغيرهم، بألفاظ متقاربة ومختلفة من طرق كثيرة.

وقد حسنه الترمذي وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي ورمز له السيوطي بالصحة، كما في الجامع الصغير (برقم: ٨٧٣٢) وكذلك صححه الألباني كما في صحيح ابن ماجه (٤٩/١ ح٢١٢) وصحيح الجامع (٢٩٩/٥ ح٦١٦٠)، والمشكاة (٢٢٧/١ ح٢٢٣)، ودرسه أبو الأشبال الزهيري دراسة وافية في تحقيقه لجامع بيان العلم وفضله (٢/١-١٨)، وهناك من العلماء من ضعف هذا الحديث، انظر: العلل المتناهية (٨٨/١-١٠٠)، وفيض القدير (١٤٦/٥).

(٢) زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي أبو يحيى، قاضي مفسر محدث أصولي من مؤلفاته، «فتح الرحمن في التفسير» و«شرح ألفية العراقي»، وغاية الوصول في شرح لب الأصول، مات سنة ٩٢٦هـ.

الكواكب السائرة (١٩٦/١-٢٠٧)، شذرات الذهب (١٣٤/٨-١٣٦)، الأعلام (٤٦/٣)، معجم المؤلفين (١٨٢/٤-١٨٣).

(٣) نص القاضي زكريا في كتابه: «فتح الباقي على ألفية العراقي» (٢/٣) المطبوع مع التبصرة.

(٤) أدب الكاتب (٥٥٠) وابن قتيبة هو: العلامة الكبير ذو الفنون أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، الكاتب صاحب التصانيف، التي منها: أدب الكاتب، ومشكل القرآن، ومشكل الحديث، مات سنة (٢٧٦هـ)، انظر: تاريخ بغداد: (١٧٠/١٠-١٧١)، إنباه الرواة (١٤٣/٢-١٤٧)، وفيات الأعيان (٤٢/٣-

وتكون جمع صاحب، وقيدها ابن الأثير[1] بالفتح، ثم قال: «ولم يجمع فاعل على فَعالة إلاّ هذا»[2].

والذي يقتضيه كلام بعض أجلة اللّغويّين أنّ الصَّحابة مصدرا كان أو جمعًا يجوز في فائه الفتح والكسر[3]، ولعلّه المعول عليه.

والنسبة على تقدير المصدرية من نسبة الموصوف إلى صفته، وعلى تقدير الجمعية من نسبة الشخص إلى من هو منهم، وذلك على ما قيل بعد تنزيل الصحابة منزلة اسماء القبائل كـ«تميم» و«قيس»، أو الأحياء كـ«قريش» و«ثقيف»[4]، وإلاّ فالقياس صاحبي فليفهم.

واختلفوا في تعريفه اصطلاحا[5]، فذهب الأكثرون ومنهم المحدثون[6] والإمام أحمد[7]، وبعض الأصوليّين[8]، وبعض أصحاب الإمام الشافعي عليه

٤٤)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦-٣٠٢).

(١) هو العلامة البارع الأوحد البليغ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، من مصنفاته: النهاية في غريب الحديث، مات سنة (٦٠٦هـ)، انظر: الكامل لابن الأثير (١٢/٢٨٨)، إنباه الرواة (٣/٢٥٧-٢٦٠)، وفيات الأعيان (٤/١٤١-١٤٣)، سير أعلام النبلاء (٢١/٤٨٨-٤٩١)، البداية والنهاية (١٣/٥٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٣/١٢).

(٣) هو كما قال، وانظر مادة «صحب» في الصحاح للجوهري، والقاموس، ولسان العرب، وتاج العروس.

(٤) للتعرف على هذه القبائل والأحياء، يراجع كتاب «معجم قبائل العرب» لكحالة، كما يلي: «تميم» (١/١٢٥-١٣٢)، «قيس» (٣/٩٧٠-٩٧٣)، «قريش» (٣/٩٤٧-٩٥١)، «ثقيف» (١/١٤٧-١٥١).

(٥) ذكر العراقي في شرحه على ألفيته ستة أقوال، التبصرة (٣/٢-١٠).

(٦) قال أميرهم: «من صحب النبي صلى الله عليه وسلّم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»، صحيح البخاري (كتاب ٦٢، باب: ١) وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح (٢٩٣).

(٧) ساق الخطيب في الكفاية (ص٩٩) بسنده إلى الإمام أحمد أنه قال: «... كل من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه له من الصحبة بقدر ما صحبه...»، وانظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١/٣٥-٣٦).

(٨) التمهيد في أصول الفقه (٣/١٧٢)، وشرح مختصر ابن الحاجب (١/٧١٤-٧١٥)، الإحكام في أصول الأحكام (٢/١٣٠).

محمد بن اسماعيل البخاري

الرحمة[1] إلى أنّه من اجتمع بالنبي صلّى الله عليه وسلّم مؤمنا ومات على الإيمان[2].

وبعضهم قال: «من رأى النبي» بدل «من اجتمع بالنبي»، ويدخل على الأول مثل ابن أم مكتوم[3] -رضي الله عنه- ولا يدخل على الثاني إلاّ بتمحل لكن يخرج عنه من رآه من بعيد حيث لا يعد ذلك اجتماعا عرفًا، وقد عدَّ أئمة الحديث هذا الصنف في الصحابة. ٥

ويمكن أنْ يقال: إنّ عدّهم ذلك على سبيل/ التوسع لشرف منزلة النبي [٧] صلّى الله عليه وسلّم فأعطوا كلّ من رآه حكم الصحبة[4]، كما صرّح بذلك أبو المظفر بن السَّمعاني[5] وأيّده.

كما قال الشمني[6] بما رواه شعبة[7] عن موسى السيلاني[8]

---

(١) شرح مختصر ابن الحاجب (١/٧١٥)، الإحكام في أصول الأحكام (٢/١٣٠).

(٢) قال ابن حجر: «أصح ما وقفت عليه من ذلك أنّ الصحابي من لقي النبي صلّى الله عليه وسلّم مؤمنا به، ومات على الإسلام». الإصابة (١/١٠).

(٣) هو عمرو، وقيل عبد الله بن قيس بن زائدة بن الأصم وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين، أسلم قديما بمكة وهاجر إلى المدينة قبل النبي صلّى الله عليه وسلّم واستخلفه على المدينة ثلاث عشرة مرّة، ونزلت فيه ﴿عبس وتولى﴾، و﴿غير أولي الضرر﴾، قيل استشهد بالقادسية وقيل حضرها ورجع إلى المدينة فمات بها.

انظر: الإصابة (٢/٥١٦، ترجمة: ٥٧٦٦).

(٤) هذا الكلام بمعناه للسمعاني ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث (ص/٢٩٣)، والعراقي في التبصرة (٣/٧).

(٥) هو الإمام العلامة مفتي خراسان شيخ الشافعية أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني المروزي، الحنفي كان، ثم الشافعي، صاحب التفسير والاصطلام وغيرهما توفي عام (٤٨٩هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/١١٤-١١٩) والبداية والنهاية (١٢/١٦٤).

(٦) هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي، أبو العباس، تقي الدين الشمني القسنطيني الأصل الإسكندري المولد، من مصنفاته: «مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا»، و«العالي الرتبة في شرح النخبة»، توفي بالقاهرة سنة (٨٧٢هـ). انظر: الضوء اللامع (٢/١٧٤-١٧٨)، وشذرات الذهب (٧/٣١٣)، والبدر الطالع (١/١١٩).

(٧) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول: أمير المؤمنين في الحديث وكان عابدا مات سنة (١٦٠هـ)، تقريب التهذيب (رقم ٢٧٩٠/ص٢٦٦).

(٨) موسى السيلاني، قال فيه يحيى بن معين: «ثقة». انظر: الجرح والتعديل (٨/١٦٩، ج٤/قسم ١)، والأنساب للسمعاني (٧/٣٦٢ رقم: ٢٢٥١).

قال[1]: أتيت أنس بن مالك[2] فقلت: هل بقي من أصحاب النبي -صلّى الله عليه وسلّم- غيرك؟ قال: «**قد بقي ناس من الأعراب قد رأوه، وأما من صحبه فلا**» انتهى[3].

ففرّق رضي الله تعالى عنه بين من له صحبة ومن له رؤية.

٥ **والظاهر** أنّ المراد من قولهم «من اجتمع بالنبي» من اجتمع به حال نبوته، ويشهد له أنّهم لم يترجموا في الصحابة من ولد له -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- قبل النبوة ومات قبلها كالقاسم[4]، وترجموا من ولد بعدها كإبراهيم[5]، وعليه يخرج زيد بن عمرو بن نفيل[6] **والد**[7] سعيد أحد العشرة الذي قال فيه -صلّى الله تعالى عليه وسلّم-: «**إنّه يبعث**

---

(١) عند الشمني وغيره بعد السيلاني -وأثنى عليه جدا- قال.

(٢) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وأحد المكثرين عنه من الرّواية، وكان آخر الصحابة موتا بالبصرة سنة ٩٢هـ، وقد جاوز مائة سنة، الإصابة (١/٨٤، رقم: ٢٧٧).

(٣) انتهى من «العالي الرتبة في شرح نظم النخبة» للشمني (ق٢٧/أ).
والأثر عزاه العراقي في التبصرة (٣/٨) إلى محمد بن سعد في الطبقات، ولم أقف عليه فيها، ولعله في الأجزاء التي لم تطبع بعد، وكذلك السخاوي في فتح المغيث (٣/١٠١)، وذكره ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص/٢٩٤)، وقال: «إسناده جيد، حدث به مسلم بحضرة أبي زرعة»، والعلائي في «منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة» (٣٨)، والتقييد والإيضاح (٢٥٨).

(٤) هو أول مولود للنبي صلّى الله عليه وسلّم من خديجة بنت خويلد رضي الله عنها ثم كان أول من مات وهو ابن سنتين وبه كان يُكنى. الطبقات الكبرى لابن سعد (١/١٣٣)، وزاد المعاد (١/١٠٣).

(٥) إبراهيم بن النبي صلّى الله عليه وسلّم ولد له من مارية القبطية سنة ثمان من الهجرة في ذي الحجة ومات سنة عشر من الهجرة، وهو ابن ثمانية عشر شهرا. وقال صلّى الله عليه وسلّم عند وفاته: «تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول إلاّ ما يرضي الرب وإنّا بك يا إبراهيم لمحزونون»، وقال: «إنّ له مرضعا في الجنة تتم رضاعه».
الطبقات لابن سعد (١/١٣٤) والاستيعاب (١/٣٣) بهامش الإصابة، والإصابة (١/١٠٥)، صحيح البخاري (كتاب ٢٣/باب٤٣)، الفتح (٣/٢٠٦/ح١٣٠٢).

(٦) زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، والد سعيد بن زيد أحد العشرة، وابن عم عمر بن الخطاب كان يكره عبادة الأوثان وما ذبح عليها، ويعادي وأد البنات، مات قبل البعثة بخمس سنين.
البخاري مع الفتح (٧/١٧٦، ح٣٨٢٦-٣٨٢٨)، سير النبلاء (١/٢٢١)، الإصابة (١/٥٥٢ رقم: ٢٩٢٣).

(٧) في جميع النسخ (جد) والصواب: (والد) كما في مصادر ترجمتيهما.

أمّة وحده»[1]، لأنّه اجتمع معه صلّى الله عليه وسلّم قبل النبوة[2]، ومات قبل البعثة على الصحيح بخمس سنين على الدين الحنيفي[3].

لكن ذكره أبو عبد الله ابن منده[4] والبغوي[5] وغيرهما في الصحابة[6]، ولعله مبني على التوسع أيضا، وقد كان رضي الله تعالى عنه يعلم قرب بعثة نبي لكن لم يعلم أنّه نبينا محمد -عليه الصلاة والسلام- بخصوصه، فقد أخرج الفاكهي[7] أنّه قال من حديث:

---

(١) رواه الطيالسي في مسنده (ص/٣٢ رقم: ٢٣٤) وعنه البيهقي في الدلائل (١٣٤/٢) والإمام أحمد في المسند (١٧٩/١-١٨٠) والطبراني في الكبير (٣٥٠) من طريق المسعودي عن نفيل بن هاشم عن سعيد بن زيد.
قال الهيثمي في المجمع (٤١٧/٩): «وفيه المسعودي وقد اختلط»، ورواه أبو يعلى في مسنده (٢٦٠/٢-٢٦١) من طريق أبي الزناد عن هشام بن عروة عن سعيد بن زيد، قال الهيثمي في المجمع (٤١٧/١): «إسناده حسن»، ورواه الحاكم في المستدرك (٢١٦/٣) من حديث زيد بن حارثة، وصححه ووافقه الذهبي.
ومن طريق الحاكم رواه البيهقي في الدلائل (١٢٤/٢-١٢٥)، ورواه ابن عساكر -التهذيب- (٣٤/٦-٣٥) من طريق الشعبي عن جابر بلفظ: «يحشر ذاك أمة وحده بيني وبين عيسى ابن مريم». قال ابن كثير في البداية (٢٢٤/٢): «إسناده حسن جيد».

(٢) صحيح البخاري (كتاب: ٦٣ باب ٢٤)، الفتح (١٧٦/٧).

(٣) في (أ): «الحنفي».

(٤) هو الإمام الحافظ الجوال المحدث، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، له مصنفات مفيدة ونافعة، من أعظمها كتابي «الإيمان» و«التوحيد» و«معرفة الصحابة»، وهذا الأخير مفقود إلاّ جزءين منه (٣٧) و(٤٢) كما ذكر ذلك الدكتور علي ناصر فقيهي في مقدمة كتاب الإيمان (٦٦/١-٦٧) مات سنة (٣٩٥).
انظر: سير أعلام النبلاء (٢٨/١٧) والبداية والنهاية (٣٥٩/١١) وغاية النهاية (٩٨/٢).

(٥) هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي البغدادي، محدث العراق في عصره من مصنفاته: «معجم الصحابة» مخطوط في الرباط (٣٤١ك) المكتبة العامة، ناقص من آخره، وقد ذكر فيه «زيد بن عمرو ابن نفيل» في (ص/١٩٧-٢٠٠) مات سنة (٣١٧).
انظر: تاريخ بغداد (١١٧/١١١/١٥)، ميزان الاعتدال (٤٩٢/٢)، الأعلام (١١٩/٤).

(٦) انظر: الإصابة (٥٥٢/١).

(٧) هو محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي أبو عبد الله المكي مؤرخ صاحب كتاب«أخبار مكة» مات ما بين (٢٧٢ و٢٧٩هـ). انظر: العقد الثمين (٤١٠/١)، كشف الظنون (٣٠٦/١)، الأعلام (٢٨/٦)، مقدمة أخبار مكة (١٠/١-٣٢).

«**وأنا أنتظر نبيًا من ولد إسماعيل**[1] **ثم من ولد**[2] **عبد المطلب وما أراني أدركه وأنا أومن به وأصدقه**[3] **وأشهد أنّه نبي**»[4].

ومن الغريب نقل الجلال الدواني[5] القول بنبوته[6] وأيده بعضهم بأنه كان يستند إلى الكعبة ثم يقول/: «**هلمّوا إليَّ فإنّه لم يبق على دين الخليل غيري**»[7].

وأنت تعلم أنّ هذا التأييد «أضعف من دين ماني»[8]، ولم نر نحن هذا النقل عن أحد في الكتب المعوَّل عليها في هذا الباب لغير الجلال، والظن فيه حسن.

وقولهم: «مومنًا» حال من فاعل اجتمع فيخرج من اجتمع به عليه الصلاة والسلام، غير مؤمن.

وقولهم: «ومات على الإيمان» يخرج من اجتمع به صلّى الله عليه وسلّم مؤمنا ومات -والعياذ بالله تعالى- كافرًا كربيعة بن أمية[9] وعبيد[10] الله بن

---

(١) في أخبار مكة: «عليه الصلاة والسلام».

(٢) في أخبار مكة: «بني».

(٣) في أخبار مكة: «وأصدق به».

(٤) أخبار مكة (٤/٨٥-٨٦)، والخبر ذكره ابن جرير في تاريخه (٢/٢٠٤) وابن عساكر في تاريخه كما في التهذيب (٦/٣٣)، وعزاه ابن حجر في الفتح (٧/١٤٣) إلى محمد بن سعد والفاكهي، ونقله ابن كثير في البداية عن الواقدي (٢/٢٢٣).

(٥) هو محمد بن أسعد الصديقي الدواني جلال الدين قاضي باحث من مؤلفاته، شرح العقائد العضدية مات سنة (٩١٨هـ)، انظر: شذرات الذهب (٨/١٦٠)، البدر الطالع (٢/١٣٠)، الأعلام (٦/٣٢).

(٦) انظر: الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميّين، القسم الأول (ص/٢) من الكتاب.

(٧) قال البخاري في صحيحه (كتاب ٦٣/باب ٢٤) (الفتح: ٧/١٤٣)، وقال الليث: كتب إليّ هشام عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: «رأيت زيد بن عمرو بن نفيل قائما مسندًا ظهره إلى الكعبة يقول: يا معشر قريش والله ما منكم على دين إبراهيم غيري... الخ».

(٨) لعلّه مثل سائر، و«ماني»، هو ماني بن ماش، تنسب إليه الطائفة المانوية، كان في الأصل مجوسيا فأحدث دينا ودعا إليه، انظر: الفرق بين الفرق (٢٧١)، وتوضيح المشتبه (٨/٥).

(٩) هو ربيعة بن أمية بن خلف بن وهب القرشي الجمحي، أسلم يوم الفتح وشهد حجة الوداع وجاء عنه فيها حديث مسند من أجله ذكره في الصحابة من لم يمعن النظر في أمره، فقد ورد أنّه شرب الخمر فغرَّبه عمر، فلحق بهرقل فتنصر ومات عنده، الإصابة (١/٥١٣-٥١٤).

(١٠) في المخطوط «عبد الله» وهو خطأ وقد تكرّر في جميع النسخ، والصواب ما أثبت.

جحش[1] وعبد الله بن خطل[2].

ثم ظاهر الكلام أنَّ تخلل الرِّدة لا يضر في إطلاق وصف الصحبة وهو كذلك عند جمع، سواء كان الرجوع إلى الإسلام في حياته -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- أم بعد وفاته؛ لأنّ أشعث بن قيس[3] ارتدّ بعد النبي -عليه الصلاة والسلام- ثم رجع إلى الإسلام بين يدي الصديق الأكبر -رضي الله تعالى عنه- وزوجه أخته، ولم يختلف أحدٌ من المحدثين في عدّه من الصحابة رضي الله عنهم.

وقال بعض: يشترط عدم تخلل الرِّدة، والمراد من قولهم: «من اجتمع به -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- مؤمنًا ومات على الإيمان»؛ الاستمرار على الإيمان لا اعتبار الطرفين فقط، وهذا الخلاف على ما قيل ناش[4] من الخلاف في أنّه هل الردة وحدها تحبط العمل، أو هي بشرط الموت عليها؟ فمن قال بالأول[5] لقوله تعالى: ﴿لئن أشركت ليحبطنّ عملك﴾[6] ذهب إلى الثاني[7]، ومن ذهب إلى الثاني[8]

(١) هو عبيد الله بن جحش بن رئاب الأسدي أسد خزيمة، خرج مع المسلمين إلى الحبشة مهاجرا، وتنصر هناك ومات نصرانيا. انظر: سيرة ابن هشام (ج٢/٣٦٢-٣٦٣).

(٢) هو عبد الله بن خطل رجل من بني تيم بن غالب من الذين أمر النبي صلّى الله عليه وسلّم بقتلهم يوم الفتح لأنّه كان مسلما فبعثه النبي صلّى الله عليه وسلّم، لجمع الصدقات وأرسل معه خادما فقتله ثم ارتدّ مشركًا.
سيرة ابن هشام مجلد (٢/٤٠٩-٤١٠).

(٣) هو الأشعث بن قيس بن معد يكرب بن معاوية، الكندي أبو محمد، وفد على النبي صلّى الله عليه وسلّم سنة عشر، وكان قد ارتدّ فيمن ارتدّ من الكنديين ثم أسر فأحضر إلى أبي بكر فأسلم فأطلقه، مات بعد علي رضي الله عنه بأربعين ليلة وقيل سنة اثنتين وأربعين.
الإصابة (١/٦٦، ت٢٠٥).

(٤) ناش: من نشا ينشو فهو ناش، وهي لغة في «نشأ»، اللسان (١/١٧٣) مادة «نشأ».

(٥) أي أنّ الردة وحدها تحبط العمل.

(٦) الزمر الآية (٦٥).

(٧) اشتراط عدم تخلل الردة.

(٨) اشتراط الموت عليها.

-لقوله تعالى: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولـٰئك حبطت/أعملهم﴾[1] الآية، وهي مقيدة للآية المطلقة لا أنّها على التوزيع- قال بالأول[2]، وقد حققنا ذلك في تفسيرنا «روح المعاني»[3].

وهل يدخل من اجتمع به صلّى الله عليه وسلّم ميتا قبل أنْ يدفن كما وقع لأبي ذؤيب الهذلي الشاعر[4] إنْ صح؟ محل نظر.

ورجح الحافظ العسقلاني[5] عدم الدخول[6] واستشعر بعضهم من التعريف أنّه لابدّ أنْ يكون من يطلق عليه الصحابي مميِّزا عاقلا، فلا يدخل الأطفال الذين حنكهم -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- كعبد الله بن الحارث بن نوفل[7] وغيره.

---

(١) البقرة، الآية (٢١٧).

(٢) الذي هو: أنّ تخلل الردة لا يضر.

(٣) روح المعاني (٢/١١٠-١١١).

(٤) هو خويلد بن خالد بن محرث أبو ذؤيب من بني هذيل بن مدركة شاعر مخضرم سكن المدينة وفد على النبي صلّى الله عليه وسلّم ليلة وفاته فأدركه وهو مسجى، ومات سنة (٢٧هـ).
الشعر والشعراء (٤٤٠)، معجم الأدباء (٣/٣٠٦-٣٠٩)، الأعلام (٢/٣٢٥).

(٥) هو أحمد بن علي بن محمد بن علي الأستاذ الإمام، شهاب الدين أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري الشافعي، المعروف بابن حجر ولد سنة (٧٧٣هـ)، صاحب الكتاب العظيم «فتح الباري» ومات سنة (٨٥٢هـ). انظر: الضوء اللامع (٢/٣٦-٤٠)، وأفرد السخاوي ترجمته في كتاب الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، طبع قسم منه والباقي مخطوط.

(٦) الإصابة (١/١٣).

(٧) هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، لما ولد أرسلت به أمه إلى أختها أم حبيبة فقالت يا رسول الله هذا ابن اختي، فحنكه وتفل في فيه، وكان له عند وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم سنتان، ومات سنة (٨٤هـ).
الإصابة (٣/٥٨-٥٩/رقم: ٦١٧١).

ويمكن أنْ يقال بدخولهم بناءً على أنّ الاجتماع أعم من أنْ يكون بالنفس والاختيار أو بالغير والاضطرار، وأنّ الإيمان أعم من أنْ يكون حقيقة أو حكمًا أو تبعًا كذا قيل.

وأنت تعلم أنّه لا ينبغي تعميم الإيمان بحيث يشمل إيمان المنافقين؛ لأنّهم ليسوا بصحابة قطعا ولا عبرة بإيمانهم وإنْ أجريت عليهم أحكام المؤمنين من الدفن في مقابرهم ونحو ذلك.

وذهب جمهور الأصوليّين إلى أنّ الصحابي هو من طالت صحبته مدّة يثبت معها إطلاق الصاحب عليه عرفا بلا تحديد لمقدارها، وقيل مقدار ستة أشهر، وقال ابن المسيب[1]: «مقدار سنة»، وإلاّ فيشترط الغزو[2]، وقيل: لا يعد صحابيا إلاّ من وصف بأحد أوصاف أربعة: من طالت مجالسته، أو حفظت روايته، أو ضبط أنّه غزا معه -صلّى الله تعالى عليه وسلّم-، أو استشهد بين يديه -عليه الصلاة والسلام-، وقيل غير ذلك[3].

والأصح المختار عند المحققين هو الأول[4]/ فليحفظ. [١٠]

وأمّا الفصل الأول ففي بيان أنّ الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- عدول.

اعلم أنّ أهل السنة -إلاّ من شذّ[5]- أجمعوا على أنّ جميع الصحابة عدول يجب على الأمة تعظيمهم، فقد أخلصوا الأعمال من الرِّياء نفلا وفرضا، واجتهدوا في طاعة

---

(١) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهيب المخزومي القرشي سيد التابعين أبو محمد جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع مات سنة (٩٠هـ)، التقريب (٢٤١ ترجمة: ٢٣٩٦) سير أعلام النبلاء (٢١٧/٤).

(٢) الكفاية للخطيب (٩٩).

(٣) تراجع الأقوال الواردة هنا في المصادر التالية: التمهيد في أصول الفقه (٢٧٣/٣-٢٧٤)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٣٠/٢)، شرح مختصر ابن الحاجب (٧١٦/١-٧١٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (١٠/١-١٣)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٣/٣-١٠).

(٤) وقد تقدم (ص٤٦٥).

(٥) قال ابن حجر في الإصابة (١٧/١): «اتفق أهل السنة على أنّ الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلاّ شذوذ من المبتدعة».

مولاهم ليرضى، وغضوا أبصارهم عن الشهوات غضا، فإذا أبصرتهم رأيت قلوبا صحيحة وأجسادا[1] مرضى، وعيونًا قد ألفت السهر فما تكاد تطعم غُمْضا، بادروا لعلمهم أنّها ساعات تتقضى، و لله تعالى درّ من قال فيهم شعرًا:

لله درّ أناس أخلصوا عملا ... على اليقين ودانوا بالذي أمروا
أولاهم نعما فازداد شكرهم ... ثم ابتلاهم فأرضوهُ بما صبروا
وفّوْا له ثم وافَوْه بما عملوا ... به سيوفهم يومًا إذا نشروا[2]

ومن ارتكب منهم ما يخالف بعض هذه الأوصاف لم يمت إلاّ وهو «أنقى من ليلة الصدر»[3] غير مدنس بوصمة، ولا مصر على سيِّئة.

قال الخطيب[4] في الكفاية: «عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله تعالى لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم»[5] وسرد في ذلك آيات كثيرة، وأحاديث شهيرة[6].

وتخصيص عموماتها خلاف الأصل ولا دليل عليه، وجعل السبب دليلا ممّا لا يلتفت إليه، فقد قالوا: «العبرة بعموم اللّفظ لا بخصوص السبب»[7] وإلاّ لبقي كثير من الأحكام الشرعية بلا دليل.

---

(١) في (ب): «أحساما».

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) جمهرة الأمثال (٢/٢٩٨ و٣١٦)، وذكره الميداني بلفظ: «تركته على مثل ليلة الصدر»، وليلة الصدر، هي: اللّيلة التي ينفر النّاس فيها من منى، وهي ليلة الرابع من أيّام النحر.

مجمع الأمثال (١/٢١٣)، واللّفظ نفسه ذكره في اللّسان (٤/٤٤٩)، وقال: «أي: لا شيء له».

(٤) هو الإمام الأوحد العلامة المفتي الحافظ الناقد محدث الوقت أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي صاحب التصانيف، ومنها «تاريخ بغداد»، مات سنة (٤٦٣هـ).

سير أعلام النبلاء (١٧/٢٧٠-٢٩٧)، وفيات الأعيان (١/٩٢-٩٣).

(٥) الكفاية (٩٣).

(٦) الآيات في الثناء على الصحابة كثيرة جدًا ذكر بعضها الخطيب في الكفاية وغيره وكذلك الأحاديث، وقد جمع بعض المتأخرين كتابا في ذلك سماه «تحف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة»، وهو مطبوع، وألفت كتب في فضائل الصحابة منها فضائل الصحابة للإمام أحمد.

(٧) انظر: المستصفى للغزالي (٢/٦٠)، وإرشاد الفحول (١/٤٨٠).

وأشكل قوله سبحانه ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾[1] كما لا يخفى.

ومن سبر الآيات والأخبار والسير والآثار -وجد أنّ الله تعالى/قد عدّلهم وأعدّ لهم من الكرامة والزلفى ما أعدّ لهم، ولا يحتاج أحدٌ منهم مع تعديلِ الله تعالى له إلى تعديلِ أحد من الخلق[2]، وإذا جاء نهر الله تعالى بطل نهر معيقل[3]. [١١]

[ولو لم يرد من الله سبحانه ورسوله -صلّى الله عليه وسلّم- شيء من ذلك لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرتهم الإسلام وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع بتعديلهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنّهم أفضل من جميع الخالفين بعدهم، والمعدّلين الذين يجيئون إثرهم][4].

وهذا **مذهب كافة العلماء** ممن يعتمد قوله.

ثم روى[5] بسنده إلى أبي زرعة الرازي[6] -عليه الرحمة- أنّه قال: «**إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- فاعلم أنّه زنديق، وذلك أنّ الرسول عليه الصلاة والسلام حق والقرآن حق وما جاء به حق، وإنّما أدى إلينا ذلك كلّه الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- والمنتقصون هم يريدون أنْ يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتابَ والسنة والجرح بهم أولى**»[7] انتهى[8].

---

(١) المائدة الآية: (٣).

(٢) الكفاية (٩٦)، الوارد هنا مختصر منها.

(٣) مثل ذكره الميداني في مجمع الأمثال (١/١٥٣) ضمن الأمثال المولدة والمثل بلفظ «معقل» بدون تصغير.

(٤) ما بين المعقوفين منقول من الكفاية (٩٦) بتصرف قليل.

(٥) أي الخطيب البغدادي.

(٦) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرازي، إمام حافظ ثقة مشهور مات سنة ٢٦٤هـ، كتب عنه د/سعدي الهاشمي كتابا بعنوان «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة». انظر: التقريب (٣٧٣/رقم: ٤٣١٦).

(٧) تتمة النص: «وهم زنادقة».

(٨) انتهى من الكفاية (٩٧) مع اختلاف في بعض الألفاظ وزيادة ونقص، وقد تبع في ذلك ابن حجر، فمن قوله: «ولو لم يرد من الله ورسوله» أول الصفحة إلى قوله انتهى، منقول من الإصابة (١/١٧-١٨).

وقال المازري[1] في «شرح البرهان» في الصحابة عدول وغير عدول:

ولا نقطع إلاّ بعدالة الذين لازموه -صلّى الله عليه وسلّم- ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه، وأمّا عدالة كلّ من رآه -عليه الصلاة والسلام- يوما أو زاره لمامًا أو اجتمع به لغرض وانصرف[2]، فلا نقطع بها بل هي محتملة وجودًا وعدمًا.

وإلى نحو هذا ذهب ابن العماد الحنبلي[3] في شذرات الذهب[4]./ وتعقبه[5] الشيخ صلاح الدين العلائي[6] بأنّه [قول غريب يخرج كثيرا من المشهورين بالصحبة والرّواية عن الحكم بالعدالة، كوائل بن حجر[7]، ومالك بن الحويرث[8]، وعثمان بن أبي

(١) هناك مازريان وكلاهما له شرح على «البرهان» في أصول الفقه للجويني ت٤٧٨هـ.

الأول: محمد بن مسلم بن محمد بن أبي بكر، أبو عبد الله القرشي الصقلي المازري الإسكندري (ت٥٣٠هـ)، وشرحه يسمى «البيان في شرح البرهان». انظر: «الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض» (ص/٨٨)، ومعجم المؤلفين (٢٢/١٢). **والثاني:** الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (ت٥٣٦هـ)، وشرحه يسمى أيضا «إيضاح المحصول في برهان الأصول» وهذا الثاني أشهر وأعلم من الأول فهو صاحب «المعلم بفوائد مسلم» وهو شارح التلقين للقاضي عبد الوهاب في عشر مجلدات، ولعله هو المقصود عند الإطلاق، والشرحان مخطوطان، ولم نقف عليهما حتى نعرف من أيّهما نقل النص فنحدد.

انظر: الغنية في شيوخ عياض (ص/٦٥)، وسير أعلام النبلاء (١٠٤/٢٠)، والديباج لمذهب (٢٧٩).

(٢) كلام المازري نقله عنه ابن حجر في الإصابة (١٩/١) والمؤلف نقله هنا بتصرف.

(٣) هو أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد الحنبلي العكري الدمشقي (ت١٠٨٩هـ).

النعت الأكمل (ص/٢٤٠) السحب الوابلة (١٩٢)، خلاصة الأثر (٣٤٠/٢).

(٤) شذرات الذهب (٦٩/١، حوادث سنة ٦١هـ).

(٥) الضمير عائد إلى المازري المتقدم.

(٦) هو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الشافعي (ت٧٦١هـ). الدرر الكامنة (٩٠/٢-٩٢/ت١٦٦٦)، شذرات الذهب (١٩٠/٦).

(٧) هو وائل بن سعد بن مسروق الحضرمي، صحابي جليل وكان من ملوك اليمن وفد على النبي صلّى الله عليه وسلّم وأصعده معه على المنبر وأقطع له القطائع، مات في خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. تهذيب الكمال (٤١٩/٣٠)، سير أعلام النبلاء (٥٧٢/٢)، الإصابة (٥٩٢/٣،ت٩١٠٢)

(٨) هو مالك بن الحويرث بن أشيم بن زياد بن خشيش أبو سليمان حديثه في الصحيحين قال: «أتينا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ونحن شببة متقاربون فأقمنا عنده عشرين ليلة» الحديث، مات بالبصرة سنة ٧٤هـ. الاستيعاب المطبوع بحاشية الإصابة (٣٥٤/٣)، الإصابة (٣٢٢/٣).

العاص[1]، وغيرهم ممن وفدوا عليه -عليه الصلاة والسلام- ولم يقم عنده إلاّ قليلا وانصرف، وكذلك من لم يعرف إلاّ برواية الحديث الواحد، ولم يدر مقدار إقامته من أعراب القبائل][2] وفي ذلك ما فيه.

وذهبت الشيعة إلى أنّ أكثر الصحابة غير عدول، بل روى سليم بن قيس الهلالي[3] منهم في كتاب «وفاة النبي -صلّى الله عليه وسلّم-»[4] عن ابن عباس[5] عن أمير المؤمنين، وعن غير واحد عن الصادق[6] أنّ الصحابة ارتدوا بعد النبي -صلّى الله عليه وسلّم- إلاّ أربعة، وفي رواية عن الصادق إلاّ ستة[7].

---

(١) هو عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي، أسلم في وفد ثقيف فاستعمله النبي -صلّى الله عليه وسلّم- على الطائف وأقره أبو بكر وعمر ثم ولاه عمر على عمان والبحرين سكن البصرة ومات بها سنة (٥٠ أو ٥١هـ).

الاستيعاب مع الإصابة (٣/٩١) الإصابة (٢/٤٥٣).

(٢) ما بين المعقوفين قاله العلائي في كتاب «تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شرف الصحبة» (ص/٦٢)، ولكن المؤلف نقله عنه بواسطة الإصابة (١/٢٠)، فالنص موافق لما في الإصابة.

(٣) هو سليم بن قيس الكوفي الهلالي العامري تعتقد الرافضة أنّه صحب الإمام عليا -رضي الله عنه- مات في حدود (٩٠هـ).

انظر: الفهرست للطوسي (١١١)، وتنقيح المقال (٢/٥٢ رقم ٥١٥٧).

(٤) هذا الكتاب يسمى أيضا «السقيفة» و«أبجد الشيعة»، و«كتاب سليم بن قيس»، وهو أول كتاب عندهم كما يزعمون.

(٥) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، أبو العباس ابن عم رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- ولد في حصار بني هاشم في الشعب قبل الهجرة بثلاث ترجمان القرآن، وحبر هذه الأمة خصه الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- بدعاء لم يخص به غيره، حيث قال فيه: «اللّهمّ فقهه في الدين وعلمه التأويل» مات بالطائف سنة (٦٨هـ).

انظر: الاستيعاب (٢/٣٤٢) والإصابة (٢/٣٢٢ رقم: ٤٧٨١).

(٦) هو أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب «بالصادق»، صدوق فقيه إمام مات سنة ١٤٨هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٦/١٢١)، التقريب (١٤١/رقم: ٩٥٠).

(٧) كتاب سليم بن قيس الهلالي (ص٩٢)، وتتمة الكلام: «... إنّ الناس صاروا بعد رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- بمنزلة هارون ومن اتبعه ومنزلة العجل ومن تبعه، فعلي في شبه هارون وعتيق في شبه العجل وعمر في شبه السامري» وفي (ص٢٤٩): «توفي رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- يوم توفي فلم يوضع في حفرته

وسبب ارتدادهم[1] -بزعمهم- تقديمهم أبا بكر -رضي الله تعالى عنه- على علي -كرّم الله تعالى وجهه- في الخلافة وعدم عملهم بحديث الغدير[2] الذي هو نص عندهم

حتى نكث الناس وارتدوا وأجمعوا على الخلاف»، وبنحوه رواه الكليني في الروضة من الكافي (٨/٢٤٥ و٢٩٦)، وفيها أيضا (ص٣٦١): «هلك الناس أجمعون... إلاّ ثلاثة»، وفي أصول الكافي (٢/٣١٩-٣٢٠): «أنهم ارتدوا إلاّ نفرا يسيرا»، وفي «معرفة أخبار الرجال» للكشي (ص٧): «ما بقي أحد إلاّ وقد حال حولة، إلاّ المقداد بن الأسود...»، وفيها أيضا (ص٨): «ارتد الناس إلاّ ثلاثة نفر، سلمان، وأبو ذر، والمقداد... الخ».

(١) روى الكليني في الكافي (١/٣٢٠) عن أبي عبد الله في قوله تعالى: ﴿إنّ الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبيّن لهم الهدى﴾ «فلان وفلان وفلان» يقصدون -قاتلهم الله- أبا بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم-.
وفي تفسير القمي (٢/٣٠٨) أنّ الآية نزلت في الذين نقضوا عهد الله في أمير المؤمنين، وقوله تعالى: ﴿الشيطان سول لهم﴾ وهو فلان، وكل الآية جعلوها في الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) أي غدير خم: موضع بين مكة والمدينة قريب من رابغ، معجم البلدان (٤/١٨٨)، وحديث الغدير: هو الحديث الذي ورد بألفاظ مختلفة عند أحمد وغيره عن جماعة من الصحابة منهم البراء بن عازب قال: كنّا مع رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- في سفر [في حجته التي حج] فنزلنا بغدير خم، فنودي فينا الصلاة جامعة، وكسح لرسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- تحت شجرتين، فصلّى الظهر وأخذ بيد علي -رضي الله تعالى عنه- فقال: «ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فأخذ بيد علي، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه» قال: فلقيه عمر بعد ذلك فقال له: هنيئا يابن أبي طالب، أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة.
هذا لفظ أحمد في المسند (٤/٢٨١)، وورد من حديث علي -رضي الله عنه- في البزار -كشف الأستار (٣/١٨٦-١٩١)- بزيادة: «وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله»، ورواه عبد الرزاق في المصنف (١١/٢٢٥) وابن أبي شيبة (١٢/٥٧، ٦٠-٦١، ٦٧-٦٨، ٨٤) وأحمد في المسند (١/٨٤، ١١٨-١١٩، ١٢٥، ٣٣١) و(٤/٢٨١، ٣٦٨) و(٤/٣٧٠، ٣٧٢-٣٧٣) و(٥/٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٧٠) والفضائل برقم: (٩٤٧، ٩٥٩، ٩٦٧، ٩٨٩) و(٩٩٢، ١٠١٦-١٠١٧، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٤٢، ١١٦٧، ١١١٧) وابن ماجه في سننه (١/٤٣) وابن أبي عاصم في السنة برقم: (١٣٥٥-١٣٥٨ و١٣٦١-١٣٦٣) والبزار -كشف الأستار- (٣/١٨٦-١٩١) والنسائي في الخصائص (١٠٢-١٠٨) والطبراني في الكبير برقم: (٤٩٦٨-٤٩٦٩، ٤٩٧١-٤٩٧٣، ٤٩٨٠-٤٩٨٦، ٤٩٩٦، ٥٠٥٨، ٥٠٦٥، ٥٠٦٦، ٥٠٦٨-٥٠٧١) والحاكم في المستدرك (٣/١٠٩-١١١، ١١٦).
ومتن الحديث ما بين متواتر وصحيح غير متواتر وضعيف ومنكر فالمتواتر قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

في خلافة الأمير -كرّم الله تعالى وجهه- بعد رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- بلا فصل.

وثبوته -بزعمهم- ضروري عند جميع الصحابة من حضَر الغدير منهم ومن لم يحضر، والخلافة أخت النبوة، ولا فرق بين نافي النبوة[1] عن النبي -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- ونافي الخلافة عن علي -كرّم الله تعالى وجهه- في أنّ كلا منهما كافر، وكذا لا فرق بين الإخلال بشأن النبي -عليه الصلاة والسلام- والإخلال بشأن الأمير -كرم الله تعالى وجهه- في أنّ كلا منهما كفر[2].

وقد جحد الجميع وأخلوا إلاّ الأربعة أو الستة بشأنه -رضي الله تعالى عنه- فكفروا والعياذ/ بالله تعالى. [١٣]

ولا يخفى أنّ هذا المذهب في غاية البطلان ونهاية الفساد؛ لأنّه يلزم عليه عدم إمكان إثبات مطلب ما من المطالب الدينية.

لأنّ الأدلة عندهم[3] أربعة، كتاب وخبر وإجماع وعقل[4].

أمّا الكتاب فنقلته هم الصحابة المرتدون -وحاشاهم- بزعمهم، وهم قد حرفوه، وأسقطوا كثيرا من آياته وسوره وغيروا ترتيبه وفعلوا فيه ما فعلوا، والقرآن الحق غير

انظر: البداية والنهاية (٥/١٨٨)، والأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة (٣٧)، ولقط اللآلئ المتناثرة (٢٠٥)، ونظم المتناثر (١٢٤) والسلسلة الصحيحة (٤/٣٤٣).

والصحيح قوله: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، البداية والنهاية (٥/١٨٨) والسلسلة الصحيحة (رقم: ١٧٥٠) والضعيف قوله: «وانصر من نصره»، السلسلة الصحيحة (٤/٣٤٣-٣٤٤).

والمنكر: باقي ألفاظه، وقد استوفى الكلام على هذا الحديث وتتبع طرقه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم: ١٧٥٠)، والدكتور أحمد البلوشي في تحقيقه «خصائص علي رضي الله عنه» (ص/١٠٢-١٠٨).

(١) قال آل كاشف الغطاء في أصل الشيعة (٥٨): «إنّ الإمامة منصب إلهي كالنبوة»، وعند الكليني في أصول الكافي (١/١٧٥) أنّ الإمامة أعلى درجة من النبوة، وفيه (٢/١٨): «ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية».

(٢) قال الطوسي في «الاقتصاد في الاعتقاد (٣٥٨): «ودفع الإمامة وجحدها كدفع النبوة وجحدها سواء بدليل قوله -صلّى الله عليه وسلّم-: "من مات وهو لا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية"».

(٣) أي: عند الرافضة.

(٤) انظر: المدخل إلى أصول الفقه الجعفري (ص/٧٠).

موجود في أيدي النّاس، وإنّما الموجود في أيديهم المصحف المحرف، الذي هو أشدّ تحريفا من التوراة والإنجيل، ونقلته أسوأ حالا من نقلتهما.

فقد روى الكليني[1] عن سالم بن سلمة[2] قال: قرأ رجل على أبي عبد الله[3] وأنا أسمعه حروفا من القرآن ليس ما يقرأه النّاس، فقال أبو عبد الله: «**مه، كف عن هذه القراءة، واقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم فقرأوا كتاب الله تعالى على حده**»[4].

وفي كتاب الكافي للكليني وغيره أمثال هذه الرواية[5].

---

(١) هو محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، أبو جعفر شيخ الرافضة في وقته وإمامهم، قال المامقاني الشيعي: «هو أشهر أنْ يحيط به قلم، أو يستوفيه رقم» (ت٣٢٨).

انظر: تنقيح المقال (٣/٢٠١ رقم١١٥٤٠)، سير أعلام النبلاء (١٥/٢٨٠)، لسان الميزان (٥/٤٣٢).

(٢) في المخطوط: «سليمة» والصواب ما أثبت كما في المصادر، أبو خديجة الرّواحني الكوفي، تنقيح المقال (٢/٤ رقم٤٥٤٦).

(٣) تقدم (ص٤٧٥).

(٤) أصول الكافي (٢/٦٣٣)، وتمام النص: «واخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام، وقال: أخرجه علي عليه السلام إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عزّ وجلّ كما أنزله الله على محمد صلّى الله عليه وسلّم وقد جمعته من اللّوحين، فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع، فيه القرآن، لا حاجة لنا فيه، فقال: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبدا، إنّما كان على أنْ أخبركم حين جمعته لتقرأوه».

(٥) روى الكليني في أصول الكافي (١/٢٢٨) بسنده إلى جابر قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «ما ادعى أحدٌ من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أنزل إلاّ كذاب، ما جمعه وحفظه كما نزله الله إلاّ علي بن أبي طالب، والأئمة من بعده».

قال المجلسي في مرآة العقول (٣/٣١) شارحا للحديث: «والأخبار من طريق الخاصة والعامة في النقص والتغيير متواترة، والعقل يحكم بأنه إذا كان القرآن متفرقا منتشرا عند الناس وتصدى غير المعصوم لجمعه يمتنع عادة أنْ يكون جمعه كاملا موافقا للواقع».

وفي الكافي أيضا (٢/٦٣٤): «أنّ القرآن سبعة عشر ألف آية»، قال المجلسي في المرآة (١٢/٥٢٥): «ولا يخفى أنّ هذا الخبر وكثيرا من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندي أنّ الأخبار في هذا الباب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد على الأخبار رأسا، بل ظني أنّ الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف ينبتونها بالخبر».

وقال المفيد في أوائل المقالات (٩٣): «إنّ الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلّى الله عليه وسلّم باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان».

=

وحينئذ يجوز أنْ تكون الأحكام المذكورة في هذا القرآن منسوخة أو مخصصة بما أسقط منه أو بعضها منسوخا وبعضها مخصصا ويجوز أنْ يكون كلّ منها مبدلا مغيرا بما يخالفه.

وأمّا الخبر فحاله عندهم أشهر من نار على عَلَم، وهو أيضا لابدّ له من ناقل؛ فهو[1] إما من الشيعة أو من غيرهم ولا اعتبار لغيرهم عندهم أصلا[2]؛ لأنّ منتهى وسائطهم في رواياتهم المرتدون[3] المحرفون لكتاب الله تعالى المعادون المعاندون للأمير كرم الله تعالى وجهه وسائر أهل بيته.

وأمّا الشيعة فيقال لهم: كون/ الخبر حجة[4] إمّا لأنّه قول المعصوم أو وصل بواسطة [١٤] المعصوم الآخر، وعصمة أحد بعينه لا تثبت إلاّ بخبر؛ لأنّ الكتاب ساكت عن ذلك[5]، ومع هذا لا يصح التمسك به[6]، والعقل عاجز[7]، والمعجزة -على تقدير الصدور[8]- أيضا موقوفة على الخبر[9]؛ لأنّ مشاهدة التحدي ورؤية المعجزة لم تتيسر للكل.

والإجماع إنّما يكون أيضا حجة بدخول المعصوم[10] مع أنّ في نقل إجماع الغائبين

وانظر: بصائر الدرجات (٢١٣-٢١٤) والأنوار النعمانية (٢/٣٥٧ و٣٦٠)، ومقدمة تفسير هاشم البحراني (ص٣٦)، ففي هذه الكتب وغيرها القول بالتحريف، والأدهى من هذا والأمر أنّهم أفردوا الموضوع بالتأليف فقد ألّف إمامهم النوري الطبرسي كتابا سماه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، يقع في (٣٩٨ص) فماذا بقي بعد هذا!!

(١) أي الناقل للخبر.

(٢) الرافضة لا يقبلون الأخبار التي ترد من طريق أهل السنة فهم لا يعترفون بصحيح البخاري وغيره من كتب أهل السنة، لأنّها رويت من طريق أناس مرتدين بزعم الرافضة.

(٣) يقصد الصحابة رضي الله عنهم على ما يعتقده الرافضة فيهم.

(٤) أي عند الرافضة.

(٥) أي أنه لا يوجد في القرآن نص بعصمة أحد ممن يعتقدون عصمته.

(٦) أي بالقرآن؛ لنقصه وتحريفه في زعمهم فلا يحق لهم الاحتجاج به.

(٧) أي عن إثبات العصمة؛ لأنّ الحجة في قول المعصوم، وعقل غيره عرضة للخطأ.

(٨) أي صدورها من المعصوم.

(٩) أي على حجيته.

(١٠) هذا على رأي الروافض، فالإجماع ليس حجة لذاته وإنّما لوجود معصوم ضمن المجتمعين، قال الحلي في =

لابد من الخبر، وفي إثبات عصمة رجل بعينه بخبره أو بخبر المعصوم الآخر الذي وصل الخبر بواسطته دور صريح[1].

وأيضا كون الخبر حجة متوقف على نبوة نبي أو إمامة إمام، وإذا لم يثبت بعدُ أصلُه كيف يثبت هو[2]؟

والتواتر: ساقط عن حيز الاعتبار عندهم؛ لأنّ كتمان الحق والزور في الدين قد وقع من نحو مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا[3]، وخبر الآحاد غير معتبر في هذه المطالب بالإجماع.

وأمّا الإجماع فبطلانه أظهر؛ لأنّ ثبوته فرع ثبوت الشرع[4] وإذا لم يثبت الأصل لا يثبت الفرع، وأيضا كون الإجماع حجة عندهم ليس بالأصالة بل لكون قول المعصوم في ضمنه، فالمدار على قول المعصوم، وثبوت المعصوم قد علم حاله، وأيضا دخول المعصوم في الإجماع لا يثبت إلاّ بالخبر، وقد مرّ آنفا ما فيه.

مبادئ الأصول (١٩٠): «إجماع أمة محمد صلّى الله عليه وسلّم حق، أما على قولنا فظاهر، لأنّا نوجب المعصوم في كلّ زمان، وهو سيد الأمة فالحجة في قوله».

(١) الدور الصريح: هو أنْ يتوقف الشيء على نفسه، وهو ما حصل هنا، فإثبات العصمة احتاج إلى الخبر، والخبر حتى يكون حجة احتاج إلى المعصوم.

(٢) لم تثبت عصمة الإمام -وهو أصل عندهم- فكيف تثبت حجية ما أخبر به، وهو الفرع؟!

(٣) لأنّ الرافضة قائلون بارتداد الصحابة كلّهم إلاّ نفرًا يسيرًا، فمن ينقل الخبر متواترا؟!

وأمّا تحديد عدد الصحابة بمائة ألف وأربعة وعشرين ألفا فلم أقف على من ذكره غير السفاريني في لوامع الأنوار (٥٤/١).

ووجدت من ذكر عددًا قريبا منه، مشابها له، وهو مائة ألف وأربعة عشر ألفا، وهذا التحديد أيضا لم يسلم، فقد روى ابن الصلاح في مقدمته عن أبي زرعة: «أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قبض عن مائة ألف وأربعة عشر ألفًا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه»، وتعقبه العراقي بقوله: «وفي هذا التحديد بهذا العدد المذكور نظر كبير، وكيف يمكن الاطلاع على ذلك مع تفرق الصحابة في البوادي والقرى، والصحيح عن أبي زرعة ترك التحديد، وأنّهم يزيدون على مائة ألف».

انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص٢٦٣-٢٦٤) والإصابة (٤/١) والتبصرة والتذكرة (١٩/٣) وفتح المغيث (١٢٠/٣)، وأبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (١٩٨/١).

(٤) وذلك أنّ الشرع الذي سيكون عليه الإجماع لم ينقل إلينا بسبب ارتداد حملته فمن ينقله إذًا!!؟؟

وأمّا العقل فالتمسك به إمّا في الشرعيات أو في غيرها، أما في الشرعيات فيرجع الأمر إلى القياس وهم لا يقولون بحجيته[1].

وأمّا في غيرها فيتوقف على تجريده من شوائب الوهم والإلف والعادة والاحتراز عن الخطأ في الترتيب ونحوه، والعلم بخلوصه مما يخل يتَوَقَّف/ على مرشدٍ معصوم كنبي وإمام [١٥] يحكم بذلك، ولا يمكن أنْ يكون الحاكم العقل؛ إذ يعود الكلام في خلوص حكمه عما ذكر، ويلزم ما يلزم، على أنّ الكلام في الأمور الدينية لا غير، والعقل الصرف عاجز عن معرفتها تفصيلا، نعم يمكن للعقل ذلك إذا كان مستمدا من الشريعة كأنْ يكون أصل الحكم مأخوذًا من الشارع فحينئذ يقاس عليه.

ولما كان القياس باطلاً عند هذه الفرقة تعذرت تلك المعرفة، وبطل حكم العقل.

وقد يقال: إنّهم لو التزموا صحة القياس لا يجديهم نفعًا؛ لأنّه يبقى الكلام في طريق ثبوت الحكم في الأصل المقيس عليه، وقد انسدّ عليهم كلّ طريق كما لا يخفى[2].

والحاصل أنّ القول بارتداد كلّ الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- بعد وفاة رسول الله -صلّى الله تعالى عليه وسلّم - إلاّ أربعة أو ستة[3] مع ما ورد فيهم وعنهم ولهم مما لا يقدم عليه أحدٌ ممن يؤمن بالله تعالى ورسوله -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- واليوم الآخر ولظهور شناعة هذا القول وبطلانه عدل عنه بعض الشيعة زاعمًا ارتداد كُبَّار[4] الصحابة وعلمائهم فقط كأبي بكر الصديق وعمر الفاروق -رضي الله تعالى عنهم-،

---

(١) قال الحلي في مبادئ الوصول (٢١٤) المبحث الثاني -من مباحث القياس، في أنّه ليس بحجة: «اختلف الناس في ذلك، والذي نذهب إليه أنه ليس بحجة».

(٢) أثبت المؤلف رحمه الله أنّ قول الرافضة بارتداد الصحابة يسد عليهم كلّ الطرق لإثبات شيء من دين الإسلام، وذلك أنّ أدلة التشريع عندهم كتاب، وخبر وإجماع، وعقل، فالكتاب قالوا بتحريفه، والخبر حكموا على نقلته بالارتداد، والإجماع اشترطوا له شرطا معدوما وهو وجود معصوم ضمن المجمعين فهو أيضا معدوم، والعقل أنكروا المجال الذي يمكن أنْ يستخدم فيه، وهو القياس، وأبقوه مجرّدا عن الشرع، والعقل إذا جرّد عن الشرع ضرب به عرض الحائط، لأنّه يكون عرضة للخطأ.

(٣) تقدم (ص٤٧٥)

(٤) كُبّار: بضم الكاف وتشديد الباء من كَبُر كِبَرًا وكُبْرًا إذا عظم فهو كبير وكُبّار، وكبّار إذا أفرط في العظم. انظر: اللسان مادة كبر (١٢٦/٥).

وأمّا العوام منهم فهم معذورون في اتباعهم باقون على إيمانهم، بل إنّ من العلماء من هو معذور أيضا لكونه مستضعفا في الأرض لا يقدر على شيء، ولكن بشرط إنكاره في قلبه ما فعله القوم وكراهته لهم وموالاته للأمير كرّم الله وجهه، ولا يخفى أنّه من البطلان بمكان أيضا لما فيه من تكذيب الآيات/ الدالة على أنّهم أفضل المؤمنين، وأنّه سبحانه قد رضي عنهم وهم قد رضوا عنه[1]، ومنزلة الرضى غاية قصد العابدين، وحديث الغدير[2] كما أوضحناه في التفسير[3] لا يدل على الخلافة على الوجه الذي يزعمه الشيعة أصلا، وإلاّ لزم الطعن بالأمير -كرّم الله وجهه- بترك الانتهاض لطلب حق، كما انتهض له حين انتهت النوبة إليه عندنا بعد وفاة عثمان رضي الله عنه.

والتقية التي يزعمونها مما لا وجه لارتكابها أولا وتركها أخيرًا، ودعوى أنّه أمر بالأمرين حسبما وقعا مما لا دليل عليها.

والشيعة بيت الكذب[4]، وقد أبطلنا القول بالتقية في «روح المعاني»[5] وفي «النفحات القدسية»[6] بما لا مزيد عليه، ومن الناس من قال: على فرض دلالة ذلك الخبر على الخلافة إنّا لا نسلم كفر من ارتكب خلافه، غاية ما في الباب كونه مرتكبًا لكبيرة ومرتكب الكبيرة ليس بكافر إلاّ عند الخوارج[7].

---

(١) تقدمت الإشارة إلى الثناء عليهم ومدحهم من قبل الله ورسوله صلّى الله عليه وسلّم (ص٤٧٢).

(٢) تقدم تخريجه (ص٤٧٦).

(٣) أي تفسيره «روح المعاني» (جـ٦/١٩٣-١٩٦) حيث تكلم على الحديث رواية ودراية وردّ على الرافضة ردًّا ما عليه من مزيد.

(٤) قال الربيع بن سليمان: سمعت الشافعي يقول: «ما رأيت قومًا أشهد للزور من الرافضة»، آداب الشافعي ومناقبه (١٨٩) وشرح أصول أهل السنة (١٤٥٧/٨).

وقال ابن تيمية رحمه الله: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أنّ الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»، المنهاج (٥٩/١).

(٥) روح المعاني (١٢٣/٣-١٢٥).

(٦) النفحات القدسية في رد الإمامية (ق٢) فما بعدها.

(٧) الخوارج: فرقة ضالة من فرق الإسلام أشار النبي صلّى الله عليه وسلّم إلى بعض علاماتهم وبدأ ظهورهم في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد قضية التحكيم، لما خرجوا عليه وكفروه وكفروا كلّ من لم يكن معهم، وقيل لهم فيما بعد الحرورية والشراة والمحكمة والنواصب وهم فرق كثيرة، وهم قائلون بكفر عثمان

وأنت تعلم أنّ الشيعة بنوا القول بالكفر على أنّ الخلافة أخت النبوة[1]، فالإخلال بأمرها كالإخلال بأمر النبوة، فحيث كان الإخلال بأمر النبوة كفرا كان الإخلال بأمرها كذلك، وذلك غير مسلم، و«دون إثباتها خرط القتاد»[2].

والحق الحقيق بالقبول أنّ القوم -رضي الله عنهم- لم يرتكبوا في ذلك مكروها فضلا عن حرام فضلا عن كبيرة، ويشهد لذلك حسن معاملة الأمير -كرّم الله وجهه- للخليفتين الأوّلين والامتثال لأمرهما، والنصح لهما، والأدب معهما، والصلاة وراءهما، والثناء عليهما، والرضى عنهما، في حياتهما وبعد موتهما.

فقد روى الإمام المؤيد/ بالله يحيى بن حمزة الشيعي[3] في آخر كتابه «طوق الحمامة في مباحث الإمامة»[4] عن سويد بن غَفَلَة[5] أنّه قال: مررتُ بقوم ينتقصون أبا بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهما- فأخبرت عليّا -كرّم الله تعالى وجهه- وقلت: لولا [١٧]

وعلي وأصحاب الجمل وصفين والحكمين، ومن صوبهم أو رضي بالتحكيم وبالخروج على السلطان الفاسق، وكفر مرتكب الكبيرة.

انظر: مقالات الإسلاميين (١/١٦٧)، التنبيه والرد على أهل الأهواء (٦٢ و٦٨ و١٨٨)، الفرق بين الفرق (٧٢).

(١) تقدم (ص٤٧٧).

(٢) قال الميداني في المجمع (١/٤٦٧): «الخرط قشرك الورق عن الشجرة احتذابًا بكفك، والقتاد: شجر له شوك أمثال الإبر، والمثل يضرب لأمر دونه مانع».

(٣) هو الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس ينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، من أئمة الزيدية من تصانيفه، «الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين» (ط) مات سنة ٧٤٥هـ.

انظر: البدر الطالع (٢/٣٣١)، الأعلام (٨/١٤٣)، معجم المؤلفين (١٣/١٩٥).

(٤) لم أقف على هذا الكتاب، لكنّي وقفت على النص في كتاب آخر للمؤلف نفسه بعنوان: «الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين» (ص١٢٥) مع اختلاف في اللفظ.

(٥) هو سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي الكوفي أبو أمية مخضرم ولد عام الفيل وقيل بعده بسنتين أسلم ولم ير النبي صلّى الله عليه وسلّم لأنّه قدم المدينة حين نفضت الأيدي من دفنه صلّى الله عليه وسلّم، وقيل إنه صلى خلفه صلّى الله عليه وسلّم، مات سنة (٨٠ أو ٨٢هـ).

انظر: طبقات ابن سعد (٦/٦٨)، الاستيعاب (٢/١١٥)، تهذيب الكمال (١٢/٢٦٥)، الإصابة (٢/٩٩ و١١٧).

أنّهم يرون أنّك تضمر ما أعلنوا ما اجترءوا على ذلك، فقال: «نعوذ بالله سبحانه من ذلك، رحمهما الله تعالى» ثم نهض وأخذ بيدي وأدخلني المسجد فصعد المنبر ثم قبض على لحيته فجعلت دموعه تنحدر عليها وجعل ينظر للبقاع حتى اجتمع الناس ثم خطب، فقال: «**ما بال أقوام يذكرون أخوي رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- ووزيريه وصاحبيه وسيدي قريش وأبوي المسلمين، وأنا بريء مما يذكرون، وعليه معاقب، صحبا رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- بالوفاء والجد في أمر الله تعالى، يأمران وينهيان ويعاقبان، لا يرى رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- كرأيهما رأيًا ولا يحب كحبهما حبا، لما يرى من عزمهما في الله -عزّ وجلّ- فقبض وهو عنهما راضٍ، والمسلمون راضون، فما تجاوزا في أمرهما وسيرتهما رأي رسول الله -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- وأمره في حياته وبعد موته، فقبضا على ذلك رحمهما الله تعالى.**

فوالله الذي فلق الحبة وبرأ النسمة لا يحبهما إلاّ مؤمن فاضل ولا يبغضهما إلاّ شقي مارق، وحبهما قرب وبغضهما مروق» إلى آخر الحديث.

وفي رواية: «**لعن الله تعالى من أضمر لهما إلاّ الحسن الجميل**»[1] فانظر وفقك الله تعالى هذا المدح العظيم من الأمير -كرّم الله وجهه- على منبر الكوفة، ومقر/ الخلافة الذي يجعل احتمال التقية «كرماد اشتدت به الريح» هل يبقى معه القول بارتدادهما والعياذ بالله تعالى وارتداد أتباعهما، سبحانك هذا بهتان عظيم.

وفي نهج البلاغة[2] وهو من أصح الكتب عند الشيعة أنّ عليا -كرم الله وجهه-

---

(١) في الرسالة الوازعة (١٢٥): «أعوذ بالله أن أضمر لهما إلا الحسن والجميل».

والأثر رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٢٩٥/٧ برقم٤٤٥٦): قال أنبأنا عبيد الله بن محمد بن أحمد قال: أنا علي بن محمد بن أحمد بن يزيد الرياحي قال: أنا أبي قال: نا الحسن بن عمارة عن المنهال بن عمرو عن سويد بن غفلة قال: فذكره، أطول مما ذكره المؤلف هنا، وفيه تقديم وتأخير في ألفاظه.

ورواه الدارقطني في العلل (٢١٣/٣) وذكره في كنز العمال (٢٢/١٣ رقم: ٣٦١٤٥).

(٢) هذا الكتاب منسوب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولا أسانيد له، وفيه حق، وبجانبه كلام باطل، يتنزه عنه علي بن أبي طالب، وقد جمعه الشريف المرتضى أو أخوه الرضي أو كلاهما معا، قال الذهبي في الميزان (١٢٤/٣) عند ترجمة «الرضي»: «وهو المتهم بوضع كتاب نهج البلاغة، وله مشاركة قوية في العلوم ومن طالع كتابه "نهج البلاغة" جزم بأنه مكذوب على علي رضي الله عنه ففيه السب الصراح والحط على =

قال: «**لله تعالى بلاء أبي بكر، لقد قوم الأوَد[1]، وداوى العلل، وأقام السنة، ذهب نقي الثوب أصاب خيرها وأبقى شرّها، أدّى لله تعالى طاعته، واتقاه بحقه، رحل وتركهم في طرق متشعبة، لا يهتدي فيها الضال، ولا يستيقن المهتدي**»[2].

وقد حذف مؤلفه -حفظًا لمذهبه- «أبا بكر» وأثبت بدله لفظ «فلان»، وتأبى الأوصاف إلاّ أبا بكر، ولهذا الإبهام اختلف الشراح[3]، فقال بعضهم: هو هو، وقال آخرون هو عمر رضي الله تعالى عنه، وأيًا ما كان فهو مما يلقم الشيعة الحجر، وغاية ما أجابوا عنه أنّ ذلك كان لاستجلاب قلوب النّاس، فإنّهم كانوا يميلون إلى الشيخين غاية الميل، ولا يخفى على المنصف[4] أنّ فيه نسبة الكذب إلى المعصوم[5] -كرّم الله تعالى وجهه- لغرض دنيوي مظنون الحصول، بل كان اليأس منه حاصلا، وفيه تضييع غرض الدين بالمرّة، وحاشا ثم حاشا الأمير من ذلك.

وفي الصحيح: «**إذا مدح الفاسق غضب الرب**»[6] فما ظنك بالكافر، وأيضا أية

السيدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وبنفس غيرهم من بعدهم من المتأخرين حزم بأن الكتاب أكثره باطل».

وانظر: سير أعلام النبلاء (٥٨٩/١٧)، وتبديد الظلام (٢٥).

(١) في القاموس (٣٣٩) مادة «أود» أود كفرح يأود أوَدًا: اعْوَجَّ.

(٢) نهج البلاغة (ص٥٠٥ رقم٢٢٨) وهذا النص المنقول من النهج فيه دسيسة رافضية في الطعن على أبي بكر أو عمر رضي الله عنهما فأول النص فيه مدح لكن آخره فيه ذم فهو يجعل أبا بكر ترك الناس مختلفين تائهين حائرين لا يهتدي ضالهم إلى الحق وليس عند مهتديهم يقين فيما هو عليه، وهذا كذب محض ومكيدة من مكايد الرافضة التي لا ينتبه إليها كلّ الناس، وما أكثرها. وقد انتبه إلى هذه الدسيسة الشيخ الفاضل أ.د/علي ناصر فقيهي المشرف الأول على هذا البحث.

(٣) انظر: شرح النهج لابن أبي الحديد (٩٢/٣-٩٣) وقد رجّح أنّ المراد منه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) في (ج) : «منصف».

(٥) هذا على حسب عقيدة الرافضة أنّ عليا رضي الله عنه معصوم.

(٦) رواه ابن أبي الدنيا في الصمت (١٢٩ رقم٢٢٩) وابن عدي في الكامل (١٣٠٧/٣) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٧٧/٢) والبيهقي في الشعب (٢٣٠/٤ رقم٤٨٨٦) والخطيب في تاريخ بغداد (٢٩٨/٧ و٤٢٨/٨) وعزاه ابن حجر في الفتح (٤٧٨/١٠) لأبي يعلى في مسنده -ولم أقف عليه في المطبوع ولعله في الكبير- وقال: «في سنده ضعف كلهم رواه من طريق سابق بن عبد الله عن أبي خلف خادم أنس عن أنس ابن مالك مرفوعا»، قال الشيخ الألباني: «هذا إسناد ضعيف جدا»، وذكر له علتين، فأبو خلف متروك ورمي

-

ضرورة تلجئه إلى هذه التأكيدات والمبالغات.

والاستجلاب الذي زعمه الشيعة يحصل بدونها، والعبارات شتى وهو -رضي الله عنه- من أفصح الناس، وأيضا في هذا المدح تضليل الأمة وترويج الباطل، وذلك محال من الإمام/ بل الواجب عليه بيان حقيقة الحال لمن بين يديه، بموجب ما صح: «**اذكروا الفاسق بما فيه يحذره النّاس**»[1].

وأجاب بعض الإمامية بأنّ المراد من فلان رجل من الصحابة مات على عهد رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

واختار هذا الرّاوندي[2]، وهو مما يقضى منه العجب، فهل كان يمكن لغيره -عليه الصلاة والسلام- في زمنه الشريف تقويم الأود، ومداوة العلل، وإقامة السنة، وهل يعقل أنّ رجلا مات على عهده -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- وترك الناس فيما ترك، ورسول

بالكذب، وسابق بن عبد الله واه.

انظر: السلسلة الضعيفة (٣/٥٨٧ رقم١٣٩٩)، وكذا ضعفه في المشكاة (٢/٥٨٤-٥٨٥ رقم٤٨٥٩) والسلسلة الضعيفة (برقم٥٩٥).

(١) رواه ابن أبي الدنيا في الصمت (١٢٨ رقم ٢٢٠) من طريق الجارود بن يزيد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده بلفظ: «أترعون عن ذكر الفاجر؟ متى يعرفه الناس اذكروه بما فيه يحذره الناس»، ومن الطريق نفسه وباللفظ، رواه العقيلي في الضعفاء (١/٢٠٢)، وقال: «ليس له من حديث بهز صل ولا غيره ولا يتابع عليه»، وابن حبان في المجروحين (١/٢٢٠) في ترجمة الجارود بن يزيد والطبراني في الكبير (برقم: ١٠١٠) وابن عدي في الكامل (٢/٥٩٥) والذهبي في الميزان (١/٣٨٤).

والجارود بن يزيد قال فيه البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «كذاب» وقال العقيلي: «متروك».

وقال ابن الجوزي في هذا الحديث باطل، العلل المتناهية (٢/٢٩٣-٢٩٥)، وكذلك ابن القيم في المنار (١٣٠ رقم٣٠١).

وقال الشيخ الألباني: «موضوع»، السلسلة الضعيفة (رقم ٥٨٣).

وورد الحديث بألفاظ أخرى تراجع في كشف الخفاء (٢/١٧١-١٧٢ و٣٦٦) وفي السلسلة الضعيفة برقم (٥٨٤ و٥٨٥) وكلها موضوعة أو ضعيفة جدًا.

(٢) هو سعيد أو سعد بن هبة الله بن الحسن الرّاوندي أبو الحسن قطب الدين باحث إمامي من مصنفاته «منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة» مات بمدينة قم سنة (٥٧٣هـ).

نقل عنه ابن أبي الحديد في شرحه على نهج البلاغة (٣/٩٢).

انظر: هدية العارفين (١/٣٩٢)، الأعلام (٣/١٠٤)، وتنقيح المقال (٢/٢١-٢٢ رقم: ٤٧٢١).

الله -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- قائم يصدع بالحق ويهدي إلى صراط مستقيم، هذا لعمري الخَرَق العظيم والخطب الجسيم.

وأجاب بعض آخر منهم[1] بأنّ الغرض من هذا الكلام، مجرد التعريض بذم عثمان -رضي الله تعالى عنه-، وهو أيضا مما يتعجب منه؛ لأنّ التعريض كان ممكنا بدون ارتكاب هذا الأسلوب، وأيضا ما الداعي للتعريض دون التصريح وهو في الكوفة بين شيعته وأنصاره.

وجاء أيضا في النهج[2] عن الأمير -كرّم الله وجهه- في وصف الصحابة مطلقا: «**كانوا إذا ذكروا[3] الله تعالى هملت[4] أعينهم حتى تبل ثيابهم[5] ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف خوفًا من العقاب ورجاء الثواب**»[6].

والأخبار في ذلك من طرق[7] الشيعة عن الأمير -كرم الله تعالى وجهه- كثيرة، ومن طريق الجماعة أكثر، ولو آمنوا بها من هذا الطريق لذكرناها[8].

وجاء مدح أبي بكر -رضي الله عنه- عن الأئمة[9] رضي الله تعالى عنهم.

ففي «كشف الغمة في معرفة الأئمة» لعلي بن/ عيسى الأربيلي[10] الإمامي[11]: [٢٠]

---

(١) هم الجارودية من الزيدية، ذُكر هذا في شرح النهج لابن أبي الحديد (٣/٩٢).

(٢) تقدم التعريف به (ص٤٨٤).

(٣) في النهج: «ذُكرَ».

(٤) في النهج: «هملت».

(٥) في النهج: «جيوبهم».

(٦) نهج البلاغة (ص٢٤٤ خطبة رقم: ٩٧).

(٧) في (حـ): «طريق».

(٨) من ذلك ما أخرجه البخاري بسنده إلى محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي أي النّاس خير بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: عمر، وخشيت أنْ يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلاّ رجل من المسلمين» (٤/١٩٥-ك٦٢ باب:٥).

(٩) في (حـ) زيادة: «أيضا غير الإمام».

(١٠) في المخطوط: «الأردبيلي» والتصويب من مصادر ترجمته.

(١١) هو علي بن عيسى الأربيلي أبو الحسن أديب شاعر من تصانيفه: المقامات الأربع وكشف الغمة، مات سنة (٦٩٢هـ)، انظر: فوات الوفيات (٣/٥٧ ت٣٤٧)، تنقيح المقال (٢/٣٠١ ت٨٤٢٠).

«أنّه سئل الإمام أبو جعفر محمد بن علي[1] -رضي الله عنه- عن حلية السيف هل تجوز؟ فقال: نعم قد حلّى أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- سيفه بالفضة، فقال السائل: أتقول هكذا!!؟

فوثب الإمام عن مكانه فقال: نعم الصديق نعم الصديق نعم الصديق ثلاثا، فمن لم يقل له الصديق فلا صدق الله تعالى قوله في الدنيا والآخرة»[2].

وفي ذلك من المدح ما لا يخفى، فإنّ مرتبة الصديقية بعد مرتبة النبوة، كما أشبعنا الكلام عليه في التفسير[3]، ولا أقل من كونها صفة مدح فوق العدل، فكيف يتأتى احتمال الكفر مع ذلك.

وغاية ما أجابوا به عما ذكر ونحوه أنّه تقية، وهي كعكازة الأعمى عندهم، وقد أبطلنا القول بها في غير موضع من كتبنا كما أشرنا إليه سابقًا[4]، على أنّ الظاهر كون السائل شيعيًا فلا معنى للتقية منه، واحتمال حضور سني مما لا يلتفت إليه.

وإذا ثبت بهذه الأخبار كون الصديق -رضي الله تعالى عنه- أهلاً للمدح ومحلاً للثناء، وهو الخليفة الأول ثبت أنّ أمر الخلافة ليس كما يزعمه الشيعة. وإنّ الذين بايعوه وعزروه لم يرتدوا بذلك، وإلاّ لكان هو الأحق بنسبة الارتداد إليه، وحاشاه، ولكان حريا بالذم الشنيع من المعصوم بدل ذلك المدح الجليل والثناء الجزيل.

وزعم بعض الشيعة أنّ ممّا يوجب الكفر أيضا قتال الأمير -كرم الله وجهه-، وإيجابه ذلك من فروع جعل الخلافة أخت النبوة[5]، وهو أظهر من إيجاب مجرد مبايعة

---

(١) في جميع النسخ: «الإمام جعفر الصادق» والتصويب من كشف الغمة.
وهو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر ثقة فاضل مات سنة (١١٥هـ).
انظر: التقريب (٤٩٧).

(٢) كشف الغمة في معرفة الأئمة (١٤٧/٢) مع اختلاف في كثير من الألفاظ.

(٣) روح المعاني (٧٥/٥-٧٧) مع التحفظ من بعض العبارات التي ذكرها في تفسيره.

(٤) تقدم (ص٤٨٢).

(٥) قال نصير الدين الطوسي: «المحارب لعلي كافر لقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: "يا علي حربك حربي" ولا شك في كفر من حارب النبي صلّى الله عليه وسلّم» كشف المراد (ص٤٢٣).
وانظر: (ص٤٧٧) فيما تقدم.

غيره على الخلافة -الكفر.

[٢١] فأهل وقعة/ الجمل ووقعة صفين كلّهم كفار عندهم، الصحابة وغيرهم في ذلك سواء، وسيأتي استدلالهم على ذلك مع ردِّه في الفصل الثاني إنْ شاء الله تعالى[١].

واستدلّ بعض علمائهم على ارتداد الصحابة بعد رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم- بما رُوي عن أنس بن مالك[٢] وحذيفة بن اليمان[٣] مرفوعا: «**ليردن عليّ أناس من أصحابي الحوض حتى إذا رأيتهم وعرفتهم اختلجوا دوني، فأقول يا ربّ أصيحابي أصيحابي، فيقال لي: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[٤]، وفي رواية فأقول: «**سحقًا سحقًا**»[٥].

والجواب عنه: أوّلاً بأنّا لا نسلّم أنّ المراد بأصحابي الصحابة بالمعنى المتقدم في المقدمة، بل المراد بهم مطلق المؤمنين به -صلى الله تعالى عليه وسلّم- المتبعين له، وهذا كما يقال: لمقلدي أبي حنيفة رحمه الله تعالى -أصحاب أبي حنيفة، ولمقلدي الشافعي [أصحاب الشافعي][٦]، وهكذا، وإنْ لم يكن هناك رؤية واجتماع، وكما يقول الرجل للماضين الموافقين له في المذهب: أصحابنا مع أنّه بينه وبينهم عدّة من السنين، وعبارات الفقهاء مليء من ذلك كما لا يخفى على المتتبع، وأيّده بعضهم أنّه وقع في بعض الرّوايات «أمتي» -ولم أره-[٧]، وعلى هذا فالمراد من هؤلاء الأناس عصاة من المؤمنين، ومعرفته صلّى

---

(١) سيأتي في (ص٥٠٢).

(٢) تقدم (ص٤٦٦).

(٣) حذيفة بن اليمان بن حابر، أبو عبد الله العَبْسي القطيعي، حليف الأنصار، من كبار الصحابة له ذكر حسن في الخندق وهو صاحب سرّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مات سنة (٣٦هـ)بعد قتل عثمان وبعد بيعة علي بأربعين يومًا.

انظر: الاستيعاب (٢٧٦/١) الإصابة (٣١٦/١ رقم: ١٦٤٧).

(٤) البخاري في الصحيح (ك٨١، باب٥٣) الفتح (٤٦٤/١١، رقم: ٦٥٨٢) من حديث أنس بن مالك، ومسلم (رقم: ٢٣٠٤) مع اختلاف في بعض الألفاظ، ومن حديث حذيفة: أخرجه أحمد في مسنده (٣٨٨/٥ و٤٠٠).

(٥) الرّواية من حديث سهل بن سعد عند البخاري في الفتح (٤٦٤/١١ رقم: ٦٥٨٤) ومسلم (رقم: ٢٢٩١).

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و(ب).

(٧) بل هي في مسلم برقم ٤٠٠ و ٢٢٩٤ وغيره

الله عليه وسلّم أنّهم من أمته من أمارات تلوح عليهم، فقد جاء في الخبر: أنّ عصاة هذه الأمة يمتازون يوم القيامة عن عصاة غيرهم، كما أنّ طائعيهم يمتازون عن طائعي غيرهم[1]، وجذبهم وردهم عن الحوض كان تأديبا لهم وعقابا على معاصيهم، ويلحق/ بذلك دعاؤه صلّى الله تعالى عليه وسلّم بقوله: ((سحقًا سحقًا))، وجعل بعضهم من قبيل قوله -عليه الصلاة والسلام- لصفية[2] رضي الله عنها ((**عَقْرى حَلْقَى**))[3] وليس بشيء.

وثانيا: بأنّا سلمنا أنّ المراد بالأصحاب الصحابة بالمعنى السابق إلاّ أنّ المراد من أولئك الأناس الذين يختلجون ويؤخذون قهرا ويردون عن ورود الحوض، الذين ارتدوا من الأعراب على عهد الصديق -رضي الله عنه-، وقوله -صلّى الله عليه وسلّم- فيهم: ((أصيحابي)) لظنّ أنهم لم يرتدوا كما يؤذن عنه ما قيل في جوابه، من أنك لا تدري ما

---

(١) هناك أحاديث تفيد هذا المعنى، منها:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: ((إنّ أمتي يأتون يوم القيامة غرًّا محجلين من أثر الوضوء فمن استطاع منكم أنْ يطيل غرته فليفعل)) متفق عليه، وفي رواية لمسلم عنه رضي الله عنه في حديث عن الحوض، وفيه: ((قالوا: يا رسول الله أتعرفنا يومئذ؟ قال: نعم، لكم سيمًا ليست لأحدٍ من الأمم، تردون عليّ غرًّا محجلين من أثر الوضوء)).

وانظر: شرح النووي على مسلم (١٣٧/٣) والمواهب اللّدنية بشرح الزرقاني (٤٠٢/٥-٤٠٣) حيث ذكر أنّ لهذه الأمة علامات يعرفون بها يوم القيامة.

(٢) هي صفية بنت حيي بن أخطب، من بني النضير من ذرية هارون أخي موسى عليهما السلام، من أمهات المؤمنين استصفاها صلّى الله عليه وسلّم من سبي خيبر ثم أعتقها، وجعل عتقها صداقها وذلك سنة سبع من الهجرة، وكانت حليمة عاقلة فاضلة وماتت سنة ٥٠ أو٥٢هـ في خلافة معاوية.

انظر: الاستيعاب (٣٣٧/٤)، الإصابة (٣٣٧/٤).

(٣) رواه البخاري -الفتح- (٣٨٦/٣، رقم: ١٧٦٢) من حديث عائشة رضي الله عنها ضمن حديث طويل وفيه: ((وحاضت صفية بنت حيي، فقال النبي صلّى الله عليه وسلّم: عقرى حلقى. إنّك لحابستنا، أما كنت طفت يوم النحر؟ قالت: بلى، قال: فلا بأس انفري...)) الحديث.

قال ابن حجر في الفتح (٣٨٩/٣): ((ثم معنى "عقرى": عقرها الله، أي جرحها، وقيل جعلها عاقر لا تلد، وقيل عقر قومها، ومعنى "حلقى": حلق شعرها، وهو زينة المرأة أو أصابها وجع في حلقها، أوحلق قومها بشؤمها أي أهلكهم، وحكى القرطبي أنّها كلمة تقولها اليهود للحائض، فهذا أصل هاتين الكلمتين، ثم اتسع العرب في قولهما بغير إرادة حقيقتهما كما قالوا: قاتله الله، وتربت يداه، ونحو ذلك)).

أحدثوا بعدك، وهذا الجواب أولى من الجواب المنفي[1] كما لا يخفى، ولا يفيد ذلك الشيعة شيئًا لأنّا لا ننكر ارتداد أحد[2] الصحابة، وإنّما ننكر ارتداد الخلفاء الثلاث ومن تابعهم، وارتداد من حضر وقعتي الجمل وصفين[3] منهم كما هو زعم الشيعة.

والحديث لا يدل على ذلك أصلا، فإنْ قلت إنّ «أناسًا» في الحديث كما يحتمل أنْ يراد منه من ذكرت من مرتدي الأعراب يحتمل أنْ يراد منه ما زعمته الشيعة، فما الدليل على ما أردت؟

أجيب بأنّ ما جاء عن الله سبحانه والنبي -صلّى الله عليه وسلّم- من مدحهم والثناء عليهم وكذا ما جاء عن الأئمة -المعصومين عند الشيعة- مما علمت[4] ومما ستعلم إنْ شاء الله تعالى مانع من إرادة ما زعمته الشيعة، وحينئذ يتعيّن ما أردناه من ذلك حذرا من إلغاء الحديث، وزعم بعض منّا[5] أنّ المراد بأولئك الأناس المنافقون وفيه أنّه -صلّى الله عليه وسلّم- لم يمت حتى علم/ حالهم وأنّهم في الدَّرْكِ الأسفلِ من النار، فكيف [٢٣] يقول أصيحابي أصيحابي فتأمل.

واستشكل القول بعدالة جميع الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- بأنّ الله تعالى حكم بفسق البعض في قوله سبحانه: ﴿يأيها الذين ءامنوا إنْ جاءكم فاسق بنبإٍ فتبيّنوا...﴾[6] الآية، فإنّ جمهور المفسرين بل كلّهم كما قال ابن عبد البر[7] على أنها

(١) أي أنّ المراد بالأصحاب ليسوا هم الذين رأوه وآمنوا به وماتوا على ذلك الذي هو الجواب الأول.

(٢) في (حـ) زيادة: «من».

(٣) يأتي الكلام عليهما (ص٥٠٢) فما بعدها.

(٤) تقدم (ص٤٨٣).

(٥) ذكر ذلك النووي في شرح مسلم (١٣٦/٣) كتاب الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل.

(٦) الآية: (٦) من الحجرات.

(٧) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي من تصانيفه التمهيد والاستذكار أحفظ أهل المغرب في زمانه مات سنة (٤٦٣هـ).

انظر: الصلة لابن بشكوال (٦٤٠/٢-٦٤٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥٣/١٨-١٦٣).

نزلت في الوليد ابن عقبة[1] أخي عثمان -رضي الله تعالى عنه- لأمّه.

حين بعثه -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- مُصَدِّقًا[2] إلى بني المصطلق، وكان بينه وبينهم إحنة، فلمّا سمعوا به استقبلوه فحسب أنّهم مقاتلوه، فرجع وقال لرسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: إنّهم قد ارتدوا ومنعوا الزكاة، فهمَّ -عليه الصلاة والسلام- بقتالهم، فجاءوا معتذرين ونزلت الآية[3]، فسماه الله تعالى فاسقًا وقد عدّه أئمة الحديث من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-، وجعله الحافظ العسقلاني[4] -عليه الرحمة- في القسم الأول من الأقسام الأربعة[5]، على أنّ قصة صلاته بعد رسول الله -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- بالنّاس الصبح أربعا وهو سكران مشهورة، وفي كتب الأخبار مذكورة[6]، وقصة جلد [عمر][7] -رضي الله تعالى عنه- له بعد أنْ ثبت عليه

---

(١) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية، وأمه: أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب، أم عثمان بن عفان رضي الله عنه، أسلم يوم الفتح.

قال ابن عبد البر: «ولا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن فيما علمت أنّ قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنْ جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا﴾ نزلت في الوليد بن عقبة، ولاه عثمان الكوفة، قيل مات في خلافة معاوية».

انظر: الاستيعاب (٣/٥٩٤-٦٠٠)، سير أعلام النبلاء (٣/٤١٢)، تهذيب الكمال (٣١/٥٣)، والإصابة (٣/٦٠١-٦٠٢).

(٢) المُصدِّق: الذي يأخذ الصدقات من الإبل والغنم. زكاة

انظر: اللسان مادة (صدق) (١٠/١٩٦-١٩٧).

(٣) مسند أحمد (٤/٢٧٩) وجامع البيان للطبري (٢٦/٧٨) أسباب النزول للواحدي (٤٠٢-٤١٤) تفسير ابن كثير (٤/٢٠٨-٢١٠).

(٤) تقدم (ص٤٧٠)

(٥) القسم الأول من الصحابة عند ابن حجر: هو: «فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان».

انظر: الإصابة (١/٦).

(٦) قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/٥٩٦): «أخباره في شرب الخمر... كثيرة يسمج بنا ذكرها، ونذكر هنا منها طرفا»، ونقل عن ابن شبة صلاة الوليد الصبح أربعا، وذكرها ابن كثير في البداية والنهاية (٧/١٦١)، وقال ابن حجر في الإصابة (٣/٦٠١): «وقصة صلاته بالناس الصبح أربعا وهو سكران مشهورة مخرجة»، وفي مسلم «أنّه صلى الصبح ركعتين، ثم قال: أزيدكم». صحيح مسلم (٣/٣٣١)، رقم: ١٧٠٧).

(٧) هكذا في النسختين، والثابت في الصحيحين أنّ الذي جلد الوليد هو عثمان بن عفان وعلي رضي الله عنهما.

شرب الخمر، مخرجة في الصحيحين[1]، وهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى وذلك ينافي العدالة قطعًا.

وأجيب بأنه ليس مرادنا من كون الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- جميعهم عدولاً أنّهم لم يصدر عن أحد منهم مفسق أصلا ولا ارتكب ذنبا قط، فإنّ «دون إثبات ذلك خرط القتاد»[2] فقد كانت تصدر منهم/ الهفوات، ويرتكبون ما يحدون عليه، [٢٤] وإنكار ذلك مكابرة صرفة وعناد محض وجهل بموارد الآيات والأحاديث، بل مرادنا أنّهم لم ينتقلوا من هذه الدار إلى دار القرار إلاّ وهم طاهرون مطهّرن تائبون آيبون ببركة صحبتهم للنبي -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- ونصرتهم إياه وبذل أنفسهم وأموالهم في صحبته وتعظيمهم له أشدّ التعظيم سرًّا وعلانية كما يدل على ذلك الكتاب، وتشهد له الآثار.

وممّا يفصح عن تعظيمهم له، ما رواه الموافق والمخالف أنّ عروة بن مسعود[3] لما

---

(١) البخاري مع الفتح (٥٣/٧ رقم: ٣٦٩٦)، ومسلم في الصحيح (١٣٣١/٣ رقم: ١٧٠٧) ولفظ البخاري من حديث طويل، وفي آخره قال عثمان: «فما هذه الأحاديث التي تبلغني عنكم أما ما ذكرت من شأن الوليد فسنأخذ فيه بالحق إنْ شاء الله تعالى ثم دعا عليّا فأمره أنْ يجلده فجلده ثمانين»، وفي موضع آخر برقم (٣٨٧٢): «فجلد -أي عثمان- الوليد أربعين جلدة وأمر عليا أنْ يجلده وكان هو يجلده».

وأمّا لفظ مسلم: «فعن حصين بن المنذر قال: شهدتُ عثمان بن عفان وأُتيَ بالوليد قد صلى الصبح ركعتين ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان؛ أحدهما حمران؛ أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنّه رآه يتقيأ، فقال عثمان: إنّه لم يتقيأ حتى شربها، فقال: يا علي قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن فاجلده، فقال الحسن: ولّ حارها من تولى قارها، -فكأنه وجد عليه- فقال: يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده فجلده، وعلي يعد حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك، ثم قال: جلد النبي صلّى الله عليه وسلّم أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكلّ سنة، وهذا أحب إليّ». وللجمع بين لفظي ثمانين، وأربعين في الحديثين، يراجع الفتح (٥٧/٧) وشرح النووي على مسلم (٢٢٠/١١). وملخصه أنه جلده بسوطه له رأسان.

(٢) تقدم (ص٤٨٣).

(٣) هو عروة بن مسعود بن معتب بن مالك، الثقفي كان من أكابر قومه وكانت له اليد البيضاء في تقرير الصلح يوم الحدَيبية شبهه النبي صلّى الله عليه وسلّم بعيسى بن مريم، أسلم سنة تسع بعد صدور أبي بكر رضي الله عنه من الحج وقيل أسلم بعد غزوة الطائف ورجع إلى قومه يدعوهم فعصوه واستشهد على يد أحدهم وهو يؤذن.

انظر: الاستيعاب (١١٢/٣)، الإصابة (٤٧٠/٢).

أتى النبي -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- في قصة الحديبية[1] وكلّمه ثم رجع إلى أصحابه قال لهم: أيُّ قوم والله [هؤلاء][2]، لقد وفدتُ على الملوك ووفدت على قيصر وكسرى والنجاشي والله إنْ رأيت ملكًا [قط][3] يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد محمدًا -صلّى الله عليه وسلّم-، والله إنْ تنخم نخامة إلاّ وقعت في كف رجل منهم فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم [بأمر][4] ابتدروا أمره وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وَضوئه، وإذا تكلّم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيما له إلى آخر ما قال[5].

ولا يرد على هذا المنافقون؛ لأنّهم بمعزل عن الاتصاف بذلك.

ولا يعلم ارتداد متصف بما ذكر وموته على الرّدة ليقال: هلا رجع إلى الإيمان ببركة ذلك، وإنْ سلمنا وجود مرتد كان متصفا بما ذكر وقد مات على الرّدة فهو «أعز من بيض الأنوق»[6].

وقد يستشهد لما قلنا بقوله تعالى بعد تلك الآية: ﴿**واعلموا أنّ فيكم رسول الله لو/ يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ولكنّ الله حبّب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الرّشدون فضلا من الله ونعمة والله عليم حكيم**﴾[7] فإنّ الله تعالى قد أخبر في هذه الآية أنّه سبحانه حبّب إلى هؤلاء المؤمنين -الذين لو أطاعهم رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- في كثير من الأمر لفشلوا ووقعوا في المشقة والإثم- الإيمانَ وزينه في قلوبهم وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، ومن أخبر سبحانه عنه

(١) غزوة الحديبية كانت سنة ست من الهجرة.

(٢) ما بين المعقوفين زائد على لفظ البخاري.

(٣) ما بين المعقوفين أضفته من البخاري.

(٤) ما بين المعقوفين زائد على لفظ البخاري.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث المسور بن مخرمة ومروان ضمن حديث طويل فيه تفاصيل صلح الحديبية (٣/١٧٨)، كتاب الشروط (٥٤) باب (١٥) الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحروب.

(٦) مثل يضرب للشيء العزيز، قال الميداني: «الأنوق الرخمة، وعزّ بيضها لأنّه لا يظفر به؛ لأنّ أوكارها في رؤوس الجبال والأماكن الصعبة البعيدة» مجمع الأمثال (٢/٣٩٠).

(٧) الآية (٧) من الحجرات.

بذلك لا يكاد يموت إلاّ طاهرا راشدا، ويدخل في هؤلاء المخاطبين، الوليد -رضي الله تعالى عنه- بلا ريب لأنّ العنت كان ظاهرًا على تقدير إطاعته والعمل بموجب ما أخبر به كما لا يخفى.

وكذا بقوله عزّ وجلّ: ﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات إلى النور﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها﴾[2] وقوله جلّ وعلا: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدًا يبتغون فضلا من الله ورضوانا . . .﴾ الآية[3] فإنّ فيها التعبير بالمضارع المفيد للاستمرار التجدّدي[4] كما قيل بمعونة المقام، واستمرار الابتغاء الذي هو من أفعال القلب مما يقضي بعدم إصرارهم على الذنب إنْ صدر منهم كذا قرره بعضهم، وللنظر فيه مجال.

واستشكل القول بالعدالة أيضا/ بأنّ كثيرا من الصحابة فرّ من الزحف في غزوتي [٢٦] أحد وحنين[5]، والفرار من الزحف من أكبر الكبائر، وبأنّ الكثير منهم انفض عن رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم حين أقبلت العير من الشام يوم الجمعة، كما قصّ الله

(١) الآية (٤٣) من الأحزاب.

(٢) الآية (٢٦) من الفتح.

(٣) الآية (٢٩) من الحجرات.

(٤) في (أ): «التحدي».

(٥) غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث من الهجرة، وحنين سنة ثمان في شوال أيضًا وأما الفرار الذي وقع في الغزوتين فقد ورد في القرآن الكريم؛ إذ قال تعالى -عنه في غزوة أحد-: ﴿إنّ الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إنّ الله غفور حليم﴾ وقال: ﴿إذ تصعدون ولا تلوون على أحد والرسول يدعوكم في أخراكم فأثابكم غما بغم لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما أصابكم والله خبير بما تعملون﴾ سورة آل عمران الآيتان (١٥٥ و١٥٣).

وقال عن حنين: ﴿... ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين﴾ التوبة (٢٥).

تعالى ذلك بقوله: ﴿**وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما . . .**﴾ الآية[1] وقد أخرج هذا مخرج الذم فلا أقل من أنْ يكون مفسقا، وبأنّ النبي -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- طلب في مرض موته دواة وقرطاسًا ليكتب لهم كتابا لن يضلوا بعده، فأبوا أنْ يأتوه بذلك، حتى قال عمر رضي الله تعالى عنه ما قال، وكثر اللّغط، فقال رسول الله -صلّى الله تعالى عليه وسلّم-: «**اخرجوا عني**»[2]، فقد خالفوا أمره عليه الصلاة والسلام، والله تعالى يقول: ﴿**وأطيعوا الله والرسول . . .**﴾ الآية[3].

وبأنّ مسلما روى في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنّه قال: إنّ رسول الله -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- قال: «**إذا فتحت عليكم [خزائن][4] فارس والروم أي قوم أنتم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: [نقول][5] كما أمرنا الله، تعالى، [فقال][6] رسول الله صلّى الله عليه وسلّم [كلا بل][7] تتنافسون [ثم تتحاسدون][8] ثم تتدابرون ثم تتباغضون [أو نحو ذلك][9] ثم تنطلقون [إلى][10] مساكن المهاجرين [فتجعلون][11] بعضهم على رقاب بعض**»[12].

---

(١) الجمعة الآية (١١).

(٢) متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، البخاري (٤/٣١)، كتاب الجهاد (٥٦) باب (١٧٦) وفي المغازي (٦٤) باب (٨٣)، مرض النبي صلّى الله عليه وسلّم ووفاته (حـ٥/١٣٧-١٣٨) بنحو لفظ المؤلف هنا، ومسلم (٣/١٢٥٩-كتاب الوصية، باب: ٥، رقم: ١٦٣٧).

(٣) الآية (١٣٢) من آل عمران.

(٤) ما بين المعقوفين زائد على ما في مسلم.

(٥)ما بين المعقوفين ناقص على ما في مسلم.

(٦) في مسلم: «قال».

(٧) في مسلم: «أو غير ذلك».

(٨) ما بين المعقوفين ناقص على ما في مسلم .

(٩) ما بين المعقوفين ناقص على ما في مسلم.

(١٠) في مسلم: «في».

(١١) في المخطوط: «فتحملون».

(١٢) مسلم (٤/٢٢٧٤ ح٢٢٦٢) كتاب الزهد والرقائق.

فإنّ هذا صريح في وقوع التنافس والتدابر والتباغض فيما بين الصحابة وذلك ينافي العدالة.

وأجيب عن الأول بأنّ الفرار يوم أحد كان قبل/ النهي، ولئن قلنا: كان بعده فهو [٢٧] معفو عنه بدليل قوله تعالى: ﴿ولقد عفا الله عنهم إنّ الله غفور حليم﴾[١].

وأما الفرار يوم حنين فبعد تسليم أنّه كان فرارًا في الحقيقة معاتبا عليه لم يصر عليه المخلصون، بل انقلبوا وظفروا، بدليل قوله سبحانه: ﴿ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنودا لم تروها وعذب الذين كفروا وذالك جزآء الكفرين﴾[٢].

وعن الثاني[٣]: بأنّ تلك القصة إنّما كانت في أول زمان الهجرة قبل التأدب بآداب الشريعة، فما وقع حينئذ كانوا معذورين فيه، ولهذا لم يتوعّدوا عليه ولم يعاقبهم رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- به، والآية خارجة مخرج العتاب بطريق الوعظ والنصيحة، على أنّه قد أعقب ذلك الفعل أنواع الطاعات والاستغفار و﴿إنّ الحسنٰت يذهبن السيـّٰٔت﴾[٤].

وعن الثالث: بأنّ الأمر منه -عليه الصلاة والسلام- لم يكن إلاّ من باب الاستحباب وهو أمر إرشاد وإصلاح، ولم يكن لأمر ضروري وإلاّ لفعله -صلّى الله عليه وسلّم- بعدُ، مع خاصته أهل بيته، كالأمير كرّم الله وجهه، فإنّه بقي -عليه الصلاة والسلام- حيًا بعد ذلك خمسة أيام.

ويؤيد ذلك كما قال غير واحد قوله سبحانه: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾[٥]، وهو

---

(١) الآية (١٥٥) من آل عمران، والآية في المخطوطة بدون «و» في «ولقد».

(٢) الآية (٢٦) من التوبة.

(٣) وهو الانفضاض يوم الجمعة.

(٤) جزء من الآية (١١٤) من سورة هود وهي: ﴿وأقم الصلوٰة طرفي النهار وزلفا من اللّيل إنّ الحسنٰت يذهبن السيـّٰٔت ذلك ذكرىٰ للذاكرين﴾.

(٥) جزء من الآية (٣) من المائدة.

ظاهر، والتخلف عن الامتثال كان ناشئا عن محض المحبة والوداد، دون الشقاق والعناد، لما رأوا من شدة مرضه عليه الصلاة والسلام، ومثل هذه/ المخالفة لا تعد فسقا، وإلاّ لزم فسق جميع الحاضرين، ومنهم علي كرّم الله وجهه ولا قائل به بالإجماع.

وقد وقع للأمير -رضي الله تعالى عنه- بخصوصه مثل هذه المخالفة عام الحديبية فإنّه كتب في كتاب الصلح، هذا ما عاهد عليه محمد رسول الله تعالى فلم يرض المشركون بهذا العنوان، وقالوا: لو كنّا نعلم أنّه رسول الله ما حاربناه، فأمره -عليه الصلاة والسلام- أن يمحو ذلك، وبالغ فيه فلم يفعل حتى محاه -عليه الصلاة والسلام- بيده الشريفة[1]، بل وقع منه كرّم الله وجهه ما يرى أشد من ذلك، فقد صح من طرق متعددة أنّ النبي -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- ذهب إلى بيت الأمير و لبتول -رضي الله تعالى عنهما- ليلة، وأيقظهما لصلاة التهجد وأمرهما بها فقال الأمير: والله لا نصلي إلاّ ما كتب الله لنا، وإنما أنفسنا بيد الله لو وفقنا لصلينا، فرجع -عليه الصلاة والسلام-، وهو يضرب فخذيه، ويقول: «**وكان الإنسان أكثر شيء جدلا**» وقد رواه البخاري أيضا في صحيحه[2]، وأمره صلّى الله عليه وسلّم بالخروج لمن في الحجرة لم يكن إلا لما هو فيه من المرض، وكلام عمر رضي الله تعالى عنه لم يكن إلاّ لغلبة الحال عليه الناشئة من كمال المحبة، وقد بسطنا الكلام على ذلك في كتابنا «النفحات القدسية في رد[3]

(١) بمعناه رواه البخاري -الفتح (٥/٣٥٧ رقم: ٢٦٩٨ و٢٦٩٩) كتاب (٥٣) باب (٦)، من حديث البراء بن عازب قال: لما صالح رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أهل الحديبية كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بينهم كتابا، فكتب: «محمد رسول الله» فقال المشركون: لا تكتب محمد رسول الله لو كنت رسولا لم نقاتلك، فقال لعلي: امحه، فقال علي: ما أنا بالذي أمحاه فمحاه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بيده...» الحديث.

(٢) البخاري (٢/٤٣ ك١٩، التهجد باب٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم طرقه وفاطمة بنت النبي صلّى الله عليه وسلّم ليلة، فقال: ألا تصلين؟ فقلت: يا رسول الله أنفسنا بيد الله فإذا شاء أنْ يبعثنا بعثنا فانصرف حين قلنا ذلك، ولم يرجع إلي شيئا ثم سمعته وهو مولٍّ يضرب فخذه وهو يقول: «وكان الإنسان أكثر شيء جدلا».

(٣) في (أ) و(ح): «كلام».

الإمامية»[1].

وعن الرابع: بأنّ الخطاب وإنْ كان للصحابة لكن باعتبار وقوع ذلك فيما بينهم وهو لا يستدعي أنْ يكون منهم ويدل على ذلك أنّ الصحابة إما/ مهاجرون أو أنصار، [٢٩] والحديث صريح في أنّ أولئك الفرقة ليسوا مهاجرين، والواقع ينفي كونهم من الأنصار لأنهم ما حملوا المهاجرين على التحارب فتعيّن أنهم من التابعين، وقد وقع ذلك منهم، فإنّهم حملوا المهاجرين على التحارب بينهم كمالك بن الأشتر[2] وأضرابه، ولا كلام لنا فيهم.

واستشكل أيضا بغير ذلك، وأجيب بما أجيب.

وأجاب بعضهم عن جميع ذلك، بأنّا لم ندع العصمة في الصحابة، وإنّما ادعينا العدالة فيهم، ومجرد وقوع ما يخل بها في وقت من أحدهم لا يستدعي سلبها عنه دائما، وكثرة الآيات والأخبار والآثار الواردة في مدحهم الناطقة بوفور ما أعد الله تعالى لهم تقتضي أنهم لم يذهبوا إلى ربهم إلاّ وهم طاهرون مطهرون، فلا ينبغي الخوض فيهم والطعن بهم، ﴿**والذين جاءو من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين ءامنوا ربنا إنك رءوف رحيم**﴾[3]، وهو في معنى الجواب الذي ذكرناه فيما تقدم[4] عن الوليد رضي الله تعالى عنه.

وزعم بعضهم -لاضطراب الأدلة عليه- أنّ فيهم عدولا وغير عدول، وفصل ذلك بأنهم قسمان:

- **القسم الأول:** من مات قبل الفتنة.

---

(١) النفحات القدسية (ص).

(٢) هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن سلمةالنخعي الملقب بالأشتر، مخضرم حدث عن عمر وخالد بن الوليد، وألب على عثمان وشهد صفين مع علي، وقبل ذلك شهد اليرموك ونزل الكوفة ثم ولاه علي على مصر فمات قبل أنْ يدخلها سنة (٣٧هـ).

انظر: السير للذهبي (٣٤/٤)، والتقريب (٥١٦) والإصابة (٤٥٩/٣ رقم: ٨٣٤٣).

(٣) الآية (١٠) الحشر.

(٤) تقدم (ص٤٩٣).

– **والقسم الثاني**: من مات بعدها[1]، فمن تحقق ارتكابه لمفسق من القسم الأول ولم تتحقق توبته عنه -وقليل ما هم-، حكم بفسقه، ومن لم يتحقق منه ذلك بأن/ تحقق منه الصلاح والمآثر الحسان، أو كان مستور الحال حكم بعدالته، ومن خالط الفتنة ولم ينصر الإمام الحق، فإنْ كان عن اجتهاد وكان من أهله فهو عدل وإنْ كان مخطئا في الواقع.

وكذا حكم من اعتزل الفئتين كابن عمر[2] رضي الله تعالى عنهما.

ومن خالط ولم ينصر الإمام ولم يكن ذلك عن اجتهاد بل لمحض اتباع الهوى وحب الرِّياسة فهو فاسق إلى أن تحقق توبته.

وأما المقلدون فإنْ كانوا قد قلدوا الباغي مع العلم بما ورد في حق الأمير -كرّم الله تعالى وجهه- فهم فسقة أيضا، وإنْ كانوا قد قلدوا مع الجهل فيقرب القول بأنهم عدول معذورون انتهى[3].

وأنت تعلم أنّ هذا القول خلاف المعول عليه عند أهل السنة.

فقد قال الإمام النووي[4] في شرح صحيح مسلم في الصحابة الذين أدركوا الفتنة: «إنّه اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم وكمال

---

(١) هذا التقسيم ذكر قريبا منه الشوكاني في إرشاد الفحول (١/٢٧٧).

وقريب منه ما يعتقده المعتزلة في الصحابة بحيث يقولون إنّ الذين شاركوا في حرب الجمل وصفين أحدهما فاسق، ولكن بدون تعيين لإحدى الطائفتين، وقد قال عمرو بن عبيد أحد كبار المعتزلة: «لو أنّ عليا وعثمان وطلحة والزبير شهدوا عندي على شراك نعل ما أجزته».

انظر: تاريخ بغداد (١٢/١٧٨) وميزان الاعتدال (٣/٢٧٥) وشرح المقاصد (٥/٣٠٧).

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ولد سنة ثلاث من البعثة وأسلم مع أبيه وهاجر، واستصغر يوم بدر، وأحد وأجيز يوم الخندق، وروى عن أكابر الصحابة، ومات سنة (٧٣هـ).

انظر: الاستيعاب (٣/٣٣٣) والإصابة (٣/٣٣٨).

(٣) لم أهتد إلى مصدر هذا النقل.

(٤) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي أبو زكريا الحافظ القدوة محيي الدين إمام في الفقه والحديث من مصنفاته: «رياض الصالحين» و«شرح صحيح مسلم».

انظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٤٧٠) الطبقات للسبكي (٥/١٦٥-١٦٨) البداية والنهاية (١٣/٢٩٤).

عدالتهم»[1].

وأنّهم معذورون فيما صدر منهم[2] وما صدر إلاّ عن اجتهاد ويعلم من ذلك حكم من لم يدرك الفتنة كما لا يخفى، وأنا لا أجزم بأنّ جميع ما صدر إنّما صدر عن اجتهاد، ولا أعتقد أنّ جميع الصحابة بالمعنى السابق الشامل لمن اجتمع معه -صلّى الله عليه وسلّم- ساعة مجتهدون.

ومع هذا أقول: لا ينبغي الخوض في أحد منهم والقول بعدم/ عدالته فإنّ الخطر في [٣١] ذلك عظيم، وقد قال الله سبحانه: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾[3]، ولا ينبغي لمن يعرف نفسه أنْ يكون دون نملة سليمان -عليه السلام- في الأدب مع أصحاب نبيه -صلّى الله عليه وسلّم- ألا تسمع قولها لأخواتها: ﴿يأيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون﴾[4]، فقيدت بقولها «وهم لا يشعرون» حذارا[5] من توهم نسبة هذا الفعل إليهم عالمين، وذلك غاية الأدب، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(١) ما بين علامتي التنصيص من شرح النووي (١٥/١٤٩).

(٢) في (ح): «بينهم».

(٣) الآية (٣٦) من الإسراء.

(٤) الآية (١٨) من النمل.

(٥) في (ب): «حذرا».

وأما الفصل الثاني

ففي ما شجر بين الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- وتلخيص لكلام فيه وبيان حكم الطائفتين، وهو كالتتمة للفصل الذي قبله.

اعلم[1] أنّ أعظم ما تداولته الألسن من الاختلاف الواقع بين الصحابة الكرام -رضي الله تعالى عنهم-، ما وقع زمن خلافة الأمير -كرّم الله وجهه- فنشأ منه وقعتان عظيمتان: وقعة الجمل، ووقعة صفين.

والأصل الأصيل لذلك قتل عثمان رضي الله تعالى عنه.

وأنكر الهشامية[2] تلك الوقعتين، وإنكار ذلك مكابرة لا يلقى لها سمعٌ[3] لأنّ الخبر متواتر في جميع مراتبه.

وتلخيص الأولى: أنّه لما قتل عثمان -رضي الله تعالى عنه- صبرا توجع المسلمون **فسار** طلحة[4] والزبير[5] وعائشة[6] وكان قد لقيها الخبر وهي مقبلة من عمرتها نحو

---

(١) من هنا إلى (ص٨٢) نقله عنه حفيده في مختصر التحفة (ص٢٧٤).

(٢) الهشامية من المعتزلة أسسها هشام بن عمرو الفُوَطي (ت٢٢٦هـ) لها معتقدات باطلة منها «إنكار حصار عثمان وقتله بالغلبة والقهر وإنكار وجود وقعتي الجمل وصفين».

ومن أراد تفاصيلها فليراجع: الفرق بين الفرق (١٥٩-١٦٤)، والتبصير في الدين (ص٧٥) والإمامة من أبكار الأفكار (ص٣١٣) ولسان الميزان (٢٣٦/٦) ولوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية (٧٨/١).

(٣) في جميع النسخ «سمعًا» والمثبت من مختصر التحفة، لأنه نائب فاعل.

(٤) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو التميمي القرشي، أحد العشرة، والثمانية السابقين والخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر، والستة أصحاب الشورى وأحد الذين أبلوا بلاء حسنا في أحد مات سنة (٣٦هـ) يوم الجمل.

انظر: الإصابة (٢٢٠/٢) والرياض النضرة (جـ٤/٢٤٥-٢٦٧).

(٥) هو الزبير بن العوام الصحابي الجليل حواري رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأحد العشرة، قتل غدرا بعد منصرفه من الجمل سنة (٣٦هـ). انظر: طبقات ابن سعد (١٠٠/٣)، الإصابة (٥٢٦/١)، الرياض النضرة (جـ٤/٢٧١-٢٩٩).

(٦) هي أم المومنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها ولدت بعد المبعث بأربع سنين وتزوجها صلّى الله عليه وسلّم ولها ست سنين ودخل بها لتسع في شوال من السنة الأولى للهجرة، ولم يتزوج بكرا غيرها، وثبت أنها زوجته في الجنة، توفي عنها وعمرها ١٨ عاما وماتت سنة (٥٨هـ). الإصابة (٣٤٨/٤).

البصرة/ فلما علم علي -كرّم الله وجهه- بمخرجهم اعترضهم من المدينة لئلا يحدث ما [٣٢] يشق عصا الإسلام[١] ففاتوه، وأرسل ابنه الحسن[٢] وعمارًا[٣] يستفزّان[٤] أهل المدينة وأهل الكوفة، ولما قدموا البصرة استعانوا بأهلها وبيت مالها حتى إذا جاءهم الإمام -كرّم الله وجهه- حاول صلحهم[٥] واجتماع الكلمة، وسعى الساعون بذلك، [فثار الأشرار -ومنهم قتلة عثمان -رضي الله تعالى عنه- بالتحريش ورموا بنار الفتنة فحمي الوطيس وقامت الحرب على ساق، وكان ما كان][٦]، وانتصر علي -كرّم الله وجهه-، وكان قتالهم من ارتفاع النهار يوم الخميس إلى صلاة العصر لعشر خلون من جمادى الآخرة.

ولما ظهر علي -رضي الله عنه- جاء إلى أم المؤمنين -رضي الله عنها- فقال: غفر الله لكِ، قالت: ولك، ما أردت إلاّ الإصلاح، ثم أنزلها دار «عبد الله بن خلف»[٧]، وهي أعظم دار في البصرة، على صفية[٨] بنت الحارث أم طلحة الطلحات[٩]، وزارها

(١) في (حـ): «المسلمين».

(٢) هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما أبو محمد سبط رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وريحانته قال فيه: «إنّ ابني هذا سيد ولعل الله يصلح به بين فئتين من المسلمين» ولد سنة ثلاث وتولى الخلافة بعد أبيه ثم تنازل لمعاوية رضي الله عنه ومات سنة ٤٩هـ.
انظر: الإصابة (١/٣٢٧-٣٣٠).

(٣) هو عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العَنْسي، أبو اليقظان، من السابقين الأولين هو وأبوه، عُذّبا في الله كثيرًا وشهد المشاهد كلها، وتواترت الأحاديث عن النبي صلّى الله عليه وسلّم: «أنّ عمارًا تقتله الفئة الباغية»، وقتل بصفين مع علي رضي الله عنه سنة (٣٧هـ) وله (٩٣) سنة.
انظر: الإصابة (٢/٥٠٥-٥٠٦).

(٤) في مختصر التحفة: «يستنفران».

(٥) في المختصر: «الصلح».

(٦) ما بين المعقوفين في المختصر: «فثار قتلة عثمان وكان ما كان».

(٧) في جميع الأصول: «خليل» والتصويب من مختصر التحفة ومن المصادر التي ذكرت الوقعة، وهو عبد الله بن خلف بن أسعد بن عامر بن بياضة الخزاعي والد طلحة الطلحات، كان كاتبا لعمر بن الخطاب على ديوان البصرة، شهد الجمل مع عائشة وفيها قتل. انظر: الاستيعاب (٢/٢٨٢)، الإصابة (٢/٢٩٥).

(٨) في المختصر: «سنية».

(٩) هي زوجة عبد الله بن خلف، صفية بنت الحارث بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار.
انظر: الكامل لابن الأثير (٣/٢٥٥).

بعد ثلاث، ورحبت به وبايعته، وجلس عندها فقال رجل: يا أمير المؤمنين إنّ بالباب رجلين ينالان من عائشة فأمر القعقاع بن عمرو[1] أنْ يجلد كلّ واحد منهما مائة جلدة وأنْ يجرّدهما من ثيابهما، ففعل.

ولما أرادت الخروج من البصرة بعث إليها بكلّ ما ينبغي من مركب وزاد ومتاع، وأذن لمن نجا من الجيش أنْ يرجع إلاّ أنْ يحب المقام، وأرسل معها أربعين/ امرأة وسير معها أخاها محمدًا[2]، ولما كان اليوم الذي ارتحلت فيه جاء علي -كرّم الله وجهه- فوقف على الباب، وخرجت من الدار في الهودج، فودعت الناس ودعت لهم، وقالت: يا بني لا يغتب بعضكم بعضا، إنّه والله ما كان بيني وبين علي -رضي الله عنه- في القديم إلاّ ما يكون بين المرأة وأحمائها، وإنّه لمن الأخيار، فقال علي -كرّم الله وجهه-: صدقت والله ما كان بيني وبينها إلاّ ذلك، وإنّها زوجة نبيكم -صلّى الله عليه وسلّم- في الدنيا والآخرة[3]، وسار معها مودعا أميالا، وسرح بنيه معها بقية ذلك اليوم، وكانت -رضي الله تعالى عنها- بعد ذلك إذا ذكرت ما وقع منها تبكي حتى تبل خمارها[4][5].

---

(١) هو القعقاع بن عمرو التميمي، كان من لشجعان الفرسان في الجاهلية والإسلام، له صحبة، قال فيه أبو بكر رضي الله عنه: «لصوت القعقاع في الجيش خير من ألف رجل»، شهد اليرموك ودمشق والقادسية وغيرها، وأبلى بلاء حسنا وشهد الجمل وصفين ومات نحو ٤٠هـ.

انظر: الاستيعاب (٢٥٢/٣)، الإصابة (٢٣٠/٣)، الكامل لابن الأثير (٢٥٧/٣)، النهاية (٢٥٧/٧).

(٢) هو محمد بن أبي بكر الصديق، أمه أسماء بنت عميس، ولد بين مكة والمدينة في حجة الوداع وشهد مع علي الجمل وصفين ثم ولاه علي مصر، وفي عهد معاوية جهز له عمرو بن العاص فقاتلهم ثم قتل بعد شهور من ولايته سنة ٣٧هـ.

انظر: الإصابة (٤٥١/٣).

(٣) روى الحاكم في المستدرك (١٣/٤) وصححه ووافقه الذهبي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله مَن من أزواجك في الجنة؟ قال: «أما إنك منهن».

وفي البخاري (١١٣/٥ كتاب ٦٤، المغازي، باب٦٣، غزوة ذات السلاسل) عن عمرو بن العاص رضي الله عنه... أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة».

(٤) انظر: بكاء عائشة في الزهد للإمام أحمد (ص٢٠٥) والطبقات لابن سعد (٨١/٨) والسير (١٧٧/٢).

(٥) وقعة الجمل التي اختصرها المؤلف هنا مفصلة في المصادر التالية: تاريخ الأمم والملوك (١٧٠/٥-٢٢٢)، الكامل في التاريخ (٢٠٥/٣-٢٦٣)، البداية والنهاية (٢٤٥/٧-٢٥٧)، وكلهم ذكرها في حوادث سنة =

ففي هذه المعاملة من الأمير -كرّم الله وجهه- دليل على خلاف ما يزعمه الشيعة من كفرها[1] وحاشاها -رضي الله تعالى عنها-، وفي ندمها وبكاها على ما كان دليل على أنها لم تذهب إلى ربها إلاّ وهي نقية من غبار تلك المعركة، على أنّ في كلامها ما يدل على أنّها كانت حسنة النية في ذلك.

وقال غير واحد[2]: إنّها اجتهدت [ففعلت لكنها أخطأت في اجتهادها][3] ولا إثم على المجتهد المخطئ، بل له أجر على اجتهاده[4].

وكونها -رضي الله تعالى عنها- من أهل الاجتهاد مما لا ريب فيه.

[وآية ﴿وقرن في بيوتكنّ. . . إلخ﴾[5] خطابا لنساء النبي -صلّى الله عليه وسلّم- لا تأبى ذلك إذ ليس المراد منها/ إلاّ تأكيد أمر التستر والحجاب، وإلاّ لما أخرجهنّ -صلّى [٣٤] الله عليه وسلّم- بعد نزول الآية للحج والعمرة مثلا، ولما جاز خروجهنّ لذلك ولا لعيادة المرضى والأقارب، والسفر لا ينافي التستر والحجاب كما لا يخفى على ذوي الألباب][6].

نعم قالت الشيعة: إنه يبطل اجتهادها أنّه -صلّى الله عليه وسلّم- قال يوما

(٣٦هـ).

(١) قال الرافضة -عليهم من الله ما يستحقون- إنّ لها بابا من أبواب النار تدخل منه.
انظر: تفسير العياشي (٢/٢٤٣)، والبرهان للبحراني (٢/٣٤٥) والبحار للمجلسي (٤/٣٧٨، ٨/٢٢٠).
ولقبوها في كتبهم بـ«الشيطانة» وبـ«أم الشرور». انظر: الصراط المستقيم للبياضي (٣/١٣٥ و١٦١)، وقالوا في تفسير قوله تعالى: ﴿ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا﴾ «هي عائشة نكثت إيمانها».
انظر: تفسير العياشي (٢/٢٦٩) والبرهان للبحراني (٢/٣٨٣) والبحار (٧/٤٥٤).

(٢) من أهل السنة.

(٣) ما بين المعقوفين في المختصر «ولكنها أخطأت في الاجتهاد».

(٤) للشيخ الألباني كلام جيد في هذا الموضوع يراجع في السلسلة الصحيحة (١/٤/٢٣١) عند الكلام على حديث رقم (٤٧٥): «أيتكن تنبح عليها كلاب الحواب».

(٥) جزء من الآية (٣٣) من الأحزاب.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من المختصر.

لأزواجه: «**كأني بإحداكنّ تنبحها كلاب الحوأب، فإياك أنْ تكوني يا حميراء**»[1].

والحوأب كجعفر: منزل بين البصرة ومكة[2]، [وقد][3] نزلته عائشة ونبحتها كلابه فتذكرت الحديث، وهو صريح في النهي ولم ترجع.

والجواب عن ذلك أنّ الثابت عندنا أنّها لما علمت[4] ذلك وتحققته من محمد بن طلحة[5]، همت بالرجوع إلاّ أنها لم توافق عليه، ومع هذا شهد لها «مروان بن الحكم»[6] مع ثمانين رجلا من دهاقين تلك الناحية أنّ هذا المكان مكان آخر وليس بحوأب[7].

على أنّ «**إياك أنْ تكوني يا حميراء**»[8] ليس موجودا في الكتب المعول عليها فيما بين أهل السنة[9]، فليس في الخبر نهي صريح ينافي الاجتهاد.

---

(١) سيأتي تخريجه بعد قليل.

(٢) معجم ما استعجم (٤٧٢/١) ومعجم البلدان (٣١٤/٢).

(٣) في المختصر: «قيل».

(٤) في المختصر: «سمعت».

(٥) هو محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، ولد في حياة الرسول صلّى الله عليه وسلّم، ألح عليه أبوه في الخروج معهم إلى البصرة فقتل يوم الجمل. انظر: الاستيعاب (٣٢٩/٣) والإصابة (٣٥٦/٣).

(٦) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، القرشي الأموي، أبو عبد الملك، وابن عم عثمان رضي الله عنه وكاتبه في خلافته، ولد سنة (٢ أو ٤هـ)، قال ابن حجر: «لا تثبت له صحبة»، شهد الجمل مع عائشة ثم صفين مع معاوية، ثم ولي إمرة المدينة لمعاوية ثم الخلافة بعد معاوية بن يزيد لمدة ستة أشهر، ومات سنة (٦٥هـ). انظر: السير للذهبي (٤٧٦/٣) والإصابة (٤٥٥/٣).

(٧) في المختصر: «بالحوأب».

(٨) حميراء: تصغير «حمراء»، يريد البيضاء، النهاية في غريب الحديث (٤٣٨/١).

(٩) قول المؤلف ينطبق على هذا اللفظ الذي فيه الحميراء، أما المعنى فقد ورد صحيحا بألفاظ أخرى، منها قوله صلّى الله عليه وسلّم: «كيف بإحداكنّ تنبح عليها كلاب الحوأب»، «أيتكنّ تنبح عليها كلاب الحوأب».
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٠/١٥) وأحمد في المسند (٥٢/٦، ٩٧)؛ وعنه الذهبي في السير (١٧٧/٢-١٧٨)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجوه.
وكذلك ابن كثير في البداية والنهاية (٢١٧/٣)، وقال: هذا إسناد على شرط الصحيحين ولم يخرجوه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٢٥٨/٨ رقم: ٦٦٩٧) والحاكم في المستدرك (١٢٠/٣).
وقال ابن حجر في الفتح (٥٥/١٣) -بعد عزوه لأحمد وأبي يعلى والبزار-: «وصححه ابن حبان والحاكم =

على أنّه لو كان [لا[1] يرد محذور] أيضا؛ لأنّها اجتهدت فسارت حين لم تعلم أنّ في طريقها هذا المكان، [وحيث][2] علمت لم يمكنها الرجوع، لعدم الموافقة عليه، وليس في الحديث بعد هذا النهي أمر بشيء لتفعله، فلا جرم مرت على ما قصدته من إصلاح ذات/ البين المأمورة به بلا شبهة. [٣٥]

وقد شبّه حالها رضي الله عنها في ذلك بحال شخص رأى من بعيد طفلا يريد أنْ يقع في بئر فسعى ليمنعه من ذلك فمر بلا شعور بين يدي مصل، فإنّه يذهب لما قصد؛ لأنّه لو رجع لم يحصل له تلافي ما وقع، وفاته تخليص الطفل المأمور به.

وأما طلحة والزبير -رضي الله تعالى عنهما- فلم يموتا إلاّ على بيعة الإمام -كرّم الله تعالى وجهه-.

أما طلحة فقد روى الحاكم[3] عن ثور بن مجزأة [أنّه][4] قال: **مررت بطلحة [بن عبيد الله][5] يوم الجمل [وهو صريع][6] في آخر رمق [فوقفت عليه فرفع رأسه][7] فقال لي: [إنّي لأرى وجه رجل كأنه القمر ممن أنت][8] قلت: من أصحاب أمير**

وسنده على شرط الصحيح»، وتصحيح الحاكم ليس في المطبوع، والظاهر أنّه سقط من الطابع أو الناسخ، كما قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم: ٤٧٥) عند كلامه على الحديث المذكور، وقد ردّ على ابن العربي ومحب الدين الخطيب محاولتهما انكاره.

وبيّن الألباني أنّ عائشة رضي الله عنها وغيرها من الصحابة ليسوا بمعصومين من الخطأ عندما يجتهدون، ولا ينقص ذلك من قدرهم، ولا غضاضة في أنْ يقال: إنّ هذا الصحابي أو ذاك اجتهد فأخطأ.

انظر: السلسلة الصحيحة (مجلد١، جـ٤، ص٢٣١-٢٣٢).

(١) في المختصر: «فلا يرد محذورا». وهو الصحيح

(٢) في المختصر: «لو أنّها علمت».

(٣) الحاكم في المستدرك (٣/٣٧٣).

(٤) غير موجودة في المستدرك.

(٥) ما بين المعكوفين من المستدرك.

(٦) ما بين المعكوفين من المستدرك.

(٧) ما بين المعكوفين من المستدرك.

(٨) ما بين المعكوفين من المستدرك.

المؤمنين علي -رضي الله عنه- فقال: أبسط يدك أبايعك، فبسطت يدي، فبايعني[1] **[وقال: هذه بيعة علي]**[2]**، وفاضت**[3] **نفسه، فأتيت عليا -رضي الله عنه- فأخبرته [بقول طلحة]**[4]**، فقال: الله أكبر، [الله أكبر]**[5]**، صدق [الله تعالى]**[6] **ورسوله -صلّى الله عليه وسلّم-، أبى الله تعالى أنْ يدخل طلحة الجنة إلاّ وبيعتي في عنقه**[7].

٥ **وأما الزبير** -رضي الله تعالى عنه- فقد ناداه علي -كرّم الله وجهه- وخلا به وذكره قول النبي صلّى الله عليه وسلّم له: «**لتقاتلنّ عليا وأنت له ظالم**»[8] فقال: «لقد أذكرتني شيئا أنسانيه الدهر، لا جرم لا أقاتلك أبدا فخرج من العسكرين نادما، وقتل بوادي السباع مظلوما، قتله عمرو بن جرموز»[9].

وقد [روى الموافق والمخالف][10] أنّه جاء بسيفه واستأذن على الأمير -كرّم الله

---

(١) في المستدرك: «وبايعني».

(٢) ما بين المعكوفين لا يوجد في المستدرك.

(٣) في المستدرك: «ففاضت».

(٤) ما بين المعكوفين من المستدرك.

(٥) ما بين المعكوفين من المستدرك.

(٦) في المستدرك: «صدق رسول الله صلّى الله عليه وسلّم».

(٧) الحاكم في المستدرك (٣/٣٧٣) وسكت عنه الذهبي، وقال ابن حجر: «سنده ضعيف جدا»، إتحاف المهرة (ج٤/ق١٢٢/ب)، النسخة التركية مصورة من مركز خدمة السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٨) أبو يعلى في مسنده (٢/٢٩-٣٠) والحاكم من طريق عبد الله بن محمد الرقاشي عن جده عن أبي جرو المازني قال: سمعت عليا والزبير، وعلي يقول له: أنشدتك بالله يا زبير أما سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «إنك تقاتلني وأنت ظالم لي» قال: بلى ولكني نسيت.

المستدرك (٣/٣٦٦) وعنه البيهقي في الدلائل (٦/٤١٥)، ونقله ابن كثير في البداية (٧/٢٥٢) وذكر أنّ سبب رجوع الزبير رضي الله عنه من القتال هو هذا الحديث إنْ صح.

وقال الذهبي في الميزان (٢/٤٨٨ و٦٦٤): «عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي بصري سمع منه جعفر بن سليمان، قال البخاري: فيه نظر، حديثه في مناشدة علي ابن الزبير، "تقاتلني وأنت ظالم لي"، قال العقيلي: الأسانيد في هذا لينة».

وانظر: الاستيعاب (١/٥٦٤)، والسير للذهبي (١/٥٨-٥٩) والإصابة (١/٥٢٧).

(٩) انظر: تاريخ الأمم والملوك (٥/٣١٩) والمستدرك (٣/٣٦٥-٣٦٦) والبداية والنهاية (٧/٢٥٣).

(١٠) في المختصر: «ثبت عن الفريقين».

وجهه- فلم يأذن له، فقال: أنا قاتل الزبير، فقال/: أبقتل ابن صفية تفتخر؟ سمعت [٣٦] رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «**بشر قاتل ابن صفية بالنار**»[١].

[والشيعة كما في «أبكار الأفكار»[٢] للآمدي[٣] يزعمون أنّ استحقاقه للنار ليس لقتل الزبير بل لما علمه منه في عاقبة[٤] أمره، وذلك أنّ ابن جرموز خرج بعد ذلك على الأمير -كرّم الله وجهه- مع أهل النهروان[٥]، وقتل هناك وإلاّ لقتله الأمير رضي الله عنه.

والجواب[٦]: أنّا نعلم ضرورة أنّ النبي -صلّى الله عليه وسلّم- إنّما ذكر ذلك الخبر في حق الزبير -رضي الله عنه- في معرض التعظيم له، والتفخيم من أمره، وذلك يأبى كون استحقاق النار لأمر آخر غير قتله.

ولو كان المقصود ما ذكر لكان الكلام من باب الألغاز المنافي لحاله -صلّى الله عليه وسلّم- الموجب لارتفاع الوثوق بأوامره ونواهيه -عليه الصلاة والسلام- لاحتمال

---

(١) قال الإمام أحمد: حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة عن عاصم عن زر بن حبيش قال: استأذن ابن جرموز على علي وأنا عنده فقال علي: «بشر قاتل ابن صفية بالنار»، ثم قال علي: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «إنّ لكل نبي حواريا وحواريّ الزبير» المسند (١/٨٩ و١٠٢ و١٠٣). وبنحوه أخرجه الطيالسي في المسند (٢٤، رقم: ١٦٣) ورواه ابن سعد (٣/١٠٥) والبزار (٥٥٦، ٥٥٩) والطبراني (٢٢٨) و(٢٤٣).

(٢) «الإمامة من أبكار الأفكار» (٢٠٢)، وهو الجزء المطبوع من «الأبكار» الذي هو كتاب كبير يتكون من (٣١١ أو ٣١٨) لوحة حسب النسختين الموصوفتين في مقدمة «قاعدة الإمامة» المطبوع.

(٣) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي، سيف الدين الحنبلي ثم الشافعي ولد سنة (٥٥١هـ) من تصانيفه: «الإحكام في أصول الأحكام»، مات سنة (٦٣١هـ).
انظر: وفيات الأعيان (٣/٢٩٣-٢٩٤) وسير أعلام النبلاء (٢٢/٣٦٤-٣٦٦).

(٤) في (حـ): «غاية».

(٥) النهروان اسم موضع، وهي ثلاث نهروانات، الأعلى والأوسط والأسفل، وهي كورة واسعة بها قرى كثيرة منها قرية «حروراء» بظاهر الكوفة وهو المكان الذي كانت فيه الوقعة المشهورة بين علي بن أبي طالب والخوارج لأنهم لما خرجوا انحازوا إلى هذا المكان فنسبوا إليه. انظر: معجم البلدان (٢/٢٨٣ و٥/٣٧٥).

(٦) هذا الجواب نقله المؤلف من كتاب «الإمامة من أبكار الأفكار» (ص٢٢٢-٢٢٣) بتصرف.

أنْ يريد بها معنى لم يظهر لنا كما هو مذهب الملاحدة الباطنية[1]]، وأمّا عدم قتله فلقيام الشبهة على ما قيل.

ونظيره ما أخرجه ابن أبي حاتم[3] والبيهقي[4] عن الحسن[5] أنّ ناسا من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- ذهبوا يتطرقون[6] فقتل واحد منهم رجلا قد. فر وهو يقول: «**إني مسلم إني مسلم فغضب رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- من ذلك غضبا شديدا ولم يقتل القاتل**»[7].

وكذا قتل أسامة[8] -رضي الله عنه- -فيما أخرجه [ابن جرير عن][9] السدي[10]- رجلا يقول لا إله إلاّ الله محمد رسول الله فلامه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم/ جدّا ولم يقبل عذره، وقال له: كيف أنت ولا إله إلاّ الله؟! فنزل قوله تعالى:

---

(١) إلى هنا انتهى المنقول عن الآمدي.

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في المختصر.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٧١/٢ مخطوط) عند الآية (٩٤) من سورة النساء في حديث طويل، قال: حدثنا أبي حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا مبارك حدثنا الحسن ثم ذكره.

(٤) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٣١٠/٤).

(٥) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه «يسار»، الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه، فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلس، كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجوز، يقول: حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، مات سنة ١١٠هـ، وقد قارب التسعين. انظر: التقريب (١٦٠ رقم: ١٢٢٧).

(٦) هو من أطرق فلان لفلان إذا مكر به وكاد له ليلقيه في ورطة، أخذ من الطّرق وهو الفخ. انظر: اللسان مادة طرق (٢٢٤/١٠).

(٧) ورواه الثعلبي أيضا في تفسيره (١٨/٢/أ مصورة بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٦٢: ٢) عن الحسن، وذكره القرطبي (٣٣٦/٥) بنحوه، والسيوطي في الدر المنثور (٦٣٥/٢) ناسبا له إلى ابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل كلهم عن الحسن. وانظر: «الحسن البصري وتفسيره» (٤٢٤/٢).

(٨) هو أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحبيل، الحب بن الحب، ولد في الإسلام ومات النبي صلّى الله عليه وسلّم وهو ابن عشرين سنة أو ثماني عشر، وكان قد أمّره على جيش عظيم فأنفذه أبو بكر رضي الله عنه وكان قد اعتزل الفتن بعد مقتل عثمان ومات سنة ٥٤هـ بالمدينة. انظر: الاستيعاب (٣٤/١)، الإصابة (٤٦/١).

(٩) ما بين المعقوفين أضفته من روح المعاني المؤلف لأنّ السياق يقتضيه.

(١٠) هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي أبو محمد الكوفي، صدوق يهم، رمي بالتشيع، مات سنة (١٢٧هـ). انظر: تهذيب الكمال (١٣٢/٣)، والتقريب (ص١٠٨).

﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست مؤمنا . . .﴾ الآية[1].

وأجاب آخرون بأنّ العلماء اختلفوا في أنه هل يجب القصاص على الحاكم[2] إذا لم يطلب الولي أم لا[3]؟ ولعل الأمير -كرّم الله وجهه- ممن لا يرى الوجوب بدون طلب ولم يقع، وروي أيضا أنّ الأمير -رضي الله عنه- قال: -لما جاءه عمران بن طلحة[4] بعد موت أبيه- مرحبًا يا ابن أخي إنّي لأرجو أنْ أكون أنا وطلحة والزبير من الذين قال الله فيهم ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين﴾[5]»[6].

وهذا ونحوه يدل على أنّهما -رضي الله تعالى عنهما- لم يذهبا إلاّ طاهرين مطهرين.

---

(١) النساء: الآية (٩٤).

وانظر: البخاري (٥/٨٨ و١٨٢) كتاب التفسير: سورة النساء باب ١٧، ولسبب نزول الآية عدة روايات بألفاظ مختلفة، منها الصحيح والضعيف ووردت بتعيين القاتل والمقتول، وبعدم التعيين أو بتعيين أحدهما دون الآخر.

وانظر: أسباب النزول للواحدي (١٦٤-١٦٨) وتفسير ابن جرير (٤/١٤١) عند الآية (٩٤) من النساء، وابن كثير (١/٥٣٨-٥٣٩) والدر المنثور (٢/٦٣٢-٦٣٩)، والصحيح المسند من أسباب النزول (ص٤٩) وتفسير ابن عباس ومروياته في التفسير (٢٦٥-٢٦٧).

(٢) من الذين قالوا بعدم الوجوب أحمد والشافعي وإسحاق وأبو ثور، واستثنى أبو ثور من عرف بالشر فإنه يؤدب، وقال مالك والليث وأهل المدينة، يجلد مائة ويسجن سنة، انظر: بداية المجتهد (٢/٤٠٤).

(٣) في المختصر تقديم وتأخير.

(٤) هو: عمران بن طلحة بن عبيد الله التيمي له رؤية ولم يثبت له سماع من النبي صلّى الله عليه وسلّم في المخطوط والمستدرك للحاكم (عمر) والصواب.

انظر: سير أعلام النبلاء (٤/٣٧٠)، التقريب (٥١٥٧)، الإصابة (٦٢٧٣، ٣/٨٢)، وفضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/٧٤٦-٧٤٧).

(٥) الآية (٤٧) من الحجر.

(٦) فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/٧٤٥-٧٤٧) (رقم: ١٢٩١ و١٢٩٥ و١٢٩٨-١٢٩٩) وابن سعد في الطبقات (٣/٢٢٤-٢٢٥)، وابن جرير في تفسيره (١٤/٢٥-٢٦) عند الآية (٤٧) من الحجر والحاكم في المستدرك (٣/٣٧٦-٣٧٧)، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

وأمّا تلخيص الوقعة[1] الثانية[2]: فقد ذكر المؤرخون أنّ معاوية[3] -رضي الله تعالى عنه- كان قد استنصره أبناء عثمان -رضي الله تعالى عنه-، ووكلوه في طلب حقهما من قتلة أبيهما، فلما بلغه فراغ علي -كرّم الله وجهه- من وقعة الجمل، ومسيره إلى الشام، خرج من دمشق حتى ورد صفين في نصف المحرم فسبق إلى سهولة المنزل وقرب من الفرات، فلما ورد الأمير -رضي الله عنه- دعاهم إلى البيعة فلم يفعلوا وطلبوا منه قتلة عثمان -وكانوا قد انحازوا إلى عسكره- ولهم عشائر وقبائل، ومع هذا لم يمتازوا بأعيانهم فمال -رضي الله عنه- إلى التأخير حتى يمتازوا ويتحقق القاتل من غيره، فأبى معاوية إلاّ تسليم من يزعمونه قاتلا، وكثر القيل والقال، حتى اتهم بنو/ أمية الأمير -كرّم الله وجهه- بأنه الذي دلس على قتل[4] عثمان -رضي الله عنه- وكان -كرّم الله وجهه- قد تصرف بسلاحه، فقال لذلك قائلهم[5]:

ألا ما ليلي لا تغور كواكبه ... إذا غار[9] نجم لاح نجم يراقبه
بني هاشم ردّوا سلاح ابن أختكم ... ولا تنهبوه لا تحل مناهبه
بني هاشم لا تعجلونا[6] فإنه ... سواء علينا قاتلوه وسالبه
وإنّا[7] وإياكم وما كان منكم[8] ... كصدع الصفا لا يرأب الصدع شاعبه

---

(١) في المختصر: «الواقعة».

(٢) أي وقعة صفين، ومن أراد التوسع في تفاصيل الوقعة فليرجع إلى المصادر التالية:
تاريخ الأمم والملوك (٥/٢٣٦) فما بعدها، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٣/٢٧٦) فما بعدها، البداية والنهاية (٧/٢٦٤) فما بعدها.

(٣) تقدمت ترجمته ص٤٦٤.

(٤) في المختصر: «قتلة».

(٥) القائل هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط، تقدم (ص٤٩٢).

(٦) في (أ) و (ب) (لاتعجلوا) والتصويب من الاستعاب و(ج).

(٧) في الاستيعاب: «فإنا».

(٨) في الاستيعاب: «بيننا».

(٩) في الاستيعاب: «لاح نجم غار نجم» وفي (جـ): «غاب».

بني هاشم كيف التقاعد[1] بيننا ... وعند على سيفه وحرائبه
لعمرك لا أنس ابن أروى وقتله ... وهل ينسينّ الماء ما عاش شاربه
هم قتلوه كي يكونوا مكانه ... كما فعلت يوما بكسرى مرازبه[2]

وكان الأمير -كرّم الله وجهه- يلعن القتلة، ويقول: «**يا معاوية لو نظرت بعين عقلك دون عين هواك لرأيتني أبرأ الناس من قتلة عثمان**»[3].

وتصرفه -رضي الله عنه- بسلاحه لأنه كان من الأشياء الراجعة إلى بيت المال وحكمه إذ ذاك كحكم المدافع في زماننا في أنّ حق التصرف في ذلك للإمام، ثم إنّه قد وقع الحرب بينهم مرارًا وبقي -كرّم الله وجهه- بصفين ثلاثة أشهر وقيل سبعة وقيل تسعة، وجرى ما تشيب منه الرؤوس، ويُستهْوَن[4] له حرب البسوس[5]،وليلة الهرير[6]، أمرها شهير، وآل الأمر إلى التحكيم، وحدث من ذلك ما أوجب ترك القتال مع معاوية والاشتغال بأمر الخوارج وذلك تقدير/ العزيز العليم، [٣٩] وأهل السنة إلاّ من شذ- يقولون: إنّ عليا- -كرّم الله تعالى وجهه- في كلّ ذلك على الحق لم يفترق عنه قيد شبر[7]، وأنّ مقاتليه في الوقعتين مخطئون باغون[8]،

---

(١) في الاستيعاب: «التعاقد».

(٢) الإستيعاب لابن عبد البر (٣/٥٩٩-٦٠٠) في ترجمة الوليد بن عقبة.

(٣) نهج البلاغة (ص٥٢٦) بلفظ: «لعمري يا معاوية لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدني أبرأ الناس من دم عثمان ...الخ».

(٤) في المختصر «وتهون».

(٥) يقال: «أشأم من البسوس» ومن أيام العرب: «يوم البسوس»، والبسوس هي خالة حساس بن مرة الشيباني، كانت لها ناقة يقال لها: سراب، فرآها كليب وائل في حماه وقد كسرت بيض حمام كان قد أجاره فرمى ضرعها بسهم فوثب حساس على كليب فقتله فهاجت حرب بكر وتغلب ابني وائل بسببها أربعين سنة، حتى ضربت العرب بشؤمها المثل. انظر: مجمع الأمثال (٢/١٨١ و٤/٢٠).

(٦) هي ليلة من ليالي صفين بين علي ومعاوية رضي الله عنهما حمي فيها الوطيس وبلغت فيها الحرب أشدها، والتحم الصفان واختلط الحابل بالنابل، قال أبو الحسن الأشعري في المقالات (١/٦١-٦٢)، واصفًا ما حدث: «انكسرت سيوف الفريقين ونصلت رماحهم وذهبت قواهم وحثوا على الركب فوهم بعضهم على بعض». والهرير صوت الكلب دون النباح، وبه شبه نظر الكماة بعضهم إلى بعض في الحرب، المصباح المنير (٢٤٤)، معجم البلدان (٥/٤٦٤)، لسان العرب (٥/٢٦٠) مادة: (هرير).

(٧) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٧٢٢-٧٢٤) ومجموع الفتاوى (٣٥/٧٣-٧٤).

(٨) الفرق بين الفرق (١١٩).

وليسوا كافرين[1] خلافًا للشيعة، ولا فاسقين خلافًا «للعَمْرية»[2] أصحاب عمرو بن عبيد من المعتزلة، [ولمن شذ من أهل السنة، ولا أنّ أحد الفريقين من علي -كرّم الله وجهه- ومقاتليه لا بعينه- فاسق خلافا للواصلية، أصحاب واصل بن عطاء المعتزلي[3]][4]. **أما** أنّ الحق مع علي -كرّم الله وجهه- فغني عن البيان. **وأمّا** كون المقاتل باغيا فلأنّ الخروج على الإمام الحق بَغْيٌ.

وقد صح أنّه -صلّى الله عليه وسلّم- قال: «**ويح عمار تقتله الفئة الباغية**»[5]، وقد قتله عسكر معاوية.

وقوله[6] حين أخبر بذلك: «**قتله من أخرجه**»[7] مما لا يلتفت إليه، وإلاّ لصح أنْ يقال: إنّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- قاتل حمزة وأضرابه ممن قتل معه -عليه الصلاة والسلام-، وكذا قول من قال: المراد من[8] الفئة الباغية، الفئة الطالبة أي لدم

---

(١) في المختصر: «بكافرين».

(٢) العمرية: ويقال لها: «العمروية» فرقة من المعتزلة أتباع عمرو بن عبيد بن باب (ت١٤٤هـ)، يقول بالقدر وبالمنزلة بين المنزلتين وبفسق المقاتلين يوم الجمل.

انظر: الفرق بين الفرق (ص١٢٠)، وفيات الأعيان (٣/٤٦٠) والإمامة من أبكار الأفكار (ص٣١٣).

(٣) هو واصل بن عطاء الغزال البصري المتكلم الفصيح منشىء المعتزلة وشيخهم اعتزل حلقة الحسن البصري هو وجماعة فسموا المعتزلة ولد بالمدينة سنة (٨٠هـ) ومات سنة ١٨١هـ.

انظر: وفيات الأعيان (٦/٧-١١)، الفرق بين الفرق (١١٧-١٢٠)، مجموع الفتاوى (٣٥/٢٧).

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في المختصر.

(٥) البخاري مع الفتح (١/٦٤٤ كتاب ٨، الصلاة، باب٦٣، التعاون في بناء المساجد ح٤٤٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في قصة بناء المسجد النبوي، قال: كنا نحمل لبنة لبنة، وعمار يحمل لبنتين لبنتين، فرآه النبي صلّى الله عليه وسلّم، فينفض التراب عنه، ويقول: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» قال: يقول عمار: أعوذ بالله من الفتن».

وبنحوه عند مسلم (ص/٢٢٣٥، كتاب ٥٢، باب١٨ ح٢٩١٥)، وغيرهما.

(٦) أي قول معاوية رضي الله عنه.

(٧) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٤٠، ح٢٠٤٢٧) وأحمد في المسند (٤٩٠) وأبو يعلى في مسنده (١٣/١٢٣-١٢٤) والطبراني في الكبير (١٩/٣٣٠-٣٣١) والحاكم في المستدرك (٢/١٥٥) وصححه ووافقه الذهبي والبيهقي في الدلائل (٢/٥٥١)، وقال الهيثمي في المجمع (٧/٢٤١): «رجاله ثقات».

(٨) في (جـ): «بالفئة».

عثمان، فلا يدل الخبر على البغي بالمعنى المذموم.

وأمّا كونه ليس بكافر فلما في نهج البلاغة أنّ عليا -كرّم الله وجهه- خطب يوما فقال: «**أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة**»[1].

ولقوله تعالى: ﴿**وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإنْ بغت إحداهما على الأخرى/ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إنّ الله يحب المقسطين**﴾[2] [٤٠]، فسمى الله تعالى الطائفتين المقتتلتين مؤمنين، وأمر بالإصلاح بينهما[3].

وأجاب بعض الشيعة عن الآية بأنها في قتال المؤمنين بعضهم مع بعض دون القتال مع الإمام والبغي[4] عليه، والخطاب فيها للأئمة، أمروا أنْ يصلحوا بين طائفتين من المؤمنين اقتتلوا فيما بينهم، وأنْ يقاتلوا إذا بغت إحداهما حتى تفيء، ولا يخفى ما في هذا الجواب من الوهن وعدم نفعه للمجيب أصلا؛ لأنّ الأمر الثاني يستدعي أنْ يكون القتال مع الإمام ضرورة فافهم.

[5][واستدلّ بعضهم على كفر المقاتلين للإمام -كرّم الله وجهه- بقوله -صلّى الله عليه وسلّم- له «**حربك حربي**»[6] ولأهل العبا: «**أنا سلم لمن سالمتم حرب لمن**[7]

---

(١) نهج البلاغة (١/٢٩٠/خطبة رقم: ١٢٢).

(٢) الآية (٩) من الحجرات.

(٣) شرح الطحاوية (٢/٤٤٢).

(٤) في المختصر: «النعي».

(٥) من هنا إلى صفحة (ص٥١٧) قبل كلمة «ومما يدل» غير موجود في المختصر.

(٦) رواه ابن المغازلي الشيعي في مناقب علي بن أبي طالب (ص٥٠ رقم: ٧٣)، بلفظ: «يا علي سلمك سلمي وحربك حربي وأنت العلم ما بيني وبين أمتي من بعدي» والمازندراني الشيعي في مناقب آل أبي طالب (٣/٢١٧) والطوسي في تلخيص الشافي (٢/١٣٥). قال ابن تيمية في المنهاج (٤/٤٩٥-٤٩٦): «وهذا الحديث ليس في شيء من كتب علماء الحديث المعروفة ولا رُوي بإسناد معروف... بل كيف إذا علم أنه كذب موضوع... باتفاق أهل العلم بالحديث».

(٧) أي أهل الكساء وهم علي وفاطمة والحسنين لأن الرسول صلى الله عليه وسلم غطاهم بها وقال هؤلاء أهل بيتي.

حاربتم»[1] وحرب الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- كفر بلا ريب، وبقوله -عليه الصلاة والسلام-: «**حب علي إيمان وبغضه كفر ونفاق**»[2] ولا بغض أظهر من الحرب، فبه يثبت الكفر والنفاق. وأجاب أهل السنة بأنّ الخبر الأول لم يروه منّا إلاّ ابن جرير[3]، وفي روايته عندنا وهن شهير. نعم ذكره الطوسي[4] المنجم وغيره من الشيعة[5] وهم بيت الكذب، وأكثر رواتهم زنادقة بشهادة الأئمة -رضي الله عنهم- كما يشهد بذلك الكافي[6] وغيره[7].

وعلى تقدير صحة الرّواية لا حجة فيه لأنّه خارج مخرج التهديد والتغليظ بدليل ما

---

(١) رواه أحمد في المسند (٤٤٢/٢) والفضائل (٧٦٧/٢ رقم: ١٣٥٠) والحاكم في المستدرك (١٤٩/٣) والخطيب في تاريخه (١٣٧/٧) عن أبي هريرة -رضي الله عنه- وفيه تليد بن سليمان وقد ضعف، ومن حديث زيد بن أرقم، رواه ابن ماجه (٥٢/١ رقم: ١٤٥) والترمذي (٣٨٧/٩ رقم: ٣٨٦٩) والطبراني في الكبير (٣٠/٣-٣١، رقم: ٢٦١٩-٢٦٢١) وابن عدي في الكامل (٥١٦/٢). قال الهيثمي في المجمع (١٦٩/٩): «وفيه تليد بن سليمان وفيه خلاف وبقية رجاله رجال الصحيح»، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١٧/٢، برقم: ٦٤٤).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٨٦/١ ح٧٨) كتاب الإيمان، باب الدليل على أنّ حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان، عن زر قال: قال علي: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي -صلّى الله عليه وسلّم- إليّ: «أنْ لا يحبني إلاّ مؤمن ولا يبغضني إلاّ منافق».

(٣) هو إمام المفسرين أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير صاحب «جامع البيان في تفسير القرآن» (ت٣١٠هـ)، انظر: السير (٣٦٧/١٤).

(٤) هو محمد بن محمد بن الحسن أبو جعفر نصير الدين الطوسي من علماء الكلام والرياضيات والنجوم، نعته ابن القيم بنصير الشرك والكفر، فقال: «إنه ملحد وزير الملاحدة شفا نفسه من اتباع لرسول وأهل دينه فقتل كل علمائهم، وكان وزيرا لهولاكو فنقل أوقاف المدارس والمساجد وجعلها خاصة به ثم انتهى به الحال إلى عبادة الأصنام» إغاثة اللهفان (٢٦٧/٢) بتصرف، مات سنة (٦٧٢هـ). انظر: الوافي بالوفيات (١٧٩/١)، تنقيح المقال (ت١١٣٢٢).

(٥) مثل محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠) في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص٣٠٩).

(٦) عن موسى الكاظم قال: «لو امتحنتهم -أي شيعته- لما وجدتهم إلا مرتدين ولو تمحصتهم لما خلص من الألف واحد».

روضة الكافي (ص١٠٧) ط.لكنو سنة ١٨٨٦م.

(٧) في الفهرست للطوسي (ص٢٨-٢٩): «ان كثيرا من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإنْ كانت كتبهم معتمدة».

حكم به الأمير -كرّم/ الله وجهه- من بقاء إيمان أهل الشام وأخوتهم في الإسلام[1]. [٤١]

ومثل ذلك كثير في الكتاب والسنة[2]، أو يخص الحرب بما كان كحرب الخوارج صادرًا عن بغض وعداوة وإنكار لياقة الأمير للخلافة باعتبار الدين، وذلك كفر عند كل مؤمن، وأدلة التخصيص أكثر من أنْ تحصر.

وقال بعض: لا شك أنّ المقصود التشبيه بحذف الأداة، «كزيد أسد» فكأنه قيل: «حربك كحربي» فإنْ كان الحرب فيه المصدر المبني للفاعل صح أنْ يكون وجه الشبه الوجوب، أي إنّ حربك لمن حاربك وبغى عليك من المؤمنين واجب عليك كحربي لمن حاربني من الكافرين، واشتراك الحربين في الوجوب لا يستدعي اشتراك المحاربين -بصيغة اسم المفعول- في الكفر، وهو ظاهر. وإنْ كان الحرب فيه المصدر المبني للمفعول صح أنْ يكون وجه الشبه كونه حرامًا وضلالاً مثلا، ولا يتعين كونه كفرًا.

ومن أصحابنا من منع كون حرب الرسول -عليه الصلاة والسلام - كفرًا، فقد قال سبحانه: ﴿فإنْ لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله﴾[3] فإنّها نزلت في آكلي الرّبا وهم ليسوا بكفار، قال جل وعلا في قطاع الطريق: ﴿إنّما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله. . .﴾[4] الآية ولم تحكم الشيعة بكفرهم أيضا وفيه تأمل لا يخفى وجهه.

وبأنّ الخبر الثاني كالخبر الأول غير ثابت عندنا ولم يروه أحد منّا أيضا[5]، وقيل إنّه على تقدير الثبوت خارج مخرج التهديد لمن حارب أهل العبا على/ طِرْزِ ما تقدم في الخبر [٤٢] السابق[6]، والخبر الأخير رواه مسلم[7] لكن لا نسلم أنّ الحرب بغض، فقد يحارب

(١) تقدم النص الورد في هذا (ص٥١٥) من هذه الرسالة.

(٢) انظر: شرح الطحاوية (٢/٤٣٩-٤٤٦)، مجموع الفتاوى (٣/٢٨٢-٢٨٦).

(٣) الآية (٢٧٩) من البقرة.

(٤) الآية: (٣٣) من المائدة.

(٥) راجع (ص٥١٥) فيما تقدم هامش (٦).

(٦) راجع هامش (٢) من (ص٥١٧).

(٧) راجع هامش (٢) من (ص٥١٦)

الإنسان من يحبه والحيثيات مختلفة كما لا يخفى]، ومما يدل على أنّ المحارب غير كافر صلح الحسن -رضي الله تعالى عنه- مع معاوية، وهو مما لا مجال لإنكاره[1].

وقد روى المرتضى[2] وصاحب[3] الفصول[4] المهمة من الإمامية أنّه لما انبرم الصلح بينه -رضي الله تعالى عنه- وبين معاوية خطب فقال: «**إنّ معاوية نازعني حقّا لي دونه فنظرت الصلاح للأمة وقطع الفتنة، وقد كنتم بايعتموني على أنْ تسالموا من سالمني وتحاربوا من حاربني، ورأيت أنّ حقن دماء المسلمين خير من سفكها، ولم أرد بذلك إلاّ صلاحكم**» انتهى[5].

وفي هذا دلالة ظاهرة على إسلام الفريق المصالَح، وأنّ المصالحة لم تقع إلاّ اختيارًا، ولو كان المصالَح كافرًا لما جاز ذلك، ولما صح أنْ يقال: فنظرتُ الصلاح للأمة وقطع

---

(١) روى البخاري -الفتح (٥/٣٠٦) عن أبي موسى الأشعري قال: سمعت الحسن يقول: «استقبل -والله- الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال، فقال عمرو بن العاص: إني لأرى كتائب لا تولي حتى تقتل أقرانها فقال له معاوية -وكان والله خير الرجلين- أي عمرو إنْ قتل هؤلاء هؤلاء وهؤلاء هؤلاء من لي بأمور الناس من لي بنسائهم؟ من لي بضيعتهم؟ فبعث إليه رجلين من قريش من بني عبد شمس عبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن عامر بن كريز فقال: اذهبا إلى هذا الرجل فأعرضا عليه وقولا له واطلبا إليه فأتياه فدخلا عليه فتكلما وقالا له وطلبا إليه، فقال لهما الحسن بن علي: إنّا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال، وإنّ هذه الأمة قد عاثت في دمائها، قالا: فإنه يعرض عليك كذا وكذا ويطلب إليك ويسألك، قال: فمن لي بهذا، قالا: نحن لك به، فما سألهما شيئا إلاّ قالا: نحن لك به، فصالحه، فقال الحسن: ولقد سمعت أبا بكرة يقول: رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على المنبر، والحسن بن علي إلى جنبه، وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى، ويقول: «إنّ ابني هذا سيد ولعل الله أنْ يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»».

(٢) هو علي بن الحسن بن موسى العلوي الحسيني البغدادي، أبو طالب كان من المتبحرين في الكلام والاعتزال والأدب والشعر، لكنه إمامي جلد في تواليفه سب لأصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وكان لا يقول بتحريف القرآن ولا نقصه، وهو صاحب كتاب «نهج البلاغة»، (ت٤٣٦). سير أعلام النبلاء (١٧/٥٨٨)، ميزان الاعتدال (٣/١٢٤)، إنباه الرواة (٢/٢٤٩).

(٣) هو علي بن محمد بن أحمد نور الدين ابن الصباغ المكي المالكي (ت٨٥٥هـ). الضوء اللامع (٥/٢٨٣)، الأعلام (٥/٨)، معجم المؤلفين (٧/١٧٨).

(٤) في (أ) و(حـ): «فصول» والتصويب من (ب).

(٥) انتهى من تنزيه الأنبياء للمرتضى (ص١٧٢) والفصول المهمة (ص١٦٣-١٦٤).

الفتنة الخ. فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾[1].

ويدل على وقوع ذلك اختيارًا أيضا، ما رواه صاحب الفصول[2] عن أبي مخنف[3] من أنّ الحسين -رضي الله عنه- كان يبدي كراهة الصلح، ويقول: «**لو جُزَّ أنفي كان أحب إليّ مما فعله أخي**»[4]، فإنّه لا معنى لهذا الكلام لو لم يكن وقوع الصلح من أخيه -رضي الله تعالى عنهما- اختيارًا فإنّ الضرورات تبيح المحظورات وهو ظاهر.

وبعد هذا كله قد ثبت عند جمع أنّ معاوية -رضي الله تعالى عنه- ندم على ما كان منه من المقاتلة والبغي على الأمير/ -كرّم الله وجهه- واتفق أنْ بكى عليه -كرّم الله وجهه-. [٤٣]

فقد أخرج ابن الجوزي[5] عن أبي صالح[6] قال: قال معاوية[7]

---

(١) الأنفال: الآية (٣٩).

(٢) هو المتقدم آنفا في (ص٥١٨ ح٣).

(٣) هو لوط بن يحيى بن سعيد بن مخنف الأزدي الغامدي الكوفي، أبو مخنف أخباري إمامي له تصانيف كثيرة في التاريخ، قال يحيى بن معين: «ليس بثقة»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»، مات سنة (١٥٧هـ)، انظر: الجرح والتعديل (١٨٢/٧)، والسير (٣٠١/٧)، وتنقيح المقال (٢/رقم: ٩٩٩٢)، والأعلام (٢٤٥/٥).

(٤) الفصول المهمة في معرفة الأئمة (١٨١)، وتنسب إليه أبياتٌ قالها في هذا المعنى وهي:

فما ساءني شيء كما ساءني أخي ... ولم أرض والله الذي كان صانعاً
ولكن إذا ما الله أمضى قضاءه ... فلا بد يوما أنْ ترى الأمر واقعا
ولو أنني شورت فيه لما رأوا ... غير ينهم إلا عن الأمر شاسعا
ولم أك أرضى بالذي قد رضوا به ... ولو جمعت كفي إلى المجامعا
ولو حز أنفي قبل ذلك حزة ... بموس لما ألفيت للصلح طائعا

(٥) أخرجه في التبصرة (٤٤٤/١) بسند مظلم إلى أبي صالح، وابن الجوزي هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد البغدادي (ت٥٩٧هـ).انظر: وفيات الأعيان (١٤٠/٣)، تذكرة الحفاظ (١٣٤٢/٤).

(٦) هو باذام، ويقال: باذان، مولى أم هانئ روى عن ابن عباس وعكرمة وعنه محمد بن السائب الكلبي الكذاب وهو الذي روى عنه الخبر مات بعد المائة. انظر: تهذيب الكمال (٦/٤) والجرح والتعديل (٤٣١/٢).

(٧) تقدم (ص٥١٢).

لضرار[1]: صف لي عليا فقال: أو تعفيني، قال: بل تصفه، فقال: و تعفيني قال: لا أعفيك[2]، قال: «أما[3] إذ لابد فإنّه كان وا لله[4] بعيد المدى، شديد النوى، يقول فصلا ويحكم عدلا، يتفجر العلم من جوانبه وتنطق الحكمة من نواحيه، يستوحش من الدنيا وزهرتها، ويستأنس بالليل وظلمته، كان وا لله غزير الدمعة، طويل الفكرة، يقلب كفه، ويخاطب نفسه، يعجبه من اللّباس ما خشن، ومن الطعام ما خشب[5]، كان وا لله كأحدنا، يجيبنا إذا سألناه، ويبتدينا إذا أتيناه، ويأتينا إذا دعوناه...[6] إلى أنْ قال: لا يطمع القوي في باطله ولا ييأس الضعيف من عدله، فأشهد با لله تعالى لقد[7] رأيته في بعض مواقفه وقد أرخى اللّيل سجوفه[8]، وغارت نجومه، وقد مثل في محرابه قابضا على لحيته يتململ تململ السليم، ويبكي بكاء الحزين، فكأني أسمعه[9] يقول: يا دنيا يا دنيا أبي[10] تعرضت أم بي تشوقت، هيهات هيهات[11]، غري غيري قد بتتُّك ثلاثا، لا رجعة لي[12] فيك، فعمرك قصير، وعيشك حقير، وخطرك[13] كبير، آهٍ من قلة الزاد، وبعد السفر، ووحشة الطريق، قال: فذرفت دموع معاوية فما يملكها وهو ينشفها بكمه، وقد اختنق القوم بالبكاء/ ثم قال معاوية: رحم ا لله تعالى أبا الحسن كان وا لله كذلك،

(١) هو ضرار بن ضمرة الضّبابي من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي ا لله عنه.
انظر: تنقيح المقال (٢/١٠٥-١٠٦/ت٥٧٤٧) وفي التبصرة: «ضرار بن حمزة».

(٢) في التبصرة: «فقال».

(٣) في التبصرة: «أن» وفي المختصر: «و».

(٤) في التبصرة ساقطة.

(٥) في التبصرة: «حشب» وكلاهما بمعنى لطعام الخشن الغليظ، القاموس (٨٦ و١٠٢).

(٦) المحذوف سطران وزيادة.

(٧) في التبصرة: «لرأيته».

(٨) اسجف الليل: أسدف: أظلم، والسجف: الستر، القاموس: (١٠٥٧ و١٠٥٨).

(٩) في التبصرة: «وكأني أسمعه وهو يقول».

(١٠) في المختصر: «ألي».

(١١) في التبصرة: (هيهات) غير مكررة.

(١٢) في التبصرة: «له».

(١٣) في المختصر: «وخطوك».

فكيف حزنك عليه يا ضرار، فقال: حزن من ذبح ولدها في حجرها فلا ترقأ عبرتها ولا يسكن حزنها»[1] انتهى.

وما يذكره المؤرخون من أنّ معاوية -رضي الله تعالى عنه- كان يقع في الأمير -كرّم الله وجهه- بعد وفاته، ويظهر ما يظهر في حقه ويتكلم بما يتكلم في شأنه، مما لا ينبغي أنْ يعول عليه أو يلتفت إليه لأنّ المؤرخين ينقلون ما خبث وطاب، ولا يميِّزون بين الصحيح والموضوع والضعيف، وأكثرهم حاطب ليل لا يدري ما يجمع، فالاعتماد على مثل ذلك في مثل هذا المقام الخطر، والطريق الوعر، والمَهْمَه القفر، الذي تضل فيه القطا، ويقصر دونه الخطا، مما لا يليق بشأن عاقل فضلا عن فاضل. وما جاء من ذلك في بعض روايات صحيحة، وكتب معتبرة رجيحة، فينبغي أيضا التوقف عن قبوله، والعمل بموجبه؛ لأنّ له معارضات مثله[2] في الصحة والثبوت، على أنّ من سلم من داء التعصب، وبرئ من وصمة الوقوع في أصحاب رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- حمل ذلك على أحسن المحامل، وأوله بما يندفع به الطعن عن أولئك السادة الأماثل[3]، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) انتهى من التبصرة لابن الجوزي (١/٤٤٤-٤٤٥). وقد ذكر هذا الأثر ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/٤٣) فقال: حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا يحيى بن مالك بن عائذ قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن سلمة البغدادي بمصر قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد قال: أخبرنا العكلي عن الحرمازي رجل من همدان قال: قال معاوية لضرار الصدائي: «يا ضرار صف لي عليا... الخ» وعنه ابن دحية في أعلام النصر المبين (ص٣٢) مخطوط، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (٤/٢٧٦-٢٧٧)، ونقل جامع نهج البلاغة بعضه في (ص٦٧٧).

(٢) في المختصر: «مسلمة».

(٣) راجع الطحاوية مع شرحها (٢/٦٨٩) فما بعدها.

وأمّا الفصل الثالث

ففي بيان حكم سب الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وهو المقصود في الحقيقة من[1] هذه الرسالة.

اعلم أنّ/ السب في اللغة الشتم، ويكون بكل ما فيه تنقيص وله مراتب متفاوة، وأجمع أهل السنة أنه مطلقا في حق الصحابة -رضي الله عنهم- منهي عنه، وإنّما الخلاف في كفر مرتكبه، وستعلم قريبا -إنْ شاء الله تعالى- الحق في ذلك.

واللعن مثل السب بل هو أدهى وأمر، وقد يقال له سب أيضا.

ففي النهاية لابن الأثير[2]: «أصل اللعن الطرد والإبعاد من الله تعالى، ومن الخَلق السب والدعاء» انتهى[3].

والشيعة جوَّزوا السب واللّعن على أكثر الصحابة ومنهم من كتم النص -وهو بزعمهم- حديث الغدير[4] وكذا من حارب الأمير -كرّم الله وجهه- كعائشة[5] وطلحة[6] والزبير[7] ومعاوية[8] وعمرو بن العاص[9] وأضرابهم بل اعتقدوا أنّ لعن هؤلاء

---

(١) في (حـ): «في هذه». (ع) بل وعلى جميعهم

(٢) تقدم ص٤٦٤.

(٣) من النهاية في غريب الحديث (٤/٢٥٥).

(٤) تقدم تخريجه ص٤٧٦.

(٥) تقدمت (ص٥٠٢).

(٦) تقدم (ص٥٠٢).

(٧) تقدم (ص٥٠٢).

(٨) تقدم (ص٤٦١).

(٩) هو عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي، أبو عبد الله، أسلم قبل الفتح على يد النجاشي، وكان من دهاة العرب في الإسلام، أمّره النبي صلى الله عليه وسلم، وتولى فتح مصر في عصر عمر بن الخطاب، مات سنة ٤٣هـ.

انظر: الإصابة (٣/٢).

وسبهم من أعظم العبادات وأقرب القربات، وذلك من الضلالة بمكان؛ فقد صحت أحاديث كثيرة في النهي عن اللّعن مطلقا حتى لعن الحيوانات وصرح بعض الحنفية بأنّ لعن الكلب من وجه كفر. وقد تواتر عند الفريقين نهي الأمير -كرّم الله وجهه- عن لعن أهل الشام[1]، فما ظنك بأصحاب النبي -عليه الصلاة والسلام-، بل بكبارهم -رضي الله عنهم- الذين ورد في حقهم من الآيات البينات ما ورد، وأثنى عليهم رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم- بما لم يثن على أحد، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿والذين ءامنوا وهاجروا وجٰهدوا في سبيل الله [والذين ءاووا ونصروا][2] أولٰٓئك هم/ المؤمنون حقا لهم [٤٦] مغفرة ورزق كريم﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿الذين ءامنوا وهاجروا وجٰهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولٰٓئك هم الفآئزون يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنٰت لهم فيها نعيم مقيم خٰلدين فيها أبدًا إنّ الله عنده أجر عظيم﴾[4] وقوله عزّ وجلّ: ﴿والسٰبقون الأولون من المهٰجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسٰن رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾[5] الآية، وقوله جلّ وعلا: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾[6] الآية، وقوله تبارك وتعالى: ﴿لكن الرسول والذين ءامنوا معه جٰهدوا بأموالهم وأنفسهم وأولٰٓئك لهم الخيرات وأولٰٓئك هم المفلحون﴾[7] الآية.

---

(١) سمع علي رضي الله عنه قوما من أصحابه يسبون أهل الشام فقال لهم: «إني أكره لكم أنْ تكونوا سبابين... الخ» نهج البلاغة (٤٦٩).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط.

(٣) الآية: (٧٤) من الأنفال.

(٤) الأيتان: (٢٠-٢٢) من التوبة.

(٥) الآية: (١٠٠) من التوبة.

(٦) الآية: (١٨) من الفتح.

(٧) الآية: (٨٨) من التوبة.

وقوله سبحانه: ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير﴾[1] إلى غير ذلك من الآيات التي لا تحصى، ومثلها الأخبار الواردة فيهم عموما وخصوصًا ولا مساغ للتخصيص الذي يزعمه الشيعة بوجه من الوجوه كما لا يخفى.

وليس لهم أنْ يقولوا بالردة -والعياذ بالله تعالى- لما علمت، وإنْ قالوا إنهم ارتكبوا من الذنوب ما سوّغ لعنهم، وإنْ لم يكن كفرًا، فإنّ مسوغ اللعن ليس مخصوصا به، ردوا بأنّا لا نسلم ارتكابهم لذلك، و((دون اثباته خرط القتاد))[2].

وعلى فرض التسليم قد قدمنا[3] أنّ الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-/ لما منّ الله تعالى عليهم من شرف صحبة النبي -صلّى الله عليه وسلّم- وبذل الأنفس والأموال والأولاد بين يديه مع صدق النية وخلوص العزيمة وشدة المحبة لا يصرون على ذنب فعلوه، وخطيئة ارتكبوها، فما ذهبوا إلى ربهم إلاّ بتوبة نصوح طاهرين من الآثام مكفرا عنهم ما يقتضى الملام، فلم يتحقق فيهم حال السب واللّعن -والعياذ بالله تعالى- ما يسوّغ ذلك، واعتبار ما كان لو صح لاقتضى جواز سب مثل حذيفة وسلمان[4] -رضي الله عنهما- فإنّهما كانا قبل أنْ يسلما كافرين.

والشيعة لا يجوزون ذلك فيهما لأنّهما عندهم من الصحابة الوالين للأمير -كرّم الله وجهه-، وبالجملة اعتبار ذنب مغفور للقدح والطعن في غاية السفه، وموجب لفساد عظيم.

ومن ذلك: صحة إطلاق الكافر مثلا على كثير من المؤمنين، وهو كما ترى.

---

(١) الآية: (١٠) من الحديد.

(٢) تقدم تخريجه (ص٤٨٣).

(٣) انظر: (ص٤٧١) فما بعدها.

(٤) هو سلمان الفارسي أبو عبد الله، ويقال له سلمان بن الإسلام، وسلمان الخير. وله في سبب إسلامه قصة طريفة وعجيبة، قيل انه عاش مائتي سنة وقيل ٣٥٠ سنة مات سنة (٣٢ أو ٣٣هـ).

انظر: الإصابة (٢/٦٠).

وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿بِئْسَ الاسم الفسوق بعد الإيمان﴾[1] وأيضا: الوارد في لعن المرتكبين لبعض الذنوب اعتبار عنوان الذنب ومفهوم الوصف كالظالمين والكاذبين دون القصد إلى واحد بخصوصه مما صدق عليه المفهوم، كزيد الظالم وعمرو الكاذب، فيجوز «لعن الله الظالمين»، و«لعن الله الكاذبين» مثلا دون لعن الله تعالى زيدًا وعمرًا الظالم والكاذب.

بل نصوا على حرمة لعن كافر بعينه لم يتحقق بخبر المعصوم موته على الكفر كأبي جهل وأبي لهب.

وقوله صلّى الله/ عليه وسلّم حين رأى حيوانا وُسم على وجهه: «لعن الله من فعل هذا»[2]، ليس نصا في لعن مخصوص لجواز اعتبار العموم. [٤٨]

«ولعن الملائكة المرأة التي تخرج من بيتها بغير إذن زوجها حتى تعود»[3] أيضا كذلك.

وعن بعض[4] المحققين أنّ اللعن في مثل: ﴿ألا لعنة الله على الظالمين﴾[5] متوجه

---

(١) الآية: (١١) من الحجرات.

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٤٥٨/٤ ح٨٤٥٠) قال: أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله قال: رأى النبي صلّى الله عليه وسلّم حمارا قد وسم في وجهه، فقال: «لعن الله من فعل هذا».

وبنحوه في صحيح مسلم (١٦٧٣/٣، ح٢١١٧، كتاب اللباس، باب النهي عن ضرب الحيوان في وجهه).

(٣) إشارة إلى حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «إنّ المرأة إذا خرجت من بيتها وزوجها كاره لذلك لعنها كلّ ملك في السماء وكلّ شيء مرت عليه من الجن والإنس حتى ترجع»، رواه الطبراني في الأوسط (٣١٤/١ رقم: ٥١٧).

قال الهيثمي: «فيه سويد بن عبد العزيز وهو متروك وقد وثقه دحيم وغيره وبقية رجاله ثقات»، المجمع (٣١٣/٤).

وبنحوه رواه البزار كما في كشف الأستار (١٧٧/٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الهيثمي أيضا: «فيه حسين بن قيس المعروف بحنش، وهو ضعيف وقد وثقه حصين بن نمير، وبقية رجاله ثقات» المجمع (٣٠٧/٤).

(٤)

(٥) الآية (١٨) من هود.

بالحقيقة إلى الوصف لا إلى صاحبه، والمراد ذم ذلك الوصف والتنفير عنه، وأنّه لو فرض توجهه إلى المتلبس به يكون وجود الإيمان مانعا، والمانع مقدم كما هو عند الشيعة[1].

وأيضا وجود العلة مع المانع لا يكون مقتضيا فاللعن لا يكون مترتبًا على وجود الصفة حتى يرتفع الإيمان المانع.

وقوله تعالى: ﴿والذين جاءو من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمٰن ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين ءامنوا [ربنا إنّك رءوف رحيم][2]﴾، ظاهر في طلب المغفرة وترك العداوة للمؤمنين، ونطق الصحابة -الذين تسبهم الشيعة- بكلمة الإيمان وإقامتهم لشعائر الدين أمر معلوم لا يحتمل الإنكار بوجه، وكون ذلك عن نفاق أو مستتبعا بما يخالفه مما يحتاج إلى دليل يثبته وبرهان يحققه، وهو أحد المستحيلات.

ولو سلم لكل أحد كل ما يقوله من الاحتمالات العقلية وإنْ لم يبرهن عليها، لسلم كلام النواصب[3] والخوارج[4] في حق الأمير -كرّم الله وجهه- ونرهاتهم التي تمجها الأسماع في شأنه -رضي الله تعالى عنه- وفي ذلك من الفساد/ ما فيه، ومتى كان الإيمان ثابتا لا ينبغي إلاّ الترضي والاستغفار دون السب واللّعن، وقد استدلّ بعض أصحابنا للنّهي عن اللّعن بقوله سبحانه: ﴿واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنٰت﴾[5]، بناء على أنّ

---

(١) انظر: «مبادئ الوصول إلى علم الأصول» (ص٢٣٧).

(٢) الآية (١٠) من الحشر، وما بين المعقوفين يوجد بدله في المخطوط الإشارة إليه (ب): «الآية».

(٣) في القاموس مادة «نصب» (ص١٧٧): «والنواصب والناصبية وأهل النصب المتدينون ببغضة علي رضي الله عنه؛ لأنهم نصبوا له، أي عادوه».

وانظر: شرح السنة للبربهاري (ص٥٢)، ودرء التعارض (١/ ٢٤٠ و٢٨٣).

وأما النواصب في نظر الرافضة فهم أهل السنة والجماعة قال العاملي الرافضي في مقدمة البرهان (ص٣٠٨): «من قدم أبا بكر وعمر واعتقد إمامتهما فهو ناصب».

وراجع: إحقاق الحق للتستري (٢٧٠) وعلل الشرائع (ص٦٠١) ومعاني الأخبار للقمي (ص٣٥٠) والمحاسن النفسانية (١٤٥).

(٤) تقدم التعريف بهم (ص٤٨٢).

(٥) الآية: (١٩) من القتال.

الأمر بالشيء نهي عن ضدّه[1]، كما ذهب إليه الإمامية[2].

وبالجملة حرمة سب الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- مما لا ينبغي أنْ ينتطح فيه كبشان أو يتنازع فيه اثنان[3].

وأطلق غير واحد القول بكفر مرتكب ذلك لما فيه من إنكار ما قام الإجماع عليه قبل ظهور المخالف من فضلهم وشرفهم، ومصادمة المتواتر من الكتاب والسنة الدالّين على أنّ لهم الزلفى من ربّهم، ومن هنا كفّر من كفّر الرافضة.

واستُدل لكفرهم أيضا بما رواه البيهقي في دلائل النبوة[4] بسند حسن عنه -صلّى الله عليه وسلّم- أنّه قال: «**يخرج قبل قيام الساعة قوم يقال لهم: الرافضة يرفضون الإسلام فاقتلوهم فإنهم مشركون**»[5].

وأشار إلى ذلك الصرصري[6] في قصيدته النونية النبوية بقوله:

---

(١) البحر المحيط للزركشي (٤١٦/٢).

(٢) مبادئ الوصول إلى علم الأصول (ص١٠٧).

(٣) نقل الخطيب البغدادي في تاريخه عن ابن عباس ما ملخصه: أنّ امرأة هجت النبي صلّى الله عليه وسلّم فشق عليه، وقال: «من لي بها» فقال رجل من قومها: أنا لها، فأتاها فضربها بخوان على رأسها حتى دمغها ثم أتى النبي صلّى الله عليه وسلّم فقال: «أفلح الوجه» قال: قد كفيتها يا رسول الله، فقال النبي صلّى الله عليه وسلّم: «أما إنّه لا ينتطح فيها عنزان»، قال: فأرسلها مثلا وما قيلت قبل ذلك.
انظر: تاريخ بغداد (٩٩/١٣ ت٧٠٨٦)، وراجع مجمع الأمثال (١٧٤/٣).

(٤) الدلائل (٥٤٧/٦).

(٥) وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٧٩/١-٢٨٠) وابن أبي عاصم في السنة (٤٧٤/٢، رقم: ٩٧٨) وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١٠٣/١) وفي السنة (٥٤٦/٢ رقم: ١٢٦٨) وابن عدي في الكامل (٢٠٨٧/٦ و٢٦٦٤/٧) والبزار في مسنده (رقم: ٤٩٩) والخطيب في الموضح (٣٣٣/٢) وابن الجوزي في العلل (١٥٧/١)، وقال: «هذا حديث لا يصح».
وأخرجه أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (٦١٣/٣ رقم: ٢٧٨) وضعفه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (رقم: ٨٠٨) والألباني كما في ظلال الجنة (رقم: ٩٧٨).

(٦) هو يحيى بن يوسف بن يحيى الأنصاري أبو زكريا جمال الدين الصرصري، قال ابن كثير: «العلامة الفاضل المادح الحنبلي الضرير البغدادي... ولما دخل التتار بغداد دعي فلم يجب وأعد في داره حجارة فلما جاءوه هشّم جماعة منهم ولما خلصوا إليه قتل أحدهم بعكازه ثم استشهد رحمه الله وذلك سنة (٦٥٦هـ) وله (٦٨) سنة».

وكذاك أخبر أنّ سب صحابه ما للمصر عليه من غفران
علما بقوم يجهرون بسبهم من كلّ غُمر فاحش لعان[1]

ورُوي عن الإمام مالك أنّه قال: «من شتم أحدًا من أصحاب النبي -صلّى الله عليه وسلّم- أبا بكر أو عمر أو عليا أو معاوية أو عمرو بن العاص، فإنْ قال: كانوا على ضلال وكفر قتل»[2]، ولم/ يؤول له.

وفي لفظ: «يقتل من كفر الصحابة -رضي الله عنهم- كلّهم أو واحدًا منهم لأنّ من كفر مسلما فقد كفر، فما بالك بالصحابة وهم أساس الإسلام وعماده»، وذهب القاضي حسين[3] إلى أنّ سب الشيخين كفر وإنْ لم يكن بما فيه إكفارهما[4]، وإلى ذلك

انظر: ذيل مرآة الزمان (١/٢٥٧-٣٣٢) والبداية والنهاية (١٣/٢٢٤)، ومنه النقل بتصرف.

(١) لم أقف على هذه الأبيات، وإنْ كان صاحب ذيل مرآة الزمان ذكر له قصائد كثيرة أخذت حيزا كبيرا من الكتاب من (ص٢٥٧-٣٣٢)، وبالمناسبة أذكر له أبياتا تبين عقيدته في معاوية والصحابة رضي الله عنهم، قال رحمه الله:

وللفضل أيضا في معاوية اعتقد ردافته تفضيلها لا يضيّع
هو الكاتب الوحي الحليم وأخته مع المصطفى في جنة الخلد ترتع
وكل صحابي رآه ففضله على غيره في نيله ليس يطمع
ولا أبتغ التفتيش في ذكر ما جرى لأصحابه خاب الغوي المشنع

انظر: ذيل مرآة الزمان (١/٣١١-٣١٢)، وذكر له ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (١٤٧-١٥٤) أبياتا كثيرة في العقيدة.

(٢) ذكره القاضي عياض في الشفا (٢/٣٠٨)، وتمام النص: «وإنْ شتمهم بغير هذا من مشاتمة الناس نكل نكالا شديدا».

(٣) هو أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروروذي، الفقيه الشافعي المعروف بالقاضي، صاحب «التعليقة» في الفقه، و«الفتاوي» مات سنة (٤٦٢).

انظر: وفيات الأعيان (٢/١٣٤)، والسير للذهبي (١٨/٢٦٠).

(٤) قول القاضي ذكره ابن حجر المكي في «الإعلام بقواطع الإسلام» المطبوع بذيل «الزواجر» (٢/٣٥٢).

ذهب معظم الحنفية[1].

والأصح من مذهب الشافعية: «أنّ السب بما فيه إكفار الصحابة -رضي الله عنهم- كفر»[2].

وهو السب الذي اتخذه عبادة شيعة زماننا ودرج عليه «الكُمَيْلية»[3] من الشيعة أيضا.

فعلى هذا لا ينبغي لأحد أنْ يرتاب في كفرهم بناء على أنّ سبهم للصحابة بما فيه إكفارهم -وحاشاهم رضي الله تعالى عنهم، ويلزم من إكفارهم بغضهم وهو كفر أيضا كما صرح به الطحاوي[4] وغيره.

واستدل له بعض الأئمة بقوله تعالى في حقهم: ﴿ليغيظ بهم الكفار﴾[5] وكذا

(١) انظر على سبيل المثال الفتاوي الهندية (٢/٢٦٤)، وحاشية محمد أبي السعود على شرح الكنز لمحمد منلا مسكين (ص٤٦٠) ومؤتمر النجف المطبوع بذيل الخطوط العريضة (ص٨٩)، والفتاوى البزازية بهامش الفتاوى الهندية (٦/٣١٨-٣١٩)، وفي الفتاوي الهندية (٢/٢٦٤) ما ملخصه: «سب الشيخين ولعنهما كفر».

(٢) قال النووي: «يقطع بتكفير كل قائل قولا يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة» الروضة (١٠/٧٠) وبنحوه في مغني المحتاج (٤/١٣٦).

(٣) هم أتباع أبي كامل، والنسبة إليه هنا على خلاف القياس، والتصغير للتحقير، وبهذا التحقير ذكرها القاضي عياض في الشفا (٢/٢٨٦)، قال: «وكذلك نقطع بتكفير كل قائل قال قولا يتوصل به إلى تضليل الأمة وتكفير جميع الصحابة كقول "الكميلية" من الرافضة...»، وبلفظ «الكاملية» على القياس ذكرها البغدادي في الفرق (٥٤) والشهرستاني في الملل (١/٢٠٥).

(٤) قال الطحاوي: «وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»، الطحاوية مع شرح ابن أبي العز (٢/٦٨٩).

وأما الطحاوي فهو: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي المصري الطحاوي نسبة إلى «طحا» قرية من قرى صعيد مصر، من تصانيفه: شرح معاني الآثار وشرح مشكل الآثار (ت٣٢١). انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٢٧) والبداية والنهاية (١١/١٨٦).

(٥) الآية (٢٩) من الفتح، قال الإمام مالك: «من أصبح وفي قلبه غيظ على أصحاب محمد عليه السلام فقد أصابته الآية» السنة للخلال (١/٤٧٨).

وراجع الصارم المسلول (ص٥٧٩)، وتفسير ابن كثير (٤/٢٠٤)، وتفسير القرطبي (١٦/٢٩٦-٢٩٧).

استحلال إيذائهم،وهو كفر أيضا كما لا يخفى[1].

وفي «الأنوار»[2]: «لو استحل إيذاء أحد من الصحابة كفر»[3].

وفي «الإعلام»[4]: «إنّ استحلال إيذاء غير الصحابة من المسلمين مكفر»[5] فما ظنك باستحلال إيذائهم -رضي الله تعالى عنهم.

٥ وكذا يلزم من ذلك إنكار خلافة الخلفاء منهم.

وفي «البزازية»[6]: «أن[7] من أنكر خلافة أبي بكر -رضي الله تعالى عنه- فهو كافر في الصحيح، [وأنّ من أنكر][8] خلافة عمر رضي الله تعالى عنه فهو كافر في الأصح»[9].

وفي «التاتارخانية»[10] مثل ذلك[11].

---

(١) الشفا للقاضي عياض (٣١٠).

(٢) أي «الأنوار لأعمال الأبرار» للعلامة الفاضل يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي (ت٧٧٩) الشذرات (٢٦٤/٦).

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار (٢٢٠/٢)، ونصه: «ولو استحل إفك أحد من الصحابة أو ينفي علم الله تعالى بالمعدوم أو بالجزئيات كفر».

(٤) «الإعلام بقواطع الإسلام» لابن حجر الهيتمي المكي (ت٩٧٤).

(٥) الإعلام المطبوع بذيل كتاب «الزواجر» للهيتمي (جـ٢/٣٨٦).

(٦) أي: الفتاوى البزازية، نسبة إلى الإمام حافظ الدين، محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الكردي الحنفي (ت٨٢٧هـ)، وتسمى «الجامع الوجيز».

انظر: الضوء اللامع (٣٧/١٠ت١٠٥)، وشذرات الذهب (١٨٣/٧)، والأعلام (٤٥/٧).

(٧) في البزازية: «ومن».

(٨) ما بين المعقوفين في البزازية: «ومنكر».

(٩) «الفتاوى البزازية» بهامش «الفتاوى الهندية» (جـ٦/٣١٨).

(١٠) أي «الفتاوى التاتارخانية» نسبة إلى الأمير الذي دونت بأمره وكان يسمى «تاترخان» وتسمى أيضا «زاد المسافر».ومؤلفها هو: فريد الدين عالم بن العلاء الأنصاري الأندريتي الدهلوي الحنفي (ت٧٨٦هـ).

انظر: كشف الظنون (٢٦٨/١)، ومقدمة «الفتاوى التاتارخانية» (٢٨/١-٣٥).

(١١) الفتاوى التاتارخانية (٤٨٥/٥)، ونص كلامه: «من أنكر خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو كافر على قول بعضهم، وقال بعضهم: هو مبتدع وليس بكافر، والصحيح أنّه كافر، وكذا من أنكر خلافة عمر رضي الله عنه في أصح الأقوال».

والذي نعلمه من الشيعة اليوم/ التصريح بكفر الصحابة الذين كتموا النص[1] ولم [٥١] يبايعوا عليًا -كرّم الله وجهه- بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم كما بايعوا أبا بكر -رضي الله عنه- كذلك.

وكذا التصريح ببغضهم، واستحلال إيذائهم وإنكار خلافة الخلفاء الراشدين منهم والتهافت على سبهم ولعنهم تهافت الفراش على النار.

وقد أجمع أهل المذاهب الأربعة من الحنفية[2] والمالكية[3] والشافعية[4] والحنابلة[5] على القول بكفر المتصف بذلك.

وما روي عن بعضهم من أنّ الساب يضرب أو ينكل نكالا شديدا محمول على ما إذا لم يكن السب مما يوجب تكفيرهم رضي الله عنهم، وكان خاليا عن دعوى بغض وارتداد واستحلال إيذاء، وليس مراده أنّ حكم الساب مطلقا كذلك كما لا يخفى على المتتبع.

وذكر صاحب[6] «التحفة الاثني عشرية» عليه الرحمة: أنّ الصحابة رضي الله عنهم الذين أثنى عليهم الله تعالى في كتابه بما أثنى، وهم الذين وَلِع الرافضة بسبهم وبغضهم مثل الأنبياء عليهم السلام في أنّ سبهم وطعنهم من العصيان بمكان.

---

(١) أي النص على خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في زعم الشيعة.

(٢) تقدم كلام الحنفية (ص٥٢٩ هامش١).

(٣) تقدم قول الإمام مالك (ص٥٢٨ هامش٢).

(٤) تقدم (ص٥٢٩ هامش٢).

(٥) قال ابن تيمية -ما ملخصه-: «من زعم أنّ الصحابة ارتدوا أو فسقوا بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم فلا ريب في كفره»، الصارم المسلول (ص٥٨٦).

(٦) صاحب التحفة: هو عبد العزيز بن أحمد (ولي الله) ابن عبد الرحيم العمري الفاروقي الدهلوي ولد عام (١١٥٩) من تصانيفه: «فتح العزيز» في التفسير، و«التحفة الاثنى عشرية» (ت١٢٣٩هـ).

وقد كتب التحفة بالفارسية، وترجمها إلى العربية الشيخ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي وانتهى منها سنة (١٢٢٧هـ).

انظر: ترجمة صاحب التحفة في الأعلام (١٤/٤)، ومقدمة مختصر التحفة (ص يب)، ومعجم المؤلفين (٢٤٣/٥).

ونص كلامه قدس سره: «ثم ينبغي أنْ يعلم ها هنا دقيقة؛ وهي[1] أنّ سب الأنبياء -عليهم السلام- والطعن فيهم[2] -والعياذ بالله تعالى- إنّما صار حرامًا وكفرًا[3]؛ لأنّ وجه السب -وهو المعاصي والكفر- لا يوجد في أولئك الكبار ألبتة بل يمتنع بالضرورة، [وإنما الموجود][4] فيهم ما يوجب تعظيمهم [وتكريمهم][5] وتوقيرهم/ والثناء الجميل عليهم والمحامد الحسنة لهم[6] ومن عداهم من جماعة المؤمنين الذين ثبت تعظيمهم وتكريمهم ومغفرة ذنوبهم، وتكفير سيئاتهم بنصوص الكتاب المجيد، فهم [في حكمهم][7] لا محالة في حرمة السب والطعن، والتحقير والإهانة، غاية الفرق [بين الفريقين][8] أنّ الأنبياء لم يوجد فيهم أصلاً ما يوجب هذه الأمور، وهؤلاء وجد فيهم فانعدم، والمعدوم بالعدم الطارئ كالمعدوم بالعدم الفطري في هذا الباب.

ولهذا [كانت][9] نسبة الذنب السابق المتوب عنه إلى التائب حرامًا «فإنّ التائب من[10] الذنب كمن لا ذنب له»[11].

---

(١) ساقطة من التحفة.

(٢) في التحفة: «عليهم».

(٣) (ق)، (خ).

(٤) في التحفة: «يوجد قطعا».

(٥) ساقطة من التحفة.

(٦) في التحفة زيادة «كثيرا كثيرا».

(٧) في التحفة: «فهم باليقين في حكم الأنبياء».

(٨) في التحفة: «بينهم».

(٩) ساقطة من التحفة.

(١٠) في التحفة: «عن».

(١١) حديث: رواه ابن ماجه (٢/١٤١٩ ح٤٢٥٠)، والطبراني في الكبير (١٠/١٨٥، ح ١٠٢٨١) من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له». قال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٠٠): «رجاله رجال الصحيح، إلاّ أنّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه».
ورواه أبو نعيم في الحلية (١٠/٣٩٨) من طريق يحيى بن أبي خالد عن ابن أبي سعيد.
وقال السخاوي في المقاصد (١٥٢، ح٣١٣): «رجاله ثقات بل حسنه ابن حجر لشواهده، وإلاّ فأبو عبيدة حزم غير واحد بأنه لم يسمع من أبيه».

=

وليس لعوام الأمة ممن عدا الصحابة -رضي الله عنهم- هذه المرتبة؛ [لأن][1] تكفير سيئاتهم ومغفرة ذنوبهم [أمر معلوم][2] لنا بالقطع من الوحي والتنزيل، وقبول طاعاتهم وتعلق رضاء الله تعالى بأعمالهم [على الخصوص أمر متيقن أيضا فهم -رضي الله تعالى عنهم- متوسطون][3] بين الأنبياء والأمة، ولهذا لن يصل أحد [من][4] غير الصحابة وإنْ كان مطيعًا [متقيًا][5] إلى درجتهم أصلا)) انتهى[6].

وهذا كلام حسن، وفيه تأييد لما ذكرنا من أنّ اعتبار ذنب مغفور في غاية السفه.

وكذا أجمع السادة الصوفية[7] -قدّس الله أسرارهم- من القادرية[8]

وذكره الألباني في الضعيفة (رقم: ٦١٥-٦١٦)، وفيه زيادة، ثم قال: ((وجملة القول أنّ الحديث المذكور أعلاه ضعيف بهذا التمام وطرفه الأول منه حسن بمجموع طرقه))، وحسنه في صحيح الجامع (٥٧/٣، رقم: ٣٠٠)، والطرف الذي حسنه هو المذكور هنا.

(١) في التحفة: ((إذ)).

(٢) في التحفة: ((صارت معلومة)).

(٣) ما بين المعقوفين في التحفة كما يلي: ((بالتخصيص متيقنا فالصحابة متوسطة)).

(٤) ساقطة من التحفة.

(٥) في التحفة: ((ومتيقنا)).

(٦) انتهى من ((الترجمة العبقرية للتحفة الاثني عشرية)) (ق٢٣٣/ب).

(٧) لمعرفة موقف المؤلف من الصوفية يراجع التمهيد من القسم الدراسي (ص٧٢).

وقال ابن تيمية -رحمه الله-: ((واسم "الصوفية" هو نسبة إلى لباس الصوف، هذا هو الصحيح))، وقال في مكان آخر: ((ولأجل ما وقع في كثير منهم من الاجتهاد والتنازع فيه تنازع الناس في طريقهم:

- **فطائفة:** ذمت "الصوفية والتصوف" وقالوا: إنهم مبتدعون خارجون عن السنة... الخ.

- **وطائفة:** غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء.

وكلا طرفي هذه الأمور ذميم، والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب، ومن المنتَسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاص لربه، وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم كالحلاج مثلا)). **انظر:** مجموع الفتاوى (١٩٥/١١ و٥ و١٧-١٨)، ولمزيد المعرفة عن هذه الطائفة، انظر: ((تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي)) (ص٣٤-٤٤)، والموسوعة الميسرة (ص٣٤١) وللوقوف على مساوئ الصوفية يقرأ كتاب ((هذه هي الصوفية)) لعبد الرحمن الوكيل، وأما المؤلف فله موقف منهم بينته عند التعريف به.

(٨) طريقة صوفية تنسب إلى الشيخ عبد القادر بن عبد الله بن جنكي دوست الجيلي الحنبلي البغدادي

-

والنقشبندية[1] والجشتية[2] والكبروية[3]، والسّهروردية[4] وغير ذلك على وجوب محبة الصحابة كبارهم/ وصغارهم وتكريمهم وتوقيرهم واعتقاد أنهم أفضل البشر بعد الأنبياء -عليهم السلام-، وحرمة سبهم وطعنهم، وأنّ سابهم وطاعنهم من الضالين الخاسرين.

وفي كتاب الغنية[5] المنسوب لحضرة الغوث[6] الرباني، والهيكل الصمداني قطب دائرة العارفين ومربي المسترشدين والسالكين المحبوب السبحاني حضرة الشيخ عبد القادر الكيلاني[7] قدس سره، وغمرنا بره، ما ينادي على ذلك بأعلى صوت، بل صرّح قدس

(ت٥٦١هـ). انظر: السير للذهبي (٢٠/٤٣٩)، والرحلة العياشية (٢/١٧، ١٩).

(١) طريقة صوفية تنسب إلى محمد بهاء الدين شاه نقشبند (ت٧٩١هـ).

انظر: الرحلة العياشية (٢/١٧ و١٩)، والحديقة الندية في الطريقة النقشبندية.

(٢) الجشتية: طريقة صوفية هندية تنسب إلى قطب الدين مودود بن يوسف بن محمد بن سمعان الجشتي.

انظر: الرحلة العياشية (٢/١٧، ١٩).

(٣) الكبروية: طريقة صوفية تنسب إلى المحدث الشهيد نجم الدين أبي الجناب أحمد بن عمر بن محمد الخوارزمي سمع من أبي طاهر السلفي وغيره ورحل في طلب الحديث استشهد سنة ٦١٨هـ في معركة مع التتار وعمره في عشر الثمانين.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/١١١)، والرحلة العياشية (٢/٢١٧-٢١٨).

(٤) السهروردية: طريقة صوفية تنسب للمحدث شهاب الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عبد الله (ت سنة ٦٣٢هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٧٣)، الرحلة العياشية (٢/٢١٧ و٢١٩).

قلت: هذه الطرق المذكورة هنا وغيرها كثير كلها مبتدَعة لم تكن في عهد الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان، وإنْ كانت تختلف من حيث القرب والبعد عن السنة، وكذلك الذين أنشأوها أو ألصقت بهم، بعضهم كان على جانب كبير من السنة لكن أتباعه غيروا وبدلوا فابتعدوا كثيرا عن السنة، وبعض آخر كان من رؤساء البدعة والضلالة زنديقا يرمي إلى القضاء على الإسلام، وتمزيق أهله، وجماع القول أنّ كل الطرق الصوفية بدعة القريب منها والبعيد يجب التحذير منها ويكفينا ما كفى الصدر الأول من القرآن والسنة الصحيحة بفهم السلف الصالح، قال تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾، وقال صلّى الله عليه وسلّم: ((من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد))، مسلم (ص١٣٤٤).

(٥) هو كتاب: ((الغنية لطالبي طريق الحق)).

(٦) تقدم الكلام على هذا المصطلح المبتدع (ص٤٦٠).

(٧) تقدمت ترجمته (ص٤٦١).

سره فيها بتشبيه الرافضة -عاملهم الله تعالى بعدله- باليهود والنصارى[1] وهو ظاهر في إكفارهم ومن تتبع كتب القوم -قدست أسرارهم[2]- رآهم أشد الخلق حبًّا لأصحاب رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- بأسرهم وأكثر الناس بغضا للرافضة الطاعنين فيهم.

نعم إنّ للصوفية نوع اختصاص بعلي -كرّم الله وجهه- حتى شاع أنّ الصوفية علوية؛ لما أنّ سلاسل الطرائق منتهية إليه وواردة عليه فهو باب الولاية وأبو الإرشاد[3]، ولا يجرهم هذا إلى الابتداع وتنقيص أحد من الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم، ومن نسب إليهم ذلك -وحاشاهم- فقد ضلّ ضلالا بعيدًا.

وإذا أحطت خُبْرًا بما ذكرنا ظهر لك أنّ من سبّ أو طعن أو بغض أو كفر أحدًا من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- لا سيما كبارهم كالخلفاء الراشدين وزعم حل ذلك عند أحد/ من أهل السنة والجماعة فقد أعظم الفرية بغير مرية، كيف لا وأحد [٥٤] الأمور التي ميز أهل السنة عن الشيعة حبهم لأصحاب نبيهم -عليه الصلاة والسلام- وتعظيمهم إياهم، وقولهم فيهم: إنهم أفضل البشر بعد النبيّين، والترضي عنهم أجمعين، لا كما عليه الشيعة من بغضهم لهم وتحقيرهم، وقولهم فيهم: إنهم شر الخلق ولعنهم وسبهم في كلّ وقت وحين، ولم يستثنوا من ذلك أحدًا سوى ستة أو سبعة أو ما قارب ذلك[4].

---

(١) الغنية لطالبي طريق الحق (١/٩٠) قال رحمه الله بعد أنْ ذكر فرق الروافض ومذاهبهم وكفّر كثيرا من فرقهم الغالية، قال: «فقد شُبهت مذاهب الروافض باليهودية»، ثم نقل عن الشعبي عشرة أوجه للشبه بين الرافضة واليهود، وأما تشبيههم بالنصارى فلم يذكره الشيخ عبد القادر في الغنية.

(٢) يعني كتب الصوفية وقد تقدم الكلام على موقف المؤلف من الصوفية في التمهيد (ص٧٢).

(٣) هذه دعوى بدون برهان فلم يثبت قط أنّ التصوف كان في عهد علي بن أبي طالب ولا غيره من الصحابة حتى ينتسب إليه من ينتسب من الصوفية.

(٤) تقدم توثيق هذا الكلام من كتب الرافضة (ص٤٧٥-٤٧٦).

وبالجملة إنّ نسبة حل السب لأهل السنة في الكذب مثل قول القائل: «الضدان يجتمعان، والأربعة فرد، والثلاثة زوج، وشريك الباري ممكن بالإمكان الخاص، ونحو ذلك»[1] ولا ينبغي أنْ يزاد في جواب زاعم ما ذكر من تلك النسبة على قول: ألا لعنة الله على الكاذبين، لظهور كذبه وغنائه عن البيان عند من عرف معنى لفظ أهل السنة والجماعة.

هذا والكلام في خصوص حل سب معاوية -رضي الله تعالى عنه- وإكفاره ولعنه يعلم أيضا حكمه مما تقدم[2].

وقد صرّح الإمام مالك بأنّ من قال: «إنّه[3] كان على ضلال وكفر قتل»[4]، ويفهم من الرواية الأخرى أنّ من كفره فقد كفر[5]، وكذا من قال بحل

(١) أي من الأشياء المستحيلة.

(٢) تقدم (ص٥١٩).

(٣) ساقطة من (جـ).

(٤) تقدم (ص٥٢٨).

(٥) تقدم (ص ٥٢٨)

لعنه كما يقتضيه كلامهم، فإنّه من كبار الأصحاب -رضي الله عنهم-، وكان أحد الكتاب لرسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- كما صح في مسلم[1] وغيره[2]/ وفي حديث سنده حسن **كان معاوية يكتب بين يدي رسول الله عليه الصلاة والسلام**[3]. [٥٥]

قال المدائني[4]: «كان زيد بن ثابت يكتب الوحي، وكان معاوية يكتب للنبي -صلّى الله عليه وسلّم- على وحي ربه»[5]، وهي مرتبة رفيعة. ٥

فيما بينه وبين العرب من وحي وغيره فهو أمين رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥)

---

(١) مسلم (٤/١٩٤٥، كتاب ٤٤، باب٤٠، ح٢٥٠١) عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلّى الله عليه وسلّم: يا نبي الله، ثلاث أعطنيهنّ، قال: «نعم»، قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال: «نعم»، قال: ومعاوية تجعله كاتبا بين يديك، قال: «نعم»، قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار، كما كنت أقاتل المسلمين، قال: «نعم»، وفي هذا الحديث كلام يرجع فيه إلى جلاء الأفهام (ص١٩٥-١٩٦)

(٢) مسند الإمام أحمد (١/٣٣٥).

(٣) رواه الطبراني كما في المجمع (٩/٣٥٧) وقال الهيثمي: «إسناده حسن»، وذكره ابن حجر الهيتمي المكي في تطهير الجنان (ص١٢)، وحسنه وعنه نقل المؤلف.

(٤) هوالعلامة الحافظ الصادق، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله، المدائني الأخباري، ولد سنة (١٣٢هـ)، كان عجبا في معرفة السير والمغازي أخذ عن شعبة وابن أبي ذئب، وعنه خليفة بن خياط والزبير بن بكار من مصنفاته: «أخبار أهل البيت»، و«تاريخ الخلفاء»، (ت٢٢٤هـ). سير أعلام النبلاء (١٠/٤٠٠).

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من النسختين وقد اثبته من طبعة الشيخ/ حمدي عبد المجيد السلفي التي وقفت عليها قبيل المناقشة.

(٦) قول المدائني هذا ذكره ابن حجر في الإصابة (٣/٤١٣) في ترجمة معاوية وابن حجر الهيتمي في تطهير الجنان (ص١٢)، بلفظ: «وكان معاوية يكتب للنبي صلّى الله عليه وسلّم فيما بينه وبين العرب».

وفي سير أعلام النبلاء (٣/١٢٢): «نقل المفضل الغلابي عن أبي الحسن الكوفي قال: كان زيد ابن ثابت كاتب الوحي، وكان معاوية كاتبا فيما بين النبي صلّى الله عليه وسلّم وبين العرب».

وروى الترمذي وقال: «إنه حديث حسن»، «**إنّ رسول الله -عليه الصلاة والسلام- دعا له، فقال: اللهم اجعله هاديا مهديا**»[1]. ودعاؤه -عليه الصلاة والسلام- لأمته مستجاب، ومتى كان هذا مستجابًا كان في معاوية صفتان[2] يُقْعِدَان لاعنَه ومكفره على عجزِه.

٥ وأخرج الملاء[3] في سيرته[4] ونقله عنه المحب الطبري[5] في «رياضه»[6] أنّه -صلّى الله عليه وسلّم- قال: «**أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأقواهم في دين الله عمر، وأشدهم حياء عثمان، وأقضاهم علي**[7]**، ولكلّ نبي حواري وحواريّ طلحة والزبير، وحيث ما كان سعد بن أبي وقاص**[8] **كان الحق معه، وسعيد بن زيد**[9] **من أحباء الرحمن، وعبد الرحمن بن عوف**[10] **من تجار الرحمن، وأبو عبيدة بن**

---

(١) في السنن (٩/٣٦٩-٣٧٠) كتاب المناقب، باب مناقب معاوية رضي الله عنه (حديث ٣٨٤١)، والإمام أحمد في مسنده (٤/٢١٦) والبخاري في التاريخ الكبير (٧/٣٢٧ ت١٤٠٥)، وصححه الشيخ الألباني كما في السلسلة الصحيحة (رقم: ١٩٦٩).

(٢) الصفتان: كونه هاديا غيره ومهديا في نفسه، ينظر تطهير الجنان (١٤-١٥).

(٣) هو أبو حفص، معين الدين عمر بن محمد بن خضر الأربيلي الموصلي، «الملاء» بالهمز، سمي بذلك لأنه كان يملأ تنانير الآجر ويأخذ الأجرة فينقوت بها، مات سنة (٥٧٠هـ). انظر: الأعلام لزركلي (٥/٦٠-٦١).

(٤) كتاب في السيرة بعنوان: «وسيلة المتعبدين إلى متابعة سيد المرسلين» (جـ٥/ق٢، ص١٩٦)، عن ابن عباس.

(٥) هو محب الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري المكي الشافعي الحافظ المحدث المفتي له مصنفات متنوعة كثيرة منها: «الرياض النضرة في مناقب العشرة»، مات سنة (٦٩٤هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٤٧٤)، طبقات الشافعية لابن السبكي (٥/٨-٩)، العقد الثمين (٣/٦١-٧٢).

(٦) الرياض النضرة (١/٣٠) عن ابن عباس.

(٧) في وسيلة المتعبدين: «وأفضلهم علي بن أبي طالب».

(٨) هو سعد بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص، مالك بن أهيب القرشي الزهري، أبو إسحاق كان سابع سبعة في إسلامه، من البدريين وأحد ستة الشورى وأحد العشرة وآخرهم موتا وكان مجاب الدعوة مشهورا بذلك، مات سنة ٥٦هـ، على خلاف في ذلك. الاستيعاب (٢/١٨)، الرياض النضرة (٢/٣١٩) الإصابة (٢/٣٠).

(٩) هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي أحد العشرة، أسلم قبل دار الأرقم وفي بيته أسلم عمر بن الخطاب لأنّ فاطمة بنت الخطاب كانت عند سعيد، (ت٥٠-٥٢هـ). انظر: الاستيعاب (٢/٢)، الرياض النضرة (٤/٣٣٧)، الإصابة (٢/٤٤).

(١٠) هو عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري أبو محمد، أحد العشرة، وأحد الستة، أسلم قبل دار الأرقم،

=

الجراح[1] أمين الله تعالى، وأمين رسوله -صلّى الله عليه وسلّم- [ولكل نبي صاحب سر][2] وصاحب سري معاوية بن أبي سفيان، فمن أحبهم فقد نجا، ومن أبغضهم فقد هلك»[3].

وفي هذا من الدلالة على فضله ما لا يخفى، وقد فاز -رضي الله تعالى عنه-

---

وهاجر الهجرتين وشهد بدرا فما بعدها، أوصى لكل من شهد بدرا بأربعمائة دينار فكانوا مائة رجل، (ت٣١هـ). انظر: الرياض النضرة (٤/٣٠١)، الإصابة (٢/٤٠٨).

(١) هو عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي الفهري أسلم قبل دار الأرقم وهاجر الهجرتين، أحد العشرة وأمين هذه الأمة شهد بدرا فما بعدها، مات في طاعون عمواس بالشام، سنة ١٨هـ.

انظر: الرياض النضرة (٤/٣٤٥-٣٥٩)، الإصابة (٢/٢٤٣).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط، والتصويب من الرياض النضرة، والوسيلة.

(٣) هذا الحديث ذكره الملاء في الوسيلة والطبري في الرياض بهذا اللفظ، ولكن بغير إسناد، ومن أجل ذلك فلا يمكن الحكم عليه من خلالهما، وذكره أيضا عن ابن عباس ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٢٩) وفيه وصف للخلفاء الأربعة، بأوصاف أخرى مع عدم ذكر بقية العشرة، وبدلهما ابن مسعود وأبو ذر وأبو الدرداء، ووصف معاوية «بالحلم والجود»، بدل «صاحب السر»، وليس فيه، «فمن أحبهم... الخ»، وقال: «حديث موضوع على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم».

وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير (١/١٤٥) من حديث شداد بن أوس وفيه نفس الأشخاص إلاّ أنّ أوصافهم تختلف عما هي عليه عند ابن الجوزي، والملاء والطبري باستثناء معاوية فقد وُصف «بالحلم والجود» مثل ما عند ابن الجوزي.

وذكره السيوطي في لآلئه (١/٤٢٨)، وورد الحديث بألفاظ أخرى لكن ليس فيه ذكر معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- الذي جيء بالحديث من أجله.

أخرجه الترمذي (٣٧٩٠، ك مناقب، باب٣٢)، وابن ماجه (مقدمة، رقم: ١٥٤، باب١١) وأحمد في المسند (٣/١٨٤ و٢٨١)، والصنعاني في المصنف (١١/٢٢٥ رقم: ٢٠٣٨٧) وسعيد بن منصور في سننه (١/٢٨ رقم٤) والطيالسي في مسنده (ص٢٠٩٦) والطحاوي في مشكل الآثار (١/٣٥٠-٣٥١) والحاكم في مستدركه (٣/٤٢٢) وأبو نعيم في الحلية (٣/١٢٢)، وغيرهم.

هذا وقد أفرد هذا الحديث الأستاذ أبو عبيدة مشهور بن حسن برسالة أجاد فيها وأفاد بعنوان: «دراسة حديث أرحم أمتي بأمتي أبو بكر» فجزاه الله خيرًا.

وانظر: السلسلة الصحيحة (رقم: ١٢٢٤).

بمصاهرة النبي -صلّى الله عليه وسلّم- فإنّ أم حبيبة أم المؤمنين أخته[1]، وقد قال/ -عليه الصلاة والسلام-: «**دعوا أصحابي وأصهاري فإنّ من حفظني فيهم كان معه من الله تعالى حافظ، ومن لم يحفظني فيهم تخلى الله تعالى عنه، ومن تخلى الله تعالى عنه يوشك أنْ يأخذه**» رواه الإمام الحافظ أحمد بن منيع[2].

٥ وروى الحارث بن أبي أسامة[3] عن النبي -عليه الصلاة والسلام-: «عزيمة من ربي وعهد عهده إليَّ أنْ لا أتزوج إلى أهل بيت ولا أزوج بيتا إلاّ كانوا رفقائي في الجنة»[4].

---

(١) هي رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب الأموية زوج النبي -صلّى الله عليه وسلّم- هاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبيد الله بن جحش ولما تنصر زوجها تزوجها النجاشي إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وقيل بأنّ الذي زوجها عثمان بن عفان، ماتت سنة (٤٤هـ) بالمدينة. انظر: الإصابة (٤/٢٠٠).

(٢) أبو جعفر، الإمام الحافظ الثقة أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي البغدادي كان مدة أربعين عاما يختم القرآن في ثلاث، صنف المسند، وقد جمع زوائده البوصيري ضمن كتابه: «إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» مات سنة (٢٤٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١١/٤٨٣)، التقريب (٨٥). والحديث ذكره البوصيري في إتحاف المهرة (٣/٦٤)، كتاب المناقب باب من له صلة بالنبي صلّى الله عليه وسلّم بسبب أو نسب، وقال: «رواه أحمد بن منيع بسند فيه راو لم يسم». وكذلك ابن حجر في المطالب العالية (٤/١٥١ رقم: ٤٢١٠)، والديلمي في الفردوس (٢/٢١١، رقم: ٣٠٣٤)، بنحوه، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦/٦٩٦) كلهم عن رجل من الأنصار عن أنس بن مالك. ورواه ابن عساكر أيضا عن عياض الأنصاري -وكانت له صحبة- قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «احفظوني في أصحابي وأصهاري فمن حفظني فيهم حفظه الله... الحديث». وذكره السيوطي في الجامع الصغير عن ابن عساكر، ورمز له بالصحة، وضعفه الشيخ الألباني كما في ضعيف الجامع الصغير (رقم: ٢٩٨٣، جـ٣/١٥٤).

(٣) هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة بن يزيد بن عدي، أبو محمد الطوسي الواسطي البغدادي، ولد سنة (١٨٦هـ) له كتاب: «المسند» الذي جمع زوائده الهيثمي وسماه «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (ت٢٨٢هـ). انظر: تاريخ بغداد (٨/٢١٨)، سير أعلام النبلاء (١٣/٣٨٨)، لسان الميزان (٢/١٥٧).

(٤) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (٢/٩٢٠، ح١٠٠٩)، وذكره البوصيري في إتحاف المهرة (٣/٦٤) من زوائد مسند الحارث، وسكت عنه، وابن حجر في المطالب العالية (٤/٧٩-٨٠: رقم: ٤٠١٩)، وذكره ابن عرّاق في تنزيه الشريعة (٢/٢٧) ونسبه لابن عساكر.

والأخبار المشعرة بفضله كثيرة، وما طعن به المخالف مردود عليه.

وقد ألف العلامة ابن حجر[1] للسلطان «همايون» من سلاطين الهند[2] رسالة نفيسة، في الذب عن معاوية -رضي الله تعالى عنه-، سماها: «تطهير اللّسان والجنان[3] عن الخطور والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان»، وأجاب عن الأخبار الموهمة للنقص في حقه -رضي الله تعالى عنه-.

ونزول الحسن -رضي الله عنه- له عن الخلافة ومبايعته عليها، ووقوع الإجماع إذ ذاك على خلافته لا يُبْقي سبيلا إلى سبه[4]، ويجعل القول بكفره -والعياذ بالله تعالى- كفرًا لا شبهة فيه لما فيه من تضليل الأمة التي لا تجتمع على ضلالة أبدا لا سيما ومن جملة المجمعين المعصوم، وهو الحسن -رضي الله عنه- على ما هو معتقد الشيعة.

ودعوى الإكراه قد مرّ الجواب عنها[5] فتذكره.

والكلام في عمرو بن العاص نظير الكلام في معاوية -رضي الله تعالى عنه- كما علمت مما روي عن/ الإمام مالك وغيره[6]. [٥٧]

وقد كان النبي -صلّى الله عليه وسلّم[7]- يقرّبه ويدنيه بعد أنْ أسلم.

وولاه غزاة ذات السلاسل[8] وأمده بأبي بكر وعمر وأبي عبيدة بن الجراح -رضي

---

(١) هو أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي الأنصاري الشافعي شهاب الدين، أبو العباس، من تصانيفه: «الصواعق المحرقة في الرد على أهل الزندقة»، مات سنة ٩٧٣هـ بمكة.

انظر: ترجمته في الكواكب السائرة (٣/١١١-١١٢) شذرات الذهب (٨/٣٧٠)، البدر الطالع (١/١٠٩).

(٢) هو السلطان همايون بن بابور مات سنة (٩٦٢هـ).

انظر: النور السافر (١/٢٢٩)، وشذرات الذهب (٨/٣٣٣).

(٣) مطبوعة بذيل الصواعق المحرقة للمؤلف بعنوان: «تطهير الجنان واللّسان...» وقد طبع أخيرًا في مجلد مستقل.

(٤) تقدم الكلام على نزول الحسن على الخلافة لمعاوية رضي الله عنهم (ص٥١٨).

(٥) تقدم (ص٥١٨).

(٦) تقدم (ص٥٢٨).

(٧) من هنا بدأ النقل عن ابن حجر من الإصابة (٣/٣) مع تصرف قليل.

(٨) السلاسل: ماء بقبيلة جذام ببادية الشام، بينها وبين واد القرى ليلتان. انظر: معجم البلدان (٣/٢٣٣ و٢/٢٥٨) والقاموس (ص١٤٠٤). وباسم هذا الماء سميت الغزوة، وقيل إنّ سبب التسمية ربط المشركين بعضهم ببعض بالسلاسل، وكانت الغزوة بعد مؤتة وقيل قبلها. انظر: سيرة ابن هشام (٤/٦٢٣) والكامل

الله تعالى عنهم[1].

ثم استعمله على عُمان[2] فتوفي عليه الصلاة والسلام وهو أميرها[3].

ثم كان من أمراء الأجناد في الجهاد بالشام في زمن عمر -رضي الله تعالى عنه[4]- وهو الذي افتتح قنسرين[5]، وصالح أهل حلب[6] ومنبج[7] وأنطاكيا[8].

وأخرج أحمد[9] من حديث طلحة -أحد العشرة- رفعه: «عمرو بن العاص من

(٢/٢٣٢) والبداية والنهاية (٤/٢٧٢).

(١) البخاري -الفتح- (٨/٨٤): «باب غزوة ذات السلاسل»، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بعث عمرو ابن العاص على جيش ذات السلاسل». قال ابن حجر: «وفي الحديث منقبة لعمرو بن العاص لتأميره على جيش فيهم أبو بكر وعمر، وإنْ كان ذلك لا يقتضي أفضليته عليهم لكن يقتضي أنَّ له فضلاً في الجملة».

(٢) عُمان: بضم أوله وتخفيف ثانيه مدينة على ساحل بحر اليمن والهند، وباسمها تسمى «دولة عمان» الآن.

انظر: معجم البلدان (٤/١٥٠)، أطلس العالم (ص٢٤).

(٣) تراجع السيرة لابن هشام (٤/٦٠٧) والكامل (٢/٣٥٢) والسير للذهبي (٣/٦٩) والبداية والنهاية (٧/٢٧).

(٤) وكذلك كان في زمن أبي بكر رضي الله عنه. انظر: الكامل لابن الأثير (٥/٥٤٦) والبداية والنهاية (٧/٣ و٥٨).

(٥) قنسرين: بكسر أوله وفتح ثانيه مع تشديده، منطقة بالشام تضم عدة مدن خربت في القرن الرابع، وموقعها الآن قريب من «حمص»، وكانت قد فتحت ثلاث مرات -بالترتيب- على يد أبي عبيدة، ثم عياض بن غنم، ثم عمرو بن العاص.

انظر: معجم البلدان (٤/٤٠٣)، تاريخ ابن جرير (٤/١٥٤) وسير أعلام النبلاء (٣/٧٠)، والبداية والنهاية (٧/٧٥).

(٦) هي المدينة المشهورة بالشام -سوريا- شمال «حماة». انظر: معجم البلدان (٢/٢٨٢-٢٩٠)، أطلس العالم (ص٣٩).

(٧) مَنْبِجْ: بفتح فسكون فباء موحدة مكسورة، بلد رومي قديم يقع شمال شرق حلب.

انظر: معجم البلدان (٥/٢٠٥).

(٨) مدينة قديمة بالشام تقع غرب حلب قريبة من البحر المتوسط.

انظر: معجم البلدان (١/٢٦٦)، أطلس العالم (ص٣٩).

(٩) المسند (١/١٦١) من حديث نافع بن عمر وعبد الجبار بن الورد عن ابن أبي مليكة قال: قال طلحة بن عبيد الله: لا أحدث عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم شيئا إلاّ أني سمعته يقول: «إنّ عمرو بن العاص...» الحديث.

صالحي قريش»[1]، ورجال سنده ثقات إلاّ أنّ فيه انقطاعا بين ابن أبي مليكة وطلحة[2].

وأخرجه البغوي[3] وأبو يعلى[4] من هذا الوجه، وفيه زيادة: «نعم أهل البيت عبد الله وأبو عبد الله وأم عبد الله»[5].

وموافقته لمعاوية في قتال علي -كرّم الله وجهه- لا تقتضي كفرا؛ لأنّ قتال علي -كرّم الله وجهه- ليس بكفر على ما علمت[6]، ويدل على ذلك أيضا ما رواه الطبراني بسند رجاله موثقون على خلاف في بعضهم[7] أنّ الأمير -كرّم الله وجهه- قال: «**قتلاي وقتلى معاوية في الجنة**»[8]، فإنّه ظاهر في أنّ الأمر كان عن اجتهاد، وللمخطىء فيه أجر واحد وللمصيب أجران إلى عشرة أجور.

وقد جاء في صحيح البخاري[9] عن عكرمة[10] عن ابن عباس -رضي الله عنهما-

---

(١) رواه الترمذي (٩/٣٧١، ح٣٨٤٤) من حديث نافع أيضا به... وقال: «هذا حديث إنّما نعرفه من حديث نافع بن عمر الجمحي، ونافع ثقة، وليس إسناده بمتصل، وابن أبي مليكة لم يدرك طلحة».

ورواه الطبراني في الكبير (١/١١٥، رقم: ٢٠٨) موصولا لكن بإسناد ضعيف، كما قال الشيخ الألباني في الصحيحة (٢/٢٥٧)، وقال: «لكن له شاهد بلفظ: "أسلم الناس وآمن عمرو"»، وآخر بلفظ: «ابنا العاص مؤمنان هشام وعمرو»، وهما صحيحان كما في الصحيحة (رقم: ١٥٥ و١٥٦)، والحديث في الصحيحة (برقم: ٦٥٣).

(٢) ما زال الكلام لابن حجر في الإصابة (٣/٣).

(٣) تقدم الكلام عليه وعلى كتابه «معجم الصحابة» (ص٤٦٧)، وقد وقعت ترجمته في القسم الناقص.

(٤) هو الحافظ شيخ الإسلام، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى التميمي الموصلي، صاحب المسند والمعجم انتهى إليه علو الإسناد، مات سنة (٣٠٧). انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/١٧٤).

(٥) مسند أبي يعلى (٢/١٨، رقم: ٦٤٥)، وفيه علة الانقطاع بين ابن أبي مليكة وطلحة، وهذه الزيادة عند أحمد (١/١٦١)، أيضا من نفس الطريق السابق، وذكرها الهيثمي في المجمع (٩/٣٥٤).

(٦) سبق (ص٥١٣) فما بعدها.

(٧) قال الهيثمي في المجمع (٩/٣٥٧): «رجاله وثقوا، وفي بعضهم خلاف».

(٨) رواه الطبراني في الكبير (١٩/٣٠٧، رقم: ٦٨٨)، عن يزيد بن الأصم قال: قال علي، فذكره.

(٩) البخاري (٤/٢١٩)، المناقب، باب: ٢٨، مناقب معاوية رضي الله عنه، عن ابن أبي مليكة قال: أوتر معاوية بعد العشاء بركعة، وعنده مولى لابن عباس فأتى ابن عباس، فقال: دعه فإنه قد صحب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. وفي رواية قال: «إنه فقيه».

(١٠) تقدمت ترجمته (ص٣١٠).

ما يدل على أنّ معاوية كان من أهل الاجتهاد[1]، ونص غير واحد على أنّ عمرو بن العاص أيضا[2] كذلك فهو معذور فيما/ صدر منه وإنْ كان مخطئا كسائر من بغى على علي -كرّم الله وجهه-.

والحكايات الدالة على أنّه إنّما وافق معاوية للدنيا لا للدين، مما نقلها المؤرخون في كتبهم من غير سند لها، لا يعول عليه، وحال المؤرخين في النقل معلومة، فلا ينبغي الاغترار بنقلهم إلاّ إذا وجدت فيه شروط القبول.

ومما لا يعول عليه من ذلك، ما نقله ابن الوردي[3] أنّ عمرًا انحرف يومًا عن معاوية فاستعتبه معاوية فأنشد:

معاوي لا أعطيك ديني و لم أنل ... به منك دنيا فانظرَنْ كيف تصنع
فإنْ تعطني مصرًا وتربح صفقتي ... شريتَ بها شخصا يضر وينفع[4]

فولاه مصر وجهزه إليها لذلك.

والثابت عند أهل الأخبار أنّه ولي مصر وسار إليها بعد ما كان من أمر الحكمين، وحكم فيها من صفر سنة ثمان وثلاثين إلى أنْ مات[5].

---

(١) انظر: تطهير الجنان (٢٦-٢٧).

(٢) في (حـ) زيادة: «كان».

(٣) هو زين الدين، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد، أبو حفص، المشهور بابن الوردي المعري الكندي، أديب مؤرخ له ديوان شعر مطبوع، وشرح ألفية ابن مالك وابن معطي، وله تاريخ، مات سنة ٧٤٩هـ.
انظر: فوات الوفيات (١٥٧/٣-١٦٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٣/٦)، الدرر الكامنة (١٩٥/٣).

(٤) تاريخ ابن الوردي (٢٢٥/١) والبيت الأخير في التاريخ كما يلي:

فإنْ تعطني مصرا فتربح بصفقة ... أخذت بها شيخًا يضر وينفع

قلت: الضار والنافع على الحقيقة هو الله جلّ جلاله.

(٥) قال ابن حجر: «فلحق -عمرو- بمعاوية فكان معه يدبر أمره في الحرب إلى أنْ جرى أمر الحكمين، ثم صار في جيش جهزه معاوية إلى مصر فوليها لمعاوية من صفر سنة ٣٨هـ، إلى أن مات سنة ٤٣هـ على الصحيح».
انظر: الإصابة (٣/٣).

وأما أنّه أنشد ما أنشد فغير ثابت، ومما ينتظم في هذا السلك بعض الأخبار المشعرة بذمه وذم اجتماعه مع معاوية، وهو ما روي أنّ شداد بن أوس[1] دخل على معاوية، وعمرو معه على فراشه فجلس بينهما، وقال: أتدرون ما أجلسني بينكما؟ إني سمعت رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- يقول: «إذا رأيتموهما جميعًا ففرقوا بينهما، فوالله ما/ اجتمعا إلاّ على غَدرة، فأحببت أنْ أفرق بينكما»[2] انتهى. [٥٩]

فإنّ هذا الخبر لم يثبت؛ لأنّ في سنده من قال الحافظ الهيثمي فيه: «لا أعرفه»[3]، وبعض المحققين[4] أجاب عنه على تقدير صحته بما لا يخلو عن نظر.

نعم ضرر اجتماعهما -رضي الله تعالى عنهما- في قتال الأمير -كرّم الله تعالى وجهه- والبغي عليه، أمر ظاهر لا مساغ لإنكاره، إلاّ أنهما معذوران عند أكثر الجماعة، أو مكفر عنهما ذلك، على ما أشير إليه فيما سبق[5] ولو لم يقل بهذا ولا ذاك فنهاية ما يمكن أنْ يقال كونهما آثمين.

وأما الكفر وحل اللّعن والسب فمما لا يمكن أنْ يقال بوجه من الوجوه وحال من الأحوال.

ومما هو ظاهر في أنّ عمرًا لم يكفر بما فعل أنّ الأمير -كرّم الله وجهه- تمكن من قتله في صفين كما هو مشهور عند الموافق والمخالف ولم يقتله، ولو كان كما يزعمه الشيعة لما منعه عن قتله مانع كما لا يخفى[6].

---

(١) هو شداد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو يعلى، صحابي، مات بالشام في نحو (٦٠هـ).
انظر: التقريب (٢٦٤، رقم: ٢٧٥٢).

(٢) رواه الطبراني في الكبير (٧/٢٤٦-٢٤٧، رقم: ٧١٦١).

(٣) قال في مجمع الزوائد (٧/٢٤٨): «فيه عبد الرحمن بن يعلى بن شداد ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

(٤) هو ابن حجر الهيتمي المكي في تطهير الجنان (٥٧).

(٥) تقدم (ص٥٢٤).

(٦) البداية والنهاية (٧/٢٧٤).

وبالجملة تكفير أحد من الصحابة -رضي الله عنهم- الذين تحقق إيمانهم وصدقهم وعدم نفاقهم، والإقدام على لعنه بمجرد شبهة هي أوهن من بيت العنكبوت[1]، كفر صريح لا ينبغي أنْ يتوقف فيه.

وللشيعة الذين في زماننا[2] الحظ الأوفى من هذا الكفر لأنّهم كفروا أناسا من الصحابة كان الأمير يصلي وراءهم ويقتدي بهم في الجمع والجماعات، كأبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم-/ وقد درج معهم على أحسن حال، وأرفه بال، حتى زوج ابنته أم كلثوم[3] من عمر -رضي الله تعالى عنه-، ونكح هو -كرّم الله وجهه- من سبي أبي بكر -رضي الله تعالى عنه- خولة الحنفية[4] -رضي الله عنها-، وصدر منه -كرّم الله وجهه- من حسن المعاملة مع الخلفاء ما لا يقبل تأويلاً، وهو مما يلقم الشيعة حجرًا.

ولكونهم أسوأ الخلق عقيدة، وأكثرهم جراءة، وأظهرهم ضلالا، قال في «تبصرة

(١) هذا مما تجاوز به بعض الأدباء أمثلة القرآن لأنّ الله تعالى أخبر أنّ بيت العنكبوت أوهى البيوت وأكد ذلك من ستة أوجه، فلا يليق أنْ تتجاوز هذه المبالغة، وما بعد تمثيل الله تمثيل، ولذا انتقد الزركشي على الحريري تجاوزه هذا في المقامة الفرضية وهي المقامة الخامسة عشرة.

انظر: انتقاد الزركشي في البرهان في علوم القرآن (٤٨٤/١)، وصنيع المؤلف هذا درج عليه كثيرمن الأدباء.

(٢) أي في زمن الألوسي رحمه الله (ت١٢٧٠هـ).

أقول: وكذلك في زماننا هذا من بعد ثورة الخميني إلى الآن سنة (١٤١٧هـ) بدايل أنّ بعض المغفلين الجهلة من أهل السنة تأثروا بالرافضة فأصبحوا يلعنون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فوق المنابر، نسأل الله حسن الخاتمة.

ومما يدل على أنّ الرافضة في الوقت الحاضر يلعنون أبا بكر وعمر اعتراف أحد قادتهم في دولة خليجية أنّ كلّ الشيعة يلعنون أبا بكر وعمر، ولا ينبغي أنْ تكون هناك مغالطة، قال ذلك اثناء مكالمة هاتفية مع صديق له وقد سجل عليه ذلك والشريط متداول بين الناس فهل ينتبه الغافلون ليعرفوا أعداءهم!؟.

(٣) هي أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب وأمها فاطمة رضي الله عنها ولدت قبل وفاة الرسول صلّى الله عليه وسلّم، خطبها عمر من أبيها فذكر له صغرها، فقال له عمر: زوجنيها يا أبا الحسن فأنا أرصد من كرامتها ما لا يرصده أحد... الخ.

انظر: ذخائر العقبى (٢٨٦-٢٩١)، الإصابة (٤٦٨/٤).

(٤) هي خولة بنت إياس بن جعفر الحنفية والدة محمد بن علي بن أبي طالب. انظر: الإصابة (٢٨١/٤).

الحقائق))[1]: ((الشاك في كفرهم إنّ شك في أنّ قولهم هل هو فاسد أم لا؟ فهو كافر، وإنْ علم أنّ قولهم ضلالا وبدعة وشك في كونه كفرًا ففي تكفيره خلاف)).

وممن حكم بكفر الشيعة وإلحاق ديارهم بدار الحرب جماعة من المتأخرين كالعلامة ابن كمال[2]، وشيخ الإسلام أبي السعود[3] وغيرهما.

ولولا خوف الإطناب، لأتيتُ من فضائحهم بالعجب العجاب، وفيما ذكرنا كفاية فيما نحن بصدده من الجواب، والله تعالى الهادي إلى صوب الصواب.

---

(١) لم أهتد -حسب علمي- إلى كتاب بهذا الإسم.

(٢) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين، قاض تولى الإفتاء بالآستانة تركي الأصل قل ما يوجد فن من الفنون وليس له فيه مصنف، له ((مجموعة رسائل-ط))، تحوي (٣٦) رسالة، (ت٩٤٠هـ).

وله رسالة في تكفير الرافضة بعنوان: ((رسالة في إكفار قزلباش))، توجد ضمن مجموعة رسائل ابن كمال باشا، (ق٥١١) من المجموع وهو في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم (٣٩٧٨). طائفة رافضة

انظر: ترجمته في الكواكب السائرة (١٠٧/٢)، الفوائد البهية (٢١)، والإعلام (١٣٣/١).

(٣) هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي المولى، أبو السعود مفسر شاعر تركي الأصل تولى القضاء والإفتاء بالقسطنطينية من مصنفاته: ((إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم))، وفيه يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إلاّ تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين...﴾ الآية (٤٠) من سورة التوبة، (٦٦/٤): ((وفيه من الدلالة على علو طبقة الصديق رضي الله عنه، وسابقة صحبته ما لا يخفى، ولذلك قالوا: من أنكر صحبة أبي بكر رضي الله عنه فقد كفر لإنكاره كلام الله سبحانه وتعالى)).

وانظر: اليمانيات المسلولة للكوراني (ص٣٣٢) حيث ذكره ضمن الذين كفروا الرافضة.

وانظر في ترجمته: شذرات الذهب (٣٩٨/٨)، والفوائد البهية (٨١)، والنور السافر (٢٣٩)، والإعلام (٥٩/٧).

وأمّا الخاتمة

ونسأل الله تعالى حسنها ففي تفاوت الصحابة -رضي الله عنهم- في الفضل.

اعلم أنّ أفضل الخلق على الأصح -وعليه أكثر النّاس- الأنبياء عليهم السلام، وأفضلهم المرسلون وأفضلهم أولو العزم، وأفضلهم محمد -صلّى الله عليه وسلّم-، وهل هو -عليه الصلاة والسلام- أفضل من المجموع كما أنّه أفضل من كل واحد أم لا؟ فيه خلاف[1].

والذي أميل إليه الأول، وأفضل الأمم أمته/ -عليه الصلاة والسلام- كما يشهد له الآيات والأخبار[2]، وأفضلهم صحابته للآيات أيضا، وللأحاديث البالغة مبلغ التواتر[3]، وإنْ كانت تفاصيلها آحادًا[4]، وأفضلهم الخلفاء الأربعة الراشدون[5].

وهم في الفضل كما رُوي عن أبي منصور الماتريدي[6] وأبي الحسن الأشعري[7] على ترتيبهم في الإمامة[8].

---

(١) انظر: صحيح مسلم (١٧٨٢/٤)، كتاب الفضائل، باب: تفضيل نبينا صلّى الله عليه وسلّم على جميع الخلائق، وتفسير القرطبي (٢٦٣/٣)، عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾ -البقرة: الآية (٢٥٣)- وشرح الطحاوية (٤١٠/٢).

(٢) قال تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطًا﴾، وقال: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾، وانظر: تفسيرهما عند القرطبي (ج١٥٣/٢)، (ج١٧٠/٤)، وغيره من التفاسير، لوامع الأنوار (٣١٠/٢).

(٣) تقدمت الإشارة إلى بعض الآيات والأحاديث الواردة في الموضوع (ص٥٢٣).

(٤) في النسختين: «آحاد»، والصواب «آحادا» لأنها خبر كان.

(٥) انظر: أصول السنة لابن أبي زمنين (٢٧٠)، ومجموع الفتاوي (٤٢١/٤).

(٦) هو محمد بن محمد بن محمود احنفي السمرقندي، متكلم أصولي من تصانيفه: «شرح الفقه الأكبر»، مات سنة ٣٣٣هـ.انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٣٦٠/٣)، الأعلام للزركلي (١٩/٧).

(٧) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري، من مصنفاته: «مقالات الإسلاميين»، و«الإبانة»، مات سنة (٣٢٤هـ)، انظر: ترجمته في «تبيين كذب المفتري»، ووفيات الأعيان (٢٨٤/٣).

(٨) انظر: قول الماتريدي والأشعري في شرح الفقه الأكبر (١٣٦-١٣٨)، و«مقالات الإسلاميين» (١٤٧/٢).

وعن مالك تقديم علي -كرّم الله وجهه- على عثمان -رضي الله تعالى عنه[1]- وادعى غير واحد رجوعه إلى ما تقدم[2]، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرّضوان.

وممن له مزية لا تنكر أهل العقبات[3] من الأنصار، وكذلك السابقون الأولون[4] وقد تجتمع صفتان فأكثر في شخص واحد من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- يكون بدريا أحديا من أهل بيعة الرّضوان مثلا، ولا يلزم من ذلك محذور تفضيل الشيء على نفسه كما لا يخفى.

وقال بعضهم: أفضل الصحابة أهل الحديبية، وأفضلهم أهل أحد، وأفضلهم أهل بدر، وأفضلهم العشرة، وأفضلهم الخلفاء الأربعة، وأفضلهم أبو بكر رضي الله عنه[5]، وزعمت الخطابية أنّ أفضلهم عمر بن الخطاب -رضي الله عنه[6]-، والشيعة أنّ أفضلهم علي -كرّم الله وجهه[7]-، وأنف بعضهم عن أنْ يقال فيه -كرّم الله وجهه- إنّه أفضل الصحابة -رضي الله عنهم- وأنشد في ذلك:

---

(١) شرح جوهرة التوحيد (١٤٤)، وعنه أيضا التوقف عن تفضيل أحدهما على الآخر، كما في المدونة (٤٥١/٦)، وشرح أصول الاعتقاد (١٣٦٨/٧) ومجموع الفتاوي (٤٢٦/٤). وأيضا نقل تفضيل علي على عثمان عن طائفة من أهل الكوفة وسفيان الثوري كما في تقريب النووي وشرحه (٢٢٣/٢)، ومجموع الفتاوى (٤٢٦/٤)، والفتح (١٦/٧).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) في التقريب مع شرحه (٢٢٤/٢): «أهل العقبتين».

(٤) النص منقول من التقريب بتصرف.

(٥) اختصار علوم الحديث (١٧٣-١٧٤)، وقال اللقاني في جوهرة التوحيد (١٤٤).

وخيرهم من ولي الخلافةْ ... وأمرهم في الفضل كالخلافةْ
يليهم قوم كرام بررةْ ... عدتهم ست تمام العشرةْ
فأهل بدر العظيم الشان ... فأهلُ احُدْ فبيعةُ الرّضوان

(٦) انظر: المعلم بفوائد مسلم (٢٤٠/٣)، والفتح (١٧/٧)، وتدريب الراوي (٢٢٢/٢).

(٧) كل كتب الرافضة تدعي هذا.

يقولون لي: فَضِّل عليًا عليهم وكيف أقول الدر خير من الحصى
ألم تر أنّ السيف ينقص قدره إذا قيل هذا السيف خير من العصا/

وزعمت الراوندية[1] أنّ أفضل الصحابة العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه[2].

وتوقف بعض الناس عن تفضيل أحد منهم بخصوصه، وقال: الأسلم بعد اعتقاد جلالتهم عدم الخوض في التفضيل فليس هناك ما يفيد اليقين[3].

وفي المواقف وشرحه[4] بعد كلام في تعيين الأفضل من الصحابة -رضي الله عنهم- أنّ مسألة الأفضلية لا مطمع فيها في الجزم بها إذ لا دلالة للعقل بطريق الاستقلال على الأفضلية بمعنى الأكثرية في الثواب بل مستندها النقل وليست مسألة يتعلق بها عمل فيكفي بها الظن بل هي مسألة علمية يطلب فيها اليقين، والنصوص بعد تعارضها لا تفيد القطع على ما لا يخفى على منصف؛ لأنّها بأسرها إمّا آحاد[5] أو ظنية الدّلالة، وليس الاختصاص بكثرة أسباب الثواب موجبا لزيادته قطعا؛ لأنّ الثواب تفضل من الله تعالى عند أهل الحق، فله أنْ لا يثيب المطيع ويثيب غيره، وثبوت الإمامة وإنْ كان قطعيا لا يفيد القطع بالأفضلية، بل غايته الظن، كيف ولا قطع بأن إمامة المفضول لا

(١) نسبة إلى أبي الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي (ت٢٩٨) وقيل نسبة إلى راوندي آخر. وانظر: هذه الفرقة في مقالات الإسلاميين (٩٦/١)، والفصل (١٥٤/٤)، ومنهاج السنة (١٤/١ ح٤ و٥٠٣).

(٢) العباس بن عبد المطلب بن هاشم عم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ولد قبله سنتين وحضر بيعة العقبة مع الأنصار، ثم أسلم وكتم إسلامه وهاجر قبل الفتح وثبت يوم حنين، ومات سنة (٣٢هـ) بالمدينة. انظر: الإصابة (٢٦٣/٢ رقم: ٤٥٠٧).

(٣) حكى هذا القول المازري في المعلم (٢٤٠/٣).

(٤) المواقف في علم الكلام، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦هـ)، وشرحه للشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ). انظر ترجمة الإيجي: في الدرر الكامنة (٣٢٢/٢)، والأعلام (٢٩٥/٣). وترجمة الجرجاني في: البدر الطالع (٣٢٨/٥)، والأعلام (٧/٥).

(٥) هذا بناء على القول المرجوح بأن أخبار الآحاد ليست حجة في العقائد، والحق الذي ينبغي أنْ لا يعدل عنه أنّها حجة في العقائد والأحكام. وانظر: الإحكام لابن حزم (١١٥/١)، وللشيخ الألباني رسالة بعنوان: «حديث الآحاد حجة بنفسه في العقائد والأحكام»، وانظر: كذلك «خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجيته» للقاضي برهون.

تصح مع وجود الفاضل، لكنّا وجدنا السلف قالوا: بأنّ الأفضل أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وحسن ظننا بهم يقضي بأنهم لو لم يعرفوا ذلك لما أطبقوا عليه، فوجب علينا اتباعهم في ذلك القول، وتفويض ما هو الحق فيه إلى الله تعالى.

وإلى عدم الجزم ذهب الآمدي[1]. انتهى/ المراد منه[2]، ولا تخفى متانته[3]. [٦٣]

وفي فتوحات[4] الشيخ الأكبر[5] قدس سره ما يوافق ذلك فإنّه قال: «إنّ تقديم الخلفاء بعضهم على بعض لا يقتضي الجزم بالتفضيل، بل ذلك راجع إلى الله تعالى ولم يُعلم به، فالله سبحانه يحفظنا من الفضول»[6].

وفي كلام الشيخ السهروردي[7] في عقيدته[8] ما يوافقه أيضا.

ونُقل عن الباقلاني[9] أيضا أنّ مسألة التفضيل على الترتيب المشهور

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٥٠٩)، وقد ذكر ذلك في كتابه «الإمامة من أبكار الأفكار» (ص٣٠٩).

(٢) انتهى من المواقف وشرحه وحواشيه (حـ٣/٢٧٩)، -دار الطباعة العامرة، سنة ١٣١١هـ-.

(٣) وأمتن ما في هذا النقل هو قولهم: «لكنا وجدنا السلف قالوا: بأنّ الأفضل أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ... فوجب علينا اتباعهم». **قال اللقاني:**

فكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف

(٤) الفتوحات المكية، مطبوع في (٦) مجلدات.

(٥) هو محمد بن علي بن محمد بن عربي أبو بكر الحاتمي الطائي الأندلسي المعروف بمحيي الدين ابن عربي من أصحاب وحدة الوجود، قال الذهبي: «ومن أردأ تواليفه كتاب "الفصوص" فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله»، ونقل عن العز ابن عبد السلام أنه قال فيه: «شيخ سوء كذاب يقول بقدم العالم ولا يحرم فرجا ثم قال: إنْ كان محيي الدين رجع عن مقالاته تلك قبل الموت فقد فاز، وما ذلك على الله بعزيز»، مات سنة (٦٣٨هـ). السير (٢٣/٤٨-٤٩)، الأعلام للزركلي (٦/٢٨١).
وللحافظ شمس الدين السخاوي كتاب في تكفير ابن عربي سماه "~~تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي~~" يحقق بجامعة أم القرى. القول المنبي عن ترجمة ابن عربي لنيل شهادة الماجستير للطرف الاخ خالد مدرك المغربي .

(٦) لم أقف على النص في الفتوحات بعد البحث عليه في مظانه.

(٧) هو أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله شهاب الدين القرشي، فقيه شافعي مفسر واعظ صوفي، من مصنفاته: «عوارف المعارف» (ت٦٣٢). انظر: وفيات الأعيان (٣/٤٤٨)، السير (٢٢/٣٧٣)، الأعلام (٥/٦٢).

(٨) لم أقف على هذه العقيدة، ولكني وقفت على كلام له في هذا المعنى نقله المقدسي في رسالته في الرد على الرافضة (ص٣٧٢-٣٧٧) عن كتابين للسهروردي الأول: أعلام الهدى، والثاني: رسالة الفقر.

(٩) هو القاضي أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري البغدادي ابن الباقلاني، صنف في الرد على

ظنية[1].

وفي ذلك مخالفة لما عليه الإمام الأشعري[2] حيث ذهب إلى أنّها قطعية[3].

[قيل وعليه فمفضل علي -كرّم الله وجهه- على سائر الصحابة مبتدع قطعا][4]، وعلى القول الآخر فيه لا قطع بابتداعه، والمشهور عند الجماعة إطلاق القول بابتداعه، وأنّ من فضله -كرّم الله وجهه- بالمحبة مبتدع أيضا ما لم يكن من ذريته، وهو خلاف الإنصاف كما لا يخفى على منصف.

ومن الناس من لم ير تفضيله على الكل ابتداعا لما ثبت من جلة من أئمة الحديث[5] أنّه ما ورد في صحابي ما ورد في علي -كرّم الله وجهه- من الأخبار النبوية والمدائح المصطفوية مع ما تواتر عنه من الشجاعة والعلم والإيثار وملازمة النبي -صلّى الله عليه وسلّم- صغيرًا وكبيرًا وغير ذلك، وكون غيره أشجع منه وأعلم وأكثر ملازمة له -صلّى الله عليه وسلّم- في حيز المنع، وجَعَل الابتداع عدم توفية الباقين حقهم من التفضيل، بل قد يجرّ ذلك إلى الكفر والعياذ بالله تعالى. وأطال[6] الكلام في ذلك، وفيه نظر.

ونقل عن آخرين أنّه -كرّم الله وجهه/- لما اجتمع فيه من الصفات ما لم يجتمع في غيره، كان هو الخليفة بعد رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- [بلا فصل][7]، ولكن من

الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية وغيرهم، وله «إعجاز القرآن» (ت٤٠٣هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢٦٩/٤)، السير (١٩٠/١٧)، الأعلام (١٧٦/٦).

(١) انظر: «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» (٦٤-٦٩)، ونقل كلامه المازري في المعلم (٢٤٠/٣).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٥٤٨).

(٣) الإبانة عن أصول الديانة (٢٢٣)، وراجع: «لوامع الأنوار» (٣٥٦/٢).

(٤) ما بين المعقوفين نص مشوش، وقد كتب في هامش نسخة (حـ): «الظاهر في العبارة سقط وتحريف، ولعله: "وعليه أنّ من فضل عليا -كرّم الله وجهه- الخ، وهو كلام مستقيم». وبالوقوف على طبعة الشيخ حمدي السلفي وجدت أن صوابها (فمفضل).

(٥) منهم الإمام أحمد بن إسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري. انظر: لوامع الأنوار (٣٣٩/٢).

(٦) الفاعل الذي يشير إليه المؤلف هنا الذي نقل كلامه لم أهتد إليه.

(٧) ما بين المعقوفين ساقطة من (حـ).

طريق الباطن الذي يدور على الإرشاد وتربية المريدين وتصفية بواطنهم وغير ذلك مما تقتضيه الولاية، وأما أبو بكر -رضي الله تعالى عنه- فهو خليفة رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- أيضا بلا فصل أيضا ولكن من طريق الظاهر الذي يدور عليه سد الثغور وتجهيز الجيوش وتنفيذ الأحكام، وحفظ بيضة الإسلام ونحو ذلك، ومن هنا كان معظم سلاسل السادة الصوفية -قدست أسرارهم- منتهية إلى علي -كرّم الله وجهه- دون غيره من الصحابة الكرام -رضي الله تعالى عنهم-. انتهى[1].

وأنت تعلم أنّ دعوى خلافتين ظاهرية وباطنية غير مسلمة عند أهل الظاهر وإثباتها عليهم صعب جدًّا فتأمل[2].

واعلم أيضا أنّ المشهور أيضا من مذهب الجماعة أنّه -وهو الحق- لا يبلغ أحد من الأمة إلى يوم القيامة درجة واحد من الصحابة -رضي الله عنهم- في الفضل، ولو فعل ما فعل من الطاعات، ويشهد له ظواهر كثير من الآي والأخبار[3].

وعلى هذا جاء ما نقل عن الإمام الجليل عبد الله بن المبارك[4] -عليه الرحمة- من أنّه سئل فقيل له: يا أبا عبد الرحمن أيما أفضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز[5]؟ فقال:

---

(١) لم أهتد إلى صاحب هذا الكلام الذي نقل عنه المؤلف، وظاهر أنّه كلام باطل عاطل لا قيمة له في ميزان الشرع القائم على الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح رضي الله عنهم.

(٢) هذا رد من المؤلف للكلام السابق، لكن ببرودة وفتور، وكان في غنى عن نقل مثل هذا الكلام أصلا، حتى لا يضطر إلى ردّه بهذه الطريقة.

(٣) قال ابن حجر في الفتح (٧/٧): «والذي ذهب إليه الجمهور أنّ فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل لمشاهدة الرسول صلّى الله عليه وسلّم»، ومما ورد، قوله تعالى: ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير﴾ الحديد: (١٠).

وقال صلّى الله عليه وسلّم: «لا تسبوا أحدا من أصحابي فلو أنّ أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه»، البخاري (رقم: ٣٦٧٣) في الفتح، ومسلم (٢٥٤١).

وانظر: شرح الطحاوية (٦٨٩/٢-٦٩٨).

(٤) هو الإمام الزاهد التقي الورع شيخ الإسلام، عبد الله بن المبارك بن وضاح، أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم التركي ثم المروزي، الحافظ الغازي أحد الأعلام مات سنة (١٨١هـ).

انظر: وفيات الأعيان (٣٤/٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٧٨/٨-٤٢١).

(٥) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، أبو حفص أمير المؤمنين حقا الخليفة الراشد الزاهد الإمام الحافظ

«والله إنّ الغبار الذي دخل في أنف فرس معاوية مع رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- أفضل من عمر بألف مرّة، صلى معاوية خلف/ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- فقال رسول الله -عليه الصلاة والسلام-: سمع الله لمن حمده، فقال معاوية رضي الله عنه: ربنا ولك الحمد فما بعد هذا الشرف الأعظم؟»[1].

وأمّا ما رُوي عن أنس -رضي الله عنه- عن النبي -صلّى الله عليه وسلّم- أنه قال: «أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره»[2]، فلا يعارض ما تدل عليه تلك الظواهر لأنّ المراد منه كما قال ابن قتيبة[3]: «تقريب آخر هذه الأمة إلى أولها في الفضل، كما تقول: لا أدري أوجه هذا الثوب خير أم مؤخره، وقد علمت أنّ وجهه خير ولكنك تريد تقريب مؤخره من وجهه في الجودة وغير ذلك مما هو مذكور في محله»[4].

هذا والحمد لله حمدًا غضًّا، والصلاة والسلام على نبيه النبيه حتى يرضى، وعلى آله وأصحابه نجوم الهداية، ورجوم الغواية، ما ظهر الحق والصواب، وأحرق شياطين الأوهام من فلك العلم شهاب.

وكتب أفقر العباد إليه عزّ شأنه أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود المفتي ببغداد عفي عنه سنة ١٢٥٤ رمضان[5].

المجتهد العابد القرشي الأموي، مدة خلافته سنتان ونصف (ت في رجب ١٠١هـ).انظر: السير (٥/١١٤-١٤٨)، والتقريب (٤١٥) ولابن الجوزي كتاب خاص في سيرته.

(١) الأثر رواه الأصبهاني في الحجة (٢/٣٧٧) وابن عساكر (١٦/٧٤٦)، وذكره ابن كثير في النهاية (٨/١٤٢) عن عبد الله بن المبارك. وجاء أيضا في المصدرين الأخيرين أنّ المعافى بن عمران سئل فغضب، وقال للسائل: «أتجعل رجلا من الصحابة مثل رجل من التابعين؟ معاوية صاحبه وصهره وكاتبه وأمينه على وحي الله».

(٢) رواه الترمذي (٨/٨٢، رقم: ٢٨٧٣، الأمثال: ٦)، والطيالسي (٢٧٠، رقم: ٢٠٢٣)، وأحمد في المسند (٣/١٤٣) كلهم عن أنس، وعن عمار بن ياسر أخرجه أحمد في المسند (٤/٣١٩) والبزار كما في الكشف (٣/٣٢٠، رقم: ٢٨٤٣)، بلفظ: «مثل أمتي مثل المطر... الحديث». قال ابن حجر في الفتح (٧/٦): «وهو حديث حسن له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة»، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (برقم: ٢٢٨٦)، وقال في آخر كلامه عليه بعد نقله كلام ابن حجر: «بل هو صحيح يقينا كما يتبين من هذا التخريج».

(٣) تقدمت ترجمته (ص٤٦٣).

(٤) بمعناه من «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص١٣١).

(٥) إلى هنا انتهت: «الأجوبة العراقية على الأسئلة العراقية»، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الرسالة الثانية

نهج السلامة إلى مباحث الإمامة

التعريف بالرسالة الثانية

وفيه خمسة مباحث

⇐المبحث الأول: اسم الرسالة ونسبتها إلى المؤلف وسبب تأليفها

⇐المبحث الثاني: موضوع الرسالة وتاريخ تأليفها.

⇐المبحث الثالث: مصادر المؤلف.

⇐المبحث الرابع: منهج المؤلف في الرسالة.

⇐المبحث الخامس: التعريف بالمخطوطة.

المبحث الأول

اسم الرسالة ونسبتها إلى المؤلف وسبب تأليفها

اسم الرسالة: «نهج السلامة إلى مباحث الإمامة» هذا هو الاسم الذي سماها به مؤلفها رحمه الله في مقدمتها[1]، فينبغي أنْ يقدم على غيره، أيضا هكذا ذكر في جل المصادر التي ذكرتها، إلاّ أنّ الاسم الموجود على صفحة العنوان يختلف عن هذا، فالمكتوب على المخطوطة هكذا «ورقات من نهج السلامة إلى مباحث الإمامة» ويظهر أنّ هذه التسمية لاحظ فيها صاحبها المعنى؛ لأنّ المؤلف رحمه الله لما سماها بهذا الاسم ذكر خطته التي سيسير عليها فيها، وهي أنّ كتابه سيكون في مقدمة ومقصد وخاتمة، والمقصد فيه أبواب، إلاّ أنّ المؤلف ذهب إلى ربه قبل أن يتمم الكتاب، فقد انتهى من المقدمة والباب الأول وبدأ في الباب الثاني فكتب فيه سطرين ونصف سطر فقط ومات رحمه الله، فعلى هذا يكون الموجود من هذه الرسالة جزءًا منها لا كلها فجاءت التسمية من هذا الناسخ لتدل على غرض معين وهو أنّ الموجود هو جزء من الكتاب الذي كان سيؤلف حسب الخطة التي وضعت له، وليس كل الكتاب، فقال: «ورقات من نهج السلامة إلى مباحث الإمامة» أي هذه ورقات وجدت من كتاب نهج السلامة، ولعله أخذه أيضا من قول المؤلف «أحببت أنْ أكتب وُرَيْقات... إلخ»[2] أما حفيده أبو المعالي[3] رحمه الله فإنه لم يسمه باسم معين وإنما ذكر أنّ هذا الكتاب هو تطوير وصياغة جيدة لكتاب آخر هو «النفحات القدسية» الذي سيأتي الكلام عليه بعد الانتهاء من التعريف بهذه الرسالة فقال رحمه الله: «وألف في صغره رسالة غير تامة في الرد على الإمامية، سماها «النفحات القدسية» وأحب بعد ذلك صوغها بأسلوب آخر بديع، يخجل

(١) انظر: (ص١) من نهج السلامة.

(٢) انظر: (ص١) من نهج السلامة.

(٣) تقدمت ترجمته (ص٥٠).

إذ يزهر بأزهار الدقائق رياض الربيع، فألف منها كراستين، وحالت المنية في البين»[1].

نسبتها إلى المؤلف: نسبتها إليه رحمه الله أمر مسلم به لم يختلف في ذلك أحد، ومن أكبر الأدلة على ذلك أنّ أبناءه وأحفاده نسبوها إليه ولم يدع أحد خلاف ما ذكروه ومن الذين نسبوها إليه ابنه عبد الله كما هو مسطور في آخر صفحة من الرسالة وحفيده محمود شكري الألوسي كما في المسك الأذفر (ص٧٧) وعباس العزاوي في كتابه «ذكرى أبي الثناء» (ص٩٢) والأستاذ بهجت الأثري في كتابه «أعلام العراق» (ص٣٠) وكذلك في فهرست المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (٢/٥٧٠). والنسخة نفسها عليها اسم المؤلف مكتوب «أبو الثناء محمود شهاب الدين» وأسلوبها الذي كتبت به لا يختلف عن أسلوب كتبه الأخرى، إلى غير ذلك من الشواهد والأدلة التي تدل على أنّ الرسالة له رحمه الله.

سبب تأليفها: ذكر رحمه الله في مقدمة الرسالة أنّ سبب التأليف هو انتشار الجهل واستغلال الرافضة هذا الوضع لنشر مذهبهم الفاسد وأنه -والحالة هذه- يجب على العالم أنْ يظهر علمه وينشر الحق حتى لا تنطمس معالم الدين وأركانه بسبب انتشار ذلك الجهل العظيم، قال رحمه الله: «وبعد: فإنّ إهاب العراق قد تهرى من سم الضلالة، وعرا معظم أهله داء السكتة لعظيم الجهالة، وذلك لأنّ الإمامية أوقدوا نار الحرب بأسنة الشبه أمام كل لاحب، فعشا إليها كل أعشى غرّه قياس الشبه، ولم يعلم أنها نار الحباحب، فعظم تأجج الشر، وشاع التشيع في البر والبحر، ولما كان في مثل ذلك يجب على العالم إظهار علمه، وتلافي هتك حرمة الدين وإعظام ثلمه، فيشفق على الجاهل شفقة أبيه أو عرسه لئلا يهوي في مهاوي الضلال على أم رأسه، أحببت أنْ أكتب وريقات تتضمن بيان شيء من المهم في هذا الباب، فلعل الله تعالى يهدي به من يشاء من عباده إلى صوب الصواب»[2].

---

(١) المسك الأذفر (ص٧٧).

(٢) مقدمة نهج السلامة (ق١).

المبحث الثاني

موضوع الرسالة وتاريخ تأليفها

من خلال العنوان تعرف موضوعها فهي في الرد على الرافضة لكنها لم تكتمل، والموجود منها فيه الحديث عن نشأة التشيع والأطوار التي مر بها ومتى ظهرت فرقه المختلفة من غلاة وغيرهم وما المراد بالإمامية عند الإطلاق والكشف عن حقيقة بعض الفرق التي حدثت في عهد المؤلف وتعريفها مثل «الشيخية» و«الكشفية» و«البابية» ومدى صلتها بالرافضة.

ثم الحديث عن حكم إكفار أهل القبلة، والإمامة وما يتعلق بها من أحكام وأقوال بعض الذين خالفوا أهل السنة فيها ثم بدأ في الباب الثاني الذي هوموضوع موقف الرافضة من الإمامة وتوقف في أوله.

ومن خلال عرض الخطة التي وضعها المؤلف يدرك القارئ موضوع هذه الرسالة، وخطته كالتالي قال رحمه الله: «ورتبت ذلك على مقدمة ومقصد وخاتمة... أما المقدمة: **ففيها مبحثان: الأول:** في بيان المراد بالإمامية عند الإطلاق، وفيه عرض مفصل لجميع فرقها.

الثاني: في بيان حكم أهل القبلة من حيث إكفار من خالف منهم أهل السنة وفيه حكم تكفير «الاثني عشرية» وهذه المقدمة أخذت ثلثي الرسالة بينما المقصد في بابه الأول أخذ الثلث الباقي وهو من (ق٢١-٣٠) وبه انتهت الرسالة.

وأما المقصد: ففيه أبواب وفصول.

الباب الأول: في مباحث الإمامة وفيه فصول

الفصل الأول: تعريف الإمامة وهل هي من مباحث الفقه أو العقائد؟

الفصل الثاني: هل وجوب الإمامة على العباد بالشرع أم بالعقل؟

الفصل الثالث: هل وجوبها على الإطلاق أم لا؟

الفصل الرابع: في اشتراط العدد في المبايعين الناصبين للإمام.

الفصل الخامس: لا يجوز إقامة إمامين في عصر واحد.

الفصل السادس: في شروط الإمامة.

الفصل السابع: متى يخلع الإمام ومتى لا يخلع ومتى تجب الطاعة ومتى لا تجب.

الفصل الثامن: في تسمية الإمامة بالخلافة.

الباب الثاني: في تحقيق ما وقع في هذ المبحث من خلاف الشيعة.

وبعد أن كتب فيه نصف سطر انتهت الرسالة.

تاريخ التأليف: ذكر ابنه عبد الله في آخر الرسالة أنّ ذلك كان سنة ١٢٧٠هـ وهي سنة وفاته رحمه الله.

المبحث الثالث

مصادر المؤلف في الرسالة

صرّح المؤلف رحمه الله بمصدره الأساسي الذي اعتمده في هذه الرسالة بالخصوص وأثنى عليه ومدحه فقال: ((وقد أخذت معظم ما ذكر من ((الترجمة العبقرية والصولة الحيدرية للتحفة الاثني عشرية))[1] حيث إنها لم تترك لأحدٍ مقالاً، ولم تدع فيما يرام جوابًا وسؤالا، ولقد فاقت الكتب المؤلفة في ذلك الشأن كلها، فلعمري إني لم أجد فيها عيبًا سوى أنها لا نظير لها في بابها)).

هذا هو المصدر الرئيس للمؤلف في هذه الرسالة الذي أخذ منه جل مباحثها حتى إنّ رسالته هذه لتعتبر اختصارًا لذلك المصدر المعتمد عنده.

وأما باقي المصادر التي نقل عنها مرة أو مرتين أو أكثر فإني سأضع لها قائمة خاصة بها ضمن الفهارس إنْ شاء الله تعالى.

وهي مصادر متنوعة ينطبق عليها الكلام الذي ذكرته في الحديث عن مصادر الرسالة الأولى ((الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية)).

---

(١) صاحب الترجمة هو الشيخ الحافظ محمد محيي الدين بن عمر الأسلمي وكانت ترجمته لها من الفارسية إلى العربية سنة ١٢٢٧هـ، وأصل الكتاب الذي هو ((التحفة الاثني عشرية)) من تأليف علامةالهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي (ت١٢٣٩هـ).

المبحث الرابع

منهج المؤلف في الرسالة

هذه الرسالة لم تحتو على ردود ومناقشات للرافضة وإنما هي عبارة عن عرض مفصل لطوائفهم القديمة والحديثة وحكم تكفير أهل الأهواء عامة والتنصيص على حكم تكفير الاثني عشرية خاصة، ثم الحديث عن أحكام كثيرة تتعلق بالإمامة والخلافة ليست خاصة بالرافضة.

وبما أنّ موضوعنا هو في ردود الألوسي على الرافضة فإني لم أجد له في هذه الرسالة إلاّ أشياء يسيرة ذُكرت عرضا لا تكفي لأخذ منهج معين منها وإن كان لابد من ذكر كلمة عن منهجه فإنه يمكن أنْ يقال: إنّ منهجه في هذه الرسالة هو عرض الأقوال لا غير وقد يدلي برأيه أحيانا كما فعل في (ص١٨) و(ص٢٠)، و(ص٢٨-٣٠)، ففي الموضع الأول أدلى برأيه في حكم تكفير أهل الأهواء، وفي الثاني أدلى به في حكم تكفير الاثني عشرية، وفي الثالث في حكم الدعاء على الأمراء، وفي الرابع: في خلافة بعض أمراء بني أمية وبني العباس، وفي الخامس في الإطراء في مدح بعض الملوك.

المبحث الخامس

التعريف بالمخطوطة

لم يتيسر لي منها إلا نسخة واحدة ليست هي نسخة المؤلف وهي مصورة حصلت عليها من عند الأخ عبد القادر بن محمد عطا صوفي، وهي نفسها حصلت عليها أيضا من عند الأخ عبد الله بن عبد العزيز الخضير، وأصلها موجود في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت (رقم: ٦٧٨٧) وفي المكتبة نفسها نسخة أخرى (برقم: ٣/١٣٧١٠).

وذكر الأستاذ العزاوي[١] أنّ منها نسخة كتبت سنة (١٢٧٨هـ) في خزانة الأستاذ هاشم الألوسي[٢]، لكن ما يتعلق بالكلام على فرق الشيعة القديمة الذي بدأ به الرسالة هو مأخوذ من التحفة الاثني عشرية ويوجد بنصه في مختصرها لمحمود شكري الألوسي مما ساعد على تصحيح النص في هذا القدر من الرسالة.

والنسخة التي عندي وصفها كما يلي:

* عدد صفحاتها: (٣٠).
* عدد الأسطر بكل صفحة: (٢٩).
* عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٣-١٧).
* خطها خط فارسي واضح مقروء.
* الناسخ: بدون.
* تاريخ النسخ: بدون.

كتب على صفحة العنوان: «ورقات من نهج السلامة إلى مباحث الإمامة» للعالم

---

(١) هو عباس بن محمد بن تامر بن محمد البايزيدي العزّاوي، مؤرخ محام أديب عراقي، من كتبه "تاريخ العراق بين احتلالين" مات ببغداد سنة (١٣٩١هـ/١٩٧١م). الأعلام للزركلي (٣/٢٦٦).

والأستاذ هاشم هو محمد درويش بن أحمد شاكر ابن أبي الثناء الألوسي انظر: ذكرى أبي الثناء (ص٩٥).

(٢) ذكرى أبي الثناء الألوسي (ص٩٢-٩٣).

العلامة، والبحر الفهامة شيخ وقته بلا نزاع، وفريد عصره من غير دفاع، خاتمة المفسرين مولانا أبي الثناء السيد محمود شهاب الدين، جعل الله جلّ شأنه وعلاه، جنة الفردوس مقره ومثواه.

وكتب في آخر صفحة منها: «الباب الثاني: في تحقيق ما وقع في هذا المبحث من خلاف الشيعة، وهذا أهم من الباب الأول نظرا لغرضنا من هذه الرسالة. اعلم أنّ أول ما اختلف فيه من مسائل الإمامة نصب الإمام» بهذا انتهت الرسالة، ثم كتب الناسخ بعد ذلك ما يلي: «اعلم أيها الواقف على هذه الورقات أنّ الوالد المرحوم المبرور ضوعفت له ولنا الأجور كان في عنفوان عمره قد ألف رسالة في الرد على الشيعة سماها «بالنفحات القدسية في الرد على الإمامية» ولم يساعده التقدير على إتمامها بل بقيت ناقصة إلى الآن، وفي سنة (١٢٧٠) أحب أنْ يغير ترتيبها، وينظم على أسلوب آخر تبويبها. مع زيادات أخر، ومسائل غرر، فاعتمد على أنْ يؤلف هذه الرسالة وقد رتبها على نحو ما تقدم في الخطبة، وكان إذ ذاك قد عراه مرض أرخى أعصابه، وصداع صدع رأسه، فكتب ما ترى من ذلك، حتى وصل إلى هذا المحل فترك ما هنالك لاشتداد المرض عليه، وتوجه اسهمه من كل ناحية إليه فسلم الأمر إلى القضاء والقدر، وبعد مدة اخترمته المنية، وعرجت إلى عليين روحه الزكية فإنا لله تعالى وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، هذا صورة ما كتبه العالم العلامة والبحر الفهامة المرحوم السيد عبد الله ابن السيد محمود أفندي، الشهير بابن الألوسي البغدادي عفي عنهما بحرمة النبي وآله وصحبه».

نماذج من مخطوطة نهج السلامة

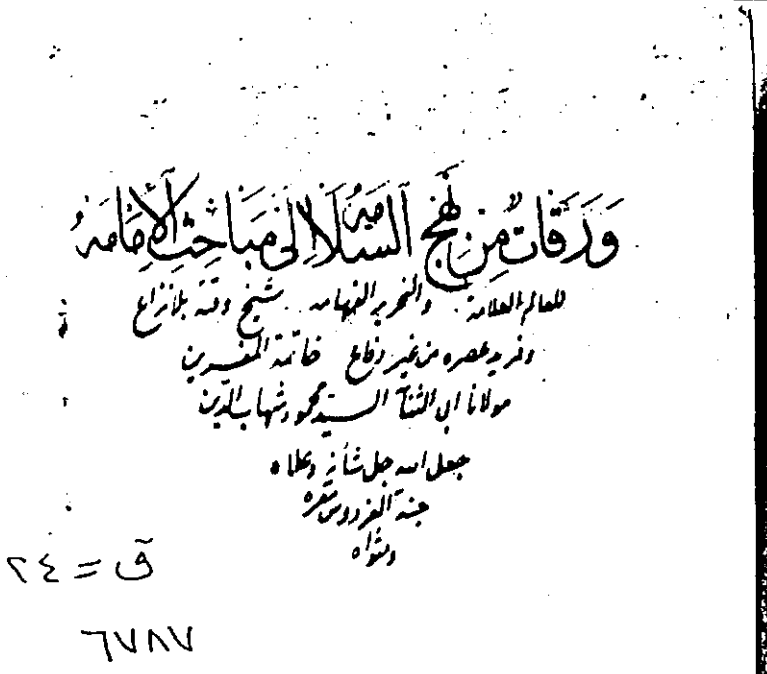

ورقات من نهج السلامة إلى مباحث الإمامة

للعالم العلامة والنحرير الفهامة شيخ وقته بلا نزاع
وفريد عصره من غير رفاع خاتمة المفسرين
مولانا ابن الفتاح السيد محمود شهاب الدين

جعل الله جل شأنه وعلاه
جنة الفردوس مثواه

ق = ٢٤

٦٧٨٧

صفحة العنوان من نهج السلامة

ت ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نصب الأدلة على الحق الحقيق بالقبول وخلصه الجلة عن تشكك الأوهام التي كم أربكت بها نفوس العقول والصلاة والسلام على حبيبه الذي أخرجه من قتر الامكان لبابا واختاره من بين أعيان الأعيان واختاره أصحابا فهم صلى الله عليه وسلم قرة عين الهدى وتوأم زهرة النبوة وقدم عليه السلام من الطين إلى وعلى آله الذين تحت في حقهم رزين المدائح إذ كانوا أحد الثقلين ويحث في وصفهم بيقين القرائح إذ كانوا خير بعين لسيد الكونين وعلى أصحابه الذين بدوا في سماء الدين نجوما وقدوة لشاغفين الكثرة الملحدين رجوما وبعد فان باب الطريق قد تهرى من سم الضلالة وعرى معظم أبواه وأركانه لعظم الهلالة وذلك أن الامامية أوقدوا نار الحرب باسنة الشبه إمام كل لاجب فعشى اليها كل أعشى بغرة قياس الشبه ولم يعلم نهانا الحاجب فعم تاجج الشر وعم التشيع في البر والبحر ولما كان في مثل ذلك يجب على العالم اظهار علمه وتحلي بهتك حرمة الدين واعظام ثلمه فيشفق على الجاهل شفقة ابسه اوجر سه لئلا يهوي في مهاوي الضلال على أم رأسه اجبت أن أكتب ورقات تتضمن بيان شيء من المهم في هذا الباب فلعل الله تعالى يهدي بها من يشاء من عباده الى صوب الصواب ورتبت ذلك على مقدمة ومقصد وخاتمة وسميته نهج السلامة الى مباحث الامامة وقد نظم ما ذكر من الترجمة العبقرية والصولة الحيدرية للنحلة الاثني عشرية حيث انها لم تترك لاحد مقالا ولم تدع فيما يرام جوابا وسؤالا ولقد فاق الكتب المؤلفة في ذلك الشان كلها فلعمري اني لم أجد فيها عيبا سوى انها في بابها لا نظير لها ولو ان المؤلف اقتصر على ما كثر وروده من مسائلها والاعراض بعض الاعراض عن غوامضها مع ذكر ما يحتاج الى التنبيه عليه وألقى في روعي لطف الاشارة اليه لكان لعمري قد سلك مسلكا حسنا وفعلا ايها على رزيي وعن غيري بدلا

واسأل الله تعالى ان يوفقني والسامعين للسداد وان يجعل كلامي للثغور المحامدين احكم سداد فاقول أما المقدمة ففيها بحثان اما الاول ففي بيان المراد بالامامة عند الاطلاق في محل خلاف او وفاق

١٤ ب

الصفحة الأولى من نهج السلامة إلى مباحث الإمامة

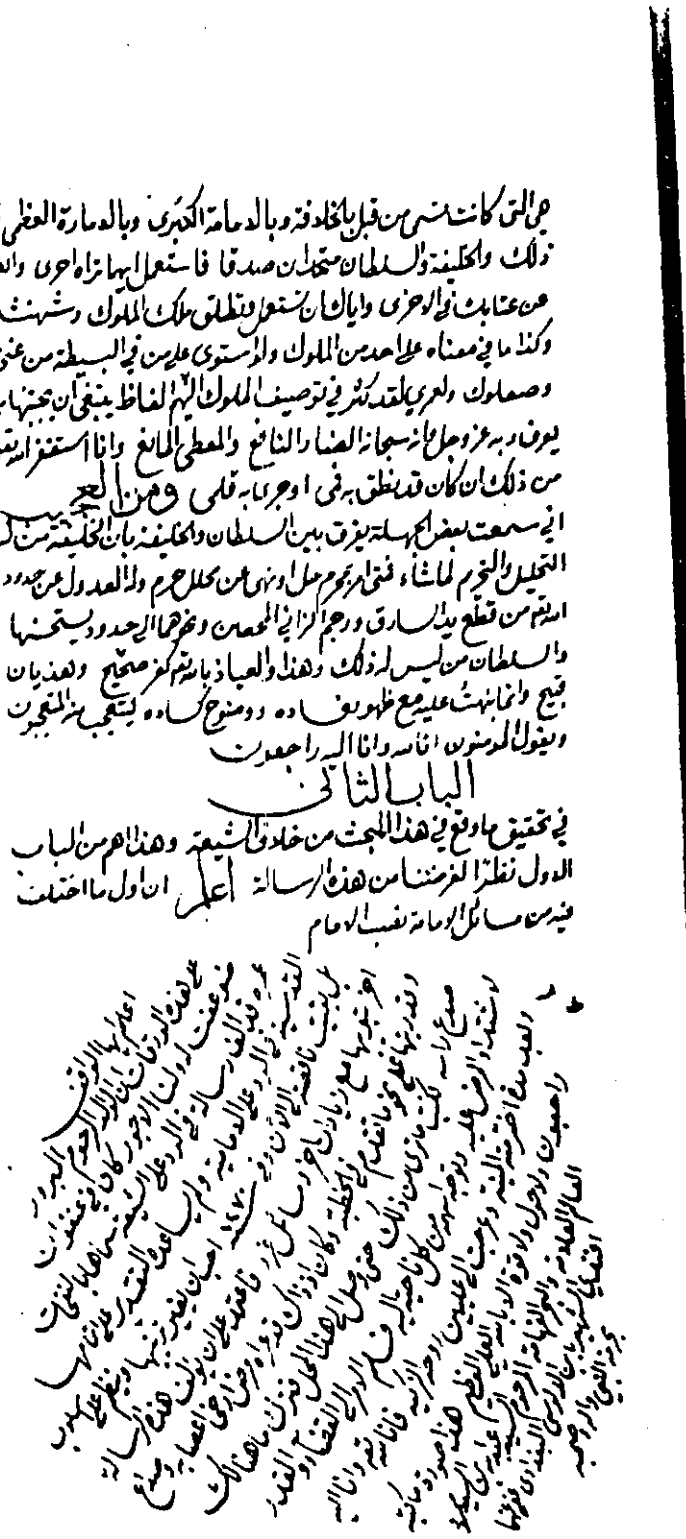

نعم السلوة إلى مباحث الإمامة

لأبي الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي

(ت١٢١٧-١٢٧٠هـ)

تحقيق ودراسة

عبد الله بن بو شعيب البخاري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لخص الأدلة على الحق الحقيق بالقبول، وخلّص الأجلة عن شرك الأوهام التي كم ارتبكت بها نسور العقول، والصلاة والسلام على حبيبه الذي أخرجه من قشر الإمكان لبابا[1]، واختاره من بين أعيان الأعيان واختار له أصحابا، فهو صلى الله عليه وسلم حَوَرٌ عين العما[2]، وَتَوَرَّد وَجْنَة النبوّة وآدم عليه السلام بين الطين والماء[3]، وعلى آله الذين يخف في حقهم رزين[4] المدائح إذ كانوا أحد الثقلين[5]، ويجف في وصفهم معين القرائح إذ كانوا خير معين لسيد الكونين، وعلى أصحابه الذين بدوا في سماء الدين نجوما، وغدوا لشياطين الكفرة الملحدين رجوماً .

---

(١) لعله يقصد أن الوجود والخلق قشور بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم، وهو اللب؛ لأنه أفضل الخلق على الإطلاق.

(٢) الحور -بفتح الواو -شدة بياض العين في شدة سوادها . القاموس (ص ٤٨٦) . والعما من معانيها: المكان المجهول، والضلالة، والجهالة، والخفاء، واللبس . النهاية في غريب الحديث (٣/٣٠٤)، وقد بعث صلى الله عليه وسلم والناس في ضلالة عمياء وجهالة جهلاء، فكان كالشمس إذا طلعت فأذهبت ظلام الليل الدامس.

(٣) إشارة إلى ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((كنت نبيا وآدم بين الماء والطين...)) وهو حديث موضوع بهذا اللفظ .

انظر: مجموع الفتاوى (١٨/٣٧٩-٣٨٠)، والغماز على اللماز (ص١٧١)، وتمييز الطيب من الخبيث (ص١٤٢)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة رقم (٣٠٣).

لكن هناك حديث صحيح يختلف عن هذا في اللفظ والمعنى، عن ميسرة الفجر رضي الله عنه قال: قلت يارسول الله متى كتبت نبيا ؟ قال: ((وآدم بين الروح والجسد)) رواه أحمد في مسنده (٥/٥٩) وابن أبي عاصم في السنة (١٧٩، رقم٤١٠) والآجري في الشريعة (ص٤١٦ و٤٢١) وأبو نعيم في الحلية (٩/٥٣) والحاكم في المستدرك (٢/٦٠٩)، وقال:صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وبنحوه عند الترمذي كتاب المناقب، باب ماجاء في فضل النبي صلى الله عليه وسلم (ح رقم:٣٦١٣) وقال:حديث حسن صحيح، وصححه الشيخ الألباني كما في المشكاة (٣/١٦٠٤ ح رقم ٥٧٥٨).

(٤) نشئ رزين أي: ثقيل

(٥) إشارة إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم:«... وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور... ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي...». مسلم (٤/١٨٧٣ ح٢٤٠٨) ومسند أحمد (٣/١٤و١٧).

وبعد: فإن إهاب العراق قد تهرّى[1] من سم الضلالة، وعرَا[2] معظم أهله داءُ السكتة لعظم الجهالة؛ وذلك لأن ((الإمامية))[3] أوقدوا نار الحرب بأسنة الشبه أمام كل لاحب[4]، فعشا[5] إليها كل أعشى[6] غرَّه قياس الشَّبَهِ[7] ولم يعلم أنها نار الحباحب[8]، فعظم تأجج الشر، وشاع التشيع في البر والبحر، ولما كان في مثل ذلك يجب على العالم إظهار علمه، وتلافي هتك حرمة الدين وإعظام ثلمه، فيشفق على الجاهل شفقة أبيه أو عِرسه، لئلا يهوي في مهاوي الضلال على أم رأسه، أحببت أن أكتب وريقات تتضمن بيان شيء من المهم في هذا الباب، فلعل الله تعالى يهدي بها من يشاء من عباده إلى صوْب الصواب .

ورتبت ذلك على مقدمة ومقصد وخاتمة، وسميته ((نهج السلامة إلى مباحث الإمامة)).

وقد أخذت معظم ما ذكر من ((الترجمة العبقرية والصولة الحيدرية للتحفة الاثني

---

(١) يقال:((هرأ اللحم هرءاً وهرأه وأهرأه: أنضجه فتهرأ حتى سقط من العظم، وهو لحم هريء، وأهرأ لحمه: إذا طبخه حتى يتفسخ))، وأيضا: هرا اللحم هرواً -بدون همز- أنضجه. اللسان (١/١٨٢) و(١٥/٣٦٠).

(٢) يقال: عراني الأمر يعروني عروا، واعتراني:غشيني وأصابني، ومنه قوله تعالى: ﴿إن نقول إلا اعترٰىك بعض ءالهتنا بسوء﴾. اللسان (١٥/٤٤).

(٣) يأتي قريبا كلام المؤلف على هذه الفرقة.

(٤) اللاحب واللحب: الطريق الواضح الواسع المنقاد الذي لاينقطع . القاموس (ص١٧١) واللسان (١/٧٣٧) .

(٥) يقال:عشا النار وإليها إذا قصدها للضيافة أو مستضيئا بها أو مستدلا عليها ببصر ضعيف . القاموس (ص١٦٩١) واللسان (١٥/٥٧).

(٦) الأعشى: سوء البصر بالليل والنهار،وقيل: الذي يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل. القاموس (ص١٦٩١) واللسان (١٥/٥٦).

(٧) قياس الشبه: هو ما أخذ حكم فرعه من شبه أصله، أو ماجمع فيه بين الفرع والأصل بوصف شبهي . البحر المحيط في أصول الفقه (٥/٤٠-٤١)، الوصف المناسب لشرع الحكم (ص٢٣) .

(٨) نار الحباحب: نار يضرب بها المثل في ضعف النار وقلتها وعدم الانتفاع بها. فيقال: ((أبخل من حباحب)) و ((الحباحب)) رجل من العرب من أبخل الناس؛ حتى بلغ به البخل أن لايوقد نارا بليل إلا ضعيفة، خوفا من الضيفان أو أنْ يقتبس منه أحد، فإن شعر به أحد أطفأها. المستقصى في أمثال العرب (١/١١)، القاموس (ص٩١)، اللسان (١/٢٩٧-٢٩٨).

عشرية)) حيث إنها لم تترك لأحد مقالا، ولم تدع فيما يرام جوابا وسؤالا، ولقد فاقت الكتب المؤلفة في ذلك الشأن كلها، فلعمري إني لم أجد فيها عيبا سوى أنها في بابها لا نظير لها،[1] ولولا أن غرضي الاقتصار على ما كثر دوره من مطالبها، والإعراض لبعض الأغراض عن غالبها، مع ذكر ما خيِّل لي حسن التنبيه عليه، وألقي في رُوعي لطف الإشارة إليه.

لقلت لعشاق الملاحة أقبلوا		إليها على رأيي وعن غيرها ولّوا[2]

وأسأل الله تعالى أن يوفقني والسامعين للسداد، وأن يجعل كلامي لثغور المعاندين أحكم سِداد .

فأقول: أما المقدمة ففيها بحثان:

– **أما الأول:** ففي بيان المراد بالإمامية عند الإطلاق، في كل خلاف، أو وفاق،/ وهو أمر مهم كما لا يخفى .

اعلم أن الإمامية إحدى فرق الشيعة، لكنها تنقسم إلى فرق كثيرة، بينها فروق في أمور خطيرة، وتفصيل الكلام، في هذا المقام، على وجه لا يورث في وجه المرام خللا، ولا يؤثر في قلب الناظر أو السامع مللا:

إن الشيعة الذين يدَّعون –إن صدقا وإن كذبا– مشايعة الأمير علي –كرم الله تعالى وجهه– ومتابعته وحبه الذي افترضه الله على عباده أربع فرق .

---

(١) في العبارة مدح بما يشبه الذم كما يقول البلاغيون . ومما يذكر في هذا الباب قول الشاعر:

ولاعيب فيهم غير أن سيوفهم		بهن فلول من قراع الكتائب

وقول الآخر:

ولاعيب فيهم غير أن نزيلهم		يعاب بنسيان الأحبة والوطن

(٢) لم أقف على قائله، ولعله للمؤلف؛ فإن له أشعارا كثيرة.

الفرقة الأولى[1]

الشيعة الأول[2]: ويسمون «الشيعة المخلصين» أيضا وهم عبارة عمن كان في وقت خلافة الأمير -كرم الله تعالى وجهه- من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وكلهم عرفوا [له][3] حقه، وأحلوه من الفضل محله، ولم ينتقصوا أحدا من إخوانه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلا عن إكفاره وسبه، بيد أن منهم من قاتل معه على تأويل القرآن، كما قاتلوا مع ابن عمه عليه الصلاة والسلام على تنزيله.[4] فقد كان معه رضي الله تعالى عنه في حرب صفين من أصحاب بيعة الرضوان ثمانمائة صحابي، وقد استشهد منهم تحت رايته هناك ثلاثمائة، ومنهم من تقاعد عن القتال تورعا واحتياطا لشبهة عرضت له لكنه مع ذلك كان قائما بمحبته وتعظيمه ونشر فضائله وذلك لا يقصر بكثير عن القتال معه .

ومن مشهوري هذا الصنف: عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما -وقد كشف عن عينه من بعد غين[5] الشبهة، فندم غاية الندم على قعوده وتخلفه عن الأمير كرم الله تعالى وجهه، لكن فات ذاك، وتعذر الاستدراك، وحالت المنية، دون الأمنية[6]، وهذا

---

(١) أصل الكلام في «الترجمة العبقرية للتحفة الآثني عشرية» (ق/٩) والكلام هنا ملخص من هناك، ونقله عن المؤلف حفيدُه «محمود شكري الألوسي» في مختصر التحفة (ص٣).

(٢) انظر منهاج السنة (١٣/١)، وفي مجموع الفتاوى (٥١٢/٢٨): «فإنّ الصحابة كانوا في قتال الفتنة ثلاثة أصناف قسم مع علي وقسم عليه وقسم قعد» انتهى بتصرف.

(٣) في الأصل: «لهم» والتصويب من التحفة.

(٤) إشارة إلى حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: كنا جلوسا ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج إلينا قد انقطع شسع نعله فرمى بها إلى علي فقال: «إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله» فقال أبو بكر: أنا ؟ قال: «لا» قال عمر: أنا ؟ قال: «لا» ولكن صاحب النعل».
رواه النسائي في الخصائص (ص١٦٦) وابن أبي شيبة في المصنف (٦٤/١٢) وأحمد في المسند (٨٢،٣٣،٣١/٣) والحاكم في المستدرك (١٢٢/٣-١٢٣) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٥) يقال: غين على كذا: أي غطي عليه، ومنه الحديث «إنه ليغان على قلبي» اللسان (١٣/ ٣١٦).

(٦) انظر الاستعاب بحاشية الإصابة (٣٥٥/٢، ٣٥٧).

يشبه من وجه ما كان من محمد بن الحنفية[1] - رضي الله تعالى عنه - من التوقف يوم الجمل حتى قال له أسد الله: ويحك!، أتتوقف وأبوك سائقك؟[2].

ومنهم من غلب عليه القضاء والقدر فوقع منه ما أدى إلى قتاله كطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة -رضي الله تعالى عنهم، فهم و إن وقع بينهم وبين الأمير- كرم الله تعالى وجهه - ما وقع يوم الجمل محبون له، عارفون له فضله، كما أنه رضي الله تعالى عنه في حقهم كذلك، وليس بين ذلك وبين القتال الواقع في البين تناف ؛ لأن القتال لم يكن مقصوداً بل وقع عن غير قصد، بمكر من قتلة عثمان - رضي الله تعالى عنه - الذين كانوا بعشائرهم في عسكر الأمير ؛ إذ غلب على ظنهم من خلوته بطلحة والزبير أنه سيسلمهم إلى أولياء عثمان، فأطاروا من نيران غدرهم شرارا، ومكروا مكرا كبارا، فأوقعوا القتال بين الفريقين، فوقع ما وقع إن شاء وإن أبى أبو الحسنين، فكل من الفريقين كان معذورا، وكان أمر الله قدرا مقدورا، وتفصيل ذلك في محله[3]، ولولا مخافة الإملال لمنحتك به كله/ على أن القتال لو فرض أنه كان قصدا ؛ فهو لشبهة قوية عند المقاتل، أوجبت عليه أن يقاتل، فهو بزعمه من الدين، ونصرة المسلمين، وليس من الغي والاستهانة بالأمير في شيء، ومتى كان كذلك فهو لا ينافي المحبة، ولا يدنس رداء الصحبة.

وقد صرح بعض العلماء[4]: أن شكوى الولد على أبيه لدين له عليه نادر على أدائه ومماطل فيه ليس من العقوق، ولا مخل بما للوالد من واجب الحقوق[5].

---

(١) هو محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أمه خولة بنت جعفر الحنفية ينسب إليها تمييزا عن الحسن والحسين ابني فاطمة رضي الله عنها كان من الأتقياء والأبطال الأشداء مات سنة (٨١) .حلية الأولياء (١٧٤/٣) والسير (١١٠/٤) والأعلام (٢٧٠/٦).

(٢)

(٣) راجع الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية للمؤلف (ص٥٠٢) وانظر أيضا العواصم من القواصم (ص١١٥) والبداية والنهاية (٢٤٩/٧-٢٥١).

(٤) هو عمر بن رسلان بن صالح البلقيني (ت٨٠٥).

(٥) نقله المؤلف عن البلقيني في تفسيره «روح المعاني (٥٩/١٥) عند قوله تعالى:﴿وبالوالدين إحسانا﴾ من سورة الإسراء (٢٣).

وإن أبى تعصبك هذا قلنا: إن القوم رضي الله تعالى عنهم كانوا - من قبل ما وقع - من الشيعة المخلصين الأبرار، لكن لعدم العصمة وقع منهم ما غسلوه ببرد التوبة وثلج الاستغفار، ويأبى الله تعالى أن يذهب صحابي إلى ربه قبل أن يغسل بالتوبة والاستغفار درن ذنبه .

وبنحو هذا يجاب عن أصحاب صفين، من رؤساء الفرقة الباغية على علي أمير المؤمنين، والمتلوثة سيوفهم في تلك الفتنة من الصحابة أقل قليل، ولولا عريض الصحبة وعميق المحبة لدلع[1] أفعوان القلم لسانه الطويل، فقف عند مقدارك، فما أنت وإن بلغت الثريا إلا دون ثرى نعال أولئك، نعم يلزمك أن تقول، إن الحق فيما وقع كان مع زوج البتول، هذا واعلم أن ظهور هذا اللقب[2] كان عام سبع وثلاثين من الهجرة،[3] والله تعالى أعلم.

الفرقة الثانية

الشيعة التفضيلية[4]: وهم عبارة عن الذين يفضلون الأمير كرم الله تعالى وجهه على سائر الصحابة من غير إكفار أحد منهم، ولا سب ولا بغض، كأبي الأسود الدئلي[5] الذي اشتهر -وهو الأصح بل الصحيح- أنه واضع النحو بأمر «**باب مدينة**

---

(١) دلع لسانه، كمنع: أخرجه، كأدلعه فدلع هو . القاموس (ص٩٢٥).

(٢) يعني: لقب «الشيعة» ظهر في هذا العام، وهو عام وقعة «صفين» .

(٣) ويرى بعض أنه ظهر بعد مقتل علي رضي الله عنه، وبعض يرى أنه بعد مقتل الحسين بن علي رضي الله عنهما. انظر: اصول مذهب الشيعة (١/٣٩،٧٨،٨١).

(٤) انظر مقالات الإسلاميين (١/٦٥).

(٥) كذا كتبت في المخطوطة: وهي بضم الدال وكسر الهمزة على الأصل منسوب إلى «الدئل بن كنانة» رهط أبي الأسود، وهو شاذ في القياس. ويقال أيضا: الدؤلي بفتح الهمزة على القياس نسبة إلى «الدئل» بضم الدال وكسر الهمزة، وفتحوا الهمزة حتى لاتتوالى الكسرات كما قالوا في النسب إلى «نمرة» (نُمَري).ولها لغات أخر غير ما ذكر. وأبو الأسود: هو العلامة الفاضل ظالم بن عمر، ولد في أيام النبوة، وكان مع علي يوم الجمل ومن أكمل شيعته عقلا ورأيا، أمره علي بوضع شيء في النحو لما سمع اللحن، فأراه أبو الأسود ما وضع فقال علي: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت فمن ثم سمي النحو نحوا، (ت٦٩).

انظر الأنساب للسمعاني (٥/٤٠٥) واللباب في تهذيب الأنساب (١/٥١٤)، السير (٤/٨١-٨٦)، تاج

العلم كرم الله تعالى وجهه»[1] وكتلميذه أبي سعيد يحيى بن يعمر[2] أحد قراء البصرة، وكسالم بن أبي حفصة[3] راوي الحديث عن الإمامين: الباقر وابنه الصادق[4] رضي الله تعالى عنهما، وكعبد الرزاق[5] صاحب المصنف في الحديث، وكأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت[6]، صاحب إصلاح المنطق في اللغة، وكخلق آخرين.

ولبعض متأخري الصوفية قدست أسرارهم[7]: كالفاضل الجامي[8] كلمات ترشح بالتفضيل، وانسلاكهم في هذا القبيل. وكثير من العلماء يصرفها عن ذلك صيانة لأولئك الأجلة عن أن ينسب إليهم الابتداع[9]، والانخزال عن الشيعة المخلصين من الأشياع. وقد ظهرت هذه الفرقة بعد الأولى بنحو عامين أو ثلاثة.

وقد صح أن الأمير كرم الله تعالى وجهه أحس أيام خلافته بقوم يفضلونه على الشيخين فكان ينهى عن ذلك، حتى قال: «**لئن سمعت أحدًا يفضلني على الشيخين**

العروس (٧/٣١٦).

(١) إشارة إلى حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وفيه مقال سيأتي تفصيله عند تخريجه في «النفحات القدسية» (ص٧٤٦).

(٢) هو الفقيه العلامة المقرئ، أبو سليمان، وقيل أبو سعيد، وقيل أبو عدي، العدواني، البصري من التابعين، ومن العلماء بالقرآن الكريم والنحو واللغة، أول من نقط المصحف، وكان من الشيعة الأولى الذين لاينتقصون أحدًا من الصحابة (ت١٢٩). وفيات الأعيان (٦/١٧٣)،السير (٤/٤٤١).

(٣) هو سالم بن أبي حفصة العجلي، أبو يونس الكوفي، صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غالي كما قال ابن حجر (ت نحو ١٤٠هـ) .تهذيب الكمال (١٠/١١٣)، والتقريب (ص٢٢٦).

(٤) تقدمت ترجمتهما راجع (ص٤٨٩ و ص٤٧٥)

(٥) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير، كان يتشيع (ت٢١١)، انظر: السير (٩/٥٦٣-٥٨٠)، التقريب (ص٣٥٤).

(٦) هو شيخ العربية أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، البغدادي النحوي، ديّن خيّر، وكان يتشيع (ت٢٤٤). انظر: وفيات الأعيان (٦/٣٩٥)، السير (١٢/١٦).

(٧) راجع المبحث الخاص بعقيدة المؤلف عند موقفه من الصوفية (ص٧٢).

(٨) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي، الجامي، نور الدين أبو البركات، عالم مشارك، من مصنفاته «تفسير القرآن» و «شرح الكافية» لابن الحاجب وشرح لأردأ كتاب لابن عربي وهو «الفصوص» (ت ٨٩٨). انظر: البدر الطالع (١/٣٢٧)، شذرات الذهب (٧/٣٦٠)، الأعلام (٣/٢٩٦).

(٩) ما أكثر البدع التي أحدثها المتصوفة في الدين، على فرض أننا نزهناهم في هذا الموضع.

رضي الله تعالى عنهما لأحدنه حد الفرية»[1].

وهو على ما في التحفة[2] ثمانون جلدة، وقيل عشرة[3]، والله تعالى/أعلم.

الفرقة الثالثة

الشيعة السبئية[4]: ويقال لها: التبرائية[5]، وهم عبارة عن الذين يسبون الصحابة إلا قليلا منهم: كسلمان الفارسي[6] وأبي ذر[7] والمقداد[8] وعمار بن ياسر[9] رضي الله تعالى عنهم، وينسبونهم - وحاشاهم - إلى الكفر والنفاق ويتبرءون منهم[10].

---

(١) رواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٢٣/١ رقم٤٩) وا لسنة (٥٦٢/٢ رقم ١٣١٢) وابنه عبد الله في السنة (٥٨٨/٢ رقم ١٣٩٤) وابن أبي عاصم في ا لسنة (٥٦١/٢ رقم ١٢١٩) واللالكائي في أصول الاعتقاد (٧/ ١٢٩٦ رقم ٢٤٥٦) وأبو نعيم في الحلية (٧ /٢٠١) وا لبيهقي في الاعتقاد (ص٣٦١) وابن قدامة في منهاج القاصدين (ص٣٦٢ -٣٦٤ رقم ١٢١) وذكره ابن تيمية في المنهاج(١١/١ و٣٠٨).

(٢) الترجمة العبقرية للتحفة الاثني عشرية (ق٥/أ)، ومختصرها (ص٦).

(٣) كذا في الأصل، وهو وجه صحيح وذلك أنّ النحاة يقولون: إنّ المعدود إذا لم يذكر أو قدم وجعل العدد صفة له جاز فيه الوجهان، فتقول: صمت خمسة -تريد أيامًا وسرت خمسًا- تريد ليالي، ويجوز أنْ تحذف التاء في المذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿أربعة أشهر وعشرًا﴾.

انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٦١/٤)، وتفسير أبي حيان (٢٢٣/٢-٢٢٤) وروح المعاني (١٤٩/٢).

(٤) انظرها في مقالا ت الإسلاميين (٨٦/١)، التنبيه والرد على أهل البدع (ص٢٩ و١٦٧)، والفرق بين الفرق (ص٢٣٣)، والملل والنحل(٢٠٤/١)، ومنهاج السنة (٢٣/١و٥١٠/٢).

(٥) سموا بذلك لأنهم يتبرأون من جل الصحابة رضي الله عنهم.

(٦) هو أبو عبد الله سلمان ا لفارسي، ويقال له سلمان ابن الإسلام، وسلمان الخير، وله قصة طريفة وعجيبة في سبب إسلامه، قيل إنه عاش (٢٠٠) أو (٣٠٠) توفي سنة (٣٢هـ)، انظر: الإصابة (٦٠/٢).

(٧) هو الصادق اللهجة، جندب بن جنادة، وقيل: عبد الله، وقيل: برير، من السابقين إلا أن هجرته تأخرت فلم يشهد بدرا، وقصة إسلامه في الصحيح تدل على صدق لهجته، مات بالربذة سنة (٣٢هـ)، الإصابة (٦٣/٤).

(٨) هو المقداد بن الأسود الكندي -تَبَنّيًا- وهو بن عمرو بن ثعلبة بن مالك، النهراني، وقيل الحضرمي، هاجر الهجرتين، وأول من قاتل على فرس في سبيل الله، شهد بدرا فما بعدها، ومات سنة (٣٣)، الإصابة (٤٣٤/٣).

(٩) تقدمت ترجمته (ص٥٠٣) من الأجوبة العراقية.

(١٠) تقدم الكلام على الارتداد (ص٤٧١) من الأجوبة العراقية.

ومنهم من يزعم -والعياذ بالله تعالى- ارتداد جميع من حضر ((غدير خم))[1] يوم قال عليه الصلاة والسلام ((**من كنت مولاه فعلي مولاه...**)) الحديث[2]، ولم يف بمقتضاه من بيعة الأمير -كرم الله تعالى وجهه- بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، بل بايع غيره.

وهذه الفرقة حدثت في عهد الأمير رضي الله تعالى عنه، بإغواء عبد الله بن سبأ اليهودي الصنعاني[3]، وليس هو ((هيان بن بيان))[4]، وزعم ذلك مكابرة وإنكار للمتواتر،ولما ظهرت أظهر الأمير - كرم الله تعالى وجهه - البراءة منها، وخطب عدة خطب في قدحها وذمها .

وقد روى الإمام المؤيد بالله ((يحيى بن حمزة الزيدي))[5] في آخر كتاب ((طوق الحمامة في مباحث الإما مة))[6] عن سويد بن غفلة[7] أنه قال: ((مررت بقوم ينتقصون أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما فأخبرت عليا كرم الله تعالى وجهه، وقلت:لولا أنهم يرون أنك تضمر ما أعلنوا ما اجترءوا على ذلك، منهم عبد الله بن سبأ، فقال علي رضي الله تعالى عنه: نعوذ بالله، رحمهما الله، ثم نهض وأخذ بيدي وأدخلني المسجد فصعد المنبر ثم قبض على لحيته وهي بيضاء، فجعلت دموعه تتحاذر عليها وجعل ينظر للبقاع حتى اجتمع الناس ثم خطب فقال: مابال أقوام يذكرون أخوي رسول الله صلى الله تعالى عليه

---

(١) غدير خم: مكان بين مكة والمدينة بينه وبين الجحفة ميلان، معجم البلدان (٤/٢١٣).

(٢) تقدم تخريجه (ص٤٧٦) من الأجوبة العراقية.

(٣) كان هذا الخبيث من أكبر المندسين في الإسلام لهدمه من داخله، قال الكشي: ((كان يهوديا... يقول في يوشع وصي موسى بالغلو، فقال في إسلامه في علي مثل ذلك، وكان أول من شهر القول بفرض إمامة علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم بلا فصل وأظهر البراءة من أعدائه وكفرهم فمن هنا قال من خالف الشيعة: إنّ أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهودية)) انتهى بتصرف. انظر مجمع الرجال (٣/٢٨٥) وتنقيح المقال (٢/١٨٣). كتاب رجال الكشي (ص ٧٠)

(٤) هيان بن بيان: كناية عمن لايعرف ولا يعرف أبوه. انظر: القاموس (ص١٧٣٦)، واللسان (١٣/٤٤١) مادة ((هين)).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٤٨٣) من الأجوبة العراقية.

(٦) تقدم الكلام عليه (ص٤٨٣) من الأجوبة العراقية.

(٧) تقدمت ترجمته (ص٤٨٣) من الأجوبة العراقية.

وسلم ووزيريه وصاحبيه وسيدي قريش وأبوي المسلمين، وأنا بريء مما يذكرون، وعليه معاقب،صحبا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم [بالحب[1] والوفاء والجد] في أمر الله، يأمران وينهيان ويغضبان ويعاقبان، لا يرى رسول الله كرأيهما رأيا، ولا يحب كحبهما حبا، لما يرى من عزمهما في أمرالله، فقبض وهو عنهما راض والمسلمون راضون، فما تجاوزا في أمرهما وسيرتهما رأي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأمره في حياته وبعد موته، فقبضا على ذلك رحمهما الله، فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة لايحبهما إلا مؤمن فاضل، ولا يبغضهما إلا شقي مارق، وحبهما قربة وبغضهما مروق...الحديث[2].

وفي رواية:((لعن الله من أضمر لهما إلا الحسن الجميل))[3].

ثم أرسل إلى ابن سبأ، فسيره إلى المدائن[4]، وقال: لاتساكني في بلدة أبدا، وهذا مما يفت بأعضاء هذه الفرقة، أعني الشيعة السبئية لو ينصفون، ولما ظهرت ماارتضى الشيعة المخلصون بلقب الشيعة فتركوه تحرزا عن الالتباس، وكراهة للاشتراك الاسمي مع أولئك الأرجاس، ولقبوا أنفسهم بأهل السنة / والجماعة، فما وقع في بعض الكتب كتاريخ الواقدي[5]، والاستيعاب[6]، من أن فلانا كان من الشيعة مثلا لاينافي ماوقع في غيرهما من أنه من رؤساء أهل السنة والجماعة ؛ حيث إن المراد بالشيعة هناك الشيعة الأولى، وكل أهل السنة منهم.

وكيف لا، وهم يرون فرضية حب أهل البيت[7]، وعلي - كرم الله تعالى وجهه - عمادهم، ويروون في ذلك عدة أحاديث .

[1] في الأصل (بالجد) والتصويب من مختصر التحفة (ص ٦) وفي رواية (بالوفاء والجد) راجع (ص ٤٨٤)

(١) تقدم عزو الأثر (ص٤٨٤) من الأجوبة العراقية.

(٢) تقدم (ص٤٨٤) من الأجوبة العراقية.

(٣) المدائن اسم لسبع مدن كانت با لعراق، وقد اندثرت. انظر: معجم البلدان (٨٨/٥ - ٨٩).

(٤) هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم المديني القاضي العلامة الإمام، أبو عبد الله أحد أوعية العلم مع ضعفه المتفق عليه، من تصانيفه ((المغازي)) وغيره (ت٢٠٧). سير أعلام النبلاء (٤٥٤/٩).

(٥) الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر، وقد تقدمت ترجمته (ص٤٩١).

(٦) قال ابن تيمية رحمه الله: ((و لا ريب أن محبة أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم واجبة)) المنهاج (١٠٢/٧) وانظر الشفا للقاضي عياض (٤٧/٢)، والتفسير الكبير للرازي (٢٧ / ١٦٦) وتفسير ابن كثير (١١٣/٤) عند الآية: (٢٣) من الشورى.

منها:مارواه البيهقي[1]، وأبو الشيخ[2]، والديلمي[3]، أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال:((**لايؤمن أحد حتى أكون أحب إليه من نفسه وتكون عترتي أحب إليه من نفسه**))[4].

وعن ابن عباس قال:قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم:((**أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه،وأحبوني لحب الله وأحبوا أهل بيتي لحبي**))[5].

إلى غير ذلك مما لايكاد يحصى أو يحصر[6].

---

(١) رواه في شعب الإيمان (٢/ ١٨٩ رقم١٥٠٥).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، من تصانيفه (كتاب العظمة) (ت ٣٦٩). انظر السير (١٦ /٢٧٦). وقد رواه في كتابه (ثواب الأعمال) -مفقود- نسبه إليه السمهودي في جواهر العقدين في فضل الشرفين (٢٩/٢).

(٣) هو شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرة، أبو شجاع الهمذاني، الشافعي، المحدث المؤرخ، صاحب كتاب (الفردوس) (ت٥٠٩هـ).

انظر: السير (٢٩٤/١٩) وتذكرة الحفاظ (٤ /١٢٥٩)، و قد روى الحديث في كتابه ((مسند الفردوس)) (١٥٤/٥ح رقم٧٧٩٦).

(٤) ورواه أيضا الطبراني في الكبير (٨٦/٧ ح ٦٤١٦)، وقال الهيثمي: ((فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ لايحتج به))، المجمع (٨٨/١) وقال د/ عبد العالي عبد الحميد حامد في تعليقه على الشعب (١٣٦/٤ح ١٤٢٠) ((إسناده ضعيف))، وهو عند البيهقي والديلمي بلفظ أطول من هذا، وفيهما: ((وعترتي أحب إليه من عترته، وتكون ذاتي أحب إليه من ذاته، ويكون أهلي أحب إليه من أهله))، وكلهم من طريق ابن أبي ليلى.

(٥) رواه الترمذي (٦٦٤/٥ح ٣٧٨٩) وقال حسن غريب، والحاكم في المستدرك (١٥٠/٣) وصححه ووافقه الذهبي، وأبو نعيم في الحلية (٢١١/٣) وقال: ((غريب بهذا اللفظ))، و الخطيب في تاريخه (١٦٠/٤)، والطبراني في الكبير (٣٤١/١٠ح١٠٦٦٤)، والبيهقي في الشعب (٣٦٦/١)، وابن عدي في الكامل (٢٥٧٠/٧) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٩٧/١)، وصححه ابن حجر المكي في الصواعق (ص٣٤٤)، وذكره ابن كثير في تفسيره (١١٤/٤) وسكت عنه، وقال ابن تيمية في المنهاج (٣٩٦/٥): ((ضعيف الإسناد))، وضعفه الشيخ الألباني كما في ضعيف الجامع (٩٨/١)، وفي تعليقه على فقه السيرة للغزالي (ص٢٠) تحدث عنه بإسهاب.

(٦) منها ما رواه مسلم في صحيحه (١٨٧٣/٤ح٢٨٠٨) في سياق طويل، وفيه: ((... وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي...)) قالها ثلاثا، ومنها مارواه الترمذي في سننه (٣٤٠/٩ -٣٤١ ح٣٧٨٨) عن جابر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ((يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل

وقد نسب للإمام الشافعي - وموضعه من أهل السنة موضع الواسطة من العقد - نظم كثير يشهد بما ذكرناه عن أهل السنة، ويرد به على من أنكر ذلك من جهلة الشيعة كقوله:

يا أهل بيت رسول الله حبكم ... فرض من الله في القرآن أنزله
يكفيكم من عظيم الفخر أنكم ... من لم يصل عليكم لاصلاة له[1]

وقوله:

إن فتشوا قلبي رأوا وسطه ... سطرين قد خطا بلا كاتب
العلم والتوحيد في جانب ... وحب أهل البيت في جانب[2]

وقوله:

إذا ذكروا عليا أو بنيه ... وجاءوا بالروايات العلية
يقال تجاوزوا ياقوم عنه ... فهذا من حديث الرافضية
برئت إلى المهيمن من أناس ... يرون الرفض حب الفاطمية[3]

وقوله:

ياراكبا قف بالمحصَّب من منى ... واهتف بساكن خَيْفها والناهض
سحرا إذا فاض الحجيج إلى منى ... فيضا كملتطم الفرات الفائض

بيتي». صححه الألباني كما في المشكاة (ح٦١٤٣).

(١) انظر: جواهر العقدين في فضل الشرفين (٢/٦٥) وديوان الشافعي (ص٧٢).

(٢) البيتان للصاحب إسماعيل بن عباد وليسا للشافعي كما يزعم الرافضة وقد نسبهما إلى الصاحب المرتضى في أماليه (١/٤٠٠) بلفظ:

لو شق قلبي لرأوا وسطه ... سطرين قد خطا بلا كاتب
العدل والتوحيد في جانب ... وحب أهل البيت في جانب

(٣) البيتان (٢-٣) في ديوان الشافعي (ص٩٠)، وقد ذكر السمهودي في جواهر العقدين (٢/١١٠) الثلاثة الأبيات مع غيرها وبينهما اختلاف يسير في اللفظ وذكرها أيضا صاحب الفصول المهمة (ص٢٣).

إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أني رافضي[1]

وقوله:

إلام ألام وحتى متى أعاتب في حب هذا الفتى
فهل زوجت غيره فاطم وفي غيره هل أتى «هل أتى»[2]

إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتب الشيعة صحت نسبته إليه أم لا.

وهذا أبو حنيفة رضي الله عنه - وهو هو بين أهل السنة - كان يفتخر ويقول بأفصح لسان: «لولا السنتان، لهلك النعمان»[3] يريد السنتين اللتين صحب فيهما - لأخذ العلم - الإمام جعفر الصادق[4] / وقد ذكر غير واحد أنه أخذ العلم والطريقة[5] من هذا [٦] الإمام ومن أبيه الإمام محمد الباقر[6]، ومن عمه زيد[7] بن علي بن الحسين رضي الله

---

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء (ص٩٠ - ٩١)، والسير للذهبي (٥٨/١٠)، وطبقات الشافعية (٢٩٩/١)، وديوان الشافعي (ص٥٥).

(٢) لم أقف على البيتين منسوبين للشافعي، ومعنى الشطر الأخير: هل نزلت سورة «هل أتى» (الإنسان) إلا في حق علي رضي الله عنه، والذي يظهر لي أن البيتين من وضع الرافضة؛ لأن نهم كثيرا مايفعلون ذلك، وقد سبهما المؤلف إلى الشيعة في روح المعاني (١٥٧/٢٩).

(٣) لم أقف عليه منسوبا لأبي حنيفة فيما رجعت إليه من المصادر التي ترجمت له أو للصادق ولعل هذا من أكاذيب الرافضة. قال الجبهان في تبديد الظلام(ص٢٣): «ومن مكايدهم -(الرافضة)- قولهم عن أبي حنيفة النعمان «لولا السنتان لهلك النعمان» يشيرون بهذه إلى الكذبة المشهورة بأن أبا حنيفة قد تلقى العلم من جعفربن محمد مدة سنتين» ولعل المؤلف رحمه الله ظنّ أن الجملة صحيحة، وأن الروافض قائلون بها فأراد إلزامهم بها.

(٤) تقدم (ص٤٧٥)، وهو وإن كان من أقران أبي حنيفة فقد ذكره ابن حجر في شيوخه، راجع تهذيب التهذيب (١٠٣/٢).

(٥) لم تكن الطرق الصوفية موجودة في عهد أبي حنيفة ولم تذكر له كتب التراجم طريقة معينة، وكذلك «الصادق» و«الباقر»، وما حصل هو أن أتباع كل طريقة يحاولون إسناد طريقتهم إلى إمام مشهور حتى تروج على عوام الناس، وراجع مجموع الفتاوى (٥/١١).

(٦) تقدمت ترجمته (ص٤٨٨) وقد ذكره ابن حجر في شيوخ أبي حنيفة، انظر: التهذيب (٤٧٩/١٠).

(٧) هو أبو الحسن، ولد سنة (٨٠هـ) وكان ذا علم وجلالة وصلاح، خرج في عهد هشام بن عبد الملك، ودخل في معارك مع وال العراق يوسف بن عمر، فخانه بعض أتباعه لما رفض التبرؤ من الشيخين ورفضوه؛ فسموا «رافضة» والذين بقوا معه سموا «زيدية»، استشهد سنة (١٢٢هـ).

انظر: مقاتل الطالبيين (١٢٧- ١٤٤) الكامل في التاريخ (٢٤٢/٥) السير (٣٨٩/٥).

تعالى عنهم .

وللأعمش[1] - وهو أحد مجتهدي أهل السنة - سفر كبير في مناقب الأمير كرم الله تعالى وجهه، ويكفي في هذا الباب أن معظم طرائق[2] أهل السنة موصولة بأهل البيت، ولا يكاد ينكر هذا إلامن ينكر الفرق بين الحي والميْت.

ومن الشيعة من يزعم أنه لا يعد محبا لعلي وسائر[أهل][3] البيت - رضي الله تعالى عنهم - من أحب الشيخين وأضرابهم من الصحابة الذين لم يبايعوا الأمير - كرم الله تعالى وجهه - يوم وفاته عليه الصلاة والسلام، حيث يزعمون أنهم أعداء الأمير، وينشدون في ذلك قول من قال:

إذا صافى صديقك من تعادي فقد عاداك وانقطع الكلام[4]

وقوله:

صديق صديقى داخل في صداقتى عدو صديقى ليس لى بصديقى[5]

ولايخفى كذب مبناه[6]، ويشير إلى كذبه الخبر الذي قدمناه عن يحيى بن حمزة المؤيد

---

(١) هو سليمان بن مهران، الإمام، شيخ الإسلام، وشيخ المحدثين، أبو محمد الأسدي، أصله من نواحي «الري» مات سنة (١٤٧هـ)، انظر: السير (٦/٢٢٦- ٢٣٩) التقريب (ص٢٥٤) .

(٢) أهل السنة -حقا وصدقا- ليست لهم طرائق -بالمعنى الذي يشير إليه المؤلف هنا- وإنما لهم طريق واحد هو الذي أرشدهم إليه الله في قوله سبحانه: ﴿وأنّ هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾ وأماكثرة الطرق فهي من ديدن أهل ا لبدع والأهواء.

(٣) مابين المعقوفين ساقطة من الأصل والتصويب من مختصر التحفة (ص٨).

(٤) لم أقف على قائله، وقد ذكره العاملي (ت١٠٣١هـ) في كتابه المخلاة (ص٦٧).

(٥) لم أقف على قائله، وفي معناه قول الشا فعي -رحمه الله-: «علامة الصديق أن يكون لصديق صديقه صديقا»، السيرللذهبي (١٠/٩٩).

(٦) يعتقد الرافضة أنّ حب علي لايتم إلا بالبراء من الخلفاء الثلاثة ومن تبعهم، بناء على قاعدة الولاء والبراء، ويستدلون على ذلك بقولهم: إن الخلافة أخت النبوة، والتوحيد مركب من سلب وإيجاب، فكما أن الإيمان بالنبي يقتضي نفي النبوة عن غيره والإيمان بالله يقتضي نفي الألوهية عن غيره، فكذلك من اعتقد إمامة علي -رضي الله عنه- بلا فصل لايكون صادقا إلا بنفيها عن غيره ولعن من ادعاها أو صدقه، وعلى هذه القاعدة المُقْعَدة بنوا تكفيرهم للصحابة قاطبة إلا ما ندر، وهو كلام يدل على جهل قائله بالإسلام وقواعده، وانظر (٤٧٧) فيما تقدم، والأنوار النعمانية (١/١٢٢).

بالله[1]، وكذا غيره من الأخبار، التي ملئت منها بطون الأسفار، ورحم الله تعالى امرءا أنصف، وعرف الحق فاعترف .

الفرقة الرابعة

الشيعة الغلاة[2]: وهم عبارة عن القائلين بألوهية الأمير -كرم الله تعالى وجهه- ونحو ذلك من الهذيان .

وعندي أن ابن أبي الحديد[3] في بعض تلوناته - وكان يتلون تلون الحرباء[4] - كان من هذه الفرقة، وكم له في «قصائده السبع»[5] الشهيرة من هذيان، كقوله يمدح الأمير كرم الله تعالى وجهه:

ألا إنما الإسلام لولا حسامه كعطفة عنز أو قلامة ظافر[6]

وقول:

يجل عن الأعراض والأين والمتى ويكبر عن تشبيهه بالعناصر[7]

إلى غير ذلك .

---

(١) تقدم (ص٥٧٤).

(٢) الشيعة الغلاة: فرق كثيرة سيذكر بعضها المؤلف قريبا، وللمزيد تراجع المصادر التالية: مقالات الإسلاميين (٦٦/١)، الفصل لابن حزم (٤٢/٥)، الملل والنحل (٢٠٣/١)، وغيرهم.

(٣) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد المعتزلي الرافضي المدائني، كان حظيا عند ابن العلقمي، وله «شرح نهج البلاغة» (ت٦٥٥).
انظر: وفيات الأعيان (٢٩١/٥)، البداية والنهاية (١٣/ ٢١٣).

(٤) الحرباء: أنثى الحربا ويقال له جمل اليهود، وكنيته أبو حخادب، وأبو الزنديق، وأبو الشقيق، وأبو قادم، وهو حيوان صغير في حجم الوزغ، يتشكل بلون الشجرة التي يكون عليها، وهو من عجائب المخلوقات، انظر: حياة الحيوان الكبرى (٢٣١/١-٢٣٢).

(٥) هي «القصائد السبع العلويات» طبع سنة ١٣٤١هـ.

(٦) لم أقف عليه في القصائد السبع.

(٧) القصائد السبع العلويات (ص٧٦).

وأول حدوثهم قيل في عهد الأمير بإغواء ابن سبأ[1] أيضا، وقد قَتَلَ -كرم الله تعالى وجهه- من صح عنده أنه يقول بألوهيته[2]، فلم ينحسم بذلك عرق ضلالتهم، ولم ينصرم حبل جهالتهم، بل استمر الفساد، وقوي العناد، ومن يضلل الله فما له من هاد .

وهذه الفرقة على قلتها بالنسبة إلى الفرق الأخرى انقسمت إلى أربع وعشرين فرقة[3]: السبئية[4]، والمفضلية[5]، والسريغية[6]، والبزيغية[7]، والكاملية[8]، والمغيرية[9]،

---

(١) تقدم (ص٥٧٤) وانظر لبيان أول حدوث السبئية: الفرق بين الفرق (ص٢٣٣).

(٢) انظر الأثر في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٤٦١/٨) ومنهاج السنة (٣٠/١ و٣٠٧) وفتح الباري (٢٨٢/١٢).

(٣) تباينت كتب الفرق في تحديد عددهم: ففي المقالات (٦٦/١) واعتقادات الرازي (ص٥٦-٦١) خمس عشرة فرقة، وفي الفصل لابن حزم (٤٢/٥-٥٠) نحو ست وعشرين فرقة، وفي الملل والنحل (٢٠٤/١) إحدى عشرة فرقة، وفي الاعتصام للشاطبي (٢١٩/٢) ولوامع الأنوار (٨٠/١) ثمان عشرة فرقة، وفي اليمانيات المسلولة (ص١٥٥) تسع عشرة فرقة. والجمع بين هذه الأقوال يتم إما باعتبار أن بعضهم يفرع عن الفرقة الواحدة فرقا، أو أنه يحفظ شيئا وتغيب عنه أشياء.

(٤) أصحاب «عبد الله بن سبأ»، وقد تقدم، الملل والنحل (٢٠٤/١) والفرق بين الفرق (ص٢٣٣).

(٥) أتباع «المفضل الصيرفي»، وهي من فرق الخطابية. المقالات (٧٩/١) والفرق بين الفرق (ص٢٤٩).

(٦) أصحاب «السريغ» بفتح السين وكسر الراء المهملتين وفي آخره معجمة، كذا في التحفة الاثني عشرية (ق١٠/أ) ومختصرها (ص١٠)، ولم أقف على ترجمته.

(٧) أصحاب «بزيغ بن موسى الحائك» عاصر الصادق، ونقل عن الرافضة أن الصادق لعنه.
انظر: فرق الشيعة (ص٣٨- ٤٠)، وتنقيح المقال (١٦٧/١ برقم ١٢٦٥)، والمقالات(٧٨/١)، والفرق بين الفرق (ص٢٤٨)، والملل والنحل (٢١١/١).

(٨) قال في القاموس (ص١٣٦٢): «هم شر الروافض»، وهم أتباع أبي كامل، كفر جميع الصحابة؛ لأنهم لم يبايعوا عليا -بزعمه- وكفر عليا لأنه لم يطالب بحقه.
انظر: في شأن هذه الفرقة: الفرق بين الفرق (ص٥٤)، والتبصير في الدين (ص٣٥)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٤١/٥)، والملل والنحل (٢٠٥/١).

(٩) هم أصحاب المغيرة بن سعيد البجلي، أبو عبد الله الكوفي الرافضي الكذاب، كان ساحرًا منجمًا، قتله خالد ابن عبد الله القسري سنة (١١٩) هـ.
انظر: تاريخ الأمم والملوك (٢٤٠/٨-٢٤١) حوادث سنة (١١٩)، ولسان الميزان (٨٨/٦ - ٩١) وانظر في شأن هذه الفرقة: المقالات (٦٩/١) والفرق بين الفرق (ص٢٣٨) والملل والنحل (٢٠٧/١).

والجناحية[1]، والبيانية[2]، والمنصورية[3]، الغمامية، ويقال لهم/ ((الربيعية))[4]، والأموية[5]، [٧]
والتفويضية[6]، والخطابية[7]، والمعمرية[8]، والغرابية[9]، والذبابية[10]، والذمية[11]،

---

(١) هم أتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ((ذي الجناحين)) -و((الجناحية)) نسبة إلى هذا الجد،- خرج في أيام مروان بن محمد سنة (١٢٧) هـ ثم مات في سجن أبي مسلم الخراساني سنة (١٣١) هـ.
انظر: المقالات (٦٧/١) والفرق بين الفرق (ص٢٤٥)، ولسان الميزان (٤٤٦/٣).

(٢) أصحاب((بيان بن سمعان التميمي النهدي)) كانت له خوارق شيطانية ثم ادعى النبوة، وزعم أن الله على صورة إنسان، فقتله خالد بن عبدالله القسري سنة (١١٩). انظر: تاريخ الأمم والملوك (٢٤٠/٨-٢٤١) و المقالات (٦٦/١-٦٧) والفرق بين الفرق (ص٢٣٦) والفصل لابن حزم (٤٤/٥) والملل والنحل(١٧٦/١).

(٣) أتباع أبي منصور المستنير العجلي الملقب ب ((الكسف))؛ لأن أتباعه كانوا يزعمون أنه الكسف المذكور في قوله تعالى:﴿وإن يروا كسفا من السماء ساقطا﴾، كفّر بالجنة والنار وأحل لأصحابه المحرمات، قتله يوسف ابن عمر الثقفي وصلبه. انظر: المقالات (٧٤/١-٧٥) والفرق بين الفرق (ص٢٤٣) والفصل (٤٥/٥) والملل والنحل (٢٠٩/١).

(٤) يعتقدون أن صانع العالم ينزل في فصل الربيع في حجاب السحاب ويطوف حول الدنيا ثم يصعد، وبسبب ذلك تظهر الأزهار والثمار والرياحين. انظر:التحفة (ق١٠/ب) ومختصرها (ص ١٢).

(٥) كذا في التحفة أيضا، وفي مختصرها ((الإمامية)) وهم يعتقدون أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان شريكا النبي صلى الله عليه وسلم في النبوة والرسالة. انظر: التحفة (ق١٠/ب) ومختصرها (ص١٢).

(٦) يزعمون أن الله خلق محمدا صلى الله عليه وسلم وفوض إليه خلق الدنيا وتدبيرها، ثم فوض محمد صلى الله عليه وسلم ذلك إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر في شأنها: مقالات الإسلاميين (٨٨/١) والفرق بين الفرق (ص٢٥١).

(٧) هم أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي، خرج على المنصور فقتله عيسى بن موسى بالكوفة وصلب. انظر : مقالات الإسلاميين (٧٦/١) والفرق بين الفرق (ص٢٤٧) والملل والنحل (٢١٠/١).

(٨) أتباع رجل يقال له ((معمر))، وهم فرقة من الخطابية. انظر في شأنهم: مقالات الإسلاميين (٧٨/١) والفرق بين الفرق (ص٢٤٨) والملل والنحل (٢١١/١).

(٩) قالوا: إن محمدا صلى الله عليه وسلم أشبه بعلي من الغراب بالغراب، ولذلك أخطأ جبريل في الوحي فذهب به إلى محمد صلى الله عليه وسلم . انظر في شأنهم: الفرق بين الفرق (ص٢٥٠) والفصل في الملل والنحل (٤٢/٥).

(١٠) فرقة من الغرابية، وقد قالوا: إن محمدا أشبه بعلي من الذباب بالذباب. انظر في شأنها: الفرق بين الفرق (ص٢٥٠) والتحفة الاثنى عشرية (ق١٠/ب-١١/أ).

(١١) زعموا أن عليا هو الله وذموا محمدا صلى الله عليه وسلم. انظر في شأنها: المقالات (٨٣/١) والفرق بين الفرق(ص٢٥١) والملل والنحل (٢٠٦/١).

والاثنينية[1]، والخمسية[2]، والنصيرية[3]، والإسحاقية[4]، والعلبائية[5]، والرزامية[6]، والمقنعية[7]. وبيان ماغلت به في التحفة[8] [و][9] في غيرها.

وأكثر الفرق الأربع[10]: «الشيعة السبئية»[11] فقد انتشرت في جميع الربع المعمور، ولا تكاد ترى بلدا إلا وهو بها مغمور، «والإمامية» فرقة منها، وهي أيضا فرقة

---

(١) فرقة من الذمية قالت بإلهية محمد صلى الله عليه وسلم وعلي -رضي الله عنه- ثم انقسموا فرقتين: فرقة قدمت عليا وتسمى «العينية» والأخرى قدمت محمدا صلى الله عليه وسلم وتسمى «الميمية».
انظر في شأنها: الملل والنحل (١/٢٠٦-٢٠٧) والتحفة الاثنى عشرية (ق١١/أ) ومختصرها (ص١٤).

(٢) هم أيضا فرقة من الذمية، قالوا بإلهية خمسة أشخاص: محمد صلى الله عليه وسلم، وعلي، وفاطمة، والحسن والحسين - رضي الله عنهم-، وتسمى«الشريعية» نسبة إلى رجل يقال له «الشريعي».
انظر في شأنها: المقالات (١/٨٣) والفرق بين الفرق (ص٢٥٢) والملل والنحل (١/٢٠٧) .

(٣) أتباع محمد بن نصير النمري، ادعى النبوة وأحل المحرمات وتزندق وقال أتباعه بألوهية علي -رضي الله عنه-، وتسمى هذه الطائفة «النميرية» و«العلوية». انظر في شأنها: فرق الشيعة للنوبختي (ص٧٨) والملل والنحل (١/٢٢٠) ومنهاج السنة (١/١٠) وذكر مذاهب ا لفرق الثنتين والسبعين (ص١٢٢) وتنقيح المقال (رقم ١١٤٥٠) والحركات الباطنية في العالم الإسلامي (ص٣٢١).

(٤) نسبة إلى إسحاق بن زيد بن الحارث، كان يقول بالإباحة وأن عليا رضي الله عنه شريك للنبي صلى الله عليه وسلم في ا لنبوة. انظر في شأنها: الملل والنحل (١/٢٢٠) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٦١) وشرح نهج البلاغة (٢/٣٠٩).

(٥) في الأصل وردت بالغين المعجمة، وكذلك هي في ا لتحفة، ولعلها خطأ من الناسخ، والصواب أنها «العلبائية» بالعين المهملة، أصحاب العلباء بن ذراع الأسدي، وعقيدته هي عقيدة «الذمية» المتقدمة آنفا.
انظر في شأنها: الملل والنحل (١/٢٠٦) والرد على الرافضة للمقدسي (ص١٩٥) وفيها «العلب بن الذراع الدوسي» واليمانيات المسلولة (ص١٧١).

(٦) في الأصل «المروزية»، وفي التحفة (ق١١/أ) ومختصرها (ص١٤) «الرزامية» وهو الصواب الموافق لما في كتب الفرق، وهم أتباع «رزام بن رزم»، قال بعضهم: إن الله حل في أبي مسلم الخراساني.
انظر في شأنها: المقالات (١/٩٦) وا لتبصير (ص١٣٠) والملل والنحل (١/٢٥٦).

(٧) هم أتباع «عطاء المقنع» وهم المبيضة بما وراء النهر. انظر في شأنها: الفرق بين الفرق (ص٢٥٧) والتبصير (ص١٣٠) والملل والنحل (١/١٧٨) وفيه: «وهم مبيضة ماوراء النهر».

(٨) التحفة الاثنى عشرية (ق ١٠/أ - ق١١أ).

(٩) الواو ساقطة من الأصل، وقد أضفته ليستقيم الكلام.

(١٠) في الأصل زيادة: «و» والصواب حذفها.

(١١) تقدم التعريف بها (ص٥٧٣).

كبيرة وطائفة كثيرة. وقد انقسمت إلى تسع وثلاثين فرقة، على ما في التحفة[1].

– **الأولى الحسنية**[2]: يقولون: إن «الحسن المجتبى»[3] هوالإمام بعد أبيه «علي المرتضى»، والإمام من بعده «الحسن المثنى»[4] بوصيته له، ثم ابنه «عبد الله»[5] ثم ابنه «محمد» الملقب بـ«النفس الزكية»[6]، ثم أخوه «إبراهيم بن عبد الله»[7]، وهذان[8] خرجا في عهد المنصور الدوانيقي[9]، ودعوا الناس إلى متابعتهما[فتبعهما][10] خلق كثير، واستشهدا بعد حرب شديد على يد بعض أمراء الدوانيقي – رحمة الله تعالى عليهما، وقد ظهرت هذه الفرقة سنة مائة وخمس وتسعين .

– **الثانية – النفسية**[11]: وهي طائفة من الحسنية تقول: إن النفس الزكية لم يقتل، بل غاب واختفى وسيظهر بعد .

---

(١) التحفة الاثنى عشرية (ق١٢/أ).

(٢) عند البغدادي والإسفراييني تسمى «المحمدية» انظر الفرق بين الفرق (ص٥٦) والتبصير (ص٣٥).

(٣) تقدمت ترجمته (ص٥٠٣) من الأجوبة.

(٤) هو الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أبو محمد (ت٩٧-٩٩). انظر: السير (٤٨٣/٤) والتقريب (ص١٥٩) .

(٥) هو عبد الله المحض ابن الحسن بن الحسن، مات في سجن المنصور سنة (١٤٥). انظر: تاريخ بغداد (٤٣١/٩) والتقريب (ص٣٠٠).

(٦) هو محمد بن عبدالله السابق، قال ابن حجر: (ثقة) قتل سنة (١٤٥). انظر: السير (٢١٠/٦) والتقريب (ص٤٨٦).

(٧) هو إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، خرج بالبصرة ثم قتل سنة (١٤٥) بعد أخيه بسبعين يوما. انظر: مقاتل الطالبيين (٣١٥) والسير(٢١٨/٦).

(٨) الإشارة إلى محمد وأخيه إبراهيم.

(٩) هو الخليفة العباسي أبوجعفر عبدالله بن محمد بن علي الهاشمي، كان يلقب أبا الدوانيق لتدنيقه ومحاسبته الصناع لما أنشأ بغداد، ولد سنة (٩٥) ومات (١٥٨). انظر: السير (٧/ ٨٣ - ٨٩).

(١٠) مابين المعقوفين ساقط من الأصل والتصويب من التحفة الاثني عشرية (ق١٢/أ) ومختصرها (ص١٥).

(١١) سماها البغدادي والإسفراييني «المحمدية». انظر: الفرق بين الفرق (ص٥٦) والتبصير (ص٣٥)، والفرق بينها وبين التي قبلها أن الأولى أقرت بموت النفس الزكية، والثانية أنكرت موته وتنتظر خروجه .

– **الثالثة الحكمية**[1]: ويقال لها «الهشامية» أيضا: وهم أصحاب هشام بن الحكم[2]، يقولون بإمامة الحسين بعد أخيه الحسن ثم بإمامة أولاده على الترتيب المشهور[3] إلى الصادق، وقد ظهرت سنة مائة وتسع .

– **الرابعة السالمية**[4]: ويقال لهم أيضا «الجوالقية» أصحاب هشام بن سالم الجوالقي[5]، وهم في الإمامة كالحكمية، وفي الاعتقاد مختلفون، فالحكمية يقولون: إن الله عز وجل جسم طويل عريض عميق متساوي الأبعاد، غير متصوربالصور المتعارفة[6]، وهم[7] يقولون: جسم مصور بصورة الإنسان[8]، تعالى الله عما يصفون علوا كبيرا، وقد ظهرت سنة مائة وثلاثة عشر .

– **الخامسة الشيطانية**: ويقال لها «النعمانية»[9] أيضا أصحاب محمد بن نعمان الصيرفي الملقب بـ «شيطان الطاق»[10] وهم يقولون بالإمامة على الترتيب المشهور إلى

---

(١) انظر في شأنها مقالات الإسلاميين (١٠٦/١) والفرق بين الفرق (ص٦٥) والتبصير (ص٣٩) والملل والنحل (٢١٦/١).

(٢) هو هشام بن الحكم البغدادي الكندي من غلاة الإمامية مجسم مشبه (ت ١٧٩ أو ١٩٩). لسان الميزان (١٩٤/٦) وتنقيح المقال (٢٩٤/٣).

(٣) الترتيب المشهور عندهم هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم الحسن ثم الحسين ثم علي زين العابدين ثم محمد الباقر ثم جعفر الصادق.

(٤) انظر في شأنها: المقالات (١٠٩/١) والفرق بين الفرق (ص٦٥ و٦٨-٦٩) والتبصير (ص٣٩-٤٠) والملل والنحل (٢١٦/١).

(٥) انظر ترجمته في فهرست الطوسي (ص٢٠٧) ورجال الكشي (ص١٤١) وتنقيح المقال (٣٠١/٣).

(٦) انظر:المقالات (١٠٦/١) والفرق بين الفرق (ص٦٥) .

(٧) أي الجواليقية أو السالمية.

(٨) انظر المقالات (١٠٩/١) والفرق بين الفرق (ص٦٨-٦٩).

(٩) انظر في شأن هذه الفرقة: المقالات (١١١/١) والفرق بين الفرق (ص٧١) والتبصير (ص٤٠) والملل والنحل (٢١٨/١).

(١٠) هو محمد بن علي بن النعمان الكوفي، أبو جعفر (ت١٨٠) السير (٥٥٣/١٠) وتنقيح المقال (ت رقم ١١١٤٧) وانظر: منهاج السنة (٢٣٧/٢).

موسى الكاظم[1]، وبالتجسيم كالسالمية، وقد ظهرت سنة مائة وثلاثة عشر أيضا .

- **السادسة الزرارية**[2]: أصحاب زرارة بن أعين الكوفي[3]، وهم في الإمامة كالحكمية وخالفوهم في زعمهم أن صفاته سبحانه حادثة لم تكن في الأزل، وقد ظهرت سنة مائة وخمس وأربعين .

- **السابعة، والثامنة، والتاسعة: اليونسية**[4]: أصحاب يونس بن عبد الرحمان القمي[5] **والبدائية**[6]، **والمفوضة**[7]، وكلهم متفقون على إمامة الأئمة الستة بالترتيب المشهور[8]، وزعمت اليونسية منهم أن الله سبحانه على العرش بالمعنى المعروف تحمله الملائكة[9].والبدائية أن الله سبحانه قد يريد بعض الأشياء ثم يبدو له ويندم لكونه خلاف المصلحة، وحملت خلافة الثلاثة ومدحهم في الآيات على ذلك[10].

---

(١) هو موسى بن جعفر الصادق (ت١٣٨) الميزان (٤/٢٠١) والتقريب (ص٥٥٠) .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة: المقالات (١/١٠٢) والفرق بين الفرق (ص٧٠) والتبصير (ص٤٠).

(٣) زرارة لقب له، وأما اسمه فهو «عبد ربه» كان من فرقة أخرى ثم أصبح رأس هذه الفرقة المنسوبة إليه (ت١٥٠). انظر: رجال الحلي (ص٧٦) وتنقيح المقال (١/٤٣٨) ومعجم المؤلفين (٤/١٨١).

(٤) انظر في شأنها: المقالات (١/١١٠) والفرق بين الفرق (٧٠) والتبصير (٤٠) والملل والنحل (١/٢٢٠).

(٥) هو أبو محمد مولى آل يقطين (ت٢٠٨). انظر: الفهرست للطوسي (٢١٥) والتنقيح (رقم ت ٣٣٨).

(٦) هم الذين يجوزون البداء على الله تعالى. انظر: مقالات الإسلاميين (١/٢٩٢) وفرق الشيعة (٥٥-٥٦).

(٧) تقدمت باسم «التفويضية» (ص٥٨٢ حاشية: ٦) وسيأتي كلام المؤلف عليها بعد قليل.

(٨) راجع: (ص٥٨٥/هامش:٣).

(٩) انظر: مقالات الإسلاميين (١/١١٠) والفرق بين الفرق (٧٠) والملل والنحل (١/٢٢٠). قال أبو المظفر الإسفراييني: «والعاقل لايستجرئ أن يقول مثل هذا الكلام» التبصير (ص٤٠)، وقال السفاريني في لوامع الأنوار (١/٨٣): «وهذا الاستدلال خطأ فإن الآية مصرحة بأن العرش هو المحمول» قال تعالى: ﴿ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾.

(١٠) يروي الكليني في كافيه (١/١٤٦) عن زرارة بن أعين عن أحدهما عليهما السلام، قال: «ما عبد الله بشيء مثل البداء». وفي رواية عن أبي عبد الله عليه السلام: «ماعظم الله بمثل البداء». وانظر أيضاً: إكمال الدين للصدوق (ص٦٩) وفرق الشيعة للنوبختي (ص٥٥) والأنوار النعمانية (١/٣٥٩).

والبداء والتقية: مقالتان وضعتهما الرافضة حتى لايطلع الدهماء منهم على كذب أئمتهم، فإن أخبروا بغيب ثم ظهر خلافه قالوا: بدا لله فيه، وإن تناقضت أقوالهم قالوا -فيما هو مخالف لمذهبهم-: إنه قيل به تقية. فرق الشيعة للنوبختي (ص٥٥-٥٦).

والمفوضة/ منهم من يزعم أن الله تعالى فوض خلق الدنيا إلىمحمد عليه الصلاة والسلام . ومنهم من يقول: إلى علي كرم الله تعالى وجهه، ومنهم من يقول:إلى كليهما، وقد ظهرت الأخيرتان سنة ظهور((الزرارية)) .

– **العاشرة الباقرية**[1]: يقولون إن الإمام محمد الباقر لم يمت، وهو المنتظر[2] .

– **الحادية عشر الحاصرية**[3]: يقولون: إن الإمام بعد الباقر، ابنه زكريا[4]. وهو مختف في جبل الحاصر[5] لايخرج حتى يؤذن له .

– **الثانية عشر الناووسية**: أصحاب عبد الله بن يونس البصري[6]:يقولون: إن الإمام جعفرالصادق حي غائب، وهو المهدي المنتظر .

---

(١) نسبة إلى أبي جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت١١٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٠١) والتقريب (ص٤٩٧).

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة: الفرق بين الفرق (ص٥٩-٦٠) والتبصير (ص٣٦) والملل والنحل (١/١٩٣).

(٣) لم أقف على من ذكر هذه الفرقة غير صاحب التحفة الاثني عشرية (ق١٢/ ب).

(٤) ذكر ابن حزم أن للباقر أربعة أبناء، هم: ((عبدالله، وإبراهيم، وعلي، وجعفر، وماتوا عن غير عقب إلا جعفراً)). ولم أقف على ابن للباقر اسمه: ((زكريا)).
انظر جمهرة أنساب العرب (ص٥٩) وكشف الغمة في معرفة الأئمة (٢/١١٩).

(٥) لم أقف على جبل بهذا الاسم، ووقفت على جبل ((الحصين)) بالصاد، وقيل بالضاد، وهو جبل لجهينة، وآخر في بلاد بني كلاب، أو بلاد غطفان.
انظر: معجم البلدان (٢/٣٠٨) و تاج العروس (٦/٢٨٢) مادة ((حصن)). كما أن جبل ((رضوى)) -الذي تزعم بعض فرق الكيسانية أن محمد بن الحنفية مغيب فيه؛ لأنه لم يمت وهي تنتظره- تابع لجهينة. انظر: معجم البلدان (٣/٥٨).

(٦) لم أقف على من نسبهم إلى عبد الله بن يونس البصري، إلا صاحب التحفة (ق١٢/ب) ومختصرها (ص١٦)، وقد ذكرهم الأشعري في المقالات (١/١٠٠) ونسبهم إلى ((عجلان بن ناوس))، وفي الفرق بين الفرق (ص٦١) والفصل لابن حزم (٥/٣٦) والتبصير (ص٣٧) نسبوا إلى ابن ((ناوس))، وأما الشهرستاني في الملل (١/١٩٥)، فجعل نسبتهم إما إلى ((ناوس)) أو إلى ((قرية ناووسا)).

– **الثالثة عشر العمارية**[1]: أصحاب عمار[2]، يقولون:إن الصادق قد مات، والإمام بعده ابنه محمد[3]، وقد ظهرت سنة مائة وخمس وأربعين.

– **الرابعة عشر المباركية**[4]، من((الإسماعلية))[5]، أصحاب ((المبارك))[6] يعتقدون أن الإمام بعد جعفر ابنه الأكبر، اسماعيل، ثم ابنه محمد[7]،وهو خاتم الأئمة، والمهدي المنتظر.

– **الخامسة عشر الباطنية**[8] **منهم**: يرسلون الإمامة بعد إسماعيل ابن جعفر في أولاده، بنص السابق على اللاحق، ويزعمون وجوب العمل بباطن الكتاب دون ظاهره.

---

(١) انظر في شأنها مقالات الإسلاميين (١/١٠٢) والفرق بين الفرق (ص٦٢) والتبصير (ص٣٨)، وهذه المصادر الثلاثة أطلقت على هذه الفرقة أيضاً اسم ((الأفطحية)) وذكرت أنهم يعتقدون أن الإمام بعد الصادق، ابنه عبدالله الأفطح، وفرق الشهرستاني بينهما فجعل ((العمارية)) هم القائلون بإمامة ((محمد ابن جعفر الصادق بعد أبيه)). انظر: الملل والنحل (١/٣٩) و((الأفطحية)) تقول بإمامة عبد الله بعد أبيه، الملل والنحل (١/١٩٥-١٩٦) وراجع التحفة (ق١٢/ب) و(ق١٤/أ) ومختصرها (ص١٧ و٢٠).

(٢) اهله عمار بن موسى الساباطي، زعم أنه من أصحاب الصادق أو الكاظم، ترجمته في تنقيح المقال (٢/٣١٨)، وقد استظهر هذا القول محيي الدين عبد الحميد في حاشية (٢، ص١٠٢) من مقالات الإسلاميين.

(٣) هو محمد بن جعفر الصادق العلوي المدني سيد بني هاشم في زمانه، يلقب بالديباج (ت ٢٠٣). انظر: السير (١٠/ ١٠٤)، وبعضهم يسمي من يقول بإمامة ((محمد)) هذا بعد أبيه بـ((الشميطية)) بالسين أو بالشين. انظر: مقالات الإسلاميين (١/١٠١-١٠٢) والفرق بين الفرق (ص٦١) والتبصير (ص٣٨) وستأتي بعد قليل.

(٤) انظر في شأنها: مقالات الإسلاميين (١/١٠١) والفرق بين الفرق (ص/٦٤) واعتقادات فرق المسلمين (ص/٥٤) والملل والنحل (١/١٩٧).

(٥) نسبة إلى اسماعيل بن جعفر الصادق (ت نحو ١٤٣هـ) وانظر في شأنها: مقالات الإسلاميين (١/١٠٠) والفرق بين الفرق (ص/٦٢).

(٦) هو المبارك مولى اسماعيل بن جعفر، كوفي. فرق الشيعة للنوبختي (ص/٥٨).

(٧) كان يقال له: ((المكتوم)) وهو محمد بن اسماعيل بن جعفر الصادق إمام عند القرامطة والباطنية (ت١٩٨هـ). وانظر في شأنه: الفرق بين الفرق (ص/٦٣) ومنهاج السنة (١/٤٨٢و٢/٤٥٢و٣/٤٨١و٤/١٨، ١٠٠) والخطط المقريزية (١/٣٤٩) والأعلام (٦/٣٤).

(٨) انظر في شأنها الفرق بين الفرق (ص/٢٨١) والتبصير في الدين (ص/١٤٠) والملل والنحل (١/٢٢٨) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص/٧٦) وقال فيه مؤلفه: ((اعلم أن الفساد اللازم من هؤلاء على الدين الحنيفي أكثر من الفساد اللازم عليه من جميع الكفار، وهم عدة فرق، ومقصودهم على الاطلاق إبطال

– **السادسة عشر القرامطة**[1] **منهم**: وهم أصحاب قرمط[2] وهو المبارك[3] في قول، وقال بعض العلماء: هو اسم رجل آخر من أهل سواد الكوفة، اخترع ماعليه القرامطة، وقيل هو اسم أبيه، وأما المخترع نفسه فاسمه حمدان، وكان ظهوره سنة سبعين ومائتين . وقيل: إن قرمط اسم لقرية من قرى واسط[4]، منها حمدان المخترع، فهو قرمطي وأتباعه قرامطة، وكان ظهوره فيها، [و](5)قيل غير ذلك .ومذهبهم أن إسماعيل ابن جعفر خاتم الأئمة وهو حي لايموت، ويقولون بإباحة المحرمات .

– **السابعة عشر الشمطية**[6]: أصحاب يحيى بن أبي الشمط[7]، يزعمون أن الإمامية تعلقت بعد الصادق بكل من أبنائه الخمسة بهذا الترتيب، إسماعيل[8]، ثم

الشريعة))، ولأبي حامد الغزالي كتاب ((فضائح البطانية)) وهو مطبوع متداول.

(١) انظر في شأنها: مقالات الإسلاميين (١/١٠٠)، والتنبيه والرد (ص٣١)، والفصل لابن حزم (٢/٢٧٤)، والتبصير في الدين (١٤٠)، واعتقادات فرق المسلمين (٧٩)، ووفيات الأعيان (٢/١٤٦-١٥٠).

(٢) هو أحد أئمة الضلال (حمدان بن الأشعث قرمط) وقد ظهر أيام ((المأمون)) لقب بذلك لقرمطة في خطوه، أي تقاربه. انظر: الفرق بين الفرق (ص/٢٢و٢٨٢) وفضائح الباطنية (ص/١٢) اعتقادات فرق المسلمين (ص/٧٩) والبداية والنهاية (١١/٦٥-٦٦) لوامع النوار البهية (١/٨٣) وغلاة الشيعة (ص/١٦١) وفرق معاصرة (١/٢٨١-٢٨٦).

(٣) تقدم (ص٥٨٨ح٦).

(٤) الترجمة العبقرية للتحفة الاثني عشرية (ق١٢/ب) و((واسط)) توجد في عدة مواضع نيفت على سبعة عشر موضعًا، لكن أشهرها ((واسط الحجاج)) التي تقع بين البصرة والكوفة عمّرها الحجاج (سنة ٨٤-٨٦). انظر معجم البلدان (٥/٤٠٠-٤٠٧).

(٥) مابين المعقوفين ساقط من الأصل والتصويب من التحفة ومختصرها.

(٦) انظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الاسلامين (١/١٠١) وفيها ((السُمطية)) بالسين المهملة -والفرق بين الفرق (ص/٦١) والتبصير في الدين (ص/٣٨) والملل والنحل (١/١٩٦) وفي الثلاثة ((الشميطية)) واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص/٥٤).

(٧) كذا بالأصل، وفي مصادر ترجمته ((شميط)) أو ((سميط)) بالسين المهملة، وفي بعضها ((يحي بن شميط)) وفي بعض آخر ((أحمد بن شميط الأحمسي))، وفي بعضها ((أحمر)) بدل ((أحمد)). انظر: المصادر السابقة آنفًا وفرق الشيعة للنوبختي (ص/٦٥) والكامل في التاريخ (٤/٢٦٨) وكتاب الحيوان للجاحظ (٣/٦٠) والعبر في خبر من غبر (١/٥٥).

(٨) تقدم (ص٥٨٨حاشية٥).

محمد[1]، ثم موسى الكاظم[2]، ثم عبد الله الأفطح[3]، ثم إسحاق[4].

– **الثامنة عشر الميمونية:** أصحاب عبد الله بن ميمون القداح الأهوازي[5]، وهم قائلون بإمامة إسماعيل، ويزعمون أن العمل بظواهر الكتاب والسنة حرام، ويجحدون المعاد .

– **التاسعة عشر الخلفية**[6]: أصحاب خلف[7]، وهم قائلون بإمامة إسماعيل ونفي المعاد، كالميمونية، إلا أنهم يقولون: كل مافي الكتاب والسنة من الصلاة والزكاة ونحوهما محمول على المعنى اللغوي لاغير .

– **العشرون البرقعية**[8]: أصحاب محمد بن علي البرقعي[9]، وهم في الإمامة كمن

---

(١) تقدم (ص٥٨٨ حاشية٣).

(٢) هو موسى بن جعفر، المعروف بالكاظم، صدوق عابد (ت١٨٣هـ). انظر: التقريب (٥٥٠).

(٣) تأتي ترجمته (ص٥٩٧حاشية١).

(٤) هو إسحاق بن جعفر الصادق، أخو موسى الكاظم، صدوق (بعد ٢٠٠هـ). انظر: تهذيب الكمال (٤١٦/٢) والتقريب (ص/١٠٠) وتنقيح المقال (١١٣/١).

(٥) كان أبوه ((ميمون)) مجوسيًا، وقد مات عبد الله بن ميمون سنة (١٨٠) وهو من مؤسسي مذهب الباطنية. انظر: الفرق بين الفرق (ص/٢٩٣) واعتقادات فرق المسلمين (ص/٧٦) وذكر مذاهب فرق الثنتين والسبعين (ص/١٠٨) وسير أعلام النبلاء (٣٢٠/٩) وتنقيح المقال (رقم/٧٠٨٨) وغلاة الشيعة (ص/١٥٦).

(٦) لفرقتان: التاسعة عشر ((الخلفية)) والعشرون: ((البرقعية)) لم أقف عليهما بهذا الاسم ولكن من خلال عقيدتهما فإنهما بلاشك من الفرق البطانية، فهم الذين ينكرون المعاد ونبوة الأنبياء ولا يعملون بظاهر الشريعة ويستحلون المحرمات.

قال في السيوف المشرقة (ق١٠): ((والميمونية، والخلفية، والبرقعية، والمقنعية، والجنابية، والقرمطية، كلهم من الباطنية، ولا خلاف بينهم في العقائد إلاّ في بعض المسائل وكلهم يوجبون العمل ببواطن النصوص لابظواهرها، ولذا لقبوا بالباطنية)).

(٧) ذكر صاحب السيوف المشرقة: ((أن عبد الله بن ميمون القداح استخلف رجلاً اسمه ((خلف)) وسيره إلى خراسان فكان يدعو إلى مذهب القداح وبعد موت ((خلف)) خلفه رجل اسمه ((أحمد)) فاستخلف عالم سوء اسمه ((غياث)) فسمي اتباعه ((الخلفية)) وكان ذلك سنة اثنتين ومائتين)). انظر: السيوف المشرقة (ق٧-٨).

(٨) انظر: حاشية ٦ من (ص٥٩٠).

(٩) قال في السيوف المشرقة: ((ثم خرج محمد بن علي البرقعي سنة خمس وخمسين ومأتين وادعى أنه من العلوية ولم يكن منهم، إلاّ أن بعض العلوية تزوج بأمه، فعزا نفسه إليه واستولى على (...) وأهواز وأضل خلقًا كثيرًا

سمعت آنفا، وينكرون أيضا المعاد، ويؤولون النصوص بما تهوى أنفسهم، وينكرون نبوة بعض الأنبياء، ويوجبون لعنهم والعياذ بالله تعالى .

– **الحادية والعشرون الجنابية**[1]: أتباع أبي طاهر الجنابي[2]، وهم كالقرامطة في الإمامة، وينكرون/ المعاد والأحكام بأسرها، ويوجبون قتل من يعمل بها، ولذا قتلوا الحُجاج، وقلعوا الحجر الأسود، وعدهم غير واحد فرقة من((القرامطة))، كما أنهم عدوا القرامطة فرقة من الإسماعلية.

– **الثانية والعشرون: السبعية**[3]: وهم من الإسماعيلية أيضا، يقولون إنّ الأنبياء الناطقين بالشرائع سبعة: آدم، وأولو العزم الخمس[4] والمهدي، وأنّ بين كل رسولين سبعة رجال آخرين[5] يقيمون الشريعة السابقة إلى حدوث اللاحقة، وإسماعيل بن جعفر[6] كان أحد هؤلاء السبعة، وهم المقيمون للشريعة بين محمد -عليه الصلاة

من الناس ولقب أتباعه بالبرقعية)) السيوف المشرقة (ق٨-٩).

(١) انظر في شأنها: الفرق بين الفرق (ص/٢٩٠) وبيان مذهب الباطنية وبطلانه (ص/٨٤و٨٧-٨٨).

(٢) قال فيه الذهبي رحمه الله: ((عدو الله ملك البحرين، أبو طاهر سليمان بن حسين، القرمطي الجنابي الأعرابي الزنديق، الذي سار إلى مكة في سبع مائة فارس، فاستباح الحجيج كلهم في الحرم واقتلع الحجر الأسود، وردم زمزم بالقتلى، وصعد على عتبة الكعبة يصيح:

أنا بالله وبالله أنا يخلق الخلق وافنيهم أنا

فقتل في سكك مكة وما حولها زهاء ثلاثين ألفًا وسبى الذرية)) (مات سنة ٣٣٢هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٣٢٠) وراجع وفيات الأعيان (٢/١٤٨-١٥٠) والبداية والنهاية (١١/١٧١-١٧٣و٢٢٢) وانظر: مراسلات عبيد الله المهدي جد العبيديين الفاطميين الذين حكموا مصر-لهذا القرمطي- في الفرق بين الفرق (ص/٢٩٤) والتبصير في الدين (ص/١٤٣).

(٣) انظر في شأن هذه الفرقة: فضائح الباطنية (ص١٦)، الملل والنحل (١/٢٢٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٨٠)، ومنهاج السنة (٤/٤٨١)، وذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين (ص٩٥) والترجمة العبقرية (ق١٣/أ).

(٤) كذا في الأصل وهو جائز وإنْ كان خلاف الفصيح، وذلك أنهم يقولون إنّ العدد إذا تأخر أو لم يذكر المعدود جاز فيه الوجهان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٦١) وقطوف أدبية (ص/٢٨٥) وهو مهم في بابه وراجع (ص/٥٧٣) فيما سبق.

(٥) في الأصل آخرون والتصويب من مختصر التحفة (ص/١٨).

(٦) تقدم (ص٥٨٨).

والسلام- والمهدي المنتظر الذي هو آخر الرسل بزعمهم، وزعموا أنه لا يخلو الزمان من واحد من أولئك الرجال.

-- **الثالثة والعشرون: المهدوية**[1]: زعموا أنّ الإمامة بعد إسماعيل لابنه محمد الوصي[2] ثم لابنه محمد[3] الوفي[4] ثم لابنه محمد التقي[5]، وفي بعض الكتب: قاسم المتقي ثم لابنه عبيد الله الرضي، ثم لابنه أبي القاسم عبد الله، ثم لابنه محمد[6]، الذي لقب نفسه بالمهدي، وقد صار واليا بالمغرب، واستولى على بلاد إفريقية، وملك [بنوه][7] مصر وما حولها، ثم لابنه [أحمد] القائم بأمر الله[8]، ثم لابنه إسماعيل المنصور بقوة الله[9]،

---

(١) نسبة إلى المهدي، عبيد الله أبو محمد أول من قام من الخلفاء الخوارج العبيدية الباطنية الذين قلبوا الإسلام وأعلنوا الرفض وأبطنوا مذهب الإسماعيلية، قيل: إنّ أباه كان يهوديا، قال الذهبي: «والمحققون على أنه دعيّ»، مات سنة ٣٢٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/١٤١-١٤٢).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٥٨٨)، وانظر: منهاج السنة (٢/٤٥٢)، و«الوصي»، كذا وردت في التحفة ومختصرها، وفي وفيات الأعيان (٣/١١٧)، وعنه النجوم الزاهرة (٤/٧٦): «الرضى»، بالراء.

(٣) كذا وفي التحفة ومختصرها: «أحمد».

(٤) انظر: وفيات الأعيان (٣/١١٧)، والخطط المقريزية (١/٣٤٩)، والنجوم الزاهرة (٤/٧٦).

(٥) المصادر السابقة نفسها.

(٦) هذا النسب من محمد بن إسماعيل إلى محمد الذي لقب نفسه بالمهدي مختلف فيه اختلافا كبيرا، كما قال ابن خلكان وعنه ابن كثير؛ لأنّ محمد بن إسماعيل منهم من يقول: إنه لا عقب له، والدعي محمد المهدي قيل: إنّ أباه كان يهوديا وهو أيضا مختلف في اسمه، فقيل: عبيد الله، وقيل: محمد، كما هنا، وقيل: سعيد بن أحمد أو ابن الحسين، وقيل: من أولاد: «ديصان» الزنديق، وقيل غير ذلك، ومما يدل على أنّه دَعيّ أنّ حفيده «المعز» لما سئل عن نسبه في مصر أخرج سيفه، وقال: «هذا نسبي، ونثر الذهب، وقال: هذا حسبي».
وقال أبو محمد بن حزم رحمه الله: «... إلاّ أنّ بني عبيد، ولاة مصر الآن قد ادعوا في أول أمرهم إلى عبد الله بن جعفر بن محمد هذا، فلما صح عندهم أنّ عبد الله هذا لم يعقب إلاّ ابنة واحدة، تركوه، وانتموا إلى إسماعيل بن جعفر بن محمد»، جمهرة أنساب العرب (ص٥٩). انظر: وفيات الأعيان (٣/٣٥٧)، والبداية والنهاية (١١/١٩١)، والسير (١٥/١٤١)، والأعلام (٦/٣٤). وللوقوف على الخلاف الكبير في نسبهم، يراجع كتاب: «الإسماعيلية، تاريخ وعقائد» لإحسان إلهي ظهير (ص٢٢٢-٢٣١).

(٧) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل والتصويب من التحفة ومختصرها.

(٨) هو أبو القاسم محمد بن المهدي (ت٣٣٣هـ)، ويلاحظ أنه ذكر «أحمد» هنا وفي التحفة ومختصرها، والمصادر الأخرى ذكرته باسم «محمد». انظر: السير للذهبي (١٥/١٥٢)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص٥٢٤).

(٩) هو أبو الطاهر إسماعيل بن القائم، فيه إسلام في الجملة (ت٣٤١هـ). انظر: السير (١٥/١٥٦)، تاريخ الخلفاء

ثم لابنه مَعَدٌّ المعز لدين الله[1]. ثم لابنه المنصور نزار العزيز بالله[2]، ثم لابنه أبي علي الحاكم بأمر الله[3]، ثم لأبي الحسن الظاهر بدين الله[4]، ثم لمعدّ المستنصر بالله[5]، وذلك [بنص الآباء للأبناء بترتيب الولادة][6]، وهذا الترتيب إلى هنا مجمع عليه عندهم، واختلفوا بعد المستنصر؛ لما أنه نص أولا على إمامة [ابنه][7] نزار[8]، وثانيا على إمامة ابنه

(ص٥٢٤).

(١) أبو تميم معدّ بن المنصور، دخل القاهرة سنة (٣٦٢)، ومات سنة (٣٦٥هـ). انظر: السير (١٥/١٥٩)، وتاريخ الخلفاء (ص٥٢٤).

~~(٢) هو أبو الطاهر إسماعيل بن القائم، فيه إسلام في الجملة (ت٤٤١هـ). انظر: السير (١٥/٢٥٦)، تاريخ الخلفاء (ص٥٢٤).~~

(٢) هو صاحب مصر أبو منصور نزار بن المعز، أظهر سب الصحابة في عهده جهارا، مات سنة (٣٨٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/١٦٧)، وتاريخ الخلفاء (٥٢٤).

(٣) صاحب مصر ابو علي منصور بن العزيز الإسماعيلي الزنديق المدعي الربوبية، وكان شيطانا مريدا جبارا عنيدا كثير التلون سفاكا للدماء خبيث النحلة، أمر بسب الصحابة -رضي الله عنهم-، وبكتابة ذلك على أبواب المساجد والشوارع، قتل سنة (٤١١هـ). انظر: السير (١٥/١٧٢-١٨٤)، تاريخ الخلفاء (ص٥٢٤).

(٤) هو صاحب مصر علي بن الحاكم، بويع وهو صبي لما قتل أبوه، ومات سنة (٤٢٨هـ). السير (١٥/١٨٤)، تاريخ الخلفاء (٥٢٤).

(٥) هو صاحب مصر المستنصر أبو تميم مَعَدّ بن الظاهر، ولي الأمر وله سبع سنين فأقام في الخلافة ستين سنة وأربعة أشهر، وكان سب الصحابة فاشيا في أيامه والسنة غريبة مكتومة، مات سنة (٤٨٧هـ). انظر: السير (١٥/١٨٦)، وتاريخ الخلفاء (٥٢٤).

(٦) ما بين المعقوفين في الأصل: «بنص الأبناء للآباء بترتيب الولاد»، والتصويب من التحفة ومختصرها.

(٧) ما بين المعقوفين في الأصل والتحفة ومختصرها: «أخيه»، والتصويب من المصادر التي ذكرت القصة، منها: الكامل في التاريخ (١٠/٢٣٧)، والبداية والنهاية (١٢/١٥٨)، والنجوم الزاهرة (٥/١٤٢ -حوادث سنة ٤٨٧هـ) في الأولين، وفي الأخير حوادث (٤٨٨هـ).

(٨) هو الابن الأكبر للمستنصر، نزار بن المستنصر بالله مَعَدّ بن الظاهر، أبو منصور، لما بويع لأخيه الأصغر فر إلى الاسكندرية وبايعه واليها وجميع أهل الإسكندرية، ولقب المصطفى لدين الله وبعد حروب وقعت بينه وبين الأفضل القائم بأمر المستعلي، فتح الأفضل الإسكندرية عنوة وألقى القبض على نزار وجيء به إلى القاهرة وبني عليه حائطان بقي بينهما حتى مات. انظر: الكامل في التاريخ (١٠/٢٣٨)، والسير (١٥/١٩٧)، والنجوم الزاهرة (٥/١٤٢-١٤٥).

أبي القاسم المستعلي بالله[1]، فبعضهم تمسك بالنص الثاني، وقال: إنه ناسخ للأول، فقال بإمامة المستعلي فسموا بالمهدوية -المستعلية[2]- ثم بإمامة ابنه المنصور الآمر بأحكام الله[3]، ثم بإمامة [ابن عم][4] المنصور هذا، عبد المجيد الحافظ لدين الله[5]، ثم بإمامة ابنه أبي المصور [إسماعيل][6] الظافر بأمر الله[7]، ثم بإمامة ابنه أبي القاسم الفائز بنصر الله[8]، ثم بإمامة [ابنه محمد][9] العاضد لدين الله، وقد خرج

(١) هو صاحب مصر أبو القاسم أحمد بن المستنصر قام بعد أبيه سنة (٤٨٧هـ)، وهو ابن (٢١) سنة، ومات سنة (٤٩٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٩٦/١٥)، وتاريخ الخلفاء (٥٢٤).

(٢) انظر: سبب الخلاف في الولاية بعد المستنصر في الكامل في التاريخ (٢٣٧/١٠)، والبداية والنهاية (١٥٨/١٢) والنجوم الزاهرة (١٤٢/٥)، والسيوف المشرفة مختصر الصواعق المحرقة (ق٢٤) وقد ذكر أن من أماكن وجود المهدوية المستعلية أقاصي الهند، وانظر: (ص٣٠) فيما سبق والإسماعيلية تاريخ وعقائد (ص٧٣٥). (٥٩٣)

(٣) هو أبو علي منصور بن المستعلي أحمد بن المستنصر، ولي وهو ابن خمس سنين ولما كبر كان ماكرا متجبرا قتل أمير جيشه وأخذ أمواله وكانت لا تحصى وفي أيامه ظهر ابن تومرت بالمغرب، قتل سنة (٥٢٤هـ) عن غير عقب. انظر: السير (١٩٧/١٥-١٩٩)، وتاريخ الخلفاء (٥٢٤).

(٤) ما بين المعقوفين في الأصل: «أخي»، وكذلك هو في التحفة ومختصرها، والتصويب من سير أعلام النبلاء (٢٠٠/١٥)، والخطط المقريزية (٣٥٧/١)، وتاريخ الخلفاء (ص٥٢٤).

(٥) هو صاحب مصر عبد المجيد بن محمد بن المستنصر، بويع يوم مصرع ابن عمه، «الآمر»، ولد سنة (٤٦٧هـ)، وحكم (٢٠) سنة، ومات سنة (٥٤٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٩٩/١٥)، والخطط المقريزية (٣٥٧/١)، وتاريخ الخلفاء (ص٥٢٤).

(٦) ما بين المعقوفين: «محمد» وكذلك في التحفة ومختصرها، والتصويب من السير، والخطط، وتاريخ الخلفاء.

(٧) هو صاحب مصر أبو منصور إسماعيل بن عبد المجيد بن محمد بن المستنصر، ولد سنة (٥٢٧هـ)، وحكم خمسة أعوام ضعفت الدولة في عهده، وقتل سنة (٥٤٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠٥/١٥)، والخطط المقريزية (٣٥٧/١)، وتاريخ الخلفاء (٥٢٤).

(٨) هو عيسى بن إسماعيل بن عبد المجيد، بويع له وهو ابن خمس سنين ولقب بالفائز ثم اختل عقله، ومات سنة (٥٥٥هـ)، وهو ابن عشر سنين. السير (٢٠٥/١٥)، والخطط المقريزية (٣٥٧/١)، وتاريخ الخلفاء (٥٢٤).

(٩) هكذا في الأصل والتحفة ومختصرها، وهو خطأ، فالعاضد ليس اسمه محمدا ولا هو ابن الفائز، وإنما اسمه عبد الله بن يوسف بن عبد المجيد بن محمد بن المستنصر، أبو محمد، ولي سنة (٥٥٥هـ)، وعمره تسع سنين، وخلع سنة (٥٦٧هـ)، ومات في السنة نفسها وبه قطعت دولة العبيديين الخبيثة.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢٧/١٥)، والخطط المقريزية (٣٥٧/١)، وتاريخ الخلفاء (ص٥٢٤-٥٢٥).

على هذا[1] أمراء الشام واستولوا عليه فسجنوه حتى مات، وما بقي بعده أحد من أولاد المهدي داعيا للإمامة[2].

وبعضهم تمسك بالنص الأول وألغى الثاني، فقال بإمامة نزار[3]، ويقال للقائلين بذلك «النزارية»[4] وقد يقال لهم: «الصباحية» الحميرية، نسبة للحسن بن صباح الحميري[5]، حيث قام بالدعوة لطفل سماه الهادي زاعما أنّه ابن نزار، فهو الإمام عندهم بعد أبيه، ثم ابنه الحسن[6]، زعم هذا أنه يجوز للإمام أنْ يفعل ما شاء وأنْ يسقط التكاليف الشرعية، وقد قال لأصحابه: إنه أوحي إليّ أنْ أسقط عنكم التكاليف الشرعية، وأبيح/ لكم المحرمات بشرط أنْ لا تنازعوا بينكم ولا تعصوا إمامكم، ثم ابنه محمدًا وكان متخلقا بأخلاق أبيه، وكذا ابنه علاء الدين، وأما ابنه جلال الدين حسن بن محمد بن الحسن[7] فقد كان متصلبًا في الإسلام منكرا مذهب آبائه، حسن الأخلاق، آمرًا

---

(١) أي العاضد.

(٢) قال الذهبي: «تلاش أمر العاضد مع صلاح الدين إلى أنْ خلعه، وخطب لبني العباس، واستأصل شأفة بني عبيد، ومحق دولة الرفض، وكانوا أربعة عشر متخلفا لا خليفة، والعاضد في اللغة أيضا القاطع، فكان هذا عاضدًا لدولة أهل بيته»، السير (١٥/٢١١). وقال عن العبيديين فيما نقله عن أبي شامة: «كان منهم ثلاثة بإفريقية، المهدي، والقائم، والمنصور، وأحد عشر بمصر آخرهم العاضد، ثم قال: يدّعون الشرف ونسبتهم إلى مجوسي أو يهودي حتى اشتهر لهم ذلك، وقيل: الدولة العلوية، والدولة الفاطمية، وإنما هي الدولة اليهودية أو المجوسية الملحدة الباطنية. ثم قال: ذكر ذلك جماعة من العلماء الأكابر، وأنّ نسبهم غير صحيح، بل المعروف أنهم بنو عبيد... قال: وكان زنديقا خبيثا ونشأت ذريته على ذلك، وبقي هذا البلاء على الإسلام من أول دولتهم إلى آخرها». قال الذهبي: «كانت دولتهم مائتي سنة وثمانيا وستين سنة». وقال المقريزي: «كانت دولتهم مائتي سنة واثنتين وسبعين سنة وأياما». السير(١٥/٢١٣)، والخطط المقريزية (١/٣٥٧)، وتاريخ الخلفاء (ص٥٢٤-٥٢٥).

(٣) تقدم (ص٥٩٣).

(٤) انظر في شأنها: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٧٨)، وسير أعلام النبلاء (٢١/١٨٣)، والخطط المقريزية (١/٣٥٧)، والإسماعيلية تاريخ وعقائد (ص٧٣٦).

(٥) قال الذهبي: «كان من كبار الزنادقة ومن دهاة العالم»، (ت٥١٨هـ). انظر: ميزان الاعتدال (١/٥٠٠-٥٠١)، الأعلام (٢/١٩٣).

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/١٨٥).

(٧) انظر: الكامل في التاريخ (١٢/٢٩٨، و٣٠٦ و٤٠٥)، والبداية والنهاية (١٣/١٠٣).

بالمعروف ناهيًا عن المنكر، وأما ابنه علاء الدين فقد صار ملحدا بعد أبيه الحسن، وكذا ابنه ركن الدين، وقد ظهر في زمن هذا «جنكيزخان»[1] فخرب مملكته وكان إذْ ذاك «بالري»[2] وتحصن في «قلعة ألَمُوت»[3] من قلاع طبرستان[4]، ولم يتم له ذلك، بل كان آخر أمره اتباع «جنكيزخان»، وقد انطلق معه حين عاد إلى وطنه فمات في الطريق ثم خرج ابنه الملقب نفسه بجديد الدولة، فلما سمع به ملوك التتار فرقوا جمعه فاختفى في قرى «طبرستان» حتى مات، فلم يبق من أولاده واحد مدعيا الإمامة[5].

وهذه الفرقة هي الرابعة والعشرون، وكان ظهور «المهدوية» الجامعة للفرقتين سنة مائتين وتسع وتسعين.

– **الخامسة والعشرون: الأفطحية**[6]: ويقال لها العمائية[7] أيضا لأنهم كانوا

---

(١) قال ابن كثير –ما ملخصه–: «هو السلطان الأعظم عند التتار وهو الذي وضع لهم «السياسا» التي يتحاكمون إليها، ويحكمون بها، وأكثرها مخالف لشرائع الله تعالى، وكتبه... والظاهر أنه مجهول النسب ابتدأ ملكه سنة ٥٩٩هـ، وقاتل علاء الدين خوارزم شاه سنة (٦١٦هـ) واستولى على جميع ممالكه، ومات سنة ٦٢٤هـ»، البداية والنهاية (١٢٧/١٣ و٩٤)، وانظر: السير (٢٤٣/٢٢).

(٢) الري: بفتح أوله، وتشديد ثانيه، مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن بينها وبين نيسابور (١٦٠) فرسخا. انظر: معجم البلدان (١٣٢/٣).

(٣) «قلعة ألَموت»، ويقال لها أيضا: «الألَموت»، قال الذهبي في السير (١٨٣/٢١-١٨٤): «قلعة الألموت بقزوين وهي منيعة بأيدي قوم شجعان لكنهم جهلة فقراء». وانظر: الكامل في التاريخ (٤٣٣/١٠)، و(٢٣٨/١٢، ٣٠٦، ٤٠٥، ٤٧٠)، ودائرة المعارف الإسلامية، مادة: «ألموت» (حـ٤/٣٧١).

(٤) طبرستان: هي بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، والغالب على نواحيها الجبال ومن بلدانها: دهستان وجرجان واستراباد وآمل وسارية وشالوس. انظر: معجم البلدان (١٤/٤).

(٥) ذكر صاحب التحفة الإثنى عشرية (ق١٣/ب) أنّ المستعلي لما تغلب على أخيه نزار حبسه مع ابنيه في السجن حتى ماتوا جميعا وانقطع نسل نزار. وذكر قصصا أخرى في كيفية تسلسل نسل نزار إلى هذا التاريخ كلها مكذوبة؛ وبهذا يكون الانقطاع في نسب المهدوية وقع مرتين المرة الأولى عندما قام قائمهم الأول كان مجهول النسب، والثاني: عند موت نزار، زعم الزنديق الحسن بن الصباح أنّ نزارا خلّف ابنًا فرحل به ابن الصباح إلى قلعة الألموت»، ومن هناك انتشر نسبهم من جديد، وكل ذلك من ألاعيب الباطنية الدجالين وأكاذيبهم.

(٦) انظر: في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين (١٠٢/١)، الفرق بين الفرق (ص٦٢)، التبصير في الدين (ص٣٨)، والملل والنحل (١٩٥/١-١٩٦)، وفرق الشيعة (ص٦٥).

(٧) في الفرق بين الفرق (ص٦٢): «العمارية» نسبة إلى «عمار»، ولم أقف على العمائية ولا عبد الله بن عماء.

أصحاب عبد الله بن عماء، وهم قائلون بإمامة عبد الله الأفطح[1]، أي عريض الرجلين ابن جعفر الصادق شقيق إسماعيل معتقدين موته ورجعته إذْ لم يترك ولدًا حتى ترسل سلسلة الإمامة في نسله.

– **السادسة والعشرون: المفضلية**[2]: أصحاب المفضل بن عمر[3] ويقال لهم: [«القطعية»][4] أيضا؛ لأنّهم قاطعون بإمامة موسى الكاظم[5]، قاطعون بموته.

– **السابعة والعشرون: الممطورية**[6]: وهم قائلون بإمامة موسى معتقدون أنه حي وأنه المهدي الموعود، متمسكين بقول الأمير كرّم الله تعالى وجهه، «**سابعهم قائمهم سَمِيّ صاحب التوراة**»[7]، وقيل لهم ممطورية لقول يونس بن عبد الرحمن[8] رئيس [القطعية][9] لهم أثناء مناظرة وقعت بينهما: أنتم أهون عندنا من الكلاب الممطورة أي المبلولة بالمطر[10].

---

(١) هو عبد الله بن جعفر الصادق (ت١٤٨هـ). تنقيح المقال (رقم: ٦٧٨٧)، رجال الشيعة في الميزان (ص١٠٨).

(٢) انظر في شأنها: مقالات الإسلاميين (١/٩٠ و١٠٤)، والفرق بين الفرق (ص٦٤)، والتبصير في الدين (٣٩)، والملل والنحل (١/١٩٧-١٩٨)، والخطط المقريزية (٢/٣٥١)، وفرق الشيعة (ص٦٧).

(٣) هو المفضل بن عمرو الجعفي الكوفي صحب الصادق والكاظم. انظر: الفهرست للطوسي (٢٠١)، وتنقيح المقال (رقم: ١٢٠٨٤).

(٤) في الأصل: «القطيعة»، والتصويب من التحفة ومختصرها ومصادر أخرى.

(٥) تقدم (ص٥٩٠).

(٦) انظر في شأنها: مقالات الإسلاميين (١/١٠٣)، الفرق بين الفرق (ص٦٣-٦٤)، الملل والنحل (١/١٩٨)، اعتقادات فرق المسلمين (ص٥٤)، فرق الشيعة (٦٨)، منهاج السنة (٣/٤٨٣).

(٧) ذكره الشهرستاني في الملل (١/١٩٧)، منسوبا للصادق بَدَلَ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بلفظ: «سابعكم قائمكم، وقيل صاحبكم قائمكم، ألا وهو سميّ صاحب التوراة».

(٨) هو يونس بن عبد الرحمن القمي من أصحاب موسى بن جعفر المتقدم (ص٥٨٦).

انظر: الفهرست لابن النديم (٢٧٢)، والفرق بين الفرق (ص٧٠)، وتنقيح المقال (٣/٣٣٨، رقم: ١٣٥٧).

(٩) في الأصل: «القطيعة» والتصويب من التحفة ومختصرها ومصادر أخرى.

(١٠) في الملل والنحل (١/١٩٨)، أنّ الذي سماهم «ممطورة» هو علي بن إسماعيل، وفي التبصير في الدين (ص٣٩)، أنّ الذي سماهم بذلك هو زرارة بن أعين.

-- **الثامنة والعشرون: الموسوية**[1]: يقطعون بإمامة موسى، ويترددون في حياته وموته ولذا لا يرسلون سلسلة الإمامة بعده في أولاده.

-- **التاسعة والعشرون: الرجعية**[2]: وهم قائلون بإمامة موسى أيضا لكنهم يقولون بموته ورجعته[3]، وهذه الفرق الثلاث يقال لها ((الواقفية))[4]، أيضا لوقفهم الإمامة على موسى الكاظم.

– **الثلاثون: الإسحاقية**[5]: يعتقدون بإمامة إسحاق بن جعفر[6]، وكان في العلم والتقوى على جانب عظيم، وقد روى عنه ثقات المحدثين من أهل السنة كسفيان بن عيينة[7] وغيره.

الحادية والثلاثون: الأحمدية[8]: يقولون بإمامة أحمد بن موسى الكاظم[9] بعد وفاة أبيه.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١٠٤/١)، والفرق بين الفرق (٦٣)، والتبصير (٣٨)، والملل والنحل (١٩٧/١).

(٢) لم أقف عليها بهذا الإسم.

(٣) الذي وقفت عليه أنّ هناك طائفة تقول: إنه لم يمت وأنه حي وسيعود من غيبته وأنه هو المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورًا، أما إنه مات وسيرجع فهذا مما لم أقف عليه –حسب اطلاعي– إلاّ في التحفة ومختصرها. انظر: مقالات الإسلاميين (١٠٣/١) والفرق بين الفرق (٦٣)، والتبصير في الدين (٣٨)، والملل والنحل (١٩٧/١)، ومنهاج السنة (٤٨٣/٣).

(٤) كذا في الأصل والتحفة ومختصرها وفي المقالات (١٠٣/١)، والملل والنحل (١٩٨/١)، ومنهاج السنة (٤٨٣/٣): ((الواقفة)).

(٥) هناك فرقة أخرى من غلاة الشيعة تدعى بهذا الإسم وقد تقدمت (ص٥٨٣هامش٤)، وأما هذه فهي كما قال المؤلف هنا قائلة بإمامة إسحاق بن جعفر الصادق.

(٦) تقدمت ترجمته (ص٥٩٠).

(٧) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران، أبو محمد، الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، مات سنة ١٩٨هـ. انظر: التقريب (ص٢٤٥)، ولم أقف على روايته عن إسحاق بن جعفر.

(٨) انظر في شأنها: فرق الشيعة للنوبختي (ص٧٢) ومقالات الإسلاميين (١٠٤/١)، والملل والنحل (١٩٩/١)، ومنهاج السنة (٤٨٣/٣)، وجامع الفرق والمذاهب الإسلامية (ص١٣)،

(٩) ترجمته في تنقيح المقال (٩٧/١، رقم: ٥٦٤).

– **الثانية والثلاثون: الاثنا عشرية**[1]:/ وهذه هي المتبادرة عند إطلاق لفظ الإمامية، وهم قائلون بإمامة علي الرضى[2] بعد أبيه موسى الكاظم ثم بإمامة ابنه محمد التقي المعروف بالجواد[3]، ثم بإمامة ابنه علي النقي المعروف بالهادي[4]، ثم بإمامة ابنه الحسن العسكري[5]، ثم بإمامة ابنه محمد المهدي[6] معتقدين أنه المهدي المنتظر، ولم يختلفوا في ترتيب الإمامة على هذا الوجه. نعم اختلفوا في وقت غيبة[7] المهدي وعامها وسنه يوم غاب بل قال بعضهم بموته، وأنه سيرجع إلى الدنيا إذا عمّ الجَوْر وفشا، والعياذ بالله تعالى [من][8] الحور بعد الكور.

---

(١) وتسمى أيضا: «القطعية». انظر: مقالات الإسلاميين (١/٩٠)، والفرق بين الفرق (ص٦٤)، والتبصير في الدين (ص٣٩)، والملل والنحل (١/١٩٨).

(٢) هو علي بن موسى بن جعفر، أبو الحسن الملقب بالرّضى، (ت٢٠٣هـ)، انظر: التقريب (ص٤٠٥) وكشف الغمة (٢/٢٥٩).

(٣) هو محمد بن علي الرضى أبو جعفر القانع، (ت٢٢٠هـ)، انظر: كشف الغمة (٢/٣٤٣)، وتنقيح المقال (١/١٨٨، و١٩٠).

(٤) هو علي بن محمد بن علي الرضى، أبو الحسن المتوكل الهادي، (ت٢٥٤هـ). انظر: كشف الغمة (٢/٣٧٥)، وتنقيح المقال (١/١٨٨ و١٩٠).

(٥) هو الحسن بن علي الهادي، أبو محمد العسكري (ت٢٦٠هـ). انظر: كشف الغمة (٢/٤٠٢)، وتنقيح المقال (١/١٨٨، و١٩٠) وسير أعلام النبلاء (١٢/٢٦٥).

(٦) هو أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري خاتمة الاثنى عشر سيدا، الذين تدعي الإمامية عصمتهم –ولا عصمة إلاّ لنبي– ومحمد هذا هو الذي يزعمون أنه الحجة وصاحب الزمان والسرداب وأنه حي لم يمت حتى يخرج فيملأ الأرض عدلا، قيل دخل السرداب، وهو ابن تسع سنين، أو ابن سبع عشرة سنة، وقيل غير ذلك، وقد حدث ذلك سنة (٢٧٥هـ) وقيل سنة (٢٦٥هـ)، وأنه حي، انتهى ملخصا من السير للذهبي (١٣/١٩-٢١). ثم قال أيضا: «نعوذ بالله من زوال العقل، فلو فرضنا وقوع ذلك في سالف الدهر، فمن الذي رآه؟ ومن الذي نعتمد عليه في إخباره بحياته؟ ومن الذي نص لنا على عصمته، وأنه يعلم كل شيء؟ هذا هوس بيّن، إنْ سلطناه على العقول ضلت وتحيرت، بل حوزت كل باطل أعاذنا الله وإياكم من الاحتجاج بالمحال والكذب، أو ردِّ الحق الصحيح، كما هو ديدن الإمامية». انظر: السير (١٣/١٢٢)، وانظر: الفرق بين الفرق (ص٦٤)، وممن قال إنّ الحسن العسكري لم يعقب ابن جرير الطبري وابن حزم ويحيى بن صاعد. وانظر: كشف الغمة (٢/٤٣٦)، وتنقيح المقال (١/١٨٩-١٩٠)، إذا أردت التوسع في ترجمة هذا الرجل الموهوم.

(٧) في الأصل: «الغيبة»، والتصويب من مختصر التحفة.

(٨) في مختصر التحفة زيادة: «من».

وقد ظهرت هذه الفرقة سنة مائتين وخمس وخمسين، وهي قائلة بالبداء، ولذا تراها تنادي بأعلى صوت عند زيارة روضة موسى الكاظم: أنت الذي بدا[1] لله فيه، ويعنون ما كان -بزعمهم- من نصب أخيه إسماعيل إمامًا بعد أبيه، وموته من قبل أنْ ينال الإمامة ونصب أبيه إياه إمامًا، وكأنهم تبعوا في ذلك البدائية[2]، أو أنهم قالوا بالبداء بمعنىً، وقالت البدائية بمعنى آخر[3].

- **الثالثة والثلاثون: الجعفرية**[4]: يرتبون الإمامة نحو ترتيب الاثني عشرية، بيد أنّهم يقولون: إنّ الإمام بعد الحسن العسكري أخوه جعفر[5]، وقد اتفقوا على ذلك.

واختلفوا في أنه هل ولد ولد للعسكري اسمه محمد أم لا، فقال بعضهم بأنه لم يولد له. **وقال آخرون:** ولد وعاش بعد أبيه لكنه مات صغيرًا أو قتله سرًّا من كان في زمانه[6] من خلفاء بني العباس، وقد علم بذلك عمه جعفر فادعى إرثه فلقبته الاثنا عشرية بالكذاب[7]. **هذا،** ولعل ما سمعت من اختلاف بعض الفرق يجعل كلّ طائفة من المختلفين فرقة، وبذلك تتم فرق الإمامية تسعًا وثلاثين، فليراجع وليتأمل.

ثم اعلم أن الاثني عشرية المعروفين اليوم على علاتهم في الاعتقادات أهون شرًّا بكثير من كثير من الفرق الإمامية وسائر الشيعة، فهم في معظم الاعتقاديات متطفلون على المعتزلة[8].

---

(١) في الأصل: «بدا الله»، والتصويب من مختصر التحفة وغيره من المصادر.

(٢) تقدمت هذه الفرقة (ص٥٨٦)، وهي السابعة من فرق الإمامية.

(٣) يراجع الكلام على البداء عند الرافضة في الفصل المعقود له في الباب الرابع (ص٣٨٤).

(٤) انظر في شأنها: فرق الشيعة للنوبختي (ص٨١)، والملل والنحل (٢٠١/١)، واعتقادات الرازي (ص/٥٥).

(٥) هو جعفر بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر الصادق، ذكر الذهبي أنه أخذ ميراث أخيه الحسن العسكري، وبما أنّ الرافضة تزعم أن محمد بن الحسن لم يمت، وأنه المهدي المنتظر، فقد أزعجهم هذا القول ولقبوا صاحبه بالكذاب، وأغفلوا جعفرًا من كتب تراجمهم. راجع: جمهرة أنساب العرب (ص٦١)، والملل والنحل (٢٠٠/١)، وسير أعلام النبلاء (١٢١/١٣).

(٦) انظر: الاختلافات بشأن مولود العسكري في فرق الشيعة (ص٧٨-٩٤)، والملل والنحل (١٩٩/١-٢٠٣).

(٧) انظر: تسمية الروافض له بالكذاب في بحار الأنوار (٥/٥١).

(٨) انظر: تقليد الشيعة للمعتزلة في العقائد: منهاج السنة (١٢٨/١، و١٠١/٢، و١٣٩/٣).

وقول الخواجة نصير الدين الطوسي[1] المتكلم -على ما نقله عنه تلميذه ابن المطهر الحلي[2]- أنهم مخالفون لجميع الفرق في ذلك مما يتعجب [منه][3] المطلع على اعتقادهم، وأعجب من ذلك جعله تلك المخالفة دليلاً على أنهم الفرقة الناجية[4].

وإنه قد ظهرت في هذه الأعصار من الاثني عشرية طائفة يقال لهم: «**الشيخية**»[5].

وقد يقال لهم: «**الأحمدية**» وهم[6] أصحاب الشيخ أحمد الإحسائي[7]، ترشح

والمعتزلة: فرقة إسلامية ظهرت في أوائل القرن الثاني على يد واصل بن عطاء (ت١٣١هـ)، الذي كان تلميذاً للحسن البصري ثم اعتزله وانضم إليه آخرون، فسموا معتزلة وانفردوا عن الأمة ببعض الأقوال في العقيدة، مثل: المنزلة بين المنزلتين، ثم انقسمت إلى فرق كثيرة تجاوزت العشرين.

راجع: مقالات الإسلاميين (٢٣٥/١)، والفرق بين الفرق (٢٠-٢١)، والملل والنحل (٤٣/١)، والاعتصام (٢١٩/٢).

(١) هو محمد بن محمد بن الحسن أبو جعفر، سماه ابن القيم: «نصير الشرك والكفر»، وقال: «إنه ملحد وزير الملاحدة شفا نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه فقتل كل علمائهم، وفي آخر حياته كان ساحرًا يعبد الأصنام».

انظر: إغاثة اللهفان (٢٦٧/٢)، هلك سنة (٦٧٢هـ)، وراجع: الوافي بالوفيات (١٧٩/١)، وتنقيح المقال (رقم: ١١٣٢٢).

(٢) هو الحسن بن يوسف بن علي، جمال الدين، كانت له وجاهة عند ملك التتار، وكان رافضيا خبيثا، وهو صاحب كتاب: «منهاج الكرامة»، الذي رد عليه ابن تيمية بكتابه: «منهاج السنة»، وله مؤلفات كثيرة في علم الكلام، مات سنة (٧٢٦هـ).

انظر: لسان الميزان (٣١٧/٢)، الدرر الكامنة (١٥٨/٢)، النجوم الزاهرة (٢٦٧/٩)، وتنقيح المقال (رقم: ٢٧٩٤).

(٣) ساقطة من الأصل والتصويب من مختصر التحفة (ص٢٢).

(٤) انظر: قول الحلي وشيخه الطوسي في منهاج الكرامة (ص٩٥م)، وانظر: الرد عليهما في منهاج السنة (٤٤٣/٤-٤٨٤).

(٥) نسبة إلى الشيخ الأحسائي الآتي بعد قليل، وانظر في شأنها الشيعة والتشيع (٣٠٧)، وفرق معاصرة (٤٠٥/١).

(٦) في الأصل: «وهو»، والتصويب من مختصر التحفة (ص٢٢)، وهو المناسب للسياق.

(٧) هو أحمد بن زين الدين بن إبراهيم بن صقر بن إبراهيم البحراني متفلسف إمامي من دعاة الضلالة الدجالين، هلك سنة (١٢٤١هـ)، وترك مؤلفات كثيرة.

راجع: هدية العارفين (١٨٥/١)، الذريعة (١٢٤/٧-١٢٥)، الأعلام (١٢٩/١)، معجم المؤلفين (٢٢٨/١).

كلماتهم بأنهم يعتقدون في الأمير كرّم الله تعالى وجهه نحو ما يعتقد الفلاسفة في العقل الأول[1]، بل أدهى وأمر.

وطائفة أخرى يقال لها: «**الرشتية**»، وكثيرا ما يقال لها: «**الكشفية**»[2] وهو لقب لقبهم به بعض وزراء[3] الزوراء[4] أعلى الله درجته إلى أعلى/ عليّين، وهم أصحاب [١٢] «السيد كاظم الحسيني الرّشتي»[5] وهو تلميذ الأحسائي وخريجه، لكن خالفه في بعض المسائل، وكلماته ترشح بما هو أدهى وأمر، مما ترشح به كلمات شيخه حتى إنّ «الاثني عشرية» يعدونه من الغلاة، وهو يبرأ مما تشعر به ظواهر كلماته، وقد عاشرته كثيرًا، فلم أدرك منه ما يقوله فيه مكفروه من علماء الاثني عشرية.

نعم عنده على التحقيق غير ما عندهم في الأئمة وغيرهم مما يتعلق بالمبدأ والمعاد، ولقد وجدت أكثر ما يقرره ويحرره مما لا برهان له سوى سراب شُبَهٍ يحسبه الظمآن ماء، ولا أظنّ أنّ مخالفته لشيخه تجعله وأصحابه القائلين بقوله فرقة غير «**الشيخية**».

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله: «والعقل عندهم -أي الفلاسفة- هو المجرد عن المادة وعلائق المادة، والمادة عندهم هي الجسم، وقد يقولون: هو المجرد عن التعلق بالهيولى، والهيولى في لغتهم هو بمعنى المحل، ويقولون: المادة والصورة، والعقل عندهم جوهر قائم بنفسه لا يوصف بحركة ولا سكون ولا تتجدد له أحوال البتة»، انظر: المجموع (٩/٢٧٢-٢٧٣).

وقد سبق (ص٥٨٠) من هذه الرسالة أنّ الشيعة الغلاة يقولون بألوهية علي بن أبي طالب، وتصنيف المؤلف ابن أبي الحديد بأنه منهم ودلل على ذلك ببيت لابن أبي الحديد، وهو قوله:

يجلُّ عن الأوصاف والأين والمتى ويكبر عن تشبيهه بالعناصر

ويظهر أنّ هذا الأحسائي من الغلاة الذين يرفعون عليًا عن بشريته، وبهذا يكون قد وافق الفلاسفة في الغلو في بعض المخلوقات.

(٢) الكشفية: نسبة إلى «الكشف والإلهام» في زعم مؤسسها، انظر: الأعلام (١/١٢٩).

(٣) لعله داود باشا وقد تقدمت ترجمته (ص٣٨)، من الدراسة وربما تعمد الألوسي عدم الإفصاح عن اسمه لأنه كان قد حاول الاستقلال عن الخلافة التركية ولم ينجح في ذلك.

(٤) الزوراء: اسم من أسماء بغداد انظر: معجم البلدان (١/٥٤١) و(٢/١٧٥).

(٥) هو كاظم بن قاسم الحسيني الموسوي الكربلائي الجيلاني الرشتي من علماء الشيعة الكشفية، مات سنة (١٢٥٩هـ).

انظر: هدية العارفين (٥/٨٣٦)، الأعلام (٥/٢١٥)، معجم المؤلفين (٨/١٣٨)، والشيعة والتشيع (٣١٢-٣١٣)، وفرق معاصرة (١/٨٠٨).

وطائفة أخرى [يقال][1] لها «البابية»[2]، وهم أصحاب ميرزا علي محمد، الملقب بالباب[3]، والباب واحد الأبواب، وهم أحد الأقسام السبعة لمن لابدّ منه في بناء المذهب.

الأول: الإمام الذي يصل إليه علم الغيب بلا واسطة.

والثاني: الحجة الذي يقرر علم الإمام على وفق مذاق المخاطبين وقدر عقولهم وفهومهم بالبرهان والخطابة.

الثالث: (ذو المصة) الذي يمتص العلم من ثدي الحجة.

الرابع: الأبواب، ويقال لهم (الدعاة) ولهم مراتب وأكبرهم من يرفع درجات المؤمنين عند الإمام والحجة، وهذا الأكبر هو رابع السبعة.

الخامس: (الداعي المأذون) الذي يأخذ العهود والمواثيق من الناس، ويفتح للطالب باب العلم والمعرفة.

السادس: (المكلّب) الذي شأنه البحث والاحتجاج والترغيب في صحبة الداعي، وليس له الإذن بالدعوة، وسمي بذلك على التشبيه بالكلب المعلم.

السابع: (المؤمن المتبع) الذي يؤمن بالإمام بمساعي المكلب والداعي، وقد أظهر هذا الباب شنائع كثيرة، منها زعمه ارتفاع فرضية الصلوات الخمس، و(أنه)[4] سترفع فرضية الحج، وأنه يوحى إليه، وألف كتابًا زعم أنه تفسير «سورة يوسف» مع أنه ليس فيه تفسير شيء من آياتها، وقد حشاه هذيانات، وحرف فيه آيات، وزعم التحدي به، وذكر فيه أنه تحرم كتابته بالحبر الأسود المعروف، وأنه يحرم مسه لغير متطهر، إلى أمور

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل والتصويب من مختصر التحفة (ص٢٣).

(٢) انظر في شأنها: روح المعاني (٤١/٢)، والبابية لإحسان إلهي، والبابية لمحمد عبده يماني، وفرق معاصرة (٤٠٩/١)، والموجز في الأديان والمذاهب (ص١٥٦)، وغلاة الشيعة (ص٢٦٩).

(٣) هو علي بن محمد بن المرزا رضي البزاز الشيرازي، ولد سنة (١٢٣٥هـ)، ومات أبوه وهو رضيع فرباه خاله المرزا، ولما بلغ الخامسة والعشرين سنة أعلن عقيدته الباطلة ولقب نفسه بالباب، ثم ادعى أنه المهدي المنتظر، فحكم عليه بالقتل، ونفذ فيه سنة (١٢٦٦هـ).

انظر: الأعلام (١٧/٥)، وفرق معاصرة (٤٠٩/١)، والبابية لمحمد عبده يماني، والموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة (١٥٦).

(٤) في الأصل: «وأن»، والتصويب من مختصر التحفة (ص٢٣).

أخر شنيعة ينكرها عليه سائر الشيعة[1]، وقد أرسل بعض دعاته بكتابه إلى «قصبة كربلاء»[2] فزمر فيها بنغم شنائع تود أذن المؤمن لو كانت عنها صماء، فرقص على زمره [في المقام][3] الحسيني جملة من جهلة شيعة العراق، وصبا[4] إليه غير واحد من ذوي الشقاء والشقاق.

فلما سمعت عرضت ذلك لوزير الوزراء[5]، فانتهض لإطفاء تلك النائرة بهمته الشماء، وعقد -لحل ما عقد من المحنة- مجلسًا عظيما، فيه علماء الاثني عشرية وعلماء أهل السنة، فكنت أنا والحمد لله تعالى المباحث[6] ذلك/ الداعي[7] إلى مهاوي الحين، [١٣] فلم يتفرق ذلك الجمع حتى أجمع على كفر تلك الفرقة، علماء الفرقتين، فكتبوا بذلك محضرًا للدولة العلية العثمانية.

فبعد أيام حضر الأمر بنفي ذلك الداعي إلى الديار الرّومية[8]، فنفي وأثبت محبوسًا في «تكر لى طاغ»[9] وأرغم بموته هناك أنف كل طاغ.

وأما الباب ففتح باب البغي والخروج على «شاه إيران»[10] وأمر بعض مردته بقتله

---

(١) انظر: البابية لمحمد عبده يماني (ص٧٣) فما بعدها، وغلاة الشيعة (ص٢٧٢-٢٧٩)، وفرق معاصرة (١/٤١٤-٤١٦)، والموجز في الأديان (ص١٥٨).

(٢) تقدم تعريفها. هذا بعد ضع الذي قتل فيه الحسين رضي الله عنه في طرف البرية عند الكوفة انظر معجم البلدان (٤/٥٠٥)

(٣) في الأصل: «في مقام»، والتصويب من مختصر التحفة (ص٢٣).

(٤) يقال: صبا يصبو صبوة وصبوًا أي مال إلى الجهل والفتوة، انظر: اللسان (١٤/٤٥٠).

(٥) لعله علي رضا باشا اللاز، كان واليا على حلب، فأرسلته الدولة إلى بغداد لإخماد حركة داود باشا لما حاول الاستقلال، فحاصر بغداد حتى صالحه داود باشا، ودخل بغداد سنة ١٢٤٧هـ، وبقي واليا عليها حتى عزل سنة (١٢٥٨هـ) وفي عهده تولى المؤلف منصب الإفتاء.

انظر: تاريخ العراق بين احتلالين (٦/٣٢٩)، و(٧/١٠، ٥٨-٥٩)، غرائب الاغتراب (ق٤٧)، أعلام العراق (ص٢٣).

(٦) كان هو المباحث لأنه هو المفتي في بغداد في ذلك الوقت.

(٧) الداعي الذي هو الباب السابع كما يزعمون، وهو الداعي إلى الردى.

(٨) بلاد الأناضول.

(٩)

(١٠) هو محمد شاه ميرزا ابن عباس ميرزا تولى الملك سنة (١٢٥٠هـ)، ومات سنة (١٢٦٤هـ)، ودامت سلطنته

غيلة ليتم له ما أضمره من الإضلال والعدوان، فلم يتيسر له ما أراد، وقتل في «تبريز»[1] مع جملة من أتباعه ذوي الفساد، ولم يزل الشاه يتتبع قتل اتباع «الباب» بعد تعذيبهم بأنواعَ العذاب، والعجب أنهم يرون العذاب عذباً، فترى أحدهم يضحك والعذاب يصب على رأسه صبًّا.

والإنصاف أنّ الشاه كان فيما فعل ناصرَ الدين، وحافظًا له من فساد أولئك المفسدين، والله تعالى يجزي المحسنين[2].

وطائفة أخرى يقال لها: «**القرتية**»[3] أصحاب امرأة اسمها «هند» وكنيتها «أم سلمة» ولقبها «قرة العين»[4] لقبها بذلك السيد «كاظم الرشتي» في مراسلاته لها؛ إذ كانت من أصحابه، وهي ممن قلدت الباب بعد موت «الرشتي» ثم خالفته في عدة أشياء، منها التكاليف، فقيل إنها كانت تقول بحل الفروج، ورفع التكاليف بالكلية، وأنا لم أحس منها بشيء من ذلك، مع أنها حبست في بيتي نحو شهرين، وكم من بحث جرى

أربعة عشر عامًا.

انظر: تاريخ إيران لشاهين (ص٢٤٠-٢٤١)، وتاريخ إيران ترجمة محمد علاء (ص٧٩٧-٨٠٦).

(١) تَبْريز: من أشهر مدن أذربيجان، انظر: معجم البلدان (٢/١٥)، وكان قتل الباب (سنة ١٢٦٦هـ).

(٢) وفي الحديث: «... إنّ الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر» أخرجه البخاري، انظر: الفتح (رقم: ٣٠٦٢، و٤٢٠٣، و٦٦٠٦)، ومسلم (١/١٠٥، رقم: ١١١).

وانظر: أخبار هذا الشاه مع هذه النحلة الخبيثة فيما يلي: تاريخ إيران لشاهين (ص٢٤١)، وتاريخ إيران ترجمة محمد علاء الدين منصور (ص٨٠٤-٨٠٦).

(٣) للمزيد انظر: البابية عرض ونقد (ص٢٣٩)، والبابية لعبده يماني (ص١٠٧)، وغلاة الشيعة (ص٢٧٩)، وفرق معاصرة (١/٤١٣).

(٤) في هدية العارفين (٥/٣٧٣) اسمها: «زرين تاج»، وكذلك في غلاة الشيعة (ص٢٧٩)، وفي البابية لإحسان إلهي ظهير (ص٢٣٩)، والبابية لعبده يماني (ص١٠٧)، وفرق معاصرة (١/٤١٣) اسمها: «أم سلمى» ولكنه يتعين الاعتماد على قول الألوسي هنا لثلاثة أسباب:

الأول: أنّ هذا من أقدم المصادر التي ترجمتها.

الثاني: أنّ الألوسي هنا فصّل ففرق بين الاسم والكنية واللقب، والمفصّل مقدم على المجمل.

الثالث: أنّ الألوس أَخْبَرُ بها من غيره لأنها حُبست في داره نحو شهرين وكانت تجري بينهما مباحثات علمية، وهناك طرح آخر وهو أنْ يكون لها أكثر من اسم.

و«أم سلمة» هكذا هنا ومختصر التحفة، وفي المصادر الأخرى: «أم سلمى».

بيني وبينها رفعت فيه التقية من البين.

والذي تحقق عندي أنّ «**البابية**» و «**القرتية**» طائفة واحدة[1] يعتقدون في الأئمة نحو اعتقاد «**الكشفية**»[2] فيهم، ويزعمون انتهاء زمن التكليف بالصلوات الخمس، وأنّ الوحي غير منقطع فقد يوحى للكامل، لكن لا وحي تشريع بل وحي تعليم لما شرع قبل ولنحو ذلك، وهو رأي بعض المتصوفة[3].

وأخبرني بعض من خالطهم أنهم يوجبون على من نظر أجنبية من غير قصد، التصدق بمثقال من الذهب، وعلى من نظرها بقصد، التصدق بمثقالين منه، وأنّ منهم من يحيي اللّيل بكاء وتضرعًا، وأنهم يخالفون «الاثني عشرية»[4] في كثير من الفروع.

وأنا قد حققت أنّ «الاثني عشرية» يكفرونهم ويبرأون منهم، ثم إنّي ارى أنهم شرارة من نيران «**الكشفية**» و«**الإحسائية**»[5] وأعظم أسباب ضلالتهم النظر في كلام الرشتي[6] وشيخه الاحسائي[7] مع عدم فهم مقاصدهما منه، وحمله على ما هو بعيد عن الدين المحمدي بمراحل، ولذا أكفرهم أصحاب هذين الرجلين أيضا على ما سمعته بأُذني من كبارهم.

وقد قتلت هذه المرأة أيضا بعد أنْ بغت وخرجت على الشاه في طهران[8]، وتتبع

---

(١) هذا واضح لأنّ قرة العين تلميذة للرشتي مؤسس البابية.

[١٤]

(٢) تقدمت (ص٦٠٢).

(٣) قال ابن عربي الحاتمي: «وتميز النبي من الولي، أعني النبي صاحب الشرع المنزل، وقد أغلق الله باب التنزل بالأحكام الشرعية وما أغلق باب التنزل بالعلم بها على قلوب أوليائه» -الفتوحات المكية (٥٦٩/٢).
وفي موضع آخر يزعم: «أنّ الله -تعالى- يلقي على الأولياء أمور الشريعة... الخ، وادعى أنه هو نفسه يلقى كثيرا من أمور الشريعة لم يكن يعرفها من جهة العلماء ولا من الكتب...» -الفتوحات المكية (٧٠/٣-٧١)، وانظر: كتاب المصادر العامة للتلقي عند الصوفية (ص٢٦٦-٢٧٨).

(٤) تقدم التعريف بها (ص٥٩٩).

(٥) تقدمتا (ص٦٠١-٦٠٢).

(٦) تقدم: (٦٠٢).

(٧) تقدم: (٦٠١).

(٨) في سنة (١٢٦٣هـ) تآمرت على قتل عمها لما أراد منعها من لهوها واستهتارها فسجنت في قزوين ثم فرت من السجن مع صحبها وعشاقها، ثم اشتركت في مؤامرة اغتيال الشاه ناصر الدين القاجاري بعد قتل الشيرازي

أصحابها بالقتل فقتلوا إلاّ قليلا منهم تحصن بالتقية والانسلاك ظاهرا في سلك «الاثني عشرية» وفي قرى العراق/ بقية يسيرة منهم، وكم وكم من شنيعة تروى عنهم، ثم إنّه لا يبعد أنْ تظهر فرق أخرى من الإمامية بعد.

نسأل الله العافية في الدين والدنيا والآخرة، هذا والله تعالى أعلم.

وقبض عليها وحُكم بأن تحرق حية لكن الجلاد خنقها قبل أنْ تشتعل النار لإحراقها، وكان ذلك في أول ذي القعدة سنة (١٢٦٨هـ)، وكانت قد وُلدت في قزوين سنة (١٢٣١هـ).

انظر: هدية العارفين (٢/٣٧٣)، والبابية لإحسان ظهير (ص٢٣٩-٢٥١)، والبابية لعبده يماني (ص١٠٧-١١٩).

وأما المبحث الثاني

ففي بيان حكم أهل القبلة من حيث إكفارُ من خالف منهم أهل السنة والجماعة وعدمه.

اعلم أنّه لا ينبغي إطلاق القول بكفر كل فرقة خالفت أهل السنة من الفرق التي حدثت في أمة الدعوة على ما أخبر به الصادق المصدوق صلّى الله تعالى عليه وسلّم[1].

قال الإمام حجة الإسلام الغزالي[2] في كتابه «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة»: «الوصية أن[3] تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ما داموا قائلين «لا إله إلاّ الله محمد رسول الله» غير مناقضين لها»، [قال][4]: «والمناقضة [هي][5] تجويزهم الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بعذر أو بغير عذر» انتهى[6].

وقال المحقق السيد السند[7] قدس سره في «شرح المواقف»[8] عند قول الماتن[9]:

---

(١) إشارة إلى حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، وقد رواه أبو داود (٤/٥-٥، رقم: ٤٥٩٦-٤٥٩٧)، والترمذي (٢٥/٥، رقم: ٢٦٤٠)، وابن ماجه (١٣٢١/٢، رقم: ٣٩٩١)، وأحمد في مسنده (٣٣٢/٢، ١٢٠/٣، و١٤٥، ١٠٢/٤)، وغيرهم، وصححه الألباني في السلسلة (برقم: ٢٠٣-٢٠٤).

(٢) قال الذهبي: «حجة الإسلام أعجوبة الزمان، زين الدين أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي صاحب التصانيف والذكاء المفرط من مصنفاته: «الإحياء»، وفضائح الباطنية والمستصفى (ت٥٠٥هـ)، وقد انتقدت عليه أشياء كثيرة في التصوف والفلسفة، والناس فيه بين إفراط وتفريط ووسط، ونحن مع الوسط. انظر: وفيات الأعيان (٢١٦/٤-٢١٩)، والسير (٣٢٢/١٩-٣٤٦).

(٣) في فيصل التفرقة: «أما الوصية فإن... الخ».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من فيصل التفرقة.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من فيصل التفرقة.

(٦) انتهى من فيصل التفرقة (ص٨٥)، وتتمة النص: «فإنّ التكفير فيه خطر والسكوت لا خطر فيه».

(٧) هو علي بن محمد بن علي السيد أبو الحسن الحسيني الحنفي المعروف بـ«الشريف الجرجاني»، من كبار العلماء بالعربية، من مصنفاته: التعريفات، وشرح المواقف للإيجي (ت٨١٦هـ). الضوء اللامع (٣٢٨/٥).

(٨) يعني: المواقف في علم الكلام، لعضد الدين الإيجي القاضي عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، ابو الفضل (ت٧٥٦هـ). انظر: الدرر الكامنة (٣٢٢/٢)، طبقات الشافعية للسبكي (١٠٨/٦).

(٩) أي صاحب المتن الذي هو الإيجي.

«جمهور المتكلمين والفقهاء أنه[1] لا يكفر أحد من أهل القبلة» انتهى[2] ما لفظه: «فإنّ الشيخ أبا الحسن[3] قال في أول كتابه «مقالات الإسلاميّين»[4] [و[5]اختلف] المسلمون[6] بعد نبيهم صلّى الله تعالى عليه وسلّم في أشياء[7]، ضلل بعضهم بعضا وتبرّأ[8] بعضهم من بعض، فصاروا فرقًا متباينين[9]، إلاّ أنّ الإسلام يجمعهم ويعمهم»[10] فهذا مذهبه.

[ونقل[11] عن] أكثر أصحابنا، وقد نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه قال: «لا أرد شهادة أحد من أهل البدع والأهواء إلاّ «الخطابية»[12] فإنّهم يعتقدون حل الكذب»[13]. وحكى الحاكم[14] صاحب «المختصر» [في][15] كتاب «المنتقى» عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنّه لم يكفر أحدًا من أهل القبلة.

---

(١) في المواقف: «على أنه».

(٢) انتهى من المواقف (ص٣٩٢).

(٣) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر اليماني البصري البغدادي الأشعري، ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري الصحابي، من مصنفاته: المقالات، والإبانة، (ت٣٢٤). تاريخ بغداد (٣٤٦/١١)، والسير (٨٥/١٥).

(٤) المقالات (٣٤/١).

(٥) في المقالات وشرح المواقف: «اختلف» بدون الواو.

(٦) في المقالات: «اختلف الناس».

(٧) في المقالات: «في أشياء كثيرة».

(٨) في المقالات: «برئ».

(٩) في المقالات زيادة: «وأحزابا متشتتين».

(١٠) في المقالات: «يجمعهم ويشمل عليهم».

(١١) في شرح المواقف: «وعليه»، بدل [نقل عن].

(١٢) تقدمت (ص٥٨٢).

(١٣) في الكفاية للخطيب (ص١٩٤)، نقل عن الشافعي قوله بلفظ: «تقبل شهادة أهل الأهواء إلاّ الخطابية من الرافضة؛ لأنّهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم». وانظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٤٦٨/١)، والسنن الكبرى له أيضا (٢٠٩/١٠)، والاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٣٣٥).

(١٤) هو محمد بن محمد بن أحمد، الشهير بالحاكم الشهيد، المروزي البلخي الحنفي، صنف المختصر والمنتقى في الفروع وغيرهما، قتل شهيدا سنة (٣٤٤هـ). انظر: الجواهر المضية (٣١٣/٣)، والفوائد البهية (١٨٥)، وهدية العارفين (٣٧/٢).

(١٥) في الأصل: «من» والتصويب من شرح المواقف والمصادر الأخرى.

وحكى أبو بكر الرّازي[1] مثل ذلك عن الكرخي[2] وغيره[3]، انتهى[4].

وقال في موضع آخر منه[5]: «واعلم أنّ عدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الشيخ الأشعري والفقهاء كما مرّ»، وما نقله عن الإمام الشافعي حكاه غير واحد عن الحنفية.

وحكى الإمام النووي[6] في الروضة[7] على ما قال الشهاب الخفاجي[8] عن الإمام الشافعي أنّه قال: «لا أكفر أحدًا من أهل القبلة إلاّ الخطابية»[9]، وما نقل أولاً أبلغ.

وكان سحنون[10] من المالكية يذهب إلى عدم تكفير أهل البدع والأهواء من أهل القبلة[11]، ويرى أنه لا إعادة للصلاة على من صلى خلف أحدهم في وقت أو أكثر،

---

(١) هو أحمد بن علي الجصاص الحنفي العلامة المفتي المجتهد، صاحب أحكام القرآن، (ت٣٧٠هـ).

انظر: تاريخ بغداد (٤/٣١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٣٤٠)، والجواهر المضية (١/٢٢٠)، والأعلام (١/١٧١).

(٢) هو عبيد الله بن الحسين بن دلال شيخ الحنفية، أبو الحسن أخذ عنه الجصاص وله مصنفات، منها: «رسالة في الأصول»، (ت٣٤٠هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٤٢٦)، والفوائد البهية (ص١٠٨)، والأعلام (٤/١٩٣).

(٣) انظر: شرح الطحاوية (٢/٤٣٢)، وشرح الفقه الأكبر للقاري (٢٣٠).

(٤) انتهى من شرح الجرجاني على المواقف (٣/٢٥٨).

(٥) أي من شرح المواقف (٣/٢٦١).

(٦) هو يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا محيي الدين النووي الشافعي (ت٦٧٦هـ).

انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (٨/٣٩٥)، وفوات الوفيات (٤/٢٦٤)، والأعلام (٨/١٤٩).

(٧) روضة الطالبين وعمدة المفتين (١١/٢٣٩).

(٨) هو أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري من مصنفاته: «نسيم الرياض في شرح الشفا»، (ت١٠٦٩هـ).

انظر: خلاصة الأثر (١/٣٣١) هدية العارفين (٢/١٦٠)، الأعلام (١/٢٣٨)، معجم المؤلفين (٢/١٣٨).

وقد قال الخفاجي ذلك في «نسيم الرياض في شرح الشفا للقاضي عياض» (٤/٤٧٩).

(٩) تقدمت (ص٥٨٢).

(١٠) هو الإمام العلامة، فقيه المغرب، أبو سعيد عبد السلام بن حبيب بن حسان، القيرواني، قاضيها، صاحب المدونة، (ت٢٤٠هـ).

انظر: ترتيب المدارك (٤/٤٥-٨٨)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٦٣-٦٩).

(١١) انظر: قول سحنون في الشفا للقاضي عياض (٢/٢٧٣).

وهو رأي المغيرة[1] وابن كنانة[2] وأشهب[3] منهم، بل قول جميع أصحاب مالك كما في شفا القاضي عياض[4].

واختلفت الرّواية عن الإمام مالك ففي رواية عبد [الأعلى] بن مسهر الغساني[5] ومروان بن محمد الطاطري[6]، إطلاق القول بكفر أهل الأهواء جميعا[7].

وفي رواية ابن/ نافع[8] خلاف ذلك، لكن إذا ظُفر بأحدهم يجلد ويحبس حتى

---

(١) هو المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش المخزومي، أبو هاشم، فقيه أهل المدينة بعد مالك، (ت١٨٦).

انظر: الانتقاء (ص٥٣)، ترتيب المدارك (٢/٣)، تهذيب الكمال (٣٨١/٢٨).

(٢) هو عثمان بن عيسى بن كنانة، أبو عمرو كان من فقهاء المدينة، وقعد مقعد مالك بعده، (ت١٨٥هـ).

انظر: الانتقاء (ص٥٥)، ترتيب المدارك (٢١/٣).

(٣) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود، أبو عمرو العلامة الفقيه مفتي مصر القيسي العامري، اسمه مسكين وأشهب لقب له، (ت٢٠٤).

انظر: الانتقاء (ص٥١)، وترتيب المدارك (٢٦٢/٣)، سير أعلام النبلاء (٥٠٠/٩).

(٤) الشفا (٢٧٦/٢)، والقاضي عياض، هو العلامة الحافظ الأوحد، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو، أبو الفضل اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي، له مصنفات بديعة كما قال الذهبي، منها: «شرح على مسلم» و«مشارق الأنوار»، توفي مغرّبا عن وطنه سنة (٥٤٤هـ)، ودفن بمراكش، قال الذهبي: «بلغني أنه قتل بالرماح لكونه أنكر عصمة ابن تومرت».

انظر: الصلة (٤٢٩/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢١٢/٢٠).

(٥) ورد في الأصل: «عبد الله بن مسهر»، ولم أجده من رواة مالك الشاميين فأثبت ما أثبت اعتمادا على كتب تراجم المالكية، والصواب أنه عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر، شيخ الشام أبو مسهر الغساني الدمشقي، الفقيه امتحن في مسألة خلق القرآن، ومات مسجونًا في بغداد، سنة (٢١٨هـ).

انظر: تاريخ بغداد (٧٢/١١)، ترتيب المدارك (٢٢١/٣)، سير أعلام النبلاء (٢٢٨/١٠).

(٦) هو مروان بن محمد بن حسان، الأسدي الدمشقي الطاطري، أبو بكر الإمام القدوة الحافظ (ت٢١٠هـ).

انظر: ترتيب المدارك (٢٢٥/٣)، وسير أعلام النبلاء (٥١٠/٩)، التقريب (ص٥٢٦).

(٧) انظر: الشفا للقاضي عياض (٢٧٤/٢).

(٨) هو عبد الله بن نافع الصائغ مولى بني مخزوم، أبو محمد من كبار فقهاء المدينة صحب مالكًا أربعين سنة (ت٢٠٦هـ).

انظر: الانتقاء (ص٥٦)، ترتيب المدارك (١٢٨/٣)، سير أعلام النبلاء (٣٧١/١٠).

يتوب، وهذا كما قال الشهاب[1] هو الصحيح، واتفقت الرِّواية عنه وعن جميع أصحابه أنهم يقاتلون إذا تحيزوا وانفردوا بمكان يختص بهم[2].

وقال العلامة العضد[3] -في آخر كتاب المواقف[4]-: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة إلاّ بما فيه نفي الصانع القادر العليم، أو شرك، أو إنكار للنبوة، أو إنكار ما علم مجيئه صلّى الله تعالى عليه وسلّم به ضرورة، أو إنكار مجمع عليه، كاستحلال المحرمات» انتهى[5].

قال المحقق الشريف[6] -قدس سره-: «أي المحرمات التي أجمع على حرمتها، فإنْ كان [ذلك][7] المجمع عليه مما علم ضرورة من الدين فذاك ظاهر داخل فيما [تقدم][8] ذكره، وإلاّ فإنْ كان إجماعًا ظنيًّا فلا كفر بمخالفته، وإنْ كان قطعيا ففيه خلاف» انتهى[9].

وقال العلامة الثاني المحقق التفتازاني[10] في «التلويح»[11]: «الحكم الشرعي المجمع عليه إنْ كان إجماعه ظنيا فلا كفر بمخالفته وإنْ كان قطعيًّا ففيه خلاف» انتهى[12].

---

(١) هو الخفاجي قاله في نسيم الرياض (٤/٤٧٧).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٢٧٢).

(٣) تقدمت ترجمته (ص٦٠٨).

(٤) المواقف في علم الكلام (ص٤٣٠).

(٥) نتهى من المواقف مع اختلاف في بعض الألفاظ وزيادة ونقص.

(٦) هو الجرجاني، تقدم (ص٦٠٨).

(٧) ما بين المعقوفين أضفته من شرح المواقف.

(٨) ما بين المعقوفين أضفته من شرح المواقف.

(٩) انتهى من شرح المواقف (٣/٢٩٥).

(١٠) هو مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، إمام في النحو والعربية والمنطق والأصول، من مصنفاته: «المقاصد» و«شرحها»، (ت٧٧١ أو ٧٧٣هـ).

انظر: الدرر الكامنة (٥/١١٩)، شذرات الذهب (٦/٣١٩)، والأعلام (٧/٢١٩).

(١١) التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه (٢/٤٧).

(١٢) انتهى من التلويح مع اختلاف في اللفظ.

وما ذكراه[1] من أنّ الإجماع الظني لا كفر بمخالفته هو محل الاتفاق بين العلماء، وقد حكى إجماعهم على ذلك غير واحد من المحققين.

فمن الشافعية: السيف الآمدي[2]، والصفي الهندي[3]، وصاحب المواقف[4] في شرح المختصر[5] وغيرهم.

ومن الحنفية المحقق الكمال بن الهمام[6]، والسيد الشريف الجرجاني، كما مرّ آنفا وغيرهما.

ومن المالكية أبو العباس القرطبي[7] وغيره، وما ذكراه من أنّ إنكار المجمع عليه القطعي فيه خلاف فهو كذلك، والخلاف فيه مشهور، وممن حكاه الآمدي[8] وابن

---

(١) ضمير التثنية راجع إلى الجرجاني، والتفتازاني.

(٢) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم، سيف الدين، الآمدي، الحنبلي، الشافعي، صاحب «أبكار الأفكار» و«منتهى السول»، (ت٦٣١هـ).

انظر: وفيات الأعيان (٢٩٣/٣)، وطبقات السبكي (١٢٩/٥)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٢).

(٣) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي، أبو عبد الله، صفي الدين الهندي، فقيه أصولي، له «نهاية الوصول إلى علم الأصول»، وغيرها (ت٧١٥هـ).

انظر: طبقات السبكي (١٦٢/٩)، الدرر الكامنة (١٤/٤)، الأعلام (٢٠٠/٦)، وقد ذكر كلام الصفي الهندي الزركشي في البحر المحيط (٥٢٧/٤).

(٤) المواقف في علم الكلام، وصاحبها هو الإيجي.

(٥) أي شرح مختصر ابن الحاجب للإيجي (٤٤/٢)، مطبوع مع حاشيتي الجرجاني والتفتازاني.

(٦) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، السيواسي الإسكندري، كمال الدين من أئمة الحنفية، من مصنفاته: «فتح القدير»، و«التحرير» في أصول الفقه (ت٨٦١هـ).

انظر: الضوء اللامع (١٢٧/٨-١٣٢)، وشذرات الذهب (٢٩٨/٧)، والأعلام (٢٥٥/٦).

وقد حكى ذلك في كتابه: «التحرير» في أصول الفقه، انظر: شرحه المسمى: «تيسير التحرير» (٢٥٨/٣ و٢٦٠).

(٧) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس الأنصاري القرطبي فقيه مالكي، من كتبه: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» طبع بعضه (ت٦٥٦هـ).

انظر: الوافي بالوفيات (٢٦٤/٧)، والبداية والنهاية (٢٢٦/١٣)، ونفح الطيب (٦١٥/٢)، وانظر: كلامه في البحر المحيط للزركشي (٥٢٧/٤).

(٨) تقدمت ترجمته آنفا.

الحاجب[1] في أصولهما.

قال الأول: اختلفوا في تكفير [جاحد الحكم][2] المجمع عليه، فأثبته بعض الفقهاء، وأنكره الباقون مع اتفاقهم على أنّ إنكار حكم الإجماع الظني غير موجب[3].

وقال الثاني: «[مسألة][4] إنكار حكم الإجماع القطعي، ثالثها المختار[5] أنّ نحو العبادات الخمس يكفر» انتهى[6].

وما أشار إليه بالمختار من التفصيل، تبع فيه الآمدي[7]، حيث قال[8]: «والمختار إنما هو التفصيل بين أنْ يكون داخلاً في مفهوم اسم الإيمان[9]، كالعبادات الخمس، ووجوب اعتقاد التوحيد والرسالة؛ فيكون جاحده كافرًا [أو لا يكون كذلك][10] كحل البيع وصحة الإجارة فلا يكون كافرًا» انتهى[11].

ولعل مراده بمفهوم الإيمان[12] هو مفهوم الإسلام، إما مجازًا أو بناء على اتحادهما،

---

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين، اشتهر بابن الحاجب، لأنّ أباه كان حنديا حاجبا عند الأمير من مصنفاته: الكافية وشرحها ومنتهى السول ومختصره، (ت٦٤٦هـ).

انظر: وفيات الأعيان (٣/٢٤٨)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/٢٦٤)، وغاية النهاية (١/٥٠٨).

(٢) ما بين المعقوفين أضفته من الإحكام للآمدي.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/٤٠٥).

(٤) ما بين المعقوفين أضفته من المختصر.

(٥) يعني أنّ فيها ثلاثة أقوال والثالث المختار هو ما ذكره هنا.

(٦) انتهى من مختصر ابن الحاجب، انظر: بيان المختصر (١/٦١٧)، وشرح الإيجي للمختصر (٢/٤٤).

(٧) تقدم (ص٦١٣).

(٨) أي الآمدي.

(٩) في الإحكام للآمدي: «الإسلام».

(١٠) ما بين المعقوفين من الإحكام، ولا يتم المعنى إلا به.

(١١) انتهى من الإحكام في أصول الأحكام (١/٤٠٥)، وهو مختصر عما في الإحكام.

(١٢) الآمدي لم يقل مفهوم الإيمان كما نبهت على ذلك في هامش (٩)، فتعقيب المؤلف لا محل له، ثم على فرض أنه قال ذلك فالمؤلف لم يوفق في قوله: «العبادات الخمس غير داخلة في مفهوم الإيمان»، فمذهب السلف أنّ العبادات وغيرها من الأعمال والأقوال داخلة في مسمى الإيمان، بدليل حديث: «وفد عبد القيس» في البخاري، وحديث: «الإيمان بضع وسبعون شعبة» في البخاري أيضا، وقوله تعالى: ﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾ يعني صلاتكم.

وإلاّ فالعبادات الخمس ليست داخلة في مفهوم الإيمان؛ إذ الإيمان هو التصديق عند المحققين كما حقق في محله[1].

وقال العلامة الزين ابن المرحل[2]: «لا يكفر منكر إجماع، أي مجمع عليه بإجماع سكوتي أو أكثري أو ظني منقول بالآحاد، قيل: وكذا ما لم يبلغ المجمعون فيه عدد التواتر، ولا يكفر منكر إجماع قطعي إلاّ إذا كان الحكم ضروريا؛/ لأنّ العلم بحجية الإجماع ليس داخلا في الإيمان لأنه نظري» انتهى[3].

وما ذكره من أنّ الأصح عدم التكفير بالقطعي إلاّ إذا كان ضروريًا هو الذي عليه المحققون؛ فإنّهم لا يكفرون بإنكار المجمع عليه من حيث إنه مجمع عليه، ولا يعدونه من أسباب الرّدة، وإنّما يكفرون بجحد نحو الصلاة من حيث كونه معلومًا من الدين بالضرورة.

قال الإمام الرافعي[4] عليه الرحمة -في باب حد الشرب-: «لم يستحسن [إمام الحرمين][5] إطلاق القول بكفر المستحل؛ أي للحرام المجمع عيه، قال: وكيف يكفر من

قال ابن تيمية رحمه الله: «وأجمع السلف أنّ الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ومعنى ذلك أنه قول القلب وعمل القلب ثم قول اللسان وعمل الجوارح» مجموع الفتاوى (٧/٦٧٢).

(١) وقد أطال المؤلف الكلام في هذه المسألة وأحاز القول بمذهب السلف لكن بدون حماسة إليه وإنكار ما سواه، فقال في تفسيره (١/١١٤) ما نصه: «وبعد سبر الأقوال في هذا المقام لم يظهر لي بأس فيما ذهب إليه السلف الصالح».

وانظر: شرح الطحاوية (٢/٤٥٩ و٤٧٤)، ومجموع الفتاوى (٧/١٨٧-١٩١).

(٢) محمد بن عبد الله بن عمر بن مكي، أبو عبد الله، زين الدين العثماني الدمشقي، ويقال له: ابن الوكيل، له «خلاصة الأصول» و«الأشباه والنظائر» (ت٧٣٨هـ).

انظر: الدرر الكامنة (٣/٤٧٩)، وشذرات الذهب (٦/١١٨)، والأعلام (٦/٢٣٤).

(٣) لم أقف على كلامه في «الأشباه والنظائر» ولعله في «الخلاصة».

(٤) هو أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل، القزويني، شيخ الشافعية في وقته، من كتبه: «فتح العزيز في شرح الوجيز» (ت٦٢٣هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٢)، وفوات الوفيات (٢/٣٧٦).

(٥) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله، أبو المعالي الجويني النيسابوري الشافعي، من كتبه «البرهان في أصول الفقه» والعقيدة النظامية (ت٤٧٨هـ).

خالف حكم الإجماع ولا يكفر من ردّ أصل الإجماع، وإنما نبدعه ونضلله، ثم أوّل ما ذكره أصحابه الشافعية بحمله على ما إذا صدق المجمعين على أنّ التحريم ثابت في الشرع ثم حلّله؛ فإنه يكون رادًا للشرع»[1].

وقال الزنجاني[2]: «إنّه لا يكفر من حيث إنّه خالف الإجماع، بل لأنه خالف ما ثبت ضرورة أنه من دين محمد صلّى الله عليه وسلّم»[3].

وقال ابن دقيق العيد[4]: «الحق أنّ المسائل الإجماعية إنْ صحبها التواتر، كالصلاة، كُفِّر منكرها لمخالفته التواتر لا لمخالفته الإجماع، وإلاّ فلا يكفر» انتهى[5].

ونقله ابن شهبة[6] في شرح المنهاج[7] وأقرّه.

وقال المحقق ابن الهمام[8] في كتابه «المسايرة»[9]: «ما ينفي جحده الاستسلام

انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٨)، طبقات السبكي (٥/١٦٥).

(١) انظره بمعناه في البرهان في أصول الفقه للجويني (١/٤٦٢)، وأما الرافعي فذكره في فتح العزيز في شرح الوجيز (جـ١٦/ق٢٢/أ) مخطوط، مع اختلاف في الألفاظ وزيادة ونقص، وانظر: البحر المحيط للزركشي (٤/٥٢٦).

(٢) هو محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، أبو المناقب، شهاب الدين الشافعي البغدادي من كتبه «تخريج الفروع على الأصول» (ت٦٥٦هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/٣٤٥)، وطبقات السبكي (٨/٣٦٨)، والأعلام (٧/١٦١).

(٣) لم أقف على كلام الزنجاني.

(٤) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح المالكي ثم الشافعي، الينبوعي، المصري عالم مجتهد، من كتبه إحكام الأحكام، والاقتراح، (ت٧٠٢هـ).

انظر: الدرر الكامنة (٤/٩١)، الأعلام (٦/٢٨٣).

(٥) انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٤/٨٤)، والإعلام بقواطع الإسلام (٢/٣٥٣)، ونسيم الرياض (٤/٥٢٢).

(٦) هو محمد بن أبي بكر بن أحمد بن محمد، أبو الفضل، بدر الدين، الأسدي، الشافعي المشهور بابن قاضي شهبة له شرحان على المنهاج (ت٨٧٤هـ).

انظر: الضوء اللامع (٧/١٥٥)، والأعلام (٦/٥٨).

(٧) منهاج الطالبين للنووي في فروع الشافعية له عدة شروح بعضها مطبوع.

(٨) تقدمت ترجمته (ص٦١٣).

(٩) هو كتاب: «المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة»، مطبوع.

ويوجب التكذيب فجَحَده المكلَّفُ كُفِّر وإلاّ فُسِّق»[1]، قال: «وما يوجب التكذيب هو جحد ما ثبت ادعاؤه بالضرورة، فما كان ثبوته ضرورة عن نقل اشتهر وتواتر، فاستوى في معرفته الخاص والعام كفر بجحده وما لا بل نقل آحادًا يكفر مشاهده دون الغائب»، انتهى حاصله[2].

ثم زاد قيدًا آخر وهو علم الجاحد بالإجماع، فقال[3]: «أما ما ثبت فيه الإجماع قطعًا و لم يبلغ حد الضرورة، كاستحقاق بنت الابن السدس، مع بنت الصلب بإجماع المسلمين، فظاهر كلام الحنفية الإكفار بجحده؛ فإنهم لم يشترطوا سوى القطع بالثبوت، ويجب حمله على ما إذا عَلِمَ المنكرُ ثبوته قطعًا؛ لأنّ مناط التكفير وهو التكذيب والاستخفاف لا يكون إلاّ عند العلم بذلك، فلا يكفر إلاّ أنْ يذكر له ذلك فَيَلَجَّ»[4].

قال شارحه المحقق الكمال بن أبي شريف[5]: وهذا الحمل وقع لإمام الحرمين[6] وأوّل إطلاقَ من أطلق من الشافعية القول بتكفير جاحد المجمع عليه[7]... الخ، وقد مرّ آنفا نقله عن الرافعي[8].

أقول: وقَيْدُ العلمِ أخذه من كلام الغزالي[9] في «الفيصل»[10] حيث قال: «[إنّ

---

(١) راجع المسامرة بشرح المسايرة (ص٣٥٧).

(٢) انتهى ملخصا من المسايرة، انظر: السامرة بشرح المسايرة (ص٣٥٧-٣٥٩).

(٣) أي ابن الهمام، انظر: المسامرة بشرح المسايرة (ص٣٦٠) مع اختصار قليل ومغايرة في بعض الألفاظ.

(٤) فيَلَجّ: قال شارح المسامرة: «بفتح اللام والجيم، أي يتمادى فيما هو فيه عنادًا».

(٥) هو محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي، أبو المعالي المقدسي، كمال الدين، من مصنفاته، «المسامرة على المسايرة»، و«صوب الغمامة في إرسال العمامة»، (ت٩٠٦هـ).

انظر: الضوء اللامع (٦٥/٩)، شذرات الذهب (٢٩/٨)، الأعلام (٥٣/٧)، ومعجم المؤلفين (٢٠٠/١١).

(٦) تقدمت ترجمته (ص٦١٥).

(٧) المسامرة بشرح المسايرة (ص٣٦٠)، وتمام النص: «... على ما إذا صدق المجمعين على أنّ التحريم ثابت بالشرع ثم حلله».

(٨) تقدم (ص٦١٥).

(٩) تقدمت ترجمته (٦٠٨).

(١٠) «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة».

الحكم بالتكفير بمخالفة الإجماع][1] من أغمض الأشياء، إذ شرطه أنْ يجتمع أهل الحل والعقد في صعيد واحد فيتفقون[2] على أمر واحد اتفاقا صريحًا[3] ثم يستمرون[4] عليه مدة عند قوم، أو إلى إتمام انقراض العصر عندقوم، أو يكاتبهم الإمام[5] في أقطار الأرض فيأخذ فتاويهم في زمان واحد بحيث تتفق أقوالهم اتفاقا صريحًا حتى يمتنع الرجوع عنه والخلاف بعده ثم النظر بعد/ ذلك في صاحب المقال هل بلغه الإجماع؛ إذْ كل من [١٧] يوجد[6] لا تكون الأقوال[7] عنده متواترة، ولا مواضع الإجماع عنده متمايزة[8] عن مواضع الخلاف وإنما[9] يدرك ذلك شيئا فشيئا، [مما][10] يعرف من مطالعة الكتب المصنفة في الاختلاف وإجماع السلف[11]، فإذًا كل[12] من خالف الإجماع ولم يثبت عنده بعد، فهو جاهل[13] وليس بمكذب، ولا[14] يمكن تكفيره، والاستقلال بمرتبة[15] التحقيق في هذا الباب[16] ليس باليسير[17]، فإذا رأيت الفقيه الذي

---

(١) لا يوجد ما بين المعقوفين، في فيصل التفرقة، بل فيه ما نصه: «وأما ما يستند إلى الإجماع فدرك ذلك من أغمض... الخ».

(٢) في الفيصل: «فيتفقوا».

(٣) في الفيصل: «بلفظ صريح».

(٤) في الفيصل: «يستمروا».

(٥) في الفيصل: «إمام».

(٦) في الفيصل: «يولد».

(٧) في الفيصل: «الأمور».

(٨) في الفيصل: «متميزة».

(٩) في الأصل: «إنما» والتصويب من الفيصل.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل.

(١١) في الفيصل: «والإجماع للسلف».

(١٢) في الفيصل: «كل» ساقطة.

(١٣) في الفيصل: «جاهل مخطئ».

(١٤) في الفيصل: «فلا».

(١٥) في الفيصل: «بمعرفة».

(١٦) في الفيصل: «الباب» ساقطة.

(١٧) في الفيصل: «بيسير».

بضاعته[1] الفقه يخوض في التكفير والتضليل فأعرض عنه)) انتهى[2].

وقيد أيضًا إطلاقهم بذلك الإمام النووي[3] في الرّوضة، فقال: ((ليس يكفر جاحد المجمع عليه أي بالإجماع القطعي على إطلاقه، بل من جحد مجمعًا عليه فيه نص وهو من الأمور الظاهرة التي يشترك في معرفتها الخاص والعام، كالصلاة وتحريم الخمر، ونحوهما، فهو كافر، ومن جحد مجمعًا عليه لا يعرفه إلاّ الخواص كاستحقاق بنت [الابن][4] السدس مع بنت الصلب ونحوه فليس بكافر، ومن جحد مجمعًا عليه ظاهرًا لا نص فيه، ففي الحكم بتكفيره خلاف يأتي في باب الرِّدة)) انتهى[5].

وكلامه هناك[6]؛ هذا: ((إن جحد مجمعًا عليه يعلم من دين الإسلام ضرورة كُفِّر إنْ كان فيه نص، وكذا إنْ لم يكن فيه نص في الأصح، وإنْ لم يعلم من دين الإسلام ضرورة بحيث لا يعرفه كل المسلمين لا يكفر)) انتهى[7].

وبالجملة فمعتمد المذاهب عند المحققين أنّ مدار التكفير على جحد ما علم ضرورة، مجمعًا عليه أم لا، ولا يكفر بجحد المجمع عليه من حيث إنّه مجمع عليه، ولا بجحد الظنّي والإجماع السكوتي والأكثري والمسبوق بالخلاف من الظني كما حقق في موضعه بل لم يعد كثير من المحققين الظني في الحجة، وإنّ قول من قال من الأجلة إنّا لا نكفر أحدًا من أهل القبلة، ليس على إطلاقه، بل هو محمول على ما إذا لم يجحد ما علم ضرورة، أما إذا جحد ذلك فلا ينبغي التوقف في إكفاره[8].

إذا علمت ذلك فاعلم أنه لا ينبغي أنْ تكفِّر فرقة من الفرق التي تخالف ما أنت

---

(١) في الفيصل: ((بمجرد الفقه)).

(٢) انتهى من فيصل التفرقة (ص٩٣-٩٥)، مع شيء من الاختصار.

(٣) تقدمت ترجمته (ص٦١٠).

(٤) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل، والتصويب من الروضة.

(٥) انتهى من روضة الطالبين (١٤٦/٢)، والكلام هنا مختصر عما هو في الروضة.

(٦) أي فيما يأتي من باب الردة في الروضة.

(٧) انتهى من روضة الطالبين (٦٥/١٠).

(٨) انظر: شرح النووي على مسلم (١٥٠/١) -كتاب الإيمان باب (١).

عليه إلاّ بعد الاطلاع على عقائدهم والوقوف على إنكارهم ما علم ضرورة، فالتكفير لمن شهد الشهادتين خطر جدًّا، وفي الحديث: «**من قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما فإنْ كان كما قال وإلاّ حارت عليه**»[1].

وروى البخاري وغيره أنّه عليه الصلاة والسلام قال «**أمرت أنْ أقاتل النّاس حتى يشهدوا أنْ لا إله إلاّ الله وأنّ محمدًا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا قالوها -يعني كلمة الشهادة- عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلاّ بحقّها وحسابهم على الله**»[2]. **فالعصمة مقطوع بها مع الإتيان بالشهادة**، ولا ترتفع ويستباح خلافها إلاّ بقاطع، ولا قاطع في حق المبتدعة الذين لا يجحدون ما علم ضرورة[3].

وألفاظ الأحاديث الظاهرة في تكفير بعض أهل البدع والأهواء ممن لم يكفرهم الجمهور:

---

(١) متفق عليه: البخاري (٩٧/٧)، كتاب الأدب (باب:٧٣)، ومسلم (٧٩/١، حديث:٦٠)، الإيمان (باب:٢٦).

هذا الحديث فيه نزاع كبير بين العلماء فمنهم من حمله على ظاهره، ومنهم من قال إنه من أحاديث الزجر والتغليظ التي لا يراد ظاهرها، قال ابن عبد البر: «ومثل هذا كثير من الآثار التي وردت بلفظ التغليظ، وليست على ظاهرها عند أهل الحق والعلم؛ لأصولٍ تدفعها أقوى منها من الكتاب والسنة المجمع عليها والآثار الثابتة أيضا من جهة الإسناد، وهذا باب يتسع القول فيه ويكثر»، التمهيد (١٧/١٥-١٦)، وقد شرح الحديث بتوسع من (ص١٣-٢٧).

وقال ابن حزم: «وهذا -(أي حديث من قال لأخيه يا كافر، الخ)- لا حجة لهم فيه لأنّ لفظه يقتضي أنه يأثم برميه للكفر، ولم يقل عليه السلام: إنه بذلك كافر» الفصل (٢٩٢/٣).

وقال ابن تيمية رحمه الله في معرض الكلام على مثل هذه الأحاديث: «وكذلك قوله: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» فقد سماه أخاه حين القول، وقد أخبر أنّ أحدهما باء بها فلو خرج أحدهما عن الإسلام بالكلية لم يكن أخاه، بل فيه كفر» مجموع الفتاوى (٣٥٥/٧).

وانظر: شرح النووي على مسلم (٤٩/٢-٥٠)، وفتح الباري (١٠/٤٨٠-٤٨١)، عند كلامهما على الحديث المذكور.

(٢) متفق عليه، البخاري (١١/١، كتاب الإيمان، باب:١٧)، ومسلم (٥٢/١-٥٣، كتاب الإيمان، باب:٨، حديث٢٢).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣٤٥/٢٣).

كالقدرية[1] والخوارج[2] والرافضة[3] عرضة للتأويل، فلا تعارض/ الأدلة، وقد ورد مثلها في غير الكفرة من عصاة المسلمين -كالمرائين- مع القطع بعدم كفرهم اجماعًا على طريق التغليظ وكفر دون كفر[4] وإشراك دون اشراك[5]، ولخطر أمر التكفير وتعارض الأدلة ظاهرًا توقف جماعة منهم القاضي أبو بكر الباقلاني[6] -وهو شافعي في المشهور وقيل مالكي[7]- عن تكفير أهل الأهواء والحكم بإسلامهم، ويحكى عن أبي المعالي عبد الملك بن يوسف الشهير بإمام الحرمين[8] أنّ عبد الحق بن محمد بن هارون السَّهْمي[9]

---

(١) **القدرية: فرقتان: الأولى:** تزعم أنّ الله لم يقدر الأشياء ولم يتقدم علمه بها وأنها مستأنفة العلم وقد ذكر النووي وابن حجر أنّ هذه الفرقة انقرضت، ولكن هذا غير مسلم فالعقيدة لا زالت موجودة عند الرافضة القائلين بالبداء -وان اختلف اسمها- فالبداء لازمه أنّ الله لا يعلم الشيء إلاّ بعد حدوثه. **وأما الثانية:** فإنها تقر بالعلم، ولكنها تنكر خلق الله لأفعال العباد، قال ابن حجر: «وهو مع كونه مذهبا باطلا أخف من المذهب الأول»، وسموا قدرية لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضا، قاله ابن أبي العز. راجع: شرح النووي على مسلم (١٥٤/١)، وفتح الباري (١١٨/١)، وشرح الطحاوية (٧٩/١، ١٣٢، ٦٤٠)، والملل والنحل (٤٣/١)، وشرح الأصول الخمسة (٣٢٣).

(٢) الخوارج هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد قضية التحكيم ثم قيل لهم فيما بعد الحرورية والمحكمة والشراة والنواصب وهم فرق كثيرة يجمعها القول بتكفير عثمان وعلي وأصحاب الجمل والحكمين وتكفير صاحب الكبيرة والخروج على الحكام.

انظر: مقالات الإسلاميين (١٦٧/١)، والفرق بين الفرق (ص٧٢)، التبصير في الدين (ص٤٥).

(٣) تقدم التعريف بها في التمهيد (ص٩١).

(٤) قال الإمام البخاري رحمه الله: «باب كفران العشير وكفر دون كفر»، كتاب الإيمان، باب (٢١).

(٥) اشراك دون اشراك هو الشرك الأصغر.

(٦) هو العلامة محمد بن الطيب، ابن الباقلاني البغدادي كان يضرب المثل بفهمه وذكائه، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية (ت٤٠٣هـ).

انظر: ترتيب المدارك (٤٤/٧-٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٩٠/١٧).

(٧) لم أقف عليه في طبقات الشافعية وترجمه المالكية في طبقاتهم وصرح الخفاجي بمالكيته في نسيم الرياض (٤٨٣/٤).

(٨) تقدم (ص٦١٥).

(٩) هو أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون الإمام شيخ المالكية السهمي الصقلي، ناظر بمكة إمام الحرمين وباحثه، مات بالإسكندرية سنة (٤٦٦هـ).

انظر: ترتيب المدارك (٧١/٨-٧٤)، وسير أعلام النبلاء (٣٠١/١٨-٣٠٢).

سأله عن أهل البدع والأهواء فلم يجبه، واعتذر له عن ترك الجواب بأنّ الغلط في هذه المسألة يصعب على من خاف أنْ يقول في الشرع ما ليس منه؛ لأنّ إدخال الكافر في الملة -وهو ليس من أهلها- وإخراج مسلم منها -وهو من أهلها- أمر مشكل عظيم في الدين(١).

وقال غير واحد: الخطأ في ترك قتل ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم واحد، بحسب الظاهر لم يتحقق كفره(٢).

ولخطر التكفير، قيل: ينبغي للمفتي الاحتياط في ذلك ما أمكنه، حتى إنّه ينبغي له أنْ يؤول كلام من تلفظ بما ظاهره الكفر، وإنْ بَعُدَ قصد المتلفظ نفسه [عن](٣) ذلك المؤول به، ولا ينبغي أنْ يكتفي بالظاهر فيفتي بالكفر؛ فإنّ معنا أصلاً محققًا وهو الإيمان فلا نرفعه إلاّ بيقين.

ولا يغتر بما ذكره أهل الفتاوى من الحنفية(٤) عن مشايخهم من التكفير بألفاظ حفّتْها تأويلات تخرجها عن أنْ يكفر بها، ولعل منها ما لا يكاد يقصد به المتلفظ المعنى المكفر، فإنّ ذلك تساهل لا يرضى به المتورعون منهم.

وقد قال غير واحد من الأجلة: إذا كان في المسألة تسعة وتسعون قولاً بالتكفير،

---

(١) الكلام هنا منقول من الشفا (٢/٢٧٦-٢٧٧)، وشرحه للخفاجي نسيم الرياض (٤/٤٨٢-٤٨٤)، وقال علي القاري في شرحه على الشفا المطبوع في حاشية النسيم (٤/٤٨٤)، قال: «ولعله عليه الصلاة والسلام من أجل هذا قال: «أجرأكم على الفتيا أجرأكم على النار»» قلت: رواه الدارمي في سننه (١/٥٧)، باب: الفتيا وما فيه من الشدة.

(٢) حكى هذا القول القاضي عياض في الشفا (٢/٢٧٧) والخفاجي في نسيم الرياض (٤/٤٨٤).

قال أحدهم:

إدخال ألفين من الملاحدة أهون من إخراج نفس واحدة

(٣) السياق يقتضيها.

(٤) يعتبر الأحناف من أكثر الناس تشددا في مسائل التكفير ويُعرف هذا من مراجعة أبواب الردة في كتبهم مثل «فتح العزيز شرح الوجيز» للرافعي، قال ابن حجر المكي في الاعلام (ص٣٤٧): «هذا باب وأكثر من اعتنى به الحنفية».

وقول واحد بعدم التكفير، يفتى بعدم التكفير[1].

وبالجملة: الذي أختاره في أهل الأهواء أنّ من جحد منهم ما علم ضرورة أنه من الدين فهو كافر، كغلاة الشيعة[2] والمجسمة[3] القائلون بأنّ الله جسم كالأسجام، فإنهم كفّار على ما صرّح به الإمام الرافعي[4] وهو الأصح، وكذا القائلون إنّه سبحانه جسم لا كالأجسام[5] في قول، وكالقرامطة[6] الجاحدين فرضية الصلوات الخمس إلى شنائع أخر من هذا القبيل.

واختلف العلماء في إكفار «الاثني عشرية»[7] فكفرهم معظم علماء ما وراء النهر[8] وحكم بإباحة دمائهم وأموالهم وفروج نسائهم؛ حيث إنهم يسبون الصحابة رضي الله

---

(١) نقله علي القاري في شرحه على الشفا (ط) مع نسيم الرياض (٤/٤٨٤) بمعناه، وقال: «وهو مستفاد من قوله عليه السلام: «ادرأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإنْ وجدتم للمسلم مخرجًا فخلوا سبيله؛ فإنّ الإمام لأنْ يخطئ في العفو خير له من أنْ يخطئ في العقوبة». الترمذي (٥/١١٢)، الحدود (باب:٢، ح١٤٢٤)، والحاكم (٤/٣٨٤).

(٢) تقدم التعريف بهم (٥٨٠).

(٣) أول من عرف عنه القول بأنّ الله جسم كالأجسام، رافضي خبيث اسمه: هشام بن الحكم.
انظر: مقالات الإسلاميين (١/١٠٦)، ومنهاج السنة (١/٧٢-٧٣)، ومجموع الفتاوى (٣/١٨٦).

(٤) تقدم (ص٦١٥)، وقد ذكر ذلك في كتابه: «فتح العزيز في شرح الوجيز» -كتاب الردة- (جـ١٤، ق١٧٧)، مخطوط بالجامعة الإسلامية تحت رقم (٢٥١١)، -فيلم-.

(٥) ومن القائلين بذلك الكرامية، لسان الميزان (٥/٤٠٠).
وإطلاق الجسم في حق الله من الألفاظ المجملة التي لم يرد بذكرها نص فلا يصح نفيها كما لا يصح إثباتها، وإنما يستفصل... فيثبت المعنى الصحيح، وينفى المعنى الفاسد راجع شرح الطحاوية (١/٢٦٠-٢٦٤) نقض التأسيس (١/٧٤و١٠٠-١٠٢و٤٧٧و٦٢٥).
قال ابن تيمية رحمه الله: «كان الذي عليه أئمة الإسلام أنهم لا يطلقون الألفاظ المبتدعة المتنازع فيها لا نفيًا ولا إثباتًا إلاّ بعد الاستفسار والتفصيل فيثبت ما أثبته الكتاب والسنة من المعاني، وينفى ما نفاه الكتاب والسنة من المعاني»، نقض تأسيس الجهمية (١/٤٧٨).

(٦) تقدم ذكرهم (ص٥٨٩).

(٧) تقدم التعريف بهم (ص٥٩٩).

(٨) أي نهر جيحون وكذلك سيحون، ووراءه تقع مدن إسلامية عظيمة مثل بخارى وسمرقند وخوارزم وطشقند، انظر: معجم البلدان (٢/٢٢٨، و٣/٣٣٤)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٣٧٦، الفصل: ٣١).

تعالى عنهم، لا سيما الشيخين رضي الله تعالى عنهما، وهما السمع والبصر منه عليه الصلاة والسلام[1]، وينكرون صحة خلافة الصديق رضي الله تعالى عنه[2]، ويقذفون عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها بما برّأها الله تعالى منه[3].

ويفضلون بأسرهم عليًّا كرّم الله تعالى وجهه على الملائكة[4] عليهم السلام، وعلى

---

(١) روى الترمذي في سننه (٩/٢٤٩، ح٣٦٧٢)، عن عبد الله بن حنطب أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم رأى أبا بكر وعمر فقال: «هذان السمع والبصر»، ورواه ابن شاهين في شرح السنة (ص١٩٩)، والطبراني كما في مجمع الزوائد (٩/٥٢-٥٣)، والحاكم (٣/٦٩)، وصححه وحسنه الذهبي، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (برقم: ٨١٤-٨١٥).

من تدبر هذا الحديث عرف كم هي مكانة الشيخين عند الله عزّ وجلّ وعند رسوله صلّى الله عليه وسلّم فكما أنّ السمع والبصر من الحواس الضرورية لحياة الإنسان الكامل السليم ومن فقدهما أصبح كالمشلول عالة على غيره ولا يستفاد منه بشيء فكذلك هذا الدين الذي جاء به محمد صلّى الله عليه وسلّم جعل الله وجود الشيخين من ضروريات حياته وكماله وانتشاره وإذا عرفت منزلة الشيخين ومقدارهما عرفت مقدار الجرم الذي ارتكبه الروافض في حقهما، ولذلك فإنّ بعض علماء الأحناف يرون أنه لا توبة لمن سب الشيخين، فيا ويل الرافضة من الله يوم القيامة.

(٢) رجع «الاستغاثة في بدع الثلاثة» (ص٤)، والأنوار النعمانية (١/١٢٢).

(٣) يزعم الرافضة أنّ المثل المضروب للذين كفروا في قوله تعالى: ﴿ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأت نوح وامرأت لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما...﴾ أنه مضروب لعائشة وحفصة رضي الله عنهما.

قال القمي في تفسيره (٢/٣٧٧): «والله ما عنى بقوله: (فخانتاهما) إلاّ الفاحشة، وليقيمنّ الحد على (فلانة) فيما أتت في طريق (البصرة) وكان (فلان) يحبها، فلما أرادت أنْ تخرج إلى (البصرة) قال لها فلان لا يحل لك أنْ تخرجي من غير محرم، فزوجت نفسها من فلان».

والمقصود من (فلانة) بزعم الرافضة: عائشة رضي الله عنها كما هو في مصادر أخرى، و«فلان» المقصود به طلحة كما في طبعات ومصادر أخرى.

انظر: تفسير القمي (ط. حجرية) (ص٣٤١)، والبرهان للبحراني (٤/٣٥٨)، وتفسير عبد الله شبّر (ص٣٣٨)، قبحهم الله، ما أجرأهم على الإفك وما أكذبهم وأحمقهم فهذه المقولة القبيحة في حق أم المؤمنين إنما هي امتداد لمقولة المنافقين الذين كانوا سببا في أشد محنة مرت برسول الله صلّى الله عليه وسلّم في أهله، والتي كانت سببا في أنْ ينزل الله فيها قرآنا يبرئها يتلى إلى يوم القيامة قال تعالى: ﴿**إن الذين جاءو بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شرًا لكم بل هو خير لكم**﴾ الآيات.

(٤) تفضيل علي على الملائكة يدخل في المسألة المعروفة عند بعض أهل السنة بتفضيل صالحي البشر على الملائكة والخلاف فيها مشهور. شرح الطحاوية (٢/٤١٠-٤٢٣)، ومجموع الفتاوى (٤/٣٥٠-٣٩٢).

غير أولي العزم من المرسلين، ومنهم من يفضله عليهم أيضا ما عدا نبينا صلّى الله عليه وسلّم[1]، ويحتجون على التفضيل بحجج أوهن من بيت العنكبوت، سنذكرها مع ردّها إنْ شاء الله تعالى، ويجحدون سلامة القرآن العظيم من الزيادة والنقص[2].

ومن العلماء من لم يكفرهم/ زاعمًا أنّ سب الصحابي ليس بكفر بل فسق عظيم، واستدل على ذلك بحديث: ((**من سب أصحابي فاضربوه**)) وفي رواية: ((**فاجلدوه**))[3]،

---

(١) قال الرافضي صاحب الأنوار النعمانية (١/٢٠): ((يوجد خلاف بين أصحابنا في أفضلية أمير المومنين والأئمة الطاهرين على الأنبياء ما عدا جدهم عليه الصلاة والسلام فذهب جماعة إلى أنهم أفضل من باقي الأنبياء ما خلا أولي العزم فإنهم أفضل من الأئمة، وذهب بعضهم إلى المساواة، **وأكثر المتأخرين ذهبوا إلى أفضلية الأئمة على أولي العزم وغيرهم، وهو الصواب**)).

قلت: وبحكم تطور مذهبهم باتجاه الغلو، فإنه في عصرنا حدث تطور آخر في المسألة فصار تفضيل الأئمة على الأنبياء من الاعتقادات الضرورية عندهم حيث قال إمامهم الأكبر الخميني: ((إنّ من ضروريات مذهبنا أنّ لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل))، الحكومة الإسلامية (ص٥٢).

ومنكر الضروري عندهم كافر كما نص على ذلك محسن الأمين في ((كشف الارتياب))، وإذا قلنا بلازم القول فإنّ آخرهم يكفر أولهم الذين يقولون بتفضيل الأنبياء على الأئمة، وانظر: بحار الأنوار (٢٦/٢٦٧).

(٢) ذُكر هذا في أصح كتبهم وزعموا أنّ الأخبار بتحريف القرآن ونقصانه متواترة، فقد روى الكليني في أصول الكافي (١/٢٢٨) بسنده إلى جابر قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ((ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلاّ كذاب، ما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلاّ علي بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام)). وقال المجلسي في مرآة العقول (٣/٣١) عند شرحه لهذا الحديث: ((والأخبار من طريق العامة والخاصة في النقص والتغيير متواترة)). وانظر أيضا قولهم بالتحريف والنقص في الكافي (٢/٦٣٤)، ومرآة العقول (٢/٥٢٥)، وبصائر الدرجات (ص٢١٣-٢١٤)، وأوائل المقالات للمفيد (ص٩٣)، والأنوار النعمانية (٢/٣٥٧ و٣٦٠)، ومقدمة تفسير البحراني (ص٣٦). وأما النوري الطبرسي فقد كتب كتابًا سماه: ((فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)) وهو كتاب مطبوع متداول بين الروافض.

(٣) ذكره القاضي عياض في الشفا (٢/٣٠٨ و٣١٠) بهذا اللفظ. وروى الطبراني في الصغير (١/٢٣٥) عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: ((من سب الأنبياء قتل ومن سب أصحابي جلد)) قال الهيثمي في المجمع (٦/٢٦٠): ((ورواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه عبيد الله بن محمد العمري، رماه النسائي بالكذب)). وفي لسان الميزان (٤/١٣٠)، ذكر هذا الحديث من مناكير العمري.

وقال الشيخ الألباني: موضوع، السلسلة الضعيفة (رقم: ٢٠٦).

في شرح الشفا[1] للخفاجي[2] نقلاً عن فتاوى السبكي[3]: «إنْ سب صحابيًا لا من حيث كونه صحابيًا وكان ممن تحققت فضيلته ففيه وجهان، فإنه قد يكون لأمر آخر دنيوي غير الصحبة وليس بكفر؛ لأنه لتنديم علي كرم الله تعالى وجهه، واعتقادهم - بجهلهم- أنهما وحاشاهما ظلماه» انتهى[4].

وعلى هذا النحو سبهم والعياذ بالله تعالى غيرهما من الصحابة رضي الله تعالى عنهم كمعاوية وعمرو بن العاص وأم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

وزاعمًا أيضا أنّ إنكار خلافة الصديق رضي الله تعالى عنه ليس بكفر أيضا، بل ابتداع وفسق، ونقل هذا الخفاجي[5] عن الأنوار[6].

وكأنّ مداره أنّ خلافته رضي الله تعالى عنه ليست معلومة من الدين بالضرورة بل لا نصًّا صريحًا عليها من رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم، وعلى تسليم وجوده هو غير متواتر، والإجماع في زعمهم غير تام، على أنهم يزعمون أنه في مقابلة النص على الأمير كرّم الله تعالى وجهه.

وأمّا قذف عائشة رضي الله تعالى عنها بما برّأها الله تعالى منه فلا شكّ في أنه كفر لما فيه من تكذيب الآيات الدالة على براءتها.

---

(١) نسيم الرياض.

(٢) تقدمت ترجمته (٦١٠).

(٣) هو تقي الدين، علي بن عبد الكافي بن علي، أبو الحسن السبكي الأنصاري الخزرجي من كتبه: «السيف المسلول على من سب الرسول»، و«مجموعة فتاوى»، (ت٧٥٦هـ).
انظر: طبقات الشافعية (٦/١٤٦-٢٢٦)، الدرر الكامنة (٣/٦٣-٧١)، وغاية النهاية (١/٥٥١)، والأعلام (٤/٣٠٢).

(٤) انتهى من نسيم الرياض (٤/٥٦٤) مع شيء من الاختصار.
والخفاجي اختصره أيضا من «فتاوى السبكي» (حـ٢/٥٧٥-٥٧٦).

(٥) نقله في نسيم الرياض (٤/٥٦٥)، والخفاجي تقدمت ترجمته (ص٦١٠).

(٦) «الأنوار لأعمال الأبرار» ليوسف الأردبيلي (حـ١/٣٢٠).

لكن الاثني عشرية بريئون من ذلك، وإنْ شاع عنهم[1]، نعم إنّهم يزعمون أنّها أرادت أنْ تتزوج بعد وفاة رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم يوم توجهت من مكة إلى البصرة لحرب الأمير كرّم الله تعالى وجهه بأحد الحواريّين طلحة والزبير رضي الله تعالى عنهما فلم تتمكن من ذلك[2].

وكذا لهم هذيانات أخر في حقها رضي الله تعالى عنها لكنها لا تصل إلى جحد ما علم من الدين بالضرورة[3] على ما لا يخفى على المنصف، وذلك مثل زعمهم أنّ النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم فوض طلاقها بعد وفاته إلى علي كرم الله تعالى وجهه وأنه رضي الله تعالى عنه طلقها يوم الجمل فخرجت من أمهات المؤمنين[4]، وهو «حديث

---

(١) هذا حسب علم الشيخ الألوسي رحمه الله، وهذا الموقف منه يدل على إنصافه لهم وهم الخصماء الألداء وعلى أنه لا يُلزمهم بما شاع عنهم إلاّ بعد التبين والتثبت والحقيقة أنهم اتهموها بارتكاب الفاحشة لأنّها بزعمهم زوجت نفسها من طلحة، وأمهات المؤمنين يحرم عليهم الزواج بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، كما مرّ (ص٦٢٤)، وهذا الاتهام في غير قصة الإفك التي برأها الله منها.

وأما قصة الإفك فإنّ الروافض لم يبرئوها منها كما برّأها الله وإنما جعلوا الآيات التي نزلت في براءتها نزلت في غيرها، وهي مارية القبطية لما اتهمت بجريج.

قال القمي في تفسيره (٢/٩٩) عند قوله تعالى: ﴿إنّ الذين جاءو بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شرّا لكم بل هو خير لكم﴾ قال: فإنّ العامة (أي أهل السنة) رووا أنها نزلت في عائشة وما رميت به في غزوة بني المصطلق، وأما الخاصة (الشيعة) فإنهم رووا أنها نزلت في مارية القبطية وما رمتها به عائشة...».

وقال أحدهم -قبحه الله وأخزاه-: «إنّ عائشة جمعت أربعين دينارا من خيانة وفرقتها على مبغضي علي»، مشارق أنوار اليقين (ص٨٦).

فهل بعد هذا القول من خزي وعار لطخ الروافض به أنفسهم بجعل هذا الاتهام لأحب نساء رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إليه وأعظمهم جهادا في تبليغ رسالة الإسلام.

(٢) تقدم توثيق هذا الكلام (ص٦٢٤).

(٣) بل إنّ طهارة أمهات المؤمنين وبراءتهنّ من ارتكاب الفواحش من المعلوم من الدين بالضرورة.

(٤) ذكر المازندراني في مناقب آل أبي طالب (جـ٢/١٣٣-١٣٤) أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم جعل طلاق نسائه إلى علي رضي الله عنه وأنّ عليا رضي الله عنه أراد أنْ يطلقها يوم الجمل ولكنه لم يفعل لأنّ عائشة أدركت ذلك فأطاعته ورحلت خوفًا من أن تبين من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، كذا زعموا.

وفي كتاب الرجعة لأحمد الأحسائي (ص١٣٥) أن عليا طلّقها وهكذا نجد تناقضا بيّنًا بين أخبارهم مما يدل على الكذب والافتراء المفضوح.

خرافة)) تضحك منه الثكلى.

وأما تفضيل علي كرم الله تعالى وجهه على الأنبياء عليهم السلام غير نبينا وإخوانه من أولي العزم من المرسلين صلى الله تعالى وسلم عليه وعليهم أجمعين، فهو مما اتفقوا عليه فيما أعلم[1]، كما اتفقوا على أنه كرم الله تعالى وجهه ليس بأفضل من نبيّنا عليه الصلاة والسلام، نعم توقف بعضهم كابن المطهر الحلي[2] وغيره في تفضيله على من عداه صلّى الله تعالى عليه وسلّم من أولي العزم، وذهب بعض آخر إلى مساواته لهم عليه السلام، وكذا تفضيله كرّم الله تعالى وجهه على الملائكة عليهم السلام متفق عليه فيما بينهم فيما أعلم[3]، ولهم في ذلك ايضا هذيانات كثيرة لكن قصارى ذلك، كل ما قالوه جحد تفضيل الأنبياء عليهم السلام على من سواهم وأنه لا يبلغ ولي درجة نبي، وجحد تفضيل الملائكة عليهم السلام على من ما عدا الأنبياء من البشر، وأنه لا يبلغ مؤمن تقي غير نبي [٢٠] درجته/ في الفضل وليس ما جحدوه مما علم من الدين بالضرورة بل لم يقم عليه قاطع.

وقد قال العلامة الثاني السعد التفتازاني[4]: حكي عن بعض الكرامية[5] أن الولي قد يبلغ درجة النبي بل أعلى. انتهى[6].

وحيث لم يجمع على تكفير الكرامية علم أن المسألة خلافية، وأن لا قاطع فيها.

---

(١) تقدم الكلام في هذه المسألة (ص٦٢٤-٦٢٥).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٦٠١).

(٣) انظر: كشف المراد (ص٤١٨)، و(ص٤٨٧)، وأوائل المقالات (ص٨١-٨٣)، وراجع (ص٧٥) فيما تقدم، وحكاية الاتفاق عنهم غير مسلمة للمؤلف.

(٤) تقدمت ترجمته (ص٦١٢).

(٥) الكرامية: نسبة إل محمد بن كرام السجستاني المبتدع كان عاميا جاهلاً عابدا (ت٢٥٥هـ)، وهي فرقة من إحدى فرق المرجئة ومن عقائدهم أنّ الإيمان نطق باللسان فقط، وأنّ المنافقين كانوا مؤمنين.

انظر في شأنهم: مقالات الإسلاميين (١/٢٢٣)، والفرق بين الفرق (٢١٥)، والتبصير في الدين (١١١)، والملل والنحل (١/١٢٤)، رسالة في الرد على الرافضة (١٦٣)، وسير أعلام النبلاء (١١/٥٢٣).

(٦) انتهى من شرح المقاصد (٥/٧٧)، وبعد نقله لكلام بعض المتصوفة وكلام أهل الإلحاد والإباحة قال: ((والكل فاسد بإجماع المسلمين)).

وقال اللقاني[1] في شرحه الأوسط «لجوهرة التوحيد»[2]: قال أبو المظفر السمعاني[3]: اتفقوا على أن العصاة والسوقة من المؤمنين دون الأنبياء والملائكة عليهم السلام، فأمَّا المطيعون الصالحون فاختلفوا في المفاضلة بينهم وبين الملائكة عليهم السلام على قولين[4]. انتهى[5].

وقد[6] حكى ابن يونس المالكي[7] [هذين][8] القولين الذين أشار إليهما السمعاني [ثم][9] قال: [والأكثر][10] منا على أنّ المؤمن الطائع أفضل من الملائكة عليهم السلام[11].

---

(١) هو أبو الإمداد، برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن المالكي، واللّقاني: نسبة إلى «لقانة» قرية في مصر من مصنفاته: «جوهرة التوحيد» وله عليها ثلاثة شروح، (ت١٠٤١هـ).

انظر: خلاصة الأثر (١/٦-٩)، الأعلام (١/٢٨).

(٢) جوهرة التوحيد، للشارح نفسه اللّقاني، وقد قال المحبي في خلاصة الأثر (١/٦) عن هذا الشرح: «إنه مات ولم يحرره فلم يظهر»، وهو سهو منه رحمه الله؛ فالشرح موجود مخطوط، وقد وقفت عليه.

(٣) هو الإمام العلامة، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد، التميمي المروزي، الحنفي ثم الشافعي شيخهم صنف الاصطلام، والقواطع، وغيرهما (ت٤٨٩هـ)، طبقات السبكي (٤/٢١-٢٦)، وسير أعلام النبلاء (١٩/١١٤).

(٤) قول السمعاني هذا نقله السفاريني في لوامع الأنوار (٢/٤٠٦)، ولم يسم السمعاني، وإنما قال: قال بعض المحققين... الخ.

(٥) انتهى قول أبي المظفر السمعاني.

(٦) في الشرح الأوسط: «ولّما».

(٧) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، كان ملازما للجهاد، له كتاب جامع المدونة، والتبصرة، وكتاب الفرائض، (ت٤٥١هـ).

انظر: الديباج (ص٢٧٤)، وشجرة النور الزكية (ص١١١)، ومعجم المؤلفين (١٠/٢٥٢).

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الشرح الأوسط.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الشرح الأوسط.

(١٠) في الشرح الأوسط: «والأكثرون».

(١١) هذا القول الذي نسبه الألوسي إلى ابن يونس المالكي ذكره السفاريني في لوامع الأنوار منسوبا إلى ابن يونس من الشافعية في «مختصره في الأصول»، ولم أقف على هذا «المختصر» منسوبا للذين وقفت عليهم من الشافعية المشهورين بـ «ابن يونس» وهما:

١- محمد بن يونس بن محمد بن منعة، أبو حامد، عماد الدين الأربيلي، (ت٦٠٨هـ).

وفي ((منهج الأصلين))[1] أيضا متصلا بما مرّ: وأما الصالحون من البشر من غير الأنبياء عليهم السلام فأكثر العلماء على تفضيل الملائكة عليهم، وعندنا أنّ من كان منهم [تقيا نقيا موقنا إلى الموت][2] على ذلك قد يفضل على الملائكة باعتبار المشاق في عبادته مع ما فيه من الدواعي إلى الشهوة وغيرها لا سيما من كان خليفة لسيد الأولين والآخرين [صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه أجمعين][3] انتهى[4]. انتهى كلام اللّقاني[5].

نعم قال أبو حيان[6] في تفسيره المسمى ((بالبحر)) عند الكلام في قوله تعالى: ﴿ولكن رسول الله وخاتم النبيّين﴾[7] ومن ذهب إلى أنّ الولي أفضل من النبي فهو زنديق يجب قتله)) انتهى[8]. لكن يمكن حمله ولو على بعد على أنّ المراد من ذهب إلى أنّ كل ولي صغيرًا كان أو كبيرًا أفضل من كل نبي من أولي العزم كان أو لا، فهو زنديق[9]. **وبالجملة** كلتا المسألتين خلافية، ولا قاطع في نفي أو إيجاب فيها على ما لا يخفى على المنصف[10]. وقال بعض الأفاضل: إنّ تكفير ((الاثني عشرية)) فيما ذهبوا إليه من التفضيل

٢- أحمد بن موسى بن يونس بن محمد بن منعة، أبو الفضل، شرف الدين (ت٦٢٢هـ).

انظر: ترجمتهما في طبقات الشافعية للسبكي (٨/١٠٩ و٣٩)، والسير (٢١/٤٩٨)، و(٢٢/٢٤٨).

(١) ((منهج الأصلين)) للبلقيني، أبي حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، سراج الدين المصري الشافعي، (ت٨٠٥). انظر: الضوء اللامع (٦/٨٥)، كشف الظنون (٢/١٨٨٠)، والأعلام (٥/٤٦).

(٢) في الشرح الأوسط: ((تقيا منهم نقيا موقنا الموت)).

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الشرح الأوسط.

(٤) انتهى المنقول عن منهج الأصلين بواسطة اللّقاني.

(٥) انتهى من بداية المريد لجوهرة التوحيد وهو الشرح الأوسط (ص١٥٢) مخطوط.

(٦) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي، أثير الدين، الأندلسي الجياني، من مصنفاته، البحر المحيط، وشرح التسهيل (ت٧٤٥هـ)، انظر: الدرر الكامنة (٤/٣٠٢-٣١٠).

(٧) سورة الأحزاب الآية: (٤٠).

(٨) من تفسير البحر المحيط (٧/٢٣٦).

(٩) لا داعي إلى هذا التأويل البعيد -باعتراف المؤلف- ونحن نوافق أبا حيان على ما قال.

(١٠) المسألتان مختلفتان في اعتبار الخلاف فيهما فمسألة الخلاف في الأفضلية بين الملائكة وصالحي البشر، ليست كالخلاف في الأفضلية بين النبي والولي ففي الأولى الخلاف معتبر وأما الثانية ففير معتبر.قال الإمام الطحاوي:

هو مذاق الفقهاء المكتفين في المطالب بالظواهر، وعدم تكفيرهم فيه هو مذاق المتكلمين الملتزمين للقواطع في ذلك[1].

وأنا أقول: ما ذهبوا إليه مما هو مفصل في محله إنْ لم يكن كفرًا فهو من الكفر أقرب ونحن قد ذكرنا لك أصلاً في التكفير وعدمه[2] فلا تغفل عنه والله تعالى العاصم.

وفي الشفا[3] للقاضي عياض[4] وشروحه[5] كشرح الخفاجي[6] وغيره في هذا المقام كلام نفيس ينبغي الاعتناء به والاهتمام، فارجع إليه متأملاً والله تعالى الموفق للصواب آخرًا وأولا.

«ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء» -شرح الطحاوية (٢/٧٤١)-.

(١) المتكلمون يقدمون الأدلة العقلية على الأدلة النقلية السمعية وفي هذا يقول الرازي في نهاية العقول (١/١٣): «لو قدرنا قيام الدليل العقلي القاطع على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي فلا خلاف بين أهل التحقيق أنه يجب تأويل الدليل السمعي»، وانظر كلامه أيضا في أساس التقديس (ص١٧٢)، وكلام القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة (ص٨٨). ولخطورة هذا القول أفرد له شيخ الإسلام ابن تيمية كتابا سماه: «درء تعارض العقل والنقل» ما ترك للمتكلمين شبهة إلاّ وأتى عليها من قواعدها وكذلك فعل تلميذه ابن القيم رحمه الله في الصواعق المرسلة، وانظر بالخصوص (حـ٤/١٤٢٣)، فجزاهما الله خيرًا عن الإسلام والمسلمين.

(٢) راجع (ص٦٢٠، و٦٢٣)، فيما تقدم من هذه الرسالة.

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٣٠٧).

(٤) تقدمت ترجمته (ص٦١٠).

(٥) ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/١٠٥٢)، أنّ له أكثر من خمسة عشر شرحًا.

(٦) تقدمت ترجمة الخفاجي، وشرحه هذا نسيم الرياض (٤/٥٦٤)، وقد تقدم نقل بعض كلامه (ص٦٢٦).

وأما المقصد: ففيه أبواب وفصول

الباب الأول: في مباحث الإمامة

اعلم أنّ الإمامة لغة التقدم[1]، وتنقسم إلى إمامة وحْي، كالنبوة، وإمامة وراثة كالعلم، وإمامة عبادة كالصلاة، وإمامة مصلحة خاصة كتدبير/ المنزل، وإمامة مصلحة [٢١] عامة، وهي الخلافة العظمى كمصلحة جميع الأمة، وحيث أطلقت على لسان أهل الشرع انصرفت لهذا القسم الأخير، وهي باعتبار ذلك: «رياسة عامة في أمر الدين والدنيا، نيابة عنه عليه الصلاة والسلام»[2] واختلف في أنّ مباحثها هل هي من الفقه أو من الكلام[3].

فذهبت الشيعة[4] والخوارج[5] إلى الثاني، [حتى عرف بعضهم «الكلام» بأنه العلم الباحث عن الصانع عزّ وجلّ والنبوة والإمامة والمعاد وما يتصل بذلك على قانون الإسلام][6] لما أنهم يقولون: إنّ نصب الإمام إنما يجب عليه تعالى[7].

وذهب أهل السنة والجماعة إلى الأول لما أنّهم يقولون: إنّ النصب إنما يجب على

---

(١) قال في القاموس (ص١٣٩٢) مادة: «أم»: «أمهم وأم بهم: تقدمهم وهي الإمامة، والإمام ما ائتم به من رئيس أو غيره».

(٢) قال الجويني في غياث الأمم (ص١٥): «الإمامة رياسة وزعامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا».

وانظر: الأحكام السلطانية (ص٥)، والمواقف للإيجي (ص٣٩٥)، ومقدمة ابن خلدون (ص١٩٠)، والإمامة للآمدي (ص٦٩)، وبداية المريد شرح جوهرة التوحيد (ص٢٩٥) والإمامة العظمى للدميجي (ص/٢٨).

(٣) كتب التوحيد ومباحثه يُطلق عليها أهل الكلام من الأشاعرة والماتريدية كتب الكلام؛ لأنهم أصبحوا يدرسون التوحيد على طريقة المتكلمين فابتعدوا عن منهج السلف الصالح وأصبح توحيدهم كلامًا في كلام.

والصواب أنْ يقال: «واختلف في أن مباحثها هل هي من الفقه أو من العقيدة».

(٤) تقدم التعريف بها من قبل المؤلف في أول الكتاب (ص٥٦٧) فما بعدها.

(٥) تقدم تعريفهم (ص٦٢١).

(٦) ما بين المعقوفين منقول من بداية المريد لجوهرة التوحيد (ص٢٩٥).

(٧) انظر: عقيدة الرافضة في نصب الإمام وأنه واجب على الله تعالى في المصادر التالية: تلخيص الشافي (١/١٩٠)، كشف المراد (ص٣٨٨)، الألفين (ص٢٣) وهي من كتب القوم.

العباد[1]، أي عند عدم النص من الله تعالى ورسوله صلّى الله تعالى عليه وسلّم على التولية لمعين، وعند عدم العهد والوصية من السابق لغيره المعين، وإنما ذكروها في الكلام مع أنها ليست من مباحثه عندهم لما تعلق بالأمة من التعصبات وفاسد الاعتقادات.

وسيأتي إنْ شاء الله تعالى في الباب الثاني[2] بيان ما هو الحق من القولين، فإنْ قلت: لو وجب النصب على العباد لزم [إطباق][3] الأمة في أكثر الأعصار على ترك الواجب لانتقاء المتصف بما يجب من الصفات، لكن اللّزوم منتف؛ لأنّ ترك الواجب ضلالة والأمة كما صح لا تجتمع عليه[4].

قلت: أجاب السعد[5] بأنه إنما يلزم ذلك لو تركوا ما كلفوا به عن قدرة واختيار، وهم عند الانتفاء المذكور إنما تركوه عن عجز واضطرار، كأنه لهذه الشبهة ونحوها ذهب النجدات[6] من الخوارج إلى عدم الوجوب أصلا فتدبر.

---

(١) راجع في هذا: الفصل في الملل والنحل (١٤٩/٤)، والإمامة للآمدي (ص٧٠-٧١)، والجامع لأحكام القرآن (٢٦٤/١-٢٦٥)، والإمامة العظمى (ص٤٥) فما بعدها.

(٢) الباب الثاني الذي سيأتي هو موضوع الرسالة التي هي بعنوان «النفحات القدسية».
لأنّ المؤلف رحمه الله لم يتم كتابه هذا حسب ما هو مذكور في خطته إذ جعله في مقدمة ومقصد وخاتمة، وقال عن المقصد فيه أبواب وفصول وانتهت هذه الرسالة بانتهاء الباب الأول وبداية الباب الثاني الذي أشار إليه المؤلف هنا. وراجع نهاية هذه الرسالة (ص٦٦١).

(٣) ما بين المعقوفين في الأصل «إطلاق» والتصويب من شرح المقاصد (٢٣٨/٤).

(٤) إشارة إلى حديث قدامة بن عبد الله بن عمار الكلابي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «عليكم بطاعة الله وهذه الجماعة فإنّ الله تعالى لا يجمع أمة محمد صلّى الله عليه وسلّم على ضلالة أبدًا... عليكم بالصبر حتى يستريح بر أو يستراح من فاجر».
مصنف ابن أبي شيبة (٣٥/١٥، و١٨٣، و٢٠٨، و٣٠٢)، والترمذي في سننه (٣٣٤/٦، ح٢١٦٨، الفتن: باب:٧)، والحاكم في المستدرك (٥٠٦/٤-٥٠٧، و٥٥٥)، وصححه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني كما في صحيح الترمذي (رقم: ١٧٥٩).

(٥) هو سعد الدين التفتازاني، تقدم (ص٦١٢)، وانظر: جوابه وكذلك السؤال فإنه منه وليس من المؤلف كما قد يفهم من الأسلوب، انظر: شرح المقاصد (٢٣٨/٤-٢٣٩).

(٦) النجدات: نسبة إلى نجدة بن عامر الحنفي الحروري (ت٦٩هـ). انظر: لسان الميزان (١٧٧/٦)، وراجع في شأن النجدات: مقالات الإسلاميين (١٧٤/١، و٢٠٥)، والفرق بين الفرق (ص٨٧)، والتبصير (ص٥٢)، والملل والنحل (١٤١/١)، والفصل في الملل والنحل (١٤٩/٤)، ومنهاج السنة (١١/٥، و٢٤٧).

فصل

القائلون بوجوب نصب الإمام على العباد، اختلفوا، فقال أهل السنة[1] وجمهور المعتزلة[2] إنّ وجوبه بالشرع لوجوه[3]:

أحدها: أنّ الصحابة رضي الله تعالى عنهم تسارعوا إلى نصب الإمام حتى قدموه على تجهيزه ودفنه عليه الصلاة والسلام، وتبعهم عليه سائر الأمة في كل زمان عقيب موت السلطان.

ثانيها: أنّ الشارع أمر بإقامة الحدود، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش، وكثير من الأمور المتعلقة بحفظ النظام وحماية بيضة الإسلام مما لا يتم إلاّ بالإمام، «وما لا يتم الواجب المطلق إلاّ به -وكان مقدورا للمكلف- فهو واجب» كما قرر في محله[4].

ثالثها: أنّ في نصب الإمام دفع ضرر عام مظنون، وكل ضرر عام مظنون يجب على لعباد دفعه إنْ قدروا عليه إجماعًا. ولا يخفى أنّ بعض هذه الأوجه لا يثبت أكثر من الوجوب فتأمل. وقال الجاحظ[5] والخياط[6] والكعبي[7] وأبو الحسين البصري[8] من

---

(١) راجع: الإمامة من أبكار الأفكار (ص٦٩)، والجامع لأحكام القرآن (٢٦٥/١)، وشرح النووي على مسلم (٢٠٥/١٢)، ومجموع الفتاوى (٣٩٠/٢٨)، وشرح المقاصد (٢٣٥/٤).

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٧٥٨-٧٥٩).

(٣) هذه الوجوه من واحد إلى ثلاثة، منقولة باختصار من شرح المقاصد (٢٣٦/٤-٢٣٧).

(٤) راجع في هذه المسألة: العدة في أصول الفقه (٤١٩/٢) والبحر المحيط في أصول الفقه (٢٢٣/١).

(٥) هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني مولاهم اللّيثي أبو عثمان له مصنفات كثيرة منها: «الحيوان» و«البيان والتّبيين» تنسب إليه فرقة «الجاحظية» من المعتزلة (ت٢٥٥هـ). انظر: الملل والنحل (٨٧/١)، وفيات الأعيان (٤٧٠/٣)، وسير أعلام النبلاء (٥٢٦/١١).

(٦) هو عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، أبو الحسين ابن الخياط، تنسب إليه فرقة «الخياطية» من المعتزلة من مصنفاته «الانتصار» (ت٣٠٠هـ). السير (٢٢٠/١٤)، تاريخ بغداد (٨٧/١١)، ولسان الميزان (١٠/٤).

(٧) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، البلخي، الخراساني، تنسب إليه فرقة «الكعبية» من المعتزلة، له مصنفات «التفسير» و«السنة»، (ت٣١٩هـ). تاريخ بغداد (٣٨٤/٩)، والسير (٣١٣/١٤).

(٨) هو محمد بن علي بن الطيب، شيخ المعتزلة في وقته وله مصنفات منها: «المعتمد في أصول الفقه»

المعتزلة: «إنّ وجوب نصب الإمام على العباد بحكم العقل[1] محتجين بأنّ أصل دفع المضرة الثابتة واجب بحكم العقل قطعًا فكذلك المضرة المظنونة، وأنت تعلم أنّ الوجوب الذي قضى به/ العقل في دفع المضرة إنما هو كونه من مقتضيات القول والعادات وملائماتها، والنزاع في الوجوب العقلي بمعنى استحقاق التارك الذم في العاجل والعقاب في الآجل وهو هاهنا ممنوع، بل قد قضت كتب الأصول الوطر من إقامة الأدلة على نفيه[2].

(ت٤٣٦هـ).انظر: تاريخ بغداد (١٠٠/٣)، سير أعلام النبلاء (٥٨٧/١٧).

(١) نسب الآمدي في الإمامة إلى بعض هؤلاء المذكورين: «أنّ وجوب النصب بالعقل والسمع معًا»، الإمامة (ص٧٠).

(٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (١٤٥/١).

فصل

اختلف القائلون بالوجوب أيضًا في أنّ ذلك هل هو على الإطلاق أم لا؟

فقال أهل السنة وأكثر المعتزلة بأنه على الإطلاق أي في زمن الفتنة وغيره[1].

وقال أبو بكر الأصم[2] من المعتزلة: إنه إنما يجب في زمن الفتنة ولا يجب عند ظهور العدل والإنصاف لعدم الاحتياج إلى الإمام حينئذ[3].

وقال هشام الفوطي[4] منهم أيضا: «إنّه إنما يجب عند ظهور العدل لإظهار الشرائع ولا يجب عند ظهور الظلم؛ لأنّ الظَّلمة ربما يطيعون الإمام فيما لا يرضي الملك العلام، فيصير ذلك لزيادة الفتن ووفور المحن».

وفي كل من القولين ما فيه، على أنّ حديث: «**من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية**»[5] ظاهر في أنّ الإمام لا يختص بوقت دون وقت فليفهم.

---

(١) انظر: الفصل لابن حزم (٤/١٤٩ان و١٦٩)، والإمامة للآمدي (ص٧٠-٧١)، وشرح المقاصد (٤/٢٣٦-٢٣٧)، والمسامرة بشرح المسايرة (ص٢٩٦)، ولوامع الأنوار البهية (٢/٤١٩).

(٢) هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان فقيه معتزلي مفسر فصيح اللسان (ت نحو ٢٢٥).

انظر: لسان الميزان (٣/٥١٩)، والأعلام (٣/٣٢٣).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (٢/١٤٩)، والإمامة للآمدي (ص٧١)، وشرح المقاصد (٤/٢٣٦).

(٤) هو هشام بن عمرو الفوطي المعتزلي تنسب إليه فرقة «الهشامية» (ت٢٢٦هـ).

انظر: الفرق بين الفرق (ص١٥٩)، والتبصير في الدين (ص٧٥)، والملل والنحل (١/٧٥)، ولسان الميزان (٦/٢٣٦).

(٥) قال ابن تيمية في المنهاج (١/١١٠): «هذا الحديث بهذا اللّفظ لا يعرف» وإنما المعروف ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «من خلع يدًا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» صحيح مسلم (٣/١٤٧٨، ح١٨٥١).

فصل

اختلفوا أيضًا في اشتراط العدد في المبايعين الناصبين للإمام.

فذهب الإمام الأشعري[1] إلى أنه لا يشترط عدد، بل تنعقد الإمامة بمبايعة واحد من أهل الحل والعقد، كما يدل عليه ما وقع يوم السقيفة[2]، فإنّ بيعة أبي بكر رضي الله تعالى عنه انعقدت ولزمت ببيعة عمر رضي الله تعالى عنه إياه، ويكفي بيعة الواحد في خروج الأمة عن عهدة وجوب النصب. وحكى أبو المعالي[3] الإجماع على ذلك فقال: «من انعقدت له الإمامة بعقد واحد فقد لزمت [إمامته][4]؛ إذ لا[5] يجوز خلعه من غير حدث وتغيير أمر، وهذا مجمع عليه» انتهى[6].

والحق مع ناقل الخلاف؛ فقد ذهب أكثر المعتزلة[7] إلى اشتراط خمسة[8] ممن يصلح للإمامة أخذًا مما صنع الفاروق رضي الله تعالى عنه في قصة الشورى، ويشبه أنْ يكون ذلك واقعة حال. واختلفوا أيضًا في اشتراط العلانية[9]،

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١٤٩/٢)، والفرق بين الفرق (ص٣٥٠)، والإمامة للدميجي (١٧٣)، فما بعدها، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٦٩/١)، والمسامرة (ص٣٢٦-٣٢٧).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٢٥/٨-٢٨)، (كتاب: الحدود، ٨٦، باب٣١ رجم الحبلى من الزنى).

(٣) هو الجويني تقدمت ترجمته (ص٦١٥).

(٤) ما بين المعقوفين زائد على ما في الإرشاد.

(٥) في الإرشاد: «ولا يجوز».

(٦) انتهى من الإرشاد للجويني (ص٣٥٨)، وانظر: روضة الطالبين (٤٣/١٠).

(٧) تقدمت (ص٦٠٠-٦٠١).

(٨) انظر: مقالات الإسلاميين (١٤٩/٢)، وشرح المقاصد (٢٥٤/٤)، والإمامة للآمدي (١٧٢) والمسامرة (ص/٣٢٧)، والإمامة العظمى (ص/١٧٦).

(٩) راجع في هذه المسألة: الإرشاد (ص٣٥٧)، والإمامة للآمدي (ص١٧٣)، والجامع لأحكام القرآن (٢٦٩/١)، وروضة الطالبين (٤٣/١٠)، وأضواء البيان (١٣٣/١-١٣٤)، وفيه يقول الإمام الشنقيطي رحمه الله: «هل يجب الإشهاد على عقد الإمامة؟ قال بعض العلماء: لا يجب؛ لأنّ إيجاب الأشهاد يحتاج إلى دليل من النقل، وهذا لا دليل عليه منه. وقال بعض العلماء: يجب الإشهاد عليه: لئلا يدعي مدع أنّ الإمامة عقدت له سرا فيؤدي ذلك إلى الشقاق والفتنة». وانظر: الإمامة العظمى للدميجي (ص٢٠٩-٢١٠).

فقضية[1] كلام بعضهم عدم اشتراطها، واستصوب اشتراطها إظهار للأشهاد على بيعة الواحد لئلا يدعى أحد أنه عقد له الإمامة سرًّا فيثير ذلك شرًا، وعليه: فيكفي في ذلك شاهدان، خلافًا للجبائي[2] حيث قال: لابد من أربعة شهود، وعاقد، ومعقود له، وهذا في الإمامة العظمى وإلاّ فذهب كثير من القفهاء إلى ثبوت الولايات والعزل بالسمع الفاشي[3]، وعلى عدم اشتراط العلانية، ولو ادعى كل واحد من جماعة/ أنّ البيعة [٢٣] عقدت له وجب الفحص عن الأسبق فيقدم ويكون غيره باغيًا يستفاء فإذا لم يفئ قوتل حتى يفيء، فإنْ لم يعلم الأسبق قيل يجب إبطال الجميع، واستئناف العقد لمن وقع عليه الاختيار، وقيل يقدم من فيه شرائط الإمامة أتم، فإن استووا وجب إبطال الجميع والاستئناف.

وقال بعض الأجلة: القياس يقتضي الاقتراع، والله تعالى أعلم[4].

ثم إنّه ينبغي على القول بكفاية الواحد في انعقاد الإمامة أنْ يكون ذلك الواحد موثوقًا بعقله ودينه، وإلاّ فكيف ينعقد مثل هذا الأمر العظيم بيد منحلٍّ عَرِيٍّ العقل والدين، وتسري بيعته على جميع الإسلام والمسلمين، وربما يقال: إنّ بيعة الواحد كافية في صحة إمامة المبايع دون لزومها، وإنّ لزومها يحتاج إلى بيعة معظم أهل الحل والعقد، ورضهم ينوب مناب بيعتهم، لكن لم أعلم أنّ أحدا ذهب إلى ذلك فتأمله والله تعالى الهادي.

---

(١) كذا.

(٢) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي من أئمة المعتزلة، تنسب إليه «الجبائية» منهم (ت٣٠٣هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢٦٧/٤)، وسير أعلام النبلاء (١٨٣/١٤)، والأعلام (٢٥٦/٦).

(٣) لفاشي: المنتشر، وقال في القاموس (ص١٧٠٣): «فشا خبره، وعُرْفُه وفضله فَشْوًا وفُشُوًّا وفُشِيًّا انتشر وأفشاه».

(٤) راجع في مسألة البيعة لشخصين في وقت ما يلي: الجامع لأحكام القرآن (٢٧٢/١)، وروضة الطالبين (٤٧/١٠)، والمسامرة شرح المسايرة (ص٣٢٥)، والسيل الجرار (٥١٢/٤، والإمامة العظمى (ص٥٦٣).

فصل

لا يجوز إقامة إمامين في عصر واحد إجماعا ممن يعتد به؛ لما روى مسلم من حديث: «**من بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإنْ جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر**»[1].

وفي حديث عرفجة: «**فاضربوه بالسيف كائنًا من كان**»[2].

وجاء «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا أحدهما**»[3] وفسر القتل بالخذلان والخلع[4] ولعل هذا الحديث فيما إذا كانت المبايعة للاثنين بلفظ واحد فتدبر.

وكأنّ الحكمة في المنع من ذلك خوف فتح باب المخالفة والشقاق؛ فإنّ العادة قاضية في مثل ذلك بالتمانع وعدم الاتفاق.

وقال الإمام أبو المعالي[5]: «الذي عندي في هذه المسألة أنّ عقد الإمامة لشخصين في صقع واحد غير جائز، وقد حصل الإجماع عليه، فأما إذا بعُد المدى، وتخلل بين الإمامين شسوع[6] النوى، [فلاحتمال الجواز][7] مجال[8] لضعف احتمال النزاع والجدال.

---

(١) مسلم (١٤٧٣/٣، ح١٨٤٤)، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ضمن حديث طويل.

(٢) مسلم (١٤٧٩/٣، ح١٨٥٢)، كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع.

(٣) مسلم (١٤٨٠/٣، ح١٨٥٣)، كتاب الإمارة، باب: إذا بويع لخليفتين من حديث أبي سعيد الخدري، بلفظ: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما».

(٤) قال الأبي في شرحه على مسلم (٢٠٤/٥): «وقيل أراد بقتله إبطال بيعته وتوهين أمره، من قولهم قتلت الشراب إذا مزجته وكسرت حدته بالماء».

وقال النووي: «القتل محمول على ما إذا لم يندفع إلاّ بقتله» شرح مسلم (٢٣٤/١٢، و٢٤٢).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٦١٥).

(٦) الشاسع: المكان البعيد، ورحل شاسع الدار أي بعيدها، اللسان (١٨٠/٨).

والنوى: الدار، والتحول من مكان إلى مكان آخر، والوجه الذي تقصده، اللسان (٣٤٧/١٥-٣٤٨)، ومعنى تخلل بين الإمامين شسوع النوى: أي بعد ما بينهما بعدًا شاسعا.

(٧) كذا، وفي الإرشاد والجامع للقرطبي: «فللاحتمال في ذلك مجال».

(٨) الإرشاد (ص٣٥٨)، مع اختصار وتصرف في بعض الألفاظ وعنه القرطبي في تفسيره (٢٧٣/١).

وكان الأستاذ أبو إسحاق[1] يجوِّز ذلك في إقليمين متباعدين غاية البعد، كالأندلس وخراسان لئلا يتعطل حقوق الناس وأحكامهم[2].

ومذهب الكرامية[3] التجويز من غير تفصيل[4]، ويلزمهم إجازة ذلك في بلد واحد، وذهبوا إلى أنّ عليا كرّم الله تعالى وجهه، ومعاوية رضي الله تعالى عنه، كانا إمامين[5] غافلين عن قوله عليه الصلاة والسلام لعمار بن ياسر: «**تقتلك الفئة الباغية**»[6]، فقتله أصحاب معاوية، أو مؤولين له بأحد التأويلين الذي يضحك منهما ابن يومين[7]، [8][قالوا: وإذا كان اثنان في بلدين أو ناحيتين كان كل منهما أقوم وأضبط فيما يراد من الإمامة وأنه لمّا جاز بعثة نبيين في عصر واحد ولم يؤد ذلك إلى إبطال النبوة كانت الإمامة

---

(١) هو الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني عالم بالفقه والأصول، من مصنفاته: «الجامع في أصول الدين» (ت٤١٨هـ).انظر: وفيات الأعيان (٢٨/١)، والسير (٣٥٣/١٧).

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله: «واتفق العلماء على أنه لا يجوز أنْ يعقد لخليفتين في عصر واحد سواء اتسعت دار الإسلام أم لا». ثم نقل كلام الجويني بجوازها مع اتساع الرقعة، وقال: «وهو قول فاسد مخالف لما عليه السلف والخلف ولظواهر إطلاق الأحاديث والله أعلم».

انظر: شرح النووي على مسلم (٢٣٢/١٢)، وكلام أبي إسحاق ذكره النووي في الروضة (٤٧/١٠).

أما الشوكاني فإنّه يقول في السيل الجرار (٥١٢/٤) -ما ملخصه-: «وأما بعد انتشار الإسلام واتساع رقعته وتباعد أطرافه... فإنه لا بأس بتعدد الأئمة والسلاطين، وتجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له على أهل القطر الذي ينفذ فيه أوامره ونواهيه...، ولا تجب على أهل القطر الآخر طاعته... فإنّ الفرق بين ما كانت عليه الولاية الإسلامية في أول الإسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار، ومن أنكر هذا فهو مباهت لا يستحق أنْ يخاطب بالحجة لأنه لا يعقلها».

قلت: قال الشوكاني هذا والخلافة العثمانية قائمة، فما بالك في هذا العصر الشاذ، وهي ضرورة عارضة فإذا زالت وتوحدت الأمة منع التعدد والله أعلم.

(٣) تقدم التعريف بهم (ص٦٢٨).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٢٣)، والفصل لابن حزم (١٥٠/٤-١٥١).

(٥) من قوله: وقال الإمام أبو المعالي (ص٦٣٩) إلى هنا ملخص من كلام القرطبي في تفسيره (٢٧٣/١).

(٦) تقدم تخريجه في الأجوبة العراقية (ص٥١٤).

(٧) هذه مبالغة تدل على تفاهة تأويلهم، وهو نولهم قتله الذي جاء به إلى القتال، يقصدون أنّ فئة علي هي التي قتلته، وإلاّ فابن يومين لا يضحك.

(٨) من هنا إلى قوله: «بتوليته من قبل من الخليفتين» ملخص من كلام القرطبي في تفسيره (٢٧٣/١-٢٧٤).

أولى، ولا يؤدي ذلك إلى إبطالها][1].

وما/ ذكروه على ما فيه يرده الأحاديث المانعة عن ذلك[2]، مع الإجماع على مقتضاها المنعقد قبل ظهور المخالف.

ويا للعجب من زعمهم[3] إمامة معاوية رضي الله تعالى عنه في عهد الأمير كرّم الله تعالى وجهه [مع أنه نفسه لم يدعها بلسانه[4]، وإنما ادعى ولاية الشام بتوليته من قبلُ من الخليفتين عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما][5]، وأنّ من ولاه خليفة على بلدٍ لا ينفذ عزلُ خليفةٍ بعدَه له من غير جنحة، وأنه لا جنحة له، إلى أشياء أخر لا يقوم له بها حجة على ((باب مدينة العلم))، الذي ((يدور معه الحق حيثما دار))[6] ولا تنفي عنه البغي على

(١) ما بين المعقوفين منقول عن الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/٢٧٣-٢٧٤)، مع تصرف قليل.

(٢) تقدمت الأحاديث (ص٦٣٩).

(٣) أي الكرامية، قال عبد القاهر البغدادي: ((ثم إنّ ابن كرام خاض في باب الإمامة فأجاز كون إمامين في وقت واحد... وأشار في بعض كتبه إلى أنّ عليا ومعاوية (رضي الله عنهما) كانا إمامين في وقت واحد ووجب على أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه وإنْ كان أحدهما عادلا والآخر باغيا))، الفرق بين الفرق (ص٢٢٣)، وانظر: التبصير (ص١١٥)، وفيه: ((ولو كان كما قالوا لوجب أنْ يكون كل واحد منهما ظالما في مقابلة صاحبه)).

وانظر: الفصل لابن حزم (٤/١٥٠)، وراجع لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية للسفاريني (١/٩١-٩٢).

(٤) مجموع الفتاوي (حـ٣٥/٧٢).

(٥) ما بين المعقوفين منقول من الجامع لأحكام القرآن (١/٢٧٤) بمعناه.

(٦) يقصد علي بن أبي طالب رضي الله عنه الوارد في حقه هذين الحديثين:

الأول: قوله صلّى الله عليه وسلّم: ((أنا مدينة العلم وعلي بابها)) رواه الترمذي (٥/٦٣٧، ح٣٧٢٣)، بلفظ: ((أنا دار الحكمة وعلي بابها))، والحاكم في المستدرك (٣/١٢٦) والطبراني في الكبير (١١/٦٥-٦٦، ح١١٠٦١)، وأبو نعيم في الحلية (١/٦٤)، بلفظ الترمذي.

وقد حكم عليه ابن تيمية بالوضع في منهاج السنة (٧/٥١٥)، والفتاوى (٤/٤١٠) وقال: ((والكذب يعرف من نفس متنه لا يحتاج إلى نظر في إسناده))، والذهبي في تلخيص المستدرك (٣/١٢٦)، والألباني في ضعيف الجامع الصغير (٢/١٠)، وغيرهم.

وحسنه العلائي في النقد الصحيح (ص٥٢) وقال: ((وليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول))، والزركشي في اللآلئ (ص١٦٣)، وابن حجر في أجوبته في آخر المشكاة (٣/١٧٨٨) وقال -ردًّا على تصحيح الحاكم وتكذيب ابن الجوزي- قال: ((والصواب خلاف قولهما معا وأنّ الحديث من قسم الحسن لا

ذلك الأمير كرّم الله تعالى وجهه، وأعجب من زعمهم هذا [زعمهم معه أنه إذا كان اثنان في بلدين أو ناحيتين كان كلّ [واحد][1] منهما أقوم وأضبط فيما يراد من الإمامة][2] فإنّ دون صحة قولهم هذا حرب صفين، حيث إنه في تلك الأيام ترك الجهاد، وتعطل أمر كثير من العباد وشغل من زعموه خليفة الخليفة الحق عن فصد أخادع[3] الكفرة بأسنته، وقصد رمي قلاع كفرهم بمناجيق[4] سطوته، وذلك من أهم ما يراد بالإمامة ويطلب بالإمارة والزعامة.

نعم: ذكر بعض الحنابلة أنّ قتال البغاة أفضل من الجهاد، احتجاجا بفعل الأمير كرّم الله تعالى وجهه، وشفعه فينا يوم المعاد، فتأمل.

يرتقي إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب وبيان ذلك يستدعي طولا ولكن هذا هو المعتمد» -تنزيه الشريعة (١/٣٧٨)-، والسخاوي في المقاصد (ص٩٨)، والملا علي القاري في الأسرار (ص٢٧١)، وصححه ابن جرير في التهذيب (١/٩٠)، والحاكم في المستدرك (٣/١٢٦)، والغماري في فتح الملك العلي.

الثاني: «رحم الله عليا اللّهم أدر الحق معه حيث دار»، الترمذي (٩/٣٠١-٣٠٢، ح٣٧١٥)، المناقب (باب ٦١)، والحاكم في المستدرك (٣/١٢٤-١٢٥)، قال الشيخ الألباني: «ضعيف جدًّا»، ضعيف الجامع (٣/١٨١، رقم: ٣٠٩٥).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل والتصويب من تفسير القرطبي.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن (١/٢٧٣)، تجد ما بين المعقوفين بنحوه.

(٣) أخادع: جمع «الأخدع» وهو عرق في المحجمتين وهو شعبة من الوريد، القاموس (ص٩١٩)، مادة: (خدع)، والمعنى أنه يقطع أعناق الكفرة بسيفه.

(٤) كذا، والصواب: مجانق أو مجانيق جمع: «المنجنيق» آلة ترمى بها الحجارة القاموس المحيط (ص١١٢٦)، فصل الجيم، باب الميم.

فصل

ذكر كثير من الفقهاء والمحدثين والمفسرين من أهل السنة للإمامة شروطًا كثيرة[1].

الأول: أنْ يكون من تعقد له مسلمًا، وهذا مما لم يختلف فيه اثنان: «ولم ينتطح فيه عنزان»[2].

الثاني: أنْ يكون من قريش؛ لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام: «**الأئمة من قريش**»[3]، وقد ردّ به الصديق رضي الله تعالى عنه على الأنصار القائلين للمهاجرين: «**منا أمير ومنكم أمير**»[4] فلم ينبضوا ببنت شفة[5].

وقوله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «**قدموا قريشًا ولا تقدّموها**»[6].

---

(١) للتوسع في معرفة هذه الشروط التي سيذكرها المؤلف تراجع المصادر الآتية:
الأحكام السلطانية (ص٦)، الإرشاد (ص٣٥٨)، فضائح الباطنية (ص١٨٠)، الإمامة للآمدي (ص١٧٦)، الجامع لأحكام القرآن (١/٢٧٠)، روضة الطالبين (١٠/٤٢)، شرح المقاصد (٥/٢٤٤)، البحر الزخار (٦/٣٧٩)، المسامرة بشرح المسايرة (ص٣١٨)، أضواء البيان (١/١٢٣-١٢٩)، الإمامة العظمى للدميجي (ص٢٣٣).

(٢) قال النبي صلّى الله عليه وسلّم في أمر من الأمور: «أما إنه لا ينتطح فيها عنزان» فأرسلها مثلا وما قيلت قبل ذلك.
انظر: تاريخ بغداد (١٣/٩٩)، وهو مثل يضرب للأمر المسلم به، مجمع الأمثال (٣/١٧٤).

(٣) رواه الطيالسي في مسنده (ص٢٨٤، رقم: ٢١٣٣)، وأحمد في مسنده (٣/١٢٩)، وابن أبي عاصم في السنة (ص٥١٩، رقم: ١١٢٥)، وأبو يعلى في مسنده (٦/٣٢١، رقم: ٣٦٤٤، و٧/٩٤، رقم: ٤٠٣٢)، والحاكم في المستدرك (٤/٧٦)، وأبو عمرو الداني في الفتن (٢/٥٠٥، رقم: ٢٠٣)، وحسنه ابن حجر كما في التلخيص (٤/٨٠، رقم: ١٩٨٧)، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (٢/٢٩٨، رقم: ٥٢٠).

(٤) أخرجه البخاري ضمن حديث السقيفة الطويل، وفيه: «فقال قائل الأنصار: أنا جذيلها المحكّك وعذيقها المرجّب منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش...» كتاب الحدود، (٨٦)، باب (٣١).

(٥) أي لم ينطقوا بكلمة واحدة.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/٥٥، رقم: ١٩٨٩٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٢/١٦٨-١٦٩) وابن أبي عاصم في السنة (ص٦٢٣، رقم: ١٥١٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/١٢١)، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (٢/٢٩٥، رقم: ٥١٩).

وقوله عليه الصلاة والسلام: «**الناس تبع لقريش**»[1].

إلى غير ذلك، ومواليهم في الإمامة ليسوا منهم على الصحيح[2]، والمراد بقريش أولاد النضر بن كنانة[3]، وأولاد فهر[4]، للخلاف في جماع قريش[5]، والأولى أنْ يكون فاطميًا إنْ وجد متوفر الشروط الأخر، وإلاّ فعلوي غير فاطمي كذلك، وإلاّ فعباسي كذلك، وإلاّ فمن سائر قريش كذلك، وإلاّ فصالح من سائر المؤمنين.

وفي شرح المقاصد[6]: «إنْ لم يوجد من قريش من يستجمع الصفات المعتبرة فكناني، فإنْ لم يوجد، فرجل من ولد إسماعيل عليه السلام يعني العرب، وإلاّ فرجل من غيرهم»[7].

وشذّ من قال من أهل السنة بعدم اشتراط القرشية/ في الإمامة. [٢٥]

---

(١) متفق عليه: البخاري (١٥٣/٤، كتاب المناقب: ٦١، باب قول الله تعالى: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى﴾.

ومسلم (١٤٥١/٣، ح١٨١٨)، كتاب الإمارة باب الناس تبع لقريش، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل (١٥٣/٤).

(٣) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل (١٥٣/٤).

(٤) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل (١٥٣/٤).

(٥) قال ابن هشام: «النضر هو قريش، فمن كان من ولده فهو قرشي، ومن لم يكن من ولده فليس بقريشي... ويقال: فهر بن مالك هو قريش، فمن كان من ولده فهو قريشي ومن لم يكن من ولده فليس بقرشي»، سيرة ابن هشام (٩٣/١)، البداية والنهاية (١٨٥/٢-١٨٨)، وفي الفرق بين الفرق (ص٣٤٩).

قريش: هم بنوا النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إياس بن مضر بن نزار... الخ.

وقال الإمام الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان (١٢٣/١): «فالفهري قرشي بلا نزاع ومن كان من أولاد مالك بن النضر أو أولاد النضر بن كنانة فيه خلاف».

والنضر هو ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن مضر.

وفهر: هو ابن مالك بن النضر بن كنانة، انظر: سيرة ابن هشام (١/١).

وانظر: نسب قريش لابن مصعب الزبيري (ص١٢)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص١٢)، ولسان العرب (٣٣٤/٦)، مادة: «قرش»، والإمامة العظمى للدميجي (ص٢٦٦).

(٦) للتفتازاني.

(٧) شرح المقاصد (٢٣٣/٥)، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

الثالث: أي يكون مجتهدًا لا يحتاج إلى غيره في الاستفتاء في الحوادث الشرعية.

الرابع: أنْ يكون ذا خبرة، ورأي حصيف بأمر الحروب، وتدبير الجيوش وسد الثغور، وحماية البيضة، والانتقام من الظالم والأخذ منه للمظلوم[1].

الخامس: أنْ يكون قوي القلب على إقامة الحدود لا تأخذه بمحدود رأفة في دين الله تعالى.

السادس: أنْ يكون حرًّا خالصا، وحديث: «**اسمع وأطع وإنْ كان عبدًا مجدع الأطراف**»[2]، محمول على من قهر الناس بشوكته، أو على نائب فوض له الإمام أمرًا من الأمور أو ندبه لاستيفاء بعض الحقوق[3].

السابع: أنْ يكون ذكرًا لا امرأة ولا خنثى، لاحتمال أنه أنثى.

الثامن: أنْ يكون سليم الأعضاء ناطقا سميعا بصيرا، والبدانة تحسن في الإمام كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿**وزاده بسطة في العلم والجسم**﴾[4].

التاسع: أنْ يكون بالغًا.

---

(١) بداية المريد لجوهرة التوحيد (ص٢٩٦).

(٢) رواه البخاري في صحيحه (١/١٧٠)، كتاب الأذان (١٠)، باب (٥٤)، إمامة العبد والمولى، بلفظ: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل حبشي كأنّ رأسه زبيبة»، ومسلم (١/٤٤٨، ح٦٤٨) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها، عن أبي ذر قال: إنّ خليلي أوصاني أنْ أسمع وأطيع وإنْ كان عبدًا مجدّع الأطراف...» ورواه أيضا في كتاب الإمارة (باب٨/ص١٤٦٧، ح١٨٣٧) واللفظ لمسلم كما ترى.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٥/١٤٩)، فقد أجاب عن اعتراض قال فيه: «فإنْ قيل كيف يكون العبد إماما وشرط الإمام أنْ يكون حرًّا قرشيا سليم الأطراف فالجواب من وجهين، أحدهما: أن هذه الشروط وغيرها إنما تشترط فيمن تعقد له الإمامة باختيار أهل الحل والعقد، وأما من قهر الناس لشوكته وقوة بأسه وأعوانه واستولى عليهم وانتصب إماما عليهم فإنّ أحكامه تنفذ ويجب طاعته وتحرم مخالفته في غير معصية عبدًا كان أو حرًّا أو فاسقا بشرط أن يكون مسلما.

الجواب الثاني: أنه ليس في الحديث أنه يكون إماما بل هو محمول على من يفوض إليه الإمام أمرا من الأمور أو استيفاء حق أو نحو ذلك».

والملخص الذي نقله المؤلف هنا هو لفظ اللّقاني في بداية المريد (ص٢٩٦).

(٤) الآية (٢٤٧) من سورة البقرة.

العاشر: أنْ يكون عاقلاً.

الحادي عشر: أنْ يكون شجاعًا.

الثاني عشر: أنْ يكون عدلا اعتقادًا وفعلاً، انتهى.

ولا يخفى أنّ في بعض الشروط إغناء عن بعض، وبعض أهل السنة لم يشترط الاجتهاد ولا الشجاعة وقوة الرّأي، فإنّ الغرض يحصل بالاستعانة من المعين، بأنْ يعرض[1] أمر الحروب ومباشرة الخطوب إلى الشجعان، ويستفتي المجتهدين والعلماء والمفسرين في أمور الدين، ويستشير ذوي الآراء الصائبة في أمور الملك[2]. نعم إنْ وجد ذلك فهو خير، وبهذا القول أقول. ثم إنّ هذه الشروط والأوصاف إنما يحافظ عليها عند القدرة والإنصاف، وإلاّ تعطلت الأحكام الدينية المنوطة بالإمام لعزة وجود ذلك، بل فقده في أكثر الأيام، فلا كلام عند العجز عن نصب من اتصف بما سمعت، إما لفقده أو لوجود المانع من نصبه، في جواز تقليد القضاة وتنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وجميع ما يتعلق بالإمام من كل ذي شوكة قادر على ذلك، والضروريات تبيح المحظورات[3]/. [٢٦]

إذا لم يكن إلاّ الأسنة مركبًا		فما حيلة المضطر إلاّ ركوبها[4]

[وقد سئل سهل بن عبد الله التستري[5] ما يجب علينا لمن غلب على بلادنا، [وليس له أهلية الإمامة][6]، فقال: «تجيبه وتؤدي إليه ما يطالبك به من حقه، وتنكر[7] أفعاله،

---

(١) كذا، ولعلها: «يفوض»، وذلك أنّ فوض تتعدى بـ(إلى) وأما (عرض) فإنها بـ(على).

(٢) بداية المريد لجوهرة التوحيد (ص٩٧).

(٣) الكلام منقول بمعناه من شرح المقاصد (٥/٢٤٥).

(٤) البيت للكميت بن زيد الأسدي، انظر: جمهرة أشعار العرب (ص٤٥٥)، وقد ذكره بلفظ:

وإن لم يكن إلاّ الأسنة مركب		فلا رأى للمحمول إلاّ ركوبها

(٥) هو أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن عيسى، قال أبو نعيم: «الشيخ المسكين الناصح الأمين الناطق بالفضل الرصين»، مات (سنة ٢٨٣هـ). انظر: حلية الأولياء (١٠/١٨٩)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٣٣٠).

(٦) ما بين المعقوفين، بدله عند القرطبي [وهو إمام].

(٧) عند القرطبي: «ولا تنكر».

ولا تنفر[1] منه، وإذا ائتمنك على سر من أمر الدين لا[2] تفشه»[3]].

ويفهم من كلام بعض الأجلة[4] [أنه إذا لم يوجد إمام على الوجه المشروع بحيث يستجمع الشرائط وبايعت طائفة من أهل الحل والعقد قرشيا فيه بعض الشرائط من غير نفاذ لأحكامه وطاعة من العامة لأوامره، وشوكة بها يتصرف في مصالح العباد من غير عزل ونصب لمن أراد يكون ذلك إتيانًا بالواجب، ويجب على ذي الشوكة العظيمة من ملوك الأطراف المتصفين بحسن السياسة والإنصاف أنْ يفوضوا الأمر إليه بالكلية، ويكونوا لديه بمنزلة الرعية][5]، ويشدوا أزره، وينفذوا نهيه وأمره. ففي الحديث: «**قدموا قريشا وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»[6] انتهى[7].

والظاهر أنه إذا تعذر نصب قرشي مطلقا مع وجوده، فنصب غيره، لزم أيضا طاعته بالمعروف فتأمل، والله تعالى أعلم.

واعلم أنّ المستوفي للشروط لا يكون إماما بمجرد الاستفاء والصلاحية، بل لابدّ من النصب من أهل الحل والعقد، أو نص السابق عليه، وتعيينه إياه بناء على ما هو الحق من

---

(١) عند القرطبي: «ولا تفر».

(٢) عند القرطبي: «لم».

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢٦٩/١).

والنص الذي بين المعقوفين منقول عن القرطبي في تفسيره (٢٦٩/١) مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ، وذكره أيضا اللّقاني في بداية المريد.

(٤) إشارة إلى سعد الدين التفتازاني لأن الكلام الذي سيذكره له.

(٥) إلى هنا انتهى كلام التفتازاني من المقاصد (٢٣٩/٥) مع تغيير في بعض الألفاظ، وقد نقله أيضا اللّقاني في بداية المريد لجوهرة التوحيد (ص٣٠١-٣٠٢) منسوبا إلى التفتازاني، والتفتازاني ذكر الكلام على سبيل التساؤل يعني هل يكون ذلك إتيانا بالواجب أم لا؟ أما المؤلف فقد ساق الكلام على سبيل الجزم معتمدا في ذلك على نقل اللّقاني لهذا التساؤل والجواب عنه بنعم.

(٦) تقدم تخريج أوله: «قدموا قريشا» (ص٦٤٣)، وباقيه لم أقف عليه هذا إذا كان الفعل في أمرتكم مسندًا إلى قريش وأما إذ كان مسندا إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم «أمرتكم» فإنه جزء من حديث آخر بلفظ: «... وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» رواه البخاري (١٤٢/٨، كتاب الاعتصام (٩٦)، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

(٧) انتهى من بداية المريد لجوهرة التوحيد (ص٣٠٢).

أنّ نص السابق كنص أهل الحل والعقد، وسيأتي إنْ شاء الله تعالى ما يتعلق بهذه الشروط من الخلاف، وبيان ما هو الحق [و][1]الأقوال، وعلى الله تعالى الاعتماد في كل حال.

(١) كذا ولعله: «من» بدل «و».

فصل

نقل المازري[1] عن ابن عرفة[2] حاصله: «من ثبتت إمامته وجبت طاعته فيما ليس بمعصية؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»[3] فإنْ تغيرت حالته بكفر واضح خلع، وببدعة كالاعتزال فإنْ دعا إليها كالمأمون[4] الداعي إلى القول بخلق القرآن لم يطع، فإنْ قاتل قوتل، وإنْ لم يدع إليها، فإنْ [كانت][5] مكفرة يخلع وإنْ كانت مفسقة ففي خلعه إنْ أمكن بلا إراقة دم أو هتك حرم مذهبان أرجحهما الخلع.

وإنْ تغيرت بفسق كالزنا وشرب الخمر، فإنْ قدر على خلعه بدون ما سمعت ففي وجوب الخلع، قولان، وكثير من أهل السنة على عدم الوجوب[6]، وهو مقتضى قول ابن

---

(١) هو محمد بن علي بن عمر التميمي، أبو عبد الله (ت٥٣٦هـ)، وقد تقدم (ص٤٧٤).

(٢) هو محمد بن محمد بن عرفة الورغمي أبو عبد الله، إمام تونس وخطيبها في عصره من كتبه: «المختصر الكبير» و«الحدود» (ت٨٠٣هـ).

انظر: الضوء اللامع (٩/٢٤٠)، ونيل الابتهاج (ص٢٧٤)، ط. بهامش الديباج، ويلاحظ هنا أنّ المازري مات قبل ابن عرفة بأكثر من قرنين، فلا شك أنّ وهمًا ما قد وقع هنا كالتقديم والتأخير سهوًا، فيكون ابن عرفة هو الناقل عن المازري، أو يكون أحدهما غير المشهور عندنا والله أعلم.

هذا ما قلته قبل، وبعد أنْ يسر الله الاطلاع على كتاب «الشامل» لابن عرفة وكتاب «بداية المريد» للقاني وجدت أنّ ابن عرفة نقل عن المازري هذا النص المذكور هنا، وأشار إلى ذلك أيضا اللّقاني في بداية المريد، وعن اللّقاني نقل الألوسي وتصرف في النص بالزيادة والترتيب، والنص يوجد في الشامل (ق/١٥٠)، وفي بداية المريد (ق٣٠٥).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في الكبير (١٨/١٧٠ ح٣٨١)، وبنحوه مسلم (٣/١٤٦٩، ح١٨٤٠، الإمارة باب:٨).

(٤) هو الخليفة أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد ولد سنة (١٧٠هـ)، قال الذهبي: «دعا إلى القول بخلق القرآن وبالغ نسأل الله السلامة»، وكان عالما فصيحا مفوّها، مات سنة (٢١٨هـ).

انظر: تاريخ بغداد (١٠/١٨٣)، والسير (١٠/٢٧٢)، وتاريخ الخلفاء (ص٣٠٦).

(٥) في الأصل: «كان»، والصواب ما أثبت لأنّ السياق يقتضيها.

(٦) إلى هنا انتهى النقل عن كتاب الشامل لابن عرفة (ق١٥٠-١٥١)، وانظر: شرح النووي على مسلم (١٢/٢٢٩).

عمر رضي الله تعالى عنهما بعدم الخروج من ولاية يزيد[1] الطريد[2] في جيش الحرة[3]، حسبما ذكره مسلم في صحيحه[4]، ومنهم من ذهب إلى الوجوب، وهو مقتضى قول عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهما في قصة الحرّة المشار إليها على ما ذكره المؤرخون))، انتهى[5].

والتمثيل مبني على القول بانعقاد بيعة يزيد، وهو القول المشهور[6].

وفي ((شرح المقاصد))[7]: ((ينحل عقد الإمامة بما يزول به مقصود الإمامة كالردة

---

(١) هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، أبو خالد الأموي، ولد سنة (٢٥ أو ٢٧)، وبويع له بالخلافة في حياة أبيه على أن يلي العهد ثم أكد ذلك بعد موت أبيه سنة (٦٠هـ)، قال الذهبي: ((له -على هناته- حسنة وهي غزو القسطنطينية)) وقال ابن حجر: ((ليس بأهل أنْ يروى عنه)) (ت٦٤هـ).

انظر: السير (٤/٣٥)، البداية والنهاية (٨/٢٢٩)، التقريب (٦٠٥).

(٢) المؤلف رحمه الله له موقف متشدد من يزيد سبق الحديث عنه (ص٨٧).

(٣) كان هذا الجيش بقيادة مسلم بن عقبة، قال ابن كثير: ((يقول فيه السلف مسرف بن عقبة قبحه الله من شيخ سوء ما أجهله... أباح المدينة ثلاثا وقتل خلقا من أشرافها وعلمائها وانتهب الأموال ووقع شر وفساد)) بتصرف، وانظر الوقعة بتفاصيلها في البداية والنهاية (٨/٢٢٠-٢٢٧).

وقد كثرت الأقاويل في شأن يزيد وما وقع منه ومن جيشه يوم الحرة وقد كتبت دراسة متخصصة في الجامعة الإسلامية في المعارضين الذين خرجوا على يزيد ومنها خروج أهل المدينة وما نتج عن ذلك من مصائب وخلصت هذه الدراسة الجادة المتميزة باستقلالية صاحبها عن أي مؤثر خارجي، خلصت إلى أنّ هذه الوقعة كانت فعلا ووقع فيها فساد كبير وحيف وظلم وأنها استبيحت لمدة ثلاثة أيام فنهبت أموال أهل المدينة وقتل ناس صالحون وأطفال ونساء وبلغ عدد القتلى نحوًا من سبعمائة أو يزيد.

ولكن الذي لم يصح هو انتهاك الأعراض وإن ذكرته بعض المصادر، منها ابن تيمية في الوصية الكبرى، فقال: ((فإنّ أهل المدينة النبوية نقضوا بيعته وأخرجوا نوابه وأهله فبعث إليهم جيشا وأمره إذا لم يطيعوه بعد ثلاث أنْ يدخلها بالسيف ويستبيحها ثلاثا فصار عسكره في المدينة النبوية ثلاثا يقتلون وينهبون ويفتضون الفروج المحرمة)).

مجموع الفتاوى (٣/٤١٢)، وانظر: موقف المعارضة في خلافة يزيد بن معاوية (ص٤٧٠-٤٩١)، وأثر التشيع في الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري (ص٣٨٣-٣٨٦).

(٤) صحيح مسلم (٣/١٤٧٨، ح١٨٥١).

(٥) انتهى من بداية المريد للقاني (ص٣٠٥)، وقد تصرف الألوسي في نص اللقاني بالزيادة والترتيب.

(٦) انظر: الخلاف في ذلك في مقالات الإسلاميين (٢/١٦٣).

(٧) شرح المقاصد (٤/٢٥٧).

[والعياذ بالله تعالى][1] والجنون المطبق/ وصيرورة [الأمير][2] أسيرًا لا يرجى خلاصة وكذا بالمرض الذي ينسيه المعلوم، وبالعمى والصمم والخرس، وكذا بخلعه نفسه لعجزه عن[3] مصالح المسلمين، وإنْ لم يكن ظاهرًا بل استشعره من نفسه، وعليه يحمل خلع الحسن[4] رضي الله تعالى عنه [نفسه][5]، وأما خلعه [نفسه][6] بلا سبب ففيه [كلام][7] وكذا في انعزاله بالفسق، والأكثرون على أنه لا ينعزل، وهو المختار من مذهب أبي حنيفة[8] والشافعي رضي الله تعالى عنهما، وعن محمد[9] روايتان، واستحق[10] العزل بالاتفاق، انتهى[11].

وفي «الإكمال»[12]: «جمهور أهل السنة من أهل الحديث والفقه والكلام أنه لا يخلع السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق، ولا يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه وتخويفه»[13].

---

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في المقاصد.

(٢) في المقاصد: «صيرورته أسيرًا».

(٣) في المقاصد: «عن القيام بمصالح».

(٤) هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، الوارد في حقه: «إنّ ابني هذا سيد ولعل الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» البخاري مع الفتح (٥/٣٠٦) تقدمت ترجمته (ص٥٠٣).

(٥) ما بين المعقوفين أضفته من المقاصد.

(٦) في المقاصد: «لنفسه».

(٧) في المقاصد: «خلاف» بدل «كلام».

(٨) في المقاصد قدم الشافعي على أبي حنيفة

(٩) هو محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني مولاهم، صاحب أبي حنيفة فقيه العراق، قيل للإمام أحمد من أين لك هذه المسائل الدقاق؟ «قال: من كتب محمد بن الحسن» (ت١٨٩).
انظر: تاريخ بغداد (٢/١٧٢-١٨٢)، والسير (٩/١٣٤-١٣٦).

(١٠) في المقاصد: «ويستحق».

(١١) انتهى من شرح المقاصد (٥/٢٥٧)، والنص بكامله أيضا يوجد في بداية المريد للقاني (ص٣٠٥).

(١٢) هو كتاب «الإكمال في شرح صحيح مسلم» للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي الأندلسي المالكي (ت٥٤٤هـ)، كمل به كتاب «المعلم» للمازري.

(١٣) انتهى كلام عياض من إكمال المعلم (حـ٥/ق١٠٣)، مخطوط بالجامعة الإسلامية (برقم:٦١٨).

وزاد أبو حامد[1] في «إحيائه»[2]: «وتضييق صدره» انتهى[3].

ويعارض قوله: «جمهور... الخ» قولُ القرطبي[4]: «إذا نُصب الإمام عدلاً[5] ثم فسق بعد انبرام العقد، فقال الجمهور إنه تنفسخ إمامته وينخلع[6] بالفسق الظاهر المعلوم؛ لأنه قد ثبت أنّ الإمام إنما يقام لإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وحفظ أموال الأيتام والمجانين، والنظر في أمورهم إلى غير ذلك، وما فيه من الفسق يقعده عن القيام بتلك[7] الأمور والنهوض فيها[8]، فلو جوزنا أنْ يكون فاسقا أدى إلى إبطال ما أقيم له[9].

وقال آخرون: لا ينخلع إلاّ بالكفر، أو بترك إقامة الصلاة، [أو[10] ترك الدعاء إليها أو ترك شيء من أركان الشريعة] لعدة أحاديث تدل على ذلك[11].

وما نقل عن «شرح المقاصد»[12] في أمر خلع الإمام نفسه، ذكره القرطبي[13] أيضا، فقال: يجب [على الإمام][14] أنْ يخلع نفسه إذا وجد في نفسه نقصا يؤثر في

---

(١) تقدم (ص٦٠٨).

(٢) إحياء علوم الدين.

(٣) انتهى من بداية المريد (ص٣٠٥)، وبنحوه في الإحياء (حـ٢/٢٢٨).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المفسر (ت٦٧١هـ).
نظر: الديباج المذهب (ص٣١٧)، وشجرة النور الزكية (ص١٩٧، رقم: ٦٦٦)، الأعلام (٣٢٢/٥).

(٥) عدلاً: ساقطة من الجامع.

(٦) في الجامع: «يخلع».

(٧) في الجمع: «بهذه».

(٨) في الجامع: «بها».

(٩) في الجامع: «لأجله».

(١٠) ما بين المعقوفين في الجامع: «أو الترك إلى دعائها أو شيء من الشريعة».

(١١) انتهى النقل عن الجامع لأحكام القرآن القرطبي (٢٧١/١) ونقله أيضا اللّقاني في بداية المريد (ص٣٠٦) والأحاديث المشار إليها هي: «حديث عبادة، وأنْ لا ننازع الأمر أهله، قال: إلاّ أنْ تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان».
مسلم أيضا في الصحيح (١٤٨١/٣، ح١٨٥٥)، واستشهد بها القرطبي (٢٧١/١-٢٧٢).

(١٢) تقدم (ص٦٥٠).

(١٣) ذكره في تفسيره (٢٧٢/١).

(١٤) في تفسير القرطبي: «عليه».

الإمامة، فأما إذا لم يجد ذلك[1]، فهل له أنْ يعزل نفسه [ويقلدها غيره][2]؟

اختلف فيه الناس[3] **فمنهم** من قال: ليس له أنْ يفعل ذلك، وإنْ فعل لم ينخلع عن إمامته.

ومنهم من قال: له أنْ يفعل ذلك، واستدل بقول الصديق رضي الله تعالى عنه: «أقيلوني أقيلوني»[4] وقول الصحابة رضي الله تعالى عنهم: «لا نقيلك» دون «ليس لك ذلك»، وبأنه ناظر للغير، فحكمه حكم الوكيل بل هو معنى وكيل الأمة، انتهى باختصار[5].

وظاهره اختيار القول الأخير، وذكر اللّقاني[6] المالكي أنّ المذهب أنه ليس له خلع نفسه لغير عذر[7]، وبه أقول.

ثم إنه ينبغي أنْ يعلم أنه على القول بعدم جواز الخلع بالفسق لو خلع، لم تنعقد إمامة غيره، كما نص على ذلك في «شرح المقاصد»[8].

وأنه [إذا[9] خرج على الإمام الفاسق خارج مظهر للعدل لا ينبغي للناس أنّ يسرعوا إلى نصرة الخارج حتى يتبيّن أمره فيما يظهره من العدل، أو تتفق كلمة الجماعة على خلع الأول، وذلك لأن كل من طلب هذا الأمر أظهر من نفسه الصلاح، حتى إذا

---

(١) في التفسير: «نقصا».

(٢) في تفسير القرطبي: «ويعقد لغيره».

(٣) في التفسير: «الناس فيه».

(٤) ذكره الآمدي في الإمامة (ص١٤١)، وفي طبقات ابن سعد (٣/١٨٢-١٨٣)، وسيرة ابن هشام (٤/٦٦١)، وتاريخ الطبري (٣/٣١١)، والكامل لابن الأثير (٢/٣٣٢)، والبداية والنهاية (٦/٣٠٥).
ذكرت خطبة أبي بكر التي ألقاها في اليوم الثاني من وفاة الرسول صلّى الله عليه وسلّم عندما بويع البيعة العامة، وفيها: «أما بعد: أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإنْ أسأت فقوموني... الخ».

(٥) من الجامع لأحكام القرآن (١/٢٧٢)، ونقله أيضا اللّقاني في بداية المريد (ص٣٠٦).

(٦) تقدم (ص٦٢٩).

(٧) بداية المريد للقاني (ص٣٠٦).

(٨) شرح المقاصد (٥/٢٣٣ و٢٥٧).

(٩) ما بين المعقوفين منقول عن القرطبي من الجامع لأحكام القرآن (١/٢٧٣) مع اختلاف في بعض الألفاظ.

[٢٨] تمكن رجع إلى عادته التي كان عليها من قبل/ ولله تعالى در القائل:

فـلا تحكـم بـأول مـا تـراه		فـأول طـالع فجـر كـذوب[١]

وإذا أمر الإمام بأمر من الأمور فإنْ جائزا وجبت طاعته فيه، وإنْ كان قد زجر الشارع عنه زجر تحريم حرمت طاعته فيه وإنْ زجر عنه زجر تنزيه، فإن متفقا عليه فاستظهر القرطبي[٢] جواز المخالفة تمسكًا بحديث: «إنما الطاعة في المعروف»[٣] وهذا ليس بمعروف، إلاّ أنْ يخاف على نفسه منه فله أنْ يمتثل، وإن مختلفا فيه فالعبرة بمذهب الإمام قياسا على الحكم، قاله اللّقاني[٤].

وقال أيضا: لو أجبر الإمام أحدًا على ما لا يحل مما أجمع على حرمته أو كراهته ففعله لا يوصف بشيء من الأحكام الخمسة، ومتى كانت مفسدة ما أكره عليه دون مفسدة القيام والخروج، امتنع الخروج[٥].

ومذهب طائفة من المعتزلة جواز منازعة الجائر، والكثير على أنّ الصبر على الطاعة أولى من المنازعة والخلاف، فشجرة الخلاف لا تثمر، وربما تفضي المنازعة إلى ما هو أدهى وأمر، نعم يجب نهي الجائر ونصحه وإرشاده إلى الحسن بلطف على من تمكن من ذلك عند ظن أو توهم إفادته، لكن أين الناصحون، وقد ملأ العالم المنافقون؟ فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

ثم اعلم أنه لا يجوز الدعاء على الأمراء، وكذا العمال جهرا؛ لما يجلب من الفتن، ويجوز سرًّا، لكن الأولى الدعاء لهم بالصلاح والتوفيق للفلاح[٦].

وعن الإمام الشافعي: «لو علمت أنّ لي دعوة مستجابة لجعلتها في ولي الأمر لما أنّ

---

(١) لبيت ذكره اللّقاني في بداية المريد (ص٣٠٧)، بدون نسبته لأحد.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/٢٥٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/١٤٦٩، ح١٨٤٠) من حديث علي رضي الله عنه.

(٤) تقدمت ترجمته (ص٦٢٩)، وقد قاله في بداية المريد (ص٣٠٤).

(٥) بداية المريد للقاني (ص٣٠٤).

(٦) وهذا هو الأصلح والأنفع للراعي والرعية لمن كان عنده بعد نظر وحب للخير.
وانظر: شرح السنة للبربهاري (ص١١٧)، واعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي (ص٧٥)، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (ص٢٩٤)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/٥٤٠).

في صلاحه نفع العامة»[1] نسأل الله تعالى أنْ يوفق الأمراء للعمل بالأحكام الشريفة الغراء، فقد كادت تطوى على غَرِّها[2] ولا يَسئلُ أحد عن نهيها وأمرها، ولا أرى الأمر إلاّ يتدرج بالنقصان[3]، حتى يأتي صاحب الزمان، وأظن ذلك قريبا يكون، على رغم أنف ابن خلدون[4] والله تعالى أعلم.

(١) لم أقف عليه من قول الشافعي وإن اشتهر بنسبته إليه، ووقفت عليه من كلام الفضيل بن عياض كما في الحلية (٨/٩١)، ووفيات الأعيان (٤/٤٨)، والسير (٨/٤٣٤)، والبداية والنهاية (١٠/٢٠٧).

(٢) يقال: «طويت الثوب على غَرّه» أي على كسره الأول، وهو مثل يضرب لمن يوكل إلى رأيه ويهمل فلا يلتفت إليه، مجمع الأمثال (٢/٢٩٠)، ولسان العرب (٥/١٩-٢٠).

(٣) قال البخاري في صحيحه (٨/٨٩) في كتاب الفتن، (باب:٦)، «لا يأتي زمان إلاّ والذي بعده شر منه».

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد، الحضرمي الإشبيلي التونسي ثم القاهري المعروف بابن خلدون من مصنفاته الكثيرة «العبر» في التاريخ أوله المقدمة تعد من أصول علم الاجتماع (ت٨٠٨هـ).

انظر: الضوء اللامع (٤/١٤٥)، نيل الابتهاج ط. بحاشية الديباج (ص١٦٩)، الأعلام (٣/٣٣٠).

وقول المؤلف: «رغم أنف ابن خلدون» إشارة إلى بطلان ما ذهب إليه ابن خلدون في مقدمة تاريخه (١/٤٠٨)، من تشكيك في ظهور «المهدي» وانظر: الرد على من كذب الأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي للشيخ عبد المحسن العباد (ص٢٨).

فصل

قد تسمى الإمامة بالخلافة؛ لأنها خلافة عن رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم فيما كان عليه من السعي فيما فيه صلاح الأمة وحماية البيضة، فيقال للإمام خليفة من غير إضافة، وخليفة رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم بالإضافة، لكن لم يشع هذا إلاّ في أبي بكر رضي الله تعالى عنه فكان يقال له خليفة رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم حتى إذا توفي وقام مقامه الفاروق رضي الله تعالى عنه قيل له خليفة خليفة رسول الله بتكرار لفظة خليفة، فرأى رضي الله تعالى عنه طول ذلك فقال: أيها الناس أنتم المؤمنون وأنا أميركم، فكان يدعى بعد ذلك «أمير المؤمنين»[1] ولا شبهة عندنا في صحة إطلاق خليفة رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم كما أطلق على الصديق رضي الله تعالى عنه، ولا يضر في ذلك وقوع الواسطة/ ومثله في ذلك سائر الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى [٢٩] عنهم أجمعين، وكذا غيرهم من ملوك بني أمية[2] وبني العباس[3] وإنْ كانت خلافتهم غير كاملة، بل خلافة بعضهم بنت أخت خالة الباطلة[4].

---

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٢٨١/٣) وعنه ابن الجوزي في مناقب عمر بن الخطاب (ص٥٩)، وقد ذُكر سبب آخر لتسميته بأمير المؤمنين، كما في مجمع الزوائد (٦١/٩)، ومناقب عمر بن الخطاب (ص٥٩)، والإمامة العظمى (ص٣٥)، وملخصه: «أنّ عمر بن الخطاب أرسل إلى عامله في العراق أن ابعث إليّ برجلين أسألهما عن العراق وأهله فلما قدما ودخلا المسجد وجدا عمرو بن العاص فقالا له: استأذن لنا على أمير المؤمنين، فدخل عمرو فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقال له عمر: ما بدا لك في هذا الاسم يا ابن العاص لتخرجنّ مما قلت، قال نعم: فذكر له قصته مع الرجلين وأنه قال لهما: أنتما والله أصبتما اسمه؛ لأنه الأمير ونحن المؤمنون فجرى الكتاب من ذلك اليوم».

(٢) انظر: ملوك بني أمية في تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص١٩٤-٢٥٤) أولهم معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وآخرهم مروان الحمار.

(٣) ملوك بني العباس أولهم السفاح وآخرهم المستعصم بالله الذي قتله التتار سنة (٦٥٦هـ)، انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص٢٥٦).

(٤) هذه مبالغة من المؤلف رحمه الله في وصف حكم بعض الخلفاء الذين لم تكن صلتهم بالإسلام قوية، ومع ذلك يسمون خلفاء.

ففي الحديث: «**الخلافة بعدي في أمتي ثلاثون، ثم تكون ملكًا**»[1] وقد تمت الثلاثون بخلافة الحسن[2] رضي الله تعالى عنه ستة أشهر، فعلى هذا، معاوية رضي الله تعالى عنه أول الملوك[3]، وقد كان يقول ذلك عن نفسه، كما في «الإصابة»[4] وفي بعض الروايات: «**ثم يكون ملكًا عضوضا**»[5] ولما كان «ثم» الظاهرة في التراخي الزماني عن مضي الثلاثين يكون مظهره لملك العضوض يزيد الطريد[6]، ومن حذا حذوه من الأمويين عليهم ما يستحقون.

وأنا أتحرج من إطلاق خليفة رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم على نحو «مروان بن الحكم»[7] الذي هو على ما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها: «فضض[8] من لعنة الله تعالى» وعلى نحو يزيد من باب أولى، بل أتحرج أيضا من إطلاق ذلك على كل ملك فاسق جائر.

وفي جواز إطلاق خليفة الله تعالى على الإمام مطلقًا كلام، فمن الناس من قال به

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤/٢١١، رقم: ٤٦٤٦-٤٦٤٧)، والترمذي (٧/٥، رقم: ٢٢٢٧)، وأحمد في مسنده (٥/٢٢٠)، والحاكم في المستدرك (٣/٧١)، وصححه، وذكره الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (برقم: ٤٦٠).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٥٠٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/١٩)، والبداية والنهاية (٨/١٣٧)، والاستيعاب (٣/٣٨٠) ط. بهامش الإصابة.

(٤) لم أقف عليه في الإصابة.

(٥) رواه أحمد (٤/٢٧٣)، من حديث النعمان بن بشير: «تكون النبوة فيكم ما شاء الله أنْ تكون ثم يرفعها إذا شاء أنْ يرفعها...» وفيه: «ثم تكون ملكا عاضا... الخ» وانظر: مجمع الزوائد (٥/١٨٩)، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (برقم: ٥).

(٦) يقصد: «يزيد بن معاوية» وانظر: (ص٨٧)، من التمهيد لهذا البحث.

(٧) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الملك أبو عبد الله القرشي الأموي، قال الذهبي رحمه الله: «كان كاتب ابن عمه عثمان، وإليه الخاتم فخانه وأحلبوا بسببه على عثمان ثم نجا هو... قتل طلحة يوم الجمل ونجا لا نجى... (وكان مع عائشة)... وكان أبوه قد طرده النبي صلّى الله عليه وسلّم إلى الطائف ثم أقدمه عثمان إلى المدينة لأنه عمه وحارب الضحاك الفهري فقتله ودعي بالخلافة» وكان مع مسرف بن عقبة.
يحرضه على قتال أهل المدينة، دام ملكه تسعة أشهر ثم مات خنقا سنة (٦٥هـ).
انظر: السير (٣/٤٧٦)، الإصابة (٣/٤٥٥).

(٨) أي قطعة من لعنة الله، النهاية في غريب الحديث (٣/٤٥٤).

ومنهم من منعه[1]، وحيث إنّ الإضافة لتعظيم المضاف، كما في بيت الله وناقة الله لا يحسن من غير خوف فتنة، إطلاقه على فاسق؛ إذْ هو غير حري بالتعظيم والأسلم أنْ يطلق على غير الخلفاء الراشدين ملوك وسلاطين[2]، بل لا بأس في تسمية الرياسة العامة، ممن كانت غير نبينا عليه الصلاة والسلام وخلفائه الراشدين ملكًا، قال اللّقاني[3]: «الذي اختاره الأئمة، كراهة إطلاق الملك على استحقاقه صلّى الله تعالى عليه وسلّم التصرف العام في الأمة، وكذلك على استحقاق ذلك الخلفاء بعده، ولا يكره إطلاق الملك على استحقاق غيره عليه الصلاة والسلام التصرف العام من الأنبياء عليهم السلام؛ لقوله تعالى في داود عليه السلام: ﴿وشددنا ملكه﴾[4]، وقال سليمان عليه السلام: ﴿رب اغفر لي وهب لي ملكًا لا ينبغي لأحد من بعدي﴾[4]» انتهى.[5]

وتمام البحث في شرحه الكبير لجوهرة التوحيد[6].

وفي النفس من سلامة إطلاق الملك على استحقاق نبي من الأنبياء عليهم السلام

---

(١) رجع هذه المسألة في مجموع الفتاوى (٣٥/٤٢-٤٦).

(٢) التعبير بالأسلم يظهر أنّ فيه دقة، وذلك حتى يتفق مع الحديث: «تكون النبوة فيكم ما شاء الله أنْ تكون ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون فيكم ما شاء الله أنْ تكون ثم يرفعها إذا شاء أنْ يرفعها ثم تكون ملكا عاضًا فيكون ما شاء الله أنْ يكون ثم يرفعها إذا شاء أنْ يرفعها ثم تكون ملكا جبريا فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أنْ يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت» تقدم تخريجه (ص٦٥٧).

والتقسيمات واضحة في التسمية، ولم ينف الجواز نظرا لحديث البخاري في صحيحه (الفتح: رقم: ٣٤٥٥): «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء فيكثرون... الخ» والخلفاء الراشدون لم يكونوا كثيرا، قال ابن تيمية: «يجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين «خلفاء» وإنْ كانوا ملوكا»، مجموع الفتاوى (٣٥/٢٠).

(٣) تقدمت ترجمته (٦٢٩).

(٤) الآيتان (٢٠) و(٣٥) من سورة (ص).

(٥) انتهى من بداية المريد للقاني (ص٣٠٧)، وهو شرحه الأوسط للجوهرة.

(٦) قال في بداية المريد (ص٣٠٧): «ومن أراد بسطه فعليه بالأصل»، واللّقاني له ثلاثة شروح على منظومته الصغير والأوسط والكبير.

التصرف العام اليوم من كدر شيء فتأمل[1].

ثم اعلم أنّ السلطنة في عهد ملوك بني العباس كانت تطلق على ما دون الخلافة، فكان السلطان ينصبه الملك الذي يسمونه خليفة على قطر، ويفوض أمره إليه، فينصب هو الولاة والقضاة في أطرافه، وكان في مبدإ ما ظهرت السلطنة متى أراد الملك عزله، عزله، ثم ضعف أمر الملوك وقوي أمر السلاطين، حتى صار الملك المسمى بالخليفة كالأسير للسلطان ولم يبق له مما [يتفدها][2] به ويميزه على غيره، إلاّ أنه يخطب باسمه، بل عاد ككِلْمَة[3] يراد لفظه، وأما اليوم فالسلطنة/ هي التي كانت تسمى من قبل بالخلافة وبالإمامة الكبرى، وبالإمامة العظمى، وبنحو ذلك، والخليفة والسلطان متحدان صدقًا، فاستعمل أيهما تراه أحرى، وأبعد عن عتابك في الأخرى، وإياك أنْ تستعمل وتطلق ملك الملوك وشاهنشاه[4]، وكذا ما في معناه على أحد من الملوك، ولو استوى على من في البسيطة من غني وصعلوك.

ولعمري لقد كثر في توصيف الملوك اليوم ألفاظ ينبغي أنْ يجتنبها من يعرف ربه عزّ وجلّ، فإنه سبحانه الضار النافع، والمعطي المانع، وأنا أستغفر الله تعالى من ذلك، إنْ كان قد نطق به فمي، أو جرى به قلمي.

ومن العجيب: أني سمعت بعض الجهلة يفرق بين السلطان والخليفة، بأن الخليفة من له التحليل والتحريم لما شاء، فمتى أمر بمحرم حل، أو نهى عن محلل حرم، وله العدول عن حدود الله تعالى من قطع يد السارق، ورجم الزاني المحصن ونحوهما إلى حدود

---

(١) راجع هذه المسألة عند ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٥/٣٣-٣٥)، فقد فصلها تفصيلا جيدا ولم يترك فيها كدرًا يشوب صفاءها.

(٢) كلمة لم أتبينها ولعلها: ((يتفرد)).

(٣) كذا ولعل المقصود من الكِلمة: الكلام كما قال ابن مالك: ((وكلمة بها كلام قد يؤم)).

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: ((أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك)) وقال سفيان: ((مثل شاهان شاه)).

صحيح البخاري (٧/١١٩، كتاب: ٧٨، باب: ١١٤)، ومسلم (٣/١٦٨٨، ح٢١٤٣)، وفيه: ((أغيض رجل على الله يوم القيامة وأخبثه وأغيظه عليه رجل كان يسمى ملك الأملاك لا مالك إلاّ الله)).

وانظر: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص٤٢٥)، (باب التسمي بقاضي القضاة ونحوه)).

يستحسنها، والسلطان من ليس له ذلك.

وهذا والعياذ بالله تعالى -كفر صريح[1]، وهذيان قبيح، وإنما نبهت عليه مع ظهور فساده، ووضوح كساده، ليتعجب المتعجبون، ويقول المؤمنون: إنّا لله وإنّا إليه راجعون.

(١) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه سمع النبي صلّى الله عليه وسلّم يقرأ قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلـٰها واحدا لا إله إلاّ هو سبحانه عما يشركون﴾ فقال له: إنّا لسنا نعبدهم قال: أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟ فقلت: بلى، قال: فتلك عبادتهم» رواه الترمذي (٢٤٨/٨، ح٣٠٩٤)، وحسنه الألباني كما في صحيح سنن الترمذي (٥٦/٣، رقم: ٢٤٧١)، ورواه ابن جرير الطبري في جامع البيان (٨٠/١٠-٨١).

قال في فتح المجيد (ص٣٩٠): «وفي الحديث دليل على أنّ طاعة الأحبار والرهبان في معصية الله عبادة لهم من دون الله ومن الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله».

وقال: «وأما طاعة الأمراء ومتابعتهم فيما يخالف ما شرعه الله ورسوله فقد عمت بها البلوى قديما وحديثا في أكثر الولاة بعد الخلفاء الراشدين وهلم جرا».

الباب الثاني[1]

في تحقيق ما وقع في هذا المبحث من خلاف الشيعة، وهذا أهم من الباب الأول، نظرًا لغرضنا من هذه الرسالة

اعلم أنّ أول ما اختلف فيه من مسائل الإمامة -نصب الإمام-[2].

اعلم أيها الواقف على هذه الورقات، أنّ الوالد المرحوم المبرور، ضوعفت له ولنا الأجور، كان في عنفوان عمره، قد ألف رسالة في الرد على الشيعة سماها «بالنفحات القدسية في الرد على الإمامية» ولم يساعده التقدير على إتمامها، بل بقيت ناقصة إلى الآن، وفي سنة (١٢٧٠) أحب أنْ يغير ترتيبها، وينظم على أسلوب آخر تبويبها، مع زيادات أخر، ومسائل غرر، فاعتمد على أنْ يؤلف هذه الرسالة، وقد رتبها على نحو ما تقدم في الخطبة، وكان إذ ذاك قد عراه مرض أرخى أعصابه، وصداع صدع رأسه، فكتب ما ترى من ذلك حتى وصل إلى هذا المحل، فترك ما هنالك، لاشتداد المرض عليه، وتوجه أسهمه من كل ناحية إليه، فسلم الأمر إلى القضاء والقدر، وبعد مدة اخترمته المنية، وعرجت إلى عليّين روحه الزكية، فإنّا لله تعالى وإنّا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم.

هذا صورة ما كتبه العالم العلامة والبحر الفهامة، المرحوم السيد عبد الله[3] بن السيد محمود أفندي الشهير بابن الألوسي البغدادي عفى عنهما بحرمة[4] النبي وآله وصحبه.

---

(١) هذا الباب هو موضوع الرسالة الآتية التي هي بعنوان: «النفحات القدسية في رد الإمامية».

(٢) هذا السطر هو بمعناه بداية: «النفحات القدسية» وكأن المؤلف كانت نيته أنْ يجعلها كتابًا واحدًا وهي «نهج السلامة إلى مباحث الإمامة» وهذا ما يشير إليه كلام ابنه عبد الله في كلمته التي ذيل بها رسالة الورقات في هذه الصفحة (٦٦١).

(٣) عبد الله بهاء الدين ابن المؤلف (ت١٢٩١هـ)، ترجمته في المسك الإذفر (ص٩٨)، والأعلام (١٣٦/٤).

(٤) التوسل بحرمة النبي وجاهه لا يجوز؛ لأنّ ذلك لم يرد عن النبي صلّى الله عليه وسلّم وآله وصحبه.

الرسالة الثالثة

الأضاحي القدسية في الرد على الوهابية

التعريف بالرسالة الثالثة

ويتضمن خمس مباحث

المبحث الأول: اسم الرسالة ونسبتها إلى المؤلف وسبب تأليفها

المبحث الثاني: موضوع الرسالة وتاريخ تأليفها

المبحث الثالث: مصادر المؤلف

المبحث الرابع: منهج المؤلف في الرسالة

المبحث الخامس: التعريف بالمخطوطة

المبحث الأول

اسم الرسالة ونسبتها إلى المؤلف وسبب تأليفها

اسم الرسالة: «النفحات القدسية في الرد على الإمامية».

بهذا الاسم سماها مؤلفها رحمه الله في كتابه «التبيان شرح البرهان في إطاعة السلطان» (ق٢١/ب)، وهناك تسمية أخرى لا تكاد تختلف عما اخترته هنا لكني رجحت هذا الاسم لأنه ورد في كتاب بخط المؤلف لم يتصرف فيه أحد غيره وأما التسمية الأخرى فإنها هكذا «النفحات القدسية في رد الإمامية» وهذا الاسم هو المزبور على صفحة العنوان، وأيضا: ذكره مؤلفها في بعض كتبه الأخرى مثل تفسيره «روح المعاني» و«الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية» ولكن هذين المصدرين ليسا بخط المؤلف، فالتفسير مطبوع والأجوبة نسختها التي عندي ليست منها النسخة التي بخط المؤلف، فلذلك قدمت الاسم الوارد في «التبيان» لأنه بخط المؤلف.

نسبة الرسالة إلى المؤلف:

لقد أراحنا المؤلف رحمه الله من عناء البحث في تحقيق هذه النسبة لأنه رحمه الله نسبها إلى نفسه في أكثر من موضع من كتبه، قال في كتابه «التبيان في شرح البرهان» (ق٢١/ب): «وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في كتابنا النفحات القدسية في الرد على الإمامية» وقال في تفسيره «روح المعاني» (٦/٦١): «وقد بسطنا الكلام عليه في كتابنا «النفحات القدسية في الرد على الإمامية» وكذلك قال في الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ق١٦)، و(ق٢٨).

سبب التأليف:

لم يذكر رحمه الله سببًا معينا دفعه للتأليف لكننا من خلال بعض كلامه يمكننا أن نستنتج أنّ الرافضة كانوا في عهده قد تجاوزوا حدهم وأصبحوا يتطاولون على أهل السنة ويوردون بعض الشبه مما كان سببا في دفعه لكتابة هذه الرسالة، فقد قال رحمه الله: «أما بعد: فهذه أوراق انتخبتها ومسائل جمعتها وحررتها في رد الفرقة الذين سموا أنفسهم بالشيعة، ووسموا غيرهم بكل قبيحة وشنيعة، مشتملة على ما يحتاج إليه مما كثر دوره بين الأنام، وشاع البحث عنه عند السادة الأعلام». مقدمة النفحات.

المبحث الثاني

موضوع الرسالة وتاريخ تأليفها

موضوعها: ظاهر من عنوانها وهو الرد على الإمامية.

وهي تشتمل على بابين:

الباب الأول: في عقيدة الرافضة في الإمامة وفيه تحدث عن قولهم بوجوب نصب الإمام على الله، وعن غيبة إمامهم الثاني عشر، واستتاره، وعن الشروط التي وضعوها للإمامة، وهي: أنْ يكون معصوما، ومنصوصا عليه، وأفضل أهل عصره، ورد على ذلك كله. ثم تحدث عن خلافة أبي بكر، وأنه هو الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة خلافا للرافضة، والأدلة على ذلك.

بعد ذلك ذكر أدلة الرافضة على زعمهم أنّ الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو علي رضي الله عنه، ورد عليها واحدة واحدة، وهي سبع أدلة من القرآن وعشر من السنة وأربع عقلية.

ثم ذكر بعض المطاعن التي وجهها النواصب لعلي رضي الله عنه وأبطلها.

ثم جاء بفصلين: الأول: في عقيدة الرافضة في الرجعة، **والثاني:** في زعمهم أنّ حب علي كاف في النجاة يوم القيامة ورد عليهم.

ثم جاء بباب آخر سماه: باب مطاعن أهل الأهواء في الصحابة رضي الله عنهم وبدأ بالمطاعن التي وجهها الرافضة لأبي بكر رضي الله عنه وذكر منها سبعة مطاعن ورد عليها وبذلك انتهى الموجود من الرسالة.

تاريخ تأليفها:

تعتبر هذه الرسالة من أوائل ما ألفه الألوسي رحمه الله كما أخبر بذلك أحد أبنائه وهو عبد الله[1] وكذلك حفيده محمود شكري الألوسي إذ قال: ((وألف في صغره رسالة غير تامة في الرد على الإمامية سماها: (النفحات القدسية))[2].

ونظرًا لبقائها ناقصة مدة طويلة من الزمان في حياته رحمه الله وكان ينوي الرجوع إليها لإتمامها فإنها بقيت بدون تاريخ للتأليف، وإلاّ فهو غالبًا ما يكتب تاريخ الانتهاء في آخر مصنفاته.

(١) انظر: ما قاله في آخر صفحة من نهج السلامة إلى مباحث الإمامة (ص٦٦١).

(٢) المسك الأذفر (ص٧٧).

المبحث الثالث

مصادر المؤلف

هذه الرسالة مأخوذة بكل أبحاثها وأبوابها وفصولها من كتاب «التحفة الاثني عشرية» فهي ملخص لها لا غير.

ولذلك فالحديث عن مصادر المؤلف فيها لا معنى له لأنّ أصلها ليس له فهو رحمه الله تعالى كان دوره فيها هو الاختصار فقط، وعمله هذا نقله عنه حفيده محمود شكري الألوسي حرفيا في اختصاره للتحفة الاثني عشرية.

فمصادر هذه الرسالة هي مصادر التحفة الاثني عشرية، ومع ذلك فإني سأضع فهرسا خاصا للمصادر التي اعْتُمِدَت في هذه الرسالة ضمن الفهارس العامة.

المبحث الرابع

منهج المؤلف في الرسالة

تقدم آنفا في المبحث الثالث أنّ هذه الرسالة هي اختصار لكتاب «التحفة الاثني عشرية» ولذلك فإنّ منهجها في الرد على الرافضة هو منهج مؤلف الأصل إلاّ أنّ عمل الألوسي رحمه الله أكثر تهذيبا وأحسن عبارة وسبكًا، وذلك للفارق الكبير بين الألوسي والدهلوي مؤلف الأصل من حيث التمكن من العربية، فالألوسي رحمه الله يعتبر من الذين انقادت لهم اللغة العربية فأخذ بناصيتها، وأما الدهلوي فإنك أحيانا تشعر بعجمة في كلامه، فلا تستطيع فهم مراده، وعلى العموم فمنهج الرد في هذه الرسالة لا يكاد يختلف عما ذكرناه عندما تحدثنا عن منهج المؤلف في كتابه «الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية».

المبحث الخامس

التعريف بالمخطوطة

-حصلت على مصورة واحدة لهذه المخطوطة من عند الأخوين الذين ذكرتهما عند الكلام على «نهج السلامة». وأصل المخطوطة موجود في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم: (١/١٣٧١٠) مجاميع، وهي منقولة عن نسخة المؤلف.

وذكر الأستاذ عباس العزاوي أنّ لها نسخة في خزانة الأستاذ هاشم الألوسي كتبت في ٥ شوال ١٢٩٢هـ بخط الأستاذ أحمد شاكر ابن مؤلف الرسالة[1]. ولم أستطع الوصول إليها لكن على الرغم من ذلك فإنّ ما وقفت عليه من كتب تعتبر مصدرًا لها مثل «التحفة الاثني عشرية» أو كتب متأخرة عن الرسالة ونقلت عنها قد ساعد كثيرًا على تحقيق النص، فـ«مختصر التحفة الاثني عشرية» و«مختصر الصواقع المحرقة» وكلاهما لحفيد المؤلف نقلا عنها كل أبحاثها حرفيًا، وعلى ذلك أكون كأني قد توفر لي ثلاث نسخ ولله الحمد والمنة.

وصف المصورة التي عندي:

* عدد صفحاتها (٤٠).
* عدد الأسطر بكل صفحة (٢٩).
* عدد الكلمات في كل سطر حوالي (١٥).
* خطها: خط فارسي واضح مقروء.
* الناسخ: بدون.
* تاريخ النسخ: سنة ١٢٩٩هـ.

كتب على صفحة العنوان: «النفحات القدسية في رد الإمامية لشيخ الشيوخ وصاحب الرسوخ، علامة المنقول والمعقول، وفهامة الفروع والأصول، وحيد زمانه،

(١) نظر: ذكرى أبي الثناء الألوسي (ص٩٢).

وفريد عصره وأوانه، أبي الثناء شهاب الدين محمود، لا زال في حظائر القدس في صعود، آمين. سنة ١٢٩٩ جمادى الأولى».

وكتب في آخر صفحة منها: «هذا آخر ما وجدناه بخط المؤلف من هذا الكتاب، وهو حريّ أنْ يكتب بالتبر المذاب، والحمد لله. سنة ١٢٩٩».

والكتاب ناقص كما يفهم من عبارة الناسخ، وقد نص المؤلف رحمه الله على ذلك في تفسيره «روح المعاني» (٦/٦١) فقال: «وقد بسطنا الكلام عليه في كتابنا النفحات القدسية في رد الإمامية، ولم يتم إلى الآن ونسأل الله تعالى إتمامه».

نماذج من مخطوطة النفحات القدسية

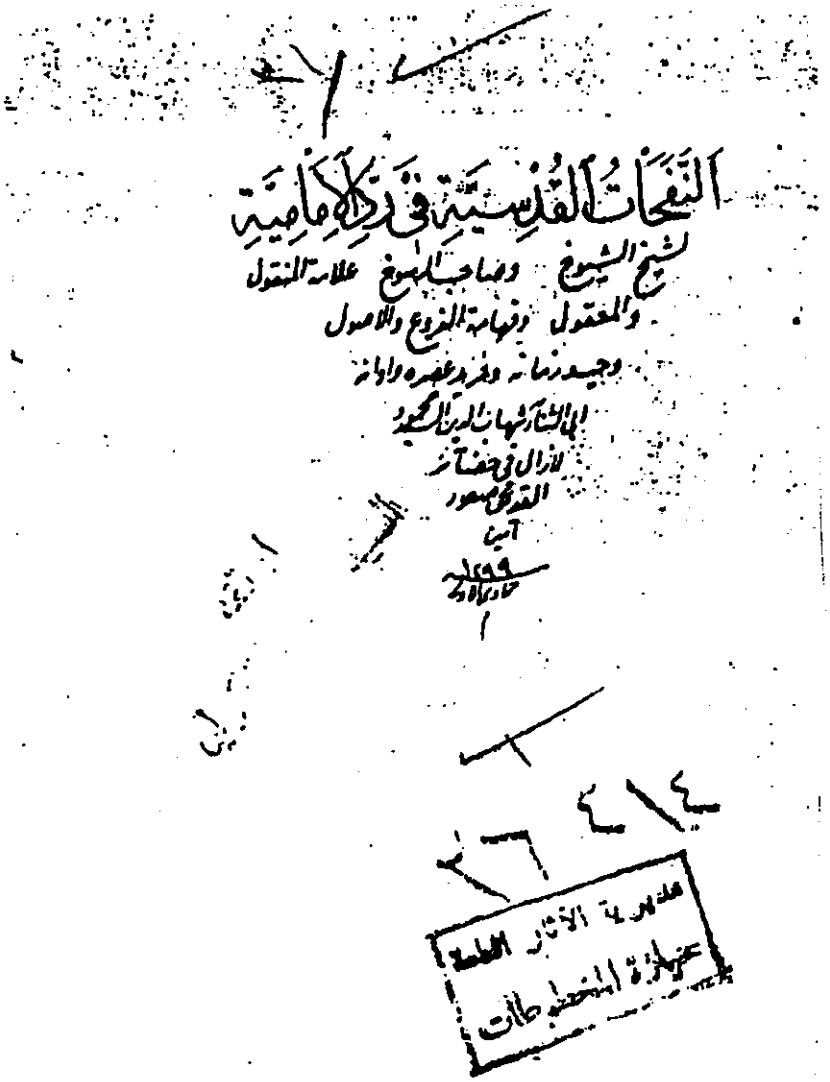

النفحات القدسية في رد الإمامية
لشيخ الشيوخ وصاحب الهوى علامة المنقول
والمعقول وفهامة الفروع والاصول
وحيد زمانه وفرد عصره واوانه
ابي الثناء شهاب الدين المجدد
لازال في حفظه
القدوس صور
آمين
١٢٩٩

٤١٤
٢٦

الإدارة العامة للآثار
مكتبة المخطوطات

صفحة العنوان من النفحات القدسية

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن شرع الشرع القويم واوضح المنهج المستقيم واطلع في سماء نجوم الهداية انوارا وانبع في رياض اشجار العناية ازهارا ارسل محمدا بالبراهين القطعيه والآيات القرآنيه فبالغ في الانذار وايده بالتأييدات الربانيه والنفحات القدسيه اذ اخرج الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اقبل كارسله وايده فصدق وسلم عليه واوصل اليهم مزيد ثنائه بمزيد فلما بزغ بزوال الغمامة اوام الغوادي وتجلى بصيقل رافته غيوم الغموم والاكداد وعلى آله الذين شادوا الدين وساد وعلى الذين وعلى اصحابه برز مرابعهم رتاب الضالين وخفضوا قدر الباغين واحرقوا بصواعق سهمهم اذناب الضلال وردوا جيوش الكفر مغلوبين في اذيال الوبال صلوة وآله ابد الآبدين ودهر الداهرين آمين اما بعد فهذه اوراق انتجتها وسائل جمعتها وحررتها في رد الفرقة الذين سموا انفسهم بالشيعه ورسوا فيهم بكل قبيحة وشنيعه مشتملة على ما يحتاج اليه الناظر دوره بين الانام وشاع البحث عنه عند السادة الاعلام شارعا في بحث الامامه متوكلا على الله العزيز العلام فاقول

الباب الاول في الامامة

يعلم ان اول ما اختلف فيه من مسائل هذا الباب كون نصب الامام واجبا على العباد اوعلى الله تعالى فاهل السنة على الاول والشيعة على الثاني والفرقة الناجية بالاول اذ كل فرقة تقرر انفسهم رئيسا من بينهم وكذا الشرع ايضا اذ الشارع قد وضح شرائط الامام واوصافه ولوازمه بوجه كلي كما هو شانه في الامور الجلية كالنكاح ولوازمه مثلا وايضا لا معنى للوجوب عليه تعالى بل هو مناف للالوهية والربوبية كما هو مقرر في محله وايضا كل ما يتعلق بوجود الرئيس العام من امور المكلفين من اقامة الحدود والجهاد وتجهيز الجيش الى غير ذلك واجب عليهم فلابد ان يكون النصب ايضا واجبا عليهم لان مقدمة ما يجب على احد واجب عليه الا ترى ان الوضوء وتطهير الثوب وستر العورة واجبة على المصلي كالصلوة على المكلف وهذا ظاهر وايضا انا نعلم علما ان نصب الامام مانع للبلاد والعباد من مفاسد كثيرة لا تحصى والعالم مختلفة واهوآ نفوسهم متفاوتة فمن تعيين رجل لنظام العالم في جميع الازمنة الى منتهى

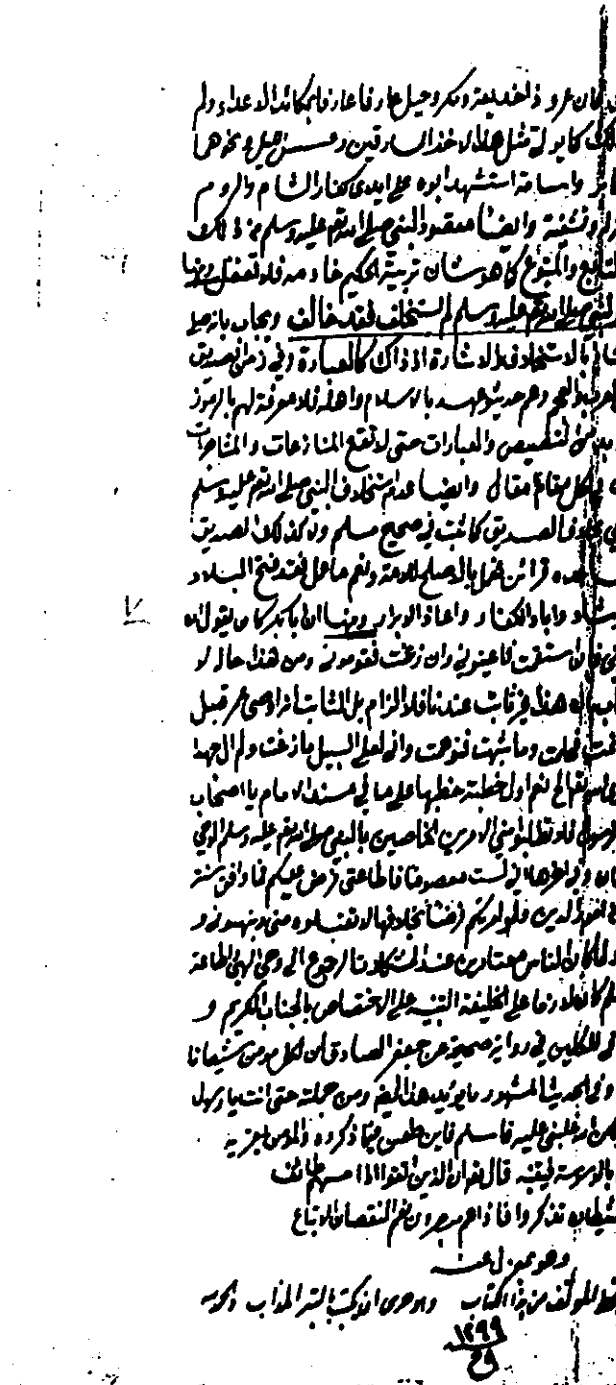

الصفحة الأخيرة من النفحات القدسية

النفحات القدسية في الرد على الوهابية

لأبي الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي

(ت١٢١٧-١٢٧٠هـ)

تحقيق ودراسة

عبد الله بن بو شعيب البخاري

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لمن شرع الشرع القويم، وأوضح المنهج المستقيم، وأطلع في سمائه نجوم الهداية وأقمارها، وأينع في رياضه أشجار العناية وأزهارها، أرسل محمدًا بالبراهين القطعية، والآيات القرآنية، فبالغ في الإنذار، وأيده بالتأييدات الربانية، والنفحات القدسية، ﴿إذ أخرجهُ الذين كفروا ثانيَ اثنين إذ هما في الغار﴾[1]، اللّهم كما أرسلته وأيّدته فصل وسلّم عليه، وأوصل اللّهم مزيد ثنائنا بين يديه، فلعلما يُبل بزلال التفاته أُوام[2] الفؤاد، وتجلى بصيقل رأفته غيوم الغموم والأنكاد، وعلى آله الذين شادوا الدين، وسادوا على المؤمنين، وعلى أصحابه من جزموا[3] بصوارمهم رقاب الضالين، وخفضوا قدر الباغين، وأحرقوا بصواعق هممهم أوثان الضلال، وردوا جيوش الكفر مغمورين في أوحال الوبال، صلاة دائمة أبد الآبدين، ودهر الداهرين آمين.

أما بعد: فهذه أوراق انتخبتها، ومسائل جمعتها وحرَّرْتها، في ردّ الفرقة الذين سمّوا أنفسَهم بالشيعة، ووسموا غيرهم بكل قبيحة وشنيعة، مشتملة على ما يحتاج إليه مما كثر دوره بين الأنام، وشاع البحث عنه عند السادة الأعلام، شارعًا في بحث الإمامة، متوكلاً على الله العزيز أمامه[4]، فأقول:

---

(١) اقتباس من الآية (٤٠) من سورة التوبة.

(٢) الأوام: كغراب: العطش، أو حره، انظر: القاموس المحيط (١٣٩٣) مادة «أوم».

(٣) الجزم: القطع، القاموس (ص١٤٠٧)، مادة: «حزم».

(٤) أي أمام البحث.

الباب الأول في الإمامة

ليعلم[1] أنّ أول ما اختلف فيه من مسائل هذا الباب -كون نصب الإمام واجبًا على العباد أو على الله تعالى، فأهل السنة على الأول[2]، والشيعة على الثاني[3]، والفطرة[4] شاهدة بالأول، إذ كلّ فرقة تقرر لأنفسهم رئيسا من بينهم، وكذا الشرع أيضا، إذْ الشارع قد أوضح شرائط الإمام[5] وأوصافه ولوازمه بوجه كلّي كما هو شأنه في الأمور الجِبِلِّيَّة، كالنكاح ولوازمه مثلاً، وأيضا لا معنى للوجوب عليه تعالى، بل هو مناف للألوهية والرّبوبية كما هو مقرَّر في محلّه، وأيضا كلّ ما يتعلق بوجود الرّئيس العام من أمور المكلفين من إقامة الحدود والجهاد وتجهيز الجيوش، إلى غير ذلك ويجب عليهم، فلا بد أنْ يكون النصب أيضا واجبًا عليهم؛ لأنّ مقدمة ما يجب على أحد واجب عليه، ألا ترى أنّ الوضوء وتطهير الثوب وستر العورة واجبة على المصلي كالصلاة، لا عليه تعالى، وهذا ظاهر.

وأيضا إنْ تأملنا علمنا أنّ نصب الإمام من قبل الباري، يتضمن مفاسد كثيرة؛ لأنّ آراء العالم مختلفة وأهواء نفوسهم متفاوتة، ففي تعيين رجل لتمام العالم في جميع الأزمنة إلى منتهى/ بقاء الدنيا[6] إيجاب لتهييج الفتن وجرّ لأمر الإمامة إلى التعطيل، ودوام الخوف والتزام الاختفاء كما وقع للجماعة الذين تعتقد الشيعة إمامتهم، فمع هذا قولهم: ((نصب الإمام لطف))[7] في غاية السفاهة، يضحك عليه؛ إذ لو كان لطفًا لكان بالتأييد

---

(١) من هنا نقله عنه حفيده أبو المعالي في مختصر التحفة (ص١١٦)، وهو في التحفة الإثني عشرية (ق١٢٢).

(٢) راجع الفصل في الملل والنحل (١٤٩/٤)، والإمامة للآمدي (ص٧٠-٧١)، والجامع لأحكام القرآن (٢٦٤/١-٢٦٥).

(٣) راجع تلخيص الشافي (١٩٠/١)، وكشف المراد (ص٣٨٨)، والألفين (ص٢٣).

(٤) من هنا إلى (ص٦٨٢) قبل كلمة ((فصل)) نقله عنه حفيده في السيوف المشرقة (ص١٦٣-١٦٥).

(٥) انظر: شرائط الإمام في (ص٦٤٣).

(٦) كما هو عقيدة الرافضة.

(٧) تلخيص الشافي (٦٠/١)، وكشف المراد (ص٣٨٨-٣٨٩).

والإظهار لا بغلبة المتخالفين والانتصار، فإذا لم يكن التأييد في البين، لم يكن النصب لطفًا كما يظهر لذي عينين. **وما أجاب عنه** بعض الإمامية -بأنّ وجود الإمام لطف، ونصرته وتمكينه لطف آخر[1]، وعدم تصرف الأئمة إنّما هو من فساد العباد، وكثرة الفساد، فإنّهم خوفوهم ومنعوهم، بحيث تركوا -من خوفهم على أنفسهم- إظهار الإمامة، وإذا ترك النّاس نصرتهم لسوء اختيارهم فلا يلزم في قباحته في كونه واجبًا عليه تعالى، والاستتار والخوف من سنن الأنبياء، فقد اختفى صلّى الله عليه وسلّم في الغار[2] خوفًا من الكفار-. ففيه[3] غفلة عن المقدمات المأخوذة في الاعتراض؛ إذ المعترض يقول: الوجود بشرط التصرف والنصرة لطف، وبدونه متضمن لمفاسد، فالواجب في الجواب التعرض لدفع لزوم المفاسد، ولم يتعرض له كما لا يخفى، وأيضا يرد على القائل بكونه لطفًا آخر ترك الواجب عليه تعالى، وترك هذا أقبح من ترك النصب. **وأيضا** يقال عليه هذا اللّطف الآخر إمّا من لوازم النصب أو لا؟

فعلى الأول: لزم من تركه ترك النصب؛ لأنّ ترك اللازم يستلزم ترك الملزوم.

وعلى الثاني: لم يبق النصب لطفا للزوم المفاسد الكثيرة، بل يكون سفهًا وعبثًا تعالى [الله][4] عن ذلك، وأيضا ما ذكره من تخويف النّاس للأئمة غير مسلّم، وهذه كتب التاريخ المعتبرة في البين[5]. **وأيضًا** التخويف الموجب للاستتار إنّما هو إذا كان بالقتل، وهذا لا يتصور في حق الأئمة لأنّهم يموتون باختيارهم كما أثبت ذلك الكليني[6] في الكافي، وبوب له[7].

---

(١) انظر: تلخيص الشافي (٧٩/١)، وكشف المراد (ص٣٨٨-٣٨٩).

(٢) أي في غار ثور.

(٣) أي في جواب بعض الإمامية، في قوله: «وما أجاب به بعض الإمامية».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأضفته من مختصر التحفة.

(٥) لأنّ كتب التاريخ لم تذكر هذا التخويف الذي يدّعونه، فهي دعوى بدون دليل ولا توجد إلاّ في كتبهم.

(٦) هو محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، أبو جعفر، شيخ الرافضة في وقته وإمامهم (ت٣٢٨هـ). انظر: السير (٢٨٠/١٥)، ولسان الميزان (٤٣٢/٥)، وتنقيح المقال (٢٠١/٣).

(٧) قال الكليني في الأصول من الكافي (٢٥٨/١): «باب أنّ الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون وأنّهم لا

وأيضا لا يفعل الأئمة أمرًا إلاّ بإذن، فلو كان الاختفاء بأمره تعالى، وقد مضت مدّة والخفاء هو الخفاء، فلا لطف بلا امتراء.

وأيضا إنْ كان واجبًا للتخويف، لزم ترك الواجب في حق الذين لم يكونوا كذلك، كزكريا[1] ويحيى[2] والحسين[3]، وإنْ لم يكن واجبًا بأنْ كان مندوبًا لزم على من اختفى ترك الواجب الذي هو التبليغ لأجل مندوب، وهو فحش، وإنْ كان أمر الله تعالى مختلفا بأنْ كان في حق التاركين بالندب مثلاً، وفي حق المستترين بالفرض، لزم ترك الأصلح الواجب بزعم الشيعة في أحد الفريقين، وهو باطل، ولا يمكن أنْ يقال: الأصلح في حق كلّ ما فعل؛ لأنّا نقول: إنّ الإمام بوصف الإمامة لا يصح اختلاف وصفه كالعصمة، لأنّ اختلاف اللّوازم يستلزم اختلاف الملزومات، فيلزم أنْ لا يكون أحدُ الفريقين إمامًا فلا يكون الأصلح في حقهم إلاّ أحد الحالين، وإلاّ لزم اجتماع النقيضين، كما أنّ الموضوع[4] إذا كان مأخوذًا بالوصف العنواني[5] فثبوت المحمول له بالضرورة بشرط الوصف يكون

يموتون إلاّ باختيار منهم». وانظر: بحار الأنوار (٢٧/٢٨٥).

(١) هو زكريا بن محمد الباقر، كما في التحفة الاثنى عشرية (ق٨٩/ب)، ولم أقف عليه ابنا للباقر.

انظر: الجمهرة لابن حزم (ص٥٩).

(٢) هو يحيى بن زيد بن علي بن الحسين، خرج في أيام الوليد بن يزيد، فقتل سنة ١٢٦هـ.

راجع: مقالات الإسلاميين (١/١٥٣)، والمحبر (٤٩٢)، ومقاتل الطالبيين (ص١٥٢)، والداية والنهاية (١٠/٦).

(٣) هو الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، سبط رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وريحانته، ولد سنة أربع للهجرة، واستشهد سنة ٦١هـ، بكربلاء.

انظر: الاستيعاب (١/٣٧٧ -بهامش الإصابة)، وأسد الغابة (٢/١٨)، والإصابة (١/٣٣١).

(٤) الموضوع: عند أهل المنطق هو ما يسمى في علم النحو: «المبتدأ» أو «الفاعل» وفي علم البلاغة يسمى «المسند إليه». **والمحمول:** هو ما يسمى عند النحاة: «بالخبر» أو «الفعل» وعند البلاغيّين يسمى «المسند».

انظر: كتاب إيساغوجي (ص٢٧٤)، -ضمن مجموع مهمات المتون-، وشرح السلم المنورق (ص٤٨)، والإيضاح في علوم البلاغة (ص١٠٩)، والبلاغة الواضحة (ص١٣٩-١٤١).

(٥) الوصف العنواني: يسمى في اصطلاح المنطقيين، «عنوان الموضوع» و«مفهوم الموضوع»، و«وصف الموضوع». انظر: كشاف اصطلاحات الفنون (جـ٣/١٠٧٣) باب: العين فصل النون، مادة: «عنوان»، و(ص١١٥٤)، باب الفاء فصل الميم، و(ص١٤٩٦)، باب الواو فصل الفاء.

لازمًا ويمتنع حمل نقيضيه عليه كما لا يخفى.

وأيضا نقول: الاختفاء من القتل نفسه محال؛ لأنّ موتهم باختيارهم[1]/ وإنْ كان [٣] من خوف الإيذاء البدني يلزم أنّ الأئمة فرّوا من عبادة المجاهدة وتحمل المشاق في سبيل الله تعالى، وهذا بعيد عنهم، ومع هذا لا معنى لاختفاء صاحب الزمان بخصوصه؛ فإنّه يعلم باليقين[2] أنّه يعيش إلى نزول عيسى ولا يقدر أحد على قتله وأنّه سيملك الأرض بحذافيرها، فبأي وجه يتخوف ويختفي، ولم يظهر الدعوة ويتحمل المشقة كما فعله سيد الشهداء[3]، وما قاله المرتضى[4] في كتابه «تنزيه الأنبياء والأئمة»[5] من أنه فرق بين صاحب الزمان وبين آبائه الكرام، فإنّه مشار إليه بأنّه مهدي قائم، صاحب السيف، قاهر للأعداء منتقم منهم، مزيل للدولة والملك عنهم، فله مخافة لا تكون لغيره[6]، فكلام لا لُبَّ فيه؛ لأنّ خوف القتل نفسه قد علمته، ومع هذا معلوم له باليقين أنّ أحدًا لنْ يقتله أبدًا؛ [لأنّ الإمام عندهم عالم بما كان ويكون كما هو مسطور في كتبهم][7].

وأيضا ألا يعلم أنّ المخالفين لا يقبلون من أحدٍ دعوى المهدوية قبل ألف سنة[8]،

---

(١) تقدم توثيق هذه العقيدة (ص٦٧٥).

(٢) حسب عقيدة الرافضة.

(٣) يقصد الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

(٤) هو الشريف المرتضى علي بن الحسين بن موسى العلوي الحسيني الموسوي البغدادي، أبو طالب وأبو القاسم كان من الأذكياء المتبحرين في علم الكلام والاعتزال، وإمامي جلد، في تواليفه سب للصحابة رضي الله عنهم، وكان يكفر من يقول بتحريف القرآن (ت٤٣٦هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٥٨٨)، وميزان الاعتدال (٣/١٢٤)، إنباه الرواة (٢/٢٤٩).

(٥) تنزيه الأنبياء (ص١٨١).

(٦) إلى هنا منقول بمعناه من «تنزيه الأنبياء» (ص١٨١).

(٧) ما بين المعقوفين مكتوب في الحاشية من المخطوط. قال الكليني في الكافي (١/٢٦٠): «باب أنّ الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنّه لا يخفى عليهم الشيء»، ومثله في بحار الأنوار (٢٦/١٠٩).

(٨) أي قبل أنْ تمر ألف سنة، قال في التحفة الاثني عشرية (ق١٢٧/ب)، لأنّ ظهور الآيات عندهم بعد المائتين والألف من الهجرة من المسلمات، فلابد أنْ تمضي تلك المدة، ولم أقف على مستند لهذا القول.

وأنّ المهدي يظله السحاب[1]، لا سقف السرداب[2]، وأنّه يظهر في مكة[3] لا في «سر من رأى»[4]، ويدعو الناس بعد الأربعين من عمره[5]، لا في زمن الطفولية ولا الشيخوخة[6]، على أنّ السيد محمد الجونفوري[7]، في الهند ادعى المهدوية ولم يقتل ولم يخوف.

٥ **وأيضا** قد كثر محبوه وناصروه في زمن الدولة الصفوية[8] أكثر من رمل الصحارى والحصى.

فالاختفاء مناف لمنصب الإمامة الذي مبناه على الشجاعة والجرأة، فهلا خرج وصبر واستقام إلى أنْ ظفر، وهلا كان كالقوم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وكأين من نبي

---

(١) لم أقف على نص يدل على أنّ المهدي يظله السحاب.

(٢) السرداب: بالكسر بناء تحت الأرض للصيف، «معرب».

انظر: القاموس (ص١٢٤)، وهو المكان الذي تزعم الرافضة أنّ مهديّهم محمد بن الحسن العسكري اختفى فيه وهو طفل وسيخرج في آخر الزمان.

(٣) رواه أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (جـ٥/ص١٠٩٢-١٠٩٣، ح رقم: ٥٩٦)، ضمن حديث طويل.

وانظر: العرف الوردي في أخبار المهدي ضمن الحاوي للفتاوي للسيوطي (٧٦/١).

(٤) سر من رأى: وتسمى سامرّاء: مدينة كانت بين بغداد وتكريت، وكان اسمها قديما: «سامرّا» فلما استحدثها المعتصم سماها: «سرّ من رأى»، وبها السرداب المعروف عند الشيعة.

انظر: معجم البلدان (١٩٥/٣، و٢٤٣).

(٥) السنن الواردة في الفتن لأبي عمرو الداني (جـ٥/ص١٠٩٢، ح رقم: ٥٩٦)، وانظر: العرف الوردي في أخبار المهدي ضمن الحاوي للفتاوي (ج٧٣/٢).

(٦) انظر: في شأن المهدي وأوصافه وعلاماته عند أهل السنة: المنار المنيف لابن القيم (ص١٣٩)، ولوامع الأنوار البهية (٧٠/٢)، وعقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر، للشيخ العباد.

(٧) هو محمد بن سيد خان، وأمه «آخا ملك» وغير أتباعه اسم أبيه إلى «عبد الله» وأمه إلى «آمنة» ولد سنة (٨٤٧هـ) وادعى المهدية سنة (٩٠٥هـ) ومات سنة (٩١٠هـ). انظر: سبحة المرجان في آثار هندوستان (١١٠/١) مع حاشية (١) والإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة (ص٩٠-٩١).

(٨) الدولة الصفوية: أسسها الشاه إسماعيل الصفوي واستمر ملك هذه الدولة من سنة ٩٠٥هـ إلى سنة ١١٤٨.

انظر: تاريخ إيران بعد الإسلام (ص٦٣٩-٦٩٤)، والشيعة في الميزان لمغنية (ص١٨٢)، وأصول مذهب الشيعة الاثني عشرية (١٢٢٣/٣).

قتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين﴾[1].

ثم ما حكى أولاً من قصة الغار، واستتار سيد الأبرار، من خوف الكفار، فكلام وقع في غير موقعه؛ لأنّ استتاره عليه الصلاة والسلام لم يكن لإخفاء دعوى النبوة، بل كان من جنس التورية في الحرب، حتى إنّ الكفار لنْ يطلعوا على مقصده، ولنْ يسدوا الطريق عليه، وهذا أيضًا كان ثلاثة أيام، فقياس ما نحن فيه عليه غاية حماقة ووقاحة، ففرق واضح لا يخفى على من له أدنى عقل بين الاختفاء الذي هو مقدمة لظهور الدين والغلبة على الكافرين، وبين الاختفاء الذي لازمه الخذلان، وترك الدعوة وانتشار الطغيان.

فالأول تقطر مياه الهمة من أسرّته[2]، وتتبلج[3] أقمار النصرة من تحت طرته[4] بخلاف الثاني، فغبار الجبن يلوح على خده، والفرار عن الدعوة مرسوم على حده، فأي فرقة سخرها الإمام لنفسه في هذه الغيبة، وأي ملك ملكه، ولو ابتغى صاحب الزمان فرصة ثلاثمائة سنة مكان ثلاث ليال، وعوض الغار سرداب «سر من رأى»[5]، وبدل «المدينة المنورة» «دار المؤمنين» «قم»[6] ودار الإيمان «كاشان»[7] وبدل الأنصار، شيعة

(١) الآية (١٤٦) من سورة آل عمران.

(٢) قال في اللسان (٤/٣٥٩): «السِّرُّ والسُّر والسَّرَرُ والسِّرَار، كله: خط بطن الكف والوجه والجبهة... والجمع أسرَّة وأسرار، وأسارير: جمع الجمع».

(٣) يقال: تبلج الصبح: أي أضاء، والبلوج: الإشراق.
انظر: مختار الصحاح (ص٦٢).

(٤) الطرة: الناصية، انظر: اللسان (٤/٥٠٠)، مادة: «طرر».

(٥) تقدم التعريف بها (ص٦٧٨).

(٦) قمّ: بالضم وتشديد الميم كلمة فارسية، وهي مدينة مستحدثة، مصرها طلحة بن الأحوص الأشعري، توجد الآن بدولة إيران، وهي عاصمة الرفض، قال الحموي: «لا يوجد بها سني قط».
انظر: معجم البلدان (٤/٤٥٠-٤٥١).

(٧) كاشان: بالشين المعجمة وآخره نون: مدينة بما وراء النهر على بابها وادي أخسيكث.
انظر: معجم البلدان (٤/٤٨٨).

فارس والعراق، قائلا بأنّي في هذه الصورة أجمع الأسباب وأتخذ الأصحاب، ثم أخْرُج لكشف الغمة، وإصلاح حال الأمة، لتحمل أهل السنة وغيرهم هذه الشرائط[1]، وأنّى ذلك فليست هذه إمامه، بل هي لعمركَ قيامة.

وقد ترك الشيخ «مقداد»[2] صاحب «كنز العرفان» من المتأخرين/ طريق القدماء، وقال: «كان الاختفاء لحكمة استأثرها الله تعالى في علم الغيب عنده».

ويرد عليه أنّ هذا ادعاء مجرَّد يمكن أنْ يقال بمثله في كلّ أمر يكون مناقضًا للطف، فلا يثبت اللّطف في شيء، وبه يفسد كلام الشيعة كلّه لأنَّ مبنى أدلتهم عليه، يقولون: إنّ أمر كذا لطف، واللّطف واجب عليه تعالى، فليتأمل.

والله يحق الحق وهو يهدي السبيل.

(١) هذا من باب التنزل مع الخصم.

(٢) هو مقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين السيوري الحلي الأسدي فقيه إمامي، وفاته بالنجف سنة (٨٢٦هـ). انظر: هدية العارفين (٢/٤٧٠)، والأعلام (٧/٢٨٢).

تتمة

قوله تعالى: ﴿ابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله﴾[1] وقوله تعالى: ﴿الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلوة وءاتوا الزكوة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا﴾[3] إلى غير ذلك من الآيات يدل على أن هداية الناس والصبر على مشقة مخالطتهم من لوازم الإمامة، وكذا الجهاد في سبيل الله، والعقل يحكم بذلك.

وقد قال أمير المؤمنين: «**لابد للناس من أمير برّ أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ[4] فيها الأجل ويأمن[5] فيها السبل، يؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح[6] ويستراح من فاجر**» كذا في «نهج البلاغة»[7].

ولا يمكن حمله على التقية لما ذكره في «نهج البلاغة»[8] من أنّه رضي الله تعالى عنه قاله لما سمع قول الخوارج: «لا إمارة»[9] فلا محل للتقية في مقابلتهم فتأمل في هذا الكلام، وتفكر في هذا المقام، تر الفلاح، أوضح من الصباح، وأنّ الحق عند أصحاب الجنة وأهل السنة والله تعالى أعلم.

---

(١) الآية: (٢٤٦) من البقرة.

(٢) الآية: (٤١) من الحج.

(٣) الآية: (٢٤) من السجدة.

(٤) في نهج البلاغة: «ويبلغ الله فيها».

(٥) في نهج البلاغة: «وتأمن به».

(٦) في نهج البلاغة: «به بر».

(٧) في نهج البلاغة: (ص١٤٥).

(٨) النهج (ص٤٥).

(٩) في النهج: «لا إمرة إلاّ لله».

فصل

العدالة شرط الإمامة[1] لا «العصمة»[2] بمعنى عدم تصور الذنب كما في الأنبياء خلافًا للشيعة سيما «الإمامية»[3] و«الإسماعيلية»[4] قالوا: لابد منها علمًا وعملاً، العصمة من الخطأ في العلم ومن الذنب في العمل[5]، وهو مخالف للكتاب والعترة.

٥ أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿إنّ الله قد بعث لكم طالوت ملكا﴾[6] فكان واجب الطاعة بالوحي ولم يكن معصومًا بالإجماع، وقوله تعالى: ﴿إنّي جاعل في الأرض خليفة﴾[7] فكان قبل النبوة إمامًا وخليفة وصدر منه ما صدر، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾[8] وقوله: ﴿ثم اجتبله ربّه﴾[9] والاجتباء في قوله تعالى في حق يونس:

---

(١) راجع (ص٦٤٦).

(٢) العصمة، لغة: المنع، واعتصم بالله امتنع بلطفه من المعصية، انظر: القاموس (ص١٤٦٩).
وفي الاصطلاح: قيل: هو أنْ لا يمكن المعصوم من الإتيان بالمعصية.
وقيل: هي القدرة على الطاعة وعدم القدرة على المعصية. وقيل: تهيئة العبد للموافقة مطلقًا، وهناك أقوال أخرى، وكلّها ترجع إلى ما ذكر. انظر: البحر المحيط للزركشي (١٧٢/٤)، وإرشاد الفحول (١٦٢/١).

(٣) تقدم التعريف بها من طرف المؤلف (ص٥٦٨) .وانظر: كلامهم في كتاب منهاج الكرامة (٣٠)، والرد عليه في منهاج السنة (٣٧٢/٣).

(٤) تقدم التعريف بها (ص٥٨٨).

(٥) العصمة عند الشيعة يُعرفها المجلسي بقوله: «اعلم أنّ الإمامية -رضي الله عنهم- اتفقوا على عصمة الأئمة من الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنب أصلا لا عمدا ولا نسيانا ولا لخطأ في التأويل ولا للاسهاء من الله سبحانه».انظر: بحار الأنوار (٢٠٩/٢٥).

(٦) الآية (٢٤٧): من البقرة.

(٧) الآية (٣٠): من البقرة.

(٨) الآية (١٢١) من سورة طه.

(٩) الآية (١٢٢) من سورة طه. قال في الترجمة العبقرية (ق١٢٦/أ): «وهذه الزلة قد وقعت منه في زمن الإمامة والخلافة لا في وقت النبوة وبعدها بدليل قوله تعالى: ﴿ثم اجتبله ربه فتاب عليه وهدى﴾ لأنّ كلمة "ثم" للترتيب». قلت: وفيما قال نظر، وانظر: الفصل لابن حزم (٩/٤-١٢).

﴿فاجتبٰه ربّه فجعله من الصٰلحين﴾[1]، الاصطفاء للدعاء، وعذره ورده إليه لا الاستنباء؛ إذ قد ثبت قبلُ بقوله تعالى: ﴿وإنّ يونس لمن المرسلين إذ أبق الى الفلك المشحون﴾[2] بخلاف ما نحن فيه، كذا قيل فليتأمل[3].

وأمّا أقوال العترة فقد أسلفنا قول الأمير: «**لابد للناس... الخ**»[4]، وأيضا روى في «الكافي»[5] ما قال الأمير لأصحابه: «**لا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست آمن أنْ أخطئ**»[6]، والحمل على المشورة الدنياوية يأباه الصدر كما لا يخفى.

وأيضا روى صاحب الفصول[7] عن أبي مخنف[8] أنّه قال: «**كان الحسين يبدي الكراهة من صلح أخيه الحسن مع معاوية، ويقول: لو جز أنفي كان أحب إليّ مما فعله أخي**»[9].

وإذا خطّأ أحدُ المعصومين الآخر ثبت خطأ أحدهما بالضرورة؛ لامتناع اجتماع النقيضين.

---

(١) الآية (٥٠): من سورة القلم.

(٢) الآية (١٣٩-١٤٠): من الصافات.

(٣) إشارة من الألوسي إلى توهين ما نقله في حق آدم عليه الصلاة والسلام.

(٤) سبق عزوه (ص٦٨١).

(٥) الروضة من الكافي (حـ٨/ص٣٥٦) ضمن خطبة طويلة ألقاها علي بن أبي طالب رضي الله عنه بصفين، وذكرت أيضا في نهج البلاغة (ص٤٨٥).

(٦) كم يعجب المرء لهؤلاء الرافضة عند ما يقرأون مثل هذا النص الصادر عن من يعتقدون عصمته ثم لا يعملون بمقتضاه، فهل المعصوم يقول: «إني لست آمن أنْ أخطئ» وهل هناك نص أصرح من هذا في نفي العصمة عن هذا الإمام أضف إلى ذلك أنّ هذا النص مزبور في مصدرين من أصح مصادرهم المعتمدة، «الكافي» و«نهج البلاغة» لكن الهوى والتعصب المقيت يعمي صاحبه، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وما تغني الآيٰت والنذر عن قوم لا يؤمنون﴾.

(٧) هو علي بن محمد بن أحمد بن الصباغ المكي المالكي (ت٨٥٥هـ). انظر: الضوء اللامع (٢٨٣/٥)، والأعلام (٨/٥).

(٨) تقدمت ترجمته (ص٥١٩).

(٩) الفصول المهمة في معرفة الأئمة (ص١٨١)، وذكر أبياتا في المعنى نفسه.

وأيضا في «الصحيفة الكاملة»[1] للسجاد[2]: «**قد ملك الشيطان عِناني في سوء الظنّ وضعف اليقين، [وإني][3] أشكو سوء مجاورته لي/ وطاعة نفسي له**»[4]، فظاهر أنه على الصدق[5]، والكذب مناف للعصمة. **ومن أدلتهم على العصمة** أنّ الإمام لو لم يكن معصومًا لزم التسلسل، بيان[6] الملازمة: أنّ المحوج للنصب هو جواز الخطأ للأمة، فلو جاز الخطأ عليه[7] أيضا لافتقر إلى آخر وهكذا فيتسلسل[8]. ويجاب بمنع أنّ المحوج ما ذكر، بل المحوج تنفيذ الأحكام ودرء المفاسد وحفظ بيضة الإسلام مثلا، ولا حاجة في ذلك إلى العصمة، بل الاجتهاد والعدالة كافيان. ولما لم يكن إثم على التابع إذ ذاك، استوى جواز الخطأ وعدمه، سلمنا، لكن التسلسل ممنوع بل تنتهي السلسلة إلى النبي - [صلّى الله عليه وسلّم]- سلمنا لكنه منقوض بالمجتهد النائب عن الإمام في الغيبة عند الإمامية، وليس بمعصوم إجماعًا فيلزم ما لزم، والجواب هو الجواب. **ومن الأدلة أيضا** أنّه حافظ للشريعة فكيف الخطأ[9]؟ ويجاب بالمنع[10]، بل هو مروج، والحفظ بالعلماء، لقوله تعالى: ﴿**والرّبّانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء**﴾[11]

---

(١) يسميها الروافض «الصحيفة السجادية» و«إنجيل أهل البيت» و«أخت القرآن» و«زبور آل محمد» انظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١١٨/١٥) وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله أن أكثر ما في هذه الصحيفة مكذوب على علي بن الحسين زين العابدين. انظر منهاج السنة (٣٠٦/٦).

(٢) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، زين العابدين، سمي بالسجاد: لكثرة سجوده، ولد بالمدينة سنة (٣٨هـ) وحضر مع أبيه «كربلاء» ومات بالمدينة سنة (٩٢-٩٥هـ). السير (٣٨٦/٤-٤٠٠).

(٣) في الصحيفة السجادية الكاملة: «فأنا».

(٤) الصحيفة السجادية الكاملة (ص١٦٤).

(٥) أي أنه لم يقل هذا الكلام تقية.

(٦) في الأصل «بين»، وفي التحفة (ق١٢٦/أ)، ومختصرها (ص١٢١)، والسيوف المشرقة (ق١٩٥)، «بيان».

(٧) أي على الإمام المعصوم.

(٨) انظر: كشف المراد (ص٣٩٠)، ومنهاج الكرامة (ص١٤٦)، والرد عليه في منهاج السنة (٤٠٨/٦-٤١٠).

(٩) انظر: كشف المراد (ص٣٩٠)، ومنهاج الكرامة (ص١٤٦)، والرد عليه في منهاج السنة (٤٥٧/٦-٤٦٥).

(١٠) أي بمنع كونه حافظًا للشرع.

(١١) الآية (٤٤): من المائدة.

وقوله تعالى: ﴿كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾[1]، وأيضا إذا كان الحفظ بالعلماء زمن الفترة وفي الغيبة -على ما في «كشكول الكرامة» للحلي[2]- ففي الحضور كذلك، سلمنا، لكن الحفظ بالكتاب والسنة والإجماع لا بنفسه[3]، وممتنع[4] الخطأ في الثلاثة والأداء لا دخل له في صلب الشريعة فلا ضرورة في حفظه، سلمنا لكن ذلك منقوض بالنّائب، وقد يقال بأنّ وجود المعصوم لو كان ضروريًا للأمن من الخطأ لوجب أنْ يكون في كلّ قطر، بل في كلّ بلدة؛ إذ الواحد لا يكفي في الجميع، بل هو مستحيل بداهة لانتشار المكلفين في الأقطار، والحضور مستحيل عادة ونصب نائب لا يفيد لجواز الخطأ وعدم إمكان التدارك، سيما في الغيبة، والوقائع اليومية؛ إذ الاطلاع ممنوع، وعلى تسليمه، الإعلام إما برسول ولا عصمة، أو بكتاب، والتلبيس جائز، على أنّ الفهم إنّما هو باستعمال قواعد الرّأي، وضوابط القياس، والكل مظنة الخطأ فلا يحصل المقصود إلاّ بنصب معصوم في كلّ قطر وهو محال[5].

(١) الآية (٧٩): من آل عمران.

(٢) هو الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر، جمال الدين، «العلامة» كانت له وجاهة عند ملك التتار، فاستغلها في نشر مذهبه، من كتبه، «منهاج الكرامة»، و«كشف المراد»، وأما «الكشكول» فلم يصح أنّ له كتابا بهذا العنوان، وإنْ نسبه إليه بعض علمائهم وقد رجح الطهراني في الذريعة (١٨/٧٢ و٨٢) أن كتاب الكشكول ألّف بعد موت الحلي بعشر سنين، ولعلّ المؤلف اختلط عليه الأمر فساغ من عنوانين عنوانا، وقد رجعت إلى منهاج الكرامة فلم أجد فيه هذا النقل فقد يكون في الكشكول، الذي صح أنه ليس للحلي، والحلي هذا هو الذي عنى الشيخ تقي الدين السبكي بقوله:

وابن المطهر لم تطهر خلائقه ... داع إلى الرفض غال في تعصبه
ولابن تيمية رد عليه وفى ... بمقصد الرد واستفاد أضربه

مات سنة (٧٢٦هـ). انظر: الدرر الكامنة (٢/٧١، ترجمة ١٦١٨)، وتنقيح المقال (١/٣١٤، ت٢٧٩٤)، والأعلام (٢/٢٢٧).

(٣) أي لا بنفس الإمام.

(٤) في السيوف المشرقة: «ويمتنع».

(٥) انتهى ما نقله عنه حفيده في السيوف المشرقة (ص١٩٥).

فصل

الإمام لا يلزم أنْ يكون منصوصا من الباري تعالى؛ لأنّ نصبه واجب على العباد كما تقدم[1]، فتعيين الرّئيس مفوض إليهم، وهو الأصلح لهم. وقالت الإماميّة لابد أنْ يكون منصوصًا من قبله تعالى[2] كما أنّ نصبه واجب عليه تعالى[3]، وهذا مخالف للعقل والنقل.

أما الأول[4]: فمر[5].

وأما الثاني؛ فلأنّ الله تعالى يقول: ﴿**وجعلناهم أئمة**﴾[6]، و﴿**نريد أنْ نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة**﴾[7]، ﴿**هو الذي جعلكم خلائف في الأرض**﴾[8]، إلى غير ذلك، ولم يكنْ في أحد من تلك الفرق نص، بل كان برأي أهل الحل والعقد، فمعنى الجعل إلقاء اختياره في قلوب مسموعي القول، فينصبوه، فإنْ عدل فعادل وإلا فجائر. «**وقد قيس طالوت بعصاة الملوك فساواها فملّك**»[9]، كما لا يخفى على المتتبع فافهم وتدبر.

---

(١) تقدم (ص٦٧٤).

(٢) انظر: كشف المراد (ص٣٩٢)، ومنهاج الكرامة (١٤٦).

(٣) انظر: كشف المراد (ص٣٨٨).

(٤) أي العقل.

(٥) (ص٦٧٤).

(٦) الآية (٢٤) من السجدة.

(٧) الآية (٥) من سورة القصص.

(٨) الآية (٣٩): من فاطر.

(٩) قال ابن جرير في تفسيره (٢/٣٨٠-٣٨١): «قال السدي: أُتِيَ النبي صلّى الله عليه وسلّم بعصًى تكون مقدارا على طول الرجل الذي يبعث فيهم ملكا فقال: إنّ صاحبكم يكون طوله طول هذه العصا فقاسوا أنفسهم بها فلم يكونوا مثلها فقاسوا طالوت بها فكان مثلها»، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره مطولا.
انظر: الجزء الثاني -من سورة البقرة-، الذي حققه د/عبد الله علي أحمد الغامدي، لنيل الدكتوراه، بجامعة أم القرى (جـ٢/٩١٤)، ومن المطبوع (جـ٢/٤٦٦).

فصل

لا يلزم أنْ يكون الإمام أفضل أهل العصر عنده تعالى؛ إذْ قد خلف طالوت وداود وشمويل موجودان[1]، نعم لابدّ لأهل الحل والعقد [من][2] نصب الأفضل رياسة وسياسة لا عبادة ودراسة.

والشيعة على خلاف هذا، وقد علمت ردهم إجمالاً، واشترطوا ما اشترطوا لنفي الخلافة عن الثلاثة؛ لعدم العصمة والنص[3]/ وفي الأفضلية مجال بحث[4]. [٦]

وهذه نبذة يسيرة في الرد، وسيأتي التفصيل في إثبات الخلافة -إنْ شاء الله تعالى- فلينتظروه.

(١) طالوت ملِك، وداود وشمويل نبيان، وصار طالوت خليفة بأمر الله مع وجودهما.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطة من المخطوط، والتصويب من التحفة ومختصرها.

(٣) أي عند أهل السنة.

(٤) أي في أفضلية الخلفاء الثلاثة.

فصل مهم

اعلم[1] أنّ الإمام بعد الرسول صلّى الله عليه وسلّم بلا فصل، أبو بكر الصديق بإجماع أهل الإسلام، وقد تفردت الشيعة بإنكار ذلك، وقالوا: الإمامة مِلك لعلي -رضي الله تعالى عنه-[2]، وعند أهل السنة له بعد الثلاثة ثم لابنه الحسن -رضي الله تعالى عنه-، والصلح لمصالح رآها وهو اللائق بذاته الكريمة لا لخوف من جندٍ كما افتُرِيَ؛ إذْ قد ورد في كتب الشيعة خطبة له يقول فيها: «**إنّما فعلتُ ما فعلت إشفاقًا عليكم**»[3]، وقد ثبت في أخرى أوردها المرتضى[4] وصاحب الفصول[5] أنّه قال لما انبرم الصلح بينه وبين معاوية: «**إنّ معاوية قد نازعني حقًا لي دونه فنظرت الصلاح للأمة وقطع الفتنة، وقد كنتم بايعتموني على أنْ تسالموا من سالمني وتحاربوا من حاربني ورأيت أنّ حقن دماء المسلمين خير من سفكها، ولم أردْ بذلك إلاّ صلاحكم**»[6].

فهاتان الخطبتان تدلان على أنّ الصلح للمصلحة لا للعجز وعدم النّاصر، والثانية أيضا تدل بالصراحة على إسلام الفريق الثاني[7]؛ لأنّ المصالحة لأهل الكفر والرّدة لمخافة الفتنة لا تجوز، بل ترك قتالهم وغلبتهم هو الفتنة؛ لقول الله تعالى: ﴿**وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله**﴾[8]، وأيضا قد سبق[9] ما كان يقوله الحسين في صحح الحسن،

(١) من هنا بدأ ما نقله عن المؤلف حفيدُه أبو المعالي الألوسي في السيوف المشرقة (ص١٦٥-١٧٤).

(٢) انظر: قولهم في كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد (ص٣٩٣).

(٣) انظر: النص في تنزيه الأنبياء (ص١٧٠).

(٤) تقدمت ترجمته (ص٦٧٧).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٦٨٣).

(٦) انظر: النص في تنزيه الأنبياء (ص١٧٢)، والفصول المهمة (ص١٦٣-١٦٤)، مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٧) وهو معاوية -رضي الله عنه- ومن معه.

(٨) الآية (١٩٣): من البقرة.

(٩) سبق (ص٦٨٣).

أفنسيَ[1] أنّ الضرورات تبيح المحظورات[2]، ثم إظهار الكراهة لخلاف المصلحة المعقولة للكاره لا تكون قبيحة، وأيضا الاختلاف بين أكابر الدين في المصالح المنجرُّ إلى عدم الرّضا لا يقدح في أحد الجانبين، فليحفظ وليفهم، ثم لا يغترّ بما تقوّلَهُ أهل الزور على أهل السنة، من أنّهم يقولون بخلافة معاوية بعد الشهيد[3] حاشا وكلاّ، بل هم يقولون بصحة خلافته بعد صلح الحسن إلاّ أنّه غير راشد[4] والراشدون هم الخمسة[5]، بل قالوا إنّه باغي[6].

فإنْ قلت: إذا ثبت بغيه لَمَ لا يجوز لعنه؟

جوابه: أنّ أهل السنة لا يجوزون لعن مرتكب الكبيرة مطلقا، فعلى هذا لا تخصيص بالباغي لأنه مرتكب كبيرة أيضا، على أنّه إذا كان باغيًا بلا دليل، أما به بالاجتهاد ولو فاسدًا فلا إثم فضلاً عن الكبيرة، ويشهدُ لهم قوله تعالى: ﴿**واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات**﴾[7]، والأمر بالشيء نهي عن ضده عند الإمامية[8]، فالنهي عن اللّعن واضح،

---

(١) أي الحسين رضي الله عنه.

(٢) لأنّ فعل الحسن لم يكن عن اضطرار وإنما لمصالح رآها أداه إليها احتهاده، وهذا الاحتهاد هو الذي عاتبه عليه أخوه الحسين، وإلاّ فالأمور الاضطرارية ليست محلا للشكاية والعتاب.

(٣) الشهيد شهيد الدار، عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٤) أي لا يعتبر من الخلفاء الراشدين.

(٥) قول أهل السنة في أنّ عليا رضي الله عنه هو الخليفة بعد عثمان رضي الله عنه، وبعده ابنه الحسن رضي الله عنه لمدة ستة أشهر ثم بعده معاوية رضي الله عنه.

انظره فيما يلي: شرح العقيدة الطحاوية (٢/٧٢١-٧٢٥)، ولوامع الأنوار البهية (٢/٣٤٥-٣٤٦)، ومعارج القبول (٢/٥٦٥-٥٨٤).

(٦) على التسليم بهذا فإنّه كان مجتهدًا متأولا وله أجر على احتهاده رغم أنف الرّافضة، قال ابن تيمية في المنهاج (٦/٢٣٢): «فلم يكن من ملوك المسلمين ملك خير من معاوية ولا كان الناس في زمان ملك من الملوك خيرًا منهم في زمن معاوية، إذا نسبت أيامه إلى أيام من بعده... وعن مجاهد قال: لو أدركتم معاوية لقلتم هذا المهدي»، وكلمة «باغي»، وردت في السيوف المشرقة (ص١٦٦)، ومختصر التحفة هكذا «باغٍ».

(٧) الآية (١٩): من سورة محمد.

(٨) انظر: مبادئ الوصول إلى علم الأصول (ص١٠٧)، للحلي وهو إمامي حلد.

نعم ورد اللّعن في الوصف في حق أهل الكبائر، مثل قوله تعالى: ﴿ألا لعنة الله على الظالمين﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فنجعل لعنت الله على الكاذبين﴾[2]، لكنْ هذا اللّعن بالحقيقة على الوصف لا على صاحبه، ولو فرض عليه يكون وجود الإيمان مانعًا، والمانع مقدم كما هو عند الشيعة[3]، وأيضا وجود العلة مع المانع لا يكون مقتضيًا، فاللّعن لا يكون مترتبًا على وجود الصفة حتى يرتفع الإيمان المانع.

وقوله تعالى: ﴿والذين جاءو من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين ءامنوا ربنآ إنك رءوف رحيم﴾[4]، نص في طلب المغفرة وترك العداوة بحيث جعل مترتبًا/ على الايمان من غير تقييد، ويشهد لهم أيضا ما تواتر عن الأمير من نهي لعن أهل الشام[5].

قالت الشيعة: النهي لتهذيب الأخلاق وتحسين الكلام[6]، كما يدل قوله في هذا المقام: «إني أكره لكم أنْ تكونوا سبابين»[7]، وأهل السنة يقولون: هو مكروه للإمام فينبغي كراهته لنا، وعدم محبوبيته وجعله قربة، وإنْ لم نعلم وجه الكراهة.

وأيضا روى في «نهج البلاغة» عنه -رضي الله تعالى عنه- ما يدلُّ صراحةً على المقصود، وهو أنّه لما سمع لعن أهل الشام، خطب، وقال: «أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة والتأويل»[8].

---

(١) الآية (١٨): من هود.

(٢) الآية (٦١): من آل عمران.

(٣) انظر: مبادئ الوصول إلى علم الأصول (ص٢٣٧) مع الهامش (٢).

(٤) الآية (١٠): من الحشر.

(٥) انظر: نهج البلاغة (ص٤٦٩)، وقد نهى عن لعنهم عندما سمع قومًا يسبونهم.

(٦) في شرح نهج البلاغة (٨/٣) لابن أبي الحديد فرّق بين السب واللّعن، حتى يجوِّز اللعن ودافع كثيرا على جواز اللّعن.

(٧) نهج البلاغة (ص٢٦٩).

(٨) نهج البلاغة (ص٢٩٠).

فإذا صحت الرِّوايتان في كتب الإمامية حملنا أنّ **الأولى**[1] في حق منْ كان يلعنهم بالوصف -وهو جائز- لا مطلقًا، بل لمن يُبَلِّغُ الشريعة كالأنبياء؛ إذ قد يستعمل لبيان قباحة تلك الصفات، وأمّا الغير فهو في حقه مكروه، لأنّه لو اعتاده لخشي في حق من ليس أهلاً.

٥ **وأنّ الثانية**[2] في حق من كان يلعن أهل الشام بتعيين الأشخاص، غافلاً عن منع الإيمان، فأعملنا الرّوايتين؛ لأنّ الأصل في الدلائل الإعمال دون الإهمال.

وقال بعض علماء الشيعة: البغي غير موجب للعن على قاعدتنا؛ لأنّ الباغي آثم، لكنْ هذا الحكم[3] مخصوص بغير المحارب[4] وأمّا هو[5] فكافر عندنا بدليل حديث متفق [عليه][6] عند الفريقين أنّه صلّى الله تعالى عليه وسلّم قال للأمير: ((**حربك حربي**))[7]، ١٠ وأنّه قال لأهل العبا: ((**أنا سلم لمن سالمتم حرب لمن حاربتم**))[8]، وحرب الرَّسول كفر بلا شبهة، فكذا حرب الأئمة.

قال أهل السنة: هذا مجاز للتهديد والتغليظ[9]، بدليل ما حكم به الأمير من بقاء

---

(١) أي الرواية الأولى.

(٢) أي الرواية الثانية.

(٣) في المخطوط: ((الحاكم))، والتصويب من التحفة ومختصرها، والسيوف المشرقة.

(٤) في مختصر التحفة: ((بغير المحارب للأمير))، وفي تنزيه الأنبياء (ص١٥٦): ((ومقاتلوا علي عندنا كفار)).

(٥) أي المحارب.

(٦) ما بين المعقوفين أضفته من مختصر التحفة والسيوف المشرقة، وهذا الاتفاق غير صحيح عند أهل السنة.

(٧) قال نصير الدين الطوسي: ((محاربوا علي كفرة ومخالفوه فسقة))، وقال شارحه الحلي: ((المحارب لعلي كافر لقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: يا علي حربك حربي)). انظر: كشف المراد (ص٤٢٣)، ورواه ابن المغازلي الشيعي في مناقب علي رضي الله عنه (ص٥٠، رقم: ٧٣). قال ابن تيمية في المنهاج (٤/٤٩٥): ((وهذا الحديث ليس في شيء من كتب علماء الحديث المعروفة ولا روي بإسناد معروف، بل كيف إذا علم أنه كذب موضوع على النبي صلّى الله عليه وسلّم باتفاق أهل العلم بالحديث)).

(٨)

(٩) أي أنّ حديث ((حربك حربي))، ورد مورد التهديد والتغليظ، ونحن لسنا في حاجة إلى تفسير ما لم يصح، ولكن من باب التنزل مع الخصم قد يقبل هذا الكلام.

إيمان أهل الشام وأخوتهم في الإسلام[1]، على أنّه قوله: «حرب الرسول كفر»، ممنوع، إذْ قدْ حكم على آكل الرِّبا بحرب الله ورسوله معًا، قال تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله﴾[2]، وعلى قطاع الطريق كذلك، قال تعالى: ﴿إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادًا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الأخرة عذاب عظيم﴾[3].

فلمَ لمْ تحكم الشيعة بكفر هؤلاء؟!!

هذا، ولنرجع إلى ما كنّا فيه، ولنورد عدة آيات قرآنية، وأخبار عترية تدل على المرام، وتوضح المقام، وتفسد أصل الشيعة، وتبطل هذه القاعدة الشنيعة، وبالله تعالى الاستقامة والتوفيق، ومنه يرجى الوصول إلى سواء الطريق.

فمن الآيات قوله تعالى: ﴿وعد الله الذين ءامنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضىٰ لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنًا يعبدونني لا يشركون بي شيئًا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾[4].

الحاصل أنّ الله تعالى وعد المؤمنين الصالحين الحاضرين وقت النزول بالاستخلاف والنصر، وكما جعل بني إسرائيل متصرفين في مصر والشام، كداود عليه السلام الوارد في حقه: ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض﴾[5]، [خليفة][6] وغيره من أنبياء بني إسرائيل، وبإزالة الخوف من الأعداء الكفار والمشركين بأنْ يجعلهم في غاية الأمن حتى يخشاهم الكفار، ولا يخشون أحدًا إلاّ الله تعالى، وتقوية الدين المرتضى بأنْ يروجه ويشيعه كما

(١) تقدم توثيق الكلام (ص٦٩٠).

(٢) الآية (٢٧٩): من البقرة.

(٣) الآية (٣٢): من المائدة.

(٤) الآية (٥٥): من النور.

(٥) الآية (٢٦): من سورة (ص).

(٦) كذا في المخطوط، ولا توجد في التحفة ومختصرها ولا في السيوف المشرقة.

ينبغي.

ولم يقع هذا المجموع إلاّ زمن الخلفاء الثلاثة لأنّ المهدي ما كان موجودًا وقت/ النزولَ، والأمير وإنْ كان حاضرًا لكن لم يحصل له رواج الدين كما هو حقه بزعم الشيعة، بل صار أسوأ وأقبح من عهد[1] الكفار، كما صرّح به المرتضى[2] في «تنزيه/ الأنبياء والأئمة»[3]، مع أنّ الأمير وشيعته كانوا يخفون دينهم خائفين هائبين من أفواج أهل البغي دائما[4]. [٨]

وأيضا الأمير فرد من الجماعة، ولفظ الجمع[5] حقيقة في ثلاثة أفراد ففوق، والأئمة الآخرون لم يوجد فيهم مع عدم حضورهم تلك الأمور كما لا يخفى، وخلف الوعد ممتنع اتفاقًا، فلزم أنّ الخلفاء الثلاثة كانوا[6] الموعودين من قبله تعالى بالاستخلاف وأَخَوَيْه[7]، وهو معنى الخلافة الراشدة المرادفة للإمامة.

وقال الملا عبد الله المشهدي في «إظهار الحق»[8] بعد الفحص الشديد يحتمل أنْ يكون «الخليفة» بالمعنى اللّغوي، و«الاستخلاف» الإتيان بأحد بعد آخر، كما ورد في حق بني إسرائيل ﴿عسى ربكم أنْ يهلك عدوكم ويستخلفكم في الأرض﴾[9]، والمعنى الخاص مستحدث بعد الرحلة[10].

جوابه: أنّا متى قلنا إنّ الاستخلاف غير مستعمل في الكلام بالمعنى اللّغوي ولكنْ

---

(١) في الأصل «عند» والتصويب من التحفة ومختصرها.

(٢) تقدمت ترجمته (ص٦٧٧).

(٣) لم أقف عليه في هذا الكتاب.

(٤) هذا حسب عقيدة الرافضة في الأئمة.

(٥) أي الجماعة الذين وعدهم الله بالاستخلاف في قوله: ﴿وعد الله الذين ءامنوا... الخ﴾.

(٦) في التحفة ومختصرها زيادة: «هم» بعد كانوا.

(٧) يقصد بأخوي الاستخلاف، تمكين الدين، وإبدال الخوف أمنا، حسب ما ورد في الآية.

(٨) لم أقف على هذا الكتاب ولا على مؤلفه المشهدي.

(٩) الآية (١٢٩): من الأعراف.

(١٠) أي بعد موت النبي صلّى الله عليه وسلّم ورحلته إلى الآخرة، وإلى هنا انتهى كلام المشهدي.

القاعدة الأصولية للشيعة[1] أنّ الألفاظ القرآنية ينبغي أنْ تحمل على المعاني الاصطلاحية الشرعية حتى الإمكان، لا على المعاني اللّغوية، وإلاّ فالشرعية كلّها تفسد، ولا يثبت حكم كما لا يخفى.

وأيضا كيف يصح تمسكهم بحديث «**أنت منّي... الخ**»[2]، المنظم إليه: ﴿**اخلفني في قومي**﴾[3]، وكيف التمسك بحديث: «**يا علي أنت خليفتي من بعدي**»[4].

ولقد سعى المدققون من الشيعة في الجواب عن هذه الآية، وتوجيهها، وأحسن الأجوبة عندهم اثنان:

الأول: أنّ «من» للبيان لا للتبعيض، و«الاستخلاف» الاستيطان.

قلنا: حمل «مِنْ» الداخلة على الضمير على البيان مخالف للاستعمال وبعيد عن المعنى في الآية الكريمة، وإنْ قال به البعض، بناء على قول البيضاوي[5]، وورود البيان

---

(١)

(٢) متفق عليه من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ: «أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى» البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة تبوك، ومسلم كتاب الفضائل، باب فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، واللفظ هنا لمسلم (برقم: ٢٤٠٤).

(٣) الآية (١٤٢): من الأعراف.

(٤) قطعة من حديث طويل عن ابن عباس، أوله: «أما ترضى أنْ تكون... »، وفيه: «إنّه لا ينبغي أنْ أذهب إلاّ وأنت خليفتي قال: وقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: أنت وليي في كلّ مؤمن بعدي»، رواه أحمد في المسند (٣٣١/١) وابن أبي عاصم في السنة (ص٥٨٩، رقم: ١٣٥١)، والنسائي في الخصائص (ص٥٠، رقم: ٢٤، وص١٠٩، رقم: ٨٩)، والحاكم في المستدرك (١٣٤/٣).

قال ابن تيمية في المنهاج (٣٩١/٧): «قوله: هو -يعني عليا- ولي كل مؤمن بعدي، كذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، بل هو في حياته وبعد مماته ولي كل مؤمن وكل مؤمن وليه في المحيا والممات، فالوَلاية التي هي ضد العداوة لا تختص بزمان، وأما الولاية التي هي الإمارة فيقال فيها والي كلّ مؤمن بعدي، كما يقال في صلاة الجنازة إذا اجتمع الولي والوالي قدم الوالي في قول الأكثر، وقيل يقدم الولي، فقول القائل: "علي ولي كلّ مؤمن بعدي" كلام يمتنع نسبته إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم فإنّه إنْ أراد الموالاة لم يحتج أنْ يقول: بعدي، وإنْ أراد الإمارة كان ينبغي أنْ يقول: وال على كل مؤمن».

(٥) ناصر الدين، عبد الله بن عمر بن محمد، أبو سعيد، الشافعي الشيرازي، قاض فقيه مفسر أصولي، (ت٦٨٥). انظر: الطبقات للسبكي (٥٩/٥)، والوافي بالوفيات (٣٧٩/١٧).

آخر سورة الفتح[1] سلمنا لكن لا يضرنا؛ لأنّ المخاطبين هم الموعودون بتلك المواعيد وقد حصلت لهم.

إلاّ أنّ الاستخلاف غير معقول للكل حقيقة، فالحصول للبعض حصول للكل باعتبار المنافع.

وأيضا قيد «وعملوا الصالحات» وكذا «الإيمان» يكون عبثا؛ إذ الاستيطان يحصل للفاسق، وكذا الكافر أيضا وحاشا القرآن من العبث.

الثاني: أنّ المراد من الآية الأمير فقط، وصيغة الجمع للتعظيم أو مع أولاده.

قلنا: يلزم تخلف الوعد كما لا يخفى؛ إذْ لم يحصل لأحد منهم تمكين دين وزوال خوف والناس شاهدَة على ذلك.

وانظر أيها المنصف العريف[2] واللّوذعي[3] الشريف، إلى ما قاله الإمام مما ينحسم فيه الإشكال في هذا المقام.

ذكر في «نهج البلاغة»[4] للمرتضى[5] الذي هو أصح الكتب عندهم: «**أنّ عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لما استشار الأمير عند انطلاقه لقتال فارس، وقد جمعوا للقتال –أجابه: إنّ هذا الأمر لم يكن نَصْرُه ولا خذلانه بكثرة ولا بقلة، وهو دين الله تعالى الذي أظهره، وجنده الذي أعزه وأيّده[6]، حتّى بلغ ما بلغ، وطلع حيث طلع،**

(١) في قوله تعالى: ﴿وعد الله الذين ءامنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما﴾ الآية (٢٩) من سورة الفتح.

(٢) قال في اللّسان (٩/٢٣٦): «ورجل عروف وعروفة: عارف يعرف الأمور... والعريف والعارف بمعنًى مثل عليم وعالم».

(٣) اللوذعي: الخفيف الذكي، الظريف الذهن الحديد الفؤاد، واللسن الفصيح.
انظر: القاموس (ص٩٨٢)، مادة: «لذع».

(٤) نهج البلاغة (ص٣٢٠).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٦٧٧).

(٦) في النهج «أعده وأمده».

ونحن على وعد[1] من الله تعالى [حيث قال عزَّ اسمه: ﴿وعد الله الذين ءامنوا[2]... ﴾ وتلا الآية][3].

والله تعالى منجز وعده/ وناصر جنده، ومكان القيم [في الإسلام][4] مكان [النظم][5] من الخرز يجمعه ويضمه[6]، فإن انقطع النظام تفرق وذهب[7] وربَ متفرق لم يجتمع، والعرب اليوم وإنْ كانوا قليلاً فهم كثيرون بالإسلام[8]، عزيزون بالاجتماع، فكنْ قطبًا واستدر الرحى بالعرب، وأصلهم[9] دونك نار الحرب، فإنَّك إن شخصت من هذه الأرض انتقضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها حتَّى يكون ما تدع وراءك من العورات أهم إليك مما بين يديك [وكان قد آن][10] إنَّ الأعاجم إنْ ينظروا إليك غدًا يقولوا هذا أصل العرب فإذا قطعتموه استرحتم، فيكون ذلك أشد لكلبهم عليك، وطمعهم فيك، فأمَّا ما ذكرت من مسيرة القوم إلى قتال المسلمين فإنَّ الله سبحانه وتعالى هو أكره لمسيرهم منك، وهو أقدر على تغيير ما يكرهه[11]، وأمَّا ما ذكرت من عددهم فإنَّا لم نكن نقاتل فيما مضى بالكثرة، وإنَّما كنَّا نقاتل بالنصر والمعونة)) انتهى[12] بلفظه [المقدس][13].

---

(١) في النهج، والسيوف المشرقة ((موعود)).

(٢) الآية (٥٥): من سورة النور.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النهج.

(٤) في النهج ((بالأمر)).

(٥) في النهج ومختصر التحفة والسيوف المشرقة ((النظام)).

(٦) ما بين المعقوفين أضفته من النهج.

(٧) ما بين المعقوفين أضفته من النهج

(٨) في النهج ((وعزيزون)).

(٩) في المخطوط والسيوف: ((وصلهم)) والتصويب من النهج والمختصر.

(١٠) ما بين المعقوفين غير موجود في النهج ومختصر التحفة.

(١١) في النهج: ((ما يكره)).

(١٢) انتهى من نهج البلاغة (ص٣٢٠).

(١٣) ما بين المعقوفين ساقط من مختصر التحفة.

فتدبَّر منصفًا فارتفع[1]، الإشكال، واتَّضح الحال، والحمد لله ربِّ العالمين.

ومنها قوله تعالى: ﴿قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون فإن تطيعوا يؤتكم الله أجرًا حسنًا وإن تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكم عذابًا أليمًا[2]﴾ المخاطب بعض القبائل ممن تخلَّف عن الرّسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم في غزوة الحديبية[3] لعذر بارد وشغل كاسد، وقد أجمع الفريقان أنّه لم يقع بعد نزول هذه الآية إلاّ غزوة تبوك، ولم يقع فيها لا القتال ولا الاسلام فتعين الغير، والدّاعي ليس جناب الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم لا محالة، فلا بد أن يكون خليفة من الخلفاء الثلاثة الذين وقعت الدعوة في عهدهم، كما في عهد الخليفة الأوّل لمانعي الزكاة أولا وأهل الروم آخرًا، وفي عهد الخليفة الثاني والثّالث كما لا يخفى على المتتبع فقد صحّت خلافة الصدّيق؛ لأنّ الله تعالى وعد وأوعد، ورتّب كلاً[4] على الإطاعة والمعصية.

فهلاّ يكون ذلك المطاع المنقاد له بالوجوب إمامًا، المنصف يعرف ذلك[5]. وقد [خبط][6] «ابن المطهر الحلي»[7] وقال: يجوز أن يكون الدّاعي الرسول عليه الصلاة

---

(١) في مختصر التحفة «فقد ارتفع» وفي السيوف المشرقة «فاندفع» ولعل ما في مختصر التحفة أولى.

(٢) الآية (١٦): من سورة الفتح.

(٣) كانت هذه الغزوة في ذي القعدة سنة ست من الهجرة، والحديبية قرية قريبة من مكّة بمرحلة.
انظر: سيرة ابن هشام (٣٠٨/٢) ومعجم البلدان (٢٦٥/٢).

(٤) أي كلا من الوعد والوعيد.

(٥) قال ابن تيمية رحمه الله: «أمّا الاستدلال بهذه الآية على خلافة الصديق ووجوب طاعته، فقد استدل بها طائفة من أهل العلم منهم الشّافعي والأشعري وابن حزم وغيرهم... الخ» وبعد كلام طويل قال: «وفي الجملة فهذا الموضع في الاستدلال به نظر ودقة ولا حاجة بنا إليه ففي غيره ما يغني عنه».
انظر: المنهاج (٥٠٥/٨-٥١٩). وقال في مكان آخر ما معناه: «إنّ الآية ليست خاصة بأبي بكر بل تشمل عمر وعثمان رضي الله عنهم لأنهم كلهم دعَوْا إلى قتال قوم أولي باس شديد مثل فارس والروم والبربر فالتعميم أولى من التخصيص» المنهاج (٥١٠/٨).

(٦) في مختصر التحفة «تخبط».

(٧) تقدمت ترجمته (ص٦٨٥) وانظر كلامه في «منهاج الكرامة» (ص٢٠٠م) والرد عليه في منهاج السنة (٥٠٤/٨-٥٠٥).

والسَّلام في تلك الغزوات التي وقع فيها القتال، ولم ينقل لنا.

وإذ فتح هذا الباب يقال: يجوز عزل الأمير بعد الغدير، ونصب أبي بكر، وتحريض النَّاس على اتِّباعه، ولم ينقل لنا فانظر وتعجب.

وقال بعض[1]: الداعي هو الأمير، فقد دعا إلى قتال الناكثين والقاسطين والمارقين وفيه أن قتل الأمير إيَّاهم لم يكن لطلب الإسلام، بل لانتظام أحوال الإمام، ولم ينقل في العرف القديم والجديد أن يقال لإطاعة الإمام «الإسلام» ولمخالفته «كفر».

ومع هذا نقل الشيعة بروايات صحيحة عن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم في حق الأمير أنّه قال: «**إنَّك يا علي تقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله**»[2] وظاهر أن المقاتلة على تأويل القرآن لا يكون إلاَّ بعد قبول تنزيله وذلك لا يعقل بدون الإسلام، بل هو عينه، فلا يمكن المقاتلة على التَّأويل، مع المقاتلة على الإسلام بالضرورة وهو ظاهر.

ومنها قوله تعالى/: ﴿يا أيها الذين ءامنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبُّهم ويحبُّونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم﴾[3].

مدح الله تعالى في هذه الآية الكريمة الذي قتلوا المرتدين بأكمل الصفات وأعلى المبرَّات وقد وقع ذلك من الصديق وأنصاره بالإجماع؛ لأنّ ثلاث فرق قد ارتدوا في آخر عهده عليه السلام.

---

(١) منهم ابن المطهر الحلي في منهاج الكرامة (ص٢٠٠م) وانظر الرد عليه في منهاج السنة (٨/٢٠٥).

(٢) رواه النَّسائي في الخصائص (١٦٦) وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/٦٤) والإمام أحمد في المسند (٣/٣١،٣٣، ٨٢) والحاكم في المستدرك (٣/١٢٢-١٢٣) وصححه ووافقه الذهبي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «كنَّا جلوسًا ننتظر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فخرج إلينا قد انقطع شسع نعله فرمى بها إلى علي، فقال: إنَّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله، فقال أبو بكر: أنا، قال: «لا» قال عمر: أنا، قال: «لا» ولكن صاحب النعل».

(٣) الآية (٥٤): من المائدة.

الأولى: ((بنو مدلج))[1] قوم ((أسود العنسي ذي الخمار[2])) الذي ادعى النبوة في اليمن، وقتل على يد فيروز الدَّيْلَمي[3].

الثانية: بنو حنيفة[4] أصحاب مسيلمة الكذاب[5]، المقتول في أيّام خلافة الصديق على يد وحشي[6].

---

(١) كذا في الأصل والتحفة ومختصرها والسيوف المشرقة، وهو وهْمٌ، والصَّواب ((بنو مذحج)) بالذّال المعجمة والحاء بدل اللام وهو الاسم الذي ورد في ترجمة الاسود العنسي منسوبًا إليه هكذا ((المذحجي)) وذكر ابن حزم أن الاسود العنسي من بني مذحج وهم الذين يسكنون اليمن، و((مذحِج)) هو مالك بن أدد بن زيد، وهم بطن من كهلان من القحطانية ويتفرع منه أفخاد كثيرة. انظر: جمهرة أنساب العرب (ص٤٠٥) والبداية والنهاية (٣١٢/٤) ومعجم قبائل العرب (١٠٦٢/٣) والأعلام (١١/٥).

(٢) هو عيهلة بن كعب بن عوف العنسي المذحجي قيل له ذو الخمار؛ لأنّه كان معتمًا متخمِّرًا دائمًا، أسلم مع قومه ثم ارتد في آخر أيّام النبي صلّى الله عليه وسلّم وادَّعى النبوة وكان له شيطان يخبره ببعض المغيبات وكان مشعوذًا، استعمل معه المسلمون التقية حتّى تمكّنوا منه فاغتالوه بمساعدة زوجه المؤمنة التي كان قد أخذها بعد قتل زوجها ((شهر بن باذام)) وكان اغتيال الأسود سنة (١١هـ) قبل وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم بشهور أو أقل وقيل بيوم وليلة. انظر: الكامل في التاريخ (٣٣٦/٢) والبداية والنهاية (٣١٢/٤) وفتح الباري (٦٩٥/٧) والأعلام (١١١/٥).

(٣) هو فيروز الديلمي أبو الضحاك، صحابي جليل، أمير يماني فارسي الأصل من أبناء الأساورة الذين بعثهم كسرى لقتال الحبشة، وقيل له ((الحميري)) لنزوله بحمير وفد على النبي صلّى الله عليه وسلّم وروى عنه ثم رجع إلى اليمن، ثم وفد على عمر في خلافته، ثم سكن مصر ثم ولاّه معاوية ((صنعاء)) وبها توفي سنة (٥٣). انظر: الاصابة في تمييز الصحابة (٢٠٤/٣) والأعلام (١٦٤/٥).

(٤) قبيلة من بكر بن وائل من العدنانية تنسب إلى حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، وكانت تقطن اليمامة، قدم وفد منهم على النبي صلّى الله عليه وسلّم سنة (٩هـ) ومعهم ((مسيلمة الكذاب)). البخاري، المغازي، باب ٧٠، والفتح (٦٨٨/٧) والبداية والنهاية (٤٥/٣) ومعجم قبائل العرب (٣١٢/١).

(٥) هو مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي المتنبئ الكذاب، قتل سنة (١٢هـ) في معركة عظيمة يقودها خالد بن الوليد رضي الله عنه. انظر: البخاري مع الفتح (٦٩٠/٧ حديث ٤٣٧٣) تاريخ الأمم والملوك (٢٤٣/٣) والبداية والنهاية (٤٥/٣) والأعلام (٢٢٦/٧).

(٦) هو وحشي بن حرب الحبشي أبو دسمة، مولى بني نوفل من أبطال الموالي صحابي وفد مع أهل الطائف وأسلم فقال له النبي صلّى الله عليه وسلّم ((غيِّب عنّي وجهك)) وكان يقول ((قتلت بحربتي هذه خير الناس وشرَّ النّاس)) يقصد ((حمزة)) و((مسيلمة)) مات سنة (٢٥هـ). انظر: البخاري مع الفتح (٤٢٤/٧ كتاب المغازي باب ٢٣)، الإصابة (٥٩٤/٣).

الثالثة: بنو أسد[1]، قوم طليحة بن خويلد[2] المتنبي، ولكنه آمن بعد أن أرسل النبي صلّى الله عليه وسلّم خالدًا وهرب منه إلى الشام.

وقد ارتد في خلافة الصديق سبع فرق: بنو فزارة[3] قوم عيينة بن حصن[4] وبنو غطفان[5]: قوم قرة بن سلمة[6].

وبنو سليم[7]، قوم ابن عبد ياليل[8]، وبنو يربوع[9]، قوم مالك بن نويرة[10]، ٥

---

(١) قبيلة عظيمة من العدنانية تنتسب إلى أسدبن خزيمة بن مدركة بن إياس بن مضر بن نزار، من أشهر أيامهم وفي حروب الردة «يوم بزاخة». انظر: الكامل في التاريخ (٣٤٣/٢) ومعجم قبائل العرب (٢١/١).

(٢) هو طليحة بن خويلد الأسدي، قدم على النبي صلّى الله عليه وسلّم في وفد بني أسد سنة (٩) وأسلموا ولما رجعوا ارتد طليحة وادعى النبوة وبعد انهزامه في معركة مع خالد بن الوليد فرّ إلى الشام ثم أسلم لما أسلم قومه ووفد على عمر رضي الله عنه واستشهد في معركة «نهاوند» سنة (٢١هـ).

انظر: الكامل في التاريخ (٣٤٣/٢)، الإصابة (٢٢٦/٢)، الأعلام (٢٣٠/٣).

(٣) هم بطن عظيم من غطفان من العدنانية: بنو فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان... كانت منازلهم بنجد ثم تفرقوا. الكامل في التاريخ (٣٤٧/٢)، البداية والنهاية (٣٢٢/٤)، معجم قبائل العرب، (٩١٨/٣).

(٤) «[illegible] في المخطوط والسيوف المشرقة والتحفة الاثني عشرية «حصين» أمّا مختصر التحفة والمصادر التي ترجمت له فإنّها ذكرته «حصن» بدون تصغير وهو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر، أسلم قبل الفتح ثم ارتد واتبع طليحة ثم أسر فمنَّ عليه أبو بكر وحسن إسلامه ومات في عهد عثمان رضي الله عنه.

انظر: البداية والنهاية (٣٢٢/٤) الإصابة (٥٥/٣).

(٥) بنو غطفان بن سعد بن قيس عيلان من العدنانية، بطن عظيم متسع كثير الشعوب والأفخاذ، كانت منازلهم بنجد. تاريخ الأمم والملوك (٢٢٧/٣) وجمهرة أنساب العرب (ص٢٤٨) ومعجم قبائل العرب، (٨٨٨/٣).

(٦) قرة بن هبيرة بن عامر بن سلمة بن قشير بن كعب، انظر خبره في الإصابة (٢٢٥/٣) والكامل في التاريخ (٣٤٩/٣) والبداية والنهاية (٣٢٢/٦).

(٧) هي قبيلة عظيمة من قيس عيلان من العدنانية، تتفرع إلى عدة عشائر وبطون، كانت منازلهم في عالية نجد بالقرب من خيبر. انظر: جمهرة أنساب العرب (ص٢٦١) ومعجم قبائل العرب (٥٤٣/٢).

(٨) هو إياس بن عبد الله بن عبد ياليل بن عميرة، يقال له «الفجاءة» جاء إلى أبي بكر زاعمًا الإسلام فجهّز معه جيشًا فلما رجع قتل كل من مرَّ به من المسلمين فجيء به أسيرًا وأُحرق.

انظر: تاريخ الأمم الملوك (٢٣٤/٣) البداية والنّهاية (٣٢٤/٦) والأعلام (٣٣/٢).

(٩) هم بنو يربوع بن حنظلة بن مالك، من تميم، من العدنانية. انظر: أنساب العرب (ص٢٢٤) ومعجم قبائل العرب (١٢٦٢/٣).

(١٠) هو مالك بن نويرة بن حمزة بن شداد، التّميمي اليربوعي أبوحنظلة قتل بأمر من خالد بن الوليد وقد تأوّل =

وبعض بني تميم قوم سجاح بنت المنذر[1]، وبنو كندة[2]، قوم أشعث بن قيس الكندي[3]، وبنو بكر[4]، في البحرين.

وارتدت فرقة[5]، في زمن عمر رضي الله تعالى عنه والتحقت بالنّصارى إلى الروم.

وقد استأصل الصديق كل فرقة وأزعجهم واستردهم إلى الإسلام كما أجمع عليه المؤرّخون كافة[6].

ولم يقع للأمير ذلك، بل كان متحسّرًا، وكم قال: «**ابتليت بقتال أهل القبلة**» كما رواه الإمامية، وتسمية منكري الإمامة مرتدين[7]، مخالفة للعرف القديم والحديث،

خالدٌ فأخطأ وعذره أبو بكر رضي الله عن الجميع. انظر: البداية والنّهاية (٣٢٦/٦) الإصابة (٣٣٦/٣).

(١) هي سجاح بنت الحارث بن سويد بن عقفان التميمية، اليربوعية، شاعرة أديبة متنبّئة تزوّجها مسيلمة فأقامت معه ثلاث ليالٍ ولما قتل أسلمت وماتت بالبصرة سنة (٥٥هـ).

انظر: أخبارها في تاريخ الأمم والملوك (٢٢٦/٣) والبداية والنّهاية (٣٢٤/٦) والأعلام (٧٨/٣).

(٢) وردت في المخطوط «بنو كنيدة»، والصّواب ما أثبت بدون تصغير كما في المصادر ومختصر التحفة والسيوف المشرقة وهي قبيلة عظيمة تنسب إلى كندة بن عفير بن عدي بن الحارث، منازلهم كانت بجبال اليمن مما يلي حضر موت.

انظر: أنساب العرب (ص٤٢٥) ومعجم قبائل العرب (٩٩٨/٣).

(٣) وهو الأشعث بن قيس بن معد يكرب بن معاوية بن جبلة، أبو محمد، وفد على النبي صلّى الله عليه وسلّم سنة عشر في سبعين راكبًا من كندة وكان من ملوكهم ثم ارتد مع من ارتد من الكنديين فأسر وأحضر إلى أبي بكر فأسلم وتزوّج أم فروة أخت أبي بكر وحسن إسلامه ومات سنة (٤٠هـ).

انظر: الإصابة (٦٦/١) الأعلام (٣٣٢/١).

(٤) هم بنو بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى، وهي قبيلة عظيمة من العدنانية، كانت منازلها من اليمامة إلى البحرين اعتنق قسم منهم الإسلام سنة (٩هـ) ثم ارتد قسم منهم مع المرتدّين فذهب إليهم العلاء الحضرمي وأعادهم إلى الإسلام. انظر تاريخ الأمم والملوك (٢٥٤/٣) جمهرة أنساب العرب (ص٣٠٢و٣٠٧) البداية والنّهاية (٣٣١/٦) معجم قبائل العرب (٩٣/١-٩٨).

(٥) هم: غسان، قوم جبلة بن الأيهم، انظر: تفسير الخازن (٦٤/٢).

(٦) انظر تفسير الخازن (٦٤/٢).

(٧) قال الكاشاني في منهاج النجاة (ص٤٨): «ومن جحد إمامة أحدهم، فهو بمنزلة من جحد نبوة جميع الأنبياء عليهم السّلام».

على أنَّ المنكر للنص غير كافر، كما قاله ((الكاشي))[1]، وصاحب ((الكافي))[2]،وانظر إلى ما قاله الملا عبد الله[3] صاحب ((اظهار الحق)) مانصّه: ((فإنْ قيل[4]: إنْ لم يكن النَّص الصريح ثابتًا كما في باب خلافة الأمير، فالإمامية كاذبون، وإن كان لزم أن جماعة الصَّحابة مرتدِّين[5]-والعياذ بالله، أجيب: إنَّ إنكار النَّص الذي هو موجب للكفر، وإنَّما هو اعتقاد أن الأمر المنصوص باطل[6] وإن كذَّبوا في ذلك التنصيص رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم، حاشا.

أمَّا لو تركوا الحق مع علمهم بوجوبه للأغراض الدنياوية وحب الجاه، فيكون ذلك من الفسوق والعصيان لا غير.

ثم قال: فالذين اتَّفقوا على خلافة الخليفة الأول، لم يقولوا: إن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم نص عليها لأحد أو قال بما لا يطابق الواقع فيها ، معاذ الله، بل منهم [من][7] أنكر بعض الأحيان تحقق النص، وأوّل بعضهم كلام الرَّسول عليه الصلاة والسلام تأويلا بعيدًا)) انتهى كلامه.[8]

وأيضًا قال الأمير -في بعض خطبه المروية عنه عندهم-: ((**أصبحنا نقاتل إخواننا في**

---

(١) هو محسن بن مرتضى بن فيض الله محمود ويقال له ((القاشاني)) والكاشاني مفسر من علماء الإمامية، من مصنّفاته ((الصافي)) في التفسير، مات سنة (١٠٩٠) تنقيح المقال رقم (١٠١٩٤) الأعلام للزركلي (٢٩٠/٥).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٦٧٥).

(٣) تقدم (ص٦٩٣).

(٤) يعني إذا قال أهل السنة.

(٥) كذا والصَّواب ((مرتدون)) لأنّه خبر ((أنَّ)) وفي التحفة ((صاروا مرتدين)) وفي مختصرها ((أن يكون جماعة الصحابة مرتدين)). انظر: التّحفة (ق١٣٢/ب) ومختصر التحفة (ص١٣٠) وفي السيوف المشرقة (ص١٧٠) ((لزم كون جماعة الصحابة الذين خالفوا مرتدين)).

(٦) في الأصل ((باطلاً)) والصّواب ((باطل)) لانه خبر ((أن)) وعلى الصواب ذكره في السيوف المشرقة (ص١٧٠) ومختصر التحفة (ص١٣٠).

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والمثبت من التحفة ومختصرها والسيوف المشرقة.

(٨) أي كلام المشهدي.

الاسلام على ما دخل فيه من الزيغ، والاعوجاج والشبهة والتّأويل[1])).

وأيضًا قد منع السب كما تقدم[2]، وسب المرتد غير منهي عنه.

قطعنا النظر وسلمنا أن الأمير قاتل المرتدين، فالمقاتل لهم زمن الخليفة الأول شريك في المدح أيضًا، وإلا لزم الخُلف[3]/ لعموم ((مَنْ)) في الشرط والجزاء[4]، كما هو مقرر في الأصول[5]، والمقاتل هو[6] وأنصاره [لا][7] الأمير؛ إذْ لم يدافع أحدًا منهم ولاعسكرُه؛ إذ هم غير موصوفين بما ذكر، فلكم شكى الإمام منهم وأعلن بعدم الرضى عنهم. [١١]

ودونك ما في ((نهج البلاغة))[8] في خطابه لهم -: ((**انبئت بُسرًا**[9] **قد اطّلع اليمن**[10]**، وإني والله لأظن [أنّ هؤلاء]**[11] **القوم سيدالون منكم باجتماعهم على باطلهم، وتفرقكم عن حقكم، وبمعصيتكم إمامكم في الحق، وطاعتهم إمامهم**

---

(١) تقدّم تخريجه (ص٦٩٠).

(٢) تقدم (ص٦٩٠).

(٣) قال في التحفة: ((لزم الخلف في وعد الله تعالى)).

(٤) أي أن لفظ ((من)) إذا كان واقعًا في مقام الشرط والجزاء يكون عامًا.

(٥) انظر البحر المحيط للزركشي (٣/٧٣).

(٦) أي الخليفة الأول.

(٧) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل والتصويب من التحفة ومختصرها، والسيوف المشرقة.

(٨) النهج (ص١٢٠).

(٩) هو بسر بن أرطأة، ويقال ابن أبي أرطأة واسمه عمر بن عويمر بن عمران القرشي العامري نزيل الشام من صغار الصحابة، كان من شيعة معاوية وولي له الحجاز واليمن وارتكب فيهما مخالفات شرعية قال عنها ابن حجر له أخبار شهيرة في الفتن لا ينبغي التشاغل بها)) وهناك من شكك في صحبته، ت٨٦)

انظر: السير (٣/٤٠٩) الإصابة (١/١٥٢) التقريب (ص١٢١) الأعلام (٢/٥١).

(١٠) أي بلغها واستولى عليها.

(١١) في الأصل: ((لا أظن هؤلاء)) والتصويب من نهج البلاغة.

في الباطل، وبأدائهم الأمانة إلى صاحبهم، وخيانتكم، وبصلاحهم في بلادهم، وفسادكم، فلو ائتمنتُ أحدَكم على قعبٍ[1] لخشيت أن يذهب بعلاقته[2]، اللّهمّ إني قد مللتهم وملوني، وسئمتهم وسئموني، فأبدلني بهم خيرًا منهم، وأبدلهم بي شرًّا منّي، اللهم مِثْ[3] قلوبَهم كما يماث الملح بالماء، [أما والله لوددت[4]] أن لي بكم ألف فارس من بني فراس بن غنم[5].

هنالك لو دعوت أتاك منهم فوارس مثل أرمية الحميم[6]

ويقول في خطبة أخرى: «**أحمد الله على ما قضى من أمر، وقدر من فعل، وعلى ابتلائي بكم أيتها الفرقة التي إذا أمرت لم تطع، وإذا دعوت لم تجب**»[7].

ثم قال- بعد كلام-: «**وإنّي لصحبتكم قالٍ، وبكم غير كثير... الخ**»[8].

والنهج مملوء من أمثال هذه الكلمات، ومحشو من مثل هذه الشكايات[9]، فانظر

---

(١) القعب: القدح الضخم الجافي. انظر: القاموس (ص١٦٢) مادة «قعب».

(٢) العِلاقة: المعلاق الذي يعلق به الاناء. اللسان (١٠/٢٦٥).

(٣) في الأصل والسيوف المشرقة «أمت» والتصويب من النهج ومختصر التحفة واللسان، قال في اللسان: «وماث الملح في الماء أذابه» (٢/١٩٢).

(٤) ما بين المعقوفين اثبته من النهج، وفي الأصل «لوددت، والله».

(٥) هم بنو فراس بن غنم بن ثعلبة بن الحارث، بطن من كنانة من العدنانية، عرفوا بالشجاعة.
انظر: جمهرة أنساب العرب (ص٤٦٥) معجم قبائل العرب (٣/٩١١).

(٦) البيت لأبي حنذب الهذلي. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١/١١٥) وشرح أشعار الهذليين (١/٣٦٢).

(٧) نهج البلاغة (ص٣٨٩).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) نهج البلاغة انظر على سبيل المثال الصفحات (١٢٤، ١٤٤، ١٧٢، ٢٤٣).

هل يمكن تطبيق الأوصاف القرآنية على هؤلاء الأقوام، وهل يجتمع النقيضان، أو كلام الله كاذب أم كلام الإمام.

وأيضًا يُستفاد من سياق الآية وسباقها، أن فتنة المرتدين تدفع بسعي القوم الموصوفين ويتحقق إصلاح الدين؛ إذْ الآية سيقت لتسلية قلوب المؤمنين وتقويتهم، ولإزالة خوفهم من المرتدين وفتنتهم، ولم تنته مقاتلات الأمير إلاّ [إلى][1] الضد كما لا يخفى.

هذا وبقيت آيات كثيرة وأدلة غزيرة تركناها اكتفاءً بما ذكرناه، واعتمادًا على أنّ المنصف يكفيه ما سطّرناه.

وأمّا أقوال العترة فمنها ما أورده المرتضى[2] في «نهج البلاغة»[3] عن أمير المؤمنين من كتابه الذي كتبه إلى معاوية، وهو: «**أمّا بعد: فإن بيعتي يا معاوية لزمتك وأنت بالشام، فإنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماً كان [ذلك][4] لله رضًى، فإنْ خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله[5] ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا**».

ومنتهى ما أجاب الشيعة عن أمثال هذا بأنه من مجاراة الخصم، ودليل إلزامي، وهو تحريف لا ينبغي لعاقل، ولا يليق بفاضل؛ إذ فيه غفلة وإغماض عن أطراف الكلام الزائدة على قدر الالزام؛إذ يكفي فيه بيعة أهل [الحل والعقد][6] كما لا يخفى.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل، والمثبت من التحفة ومختصرها والسيوف المشرقة.

(٢) تقدمت ترجمته (ص٦٧٧).

(٣) نهج البلاغة (ص٥٢٦).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل والمثبت من النهج ومختصر التحفة.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل والمثبت من النهج ومختصر التحفة.

(٦) في الاصل: «العقد والحل».

وأيضًا الدليل الالزامي مسلم عند الخصم، ومعاوية لا يسلم ما ذكر، يرشدك إلى ذلك كتبه إلى الأمير كما هو مذكور عند الامامية وغيرهم، فمذهبه كما يظهر منها، أنّ كلّ مسلم قرشي مطلقًا إذا كان قادرًا على تنفيذ/ الأحكام وإمضاء الجهاد، وحماية حوزة الإسلام وحفظ الثغور، ودفع الشرور، وبايعه جماعة من المسلمين من أهل العراق أو من أهل الشام أو من المدينة المنورة، فهو الإمام.

وإنما لم يتبع الأمير لاتهامه له بقتلة عثمان، وحفظ أهل الجَوْر والعصيان[1] وما كان يعتقده قادرًا على تنفيذ الأحكام، وأخذ القصاص الذي هو من عمدة أمور شريعة سيد الأنام، وذاك بزعمه، ومقتضى فهمه.

ومن أجلى البديهيات أنّ بيعة المهاجرين والأنصار التي لم تكن خافية على معاوية قط، لو حسبها معتدًا بها لم يذكر في مجالسه، ومكاتبته قوادح الأمير بل خطأ تلك البيعة أيضًا بالصراحة كما هو معروف من مذهبه على ما لا يخفى على الخبير، فما ذكر من مقابلته من بيعة المهاجرين والأنصار دليل تحقيقي مركب من المقدمات الحقة، فيثبت المطلوب.

ومنها ما في «النهج»[2] أيضًا عن الامير: «**لله بلاء**[3] **[أبي بكر]**[4] **لقد قوم الأود، وداوى العمد**[5]**، وأقام السنة، وخلّف [الفتنة]**[6]**، وذهب نقي الثوب قليل العيب، أصاب خيرها [وسبق]**[7] **شرها، أدى** الله **طاعته**[8]

(١) كان الاتهام بناء على أن القتلة كانوا في جيش علي رضي الله عنه وكان رأيه أنّه يؤخر تنفيذ القصاص حتّى يستتب له الأمر لانهم لم يكونوا معروفين بأعيانهم.

(٢) نهج البلاغة (ص٥٠٥).

(٣) في الأصل «بلاد» بالدال والمثبت من النهج وكلاهما صحيح فلله بلاء يعني: لله ما صنع، ولله بلاء يعني لله البلاء التي انشأته انظر شرح نهج البلاغة (٩٢/٣).

(٤) في النهج «فلان».

(٥) في الأصل «العلل» والمثبت من النهج، والمعنى واحد. انظر: القاموس (ص٣٨٥).

(٦) في الأصل «البدعة» والتصويب من النهج.

(٧) في الأصل «أبقى» والتصويب من النهج.

(٨) في الأصل «طاعة» والتصويب من النهج.

واتقاه بحقه، رحل وتركهم في طريق[1] متشعبة لا يهتدي فيها الضال، ولا يستيقن المهتدي[2])) وقد حذف [الشريف صاحب[3]] النهج -حفظًا لمذهبه- ((أبا بكر)) وأثبت بدله ((فلان)) وتأبى الأوصاف إلاَّ أبا بكر، ولهذا الإبهام اختلف الشراح، فقال البعض هو ((أبو بكر)) وبعض هو ((عمر)) ورجح الأكثر الأول، وهو الأظهر، فقد وصفه المعصوم من الصفات بأعلى مراتبها، فناهيك به وناهيك بها وغاية ما أجابوا[4] أن مثل هذا المدح كان من الإمام لاستجلاب قلوب الناس لاعتقادهما[5] بالشيخين أشد الاعتقاد، ولا يخفى على منصف أنَّ فيه نسبة الكذب إلى معصوم؛ لغرض دنيوي مظنون الحصول بل كان اليأس منه حاصلاً قطعًا، وفيه تضييع غرض الدين بالمرة، فحاشا لمثل الإمام أن يمدح مثل هؤلاء.

وفي الحديث الصحيح ((**إذا مدح الفاسق غضب الرب**))[6].

وأيضًا أية ضرورة تلجئه إلى هذه التأكيدات والمبالغات؟ وكان يكفيه أن يقول: ((لله بلاء[7] فلان قد جاهد الكفرة المرتدين، وشاع بسعيه الإسلامُ وقام عماد المسلمين، ووضع الجزية وبنى المساجد، ولم تقع في خلافته فتنة، ولا بقي فيها معاند))، ونحو ذلك.

وفرق بين هذا والسلوك في هاتيك المسالك. وأيضًا في هذا المدح العظيم الكامل تضليل الأمة، وترويج للباطل، وذاك محال من المعصوم، بل كان الواجب عليه بيان الحال لمن بين يديه بموجب الحديث الصحيح.

((**اذكروا الفاسق بما فيه يحذره الناس[8]**)) فانظر وانصف.

وأجاب بعض الامامية أن المراد من فلان رجل من الصحابة مات في عهد النبي

---

(١) في الأصل ((طرق)) والتصويب من النهج.

(٢) تقدم التنبيه على الخلط الواقع في هذا النص في الاجوبة العراقية (ص٤٨٥).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) أي الشيعة.

(٥) كذا بالأصل ولعلها لاعتقادهم.

(٦) تقدم تخريجه في الأجوبة العراقية (ص٤٨٥).

(٧) في الاصل ((بلاد)) والمثبت من النهج.

(٨) تقدم تخريجه (ص٤٨٦).

صلّى الله عليه وسلّم واختار هذا القول «الرواندي»[1] وانظر هل يمكن لغيره صلّى الله عليه وسلّم في زمنه الشريف تقويم الأود، ومداواة العمد، وإقامة السنة وغيرها وهل يعقل أن رجلاً مات وترك الناس فيما ترك، والنبي صلّى الله عليه وسلّم موجود بنفسه النفيسة، وذاته الأنيسة سبحانك هذا بهتان/ عظيم، وزور جسيم.

وقال البعض[2]: غرض الإمام من هذه العبارة توبيخ عثمان رضي الله عنه والتعريض به؛ فإنّه لم يذهب على سيرة الشيخين.

وفيه: أمَّا أوَّلاً: فالتوبيخ يحصل بدون هذه الكذبات، فما الحاجة إليها؟

وأمَّا ثانيًا: فسيرة الشيخين إنْ كانت محمودة فقد ثبتت إمامتهما، وإلاّ فالتوبيخ على عثمان بتركها لا ينبغي.

وأمَّا ثالثًا: فهذه من خطبات الكوفة فما الموجب لعدم الصراحة بالتوبيخ:

..... أنا الغريق فما أخشى من البلل[3]

ومنها ما نقله على بن عيسى الأردبيلي[4] الاثنا عشري في كتابه «كشف الغمة عن معرفة الأئمة» أنّه «سئل الإمام أبو جعفر عن حلية السيف هل يجوز؟ فقال: نعم، قد حلى أبو بكر الصديق- رضي الله عنه - سيفه بالفضة، فقال الراوي: أتقول هكذا؟ فوثب الإمام عن مكانه فقال: نعم الصديق، نعم الصديق، نعم الصديق، فمن لم يقل له الصديق فلا صدق الله قوله في الدنيا والآخرة»[5].

ومن الثابت أن مرتبة الصديقية بعد النبوة، ويشهد لها القرآن، والآيات كثيرة[6].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٤٨٦).

(٢) هم الجارودية من الزيدية، انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٩٢/٣).

(٣) هذا شطر من بيت للمتنبي في ديوانه (٢٠٠/٣)، وتمام البيت

والهجر أقتل لي مما أراقبه أنا الغريق فما خوفي من البلل

ومعناه: أنّه إذا كان مقتولاً بالهجر لم يبال بعده بالسلام، كما أن الغريق في الماء لم يخش البلل.

(٤) تقدمت ترجمته في العراقية (ص٤٨٧).

(٥) انظر: النص في كشف الغمة (١٤٧/٢) مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٦) تكلم المؤلف على هذه المسألة بإسهاب في تفسيره (٧٥/٥-٧٧) وأنا أتحفظ من بعض عباراته هناك.

[منها قوله تعالى: ﴿فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا﴾][1] ولا أقل من كونها صفة مدح فوق الصالح، وإذا قال المعصوم[2] في رجل[3] «صالح» ارتفع عنه احتمال الجَوْر والفسق والظلم والغصب، وإلاّ لزم الكذب وهو محال، فكيف يعتقد فيه غصب الإمامة، وتضييع حق الأمة. [ولعمرك][4] المعتقد داخل في عموم هذا الدعاء ويكفيه جزاء.

وغاية ما أجابوا عن ذلك أنّه «تقية» وأنت تعلم أنّ وضع السؤال يعلم منه أن السائل شيعي، فلمَ التقية منه وهذا التأكيد؟

وبعضهم أنكر هذا الكلام، والنسخ شاهدة لنا وإنْ لم يوجد في البعض فالبعض الآخر كافٍ، والنُّسخ كثيرة، والروايات في هذا الباب أكثر، والله تعالى أعلم وأبصر.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط: واثبته من مختصر التحفة والسيوف المشرقة والآية من سورة النساء (٦٩).

(٢) أي في نظر الخصم.

(٣) في مختصر التحفة زيادة «إنّه».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من السيوف.

تتمة

في ذكر بعض الأدلة المأخوذة من الكتاب وأقوال العترة الأنجاب مما يوصل إلى المطلوب بأدنى تأمل.

الأول: أنَّ الله تعالى ذكر جماعة الصحابة الذين كانوا حاضرين حين انعقاد خلافة أبي بكر الصديق وممدين وناصرين له في أمور الخلافة ملقبًا لهم بعدة ألقاب في مواضع [من][1] تنزيله. [وقال][2] في موضع ﴿أولئك هم الفائزون﴾[3]، وفي آخر ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾[4] [وفي موضع آخر][5] ﴿أولئك هم الصادقون﴾[6].

وفي آخر ﴿حبب إليكم الإيمان وزيَّنه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان﴾[7] فإجماع مثل هؤلاء الأقوام على منشأ الجَوْر والآثام محال، وإلاَّ لزم الكذب وهو كما ترى.

الثاني: أنّ قومًا جاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وقتلوا آباءهم وأبناءهم وإخوانهم وأقاربهم ولم يراعوا حقَّهم نصرةً لله تعالى ورسوله، وقد حضروا هذه البيعة ولم يخالفوا، أفَيَليقُ بهم ما نسب إليهم؟ العاقل لا يقول به.

الثالث: أنَّ جماعة كثيرين[8] من الصحابة قد وقع اتفاقهم على خلافة أبي بكر

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط واثبته من السيوف المشرقة ومختصر التحفة.

(٢) في السيوف والمختصر «قال».

(٣) الآية (٢٠) من سورة التوبة.

(٤) الآية (١١٩) من المائدة.

(٥) ما بين المعقوفين أضفته لضرورة السياق إليه.

(٦) الآية (١٥) من سورة الحجرات، و(٨) من الحشر.

(٧) الآية (٧) من سورة الحجرات.

(٨) في المخطوط «كثيرون» والتصويب من مختصر التحفة (ص١٣٥) وفي السيوف المشرقة (ص١٧٤) «أن جمًا

رضي الله عنه، وكل ما يكون متفقًا عليه لجماعة الأمة فهو حق وخلافه باطل، بما ذكره في «نهج البلاغة» مرويًا عن الأمير في كلام له: «**الزموا السواد الأعظم فإن يد الله تعالى على[1] الجماعة وإيّاكم والفرقة فإن الشاذ من النّاس للشيطان كما أن الشاذ من الغنم للذئب**»[2].

الرابع: أنَّ أمير المؤمنين لما سئل عن أحوال الصحابة الماضين وصفهم بلوازم الولاية وقال:/ - كما في «النهج»[3] «**كانوا إذا ذكروا الله همت[4] أعينهم حتّى تبل جباههم[5]، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفًا من العقاب، ورجاءً للثواب**»[6]. [١٤]

فالإنكار من هؤلاء، والاصرار على مخالفة الرسول صلّى الله عليه وسلّم من المحالات.

الخامس: ما ذكر في «الصحيفة الكاملة»[7] للسجاد[8] من الدعاء لهم ومدح متابعيهم، ولا احتمال للتقية في الخلوات، وبين يدي رب البريات، ونصه: «اللهم وأوصل إلى التابعين لهم بإحسان الذين يقولون ﴿ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان﴾[9]- خير جزائك الذين قصدوا سمتهم وتحروا وجهتهم، ومضوا في قفو أثرهم والاهتمام بهداية منارهم يدينون بدينهم على شاكلتهم لم يأتهم ريب في قصدهم، ولم يختلج شك في

غفيرًا».

(١) في النهج (مع ٢٩٩).

(٢) في النهج (ص٢٩٩).

(٣) أي نهج البلاغة.

(٤) في النهج «هملت» وكلاهما بمعنى واحد. انظر مختار الصحاح مادة «همل» و«همى».

(٥) في النهج «جيوبهم».

(٦) نهج البلاغة (ص٢٤٤).

(٧) تقدم التعريف بها (ص٦٨٤).

(٨) السجاد: هو علي بن الحسين، زين العابدين وقد تقدم (ص٦٨٤).

(٩) الاية (١٠) من سورة الحشر.

صدورهم))، إلى آخر ما قال[1].

فالإصرار من هؤلاء الأخيار على كتمان الحق وتجويز الظلم، والجَوْر على عترة سيد الخلق -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- لا يقول به عاقل، ولا يفوه به كامل.

والكتب ملأى من أمثال [هذه][2] الكلمات، والأدلة القطعيات، وفيما ذكر كفاية، لمن حلت بقلبه الهداية، والسلام على من اتَّبَع الهدى، وخشي عواقب الرَّدَى.

(١) الصحيفة السجادية «الكاملة» (ص٢٢-٢٣).

(٢) ساقطة من المخطوط وأثبتها من مختصر التحفة والسيوف المشرقة.

فصل فاصل وبحث فاضل

اعلم أنَّ الشيعة استدلّوا على مطلوبهم بالكتاب والسنة وأقوال العترة والأدلة العقلية، وبالمطاعن في الخلفاء الثلاثة على ما سيظهر لك إن شاء الله تعالى.

أمَّا الكتاب:

فآيات أوردتها السنة في رد الخوارج والنواصب فأخذوها وحرَّفوا بعض المقدمات، وأوردوها فيما أوردوها.

- **فمنها:** قوله تعالى: ﴿**إنَّما وليكم الله ورسوله والذين ءامنوا الذين يقيمون الصلوٰة ويؤتون الزكوٰة وهم راكعون**﴾[1]

تقرير الاستدلال[2]: أن أهل التفسير أجمعوا على نزولها في حق الأمير [إذ][3] أعطى السائل خاتمه في حالة الركوع؛ وكلمة «إنَّما» للحصر، و«الولي» المتصرف في الأمور، والمراد به هنا التصرف العام المرادف للإمامة بقرينة العطف، [فثبتت][4] إمامته وانتفت إمامة غيره للحصر، وهو المطلوب.

الجواب: الحصر أيضًا ينفي خلافة باقي الأئمة، ولا يمكن أن يكون إضافيًا[5] بالنسبة إلى من تقدمه لأنّا نقول: إنَّ حصر ولاية من استجمع هذه الصفات لا يفيد إلاَّ حقيقيًا[6]، بل لا يصح لعدم استجماع من تأخر.

وإنْ أجابو بأن المراد الحصر للولاية في جنابه في بعض الأوقات وهو وقت إمامته لا

---

(١) الآية (٥٥) من المائدة وكلمة «يؤتون» ساقطة من المخطوط.

(٢) انظر استدلال الرافضة بهذه الآية في تلخيص الشافي (٢/١٠) ومنهاج الكرامة (ص١٤٧-١٤٩).

(٣) في المخطوط [إنّا] والتصويب من مختصر التحفة (ص١٣٩) والسيوف المشرقة (ص١٧٤).

(٤) في المخطوط [فثبت] والتصويب من مختصر التحفة (ص١٤٠) والسيوف المشرقة (ص١٧٥).

(٥) الحصر، أو القصر الإضافي هو: «تخصيص أمر بصفة دون أخرى» أو هو: «ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين». الايضاح (ص٢١٣) والبلاغة والواضحة (ص٢١٩).

(٦) القصر الحقيقي هو: «تخصيص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة ونفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً» الايضاح (ص٢١٣) ومطول على التلخيص (٢٠٤) والبلاغة الواضحة (ص٢١٩).

وقت إمامة الباقي فمرحبًا بالوفاق، فإنا كذا نقول هي محصورة فيه وقت إمامته لا قبله أيضًا.

ودونك هذا التفصيل: فنقول:

أولاً: ما ذكره من إجماع أهل التفسير ممنوع[1]؛ فقد روى أبو بكر النقاش[2] صاحب التفسير المشهور[3] عن محمد الباقر[4] أنّها نزلت في المهاجرين والأنصار، وقال قائل: سمعنا في علي، فقال: هو منهم[5].

وهذه الرواية أوفق بصيغ الجمع.

وروى جمع من المفسرين عن عكرمة[6] أنّها نزلت في أبي بكر[7]، ويؤيده الآية

---

(١) قال ابن تيمية: «قوله» قد أجمعوا أنّها نزلت في علي»: من أعظم الدعاوى الكاذبة» المنهاج (١١/٧).

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون، الموصلي ثم البغدادي، شيخ القراء (ت٣٥١).

انظر: تاريخ بغداد (٢٠١/٢) وفيات الأعيان (٢٩٨/٤) سير أعلام النبلاء (٥٧٣/١٥).

(٣) له تفسير يسمى «شفاء الصدور» قال فيه البرقاني: «ليس فيه حديث صحيح»

انظر وفيات الأعيان (٢٩٨/٤) والسير (٥٧٤/١٥).

(٤) تقدمت ترجمته (ص٤٨٨).

(٥) أثر محمد الباقر رواه ابن جرير في تفسيره (١٨٦/٦) بسند حسن إن لم يكن صحيحًا قال: «حدثنا هناد بن السَّري قال حدَّثنا عبدة عن عبد الملك عن أبي جعفر قال: سألته عن هذه الآية ﴿إنّما وليكم الله ورسوله والذين ءامنوا الذين يقيمون الصلوٰة ويؤتون الزكوٰة وهم راكعون﴾ قلنا من الذين آمنوا؟ قال: الذين آمنوا قلنا: بلغنا أنّها نزلت في علي بن أبي طالب قال علي من الذي آمنوا».

وهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات، فهناد قال فيه ابن حجر ثقة، وعبدة هو بن سليمان الكلابي أيضًا قال فيه ابن حجر ثقة، وعبد الملك هو ابن أبي سليمان، ميسرة العرزمي وثقه غير واحد وقال فيه ابن حجر: صدوق له أوهام. ورواه أبو نعيم في الحلية (١٨٥/٣) بسنده إلى عيسى بن يونس حدثنا عبد الملك قال: سألت أبا جعفر... الخ، ومن الطريق نفسه رواه الذهبي في السير (٤٠٦/٤).

(٦) عكرمة بن عبد الله البربري المدني أبو عبد الله، مولى ابن عبَّاس، كان من أعلم الناس بالتفسير، ثقة ثبت اتهم برأي النجدات ولا يثبت ذلك عليه، مات سنة (١٠٥هـ).

انظر: حلية الأولياء (٣٢٦/٣) السير (١٢/٥) التقريب (ص٣٩٧) الأعلام (٢٤٤/٤).

(٧) انظر: زاد المسير (٣٨٣/٢).

السابقة في قتال المرتدين. **وأورد** صاحب «لباب التفسير»[1] أنّها نزلت في شأن عبادة بن الصامت[2] إذ تبرأ من حلفائه الذين كانوا هودًا على زعم عبد الله بن أبي[3] فإنّه لم يتبرأ منهم[4].

وهذا القول أنسب بسياق الآية وهو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَـٰبَ/ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ﴾[5]. [١٥]

وقال جماعة من المفسرين: إنَّ عبد الله بن سلام لما أسلم[6] هجرته قبيلته، فشكى ذلك وقال: «يارسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم- إنَّ قومنا هجرونا» فنزلت هذه الآية[7]. وهذا القول باعتبار فن الحديث أصح الأقوال، وأمَّا القول الذي ذكروه فإنّما هو للثعلبي[8] فقط، وقد قالوا فيه: «حاطب ليل»[9].

---

(١) هو «لباب التّأويل في معاني التنزيل» المشهور «بتفسير الخازن» لصاحبه: علاء الدين علي بن محمدبن إبراهيم ابن عمر بن خليل الشيحي البغدادي الأصل عالم بالتفسير الشافعي، وكان خازن الكتب بالمدرسة السمساطية بدمشق، فاشتهر بالخازن، (ت٧٤١هـ). انظر: الدرر الكامنة (٩٧/٣) كشف الظنون (١٥٤٠/٢) الأعلام (٥/٥).

(٢) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد شهد بدرًا فما بعدها وكان أحد النقباء ليلة العقبة مات سنة ٣٤هـ وقيل بعدها. انظر الإصابة (٢٦٠/٢).

(٣) هو عبد الله بن أبي بن مالك بن الحارث بن عبيد الخزرجي أبو الحباب، المشهور بابن سلول رأس المنافقين (ت٩هـ). انظر: البداية والنهاية (٣١/٥) والأعلام للزركلي (٦٥/٤).

(٤) تفسير الخازن (٦٦/٢)، وانظر تفسير ابن جرير (١٨٦/٦) وأسباب النزول للواحدي (ص١٩١) وتفسير ابن كثير (٦٨/٢) عند قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ... الخ﴾.

(٥) الآية (٥٧) من المائدة.

(٦) هو عبد الله بن سلام ابن الحارث، أبو يوسف من ذرية يوسف عليه السلام الإسرائيلي ثم الأنصاري كان اسمه (الحصين) فلما أسلم غيّر النبي صلى الله عليه وسلم اسمه أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة مات بالمدينة سنة ٤٣هـ. انظر الإصابة (٣١٢/٢).

(٧) أسباب النزول للواحدي (ص١٩٢) وتفسير البغوي والخازن المطبوعان معًا (٦٦/٢) والدر (١٠٥/٣).

(٨) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم، الثعلبي، أبو إسحاق مفسر من أهل نيسابور، من مصنّفاته الكشف والبيان في تفسير القرآن (ت٤٢٧هـ)، المنتخب من السياق (ص٩١) وفيات الأعيان (٧٩/١) السير (٤٣٧/١٧).

(٩) قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله: «والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل ينقل ما

هذا وثانيًا: إنَّ لفظ الولي مشترك بين المحب والناصر والصديق والمتصرف في الأمور[1]، فالحمل على أحدها بدون قرينة لا يجوز، والسباق[2] لكونه في تقوية قلوب المؤمنين وتسليتها وإزالة الخوف عنها من المرتدين.

والسياق من قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّها الذين ءامنوا لا تتخذوا الذين...﴾ الآية[3]؛ لأنَّ أحدًا لم يتَّخذ اليهود والنَّصارى أئمة لنفسه، وهم ما اتَّخذوا[4] بعضهم بعضًا إمامًا أيضًا، قرينتان[5] على إرادة معنى الناصر والمحب كما لا يخفى. وكلمة «إنما» تقتضي هذا المعنى أيضًا، لأن الحصر فيما يحتمل اعتقاد الشركة والتردد والنزاع من المظان، ولم يكن بالإجماع وقت النزول[6]، تردد ونزاع في الامامة والولاية، بل كان في النصرة والمحبة.

وثالثًا: «العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب»[7]، كما هو عند الجميع واللفظ عام ولا ضرورة إلى التخصيص، وكون التصدق في حالة الركوع لم يقع لغيره[8] غير داع له؛ إذ القصة ليست مذكورة في الآية بحيث يكون مانعًا من حمل الموصول وصلاته على العموم، بل جملة ﴿وهم رٰكعون﴾ عطف على السابق وصلة للموصول أو حال من ضمير

وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع» مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٤).

(١) انظر: القاموس (ص١٧٣٢) باب الياء، فصل الواو.

(٢) أي الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّها الذين ءامنوا من يرتدد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبُّهم ويحبُّونه...﴾ الآية ٥٤ من المائدة.

(٣) الآية (٥٧) من المائدة وهي الاية اللاحقة للاية التي حولها الكلام.

(٤) في المختصر «ما اتخذ».

(٥) أي أن الآيتين السابقة والاحقة قرينتان على إرادة معنى الناصر والمحب.

(٦) أي وقت نزول الآية.

(٧) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (١/٤٨٠).

(٨) هذا إن سلمنا بالصحة وإلاَّ فالقصة غير صحيحة، قال ابن تيمية -في سياق كلامه على تأويلات الرافضة للقرآن «و﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين ءامنوا الذين يقيمون الصلوٰة ويؤتون الزكوٰة وهم رٰكعون﴾ هو علي ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة» مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٩).

﴿يقيمون﴾ وعلى كلٍ فالركوع الخشوع، وقد ورد كقوله تعالى: ﴿واركعوا مع الراكعين﴾[1].

ولم يكن ركوع اصطلاحي في صلاة من قبلنا بالإجماع، وقوله تعالى: ﴿وخرّ راكعًا﴾[2] وليس في الاصطلاحي خرور بل انحناء، إلى غير ذلك من الآيات، فهو معنى متعارف أيضًا يصح الحمل عليه كما هو المقرر في محله.

وأيضًا حمل الزكاة على التصدق كحمل الركوع على الخشوع، فالجواب هو الجواب، بل ذكر الركوع بعد إقامة الصلاة مؤيد لنا لئلا يلزم التكرار، وذكر الزكاة بعدها مضر لكم؛ إذ في عرف القرآن يكون المراد بها حينئذ[3] الزكاة المفروضة لا الصدقة المندوبة.

ولو حملنا الركوع على المشهور وجعلت الجملة حالاً من ضمير ﴿يقيمون﴾ لعمت المؤمنين أيضًا؛ لأنّه احتراز عن صلاة اليهود الخالية من الركوع.

وفي هذا التوجيه غاية اللصوق بالنهي عن موالاة اليهود الوارد بعد.

وأيضًا لو كان حالاً من ضمير ﴿يؤتون﴾[4] لم يكن فيه كثير مدح؛ إذ الصلاة إنّما تمدح إذا خلت عن الحركات المتعلقة بالغير، وقطع صاحبها العلائق عما سوى الخالق المتوجه إليه الواقف بين يديه.

ومع هذا لا دخل لهذا القيد بالإجماع لا طردًا ولا عكسًا في صحة الإمامة، فالتعليق

---

(١) جزء من الآية (٤٣) من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٤ من سورة (ص).

(٣) في المخطوط رمز لها بـ (ح).

(٤) قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره (٢/٨١): « وأمّا قوله: ﴿وهم راكعون﴾ فقد توهم بعض الناس أنّ هذه الجملة في موضع الحال من قوله ﴿ويؤتون الزكاة﴾ أي في حال ركوعهم، ولو كان هذا كذلك لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره؛ لأنّه ممدوح وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن تعلمه من أئمة الفتوى».

به[1] لغو ينزه الباري تعالى عنه، على أنَّها معارضة بما تقدم[2] فافهم.

وتكلَّف صاحب «إظهار الحق»[3] غاية التكلف وتعسف نهاية التعسف، في تصحيح هذا الاستدلال وتنميق هذا المقال فلم يأت إلاَّ بقشور بلا لب، وضني أنَّه بلا عقل ولب.

فمن جملة ما قال: «إنَّ الأمر بمحبة الله ورسوله يكون بطريق الوجوب والحتم لا محالة، فكذا الأمر بمحبة المؤمنين المتصفين بالصفات المذكورة أيضًا يكون بطريق الوجوب؛ إذ الحكم في كلام واحد/ يكون موضوعه متحدًا [ومحموله متَّحدًا][4] أو متعددًا أو متعاطفًا [فيما بينهما][5]، لا يمكن أن يكون بعضه واجبًا وبعضه مندوبًا؛ إذ لا يجوز أخذ اللفظ في استعمال واحد بالمعنيين، فبهذا المقتضى تصير مودة[6] المؤمنين واجبة وثالثة[7] لمودة الله ورسوله الواجبة على الإطلاق بدون قيد وجهة، فلو أخذ أن المراد بالمؤمنين كافة المسلمين باعتبارهم أنَّ من شأنهم الاتصاف بتلك الصفات- لا يصح؛ لأنَّ معرفة كل منهم يكون متعذِّرًا لكل واحدٍ من المكلفين فضلاً عن مودتهم، وأيضًا قد تكون المعاداة لمؤمن بسبب من الأسباب مباحه بل واجبة فالمراد به البعض، وهو المرتضى[8]، انتهى[9].

وهو كلام الوقاحة تفور منه، والجهالة تروى عنه؛ إذ مع تسليم المقدمات أين

---

(١) أي تعليق حكم الإمامة بهذا القيد.

(٢) من الآيات المشيرة إلى خلافة الخلفاء الثلاثة.

(٣) تقدم (ص٦٩٣).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط والسيوف المشرقة، والمثبت من التحفة، ومختصرها وقد تقدم تعريف «الموضوع والمحمول عند أهل المنطق (ص٨).

(٥) ما بين المعقوفين أضفته من التحفة ومختصرها.

(٦) في المخطوط «معدة المؤمنين» والتصويب من التحفة ومختصرها والسيوف المشرقة.

(٧) أي مودة المؤمنين في الدرجة الثالثة بعد محبة الله ومحبة رسوله صلّى الله عليه وسلّم.

(٨) أي علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٩) انتهى كلام صاحب إظهار الحق ولم أقف على هذا الكتاب المنقول منه.

اللزوم بين الدليل والمدعى، وإذا تعذّر العام كيف يتعين الأمير، وهو المتنازع فيه، واستنتاج المتعين من المطلق وقاحة وجهل محض كما لا يخفى.

ثم نقول: لا يخفى على من له أدنى تأمل أن موالاة[1] المؤمنين من جهة الإيمان عام بلا قيد ولا جهة، وهي موالاة[2] إيمانهم في الحقيقة، والعداوة بسبب غير ضار في الموالاة من جهة الإيمان.

ثم ماذا يقول في قوله تعالى: ﴿**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلواة ويؤتون الزكواة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله**﴾[3] ولو كانت الموالاة الإيمانية عامة لجميع المؤمنين فأية استحالة تلزمها والملاحضة الإجمالية للكثرة بعنوان الوحدة لا شك في إمكانها. ألا ترى أنّهم يقولون: «كلُّ عدد فهو نصف مجموع حاشيتيه»، وكذا يقولون: «كل حيوان حساس» والكثرة فيها ظاهرة، وليت شعري ما جوابه عن معادات الكفار وكيف الأمر فيها وهي هي كما لا يخفى[4].

نعم، المحذور كون الموالاة الثلاثة[5] في مرتبة واحدة كافيًا، وليس، فليس إذ الأول[6] أصل، والثاني[7] تبع، والثالث[8] تبع له، فالمحمول مختلف والموضوع كذلك؛ لأنّ الولاية من الأمور العامة وكالعوارض المشككة، والعطف موجب للتشريك في الحكم لا

(١) في المخطوط «مولاة» والتصويب من التحفة ومختصرها والسيوف المشرقة.

(٢) في المخطوط «مولاة» والتصويب من التحفة ومختصرها والسيوف المشرقة.

(٣) الاية (٧١) من سورة التوبة.

(٤) يقصد أنّه كما أنّ الاستحالة منفية عن معادات جميع الكفار إذ أمر الله بمعاداتهم ولا يلزم أن يعرف المخاطب كل كافر بعينه فكذلك الأمر بالنسبة لمحبة جميع المؤمنين لا يلزم منها معرفة كل مؤمن بعينه كما يزعم صاحب إظهار الحق.

(٥) أي موالاة الله، والرسول، والمؤمنين الواردة في الآية: ﴿إنّما وليكم الله ورسوله والذين ءامنوا﴾.

(٦) محبة الله.

(٧) محبة الرسول.

(٨) محبة المؤمنين.

في جهته، فالباري تعالى وما سواه موجود في الخارج، والوجوب والإمكان ملاحظ.

وهذا قوله تعالى: ﴿**قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتّبعني**﴾[1] مع أنّ الدعوة واجبة على الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم مندوبة في غيره، وعليه لأصوليون، وإنْ تنزلنا عن هذا أيضًا، فالأظهر أنّ اتحاد نفس الوجوب ليس محذورًا بل المحذور الاتحاد في المرتبة والأصالة وهو غير لازم فتدبر.

ومن جملة ماقال[2]: إنّه يظهر من بعض أحاديث أهل السنة أن بعض الصحابة التمسوا من حضرة النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم الاستخلاف كما ذكر في «مشكاة المصابيح»[3] عن حذيفة قال: قالوا يارسول الله لو استخلفت؟ قال: «**لو استخلفت عليكم فعصيتموه عذبتم، ولكن ما حدثكم حذيفة فصدّقوه وما أقرأكم عبد الله فاقرأوه**» رواه الترمذي[4] وهكذا استفسروا منه صلّى الله تعالى عليه وسلّم من يكون حَرِيًّا بالامامة.

أيضًا عن علي رضي الله عنه قال: قيل/ يا رسول الله من نؤمّر بعدك قال: «**إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أمينًا زاهدًا في الدنيا راغبًا في الآخرة، وإن تؤمروا عمر تجدوه قويًا أمينًا لا يخاف في الله لومة لائم، وإن تؤمروا عليًا ولا أراكم فاعلين تجدوه هاديًا مهديًا يأخذ بكم الطريق المستقيم**» رواه أحمد[5].

وهذا الالتماس والاستفسار يقتضي وقوع التردد في حضوره صلّى الله تعالى عليه

---

(١) الآية (١٠٨) من سورة يوسف.

(٢) أي المشهدي صاحب إظهار الحق.

(٣) «مشكاة المصابيح» لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت٧٤١هـ) (جـ٣/١٧٥٧ح٦٢٣٢).

(٤) سنن الترمذي (٩/٣٥٦ح٣٨١٤) أبواب المناقب، باب مناقب حذيفة رضي الله عنه قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الالباني: «سنده ضعيف» المشكاة (٣/١٧٥٧).

(٥) مسند الإمام أحمد (١/١٠٩) ورواه الحاكم في المستدرك (٣/١٤٢) من حديث حذيفة وصححه ولم يوافقه الذهبي وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٢٥٣) وقال الشيخ الألباني: «إسناده ضعيف» المشكاة (٣/١٧٣٠) وانظر (هامش (٢جـ٢/٢١٤) ط/ مؤسسة الرسالة.للمسند.

وسلّم عند نزول الآية، فلم يبطل مدلول «إنما» انتهى[1] .

وفيه أنَّ محض الاستفسار لا يقتضي وقوع التردد، نعم لو كانوا شاوروا في هذا الأمر وخالفوا ونازعوا بعضهم بعضًا بعد ما سمعوا من النبي صلّى الله عليه وسلّم لتحقق المدلول، وليس فليس.

ومجرد السؤال غير مقتضي لإنما، على ما في كتب المعاني[2].

وأيضًا سلمنا التردد، لكن لم يعلم أنّه بعد الآية أو قبلها متصلاً أو منفصلاً سبب للنزول أو اتفاقيًا، فلابد من إثبات القبلية والاتصال والسببية، وأين ذلك، والاحتمال غير كافٍ في الاستدلال فلا تغفل.

وليعلم أنَّ الحديث الثاني ينافي الحصر صريحًا؛ لأنّه صلّى الله تعالى عليه وسلّم في مقام السؤال عن المستحق للخلافة ذَكرَ الشيخين، فكيف الحصر.

فإنْ كانت الآية متقدمة[3] لزم مخالفة الرسول القرآن، أو بالعكس[4] لزم التكذيب[5] والنسخ لا يعقل في الأخبار على ما قرر، ومع هذا تَقَدُّمُ كلٍّ[6] مجهولٌ فَسَقَطَ العَمَلُ وإنْ قيل الحديث خبر الواحد وهو غير مقبول في الامامة، قلنا: وكذلك لا يصح في مقام إثبات التردد الاستدلال به، وأيضًا الاستدلال بالآية موقوف عليه[7] فافهم.

وأيضًا الحديث الأول[8] يفيد أنَّ ترك الاستخلاف أصلح فتركه، كما يفهم من الآية تركه، فتأمل[9].

---

(١) انتهى كلام المشهدي صاحب إظهار الحق.

(٢) انظر: الايضاح في علوم البلاغة للقزويني (ص٩٢و٢١٦).

(٣) أي متقدمة على الحديث.

(٤) أي متأخرة عن الحديث.

(٥) أي لزم تكذيب القرآن للرسول.

(٦) أي كل من الآية والحديث.

(٧) أي على خبر الواحد.

(٨) وهو: «لو استخلفت عليكم فعصيتموه عذبتم».

(٩) هذا آخر ما رد به المؤلف على استدلال الرافضة بالآية ﴿إنّما وليكم الله ورسوله..﴾ الخ. ولمزيد الفائدة يراجع =

-ومنها[1]: قوله تعالى: ﴿**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرًا**﴾[2].

تقرير الاستدلال[3]: إن المفسرين أجمعوا على نزول هذه الآية في حق علي وفاطمة والحسن والحسين -رضي الله تعالى عنهم- وهي تدل على عصمتهم دلالة مؤكدة، وغير المعصوم لا يكون إمامًا. ولا يخفى أن المقدمات كلها مخدوشة.

أمَّا الأولى: فلكون الإجماع ممنوعًا، روى ابن أبي حاتم عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما: ((**أنها نزلت في نساء النبي صلّى الله عليه وسلّم**))[4].

وروى ابن جرير عن عكرمة[5] أنَّه كان ينادي في الأسواق: ((**إن قوله تعالى: ﴿إنما يريد الله. . .﴾ الآية نزلت في نساء النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم**))[6] والسباق والسياق يشهدان له.

على أنّ ذكر حال الغير في أثناء خطاب الأزواج بهذه الصورة منافٍ للبلاغة[7].

وأيضًا إضافة البيوت إلى الأزواج ﴿في بيوتكن﴾ يدل على أنَّ المراد بأهل البيت إنَّما هو الأزواج المطهرات؛ إذ بيته صلّى الله تعالى عليه وسلّم لا يمكن أن يكون غير ما يسكن

رد ابن تيمية عليهم في استدلالهم بهذه الآية في منهاج السنة (٧/٥-٣١).

(١) أي من الآيات القرآنية التي يستدل بها الشيعة على إمامة علي بلا فصل وسحب الإمامة عن غيره.

(٢) الآية (٣٣) من سورة الاحزاب.

(٣) انظر استدلال الرافضة بالآية في منهاج الكرامة (ص١٥١م) والاحتجاج للطبرسي (١/١١٩).

(٤) قال ابن كثير (٣/٣٨٣): ((روى ابن أبي حاتم قال: حدثنا علي بن حرب الموصلي حدثنا زيد ابن الحباب حدثنا زيد بن واقد عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما... قال نزلت في نساء النبي صلّى الله عليه وسلّم خاصة، وقال عكرمة: من شاء باهلته في أنّها نزلت في شأن نساء النبي صلّى الله عليه وسلّم. وانظر: الدر المنثور (٦/٦٠٢-٦٠٣).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٧١٤).

(٦) تفسير ابن جرير (جـ٢١/٧).

(٧) يقصد أن سياق الآيات سابقًا ولاحقًا في الأزواج فَذِكْرُ حال غيرهم إقحام منافٍ للبلاغة القرآنية كذا قال، وفيه نظر.

فيه أزواجه.

وقال عبد الله المشهدي[1]: ((إن كون البيوت جمعًا ﴿في بيوتكن﴾ وإفراد البيت في أهل البيت يدل على الغيرية)).

وفساد هذا ظاهر؛ لأنَّ بيت: إسم جنس[2] يطلق على القليل والكثير، والإفراد باعتبار الإضافة إلى النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم فالبيوت بهذا الاعتبار، بيت، والجمع في ﴿بيوتكن﴾ باعتبار الإضافة إلى الأزواج.

ثم قال[3]: لا يبعد أن يقع بين المعطوف والمعطوف عليه/ فاصل [وإن][4] طال، [١٨] كما في قوله تعالى: ﴿قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإنَّما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم﴾[5] ثم قال بعد تمام الآية ﴿وأقيموا الصلوٰة وءاتوا الزكوٰة﴾[6] قال المفسرون: ﴿وأقيموا الصلواة﴾ عطف على ﴿أطيعوا﴾ انتهى[7].

وفيه أنَّه غفلة عن محل النزاع؛ إذا الكلام في الفصل بالأجنبي باعتبار الموارد وهو المنافي للبلاغة لا الأجنبي من حيث الإعراب[8]، على أنَّ في عطف ﴿وأقيموا﴾ على ﴿أطيعوا﴾ بحث: لأنه وقع ﴿وأطيعوا﴾ أيضًا بعد ﴿أقيموا﴾[9] فيلزم التكرار وعطف الشيء على نفسه، ولا احتمال للتوكيد لوجود حرف العطف.

---

(١) تقدم (ص٦٩٣) ولم أعثر عليه.

(٢) في المخطوط ((حبس)) والتصويب من السيوف المشرقة والتحفة ومختصرها.

(٣) أي المشهدي.

(٤) في المخطوط ((إن)) والتصويب من التحفة ومختصرها والسيوف المشرقة.

(٥) الآية (٥٤) من سورة النور.

(٦) الآية (٥٦) من سورة النور.

(٧) انتهى كلام المشهدي.

(٨) ويسمى جملة معترضة.

(٩) وسياق الآية هكذا ﴿وأقيموا الصلوٰة وءاتوا الزكوٰة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون﴾.

ثم قال[1] كلامًا لا ينبغي لنا ذكره[2].

هذا وأمَّا إيراد ضمير جمع المذكر في «عنكم» فبملاحظة لفظ «الأهل» كقوله تعالى خطابًا «لسارة» -امرأة الخليل-: ﴿أتعجبين من أمر الله رحمت الله وبركاته عليكم أهل البيت إنَّه حميد مجيد﴾[3] وكذا ﴿قال لأهله امكثوا﴾[4] الآية خطابًا من موسى لامرأته.

وما روي في سنن الترمذي[5] والصحاح الأخرى «أنَّ رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم دعا هؤلاء الأربعة[6] ودعا لهم «**اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا**»، وقالت أم سلمة[7]: [أشركني فيهم أيضًا][8]، قال: «**أنت على خير**[9]، **وأنت على مكانك**»[10].

فهو دليل صريح وناطق فصيح على أنَّ نزولها في حق الأزواج فقط، وقد أدخل النبي صلّى الله عليه وسلّم هؤلاء الأربعة رضي الله عنهم أيضًا، بدعائه المبارك في تلك الكرامة.

ولو كان نزولها في حقّهم لكان تحصيلاً للحاصل، كذا قالوا.

---

(١) أي المشهدي.

(٢) وهو كلام يدل على جهل المشهدي بالعربية وأساليبها، وانظر التحفة (ق١٤١/أ) ومختصرها (ص١٥٠).

(٣) الآية (٧٣) من سورة هود.

(٤) الآية (٢٩) من سورة القصص.

(٥) سنن الترمذي (٨/٣٤٤ح٣٢٠٣) أبواب التفسير، سورة الأحزاب.

(٦) الأربعة المشار إليهم هنا هم أهل العبا: علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم.

(٧) هي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله المخزومية القرشية أم المؤمنين اسمها هند وقيل: رملة تزوجها النبي ﷺ سنة أربع ماتت سنة ٥٩ وقيل ٦١ وقيل: ٦٢ وهي من آخر أمهات المؤمنين موتا. الإصابة (٤/٤٣٩-٤٤١).

(٨) عند الترمذي [وأنا معهم يا نبي الله].

(٩) عند الترمذي [أنت على مكانك وأنت على خير].

(١٠) الحديث رواه أيضًا أحمد في مسنده (٦/٢٩٢) والحاكم في المستدرك (٢/٤١٦) وقال على شرط البخاري وقال الذهبي في التلخيص على شرط مسلم. وكذلك صححه الألباني كما في صحيح الترمذي (٣/٩٢ح٢٥٦٢-٣٤٣٧).

ولكن ذهب محققوا أهل السنة إلى أنَّ هذه الآية ولو كانت واقعة في حق الأزواج، ولكن بحكم «العبرة لعموم اللّفظ لا لخصوص السبب»[1] دخل في البشارة الجميع، واختيار الأربعة هروبًا من توهم الاختصاص بالأزواج بمعونة القرائن كالسباق واللحاق.

وما قال عبد الله المشهدي[2] «إن المراد بالبيت بيت النبوة، ولا شك في أنَّ «أهل البيت» لغة شامل للخدام من الإماء اللائي يسكنَّ في البيت، وليس المراد هذا بالاتّفاق، فالمراد أهل العبا الذين خصصهم «حديث الكسا»[3]. ففيه أنَّ هذه الوسعة لا تضر أهل السنة لأنَّ العصمة بالمعنى الذي يقولون[4] بها الشيعة لا يثبتونها، والغير غير ضارٍ. وأيضًا عدم كون هذا مرادًا من أجل أنّ القرائن تعيِّن المراد. **وأيضًا** يخصص العقل هذا اللفظ باعتبار العرف والعادة بمن يسكنون في البيت لا بقصد الانتقال، ولم يكن التحول والتبدل جاريين عادة فيهم كالأزواج والأولاد دون العبيد والخدام الذين هم في معرض من التبدل والتحول من ملك إلى ملك بالهبة والبيع وغير ذلك.

ثم، وإنّما يدل التخصيص بالكساء على كون هؤلاء المذكورين مخصصين لو لم يكن للتخصيص فائدة أخرى وهي ظاهرة فتدبر[5].

وأما الثانية: فلأن دلالة هذه الآية على العصمة مبنية على عدة أبحاث:

- **أحدها**: كون كلمة «ليذهب عنكم الرجس» أيٌّ محلٌّ لها[6] مفعول له ليريد أو

---

(١) تقدم توثيق هذه القاعدة (ص ٧١٦).

(٢) تقدم (ص٦٩٣).

(٣) تقدم تخريجه (ص٧٢٤).

(٤) كذا على لغة «أو مخرجي هم» والأصل أن يقال: «يقول بها الشيعة» قال ابن مالك:

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعدَا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

(٥) الفائدة: «هي دفع مظنة عدم كون هؤلاء الأشخاص في أهل البيت نظرًا إلى أنَّ المخاطب فيها هن الازواج فقط» ذكره في التحفة (ق١٤١/ب) ومختصرها (ص١٥٢).

(٦) أي من الاعراب.

به[1]؟

- **الثاني:** معنى «أهل البيت».

- **الثالث:** أي مراد من «الرجس»؟

وفي هذه المباحث كلام كثير يطلب من الكتب المبسوطة في التفسير[2].

و«بعد اللّتيّا والتي»[3] لو كانت هذه الجملة مفيدة للعصمة ينبغي أن يكون الصحابة لا سيما البدريين قاطبة- معصومين؛ لأنَّ الله قال في حقّهم تارة: ﴿**ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون**﴾[4] وتارة: ﴿**ليطهركم به ويذهب عنكم رجس الشيطان**﴾[5] وظاهر أنَّ إتمام النعمة في حق الصحابة كرامة زائدة بالنسبة إلى ذينك اللفظين، ووقوع هذا الإتمام[6] أدل على عصمتهم؛ لأنَّ إتمام النعمة لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان، فليتأمل فيه تأمُّلاً صادقًا فيظهر[7] حقيقة الملازمة وبيان وجهها، وبطلان اللازم مع فرض صدق المقدم.

وأمَّا الثالثة[8]: فلأنّ غير المعصوم لا يكون إمامًا مقدمة باطلة وكلمة عاطلة يدرؤها الكتاب، وكلام رب العزة المستطاب، فتذكر، ولا تغفل وتبصر[9].

---

(١) أي «أو مفعول به».

(٢) انظر: روح المعاني (٢٢/١٢-١٤).

(٣) مثل يضرب للداهية، واللتيا والتي: الداهية الصغيرة والكبيرة. مجمع الأمثال (١/١٥٩).

(٤) الآية (٦): من سورة المائدة.

(٥) الآية (١١): من سورة الأنفال.

(٦) في (أ): «إمام».

(٧) ومختصر التحفة «لتظهر فيه».

(٨) أي من المقدمات المخدوشة التي تقدمت (ص٤٨).

(٩) إلى هنا انتهى رد المؤلف على استدلال الرافضة بآية الأحزاب، ولمزيد الفائدة يراجع رد ابن تيمية عليهم أيضًا في منهاج السنة (٧/٦٨-٨٨).

– ومنها[1]: قوله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجرًا إلا المودة في القربى﴾[2] فإنها لما نزلت قالوا: يا رسول الله، من قرابتك الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال: «علي وفاطمة وابناهما رضي الله عنهم».

فأهل البيت واجبوا المحبة، وكلّ من كان كذلك فهو واجب الإطاعة، وهو معنى الإمام، وغير علي لا تجب محبته فلا تجب طاعته[3].

وأجيب[4] أولا بأن المفسرين اختلفوا في هذه الآية، فالطبراني[5] والإمام أحمد[6] رويا عن ابن عبّاس هكذا.

ولكن ضعف ذلك الجمهور[7]؛ فإنّ السورة بتمامها مكية[8]، ولم يكن هنالك

---

(١) أي من الآيات القرآنية التي يستدل به الرافضة.

(٢) الآية (٢٣): من الشورى.

(٣) قول الروافض هذا ذُكِرَ في منهاج الكرامة (ص١٥٢م) وبحار الأنوار (٧٧٨/٦) وعقائد الإمامية للزنجاني (١١/٣).

(٤) انظر رد ابن تيمية عليهم في استدلالهم بهذه الآية في منهاج السنة (٩٥/٧-١١٠).

(٥) في المعجم الكبير (٣٩/٣ح٢٦٤١) من طريق حرب بن الحسن الطحان عن حسين الأشقر عن قيس بن الربيع عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس. ورواه ابن أبي حاتم من طريق رجل مبهم عن الأشقر. قال ابن كثير: «هذا إسناد ضعيف فيه مبهم لا يعرف، عن شيخ شيعي محترق، وهو الأشقر ولا يقبل خبره في هذا المحل».

انظر: تفسير ابن كثير (١١٢/٤) وفي مجمع الزوائد للهيثمي (١٠٣/٧) أن بعض رجال السند اختلف فيهم.

(٦) لعل المؤلف هنا صدق الرافضة في عزو الحديث إلى الإمام أحمد، فقد عزاه إلى الإمام أحمد «الحلي في منهاج الكرامة (ص١٥٢م) فرد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «وقوله: «إن أحمد روى هذا في مسنده» كذب بين، فإنّ مسند أحمد موجود به من النسخ ما شاء الله وليس فيه هذا الحديث... بل في المسند ما يناقض ذلك». منهاج السنة (٩٥/٧-٩٦).

(٧) قال ابن تيمية رحمه الله: -في سياق رده على الرافضي- «الوجه الثاني: أنّ هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث» منهاج السنة (٩٩/٧).

(٨) كما عليه الجمهور ويؤيده رواية ابن عباس الآتية بعد قليل، قال ابن الجوزي في زاد المسير (٢٧١/٧): «وهي مكية، رواه العوفي وغيره عن ابن عبّاس وبه قال الحسن وعكرمة ومجاهد وقتادة والجمهور، حكي عن ابن عبّاس وقتادة قالا: إلاّ أربع آيات نزلت بالمدينة أوّلها ﴿قل لا أسألكم عليه أجرًا... ﴾ ويلاحظ صيغة

الامامان[1]، وما كان علي متزوِّجًا بفاطمة.

وروي: «أن القربى من بينه وبين النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم قرابة»[2].

وجزم قتادة[3] والسّدي الكبير[4] وسعيد بن جبير[5] واختاره جمع والإمام الرازي[6] بأنّ معنى الآية «إني لا أسألكم على الدعوة والتّبليغ من أجر إلاّ المودة والمحبة بي لأجل قرابتي بكم».

وهذه الرواية موجودة في صحيح البخاري[7] عن ابن عبّاسٍ وما من بطن في قريش إلاّ وقد كان للنبي صلّى الله عليه وسلّم قرابة بهم، فيذكرهم تلك القرابة لأداء الحقوق.

فالاستثناء منقطع، وهذا المعنى هو المناسب لشأن النبوة، لأنَّ الأغراض الدنيوية ليست من شيم الأنبياء.

وقال تعالى: ﴿قل ما سألتكم من أجر فهو لكم إن أجري إلا على الله﴾[8] وقال تعالى:

التمريض في الحكاية عن ابن عباس، وما رد عنه في فهمه للآية يناقض كونها مدنية وهو في البخاري، وقال شيخ الاسلام في منهاج السنة (٩٩/٧): «الوجه الثالث: أنَّ هذه الآية في سورة الشورى وهي مكية باتفاق أهل السنة» وقال ابن كثير في تفسيره (١١٢/٤): «وذكر نزول الآية في المدينة بعيد فإنّها مكية».

(١) يعني: الحسن والحسين.

(٢) انظر: تفسير ابن جرير (١٥/٢٥) وزاد المسير (٢٨٤/٧) وتفسير القرطبي (٢١/١٦) وابن كثير (١١٢/٤).

(٣) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري، قدوة المفسرين (ت١١٨هـ)، انظر: السير (٢٦٩/٥-٢٨٣).

(٤) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، الحجازي الكوفي، الإمام المفسر (ت١٢٧هـ).

انظر: السير (٢٦٤/٥) والتقريب (ص١٠٨).

(٥) هو سعيد بن جبير بن هشام، الإمام الحافظ المقرئ المفسر، أحد الأعلام، قتل بين يدي الحجاج سنة (٩٥هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٣٢١/٤-٣٤٣) والتقريب (ص٢٣٤).

(٦) في تفسيره (حـ٢٧/١٦٤) والرازي هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الفخر الطبرستاني المفسر (ت٦٠٦هـ) البداية والنهاية (٦٠/١٣).

(٧) صحيح البخاري (٣٧/٦) كتاب التفسير، سورة (حم عسق) «عن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنّه سئل عن قوله ((إلاّ المودة في القربى)) فقال سعيد بن جبير: قربى آل محمد صلّى الله عليه وسلّم فقال ابن عبّاس: عجلت إن النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يكن بطن من قريش إلاّ كان له فيهم قرابة فقال: إلاّ أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة».

(٨) الآية (٤٧): من سورة سبأ.

﴿وما تسألهم عليه من أجر إن هو إلا ذكر للعلمين﴾[1] وقال تعالى: ﴿أم تسألهم أجرًا فهم من مغرم مثقلون﴾[2] والآيات كثيرة.

وثانيًا: لا نسلم[3] الكبرى وهي: «كل واجب المحبة فهو واجب الإطاعة»، وكذا لا نسلم «كل واجب الإطاعة صاحب الإمامة والرياسة الكبرى».

٥ – **أما الأول**: فلأنه لو كان وجوب المحبة مستلزمًا لوجوب الإطاعة لكان العلويون كذلك؛ لوجوب محبتهم، كما ذكره ابن بابوية[4] في كتاب «الاعتقادات»[5] ولكانت الزهراء إمامًا بل ولكانت الأربعة أئمة في عهد الرسول ﷺ، واللوازم باطلة.

– **وأمَّا الثاني**: فلأنه يلزم أن يكون كل نبي في زمانه صاحب الرياسة الكبرى كشمويل[6] وغيره، وهو ظاهر البطلان.

١٠ – **وثالثًا**: لا نسلم انحصار وجوب المحبة في المذكورين عندنا، بل أبو بكر وعمر وعثمان كذلك/ بالروايات الصحيحة[7]، والدليل إلزامي فلا بد من ملاحظة جميع [٢٠] روايات السنة، ولا تكفي الواحدة[8]، وإن ألَحُّوا فقوله تعالى: ﴿يحبهم ويحبُّونه﴾[9] يشهد

---

(١) الآية (١٠٤): من سورة يوسف.

(٢) الآية (٤٠): من سورة الطور.

(٣) في المخطوط رمز لقوله «لا نسلم» بـ «لا نس».

(٤) هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي رأس الإمامية في وقته تلقبه طائفة بالصدوق، وهو كذوب؛ لأنّه ادّعى أن الإمام الحادي عشر -بزعمهم- راسله (ت٣٨١هـ).
انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٣٠٣) رحال الحلي (ص١٤٧).

(٥) انظر: كتاب: «الاعتقادات» (ص٨٣) قال: «اعتقادنا في العلوية أنّهم آل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأنّ مودتهم واجبة لأنّه أجر الرسالة».

(٦) هو شمويل ويقال له أشمويل بن بالي بن علقمة بن يرخام، وهو الذي حكى الله قصته مع بني إسرائيل في سورة البقرة إذ قال: ﴿ألم تر إلى الملإ من بني إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكًا نقاتل في سبيل الله...﴾ الآيات (٢٤٦-٢٥٢) وصاحب الرياسة في عهده هو الملك «طالوت». البداية والنهاية (٢/٥).

(٧) هناك روايات صحيحة كثيرة في فضائل الثلاثة تدل على حب الرسول صلّى الله عليه وسلّم لهم وهي بمجموعها تدل على أن محبتهم واجبة وأنّها من الإيمان كما قال الطحاوي.

(٨) صاحب الهوى دائمًا يأخذ من الروايات والكلام ما يوافق هواه ويغمض عينه عن الباقي وإن كان أصح

لنا لأنه في حق القائمين[1]، وهؤلاء رؤساؤهم، والمحبوب[2] واجب المحبة.

هذا ثم لا يخفى أن التقريب غير تام؛ لأن النتيجة[3] شيء والمدعى[4] شيء آخر، وأين العام من الخاص[5] وهذا المطلوب لا ذاك، فتدبر.

– **ومنها**[6]: قوله تعالى: ﴿**فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم...**﴾ الآية[7] فإنّه لما نزلت خرج النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم خارجًا من منزله آخذًا بيده الشريفة أهل العبا[8] وهو يقول: «**إذا دعوت فأمّنوا**»[9].

نعلم أن المراد بالأبناء الحسن والحسين، وبالنساء فاطمة، وبالنفس الأمير وظاهر استحالة الحقيقة، فالمراد المساواة، فمن كان مساويًا للأفضل فهو أولى بالتصرف بالضرورة، فهو الإمام لا غيره[10] وهذا أحسن تقديرهم في الآية كما لا يخفى على المتتبع.

وأصرح من الذي أخذه، نعوذ بالله من الهوى.

(٩) الآية (٥٤): من سورة المائدة.

(١) أي المقاتلين لأهل الردة.

(٢) أي من الله.

(٣) النتيجة هي: «أهل البيت واجبو الإطاعة».

(٤) المدعى هو: أن كل واجب الإطاعة صاحب الإمامة فعلي واجب الإطاعةوهو الإمام.

(٥) يعني أن النتيجة عامة لأهل البيت، والمدعى خاص في علي بن أبي طالب، و«اثبات الأعم لا يستلزم إثبات الاخص» كما هو مقرر في محله.

(٦) أي من الايات التي يستدل بها الرافضة على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٧) الآية (٦١) من سورة آل عمران.

(٨) أهل العبا هم: الحسن والحسين وعلي وفاطمة رضي الله عنهم.

(٩) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وفي صحيح مسلم (٤/١٨٧١رقم (٣٢-٢٤٠٤) من حيث سعد بن أبي وقّاص... ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم﴾ دعا رسول الله صلّى الله عليه وسلم عليًا وفاطمة وحسنًا وحسينًا، فقال: «اللهم هؤلاء أهلي».

(١٠) هذا الكلام يوجد في كتب الرافضة مثل منهاج الكرامة (ص١٥٤)، عقائد الإمامية للزنجاني (٣/١٢).

وللنواصب[1] فيه كلام كثير ليس هذا محله[2]، وفي هذا الدليل نظر.

أمَّا أولاً: فلا نسلم أن المراد بأنفسنا الأمير، بل نفسه الشريفة صلّى الله تعالى عليه وسلّم، والإمام داخل في الأبناء حكمًا كالحسنين، والعرف يعد الختن ابنًا من غير ريبة، والمنع مكابرة.

والاعتراض بأنّ الشخص لا يدعو نفسه في غاية الضعف، فقد شاع وذاع قديمًا ((دعته نفسه)) و((دعوت نفسي)) ﴿فطوعت له نفسه قتل أخيه﴾[3] ((وشاورت نفسي))، إلى غير ذلك.

وأيضًا لو قررنا الأمير من قبل النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم لمصداق ((أنفسنا)) فمن نقرره من جهة الكفار لمصداق ((أنفسكم)) مع الاشتراك في ((ندعو)) إذ لا معنى لدعوة النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم إياهم وأبناء هم بعد قوله تعالى: ﴿تعالوا﴾[4] وأيضًا قد جاء لفظ النفس بمعنى القريب والشريك في الدين قال تعالى: ﴿ولا تخرجون أنفسكم من ديارِكم﴾[5] أي أهل دينكم[6]، ﴿ولا تلمزوا أنفسكم﴾[7]، ﴿لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرًا﴾[8] فللقرب والألفة عبر بالنفس، فلا يلزم المساواة كما في الآيات.

---

(١) تقدم التعريف بهم (ص ٥٣٦).

(٢) بين في التحفة الاثنى عشرية أن أهل السنة تمسكوا بهذه الآية في مقابلة النواصب ووجه تمسُّكهم بها هو أنّه ما أخرجهم معه في المباهلة إلاّ لأنهم أعز النّاس عنده». التحفة (ق١٤٤/ب).

(٣) الآية (٣٠) من المائدة.

(٤) ((تعالوا)) ساقطة من المخطوط والتّصويب من التحفة ومختصرها.

(٥) في المخطوط: ((يخرجون أنفسهم من ديارهم)) وهو خطأ ((والصّواب ما أثبت)) وهذا الخطأ موجود في التحفة ومختصرها. وهي جزء من الآية ٨٤ من سورة البقرة.

(٦) في المخطوط ((دينهم)) ولما صححت الآية اقتضى السياق تصحيح الضمير هنا أيضًا.

(٧) جزء من الآية (١١): من سورة الحجرات.

(٨) الآية (١٢): من سورة النور.

وأمَّا ثانيًا: فلزوم المساواة في جميع الصفات بديهي البطلان[1]؛ لأن التابع دون المتبوع، وفي البعض لا تفيد لأن المساواة في بعض صفات الأفضل والأولى بالتصرف لا تجعل من هي له أفضل وأولى بالتصرف بالضرورة فليتدبر[2].

– **ومنها**[3]: قوله تعالى: ﴿إنَّما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾[4].

قالوا[5]: ورد في المتفق عليه[6] عن ابن عبَّاس عن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم أنَّه قال: «**أنا المنذر وعلي الهادي**» ولا يخفى ضعفه[7] مع أنَّه رواية الثعلبي[8] ولا اعتبار لمروياته في التفسير[9]، وأيضًا[10] لا دلالة له على إمامة الأمير ونفيها عن غيره صلا/ لأنَّ كون رجل هاديًا لا يستلزم أنْ يكون إمامًا نعم الإمامة بمعنى القدوة مرادة وليست محل النزاع، قال الله تعالى: ﴿وجعلنا منهم أيمة يهدون بأمرنا لما صبروا﴾[11] ﴿ولتكن منكم أمة

(١) لأنَّه يلزم منه المشاركة في خصائص النبي صلّى الله عليه وسلّم مثل: النبوة والرسالة والنكاح فوق أربع، والشفاعة الكبرى، وغير ذلك. التحفة الاثنا عشرية (ق١٤٥/أ).

(٢) انظر رَدّ شيخ الاسلام على الرافضة في استدلالهم بآية المباهلة – في منهاج السنة (١٢٢/٧-١٣٠).

(٣) من الآيات التي يتمسك بها الرافضة.

(٤) الآية (٧): من سورة الرعد.

(٥) انظر: قول الرافضة في منهاج الكرامة (ص١٥٥م) ورده في منهاج السنة (١٣٨/٧-١٤٣).

(٦) أي بين السنة والشيعة لأن الخبر ورد في بعض مصادر أهل السنة.

(٧) قال ابن تيمية رحمه الله: «هذا لم يقم دليل على صحته فلا يجوز الاحتجاج به» وقال: «هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث فيجب تكذيبه ورده».وقال: «هذا الكلام لا يجوز نسبته للنبي صلّى الله عليه وسلّم... لأنَّ ظاهره أن النذارة والهداية مقسومة بينهما فهذا نذير لا يهتدى به وهذا هاد، وهذا لا يقوله مسلم». انظر: منهاج السنة (١٣٩/٧-١٤٠)، وقد روى الخبر ابن جرير في تفسيره (جـ١٢/٧٠) وعلق عليه محمود شاكر بأن فيه الحسن بن الحسين الأنصاري من رؤساء الشيعة ولا تقوم به حجة وزاد محمد رشاد سالم علة أخرى وهو «معاذ بن مسلم» وهو نكرة.وذكره ابن كثير عن ابن جرير وقال: «فيه نكارة شديدة» تفسير ابن كثير (٥٠١/٢-٥٠٢).

(٨) تقدمت ترجمته (ص٧١٥).

(٩) تقدم قول ابن تيمية في تفسير الثعلبي (ص٧١٥).

(١٠) على فرض صحة الخبر.

(١١) الآية (٢٤): من سورة السجدة.

﴿يدعون إلى الخير﴾ الآية[1].

- ومنها[2]: قوله تعالى: ﴿وقفوهم إنهم مسئولون﴾[3].

قالوا[4]: «روي عن أبي سعيد الخدري[5] مرفوعًا أنّه قال: ﴿وقفوهم إنهم مسؤلون﴾ عن ولاية علي رضي الله عنه ولا يخفى أنَّ هذا النحو من التمسك بالروايات لا بالآيات[6]، وفي هذه الروايات كلام قوي لا سيما هذه[7].

على أن نظم القرآن مكذب لها؛ لأنَّ هذا الحكم في حق المشركين، بدليل: ﴿وما كانوا يعبدون من دون الله﴾[8] وما هم وعلي.

وأيضًا النظم يدل على أنّ السؤال عن مضمون الجملة الاستفهامية وهي: ﴿ما لكم لا تناصرون﴾[9] فقط، ولهذا أجمعوا على ترك الوقف على ﴿مسؤلون﴾[10].

---

(١) الآية (١٠٤): من سورة آل عمران.

(٢) أي من الآيات التي يستدل بها الرافضة.

(٣) الآية (٢٤): من سورة الصّافات.

(٤) انظر تفسير القمي (٢/٢٢٢)، ومنهاج الكرامة (ص١٥٦م) والرد عليه في المنهاج (٧/١٤٣-١٤٦).

(٥) هو سعيد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري الخزرجي مشهور بكنيته استصغر بأحد واستشهد أبوه بها وغزا هو ما بعدها (ت سنة ٧٤ أو ٦٣ أو ٦٤ أو ٦٥هـ)، انظر: الإصابة (٢/٣٢-٣٣).

(٦) وهكذا في كل الآيات التي يغالطون بها فتجدهم يقولون: «دليلنا آية كذا، وعند المناقشة يؤولونها تأويلاً خاصًا بهم أو يتمسّكون برواية مكذوبة وضعها أحدهم.

(٧) قال ابن تيمية رحمه الله في سياق رده لهذه الرواية: «هذا كذب موضوع بالاتفاق». منهاج السنة (٧/١٤٤). وقال في التحفة الاثنى عشرية (ق١٤٥/ب): «هذه الرواية واقعة في مسند الفردوس للديلمي، وذلك الكتاب مخصوص لجميع الأحاديث الضعيفة الواهية، ومع هذا في سند هذه الرواية قد وقع الضعفاء والمجاهيل الكثيرون».

(٨) الآية (٢٣): من الصافات.

(٩) الآية (٢٥): من الصافات.

(١٠) في هذا الإجماع نظر، فالوقف على ﴿مسولون﴾ (وقف تام) كما قال أبو عمرالداني في المكتفى (ص٤٧٨).

ولئن سلمنا[1]، لكن المراد بالولاية: المحبة، بدليل رواية الواحدي[2] في تفسيره «عن ولاية علي وأهل البيت»[3] وظاهر أن جميع أهل البيت لم يكونوا أئمة.

سلمنا أنها الزعامة الكبرى، لكن المفاد اعتقادها في وقت من الأوقات، وهذا هو مذهبنا لا مذهبكم، فأين التقريب.

٥ – **ومنها**[4]: قوله تعالى: ﴿**والسَّابقون السَّابقون أولَـٰئك المقربون**﴾[5].

قالوا[6]: «رُوِيَ عن ابن عبَّاس مرفوعًا أنَّه قال: «السَّابقون ثلاثة: فالسابق إلى موسى يوشع بن نون[7]، والسابق إلى عيسى صاحب يس[8]، والسَّابق إلى محمد صلّى الله تعالى عليه وسلّم علي بن أبي طالب»[9].

ولا يخفى أن هذا تمسك بالحديث، ومدار إسناده على أبي الحسن الأشقر[10]، وهو

---

(١) يعني إن سلمنا بصحة الرواية تنزلاً.

(٢) هو الاستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، صنف «البسيط» و«الوسيط» و«الوجيز» في التفسير،وأسباب النزول (ت٤٦٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٣٣٩).

(٣) رجعت إلى تفسير الواحدي، البسيط، والوسيط، والوجيز، فلم أقف على هذه الرواية والبسيط مخطوط، منه مصورة في الجامعة برقم (٩٢٧١) والوسيط والوجيز مطبوعان.

(٤) أي من الآيات التي استدل بها الرافضة.

(٥) الآيتان (١٠-١١) من الواقعة.

(٦) انظر قولهم في منهاج الكرامة (ص١٥٦) وعقائد الإمامية الاثنى عشرية (٣/١٤) والرد عليهم لابن تيمية في منهاج السنة (٧/١٥٤-١٥٦م).

(٧) هو يوشع بن نون بن أفرائيم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليه السلام وهو نبي من أنبياء بني إسرائيل قام بأعبائهم بعد موسى. انظر: البداية والنهاية (١/٢٩٧).

(٨) هو حبيب بن مري النجار، كان رجلاً به جذام فلما مر به الرسولان اللذان أرسلهما عيسى عليه السلام ودعوه إلى الله طالبهما بالمعجزة فدعوا الله له فشفي من مرضه أو مرض في ابنه فآمن بهما ، وهو الذي لما أراد أهل أنطاكية قتل الرسل الثلاثة جاء من أقصى المدينة يسعى ودعا قومه إلى اتّباع المرسلين كما ورد في النص القرآني. انظر: تفسير ابن جرير (جـ٢٢/١٠٠-١٠٤) والنكت والعيون للماوردي (٥/١٠-١٣) وتفسير القرطبي (١٥/١٤-١٨) وتفسير ابن كثير (٣/٥٦٦-٥٦٨).

(٩) ذكره العقيلي في ترجمة أبي الحسن الأشقر (١/٢٤٩) من كتابه الضعفاء الكبير.

(١٠) انظر ترجمته في كتاب الضعفاء للعقيلي (١/٢٤٩). مرر جع (ص ٧٢٧

ضعيف بالاجماع[1].

قال العقيلي[2]: «هو شيعي متروك الحديث»[3].

فالحديث منكر بل موضوع، وأمارات الوضع عليه لا تخفى؛ لأنَّ صاحب يس لم يكن أوَّل من آمن بعيسى بل برسله كما دل عليه النص[4].

وكل حديث يناقض مدلول الكتاب في الأخبار فهو موضوع كما هو مقرر في محله[5].

وأيضًا انحصار السباق في ثلاثة غير معقول؛ فلكل نبي سابق لا محالة، وأيضًا أية ضرورة أن يكون كل سابق إمامًا؟

وأيضًا لو صحت الرواية لناقضت قوله تعالى في حق السابقين-: ﴿ثلة من الأولين وقليل من الآخرين﴾[6].

والثلة: الجمع الكثير، ولا يمكن إطلاق الجمع الكثير على اثنين، ولا القليل على الواحد أيضًا.

نعلم أن المراد بالسبق من الآية عرفي أو إضافي شامل للجماعة الكثيرة، لا حقيقي

---

(١) فيه نظر فقد وثقه ابن حبَّان، انظر: الثقات له (حـ٨/١٨٤).

(٢) هو الحافظ الناقد أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، الحجازي، العقيلي (ت٣٢٢هـ) السير (١٥/٢٣٦).

(٣) لم أقف على كلام العقيلي بهذا اللفظ في كتابه «الضعفاء» إلاَّ أنَّه نقل عن الإمام أحمد أنَّه قيل له: «إنَّ الأشقر صنف في معايب أبي بكر وعمر فقال: ما هذا بأهل أن يحدث عنه» الضعفاء (١/٢٤٩).
وقال العقيلي بعد ما ساق رواية الأشقر لحديث: «إتيان علي بن أبي طالب للنبي صلّى الله عليه وسلّم برأس مرحب» قال لا يتابع عليه ولا يعرف إلاَّ به.

(٤) أي النص القرآني وهو قوله تعالى: ﴿وجاء من أقصا المدينة رجل يسعى قال يا قوم اتّبعوا المرسلين﴾ الآية (٢٠) من سورة (يس).

(٥) انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص٧٨) والمنار المنيف (ص٨٨).

(٦) الآيتان (١٣-١٤): من سورة الواقعة.

بدليل، ﴿والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار﴾[1]، والقرآن يفسر بعضُه بعضًا.

وأيضًا الثابت بالإجماع: أن أول من آمن خديجة رضي الله عنها[2]، فلو كان مجرد السبق كاف لصحة الإمامة لزم إمامتها وهو باطل.

فإنْ قلت: قد تحقق المانع فيها وهو الأنوثة، قلنا أيضًا المانع متحقق وهو وجود الثلاثة الذين كانوا أصلح للرياسة من جنابه عند الجمهور.

هذا، فانظر أيها المنصف الرشيد، والفطن اللوذعي[3] المجيد،/ إلى حال هؤلاء جند الأهواء، قد نسجت غشاوة التعصب على أبصارهم فهم عمون، وحلت غواية الشيطان في قلوبهم فهم في بيداء الضلالة يهرعون[4]، استدلوا بما استدلوا و لم يعقلوا[5]. وحلوا[6] عقال التثبت إذ حلوا[7] بلا قع[8] الزيغ و لم يعقلوا[9]، فدونك أدلةً سمومُ البطلان يهُب من أرجائها ورسومها، وخُلَّبُ البرق تلوح في خلال غمومها وغيومها، مع أنَّها أقوى دلائلهم في هذا المقام، وأعلى وأغلى تحريراتهم في صنوف الكلام، وقد كفيت شرها،

---

(١) الآية (١٠٠): من سورة التوبة.

(٢) انظر كتاب الأوائل للطبراني (ص٨٠) عن أبي بردة عن أبيه قال: «خديجة أول من أسلم مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ثم علي» وقال السهيلي: «ولا يختلف أنَّ خديجة هي أول من آمن بالله وصدق رسوله» الروض الأنف (١٥/٣).

وانظر: سيرة ابن هشام (٢٤٠/١) والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص١٨٩).

(٣) اللوذعي: الخفيف الذكي، الظريف الذهن، الحديد الفؤاد واللسن الفصيح» القاموس (ص٨٢٩) باب العين فصل اللام.

(٤) أي يسرعون.

(٥) من العقل الذي هو النهى والحجر.

(٦) من حل العقدة إذا فتحها.

(٧) من حل بالمكان إذا أقام فيه.

(٨) بلا قع: جمع بلقع، ومكان بلقع خال. والبلقع والبلقعة الأرض القفر التي لا شيء فيها. ويقال: اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع، معنى بلاقع أن يفتقر الحالف ويذهب ما في بيته من الخير والمال سوى ما ذخر له في الآخرة من الإثم. اللسان (٢١/٨) مادة «بلقع».

(٩) من عقل البعير إذا شده بالعقال وهو الحبل.

وأمنت حرها، والحمد لله على ما أولاه.

وأمَّا السنة فأحاديث منها:

حديث «الغدير»[1] إذْ أخذ بيد الأمير وقال: «**يا معشر المسلمين، ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**»[2].

قالوا[3]: إنّ المولى بمعنى الأولى في التصرف، هذا عين الإمامة.

– **فنقول: أولاً**: لم يثبت كون المولى بمعنى الأولى، بل لم يجئ قط المفعل بمعنى أفعل أبدًا، إلاّ أنَّ أبا زيد اللغوي[4] جوزه متمسكًا بقول أبي عبيدة[5] في تفسير ﴿هي مولىٰكم﴾[6] أي: أولى بكم[7]، وقد خطأوه قائلين: لو صح هذا لصح أنْ يقال مكان فلان «أولى منك»، «مولى [منك]»[8] وهذا باطل منكر إجماعًا[9]، والتفسير بيان حاصل

---

(١) أي «غدير خم» وهو موضع بين مكة والمدينة، قريب من رابغ، معجم البلدان (١٨٨/٤).

(٢) رواه ابن ماجه في سننه (٤٣/١) وعبد الرزاق في المصنف (٢٢٥/١١) وابن أبي شيبة في المصنف (٥٧/١٢، ٦٠، ٦٧، ٨٤) وأحمد في المسند (٨٤/١، ١١٨، ١٥٢، ٣٣١) و(٢٧٠/٤، ٣٧٣) و(٣٤٧/٥، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٧٠) والنسائي في الخصائص (٩٦-١٠٨) وغيرهم من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم. هذا والجزء الأول من الحديث متواتر كما قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٨٨/٥)، والزبيدي في لقط الآلئ (ص٢٠٥-٢٠٦) والسيوطي في الأزهار (ص٣٧) والكتاني في نظم المتناثر (ص١٢٤) والجزء الثاني منه وهو «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» صححه الذهبي كما قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٨٨/٥) والألباني في السلسلة الصحيحة رقم (١٧٥٠).

(٣) انظر قول الرافضة في تلخيص الشافي (١٧٥/٢-٢٠٣) وكشف المراد (ص٣٩٥) ومنهاج الكرامة (ص١٦٨م) وانظر الرد عليهم في منهاج السنة (٣١٣/٧-٣٢٥).

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري، النحوي (ت٢١٤هـ). السير (٤٩٤/٩) التقريب (٢٣٣) الأعلام (٩٢/٣).

(٥) هو معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري النحوي اللغوي (ت٢٠٩هـ). السير (٤٤٥/٩).

(٦) جزء من الآية (١٥): من سورة الحديد.

(٧) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢٥٤/٢).

(٨) كلمة «منك» ساقطة من المخطوط والسيوف المشرقة والتصويب من التحفة ومختصرها.

(٩) للإمام الفخر الرازي في تفسيره (٢٢٧/٢٩) كلام جيد يرد به على الشريف المرتضى الذي تمسك بهذا المعنى

المعنى، وهو: النار مقركم ومصيركم.

– **وثانيًا**: لو كان المولى كما ذكروا فمن أي لغة ينقل أن صلته بالتصرف فلا يحتملَ بالمحبة والتعظيم؟ وأي ضرورة في كل ما نسمعه نحمله على ذلك؟

قال تعالى: ﴿إِنَّ أَولى الناس بإبراهيم للذين اتَّبعوه وهذا النبي والذين ءامنوا﴾[1].

وظاهر أن اتِّباع إبراهيم لم يكن أولى بالتصرف.

– **وثالثا**: القرينة البعدية تدل على أنّ المراد: الأولى بالمحبة وهي «اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه» وإلاّ لقال: «اللهم وال من كان في تصرفه، وعاد من لم يكن كذلك»، ولما ذكر المحبة والعداوة، والرّسول أعلم الناس وأفصحهم، وقد بين لهم الواجبات أتم تبيين.

وهذه المسألة عمدة الدين فلم لم يفصح بالمراد وإرشاد العباد، ويقول يا أيها الناس علي ولي أمري والقائم عليكم بعدي اسمعوا وأطيعوا؟

قلت: ومثل هذا نقل عن السبط الأكبر[2]، وأمَّا وجه تخصيص الإمام بالذكر فلما علمه صلّى الله تعالى عليه وسلّم، لوقوع الفساد والبغي في خلافته، وإنكار بعض النَّاس إمامته.

الباطل في التدليل على إمامة علي بن أبي طالب بلا فصل، يحسن الرجوع إليه.

(١) جزء من الآية (٦٨): من سورة آل عمرآن.

(٢) السبط الأكبر: هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما الذي قال فيه النبي صلّى الله عليه وسلّم: «إنَّ ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» سأله رافضي قائلاً: «ألم يقل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «من كنت مولاه فعلي مولاه»؟ قال: بلى، أما والله لو يعني بذلك رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- الإمرة والسلطان والقيام به على المسلمين بعده لأفصح لهم بذلك رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وحج البيت وصوم رمضان فمن أنصح كان للمسلمين من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؟».

انظر: شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١٤٥٥/٨) والاعتقاد للبيهقي (١٨٢-١٨٣) وتاريخ دمشق لابن عساكر (٤٣٥/٤) ورسالة في الرد على الرافضة للمقدسي (ص٢٢٣).

وقد تمسك بعض علماء الشيعة[1] على إثبات أنّ المراد بالمولى: الأولى بالتصرف، باللفظ الواقع في صدر الحديث، وهو قوله: «**ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم**»؟

وهذا هو الكلام القديم وعين الدعوى، فأية حاجة إلى هذا الحمل، بل هو هاهنا أيضًا بمعنى الأولى بالمحبة.

وحاصل المعنى: يا معشر المسلمين إنّكم تحبونني أزيَد من أنفسكم، كذلك أحبوا عليًّا، اللّهم أحب من يحبه وعاد من يعاديه.

وهذا الكلام بمقام من الانتظام، وهذا اللّفظ قد وقع في غير/ موضع بحيث لا [٢٣] يناسب معنى الأولى بالتصرف، كقوله تعالى: ﴿**النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله**﴾[2]، والسّوق شاهد كما لا يخفى.

ولو فرضنا كون الأولى في صدر الحديث بمعنى «الأولى» بالتصرف أيضا لا يكون حمل المولى على ذلك مناسبًا، إذْ يحتمل أنْ يراد تنبيه المخاطبين بهذه العبارة ليستمعوا بآذان واعية وقلوب غير لاهية، وليعلموا أنّه أمر إرشادي واجب الإطاعة، كما أنّ الأب يقول لأبنائه في مقام الوعظ والنصيحة: ألست أباكم؟ فافعلوا كذا، فمعنى ألست أولى بالمؤمنين؟ ألست رسول الله تعالى إليكم، أو [ألست][3] بنبيّكم؟ والربط حاصل بهذه العبارة كما هو ظاهر.

ومن العجب أنّ بعض المدققين منهم [أوردوا][4] دليلا على نفي معنى المحبة، وهو أنّ محبة الأمير أمر مفاد حيث كان ثابتًا في ضمن آية، ﴿**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض**﴾[5]، فلو أفاد هذا الحديث ذلك المعنى أيضا كان لغوًا، ولا يخفى فساده؛ إذ فرق

(١) انظر: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد (ص٣٤٧).

(٢) الآية (٦) من سورة الأحزاب.

(٣) ما بين المعقوفين في المخطوط [لست] والتصويب من التحفة، ومختصرها، والسيوف المشرقة.

(٤) كذا في المخطوط، والسيوف المشرقة، وفي التحفة ومختصرها «أورد» وهو الأصوب.

(٥) الآية (٧) من سورة التوبة.

بيِّن بَيْنَ بيان وجوب محبة أحد في ضمن عموم، وبين إيجاب محبته بخصوصه.

مثلاً: لو آمن أحد بجميع الأنبياء والرّسل، ولم يتعرض لاسم محمد صلّى الله عليه وسلّم في الذكر، لم يكن إسلامه معتبرًا، على أنّ وظيفة النبي صلّى الله عليه وسلّم تأكيد مضامين القرآن، قال تعالى: ﴿وذكر فإنّ الذكرى تنفع المؤمنين﴾[1]، وعلى ما قيل يلزم أنْ تكون التأكيدات من النبي صلّى الله عليه وسلّم في باب الصلاة والزكاة مثلا لغوًا والعياذ بالله تعالى.

ويلغوا أيضا التأكيد في التنصيص على إمامة الأمير وقد قالوا به.

وسبب الخطبة على ما ذكره المؤرخون، يدل صراحةً على أنّ المرادَ المحبة، وذلك أنّ جماعة كانوا مع الأمير في سفر اليمن، كبريدة الأسلمي[2] وخالد بن الوليد[3] وغيرهما، فلما رجعوا شكوا عليًّا ولم يحمدوا سيرته ولم يحسنوا سريرته، فلما أحس النبي صلّى الله عليه وسلّم بذلك خطب هذه الخطبة العامة دفعًا للكلام، ودرءًا لسائر الأوهام.

وممن أورد القصة مفصلة محمد بن إسحاق[4]، وقد ذكرها غيره

---

(١) الآية (٥٥) من الذاريات.

(٢) هو بريدة بن الحصيب بن عبد الله الأسلمي، أبو سهل صحابي جليل أسلم قبل بدر (ت٦٣هـ).
انظر: الإصابة (١/١٥٠)، والتقريب (ص١٢١).

(٣) هو سيف الله خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي المخزومي، أبو سليمان، أسلم سنة سبع من الهجرة بعد خيبر، وقيل قبلها، (ت٢١هـ)، قيل بحمص وقيل بالمدينة.
انظر: الإصابة (١/٤١٢)، وتهذيب تاريخ دمشق (٥/٩٥-١١٦).

(٤) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، له كتاب في السيرة يعد من أوائل ما ألف في بابه، طبع منه جزء صغير، وسيرته اختصرها ابن هشام. انظر: السير (٧/٣٣)، التقريب (ص٤٦٧).
والقصة كما ذكرها ابن كثير في سيرته (٤/٤١٥) نقلا عن ابن إسحاق هي: «أنّ عليا رضي الله عنه لما أقبل من اليمن ليلقى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بمكة تعجل إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، واستخلف على جنده الذين كانوا معه رجلا من أصحابه فعمد ذلك الرجل فكسا كلّ رجل من القوم حلة من البز الذي كان مع علي فلما دنا الجيش خرج ليلقاهم فإذا عليهم الحلل، قال: ويلك ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذْ قدموا في الناس، قال: ويلك انزع قبل أنْ تنتهي به إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، قال: =

أيضا[1]، ومنها[2] ما رواه البخاري[3] ومسلم[4] عن البراء بن عازب[5] أنّه عليه السلام لما استخلف الأمير في غزوة تبوك على أهل بيته من النساء والبنات، قال الأمير: يا رسول الله أتخلفني في النساء والصبيان؟ فقال له النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «**أما ترضى أنْ تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنه لا نبي بعدي**»/. [٢٤]

قالوا[6]: إنّ المنزلة اسم جنس مضاف للعلم فيعم جميع المنازل لصحة الاستثناء، وإذا استثنى مرتبة النبوة فثبت للأمير جميع المنازل الثابتة لهارون، ومن جملتها صحة الإمامة، وافتراض الطاعة أيضًا لو عاش بعد موسى؛ لأنّ ذلك له في عهد موسى فلو انقطعت بعده لزم العزل، وهو محال للزوم الإهانة المستحيلة، فثبتت هذه المرتبة للأمير أيضا وهي الإمامة.

هذا واعترضه النواصب[7]، وهو مع جوابه في المطولات.

[قالوا[8]: هذا لا يدل إلاّ على استخلاف خاص على أهل البيت وإلاّ لما قرر النبي

فانتزع الحلل من الناس فردها في البز، قال: وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم».

(١) مثل الواقدي (١٠٨١/٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١١/١٢-٢١٧).

(٢) من الأحاديث التي يتمسك بها الرافضة في الاستدلال على إمامة علي بلا فصل.

(٣) صحيح البخاري، كتاب ٦٤، المغازي، باب ٧٨، غزوة تبوك، انظر: الفتح (٧١٦/٧، ح٤٤١٦) عن سعد بن أبي وقاص.

(٤) صحيح مسلم، كتاب ٤٤، فضائل الصحابة، باب٤، فضائل علي رضي الله عنه، (١٨٧٠/٤، ح٢٤٠٤) عن سعد بن أبي وقاص.

(٥) البخاري ومسلم لم يرويا الحديث عن البراء بن عازب، وقد رواه الطبراني عنه كما في المعجم الكبير (٢٠٣/٥، ح٥٠٩٤)، وهذا الوهم وقع فيه صاحب التحفة الاثنى عشرية وصاحب مختصرها وقلدهم محب الدين الخطيب في ذلك.

(٦) انظر استدلال الرافضة بهذا الحديث في تلخيص الشافي (٢٠٥/٢)، وكشف المراد (ص٣٩٥)، ومنهاج الكرامة (ص١٦٨م).وانظر الرد عليهم: في منهاج السنة (٣٢٥/٧-٣٤١).

(٧) تقدم التعريف بهم (٥٢٦).

(٨) أي النواصب، وما بين المعقوفين مكتوب في الهامش.

صلّى الله تعالى عليه وسلّم في تلك الغزوة محمد بن مسلمة[1] عاملاً في المدينة، وسباع بن غرفطة[2] عساسًا فيها، وابن أم مكتوم[3] إمامًا للصلاة في مسجده، بإجماع أهل السير[4]، ويرد بما لا أظنه يخفى فتدبر].

ونحن نقول فيه اختلال من وجوه:

أما الأول: فلأنّ اسم الجنس المضاف إلى العلم ليس من ألفاظ العموم، عند جميع الأصوليّين[5]، بل هم صرّحوا بأنّه في نحو: «غلام زيد»، للعهد وكيف يمكن العموم، [في نحو][6]: «ركبت فرس زيد ولبست ثوبه»، غاية الأمر، الإطلاق، وللعهد هنا قرينة، «أتخلفني... الخ»، فالاستخلاف كالاستخلاف، فينقطع انقطاعه ولا إهانة[7]، وهو واضح، والاستثناء لا يكون دليل العموم إلاّ إذا كان متصلاً، وهنا منقطع لفظًا، للجملية[8] ومعنى للعدم[9]، وهو ليس من المنازل.

---

(١) هو محمد بن مسلمة بن سلمة الأوسي الأنصاري، كان اسمه في الجاهلية «محمد» وكان ممن ذهب إلى قتل كعب بن الأشرف وابن أبي الحقيق، شهد المشاهد كلها إلاّ تبوك فإنه استخلف على المدينة، وكان عند عمر معدا للمعضلات (ت٤٣هـ). انظر: الإصابة (٣/٣٦٢).

(٢) هو سباع بن غرفطة الغفاري، ويقال له: الكناني، استعمله النبي صلّى الله عليه وسلّم على المدينة أكثر من مرة ومنها لما خرج إلى تبوك. سيرة ابن هشام (٤/٥١٩)، والبداية والنهاية (٥/٧)، والإصابة (٢/١٣).

(٣) اسمه عبد الله أبو عمرو، هو مؤذن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وذكر ابن حجر أنّه استُخلف ثلاث عشرة مرة، ونقل الذهبي عن الشعبي أنّه استخلف على المدينة في غزوة تبوك. انظر: السير (١/٣٦١)، الإصابة (٢/٥١٦)، التراتيب الإدارية (١/٣١٤).

(٤) هذا الإجماع فيه نظر، وخاصة في حق ابن أم مكتوم، ولا ننسى أنّ هذا من قول النواصب.

(٥) هذا الإجماع فيه نظر، فقد ذكر الحافظ العلائي (ت٧٦١هـ) في تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، (ص٣٦٦): «أن اسم الجنس المضاف من صيغ العموم».

(٦) ساقطة من المخطوط، والمثبت من التحفة والسيوف المشرقة.

(٧) يعني كما أنّ هارون كان خليفة مدة غيبة موسى إلى الطور فقط فكذلك علي كان مدة الغيبة إلى تبوك فقط، والاستخلاف المقيد بمدة الغيبة ينقضي بانقضائها، وانقضاؤه لا يسمى عزلا تلزمه إهانة.

(٨) لأنّ قوله: «أنه لا نبي بعدي» جملة خبرية، وبتأويلها تصبح في حكم «إلا عدم النبوة»، وعدم النبوة ليس من منازل هارون حتى يصح استثناؤه فثبت انقطاعه لفظًا.

(٩) أي لعدم ثبوت منازل كثيرة في حق علي مع الرسول صلّى الله عليه وسلّم وهي ثابتة لهارون مع موسى، =

وأيضا بالعموم والاتصال يلزم كذب المعصوم؛ إذ من المنازل ما لا شك في انتفائه، كالأسنية، والأفصحية، والشراكة في النبوة، والأخوة النسبية، وأين هذا من الأمير؟

وأما ثانيا: فلأنّا لا نسلم أنّ الخلافة بعد موت موسى كانت من جملة منازل هارون؛ لأنّه كان نبيا مستقلا، ولو عاش لبقي كذلك، وأين النبوة من الخلافة؟ وهل هذا الاستدلال إلاّ من السخافة؟

وأما ثالثا: فلأنّ ما قالوا من أنه لو زالت هذه المرتبة من هارون لزم العزل، وهو باطل؛ إذْ لا يقال لانقطاع العمل عزل لغةً وعرفًا، ولا يفهم أحدٌ من مثله إهانة كما لا يخفى على المنصف.

وأيضا تشبيه الأمير بهارون المستخلف في الغيبة الثابت خلافة ما سواه، كيوشع بن نون[1]، وكالب بن يوقنا[2] بعد الوفاة يقتضي بموجب التشبيه الكامل عدم خلافة الأمير بعد الوفاة أيضا فتدبر.

ولو تنزلنا عن هذا كله، قلنا: أين الدلالة على نفي إمامة الثلاثة ليثبت المدعى.

غاية ما يثبته الحديث الاستحقاق ولو في وقت من الأوقات، وهو عين مذهب [أهل][3] السنة، فالتقريب غير تام، والله تعالى أعلم.

– **ومنها**[4]: ما رواه بريدة[5] مرفوعا أنّه قال صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «**إنّ عليّا**

ككون هارون أسن من موسى، وأفصح منه وشريكه في النبوة، وشقيقه في النسب.

(١) تقدمت ترجمته (ص٧٣٤).

(٢) كذا هو في تفسير ابن كثير (٣٨/٢) والبداية والنهاية (٢٩٧/١)، ونقل ابن عاشور في تفسيره (١٦٣/٦) عن الإصحاح (١٣) و(١٤) من سفر العدد أنّه «كالب بن يَفُنّه» وذكر ابن عطية في تفسيره (٧٠/٥) خلافًا في اسمه واسم أبيه، وهو زوج مريم أخت موسى وهارون، وقد ورد أنّهما المقصودان في قوله تعالى: ﴿قال رجلان﴾ الآية (٣٣) من المائدة وبالرجوع إلى ما يسمى بالكتاب المقدس (ص/١٧٨و١٨٠) وجدته هكذا ((يفنّا)) سفر العدد الإصحاح (١٣-١٤).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط والمثبت من السيوف المشرقة والتحفة ومختصرها.

(٤) من الأحاديث التي يستدل بها الرافضة، وانظر الرد عليهم في المنهاج (٣٨٦/٧-٣٩٢).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٧٤٠).

منّي وأنا من علي، وهو ولي كلّ مؤمن بعدي»[1].

نقول: هذا الحديث باطل، لأنّ في إسناده «أجلح»[2] وهو شيعي متهم في روايته.

على أنه غير مفيد؛ إذْ البعدية تحتمل الاتصال والانفصال فهي مطلقة فلا يثبت المدعى فافهم.

٥ – **ومنها**[3]: ما رواه أنس بن مالك[4]، أنّه كان عند النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم طائر قد طبخ له وأهدي إليه، فقال صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «**اللهم ئتني بأحب الناس إليك يأكل معي، فجاءه علي**»[5].

نقول: قد حكم أكثر المحدثين بوضع/ هذا الحديث، وممن صرّحَ به الحافظ شمس

---

(١) تقدم نحوه عن ابن عبّاس (ص٦٩٤) وأما حديث بريدة هذا فقد رواه أحمد في مسنده (٣٥٦/٥) وفي الفضائل له برقم (١١٧٥) والنسائي في الخصائص (١١٠رقم ٩٠) وفي سنده محمد بن فضيل، والأجلح، وهو أجلح بن عبد الله بن حجية وقد وصفا بالغلو في التشيع، والغالي لا تقبل روايته فيما يقوي به مذهبه. وروي أيضًا عن عمران بن حصين رواه الطيالسي برقم (٨٢٩) وابن أبي شيبة في مصنفه (٧٩/١٢-٨٠) وأحمد في المسند (٤٣٧/٤) والنسائي في الخصائص (١٠٩) والحاكم (١١٠/٣) وفيه جعفر بن سليمان وصف أيضًا بالتشيع وبالغلو أحيانًا.وفي متن الحديث نكارة، تقدم كلام ابن تيمية عليها (ص٦٩٤).

(٢) هو أجلح بن عبد الله بن حجية ويقال اسمه يحيى، والأجلح: لقب له (ت١٤٥هـ).

انظر: تهذيب الكمال (٢٧٥/٢).

(٣) أي من الأحاديث التي يستدل بها الرافضة، وانظر الرد عليهم في منهاج السنة (٣٦٩/٧).

(٤) تقدمت ترجمته (ص٤٦٦).

(٥) رواه الترمذي برقم (٣٧٢٣) كتاب المناقب باب ٦٦، والنّسائي في الخصائص رقم (١٠ص٢٩) وأبو يعلى في مسنده (١٠٥/٧رقم٤٠٥٢) والحاكم في المستدرك (١٣١/٣) وغيرهم من طرق كثيرة عن أنس، وروي أيضًا من حديث سفينة وابن عبّاس وعلي ويعلى بن مرة، لكن لم يصح منها شيئ.

قال ابن تيمية رحمه الله: «إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل».

انظر: المنهاج (٣٧١/٧).

وقال الذهبي: وحديث الطائر على ضعفه فله طرق جمة ولم يثبت». انظر: السير (٢٢٣/١٣).

وقال ابن كثير: «وهذا الحديث قد صنف الناس فيه وله طرق متعددة وفي كل منها نظر». انظر: البداية والنهاية (٣٦٣/٧).

ونقل الشوكاني في الفوائد المجموعة (٣٨٢) أنَّ له طرقًا كثيرة كلها ضعيفة، نقل ذلك عن الفيروز آبادي.

وضعفه الشيخ الألباني كما في تعليقه على مشكاة المصابيح (٢٤٥/٣).

الدين الجزري[1]، وشمس الدين الدمشقي الذهبي في «تلخيصه»[2]، ومع هذا غير مفيد للمدعى لأن القرينة تدل على أنَّ المراد «بأحب الناس» الأحب في الأكل، ولا شك أنَّ الأمير كان أحبهم في هذا الوصف لأن أكل الولد [أو من حكمه][3] مع الأب موجب لتضاعف اللذة كما لا يخفى على من له ذوق.

ولو سلمنا الإطلاق فلا نسلم كون الأحب إلى الله تعالى هو صاحب الرياسة العامة.

وهذا زكريا ويحيى[4] يشهدان لنا، وكذا شمويل[5] -الذي كان طالوت في زمنه صاحب الرياسة بالنص - ينادي بهذا.

وأيضًا يحتمل غيبة أبي بكر إذ ذاك، وسؤال الخارق إنما هو عند التحدي لا غير، وإلاَّ لما احتاج في الحرب والقتال إلى سلاح ورجال، فتدبر.

---

(١) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي أبو الخير، شمس الدين الدمشقي ثم الشيرازي، المعروف بابن الجزري، شيخ القراء في وقته، من كتبه «أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب» و«النشر في القراءات العشر» (ت٨٣٣هـ).

انظر: الضوء اللامع (٢٥٥/٩رقم٦٠٨) والأعلام (٤٥/٧) ولم يذكر في كتابه «أسنى المطالب» حديث الطائر، ولم أقف على كلامه فيه.

(٢) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، أبو عبد الله، حافظ محقق مؤرخ علامة، من مصنفاته النافعة «سير أعلام النبلاء» (ت ٧٤٨هـ).

انظر: الدرر الكامنة (٣٣٦/٣) والأعلام (٣٢٦/٥). قال الذهبي في التلخيص: «ولقد كنت زمانًا طويلاً أظن أنَّ حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء».

انظر: المستدرك (١٣٠/٣).

(٣) كذا في الأصل، والتحفة «أو من حكمه» وفي مختصرها والسيوف المشرقة «ومن في حكمه».

(٤) يحيى هو ابن زكريا، وزكريا هو ابن برخيا أو ابن دان أو ابن لدن بن مسلم يصل نسبه إلى سليمان بن داود عليهما السلام وهما نبيان من أنبياء بني إسرائيل واختلف في زكريا هل مات موتًا عاديًا أو قتل، وأمَّا يحيى فقد قتل، ومع بنوتهما لم يكونا من أصحاب الرياسة العامة وكانا في عهد عيسى بن مريم.

انظر: البداية والنهاية (٤٣/٢).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٧٢٩).

وأيضًا لا يقاوم مثل حديث: ((**اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر**))[1].

- **ومنها**[2]: ما رواه جابر عن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم: ((**أنا مدينة العلم وعلي بابها**)).

نقول: هذا الحديث أيضًا مطعون فيه.

قال يحي بن معين[3]: ((لا أصل له))[4].

وقال البخاري: ((إنّه منكر وليس له وجه صحيح))[5].

وقال الترمذي: ((إنّه منكر غريب))[6].

وذكره ابن الجوزي[7] في ((الموضوعات))[8].

وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد[9]: ((هذا الحديث لم يثبتوه))[10].

---

(١) رواه الترمذي (٣٦٦٣) وابن ماجه (٩٧) وأحمد (٣٨٢/٥، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٢) وابن أبي شيبة (١١/١٢) وابن أبي عاصم (١١٤٨-١١٤٩) وأبو نعيم في الحلية (١٠٩/٩) والحاكم في المستدرك (٧٥/٣)، كلهم من حديث حذيفة رضي الله عنه، وقد حسنه الترمذي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وكذلك الشيخ الألباني كما في ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم (ص٥٣١) والسلسلة الصحيحة رقم (١٢٢٣).

(٢) أي من الأحاديث التي يتمسك بها الرافضة، وانظر قولتهم في الارشاد للمفيد (ص٢٢)، عقائد الإمامية الاثنى عشرية (١٤٢/٣).

(٣) هو يحيى بن معين بن عون، أبو زكريا البغدادي إمام ثقة حافظ (ت٢٣٣). انظر: التقريب (٥٩٧).

(٤) حكاه الخطيب في تاريخه (٢٠٤/١١-٢٠٥) ترجمة (٥٩٠٨) قال ابن معين ((كذب ليس له أصل)).

(٥) انظر: العلل الكبير للترمذي (٩٤٢/٢) قال: ((سألت محمدًا عنه فلم يعرفه وأنكر هذا الحديث)).

(٦) سنن الترمذي (٣٠٧/٩ ح٣٧٢٥) قال أبو عيسى: ((هذا حديث غريب منكر)).

(٧) هو أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد، البغدادي (ت٥٩٧هـ). انظر: وفيات الأعيان (١٤٠/٣) وتذكرة الحفاظ (١٣٤٢/٤).

(٨) الموضوعات (٣٤٩/١-٣٥٥).

(٩) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع، المصري المالكي ثم الشافعي، أبو الفتح تقي الدين (ت٧٠٢هـ). انظر: الدرر الكامنة (٢١٠/٤).

(١٠) نقله عنه الزركشي في الآلئ (ص١٦٤). وقال إنّه في شرح الإلمام، وبعد الرجوع إلى الإلمام -المخطوط- لم أجده.

وقال الشيخ محيي الدين النووي[1]، والحافظ شمس الدين الذهبي[2]، والشيخ شمس الدين الجزري[3] إنّه موضوع[4].

فالمتمسك بالأحاديث الموضوعة التي أخرجها أهل السنة عن حيز الاحتجاج والتمسك بها في مقام إلزامهم، دليل صريح على قلة فقه الشيعة، ومع هذا غير مفيد لمدعاهم؛ إذ لا يلزم أنَّ منْ كان باب مدينة العلم فهو صاحب الرياسة العامة بلا فصل،

(١) هو يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا، الشافعي (ت٦٧٦هـ).
انظر: طبقات السبكي (١٦٥/٥) فوات الوفيات (٢٦٤/٤) الأعلام (١٤٩/١).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٧٤٥).

(٣) تقدمت ترجمته (ص٧٤٥).

(٤) حكم النووي بوضع الحديث نقله عنه ابن حجر الهيثمي في الصواعق (ص١٨٩)، وحكم الذهبي في تلخيص المستدرك (١٢٦/٣)، وأمَّا ابن الجزري فقد ذكره في مناقب علي بن أبي طالب (ص٣١) بدون أن يرجح شيئًا في الحكم عليه.
والحديث ورد عن جابر وابن عبَّاس وعلي وأبي ذر رضي الله عنهم رواه الترمذي برقم (٧٣٢٥) والحاكم في المستدرك (١٢٦/٣-١٢٧) والطبراني في الكبير (٦٥/١١-٦٦) والخطيب في تاريخ بغداد (٢٠٤/١١-٢٠٥) وأبو نعيم في الحلية (٦٤/١) والديلمي في الفردوس (٦٥/٣) وقداختلف العلماء في هذا الحديث اختلافًا كبيرًا **فمنهم من حكم بضعفه أو وضعه وهم:**
يحيى بن معين، والبخاري، والترمذي وابن الجوزي والنووي، وابن دقيق العيد، والذهبي وقد مروا آنفًا، ثم الدارقطني كما في العلل (٢٤٧/٣) وابن القيسراني كما في التذكرة (ص٤٧) وابن تيمية كما في المنهاج (٥١٥/٧) وعبد الرحمن الأثري كما في التمييز رقم (٢٣٥) والحوت كما في أسنى المطالب رقم ٣٩٠ والمعلمي كما في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص٣٤٨) والألباني كما في ضعيف الجامع الصغير رقم (١٤١٠ و١٤١٦).
ومنهم من حسنه وهم:
الحافظ العلائي في النقد الصحيح (ص٥٢) والزركشي في اللآلئ (ص١٦٣) وابن حجر العسقلاني في أجوبته عن أحاديث المصابيح في آخر المشكاة (١٧٨٨/٣) والسخاوي في المقاصد (ص٩٨) والسيوطي في تعقابته على ابن الجوزي (ص٦٩) والملا علي القاري كما في الأسرار (ص٢٧١).
ومنهم من حكم بصحته وهم:
ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (٩٠/١) والحاكم في المستدرك (١٢٦/٣-١٢٧) وأحمد بن الصديق الغماري في كتاب خاص بهذا الحديث سماه «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» وقد تقدم نقل كلام ابن تيمية والعلائي وابن حجر رحمهم الله في نهج السلامة (ص٦٤١) على هذا الحديث.

غاية الأمر أنَّ شرطًا من شرائط الإمامة قد تحقق فيه بوجه، ولا يلزم من تحقق شرط واحد تحقق المشروط بالشروط الكثيرة، مع أنَّ هذا الشرط قد كان ثابتًا في غيره أيضًا أزيَد منه برواية أهل السنة مثل: «**ما صبَّ الله شيئًا في صدري إلاَّ وقد صببته في صدر أبي بكر**»[1] ونحو: «**لو كان بعدي نبي لكان عمر**»[2].

فلا بد من ملاحظة جميع الرِّوايات ليحصل الإلزام، ولا يكفي الرواية الواحدة فيه كما لا يخفى.

– **ومنها**[3]: ماروا الإمامية[4] مرفوعًا أنّه صلّى الله تعالى عليه وسلّم قال: «**من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في تقواه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في بطشه، وإلى عيسى في عبادته فلينظر إلى علي بن أبي طالب**»[5].

وجه التمسك أن مساواة الأمير للأنبياء الكبار في صفاتهم الجليلة قد علمت به، والأنبياء أفضل من غيرهم، والمساوي للأفضل أفضل.

فيكون علي أفضل من غيره، والأفضل متعين للإمامة[6].

وفيه: أمَّا أولاً: فلأنَّ هذا الحديث ليس من أحاديث [أهل][7] السنة، بل أورده

---

(١) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٣١٩/١) وقال: «ما رأينا له أثرًا في الصحيح ولا في الموضوع وهو مشهور بين العوام.

(٢) رواه الترمذي برقم (٣٦٨٧) وحسنه، والحاكم في المستدرك (٨٥/٣) وصححه، ووافقه الذهبي وأحمد (١٥٤/٤) والطبراني في الكبير (٤٧٥/١٧و٨٢٢و٨٥٧) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة برقم (٣٢٧).

(٣) أي من الأحاديث التي يستدل بها الشيعة.

(٤) منهم المازندراني في مناقب آل أبي طالب (٢٦٤/٣) ونسبه إلى الإمام أحمد، ولم أقف عليه في المسند.

(٥) رواه ابن شاهين في شرح السنة (ص١٥٩رقم١٠٨) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧٩/١٢) وابن المغازلي في مناقبه (ص٢١٢) عن أبي سعيد الخدري وأبي الحمراء. وذكره المحب الطبري في الرياض (١٩٦/٣) وفي ذخائر العقبى (ص١٦٨)، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٣٥٥/١) وتنزيه الشريعة (٣٨٥/١رقم١٠٩) والفوائد المجموعة (ص٣٦٧).

(٦) انظر قول الرافضة هذا في كشف المراد (ص٤١٨).

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل والتصويب من التحفة ومختصرها والسيوف المشرقة.

الحلي[1] في كتبه[2]، وينسبه تارة/ للبيهقي[3]، وتارة للبغوي[4]، وليس في كتبهما أثر [٢٦] منه، أفبالافتراء يحصل الإلزام؟ وبالبهتان ينال المرام؟

وقد أوجب أهل السنة لقبول الحديث في غير الكتب الصحاح التنصيص من الثقة على صحته، فبمثل هذا لا يلزمون، وبنحوه لا يعبأون.

٥ **وأما ثانيًا**: فهذا محض تشبيه، بلا شك ولا تمويه، كقوله:

لا تعجبوا من بلاَ غِلالته[5] قد زَرّ أزْرارَه على القمر[6]

وقال المتنبي[7]:

نَشرتْ ثلاث ذوائب من خلفها في ليلة فأرت ليالي أربعا[8]
واستقبلت قمر السماء بوجهها فأرتنى القمرين في وقت معا[9]

وأقل ما يلزم مما لا بد منه الاستعارة، ومبناها على التشبيه.

وفهم المساواة منه كمال حماقة، أفيدعي عاقل مساواة الكف للبرق في قوله:

أرى بارقًا بالأبرق الفرد يومض فيكشف جلباب الدجى ثم يغمض
كان سليمى من أعاليه أشرفت تمد لنا كفًا خضيبًا وتقبض[10]

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٦٨٥).

(٢) ذكره في كشف المراد (ص٤١٨) ومنهاج الكرامة (ص١٣٥).

(٣) هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني صاحب «السنن الكبرى» (ت٤٥٨هـ).
انظر: السير (١٦٣/١٨). قال ابن تيمية: «والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة».
انظر: المنهاج (٥١٠/٥) ولم أقف عليه عند البيهقي.

(٤) هو أبو محمد، محيي السنة الحسين بن مسعود بن محمد الفراء، صاحب «شرح السنة» وغيره (ت٥١٦هـ).
السير (٤٣٩/١٩).

(٥) الغِلالة: شعار يلبس تحت الثوب. انظر: القاموس (ص١٣٤٣).

(٦) لم أقف عليه.

(٧) هو أبو الطيب، أحمد بن حسين بن حسن، الجعفي الكوفي الشاعر المشهور (ت٣٥٤هـ). انظر: السير (١٩٩/١٦).

(٨) في ديوان المتنبي «كشفت» بدل «نشرت» و«شعرها» بدل «خلفها».

(٩) ديوان المتنبي (٤/٣).

(١٠) لم أقف عليه.

على أنّه قد روي عند [أهل][1] السنة تشبيه أبي بكر بإبراهيم، وتشبيه عمر بنوح وموسى.

رواه الحاكم عن ابن مسعود وصححه[2]، في قصة مشاورة النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم لهما في أسارى بدر، فإنّه قال: «**إنّ هؤلاء مثل إخوة لهم كانوا من قبلهم، قال نوح: ﴿ربِّ لا تذر على الارض من الكـٰفرين ديارًا﴾[3]، وقال موسى: ﴿ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم﴾[4]، وقال إبراهيم: ﴿فمن تبعني فإنّه مني ومن عصاني فإنك غفور رحيم﴾[5]، وقال عيسى: ﴿إن تعذبهم فإنّهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾[6]**.

وأما ثالثا: فلأنّ مساواة الأفضل في صفة لا تكون موجبة لأفضلية المساوى؛ لأنّ ذلك الأفضل له صفات أخر قد صار بسببها أفضل.

وأما رابعا: فلأنّ الأفضلية ليست موجبةً للزعامة الكبرى كما مرّ غير مرة.

وأما خامسا: فكتب العلم ملأى من مثل هذه الأحاديث في حق الشيخين، فلا

(١) مابين المعقوفين ساقط من المخطوط والتصويب من التحفة ومختصرها والسيوف.

(٢) ووافقه الذهبي كما في المستدرك (٣/٢١-٢٢) ورواه الإمام أحمد في مسنده (١/٣٨٣-٤٢٨) وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٤١٧ و١٤/٣٧٠-٣٧٢) والترمذي (٦/٣٥رقم١٧١٤) و(٨/٢٣٩رقم٣٠٨٥) وابن جرير في تفسيره (١٠/٣١) عند الآية (٦٧) من الأنفال، والبيهقي في السنن (٦/٥٢٢رقم١٢٨٤٤) والواحدي في أسباب النزول (ص٢٣٦-٢٣٧) وأبو نعيم في الحلية (٤/٢٠٧-٢٠٨) من طريق أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود، قال ابن حجر «والراجح أنّه لا يصح سماعه من أبيه» وعليه فالسند ضعيف لحصول الانقطاع.

(٣) الآية (٢٦): من سورة نوح.

(٤) الآية (٨٨): من سورة يونس.

(٥) الآية (٣٦): من سورة إبراهيم.

(٦) الآية (١١٨): من سورة المائدة.

يثبت التفضيل، فتَصَفَّحْ[1]، والله تعالى الهادي.

– **ومنها**: ما رُوِي عن أبي ذر الغفاري[2] أنّه قال: «**من ناصب عليا في الخلافة فهو كافر**».

نقول: لا أثر لهذا الأثر في كتب أهل السنة[3]، بل نسب ابن المطهر الحلي[4] روايته إلى الأخطب الخوارزمي[5]، والحلي خوان في النقل، والأخطب[6] كان من الغلاة الزيدية[7]، ومع هذا لم يُرَ في كتابه المؤلف في مناقب الأمير. وعلى التسليم، لا اعتبار به لمخالفته الأحاديث الصحاح المروية في كتب الإمامية، من نحو قول الأمير: «**أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج**»[8].

ولئن اعتبر فمضمونه لا يتحقق إلاّ إذا طلب الأمير الخلافة وانتزعت/ من يده، وهو [٢٧] لم يطلبها في زمن الثلاثة؛ لأنّه كان مأمورًا بالسكوت والتقية كما هو محرر في كتب الإمامية[9].

---

(١) أي تصفح كتب أهل السنة تجد أنّ الأحاديث الورادة في حق الشيخين وتشبيههم بالأنبياء أكثر من الأحاديث الواردة في تشبيه أحد معاصريهما بالأنبياء.

(٢) تقدمت ترجمته (ص٥٧٣).

(٣) ذكر نحوه ابن الجوزي في الموضوعات (٣٨٥/١) بلفظ: «من مات وفي قلبه بغض لعلي فليمت يهوديا أو نصرانيا».

(٤) تقدمت ترجمته (٦٨٥). وقد ذكر الحديث في كتابه منهاج الكرامة (ص١٧٣م)، وانظر: الرد عليه عند ابن تيمية في المنهاج (٤٠٣/٧).

(٥) هو الموفق بن أحمد المكي الخوارزمي، أبو المؤيد، من كتبه: «مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»، (ت٥٦٨هـ). انظر: الجواهر المضية (١٨٨/٢)، الأعلام (٣٣٣/٧).

(٦) قال ابن تيمية في حق هذا الأخطب الخوارزمي: «من تأمل في جمع هذا الخطيب فإنه يقول: سبحانك هذا بهتان عظيم»، المنهاج (٤٠٣/٧).

(٧) الزيدية: هم الذين لم يرفضوا قول زيد بن علي بن الحسين في الشيخين -لما سئل عنهما فأثنى عليهما- بل تمسكوا بقوله وهم ست فرق على ما في المقالات (١٣٦/١) وثلاث فرق كما في الفرق بين الفرق (ص٢٢) والشهرستاني في الملل (١٥٧/١) وهم يفضلون عليا على غيره ولا يسبون الصحابة رضي الله عنهم.

(٨) نهج البلاغة (ص٢٩٠).

(٩) انظر: تلخيص الشافي (١٥٤/٢ و١٥٧).

وأيضا قد سمّى الله تعالى منكر خلافة الثلاثة في آية الاستخلاف كافرًا، قال تعالى: ﴿ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾[1]، والمعنى من أنكرَ خلافة أولئك بعد استماع الآية والعلم باستخلافهم فأولئك هم الكاملون في الفسق، والكامل فيه هو الكافر كما لا يخفى، فتدبر[2].

٥ – **ومنها**: ما رووه أنّ الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم قال: ((**كنت أنا وعلي بن أبي طالب نورًا بين يدي الله تعالى قبل أنْ يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام، فلما خلق الله تعالى آدم قسم ذلك النور جزءين: فجزء أنا وجزء علي بن أبي طالب**))، هذا الحديث موضوع بإجماع أهل السنة[3]، وفي إسناده محمد بن خلف المروزي[4]، قال يحيى بن معين[5]: ((هو كذاب))[6]. وقال الدارقطني[7]: ((متروك، لم يختلف أحد في كذبه))[8]،

---

(١) الآية (٥٥) من سورة النور.

(٢) اختلف المفسرون في المراد بالكفر الوارد في قوله تعالى: ﴿ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾، فقال بعضهم: هو كفر بالنعمة وليس يعني الكفر بالله المخرج من الملة، وقال آخرون: هو الكفر بالله المخرج من الملة. انظر: تفسير ابن جرير الطبري (١٨/١٢٢-١٢٣)، واقتصر القرطبي على المعنى الأول ولم يذكر غيره، انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٩٧-٣٠٠).

(٣) بنحوه ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٤٠)، وقال: ((موضوع، والمتهم به المروزي، وهو موسى بن إبراهيم أبو عمران، من طريق آخر أيضا وفيه جعفر بن أحمد وكان رافضيا يضع الحديث)).

(٤) هنا وهم وقع فيه الذهبي في الميزان (٣/٥٣٨)، وسببه أنّ ابن الجوزي لما ذكر الحديث وقد ساقه بسنده فقال: ((حدثنا محمد بن خلف المروزي قال: حدثنا موسى بن إبراهيم قال: حدثنا موسى بن جعفر عن أبيه عن جده الخ، والنسخة التي اعتمدها الذهبي سقط منها من ((موسى)) إلى ((موسى)) فلما قال ابن الجوزي: والمتهم به المروزي وأراد موسى بن إبراهيم، ظن الذهبي -بسبب السقط- أنّ ابن الجوزي يقصد محمد بن خلف. نبه على هذا ابن حجر في اللسان (٥/١٧٨)، وانظر: ترجمة محمد بن خلف المروزي في تاريخ بغداد (٥/٢٣٥)، فقد قيل فيه ((صدوق)) و((لا بأس به)).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٧٤٦).

(٦) انظر: الموضوعات (١/٣٤٠)، ولسان الميزان (٥/١٧٨).

(٧) هو أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي، الحافظ المقرئ المحدث، (ت٣٨٥هـ). انظر: السير (١٦/٤٤٩)، الأعلام (٤/٣١٤).

(٨) الموضوعات (١/٣٤٠)، لسان الميزان (٥/١٧٨).

ويروى من طريق آخر: وفيه جعفر بن أحمد[1]، وكان رافضيا غاليا كذّابًا وضاعا.

وأيضا قد ثبت اشتراك الخلفاء مع علي في رواية أحسن من هذه، وهي ما رواه الإمام الشافعي بإسناده عنه صلّى الله تعالى عليه وسلّم أنه قال: «**كنت أنا وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي بين يدي الله تعالى قبل أنْ يخلق آدم بألف عام، فلما خلق أسكننا ظهره، ولم نزل ننتقل في الأصلاب الطاهرة حتى نقلني الله تعالى إلى صلب عبد الله، ونقل أبا بكر إلى صلب أبي قحافة، ونقل عمر إلى صلب الخطاب، ونقل عثمان إلى صلب عفان، ونقل عليًا إلى صلب أبي طالب**»[2].

وبعد «اللّتيا والتي»[3]، لا يدل على المدعى أصلاً؛ لأنّ اشتراك الأمير في النور لا يستلزم وجوب إمامته بلا فصل فليبينوا، و«دونه خرط القتاد»[4].

ولا بحث لنا في قرب النسب، وإنما الكلام في أنّ ذلك القرب موجب للإمامة، بلا فصل أم لا، فلو كان مجرد القرب في النسب موجبًا للتقدم في الإمامة لكان العباس[5] أولى بالإمامة كما لا يخفى.

فإنْ قالوا: العباس لحرمانه من النور لم يحصل له لياقة الإمامة.

قلنا: إنْ كان مدار التقدم في الإمامة على قوة النور وثمرته فالحسنان حينئذ أولى من

---

(١) هو جعفر بن أحمد بن علي بن بيان، أبو الفضل، الغافقي المصري رافضي كذاب وضاع لا يساوي شيئا.
انظر: الموضوعات (١/٣٤٠)، ولسان الميزان (٢/١٣٧).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) مثل سائر سبق تخريجه (ص٧٢٦).

(٤) الخرط: قشرك الورق عن الشجرة احتذابا بكفك، والقتاد: شجر له شوك أمثال الإبر وهو مثل يضرب للأمر دونه مانع.
انظر: مجمع الأمثال (١/٤٦٧).

(٥) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم عم الرسول صلّى الله عليه وسلّم أبو الفضل، ولد قبل الرسول صلّى الله عليه وسلّم بسنتين حضر بيعة العقبة قبل إسلامه وحضر مع المشركين مكرها بدرا فأسر وافتدى نفسه ورجع إلى مكة وأسلم وكتم إسلامه وكان يرسل إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم بالأخبار وهاجر قبل الفتح، وثبت في حنين (ت٣٢هـ).
انظر: الإصابة (٢/٢٦٣).

الإمام، أما القوة فلأنّ حصة النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم وصلت إليهما، فلا شك في قوتها، وأما الكثرة فلأنهما كانا جامعين لنوري النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم والأمير وهذا ظاهر.

– **ومنها:** ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّ النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم قال يوم خيبر: «**لأعطينّ الرّاية غدًا رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله يفتح الله على يده...**»[1].

هذا الحديث على الرأس والعين، لكن أين الملازمة بين المحبة والإمامة بلا فصل.

وأيضا هذا الإثبات له لا ينفي عما عداه كيف وقد قال تعالى في الصديق ورفقائه: ﴿**يحبهم ويحبونه**﴾[2] وفي أهل بدر: ﴿**إنّ الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص**﴾[3]، ومحبوب الله محبوب الرّسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

وفي أهل مسجد قبا: ﴿**فيه رجال يحبون أنْ يتطهروا والله يحب المطهرين**﴾[4] وقال صلّى/ الله تعالى عليه وسلّم لمعاذ: «**يا معاذ إني أحبك فقل... الخ**»[5]، ولما سئل: من

(١) متفق عليه من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، البخاري كتاب (٦٣)، المناقب: باب: (٩)، مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٤/٢٠٧)، ومسلم (٤/١٨٧٢، رقم: ٢٤٠٦)، كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) الآية (٥٤) من المائدة، وانظر: تفسير الطبري (٦/١٨٤-١٨٥)، وابن كثير (٢/٧٠).

(٣) الآية (٤) من الصف. وانظر: سبب نزولها عند ابن جرير (٢٨/٥٦-٥٧)، وابن كثير (٤/٣٥٨-٣٥٩).

(٤) الآية (١٠٨) من التوبة. وانظر: سنن أبي داود (ح٤٤)، وابن ماجه (ح٣٥٧)، وتفسير الطبري (١١/٢٢)، وصحيح أبي داود وابن ماجه.

(٥) عن معاذ بن جبل قال: أخذ بيدي النبي صلّى الله عليه وسلّم فقال: «يا معاذ»، قلت لبيك، قال: «إني أحبك» قلت: وأنا والله أحبك، قال: «ألا أعلمك كلمات تقولها في دبر كل صلاتك؟»، قلت: نعم: قال: «قل: اللّهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك». أخرجه البخاري في الأدب المفرد (رقم: ٦٩٠)، وأبو داود (ح١٥٢٢)، والنسائي (رقم: ١٣٠٢، كتاب السهو، باب٦٠)، وأحمد (٥/٢٤٤-٢٤٥، و٢٤٧)، والحاكم (١/٢٧٣ و٣/٢٧٣)، وغيرهم. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي والزيلعي في نصب الراية (٢/٢٣٥)، والألباني في صحيح الأدب (ص٢٥٦، ح٥٣٣).

أحب الناس إليك؟ قال: «**عائشة**»، قيل: ومن الرجال؟ قال: «**أبوها**»[1].

والتخصيص هنا باعتبار المجموع، أو دفعا لشبهة: «**إنّ الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**»[2]، أو للتمهيد بالمشترك، كما تقول العرب: «فإني رجل عاقل» مع أنّ المقصود إثبات العقل دون الرجولية فافهم.

٥ – **ومنها**: «**رحم الله عليا اللّهمّ أدر الحق معه حيث دار**»[3]، هذا مسلم أيضا، لكن أين الإمامة بلا فصل؟

وقد جاء في حق عمار بن ياسر: «**الحق مع عمار حيث دار**»[4].

وفي عمر: «**الحق بعدي مع عمر حيث كان**»[5].

والتفاوت[6] بيّن سيما عند الشيعة، من أنّ الدعاء منه صلّى الله تعالى عليه وسلّم

---

(١) رواه البخاري عن عمرو بن العاص (١١٣/٥)، كتاب المغازي، باب غزوة ذات السلاسل.

(٢) رواه البخاري عن أبي هريرة (٣٤/٤)، كتاب الجهاد والسير، باب: إنّ الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر، في حديث طويل في الرجل الذي قاتل وقال فيه النبي صلّى الله عليه وسلّم إنّه في النار، ثم ظهر أنه قتل نفسه.

(٣) رواه الترمذي (٣٠٠/٩-٣٠١، ح٣٧١٥) من طريق المختار بن نافع أخبرنا أبو حيان التيمي عن أبيه عن علي: قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «رحم الله أبا بكر زوجني ابنته... الخ» وذكر الخلفاء الأربعة. وقال: «حديث غريب»، وأبو يعلى في مسنده (٤١٩/١، ح٥٥٠)، والحاكم (١٢٤/٣-١٢٥)، من طريق المختار أيضا وصححه وتعقبه الذهبي بقوله: «المختار بن نافع ساقط، قال النسائي وغيره: ليس بثقة»، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٣٧٥/٧) وقال: «ورد عن أبي سعيد وأم سلمة وفي كل منهما نظر»، وقال الألباني: «ضعيف جدا»، -ضعيف الجامع (ح٣٠٩٥).

(٤) رواه الطبراني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بلفظ: «إذا اختلف الناس كان ابن سمية مع الحق»، المعجم الكبير (١١٨/١٠، ح١٠٠٧١). قال الهيثمي في المجمع (٢٤٣/٧): «وفيه ضرار بن صرد وهو ضعيف»، والبيهقي في الدلائل (٤٢٢/٦)، وبنحوه أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٩١/٣)، وصححه ووافقه الذهبي من حديث حذيفة. وضعف الألباني حديث ابن مسعود كما في ضعيف الجامع (٤٠٣).

(٥) ورد عن جماعة من الصحابة منهم: ابن عمر وأبو هريرة وأبو ذر وبلال ومعاوية، بلفظ: «إنّ الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه». أخرجه أحمد في المسند (٥٣/٢، ٩٥، ٤٠١) والترمذي (ح٣٦٨٣) وأبو داود (ح٢٩٦٢)، وابن ماجه (ح١٠٨)، وغيرهم وقد أشار إليه السيوطي بالصحة كما في الفيض (٢٢٠/٢)، وصححه الألباني كما في صحيح الترمذي وأبي داود وابن ماجه والمشكاة (١٧٠٤/٣)، وأما اللفظ الذي ساقه المؤلف هنا، فقد ذكره الحكيم الترمذي في النوادر (٢٨٩/١).

غير لازم الإجابة؛ فقد دعا ربّه [أنْ يجمع][1] أصحابه على صحبة علي فلم يحصل، كما رواه ابن بابويه القمي[2].

على أنّ البعض قد استدل بهذا الحديث على صحة خلافة الثلاثة بقياس المساواة، وهو الحق مع علي، وعلي مع الثلاثة، فالحق معهم.

ودليل الكبرى: صلاته معهم، ولم يثبت القضاء، ومبايعته لهم، ونصحه في أمور الرياسة.

فقد ذكر في «النهج»[3] أنّ الأمير قال لعمر حين استشاره في غزوة الروم: «**[إنّك][4] متى تسير إلى هذا العدو بنفسك [فتلقاهم بنفسك][5] فتكسر فتنكب لا تكن للمسلمين كانفة دون أقصى بلادهم، وليس بعدك مرجع يرجعون إليه فأرسل إليهم رجلاً مُجَرِّبًا[6] وأحفز معه أهل البلاء والنصيحة فإنْ أظهره الله تعالى فذاك ما تحب[7] وإنْ تكن الأخرى كنت ردءًا[8] للناس ومثابة[9] للمسلمين**».

وقد مرت نصيحة أخرى[10].

والعجب من الشيعة يقولون هذا ونحوه من المتابعة، لقلة الأعوان والأنصار، ثم

---

(٦) يعني التفاوت بين ما ورد في حق علي، وما ورد في حق عمار، وعمر رضي الله عنهم، ففي حق علي ورد بصيغة الدعاء، وفي حق عمار وعمر بصيغة الإخبار، فالدعاء غير لازم الإجابة دائما باعتراف الشيعة في خبر القمي الآتي، وأما الإخبار من قبله صلّى الله عليه وسلّم فإنه واقع لا محالة فهو الصادق المصدوق.

(١) ما بين المعقوفين في المخطوط والسيوف المشرقة: «بجميع»، والتصويب من التحفة ومختصره.

(٢) تقدمت ترجمته (ص٧٢٩) من هذه الرسالة، ولم أقف على روايته.

(٣) نهج البلاغة (ص٣٠٩).

(٤) ما بين المعقوفين أضفته من النهج.

(٥) ما بين المعقوفين أضفته من النهج.

(٦) في النهج: «مِحْرَبًا».

(٧) في الأصل: «ما تحمد» والمثبت من النهج.

(٨) في الأصل: «درء» والمثبت من النهج.

(٩) في الأصل: «ومثابا» والمثبت من النهج.

(١٠) مرّت (ص٦٩٥-٦٩٦).

يروون ما يناقضه كما روى ابن أبي عياش[1] عن سليم بن قيس الهلالي[2] وغيره أنّ عمر قال لعلي: «**لئن لم تبايع أبا بكر لنقتلنك، قال له علي: لولا عهد عهده إليّ خليلي لستَ[3] أخونه[4] لعلمت أينا أضعف ناصرًا وأقل عددًا**»[5].

فهذه الرّواية تدل بالصراحة بكثرة الأعوان، وكان السكوت لما سمعه من النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم بصحة إمامة الصديق.

والدليل العقلي يؤيّده؛ لأنّ النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم لا يليق بمقامه أمر مثل الإمام بتعطيل أمر الله وحِرْمان[6] الأمة من لطفه، واتباع أهل الباطل، كيف وقد قال له تعالى في زمان الكلفة والمشقة وقبل تمام الدين: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ**﴾[7]، أفيأمر أسد الله بعد تمام الدِّين بالجبن والخوف وفساد أمر المسلمين، وترك تبليغ الأحكام، واتباع الفساق والظلام، ﴿**أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾[8] حاشاه ثم حاشاه، ﴿**أُولَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ**﴾[9].

---

(١) هو أبان بن أبي عياش، فيروز أبو إسماعيل مولى عبد القيس البصري تزعم الرافضة أنّه صحب السجاد والباقر والصادق، روى عن أنس بن مالك، قال ابن حجر: «متروك»، (ت١٤٠هـ).

انظر: الجرح والتعديل (٢/٢٩٥)، التقريب (ص٨٧)، تنقيح المقال (رقم: ت١٤).

(٢) في المخطوط «سليمان» والتصويب من مصادر ترجمته، وهو سليم بن قيس الكوفي الهلالي ينسب إليه كتاب «السقيفة» أو «أبجد الشيعة»، أو «وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم»، (ت٩٠هـ).

انظر: الفهرست (ص١١١)، وتنقيح المقال (٢/٥٢، ت٥١٥٧).

(٣) في الأصل «ليت»، والتصويب من المصادر الأخرى.

(٤) في كتاب سليم بن قيس: «أحوزه».

(٥) كتاب سليم بن قيس أو «السقيفة» أو «أبجد الشيعة»، (ص٢٥١ و٢٥٣).

(٦) في الأصل: «حرم»، والتصويب من السيوف المشرقة.

(٧) الآية (٦٥) من الأنفال.

(٨) الآية (٨٠) من آل عمران.

(٩) اقتباس من الآية (٢٦) من سورة النور.

وقال ابن طاوس[1] سبط أبي جعفر الطوسي[2]: «إنّ تـرك منازعـة الإمـام وإظهـار الرضـى في الأحكـام كـانت اقتـداء بأفعـال الله تعـالى، وهـي إمهـال الجـاني والتـأني في المؤاخذة، والتأني محمود والعجول لا يسود».

وقد ارتضى هذا الجم الغفير، ممن يدعي[3] أنه من شيعة الأمير، وهـو ممـا يضحـك المغبون، ويعجب العاقل والمجنون، كيف والاقتـداء بأفعـال الله تعـالى فيمـا [نهـى عنـه][4] الشرع غير جائز فضلا عن أن يكون واجبًا؛ إذْ الباري قد ينصر الكفـرة/ ويعـين الفجـرة ويخذل الصلحاء، ويقدر الرزق على العلماء، أفيجوز الاقتـداء بهـذه الأفعـال؟ سـبحانك ربنا هذا الداء العضال.

وأما ما قيل: «**تخلقوا بـأخلاق الله**»[5] فبابـه المكـارم دون الأحكـام، وإلاّ فمتـى لم يصل و لم يصم و لم يفعل الطاعات، أينجو يوم القيام؟

ثم ما قاله من التأني محمود، فهو في غير طاعـة الملـك المعبـود، قـال تعـالى في مـدح المتعجلين: ﴿**أولئك يسـارعون في الخيرات وهم لها سـابقون**﴾[6]، وفي غيرهم: ﴿**وإن منكم لمن ليبطئن**﴾[7].

والإمام له منصب الهداية والإرشاد للطاعات، فكيف يجوز له التّأني وبه تفوت كثير من الواجبات.

---

(١) هو علي بن موسى بن جعفر بن محمد، أبو القاسم، رضي الدين، الحسني، (ت٦٦٤هـ).
انظر: التنقيح (٢/ ٣١٠، ت٨٥٢٩)، والأعلام (٥/ ٢٦).

(٢) هو شيخ الطائفة محمد بن الحسن بن علي الطوسي صاحب التهذيب (ت٤٦٠هـ).
انظر: الطبقات للسبكي (٣/ ٥١)، والسير (١٨/ ٣٣٤) وتنقيح المقال (٣/ ١٠٤).

(٣) في الأصل «يدع»، والتصويب من السيوف المشرقة.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل والمثبت من السيوف المشرقة.

(٥) قال الشيخ الألباني: «لا نعرف له أصلا في شيء من كتب السنة».
انظر: شرح الطحاوية (ص٦٣).

(٦) الآية (٦١) من سورة المؤمنون.

(٧) الآية (٧٢) من سورة النساء.

ولو قالوا: تأني الأمير كان بالأمر فلا يلزم ترك الواجبات، قلنا إذًا إمامته غير محققة، وإلاّ فالنصب والأمر بالتأني غير معقول كما لا يخفى.

وأيضا: إذا كان الأمير مأمورًا من الله تعالى بالتأني وإخفاء الإمامة وترك دعواها يكون المكلفون في ترك متابعته وإطاعته الآخر معذورين، فلو خالفوا ونصبوا غيره لحفظ دينهم ودنياهم وتمشية مهماتهم في هذه المدة لا يكون للعتاب والعقاب لهم محلا أصلا فتدبر.

- **ومنها:** ما رواه زيد بن أرقم[1] عن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم أنّه قال: «**إني تارك فيكم الثقلين فإنْ تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله وعترتي**»[2].

هذا مسلم أيضا لكن لا مساس له بالمطلوب، سلمنا ولكن قد صح أيضا: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الرّاشدين المهديّين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**»[3].

---

(١) هو زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان، أبو عمر، استصغر يوم أحد، وشهد الخندق فما بعدها مات بالكوفة سنة ٦٦ أو ٦٨هـ. الإصابة في تمييز الصحابة (٥٤٢/١).

(٢) هذا الحديث، ورد بألفاظ مختلفة ومعانٍ متقاربة عن زيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري، وغيرهم في صحيح مسلم (ح٢٤٠٨) والترمذي (ح٣٧٩٠) وأحمد في المسند (١٤/٣ و١٧)، (٣٦٧/٤، و٣٧١)، والحاكم (١٤٨/٣). وانظر: الأحاديث الصحيحة (برقم: ١٧٦١).

(٣) رواه أبو داود (٢٠١/٤، ح٤٦٠٧)، والترمذي (٣١٩/٧، ح٢٦٧٨) وابن ماجه (١٦/١، ح٤٣)، وأحمد في مسنده (١٢٦/٤-١٢٧)، والحاكم في المستدرك (٩٥/١-٩٦) كلهم من حديث العرباض بن سارية.
وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ليس له علة»، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني كما في الإرواء (١٠٧/٧، رقم: ٢٤٥٥).

و«**اقتدوا باللّذين من بعدي أبي بكر وعمر**»[1].

سلّمنا لكن العترة في اللغة الأقارب[2]، فلو دلّ على الإمامة لزم إمامة الجميع وهو باطل، سيما إمامة عبد الله بن عباس وابن الحنفية[3]، وزيد بن علي[4]، وإسحاق بن جعفر الصادق[5]، وأمثالهم من آل البيت، فتدبر.

---

(١) ورد من حديث عبد الله بن مسعود وحذيفة وغيرهما.

أخرجه الترمذي (٩/٢٧٠، ح٣٦٦٣، ٣٦٦٤)، وابن ماجه في المقدمة (١/ح٩٧)، وأحمد في مسنده (٥/٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٢)، وابن أبي عاصم في السنة (ص٥٣١، ح١١٤٨-١١٤٩)، والحاكم في المستدرك (٣/٧٥)، وصححه ووافقه الذهبي وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (برقم: ١٢٣٣).

(٢) قال في القاموس (ص٥٦٠): «والعترة: نسل الرجل ورهطه وعشيرته الأدنون من مضى وغبر».

وانظر: مادة «عتر» في النهاية في غريب الحديث (٣/١٧٧).

(٣) هو محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أخو الحسن والحسين من الأب، وأمه من سبي اليمامة زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهي خولة بنت جعفر الحنفية، وبعض الشيعة يزعمون أنه المهدي، وهو الذي قال في حقه كثير عزة:

وسبط لا تراه العين حتى ... يقود الخيل يقدمها لواء

تغيب لا يرى عنهم زمانًا ... برضوى عنده عسل وماء

وهو بريء من الشيعة وما يعتقدونه فيه، مات سنة (٨٠هـ).

انظر: السير (٤/١١٠)، والتقريب (ص٤٩٧).

(٤) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المدني، تنسب إليه الزيدية، خرج في خلافة عبد الملك، فقتل بالكوفة سنة (١٢٢هـ).

انظر: السيرة (٥/٣٨٩)، التقريب (ص٢٢٤).

(٥) هو إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أخو موسى بن جعفر.

انظر: تهذيب الكمال (٢/٤١٦)، والتقريب (ص١٠٠).

وأما الأدلية العقلية[1]:

- **فمنها**: أنّ الإمام يجب أنْ يكون معصوما، وغير الأمير من الصحابة لم يكن معصومًا فكان هو إماما لا غيره[2]، وفي هذا الترتيب نظر[3]، يظهر لذي نظر.

وفيه بُعْدُ منع[4]، أما الصغرى[5]؛ فلأنّ الأمير نص بقوله: «**إنما الشورى للمهاجرين والأنصار**»[6]، على أنّ الشورى لهم فقط، وبديهي عدم العصمة فيهم.

ولمّا سمع ما قال الخوارج[7]: «لا إمرة»؛ قال: «**لابدّ للناس من أمير برٍّ أو فاجر**»، كذا في «نهج البلاغة»[8].

وأيضا طريق العلم بالعصمة لغير النبي صلّى الله عليه وسلّم مسدود[9]؛ إذْ أسباب العلم ثلاثة: الحواس السليمة، والعقل، والخبر الصادق، ولا سبيل لأحدٍ منها إلى تحصيله.

أما الأول: فظاهر؛ إذ العصمة ملكة نفسانية تمنع من صدور القبائح، وهي غير محسوسة.

وأما الثاني: فلأنّ العقل لا يدرك الملكة إلاّ بطريق الاستدلال بالآثار والأفعال، وأين الاستقراء التام في هذا المقام؟ سيما مكنونات الضمائر من العقائد الفاسدة، والحسد والبغض والعجب والرياء ونحوها.

---

(١) في السيوف المشرقة (ص١٨٩) زيادة بعض الكلمات في وصف أدلتهم العقلية فقال: «فهي حبائل خيالية ووسوسة شيطانية».

(٢) ذكره الطوسي في تلخيص الشافي (٢/٧-٨)، والمفيد في أوائل المقالات (٧١)، والحلي في كشف المراد (٣٩٠)، ومنهاج الكرامة (١٤٥م).

وانظر: الرد عليهم في منهاج السنة (٦/٤٣٠).

(٣) انظر: التحفة (١٥٤).

(٤) يعني أنّ المقدمتين الصغرى والكبرى ممنوعتان باطلتان، انظر: التحفة (ق١٥٤/ب).

(٥) أي المقدمة الصغرى، وهي: «أنّ الإمام يجب أنْ يكون معصومًا».

(٦) ذكره في نهج البلاغة (٥٢٦).

(٧) تقدم التعريف بهم.

(٨) النهج (ص١٤٥).

(٩) انظر: منهاج السنة (٦/٤٣٦).

ولو فرضنا الاطلاع على عدم الصدور[1]، فأين الاطلاع على عدم إمكانه[2]، وهو المقصود.

وأما الثالث: فلأنّ خبر الصادق إما متواتر، أو خبر الله ورسوله، وظاهر[3] أنّ المتواتر لا دخل له هاهنا/ إذ يشترط انتهاؤه إلى المحسوس في إفادة العلم ولا انتهاء إذْ لا محسوس[4].

وخبر الله والرسول لا يكون موجبًا للعلم هنا على أصول الشيعة، لإمكان البداء[5] عندهم، وأيضا وصول الخبر إلى المكلفين إما بواسطة معصوم أو بواسطة تواتر، ففي الأول يلزم الدور[6]، وفي الثاني يلزم خلاف الواقع؛ لأنّ كلّ متواتر ليس مفيدًا للعلم القطعي عند الشيعة، كتواتر المسح على الخفّ[7] وغسل الرجلين في الوضوء[8]، و**الأمة هي أربى**

---

(١) أي عدم صدور الذنوب.

(٢) أي على فرض أننا اطلعنا على الماضي والحال فكيف نعرف أنه لم يصدر شيء منهم مستقبلا ينافي العصمة.

(٣) في المخطوط: «وظ» والتصويب من السيوف المشرقة.

(٤) الانتهاء إلى المحسوس في إفادة التواتر العلم الضروري، المستصفى (١/١٣٤)، نهاية السول (٣/٧٦، ٨٣)، والعصمة غير محسوسة.

(٥) في تعريفات الجرجاني (٤٣): «البداء: ظهور الرأي بعد أنْ لم يكن». ونسبته لله يلزم منها نسبة الجهل إلى الله -سبحانه- وأنه لا يعلم الشيء إلاّ بعد حدوثه، وهي عقيدة فاسدة في كتب الرافضة يتقربون بها إلى الله. انظر: الكافي (١/١٤٦)، إكمال الدين (٦٩)، فرق الشيعة (٥٥)، الأنوار النعمانية (١/٣٥٩)، وانظر: (ص٣٨٤).

(٦) يلزم الدور لأنّ عصمته أثبتت بهذا الخبر فلو أثبتنا هذا الخبر بعصمته لزم توقف الشيء على نفسه، وهو من الممنوعات.

(٧) انظر: تواتر المسح على الخفين في فتح الباري (١/٣٠٦)، ولقط اللآلئ المتناثرة (٢٣٦)، ونظم المتناثر (٤٢). أما عند الرافضة فلا يجوز أبدا ولو تقية، فروع الكافي (٣/٣٢)، ومن لا يحضره الفقيه (١/٤٠).

(٨) قال ابن حجر في الفتح (١/٢٦٦): «وقد تواترت الأخبار عن النبي صلّى الله عليه وسلّم في صفة وضوئه أنه غسل رجليه، وهو المبين لأمر الله»، وانظر: نظم المتناثر (٤١).
وعند الروافض يوجبون مسح الرجلين وربما أبطلوا صلاة من غسلهما، انظر: الكافي (٣/٢٩)، الانتصار (ص٢٧).

من أمة﴾[1]، وصيغة التحيات[2]، ونحو ذلك، فلابد من التعيين[3]، وذلك غير مفيد؛ إذ حصول العلم القطعي من المتواتر يكون بناء على كثرة الناقلين، وبلوغهم إلى ذلك المبلغ، ولما كذب الناقلون في مادة ومادتين ارتفع الاعتماد عن أقسامه[4]، ولا يرد هذا في الأنبياء[5] للمعجزة، وبتميزهم على غيرهم، وفرق بين التابع والمتبوع فافهم.

وأما الكبرى[6]؛ فلأنّ الأمير قال لأصحابه: ((**لا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست بفوق أنْ أخطئ ولا آمن من ذلك في فعلي**))، كذا في ((النهج))[7].

وهذا لا يصدر من معصوم لا سيما وبعده: ((**إلاّ أنْ يلقي الله في نفسي ما هو أملك به مني**))[8]، والمعصوم يملكُه الله نفسه.

وأيضا رُوي في دعاء الأمير: ((**اللّهم اغفر لي ما تقربت به إليك ثم خالفه قلبي**))، كذا في ((النهج))[9] أيضا فليتدبر حق التدبر.

---

(١) الآية (٩٢) من النحل، وهي جزء من آية متواترة عند المسلمين، ولكنها عند الرافضة محرفة من قولهم: ((أئمة هي أزكى من أئمتكم))، إلى ((أمة هي أربى من أمة)).

(٢) في البخاري، كتاب الآداب، باب التشهد، ومسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد، عن ابن مسعود رضي الله عنه: ((التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلاّ الله وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله)).

وقد ورد عن أربعة وعشرين صحابيا، وانظر: لقط الآلئ (٢١٧)، ونظم المتناثر (٦٤).

أما الرافضة فعندهم صيغ أخرى غير ما تواتر عند أهل السنة، انظر: فروع الكافي (٣٣٧/٣)، الاستبصار (٣٤١/١)، من لا يحضره الفقيه (٣٢٥/١).

(٣) أي لابد من تعيين تواتر خاص.

(٤) للمتواتر شروط إذا انخرم أحدها بطل الاعتماد على باقيها.

(٥) أي في عصمتهم لأنها ثبتت بأخبارهم الصادقة المقرونة بالمعجزة والتحدي.

(٦) أي المقدمة الكبرى.

(٧) نهج البلاغة (ص٤٨٥).

(٨) نهج البلاغة (ص٤٨٥).

(٩) نهج البلاغة (١٨٣).

– **ومنها**[1]: أنّ الإمام لابد من أنْ لا يرتكب الكفر قط؛ لقوله تعالى: ﴿**لا ينال عهدي الظالمين**﴾[2]، والكافر ظالم، لقوله تعالى: ﴿**والكافرون هم الظالمون**﴾[3]، وغير الأمير من الصحابة عبدوا الأصنام في الجاهلية، فيكون هو إمامًا دون غيره[4].

وفيه ما في الأول، والنقض بابن عباس[5] رضي الله عنه.

٥ لا يقال: اشتراط العصمة تدفعه لأنّا نقول بعد التسليم، فالدليل إذًا ذاك لا هذا كما لا يخفى، وأيضا من تاب وآمن وعمل صالحًا لا يصدق عليه الظلم؛ إذْ قد تقرر أنّ المشتق[6] فيما قام به المبدأ في الحال حقيقة، وفي غيره[7] بشرط الاطراد والتعارف[8] مجازٌ، فلا يقال للشيخ صبي وللنائم مستيقظ[9] وللحي ميت[10].

وأيضا قد روى القاضي أبو الحسن الزاهدي[11] من الحنفية في «معالي العرش» في

---

(١) أي من الدلائل العقلية عند الرافضة.

(٢) الآية (١٢٤) من البقرة.

(٣) الآية (٢٥٤) من البقرة.

(٤) انظر: كلام الرافضة هذا في تفسير فرات الكوفي (ص٤٤)، وكشف المراد (٣٩٧)، ومنهاج الكرامة (ص١٩٤)، وعقائد الإمامية للزنجاني (٣/١٥٠-١٥١).

وانظر: الرد عليهم في منهاج السنة (٨/٢٨٣).

(٥) لأنّ ابن عباس أيضا لم يسجد لصنم فهل يلزم من هذا أنْ يكون إمامًا؟

(٦) أي الاسم المشتق، والاشتقاق: «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة»، التعريفات (ص٢٧).

(٧) وغير الحال، وهو الماضي والمستقبل.

(٨) أي العرف.

(٩) أي باعتبار ما سبق.

(١٠) أي باعتبار ما يأتي، وإذا فهم هذا فلا يجوز أن يقال للتائب إنه عاص ولا للكافر إذا أسلم إنه كافر باعتبار السابق وإلاّ لأطلق لفظ الكفر على كبار الصحابة لأنّهم كانوا كفارا، ومسألة الاشتقاق بحثت في كتب الأصول.

انظر: الإحكام للآمدي (١/٧٣-٧٧)، ولابن حزم (٢/٥٩٧)، والبحر للزركشي (٢/٧١)، وإرشاد الفحول (١/٩٨).

(١١)

حديث طويل أنّ أبا بكر رضي الله تعالى عنه قال للنبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم بمحضر من المهاجرين والأنصار: «**وعيشك يا رسول الله إني لم أسجد للصنم قط فنزل جبريل عليه السلام، وقال: صدق أبو بكر**».

وكذا نقل أهل السير والتواريخ[1]، فصحت إمامته أيضا بملاحظة هذا الشرط ولله الحمد.

٥

– **ومنها**[2]: أنّه ادعى الإمامة وأظهر المعجزة، كدحي باب خيبر[3]، والقصة معلومة، وحمل الصخرة في صفين إذْ عطش القوم وحفروا بئرًا فصادفوا صخرة عظيمة في الأثناء وعجزوا عن قلعها فقلعها الإمام[4]، ومحاربته الجنّ في غزوة بني المصطلق[5]، ورد الشمس[6] وهي مشهورة، فيكون إمامًا.

---

(١) لم أقف على ذلك.

(٢) أي من الأدلة العقلية –عند الرافضة– على خلافة علي بدون فصل، انظر: كشف المراد (٣٩٦-٣٩٧).

(٣) في سيرة ابن هشام (٣٣٥/٢)، ما ملخصه: «أنّ عليا رضي الله عنه لما سقط ترسه أخذ بابا وترس به حتى انتصر ثم رماه فحاول سبعة أشخاص قلبه فما استطاعوا»، وعنه ابن كثير في البداية (١٩١/٤)، ثم قال: «وفي هذا الخبر جهالة وانقطاع ظاهر، وساق رواية أخرى فيها أنّ أربعين رجلا لم يستطيعوا حمل الباب، وفي رواية سبعين رجلا، وضعفهما».

وانظر: المنهاج (١٢٣/٨)، وراجع مرويات غزوة خيبر للدكتور عوض الشهري (ص١٠٩) فما بعدها.

(٤) ذكرت هذه القصة في كشف المراد (٣٩٦)، ومنهاج الكرامة (١٨٨م)، وانظر: الرد عليهم في منهاج السنة (١٥٨/٨)، ومما قاله: «إنّها من الأكاذيب التي يظنها الجهال من أعظم مناقب علي وليست كذلك».

(٥) ذكر هذا في كشف المراد (٣٩٦-٣٩٧) ومنهاج الكرامة (١٨٩م)، وانظر: الرد عليهم في منهاج السنة (١٦١/٨). ومما قاله: «إنه من الأحاديث المكذوبة، وعلي أجل قدرا من أنْ يثبت الجن أمامه للقتال، ونقل عن بعض أهل السنة أنه قال لشيعي: أنتم معشر الشيعة ليس لكم عقل، أيما أفضل عندكم عمر أو علي؟ فقالوا: بل علي، فقال: فإذا كان الشيطان يهرب من عمر فكيف يقاتل عليا».

(٦) ذكر الطبرسي في الاحتجاج (١٢٠/١)، والحلي في كشف المراد (٣٩٦-٣٩٧)، ومنهاج الكرامة (١٨٩م) والزنجاني في عقائده (١٤٣/٣).

وانظر: الرد عليهم في منهاج السنة (١٦٥/٨)، ومما قاله رحمه الله: «فضل علي وولايته لله وعلو منزلته عند الله معلوم ولله الحمد من طرق ثابتة أفادتنا العلم اليقيني، لا يحتاج معها إلى كذب ولا إلى ما لا يعلم صدقه، وحديث ردّ الشمس له قد ذكره طائفة كالطحاوي –(مشكل الآثار: ٨/٢)– والقاضي عياض –

وفيه: أما أولا: فلأنّ إظهار المعجزة خاص بالأنبياء عند دعوى النبوة؛ إذ لا سبيل للعلم إلاّ بها، وفي الغير لا تثبت دعوى رجل على آخر بإثبات خارق دون شهود وبيّنة، والإمامة متعلقة بتعيين النبي/ صلّى الله تعالى عليه وسلّم أو أمته من يصلح لذلك، فلا تكون المعجزة دليلا هنا.

٥ **وأما ثانيا:** فلأنّ الإظهار لم يكن عند الدعوى[١]، ودعوى ذلك محض كذب، فالرد والدحي والمحاربة[٢] في زمن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم، ولا دعوى بالإجماع على أنّ ذلك من معجزاته صلّى الله تعالى عليه وسلّم لا من معجزاته رضي الله عنه، وحمل الصخرة على تقدير تسليمه لم ينقل مقارنته للدعوى، وعلى تقدير النقل فالإمامة إذ ذاك حق له دون غيره عندنا، وأيضا ليس محل النزاع[٣].

١٠ – **ومنها: ما قالوا:** ما روى أحد من الموافق والمخالف ما يوجب الطعن في الأمير بخلاف الثلاثة، فإنّ الموافق والمخالف رويا المطاعن الكثيرة في حقهم بحيث تسلب[٤] استحقاق الإمامة عنهم.

(الشفا: ١/٢٨٤)- وغيرهما وعدّوا ذلك من معجزات النبي صلّى الله عليه وسلّم، لكن المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث يعلمون أنّ هذا الحديث كذب موضوع)).

قلت: وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٥)، وابن كثير في البداية والنهاية (٦/٨٠-٩٠)، وقال: ((ضعيف، ومنكر من جميع طرقه))، وقد تكلم عليه بتفصيل من حيث الإسناد والمتن فيحسن الرجوع إلى كلامه.

(١) أي دعوى الإمامة بل كان منفصلاً.

(٢) أي رد الشمس، ودحي باب خيبر، ومحاربة الجن.

(٣) يقال: ((أثبت العرش ثم انقش))، فالادعاءات الأربع كلها غير صحيحة وكلام المؤلف هنا من باب التنزل مع الخصم وافتراض الصحة.

(٤) في المخطوط: ((يسلب))، وفي التحفة: ((تسب)).

فالأمير سالم وغيره لا، فهو الإمام لا غيره[1].

قد وقع في هذا المقام الخبط التام؛ لأنّ الذين قالوا بإمامة الثلاثة لم يرووا شيئا من قوادحهم ومن لم يقل روى بالطعن وطُعِنْ وجُزِمَت قواه فوهن، وسيأتي ذلك إنْ شاء الله تعالى.

وما قالوا من أنّ الموافق والمخالف لم يرويا ما يطعن بالأمير، إنْ أرادوا بالمخالف أهل السنة فلا يجدي بهم نفعًا؛ لأنهم يعتقدون إمامته ويثبتون كرامته فكيف يطعنون ويقولون ما لا يعلمون.

وإنْ أراد الخوارج والنواصب[2]، فكذب صريح؛ لأنهم سودوا الدفاتر، وبيضوا المحابر في إيراد المطاعن على الأمير، ولا يخفى ذلك على المتتبع الخبير.

وهي[3] قسمان: قسم محض كذب وافتراء وبهتان، فهذا لا يستحق جوابًا؛ لأنّه من محض الهذيان.

وقسم: ثبت في كتب الشيعة وأهل السنة بطرق صحيحة وروايات رجيحة، فهذا لابدّ له من الجواب، فلنورد ذلك في هذا الكتاب[4].

١- فمن جملة ذلك أنّ الأمير صار متصرفًا بسلاح عثمان، وما له بعد قتله، مع أنه غير وارث ولا يوهب له بل طلب، كما نظم الوليد بن عقبة[5] في هذا الباب عدّة أشعار:

---

(١) انظر: قول الرافضة هذا في منهاج الكرامة (ص١١٩م)، وانظر: الرد عليهم في منهاج السنة (٦/٥).

(٢) تقدم التعريف بهما في (ص٦٢١) و(ص٥٢٦).

(٣) أي المطاعن.

(٤) من هنا يبدأ النقل للطعون التي يطعن بها الخوارج على علي بن أبي طالب، وحاكي الكفر لا يكفر.

(٥) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية، وأمه هي أروى، أم عثمان بن عفان رضي الله عنه، أسلم يوم الفتح، وقال ابن عبد البر: «نزل فيه قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين ءامنوا إنْ جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا﴾، ولاه عثمان الكوفة، ومات في خلافة معاوية».

انظر: الاستيعاب (٣/٥٩٤-٦٠٠)، والإصابة (٣/٦٠١-٦٠٢).

ألا ما لليلى لا تغور كواكبه إذا غار[٤] نجم لاح نجم يراقبه
بني هاشم ردّوا سلاح ابن أختكم ولا تنهبوه لا تحل مناهبه
بني هاشم لا تعجلونا فإنّه سواء علينا قاتلوه وسالبه
وإنّا[١] وإياكم وما كان منكم[٢] كصدع الصفا لا يرأب الصدع شاعبه
بني هاشم كيف التقاعد[٣] بيننا وعند على سيفه وحرائبه
لعمرك لا أنسى ابن أروى وقتله وهل ينسين الماء ما عاش شاربه؟
هم قتلوه كي يكونوا مكانه كما فعلت يوما بكسرى مرازبه[٥]

٢- ومنها: أنّ الأمير اختار في حق أمهات الأولاد مذاهب مختلفة ولم يقر على مذهب، فكان أولا قائلاً بصحة بيعهنّ، ثم دخل في الإجماع الذي انعقد في عهد عمر رضي الله عنه على بطلانه، ثم أفتى في زمن خلافته بالصحة، حتى قال القاضي شريح[٦]: «**رأيك في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك**»[٧]، مع أنه هو قال: «**ألا إنّ يد الله تعالى على الجماعة، وغضب الله تعالى على من خالفها**»[٨].

---

(١) في الاستيعاب: «فإنا».

(٢) في الاستيعاب: «بيننا».

(٣) في الاستيعاب: «التعاقد».

(٤) في الاستيعاب: «لاح نجم غار نجم».

(٥) الاستيعاب لابن عبد البر (٣/٥٩٩-٦٠٠)، المطبوع بحاشية الإصابة في ترجمة الوليد.

(٦) هو الفقيه أبو أمية، شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، قاضي الكوفة مدة ستين سنة، أسلم في حياة النبي صلّى الله عليه وسلّم، ولم يره، (ت٨٠هـ).
أخباره مستفيضة في «أخبار القضاة»، لوكيع (٢/١٨٩-٣٩٨)، والسير (٤/١٠٠)، والإصابة (برقم: ٣٨٨٠، ٢/١٤٤).
وليس هو القائل لعلي هذا القول، والمؤلف تبع في خطإه هذا الدهلوي في التحفة، وأما صاحب القول فهو عبيدة بن عمرو السلماني الفقيه المرادي الكوفي، وكان يوازي شريحا في القضاء (ت٧٢هـ).
انظر: السير (٤/٤٠)، الإصابة (رقم: ٦٤٠٥).

(٧) انظر: هذا الأثر منسوبا لعبيدة بن عمرو السلماني في مصنف عبد الرزاق (٧/٢٩١، رقم: ١٣٢٢٤)، والسنة لعبد الله بن أحمد (٢/٥٩٠، رقم: ١٤٠١)، ووكيع في أخبار القضاة (٢/٣٠٠-٤٠٠)، والسنن الكبرى للبيهقي (١٠/٣٤٨)، والاستذكار لابن عبد البر (٢٣/١٥٦-١٥٧، رقم: ٣٣٩٠٩-٣٣٩١٠).
وصحح إسناده ابن تيمية في منهاج السنة (٦/٤٤).

(٨) بنحوه ذُكر في نهج البلاغة (ص٢٩٩).

وأيضا قال تعالى: ﴿**ويتّبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم**﴾[1]، فخالف الإجماع بالصراحة.

٣- ومنها: أنّه قضى في الجد بالقضايا المختلفة و لم يستقر على واحدة مع أنّه قال: «**من أراد أنْ يقتحم جراثيم جهنم فليقل في الجد**»[2].

٤- ومنها: أنّ البخاري[3] روى أنّ عليا أتي بزنادقة فحرقهم بالنار، وقد أنكر عليه هذا الأمر ابن عباس إنكارًا عظيما، والأمير أيضا ندم، وقصة إحراقه بالنار موجودة في كتب الشيعة أيضا.

روى الشريف المرتضى[4] في «تنزيه الأئمة»: «**أنّ الأمير أحرق رجلا أتى غلاما في دبره**»[5].

والحديث الصحيح مجمع عليه: «**لا تعذبوا بالنار**»[6].

٥- ومنها: أنه جلد في حد الخمر ثمانين جلدة، ولما مات أدى ديته، وقال: «**إنما وديته لأنّ هذا شيء فعلناه برأينا**»[7] مع أنه كان أشار على عمر بذلك[8] فعرض له

---

(١) الآية (١١٥) من سورة النساء، وقد كانت فيها أخطاء في المخطوط وصوبتها.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/٢٦٢-٢٦٣، الأثر: ١٩٠٤٨)، والبيهقي في السنن (٦/٢٤٦)، بلفظ: «من سره أنْ يقتحم... الخ»، وذكره ابن حزم في المحلى (١٠/٣٦٦) عن سعيد بن جبير.

(٣) البخاري -مع الفتح (ح٣٠١٧، و٦٩٢٢)، الجهاد: باب١٤٩، واستتابة المرتدين، باب٢، عن عكرمة قال: أتي علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، «لا تعذبوا بعذاب الله... الخ».

(٤) تقدمت ترجمته (ص٦٧٧).

(٥) تنزيه الأنبياء والأئمة (ص١٦٠).

(٦) انظر: الحاشية (٣) من هذه الصفحة فهو بمعناه في البخاري وغيره.

(٧) في صحيح البخاري (كتاب الحدود، باب٤)، عن عمير بن سعيد النخعي قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «ما كنت لأقيم حدا على أحد فيموت فأجد في نفسي إلاّ صاحب الخمر فإنه لو مات وديته؛ وذلك أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لم يسنه»، ورواه مسلم (٣/١٣٣٢، ح١٧٠٧).

(٨) في موطأ الإمام مالك (كتاب الأشربة ح٢)، -بشرح الزرقاني (٤/١٦٧)، أنّ عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له علي بن أبي طالب: «نرى أنْ تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى

الشك في اجتهاده.

٦- **ومنها**: أنه جلد الوليد بن عقبة[١] أربعين جلدة[٢] واكتفى بها فداهن في حدود الله تعالى لقرابة هذا من عثمان.

٧- **ومنها**: أنّه عفى عن القصاص والحد عمن أقرّ بذلك، وهذا خلاف ﴿**النفس بالنفس**﴾[٣]، ﴿**ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله**﴾[٤]، أي في حدوده.

٨- **ومنها**: أنّه أمر برجم مولاة حاطب ولا رجم على الإماء والعبيد[٥].

٩- **ومنها**: أنّ زيد بن ثابت ألزمه إلزامًا صريحًا في باب المكاتب بأنه عبد ما بقي عليه درهم، وكان مذهب الإمام أنه حر بقدر ما أدى وعبد بقدر ما لم يؤدِ كما هو منقول في الصحاح[٦].

وإذا هذى افترى أو كما قال فجلد عمر في الخمر ثمانين»، وهذا منقطع عن مالك وقد روي موصولا في مصنف عبد الرزاق (٣٧٨/٧، ح١٣٥٤٢)، وأحكام القرآن للطحاوي كما نقل ذلك ابن عبد البر في الاستذكار (٢٦٥/٢٤).

(١) الوليد بن عقبة، تقدم (ص٧٦٧).

(٢) روى مسلم في صحيحه عن حصين بن المنذر، قال: شهدت عثمان بن عفان وأتي بالوليد قد صلى الصبح ركعتين ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان: أحدهما حمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ، فقال عثمان: «إنه لم يتقيأ حتى شربها»، فقال: «يا علي قم فاجلده فقال علي قم يا حسن فاجلده» فقال الحسن: «ولّ حارها من تولى قارها»، -فكأنه وجد عليه-، فقال: يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده، فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين فقال: أمسك، ثم قال: جلد النبي صلّى الله عليه وسلّم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين، وكلّ سنة وهذا أحب إليّ»، مسلم (١٣٣٢/٣، ح٣٨-١٧٠٧).

(٣) في قوله تعالى: ﴿وكتبنا عليهم فيها أنّ النفس بالنفس﴾، الآية (٤٥) من المائدة.

(٤) الآية (٢) من سورة النور، وانظر: (ص١٠٨)، فيما يأتي.

(٥) قال ابن عبد البر في الاستذكار (١٠١/٢٤): «وأجمع العلماء على أنّ الأمة إذا تزوجت فزنت أنّ عليها نصف ما على الحر البكر من الجلد لقول الله عزّ وجل: ﴿فإذا أحصن فإنْ أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾».

(٦) مصنف عبد الرزاق (٤٠٦/٨، و٤٠٨، ٤١٠، ح١٥٧٢١، ١٥٧٢٥، ١٥٧٣٤)، والاستذكار (٢٣٢/٢٣ و٢٣٧).

١٠- ومنها: أنه رضي بالتحكيم[١] أولاً ثم قال: «**لقد عثرت عثرة لا تنجبر سوف أُكَيِّسُ بعدها واستمر وأجمع الأمر شتيت المنتشر**»، مع أنّ نقض التحكيم لا يجوز.

١١- ومنها: ما روى الشعبي[٢] أنّ عليا قطع يد السارق من أصول الأصابع[٣] فما علم الحد، فكيف يليق بالإمامة.

١٢- ومنها: أنه قبل شهادة الصبيان بعضهم على بعض[٤] مع أنّ قول الصبي لا اعتبار به بالبداهة، وقال تعالى: ﴿**واستشهدوا شهيدين من رجالكم**﴾[٥] الآية.

١٣- ومنها: أنه قرر الدية في الاقتصاص بعين الأعور، بأنْ يأخذ هو ممن فقأ عينه اقتصاصا ذلك[٦]، مع أنه خلاف صريح ﴿**العين بالعين**﴾[٧].

١٤- ومنها: أنه أقام حد السارق على صبي كما هو موجود في كتب الشيعة[٨]،

---

(١) انظر: قصة التحكيم في تاريخ الأمم والملوك (٢٧/٦)، والكامل في التاريخ (٣١٦/٣)، والبداية والنهاية (٢٨٧/٧).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٤٢٧).

(٣) ورد في أثر منقطع عن قتادة أنّ عليا كان يقطع اليد من الأصابع... الخ، مصنف عبد الرزاق (١٨٥/١٠)، وفتح الباري (١٠١/١٢)، والرواية عنه في قطعها من المفصل أصح وأشهر، البخاري (كتاب الحدود، باب١٣)، وهو قول الجمهور.

(٤) قال ابن عبد البر في الاستذكار (٧٩/٢٢): «وروي عن علي رضي الله عنه أنه كان يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض إذا أتوا في الحال قبل أنْ يعلمهم أهلوهم ولا يجزها على الرجال، والطرق عنه بذلك ضعيفة»

(٥) الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.

(٦) الفروع من الكافي (حـ٣١٨/٧).

(٧) مصنف عبد الرزاق (٣٣١/٩)، وابن أبي شيبة (١٩٧/٩) وفي المصنف لعبد الرزاق (٣٣٣/٩)، وعنه ابن عبد البر في الاستذكار (٩٦/٢٥): «أنّ عمر وعثمان اجتمعا على أنّ الأعور إنْ فقأ عين صحيح فعليه مثل دية عينه ولا قود عليه، وقاد عليه القصاص في كتاب الله تعالى: ﴿العين بالعين﴾ [المائدة: ٤٥]، وقد علم أنه يكون هذا وغيره فعليه القصاص».

(٨) ذكر نحوه ابن بابويه في «من لا يحضره الفقيه» (٤٤/٤)، وفيه: «أنه إذا بلغ الصبي تسع سنين قطعت يده».

مع أنه روى: «**رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ...**» الحديث[1].

١٥- ومنها: أنّ محمد بن بابويه[2] روى في «الفقيه»[3] أنه جاء رجل إلى الأمير فأقر بسرقة إقرارًا يقطع به اليد فلم يقطع، والمداهنة في الحدود كبيرة.

١٦- ومنها: ما رواه هذا[4] أيضا أنه زاد عشرين جلدة في حد الخمر على النجاشي الشاعر[5] لما شرب في رمضان، والزيادة في الحدود لا تجوز.

١٧- ومنها: ما أورده المرتضى[6] في «التنزيه»[7] أنّ الأمير أتيَ بمال من مهور البغايا، فقال: «**ارفعوه حتى يجيء عطاء غَنيٍّ وباهلة**»[8] مع أنّ تلك المهور سحت وحرام صرف.

١٨- ومنها: أنه قضى في بيع الصرف من الدراهم السود بما يخالف قوله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «**لا تبيعوا الدرهم بالدرهم**»[9].

---

(١) رواه أبو داود (ح٤٤٠٢) والنسائي (٥/٤٦٨، ح٣٤٣٢، الطلاق، باب: ٢١)، وابن ماجه (١/٦٥٨، ح٢٠٤١)، وأحمد (٦/١٠١)، والحاكم (٢/٥٩)، وصححه ووافقه الذهبي، وغيرهم عن عائشة وعلي وأبي قتادة وغيرهم، وصححه الزيلعي في نصب الراية (٤/١٦١)، والألباني في الإرواء (٢/٤، رقم: ٢٩٧).

(٢) تقدمت ترجمته (٧٢٩).

(٣) من لا يحضره الفقيه (٤/٤٤) بمعناه.

(٤) أي ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه (ج٤/٤٠)، بمعناه أيضا.

(٥) هو قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث، وكان فاسقا رقيق الإسلام أكل في نهار رمضان فضربه علي ثمانين سوطا، وزاده عشرين، فقال له ما هذه العلاوة يا أبا الحسن؟ فقال: هذه لجرأتك على الله في شهر رمضان (ت نحو ٤٠هـ).

انظر: الشعر والشعراء (٢٠٩)، والأعلام (٥/٢٠٧، وانظر: خبر جلد النجاشي في مصنف عبد الرزاق (٩/٢٣١).

(٦) تقدمت ترجمته (ص٦٧٧).

(٧) تنزيه الأنبياء والأئمة (ص١٦٠، و١٦٧).

(٨) غنيّ وباهلة: قبيلتان عربيتان من العدنانية يرجع نسبهما إلى أعصر بن سعد بن قيس عيلان بن مضر.

انظر: جمهرة أنساب العرب (ص٢٤٤)، ومعجم قبائل العرب (١/٦٠، و٣/٨٩٥).

(٩) مصنف ابن أبي شيبة (٧/١٠٦)، عن ابن أبي ليلى قال: قال عمر: «لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين فإنّ ذلك =

١٩- ومنها: أنه تكلم بما يشعر بدعوى الألوهية كما في خطبة البيان التي رواها أصبغ بن نباتة[١] من رجال/ الشيعة: ((**أنا أخذت العهد على الأرواح في الأزل، أنا المنادي: ألست بربكم**))، وكذا قوله: ((**أنا منشئ الأرواح**))[٢]. [٣٣]

وقوله في خطبة الافتخار، كما رواه رجب بن محمد بن رجب البرسي الحلي[٣]، في كتابه ((مشارق أنوار اليقين))[٤]: ((**أنا صاحب الصور، أنا مخرج من في القبور**)).

وقوله: ((**أنا حي لا يموت، أنا جاوزت بموسى البحر، وأغرقت فرعون وجنوده، أنا أرسيت الجبال الشامخات، وفجرت العيون الجاريات، أنا ذلك النور الذي اقتبس منه موسى منه الهدى**))[٥].

٢٠- ومنها: أنه لم يرض بإمارة طلحة والزبير على الكوفة والبصرة وولى أقاربه في اليمن والعراق وغير ذلك[٦] مع أنهما أحق بالإمارة منهم.

هو الربا العجلان، أما بيع الدرهم بالدرهم فلا شيء فيه إذا كان مثلا بمثل))، ولعل الدرهمين صحفت إلى الدرهم.

(١) هو أصبغ بن نباتة التميمي ثم الحنظلي ثم الدارمي ثم المجاشعي، أبو القاسم الكوفي، روى عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب، متروك رمي بالرفض.

انظر: تهذيب الكمال (٣/٣٠٨)، وتنقيح المقال (رقم: ١٠٠٨).

(٢) ذكرت هذه الألفاظ الكفرية مع غيرها في كتاب ((مشارق أنوار اليقين)) (ص١٦٤)، الذي سيذكره المؤلف بعد قليل.

(٣) هو الرافضي الغالي: رجب بن محمد بن رجب البرسي، الحلي، المعروف بالحافظ، من كتبه، ((مشارق أنوار اليقين في حقائق أسرار أمير المؤمنين))، كان حيا سنة ٨١٣هـ.

انظر: إيضاح المكنون (١/٤٤٤ و٢/٤٨٤)، وتنقيح المقال (رقم: ٤٠٧٦)، ومعجم المؤلفين (٤/١٥٣).

(٤) مشارق أنوار اليقين (ص١٧٠-١٧١).

(٥) هذه الكلمات الكفرية وردت في ((مشارق أنوار اليقين))، متفرقة وليست متتابعة، ولا يستغرب الإنسان من وجود مثلها في كتب الروافض.

(٦) انظر: تعيين علي عماله على الأمصار في تاريخ الأمم والملوك (٥/١٦١).

٢١- ومنها: أنه توقف في إقامة القصاص على قتلة عثمان مع أنه لم يثبت عليه شيء من موجبات القتل[١].

٢٢- ومنها: أنه أهان أبا موسى الأشعري[٢] ونهب أمواله وأحرق داره، وكذا أهان أبا مسعود الأنصاري[٣].

٢٣- ومنها: أنه كان في قصة الإفك من المسلّمين، كما رواه البخاري[٤]، مع أنّ الله تعالى يقول: ﴿**لولا إذ سمعتموه ظنّ المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرًا وقالوا هذا إفك مبين**﴾[٥] فعمل بخلاف ما يقتضيه الإيمان.

٢٤- ومنها: أنه تبرأ من قتل عثمان، ولما ساءت به قلوب القاتلين، قال: «**قتله الله وأنا معه**»، وهذا لي اللّسان وهو خلاف الصدق والإخلاص.

وهكذا مطاعن النواصب خذلهم الله تعالى، وشبهاتهم في إبطال إمامته لا يسع المقام ردها ولا إيرادها.

وللقوم كتب في ذلك، ولكنّا نجيب عن هذه المطاعن الركيكة بطريق الإجمال لئلا يطول المقال، ويحصل الملل والملام، ويخرج الكلام عن دائرة المرام.

١- فنقول: على أصول أهل السنة: إنّ سلاح عثمان من قبيل ما يتعلق ببيت المال

---

(١) يأتي الكلام على هذه المسألة.

(٢) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار الصحابي الجليل استعمله عثمان على الكوفة كان يكره الفتنة ويثبط الناس عن المشاركة فيها فعزله الأشتر وأخرجه من قصر الإمارة ثم كان أحد الحكمين بصفين ثم اعتزل الفريقين (ت٤٢هـ).

انظر: البداية والنهاية (٧/٢٤٨)، والإصابة (٢/٣٥١)، والكامل (٣/٢٣١).

(٣) هو عقبة بن عمر بن ثعلبة بن أسيرة الخزرجي شهد العقبة واختلف في شهوده بدرا، وكان من أصحاب علي رضي الله عنه (ت٤٠هـ أو بعدها).

انظر: الإصابة (٢/٤٨٣).

(٤) البخاري -مع الفتح- (٧/٤٩٦-٤٩٩، ح٤١٤١)، المغازي، باب: ٣٤.

(٥) النور: ١٢.

ومن لوازم الخلافة، كالخيول والمدافع ونحوها في زماننا، والأمير أحق، والورثة لم يفهموا ذلك فسألوا.

٢- **وأيضا**: الأمير مجتهد[١]، والرجوع جائز وواقع حتى للشيخين وعثمان، والإجماع في عهد عمر لم يكن عند الأمير إجماعًا قطعيا، بل لعله كان ظنيًّا، ومخالفته جائزة كالسكوتي[٢] على أنه من شروط الإجماع عند الأكثر بقاء أهله على قولهم، والأمير منهم وقد تغير، فالإجماع في حقه لم يبق إجماعًا.

٣- والاختلاف في حكم الجد طويل الذيل جدًا في زمن الخلفاء، فمراد الأمير في قوله: «**من أراد... الخ**»[٣] أنّ مسألة الجد كما تعلمون طويلة الباع كثيرة النزاع، فمن قال قولاً جازمًا معتقدًا فسادَ باقي الأقوال، فهو غير محتاط وغير مبال، وهذا حال الراسخين من العلماء العاملين في الأقوال المختلف فيها[٤].

٤- وإحراق اللّوطي والزنادقة غفلة في الاجتهاد ولما سمع ندم، واستيعاب جميع الأخبار غير لازم، وقد وقع للصديق التوقف في ميراث الجدة، إلى أنْ أخبره مغيرة بن شعبة[٥] ومحمد بن مسلمة[٦] [٧] مع أنه مجتهد بالإجماع.

---

(١) أي في مسألة بيع أمهات الأولاد.

(٢) أي الإجماع السكوتي.

(٣) تقدم تخريجه (ص٧٦٩).

(٤) قال ابن حزم في المحلى (٣٦٤/١٠): «وللناس في الجد اختلاف كثير».
وانظر: اختلاف الصحابة فمن بعدهم في ميراث الجد عند ابن عبد البر في الاستذكار (٤٢٩/١٥-٤٣٩).

(٥) هو المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتب الثقفي، صحابي مشهور أسلم قبل الحديبية (ت٥٠هـ).
انظر: الإصابة (٣٣٢/٣)، التقريب (ص٥٤٣).

(٦) تقدمت ترجمته (ص٧٤٢).

(٧) الأثر رواه مالك في الموطأ، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، -شرح الزرقاني (١١٠/٣)، عن ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق بن خزيمة عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: مالك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم شيئا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال: مثل ما قال

٥- وأداء الدية للاحتياط لا للشك، وهو كمال لا نقص فيه، ولا طعن يعتريه.

٦- والاكتفاء بأربعين جلدة لتطرق الشبهة في شهادة حده، إذ البعض شهد بالشرب والآخر بالاستقاء حتى قال عثمان: ما تقيأها إلاّ وقد/ شربها، لكن الأمير اكتفى للاحتياط بأقل الحدين، ومعاذ الله تعالى من تقصير الأمير للمراعاة مع أنّ عثمان حث الحث الشديد بكمال الرغبة، والتأكيد على استيفاء الحد كما تشهد به التواريخ المتفق عليها[1].

والعفو عن القصاص من أولياء المقتول بمشورة الأمير؛ لأنّ المعفو عنه كان قد هرب، وقد اتُهم غيرُه فلم يسعه غير الإقرار لقوة أمارات فيه، من تلطخ ثوب وسكين، وخروجه من مكان فيه المقتول، فلما سمع القاتل بخبر هذا الرجل رجع قائلاً أنا القاتل حقًا، فقال الأمير: «**إنك وإنْ قتلت نفسًا ولكنك أحييت أخرى؛ إذ خلصت بريئًا فأنت حري بالعفو فلما سمع الأولياء كلام الأمير عفوا عنه**»[2]، فأين الطعن هنا، هكذا

المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر الصديق.

رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠/٢٧٤) وابن أبي شيبة (١١/٣٢٠)، وأبو داود (ح٤٢٨٩) والترمذي (ح٢١٠٠)، من حديث سفيان بن عيينة عن الزهري. وضعفه الألباني في الإرواء (١٦٨٠).

(١) انظر: (ص٧٧٠) فيما تقدم.

(٢) القصة ذكرها ابن القيم في الطرق الحكمية (ص٥٦)، قال: «ومن قضايا علي رضي الله عنه أنه أتي برجل وجد في خربة بيده سكين متلطخ بدم، وبين يديه قتيل يتشحط في دمه، فسأله فقال: أنا قتلته، قال: اذهبوا به فاقتلوه، فلما ذهبوا به أقبل رجل مسرعًا، فقال: يا قوم لا تعجلوا ردّوه إلى علي، فردوه، فقال الرجل: يا أمير المؤمنين ما هذا صاحبه، أنا قتلته، فقال علي للأول: ما حملك على أنْ قلت: أنا قاتله، ولم تقتله، قال: يا أمير المؤمنين وما أستطيع أنْ أصنع؟ وقد وقف العسس على الرجل يتشحط في دمه، وأنا واقف وفي يدي سكين وفيها أثر الدم، وقد أخذت في خربة فخفت أنْ لا يقبل مني وأنْ يكون قسامة، فاعترفت بما لم أصنع، واحتسبت نفسي عند الله، فقال علي: بئس ما صنعت، فكيف كان حديثك، قال: إني رجل قصّاب خرجت إلى حانوتي في الغلس فذبحت بقرة وسلختها فبينما أنا أصلحها والسكين في يدي أخذني البول، فأتيت خربة كانت بقربي فدخلتها فقضيت حاجتي وعدت أريدحانوتي فإذا أنا بهذا المقتول يتشحط في دمه فراعني أمره، فوقفت انظر إليه والسكين في يدي، فلم أشعر إلاّ بأصحابك قد وقفوا علي فأخذوني، فقال الناس: هذا قتل هذا ماله قاتل سواه، فأيقنت أنك لا تترك قولهم لقولي، فاعترفت بما لم أجنه، فقال علي للمقرّ الثاني: فأنت كيف كانت قصتك؟ فقال: أغواني إبليس، فقتلت الرجل طمعًا في ماله، ثم سمعت حس العسس، فخرجت =

في كتب معتبرة.

٨- ورجم الأمة يجوز أنْ يكون بعد العتق، أو لم يطلع على كونها أمة.

٩- وإلزام زيد له في مسألة لا حقارة له فيه؛ فقد نقل عن عمر أنه قبل الإلزام بقول امرأة، وقال: «**كل الناس أفقه من عمر حتى المخدَّرات في الحجال**»[١].

١٠- ونقض التحكيم؛ لأنّ أحدهما قد خُدِعَ[٢]، وهو إنما يلزم لو كان بتأمل وتفكر من الطرفين، دون خديعة ومكر في البين.

١١- وقطع يد السارق من أصول الأصابع من خطأ الجلاد[٣].

١٢- وقبول شهادة الصبيان فيما يجري بينهم صحيح، وقد قال به مالك[٤] لتعذر حضور البالغين معهم فهي كشهادة الكفار بعضهم على بعض.

١٣- وتقرير أخذ نصف الدية لعين الأعور مبني على دقة فقهية؛ إذ عينه منحصرة

من الخربة، واستقبلت هذا القصاب على الحال التي وصف، فاستلت منه بعض الخربة حتى أتى العسس، فأخذوه، وأتوك به، فلما أمرت بقتله علمت أني سأبوء بدمه أيضا، فاعترفت بالحق، فقال للحسن: ما الحكم في هذا؟ قال: يا أمير المؤمنين إنْ كان قد قتل نفسا فقد أحيا نفسا، وقد قال الله تعالى: ﴿ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا﴾ فخلي علي عنهما، وأخرج دية القتيل من بيت المال.

وهذا إنْ كان وقع صلحًا برضى الأولياء فلا إشكال، وإنْ كان بغير رضاهم فالمعروف من أقوال الفقهاء: أنّ القصاص لا يسقط بذلك، لأنّ الجاني قد اعترف بما يوجبه، ولم يوجد ما يسقطه، فيتعين استيفاؤه».

(١) الأثر بنحوه، رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٤٢٠/٦)، والبيهقي (٢٣٣/٧)، وضعفه الألباني كما في الإرواء (٣٤٧/٦-٣٤٨)، بعلة الانقطاع.

وذكر ابن حجر في الفتح (١١١/٩-١١٢) أنه عند أبي يعلى موصولا، ولم أقف عليه في المطبوع.

(٢) إشارة إلى رواية شاذة بين الناس تقول: إن عمرو بن العاص خدع أبا موسى الأشعري في قضية التحكيم، انظر: تاريخ الأمم والملوك (٣٩/٦)، الكامل في التاريخ (٣٣٢/٣)، والبداية والنهاية (٢٩٤/٧-٢٩٥) وهي رواية مكذوبة لأن فيها أبا مخنف وهو متروك.

(٣) هذا على فرض أنه ثبت، والصواب أنه لم يثبت، وصح عنه أنه قطع من المفصل، انظر: (ص٧٧١) فيما مضى من هذه الرسالة.

(٤) قال الإمام مالك: «الأمر المجتمع عليه عندنا أنّ شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح ولا تجوز على غيرهم... الخ»، الموطأ: كتاب الأقضية، باب: القضاء في شهادة الصبيان، وانظر: الاستذكار (٧٧/٢٢)، وراجع (ص٧٧١) فيما مضى.

في فرد، فلها حكم العينين، فمن فقأ قصاصًا مثل هذه العين التي لها حكم العينين، فكأنه فقأ عينا أخرى زائدة من حقه فلزم عليه الدية، أما الاقتصاص منه فلما قال الله تعالى: ﴿العين بالعين﴾ فصار جائزًا فههنا قد تحقق العمل بالحقيقة والشبهة كليهما، وهذا وإنْ لم يكن مذهب أحد لكن يمكن أنْ يبين نظيره في قواعد الشرع كأخذ بنت اللّبون[1] في الصدقات، مكان بنت المخاض[2] ورد الزائد في القيمة[3].

وبالجملة الطعن في الاجتهاديات غاية الوقاحة[4].

١٤- وحد السرقة للصبي كذب[5]، أو من قبيل السياسة[6]، كالضرب على الصلاة[7]، تدبر.

١٥- وزيادة عشرين جلدة كذلك[8].

١٦- ورواية المهور لا أصل لها بل هي كذب محض[9]، بل في «الاستيعاب»[10] عند ذكر المختار[11] ما يخالفها، فانظر هناك.

---

(١) ابن اللّبون: ولد الناقة يدخل في السنة الثالثة، والأنثى بنت لبون. انظر: المصباح المنير (ص٢٠٩).

(٢) ابن مخاض: ولد الناقة يأخذ في السنة الثانية. انظر: المصباح المنير (ص٢١٦)، مادة: «مخض».

(٣) انظر: البخاري -مع الفتح- (٣/٣٧٠، ح١٤٥٣)، كتاب٢٤، باب٣٧، والمغني لابن قدامة (٢/٥٨٧-٥٨٩).

(٤) كيف تطعن في المجتهد وقد أثبت له النبي صلّى الله عليه وسلّم الأجر على كلا الحالتين سواء أخطأ أم أصاب.

(٥) وقد ذكر ذلك في كتب الشيعة كما تقدم (ص٧٧١).

(٦) على فرض صحته.

(٧) أي ضرب الأطفال على الصلاة إذا بلغوا عشر سنين.

(٨) أي كذلك من باب السياسة.

(٩) وقد ذكرها المرتضى في تنزيه الأنبياء (ص١٦٠ أو ١٦٧)، مشككًا فيها.

(١٠) الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر المطبوع مع الإصابة (٣/٥٠٤-٥٠٧) وفيه أن عليا قال للمختار: ويلك، مالي وللمومسات.

(١١) هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي ليست له صحبة، ولا رؤية وأخباره غير مرضية، وهو الذي يؤوّل فيه حديث مسلم: «يكون في ثقيف كذّاب ومبير»، بأنه هو الكذاب، ويقال: إنه كان خارجيا ثم زبيريا ثم رافضيا، والقصة المزعومة في مجيئه بمال المومسات لعلي رضي الله عنه فيها نكارة تدل على كذبها ووضعها، =

١٧- ويجوز التفاضل في بيع الدراهم السود إذا غلب الغش بعد انقطاع رواجها وزوال حكم الثمنية عنها، وعليه الشافعية، بل في الفلوس الرائجة أيضا عندنا على الأصح فلعل قول الأمير من هذا الباب، والمراد بالدراهم في الحديث: [دراهم][1] الفضة الخالصة أو الدراهم الرائجة.

١٨- وخطبة البيان والافتخار[2] ليستا في كتبنا بل قالوا بوضعها وعلى الفرض[3]، فكلام جذب وغلبة حال، وهذا كثير من الأولياء الكرام، ما عدا الإمام وهم معذورون، ولا يسئلون إذْ ذاك عما يفعلون[4]؛ أو هذا التكلم حكاية من لسان الحال فتدبر.

١٩- وتولية الأقارب وقعت لعثمان أيضا، ولا بأس بها إذا تضمنت مصلحة كما لايخفى.

٢٠- والتوقف في قتلة عثمان كان لعدم التعين[5]، والتفتيش/ على الأولياء لا على [٣٥] الخليفة.

٢١- وإهانة أبي موسى[6] وحرق بيته من مالك الأشتر[7] لا من الأمير، بل لم

وقد قتل المختار (سنة ٦٧هـ). انظر: الإصابة (٣/٤٩١-٤٩٣).

(١) ما بين المعقوفين أضفته من التحفة الاثنى عشرية.

(٢) خطبتا البيان والافتخار ذكرهما الرافضي المالك رحب البرسي في كتابه مشارق أنوار اليقين (ص١٦٤، و١٧٠-١٧١).

(٣) لا محل للفرض في مثل هذا المقام لأنه كلام كفر صريح راجع (ص٧٧٣) فيما مضى، والاعتذار عن مثل هذا الكلام مما لا ينبغي فعله ويكفي أنه كذب محض.

(٤) لا يسئلون عما يفعلون لأنهم جنوا والمجنون أحد الثلاثة الذين رفع عنهم القلم ولكن هل هم فعلا صاروا مجانين أم دجالين؟!

(٥) أي لعدم تعيين القتلة بأعيانهم وأسمائهم، وكذلك لعدم استتباب الأمر وتوطيده.

(٦) تقدمت ترجمته (ص٧٧٤).

(٧) هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث، النخعي، المعروف بالأشتر، شهد اليرموك، وكان رئيس قومه وشهد مع علي الجمل وصفين وكان شجاعا، مات سنة ٣٨هـ، في طريقه إلى مصر لولايتها من قبل علي رضي الله عنه. ذكره ابن حجر في القسم الثالث من الإصابة (٣/٤٥٩).

يكن مطلعًا كما في «تاريخ الطبري»[1].

٢٢- وإهانة أبي مسعود[2] لحمايته جانب البغاة.

٢٣- وتسليمه[3] في حق الطاهرة قبل نزول الآية، ولا محذورة لأنّ الخبر محتمل للصدق والكذب، و«من يسمع يَخَل»[4].

٥ وقوله: «**قتله الله وأنا معه**»[5]، من قبيل التورية دفعًا للضر، كقول إبراهيم في زوجته: «**أختي**»[6].

وبالجملة هؤلاء الفرق[7] كحجارة الطهارة بعضهم أنجس من بعض، والحمد لله على دين الإسلام[8].

---

(١) تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري (٥/١٩٨-١٩٩).

(٢) هو الأنصاري، تقدم (٧٧٤).

وقال ابن كثير في البداية (٧/٣٣٣): «هو من سادات الصحابة، وكان ينوب لعلي على الكوفة إذا خرج لصفين وغيرها» ولم أقف على أنه حمى البغاة ولا على إهانته.

(٣) أي أنه كان من المسلّمين ولم يكذب الخبر في حادثة الإفك لما استشاره النبي صلّى الله عليه وسلّم.

(٤) هذا مثل سائر، قال في مجمع الأمثال (٣/٣١٠): «ومن يسمع يخل، المعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم بالمكروه»، ومعنى: يخل: يظن. انظر: اللسان (١١/٢٢٦).

(٥) هذه الكلمة يزعمون أنّ عليا قالها في حق عثمان لما خاف الفتنة من قتله.

(٦) قصة إبراهيم مع سارة أخرجها البخاري في صحيحه (٤/١١٢)، كتاب الأنبياء، باب: ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لم يكذب إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلاّ ثلاث كذبات ثنتين منهنّ في ذات الله عزّ وجلّ قوله: إني سقيم، وقوله: بل فعله كبيرهم هذا، وقال: بينا هو ذات يوم وسارة إذ أتى على جبار من الجبابرة فقيل له: إنّ ها هنا رجلا معه امرأة من أحسن الناس، فأرسل إليه فسأله عنها فقال من هذه؟ قال: اختي، فأتى سارة قال: يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك، وإنّ هذا سألني عنك فأخبرته أنك أختي، فلا تكذبيني...» الحديث.

(٧) ومن بين تلك الفرق الخوارج والرافضة قبحهم الله.

(٨) وإلى هنا انتهى نقل طعون الخوارج على علي بن أبي طالب ورد المؤلف عليهم.

فصل[1] لا رجعة[2] في الدنيا بعد الموت

وقالت الإمامية بها للنبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم ووصيه وسبطيه، وأعدائهم من الخلفاء والأمراء، وكذا الأئمة الآخرين وقاتليهم يجيئون بعد ظهور المهدي[3] ويعذبون ويقتص منهم، ثم يماتون ويحيون يوم القيامة وهذا مخالف لصريح آيات.

منها: ﴿ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون﴾[4].

ومنها: ﴿وهو الذي أحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم إنّ الإنسان لكفور﴾[5].

ومنها: ﴿وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون﴾[6]، إلى غير ذلك.

---

(١) هذا الفصل ملخص من التحفة الاثني عشرية (ق١٧١)، وانظر: مختصرها (ص٢٠٠)، ونقله حرفيا حفيد المؤلف في كتابه السيوف المشرقة (ص٢٣٥).

(٢) الرجعة عند الرافضة تعني رجوع جماعة من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وتكون لفريقين من الناس، فريق محض الإيمان وهم الأئمة عند الرافضة وفريق محض النفاق بزعم الرافضة وهم خلفاء المسلمين وحكامهم الذين ظلموا آل البيت، زعموا، فالمؤمنون بزعمهم يُرجَعون ليشفوا صدورهم بالانتقام من أعدائهم، والمنافقون بزعمهم يرجعون لِيُنتقم منهم.

انظر: أوائل المقالات للمفيد (ص٨٩).

والرجعة في معتقد الرافضة أصل مهم في المذهب كما هو في كتبهم، فقد نقلوا إجماعهم عليها كما في مجمع البيان للطبرسي (٢٥٢/٥)، والإيقاظ من الهجعة (ص٣٣)، وبحار الأنوار (١٢٣/٥٣).

وقال المفيد في كتابه: أوائل المقالات (ص٥٢): «واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة».

وقال ابن بابويه في كتابه الاعتقادات (ص٩٠): «واعتقادنا في الرجعة أنها حق».

ومن الروايات التي تبين أهمية هذه العقيدة عندهم قولهم: «ليس منا من لم يؤمن بكرتنا».

انظر: من لا يحضره الفقيه (٢٩١/٣)، وسائل الشيعة (٤٣٨/٧)، بحار الأنوار (٩٢/٥٣)، ومرآة العقول (٢٠٠/٣-٢٠٤).

وقد ألفوا كتبا كثيرة في الرجعة وإثباتها ذكرها الطهراني في الذريعة (٩٠/١، فما بعدها).

(٣) أي مهدي الرافضة.

(٤) المؤمنون: الآية (١٠٠).

(٥) الحج: الآية (٦٦).

(٦) البقرة: الآية (٢٨).

وقال المرتضى[1] في «المسائل الناصرية»[2]: «إنّ أبا بكر وعمر يصلبان على شجرة في زمن المهدي[3]، قيل خضراء فتيبس، ويرتد كثيرون، وقيل بالعكس فيهتدي كثيرون»[4].

وقال جابر الجُعْفي[5]: «إنّ الأمير سيرجع[6] والدابة في القرآن رمز إليه»[7]، نستغفر الله تعالى من سوء الأدب.

والدليل العقلي على أصولهم يبطل هذا الاعتقاد؛ لأنّهم إنْ عذبوا بسوء أعمالهم في الدنيا ثم عذبوا في الآخرة كان ظلما، أو لم يعذبوا حصل التخفيف الأبدي، وهو مناف لعظم الجناية.

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٦٩٥).

(٢) لم أقف على هذا الكتاب وقد أشار الزركلي في الأعلام (٢٧٨/٤) إلى أنه مطبوع وأنه في الفقه.

(٣) أي عند ظهور مهدي الرافضة الغائب في السرداب -كما يزعمون-.

(٤) لم أقف على هذا اللّفظ بعينه ولكني وقفت عليه بمعناه، ففي الهفت الشريف (ص١٦٤) ضمن كلام طويل: «... فهكذا أراد الله لهما حتى يبعث الله قائمهم فيخرجهما غضين طريين فيحرقهما، والله لفتنة الناس بهما ذلك اليوم أعظم من فتنتهم بهما اليوم...».

وفي بحار الأنوار (جـ٥٣/١٣-١٤): «أنهما يخرجان من قبريهما ويعدَّد عليهما كلّ جريمة وفاحشة ارتكبت من عهد آدم إلى قيام قائم الرافضة، ويلزمان بذلك فيعترفان به، وأنهما السبب في ذلك، ثم يصلبان ويحرقان»، انتهى بمعناه من رواية المفضل بن عمر.

قلت: وهل بعد هذه الخرافات من خرافة؟ فعلى افتراض الإلزام بالجرائم التي حدثت بعدهما فكيف يُلزمان بما حدث قبل وجودهما، إنّ شخصا يؤمن بهذه الخزعبلات يستحيل أن يكون له عقل، حمدًا لك يا ربنا على العافية.

(٥) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجُعْفي أبو عبد الله الكوفي، كذبه أكثر من واحد، وكان رافضيا يقول بالرجعة، (ت١٢٧هـ).

انظر: المجروحين (٢٠٨/١)، الضعفاء للعقيلي (١٩٢/١)، تهذيب الكمال (٤٦٥/٤)، والتقريب (١٣٧)، والتنقيح (٢٠١/١).

(٦) المجروحين (٢٠٨/١) قال: «إنّ عليا سيرجع إلى الدنيا».

(٧) الضعفاء للعقيلي (١٩٤/١)، وقال الأستاذ محب الدين الخطيب: «أما عقيدة أنّ عليا دابة الأرض فهي من مخترعات عدو الله رشيد الهجري، وانتحلها جابر الجعفي، لأنها وافقت هواه»، مختصر التحفة (ص٢٠١، هامش: ٢).

وأيضا لو كان المقصود من إحيائهم تعذيبهم في الدنيا فقط فذلك حاصل في عالم القبر، فيكون عبثا، وننزه الله تعالى عنه، أو إظهار جنايتهم فالأولى بذلك الإظهار من كانوا معتقدين بحقية خلافتهم وممدين لهم وناصرين، وأيضا في هذا التأخير ترك الأصلح إذْ قد مضى أكثر الأمة على الضلالة.

وأيضا يلزم على هذا التقدير أنّ النبي والوصي والأئمة لابد لهم أنْ يذوقوا موتًا زائدًا[1] على سائر الناس، وظاهر[2] أنّ الموت شديد فلا ينبغي إذاقته للمحبوب عبثًا.

وأيضا يلزم مذلة الأمير، والسبطين حيث لم يأخذوا الثأر بعد مضي هذه المدة إلاّ بواسطة المهدي، ولم ينتقم الله تعالى من أعدائهم إلاّ حينئذ.

وبالجملة المفاسد في هذا كثيرة، والاعتراضات غزيرة، والذي ألجأهم[3] تخيلات باطلة وتسليات عاطلة[4].

(١) في السيوف المشرقة: «موتا آخر زائدًا».

(٢) في المخطوط رسمت هكذا: «وظن».

(٣) أي إلى هذه العقيدة الفاسدة.

(٤) قال صاحب التحفة الاثنى عشرية (ق١٧١/ب)، ما ملخصه: «أول من قال بالرجعة عبد الله بن سبأ، ولكن خصّها بالنبي صلّى الله عليه وسلّم، وتبعه الجعفي في أول المائة الثانية، فقال برجعة الأمير أيضا ولكنه لم يؤقتها بوقت... ولما أتى القرن الثالث قرر أهله من الروافض رجعة الأئمة كلهم وأعدائهم لتسلية قلوبهم بالخيال الفاسد».

فصل[1]: إنّ الله يعذب من يشاء ويرحم من يشاء

قالت الإمامية كلهم: إنّ أحدنا لا يعذب بصغير ولا كبير، [لا في القيامة ولا في القبر][2]، وحب علي كافٍ في الخلاص، إذ لات حين مناص.

تبًّا لهم[3]!، أولا يفقهون أنّ حب الله تعالى ورسوله بلا إيمان ولا عمل غير كاف، وهذا غير خاف، وهذا[4] في الأصل مأخوذ من اليهود حيث قالوا: ﴿لن[5] تمسنا النار إلاّ أياما معدودات وغرّهم في دينهم ما كانوا يفترون فكيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه ووفيت كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون/﴾[6]، وعمدة ما يتمسكون به مفتريات وضعها الضالون المضلون، وتلقتها الحمقاء[7] الجاهلون.

منها: ما روى ابن بابويه القمي[8] في «علل الشرائع»[9] عن المفضل بن عمر[10] قال: قلت لأبي عبد الله[11]: لم صار علي قسيم الجنة والنار؟ قال: «**لأنّ حبه إيمان**

---

(١) هذا الفصل مختصر من التحفة الاثنى عشرية (ق١٧٢)، وانظر: مختصرها (ص٢٠٤)، ونقله حفيده حرفيا في السيوف المشرقة (ص٢٣٦).

(٢) في المخطوط: «إلاّ في القيامة ولا القبر»، والتصويب من السيوف المشرقة، ومختصر التحفة.

(٣) في السيوف المشرقة زيادة «ونقول» تبا لهم.

(٤) في السيوف المشرقة وهذه العقيدة في الأصل مأخوذة.

(٥) بداية الآية قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم قالوا لن... الخ﴾.

(٦) آل عمران: (٢٤-٢٥).

(٧) كذا والصواب أنها بالألف المقصورة. انظر: اللسان (٦٧/١٠)، مادة: «حمق».

(٨) تقدمت ترجمته (ص٧٢٩).

(٩) علل الشرائع (١٦١-١٦٢)، ضمن حديث طويل.

(١٠) هو أبو عبد الله، المفضل بن عمر الجعفي الكوفي، كفره قوم، ومدحه آخرون من الروافض. انظر: الفهرست للطوسي (ص٢٠١)، وتنقيح المقال (٢٣٨/٣). وكلمة «عمر» مكتوبة في المخطوط «عمرو» والصواب ما أثبت كما في المصادر.

(١١) هو جعفر الصادق (ت١٤٨هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء (١٢١/٦).

وبغضه كفر، لا يدخل الجنة إلاّ محبوه، ولا يدخل النار إلاّ باغضوه»[1].

ويدل على الوضع المخالفة للكتاب[2].

وأيضًا: إنّ حب الأمير ليس كل الإيمان وإلاّ لبطلت التكاليف، ولاتمام المشترك[3]؛ لأنَّ التوحيد والنبوة أصل قوي وأهم، فهو[4] جزء من أجزاء الإيمان، فلا يكفي وحده لدخول الجنة، وأيضًا «لا يدخل النار إلاّ مبغضوه» يدل على أن لا يدخل [النار][5] أحد من الكافرين الغير الباغضين كفرعون وهامان؛ لأنهم لم يعرفوا فلم يبغضوا، سبحانك هذا بهتان. سلمنا ما يريدون، لكن لا يثبت المطلوب أيضًا؛ لأن حاصل «لا يدخل الجنة إلاّ محبوه»، أن لا يدخل الجنة من لا يحب عليًا، لا أن كل من يحبُّه يدخلها، والمدعى هذا[6] لا ذاك والفرق واضح[7]؛ فلهذا روى ابن بابويه[8] رواية أخرى عن ابن عبَّاس أنه قال: قال رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «**جاءني جبريل- وهو مستبشر فقال: يا محمد إن الله الأعلى يقرئك السلام، وقال: محمد نبيي وعلي حجَّتي لا أعذب من والاه وإن عصاني ولا أرحم من عاداه وإن أطاعني**»[9] ويدل على وضعها

---

(١) بنحوه ذكره الإربيلي في كشف الغمة (١/٤١٢-٤١٣).

(٢) الرواية مخالفة للقرآن لأنها حصرت الإيمان في حب علي رضي الله عنه وأهملت قواعد الإيمان الست وقواعد الإسلام الخمس ولا يوجد أي دليل من الكتاب أوالسنة يدل على أنّ حب علي كاف للنجاة، بل الكتاب جعل النجاة في طاعة الله ورسوله كما سيأتي.

(٣) أي أن حب الأمير ليس هو كل الإيمان، ولا هو من الأصول التي يتم بها الإيمان بحيث إذا نقصت بطل الإيمان كله.

(٤) أي حب علي ابن أبي طالب.

(٥) ما بين المعقوفين أضفته من السيوف المشرقة.

(٦) أي حب علي كافٍ لدخول الجنة.

(٧) في مختصر التحفة (ص٢٠٥): «... لأنّ الأول يكون دخول الجنة فيه مقصورًا على المحبين بخلاف الثاني ،فإن فيه كون المحب مقصورًا على الدخول فلا يوجد بما سواه، ومدعاهم هذا دون الأول».

(٨) تقدمت ترجمته (ص٧٢٩).

(٩) لم أقف عليه في كتب ابن بابوية التي بحوزتي، ووقفت عليه في مناقب آل أبي طالب (٣/٢٠٠) وعنه نقله صاحب بحار الأنوار (٣٩/٢٥٩) وفي هذا الكتاب أعني المناقب روايات كثيرة بنفس المعنى، ومنها: «أن يهوديًا كان يحب عليًا ومات كافرًا فقال الله للنّار لا تزعجيه». وفي مشارق أنوار اليقين (ص٦٦): «أن حب

لزوم التفضيل[1].

كيف ولا خوف على العاصي ولو منكرًا للرسول بحب علي، ولا منفعة للمطيع -ولو مؤمنًا- يبغضه، وهي مخالفة أيضًا لنصوص قاطعة، كقوله تعالى: ﴿**ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا**﴾[2] وقوله تعالى: ﴿**ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبينًا**﴾[3] إلى غير ذلك، على أنّ التكليفات تكون عبثًا، ولم يبق إلاّ الحب والبغض وفيه الإغراء للنفوس وإمداد الشيطان، ومفاسد شتى، على أنّه لم يذكر ذلك في القرآن[4].

وانظر إلى مرويات لهم أخر تناقض ما سبق وتعارضه، لكن الكذاب كما قيل لا حافظة له.

منها: ماروى سيدهم وسندهم حسن بن كبش[5] عن أبي ذر[6] قال: نظر النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم إلى علي فقال: «**هذا خير الأوّلين والآخرين من أهل السموات وأهل الأرض، هذا سيد الصديقين، هذا سيد الوصيين وإمام المُتقين، وقائد**

علي حسنة لا تضر معه سيئة، وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة». وفي هذا الكتاب أيضًا (ص١٥٧): «أنّ عليًا سأل إبليس ماذا ادخرت لمعادك؟ فقال إبليس: حبك يا علي».

أقول وهل بعد هذا الهراء من هراء وصدق الله العظيم القائل: ﴿إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾ وصدق الرسول الكريم القائل: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» ما دام إبليس سينجو بحب علي وحده فعلى الرافضة أن ينبذوا القرآن والسنة وراء ظهورهم ويستحلون المحرمات ويشبعوا شهواتهم بكل ما يحلوا لهم ويكفي لدخولهم الجنة أن يحبوا عليًا رضي الله عنه وهو شيء لا يكلف شيئًا ويقابله فعل كل محرم. إنّها دعوة مبطنة إلى الإباحية بل إلى الكفر الصريح.

(١) أي تفضيل علي على الرسول صلّى الله عليه وسلّم لأن الرواية تجعل عليًا هو الحجة، وتجعل النجاة في حبه وليس في طاعة الله ورسوله.

(٢) الأحزاب (٧١).

(٣) الأحزاب (٣٦).

(٤) انظر: فيما سبق (ص٧٨٥هامش٩).

(٥) ذَكَرَهُ المجلسي في بحار الأنوار (٣١٥/٢٧) عرضًا ولم أقف على ترجمته.

(٦) هو الزاهد المشهور الصادق اللهجة، جندب بن جنادة من السابقين الأولين، لكن هجرته تأخرت وقصة إسلامه في الصحيحين تدل على صدق لهجته، مات بالربذة سنة (٣٢هـ). انظر الإصابة (٦٣/٤).

الغرّ المحجّلين، إذا كان يوم القيامة كان على ناقة من نوق الجنة قد أضاءت عرصة القيامة من ضوئها، على رأسه تاج مرصع من الزبرجد والياقوت، فتقول الملائكة هذا ملك مقرب ويقول النبيُّون: هذا نبي مرسل، فينادي المنادي من تحت بطنان العرش[1] هذا الصديق الأكبر هذا وصي حبيب الله تعالى علي بن أبي طالب فيقف على متن جهنم فيخرج منها من يحب ويدخل/ فيها من يبغض فيأتي[2] أبواب الجنة فيدخل فيها من يشاء بغير حساب»[3]. [٣٧]

ولا يخفى أن هذه [الرواية][4] ناصة على أن بعض العصاة ممن يحب الأمير يدخلون النار ثم يخرجهم الأمير ويدخلهم الجنة، فإن كانوا محبيه فلم دخلوا؟ وإن لم يكونوا فلم خرجوا؟ **وأيضًا**: تدل على كذب الحصر السابق في قوله: «**لا يدخل الجنة إلاّ محبوه ولا يدخل النار إلاّ باغضوه**»[5]، فالرواية باطلة.

ومنها: ما روى ابن بابويه القمي[6] عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه[7] أنّه قال: قال رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «**إنّ عبدًا مكث في النار سبعين خريفًا، كل خريف سبعون سنة ثم إنه سأل الله تعالى بحق محمد وآله أن يرحمه فاخرجه من النار وغفر له**» انتهى[8]. فإن كان هذا محبًا فلم يعذب؟ وإلاّ فلم يدخل الجنة؟

فلينظر في كلامهم وليتأمل.

---

(١) بطنان العرش: وسطه وقيل: أصله. انظر: النهاية في غريب الحديث (١/١٣٧).

(٢) في السيوف المشرقة «يأتي».

(٣) ذكره المجلسي في بحار الأنوار (حـ٢٧/٣١٥) نقلاً عن المناقب لابن شاذان، وقال: رواه الحسين بن سليمان في كتاب المحتضر من كتاب السيد حسن بن كبش.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوط وما أثبت من السيوف المشرقة (ص٢٣٧).

(٥) تقدم (ص٧٨٥).

(٦) تقدمت ترجمته (ص٧٢٩).

(٧) هو جابر بن عبد الله بن عمر بن حرام بن كعب الأنصاري، أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن وأبو محمد أحد المكثرين عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرواية ولأبيه صحبة (ت٧٨هـ). انظر: الإصابة (١/٢١٤).

(٨) لم أقف عليه فيما عندي من المراجع.

باب في مطاعن أهل الأهواء، [في][1] الكرام من الصحابة والخلفاء

وليعلم أولاً أنّه لم يسلم أحد من الكلام عليه، وإلقاء التهمة بين يديه، ولله در من قال:

قيل إن الإله ذو ولد ... قيل إن الرسول قد كهنا
ما نجا الله والرسول معًا ... من لسان الورى فكيف أنا[2]

ومع هذا لا يخفى على ذوي الألباب، أن مطاعنهم من عواء الكلاب[3]، بل لعمري إنّه لصرير باب، أو طنين ذباب[4].

وإذا اتتك نقيصتي من ناقص ... فهي الشهادة لي بأني كامل[5]

فدونك فانظر فيها، وتأمل بظواهرها وخوافيها.

المطاعن الأُوَل في الصديق الأجل[6]:

فمنها: «أنّه صعد يومًا على منبر رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم ليخطب فقال له السبطان: انزل عن منبر جدنا»[7] فعلم أن ليس له لياقة الإمامة.

---

(١) ما بين المعقوفين أضفته ليتضح المعنى أكثر.

(٢) البيتان منسوبان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: ديوانه لنعيم زرزور (ص٢٠٣).

(٣) ورد في الأمثال: «لا يضر السحاب نباح الكلاب». مجمع الأمثال (١٥٨/٣).

(٤) صرير الباب: صوته، وطنين الذباب: صوته عند الطيران. انظر: اللسان (٤٥١/٤) و(٢٦٩/١٣).

(٥) البيت للمتنبي، انظر ديوانه (٣٧٦/٣) وفيه: «وإذا أتتك مذمتي» بدل «نقيصتي».

(٦) من هنا نقله عنه حفيده أبو المعالي في السيوف المشرقة (ص١٩٧).

(٧) ذكر هذه الحادثة عمر بن شبة في تاريخ المدينة (٧٩٨/٣-٧٩٩) بإسناده إلى عبد الله بن كعب أن حسين بن علي رضي الله عنهما قام إلى عمر رضي الله عنه وهو على منبر رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم يخطب الناس يوم الجمعة فقال: انزل عن منبر جدي.. الخ، وشيخ ابن شبه هو الحِزامي (بالحاء) ابراهيم بن المنذر، قال فيه ابن حجر (صدوق)) ويونس: هو ابن يزيد بن أبي النجاد الايلي، ثقة ،إلاّ أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلاً وبقية رجال السند ثقات. وذكره المحب الطبري في رياضه (١٨٨/١) وقال أخرجه ابن السمان. ونسبه ابن حجر المكي في الصواعق (ص٢٦٩) إلى الدارقطني وأشار إلى أن القصة وقعت بين الحسن وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم. وانظر: استدلال الرافضة بالأثر في تلخيص الشافي (١٤١/٢).

والجواب بعد التسليم، أنّ السبطين إذ ذاك صغيرين، فإنّ الحسن ولد في الثالثة من الهجرة في رمضان، والحسين في الرابعة منها في شعبان[1].

والخلافة في أول الحادية، فأفعالهما إن اعتبرت بحيث يترتب عليها الأحكام لزم ترك التقية الواجبة، وإلاّ فلا نقص ولا عيب، فمن دأب الأطفال أنّهم إنْ[2] رأوا أحدًا في مقام محبوبهم ولو برضائه يزاحمونه ويقولون له: قم عن هذا المقام، فلا يعتبر العقلاء هذا الكلام.

وهم وإنْ ميزوا عن غيرهم لكن للصبي أحكام، ولهذا اشترط في الاقتداء البلوغ إلى حد كمال العقل، ألا ترى أن الأنبياء لم يبعثوا إلاّ على رأس الأربعين، إلاّ نادرًا كعيسى، والنادر كالمعدوم.

ومنها: أنّه درأ الحد عن خالد بن الوليد[3] أمير الأمراء عنده، ولم يقتص منه أيضًا، ولهذا أنكر عليه عمر رضي الله تعالى عنه، لأنه قتل مالك بن نويرة[4] مع إسلامه، ونكح امرأته في تلك الليلة ولم تمض عدة الوفاة[5].

وجوابه: أنّ في قتله شبهة؛ إذ قد شهد عنده أن مالكًا وأهلَه أظهروا/ السرور [٣٨] فضربوا بالدف وشتموا أهل الإسلام عند وفاة النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم، بل وقد قال في حضور خالد في حق النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم قال رجلكم أو صاحبكم كذا[6]، وهذا التعبير إذ ذاك من شعار الكفار والمرتدين.

---

(١) انظر: الكلام على مولد الحسنين في ترجمتهما، عند البغدادي في تاريخه (١/١٣٨-١٤٣) ودخائر العقبى (ص٢٠٥) والسير (٣/٢٤٥-٣٢١) والإصابة في تمييز الصحابة (١/٣٢٧-٣٣٠و٣٣١-٣٣٤).

(٢) في مختصر التحفة «إذا» وكذلك في السيوف المشرقة.

(٣) تقدمت ترجمته (ص٧٤٠).

(٤) تقدمت ترجمته (ص٧٠٠) من هذه الرسالة.

(٥) انظر: قول الرافضة هذا في كتبهم التالية: الإيضاح (ص٧٢-٧٣) وكشف المراد (ص٤٠٢) ومنهاج الكرامة (ص١٣٥) وانظر الرد عليهم في: الإمامة للآمدي (ص٢٤١و٢٦٠) ومنهاج السنة (٥/٥١٤-٥٢٠) والمواقف (ص٤٠٣).

(٦) راجع تاريخ الأمم والملوك (٣/٢٤٣) والكامل في التاريخ (٢/٣٥٩) والبداية والنهاية (٦/٣٢٦) والإصابة في

وثبت عنده أيضًا أنّه قال -لما سمع بالوفاة، فرد صدقات قومه عليهم-: ((قد نجوتم من مؤنة هذا الرجل))[1].

فلما حُكي هذا للصديق لم يوجب عليه القصاص ولا الحد؛ إذ لا موجب لهما، فيتدبر.

وعدم الاستبراء بحيضة لا يضر أبا بكر، وخالد غير معصوم، على أنّه لم يثبت أنّه جامعها في تلك الليلة في كتاب معتبر، على أنّه قد أجيب عنه بأنَّ مالكًا كان قد طلقها، وحبسها عن الزواج على عادة الجاهلية مدّة مضي العدة، فالنكاح حلال[2].

هذا، ثم إنّ الصديق قد حكم في درء القصاص حكم رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم؛ إذ قد ثبت في التواريخ[3] أنَّ خالدًا هذا أغار[4] على قوم مسلمين فجرى على لسانهم ((صبأنا صبأنا)) أي صرنا بلادين، وكان مرادهم أنّا تبنا عن ديننا القديم، ودخلنا الصراط المستقيم، فقتلهم خالد حتّى غضب عبد الله بن عمر فأخبر النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم، فأسف وقال: ((**اللهم إنّي أبرأ إليك مما صنع خالد**))[5] ولم

تمييز الصحابة (٣/٣٣٧).

(١) انظر: الإصابة (٣/٣٣٦) وتاريخ الردة (ص٥١).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((وأمّا ذكره (أي الرافضي) من تزوجه بامرأته ليلة قتله فهذا مما لم يعرف ثبوته. ولو ثبت لكان هناك تأويل يمنع الرجم)) وبعد أن ذكر خلاف الفقهاء في عدة الوفاة هل تجب للكافر والمرتد أم لا؟ والخلاف في الاستبراء هل هو بحيضة أم بثلاث حيض أم بجزء من الحيضة لأنه يدل على براءة الرحم -قال: ((وبالجملة فنحن لم نعلم أن القضية وقعت على وجه لا يسوغ فيها الاجتهاد، والطعن بمثل ذلك من قول من يتكلم بلا علم وهذا مما حرمه الله ورسوله)).

انظر: المنهاج (٥/٥٢٠).

وذكر ابن كثير في البداية والنهاية (٦/٣٢٦) أن خالدًا بنى بها بعد أن حلّت.

وقال الآمدي: ((ولعلها كانت مطلقة منه وقد انقضت عدتها)) الإمامة (ص٢٦١).

(٣) بل في الصحيح كما سيأتي.

(٤) في المخطوط ((غار)) والتصويب من مختصر التحفة (ص٢٣٩).

(٥) الحديث رواه البخاري من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في كتاب المغازي، ((باب بعث النبي صلّى الله عليه وسلّم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة)).(ح رقم٤٣٣٩) وكتاب الأحكام، باب إذ قضى الحاكم بجور أو بخلاف أهل العلم فهو رد)) (ح رقم ٧١٨٩) وغير ذلك من المواضع.

يقتص منه [و لم يأخذ منه الدية ليعطي ورثتهم][1]، فالفعل هو الفعل، على أنّ الصديق أودى[2].

ويجاب أيضًا أنه لو كان توقف الصديق في القصاص طعنًا، لكان توقف الأمير في قتلة عثمان أطعن[3]، وليس فليس.

وأيضًا استيفاء القصاص إنّما يكون واجبًا لو طلبه الورثة، وليس فليس[4] بل ثبت أنّ أخاه ((متمم بن نويرة))[5] اعترف بارتداده في حضور عمر[6]، مع عشقه له ومحبته فيه محبة تضرب بها الأمثال.

وكنا كندماني جذيمة حقبة ... من الدهر حتّى قيل لن يتصدعا
فلما تفرّقنا كأنّي ومالكًا ... لطول اجتماع لم نبت ليلة معًا[7]

ثم إنّ عمر ندم على ما كان من إنكاره زمن الصديق[8]، والله ولي التوفيق.

ومنها: أنّه تخلف عن جيش أسامة[9] المجهز للرّوم، مع أنه صلّى الله تعالى عليه وسلّم

---

(١) ما بين المعقوفين أضفته من التحفة، وكان بد له في الأصل [و لم يودهم] وهو خطأ لأنه بعكس الواقع؛ إذ أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم بعث إليهم عليًا رضي الله عنه بمالٍ فلم يبق أحدًا منهم إلاّ وداه. انظر: البداية والنهاية (٣٢٧/٦) وفتح الباري (٦٥٥/٧).

(٢) وكذلك النبي صلّى الله عليه وسلّم أودى كما تقدم آنفًا.

(٣) توقف علي رضي الله عنه كان بسبب أن القتلة لم يتميزوا عن غيرهم، و لم يستتب له الأمر.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٤٤/٢-٢٥٣) عند تفسيره للآية ١٧٨ من سورة البقرة.

(٥) صحابي جليل. انظر: ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة (٣٤٠/٣).

(٦) انظر الكامل في التاريخ (٣٦٠/٢).

(٧) البيتان لمتمم بن نويرة يرثي بهما أخاه مالكًا. انظر: الكامل في التاريخ (٣٦٠/٢) والبداية والنهاية (٣٢٧/٦) والإصابة (٣٤٠/٣).

(٨) انظر: البداية والنهاية (١٢٠/٧)، وفي السيوف المشرقة (ص١٩٩) زيادة ((فلذا لم يقتص من خالد)) بعد كلمة ((الصديق)) وقبل ((والله ولي التوفيق)).

(٩) هو أسامة بن زيد بن حارثة، حب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أمّره على جيش عظيم من المسلمين لغزو بلاد الروم ومات صلّى الله عليه وسلّم والجيش معسكر بالجرف فنفذ أبو بكر الوصية بإرسال الجيش فغزا ورجع سالمًا غانمًا، ومات أسامة (سنة ٥٤هـ). انظر: طبقات ابن سعد (٦١/٤) والاستيعاب ط. بحاشية الإصابة (٣٤/١) والسير (٤٩٦/٢) والإصابة (٤٦/١).

أكد التأكيد الشديد، حتّى قال: «**جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف**»[1].

وجوابه: إن كان الطعن من جهة عدم التجهيز فهذا افتراء صريح؛ لأنه جهز وهيأ[2]، وإن كان من جهة التخلف فله عدة أجوبة.

- **الأول:** أنّ الرئيس إذا عين رجلا مع جيش ثم أمره[3] بخدمة من خدمات حضوره، فقد استثناه وعزله[4]، والصديق لأمره بالصلاة كذلك، فالذهاب إما ترك الأمر أو ترك الأهم، وهو محافظة المدينة المنورة من الأعراب.

- **الثاني:** أنّ الصديق قد انقلب له المنصب؛ لأنّه كان آحاد المؤمنين، فصار خليفة

---

(١) انظر: قول الرافضة في كتبهم التالية الإستغاثة في بدع الثلاثة (ص٢٠-٢١) والإيضاح (ص١٨٦-١٨٧) وكشف المراد (ص٤٠١) ومنهاج الكرامة (ص١١م و١٩٥م) ومنار الهدى (ص٢٣١).

وانظر: الرد عليهم في منهاج السنة (٥/٤٨٦-٤٨٩) و(٨/٢٩٢) وحديث بعث النبي صلّى الله عليه وسلّم لأسامة بن زيد وتجهيزه رواه البخاري كتاب المغازي باب ٨٧ ح ٤٤٦٩ الفتح (٧/٧٥٨)، ومسلم (حـ٤/١٨٨٤) في فضائل الصحابة باب (١٠، ح ٦٣-٦٤) وأما اللفظ المذكور هنا فلم أقف عليه.

(٢) قال ابن حجر: وكانت آخر سرية جهزها النبي صلّى الله عليه وسلّم وأول شيئ جهز أبو بكر الصديق رضي الله عنه الفتح (٧/٧٥٩).

(٣) في المخطوط «رأس» والتصويب من السيوف المشرقة.

(٤) هذا الجواب بناء على صحة القول بأن أبا بكر رضي الله عنه كان ضمن الجيش الذين تأمر عليهم أسامة، وهذا وإن ذكرته بعض المصادر مثل الواقدي في المغازي (٢/١١١٨) بدون إسناد وقد سقط من هذا المكان «أبو بكر» وربما يكون في نسخة أخرى لم تُعتمد في المطبوعة وذلك لأن ابن حجر نقل عن الواقدي رواية فيها أبوبكر - وابن سعد في الطبقات (٤/٦٦) بسنده فقال أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء قال أخبرنا العمريّ عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم بعث سرية فيهم أبو بكر وعمر فاستعمل عليهم أسامة بن زيد... » وذكرها بغير إسناد أيضًا في (٢/١٨٩-١٩٠) من الطبقات.

وابن الجوزي في المنتظم (٤/١٦) جازمًا كما قال ابن حجر وابن عساكر كما في تهذيب تاريخ دمشق (٢/٣٩٥).

وذكره ابن كثير في البداية (٦/٣٠٨) فقال: «ويقال: إنَّ أبا بكر كان ضمن الجيش لكنه استثني للصلاة» وقال ابن حجر في الفتح (٧/٧٥٩): «وكان ممن انتدب مع أسامة كبار المهاجرين والأنصار منهم أبوبكر وعمر.. وقال إنّه لخص القصة من كتب المغازي إلاّ أن ابن تيمية رحمه الله في المنهاج (٥/٥٨٦) «أنكر أن يكون أبو بكر كان في جيش أسامة» ونقله عنه ابن حجر في الفتح (٧/٧٥٩) وتعقبه بما يفيد عدم موافقته لإنكار ابن تيمية.

النبي صلّى الله تعالى/ عليه وسلّم فانقلبت الأحكام، ألا ترى كيف انقلبت أحكام الصبي [٣٩] إذا بلغ، والمجنون إذا أفاق[١]، والمسافر إذا أقام والمقيم إذا سافر إلى غير ذلك.

والنبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم [لو عاش][٢] لما ذهب، فالخليفة لكونة قائمًا مقامه يكون كذلك.

٥ – **الثالث**: أنَّ الأمر عند الشيعة ليس مختصًا بالوجوب[٣] كما نص عليه المرتضى[٤] في «الدرر والغرر»[٥] فلا ضرر في المخالفة، وجملة: «**لعن الله من تخلف**»[٦] مكذوبة، لم تثبت في كتب السنة.

– **الرابع**: أنّ مخالفة آدم[٧] ويونس[٨] لحكم الله تعالى بلا واسطة قد ثبت عند الشيعة[٩]، فالإمام لو خالف أمرًا واحدًا لا ضير، فتدبر.

١٠ **ومنها**: أن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم لم يؤمِّر[١٠] أبا بكر قط على أمر مما

---

(١) في السيوف المشرقة «عقل».

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من السيوف المشرقة (ص١٩٩).

(٣) انظر مبادئ الوصول إلى علم الأصول (ص٩١-٩٢) للرافضي: الحسن بن يوسف الحلي فقد ذكر أن الأمر يكون للوجوب ويكون للندب.

(٤) سبقت ترجمته، راجع (ص٦٧٧).

(٥) هو المطبوع بعنوان: «أمالي المرتضى» ويسمى «غرر الفوائد ودرر القلائد»، وقد تصفحته فلم أقف فيه على المطلوب.

(٦) ذكره الشهرستاني في الملل (١/ ٣٠) والآمدي في الإمامة (ص٢٣٨) حاكيًا له عن الرافضة.

(٧) إشارة إلى أكل آدم من الشجرة وقد نهاه الله عن الأكل منها في قوله تعالى: ﴿ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين. فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه﴾ وقوله ﴿وعصى آدم ربه فغوى.ثم اجتبه ربه فتاب عليه وهدى﴾.

(٨) إشارة إلى ضجر يونس ومغاضبته قومه واستعجاله عليهم وكان يجب عليه الصبر قال تعالى: ﴿وذا النون إذ ذهب مُغاضبًا فظنَّ أن لن نقدر عليه فنادى في الظلمات أن لاإله إلاَّ أنت سبحانك إني كنت من الظالمين. فاستجبنا له ونجيناه من الغم﴾ وقوله: ﴿ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم. لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم. فاجتباه ربُّه فجعله من الصالحين﴾.

(٩) تفسير القمي (١/ ٤٣-٤٤) و(ص٣١٧-٣١٩).

(١٠) في المخطوط «يأمر» والتصويب من السيوف المشرقة.

يتعلق بالدين، فلم يكن حَرِيًّا بالإمامة[1].

الجواب: أنّ هذا كذب محض يشهد على ذلك السير والتواريخ، فقد ثبت تأميره لمقاتلة أبي سفيان[2] بعد أحد[3]، وتأميره أيضًا في غزوة بني فزارة، كما رواه الحاكم[4]، عن سلمة بن الأكوع[5]، وتأميره في العام التاسع ليحج بالناس أيضًا[6]، ويعلمهم الأحكام من الحلال والحرام، وتأميره أيضًا بالصلاة قبل الوفاة[7]، إلى غير ذلك مما يطول.

---

(١) راجع قول الرافضة في كتبهم: «كشف المراد» (ص٤٠١) و«منهاج الكرامة» (ص١٩٦) وفي كتب أهل السنة الإمامة للآمدي (ص٢٣٦) ومنهاج السنة (٨/٢٩٤) وانظر الرد عليهم في الإمامة للآمدي (ص٢٥٣).

(٢) هو أبو سفيان وكان يكنى أيضًا أبا حنظلة، صخر بن حرب بن أميه بن عبد شمس والد معاوية رضي الله عنه، أسلم يوم الفتح «شهد حنينًا والطائف، وهو الذي قال في حقه النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم يوم الفتح (من دخل دار أبي سفيان فهو آمن) مات في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر: السير (٢/١٠٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٢/١٧٢).

(٣) تسمى بغزوة «حمراء الأسد» ولم أقف على من ذكر أن أميرها كان أبا بكر رضي الله عنه بل لصحيح الثابت أن الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم هو الذي كان قائدها.

راجع البخاري مع الفتح (٧/١٣٢) كتاب المغازي باب ٢٥ ح٤٠٧٧) وتفسير الطبري (٤/١١٦) عند تفسير الآية (١٨٢) من سورة آل عمران وابن كثير (١/٤٢٨) عند تفسير هذه الآية، وتاريخ الطبري (٣/٢٨) والكامل (٢/١٦٤) والبداية والنهاية (٤/٥٠).

(٤) المستدرك (٣/٣٦) ورواه مسلم في صحيحه (٣/١٣٧٥٠ح١٧٥٥) كتاب الجهاد، باب التنفيل وفداء المسلمين عن إياس بن سلمة قال حدثني أبي قال: غزونا فزارة وعلينا أبو بكر، أمره رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم علينا... الحديث بطوله. وهي سرية وليست بغزوة ولعل تسميتها «غزوة» من باب التجوز، وخاصة أن الصحابي قال غَزَوْنَا. انظر طبقات ابن سعد (٢/١١٧) والمغازي للواقدي (٢/٧٢٢).

(٥) هو سلمة بن عمرو بن الأكوع، الأسلمي، أول مشاهده الحديبية، وكان من الشجعان، ويسبق الفرس عدوًا ومن المبايعين تحت الشجرة على الموت، وقيل إنّه هو الذي كلمه الذئب، وقد رآه أخذ ظبيًا فطلبه حتّى انتزعها منه... الخ. انظر: الاستعاب (٢/٨٥ ط بهامش الاصابة)، والإصابة (٢/٦٥).

(٦) صحيح البخاري مع الفتح (٧/٦٨٣ح٤٣٦٣) كتاب المغازي، باب حج أبي بكر بالناس سنة تسع، وصحيح مسلم (٢/٩٨٢ح١٣٤٧) كتاب الحج، باب لايحج البيت مشرك... الخ.

(٧) البخاري مع الفتح (٢/٢٣٨-٢٣٩و٢٤١ ح٧١٢و٧١٣و٧١٦) كتاب الأذان (باب ٦٧و٦٨و٧٠)، ومسلم (١/٣١١-٣١٥) ح٤١٨-٤١٩ كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام...

ويجاب أيضًا: -على تقدير التسليم- بأنّ عدم الجعل ليس لعدم اللياقة بل لكونه وزيرًا ومشيرًا على ما هو العادة.

روى الحاكم عن حذيفة ابن اليمان[1] أنّه قال: سمعت رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم يقول: «**إني أريد أن أرسل الناس إلى الأقطار البعيدة لتعليم الدين**[2] **والفرائض، كما كان عيسى أرسل**[3] **الحواريين**» [قال من الحضار: يارسول الله مثل هؤلاء الناس موجودون فينا كأبي بكر وعمر؟[4]] قال: «**إنّه لا غنى لي عنهما، إنّهما من الدين كالسمع والبصر**»[5].

وأيضًا قال صلّى الله عليه وسلّم: «**أعطاني الله تعالى أربعة وزراء وزيرين من أهل السماء، ووزيرين من أهل الأرض، فأما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل، وأمّا وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر**»[6].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٤٨٩).

(٢) في المستدرك السنن.

(٣) في المستدرك كما بعث.

(٤) مابين المعقوفين في المستدرك ورد بلفظ [قيل له: فأين أنت من أبي بكر وعمر؟].

(٥) المستدرك (٣/٧٤) بنحوه وأخرجه ابن شاهين في الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة (ص١٩٩) والطبراني كما في مجمع الزوائد (٩/٥٢-٥٣) وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٤٧٧).
وأمّا كون الشيخين بمنزلة السمع والبصر فقد تقدم تخريجه (ص٦٢٤).

(٦) رواه الترمذي (٩/٢٧٨) كتاب المناقب (باب:٤٤، ح٣٦٨٠) وقال: «حديث حسن غريب» وأحمد في الفضائل (١/١٣٤) (ح١٠٥) والبخاري في الكبير (١/٢:١٥٩) وابن عدي في الكامل (٢/٥١٧) من طريق تليد بن سليمان المحاربي عن أبي الجحاف عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، وهذا إسناد ضعيف، فتليد قال فيه ابن حجر رافضي ضعيف، وأبو الجحاف: هو داود بن أبي عوف قال فيه: صدوق شيعي ربما أخطأ، وقال في عطية: صدوق يخطئ كثيرًا وكان شيعيًا مدلسًا. انظر: التقريب على الترتيب (ص١٣٠) و(ص١٩٩) و(ص٣٩٣) ورواه ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (ص١٩٨).
ورواه الحاكم أيضًا (٢/٢٦٤) من طريق عطاء بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، وعطاء قال فيه ابن حجر: «متروك» بل كذاب. التقريب (ص٣٩١). والحاكم في المستدرك (٢/٢٦٤) من طريق سوار بن مصعب عن عطية عن أبي سعيد الخدري وسوار هذا «متروك» كما قال أحمد ومنكر الحديث كما قال البخاري، الجرح والتعديل (٤/٢٧٢) ولسان الميزان (٣/١٥٢-١٥٣). ورواه الطبراني في الكبير

وأيضًا لو كان عدم الإرسال موجبًا لسلب اللياقة، يلزم عدم لياقة الحسَنَيْن، معاذ الله تعالى من ذلك.

ومنها: أنّ أبا بكر ولى عمر أمور المسلمين[1]، مع أن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم ولاه على أخذ الصدقات[2] سنة ثم عزله، فالتولية مخالفة[3].

ويجاب: [بأن هذا محض جهالة، أفيقال][4] لانقطاع العمل عزل؟ وعلى تقدير العزل، فأين النهي عن توليته كي تلزم المخالفة بالتولية؟ فافهم.

ومنها: أنّ النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم جعله وعمر تابعين لعمرو بن العاص[5]، وأسامة[6] أيضًا[7]، ولو كانا لائقين لأمَّرَهما.

ويجاب: بأنّ ذلك لا يدل على الأفضلية ونفي اللّياقة، إذ المصلحة/ ربما اقتضت ذلك، فإنّ عَمْرًا كان ذا الحرب خديعة؛ ومكر وحيل، عارفًا بمكائد الأعداء، ولم يكن غيره فيها كذلك، كما يولى مثل هذا لأخذ السارقين وعسس الليل ونحوهما، مما لا يولى عليه

(١٧٩/١١)، والخطيب في تاريخه (٢٩٨/٣) وأبو نعيم في الحلية (١٦٠/٨) من طريق محمد بن حجيب عن وهب المكي عن عطاء عن ابن عبّاس وذكره بمعناه، ومحمد بن بجيب هو الثقفي قال فيه ابن حجر: متروك. التقريب (ص٥٠٥) وذكره الهيثمي في المجمع (٥١/٩) وقال: رواه الطبراني وفيه محمد بن بجيب الثقفي وهو كذاب. وانظر منهاج القاصدين للمقدسي (ص٢٩٥) وضعيف الجامع الصغير رقم (١٩٧٠)

(١) انظر قصة وصية أبي بكر لعمر بالخلافة من بعده في طبقات ابن سعد (١٩٩/٣-٢٠٠).

(٢) انظر: تولية الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم لعمر على الصدقات في «التراتيب الادارية» (٣٩٦/١).

(٣) انظر: هذا الطعن من قبل الرافضة في أبي بكر في كشف المراد (ص٤٠١) ومنهاج الكرامة (ص١٤٣م) والإمامة للآمدي (ص٢٦٤) وانظر الرد عليهم في منهاج السنة (٣٤٩/٦-٣٥٠).

(٤) ما بين المعقوفين في الأصل هكذا [بأن هذا محض جهالة، فيقال] والتصويب من السيوف المشرقة (ص٢٠٠).

(٥) تقدمت ترجمته (ص٥٢٢).

(٦) تقدمت ترجمته (ص٧٩١).

(٧) كان عمرو بن العاص أميرًا على أبي بكر وعمر في غزوة ذات السلاسل. انظر: البخاري مع الفتح (٨٤/٨) ومغازي الواقدي (٧٦٨/٢-٧٦٩) ومجمع الزوائد (٣٥٢/٩) والكامل في التاريخ (١٣٢/٢) والبداية والنهاية (٢٧٢/٤). وأمّا تأمير أسامة عليهما فقد تقدم الكلام عليه (ص٧٩٢).

(٨) في الأصل «عمرو»؛ والتصويب من ~~السيوف المشرقة~~ مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٢٤١)

الأكابر.

وأسامة استشهد أبوه على أيدي كفّار الشام والروم، فكان ذلك تسلية له وتشفية.

وأيضًا مقصود النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم من ذلك، إطلاعهما على حال التابع والمتبوع كما هو شأن تربية الحكيم خادمه فلا تغفل.

ومنها: أنَّ أبا بكر استخلف، والنبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم لم يستخلف فقد خالف[1].

ويجاب: بأنه صلّى الله تعالى عليه وسلّم أشار بالاستخلاف[2]، والإشارة إذ ذاك كالعبارة، وفي زمن الصديق كثر المسلمون من العرب والعجم، وهم حديثو عهد بالإسلام وأهله، فلا معرفة لهم بالرموز والإشارات فلا بد من التنصيص والعبارات، حتّى لا تقع المنازعات والمشاجرات.

وفي كل زمان رجال، ولكل مقام مقال.

وأيضًا عدم استخلاف النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم إنّما كان لعلمه بالوحي، بخلاف الصديق، كما ثبت في صحيح مسلم[3]، ولا كذلك الصديق؛ إذ لا يوحى إليه،

---

(١) انظر: طعن الرافضة في أبي بكر بسبب وصيته لعمر بالخلافة في: الاستغاثة في بدع الثلاثة (ص٢٢) وانظر حديث استخلاف أبي بكر لعمر رضي الله عنهما في صحيح البخاري، كتاب الأحكام (باب الاستخلاف ٥١) الفتح (٢١٨/١٣ ح رقم٧٢١٨) ومسلم في صحيحه (١٤٥٤/٣) كتاب الإمارة، باب الاستخلاف وتركه ح١٨٢٣).

(٢) حديث الإشارة بالاستخلاف في البخاري الفتح (٢١٨/١٣) كتاب الأحكام، باب (٥١) الاستخلاف عن عائشة رضي الله عنها ضمن حديث طويل وفيه قوله صلّى الله عليه وسلّم: «لقد هممت -أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأعهد... الخ قال ابن حجر في الفتح: أي أعين القائم بالأمر بعدي».

(٣) صحيح مسلم (١٨٥٧/٤-٢٣٨٧) كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بكر، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في مرضه: «ادعي لي أبا بكر، وأخاك، حتّى أكتب كتابًا، فإنّي أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل أنا أولى ويأبى الله والمؤمنون إلاّ أبا بكر».

قلت: أهل السنة والجماعة يعتقدون أن كل ما صح أن أبا بكر فعله فهو سنة متّبعة والمعترض على أبي بكر معترض على وصية رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بالاقتداء به، وذلك لأنَّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم أمر ووصّى بالاقتداء به وبغيره من الخلفاء الراشدين في قوله صلّى الله عليه وسلّم: «اقتدوا باللذيْن من بعدي أبي

ولم تساعده قرائن، فعمل بالأصلح للأمة، ونِعْمَ ما عمل فقد فتح البلاد، ورفع قدر ذوي الرشاد، وأباد الكفار وأعاذ الأبرار.

ومنها: أنَّ أبا بكر كان يقول: «**إن لي شيطانًا يعتريني، فإن استقمت فأعينوني،وإن زغت فقوموني**»[1]، ومن هذا حاله لا يليق بالإمامة[2].

٥ **ويجاب**: بأن هذا غير ثابت عندنا، فلا إلزام، بل الثابت أنَّه أوصى عمر قبل الوفاة، قال: «**والله ما نمت فحلمت، وما شبهت فتوهَّمت، وإنّي لعلى السبيل ما زغت، ولم آل جهدًا، وإنّي أوصيك بتقوى الله تعالى**» الخ[3].

نعم أول خطبة خطبها على ما في مسند الإمام[4]: «**يا أصحاب الرسول، أنا خليفة الرسول، فلا تطلبوا منّي الأمرين الخاصين بالنبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم**
١٠ **الوحي، والعصمة من الشيطان**» وفي آخرها: «**إنّي لست معصومًا، فإطاعتي فرض عليكم فيما وافق سنة الرسول، وشريعة الله تعالى من أمور الدين، ولو أمرتكم فرضًا بخلافها لا تقبلوه منّي، ونبهوني**»[5]، وهذا عين الإنصاف.

بكر وعمر» وقوله: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسَّكوا بها وعضوا عليها بالنواجد». ولكن الكلام مع من لا يعترف بخلافة الخلفاء يتخذ منحًى آخر والله المستعان.

(١) روي بعض هذا الأثر في طبقات ابن سعد (٣/١٨٢-١٨٣) والطبراني في الأوسط كما في المجمع (٥/١٨٤) وقال: «فيه عيسى بن سليمان وهو ضعيف وعيسى بن عطية لم أعرفه». انظر: الرياض النضرة (١/٢٥٤) والبداية والنهاية (٦/٣٠٧).

(٢) هذا الطعن من الرافضة يوجد في كتبهم مثل: الإيضاح (ص٧١) تلخيص الشافي (٢/١٠٢) وكشف المراد (ص٤٠٠) ومنهاج الكرامة (ص١٣٢) وانظر الرد عليه: في الإمامة للآمدي (ص٢٥٦) ومنهاج السنة (٥/٤٦١-٤٦٧).

(٣) لم أقف على هذا الأثر.

(٤) أي مسند الإمام أحمد رحمه الله.

(٥) الذي وقفت عليه في المسند (١/١٤) ليس بهذا اللفظ ولكن بمعناه، ولفظه: «.. ولئن أخذتموني بسنة نبيِّكم صلّى الله عليه وسلّم ما أطيقها، إن كان لمعصوم من الشيطان، وإن كان لينزل عليه الوحي من السماء». وذكره الهيثمي في «المجمع» (٥/١٨٤) وقال: «رواه أحمد، وفيه عيسى بن المسيب البجلي وهو ضعيف».

ولما كان الناس معتادين عند المشكلات الرجوع إلى وحي إلهي وإطاعة النبي[1] صلّى الله تعالى عليه وسلّم كان لازمًا على الخليفة التنبيه على الاختصاص بالجناب الكريم. **وأيضًا** روي في «الكافي» للكليني[2] في رواية صحيحة عن جعفر الصادق: «**أن لكل مؤمن شيطانًا يقصد إغواءه**»[3]. **وفي الحديث المشهور** ما يؤيد هذا أيضًا، ومن جملته: حتّى أنت يا رسول الله؟ قال: «**نعم، ولكنّ الله غلبني عليه فأسلم**»[4]. فأي[5] طعن فيما ذكروه؟ والمؤمن يعتريه الشيطان بالوسوسة فينتبه. قال الله تعالى: ﴿**إن الذين اتّقوا إذا مسّهم طائفٌ من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون**﴾[6]. نعم، النقصان الاتباع[7]، وهو بمعزل عنه[8].

هذا آخر ما وجدناه بخط المؤلف من هذا الكتاب، وهو حري أن يكتب بالتبر المذاب، والحمد لله[9].

سنة ١٢٩٩

٩ح

---

(١) في السيوف المشرقة «النبي المعصوم».

(٢) في الأصل الكلي والتصويب من «السيوف المشرقة».

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في الكافي، ووقفت على لفظ آخر بمعناه وهو: «عن أبي عبد الله قال ما من مؤمن إلاّ ولقلبه أذنان في جوفه أذن ينفث فيها الوساوس الخناس، وأذن ينفث فيها الملك... الخ». انظر: أصول الكافي (٢٦٧/٢١).

(٤) رواه مسلم في الصحيح (٢١٦٧/٤ ح٢٨١٤) كتاب صفات المنافقين، باب ١٦ (تحريش الشيطان) عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «ما منكم من أحد إلاّ وقد وكل به قرينه من الجن» قالوا: وإيّاك يا رسول الله قال: «وإياي، إلاّ أن الله أعانني عليه فأسلم فلا يأمرني إلاّ بخير».

(٥) في الأصل: «فأين» والتصويب من مختصر التحفة (ص٢٤٢)

(٦) الآية (٢٠١) من سورة الأعراف.

(٧) أي نقصان إيمان المؤمن في اتباع الشيطان.

(٨) إلى هنا انتهى ما نقله عنه حفيده أبو المعالي في السيوف المشرقة (ص٢٠١).

(٩) من خلال هذا السطر الأخير الذي كتبه الناسخ يتبين لنا جليًا أن المؤلف رحمه الله لم يكمل كتابه هذا، وقد نص المؤلف على ذلك في تفسيره روح المعاني (٦١/٦).

الخـــاتمـــة

وتتضمن النتائج والتوصيات

أسأل الله الواحد الأحد الفرد الصمد أنْ يختم لنا بالحسنى، ويجنبنا مسالك الردى، ويجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، إنه قريب مجيب سميع الدعاء.

ومن النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث ما يلي:

١- أنّ الإمام الألوسي -رحمه الله- كان عالماً فـذًا يكـاد يكـون أعلـم أهـل زمانـه إن لم يكن كذلك فعلاً، من حيث الموسوعية والمشاركة في جميع ضروب المعرفـة، وأنّ مـن وصفه من معاصريه بأنه (أستاذ الكل في الكل) لم يبتعد عن الحقيقة والواقع.

٢- أنّ العالم مهما علا كعبه في العلم هو عرضة للخطأ في اجتهاده.

٣-أنّ الألوسي رحمه الله مع علمه وفضله وموافقته للسنة في كثـير مـن مسـائل الاعتقـاد كانت عنده بعض الأخطاء العقدية التي لا يوافق عليها ولا ينبغي السكوت عليها.

٤- أنّ الحكم على عقيدة عالم من العلماء تتطلب دراسة شموليـة لكـل مؤلفاتـه، ومعرفـة السابق منها واللاحق وهل كان صاحبهـا يعيـش تحـت ضغـوط اجتماعيـة وسياسـية معينة ام لا؟ وهل كانت الدولة الحاكمة في وقتـه تدعـم الاتجـاه المنحـرف أم كـانت محايدة؟

• أنّ الألوسي رحمه الله كانت عنده غيرة شديدة على أهل السنة ضد الرافضة.

٦- ومما توصلت إليه أيضًا: أنّ الرافضة لا يجتمعون مع أهل السـنة في مصـادر التشريع، فهم يقولون بتحريف القرآن ونقصانه وينكرون السنة والإجماع.

٧- أنّ الرافضة لا يقولون بانقطاع الوحي وإنما يدّعونه لأئمتهم، كما يزعمون أنّ المَلَـك الذي ينزل على أئمتهم أعظم من جبريل عليه السلام.

٨- أنّ هناك تناقضًا كبيرًا بين أقوال الرفضة المعاصرين ومصادرهم المعتمدة عندهم ومـن الأمثلة على ذلك قول بعض المعاصرين منهم بعدم تحريف القرآن في حـين انّ عقيـدة

التحريف موجودة في مصادرهم القديمة المعتمدة، ولا شك أنّ ما في المصادر هو المعتمد، وتُخَرَّجُ أقوالهم على التقية.

٩- أنّ الرافضة ينحون المنحى الباطني في تفسيرهم لشعائر الإسلام.

- إذا تعارضت أقوال أئمتهم مع قول الله عزّ وجلّ صوبوا أقوال أئمتهم وخطأوا الله جلت قدرته، وهذا من أعظم الجهل بالله.

١٠- يزعمون -قبحهم الله- أنّ أئمتهم يعلمون ما كان وما سيكون في المستقل.

وأما الله عزّ وجل فإنه -في عقيدتهم- لا يعلم المستقبل كيف سيكون ولذلك تبدو له البداوات، فبعد أن يخبر الله بالشيء أنه سيكون يبدو له ما لم يكن في الحسبان فيغير ما كان قد قضى به وحكم، وهذا نعوذ بالله هو الكفر بالله والجهل به.

١١- أنّ الرافضة يحقدون على أهل السنةحقدًا كبيرا لا نهاية له.

١٢- أنّ الرافضة جميعًا قائلون بارتداد الصحابة -رضي الله عنهم- كلّهم إلاّ أربعة أو ستة، وهو ما جعل طائفة من العلماء تحكم بكفرهم.

١٣- أنّ جماعة من العلماء كفرت الرافضة لقولهم بتحريف القرآن وإنكارهم السنة وإعطائهم صفات الألوهية لأئمتهم.

١٤- أنّ مذهب الرافضة مذهب كفري لا شك في ذلك ولا ارتياب، لكن القول بكفر جميع الرافضة لم يقل به كل العلماء وإنما هو قول لبعضهم.

١٥- أنّ بعض المحققين اشترطوا لتكفير الرافضة أو غيرهم من أهل البدع الكفرية أنْ توجد شروط التكفير وتنتفي موانعه.

١٦- أنهم ينهجون في دعوتهم منهج التدرج، فيبدأون مع السني في ذكر أخطاء بعض الصحابة، فإذا سلّم انتقلوا معه إلى تكفير بعضهم، فإذا سلم طعنوا له في الشيخين ثم كفروهم، ثم أخيرا يقنعونه بأنّ الصحابة كلهم ارتدوا وظلموا آل البيت، وأنّ مذهب الرافضة هو المذهب الحق الذي تكون به النجاة ويعبرون عنه بمذهب أهل البيت تلبيسا على أهل السنة.

ومن خلال تتبعي لدعوتهم في العالم الإسلامي وبين الجاليات الإسلامية في الدول الكافرة توصلت إلى أنهم قطعوا شوطًا بعيدًا في نشر دينهم وبسط نفوذهم.

ومن أكبر الأسباب التي ساعدت على نجاح دعوتهم ما يلي:

أ- الدعم الكبير المادي والمعنوي الذي يجدونه من دولتهم الرافضية وهذا الدعم تراه واجبًا عليها ولا تسميه تبرعًا.

ب- استغلال حاجة الشباب وفقره وعطالته فيقدمون له العون ويقضون حاجته ثم بعد ذلك يعرضون عليه مذهبهم تدرجًا.

ج- يستغلون الأخطاء السياسية والمواقف المتخاذلة التي يقع فيها بعض حكام المسلمين ليقولوا للشباب انظروا إلى أهل السنة ماذا يفعلون ويجعلون ذلك ذريعة إلى الطعن في أهل السنة عمومًا، وفي مقابل ذلك يستغلون أيضا بعض التصريحات الجوفاء التي ظاهرها العداء للغرب وباطنها تبادل المصالح ليقولوا للشباب المغفل انظروا إلى شجاعة حكام الشيعة ضد الكفار، ولو لم يكن الشيعة على الحق ما نصب لهم الغرب العداء، وهكذا لا تمر بهم فرصة دون استغلالها أحسن استغلال.

١٧- ومن أساليبهم أيضا استخدام الترغيب والترهيب، فمن لم ينفع معه الإغراء أرهبوه وربما قتلوه كما فعلوا ذلك بمجموعة من العلماء في داخل دولتهم وخارجها.

التوصيات

من التوصيات والاقتراحات التي نقترحها ما يلي:

أولا: لا يجوز لمن اقتنع بأنّ للرافضة حملة قوية منظمة أنْ يبقى مكتوف الأيدي متفرجًا، بل يجب عليه أنْ يعمل شيئا يبرئ به ذمته أمام الله عزّ وجلّ.

ثانيا: لابدّ من إحداث عمل منظم مدعوم غير معلن عنه لمواجهة هذه الحملة الشرسة لترفيض أبناء أهل السنة بل آبائهم، وإلاّ فإن كارثة عظيمة ستحل بأهل السنة أو قريبا من ديارهم لأنّ من سنن الله تعالى أنّ المنكر أو البدعة إذا لم تواجه بحزم فإنها تنتشر انتشار النار في الهشيم.

ومن هذا العمل المنظم أن يجنّد أشخاص مخلصون مدركون لخطر الروافض لرصد أنشطتهم وتحركاتهم والعمل على إبطالها وإفشالها.

ولا يظن ظان أنّ هذا العمل سيكلفنا عناء كبيرا فلو أنفق أهل السنة ثلث ما ينفقه الروافض لكفى، لأنّ الله يبارك أعمال المخلصين، والباطل لا يصمد أمام الحق لحظة. قال تعالى: ﴿**وقل جاء الحق وزهق الباطل إنّ الباطل كان زهوقا**﴾ والحق أبلج والباطل لجلج.

وفي ختام هذه الخاتمة أختم هذا المبحث بتقرير مختصر عن نشاط الرافضة في بلد واحد وفي وسط جالية من الجاليات وليقس على ذلك ما لم يذكر من البلدان والجاليات الأخرى، والبلد المتحدث عنه هو بلجيكا والجالية هي الجالية المغربية، وكاتب هذا التقرير هو من خريجي الجامعة الإسلامية كتبه بعد ما طلبت منه ذلك وحددت له عناصره لكنه مع الأسف لم يتمكن من إتمامه نظرًا لاستعجالي عليه وضيق وقته، وقد حدثني شفهيا أنّ بعض المترفضين من أهل السنة أصبح إذا شرب عصيرًا أحمر يقول: إنه يشرب دم معاوية رضي الله عنه.

ومن خلال قراءة هذا التقرير المختصر يدرك المرء خطر القوم وغفلة أهل السنة أو تغافلهم، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم.

قال كاتب التقرير -جزاه الله خيرًا-:

نبذة موجزة عن الدعوة الرافضية في بلجيكا

مراحل هذه الدعوة:

قبل بدء الحديث عن مراحل الدعوة الر فضية يحسن الإشارة إلى تاريخ ظهورها ولو تحت ستار التقية، بدأت الدعوة الرافضية مع بداية الثمانينات والحرب بين إيران والعراق في أوجها، هذه هي بدايتها، أما مراحلها فيمكن توزيعها إلى ثلاث مراحل رئيسة، وإليك بيانها مع أهم خصائصها:

١- المرحلة الأولى: مرحلة الدعوة العامة وتتميّز بما يلي:

- إقامة احتفالات بمناسبة ذكرى الثورة الإيرانية، ويقوم طلاب -إيرانيون بتوزيع بطاقات دعوى لحضور الحفل يتم ذلك عبر المساجد بعد صلاة الجمعة.
- قيام فريق من الدعاة بمحاضرات في المساجد للتعريف بحالة الحرب الدائرة وكشف جرائم العراق ومخططات الغرب في إطفاء لهيب الثورة.
- تقديم السفارة الإيرانية مساعدات مالية للجمعيات والنوادي والمساجد، وقيام السفير الإيراني بزيارات تفقدية لهذه المؤسسات الآنفة الذكر.
- بيع مجلات الثورة الإيرانية بأسعار رمزية وتوزيعها مجانًا أحيانا، بلغات البلاد، وكذا الأمر بالنسبة لكتب الخميني، وهي في أغلبها محاضرات جمعت في كتاب ألقاها في قم، أو في منفاه بالعراق (النجف) وفرنسا، وهي كتب سياسية ثورية فيها التباكي على أوضاع المسلمين ووجوب جمع كلمة المسلمين لمحاربة الصهيونية وأمريكا (الطاغوت الأكبر أو الشيطان الأكبر كما يسميه الخميني بنفسه). وهذه الكتب والمجلات تناسب طبيعة هذه المرحلة حيث انشغال إيران بهموم الحرب ومحاولتها لكسب تأييد جماهير المسلمين لضمهم إلى صفها.

ولقد حققت هذه المرحلة ما يلي:

١- التعريف بمنجزات الثورة الإيرانية.

٢- كسب تأييد واسع في أوساط المغاربة بلغ درجة التبرع بالأموال والحلي لصالح الحرب الإيرانية.

٣- إبراز إيران في مظهر المدافع عن حقوق المسلمين تجلّي ذلك في عدة مواقف:

أ- نداء الخميني بتحرير القدس وقوله أثناء الحرب مع العراق: «طريق القدس يمر ببغداد».

ب- بعد القصف الجوي الأمريكي على ليبيا نظمت السفارة الإيرانية ببروكسل مظاهرة كبيرة للتضامن مع ليبيا والتنديد بالقصف الأمريكي، شارك في هذه المظاهرة الآلاف من المغاربة.

جـ- قضية سلمان رشدي حيث أفتى الخميني بإراقة دمه أينما كان، فتعاطف المغاربة مع هذه الدعوة.

⇐ **هذه المواقف أوهمت عددًا كبيرًا** من المغاربة الجهلة بأنّ إيران هي الدولة الإسلامية الحقة التي يجب مناصرتها.

⇐ **السمة البارزة على هذه المرحلة:** أنها سياسية بحتة القصد منها وجود مساند مادي ومعنوي.

المرحلة الثانية: مرحلة الدعوة إلى التقريب وجمع الكلمة.

وهذه المرحلة هي الثمرة المباشرة للمرحلة السابقة، فبعدما أوجد الإيرانيون قاعدة واسعة من الأنصار تحمّسوا للثورة الإيرانية وللخميني الذي صار يعتبر الزعيم الديني الذي يجدر أنْ يُتبّع وصار هذا المفهوم سائدًا عند كثير من المغاربة، بعدما أوجد الإيرانيون هذه القاعدة، بدأت الدعوة إلى الوحدة وإلغاء الفروق حيث انتشرت الدعوى أنّ كلمتي السنة والشيعة من صنع الأعداء كما سمعت ذلك بأُذني وبهذه الطريقة انخدع كثير من المغاربة وسهل جلبهم إلى الرفض.

⇐ **وفي أواخر هذه المرحلة بدأ الرفض يشق طريقه** في عناصر تعتبر أئمة في الجالية المغربية، مثل عمر الصغير (الزعيم الحالي للروافض المغاربة) والودراسي وغيرهما، إلا أنهم لم يُظهروا ذلك لسببين:

١- طبيعة المرحلة.

٢- مطاردة جهاز الاستخبارات المغربي كل من ينشط للثورة الإيرانية، وسحب جوازه عند دخوله المغرب وسجنه وضربه.

≤ **أهم الأهداف التي حققتها هذه المرحلة:**

١- اقتناع جمهور كبير من المغاربة لفكرة الوحدة، وقد نشط الإيرانيون في توزيع الكتب والنشرات والأشرطة التي تخدم هذه المرحلة، وصارت (أي الوحدة) الشعار السائد في احتفالات ذكرى الثورة.

٢- إيجاد المناخ النفسي المناسب لاستقبال المرحلة الثالثة.

≤ **وقد مهّد الدخول في المرحلة الثالثة حادث مهم** وهو اغتيال مدير المركز الإسلامي ببروكسل الشيخ عبد الله الأهدل من قبل روافض، ولقد كان يستنكر بشدة فتوى الخميني الآمرة بقتل رشدي، واعتبر ذلك إرهابًا مع حكمه على رشدي بالردة، وأدّى هذا الاستنكار منه إلى فصل مساعده محمد الصغير (الزعيم الحالي للروافض المغاربة) عن العمل مما أغضب كثيرًا من المغاربة حيث كان يلقّب (أي محمد الصغير) بالعلامة من قبل المغاربة وحظي بإعجابهم ويقال -والله أعلم- إنّ من أسباب اغتيال مدير المركز انه كان على علم بنشاطات العناصر الرافضية المغربية الأولى وكان يترصّد لها.

≤ **وبعد اغتيال مدير المركز أعلن محمد الصغير الرفض جهارًا** وتبعه بعد ذلك أصحابه، وكان لإعلان رفضه ثمارًا كسبها الإيرانيون منها:

١- اعتناق عنصر مهم ومؤثر في الجالية المغربية العقيدة الرفضية.

٢- تحوّل جمهور كبير من المغاربة المتابعين لدروس محمد الصغير إلى الرفض

المرحلة الثالثة: الدعوة الصريحة إلى المذهب الرافضي وبث الشبهات.

وبدأت هذه المرحلة ببطء بسبب مراقبة السفارة المغربية لتحركات العناصر الرافضية المغربية، لكن ما لبثت أن انطلقت بقوة بعد الندوة التي عُقدت بالرباط للتقريب بين المذاهب الإسلامية في مطلع التسعينات وساعد هذه الندوة، اختفاء الدعوة إلى تصدير

الثورة إلى البلدان العربية والإسلامية من الخطاب الإيراني لا سيما عند انتهاء الحرب مع العراق والتي لم تحقق هذا الهدف المنشود. وبهذه الندوة رفعت السفارة المغربية الحصار عن تحرّكات الروافض المغاربة، واستنشقوا الهواء الحر.

وفي هذه المرحلة انتشر كتاب «ثم اهتديت»[1] حيث كان يوزّع بالمجان من قبل السفارة الإيرانية باللغة العربية والفرنسية، وبسبب هذا الكتاب اعتنقت أعداد كبيرة من الشباب والشابات مذهب الرفض، كما انتشرت كتب أخرى لنفس المؤلف ولغيره تخدم نفس الغرض، وفي هذه المرحلة إلى يومنا هذا تحولت اللقاءات العامة التي كانت تنظمها السفارة الإيرانية إلى لقاءات خاصة لا يحضرها إلاّ الروافض الخلّص أو من كان يستعد للدخول في الرفض وصارت هذه اللقاءات شهرية يحضرها «آية الله» من قم، ويتم من خلال اللقاءات رسم الخطط الدعوية، وتوزيع الأدوار وصرف الأموال اللازمة لذلك، وتشكيل جهاز دعوي دقيق يقوم بتنفيذ الأهداف.

هنا أقف لضيق الوقت.

⇐وسيتلو ذلك بيان: ١- النشاطات.

٢- الأساليب الدعوية.

٣- أهم الأحداث. والله أعلم.

قلت: كاتب هذا التقرير يفضّل عدم ذكر اسمه خوفًا من إرهاب الرافضة.

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

---

(١) هذا الكتاب ضل بسببه الآلاف لجهلهم بتلبيسات الرافضة لأنّ صاحبه يزعم أنه كان على مذهب أهل السنة -الذي هو حسب زعمه الشيطاني مذهب باطل- ثم اهتدى إلى مذهب أهل البيت وهو مذهب الرفض، وجزى الله خيرا الأخ الدكتور عبد الله الجُميلي الذي تصدى لتلبيسات هذا الكتاب وأبطلها من أساسها، والكتاب سيصدر قريبا إن شاء الله كما أخبرني بذلك مؤلفه.

الفهارس

١- فهرس الآيات.

٢- فهرس الأحاديث.

٣- فهرس الآثار.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأمثال.

٦- فهرس الأعلام المترجمين.

٧- فهرس الفرق والطوائف والدول.

٨- فهرس البلدان والأماكن.

٩- فهرس مصادر الرسائل المحققة السنية.

١/ أ- مصادر الأجوبة العراقية.

ب- مصادر نهج السلامة.

ج- مصادر النفحات القدسية.

٢/- مصادر الرسائل المحققة الشيعية.

١٠- ثبت المصادر والمراجع.

أ- المصادر السنية.

ب- المصادر الشيعية.

١١- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
سورة الفاتحة			
الحمد لله رب العالمين		١	١٣٠
سورة البقرة			
يؤمنون بالغيب		٣	١١٦
صم بكم عمي	-	١٨	٢٩٢
كنتم أمواتا فأحياكم	-	٢٨	٧٨١
إني جاعل في الأرض خليفة	-	٣٠	٦٨٢
اركعوا مع الراكعين	-	٤٣	٧١٧ و٢٩٩
ولا تخرجون أنفسكم من ديارِكم		٨٤	٧٣١ و٣١١
لا ينال عهدي الظالمين		١٢٤	٧٦٤ و٢٨٠
واتخذوا من مقام إبراهيم		١٢٥	٢٢٠
وكذلك جعلناكم أمة وسطا		١٤٣	١١٧
وإذا سألك عبادي عني فإني قريب		١٨٦	٦٨
وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة		١٩٣	٥١٩ و١٨٤ و٢٣١ و٦٨٨
ومن يرتدد منكم عن دينه		٢١٧	٤٧٠
ألم تر إلى الملأ من بني إسرائيل		٢٤٦	٢٧٠
إنّ الله قد بعث لكم طالوت ملكا		٢٤٧	٦٨٢ و٢٧٢ و٣١٨
والكافرون هم الظالمون		٢٥٤	٢٨٠ و٣٤٤ و٧٦٤

فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله		٢٧٩	١٨٦ و٥١٧ و٦٩٢
واستشهدوا شهيدين من رجالكم		٢٨٢	٧٧١
سورة آل عمران			
لن تمسنا النار إلاّ أياما معدودات		٢٤	٣٤٨
إلا أن تتقوا منهم تقـاة		٢٨	٣٨٤
فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم		٦١	٣١٣
إنّ أولى الناس بإبراهيم		٦٨	٣٣١ و٧٣٨
كونوا ربّـانيين بما كنتم تعلّمون الكتـاب		٧٩	٢٧٥ و٦٨٤
أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون		٨٠	٧٥٧
ولله على الناس حج البيت		٩٧	٢٩١
ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير		١٠٤	٣١٦ و٧٣٣
كنتم خير أمة أخرجت للناس		١١٠	٢٥٧
وأطيعوا الله والرسول		١٣٢	٩٦
وكأين من نبي قـاتل معه ربّيون كثير		١٤٦	١٧١ و٦٧٩
إنّ الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان		١٥٥	٢٢٢
سورة النساء			
فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة		٣	٤٠٨
يوصيكم الله في أولادكم		١١	٢٠١
وءاتيتم إحداهن قنطارا		٢٠	٢١٨
فما استمتعتم به منهن		٢٤	٤٠٥ و٤٠٧
ومن لم يستطع منكم طولاً		٢٥	٤٠٧
فأولـائك مع الذين أنعم الله عليهم		٦٩	٧٠٩
وإنّ منكم لمن ليبطئنّ ،		٧٢	٧٥٨
أفلا يتدبرون القرءان		٨٢	١٢٩ و١٣٠
ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام		٩٤	٥١٠

ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبيّن له الهدى		١١٥	١٤٩
سورة المائدة			
اليوم أكملت لكم دينكم		٣	١٧٧ و٣٠٨ و٤٧٣ و٤٩٧
يـٰأيها الذين ءامنوا إذا قمتم إلى الصلوٰة		٦	٤١٣
فاذهب أنت وربك فقـٰتلا		٢٤	٤٠٢
فطوعت له نفسه قتل أخيه		٣٠	٧٣١
إنما جزٰؤا الذين يحاربون الله ورسوله		٣٣	١٨٥ و١٨٦ و٥١٧ و٦٩٢
يـٰأيها الذين ءامنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسلية		٣٥	٦٩
والربـٰنيون والأحبار بما استحفظوا من كتـٰب الله وكانوا عليه شهداء		٤٤	٢٧٥ و٦٨٤
وكتبنا عليهم فيها أنّ النفس بالنفس		٤٥	٧٧٠
يـٰأيها الذين ءامنوا من يرتدّ		٥٤	٢٨٩ و٦٩٨ و٧٢٩
إنما وليكم الله ورسوله		٥٥	٢٩٧ و٣٠٢ و٧١٣
يـٰأيها ءامنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزؤا ولعبا		٥٧	٧١٥ و٧١٦ و٣٠٠
يـٰأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك		٦٧	٣٠٣ و٣٠٦ و٣٨٣
إن تعذبهم فإنهم عبادك		١١٨	٧٤٩
سورة الأعراف			
ونزعنا ما في صدورهم من غل		٤٣	١٨٨ و٥١١
فأذن مؤذن أن لعنة الله على الظـٰلمين		٤٤	١١٧
عسى ربكم أن يهلك عدوكم		١٢٩	٢٨٣ و٦٩٦
وتمت كلمت ربك الحسنى		١٣٧	٧٨

اجعل لنا إلـٰها كما لهم ءالهة		١٣٨	٧٠
اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين		١٤٢	٢٨٣-٢٨٤ و٦٩٤
ويقولون سيغفر لنا		١٦٩	٧٣
لهم قلوب لا يفقهون بها		١٧٩	٢٣٢
إنّ الذين اتقوا إذا مسهم طـٰٓئف من الشيطـٰن		٢٠١	٢١٥ ر٧٩٩
سورة الأنفال			
ليطهركم به ويذهب عنكم رجز		١١	٣١٣ و٣٦٢ و٢٦/
إن أولياؤه إلاّ المتقون		٣٤	٧٤
وقـتلوهم حتى لا تكون فتنة		٣٩	١٨٤ و٢٣١ و٥١٩ و٦٨٨
يـٰٓأيها النبي حرّض المؤمنين على القتال		٦٥	٧٥٧
والذين ءامنوا وهاجروا وجـٰهدوا		٧٤	٥٢٣
سورة التوبة			
والمؤمنون والمؤمنـٰت بعضهم أولياء بعض		٧ و٧١	١١٩ و٧٤٠ و٣٢٨
الذين ءامنوا وهاجروا... وأولـٰٓئك هم الفائزون		٢٠-٢٢	٥٢٣
ثم أنزل الله سكينته على رسوله		٢٦ و٨٨	١٧٦ و٤٩٧
والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها		٣٤	٢٢٤
إلاّ تنصروه فقد نصره الله		٤٤	١٩٣
والسـٰبقون الأولون من المهـٰجرين والأنصار		١٠٠	٣٢١ و٥٢٣ و٧٣٦
فسيرى الله عملكم		١٠٥	١١٨
فيه رجال يحبون أنْ يتطهروا		١٠٨	٣٣٥ و٧٥٤
يـٰٓأيها الذين ءامنوا اتقوا الله وكونوا مع الصـٰدقين		١١٩	٣٢٤

سورة يونس			
وظنوا أنهم أحيط بهم		٢٢	٦٩
ولا يحزنك قولهم		٦٥	١٩٦ و١٩٧
فأجمعوا أمركم		٧١	١٤٨
ربنا اطمس على أموالهم		٨٨	٧٤٩
سورة هود			
ولئن أخرنا عنهم العذاب		٨	١١٨ و٣٥٥
أفمن كان على بينة من ربه		١٧	٣٢١
ألا لعنة الله على الظالمين		١٨	١٧١ و٥٢٦ و٦٩٠
أتعجبين من أمر الله		٧٣	٣١١ و٧٢٤
عذاب يوم محيط		٨٤	٤٢١
إنّ الحسنات يذهبن السيئات		١١٤	١٧٩ و٤٩٧
سورة يوسف			
وفوق كل ذي علم عليم		٧٦	٢١٩
وما تسألهم عليه من أجر		١٠٤	٣١٨ و٧٢٨
قل هـٰذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة		١٠٨	٧٢٠
سورة الرعد			
إنما أنت منذر		٧	٣١٦ و٧٣٢
سورة إبراهيم			
ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة		٢٦	١١٨
فمن تبعني فإنه مني		٣٦	٧٤٩
سورة الحجر			
إنّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون		٩	١١١
ونزعنا ما في صدورهم من غل		٤٧	١٨٨ و٥١١
ولا تحزن عليهم		٨٨	١٩٦
فاصدع بما تؤمر		٩٤	٣٠٤
واعبد ربك حتى يأتيك اليقين		٩٩	٧٤

سورة النحل			
وأقسموا بالله جهد أيمانهم		٣٨	٣٩٩
ثم إذا كشف الضر عنكم		٥٤	٦٨
وأوحى ربك إلى النحل		٦٨	١١٩
أن تكون أمة هي أربى من أمة		٩٢	١١٢
إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله		١٠٥	١٤٥
سورة الإسراء			
ولا تقف ما ليس لك به علم		٣٦	١٧٩ و٥٠١
وقل جاء الحق وزهق الباطل		٨١	٢٨٠
سورة الكهف			
لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا		١٨	٧٣
قال الذين غلبوا على أمرهم		١٩	٧١
وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدًا		٤٧	٣٩٦
وما كنت متخذ المضلين عضدًا		٥١	٣٠٢
وكان الإنسان أكثر شيء جدلا		٥٤	١٧٧ و٤٩٢
سورة مريم			
فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب		٥	٢٠٢
سورة طه			
واجعل لي وزيرا من أهلي		٢٩	٣٢٣
لا تخافا إنني معكما		٤٦	١٩٦-١٩٧
وإني لغفار لمن تاب		٨٢	١٢٠ و٢٦٤
وعصى آدم ربه فغوى		١٢١-١٢٢	٦٠٢
سورة الأنبياء			
فسئلوا أهل الذكر		٧	١١٩
وجعلناهم أئمة		٧٣	٦٨١

وداود وسليمٰن إذ يحكمان في الحرث		٧٨	٢١٩
ففهمناها سليمٰن		٧٩	٢١٩
سورة الحج			
الذين إن مكنّٰهم في الأرض أقاموا الصلوٰة		٤١	٢٧٠ و٦٨١
فإنها لا تعمى الأبصٰر ولكن تعمى القلوب التي في الصدور		٤٦	١٤٠ و٢٣١-٢٣٢
وهو الذي أحياكم ثم يميتكم		٦٦	٣٩٨ و٧٨١
وإذا تتلى عليهم آيٰتنا		٧٢	٧٣
إنّ الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له		٧٣	٧٤
سورة المؤمنون			
والذين هم لفروجهم حٰفظون الا على أزوٰجهم أو ما ملكت أيمٰنهم		٥-٦	٤٠٨
فتبٰرك الله أحسن الخٰلقين		١٤	٢٢١
أولٰئك يسٰرعون في الخيرٰت		٦١	٧٥٨
حتى اذا فتحنا عليهم بابا ذا عذاب شديد إذا هم فيه مبلسون		٧٧	٣٩٩
قال رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت		١٠٠	٣٩٨
سورة النور			
ولا تأخذكم بهما رأفة في د ين الله		٢	٧٧٠
إن الذين جاءو بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شراً لكم		١١	٢٥١
لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنٰت بأنفسهم خيراً		١٢	٣١٥ و٧٣١ و٧٧٤
ولا يأتل أولوا الفضل منكم		٢٢	٢٠١
الخبيثٰت للخبيثين والخبيثون للخبيثٰت		٢٦	٢٤٠

وليستعفف الذين لا يجدون		٣٣	٤٠٨
ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور		٤٠	١٠٧
قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول		٥٤	٧٢٣ و٣١٠
وعد الله الذين ءامنوا منكم وعملوا الصلحت ليستخلفنهم في الأرض		٥٥	٢٨١ و٢٨٥ و٦٩٢ و٦٩٦
سورة الفرقان			
وأقيموا الصلوٰة وءاتوا الزكوٰة		٥٦	٣١٠
بل كذبوا بالساعة		١١	١٢٦
سورة الشعراء			
وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون		٢٢٧	١٠٥
سورة النمل			
وورث سليمٰن داود		١٦	٢٠٢
يـٰأيها النمل ادخلوا مسٰكنكم		١٨	١٧٩ و٥٠١
قال أحطت بما لم تحط به		٢٢	٣٥١
قل هاتوا برهٰنكم إن كنتم صٰدقين		٦٤	١٢٨
وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة الأرض تكلمهم		٨٢	١٢١ و٤٠٠
ويوم نحشر من كل أمة فوجا ممن يكذب بئايٰتنا فهم يوزعون		٨٣	٣٩٦
سورة القصص			
ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض		٥	٢٧٦
قال لأهله امكثوا إني ءانست نـاراً لعلي ءاتيكم منها بخبر		٢٩	٣١١ و٧٢٤
إنك لا تهدي من أحببت		٦٥	٣٠٧
سورة العنكبوت			
بل هو ءايٰت بينٰت في صدور الذين أوتوا العلم		٤٧	١٢٢

سورة لقمان			
إنّ الشرك لظلم عظيم		١٣	٢٨٠
وأسبغ عليكم نعمه ظـٰهرة		٢٠	١٢٢
سورة السجدة			
وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا		٢٤	٢٧٠ و٣١٦ و٧٣٢
سورة الأحزاب			
النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم		٦	٣٢٩ و٧٣٩
من المؤمنين رجال صدقوا ما عـٰهدوا الله		٢٣	٧٥ و٧٧
وكفى الله المؤمنين القتال		٢٥	١٠٤
وأعتدنا لها رزقا كريما		٣١	٢٤٠
وقرن في بيوتكن		٣٣	٢٠٤ و٢٠٧ و٢٤٠ و٢٤٧و٥٠٥
ومن يعص الله ورسوله فقد ضلـٰلا مبيناً		٣٦	٣٤٩ و٧٨٦
الذين يبلغون رسـٰلـٰت الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله		٣٩	٣٨٣
ولكن رسول الله وخاتم النبيين		٤٠	٦٣٠
هو الذي يصلي عليكم وملـٰئكته ليخرجكم من الظلمـٰت إلى النور		٤٣	١٧٥ و٤٩٥
يـٰـأيها النبي قل لأزواجـك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن		٥٩	٢٢٦
ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً		٧١	٣٤٩ و٧٨٦
سورة سبأ			
وإنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلـٰل مبين		٢٤	١٩٥
قل ما سألتكم من أجر فهو لكم		٥٤	٧٢٨

سورة فاطر			
ثم أورثنا الكتـٰب الذين اصطفينا من عبادنا		٣٢	١٢٣
هو الذي جعلكم خلـٰٓئف في الأرض		٣٩	٢٧٦ و٦٨٦
سورة فاطر			
وكل شيء أحصينـٰه في إمام مبين		١٢	١٢٣ و١٢٤ و٣٥٢
ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون		٣١	٣٩٨ و٣٩٩
سورة الصافات			
وما كانوا يعبدون من دون الله فاهدوهم إلى صراط الجحيم		٣٢	٣١٩ و٧٣٣
وقفوهم إنهم مسئولون		٢٤	١٠٤ و٣١٨ و٧٣٣
ما لكم لا تناصرون		٢٥	٣١٩ و٧١٩
وإنّ يونس لمن المرسلين		١٣٩- ١٤٠	١٨٣
سورة ص			
وشددنا ملكه وءاتينـٰه الحكمة وفصل الخطاب		٢٠	٦٥٨
وخرّ راكعا وأناب		٢٤	٧١٧
يـٰداود إنا جعلنـٰك خليفة		٢٦	٢١٩ و٢٨١ ٦٩٢
قال رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي		٣٥	٦٥٨
سورة الزمر			
ومن يضلل الله فما له من هاد		٣٦	٢١٠
وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة		٤٥	٦٨
لئن أشركت ليحبطنّ عملك		٦٥	٤٦٩

سورة فصلت			
لا يأتيه البـاطل من بين يديه ولا من خلفه		٤٢	١١١
سورة الشورى			
قل لا أسئلكم عليه أجرا إلا المودة في القربى[1]		٢٣	٣١٧ و٧٢٦
ليس كمثله شيء وهو السميع البصير		١١	٦٥
سورة القتال			
واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمومنـات		١٩	٥٢٧ و٦٨٩
سورة الفتح			
قل للمخلفين من الأعراب		١٦	٢٨٧ و٦٩٧
لقد رضي الله عن المؤمنين		١٨	٥٢٣
فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين		٢٦	١٧٥ و١٩٠ و١٩٣ و١٩٥ و٤٩٥
محمد رسول الله		٢٩	١٧٥ و٤٩٥
سورة الحجرات			
يـاأيها الذين ء امنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة		٦	١٧٢ و١٧٥ و٤٩١
واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثـير من الأمر لعنتم		٧	١٧٥ و٤٩٥
وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما		٩	١٨٤ و٥١٥
ولا تلمزوا أنفسكم		١١	٣١٥ و٧٣١
إن أكرمكم عند الله أتقـاكم		١٣	٣٧٧ و٣٧٨
أولـائك هم الصـادقون		١٥	٧١٠
سورة ق			
ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد		١٨	٥٩
سورة الذاريات			
وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين		٥٥	٧٤٠

سورة الطور			
أم تسئلهم أجرا فهم من مغرم مثقلون		٤٠	٧٢٩
سورة القمر			
كذبوا بئايٰتنا كلها فأخذنٰهم أخذ عزيز مقتدر		٤٢	٣٥٢ و١٢٣
سورة الواقعة			
والسٰبقون السٰبقون أولٰٓئك المقربون في جنٰت النعيم		١٠-١١	٣٢٠ و٣٢١ و٥٢٣ و٧٣٤ و٧٣٦
ثلة من الأولين وقليل من الآخرين		١٣-١٤	٣٢١ و٧٣٥
وحور عين كأمثل اللؤلؤ المكنون		٢٣	٤٢١
سورة الحديد			
لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقٰتل		١٠	٥٢٤
سورة الحشر			
والذين جاءو من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا		١٠	١٧١ و١٧٨ و٤٩٩ و٥٢٦ و٦٩٠ و٧١٢
سورة الصف			
إن الله يحب الذين يقٰتلون في سبيله صفاً		٤	٣٣٥ و٧٥٤
سورة الجمعة			
وإذا رأوا تجٰرة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائماً		١١	١٧٣ و٤٩٦
سورة التغابن			
فئامنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا		٨	١٢٩
سورة الطلاق			
أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم		٦	٢٠٢
سورة التحريم			
عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيراً منكن		٥	٢٢١

يـأيها النبي جـاهد الكفار والمنـافقين		٩	١١٢
فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا		١٠	٢٥٠
سورة القلم			
فاجتبـاه ربه فجعله من الصـالحين		٥٠	٦٨٣
سورة نوح			
رب لاتذر على الأرض من الكـافرين ديارا		٢٦	٧٥٠
سورة التكوير			
وما صـاحبكم بمجنون		٢٢	١٩٤
سورة الغاشية			
ثم إن علينا حسابهم		٢٦	٣٤٧
سورة البينة			
رضي الله عنهم ورضوا عنه		٨	٧١٠
سورة الشرح			
فإذا فرغت فانصب		٧	١٢٤ و٣٢٤
سورة المسد			
تبت يدا أبي لهب وتب		١	٢٢٧
سورة الناس			
قل أعوذ برب الناس		١	١٣٠

فهرس الأحاديث

١- أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه ٥٧٦

٢- أخرجوا عني ١٧٣ و٤٩٦

٣- أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ٥٣٨

٤- أشرق ثبيرا أشرق ثبيرا ٣٢٣

٥- أعطاني الله تعالى أربعة وزراء ٧٩٥

٦- أفمن كان على بينة من ربه «أنا» ويتلوه شاهد «علي» ٣٢١

٧- ألا تصليان ٤٩٨

٨- ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم ٧٣٩

٩- أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ٣٢٣ و٣٣٢ و٧٤١

١٠- أما هذا المقتول فقد مضى ٣٧١

١١- أمتي كالمطر ٥٠٤

١٢- أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ٤٣٥ و٦٢٠

١٣- أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم ٥٩

١٤- أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بيت الأمير والبتول ليلة ٤٩٨

١٥- أن جبريل جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال: يا محمد ٢٤٩

١٦- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة ٤٠٩

١٧- أنّ عبدًا مكث في النار سبعين خريفا ٧٨٧

١٨- أن عليا مني وأنا من علي ٧٤٤

١٩- أن ناسا من الصحابة خرجوا يتطرقون ٥١٠

٢٠- أنا المنذر وعلي الهادي ٣١٦ و٧٣٢

٢١- أنا سلم لمن سالمتم ١٨١ و٥١٥ و٦٩١

٢٢- أنا مدينة العلم وعلي ٣٣٨ و٧٢٥ و٧٤٦

٢٣- أنت على خير ٧٢٤

٢٤- أنت مني بمنزلة هارون من موسى ٢٨٣ و٦٩٤

٢٥- أيكن تنبحها كلاب الحوأب ٢٤٠

٢٦- أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله تعالى ٣٠٧-٣٠٨
٢٧- إذا أعيتكم الأمور ٧٠
٢٨- إذا أنا مت فاحرقوني ٤٤٠
٢٩- إذا بويع لخليفتين فاقتلوا أحدهما ٦٣٩
٣٠- إذا دعوت فأمّنوا ٧٣٠
٣١- إذا رأيتموهما جميعا ففرقوا بينهما ٢٣٦
٣٢- إذا فتحت عليكم خزائن فارس والروم ١٧٣ و٤٩٦
٣٣- إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ٢١٧
٣٤- إذا مدح الفاسق غضب الرب ٤٨٥ و٧٠٧
٣٥- إنّ ابني هذا سيد ولعل الله أنْ يصلح به ٢٣١
٣٦- إن العلماء ورثة الأنبياء ٢٠٣
٣٧- إنّ الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ٣٣٥ و٧٥٥
٣٨- إن المرأة إذا خرجت ٥٢٥
٣٩- إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أمينا زاهدًا ٧٢٠
٤٠- إن شر الناس منزلة ٣٧٢
٤١- إن عبدا مكث في النار سبعين خريفا ٧٨٧
٤٢- إنّ عليا مني وأنا من علي ٣٣٧ و٧٤٣-٧٤٤
٤٣- إنّ فضل عائشة على النساء ٢٤٢
٤٤- إن لم تجديني فأتي أبا بكر ٢١٤ و٢٧٨
٤٥- إن هؤلاء مثل إخوة لهم كانوا من قبلهم ٧٥٠
٤٦- إنك يا علي تقاتل على تأويل القرآن ٢٨٨ و٦٩٨
٤٧- إنما الطاعة في المعروف ٦٥٤
٤٨- إنه لا غنى لي عنهما إنهما من الدين كالسمع والبصر ٢١٢
٤٩- إنه يبعث أمة وحده ٤٦٦-٤٦٧
٥٠- إني أحبك فقل ٣٣٥ و٧٥٤
٥١- إني أريد أن أرسل الناس إلى الأقطار البعيدة ٧٩٥
٥٢- إني تارك فيكم الثقلين ٣٣٦ و٧٥٩
٥٣- ابتليت بقتال أهل القبلة ٧٠٢

٥٤- ادعي لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتابا ٢١٤
٥٥- اذكروا الفاسق بما فيه يحذره الناس ٤٨٦ و٧٠٧
٥٦- اسمع وأطع وإن كان عبدا مجدع الأطراف ٦٤٥
٥٧- اقتدوا بالذين من بعدي ٣٣٦و٧٤٦ و٧٠٠
٥٨- اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد ٧٩٠
٥٩- اللهم ائتني بأحب الناس إليك ٣٣٨ و٧٤٤
٦٠- اللهم اجعله هاديا مهديا ٢٢٩ و٥٣٨
٦١- اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون ٣٠٦
٦٢- اللهمّ لا تسلط علينا بذنوبنا من لا يرحمنا ٧٨
٦٣- اللهم هؤلاء أهل بيتي ٣١١ و٧٢٤
٦٤- الأئمة من قريش ٦٤٣
٦٥- بشر قاتل ابن صفية بالنار ١٨٨ و٥٠٨
٦٦- بني الإسلام على خمس ٢٦٣
٦٧- تخلقوا بأخلاق الله ١٥٨
٦٨- تقتلك الفئة الباغية ٦٤٠
٦٩- التائب من الذنب كمن لا ذنب له ٥٣٢
٧٠- ثم تكون ملكا عضوضا ٦٥٧
٧١- جاءني جبريل وهو مستبشر ٧٨٥
٧٢- جهزوا جيش أسامة ٢١٠-٢١١ و٧٩٢ و٧٩٣
٧٣- حب علي إيمان وبغضه كفر ١٨١ و١٨٧ و٥١٥
٧٤- حب علي عبادة ٢٤٤
٧٥- حديث أنّ عصاة هذه الأمة يتمازون يوم القيامة ٤٩٠
٧٦- حديث الإشارة إلى خلافة أبي بكر رضي الله عنه ٢١٤
٧٧- حديث الافتراق ٥٠
٧٨- حديث التخيير ١٩٨
٧٩- حديث الغدير- من كنت مولاه فعلي مولاه ١٦٠ و٤٧٦ و٧٣٧
٨٠- حديث ذات أنواط ٧
٨١- حديث علي عندما رفض أن يمحو اسم رسول الله ﷺ ١٧١

٨٢- حربك حربي..... ١٨٠، ١٨١، ٥١٥، ٦٩١
٨٣- حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الأهلية..... ٤٠٩
٨٤- الحق بعدي مع عمر حيث كان..... ٣٤١ و٧٥٥
٨٥- الحق مع عمار حيث دار..... ٣٤١
٨٦- الخلافة بعدي في أمتي ثلاثون..... ٦٥٧
٨٧- دعوا أصحابي وأصهاري..... ٥٤٠
٨٨- رحم الله عليا اللهم أدر الحق معه حيث دار..... ٣٤٠ و٧٥٥
٨٩- رفع القلم عن ثلاثة..... ٧٧٢
٩٠- سئل رسول الله ﷺ أي آية أنزلت من السماء أشد عليك..... ٣٠٦
٩١- سئل عن أحب الناس إليه فقال: عائشة فقيل: ومن من الرجال..... ٣٣٥
٩٢- سحقا سحقا..... ١٦١ و٤٨٩
٩٣- سمع الله لمن حمده..... ٢٣٣
٩٤- سيكون في أمتي كل ما كان في بني إسرائيل..... ٣٩٧ و٤٠٢
٩٥- السابقون ثلاثة..... ٣٢٠ و٧٣٤
٩٦- صوموا يوم يصوم الناس..... ٣٠٢
٩٧- عزيمة من ربي وعهد عهده..... ٥٤٠
٩٨- عقرى حلقى..... ٤٩٠
٩٩- علي وفاطمة وابناهما رضي الله عنهم..... ٧٢٧
١٠٠- عليكم بسنتي وسنة الخلفاء..... ٣٣٦ و٧٥٩
١٠١- عمرو بن العاص من صالحي قريش..... ٢٣٧ و٥٤٢-٥٤٣
١٠٢- فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين..... ٨٣
١٠٣- فاضربوه بالسيف كائنا من كان..... ٦٣٩
١٠٤- قدموا قريشا..... ٦٤٣ و٦٤٧
١٠٥- كأني بإحداكن تنبحها كلاب الحوأب..... ٢٤٨ و٥٠٥
١٠٦- كان الناس لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه..... ٥٣٧
١٠٧- كان معاوية لرسول الله ﷺ أحد الكتاب..... ٢٢٩
١٠٨- كل المسلم على المسلم حرام..... ٥٨
١٠٩- كنت أذنت لكم في الاستمتاع..... ٤٠٨

١١٠- كنت أنا وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي بين يدي الله ٧٥٣
١١١- كنت أنا وعلي بن أبي طالب نورا ٣٤٠ و٧٥٢
١١٢- كنت بمنى أيام موسم ٣٠٦-٣٠٧
١١٣- كيف أنت ولا إله إلا الله ٥١٠
١١٤- لأعطين الراية غدا رجلا ٣٣٤ و٧٥٤
١١٥- لا تبيعوا الدرهم بالدرهم ٧٧٣
١١٦- لا تعذبوا بالنار ٧٦٩
١١٧- لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ٢٠٤
١١٨- لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل ١٤٨
١١٩- لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ٦٤٩
١٢٠- لا نورث ما تركناه صدقة ٢٠٣
١٢١- لا يؤمن أحد حتى أكون أحب إليه من نفسه ٥٧٦
١٢٢- لا ينبغي لأحد أن يبلغ هذا إلاّ رجل ٧٩٠
١٢٣- لتقاتلنّ عليا وأنت له ظالم ١٨٨ و٥٠٨
١٢٤- لعن الله من تخلف ٢١٠-٢١١ و٧١٢ و٧٩٣
١٢٥- لعن الله من فعل هذا ٥٢٥
١٢٦- لعن الملائة المرأة تخرج من بيتها بغير إذن زوجها ٥٢٥
١٢٧- لو استخلفت عليكم ٧٢٠
١٢٨- لو كان بعدي نبي لكان عمر ٧٤٨
١٢٩- لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم ٢٨٢
١٣٠- ليردنّ عليّ أناس من أصحابي الحوض ١٦١ و٤٨٩-٤٩٠
١٣١- ما صب الله شيئا في صدري ٧٤٨
١٣٢- ما ظنك باثنين الله تعالى ثالثهما ١٩٦
١٣٣- ما منكم من أحد إلاّ وقد وكل به قرينه ٢١٥
١٣٤- مروا أبا بكر فليصل بالناس ١٢٥
١٣٥- من أراد أن ينظر إلى آدام في علمه ٣٣١ و٧٤٨
١٣٦- من بايع إماما وأعطاه صفقة يده ٦٣١
١٣٧- من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من النار ٤٤٠ و٤٦٣

١٣٨- من سب أصحابي فاضربوه ٦٢٥
١٣٩- من قال لأخيه يا كافر ٤٣٥ و٦٢٠
١٤٠- من كذب عليّ متعمدا ١٣٦
١٤١- من كنت مولاه فعلي مولاه ١٦٠و١٦٦و٣٠٨و٣٢٨و٥٧٤ و٧٣٧
١٤٢- من مات و لم يعرف إمام زمانه ٦٣٦
١٤٣- من ناصب عليا في الخلافة ٣٤٠ و٧٥١
١٤٤- نحن معاشر الأنبياء لا نورث ٢٠١
١٤٥- نعمَ أهل البيت عبد الله وأبو عبد الله ٥٤٣
١٤٦- نعم ولكن الله غلبني عليه فأسلم ٧٩٩
١٤٧- الناس تبع لقريش ٦٤٤
١٤٨- هذا الصديق الأكبر هذا وصي حبيب الله ٣٥٠
١٤٩- هذا خير الأولين والآخرين ٧٨٦
١٥٠- وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا ٣٠٥
١٥١- وهل يكب الناس على مناخرهم ٥٩
١٥٢- ويح عمّار تقتله الفئة الباغية ١٨٢ و٥١٤
١٥٣- يأبى الله والمؤمنون إلاّ أبا بكر ٢٧٨
١٥٤- يا جارود ليلة أسري بي إلى السماء ٢٦٤
١٥٥- يا علي أنت خليفتي من بعدي ٢٨٤ و٦٩٤
١٥٦- يا علي خلل بين الأصابع ٤٢٦
١٥٧- يا عم إن الله عز وجل قد عصمني ٣٠٧
١٥٨- يا معاذ إني أحبك ٧٥٤
١٥٩- يا معشر المسلمين ألست أولى بكم ٣٢٦ و٧٣٧
١٦٠- يخرج قبل قيام الساعة قوم يقال لهم الرافضة ٥٢٧

فهرس الآثار وبعض الأقوال

الأثر	القائل	الصفحة
أتدرون ما أجلسني بينكما	شداد بن أوس	٢٣٦، ٥٤٥
أحجب نساءك	عمر	٢٢١
أحمد الله على ما قضى... وعلى ابتلائي	علي	٢٨٩، ٧٠٤
أخبراني بوجه الإصلاح	القعقاع	٢٤٦، ٢١٩
أصبت وأخطأنا «وفوق كل ذي علم عليم»	علي	٢١٩
أصبحنا نقاتل إخواننا	علي	١٨٣، ٢٣٠، ٣٤٠، ٥١٥، ٦٩٠، ٧٠٣، ٧٥١
أقيلوني أقيلوني	أبو بكر	٦٥٣
ألا إن يد الله تعالى على الجماعة	علي	٧٦٨
أما إذ لابد فإنه كان والله بعيد المدى	ضرار بن ضمرة	٥٢٠
أما بعد فإن بيعتي يا معاوية لزمتك	علي	٢٩١، ٧٠٥
أما بعد فقد جعل الله لي حقا	علي	٢٦٨
أمير أو مأمور	أبو بكر	٢٩٠
أنّ العلماء ورثة الأنبياء	جعفر الصادق	٢٠٣
أن عليا جلد الوليد بن عقبة أربعين جلدة		٧٧٠
أن عليا زاد عشرين جلدة في حد الخمر		٧٧٢
أن عليا قطع يد السارق من الأصابع	الشعبي	٧٧١
أن عليا كان يجيز شهادة الصبيان		٧٧١
أن لكل مؤمن شيطانا يقصد إغواءه	جعفر الصادق	٧٩٩
أنا أخذت العهد على الأرواح في الأزل	علي	٧٧٣
أنا صاحب الصور أنا مخرج من في القبور	علي	٧٧٣
أنا قسيم الجنة والنار	علي	٣٤٧
أنبئت بسرا قد اطلع اليمن	علي	٧٠٣

أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض	عمر	٢٠٣
أوحى الله إلى نبيه أن يستخلف عليا	الباقر والصادق	٣٠٣
أي قوم والله هؤلاء لقد وفدت على الملوك	عروة بن مسعود	١٧٤، ٤٩٤
أيها الناس أنتم المؤمنون	عمر	٦٥٦
إحراق علي لبعض الزنادقة		٧٦٩
إذا رأيت رجلا ينتقص أحدا من أصحاب	أبو زرعة	٤٧٣
إذا كان في المسألة تسعة وتسعون قولا بالتكفير		٦٢٢
إذا نسيت مسح رأسك	أبو عبد الله	٤٢٥
إرفعوه حتى يجيء عطاء غني	علي	٧٧٢
إشراك دون إشراك		٦٢١
إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يصلبان		٧٨٢
إن الأمير سيرجع والدابة في القرآن رمز له	جابر الجعفي	٧٨٢
إنّ الله عز وجل أنزل على نبيه	جعفر	٣٧٩
إن الناس يزعمون أن الشرب	علي	٤٢٩
إن لي شيطانا يعتريني	أبو بكر الصديق	٢١٥، ٧٩٨
إنّ معاوية نازعني حقا لي دونه	الحسن	١٨٣، ٥١٨، ٦٨٨
إنّ هذا الأمر لم يكن نصره ولا أخذه	علي	٢٨٥، ٦٩٥
إنا لنكشر في وجوه أقوام	أبو الدرداء	٣٧٢
إنزل عن منبر جدنا		٧٨٨
إنك متى تسير إلى هذا العدو	علي	٧٥٦
إنما الشورى للمهاجرين والأنصار	علي	٣٤٣، ٣٦٥، ٧٦١
إنما فعلت ما فعلت	الحسن	٦٨٨
إنما وديته لأن هذا شيء فعلناه برأينا	علي	٧٦٩
إني أكره لكم أن تكونوا سبابين	علي	٥٢٣، ٦٩٠
إني لأرجو أن أكون أنا وطلحة	علي	١٨٨
إني لأرى وجه رجل	طلحة	٥٠٧
إني لأعلم أنها زوجة نبيكم	عمار بن ياسر	٢٤١

إني والله لو لقيتهم واحدا	علي	٣٧٨
بئس القوم نحن	ابن عباس	٣٩٨
تغسلان غسلا	أبو هريرة	٤٢٥
جلست أتوضأ فأقبل	علي	٤٢٦
خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر	علي	١٦٥
رأيك في الجماعة أحب إلينا	عبيدة السلماني	٧٦٨
الزموا السواد الأعظم	علي	٧١١
سئل الإمام أبو جعفر عن حلية السيف		٧٠٨
سابعهم قائمهم سمي صاحب التوراة	علي	٥٩٧
صبأنا صبأنا	قوم من الأعراب	٧٩٠
صدقت والله ما كان بيني وبينها إلا ذاك	علي	٥٠٤
صف لي عليا	معاوية	٥٢٠
علامة الإيمان إيثارك الصدق	علي	٣٧٨
غفر الله لك	علي	٢٤١، ٥٠٣
فبذلك تفتخر بنو العباس	الأعمش	٣٠٧
فضض من لعنة الله (تعني مروان بن الحكم)	عائشة	٦٥٧
فلا أتخذ معاوية عضدا أبدا	علي	٢٣٢
فمن كان فضله أكثر من نقصه	ابن المسيب	٥٩
قتل علي من كان يقول بألوهيته		٥٨١
قتلاي وقتلى معاوية في الجنة	علي	٥٤٣
قتله الله وأنا معه	علي	٧٧٤، ٧٨٠
قتله من أخرجه	معاوية بن أبي سفيان	١٨٢، ٥١٤
قد بقي أناس من الأعراب رأوه	أنس بن مالك	٤٦٦
قد بلغت من صهره ما لم ينالا	علي	٢٢٦
قد ملك الشيطان عناني	علي زين العابدين	٢٧٣، ٣٦٧، ٦٨٣
قد نجوتم من مؤونة هذا الرجل	مالك بن نويرة	٧٩٠
قلت لأبي إن الناس يزعمون	محمد بن الحنفية	٣٢٢

قيس طالوت بعصاة الملوك فساواها	السدي	٦٨٦
كان الحسين يبدي الكراهة من صلح أخيه		٦٨٣
كان زيد بن ثابت يكتب الوحي		٥٣٧
كان معاوية يكتب الوحي		٥٣٧
كانت عائشة رضي الله عنها إذا ذكرت ما وقع		٢٤١، ٥٠٤
كانوا إذا ذكروا الله همت أعينهم	علي	١٦٤، ٤٨٧، ٧١١
كذبت يا عدو الله أبق الله عليك ما يخزيك	عمر بن الخطاب	٢٢٣
كفر دون كفر	ابن عباس	٦٢١
كل الناس أفقه من عمر	عمر بن الخطاب	٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٧٧٧
كونوا مع علي رضي الله عنه	ابن عباس	٣٢٣
كيف تنهى عن شيء فعله النبي ﷺ	علي	١١١
كيف نترك كتاب ربنا	عمر	١٠٢
لئن سمعت أحدا يفضلني على الشيخين	علي	٥٧٣
لئن لم تبايع أبا بكر لنقتلنك	عمر	٧٥٧
لا أدري فقال السائل: ليس مكانك هذا	علي	٣٥١
لا أرى شهادة أحد من أهل البدع	الشافعي	٦٠٩
لا تكفوا عن مقالة بحق	علي	٢٧٣، ٣٦٥، ٦٨٣، ٧٦٣
لا نجد في كتاب الله تعالى إلا المسح	ابن عباس	٤٢٧
لا يدخل الجنة إلا محبوه		٧٨٥، ٧٨٧
لابد للناس من أمير بر أو فاجر	علي	٢٧٠، ٢٧٣، ٣٤٣، ٣٦٥، ٦٨١، ٦٨٣، ٧٦١
لعن الله من أضمر لهما إلا الحسن الجميل	علي	٤٨٤
لقد أذكرتني شيئا أنسانيه الدهر	الزبير	٥٠٨
لقد عثرت عثرة لا تنجبر	علي	٧٧١
لله بلاء أبي بكر	علي	١٦٤، ٢٩٣، ٤٨٥، ٧٠٦
لم صار على قسيم الجنة والنار	المفضل بن عمرو	٣٤٨، ٧٨٤
اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك وخالفه قلبي	علي	٣٦٦، ٧٦٣

اللهم عفوا كل الناس أفقه من عمر	عمر بن الخطاب	٢١٨
اللهم وأوصل إلى التابعين	السجاد	٧١١، ٧١٢
لو أنّ الناس إذا ابتلو من قبل سلطانهم	الحسن البصري	٧٨
لو جز أنفي كان أحب إلي مما فعله أخي	الحسين	٢٣١، ٢٧٣، ٣٦٦، ٥١٩، ٦٨٣
لو كان النبي صلى الله عليه وسلم أراد خلافته	الحسن المثنى	٣٢
لو كانت لي دعوة مستجابة لصرفتها	عبد الله بن المبارك	٧٧
لولا السنتان لهلك النعمان	أبو حنيفة	٥٧٨
لولا عهد عهده إليّ خليلي	علي	٣٤١
ليستا من كتاب الله -يعني المعوذتين-	عبد الله بن مسعود	١٠٨
ما أوتيت بنو إسرائيل ما أوتيت إلا بصبرهم	الحسن البصري	٧٨
ما بال أقوام يذكرون أخوي	علي بن أبي طالب	١٦٣، ٤٨٤
ما فزعت هذه الأمة إلى السيف قط	الحسن البصري	٧٨
مررت بطلحة يوم الجمل	ثور بن مجزأة	١٨٨
مررت بقوم ينتقصون أبا بكر وعمر	سويد بن غفلة	٥٧٤
من أراد أن يقتحم جراثيم جهنم	علي	٧٦٩
من شتم أحدا من أصحاب النبي ﷺ	مالك	٥٢٨
من صلى وراء سني تقية	بعض أئمة الرافضة	٣٧٤
من ناصب عليا في الخلافة فهو كافر	أبو ذر	٧٥١
منا أمير ومنكم أمير	الأنصار	٦٤٣
مه اكفف عن هذه القراءة	جعفر الصادق	٤٧٨
نزلت في نساء النبي ﷺ -يعني آية التطهير-	ابن عباس وعكرمة	٣٠٩-٣١٠، ٧٢٢
نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ يوم الغدير	أبو سعيد الخدري	٣٠٣
نعم قد حلى أبو بكر الصديق	أبو جعفر	١٦٤، ١٦٥، ٢٩٤، ٤٨٨
نهى أن يزاد في الصداق	عمر بن الخطاب	٢١٨
نهي علي عن سب أهل الشام	علي	٢٣٠
نهي عمر عن متعة النساء	عمر	٤٠٦

هلموا إلي فإنه لم يبق على دين الخليل غيري	زيد بن نفيل	٤٦٨
وإني لصحبتكم قالٍ	علي	٧٠٤
وإني والله لأظن أنّ هؤلاء القوم سيدالون	علي	٢٨٩
وافقت ربي في ثلاث	عمر بن الخطاب	٢٢٠
والله إن الغبار الذي دخل في أنف فرس معاوية	عبد الله بن المبارك	٢٣٣، ٥٥٣
والله لا نصلي إلاّ ما كتب الله لنا	علي	١٧٧
والله ما نمت فحلمت ولا شبهت	أبو بكر	٧٩٨
وددت أني هو ولكنه لسان محمد ﷺ	علي	٣٢٢
وعيشك يا رسول الله إني لم أسجد للصنم	أبو بكر	٧٦٥
وقفوهم إنهم مسئولون عن ولاية علي	أبو سعيد الخدري	٣١٨
وكم من مريد للخير لن يصيبه	ابن مسعود	٣٠
ولئن أخذتموني بسنة نبيكم	أبو بكر	٢١٦
ويحك أتتوقف وأبوك سائقك	علي	٥٧٠
ويلك تصلي وأنت على غير وضوء	علي	٣٧٨
يا أبا اليقظان آية في كتاب الله أفسدت قلبي	رجل	٤٠٥
يا أصحاب الرسول أنا خليفة الرسول	أبو بكر	٧٩٨
يا أماه ما أشخصك وأقدمك هذه البلدة	القعقاع	٢٤٦
يا إخوتاه إني لست أجهل ما تعلمون	علي	٢٤٧
يا بني لا يغتب بعضكم بعضا	عائشة	٢٤١، ٥٠٤
يا رسول الله إن قوما هجرونا	عبد الله بن سلام	٧١٥
يا ليتني مت قبل هذا	علي	٢٤٧
يا مغرور إني أراك في الدنيا	علي	٣٨١

فهرس الأشعار

أول البيت	القافية	عدد الأبيات	القائل	الصفحة
كل امرئ قدره ما كان يحسنه	أسماءُ	١	علي بن أبي طالب	٤٨
وهبني قلت هذا الصبح	الضياء	١	المتنبي	٢١٧
إن فتشوا قلبي	كاتب	٢	للصّاحب بن عباد	٥٧٧
إذا لم يكن إلاّ الأسنة مركبا	ركوبها	١	الكميت بن زيد الأسدي	٦٤٦
ألا ما لليلي لا تغور كواكبه	يراقبه	٧	الوليد بن عقبة	٥١٢، ٧٦٨
فلا تحكم بأول ما تراه	كذوبُ	١		٦٥٤
إنّ الحمار مع الحمير	الصاحبُ	١		١٩٥
راحت مشرقة	ومغرب	١	الطائي	٣٧١
إلام ألام وحتى متى	الفتى	٢		٥٧٨
تجملت تبغّلت	تفيلت	٢	ابن عباس	٢٤٩
لقد أسمعت لو ناديت حيا	تنادي	٢	عمرو بن معد يكرب	٢٨٠
ليس على الله بمستنكر	واحد	١	أبو نواس	٣٥٠
السيد المحمود في خلاله	وندى	٧	الأخرس	٥٤
الله يعلم والأنام شهود	لفريدُ	٧	الأخرس	٥٤
أيوافق القرآن	تقصدُ	١	عثمان بن سند	٢٢٠
لا تعجبوا من بلا غلالته	القمر	١		٧٤٩
إن السؤال والجواب	وذكر	٦	العمري	٥٥
لله در أناس	أمروا	٣		٤٧٢
ثبت الجنان	الشرى	٤		٤٦٢
وقد عم في هذا الزمان فساده	مصرا	٢	النبهاني	٨٤
إذا محاسني	أعتذرُ	١	البُحتري	٢١٧
يجل عن الأعراض	بالعناصر	١	ابن أبي الحديد	٥٨٠

ألا إنما الإسلام	ظافر	١		٥٨٠
فمنك البداء ومنك الغير	المطر	٢	عبيد بن أبي سلمة	٢٤٣
علي نحت القوافي	البقر	١	البحتري	٢١٧
يقولون لي فضل	الحصى	٢		٥٤٩
أرى بارقا	يغمض	٢		٧٤٩
يا ركبا قف بالمُحَصَّبِ من منى	الناهض	٣	الشافعي	٥٧٧
خير الأمور	التفريط	١		٣٧١
معاوي لا أعطيك	تصنع	٢	عمرو بن العاص	٢٣٥،٥٤٤
يا ابن الكرام	سمعا	١	من شواهد ابن عقيل	٢٩٦
لا تهن الفقير علك	رفعه	١	الأضبط بن قريع السعدي	٢٩٩
عجبت من قوم	موضع	١٧	إسماعيل الحميري	٣٢٧
نشرت ثلاث ذوائب	أربعا	٢	المتنبي	٧٤٩
وكنا كند ماني جذيمة حقبة	يتصدعا	١	متمم بن نويرة	٧٩١
صديق صديقي	بصديقي	١		٥٧٩
يموت الفتى من عثرة بلسانه	الرجل	٢	جعفر الصادق	٨١
لقلت لعشاق الملاحة أقبلوا	ولوا	١		٥٦٨
يا أهل بيت رسول الله حبكم	أنزله	٢	الشافعي	٥٧٧
أما التمذهب بغير الأول	مبجل	٤	عبد الله العلوي الشنقيطي	٥٠
وإذا أتتك مذمتي من ناقصٍ	كامل	١	المتنبي	١٩٣،٧٨٨
	علا	١	الشاطبي	٤١٣
	البلل	١	المتنبي	٧٠٨
ولا تغل في شيء من الأمر	ذميم	١		٣٧١
هنالك لو دعوت	الحميم	١	أبو جندب الهذلي	٧٠٤
إذا صافى صديقك	الكلام	١		٥٧٩
وإذا رأيت إساءة فهبها	الحسان	١		٦٢
قيل إنّ الإله ذو ولدٍ	كهنا	٢	علي بن أبي طالب	١٩٣،٧٨٨
وكذاك أخبر أن سب صحابه	غفران	٢	الصرصري	٥٢٨

إني خصصت على نساء محمدٍ	معاني	١٩	أبو عمران الأندلسي	٢٣٨
لا تسمع قول الروافض	الرجلان	٥	أبو محمد القحطاني	٤٢٣
ما آن للسرداب أن يلد الذي	أنا	٢		٣٥٥
إذا ذكروا عليا أو بنيه	العليه	٣	الشافعي	٥٧٧

فهرس الأمثال

١- إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل ٤٧٣
٢- أشأم من البسوس ٥١٣
٣- أضعف من دين ماني ٤٦٨
٤- أبخل من حباحب ٥٦٧
٥- أعز من بيض الأنوق ..... ٧٠، ١٧٥، ٤٩٤
٦- أنقى من ليلة الصدر ٤٧٢
٧- جاءوا بثالثة الأثافي ..... ١٢٧، ٢٢٢
٨- حديث خرافة ..... ٤٦١، ٦٢٨
٩- دون إثباته خرط القتاد ..... ١١٧، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٤، ٢٦٢، ٤٨٣، ٥٢٤، ٧٥٣
١٠- رجعوا بخفي حنين ٢٧٨
١١- رمتني بدائها وانسلت ١٥٤
١٢- زاد في الطنبور نغمة ٢٨٣
١٣- طويت الثوب على غره ٦٥٥
١٤- عيش المضر حلوه مر مقر ..... ٧٩، ١٣٣
١٥- كصرير باب أو كطنين ذباب ..... ٣٣١، ٧٨٨
١٦- لا ينتطح فيه كبشان ..... ١٧١، ٢٥٣، ٥٢٧، ٦٤٣
١٧- من يسمع يخل ٧٨٠
١٨- وبعد اللتيا والتي ..... ٣١٣، ٧٢٦
١٩- ورموا لعمر الله بثالثة الأثافي ٧٩
٢٠- وقعوا في حرة رُجلية ٧٩
٢١- ووادي جدبات وأم حبوكر ٧٩
٢٢- يسر حسوًا في ارتغاء ٢٣٢

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
آل كاشف الغطا- محمد حسين بن علي بن الرضا	١٣٥
الآمدي أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سلم	٥٠٩، ٦١٣
أبان بن عياش	٣٨٠
أبو إسحاق الإسفراييني الأستاذ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم	٦٤٠
أبو الأسود الدؤلي	٥٧١
أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين	٤٢٠
أبو الحسن الأشقر	٧٣٤
أبو الحسن الزاهدي القاضي الحنفي	٧٦٥
أبو الحسن الظاهر بدين الله العبيدي	٥٩٣
أبو الحسين البصري محمد بن علي بن الطيب المعتزلي	٦٣٤-٦٣٥
أبو السعود-محمد بن محمد بن مصطفى أبو سعيد العمادي	٤٧، ٤٣٨، ٥٤٧
أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني	٥٧٦
أبو العالية-رفيع بن مهران المقرئ المفسر	٤٢٧
أبو القاسم الحسن بن روح	٣٥٤
أبو القاسم الفائز بنصر الله العبيدي	٥٩٤
أبو القاسم المستعلي بالله العبيدي	٥٩٤
أبو القاسم عبد الله بن عبيد الله الرضي	٥٩٢
أبو المعالي الألوسي-محمود شكري	٥٠
أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي	٧٤٩
أبو بكر أحمد بن ثابت بن علي الخطيب البغدادي	٤٧٢
أبو بكر الأصم عبد الرحمن بن كيسان المعتزلي	٦٣٦
أبو بكر النقاش	٧١٤
أبو تميم معد بن الظاهر	٥٩٣
أبو جعفر الطوسي محمد بن الحسن شيخ الطائفة	٣٧٣، ٧٥٨

أبو حامد المقدسي ٩٥
أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي ٦٣٠
أبو ذؤيب الهذلي الشاعر خويلد بن خالد ٤٧٠
أبو ذر الغفاري ..... ٥٧٣، ٧٨٦
أبو زيد اللغوي الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت ..... ٣٢٩، ٧٣٧
أبو سعيد الخدري سعد بن مالك بن سنان ٧٣٧
أبو سعيد يحيى بن يعمر ٥٧٢
أبو سفيان بن حرب الأموي القرشي ٧٩٤
أبو صالح باذام مولى أم هانىء ٥١٩
أبو طاهر الجنابي القرمطي الباطني الزنديق عدو الله ٥٩١
أبو عبد الله بن منده محمد بن إسحاق بن محمد ٤٦٧
أبو عبيدة بن الجراح عامر بن عبد الله أمين هذه الأمة ٥٣٩
أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري اللغوي ..... ٣٢٩، ٧٣٧
أبو عمر عثمان بن سعيد العمري السمان ٣٥٤
أبو عمران الواعظ الأندلسي ٢٣٨
أبو عمرو بن العلاء البصري أحد القراء السبعة ٣١٤
أبو محمد القحطاني عبد الله بن محمد الأندلسي ٤٢٣
أبو مخنف لوط بن يحيى بن سعيد ..... ٥١٩، ٦٨٣
أبو مسعود الأنصاري عقبة بن عمر بن ثعلبة ٧٧٤
أبو معين النسفي ٩٥
أبو منصور إسماعيل الظافر بأمر الله العبيدي ٥٩٤
أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس بن سليم ٧٧٤
أبو نعيم الأصبهاني ٩٥
أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ٥٤٣
أبي بن كعب ١٠٦
أحمد الأحسائي الرافضي الدجال ..... ٦٠١، ٦٠٦
أحمد القائم بأمر الله العبيدي ٥٩٣
أحمد بن زيني دحلان ٨٤

أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني ..... ٤٢٢، ٤٧٠
أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ٦١٣
أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي ٢٢٩
أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي الحافظ ٥٤٠
أحمد بن موسى الكاظم ٥٩٨
الأخطب الخوارزمي الموفق بن أحمد المكي ٧٥١
الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة ٤٢
أسامة بن زيد بن حارثة الحِب ابن الحِب ..... ٥١٠، ٧٩١
الأسود العنسي عيهلة بن كعب بن عوف ٦٩٩
الأشتر مالك بن الحارث بن عبد يغوث ١٧٨
الأشعث بن قيس بن معديكرب الكندي ..... ٤٦٩، ٧٠١
الأشعري أبو الحسن علي بن إسماعيل بن بشر ..... ٩٣، ٥٤٨، ٦٠٩، ٦٣٧
أشهب بن عبد العزيز بن داود مفتي مصر من أصحاب مالك ٦١١
أصبغ بن نباتة التميمي الحنظلي ٧٧٣
الأعمش سليمان بن مهران الأسدي ..... ٣٠٧، ٥٧٩
أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان أم المؤمنين ٥٤٠
أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية أم المؤمنين ٧٢٤
أم طلحة صفية بنت الحارث ٥٠٣
أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ٥٤٦
أنس بن مالك بن النضر ٤٦٦
إبراهيم السمنودي ٨٤
إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم ٤٦٦
إبراهيم بن حيدر بن أحمد الكردي ٣٠١
إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ٥٨٤
إسحاق بن جعفر الصادق ..... ٣٣٧، ٥٩٠، ٧٦٠
الإسفراييني- أبو إسحاق ٦٤٠
إسماعيل المنصور بقوة الله العبيدي ٥٩٣
إسماعيل بن جعفر الصادق ٥٨٨

إسماعيل بن محمد التيمي أبو القاسم قوام السنة ٩٢
إسماعيل بن محمد الحميري الرافضي الشاعر ٣٢٧
الإمام المنتظر عند الرافضة محمد بن الحسن العسكري ..... ١٤٠، ٣٥٣، ٥٩٩
ابن أبي الحديد عبد الحميد بن هبة الله بن محمد ٥٨٠
ابن أبي العز ٩٦
ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ٧٢٢
ابن أبي شريف كمال الدين محمد بن محمد بن أبي بكر ٦١٧
ابن أبي عاصم ٩٥
ابن أبي عياش أبان بن فيروز ٧٥٧
ابن أعثم الكوفي أحمد بن محمد بن علي ٢٤٣
ابن أم مكتوم عمرو وقيل عبد الله بن قيس ..... ٤٦٥، ٧٤٢
ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد ..... ٢٥٣، ٤٦٤
ابن البزاز الحنفي صاحب الفتاوى البزازية ٥٣٠
ابن الجزري محمد بن محمد بن محمد بن علي أبو الخير ٧٤٥
ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ..... ٥١٩، ٧٤٦
ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر ٦١٤
ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ٥٧٢
ابن الصباغ علي بن محمد بن أحمد نور الدين المكي ..... ٢٣٠، ٥١٨، ٦٨٣
ابن العماد الحنبلي أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ٤٧٤
ابن الفارض عمر بن أبي الحسن علي بن المرشد ٨٠
ابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب ٦٢
ابن المرحل محمد بن عبد الله بن عمر ٦١٥
ابن الوردي عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ..... ٢٣٥، ٥٤٤
ابن بابويه أبو جعفر القمي الملقب بالصدوق الرافضي ..... ٣١٨، ٧٢٩، ٧٧٢، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٧
ابن بطة ٩٥
ابن تيمية شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ٨٣
ابن جرير الشيعي محمد بن جرير بن رستم ٤٢٨
ابن جرير الطبري إمام المفسرين ..... ١٨٤، ٤٢٨، ٥١٦

ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد ٤٢٢
ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد ٦٥٥
ابن دقيق العيد محمد بن علي بن وهب ..... ٥٩، ٦١٦، ٧٤٦
ابن شهر آشوب أبو جعفر محمد بن علي المازندراني الرافضي ١٠٣
ابن طاووس علي بن موسى بن جعفر ٧٥٨
ابن عامر الشامي أحد القراء السبعة ٤١٢
ابن عباس عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ٤٧٥
ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي ٤٩١
ابن عبد ياليل ٧٠٠
ابن عربي الحاتمي ٥٥١
ابن عرفة محمد بن محمد بن عرفة الورغمي ٦٤٩
ابن عطية عبد الحق بن أبي بكر الغرناطي ٣٢٥
ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي ٩٢
ابن قاضي شهبة محمد بن أبي بكر بن أحمد ٦١٦
ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري ..... ٢٤٣، ٤٦٣
ابن كثير عبد الله قارئ أهل مكة أحد القراء السبعة ٤١٤
ابن كمال باشا أحمد بن سليمان ..... ٤٧، ٤٣٨، ٥٤٧
ابن يونس المالكي محمد بن عبد الله بن يونس ٦٢٩
الباقر أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ..... ١١٣، ٤٨٨، ٥٧٨
الباقلاني محمد بن الطيب بن محمد القاضي أبو بكر ..... ٥٥١، ٦٢١
بريدة الأسلمي ٧٤٠
بسر بن أرطأة ٧٠٣
البغوي أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ٤٦٧
البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء ٧٤٩
البلقيني عمر بن رسلان ..... ٥٧٠، ٦٣٠
البيضاوي عبد الله بن عمر بن محمد ناصر الدين ..... ٤٦، ٦٩٤
البيهقي- أحمد بن الحسين ٧٤٩
التفتازاني مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين ..... ٦١٢، ٦٢٨، ٦٣٣

الثعلبي أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق ..... ٢٩٨، ٧١٥
جابر بن عبد الله الأنصاري ٧٨٧
جابر بن يزيد الجعفي ..... ١١٩، ٧٨٢
الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني المعتزلي ٦٣٤
جارود بن منذر العبدي ٢٦٤
الجبائي أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام المعتزلي ٦٣٨
جديد الدولة ابن ركن الدين ٥٩٦
الجرجاني الشريف علي بن محمد ٥٥٠
الجصاص أحمد بن علي أبو بكر ٦١٠
جعفر الصادق أبو عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين ..... ٤٧٥، ٧٨٤
جعفر بن أحمد بن علي بن بيان الغافقي ٧٥٣
جعفر بن علي بن محمد بن علي بن موسى الكاظم ٦٠٠
جلال الدين حسن بن محمد بن حسن ٥٩٥
جنكيز خان ٥٩٦
الجويني أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ..... ٤٣٦، ٦١٥، ٦١٧، ٦٢١، ٦٣٧، ٦٣٩
الحارث بن محمد بن أبي أسامة البغدادي أبو محمد ٥٤٠
الحاكم الشهيد محمد بن محمد بن أحمد ٦٠٩
الحاكم بأمر الله أبو علي العبيدي الزنديق المدعي للربوبية ٥٩٣
حبيب النجار صاحب يس ٧٣٤
حذيفة بن اليمان ..... ٤٨٩، ٧٩٥
الحر العاملي محمد بن الحسن بن علي ١٢٨
الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ..... ٤٢٨، ٥١٠
الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الملقب بالمثنى ٥٨٤
الحسن بن الهادي بن نزار ٥٩٥
الحسن بن صباح الحميري ٥٩٥
الحسن بن علي بن أبي طالب الملقب بالمجتبى ..... ٥٠٣، ٦٨٨، ٦٨٩، ٧٢٢، ٧٣٨
الحسن بن علي بن محمد العسكري ..... ١٤٠، ٥٩٩
حسن بن كبش ٧٨٦

حسين أفندي الداغستاني ٣٨
الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ..... (٦٧٦)، ٦٧٧، ٦٨٩، ٧٢٢
حفص بن سليمان أبو عمر أحد راويي عاصم الكوفي ٤١٣
الحلي الرافضي ابن المطهر الحسن بن يوسف بن علي ..... ٢٨٨، ٦٠١، ٦٢٨، (٦٨٥)، ٦٩٧
حمزة بن حبيب الزيات الكوفي أحد القراء السبعة ٤١٤
الخازن علي بن محمد بن إبراهيم ٧١٥
خالد النقشبندي ٣٠
خالد بن الوليد ٧٤٠
الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ٤٧٢
الخلال ٩٥
خلف مؤسس فرقة الخلفية من الباطنية ٥٩٠
خولة الحنفية والدة محمد بن الحنفية ٥٤٦
الخياط عبد الرحيم بن محمد بن عثمان المعتزلي ٦٣٤
الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي ٧٥٢
داود باشا ..... ٢٨، ٤٦٨، ٦٠٢
الدهلوي عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم ٢٥٥
الدواني جلال الدين محمد بن أسعد ٤٧
الديلمي شيرويه بن شهردار بن شيرويه ٥٧٦
الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز ..... ٦١، ٧٤٥، ٧٤٧
الرازي المفسر محمد بن عمر بن الحسين ..... ٤٦، ٧٢٨
الرافعي أبو القاسم عبد الكريم بن محمد ..... ٦١٥، ٦١٧، ٦٢٣
ربيعة بن أمية بن خلف بن وهب القرشي ٤٦٨
رجب بن محمد بن رجب البرسي الرافضي ٧٧٣
ركن الدين بن علاء الدين بن الحسن بن الهادي ٥٩٦
الرواندي أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسن ٥٥٠
الرواندي سعيد بن هبة الله بن الحسن ..... ٣٧٨، ٤٨٦، ٧٠٨
الزبيدي أبو الفيض محمد بن محمد بن محمد مرتضى الحسيني ٩٢
الزبير بن العوام أحد العشرة ..... ٥٠٢، ٧٧٣

الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري ٤٢٠
زرارة بن أعين ٥٨٦
الزركشي بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله ١٤٨
زكريا بن برخيا النبي من ذرية سليمان بن داود ٧٤٥
زكريا بن محمد الباقر ..... ٥٨٧، ٦٧٦
الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر ٤٦
الزنجاني محمود بن أحمد بن محمود ٦١٦
زيد بن أرقم ٧٥٩
زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ٣٣٧، ٥٧٨، ٧٦٠
زيد بن عمرو بن نفيل العدوي ٤٦٦
زين العابدين- السجاد ٧١١
سارة زوجة إبراهيم عليه السلام ٧٢٤
سالم بن أبي حفصة العجلي ٥٧٢
سباع بن غرفطة الغفاري ٧٤٢
السبكي علي بن عبد الكافي بن علي ..... ٦٧، ٦٢٦
سجاح بنت المنذر ٧٠١
السجاد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين ٧١١
سحنون عبد السلام بن حبيب بن حسان أبو سعيد ٦١٠
السدي الكبير إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة ..... ٥١٠، ٧٢٨
سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر بن عبد الله ٦١٢
سعد بن أبي وقاص ٥٣٨
سعيد بن المسيب ..... ٥٩، ٤٧١
سعيد بن جبير ٧٢٨
سعيد بن زيد بن عمر أحد العشرة المبشرين بالجنة ٥٣٨
السفاريني ٩٦
سفيان بن عيينة ٥٩٨
السكسكي أبو الفضل عباس بن منصور بن عباس ٩٣
السلطان سليم خان الثالث ٢٧

السلطان عبد الحميد خان الأول ٤٥٩
السلطان عبد المجيد بن السلطان محمود الثاني ٢٧
السلطان عبد المجيد خان الأول ٢٧
السلطان محمد خان الثاني ..... ٢٧، ٤٥٩
السلطان مصطفى خان الثالث ٢٧
السلطان مصطفى خان الرابع ٢٧
السلطان همايون ٥٤١
سلمان الفارسي ..... ٥٢٤، ٥٧٣
سلمة بن الأكوع ٧٩٤
سليم بن قيس الهلالي ..... ١٥٩، ٤٧٥، ٧٥٧
سليمان بن جرير الشيعي ٣٩١
سليمان فائق ٢٦
سمرة بن جندب ١٣٥
السمساطي= الشمشاطي علي بن محمد العدوي ٢٤٣
سهل بن عبد الله التستري ٦٤٦
سويد بن غفلة ٤٨٣
الشاطبي القاسم بن فيرُّه بن خلف ٤١٣
شاه إيران ..... ٦٠٥، ٦٠٧
شداد بن أوس ٥٤٥
شريح القاضي ٧٦٨
الشريف الجرجاني ٦٠٨
الشريف الرضا محمد بن الحسينبن موسى العلوي الرافضي ٤٢٦
الشريف المرتضى علي بن حسين بن موسى العلوي الرافضي ..... ١٠٥، ٦٧٧
شعبة بن الحجاج ٤٦٥
شعبة بن عياش الكوفي أحد راويي عاصم من القراء السبعة ٣١٤
الشعبي عامر بن شراحبيل ٤٢٧
الشمني أحمد بن محمد بن محمد بن حسين ٤٦٥
شمويل النبي عليه الصلاة والسلام ٧٢٩

الشهاب الخفاجي احمد بن محمد بن عمر ..... ٣٣١،٦١،٧١
الشهرستاني أبو الفتح محمد بن عبد الكريم ١٤١
صديق حسن خان ٥٢
الصرصري يحيى بن يوسف بن يحيى الأنصاري أبو زكريا ٥٢٧
الصفار محمد بن الحسن الرافضي ٤٢٦
الصفي الهندي محمد بن عبد الرحيم ٦٢٣
صفية بنت الحارث بن أبي طلحة ٥٠٣
صفية بنت حيي بن أخطب أم المؤمنين رضي الله عنها ٤٩٠
صلاح الدين العلائي أبو سعيد خليل بن كيكلدى ٤٧٤
الصيرفي سديربن حكيم بن صهيب ١٤١
ضرار بن ضمرة ٥٢٠
الضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد بن أحمد ٣٠٦
الطبرسي الفضل بن الحسن بن الفضل أبو علي الرافضي ١٠٥
الطحاوي أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ..... ٥٢٩،٦٦
طلحة بن عبيد الله بن عثمان التميمي أحد العشرة ..... ٧٧٣،٥٠٢
طليحة بن خويلد الأسدي المتنبي ٧٠٠
الطوسي (نصير الشرك) محمدبن محمد بن الحسن أبو جعفر ..... ٦٠١،٥١٦،١٨٤
الطوسي شيخ الطائفة محمد بن الحسن الرافضي ٣٧٣
عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين ٥٠٢
عارف حكمت=أحمد بن إبراهيم بن عصمت ٣٨
عاصم بن بهدلة الكوفي أحد القراء السبعة ٤١٣
عامر بن شراحيل الشعبي ٤٢٧
عبادة بن الصامت ٧١٥
عباس العزاوي ٥٦٣
العباس بن عبد المطلب بن هاشم عم الرسول صلى الله عليه وسلم ..... ٧٥٣،٥٥٠
عبد الأعلى بن مسهر الغساني ٦١١
عبد الباقي بن سليمان العمري الفاروقي ٣٢
عبد الباقي بن محمود بن عبد الله الألوسي ٤٠

عبد الحسين الموسوي ١٤٦
عبد الحق بن محمدبن هارون السهمي ٦٢١
عبد الحميد بن عبد الله بن محمود الألوسي ٣٩
عبد الرحمن الكزبري ٣٨
عبد الرحمن بن خلدون ٦٥٥
عبد الرحمن بن عبد الله بن محمود الألوسي ٣٥
عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ..... ٥١٩، ٧٤٦
عبد الرحمن بن عوفالقرشي أبو محمد أحد العشرة ٥٣٨
عبد الرزاق بن همام الصنعاني ٥٧٢
عبد السلام الشواف ٤٠
عبد العزيز أفندي شواف زادة ٣٧
عبد الغفار بن عبد الواحد الأخرس ٤٠
عبد الفتاح الشواف ٤٠
عبد القادر الكيلاني ٤٦١
عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ٩٥
عبد اللطيف بن علي مفتي بيروت ٣٨
عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق ٥٩٧
عبد الله العمري من شيوخ الألوسي ٣٦
عبد الله بن أبي بن مالك (ابن سلول رأس المنافقين) ٧١٥
عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي ٥٠
عبد الله بن الحارث بن نوفل ٤٧٠
عبد الله بن الزبير ٦٥٠
عبد الله بن العباس ٤٧٠
عبد الله بن المبارك ..... ٧٧، ٥٥٣
عبد الله بن خطل ٤٦٩
عبد الله بن خلف بن أسعد الخزاعي ٥٠٣
عبد الله بن سبأ ٥٧٤
عبد الله بن سلام ٧١٥

عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ..... ٥٠٠، ٦٥٠
عبد الله بن كثي المكي أحد القراء السبعة ٤١٤
عبد الله بن محمد بن حيان بو الشيخ الأصفهاني ٥٧٦
عبد الله بن محمود الألوسي والد أبي الثناء ٣٦
عبد الله بن محمود بن عبد الله الألوسي ابن أبي الثناء ..... ٤٠، ٦٦١
عبد الله بن مسعود ١٠٦
عبد الله بن ميمون القداح ٥٩٠
عبد الله بن نافع الصائغ ٦١١
عبد الله بن يونس البصري ٥٨٧
عبد الله بنالحسن بن علي بن أبي طا لب رضي الله عنه ٥٨٤
عبد المجيد الحافظ لدين الله العبيدي ٥٩٤
عبيد الله الرضي ٥٩٢
عبيد الله بن جحش ٤٦٨-٤٦٩
عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي ٤٧٣
عبيد بن أبي سلمة الليثي ٢٤٣
عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد الثقفي ٤٧٥
عثمان بن سند النجدي البصري ٢٢٠
عثمان بن عيسى بن كنانة ٦١١
عروة بن مسعود الثقفي ..... ١٧٤، ٤٩٣
عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي ..... ٥٥٠، ٦٨٠
عطية العوفي ..... ٣٠٣، ٧٩٥
العقيلي محمد بن عمرو بن موسى ٧٣٥
عكرمة مولى ابن عباس ..... ٣١٠، ٧١٤، ٧٢٢
علاء الدين بن الحسن ٥٩٦
علاء الدين بن محمد بن الحسن بن الهادي ٥٩٥
علاء الدين علي أفندي الموصلي ..... ٣٥، ٣٦
علي الرضا بن موسى بن جعفر ٥٩٩
علي النقي المعروف بالهادي ٥٩٩

علي بن أحمد ابن عم الألوسي ٣٧
علي بن عيسى الأربيلي ..... ١٦٤، ٤٨٧
علي بن محمد أبو الحسن السمّري ٣٥٤
علي بن محمد سعيد بن عبد الله السويدي ٣٧
علي رضا باشا اللاز ..... ٢٠٨، ٤٦٢
عمار بن موسى السباطي ٥٨٨
عمار بن ياسر رضي الله عنه ..... ٥٠٣، ٦٤٠
عمر بن عبد العزيز ..... ٢٣٢، ٥٥٣
عمران بن حطان ١٣٠
عمران بن طلحة بن عبيد الله ٥١١
عمرو بن العاص ٥٢٢
عمرو بن عبيد ٥١٤
العياشي محمد بن مسعود بن محمد الرافضي ١٢٢
عيينة بن حصن ٧٠٠
الغزالي أبو حامد محمد بن محمد بن محمد ..... ٤٣٤، ٦٠٨
الفاضل الجامي عبد الرحمن بن محمد الشيرازي ٥٧٢
فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٥
فاطمة بنت قيس ..... ٢٠١، ٢٠٢
الفاكهي محمد بن إسحاق بن العباس ٤٦٧
الفخر الرازي= الرازي المفسر ..... ٤٦، ٧٢٨
الفيروز آبادي محمد بن يعقوب بن محمد ٩٢
فيروز الديلمي ٦٩١
القاسم ابن النبي صلى الله عليه وسلم ٤٦٦
قاسم المتقي ٥٨٢
القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ٤٠٨
القاضي حسين أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد ..... ٢٥٤، ٥٢٨
القاضي زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري ٤٦٣
القاضي عياض بن موسى بن عياض ..... ١٣٠، ٦١١

قتادة بن دعامة السدوسي ٧٢٨
القحطاني أبو محمد عبد الله بن محمد الأندلسي ٤٢٣
قرة العين هند أم سلمة ٦٠٥
قرة بن سلمة ٧٠٠
القرطبي أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم ٦١٣
القرطبي الأنصاري المفسر محمد بن أحمد بن أبي بكر ..... ١٣٠، ٦٥٢
قرمط حمدان بن الأشعث ٥٨٩
القعقاع بن عمرو التميمي الشجاع المعروف ٥٠٤
القمي علي بن إبراهيم بن هاشم ١٢١
الكاشاني= الكاشي محمد بن مرتضى بن فيض الله الرافضي ٧٠٢
كاظم الحسيني الرشتي الرافضي الكشفي ..... ٦٠٢، ٦٠٥، ٦٠٦
كالب بن يوقنا ..... ٣٣٤، ٧٤٣
الكتاني محمد عبد الحي بن عبد الكبير الإدريسي المغربي ٣٩
الكرخي عبيد الله بن الحسين الحنفي ٦١٠
الكركي العاملي ١٤٤
الكسائي علي الكوفي أحد القراء السبعة ٤١٣
الكعبي أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود المعتزلي ٦٣٤
الكمال بن الهمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ٦١٣
الكوراني زين العابدين ٩٥
اللالكائي ٩٥
اللقاني أبو الإمداد إبراهيم بن إبراهيم بن حسن المالكي ٦٢٩
المأمون عبد الله بن هارون الرشيد الخليفة العباسي ٦٤٩
الماتريدي محمد بن محمد بن محمود الحنفي السمرقندي ٥٤٨
المازري محمد بن علي بن عمر التميمي أبو عبد الله ٧٧٤
المازري محمد بن مسلم بن محمد أبو عبد الله الصقلي القرشي ٤٧٤
مالك بن الحارث بن عبد يغوث المشهور بالأشتر ..... ٤٩٩، ٧٧٩
مالك بن الحويرث بن أشيم بن زياد صحابي جليل ٤٧٤
مالك بن نويرة ..... ٢٠٩، ٧٠٠

المامقاني عبد الله بن محمد حسن ١٣٦
المبارك مولى إسماعيل بن جعفر ٥٨٨
متمم بن نويرة ..... ٢١٠، ٧٩١
المتنبي أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي ٧٤٩
المجلسي محمد باقر بن محمد تقي ٢٦١
محمد أمين بن علي الحِلي ٣٧
محمد أمين بن محمد الأدهمي الواعظ ٤٠
محمد التقي المعروف بالجواد بن علي الرضا ..... ٣١، ٥٩٩
محمد التقي من أجداد العبيديين ٥٩٢
محمد الجونفوري ٦٧٨
محمد العاضد لدين الله آخر العبيديين ٥٩٤
محمد المهدي بن عبيد الله بن عبيد الله جد العبيديين ٥٩٢
محمد النفس الزكية بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ٥٨٤
محمد الوصي ٥٩٢
محمد الوفي ٥٩٢
محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ٥٠٤
محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار إمام المغازي ..... ٣٣١، ٧٤٠
محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ٥٨٨
محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ٦٥١
محمد بن الحسن العسكري= الإمام المنتظر عند الرافضة ..... ١٤٠، ٣٥٤، ٥٩٩
محمد بن الحنفية ..... ٣٣٧، ٥٧٠، ٧٦٠
محمد بن جعفر الصادق ٥٨٨
محمد بن جهم الهلالي ١٠٣
محمد بن حسين آل عبد اللطيف ٤١
محمد بن خلف المروزي ٧٥٢
محمد بن سنان الزاهر الخزاعي ٣٨١
محمد بن طلحة بن عبيد الله التميمي القرشي ..... ٢٤٨، ٥٠٦
محمد بن عبد الوهاب ٨٤

محمد بن علي البرقعي ٥٩١
محمد بن مسلم بن رباح أبو جعفر الأوقص الرافضي ١١٩
محمد بن مسلمة الأوسي الأنصاري ٧٤٢
محمد بن نعمان الصيرفي شيطان الطاق ٥٨٥
محمد بن يعقوب الكليني الرافضي ..... ١٠٢، ٤٧٨، ٦٧٥
محمد بهجة الأثري ٣٣
محمد رشيد رضا ٥٣
محمد سعيد أفندي ٤٠
محمد محيي الدين بن عمر الأسلمي ٥٦١
محمد نجيب باشا ٢٨
محمود أفندي بن الحاج زكريا ٤٦٠
المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي ٧٧٨
المدائني أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله الأخباري ٥٣٧
المرتضى الشريف علي بن الحسين بن موسى البغدادي ..... ٢٣٠، ٥١٨، ٦٧٧، ٦٩٣، ٦٩٥
مروان بن الحكم بن أبي العاص ..... ٢٤٨، ٥٠٦، ٦٥٧
مروان بن محمد الطاطري ٦١١
مسيلمة الكذاب ٦٩٩
المشهدي عبد الله ..... ٢٨٣، ٦٩٣
معاوية بن أبي سفيان ٤٦١
معد المستنصر بالله العبيدي ٥٩٣
معد المعز لدين الله العبيدي ٥٩٣
المغيرة بن سعيد الرافضي ٩٤
المغيرة بن شعبة ٧٧٥
المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث ٦١١
المفضل بن عمرو الجعفي الكوفي ..... ٥٩٧، ٧٨٤
المفيد= محمد بن محمد بن النعمان إمام الرافضة في وقته ٣٧٣
مقداد بن عبد الله بن محمد السيوري ٦٨٠
المقداد بن عمرو بن الأسود الكندي ٥٧٣

الملا حسين الجابوري ٣٦
الملا درويش بن عرب حضر ٣٧
الملا عبد الله المشهدي ..... ٦٩٣، ٧٠٢، ٧٢٣، ٧٢٥
الملاء معين الدين عمر بن محمد أبو حفص الأربيلي الموصلي ٥٣٨
المنصور الآمر بأحكام الله العبيدي ٥٩٤
المنصور الدوانيقي الخليفة العباسي أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي ٥٨٤
منير بن خضر القاضي ٤٧
موسى السيلاني ٤٦٥
موسى الكاظم ابن جعفر الصادق ..... ٥٨٦، ٥٩٠
ميرزا علي محمد الملقب بالباب ٦٠٣
نافع المدني الإمام قارىء أهل المدينة ٤١٣
نامق باشا الكبير ٢٨
النجاشي ٤٩٤
النجاشي الشاعر قيس بن عمر بن مالك ٧٧٢
نزار العزيز بالله المنصور العبيدي ٥٩٣
نزار بن المستنصر بالله معد بن الظاهر ٥٩٣
النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن مضر ٦٤٤
النظام المعتزلي إبراهيم بن يسار ١٥٢
نعمان خير الدين أبو البركات بن محمود الألوسي ٤٠
النقشبندي خالد بن أحمد بن حسين ٣٠
النوبختي الحسن بن موسى ٣٩١
النووي يحيى بن شرف بن مري ..... ٥٠٠، ٦١٠، ٦١٩، ٧٤٧
الهادي بن نزار ٥٩٥
هاشم الألوسي ٥٦٣
هشام القرطي ٦٣٦
هشام بن الحكم البغدادي الكندي من غلاة الشيعة ٥٨٥
هشام بن سالم الجواليقي من غلاة الشيعة ٥٨٥
هيان بن بيان ٥٧٤

وائل بن حجر صحابي جليل ٤٧٤
الواحدي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد ..... ٣١٩، ٧٣٤
واصل بن عطاء المعتزلي ٥١٤
الواقدي محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ٥٧٥
وحشي بن حرب الحبشي قاتل حمزة رضي الله عنهما ٧٠٠
الوليد بن عقبة بن أبي معيط ..... ١٧٢، ٤٩٢، ٧٦٧
يحيى المروزي العمادي ٣٧
يحيى بن أبي الشمط ٥٨٩
يحيى بن حمزة الشيعي - الإمام المؤيد بالله ..... ٤٨٣، ٥٧٤
يحيى بن زكريا عليه السلام ٧٤٥
يحيى بن زيد بن علي بن الحسين ٦٧٦
يحيى بن معين ٧٤٦
يحيى بن يعمر أبو سعيد البصري ٥٧٢
يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ٦٥٠
يوسف النبهاني ٨٤
يوسف بن أحمد بن إبراهيم البحراني الأوالي ..... ١٣٤، ١٤٦، ١٩٩
يوسف بن إبراهيم الأردبيلي ٢٥٣
يوشع بن نون ٧٣٤
يونس بن عبد الرحمن القمي ٥٨٦

فهرس الفرق والجماعات والطوائف والدول

آل عبد مناف ..... ٤٤٦، ٤٦٠
آل عثمان ٢٧
آل محمد..... ١٠٥، ١١٧، ١٢٢، ٣٩٦، ٥٧٨
أئمة الحديث..... ٤٦٥، ٤٩٢
أئمة العلم..... ٦١
أبناء عثمان ٥١٢
أسرى بدر..... ٢٢١، ٣٣٩
أصحاب الأخدود ٦٨
أصحاب الجنة ٦٨١
أصحاب الشافعي..... ٤٦٤، ٤٨٩
أصحاب المهدي..... ١١٨، ٣٥٥
أصحاب مالك ٦١١
أمة محمد ..... ١٤٨، ١٩٣
أمراء الشام ٥٩٥
أنصار ٤٩٩
أهل أحد ٤٤٩
أهل الأصول..... ٢٠٧
أهل الأهواء ..... ٦١، ١٢٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٦، ٦٢١، ٦٢٣، ٧٨٨
أهل الباطن ..... ٨٢، ٨٣
أهل البغي ٦٩٣
أهل التفسير ٧١٣-٧١٤
أهل الجمل وصفين ..... ١٥٧، ١٨٠، ١٨٢
أهل الجور والعصيان..... ٧٠٦
أهل الحديبية..... ٥٤٩
أهل الحل والعقد..... ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٧، ٦٨٦، ٦٨٧، ٧٠٥
أهل الروم..... ٦٩٧
أهل السير..... ٧٤٢
أهل الشام ٧٠٦
أهل الظاهر ..... ٨٢، ٨٣، ٥٥٣
أهل العبا..... ٧٣٠
أهل العراق ٧٠٦
أهل الفرق ٤٣٤
أهل القبلة..... ٥٥٩
أهل المدينة ٧٠٦
أهل المذاهب الأربعة ..... ٢٥٦، ٥٣١
أهل الموسم ٢٩٠
أهل النهروان ٥٠٩
أهل بدر ..... ٥٤٩، ٧٥٤
أهل بيعة الرضوان..... ٥٤٩
أهل مسجد قباء ٧٥٤
أهل مكة..... ١١٩
أولاد فهر ٦٤٤
أولاد يعقوب ٢٠٦
أولوا العزم ٥٤٨
الأئمة..... ٧٨، ١١٧، ٤٩١
الاثنا عشر ١٥٥
الاثنا عشرية ..... ٩٨، ٣٨٧، ٣٨٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٣١

الاثنينية ٥٨٣
الإحسائية ٦٠٦
الأحمدية أتباع أحمد بن موسى الكاظم.... ٥٩٨
الأحمدية أصحاب أحمد الأحسائي ٦٠١
الإسحاقية نسبة إلى إسحاق بن جعفر..... ٥٩٨
الإسحاقية نسبة إلى إسحاق بن زيد..... ٥٨٣
الإسماعيلية ..... ١٥٤، ٥٨٨، ٦٨٢
الأشاعرة ٦٧
الأشعرية..... ٦٠، ٦٦
الأصوليون..... ٤٦٤، ٤٧١
الأعاجم ٦٩٦
الأعراب..... ٤٩٠، ٤٩١
الأفطحية ٥٩٦
الإمامية.... ٩٦، ٩٨، ١٠٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ٥٦٧، ٥٨٣
الأمراء..... ٣٩٤، ٦٥٤، ٦٥٥، ٧٨١، ٧٨٩
الأموية ٥٨٢
الأنصار..... ٦٧٩، ٧٠٦، ٧١٤، ٧٦١
بعض الفقهاء ٦١٤
بنو أسد ٧٠٠
بنو أمية..... ٦٥٦
بنو إسرائيل..... ٧٨
بنو العباس..... ٦٥٦، ٦٥٩
بنو المصطلق ٤٩٢
بنو بكر..... ٧٠١
بنو تميم..... ٤٦٤
بنو حنيفة..... ٦٩٩
بنو سليم..... ٧٠٠
بنو غطفان..... ٧٠٠
بنو فراس..... ٧٠٤
بنو فزارة..... ٢١٢، ٧٠٠، ٧٩٤
بنو كندة..... ٧٠١
بنو مذحج ٦٩٩
بنو هاشم ١٢٠
بنو يربوع..... ٧٠٠
البيانية..... ٥٨٢
التيرائية..... ٥٧٣
التفويضية ٥٨٢
ثقيف ٤٦٤
الجبرية ٦٠
الجشتية ٥٣٤
الجعفرية ٦٠٠
جمهور المعتزلة..... ٦٣٤
الجنابية..... ٥٩١
الجناحية..... ٥٨٢
الجوالقية ٥٨٥
الحاصرية..... ٥٨٧
الحسنية ٥٨٤
الحشوية..... ١٠٦، ١٠٧
الحكمية..... ٥٨٥
الحميرية..... ٥٩٥
الحنابلة..... ٢٥٦
الحنفية ..... ٦٦، ٨٤، ٢٥٦، ٦٢٢
الحنيفية ١٥١
الخطابية..... ٥٨٢، ٦٠٩
الخلفاء..... ٢٧

الخلفاء الأربعة ٥٤٨
الخلفاء الراشدون ٦٥٨
الخلفية ٥٩٠
الخمسية ٥٨٣
الخوارج ..... ١٥٢، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٢،
(٤٨٢)، ٥١٣، ٥١٧، (٦٢١)، ٦٣٢، ٦٣٣،
٦٨١، ٧١٣، ٧٦١
الدول الكافرة ٢٦
الدولة التركية ..... ٨١، ٨٥
الدولة الصفوية ٦٧٨
الدولة العثمانية ..... ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٤٩،
٦٠٤
الذبابية ٥٨٢
الذمية ٥٨٢
الراوندية ٥٥٠
الربيعية ٥٨٢
الرجعية ٥٩٨
الرزامية ٥٨٣
الرشتية ٦٠٢
الروم ٧٠١
الزرارية ..... ٥٨٦، ٥٨٧
الزنادقة ٧٧٥
الزيدية ٧٥١
سلاطين آل عثمان ٢٧
سلاطين الهند ٥٤١
السالمية ٥٨٥
السبئية ٥٨١
السبعية ٥٩١
السريغية ٥٨١
السلفية ٨١
السلفيين ٦٦
السهروردية ٥٣٤
الشافعية ٢٥٦
الشمطية ٥٨٩
الشيخية ..... ٥٥٩، ٦٠١، ٦٠٣
الشيطانية ٥٨٥
الشيعة الأولى ..... ٥٦٩، ٥٧٥
الشيعة التفضيلية ٥٧١
الشيعة السبئية ..... ٥٧٣، ٥٧٥
الشيعة الغلاة ٥٨٠
الشيعة المخلصين ..... ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٥
الصباحية ٥٩٥
الصوفية ..... ٦٠، ٨٠، ٨١، ٨٦، (٥٣٣)، ٥٣٥
الطرق الصوفية ٣٠
الظاهرية ١٥٢
عسكر معاوية ..... ١٨٢، ٥١٤
علماء الحديث ٢٠٣
علماء الدين ٤٦٠
علماء الشيعة ٧٣٩
علماء العراق ..... ٤١، ٥١، ٤٥٩
علماء بغداد ..... ٤٣، ٤٤٦
علماء لاهور ..... ٤٣، ٤٦٠
العباسيين ٢٦
العثمانيين ٢٩
العلويون ٧٢٩
العمائية ٥٩٦

العمارية ٥٨٨
العمرية ٥١٤
العنقائية..... ٣٥٤
العلبائية ٥٨٣
الغرابية ٥٨٢
الغمامية ٥٨٢
الفاطمية ٥٧٧
الفرقة الناجية ٦٠١
قراء البصرة ٥٧٢
قريش..... ٦٢٣، ٤٦٤، ٦٤٤
قيس..... ٤٦٤
القادرية..... ٥٣٣-٥٣٤
القبوريون..... ٨٥
القدرية ..... ٦٠، ٦٢١
القرامطة ..... ٥٨٩، ٦٢٣
القرتية ..... ٦٠٥، ٦٠٦
القطعية ٥٩٧
الكاملية ..... ٥٢٩، ٥٨١
الكبروية ٥٣٤
الكرامية ..... ٦٢٨، ٦٤٠
الكشفية ..... ١٢٤، ٥٥٩، ٦٠٢، ٦٠٦
اللغويون..... ٤٦٤
مدرسو القسطنطنية..... ٨٢
مذهب التفويض..... ٦٠
مذهب التصوف..... ٦٠
مشركو العرب ٣٠
مقلدوا أبي حنيفة..... ١٦٧، ٤٨٩
مقلدوا الشافعية..... ١٦٧، ٤٨٩
مؤرخي العراق..... ٥٢
الماتردية ٦٧
المالكية..... ٢٥٦، ٦١٠
المباركية ٥٨٨
المتصوفة ..... ٧٢-٧٥، ٨١، ٨٥، ٨٧، ٦٠٦
المتكلمين..... ٦٠٩، ٦٣١
المجسمة ٦٢٢
المحدثون..... ٤٦٤
المذهب الحنفي..... ٤٩، ٩٠
المرتدون ..... ١٣٤، ١٥٤، ٤٧٧، ٤٧٩
المرسلون ..... ٤٦٢، ٥٤٨
المستعلية ٥٩٤
المعاندون..... ١٣٤، ٤٧٩
المعتزلة .... ٦٠، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٣٥-٦٣٧، ٦٥٤
المعمرية ٥٨٢
المغيرية ٥٨١
المفضلية..... ٥٨١، ٥٩٧
المفسرون ٧٢٧
المفوضة..... ٦٨٦
المقلدون ٥٠٠
المقنعية..... ٥٨٣
الملاحدة الباطنية..... ٥١٠
المماليك..... ٢٨
المطورية ٥٩٧
المنافقين..... ٢٢١، ٢٧١، ٤٩٤
المنصورية ٥٨٢
المهاجرين ..... ٤٩٩، ٧٠٦، ٧١٤، ٧٦١
المهدوية النزارية ..... ٥٩٢، ٥٩٦، ٦٧٧، ٦٧٨

المهدوية المستعلية ٥٩٤
المؤرخون ٧٠١
الموسوية ٥٩٨
الميمونية ٥٩٠
الناووسية ٥٩٧
النجدات ٦٣٣
النزارية ٥٩٥
النصارى ٧٠١
النصيرية ..... ٥٨٣،١٥٤
النعمانية ٥٨٥
النفسية ٥٨٤
النقشبندية ..... ٥٣٤،٨٦،٣٠
النواصب ..... ٧٧٤،٧٤١،٧١٣،٥٢٦
الهشامية ..... ٥٨٥،٥٠٢
ولاة الأمور ٧٧
الواصلية ٥١٤
الواقفية ٥٩٨
الوزراء ٢٧
الوهابية ..... ٨٥،٨٤،٨١
اليهود والنصارى ٧١٦
اليونسية ٥٨٦
اليهود ..... ٧١٧، ٧٨

فهرس البلدان والأماكن

آلوسة ٣٤
أحد ..... ٤٩٥، ٤٩٧
اسلامبول..... ٢٨، ٤٢، ٤٥، ٨٢
افرقيا ٥٩٢
ألوس ٣٣
انطاكيا ٥٤٢
إيران ..... ٤٢، ٤٨
الاستانة..... ٢٦
الأندلس ٦٤٠
بدر..... ٢٢١
بغداد ..... ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٤٣، ٤٥، ٦٦، ٨٤، ٤٤٦، ٥٥٨، ٥٦٣
البحرين ٧٠١
البصرة..... ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٦، ٧٧٣
تبريز..... ٦٠٥
تبوك..... ٢٨٧، ٦٩٧، ٧٤١
تكرلي طاغ..... ٦٠٤
تميم..... ٤٦٤
ثبير ٣٢٣
ثقيف..... ٤٦٤
جبل الحاصر..... ٥٨٧
جحر ضب..... ١٩٤
الجزيرة العربية ٨١
حلب..... ٥٤٢
حنين ..... ٤٩٥، ٤٩٧
الحديبية..... ١٧٤، ١٧٧، ٢٨٧، ٤٩٤، ٦٩٧
الحرة..... ١٧٧، ٤٩٤، ٤٩٨، ٦٩٧، ٦٥٠
الحرم النبوي ٢٨
الحوأب ..... ٢٤٨، ٥٠٦
خراسان ٦٤٠
خيبر ..... ٣٣٤، ٣٤٤، ٤٠٦، ٤٠٩، ٧٥٤، ٧٦٥
دار السلام..... ٤٤٦
دمشق ٥١٢
الديار الرومية ٦٠٤
الربذة..... ٢٢٤
روضة موسى الكاظم..... ٢٢٤، ٦٠٠
الروم ٧٩٧
الري..... ٥٩٦
الزوراء..... ٦٠٢
سر من رأى ..... ٣٥٣، ٦٧٨
السرداب ..... ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣
السقيفة..... ٦٣٧
الشام ..... ٤٩٥، ٥١٢، ٥٤٢، ٦٩٢، ٧٩٧
صفين..... ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ٤٩٤، ٥٠٢، ٥١٢، ٥٤٦، ٥٧١
طبرستان ٥٩٦
طهران ٦٠٧
عاصمة الخلافة..... ٤٩، ٨٢، ٩٠

عانات ٣٣
عرفة ٣٠٥
عمان ٥٤٢
العراق ..... ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٥٥٨، ٦٠٧، ٦٨٠، ٧٧٣
العقبة ..... ٢٩٦، ٣٠٦
غدير خم ..... ١٦٠، ١٦٥، ١٦٦، ٣٠٨، ٣٢٥، ٣٢٦، ٤٧٦، ٥٧٣، ٧٣٧
فارس ٦٨٠
فدك ٢٠٧
الفرات ..... ٥١٢، ٥٧٧
قرى العراق ٦٠٧
قصبة كربلاء ٦٠٤
قلعة ألموت ٥٩٦
قم ٦٧٩
قنسرين ٥٤٢
القدس ٤٣
القسطنطينية ٨٢
كاشان ٦٧٩
كربلاء ٦٠٤
الكرخ ٣٥
الكوفة ..... ٤٨٤، ٤٨٧، ٥٠٣، ٥٨٩، ٧٠٨، ٧٧٣
لاهور ..... ٤٨، ٤٤٠، ٤٥٩
ماوراء النهر ..... ٤٣٧، ٦٢٣
مدينة السلام ٤٥
مصر ..... ٥٩٣، ٦٩٢
مكة ..... ٢٤٢، ٣٠٦، ٥٠٦، ٦٧٨
مكتبة المتحف العراقي ..... ٤٣، ٤٤
منى ٥٧٧
منبج ٥٤٢
المدائن ٥٧٥
المدرسة المرجانية ٢٨
المدينة ..... ٣٠٥، ٣٠٦، ٥٠٢، ٧٤٢
المدينة المنورة ٦٧٦
المحصب ٥٧٧
المغرب ٥٩٢
النهروان ٥٠٩
الهند ٦٧٨
وادي السباع ٥٠٨
واسط ٥٨٩
اليمن ..... ٦٩٩، ٧٠٣، ٧٧٣

فهرس مصادر الرسائل المحققة السنية

١- مصادر المؤلف في الأجوبة العراقية

-أ-

ابن كمال باشا ٥٤٧
أبو السعود صاحب التفسير ٥٤٧
أبو المظفر السمعاني ٤٦٥
أخبار مكة، للفاكهي ٤٦٧
أدب الكاتب، لابن قتيبة ..... ٤٦٣، ٥٥٤
الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري ٥٥٢
الاستيعاب، لابن عبد البر ٤٩١
الإصابة، لابن حجر ..... ٤٧٠، ٤٩٢، ٥٤٣
الإعلام بقواطع الإسلام، لابن حجر الهيتمي ..... ٥٢٨، ٥٣٠
الإمامة من أبكار الأفكار، للآمدي ..... ٥٠٩، ٥١٠، ٥٥١
الانصاف فيما يجب اعتقاده ولايجوز الجهل به، للباقلاني ٥٥١
الأنوار لأعمال الأبرار، ليوسف الأردبيلي ٥٣٠

-ب-

بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لابن حجر ٥٤٠

-ت-

تاريخ ابن الوردي ٥٤٤
تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة ٥٥٤
تبصرة الحقائق ..... ٥٤٦، ٥٤٧
تطهير الجنان، لابن حجر الهيتمي ..... ٥٤١، ٥٤٥
تفسير ابن أبي حاتم ٥١٠
التبصرة، لابن الجوزي ٥٩٠
التحفة الاثني عشرية ٥٣١

-د-

دلائل النبوة، للبيهقي ..... ٥١٠، ٥٢٧

-ر-

روح المعاني، لأبي الثناء الألوسي ..... ٤٧٠، ٤٨٢

الرياض النضرة، للمحب الطبري..... ٥٣٨

-س-

سنن الترمذي ٥٣٨

-ش-

شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي ٤٧٤

شرح البرهان، للمازري ٤٧٤

شرح الفقه الأكبر، للماتريدي السمرقندي..... ٥٤٨

شرح المواقف، للجرجاني ٥٥٠

شرح النووي على مسلم ٥٠٠

-ص-

صحيح البخاري..... ٤٩٣، ٤٩٨، ٥٤٣

صحيح مسلم..... ٤٩٣، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥١٧، ٥٣٧

-ط-

الطحاوية ٥٢٩

-ع-

عقيدة السهروردي ٥٥١

العالي الرتبة في شرح نظم النخبة، للشنمي ٤٦٥

-غ-

الغنية لطالبي طريق الحق، لعبد القادر الجيلاني ٥٣٤

-ف-

فتح الباقي على ألفية العراقي، للقاضي زكريا الأنصاري..... ٤٦٣

الفتاوى البزازية ٥٣٠
الفتاوى التاتارخانية..... ٥٣٠
الفتوحات المكية، لابن عربي ٥٥١

-ق-

القاضي حسين ٥٢٨

-ك-

الكفاية، للخطيب البغدادي..... ٤٧٢

-م-

مجمع الزوائد، للهيثمي..... ٥٤٥
مسند أبي يعلى..... ٥٤٣
مسند الإمام أحمد..... ٥٤٢
مسند الحافظ أحمد بن منيع البغوي..... ٥٤٠
معجم الصحابة، لابن منده ٤٦٧
معجم الصحابة، للبغوي..... ٤٦٧، ٥٤٣
مقالات الإسلاميين..... ٥٤٨
منيف الرتبة للعلائي..... ٤٧٤
المدائني أبو الحسن علي بن محمد الحافظ المؤرخ ٥٣٧
المستدرك، للحاكم ٥٠٧
المعجم الكبير، للطبراني..... ٣٤٣
المواقف للإيجي..... ٥٥٠

-ن-

نونية الصرصري ٥٢٧
النفحات القدسية، لأبي الثناء الألوسي ..... ٤٨٢، ٤٩٨
النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير ..... ٤٦٤، ٥٢٢

-و-

وسيلة المتعبدين إلى متابعة سيد المرسلين للملاء الأربيلي الموصلي ٥٣٨

٣- مصادر المؤلف في نهج السلامة

إحكام الأحكام، لابن دقيق العيد ٦١٦

إحياء علوم الدين، للغزالي ٦٠٢

الأحكام في أصول الاحكام، للآمدي ..... ٦١٣، ٦١٤

الارشاد، للجويني ..... ٦٣٧، ٦٣٩

الاستيعاب، لابن عبد البر ٥٧٥

الأنوار لأعمال الأبرار، ليوسف الأردبيلي ٦٢٦

الإكمال في شرح مسلم، للقاضي عياض ٦٥١

بداية المريد لجوهرة التوحيد، لابراهيم اللقاني ..... ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٨

البحر المحيط، لأبي حيان ٦٣٠

البرهان في أصول الفقه، للجويني ٦١٦

تاريخ الواقدي ٥٧٥

التحرير في أصول الفقه، للكمال ابن الهمام ٦١٣

التحفة الاثنا عشرية، للدهلوي ..... ٥٧٣، ٥٨٣، ٥٨٤

التلويح، للتفتازاني سعد الدين ٦١٢

ثواب الأعمال، لأبي الشيخ بواسطة السمهودي في الجواهر ٥٧٦

جوهرة التوحيد، لإبراهيم اللقاني ٦٢٨

الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ..... ٦٥١، ٦٥٤

روح المعاني للمؤلف ٥٧٠

الروضة، للنووي ..... ٦١٠، ٦١٩

شرح المقاصد للتفتازاني ..... ٦٤٤، ٦٥٠، ٦٥٢، ٦٥٣

شرح المواقف، للجرجاني ٦٠٨

شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد ٦١٦

شرح مختصر ابن الحاجب، للإيجي ٦١٣

شرح منهاج الطالبين، لابن شهبة قاضي ٦١٦

شعب الإيمان، للبيهقي ٥٧٦

الشامل، لابن عرفة ٥٤٩

الشفا، للقاضي عياض ٦١١
فتاوي السبكي ٦٢٦
فتح العزيز في شرح الوجيز، للرافعي ..... ٦١٥، ٦١٧، ٦٢٣
فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة، للغزالي ٦٠٨
القصائد السبع، لابن أبي الحديد ٦١٠
مختصر ابن الحاجب= البيان المختص ٦١٤
مسند الفردوس، للديلمي ٥٧٦
مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري ٦٠٩
منهج الأصلين، للبلقيني ٦٣٠
المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، لابن الهام ٦١٦
المسامرة على المسايرة، للكمال ابن أبي شريف..... ٦١٧
المنتقى، لمحمد بن محمد بن أحمد الشهير بالحاكم الشهيد..... ٦٠٩
المواقف، للعضد الإيجي .....٦٠٨، ٦٠٩، ٦١١، ٦١٢
نسيم الرياض شرح الشفا، للخفاجي ٦٢٦

٣- مصادر النفحات القدسية

أبو زيد اللغوي ٧٣٧
الاستيعاب، لابن عبد البر ٧٧٨
الإلمام، لابن دقيق العيد ٧٤٦
تاريخ الطبري ٧٨٠
تفسير البيضاوي ٦٩٤
تفسير ابن أبي حاتم ٧٢٢
تفسير الثعلبي ..... ٧١٥، ٧٣٢
التفسير الكبير للرازي ٧٢٨
تفسير الواحدي ٧٣٤
التلخيص، للذهبي ..... ٧٤٥، ٧٤٧
الدارقطني ٧٥٢
الروضة، للنووي ٧٤٧
سنن الترمذي ..... ٧٢٠، ٧٢٤، ٧٤٦
شمس الدين الجزري ٧٤٧
صحيح البخاري ..... ٧٢٨، ٧٤٠، ٧٦٩
صحيح مسلم ٧٤١
لباب التفسير، للخازن ٧١٥
مجاز القرآن، لأبي عبيدة ٧٣٧
المستدرك، للحاكم ..... ٧٥٠، ٧٩٤، ٧٩٥
مسند الإمام أحمد ..... ٧٢٠، ٧٢٧، ٧٩٨
مشكاة المصابيح، للتبريزي ٧٢٠
معالي العرش، لأبي الحسن الزاهدي ٧٦٥
معجم الطبراني الكبير ٧٢٧
الموضوعات، لابن الجوزي ٧٤٦

مصادر المؤلف الشيعية في رسائله الثلاث

-أ-

إظهار الحق، للمشهدي..... ٦٩٣، ٧٠٢، ٧١٧

الاعتقادات، لابن بابويه ٧٢٩

الاقتصاد في الاعتقاد، لمحمد بن الحسن الطوسي ٥١٦

ابن بابويه القمي ٧٥٦

-ت-

تلخيص الشافي، لمحمد بن الحسن الطوسي ٥١٥

تنزيه الأنبياء، للمرتضى ..... ٦٨٨، ٦٩٣، ٧٦٩، ٧٧٢

-د-

الدرر والغرر (أمالي المرتضى)، للمرتضى..... ٧٩٣

-ش-

شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد..... ٤٨٥

-ص-

الصحيفة الكاملة السجادية، منسوبة لعلي زين العابدين ..... ٦٨٤، ٧١١

-ط-

طوق الحمامة في مباحث الامامية، ليحيى بن حمزة الشيعي ٤٨٥

-ع-

علل الشرائع، لابن بابويه القمي ٧٨٤

-ف-

الفصول المهمة عن معرفة الأئمة، لعلي بن محمد الشهير بابن الصباغ.....٦٨٣، ٦٨٨

-ق-

القصائد السبع العلويات، لابن أبي الحديد ٥٨٠

-ك-

الكافي، للكليني ..... ٦٨٣، ٧٠٢، ٧٩٩
كشف الغمة في معرفة الأئمة، لأبي الحسن علي بن عيسى ابن أبي الفتح الاربيلي..... ٧٠٨
كشف المراد، للحلي..... ٦٢٨، ٦٤٩
كشكول الكرامة، للحلي..... ٦٨٥
كنز العرفان، للشيخ مقداد..... ٦٨٠

-م-

من لا يحضره الفقيه، لابن بابويه ٧٧٢
المسائل الناصرية، للمرتضى ٧٨٢
مشارق أنوار اليقين، للبرسي..... ٧٧٣
منهاج الكرامة، للحلي ..... ٦٠١، ٦٢٨، ٦٩٧، ٧٤٥، ٧٥١

-ن-

نهج البلاغة، للمرتضى ..... ٦٨١، ٦٩٠، ٦٩٥، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧١١، ٧٥٦، ٧٦١، ٧٦٣

فهـــرس المصـادر والمراجـع

أولا: المخطوطات

١- إتحاف المهرة بزوائد العشرة، لابن حجـر الجـزء الرابـع «مخطـوط»، وقـد طبـع أكـثر الكتاب في مركز خدمة السنة بالجامعة الإسلامية.

٢- إكمال المعلم، للقاضي عياض، «مخطوط» بالجامعة الإسلامية تحت (رقم: ٦١٨).

٣- اتحاق الخيرة المهرة، للبوصيري «مخطوط»، وقد حقق بالجامعـة الإسـلامية في رسـائل علمية.

٤- الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية، لأبي الثناء الألوسـي، «مخطـوط» وقـد طبـع قديما سنة (١٣٠١هـ) بالمطبعة الحميدية في بغداد، وهي ضمن الرسائل التي حققتها.

٥- أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين، لابن دحيـة «مخطـوط»، وعنـدي منـه صورة.

٦- بداية المريد لجوهرة التوحيد، للقاني «مخطوط»، وعندي منه صورة.

٧- تاريخ دمشق، لابن عساكر «المخطوط».

٨- تفسير الثعلبي المسمى بـ«الكشف والبيـان»، مصـورة بالجامعـة الإسـلامية تحـت رقـم (٢٤٦٢).

٩- تفسير الواحدي «البسيط» منه صورة بالجامعة الإسلامية، تحت رقم (٩٢٧١).

١٠- التبيان شرح البرهان في إطاعة السلطان، لأبي الثناء الألوسي «مخطـوط»، حصلـت على صورة منه.

١١- الترجمة العبقرية للتحفة الاثني عشرية «مخطوط»، عند الأخ الدكتور جازي الجهني.

١٢- السيوف المشرقة في أعنـاق أهـل الزندقـة، أصلـه للشـيخ محمـد نصـر الله الحسـيني الصديقي، اختصره أبو المعالي محمود الألوسي «مخطوط».

١٣- الشامل لابن عرفة (ت٨٠٣هـ)، «مخطوط» بالخزانة العامة بالرباط.

١٤- الصارم القرضاب في نحر من سب أكـارم الأصحـاب، لعثمـان بـن سـند النجـدي الموصلي «مخطوط».

١٥- الطـراز المذهـب في شـرح قصيـدة مـدح البـاز الأشـهب، لأبـي الثنـاء الألوسـي «مخطوط»، وقد طبع قديما على الحجر.

١٦- العالي الرتبة في شرح نظم النخبة، للشمني «مخطوط».

١٧- غرائب الاغتراب، لأبي الثناء الألوسي «مخطوط»، وقد طبع قديما أيضا.

١٨- فتح العزيز في شرح الوجيز، للرافعي «مخطوط»، منه صورة بالجامعة الإسلامية.

١٩- الفيض الوارد، على روض مرثية مولانا خالد لأبي الثناء الألوسي «مخطوط»، وقد طبع أيضا قديما على الحجر.

٢٠- معجم الصحابة، لأبي القاسم البغوي، «مخطوط» في الرباط (٣٤١ك) المكتبة العامة ناقص من آخره.

٢١- نهاية العقول في دراية الوصول، للفخر الرازي -«مخطوط» بدار الكتب المصرية (رقم ٧٤٨) توحيد.

٢٢- نهج السلامة إلى مباحث الإمامة، لأبي الثناء الألوسي «مخطوط»، وهو ضمن الرسائل التي حققتها.

٢٣- النفحات القدسية، لأبي الثناء الألوسي «مخطوط»، وهو ضمن الرسائل التي حققتها.

ثانيا: المطبوعات

-أ-

٢٤- آداب الزفاف في السنة المطهرة، للألباني المكتبة الإسلامية عمّان الأردن ط١/١٤٠٩هـ.

٢٥- أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، دراسة وتحقيق د/سعدي الهاشمي مطبوعات الجامعة الإسلامية ط١/١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٦- أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري، تأليف عبد العزيز محمد نور ولي، طبعة دار الخضيري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط١/١٤١٧هـ.

٢٧- أجوبة ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح، مطبوعة بذيل مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي تحقيق الشيخ الألباني المكتب الإسلامي، ط٢/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٨- الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، تحقيق عبد الملك بن دهيش مكتبة النهضة الحديثة ط١/١٤١٦هـ.

٢٩- الأحكام السلطانية، للماوردي (علي بن محمد) دار الكتب العلمية بيروت ط١/١٤٠٥هـ.
٣٠- أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت لبنان.
٣١- أخبار القضاة، لمحمد بن خلف وكيع، عالم الكتب بيروت.
٣٢- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله الفاكهي، تحقيق د/عبد الملك بن عبد الله بن دهيش دار خضر للطباعة والنشر ط٢/١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٣٣- أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد الدالي مؤسسة الرسالة بيروت ط٢/١٤٠٥هـ.
٣٤- أزهار الرياض في أخبار عياض، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، طبعة صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب.
٣٥- الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة، للسيوطي، مطبعة دار التأليف بمصر ط٨.
٣٦- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة بيروت لبنان.
٣٧- أساس التقديس، للفخر الرازي، تصحيح أحمد سعد علي، طبعة البابي الحلبي سنة ١٣٥٤هـ.
٣٨- أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار القبلة للثقافة جدة السعودية ط٢/١٤٠٤هـ.
٣٩- الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، لملا علي القاري، تحقيق زغلول أبو هاجر، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٥هـ).
٤٠- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، تأليف محمد درويش الحوت، إشراف خليل الميسر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢/١٤٠٣هـ.
٤١- أصول السنة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلوسي الشهير بابن أبي زمنين، تحقيق عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري مكتبة الغرباء الأثرية ط١/١٤١٥هـ.
٤٢- أصول الفقه، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
٤٣- أصول مذهب الشيعة، تأليف د/ناصر بن عبد الله القفاري، ط١/١٤١٤هـ-

١٩٩٣م.
٤٤- أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، المطابع الأهلية للأفست الرياض.
٤٥- أطلس العالم، إعداد جماعة من الأساتذة، مكتبة لبنان بيروت.
٤٦- أعلام العراق، للأستاذ محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية بمصر (١٣٤٥هـ).
٤٧- الأعلام، للزركلي (خير الدين)، دار العلم للملايين، بيروت ط٨/١٩٨٩م.
٤٨- أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، تأليف خليل مروم بك، ط٢/١٩٧٧م، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت.
٤٩- الألوسي مفسرًا، تأليف محسن عبد الحميد، مطبعة المعارف بغداد، ط١/١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
٥٠- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، للشريف علي بن الحسين المرتضى (ت٤٣٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية وعيسى البابي الحلبي ط١/١٣٧٣هـ.
٥١- الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان.
٥٢- أمثال الشعر العربي، لعاتق بن غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع ط١/١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
٥٣- الأنساب، للسمعاني عبد الكريم بن محمد بن منصور، تحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند، ط١/١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.
٥٤- الأنوار لأعمال الأبرار في فقه الإمام الشافعي، ليوسف الأردبيلي، طبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد.
٥٥- الأوائل للطبراني (أبي القاسم سليمان بن أحمد)، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير، مؤسسة الرسالة دار الفرقان ط١/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٥٦- أوجز الخطاب في بيان موقف الشيعة من الأصحاب، تأليف أبو محمد الحسيني ط١/١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٥٧- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي الأشعري، طبعة مركز شؤن الدعوة ط٥/١٤٠٥هـ.
٥٨- إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد، لأبي المعالي محمود شكري الألوسي،

تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد بغداد، ١٤٠٢٩ـ-١٩٨٢م.
٥٩- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، مطبعة البابي الحلبي بمصر ط٤/١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٦٠- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية بيروت.
٦١- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٦٢- إحياء علوم الدين للغزالي، المكتبة التجارية لمصطفى أحمد الباز دار الخير، ط٢/١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٦٣- الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة، تأليف محمد صديق حسن خان القنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٦٤- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، للجويني، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط١/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٦٥- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لمحمد العمادي المعروف بأبي السعيد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، تحقيق د/شعبان محمد إسماعيل دار الكتبي ط١/١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٦٧- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، المكتب الإسلامي بيروت ودمشق ط٢/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٦٨- الإسماعيلية تاريخ وعقائد، إحسان إلهي ظهير، الناشر إدارة ترجمان السنة لاهور باكستان طبعة دار عالم الكتب الرياض ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٦٩- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، وفي حاشية الاستيعاب، دار الكتاب العربي بيروت.
٧٠- الإعلام بقواطع الإسلام، لابن حجر الهيتمي، مطبوع مع الزواجر له، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
٧١- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، لشمس الدين السخاوي، تحقيق فرانزروزنثال ود/صالح أحمد العلي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٢- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي دار المعرفة

بيروت وأيضًا ط٢/للمكتب الإسلامي بتحقيق محمد عفيفي.
٧٣- الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، تأليف عبد الله بن عمر الدميجي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢/١٤٠٩هـ.
٧٤- الإمامة من أبكار الأفكار في أصول الدين، تأليف سيف الدين الآمدي، (ت٦٣١هـ) تحقيق محمد الزبيدي طبعة دار الكتاب العربي، ط١٠/١٤١١هـ-١٩٩٢م.
٧٥- الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق وتقديم د/علي ناصر فقيهي مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ط١/١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧٦- إملاء ما منّ به الرحمن، لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية بيروت، ط١/١٣٩٩هـ.
٧٧- إنباء الأبناء بأطيب الأنباء، لأبي الثناء الألوسي، تحقي يوسف عبد لوهاب، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط١/١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٧٨- إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ، لابن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١/١٣٩٤هـ.
٧٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، علي بن يوسف تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٨٠- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولايجوز الجهل به، للباقلاني (أبي بكر بن الطيب ت٤٠٣هـ)، تحقيق محمد زاهد الكوثري مؤسسة الخابنجي ط٢/١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
٨١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث، ط٤، ١٣٨٠هـ.
٨٢- أهل السنة والجماعة في إيران قبل ثورة الخميني وبعدها -حقائق تاريخية يجب على كل مسلم علمها- بقلم: مهاجر من أحفاد سلمان الفارسي، منشورات المركز الإسلامي بلوشستان، -باكستان-.
٨٣- إيثار الحق على الخلق، لمحمد بن المرتضى اليماني، دار الكتب العلمية لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ.
٨٤- إيساغوجي، لأثير الدين المفضل بن عمر الأبهري (ت٦٣٠هـ)، ضمن مجموع مهمات المتون، دار الفكر، ط٤/١٣٦٩هـ.

٨٥- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف إسماعيل باشا الباباني البغدادي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

٨٦- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تعليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، ط٤/١٣٩٥-١٩٧٥م.

٨٧- الإيمان، لابن منده، تحقيق علي ناصر فقيهي طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط١/١٤٠١هـ.

٨٨- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة ط١/١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٩- اختصار علوم الحديث، لابن كثير، مع شرحه: الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر دار الكتب العلمية بيروت.

٩٠- الاستذكار، لابن عبد البر، تحقيق د/عبد المعطي أمين قلعجي، مؤسسة الرسالة، ط١/١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٩١- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، مطبوع بحاشية الإصابة، دار الكتاب العربي بيروت.

٩٢- الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان ط١/١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٩٣- اعتقاد أئمة الحديث، للإسماعيلي، تحقيق محمد الخميس، دار العاصمة، الرياض ط١، ١٤١٢هـ.

٩٤- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، للبيهقي (٤٥٨هـ)، تعليق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة بيروت ط١/١٤٠١هـ.

٩٥- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، مراجعة علي سامي النشار دار الكتب العلمية بيروت (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢) المكتبة الإسلامية إستانبول تركيا.

٩٦- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، تحقيق قحطان الدوري، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢هـ.

٩٧- الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، لابن عبد البر، مكتبة القدس مطبعة المعاهد بمصر ١٣٥٠هـ.

٩٨- البابية عرض ونقد، تأليف إحسان إلهي ظهير، الناشر: إدراة ترجمان السنة لاهور، باكستان، ط٣/١٩٨١م-١٤٠١هـ.

٩٩- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، تأليف أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

١٠٠- البحر الزخار، لأحمد بن يحيى المرتضى، مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩٤هـ.

١٠١- البحر المحيط في أصول الفقه، للزكشي، بتحقيق جماعة من العلماء، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت.

١٠٢- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط٢/١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٠٣- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد أبي الوليد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٥/١٤٠١هـ.

١٠٤- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٠٥- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، نشر دار المعرفة بيروت، ط١/١٣٤٨هـ، مطبعة السعادة بمصر.

١٠٦- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، تحقيق: عبد العظيم محمود الذيب، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ط٣/١٤١٢هـ.

١٠٧- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت، ط٢.

١٠٨- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي (ت٦٨٣هـ)، تحقيق: د/بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، ط١/١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٠٩- بغية الباحث عن زوائد الحارث، لنور الدين علي بن سليمان الهيثمي، تحقيق: د/حسين أحمد صالح الباكري، طبعة مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١/١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١١٠- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد القائلين بالحلول والاتحاد، تحقيق: موسى بن سليمان الدويش، ط١/١٤٠٨هـ، الناشر: مكتبة

العلوم والحكم.

١١١- البلاغة الواضحة، تأليف علي الجارم ومصطفى أمين، دار المعارف لبنان والقاهرة.

١١٢- بلدان الخلافة الشرقية، تأليف كي لسترنج، ترجمة: فرنسيس وكركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ.

١١٣- بيان مذهب الباطنية وبطلانه منقول من كتاب قواعد عقائد آل محمد، تأليف محمد بن الحسن الديلمي، عني بتصحيحه رشد وطمان، الناشر إدارة ترجمان السنة لاهور باكستان، ط٢/١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

-ت-

١١٤- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحب الدين الزبيدي، طبعة دار الفكر سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١١٥- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، تأليف: العلامة صديق بن حسن خان القنوجي، طبعة: مكتبة دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١/١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١١٦- تاريخ آداب اللغة العربية، تأليف: جرجي زيدان، مطبعة الهلال بالفجالة، بمصر، سنة ١٩١١م.

١١٧- تاريخ إيران بعد الإسلام، (من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية) نقله عن الفارسية د/محمد علاء الدين منصور، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، ١٩٨٩م.

١١٨- تاريخ إيران، لشاهين مكاريوس، طبع بمطبعة المقتطف، مصر سنة ١٨٩٨م.

١١٩- تاريخ ابن الوردي، لزين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي (ت٧٤٩هـ) منشورات المطبعة الحيدرية النجف العراق.

١٢٠- تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر العربي بيروت.

١٢١- تاريخ الخلفاء للسيوطي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢/مصر السعادة، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

١٢٢- تاريخ الدولة العلية العثمانية، تأليف محمد زيد بك المحامي، تحقيق: د/إحسان حقي، طبعة دار النفائس، بيروت، ط٢/١٤٠٣هـ.

١٢٣- تاريخ العراق بين احتلالين، تأليف المحامي عباس العزاوي، طبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، سنة ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
١٢٤- التاريخ الكبير، للبخاري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.٣
١٢٥- تاريخ المدينة المنورة، (أخبار المدينة النبوية)، لابن شبة (أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري)، تحقيق فهيم محمد شلتوت، دار التراث والدار الإسلامية، ط١/١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٢٦- تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحيي الدين عبد القادر بن شيخ العيدروس (ت١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١/١٤٠٥هـ.
١٢٧- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٢٨- تاريخ سلاطين آل عثمان، من أول نشأتهم حتى الآن، تأليف: يوسف بك آصاف، المطبعة العمومية بمصر.
١٢٩- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لعبد الرحمن الجبرتي، دار الجيل بيروت، ط٢/١٩٧٨م.
١٣٠- تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري، تأليف يونس إبراهيم السامرائي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٣١- تبديد الظلام وتنبيه النيام، تأليف سليمان بن الجبهان، (بدون ذكر دار الطبع ولا تاريخه).
١٣٢- تبصرة الأدلة في أصول الدين، تأليف: أبي معين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق: كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ط١/١٩٩٣م.
١٣٣- التبصرة، لعبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: د/مصطفى عبد الواحد، دار الكتب العلمية، ط٢/١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
١٣٤- التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي، تصدير وتحقيق محمد بن الحسين الحسيني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
١٣٥- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر الإسفراييني، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، ط١/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٣٦- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط٣/١٤٠٤هـ-

١٩٨٤م.
١٣٧- التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
١٣٨- تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، سنة ١٤٠٣هـ.
١٣٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٩٢هـ.
١٤٠- تذكرة الحفاظ للذهبي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
١٤١- تذكرة الموضوعات، للمقدسي المعروف بابن القيسراني، طبعة هندية قديمة.
١٤٢- التراتيب الإدارية، لعبد الحي الكتاني، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
١٤٣- الترياق الفاروقي أو ديوان عبد الباقي العمري، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف العراق، ط٢/١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
١٤٤- تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلب معاوية بن أبي سفيان، مطبوع بذيل الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي المكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٤٥- التعريفات، للجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٤٦- تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة، تأليف د/عبد العزيز بن عبد الله الحميدي، مطبوع بجامعة أم القرى مكة المكرمة.
١٤٧- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة الحلبي بمصر.
١٤٨- تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم والصحابة والتابعين، لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط١/١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٤٩- التفسير الكبير، للفخر الرازي أبي عبد الله محمد بن عمر، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط٢.
١٥٠- التفسير والمفسرون، تأليف د/محمد حسين الذهبي، طبعة دار الكتب الحديثة، ط٢/١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
١٥١- تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي، تأليف محمد أحمد لوح، دار الهجرة الخبر، ط١/١٤١٧هـ.

١٥٢- تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد حلب سوريا طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٥٣- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي زين الدين عبد الرحيم، تحقيق: محمد راغب الطباخ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٥٤- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، اعتنى به أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، توزيع مكتبة الخراز، ط١/١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٥٥- تلخيص المستدرك، للذهبي (مع المستدرك)، دار الفكر، بيروت، (١٣١٨هـ).

١٥٦- تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري، لابن تيمية، تحقيق: أبو عبد الرحمن محمد بن علي عجال: مكتبة الغرباء الأثرية، ط١/١٤١٧هـ.

١٥٧- تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، للحافظ العلائي (خليل بن كيكلدي)، تحقيق: عبد الله بن محمد آل الشيخ، ط١/١٤٠٣هـ.

١٥٨- التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، للتفتازاني، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر القاهرة.

١٥٩- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي، تحقيق: يمان بن سعد الدين الميادين رمادي للنشر والمؤتمن للتوزيع، ط١/١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٦٠- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تأليف: علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق: دار الكتب العلمية بيروت، ط٢/١٤٠١هـ-١٩٨١م.ص

١٦١- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من الأخبار، لابن جرير الطبري، القاهرة مطبعة المدني، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٦٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٢/مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٦٣- تهذيب تاريخ دمشق، لابن عساكر، لعبد القادر بدران، دار المسيرة بيروت، ط٢/١٣٩٩هـ.

١٦٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، دار الفكر بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٦٥- جامع الفرق والمذاهب الإسلامية، تأليف ع. أمير مهنا وعلي خريس، المركز الثقافي العربي، ط١/١٩٩٢م.

١٦٦- جامع بيان العلم وفضله، للحافظ ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط١/١٤١٤هـ.

١٦٧- جامع كرامات الأولياء، تأليف يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت١٣٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الفكر بيروت ١٤٠٩هـ، ومطبعة الحلبي القاهرة، ١٣٩٤هـ.

١٦٨- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، بدون ذكر دار الطبع.

١٦٩- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، تقديم عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، ط١.

١٧٠- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، تأليف نعمان خير الدين الألوسي، تقديم علي السيد صبحي المدني، مطبعة المدني ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٧١- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، تحقيق د/علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، مطبعة المدني، القاهرية ط١/١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٧٢- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت: ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٧٣- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.

١٧٤- جمهرة الأمثال، تأليف أبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر القاهرة، ط١/١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١٧٥- جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي، لعلي بن عبد الله السمهودي، تحقيق: د/موسى بناي العليلي، طبعة العاني بغداد، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٧٦- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تأليف محيي الدين أبي محمد عبد القادر بن

محمد بن محمد نصر الله الحنفي، (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: د/عبد الفتاح محمد الحلو مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر سنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ط١.

١٧٧- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: حامد عبد الحميد وطه الزيني، ط. وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦.

ح

١٧٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد، للعيني دار قهرمان للنشر والتوزيع إستانبول تركيا ١٩٨٤م.

١٧٩- حاشية محمد أبي السعود على شرح الكنز، لمحمد منلا مسكين، مطبوعة بهامش الفتاوى الهندية المكتبة الإسلامية ديار بكر تركيا.

١٨٠- الحاوي للفتاوي للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت عني بنشره جماعة من طلاب العلم، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٨١- الحجة في بيان المحجة، لقوام السنة الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، ط١/١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٨٢- حديث الآحاد حجة بنفسه في العقائد والأحكام، للألباني.

١٨٣- الحديقة الندية في الطريقة النقشبندية، لمحمد بن سليمان البغدادي الحنفي (١٢٣٤هـ)، المكتبة الحقيقة إستانبول تركيا ١٤٠٧هـ.

١٨٤- حرز الأماني ووجه التهاني «الشاطبية»، للقاسم بن فيرُّه الشاطبي، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٥هـ.

١٨٥- الحركات الباطنية في العالم الإسلامي عقائدها وحكم الإسلام فيها، تأليف: د/محمد أحمد الخطيب، مكتبة الأقصى عمان الأردن، ط٢/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٨٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي بيروت، ط٢/١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١٨٧- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تأليف محمد بهجة البيطار، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٨٣هـ.

١٨٨- حياة الحيوان الكبرى، لكمال الدين الدميري، دار الفكر بيروت.

١٨٩- الحيوان، للجاحظ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط١ سنة ١٣٥٦هـ -١٩٣٨م.

-خ-

١٩٠- خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجيته، للقاضي برهون، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب.

١٩١- الخصائص في فضل علي رضي الله عنه، للنسائي، تحقيق أحمد ميرين البلوشي مكتبة المعلى الكويت ١٤٠٦هـ.

١٩٢- الخطط المقريزية، (المسمى كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، دار صادر بيروت.

١٩٣- الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية، لمحب الدين الخطيب، بدون ذكر للطبعة ولا تاريخها.

١٩٤- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، طبعة دار صادر بيروت لبنان.

-د-

١٩٥- دائرة المعارف، تأليف المعلم بطرس البستاني، مطبعة المعارف، بيروت سنة ١٨٨٠م.

١٩٦- الدر المنتثر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، تأليف علي علاء الدين الألوسي، تحقق: جمال الدين الألوسي وعبد الله الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد، دار الجمهورية باداد ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١٩٧- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، طبعة دار الفكر، بيروت، ط١/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٩٨- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق: د/محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١/١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٩٩- درة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، تحقيق: الأحمدي أبو النور، مكتبة التراث القاهرة والمكتبة العتيقة بتونس.

٢٠٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة مطبعة المدني، القاهرة، ط٢/١٣٨٥هـ.

٢٠١- الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة، تأليف د/محمد تقي الدين الهلالي، دار الطباعة

الحديثة، الدار البيضاء، المغرب.

٢٠٢- دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعه جي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٤٠٥هـ.

٢٠٣- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون (ت٧٩٩هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٤- ديوان أبي نواس، طبعة دار صادر، بيروت لبنان.

٢٠٥- ديوان الأخرس عبد الغفار البصري، تحقيق: الخطاط وليد الأعظمي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٠٦- ديوان البحتري، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي، طبعة دار المعارف بالقاهرة ط٣/١٩٦٣م.

٢٠٧- ديوان الشافعي، جمع محمد عفيف الزعبي، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢/١٣٩٢هـ.

٢٠٨- ديوان المتنبي مع شرحه، لعبد الرحمن البرقوقي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٠٩- ديوان علي بن أبي طالب، جمع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.

-ذ-

٢١٠- ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، لأبي العباس أحمد بن محمد الطبري، تحقيق: أكرم البوشي، مكتبة الصحابة، جدة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢١١- ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين، تصنيف عبد الله أسعد اليافعي، تحقيق: د/موسى بن سليمان الدويش، دار البخاري ط١/١٤١٠هـ.

٢١٢- ذكرى أبي الثناء الألوسي، تأليف عباس العزاوي، شركة التجارة والطباعة، ببغداد سنة ١٣٧٧هـ.

٢١٣- ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (ت٦٤٣هـ)، تصحيح: د/قيصر فرح، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٢١٤- ذيل مرآة الزمان، لليونيني قطب الدين موسى بن محمد، طبعة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٣٧٤هـ.

٢١٥- الرحلة العياشية «ماء الموائد»، لأبي سالم العياشي (ت١٠٩٠هـ)، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، باعتناء محمد حجي، الرباط (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

٢١٦- الرد على من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي، للشيخ عبد المحسن العباد، طبع في مطابع الرشيد، بالمدينة المنورة، ط١/١٤٠٢هـ.

٢١٧- الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين، تأليف يحيى بن حمزة الحسيني، دار الحديث بدماج توزيع مكتبة التوعية الإسلامية، ط١/١٤٠٩هـ.

٢١٨- رسالة في الرد على الرافضة، تأليف أبو حامد محمد المقدسي (ت٨٨٨هـ)، تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمن، الناشر: الدار السلفية، بومباي الهند، ط١/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢١٩- رسالة في تحريم نكاح المتعة، لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، تحقيق: الشيخ حماد الأنصاري شفاه الله، دار طيبة للنشر والتوزيع.

٢٢٠- الرسالة، للشافعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٢٢١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الثناء شهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٢٢- الروض الأنف شرح سيرة ابن هشام، لأبي عبد الرحمن السهيلي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة سنة (١٤١٠هـ).

٢٢٣- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي، إشراف زهير الشاويش المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط٢/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٢٤- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، مع شرحها لابن بدران، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢ سنة ١٤٠٤هـ.

٢٢٥- رياض الصالحين، لأبي زكريا النووي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، طبعة: مؤسسة الرسالة ط٦/١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٢٢٦- الرياض النضرة في مناقب العشرة، للمحب الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٥هـ.

-ز-

٢٢٧- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، إشراف: زهير الشاويش المكتب الإسلامي بيروت ودمشق، ط٣/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٢٨- زاد المعاد من هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت ١٣٩٩هـ.

٢٢٩- الزهد، للإمام أحمد، تحقيق محمد سعيد بسيوني زغلول، دار الكتاب العربي، ط٢ سنة ١٤٠٩هـ.

٢٣٠- الزواجر عن اقتراف الكبائر، لابن حجر الهيتمي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر.

-س-

٢٣١- سبحة المرجان في آثار هندوستان، تأليف: السيد غلام علي آزاد البلكرامي، تحقيق: د/محمد فضل الرحمن الندوي السيواني، معهد الدراسات الإسلامية جامعة علي كره الإسلامية، الهند، ط١/١٩٧٦م.

٢٣٢- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبد الله بن حميد النجدي، تحقيق: بكر أبو زيد، ود/عبد الرحمن بن سليمان العيثيمين، مؤسسة الرسالة ط١/١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٣٣- سعادة الدارين في الرد على الفرقتين، تأليف إبراهيم السمنودي المنصوري، طبع بمطبعة جريدة الإسلام، بمصر سنة (١٣١٩هـ).

٢٣٤- سفرة الزاد لسفرة الجهاد، لأبي الثناء الألوسي، طبعة مطبعة دار السلام، بغداد سنة (١٣٣٣هـ).

٢٣٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للشيخ الألباني ، المجلد الأول والثاني، المكتب الإسلامي، ط٢/١٣٩٩هـ، بيروت ودمشق، والثالث، الدار السلفية الكويت، ط١/١٣٩٩هـ، والرابع: الدار السلفية في الكويت والمكتبة الإسلامية في عمان، ط١/١٤٠٣هـ، والخامس والسادس: مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤١١هـ-١٤١٧هـ.

٢٣٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني المكتب الإسلامي، دمشق، ط٥/١٤٠٥هـ.

٢٣٧- السنة لابن أبي عاصم، ومعه ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة، للشيخ

الألباني المكتب الإسلامي ط١/١٤١٠هـ-١٩٨٠م.
٢٣٨- السنة لابن شاهين (الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن)، لأبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق: عبد الله بن محمد البصيري، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١/١٤١٦هـ.
٢٣٩- السنة، لعبد الله بن الإمام أحمد (ت٢٩٠هـ)، تحقيق: د/محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الناشر رمادي للنشر والمؤتمن للتوزيع، ط٣/١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٢٤٠- السنة، للخلال (أبو بكر أحمد بن محمد) تحقيق: د/عطية الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١/١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٤١- سنن أبي داود، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الإسلامية إستانبول تركيا، وأيضا: بتعليق عبيد الدعاس، وعادل السيد، ومعه معالم السنن للخطابي، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ط١/١٣٨٨هـ.
٢٤٢- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة الإسلامية، استانبول تركيا والمكتبة العلمية، ببيروت.
٢٤٣- سنن الترمذي، إشراف عزت الدعاس، المكتبة الإسلامية، إستانبول تركيا وبتحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بمصر ط٢/١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٢٤٤- سنن الدارمي، دار الفكر، بيروت.
٢٤٥- السنن الكبرى، للبيهقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٤٤هـ.
٢٤٦- السنن الواردة في الفتن، لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: رضاء الله محمد بن إدريس المباركفوري، دار العاصمة ط١/١٤١٦هـ.
٢٤٧- سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٤٨- سير أعلام النبلاء، للذهبي تحقيق: جماعة من العلماء، بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢٤٩- السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقاء وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة البابي الحلبي، بمصرط، ٢/١٣٧٥هـ-١٩٥٥م..
٢٥٠- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، للشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم

زائد دار الكتب العلمية، بيروت.

-ش-

٢٥١- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٥٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد، دار المسيرة، بيروت، ط٢/١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٥٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور) تحقيق: أ.د/أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المجلدات (١-٣) بدون تاريخ، والرابع: ط١/١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٢٥٤- شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال، تأليف: د/سعدي الهاشمي، مكتبة العلوم والحكم، ط١/١٤١٣هـ.

٢٥٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد نشر دار التراث، القاهرة دار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢٠/١٤٠٠هـ.

٢٥٦- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار أحمد، تحقيق: عبد الكريم عثمان الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة ط٢/١٤٠٨هـ.

٢٥٧- شرح السلم المنورق في علم المنطق، للأخضري، شرح القويسيني، -سن المكتبة التجارية الكبرى، مصر مطبعة مصطفى محمد علي ١٣٥٤هـ.

٢٥٨- شرح السنة، للحسن بن علي بن خلف البربهاي (ت٣٢٩هـ)، تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم ط١/١٤٠٨هـ.

٢٥٩- شرح الشفا لملا علي القاري، مطبوع بهامش نسيم الرياض، للخفاجي، الناشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٢٦٠- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الدمشقي، تحقيق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ط١/١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٢٦١- شرح الفقه الأكبر، للسمرقندي أبي منصور، تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري طبعة الشؤون الدينية، بقطر.

٢٦٢- شرح الفقه الأكبر، لملا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٦٣- شرح المقاصد، لمسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: د/عبد الرحمن عميرة عالم

الكتب، بيرت، ط١/١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢٦٤- شرح المواقف للشريف، الجرجاني، دار الطباعة العامرة التزام الشركة الصحافية سنة ١٣١١هـ.

٢٦٥- شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي.

٢٦٦- شرح جوهرة التوحيد، (المسماة: تحفة المريد)، لإبراهيم البيجوري، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٦٧- شرح مختصر ابن الحاجب، تأليف: شمس الدين أبي الثناء محمد بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، من مطبوعات جامعة أم القرى، ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٦٨- شرح مختصر ابن الحاجب، للإيجي، المطبوع مع حاشيتي التفتازاني والجرجاني عليه دار الكتب العلمية، بيروت ط٢/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٦٩- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط٣/١٤٠٣هـ.

٢٧٠- الشريعة، للآجري، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية،ط١/١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

٢٧١- شعب الإيمان، للبيهقي، ويسمى الجامع لشعب الإيمان تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد الدار السلفية بومباي، الهند، ط١/١٤٠٦هـ.

٢٧٢- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمع مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٢٧٣- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، دار إحياء العلوم بيروت ط٤/١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢٧٤- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، دار الفكر بيروت لبنان.

٢٧٥- شهي النغم في ترجمة شيخ الإسلام عارف الحكم، تأليف: أبي الثناء الألوسي، تحقيق: د/محمد العيد الخطراوي، مؤسسة علوم القرآن دمشق، بيروت، ط١/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٧٦- الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين، تحقيق وتقديم سليمان دنيا، مطبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١/١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

٢٧٧- الشيعة والتشيع فرق وتاريخ، تأليف إحسان إلهي ظهير، الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور باكستان، ط١/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٧٨- الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد، لأبي الفوز محمد أمين السويدي، حقق في ثلاث رسائل للدكتوراه، لكل من د/فهد السحيمي، ود/سعد خلوفة الشهري، ود/جازي بخيت الجهني، نوقشت بالجامعة الإسلامية.

٢٧٩- الصارم المسلول على شاتم الرسول -صلّى الله عليه وسلّم-، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد عالم الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٨٠- صب العذاب على من سب الأصحاب، لمحمود شكري الألوسي، دراسة وتحقيق عبد الله البخاري، طبعة أضواء السلف الرياض، ط١/١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٨١- الصحاح للجوهري، دار العلم للملايين، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٣/١٤٠٤هـ.

٢٨٢- صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤٠٨هـ.

٢٨٣- صحيح الأدب المفرد، للإمام البخاري، للشيخ الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، ط٢/١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٨٤- صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، إستانبول تركيا.

٢٨٥- صحيح الجامع الصغير، للألباني، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت ط٣/١٤٠٢هـ.

٢٨٦- الصحيح المسند من أسباب النزول، إعداد: مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م.

٢٨٧- صحيح مسلم، تحقيق وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إستانبول تركيا.

٢٨٨- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، لأبي القاسم خلف المعروف بابن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، عني به السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٢/١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٨٩- الصمت وحفظ اللسان، لابن أبي الدنيا، تحقيق/محمد أحمد عاشور، دار الاعتصام، ط١/١٤٠٦هـ.

٢٩٠- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، لابن حجر الهيتمي تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

-ض-

٢٩١- الضعفاء الكبير، للعقيلي محمد بن عمرو بن موسى، تحقيق: د/عبد المعطي أمين قلعه جي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٩٢- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ط٢/١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٩٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٣هـ-١٣٥٥هـ.

-ط-

٢٩٤- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، دار المعرفة، بيروت، ط٢/بدون تاريخ.

٢٩٥- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٩٦- طبقات المفسرين، تأليف: أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة ط١/١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٩٧- طبقات المفسرين، للداوودي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٣هـ.

٢٩٨- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، أو الفراسة المرضية في أحكام السياسة الشرعية، لابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

-ع-

٢٩٩- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق: أبو هاجر زغلول، دار الباز للنشر ودار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٥هـ.

٣٠٠- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن ال حسين الفراء البغدادي الحنبلي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي، طبعة ٢، بدون ذكر دار للطبع، الرياض.

٣٠١- العرف الوردي في أخبار المهدي ضمن الحاوي للفتاوي، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٠٢- العقد الثمين في أخبار البلد الأمين، لأبي الطيب الفاسي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

٣٠٣- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، لأبي عثمان الصابوني، دراسة وتحقيق: د/ناصر بن عبد الرحمن الجديع، دار العاصمة للنشر والتوزيع ط١/١٤١٥هـ.

٣٠٤- العلل الكبير، للترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى،

مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٣٠٥- العلل المتناهية، لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، طبعة إدارة العلوم الأثرية، باكستان ط٢/١٤٠١هـ.
٣٠٦- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، تحقيق: د/محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٣٠٧- علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت.
٣٠٨- العواصم من القواصم، لأبي بكر بن العربي، تحقيق: محب الدين الخطيب، طبع سنة ١٣٩٠هـ، دون ذكر دار الطبع.

-غ-

٣٠٩- غاية النهاية في طبقات القرّاء، لابن الجوزي، عني به ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت ط٣/١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣١٠- غلاة الشيعة وتأثرهم بالأديان المغايرة للإسلام، اليهودية، المسيحية، المجوسية، تأليف: د/فتحي محمد الزعبي، طبع بمطابع غباشي، طنطا، ط١/١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
٣١١- الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣١٢- الغنية لطالبي طريق الحق في الأخلاق والتصوف والآداب الإسلامية، للشيخ عبد القادر الجيلاني الحسني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده بمصر ط٣/١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.
٣١٣- غياث الأمم في التياث الظلم، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، تحقيق د/مصطفى حلمي، ود/فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع سنة ١٩٧٩المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا.

-ف-

٣١٤- الفتاوى البزازية، بحاشية الفتاوى الهندية، المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، تركيا ط٢/١٣٩٣هـ عن ط٢، من طبعة بولاق بمصر ١٣١٠هـ.
٣١٥- الفتاوى التاتارخانية، لعالم بن العلاء الأنصاري الأندريني الهندي، تحقيق: القاضي سجاد حسين، من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان.
٣١٦- فتاوى السبكي، علي بن عبد الكافي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣١٧- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام أبي حنيفة، المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، تركيا ط٢/١٣٩٣هـ عن ط٢، من طبعة بولاق، بمصر ١٣١٠هـ.
٣١٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، ترقيم وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
٣١٩- فتح الباقي على ألفية العراقي لزكريا الأنصاري، مطبوع مع شرح ألفية العراقي، دار الكتب العلمية.
٣٢٠- فتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، للمناوي، تحقيق أحمد مجتبى بن نذير عالم السلفي، دار العاصمة، الرياض، ط١/سنة ١٤٠٩هـ.
٣٢١- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق محمد حامد الفقي ط٧/١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، مكتبة السنة المحمدية.
٣٢٢- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٤٠٣هـ.
٣٢٣- فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، تأليف أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، ط٢/١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٣٢٤- الفتوحات المكية، لابن عربي الحاتمي، دار صادر، بيروت، لبنان.
٣٢٥- الفرق بين الفرق للبغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت لبنان.
٣٢٦- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام، منها إعداد غالب بن علي عواجي، مكتبة لينة للنشر والتوزيع، ط١/١٤١٤هـ.
٣٢٧- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم ،تحقيق: د/محمد إبراهيم نصر، ود/عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، ط١/١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣٢٨- فضائح الباطنية، لأبي حامد الغزالي، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.
٣٢٩- فضائل الصحابة، للإمام أحمد، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، مؤسسة الرسالة، ط١/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٣٠- فقه السيرة، لمحمد الغزالي، خرج أحاديثه الشيخ الألباني، دار القلم ط٢/١٤٠٥هـ.

٣٣١- فهرس الفهارس والأثبات، للكتاني عبد الحي بن عبد الكبير، باعتناء إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢/١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٣٢- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، تصحيح وتعليق محمد بدر الدين النعاني، نشر دار الكتاب الإسلامي.

٣٣٣- فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: د/إحسان عباس، دار صادر بيروت.

٣٣٤- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، لأبي حامد الغزالي، تحقيق رياض مصطفى العبد الله، نشر دار الحكمة، دمشق، بيروت سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦المكبة الإسلامية، إستانبول، تركيا.

٣٣٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، توزيع دار الباز، مكة المكرمة ط٢/١٣٩١-١٩٧٢م.

-ق-

٣٣٦- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ.

٣٣٧- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، للسيوطي، تحقيق خليل محيي الدين الميس، المكتب الإسلامي، ط١/١٤٠٥هـ.

٣٣٨- قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، تأليف عبد السلام محمد هارون، مكتبة السنة ط١/١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

-ك-

٣٣٩- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لابن حجر، مطبوع بذيل الكشاف، دار المعرفة، بيروت.

٣٤٠- الكامل في التاريخ، لابن الأثير (علي بن أبي الكرم)، دار صادر، بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٤١- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، دار الفكر، بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٤٢- الكتاب المقدس، إصدار دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، لبنان ط٣٠/١٩٩٣م.

٣٤٣- كتاب ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني

(ت٤٣٠هـ)، الناشر الدار العلمية، دلهي، الهند، ط٢/١٤٠٥هـ.

٣٤٤- كشاف اصطلاحات الفنون، تأليف: محمد أعلى التهانوي، دار صادر، بيروت.

٣٤٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

٣٤٦- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٤٧- كشف الأسرار عن أصول البزدوي، تأليف علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٣٤٨- كشف الخفاء مزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط٢/١٣٥١هـ.

٣٤٩- كشف الطرة عن الغرة، لأبي الثناء الألوسي، طبع سنة ١٣٠١هـ بالمطبعة الحنفية بدمشق.

٣٥٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٥١- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تقديم: محمد الحافظ التيجاني، مراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم وعبد الرحمن حسن محمود، نشر دار الكتب الحديثة، القاهرة مطبعة دار التراث العربي ط٢.

٣٥٢- كنز العمال، لعلاء الدين الهندي، تحقيق بكري حياتي، وصفوت السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥/١٤٠٥هـ.

٣٥٣- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للشيخ نجم الدين الغزي، تحقيق جبريل سليمان جبور، الناشر: محمد أمين دمج وشركاه، بيروت.

-ل-

٣٥٤- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروفة بالتذكرة في الأحاديث المشتهرة، للزركشي (بدر الدين)، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٥٥- لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن)، (علاء الدين علي بن محمد البغدادي)، مطبوع مع تفسير البغوي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٥٦- اللباب في تهذيب الأنساب، تأليف عز الدين ابن الأثير الجزري، طبعة دار

صادر، بيروت سنة ١٤٠٠هـ.

٣٥٧- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، مؤسسة الكتب الثقافية، دار صادر، بيروت.

٣٥٨- لسان الميزان، لابن حجر، شركة علاء الدين للطباعة، بيروت، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢/١٣٩٠هـ١٤٠٥هـ.

٣٥٩- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسزار الأثرية، شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، للشيخ محمد بن أحمد السفاريني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، مكتبة أسامة، الرياض.

-م-

٣٦٠- مؤتمر النجف، المطبوع بذيل الخطوط العريضة، لمحب الدين الخطيب.

٣٦١- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، الناشر محمد سامي أمين الخانجي الكبتي، مصر ط١/١٣٨١هـ.

٣٦٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء، لابن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زاهد، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.

٣٦٣- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٧المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا.

٣٦٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت ط٢/١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٦٥- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، طبعة الرئاسة العامة لشؤون الحرمين.

٣٦٦- مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٦٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (عبد الحق بن غالب)، تحقيق المجلس العلمي بفاس، المغرب، طبع وزارة الأوقاف، والشؤون الإسلامية، بالمغرب.

٣٦٨- محمود شكري الألوسي وآراؤه اللغوية، لمحمد بهجت الأثري، المطبعة الكاملية، مصر ١٩٨٥م.

٣٦٩- مختصر التحفة الاثني عشرية، لمحمود شكري الألوسي، تحقيق محب الدين الخطيب، الطبعة السلفية، القاهرة ١٣٧٣هـ.

٣٧٠- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره ج.برجس تراسر، طبع مكتبة المثنى بالقاهرة دون تاريخ.
٣٧١- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت ط١/١٤١٠هـ-١٩٩٠م توزيع دار النفائس، الرياض.
٣٧٢- مراصد الاطلاع في أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ط١/١٣٧٤هـ.
٣٧٣- المسامرة بشرح المسايرة، تأليف الشيخ كمال الدين محمد بن محمد المعروف بابن أبي الشريف المقدسي (ت٩٠٦هـ)، الناشر المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر.
٣٧٤- المستدرك على الصحيحين للحاكم، دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٣٧٥- المستدرك على معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، طبعة مؤسسات الرسالة، ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
٣٧٦- المستصفى من علم الأصول، للغزالي أبي حامد، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر ط١/١٣٢٢هـ دار صادر، بيروت.
٣٧٧- المسك الأذفر في نشر مزايا القرن الثاني عشر والثالث عشر، لأبي المعالي الألوسي، تحقيق: د/عبد الله الجبوري، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣٧٨- مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق ،-بيروت ط١/١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٣٧٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، ودار صادر، بيروت، وبتعليق أحمد شاكر، مصورة عن دار المعارف، بمصر ط٢/١٣٧٣هـ.
٣٨٠- مسند الطيالسي، دار الكتاب اللبناني، ودار التوفيق، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدرآباد، الدكن ط١/١٣٢١هـ.
٣٨١- مسند الفردوس، (فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب للديلمي(شيرويه بن شهردار) (ت٥٠٩هـ)، تحقيق السعيد بن بسيون زغلول، الناشر دار الكتب العلمية ط١/١٤٠٦هـ.
٣٨٢- مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، تحقيق الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي،

بيروت ط٣/١٤٠٥هـ.
٣٨٣- مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، مؤسسة قرطبة السلفية، بمصر ط١.
٣٨٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (أحمد بن محمد بن علي)، المكتبة العلمية بيروت، لبنان.
٣٨٥- المصاحف، لابن أبي داود، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع.
٣٨٦- المصادر العامة، للتلقي عند الصوفية عرضا ونقدًا، تأليف صادق سليم صادق، نشر مكتبة الرشد ط١/١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٣٨٧- المصنف في الأحاديث والآثار، لابن أبي شيبة، تحقيق جماعة من الأساتذة، الدار السلفية في بومباي، الهند ط١/١٣٩٩هـ-١٤٠٢هـ.
٣٨٨- المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعضمي، توزيع المكتب الإسلامي، بدمشق ط٢/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٨٩- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، وزارة الأوقاف الكويتية، المطبعة العصرية، الكويت.
٣٩٠- مطول على التلخيص، للتفتازاني، مطبعة أحمد كامل، تركيا ١٣٣٠هـ.
٣٩١- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تأليف الشيخ حافظ بن أحمد حكمي، المطبعة السلفية ومكتبتها.
٣٩٢- معالم التنزيل (تفسير البغوي الحسين بن مسعود)، تحقيق خالد عبد لرحمن العك، ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت ط١/١٤٠٦هـ.
٣٩٣- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، مطبعة دار المأمون، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٣٩٤- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق د/محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض ط١/١٤٠٥هـ.
٣٩٥- معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣٩٦- المعجم الصغير، للطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب (ت٣٦٠هـ)، صححه وراجع أصوله عبد الرحمن بن عثمان، الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط١/١٣٨٨هـ.

٣٩٧- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، مطبعة الزهراء الحديثة، بالموصل ط٢/١٩٨٤م-١٩٨٥م.

٣٩٨- معجم المؤلفين العراقيين في القرنين ١٩ و٢٠، تأليف: كوركيس عواد، مطبعة الإرشاد، بغداد سنة ١٩٦٩المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا.

٣٩٩- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٠٠- معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمعه ورتبه يوسف إليان سركيس، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.

٤٠١- معجم المناهل اللفظية للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٣ سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٠٢- المعجم الوسيط، إعداد مجمع اللغة العربية بمصر، بإشراف عبد السلام هارون، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ.

٤٠٣- معجم قبائل العرب، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٥/١٤٠٥هـ.

٤٠٤- معجم مااستجم من أسماء البلاد والمواضع، للبكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت ط٣/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٠٥- معجم مقايس اللغة، لابن فارس أبو الحسين أحمد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، إيران، قم.

٤٠٦- معرفة القراء الكبار، للذهب، تحقيق بشار عواد والأرنؤوط وصالح مهدي، مؤسسة الرسالة بيروت ط١/١٤٠٤هـ.

٤٠٧- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق د/أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢/١٤٠١هـ.

٤٠٨- المعلم بفوائد مسلم، للمازري (أبو عبد الله محمد بن علي ت٥٣٦هـ)، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، تونس ط٢/١٩٨٨م.

٤٠٩- مغازي الواقدي، تحقيق د/مارن سدن جونس، عالم الكتب، بيروت ط٣/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٤١٠- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شرح الشربيني (محمد الخطيب)، دار الفكر.

٤١١- المفردات في غريب القرآن ،للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤١٢- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تصحيح وتعليق عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤١٣- مقالات الإسلامين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط٢/١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٤١٤- مقدمة ابن خلدون، تحقيق خليل شحاذة، دار الفكر، بيروت ط١/١٤٠١هـ.

٤١٥- المكتفى في الوقف والابتد، للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق د/يوسف عبد الحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة ط١/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٤١٦- الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق عبد الأمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، لبنان ط٣/١٩٩٣م-١٤١٤هـ.

٤١٧- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق محمود مهدي إستانبولي، بدون ذكر دار الطبع.

٤١٨- مناقب الشافعي، للبيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، مصر القاهرة ط١/١٣٩١هـ ١٩٧١المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا.

٤١٩- مناقب عمر بن الخطاب، لابن الجوزي، تحقيق د/زينب إبراهيم القاروط، دار الكتب العلمية، بيروت ط٣/١٤٠٧هـ.

٤٢٠- مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٢١- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، لأبي الحسن عبد الغافر الفارسي، انتخبه إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٢٢- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤٢٣- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق د/محمد رشاد سلم، طبع ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٢٤- منهج ابن تيمة في مسألة التكفير، تأليف د/عبد المجيد بن سالم بن عبد الله

المشعبي، أضواء السلف ط١/١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٢٥- منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، للحافظ العلائي (خليل بن كيكلدي ت٧٦١هـ)، تحقيق د/عبد الرحيم القشقري، طبعة دار العاصمة، الرياض ط١/١٤١٠هـ.

٤٢٦- موافقة الخُبر الخبَر، لابن حجر، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي السامرائي، مطبعة الرشد، الرياض ط١/١٤١٢هـ.

٤٢٧- المواقف في علم الكلام، للإيجي (عبد الرحمن بن أحمد)، عالم الكتب، بيروت.

٤٢٨- المواهب اللدنية، بشرح الزرقاني محمد بن عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، سنة ١٤١٤هـ.

٤٢٩- الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، تأليف ناصر بن عبد الله القفاري، وناصر بن عبد الكريم العقل، دار الصميعي، للنشر والتوزيع ط١/١٤١٣هـ.

٤٣٠- الموسوعة العربية الميسرة، تأليف جماعة من الأساتذة، بإشراف محمد شفيق غربال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دار الشعب، القاهرة ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.

٤٣١- الموضح لأوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دار الفكر الإسلامي ط٢/١٤٠٥هـ.

٤٣٢- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط١/١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٤٣٣- الموطأ، للإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٤٣٤- ميزان الإعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

-ن-

٤٣٥- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، للأتابكي (يوسف بن تغري بردي)، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر.

٤٣٦- نسب قريش، لأبي عبد الله المصعب بن عبدالله بن المصعب الزبيري ت٢٣٦هـ)، تحقيق إ.ليغي بروفنسال ط٢/دار المعارف بمصر سنة ١٩٤٨ المكتبة الإسلامية إستانبول تركيا.

٤٣٧- نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض، لأحمد شهاب الدين الخفاجي، الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
٤٣٨- نشوة الشمول في السفر إلى إسلامبول، تأليف أبي الثناء الألوسي، طبعت في مطبعة الولاية، ببغداد سنة ١٢٩١هـ.
٤٣٩- نشوة المدام في العودة إلى مدينة السلام، لأبي الثناء اللألوسي، طبعت بمطبعة الولاية، ببغداد سنة ١٢٩٣هـ.
٤٤٠- نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، الطبعة ١٣٩٣/٢هـ المكتب الإسلامي، بيروت.
٤٤١- النظائر، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ط١/ ١٤١٣هـ دار العاصمة، الرياض.
٤٤٢- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني جعفر الحسيني الإدريسي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٤٤٣- النعت الأكمل في أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف محمد كمال الدين العزي العامري (ت١٢١٤هـ)، تحقيق وجمع محمد مطيع الحافظ ونزار أباضة، نشر دار الفكر ١٤٠٢هـ.
٤٤٤- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ.
٤٤٥- النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، للعلائي (خليل بن كيكلدي)، تحقيق محمود سعيد ممدوح، دار الإمام مسلم، بيروت ط١/١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٤٤٦- نقض تأسيس الجهمية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تصحيح وتعليق حمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة ط١/١٣٩١م.
٤٤٧- نكت الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، وقف على طبعه أحمد زكي، بالمطبعة الجمالية عام ١٣٢٩هـ توزيع مكتبة مراد بجدة.
٤٤٨- النكت والعيون، (تفسير الماوردي)، لأبي الحسن علي بن حبيب، تحقيق خضر محمد خضر، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت ط١/١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٤٤٩- نهاية السول في شرح منهاج الأصول، للبيضاوي، والشرح للأسنوي (عبد

الرحيم ابن الحسن)، تصوير عالم الكتب، بيروت، لبنان ١٩٨٢المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا، عن المطبعة السلفية لمحب الدين الخطيب بالقاهرة ١٣٤٥هـ.

٤٥٠- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير أبي السعادات، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، الناشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ.

٤٥١- نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي، شرح الشيخ محمد عبده، دار البلاغة، بيروت ط٤/١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٥٢- النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، تأليف د/محمد رجب البيومي، طبعة دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت ط١/١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٥٣- النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب، للضياء المقدسي، تحقيق محيي الدين نجيب، راجعه الشيخ عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة دار العروبة، الكويت، ودار ابن العماد، بيروت ط١/١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤٥٤- نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم، تأليف أبي عبد الله محمد الحكيم الترمذي، طبعة دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ١٢٩٣هـ.

٤٥٥- نونية القحطاني، لأبي محمد عبد الله بن محمد الندلسي القحطاني، تصحيح وتعليق محمد بن أحمد سيد أحمد، الناشر مكتبة السوادي للتوزيع ط٢/١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٤٥٦- نيل الابتهاج، للتمبكتي، مطبوع بحاشية الديباج لابن فرحون، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

-هـ-

٤٥٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف إسماعيل باشا البغدادي، بطعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٥٨- هذه هي الصوفية، لعبد الرحمن الوكيل، دار الكتب العلمية، بيروت ط٤/١٩٨٤م.

-و-

٤٥٩- الوافي بالوفيات، للصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك، اعتناء هلموت رينز ١٣٨١هـ-١٩٦٢م توزيع مؤسسة الكتب الثقافية.

٤٦٠- الوصف المناسب لشرع الحكم، تأليف د/أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي،

طبعة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة سنة ١٤١٥هـ.

٤٦١- وفيات الأعيان وإنباء الزمان، لابن خلكان (أحمد بن محمد)، تحقيق د/إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الرسائل العلمية التي لم تطبع بعد

٤٦٢- التوضيح والتبيين لمسائل العقد الثمين، لأبي الفوز محمد أمين السويدي، (ت١٢٤٦هـ)، رسالة دكتوراه من تحقيق: د/صالح العقيل، نوقشت بالجامعة الإسلامية.

٤٦٣- الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة، (هو في الرد على الرافضة) لجلال الدين الدواني الصديقي (ت٩٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله حاج علي نيب، رسالة ماجستير نوقشت بالجامعة الإسلامية سنة ١٤١٥هـ.

٤٦٤- الحسن البصري وتفسيره، دراسة وتحقيق عمر يوسف كمال، رسالة دكتوراة نوقشت بالجامعة الإسلامية سنة ١٤٠٤هـ.

٤٦٥- الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد، للعلامة أبي الفوز السويدي، رسالة دكتوراه، من تحقيق: د/فهد السحيمي، ود/جازي بخيت الجهني، ود/سعد خلوفة الشهري، نوقشت بالجامعة الإسلامية سنة ١٤١٤-١٤١٥هـ.

٤٦٦- عقيدة الرجعة عند الشيعة، رسالة ماجستير من إعداد د/ضياء الدين أبرلي، نوقشت بالجامعة الإسلامية عام ١٤١٠هـ.

٤٦٧- مرويات غزوة خير، للدكتور عوض الشهري.

٤٦٨- منهاج القاصدين في فضائل الخلفاء الراشدين، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، رسالة ماجستير بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية، بتحقيق فلاح السعيدي، نوقشت سنة ١٤١١هـ.

٤٦٩- منهج أبي الثناء الألوسي في أصول الإيمان، رسالة ماجستير للباحث عبد الله بن عبد العزيز بن إبراهيم الخضير، نوقشت بكلية أصول الدين جامعة الإمام، عام: ١٤١٣هـ.

٤٧٠- مواقف المعارضة في خلافة يزيد بن معاوية، للدكتور محمد بن عبد الهادي الشيباني، (رسالة ماجستير)، نوقشت بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤١٢هـ.

٤٧١- المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية، رسالة دكتوراه، من إعداد د/جلال

الدين محمد صالح، نوقشت بالجامعة الإسلامية، سنة ١٤١٣هـ.

٤٧٢- اليمانيات المسلولة على الرافضة المخذولة، لزين العابدين بن يوسف الكوراني، تحقيق المرابط ولد المجتبى الجكني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،ر نوقشت بالجامعة الإسلامية سنة ١٤١٥هـ.

ثالثا المجلات

٤٧٣- مجلة الأصالة، السنة ٣، العددان (١٥-١٦) ١٥ذي القعدة ١٤١٥هـ.

٤٧٤- مجلة تراثنا التي تصدر عن جمعية إحياء التراث بالكويت، العدد ٤ و٥ من سنة ١٤١٧هـ.

٤٧٥- مجلة المنار، لمحمد رشيد رضا مجلد ١٣ جـ٢.

٤٧٦- مجلة المناهل، السنة الثالثة، العدد السادس ١٣٩٦هـ.

استدراك

٤٧٧- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسن العسكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، مصور عن الطبعة الأولى.

٤٧٨- الشوق والفراق، تأليف محمد بن سهل بن المرزبان الكرخي البغدادي، (ت٣٣٠هـ)، تحقيق: جليل العطية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

المصادر الشيعية

المخطوطات

٤٧٧- الدرر النجفية، ليوسف بن أحمد البحراني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ((مخطوط)).

٤٧٨- عقد الدرر في شرح بقر بطن عمر، ((مخطوط)).

٤٧٩- فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب، للطبرسي حسن بن محمد تقي النوري ((مخطوط)).

المطبوعات

٤٨٠- إحقاق الحق، لنور الله التستري، المطبعة المرتضوية في النجف العراق ١٢٧٣هـ، طبعة حجرية.

٤٨١- أصل الشيعة وأصولها، تأليف: محمد الحسين آل كاشف الغطاء، المطبعة العربية القاهرة، مطبوعات مكتبة النجاح ١٣٧٧هـ-١٩٦٩م.

٤٨٢- أعيان الشيعة، لمحسن الأمين العاملي، مطبعة ابن زيدون دمشق.

٤٨٣- إكمال الدين وإتمام النعمة في اثبات الرجعة، لابن بابويه القمي الملقب بالصدوق، المطبعة الحيدرية بالنجف العراق سنة (١٣٨٩هـ) تقديم: محمد مهدي حسن الموسوي.

٤٨٤- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر الفرائد)، للشريف علي بن الحسين المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

٤٨٥- أوائل المقالات في المذاهب المختارات، لمحمد بن محمد العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد (ت٤١٣هـ)، تعليق: الزنجاني ط٢، تبريز ١٣٧١هـ.

٤٨٦- الاحتجاج، لأبي منصور أحمد بن علي الطبرسي، مطبعة سعيد، مشهد إيران نشر المرتضى ١٤٠٣هـ، تعليقات محمد باقر الموسوي.

٤٨٧- الاختصاص، لأبي عبد الله محمد بن محمدالمفيد ت٤١٣، تعليق علي أكبر الغفاري منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٤٨٨- الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار، لمحمد بن الحسن الطوسي، نشر دار الكتب الإسلامية طهران إيران ١٣٩٠هـ، مطبعة النجف ١٣٧٥هـ، تحقيق: حسن الموسوي الخراساني.

٤٨٩- الاستغاثة في بدع الثلاثة، لأبي القاسم علي بن أحمد الكوفي، مطبعة النجف العراق.

٤٩٠- الأصول العامة للفقه المقارن، أحمد تقي عبد الحكيم، دار الأندلس، بيروت ط١.

٤٩١- الأصول من الكافي، للكليني نشر دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران ٣، ١٣٨٨، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري.

٤٩٢- الاعتقادات، لابن بابويه، منشوارت الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان.

٤٩٣- الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، لمحمد بن الحسن الطوسي، مطبعة الآداب بالنجف العراق ١٣٩٩هـ.

٤٩٤- الالفين في إمامة أمير المؤمنين، لجمال الدين ابن المطهر الأسدي ت٧٢٦هـ، منشورات المكتبة الحيدرية، ط٢، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.

٤٩٥- الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي، د/عبد الله العسيلان مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٩٦- الانتصار، للمرتضى المشهور بعلم الهدى، قدم له السيد محمد رضا دار الأضواء، بيروت ١٤٠٥هـ.

٤٩٧- الأنوار النعمانية، تأليف نعمة الله الجزائري مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ط٤، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٤٩٨- الإيضاح، لابن شاذان الأزدي، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان ط١-١٤٠٢.

٤٩٩- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة، لمحمد بن الحسين الحر العاملي ت١١٠٤هـ، تصحيح هاشم الرسولي دار الكتب العلمية قم.

٥٠٠- بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تأليف محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٥٠١- بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد، تأليف ابن جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، مؤسسة الأعلمي، طهران إيران مطبعة الأحمدي، ١٤٠٤هـ.

٥٠٢- البرهان في تفسير القرآن، لهاشم البحراني، ط٢، طهران.

٥٠٣- تفسير العياشي محمد بن مسعود، تحقيق: غلام رضا البروجردي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٣هـ.

٥٠٤- التبيان في تفسير القرآن، لمحمد بن الحسن الطوسي، تصحيح أحمد شوقي، المطبعة العلمية، النجف الأشرف، ١٣٦٧هـ.
٥٠٥- ثم اهتديت، للدكتور محمد التيجاني السماوي، مؤسسة الفجر بيروت لبنان.
٥٠٦- الخصال، لابن بابويه القمي، تصحيح علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق، طهران ١٣٨٩هـ.
٥٠٧- دلائل الإمامية، لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري، منشورات المطبعة الحيدرية، ومكتبتها في النجف، العراق ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
٥٠٨- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، تأليف أغا برزك الطهراني، دار الأضواء، بيروت، لبنان ط٣- ١٤٠٣هـ.
٥٠٩- رجال الحلي، لابن المطهر الحلي، تحقيق محمد صادر بحر العلوم، نشر مكتبة الرضا، قم إيران، والمطبعة الحيدرية النجف ط٢-١٣٨١هـ.
٥١٠- رجال الكشي، تحقيق حسن المصطفوي، مشهد، إيران.
٥١١- روضات الجنات، لمحمد باقر الموسوي الخراساني، تحقيق أسد الله إسماعليان، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٥١٢- الرجعة، لمحمد بن زين الدين الأحسائي (ت١٢٤٢هـ)، منشورات مكتبة العلامة الحائري العامة، كربلاء ط. الثانية.
٥١٣- الروضة من الكافي، للكليني، تحقيق وتعليق علي أكبر الغفاري، الناشر دار الكتب الإسلامية ط٣، ١٣٨٨هـ.
٥١٤- شرح جامع محمد صالح المازندراني، المكتبة الإسلامية، طهران ١٣٨٤هـ.
٥١٥- شرح عقائد الصدوق، تأليف المفيد محمد بن محمد النعمان، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لبنان.
٥١٦- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط٣- ١٤٠٣هـ.
٥١٧- الشيعة في الميزان، تأليف: محمد جواد مغنية، دار الشروق، بيروت، لبنان.
٥١٨- الشيعة والحاكمون، لمحمد جواد معنية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.
٥١٩- الصافي في تفسير القرآن، لمحمد المرتضى الملقب بالفيض الكاشاني، منشورات المكتبة الإسلامية، طهران، إيران.

٥٢٠- الصحيفة السجادية، منسوبة لعلي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، ط٢، نشر دار التعاون للمطبوعات، لبنان، ١٤٠٢هـ، وأيضا بتقديم محمد باقر الصدر، ط.دار الأضواء بيروت لبنان.

٥٢١- عقائد الإمامية الاثني عشرية، للزنجاني إبراهيم الموسوي النجفي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥٢٢- علل الشرائع، للصدوق، منشورات المكتبة الحيدرية، بالنجف، ١٣٨٥هـ.

٥٢٣- الغيبة، للطوسي أبي جعفر محمد بن الحسن، مطابع النعمان في النجف، العراق ط٢.

٥٢٤- فرق الشيعة، لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق، علق عليه محمد صادق آل بحر العلوم.

٥٢٥- فرق الشيعة، للنوبختي الحسن بن موسى، دار الأضواء، بيروت.

٥٢٦- في ظلال التشيع، تأليف محمد علي الحسني، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٥٢٧- الفصول المهمة في معرفة الأئمة، لعلي بن محمد الشهير بابن الصباغ، مطبعة العدل، النجف العراق.

٥٢٨- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، لبنان ط١، ١٤١٥هـ، تعليق: إبراهيم رمضان.

٥٢٩- الفهرست، للطوسي محمد بن الحسن، مؤسسة الوفاء، بيروت ط٣، ١٤٠٣هـ

٥٣٠- القصائد السبع العلويات، لابن أبي الحديد عبد الحميد بن هبة الله المعتزلي، شرح السيد محمد صاحب المداره، مطبعة العرفان، صيدا- ١٣٤١هـ.

٥٣١- كتاب الفتوح، لأبي محمد أحمد بن أعثم الكوفي، ت٣١٤هـ، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ط١، مجلس إدراة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، الهند، سنة ١٣٨٨هـ بإشراف محمد عبد المعين خان الدكن.

٥٣٢- كتاب سليم بن قيس الهلالي (ت٩٠هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.

٥٣٣- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (التجريد لنصير الدين الطوسي) والشرح لابن المطهر الحلي (العلامة)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ط١، ١٣٩٩هـ.

٥٣٤- كنز الفوائد، لأبي الفتح محمد بن علي الكراجكي، (ت٤٤٩هـ).

٥٣٥- الكتاب المقدس عند النصارى، (أي كتب العهد القديم والعهد الجديد)، ط٣٠، الإصدار الرابع، ١٩٩٣، والإصدار الثاني، ١٩٩٥، الطبعة الرابعة، الناشر: جمعية الكتاب المقدس، لبنان.

٥٣٦- مبادئ الوصول إلى علم الأصول، لأبي منصور الحسن بن يوسف الحلي (العلامة)، تحقيق: عبد الحسين محمد بن علي البقال، مطبعة الآداب في النجف، العراق ط١، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٥٣٧- مجمع الرجال للقهبائي، تعليق ضياء الدين الأصفهاني، طبع بأصفهان، سنة ١٣٨٤هـ.
٥٣٨- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، لمحمد باقر المجلسي، تصحيح وإخراج جعفر الحسيني، دار الكتب الإسلامية، ط٢، ١٤٠٢هـ.
٥٣٩- مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين، تأليف رجب البرسي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.
٥٤٠- معجم البيان في تفسير القرآن، للطبرسي، مطبعة العرفان صيدا، لبنان، ١٣٣٣هـ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، إيران ١٤٠٣هـ.
٥٤١- مقاتل الطالبيين، للأصبهاني أبي فرج علي بن الحسين، مطبعة الديواني بغداد، العراق، ١٩٧٩م.
٥٤٢- مقياس الهداية في علم الدراية، لعبد الله المامقاني، مطبوع في آخر كتاب تنقيح المقال في علم الرجال للمؤلف نفسه.
٥٤٣- منار الهدى في النص على إمامة الأئمة الاثني عشر، لعلي بن عبد الله البحراني، دار المنتظر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، تحقيق: عبد الزهراء الخطيب.
٥٤٤- مناقب آل أبي طالب، للمازندراني محمد بن علي بن شهر آشوب، دار الأضواء، بيروت، لبنان ١٤٠٠.
٥٤٥- مناقب علي بن أبي طالب، لابن المغازلي، تحقيق محمد باقر البهبودي، المكتبة والمطبعة الإسلامية، طهران، ١٣٩٤هـ.
٥٤٦- من لا يحضره الفقيه، لابن بابويه القمي الملقب بالصدوق، مطبعة جاب مهراز ستوان، قم، إيران، ط٥.
٥٤٧- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، لابن المطهر الحلي، مطبوع في مقدمة منهاج السنة لابن تيمية، تحقيق د/محمد رشاد سالم.
٥٤٨- منهاج النجاة، للكاشاني.
٥٤٩- المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي، لتوفيق العكبكي، تحقيق وتعليق: هشام شريف همدار، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٥٥٠- المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، لحسين آل عصفور البحراني، دار المشرق العربي، بيروت، البحرين.
٥٥١- المدخل إلى أصول الفقه الجعفري، تأليف يوسف بن محمد عمر، تقديم: محمد الصدر، دار الزهراء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٠١هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع ..... رقم الصفحة

شكر وتقدير ٢

المقدمة ٣-٢٢

إشارة إلى حوادث مؤلمة قام بها الرافضة ضد السنة ٤

سبب اختيار الموضوع وأهميته ٧

منهجي في البحث ٩

خطة البحث ١٢

تمهيد في التعريف بالألوسي والرافضة ٢٣-٩٨

الحالة السياسية في عصر الألوسي ٢٦

الحالة العلمية والدينية في عصر الألوسي ٢٩

اسم الألوسي ونسبه ونسبته ٣٢

مولد الألوسي ونشأته ٣٥

بعض شيوخ الألوسي ٣٦

بعض تلامذته ٣٩

آثاره العلمية ٤٢

مكانته العلمية ٤٨

عقيدة الألوسي ٥٦

خطورة الحكم على عقائد الناس ٥٨

الألوسي سلفي في الجملة ٥٩

نقول عن ابن تيمية وغيره في التعامل مع من جمع بين الخطأ والصواب ٦١

وقفات مع الألوسي في بعض مسائل الاعتقاد ٦٣

إيجابيات الألوسي في العقيدة في ثلاث عشرة وقفة ٦٣-٧٩

وصيته بالتزام عقيدة السلف ٦٤

فرحه بمذهب السلف ٦٤

افتخاره بمذهب السلف ٦٤

٥٥٢- نهج البلاغة، جمع الشريف الرضى، شرح الشيخ محمد عبده، دار البلاغة، بيروت ط٤، ١٤٠٩هـ

٥٥٣- الهداية الكبرى، للحسين بن حمدان الخصيبي، ط. مؤسسة البلاغ، بيروت، بنان، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٥٤- الهفت الشريف من فضائل مولانا جعفر الصادق، رواية المفضل بن عمر الجعفي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ط٣-١٩٨٠م، تحقيق وتقديم: مصطفى غالب.

٥٥٥- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشيعة، لمحمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق عبد الرحيم الرباني الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٣٩١هـ.

اعتباره التأويل قولا على الله بغير علم ٦٤
إثباته لصفتي اليد والاستواء وتجهيله من يطعن في السلف ٦٥
إثباته لصفتي الغضب والرحمة ٦٥
إثباته لصفة الفوقية ٦٥
موقفه من الأشاعرة أنهم ليسوا على عقيدة الإمام الأشعري ٦٦
دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية ٦٧
اهتمامه بتوحيد الألوهية ٦٨
موقفه من الصوفية ٧٢
دعوته إلى التمسك بما صح عن النبي ﷺ والاقتصار عليه ٧٦
موقفه من ولاة الأمور ٧٧
سلبيات الألوسي في العقيدة في ست وقفات ٨٠-٩٠
تنزيهه للصوفية عما ينسب إليهم ٨٠
تبجيله لبعض غلاتهم ٨٠
انتسابه لطريقة صوفية ٨٠
التماس الأعذار له فيما سبق من سلبيات ٨٠
تفسيره الإشاري للقرآن ٨٦
تجويزه لعن يزيد بن معاوية على التعيين ٨٧
اضطرابه في توحيد الأسماء والصفات ٨٨
مذهب الألوسي الفقهي ٩٠
وفاته ٩٠
التعريف بالرافضة ٩١-٩٨
المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة «الرافضة» ٩٢
سبب التسمية بها ٩٣
المراد بالرافضة عند الإطلاق ٩٤
هل لقب الرافضة للذم أم للمدح؟ ٩٧
القسم الأول: جهود الألوسي في الرد على الرافضة ٩٩-٤٤١
الباب الأول: موقف الرافضة من مصادر الإسلام ١٠٠-١٥٥
موقف الرافضة من القرآن الكريم ورد الألوسي عليهم ١٠١
موقفهم من القرآن من حيث التحريف والنقصان ١٠٢

التعليق ١١٣
موقفهم من تأويل القرآن ورد الألوسي عليهم ١١٥
التعليق ١٢٥
موقف الرافضة من حجية القرآن ١٢٧
موقف الرافضة من السنة النبوية ١٣١
تعريف السنة عند الرافضة ١٣٢
موقف الرافضة من مرويات الصحابة ١٣٤
بيان أن الوحي لم ينقطع حسب عقيدة الرافضة ١٣٧
ما هو مصدر علم الأئمة عند الرافضة؟ ١٣٧
المصادر المكتوبة عند الرافضة ١٣٩
خرافة الرِّقاع أو التوقيعات عندهم ١٤٠
كتبهم ومراجعهم المعتمدة لسنتهم ١٤٢
تناقض وافتراء في المصادر ورواتها ١٤٣
هل عند الرافضة علم «مصطلح الحديث» ١٤٥
موقف الرافضة من الإجماع والقياس ورد الألوسي عليهم ١٤٧
موقفهم من الإجماع ١٤٨
موقفهم من القياس ١٥٢
خاتمة للباب ١٥٤
الباب الثاني: موقف الرافضة من الصحابة، ورد الألوسي عليهم ١٥٦-٢٥٧
موقف الرافضة من الصحابة رضي الله عنهم إجمالا، ورد الألوسي عليهم ١٥٧
ادعاء الرافضة أنّ الصحابة جميعا ارتدوا إلاّ نفرا يسيرا، ورد الألوسي عليهم ١٥٨
الرافضة في عصر الألوسي يكفرون الصحابة ١٦٨
الرافضة يسبون الصحابة ويلعنونهم، ورد الألوسي على ذلك ١٦٩
استشكال القول بعدالة جميع الصحابة، ورد الألوسي على ذلك ١٧٢
موقف الرافضة من أهل الجمل وصفين، ورد الألوسي عليهم ١٨٠
طعن غير مباشر في عموم الصحابة رضي الله عنهم، ورد الألوسي عليه ١٨٩
موقف الرافضة من بعض الصحابة، ورد الألوسي عليهم ١٩٢
مطاعن الرافضة في أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ورد الألوسي عليهم ١٩٣

مطاعن الرافضة في عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورد الألوسي عليهم..... ٢١٧
مطاعن الرافضة في عثمان رضي الله عنه، ورد الألوسي عليهم..... ٢٢٤
مطاعن الرافضة في معاوية رضي الله عنه، ورد الألوسي عليهم..... ٢٢٨
مطاعن الرافضة في عمرو بن العاص رضي الله عنه، رد الألوسي عليهم..... ٢٣٥
مطاعن الرافضة في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، رد الألوسي عليهم..... ٢٣٨
حكم من يسب الصحابة رضي الله عنهم أو يكفرهم..... ٢٥٢
تعريف السب والفرق بينه وبين اللعن..... ٢٥٣
الإجماع على حرمة السب..... ٢٥٣
حكم من استحل إيذاء الصحابة رضي الله عنهم..... ٢٥٣
حكم من سب الشيخين أو أنكر خلافتهما..... ٢٥٤
سب الصحابة يشبه سب الأنبياء من وجه وبيان ذلك..... ٢٥٥
حكم من كفر الصحابة أو لعنهم أو أنكر خلافة الخلفاء الراشدين..... ٢٥٥
رأي الألوسي في حكم من يكفر الصحابة أو يلعنهم..... ٢٥٦
الباب الثالث: موقف الرافضة من الإمامة..... ٢٥٨-٣٦٢
تعريف الإمامة وماذا تعني عند الرافضة..... ٢٥٩
منزلة الإمامة عند الرافضة..... ٢٦٣
زعم الرافضة أنّ نصب الإمام واجب على الله لا على العباد..... ٢٦٦
شروط الإمامة عند الرافضة ورد الألوسي عليهم..... ٢٧٢
إنكار الرافضة لخلافة الخلفاء الثلاثة ورد الألوسي عليهم..... ٢٧٨
زعم الرافضة أنّ الإمام بعد رسول الله ﷺ مباشرة
هو علي رضي الله عنه، ورد الألوسي عليهم..... ٢٩٦
أدلة الرافضة من القرآن، ورد الألوسي عليهم..... ٢٩٧
أدلة الرافضة من السنة، ورد الألوسي عليهم..... ٣٢٦
أدلة الرافضة العقلية، ورد الألوسي عليهم..... ٣٤٣
نماذج من غلو الرافضة في علي رضي الله عنه..... ٣٤٧
عقيدة المهدية عند الرافضة ورد الألوسي عليهم..... ٣٥٣
عقيدة العصمة عند الرافضة ورد الألوسي عليهم..... ٣٥٦
التعريف بالعصمة..... ٣٥٧

خطورة عقيدة العصمة عند الرافضة ٣٥٨
أدلة الرافضة على العصمة ٣٥٩
إبطال الألوسي لأدلة الرافضة على العصمة ٣٦١
الباب الرابع: في ذكر مسائل متفرقة ٣٦٨
عقيدة التقية عند الرافضة ٣٦٩
تعريف التقية ٢٧٠
عقيدة التقية بين الإفراط والتفريط ٢٧١
الهدف من إفراط الرافضة في التقية ٢٧٥
أدلة الرافضة على إفراطهم في التقية ورد الألوسي عليهم ٢٧٧
عقيدة البَداء عند الرافضة ٣٨٥
منزلة البَداء عند الرافضة ٢٨٦
مراد الرافضة بالبَداء ٢٨٧
دليل الرافضة على البَداء ٢٨٩
الفرق بين البَداء والنسخ ٢٩٠
أهداف الرافضة من عقيدتي التقية والبَداء ٢٩١
عقيدة الرجعة عند الرافضة ٣٩٣
المراد بالرجعة ومتى قيل بها والأشخاص الذين يرجعون ولماذا؟ ٣٩٤
أدلة الرافضة على الرجعة، ورد الألوسي عليهم ٣٩٦
قول الرافضة بإباحة نكاح المتعة، ورد الألوسي عليهم ٤٠٣
تعريف المتعة ومنزلتها عند الرافضة ٤٠٤
أدلة الرافضة على إباحة نكاح المتعة ورد الألوسي عليهم ٤٠٥
قول الرافضة بمسح الرجلين في الوضوء بدل الغسل ٤١١
استدلالهم بالقرآن على ذلك ورد الألوسي عليهم ٤١٢
ذكر الآية التي تعلقوا بها ٤١٣
تقرير استدلال الرافضة بالآية والرد عليهم ٤١٥
توجيه قراءة الجر على مذهب أهل السنة والرد على اعتراضات الرافضة ٤١٧
استدلال الرافضة بالسنة على ذلك ورد الألوسي عليهم ٤٢٤
الاستدلال من كتب الرافضة ٤٢٥

إبطال استدلال الرافضة على المسح بأفعال بعض الصحابة ٤٢٧
الرد على الرافضة فيما تمسكوا به من روايات ٤٢٩
الأحوط الغسل لأنّ به يتم المسح ولا عكس ٤٣١
حكم تكفير الرافضة ٤٣٣
خطورة القول بالتكفير والقاعدة المتبعة في التكفير ورأي الألوسي في أهل الأهواء ... ٤٣٤
هل الرافضة الاثنا عشرية كفار؟ ٤٣٧
مقارنة بين الألوسي وابن تيمية في مسألة تكفير الرافضة ٤٣٩
القسم الثاني: تحقيق ثلاث رسائل للألوسي في الرد على الرافضة ٤٤٢-٧٩٩
الرسالة الأولى: الأجوبة العراقية على الاسئلة اللاهورية ٤٤٣
التعريف بالرسالة الأولى ٤٤٤
اسم الرسالة ونسبتها إلى المؤلف وسبب تأليفها ٤٤٥
موضوع الرسالة وتاريخ تأليفها ٤٤٨
مصادر المؤلف ٤٤٩
منهج المؤلف في الرسالة ٤٥٠
التعريف بالمخطوطة ٤٥٣
النص المحقق لرسالة الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية ٤٥٧-٥٥٤
مقدمة المؤلف ٤٥٨
سبب التأليف ٤٥٨
صيغة السؤال الوارد من لاهور ٤٥٩
خطبة الرسالة ٤٦٠
مقدمة في تعريف الصحابي رضي الله عنه ٤٦٣
الفصل الأول في عدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم ٤٧١
قول الرافضة بارتداد الصحابة ورد الألوسي عليهم رضي الله عنهم ٤٧٥
ملخص القول فيمن يحكم على الصحابة رضي الله عنهم بالارتداد ٤٨١
استشكالات على القول بعدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم،
ورد الألوسي عليها ٤٩١
الفصل الثاني فيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم ٥٠٢

الكلام على وقعة الجمل ٥٠٢
الكلام على وقعة صفين ٥١٢
الفصل الثالث في بيان حكم سب الصحابة رضي الله عنهم ٥٢٢
ملخص القول في حكم من يسب الصحابة رضي الله عنهم ٥٢٧
الكلام في خصوص سب معاوية رضي الله عنه ٥٣٦
الكلام في خصوص سب عمرو بن العاص رضي الله عنه ٥٤١
ملخص القول في حكم من يكفر الصحابة رضي الله عنهم ٥٤٦
خاتمة في تفاوت الصحابة رضي الله عنهم في الفضل ٥٤٨
انتهت رسالة الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية ٥٥٤

الرسالة الثانية: نهج السلامة إلى مباحث الامامة ٥٥٥

التعريف بها ٥٥٦

النص المحقق لنهج السلامة إلى مباحث الإمامة ٥٦٥-٦٦١

مقدمة المؤلف ٥٦٦
خطبة الرسالة والمصدر الذي اعتمده المؤلف ٥٦٧
المبحث الأول في بيان المراد بالإمامة عند الإطلاق ٥٦٨
عرض عام لفرق الشيعة القديمة والحديثة ٥٦٨
الفرقة الأولى: الشيعة الأولى وذكر بعض المشهورين منهم ٥٦٩
الفرقة الثانية: الشيعة التفضيلية ٥٧١
الفرقة الثالثة: الشيعة السبئية ويقال لها التبرائية ٥٧٣
الفرقة الرابعة: الشيعة الغلاة وذكر فرقها الأربعة والعشرين ٥٨٠
انقسام الشيعة السبئية إلى تسع وثلاثين فرقة مع سرد أسمائها ٥٨٤
ذكر بعض الفرق الحديثة التي ظهرت في عصر الألوسي أو قُبَيله ٦٠١
الشيخية -الأحمدية ٦٠١
الرشتية -الكشفية ٦٠٢
البابية ٦٠٣
القرّتية ٦٠٥
المبحث الثاني في بيان حكم تكفير أهل القبلة وخطورة الولوج في ذلك ٦٠٨
اختيار المؤلف في حكم تكفير أهل الأهواء ٦٢٣

اختلاف العلماء في تكفير «الاثني عشرية» ٦٢٣
اختيار المؤلف في حكم تكفير «الاثني عشرية» ٦٣١
مقصد وفيه أبواب وفصول ٦٣٢
الباب الأول: في مباحث الامامة عند أهل السنة وغيرهم وفيه فصول ٦٣٢
تعريفها وعلى من يجب نصب الامام على الله أم على العباد ٦٣٢
فصل في وجوبها على العباد هل هو بالشرع أم بالعقل ٦٣٤
فصل في وجوبها هو هو مطلقًا أم في زمن الفتنة فقط ٦٣٦
فصل في اشتراط العدد في المبايعين الناصبين للامام ٦٣٧
فصل لايجوز إقامة إمامين في عصر واحجد إجماعًا ٦٣٩
فصل في شروط الامامة ٦٤٣
فصل في أن من ثبتت إمامته وجبت طاعته فيما ليس بمعصية ٦٤٩
إذا خرج على الإمام الفاسق خارج مظهر للعدل
لا ينبغي للناس أن يسرعوا إلى نصرة الخارج ٦٥٣
لا يجوز الدعاء على الأمراء وكذا العمال جهرًا، والأولى الدعاء لهم بالصلاح ٦٥٤
فصل في تسمية الإمامة بالخلافة ٦٥٦
لا يجوز وصف الملوك بأوصاف فيها مبالغة في الأطراء كملك الملوك وما في معناه .. ٦٥٩
الباب الثاني: في تحقيق ما وقع من خلاف الشيعة في باب الامامة ٦٦١
الرسالة الثالثة: النفحات القدسية في الرد على الإمامية ٦٦٢
التعريف بها ٦٦٣-٦٧١
النص المحقق للنفحات القدسية ٦٧٢
مقدمة المؤلف ٦٧٣
الباب الأول في الإمامة ٦٧٤
زعم الرافضة أن نصب الامام واجب على الله ٦٧٤
الرد على زعم الرافضة أن نصب الامام واجب على الله ٦٧٥
الرد على زعم الرافضة بوجوب استتار أئمتهم ٦٧٥
فصل في أن الإمامة لا تشترط فيها العصمة ٦٨٢
فصل في أن الإمام لا يلزم أن يكون منصوصًا عليه من قبل الباري تعالى ٦٨٦
فصل في أن الإمام لا يلزم أن يكون أفضل أهل عصره ٦٨٧

فصل مهم في أن الإمام بعد رسول الله ﷺ هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه..... ١٨٨
الرد على من يجوز لعن معاوية رضي الله عنه..... ١٨٩
الأدلة من القرآن وأقوال أهل البيت على صحة خلافة الصديق رضي الله عنه..... ١٩٢
الأدلة من القرآن، الدليل الأول..... ١٩٢
الدليل الثاني..... ١٩٧
الدليل الثالث..... ١٩٨
الأدلة من أقوال أهل البيت على صحة خلافة الصديق رضي الله عنه..... ٢٠٥
الدليل الأول..... ٢٠٥
الدليل الثاني..... ٢٠٦
تتمة في ذكر أدلة عامة مأخوذ من القرآن وأقوال أهل البيت
مما يوصل إلى المطلوب بأدنى تأمل..... ٢١٠
فصل فاصل في رد أدلة الرافضة المزعومة على خلافة
علي رضي الله عنه مباشرة بلا فصل بالثلاثة..... ٢١٣
أدلتهم من القرآن والرد عليها= الدليل الأول..... ٢١٣
الدليل الثاني والرد عليه..... ٢٢٢
الدليل الثالث والرد عليه..... ٢٢٧
الدليل الرابع والرد عليه..... ٢٣٠
الدليل الخامس والرد عليه..... ٢٣٢
الدليل السادس والرد عليه..... ٢٣٣
الدليل السابع والرد عليه..... ٢٣٤
أدلة الرافضة من السنة والرد عليها= الدليل الأول والرد عليه..... ٢٣٧
الدليل الثاني من السنة والرد عليه..... ٢٤١
الدليل الثالث والرابع من السنة والرد عليهما..... ٢٤٣-٢٤٤
الدليل الخامس من السنة والرد عليه..... ٢٤٦
الدليل السادس من السنة والرد عليه..... ٢٤٨
الدليل السابع من السنة والرد عليه..... ٢٥١
الدليل الثامن من السنة والرد عليه..... ٢٥٢
الدليل التاسع من السنة والرد عليه..... ٢٥٤

الدليل العاشر من السنة والرد عليه ٧٥٥
الدليل الحادي عشر من السنة والرد عليه ٧٥٩
أدلة الرافضة العقلية والرد عليها- الدليل الأول والرد عليه ٧٦١
الدليل العقلي الثاني والرد عليه ٧٦٤
الدليل العقلي الثالث والرد عليه ٧٦٥
الدليل العقلي الرابع والرد عليه ٧٦٦
قول الرافضة بأن عليًا رضي الله عنه لم يطعن فيه أحد أصلاً
وعرض لطعون الخوارج فيه ٧٦٧
الرد على طعون الخوارج والنواصب في علي رضي الله عنه ٧٧٤
فصل في إبطال عقيدة الرجعة عند الرافضة ٧٨١
فصل في بطلان زعم الرافضة أن حب علي رضي الله عنه كاف لنجاه
العبد يوم القيامة ٧٨٤
باب في مطاعن أهل الأهواء في الصحابة رضي الله عنهم ٧٨٨
طعونهم في أبي بكر الصديق رضي الله عنه والرد عليهم ٧٨٨
الخاتمة ٨٠٠
الفهارس العامة ٨٠٨
فهرس الآيات ٨٠٩
فهرس الأحاديث ٨٢٢
فهرس الآثار ٨٢٨
فهرس الأشعار ٨٣٤
فهرس الأمثال ٨٣٧
فهرس الأعلام المترجمين ٨٣٨
فهرس الفرق والطوائف والدول ٨٥٦
فهرس البلدان والأماكن ٨٦١
فهرس مصادر الرسائل المحققة السنية ٨٦٣
فهرس مصادر الرسائل المحققة الشيعية ٨٦٩

ثبت المصادر والمراجع

أ- السنية..... ٨٧١

ب- الشيعية..... ١٠٨

فهرس الموضوعات..... ١١٤